فقه السنة
تأليف
السيد سابق
دار الحديث
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾

(سورة الحشر آية ۷)

مقدمة الإمام الشهيد

فضيلة الأستاذ حسن البنا

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [سورة التوبة آية ١٢٢]

أما بعد.. فإن من أعظم القربات إلى الله تبارك وتعالى نشر الدعوة الإسلامية، وبث الأحكام الدينية، وبخاصة ما يتصل منها بهذه النواحي الفقهية، حتى يكون الناس على بينة من أمرهم في عباداتهم وأعمالهم، وقد قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وإنما العلم بالتعلم»، «وإن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر».

وإن من ألطف الأساليب وأنفعها، وأقربها إلى القلوب والعقول في دراسة الفقه الإسلامي – وبخاصة في أحكام العبادات، وفي الدراسات العامة التي تقدم لجمهور الأمة – البعد به عن المصطلحات الفنية، والتفريعات الكثيرة الفرضية، ووصله ما أمكن ذلك بمآخذ الأدلة من الكتاب والسنة في سهولة ويسر، والتنبيه على الحكم والفوائد ما أمكنت لذلك الفرصة، حتى يشعر القارئون المتفقهون بأنهم موصولون بالله ورسوله، مستفيدون في الآخرة والأولى، وفي ذلك أكبر حافز لهم على الاستزادة من المعرفة، والإقبال على العلم.

وقد وفق الله الأخ الفاضل الأستاذ الشيخ السيد سابق إلى سلوك هذه السبيل، فوضع هذه الرسالة السهلة المأخذ، الجمة الفائدة، وأوضح فيها الأحكام الفقهية بهذا الأسلوب الجميل، فاستحق بذلك مثوبة الله إن شاء الله، وإعجاب الغيورين على هذا الدين، فجزاه الله عن دينه وأمته ودعوته خير الجزاء، ونفع به، وأجرى على يديه الخير لنفسه وللناس، آمين.

حسن البنا

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذا الكتاب هو المجلد الأول من كتاب فقه السنة، وهو يتناول مسائل من الفقه الإسلامي مقرونة بأدلتها من صريح الكتاب وصحيح السنة، ومما أجمعت عليه الأمة.

وقد عرضت في يسر وسهولة، وبسط واستيعاب لكثير مما يحتاج إليه المسلم، مع تجنب ذكر الخلاف، إلا إذا وجد ما يسوغ ذكره فنشير إليه.

والكتاب في مجموعه يعطي صورة صحيحة للفقه الإسلامي الذي بعث الله به محمداً ﷺ، ويفتح للناس باب الفهم عن الله ورسوله، ويجمعهم على الكتاب والسنة، ويقضي على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب، كما يقضي على الخرافة القائلة: بأن باب الاجتهاد قد سُدّ.

هذه محاولات أردنا بها خدمة ديننا، ومنفعة إخواننا، ونسأل الله أن ينفع بها، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

القاهرة في ٢٠ من شعبان سنة ١٣٦٥ هـ.

السيد سابق

تمهيد

رسالة الإسلام وعمومها والغاية منها: أرسل الله محمدا ﷺ بالحنيفية السمحة، والشريعة الجامعة، التي تكفل للناس الحياة الكريمة المهذبة، وتصل بهم إلى أعلى درجات الرقي والكمال. وفي مدى ثلاثة وعشرين عاما تقريبا، قضاها رسول الله ﷺ في دعوة الناس إلى الله، تم له ما أراد من تبليغ الدين وجمع الناس عليه.

عموم الرسالة: ولم تكن رسالة الإسلام رسالة موضعية محدودة، يختص بها جيل من الناس دون جيل، أو قبيل دون قبيل، شأن الرسالات التي تقدمتها، بل كانت رسالة عامة للناس جميعا، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولا يختص بها مصر دون مصر، ولا عصر دون عصر، قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨] وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وفي الحديث الصحيح: «كان كل نبي يبعث في قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود». ومما يؤكد عموم هذه الرسالة وشمولها ما يأتي:

١- أنه ليس فيها ما يصعب على الناس اعتقاده، أو يشق عليهم العمل به، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، [البقرة: ١٨٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وفي البخاري من حديث أبي سعيد المقبري أن رسول الله ﷺ قال: «إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه». وفي مسلم مرفوعا: «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة».

٢- أن ما لا يختلف باختلاف الزمان والمكان، كالعقائد والعبادات، جاء مفصلا تفصيلا كاملا، وموضحا بالنصوص المحيطة به، فليس لأحد أن يزيد فيه أو ينقص منه، وما يختلف باختلاف الزمان والمكان، كالمصالح المدنية، والأمور السياسية والحربية، جاء مجملا، ليتفق مع مصالح الناس في جميع العصور، ويهتدي به أولو الأمر في إقامة الحق والعدل.

٣- أن كل ما فيه من تعاليم إنما يقصد به حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال، وبديهي أن هذا يناسب الفطرة ويساير العقول، ويجاري التطور ويصلح لكل زمان ومكان، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ

وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأعراف: ٣٢ - ٣٣] وقال جل شأنه: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧].

الغاية منها: والغاية التي ترمي إليها رسالة الإسلام، تزكية الأنفس وتطهيرها عن طريق المعرفة بالله وعبادته، وتدعيم الروابط الإنسانية وإقامتها على أساس من الحب والرحمة والإخاء والمساواة والعدل، وبذلك يسعد الإنسان في الدنيا والآخرة، قال الله سبحانه: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢]. وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]. وفي الحديث: «أنا رحمة مهداة».

التشريع الإسلامي أو الفقه

والتشريع الإسلامي ناحية من النواحي الهامة التي انتظمتها رسالة الإسلام، والتي تمثل الناحية العملية من هذه الرسالة. ولم يكن التشريع الديني المحض - كأحكام العبادات - يصدر إلا عن وحي الله لنبيه ﷺ: من كتاب أو سنة، أو بما يقره عليه من اجتهاد، وكانت مهمة الرسول لا تتجاوز دائرة التبليغ والتبيين، ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [النجم: ٣، ٤].

أما التشريع الذي يتصل بالأمور الدنيوية، من قضائية وسياسية وحربية، فقد أمر الرسول ﷺ بالمشاورة فيها، وكان يرى الرأي فيرجع عنه لرأي أصحابه: كما وقع في غزوة بدر وأُحد، وكان الصحابة ﷺ يرجعون إليه ﷺ، يسألونه عما لم يعلموه، ويستفسرونه فيما خفي عليهم من معاني النصوص، ويعرضون عليه ما فهموه منها، فكان أحيانًا يقرهم على فهمهم، وأحيانًا يبين لهم موضع الخطأ فيما ذهبوا إليه.

والقواعد العامة التي وضعها الإسلام، ويسير على ضوئها المسلمون هي:

١ - النهي عن البحث فيما لم يقع من الحوادث حتى يقع: قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ١٠١]. وفي الحديث «أن النبي ﷺ نهى عن الأغلوطات»، وهي المسائل التي لم تقع.

٢ - تجنب كثرة السؤال وعضل المسائل: ففي الحديث: «إن الله كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال، وإضاعة المال». وعنه ﷺ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدَّ حدودًا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها». وعنه ﷺ أيضًا: «أعظم الناس جرمًا من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته».

٣ - **البعد عن الاختلاف والتفرق في الدين**: قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ [الروم: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]

٤ - **ردّ المسائل المتنازع فيها إلى الكتاب والسنة**: عملاً بقول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] وقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وذلك لأن الدين قد فصّله الكتاب، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وبيّنته السنة العملية، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] وبذلك تم أمره، ووضحت معالمه، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وما دامت المسائل الدينية قد بُيّنت على هذا النحو، وما دام الأصل الذي ترجع إليه عند التحاكم معلومًا، فلا معنى للاختلاف ولا مجال له، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. على ضوء هذه القواعد، سار الصحابة ومن بعدهم من القرون المشهود لها بالخير، ولم يقع بينهم اختلاف، إلا في مسائل محدودة، كان مرجعه التفاوت في فهم النصوص، وأنّ بعضهم كان يعلم منها ما يخفى على البعض الآخر.

فلما جاء أئمة المذاهب الأربعة نحوا منحى من قبلهم؛ إلا أن بعضهم كان أقرب إلى السنة، كالحجازيين الذين كثر فيهم حملة السنة ورواة الآثار، والبعض الآخر كان أقرب إلى الرأي كالعراقيين الذين قل فيهم حفظة الحديث، لتنائي ديارهم عن منزل الوحي. بذل هؤلاء الأئمة أقصى ما في وسعهم لتعريف الناس بهذا الدين وهدايتهم به، وكانوا ينهون عن تقليدهم ويقولون: لا يجوز لأحد أن يقول قولنا من غير أن يعرف دليلنا، وصرحوا أن مذهبهم هو الحديث الصحيح؛ لأنهم لم يكونوا يقصدون أن يُقلَّدوا كالمعصوم ﷺ، بل كان كلّ قصدهم أن يعينوا الناس على فهم أحكام الله. إلا أن الناس بعدهم قد فترت هممهم، وضعفت عزائمهم، وتحركت فيهم غريزة المحاكاة والتقليد؛ فاكتفى كلّ جماعة منهم بمذهب معين ينظر فيه، ويعوّل عليه، ويتعصّب له، ويبذل كلّ ما أوتي من قوة في نصرته، وينزل قول إمامه منزلة قول الشارع، ولا يستجيز لنفسه أن يفتي في مسألة بما يخالف ما استنبطه إمامه، وقد بلغ الغلو في الثقة بهؤلاء الأئمة حتى قال الكرخي: كلّ آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤوّل أو منسوخ.

وبالتقليد والتعصب للمذاهب، فقدت الأمة الهداية بالكتاب والسنة، وحدث القول بانسداد باب الاجتهاد، وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء، وأقوال الفقهاء هي الشريعة، واعتبر كلّ ما يخرج عن أقوال الفقهاء مبتدعًا لا يُوثق بأقواله، ولا يُعتدّ بفتاويه. وكان مما ساعد على انتشار هذه الروح الرجعية، ما قام به الحكّام والأغنياء من إنشاء المدارس، وقصر التدريس فيها على مذهب أو مذاهب معينة، فكان ذلك من أسباب الإقبال على تلك المذاهب، والانصراف عن الاجتهاد، محافظة على الأرزاق التي رتّبت لهم! سأل أبو زرعة شيخه البلقيني قائلًا: ما تقصير الشيخ تقي الدين السبكي عن الاجتهاد وقد استكمل آلته؟ فسكت البلقيني، فقال أبو زرعة: فما عندي أن الامتناع عن ذلك إلا للوظائف التي تقرّرت للفقهاء على المذاهب الأربعة، وأنّ من خرج عن ذلك لم ينله شيء من ذلك، وحُرِم ولاية القضاء، وامتنع الناس عن إفتائه، ونُسبت إليه البدعة. فابتسم البلقيني ووافقه على ذلك. وبالعكوف على التقليد، وفقد الهداية بالكتاب والسنة، والقول بانسداد باب الاجتهاد وقعت الأمة في شرّ وبلاء، ودخلت في جُحْر الضبّ الذي حذّرها رسول الله ﷺ منه.

كان من أثر ذلك أن اختلفت الأمة شيعًا وأحزابًا، حتى إنهم اختلفوا في حكم زواج الحنفية بالشافعي، فقال بعضهم: لا يصح، لأنها تشكّ[1] في إيمانها، وقال آخرون: يصح قياسًا على الذمية، كما كان من أثر ذلك انتشار البدع، واختفاء معالم السنن، وخمود الحركة العقلية، ووقف النشاط الفكري، وضياع الاستقلال العلمي، الأمر الذي أدى إلى ضعف شخصية الأمة، وأفقدها الحياة المنتجة، وقعد بها عن السير والنهوض، ووجد الدخلاء بذلك ثغرات ينفذون منها إلى صميم الإسلام. ومرت القرون، وانقضت القرون، وفي كلّ حين يبعث الله لهذه الأمة من يجدّد لها دينها، ويوقظها من سباتها، ويوجّهها الوجهة الصالحة، إلا أنها لا تكاد تستيقظ حتى تعود إلى ما كانت عليه، أو أشدّ مما كانت.

وأخيرًا انتهى الأمر بالتشريع الإسلامي، الذي نظّم الله به حياة الناس جميعًا، وجعله صالحًا لمعاشهم ومعادهم، إلى دركة لم يسبق لها مثيل، ووصل إلى هُوّة سحيقة، وأصبح الاشتغال به مضيعة للعقل والقلب، ومضيعة للزمن، لا يفيد في دين الله ولا ينفع من حياة الناس. وهذا مثال مما كتبه بعض الفقهاء المتأخرين: عرّف ابن عرفة الإجارة فقال: بيع منفعة ما أمكن نقله، غير سفينة ولا حيوان، لا يعقل بعوض غير ناشئ عنها، بعضه يتبعض بتبعيضها. فاعترض عليه أحد تلاميذه: بأن كلمة بعض تنافي الاختصار، وأنه لا ضرورة لذكرها، فتوقف الشيخ يومين، ثم أجاب بما لا طائل تحته.

ووقف التشريع عند هذا الحدّ، ووقف العلماء لا يستظهرون غير المتون، ولا يعرفون غير الحواشي وما فيها من إيرادات واعتراضات وألغاز، وما كُتب عليها من تقريرات، حتى وثبت أوروبا على الشرق تصفعه بيدها، وتركله برجلها، فكاد أن يتيقّظ من هذه الضربات، وتلفّت ذات اليمين وذات الشمال، فإذا هو متخلّف عن ركب الحياة الزاحفة، وقاعد يرمق القافلة تسير، وإذا هو أمام عالم جديد، كلّه الحياة والقوة

---

(1) لأن الشافعية يجيزون أن يقول المسلم: أنا مؤمن إن شاء الله.

والإنتاج، فراعه ما رأى، وبهره ما شاهد، فصاح الذين تنكروا لتاريخهم وعقّوا آباءهم، وسموا دينهم وتقاليدهم: أن هلموا إلى ذي أوروبا يا معشر الشرقيين، فاسلكوا سبيلها، وقلدوها في خيرها وشرها، وإيمانها وكفرها، وحلوها ومرها، ووقف الجامدون موقفًا سلبيًا يكثرون من الحوقلة والترجيع، وانطووا على أنفسهم، ولزموا بيوتهم، فكان هذا برهانًا آخر عند أولئك على أن شريعة الإسلام لدى المغرورين لا تجاري التطور، ولا تتمشى مع الزمن، ثم كانت النتيجة الحتمية، أن كان التشريع الأجنبي الدخيل هو الذي يهيمن على الحياة الشرقية، مع منافاته لدينها وعاداتها وتقاليدها، وأن كانت الأوضاع الأوروبية هي التي تغزو البيوت والشوارع والمنتديات والمدارس والمعاهد، وأخذت موجتها تقوى وتتغلب على كل ناحية من النواحي حتى كاد الشرق ينسى دينه وتقاليده ويقطع الصلة بين حاضره وماضيه، إلا أن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة، فهبّ دعاة الإصلاح يهتفون بهؤلاء المخدوعين بالغربيين، أن: خذوا حذركم، وكفوا عن دعايتكم، فإن ما عليه الغربيون من فساد الأخلاق لا بد وأن ينتهي بهم إلى العاقبة السوأى، وإنهم ما لم يصلحوا عقائدهم بالإيمان الصحيح، ويهذبوا طباعهم بالمثل العليا من الأخلاق؛ فسوف تنقلب علومهم أداة تخريب وتدمير، وتتحول مدنيتهم إلى نار تلتهمهم وتقضي عليهم القضاء الأخير. ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۝ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ۝ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ۝ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ۝ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ ۝ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ۝ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ۝ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ٦-١٤]. ويصيحون بهؤلاء الجامدين: دونكم النبع الصافي، والهدي الكريم، من الكتاب وهدي السنة، فخذوا منهما دينكم، وبشروا بهما غيركم، فعند ذلك تهتدي بكم هذه الدنيا الحائرة، وتسعد بكم هذه الإنسانية المعذبة: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

وكان من فضل الله أن استجاب لهذه الدعوة رجال بررة، وتلقتها قلوب مخلصة، واعتنقها شباب وهبها أعز ما يملك من الأموال والأنفس.

فهل أذن الله لنوره أن يشرق على الأرض من جديد؟ وهل أراد للإنسان أن يحيا حياة طيبة، يسودها الإيمان والحب والإحسان والعمل؟ هذا ما تشهد به الآيات: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]. ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

الطهارة[1]

المياه وأقسامها: القسم الأول من المياه: الماء المطلق: وحكمه أنه طهور، أي: أنه طاهر في نفسه مطهر لغيره، ويندرج تحته من الأنواع ما يأتي:

١ - ماء المطر والثلج والبرد: لقول الله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة قبل القراءة، فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: «أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد» رواه الجماعة إلا الترمذي. [البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨) وأبو داود (٧٨١) والنسائي (٦٠)].

٢ - ماء البحر: لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور[2] ماؤه، الحل ميتته» رواه الخمسة. [أبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) والنسائي (٥٩) وابن ماجه (٣٨٦) ومالك (١/ ٢٢)]. وقال الترمذي: هذا الحديث حسن صحيح، وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: حديث صحيح.

٣ - ماء زمزم: لما روي من حديث علي رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ دعا بسجل[3] من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ» رواه أحمد. [أحمد (١/ ٧٦) من رواية ابنه عبد الله].

٤ - الماء المتغير بطول المكث، أو بسبب مقره، أو بمخالطة ما لا ينفك عنه غالبًا، كالطحلب وورق الشجر، فإن اسم الماء المطلق يتناوله باتفاق العلماء. والأصل في هذا الباب أن كل ما يصدق عليه اسم الماء مطلقًا عن التقييد يصح التطهر به، قال الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦].

القسم الثاني: الماء المستعمل: وهو المنفصل من أعضاء المتوضئ والمغتسل، وحكمه أنه طهور كالماء المطلق، سواء بسواء؛ اعتبارًا بالأصل، حيث كان طهورًا، ولم يوجد دليل يخرجه عن طهوريته، ولحديث الربيع بنت معوذ في وصف وضوء رسول الله ﷺ قالت: «ومسح رأسه بما بقي من وضوء في يديه».

---

(١) وهي: [illegible] الطهارة [illegible].

(٢) [illegible] رسول الله ﷺ [illegible] الطهور [illegible]
[illegible]

(٣) السجل: الدلو الكبير.

رواه أحمد [أحمد ([illegible])] وأبو داود، ولفظ أبي داود: «أن رسول الله ﷺ مسح رأسه من فضل ماء كان بيده». [أبو داود (١٣٠)]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب، فانخنست منه، فذهب فاغتسل، ثم جاء فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» فقال: كنت جنبًا، فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة، فقال: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس». رواه الجماعة. [البخاري (٢٨٣) ومسلم (٣٧١) وأبو داود (٢٣١) والترمذي (١٢١) والنسائي (٢٦٩) وابن ماجه (٥٣٤)].

ووجه دلالة الحديث: أن المؤمن إذا كان لا ينجس؛ فلا وجه لجعل الماء فاقدًا للطهورية بمجرد مماسته له؛ إذ غايته التقاء طاهر بطاهر وهو لا يؤثر. قال ابن المنذر: رُوي عن عليٍّ وابن عمر وأبي أمامة وعطاء والحسن ومكحول والنخعي: أنهم قالوا فيمن نسي مسح رأسه فوجد بللًا في لحيته: يكفيه مسحه بذلك، قال: وهذا يدل على أنهم يرون الماء المستعمل مطهرًا، وبه أقول. وهذا المذهب إحدى الروايات عن مالك والشافعي، ونسبه ابن حزم إلى سفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر.

القسم الثالث: الماء الذي خالطه طاهر: كالصابون والزعفران والدقيق وغيرها من الأشياء التي تنفك عنها غالبًا. وحكمه أنه طهور ما دام حافظًا لإطلاقه، فإن خرج عن إطلاقه بحيث صار لا يتناوله اسم الماء المطلق كان طاهرًا في نفسه، غير مطهر لغيره، فعن أم عطية قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ، حين توفيت ابنته «زينب» فقال: «اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا أو أكثر من ذلك - إن رأيتن - بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافورًا أو شيئًا من كافور، فإذا فرغتن فآذنني»، فلما فرغنا آذناه، فأعطانا حقوه فقال: «أشعرنها إياه» تعني: إزاره. رواه الجماعة. [البخاري (١٢٥٨) ومسلم (٩٣٩) وأبو داود (٣١٤٢) والترمذي (٩٩٠) والنسائي (١٨٨٠) وابن ماجه (١٤٥٨)]، والميت لا يغسل إلا بما يصح به التطهير للحي، وعند أحمد والنسائي وابن خزيمة من حديث أم هانئ: «أن النبي ﷺ اغتسل هو وميمونة من إناء واحد، قصعة فيها أثر العجين». [النسائي (٢٤٠) وأحمد (٦/ ٣٤٢) وابن خزيمة (٢٤٠)]، ففي الحديثين وجد الاختلاط، إلا أنه لم يبلغ بحيث يسلب عنه إطلاق اسم الماء عليه.

القسم الرابع: الماء الذي لاقته النجاسة: وله حالتان:

الأولى: أن تغير النجاسة طعمه أو لونه أو ريحه، وهو في هذه الحالة لا يجوز التطهر به إجماعًا، نقل ذلك ابن المنذر وابن الملقن.

الثانية: أن يبقى الماء على إطلاقه: بأن لا يتغير أحد أوصافه الثلاثة، وحكمه أنه طاهر مطهر، قل أو كثر، دليل ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فقام إليه الناس ليقعوا به، فقال النبي ﷺ: «دعوه وأريقوا على بوله سجلًا من ماء، أو ذنوبًا[1] من ماء، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين». رواه الجماعة، إلا مسلمًا. [البخاري (٢٢٠) وأبو داود (٣٨٠) والترمذي (١٤٧) والنسائي (٥٦)

---

(١) السجل أو الذنوب: [illegible] فيه ماء.

والترمذي وحسنه، قال: والعمل على هذا عند أهل العلم. [أبو داود (٢٨٥٨) والترمذي (١٤٨٠)].

ويستثنى من ذلك:

أ - ميتة السمك والجراد، فإنها طاهرة؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «أحل لنا ميتتان، ودمان، أما الميتتان فالحوت(1) والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال». رواه أحمد، والشافعي، وابن ماجه، والبيهقي، والدارقطني. [ابن ماجه (٣٣١٤) وأحمد (٢/ ٩٧) والدارقطني (٤٦٨٧) والشافعي (٦٠٧) والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٥٤)]. والحديث ضعيف، لكن الإمام أحمد صحح وقفه، كما قاله أبو زرعة، وأبو حاتم، ومثل هذا له حكم الرفع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا، وحرم علينا كذا. مثل قوله: أمرنا، أو نهينا. وقد تقدم قول الرسول ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته». [سبق تخريجه].

ب - ميتة ما لا دم له سائل؛ كالنمل، والنحل، ونحوها، فإنها طاهرة، إذا وقعت في شيء وماتت فيه لا تنجسه. قال ابن المنذر: لا أعلم خلافًا في طهارة ما ذكر، إلا ما روي عن الشافعي، والمشهور من مذهبه أنه نجس، ويُعفى عنه إذا وقع في المائع، ما لم يغيره.

جـ - عظم الميتة، وقرنها، وظفرها، وشعرها، وريشها، وجلدها، وكل ما هو من جنس ذلك طاهر؛ لأن الأصل في هذه كلها الطهارة، ولا دليل على النجاسة. قال الزهري في عظام الموتى؛ نحو الفيل، وغيره: أدركت ناسًا من سلف العلماء يمتشطون بها، ويدّهنون فيها، لا يرون به بأسًا. رواه البخاري. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: تُصُدِّق على مولاة لميمونة بشاة، فماتت، فمر بها رسول الله ﷺ، فقال: «هلا أخذتم إهابها، فدبغتموه، فانتفعتم به؟». فقالوا: إنها ميتة. فقال: «إنما حرم أكلها». رواه الجماعة، إلا أن ابن ماجه قال فيه: عن ميمونة، وليس في البخاري، ولا النسائي ذكر الدباغ. [البخاري (١٤٩٢) و(٢٢٢١) ومسلم (٣٦٣) وأبو داود (٤١٢٠) والنسائي (٤٢٤٥) وابن ماجه (٣٦١٠)]. وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ هذه الآية: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]. إلى آخر الآية، وقال: إنما حرم ما يؤكل منها، وهو اللحم، فأما الجلد، والسن(2)، والعظم، والشعر، والصوف، فهو حلال. رواه ابن المنذر، وابن أبي حاتم. وكذلك إنفحة الميتة ولبنها طاهر؛ لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق، أكلوا من جبن المجوس، وهو يعمل بالإنفحة، مع أن ذبائحهم تعتبر كالميتة، وقد ثبت عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه سئل عن شيء من الجبن، والسمن، والفراء؟ فقال: الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه، فهو مما عفا عنه. ومن المعلوم أن السؤال كان عن جبن المجوس، حينما كان سلمان نائب عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المدائن.

---

(١) الحوت: السمك.

(٢) قد يكسر فتكون [illegible].

من الشافعية. قال ابن تيمية: لم يذهب أحد من الصحابة إلى القول بنجاسته، بل القول بنجاسته قول محدث، لا سلف له من الصحابة. انتهى. قال أنس رضي الله عنه: قدم أناس من عُكل أو عُرينة[1]، فاجتووا المدينة، فأمرهم النبي ﷺ بلقاح، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها. رواه أحمد، والشيخان [البخاري (٢٣٣) ومسلم (١٦٧١) وأحمد (٣/ ١٠٧)]. دل هذا الحديث على طهارة بول الإبل، وغيرها من مأكول اللحم قياسًا عليه. قال ابن المنذر: ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام، لم يصب؛ إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل. قال: وفي ترك أهل العلم بيع أبعار الغنم في أسواقهم، واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم، قديمًا وحديثًا، من غير نكير، دليل على طهارتها. وقال الشوكاني: الظاهر طهارة الأبوال والأزبال، من كل حيوان يؤكل لحمه؛ تمسكًا بالأصل، واستصحابًا للبراءة الأصلية، والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة، فلا يقبل قول مدعيها إلا بدليل يصلح للنقل عنهما، ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلاً لذلك.

١١ – **الجلالة**: ورد النهي عن ركوب الجلالة، وأكل لحمها، وشرب لبنها؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة. رواه الخمسة، إلا ابن ماجه، وصححه الترمذي [أبو داود (٣٧٨٦) والترمذي (١٨٢٥) والنسائي (٤٤٤٨) وأحمد (١/ ٢٢٦)]؛ وفي رواية: نهى عن ركوب الجلالة. رواه أبو داود [أبو داود (٢٥٥٧)]، وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده - رضي الله عنهم - قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية، وعن الجلالة: عن ركوبها وأكل لحومها. رواه أحمد، والنسائي، وأبو داود [أبو داود (٣٨١١) والنسائي (٤٤٤٧) وأحمد (٢/ ٢١٩)]، **والجلالة**: هي التي تأكل العذرة؛ من الإبل، والبقر، والغنم، والدجاج، والإوز، وغيرها، حتى يتغير ريحها، فإن حبست بعيدة عن العذرة زمنًا، وعلفت طاهرًا، فطاب لحمها، وذهب اسم الجلالة عنها، حلت؛ لأن علة النهي والتغير قد زالت.

١٢ – **الخمر**: وهي نجسة عند جمهور العلماء؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾[2] [المائدة: ٩٠]. وذهبت طائفة إلى القول بطهارتها، وحملوا الرجس في الآية على الرجس المعنوي؛ لأن لفظ (رجس) خبر عن الخمر، وما عطف عليها، وهو لا يوصف بالنجاسة الحسية قطعًا، قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]. فالأوثان رجس معنوي، لا تنجس من مسها؛ ولتفسيره في الآية، بأنه من عمل الشيطان، يوقع العداوة والبغضاء، ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وفي «سبل السلام»: والحق، أن الأصل في الأعيان الطهارة، وأن التحريم لا يلازم النجاسة، فإن الحشيشة محرمة، وهي طاهرة، وأما النجاسة، فيلازمها التحريم، فكل نجس محرم، ولا عكس، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملامستها على كل حال، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها، بخلاف الحكم بالتحريم، فإنه يحرم لبس الحرير والذهب، وهما طاهران؛ ضرورة شرعية وإجماعًا. إذا عرفت هذا: فتحريم الخمر الذي دلت عليه النصوص، لا يلزم منه نجاستها، بل لابد

---

(١) عكل وعرينة: قبيلتان. فاجتووا المدينة: أصابهم الجوى، وهو مرض داء الجوف إذا تطاول. اللقاح: جمع لقحة، بكسر فسكون، هي الناقة ذات اللبن.
(٢) الرجس: معناه: النجس.

من دليل آخر عليه، وإلا بقيا على الأصول المتفق عليها من الطهارة، فمن ادعى خلافه، فالدليل عليه.

١٣ - **الكلب**: وهو نجس، ويجب غسل ما ولغ فيه سبع مرات، أولاهن بالتراب؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب»[١]. رواه مسلم، وأحمد، وأبو داود، والبيهقي. [أحمد (٢/ ٣١٤ و ٤٢٧)، والبخاري (١٧٢) ومسلم (٢٧٩) وأبو داود (٧١) والبيهقي (١/ ٢٤٠)]. ولو ولغ في إناء فيه طعام جامد، ألقي ما أصابه وما حوله، وانتفع بالباقي على طهارته السابقة، أما شعر الكلب، فالأظهر أنه طاهر، ولم تثبت نجاسته.

تطهير البدن، والثوب: الثوب والبدن إذا أصابتهما نجاسة، يجب غسلهما بالماء، حتى تزول عنهما، إن كانت مرئية، كالدم، فإن بقي بعد الغسل أثر يشق زواله، فهو معفو عنه، فإن لم تكن مرئية، كالبول، فإنه يكتفى بغسله، ولو مرة واحدة؛ فعن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيض، كيف تصنع به؟ فقال: «تحته، ثم تقرصه بالماء، ثم تنضحه[٢]، ثم تصلي فيه». متفق عليه [البخاري (٢٢٧) ومسلم (٢٩١)].

وإذا أصابت النجاسة ذيل ثوب المرأة، تطهره الأرض؛ لما روي أن امرأة قالت لأم سلمة - رضي الله عنها -: إني أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القذر؟ فقالت لها: قال رسول الله ﷺ: «يطهره ما بعده». رواه أحمد، وأبو داود. [أحمد (٦/ ٢٩٠) وأبو داود (٣٨٣) والترمذي (١٤٣) وابن ماجه (٥٣١)].

تطهير الأرض: تطهر الأرض إذا أصابتها نجاسة، بصب الماء عليها؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام أعرابي، فبال في المسجد، فقام إليه الناس؛ ليقعوا به، فقال النبي ﷺ: «دعوه، وأريقوا على بوله سجلاً من ماء، أو: ذنوباً من ماء، فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين». رواه الجماعة، إلا مسلماً. [أحمد (٢/ ٢٨٢) والبخاري (٢٢٠) وأبو داود (٣٨٠) والترمذي (١٤٧) والنسائي (١/ ٤٨ و ١٧٥) وابن ماجه (٥٢٩)]. وتطهر أيضاً بالجفاف، هي وما يتصل بها اتصال قرار، كالشجر، والبناء، قال أبو قلابة: جفاف الأرض طهورها. وقالت عائشة - رضي الله عنها -: زكاة الأرض يبسها. رواه ابن أبي شيبة. [ابن أبي شيبة (١/ ٥٧)]. هذا إذا كانت النجاسة مائعة، أما إذا كان لها جرم، فلا تطهر إلا بزوالها، أو بتحولها.

تطهير السمن ونحوه: عن ابن عباس، عن ميمونة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن؟ فقال: «ألقوها، وما حولها فاطرحوه، وكلوا سمنكم». رواه البخاري، [أحمد (٦/ ٣٣٠) والبخاري (٢٣٥) والنسائي (٧/ ١٧٨)]. قال الحافظ: نقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة، طرحت وما حولها منه، إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه، وأما المائع، فاختلفوا فيه؛ فذهب الجمهور إلى أنه ينجس كله بملاقاة النجاسة، وخالف فريق؛ منهم الزهري، والأوزاعي[٣].

---

(١) معنى الغسل بالتراب: أن يخلط في الماء حتى يتكدر.
(٢) الحت والقرص: الدلك بأطراف الأصابع. النضح: الغسل بالماء.
(٣) مذهبهم: أن حكمه حكم الماء، في أنه لا ينجس إلا إذا تغير بالنجاسة، فإن لم يتغير فهو طاهر، وهو مذهب ابن عباس، وابن مسعود، والبخاري، وهو الصحيح.

تطهير جلد الميتة: يطهر جلد الميتة ظاهرًا وباطنًا بالدباغ؛ لحديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: «إذا دُبغ الإهاب، فقد طهر». رواه الشيخان. [البخاري (١٤٩٢) ومسلم (٣٦٣)].

تطهير المرآة، ونحوها: تطهر المرآة، والسكين، والسيف، والظفر، والعظم، والزجاج، والآنية المدهونة، وكل صقيل، لا مسام له بالمسح؛ الذي يزول به أثر النجاسة، وقد كان الصحابة -رضي الله عنهم- يصلون، وهم حاملو سيوفهم، وقد أصابها الدم، فكانوا يمسحونها، ويجتزئون[1] بذلك.

تطهير النعل: يطهر النعل المتنجس، والخف بالدلك بالأرض، إذا ذهب أثر النجاسة؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى، فإن التراب له طهور». رواه أبو داود، وفي رواية: «إذا وطئ الأذى بخفيه، فطهورهما التراب». [أبو داود (٣٨٥ و٣٨٦) والحاكم (١/ ١٦٦) والبيهقي (٢/ ٤٣٠) وابن حبان (١٤٠٣ و١٤٠٤)]، وعن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم المسجد، فليقلب نعليه، ولينظر فيهما، فإذا رأى خبثًا، فليمسحه بالأرض، ثم ليصلّ فيهما». رواه أحمد، وأبو داود. [أحمد (٣/ ٢٠) وأبو داود (٦٥٠)]. ولأنه محل تتكرر ملاقاته للنجاسة غالبًا، فأجزأ مسحه بالجامد، كمحل الاستنجاء، بل هو أولى؛ فإن محل الاستنجاء يلاقي النجاسة مرتين، أو ثلاثًا.

فوائد تكثر الحاجة إليها:

١- حبل الغسيل ينشر عليه الثوب النجس، ثم تجففه الشمس، أو الريح، لا بأس بنشر الثوب الطاهر عليه بعد ذلك.

٢- لو سقط شيء على المرء لا يدري، هل هو ماء أو بول، لا يجب عليه أن يسأل، فلو سأل، لم يجب على المسئول أن يجيبه، ولو علم أنه نجس، ولا يجب عليه غسل ذلك

٣- إذا أصاب الرجل، أو الذيل بالليل شيء رطب لا يعلم ما هو، لا يجب عليه أن يشمه، ويتعرف ما هو؛ لما روي أن عمر رضي الله عنه مر يومًا، فسقط عليه شيء من ميزاب، ومعه صاحب له، فقال: يا صاحب الميزاب، ماؤك طاهر أو نجس؟ فقال عمر: يا صاحب الميزاب، لا تخبرنا، ومضى.

٤- لا يجب غسل ما أصابه طين الشوارع؛ قال كميل بن زياد: رأيت عليًا رضي الله عنه يخوض طين المطر، ثم دخل المسجد، فصلى، ولم يغسل رجليه.

٥- إذا انصرف الرجل من صلاته، فرأى على ثوبه أو بدنه نجاسة، ولم يكن عالمًا بها، أو كان يعلمها، ولكنه نسيها، أو لم ينسها، ولكنه عجز عن إزالتها، فصلاته صحيحة، ولا إعادة عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ [الأحزاب: ٥]. وبهذا أفتى به كثير من الصحابة والتابعين.

٦- من خفي عليه موضع النجاسة من الثوب، وجب عليه غسله كله؛ لأنه لا سبيل إلى العلم بتيقن الطهارة، إلا بغسله جميعه، فهو من باب «ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب».

---

(١) يعني: [illegible] في نعالهم.

٧ـ إن اشتبه الطاهر من الثياب بالنجس منها، يتحرى، ويصلي في واحد منها صلاة واحدة، كمسألة القبلة؛ سواء كثر عدد الثياب الطاهرة، أو قل.

قضاء الحاجة:

لقاضي الحاجة آداب، تتلخص فيما يلي:

١ـ ألا يستصحب ما فيه اسم الله، إلا إن خيف عليه الضياع، أو كان حرزًا؛ لحديث أنس أن النبي ﷺ لبس خاتمًا، نقشه «محمد رسول الله»، فكان إذا دخل الخلاء[1]، وضعه. رواه الأربعة. قال الحافظ في الحديث: إنه معلول. قال أبو داود: إنه منكر، والجزء الأول من الحديث صحيح. [أبو داود (١٩) والترمذي (١٧٤٦) والنسائي (٨/ ١٧٨) وابن ماجه (٣٠٣)].

٢ـ البعد، والاستتار عن الناس، لا سيما عند الغائط؛ لئلا يُسمع له صوت، أو تُشَمّ له رائحة؛ لحديث جابر قال: خرجنا مع النبي ﷺ في سفر، فكان لا يأتي البراز[2]، حتى يغيب، فلا يُرى. رواه ابن ماجه [ابن ماجه (٣٣٥)]. ولأبي داود: كان إذا أراد البراز، انطلق، حتى لا يراه أحد. [أبو داود (٢)]، وله: «أن النبي ﷺ كان إذا ذهب المذهب، أبعد». [أبو داود (١)].

٣ـ الجهر بالتسمية، والاستعاذة عند الدخول في البنيان، وعند تشمير الثياب في الفضاء؛ لحديث أنس قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء، قال: «بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخُبُث[3] والخبائث». رواه الجماعة. [البخاري (١٤٢) ومسلم (٣٧٥) وأبو داود (٤) والترمذي (٥) والنسائي (١٩) وابن ماجه (٢٩٨)].

٤ـ أن يكف عن الكلام مطلقًا؛ سواء كان ذكرًا أو غيره، فلا يرد سلامًا، ولا يجيب مؤذنًا، إلا لما لابد منه، كإرشاد أعمى يخشى عليه من التردي، فإن عطس أثناء ذلك، حمد الله في نفسه، ولا يحرك به لسانه؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلًا مر على النبي ﷺ، وهو يبول، فسلم عليه، فلم يرد عليه. رواه الجماعة، إلا البخاري. [مسلم (٣٧٠) وأبو داود (١٦) والترمذي (٩٠) والنسائي (٣٧) وابن ماجه (٣٥٣)]، وحديث أبي سعيد قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يخرج الرجلان، يضربان الغائط[4]، كاشفين عن عورتيهما، يتحدثان؛ فإن الله يمقت على ذلك». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (١٥) وابن ماجه (٣٤٢) وأحمد (٣/ ٣٦)]. والحديث بظاهره يفيد حرمة الكلام، إلا أن الإجماع صرف النهي عن التحريم إلى الكراهة.

٥ـ أن يُعظِّم القبلة؛ فلا يستقبلها ولا يستدبرها؛ لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جلس أحدكم لحاجته، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها». رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (٢٦٥)]، وهذا

---

(١) الخلاء: المرحاض.
(٢) البراز: مكان قضاء الحاجة.
(٣) الخبث جمع خبيث. والخبائث: جمع خبيثة، والمراد ذكران الشياطين وإناثهم.
(٤) يضربان الغائط أي: يذهبان إليه.

فالنهي محمولٌ على الكراهة؛ لحديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: رقيتُ يومًا بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ على حاجته، مستقبل الشام، مستدبر الكعبة. رواه الجماعة. [البخاري (148) ومسلم (266) (62) وأبو داود (12) والترمذي (11) والنسائي (23) وابن ماجه (322)]. أو يُحمل في الجمع بينهما: إن التحريم في الصحراء، والإباحة في البنيان(1)؛ فعن مروان الأصفر، قال: رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة، يبول إليها، فقلت: أبا عبد الرحمن، أليس قد نهي عن ذلك؟ قال: بلى، إنما نهي عن هذا في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك، فلا بأس. رواه أبو داود، وابن خزيمة، والحاكم، وإسناده حسن، كما في «الفتح». [أبو داود (11) وابن خزيمة (60) والحاكم (1/ 154)].

٦ ـ أن يطلب مكانًا لينًا منخفضًا؛ ليحترز فيه من إصابة النجاسة؛ لحديث أبي موسى ؓ قال: أتى رسول الله ﷺ إلى مكان دمث(2) إلى جنب حائط، فبال، وقال: «إذا بال أحدكم، فليرتد لبوله». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (3) وأحمد (4/ 414)]. والحديث، وإن كان فيه مجهول، إلا أن معناه صحيح.

٧ ـ أن يتقي الجحر؛ كيلا يكون فيه شيء يؤذيه من الهوام؛ لحديث قتادة، عن عبد الله بن سرجس، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجُحر». قالوا لقتادة: ما يكره من البول في الجحر؟ قال: إنها مساكن الجن. رواه أحمد، والنسائي، وأبو داود، والحاكم، والبيهقي، وصححه ابن خزيمة، وابن السكن. [أبو داود (29) والنسائي (34) وأحمد (5/ 82) والحاكم (1/ 186) والبيهقي في الكبرى (1/ 99)].

٨ ـ أن يتجنب ظل الناس، وطريقهم، ومتحدَّثهم؛ لحديث أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال: «اتقوا اللاعنَيْن»(3). قالوا: وما اللاعنان يا رسول الله؟ قال: «الذي يتخلى في طريق الناس، أو ظلهم». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (269) وأبو داود (25) وأحمد (2/ 372)].

٩ ـ ألا يبول في مستحمه، ولا في الماء الراكد أو الجاري؛ لحديث عبد الله بن مغفل ؓ أن النبي ﷺ قال: «لا يبولنَّ أحدكم في مستحمه، ثم يتوضأ فيه؛ فإن عامة الوسواس منه». رواه الخمسة، [أبو داود (27) والترمذي (21) والنسائي (36) وابن ماجه (304) وأحمد (5/ 56)]. لكن قوله: «ثم يتوضأ فيه». لأحمد، وأبي داود فقط، وعن جابر ؓ أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد. رواه أحمد، والنسائي، وابن ماجه، [مسلم (281) والنسائي (35) وابن ماجه (343) وأحمد (3/ 350)]، وعنه ؓ أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الجاري. قال في «مجمع الزوائد»: رواه الطبراني، ورجاله ثقات. فإن كان في الماء نحو بالوعة، فلا يكره البول فيه. [الطبراني في الأوسط (1770) مجمع الزوائد (1/ 204)].

---

(1) وهذا الوجه أصح من سابقه.
(2) دمث: كسهل وزنًا ومعنى.
(3) المراد باللاعنين: ما يجلب لعنة الناس.

الشوارب». رواه الشيخان. [البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩) (٥٤)]؛ وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «خمسٌ من الفطرة: الاستحدادُ، والختانُ، وقصُّ الشارب، ونتف الإبط، وتقليم الأظافر». رواه الجماعة. [البخاري (٥٨٨٩) ومسلم (٢٥٧) وأبو داود (٤١٩٨) والترمذي (٢٧٥٦) والنسائي (١١) وابن ماجه (٢٩٢)]. فلا يتعين منهما شيءٌ، وبأيهما تتحقق السنة، فإن المقصود ألا يطول الشارب، حتى يتعلق به الطعام والشراب، ولا تجتمع فيه الأوساخ؛ وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «من لم يأخذ من شاربه، فليس منا». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه. [الترمذي (٢٧٦١) والنسائي (١٣) وأحمد (٤/٣٦٦ و٣٦٨)]. ويستحب الاستحداد، ونتف الإبط، وتقليم الأظافر، وقص الشارب، أو إحفاؤه كلَّ أسبوع؛ استكمالاً للنظافة، واسترواحًا للنفس؛ فإنَّ بقاء بعض الشعور في الجسم يولد فيها ضيقًا وكآبة، وقد رخص ترك هذه الأشياء إلى الأربعين، ولا عذر لتركه بعد ذلك؛ لحديث أنس رضي الله عنه قال: وقَّت لنا النبي ﷺ في قص الشارب، وتقليم الأظافر، ونتف الإبط، وحلق العانة، ألا يترك أكثر من أربعين ليلة. رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما. [مسلم (٢٥٨) وأبو داود (٤٢٠٠) والترمذي (٢٧٥٩) وأحمد (٣/ ١٢٢، ٢٠٣)].

٦- إعفاء اللحية وتركها، حتى تكثر؛ بحيث تكون مظهرًا من مظاهر الوقار، فلا تقصر تقصيرًا، يكون قريبًا من الحلق، ولا تترك حتى تفحش، بل يحسن التوسط، فإنه في كلِّ شيءٍ حسن، ثم إنها من تمام الرجولة، وكمال الفحولة؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «خالفوا المشركين؛ وفِّروا اللِّحى[1]، وأحفوا الشوارب». متفق عليه، وزاد البخاري: وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر، قبض على لحيته، فما فضل أخذه. [سبق تخريجه].

٧- إكرام الشعر إذا وفر وترك، بأن يدهن، ويسرح؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من كان له شعر، فليكرمه». رواه أبو داود. [أبو داود (٤١٦٣)]. وعن عطاء بن يسار رضي الله عنه قال: «أتى رجلُ النبي ﷺ ثائر الرأس[2] واللحية، فأشار إليه رسول الله ﷺ، كأنه يأمره بإصلاح شعره ولحيته، ففعل، ثم رجع، فقال ﷺ: «أليس هذا خيرًا، من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس، كأنه شيطان». رواه مالك. [مالك في الموطأ (٢/ ٩٤٩)]. وعن أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان له جمَّةٌ ضخمةٌ، فسأل النبي ﷺ، فأمره أن يحسن إليها، وأن يترجل كلَّ يوم. رواه النسائي. [النسائي (٥٢٣٥)]، ورواه مالك في «الموطأ» بلفظ: قلت: يا رسول الله، إن لي جمَّةً[3]، أفأرجلها؟ قال: «نعم، وأكرمها». [مالك في الموطأ (٢/ ٩٤٩)]. فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين، من أجل قوله ﷺ: «وأكرمها». وحلق شعر الرأس مباح، وكذا توفيره، لمن يكرمه؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «احلقوا كله، أو ذروا كله». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. [أبو داود (٤١٩٥) والنسائي (٥٠٦٣) وأحمد (٢/ ٨٨)]. وأما حلق بعضه، وترك بعضه، فيكره تنزيهًا؛ لحديث نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -

---

(١) حمل الفقهاء هذا الأمر على الوجوب وقالوا بحرمة حلق اللحية بناء على هذا الأمر.
(٢) ثائر الرأس: أي شعث غير مسرح ولا مرجل.
(٣) الجمة: الشعر إذا بلغ المنكبين.

قال: نهى رسول الله ﷺ عن القزع. فقيل لنافع: ما القزع؟ قال: أن يحلق بعض رأس الصبي، ويترك بعضه. [البخاري (٥٩٢٠) ومسلم (٢١٢٠)]. متفق عليه، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق.

٨- ترك الشيب وعدم نتفه، سواء كان في اللحية، أم في الرأس، والمرأة والرجل في ذلك سواء؛ لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تنتفوا الشيب؛ فإنه نور المسلم، ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام، إلا كتب الله له بها حسنة، ورفعه بها درجة، وحط عنه بها خطيئة». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [أبو داود (٤٢٠٢) والترمذي (٢٨٢١) والنسائي مختصرا (٥٠٦٨) وابن ماجه (٣٧٢١) وأحمد (٢/ ١٧٩)]. وعن أنس رضي الله عنه قال: كنا نكره أن ينتف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه، ولحيته. رواه مسلم. [مسلم (٢٣٤١) (١٠٤)].

٩- تغيير الشيب بالحناء، والحمرة، والصفرة، ونحوها؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون، فخالفوهم». رواه الجماعة. [البخاري (٥٨٩٩) ومسلم (٢١٠٣) وأبو داود (٤٢٠٣) والترمذي (١٧٥٢) والنسائي (٥٠٧١) وابن ماجه (٣٦٢١)]، ولحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحسن ما غيرتم به هذا الشيب، الحناء، والكتم»(١). رواه الخمسة. [أبو داود (٤٢٠٥) والترمذي (١٧٥٣) والنسائي (٥٠٩٣) وابن ماجه (٣٦٢٢) وأحمد (٥/ ١٤٧)]، وقد ورد ما يفيد كراهة الخضاب، ويظهر أن هذا مما يختلف باختلاف السن، والعرف، والعادة. فقد روي عن بعض الصحابة، أن ترك الخضاب أفضل، وروي عن بعضهم، أن فعله أفضل، وكان بعضهم يخضب بالصفرة، وبعضهم بالحناء، والكتم، وبعضهم بالزعفران، وخضب جماعة منهم بالسواد؛ ذكر الحافظ في «الفتح» عن ابن شهاب الزهري، أنه قال: كنا نخضب بالسواد، إذا كان الوجه جديدا، فلما نفض الوجه والأسنان، تركناه. وأما حديث جابر رضي الله عنه قال: جيء بأبي قحافة (والد أبي بكر) يوم الفتح إلى رسول الله ﷺ وكأن رأسه ثغامة(٢). فقال رسول الله ﷺ: «اذهبوا به إلى بعض نسائه فلتغيره بشيء، وجنبوه السواد». رواه الجماعة، إلا البخاري، والترمذي. [مسلم (٢١٠٢) وأبو داود (٤٢٠٤) والنسائي (٥٠٩٢) وابن ماجه (٣٦٢٤)]. فإنه واقعة عين، ووقائع الأعيان لا عموم لها، ثم إنه لا يستحسن لرجل كأبي قحافة، وقد اشتعل رأسه شيبا، أن يصبغ بالسواد، فهذا مما لا يليق بمثله.

١٠- التطيب بالمسك وغيره من الطيب، الذي يسر النفس، ويشرح الصدر، وينبه الروح، ويبعث في البدن نشاطا وقوة؛ لحديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حبب إلي من الدنيا؛ النساء، والطيب، وجعلت قرة عيني في الصلاة». رواه أحمد، والنسائي. [النسائي (٣٩٤٩) وأحمد (٣/ ١٢٨)]، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من عرض عليه طيب، فلا يرده؛ فإنه خفيف المحمل، طيب الرائحة». رواه مسلم، والنسائي، وأبو داود. [مسلم (٢٢٥٣) وأبو داود (٤١٧٢) والنسائي (٥٢٥٩)]، وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في المسك: «هو أطيب الطيب». رواه الجماعة، إلا البخاري، وابن

---

(١) الكتم: نبت يخرج الصبغ أسود مائلا إلى الحمرة.
(٢) الثغامة: نبت ... بياض [illegible]

١٧٩)]، وعن بلال، أن النبي ﷺ قال: «امسحوا على الخفين، والخمار»[1]. رواه أحمد، [أحمد (٦/ ١٢ - ١٣)]. وقال عمر رضي الله عنه: من لم يطهره المسح على العمامة، لا طهره الله. وقد ورد في ذلك أحاديث، رواها البخاري، ومسلم، وغيرهما من الأئمة، كما ورد العمل به عن كثير من أهل العلم.

(جـ) مسحه على الناصية والعمامة، ففي حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي ﷺ توضأ، فمسح بناصيته، وعلى العمامة، والخفين. رواه مسلم. [مسلم (٢٧٤) (٨٣)]. هذا هو المحفوظ عن رسول الله ﷺ، ولم يحفظ عنه الاقتصار على مسح بعض الرأس، وإن كان ظاهر الآية يقتضيه، كما تقدم، ثم إنه لا يكفي مسح الشعر الخارج عن محاذاة الرأس، كالضفيرة.

الفرض الخامس: غسل الرجلين مع الكعبين، وهذا هو الثابت المتواتر من فعل الرسول ﷺ وقوله. قال ابن عمر - رضي الله عنهما: تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة، فأدركنا، وقد أرهقنا[2] العصر، فجعلنا نتوضأ، ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب[3] من النار». مرتين، أو ثلاثًا. متفق عليه. [البخاري (٦٠) ومسلم (٢٤١)]. وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل العقبين. وما تقدم من الفرائض، هو المنصوص عليه في قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦].

الفرض السادس: الترتيب؛ لأن الله تعالى قد ذكر في الآية فرائض الوضوء مرتبة، مع فصل الرجلين عن اليدين، وفريضة كل منهما الغسل، بالرأس الذي فريضته المسح، والعرب لا تقطع النظير عن نظيره، إلا لفائدة، وهي هنا الترتيب، والآية ما سيقت إلا لبيان الواجب، ولعموم قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «ابدءوا بما بدأ الله به». [النسائي (٢٩٦٢) وأحمد (٣/ ٣٩٤) عن جابر]، ومضت السنة العملية على هذا الترتيب بين الأركان، فلم ينقل عن رسول الله ﷺ، أنه توضأ إلا مرتبًا، والوضوء عبادة، ومدار الأمر في العبادات على الاتباع، فليس لأحد أن يخالف المأثور في كيفية وضوئه ﷺ، خصوصًا ما كان مضطردًا منها.

سُنن الوضوء:

أي؛ ما ثبت عن رسول الله ﷺ؛ من قول، أو فعل، من غير لزوم، ولا إنكار على من تركها، وبيانها ما يأتي:

١ - التسميةُ في أوله: ورد في التسمية للوضوء أحاديث ضعيفة، لكن مجموعها يزيدها قوة تدل على أن لها أصلًا، وهي بعد ذلك أمر حسن في نفسه، ومشروع في الجملة.

---

(١) الخمار: الثوب الذي يوضع على الرأس كالعمامة وغيرها.
(٢) أرهقنا: أخرنا.
(٣) العقب: العظم الذي عند مفصل الساق والقدم.

٢ ـ **السواك**: ويطلق على العود الذي يُستاك به، وعلى الاستياك نفسه، وهو دَلْك الأسنان بذلك العود أو نحوه، من كلّ خشنٍ تنظف به الأسنان. وخير ما يُستاك به عود الأراك، الذي يؤتى به من الحجاز؛ لأن من خواصه أن يشدّ اللثة، ويحول دون مرض الأسنان، ويقوّي على الهضم، ويُدرّ البول، وإن كانت السنة تحصل بكلّ ما يزيل صفرة الأسنان، وينظف الفم: كالفرشة ونحوها؛ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشقّ على أمتي، لأمرتهم بالسواك عند كلّ وضوء». رواه مالك، والشافعي، والبيهقي، والحاكم. [البخاري معلقًا في الصوم باب (٢٧) السواك الرطب، ومالك في «الموطأ» (١/ ٦٦) والحاكم (١/ ١٤٦) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٥) والشافعي (٢٧)]؛ وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنّ رسول الله ﷺ قال: «السواك مطهرةٌ للفم، مرضاةٌ للرب». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي. [البخاري معلقًا في كتاب الصوم باب (٢٧) سواك الرطب واليابس، والنسائي (٥) وأحمد (٦/ ٤٧ و ٦٢) وهو غير موجود في الترمذي]. وهو مستحب في جميع الأوقات، ولكن في خمسة أوقات أشد استحبابًا: عند الوضوء، وعند الصلاة، وعند قراءة القرآن، وعند الاستيقاظ من النوم، وعند تغير الفم. والصائم والمفطر في استعماله أول النهار، وآخره سواء؛ لحديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصي، يتسوّك، وهو صائم. رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي. [أبو داود (٢٣٦٤)، والترمذي (٧٢٥) وأحمد (٣/ ٤٤٥) وذكره البخاري معلقًا في كتاب الصوم باب (٢٧) سواك الرطب واليابس للصائم، من حديث عامر بن ربيعة عن أبيه]. وإذا استعمل السواك، فالسنة غسله بعد الاستعمال، تنظيفًا له؛ لحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان النبي ﷺ يستاك، فيعطيني السواك؛ لأغسله، فأبدأ به فأستاك، ثم أغسله، وأدفعه إليه. رواه أبو داود، والبيهقي. [أبو داود (٥٢) والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٩)]. ويسنّ لمن لا أسنان له، أن يستاك بإصبعه؛ لحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: يا رسول الله، الرجل يذهب فوه، أيستاك؟ قال: «نعم». قلت: كيف يصنع؟ قال: «يدخل إصبعه في فيه». رواه الطبراني. [الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٠٠) وعزاه للطبراني في الأوسط، ولم أجده فيه، وذكره ابن حجر في لسان الميزان (٥/ ٣٧٧)].

٣ ـ **غَسْلُ الكَفَّيْنِ ثلاثًا: في أوّلِ الوضوءِ**: لحديث أوس بن أبي أوس رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ، فاستوكف ثلاثًا[1]. رواه أحمد، والنسائي. [النسائي (٨٣) وأحمد (٤/ ٩ و ١٠)]؛ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء، حتى يغسلها ثلاثًا؛ فإنه لا يدري أين باتت يده». رواه الجماعة. [البخاري (١٦٢) ومسلم (٢٧٨) وأبو داود (١٠٣) والترمذي (٢٤) والنسائي (١/ ٧) وابن ماجه (٣٩٣)]. إلا أن البخاري لم يذكر العدد.

٤ ـ **المَضْمَضَةُ ثلاثًا**: لحديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا توضأت، فمضمض»[2]. رواه أبو داود، والبيهقي. [أبو داود (١٤٤) عن ابن جريج، والبيهقي في الكبرى (١/ ٥٢)].

٥ ـ **الاسْتِنْشَاقُ، والاسْتِنْثَارُ ثلاثًا**: لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال: «إذا توضأ

---

(١) استوكف: أي غسل كفيه.

(٢) المضمضة: إدارة الماء وتحريكه في الفم.

١٤ – **الاقتصاد في الماء وإن كان الاغتراف من البحر**: لحديث أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع(١) إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالمد. متفق عليه [البخاري (٢٠١) ومسلم (٣٢٥) (٥١)]، وعن عبيد الله بن أبي يزيد: أن رجلاً قال لابن عباس – رضي الله عنهما –: كم يكفيني من الوضوء؟ قال: مد. قال: كم يكفيني للغسل؟ قال: صاع. فقال الرجل: لا يكفيني. فقال: لا أم لك، قد كفى من هو خير منك: رسول الله ﷺ. رواه أحمد، والبزار، والطبراني في «الكبير» بسند رجاله ثقات [أحمد (١/٢٨٩) والبزار (٢٥٥) والهيثمي في المجمع (١/٢١٨)]، وروي عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن النبي ﷺ مر بسعد، وهو يتوضأ، فقال: «ما هذا السرف يا سعد؟» فقال: وهل في الماء من سرف؟ قال: «نعم، وإن كنت على نهر جار». رواه أحمد، وابن ماجه، وفي سنده ضعف [أحمد (٢/٢٢١) وابن ماجه (٤٢٥)]، والإسراف يتحقق باستعمال الماء لغير فائدة شرعية، كأن يزيد في الغسل على الثلاث. ففي حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، يسأله عن الوضوء؟ فأراه ثلاثاً ثلاثاً، وقال: «هذا الوضوء، من زاد على هذا، فقد أساء، وتعدى، وظلم». رواه أحمد، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة بأسانيد صحيحة [أبو داود (١٣٥) والنسائي (١٤٠) وابن ماجه (٤٢٢) وأحمد (٢/١٨٠) وابن خزيمة (١٧٤)]، وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور، والدعاء». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه [أبو داود (٩٦) وابن ماجه (٣٨٦٤) وأحمد (٤/٨٧)]. قال البخاري: كره أهل العلم في ماء الوضوء أن يجاوز فعل النبي ﷺ.

١٥ – **الدعاء أثناءه**: لم يثبت من أدعية الوضوء شيء عن رسول الله ﷺ، غير حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ بوضوء، فتوضأ، فسمعته يدعو، يقول: «اللهم اغفر لي ذنبي، ووسع لي في داري، وبارك لي في رزقي». فقلت: يا نبي الله، سمعتك تدعو بكذا وكذا! قال: «وهل تركن من شيء؟». رواه النسائي، وابن السني، بإسناد صحيح [النسائي في عمل اليوم والليلة (٨٠) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٢٨)]. لكن النسائي أدخله في باب ما يقول بعد الفراغ من الوضوء، وابن السني ترجم له في باب ما يقول بين ظهراني وضوئه. قال النووي: وكلاهما محتمل.

١٦ – **الدعاء بعده**: لحديث عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ، فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء». رواه مسلم [مسلم (٢٣٤)]، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ، فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك. كتب في رق، ثم جعل في طابع، فلم يكسر إلى يوم القيامة». رواه الطبراني في «الأوسط»، ورواته رواة الصحيح، واللفظ له، ورواه النسائي، وقال في آخره: «ختم

---

(١) الصاع: أربعة أمداد، والمد ٥١٠ غرامات، فيكون الصاع ٢٠٤٠ غرام.

عليها بخاتم، فوضعت تحت العرش، فلم تكسر إلى يوم القيامة». وصوب وقفه. [الطبراني في الأوسط (١٤٧٨) والهيثمي في المجمع (١/ ٢٣٩) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٨١)]. وأما دعاء: «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين». فهي في رواية الترمذي، [الترمذي (٥٥)]، وقد قال في الحديث: وفي إسناده اضطراب، ولا يصح فيه شيء كبير.

١٧ - **صلاة ركعتين بعده**: لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال، حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام؛ فإني سمعت دف نعليك[1] بين يدي في الجنة». قال: ما عملت عملاً أرجى عندي من أني لم أتطهر طهورًا في ساعة من ليل أو نهار، إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي. متفق عليه. [البخاري (١١٤٩) ومسلم (٢٤٥٨)]، وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين، يقبل بقلبه ووجهه عليهما، إلا وجبت له الجنة» رواه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة في «صحيحه». [مسلم (٢٣٤) وأبو داود (٩٠٦) وابن خزيمة (٢٢٢)]، وعن حمران، مولى عثمان، أنه رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بوضوء، فأفرغ على يديه من إنائه، فغسلها ثلاث مرات، ثم أدخل يمينه في الوضوء، ثم تمضمض، واستنشق، واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويديه إلى المرفقين ثلاثًا، ثم غسل رجليه ثلاثًا، قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وضوئي هذا، ثم قال: «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين، لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه». رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما. [البخاري (١٥٩) ومسلم (٢٢٦)]. وما بقي من تعاهد موقي العينين، وغضون الوجه، ومن تحريك الخاتم، ومن مسح العنق، لم نتعرض لذكره؛ لأن الأحاديث فيها لم تبلغ درجة الصحيح، وإن كان يعمل بها؛ تتميمًا للنظافة.

مكروهاته: يكره للمتوضئ أن يترك سنة من السنن المتقدم ذكرها؛ حتى لا يحرم ثوابها؛ لأن فعل المكروه يوجب حرمان الثواب، وتتحقق الكراهة بترك السنة.

نواقض الوضوء: للوضوء نواقض تبطله، وتخرجه عن إفادة المقصود منه، نذكرها فيما يلي:

١- كل ما خرج من السبيلين؛ القبل والدبر، ويشمل ذلك ما يأتي:

(١) البول.

(٢) والغائط؛ لقول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة: ٦]. وهو كناية عن قضاء الحاجة، من بول وغائط.

(٣) ريح الدبر؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث، حتى يتوضأ». فقال رجل من حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فساء، أو ضراط. متفق عليه. [البخاري (١٣٥) ومسلم (ج١/ ٢٠٤) (٦٤٩) (٢٢٤)]، وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئًا، فأشكل عليه، أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرجن من المسجد،

---

(١) دف النعل: صوت النعل حال المشي.

حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً». رواه مسلم. [مسلم (٣٦٢)]. وليس السمع، أو وجدان الرائحة شرطاً في ذلك، بل المراد حصول اليقين بخروج شيء منه.

(٤، ٥، ٦) المني، والمذي، والودي؛ لقول رسول الله ﷺ في المذي: «فيه الوضوء». [البخاري (١٣٢) ومسلم (٣٠٣) (١٨)]. ولقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: أما المني، فهو الذي منه الغسل، وأما المذي، والودي، فقال: «اغسل ذكرك، أو مذاكيرك، وتوضأ وضوءك للصلاة». رواه البيهقي في «السنن» [البخاري (٢٦٩) ومسلم (٣٠٣) (١٧)].

٢- النوم المستغرق، الذي لا يبقى معه إدراك، مع عدم تمكن المقعدة من الأرض؛ لحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا، إذا كنا سفراً، ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة، لكن من غائط، وبول، ونوم. رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه. [الترمذي (٩٦) والنسائي (١٢٧) وأحمد (٤/ ٢٣٩ و٢٤٠)]. فإذا كان النائم جالساً، ممكناً مقعدته من الأرض، لا ينتقض وضوءه، وعلى هذا يحمل حديث أنس رضي الله عنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة، حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون، ولا يتوضؤون. رواه الشافعي، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، ولفظ الترمذي من طريق شعبة: لقد رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة، حتى لأسمع لأحدهم غطيطاً، ثم يقومون، فيصلون، ولا يتوضؤون. قال ابن المبارك: هذا عندنا، وهم جلوس. [مسلم (٣٧٦) (١٢٥) وأبو داود (٢٠٠) والترمذي (٧٨) والشافعي (٨٤)].

٣- زوال العقل؛ سواء كان بالجنون، أو بالإغماء، أو بالسكر، أو بالدواء، وسواء قل أو كثر، وسواء كانت المقعدة ممكنة من الأرض أو لا؛ لأن الذهول عند هذه الأسباب أبلغ من النوم، وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء.

٤- مس الفرج بدون حائل؛ لحديث بسرة بنت صفوان - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «من مس ذكره، فلا يصل حتى يتوضأ». رواه الخمسة، [أبو داود (١٨١) والترمذي (٨٢) والنسائي (٤٤٦) وابن ماجه (٤٧٩) وأحمد (٦/ ٤٠٦)]، وصححه الترمذي، وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب. ورواه أيضاً مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، وقال أبو داود: قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح؟ فقال: بل هو صحيح. وفي رواية لأحمد، والنسائي عن بسرة، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ويتوضأ من مس الذكر». [النسائي (٤٤٥) وأحمد (٦/ ٤٠٧)]، وهذا يشمل ذكر نفسه، وذكر غيره، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أفضى بيده إلى ذكره، ليس دونه ستر، فقد وجب عليه الوضوء». رواه أحمد، وابن حبان، والحاكم، [أحمد (٢/ ٣٣٣) وابن حبان (١١١٨) والحاكم (١/ ١٣٨) بنحوه]، وصححه هو وابن عبد البر وقال ابن السكن: هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب. وفي لفظ الشافعي: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره، ليس بينها وبينه شيء، فليتوضأ». وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه: «أيما رجل مس فرجه، فليتوضأ، وأيما امرأة مست فرجها، فلتتوضأ». رواه أحمد. [أحمد (٢/ ٢٢٣)]. قال ابن القيم: قال الحازمي: هذا إسناد صحيح، ويرى

الأحوط . وأن مس الذكر لا ينقض الوضوء؛ لحديث طلق: أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن رجل يمس ذكره: هل عليه الوضوء؟ فقال: «لا، إنما هو بضعة منك». رواه الخمسة، وصححه ابن حبان. [أبو داود (١٨٢) والترمذي (٨٥) والنسائي (١٦٥) وابن ماجه (٤٨٣) وأحمد (٤/ ٢٢) وابن حبان (١١١٩)]. قال ابن المديني: هو أحسن من حديث بسرة.

ما لا ينقض الوضوء: أحببت أن نشير إلى ما ظن أنه ناقض للوضوء، وليس بناقض؛ لعدم ورود دليل صحيح يمكن أن يعوّل عليه في ذلك، وبيانه فيما يلي:

(١) مس المرأة بدون حائل: فعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قبلها، وهو صائم، وقال: «إن القبلة لا تنقض الوضوء، ولا تفطر الصائم». أخرجه إسحاق بن راهويه، وأخرجه أيضًا البزار بسند جيد. [لم أجده في البزار، وذكره الألباني في الضعيفة (٩٩٩) وقال: أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٤/ ٧٧/ ٢)]. قال عبد الحق: لا أعلم له علة توجب تركه. وعنها - رضي الله عنها - قالت: فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة من الفراش، فالتمسته، فوضعت يدي على بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». رواه مسلم، والترمذي وصححه. [مسلم (٤٨٦) عن عائشة والترمذي (٣٥٦٦) عن علي]. وعنها - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قبّل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة، ولم يتوضأ. رواه أحمد، والأربعة. [أبو داود (١٧٩) والترمذي (٨٦) والنسائي (١٧٠) وابن ماجه (٥٠٢) وأحمد (٦/ ٢١٠)]. بسند رجاله ثقات. وعنها - رضي الله عنها - قالت: كنت أنام بين يدي النبي ﷺ، ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني، فقبضت رجلي. وفي لفظ: فإذا أراد أن يسجد، غمز رجلي. متفق عليه. [البخاري (٣٨٢) ومسلم (٥١٢) (٢٧٢)].

(٢) خروج الدم من غير المخرج المعتاد، سواء كان بجرح، أو حجامة، أو رعاف، وسواء كان قليلاً، أو كثيرًا: قال الحسن رحمه الله: ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم. رواه البخاري. [البخاري تعليقًا في كتاب الوضوء، باب (٣٤): من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ... عن الحسن]. وقال: وعصر ابن عمر - رضي الله عنهما - بثرة، وخرج منها الدم، فلم يتوضأ، وبصق ابن أبي أوفى دمًا، فمضى في صلاته. وصلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجرحه يثعب دمًا[1]. وقد أصيب عبّاد بن بشر بسهام، وهو يصلي، فاستمر في صلاته. رواه أبو داود، وابن خزيمة، والبخاري تعليقًا. [البخاري تعليقًا في كتاب الوضوء باب (٣٤): من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، عن جابر، وأبو داود (١٩٨) وابن خزيمة (٣٦) كلاهما عن جابر].

(٣) القيء: سواء أكان ملء الفم، أو دونه، ولم يرد في نقضه حديث يحتج به.

(٤) أكل لحم الإبل: وهو رأي الخلفاء الأربعة، وكثير من الصحابة والتابعين، إلا أنه صح الحديث بالأمر بالوضوء منه؛ فعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أنتوضأ من لحوم

---

(١) يثعب دمًا: أي يجري.

الغنم؟ قال: «إن شئت توضأ، وإن شئت فلا تتوضأ». قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم، توضأ من لحوم الإبل». قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم». قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: «لا». رواه أحمد، ومسلم [مسلم (٣٦٠) وأحمد (٥/ ٨٦ و ٨٨ و ١٠٨)]. وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: «توضئوا منها». وسئل عن لحوم الغنم؟ فقال: «لا توضئوا منها». وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل؟ فقال: «لا تصلوا فيها؛ فإنها من الشياطين». وسئل عن الصلاة في مرابض الغنم؟ فقال: «صلوا فيها؛ فإنها بركة». رواه أحمد، وأبو داود، وابن حبان [أبو داود (١٨٤) وأحمد (٤/ ٢٨٨) وابن حبان نحوه عن عبد الله بن مغفل (١٧٠٢)]. وقال ابن خزيمة: لم أر خلافًا بين علماء الحديث، في أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل؛ لعدالة ناقليه. وقال النووي: هذا المذهب أقوى دليلًا، وإن كان الجمهور على خلافه. انتهى.

(٥) شك المتوضئ في الحدث: إذا شك المتطهر، هل أحدث أم لا؟ لا يضره الشك، ولا ينتقض وضوؤه، سواء كان في الصلاة أو خارجها، حتى يتيقن أنه أحدث؛ فعن عباد بن تميم، عن عمه رضي الله عنه قال: شكي إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ قال: «لا ينصرف، حتى يسمع صوتًا، أو يجد ريحًا». رواه الجماعة، إلا الترمذي [البخاري (١٧٧) ومسلم (٣٦١) وأبو داود (١٧٦) والنسائي (١٦٠) وابن ماجه (٥١٣)]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا وجد أحدكم في نفسه شيئًا، فأشكل عليه، أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد، حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا». رواه مسلم وأبو داود والترمذي [مسلم (٣٦٢) وأبو داود (١٧٧) والترمذي (٧٤)].

وليس المراد خصوص سماع الصوت ووجدان الريح، بل العمدة اليقين بأنه خرج منه شيء. قال ابن المبارك: إذا شك في الحدث فإنه لا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن استيقانًا يقدر أن يحلف عليه. أما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين.

(٦) القهقهة في الصلاة: لا تنقض الوضوء؛ لعدم صحة ما ورد في ذلك.

(٧) تغسيل الميت: لا يجب منه الوضوء؛ لضعف دليل النقض.

ما يجب له الوضوء: يجب الوضوء لأمور ثلاثة:

الأول: الصلاة مطلقًا، فرضًا أو نفلًا ولو صلاة جنازة؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. أي، إذا أردتم القيام إلى الصلاة، وأنتم محدثون فاغسلوا. وقول الرسول ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»(١). رواه الجماعة إلا البخاري [مسلم (٢٢٤) وأبو داود (٥٩) والترمذي (١) والنسائي (١٣٩) وابن ماجه (٢٧٣) وأحمد (٢/ ٣٩) عن عدد من الصحابة].

الثاني: الطواف بالبيت؛ لما رواه ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «الطواف صلاة، إلا

---

(١) الغلول: السرقة من الغنيمة قبل قسمتها.

أن الله ـ تعالى ـ أحلَّ فيه الكلام ، فمن تكلَّم فلا يتكلم إلا بخير» . رواه الترمذي والدارقطني وصححه الحاكم وابن السكن وابن خزيمة . [الترمذي (٩٦٠) والحاكم (١/ ٤٥٩) وابن خزيمة (٢٧٣٩)] .

الثالث : مسُّ المصحف ؛ لما رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، عن جده رضي الله عنه أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابًا وكان فيه : «لا يمس القرآن إلا طاهرٌ» . رواه النسائي والدارقطني والبيهقي والأثرم [الدارقطني (٤٣٣) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٠٩)] . قال ابن عبد البر في هذا الحديث : إنه أشبه بالتواتر ؛ لتلقي الناس له بالقبول . وعن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال : قال رسول الله ﷺ : «لا يمس القرآن إلا طاهرٌ» . ذكره الهيثمي في : «مجمع الزوائد» [الدارقطني (٤٣١) والبيهقي في الكبرى (١/ ٨٨) والهيثمي في المجمع (١/ ٢٧٦)] ، وقال : رجاله موثقون . فالحديث يدل على أنه لا يجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهرًا ، ولكن «الطاهر» لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الأكبر ، والطاهر من الحدث الأصغر ، ويطلق على المؤمن وعلى من ليس على بدنه نجاسة ، ولابد لحمله على معين من قرينة ، فلا يكون الحديث نصًّا في منع المحدث حدثًا أصغر من مس المصحف ، وأما قول الله تعالى : ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة : ٧٩] . فالظاهر رجوع الضمير إلى الكتاب المكنون وهو اللوح المحفوظ ؛ لأنه الأقرب ، والمطهرون الملائكة فهو كقوله تعالى : ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ۝ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عبس : ١٣ - ١٦] . وذهب ابن عباس ، والشعبي ، والضحاك ، وزيد بن علي ، والمؤيد بالله ، وداود ، وابن حزم ، وحماد بن أبي سليمان إلى أنه يجوز للمحدث حدثًا أصغر مس المصحف . وأما القراءة له بدون مس فهي جائزة اتفاقًا .

ما يستحب له : يستحب الوضوء ويندب في الأحوال الآتية :

(١) عند ذكر الله ـ عز وجل ـ : لحديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه أنه سلم على النبي ﷺ وهو يتوضأ ، فلم يرد عليه حتى توضأ فرد عليه وقال : «إنه لم يمنعني أن أرد عليك ، إلا أني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة» . قال قتادة : فكان الحسن من أجل هذا يكره أن يقرأ أو يذكر الله ـ عز وجل ـ حتى يتطهر . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه [أبو داود (١٧) ، والنسائي (٣٨) وابن ماجه (٣٥٠) وأحمد (٤/ ٣٤٥)] ، وعن أبي جهيم بن الحارث رضي الله عنه قال : أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل[1] فلقيه رجل فسلَّم عليه ، فلم يرد عليه حتى أقبل على جدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام . رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي [البخاري (٣٣٧) ، ومسلم (٣٦٩) ، وأبو داود (٣٢٩) والنسائي (٣١١)] .

وهذا على سبيل الأفضلية والندب ، وإلا فذكر الله ـ عز وجل ـ يجوز للمتطهر والمحدث والجنب والقائم والقاعد والماشي والمضطجع بدون كراهة ؛ لحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه . رواه الخمسة إلا النسائي [مسلم (١١٧) وأبو داود (١٨) والترمذي (٣٣٨٤) وأحمد (٦/ ٧٠ و ١٥٣ و ٢٧٨) وابن ماجه (٣٠٢)] . وذكره البخاري بغير إسناد . وعن علي ـ كرم الله وجهه ـ قال : «كان رسول الله ﷺ يخرج من الخلاء فيقرئنا القرآن ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن

---

[1] (١) موضع قرب المدينة .

يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة» رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن السكن. [أبو داود (٢٢٩) والترمذي (١٤٦) والنسائي (٢٦٥) وابن ماجه (٥٩٤) وأحمد (١/ ٨٤ و١٢٤)].

(٢) **عند النوم**: لما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت. فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به». قال: فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت. قلت: ورسولك. قال: «لا ونبيك الذي أرسلت» رواه أحمد، والبخاري والترمذي [البخاري (٢٤٧) والترمذي (٣٣٩٤) وأحمد (٤/ ٢٨٥ و٢٩٠ و٣٠٠ و٣٠٢)]. ويتأكد ذلك في حق الجنب؛ لما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: يا رسول الله أينام أحدنا جنبا؟ قال: «نعم إذا توضأ» [البخاري (٢٨٧) ومسلم (٣٠٦)]. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب، غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة. رواه الجماعة. [البخاري (٢٨٨) ومسلم (٣٠٥) وأبو داود (٢٢٢) والنسائي (٢٥٨) وابن ماجه (٥٨٤)].

(٣) **يستحب الوضوء للجنب**: إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو يعاود الجماع؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ» [مسلم (٣٠٥) (٢٢) والنسائي (٢٥٥) وابن ماجه (٥٩١)]، وعن عمار بن ياسر: «أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءه للصلاة». رواه أحمد والترمذي وصححه [أبو داود (٢٢٥) والترمذي (٦١٣) وأحمد (٤/ ٣٢٠)]، وعن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ». رواه الجماعة إلا البخاري [مسلم (٣٠٨) وأبو داود (٢٢٠) والترمذي (١٤١) والنسائي (٢٦٢) وابن ماجه (٥٨٧)]، ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا: «فإنه أنشط للعود». [ابن خزيمة (٢٢١) وابن حبان (١٢١١) والحاكم (١/ ١٥٢)].

(٤) **يندب قبل الغسل سواء كان واجبا أو مستحبا**: لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه، ثم يفرغ بيمينه على شماله فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة». الحديث رواه الجماعة. [البخاري (٢٤٨) ومسلم (٣١٦) وأبو داود (٢٤٢) والترمذي (١٠٤)].

(٥) **يندب من أكل ما مسته النار**: لحديث إبراهيم بن عبد الله بن قارظ قال: مررت بأبي هريرة وهو يتوضأ فقال: أتدري مم أتوضأ؟ من أثوار أقط[1] أكلتها؛ لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «توضئوا مما مست النار». رواه أحمد ومسلم والأربعة [مسلم (٣٥٢) والنسائي (١٧١) وأحمد (٢/ ٢٦٥ و٤٥٨)]. وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «توضئوا مما مست النار». رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن

---

(١) من أثوار أقط: هي قطع من اللبن الجامد.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين منهم العشرة. انتهى.

وأقوى الأحاديث حجة في المسح ما رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن همام النخعي رضي الله عنه قال: بال جرير بن عبد الله ثم توضأ ومسح على خفيه. فقيل: تفعل هذا وقد بلت؟ قال: نعم رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه. [البخاري (٣٨٧) ومسلم (٢٧٢) وأبو داود (١٥٤) والترمذي (٩٣) والنسائي (١١٨) وابن ماجه (٥٤٣)]. قال إبراهيم: فكان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة. أي أن جريرا أسلم في السنة العاشرة بعد نزول آية الوضوء التي تفيد وجوب غسل الرجلين، فيكون حديثه مبينا؛ أن المراد بالآية إيجاب الغسل لغير صاحب الخف، وأما صاحب الخف ففرضه المسح، فتكون السنة مخصصة للآية.

(٢) مشروعية المسح على الجوربين: يجوز المسح على الجوربين، وقد روي ذلك عن كثير من الصحابة؛ قال أبو داود: ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث. وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس. انتهى. وروي ذلك عن عمار وبلال وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر. وفي «تهذيب السنن» لابن القيم عن ابن المنذر: أن أحمد نص على جواز المسح على الجوربين. وهذا من إنصافه وعدله، وإنما عمدته هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم. وصريح القياس؛ فإنه لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر يصح أن يحال الحكم عليه. والمسح عليهما قول أكثر أهل العلم. انتهى.

وممن أجاز المسح عليهما سفيان الثوري وابن المبارك وعطاء والحسن وسعيد بن المسيب. وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز المسح عليهما إذا كانا ثخينين لا يشفان عما تحتهما. وكان أبو حنيفة لا يجوز المسح على الجورب الثخين، ثم رجع إلى الجواز قبل موته بثلاثة أيام أو بسبعة، ومسح على جوربيه الثخينين في مرضه وقال لعواده: فعلت ما كنت أنهى عنه. وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين[1]. رواه أحمد والطحاوي وابن ماجه والترمذي [أبو داود (١٥٩) والترمذي (٩٩) وابن ماجه (٥٥٩) وأحمد (٤/ ٢٥٢)]، وقال: حديث حسن صحيح. (وضعفه أبو داود). والمسح على الجوربين كان هو المقصود، وجاء المسح على النعلين تبعا.

وكما يجوز المسح على الجوربين يجوز المسح على كل ما يستر الرجلين كاللفائف ونحوها، وهي ما يلف على الرجل من البرد أو خوف الحفاء أو جراح بهما ونحو ذلك. قال ابن تيمية: والصواب أنه يمسح على اللفائف وهي بالمسح أولى من الخف والجورب؛ فإن اللفائف إنما تستعمل للحاجة في العادة، وفي

---

(١) النعل: ما وقيت به القدم من الأرض، وهو غير الخف، ولقد كان نعل رسول الله ﷺ سيران يضع أصبعه بين إبهام رجله والتي تليها ويضع الأخرى بين الوسطى والتي تليها، ويجمع السيرين إلى السير الذي على وجه قدمه وهو المعروف بالشراك، والجورب: لفافة الرجل وهو يسمى بالشراب.

نزعها ضرر؛ إما لإصابة البرد، وإما التأذي بالحفاء، وإما التأذي بالجرح، فإذا جاز المسح على الخفين والجوربين فعلى اللفائف بطريق الأولى، ومن ادعى في شيء من ذلك إجماعًا فليس معه إلا عدم العلم، ولا يمكنه أن ينقل المنع عن عشرة من العلماء المشهورين فضلاً عن الإجماع. إلى أن قال: فمن تدبر ألفاظ الرسول ﷺ، وأعطى القياس حقه؛ علم أن الرخصة منه في هذا الباب واسعة، وأن ذلك من محاسن الشريعة ومن الحنيفية السمحة التي بعث بها. انتهى. وإذا كان بالخف أو الجورب خروق فلا بأس بالمسح عليه ما دام يلبس في العادة؛ قال الثوري: كانت خفاف المهاجرين والأنصار لا تسلم من الخروق كخفاف الناس، فلو كان في ذلك حظر، لورد ونقل عنهم.

(٣) شروط المسح على الخف وما في معناه: يشترط لجواز المسح أن يلبس الخف وما في معناه من كل ساتر على وضوء؛ لحديث المغيرة بن شعبة قال: «كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مسير، فأفرغت عليه من الإداوة، فغسل وجهه وذراعيه، ومسح رأسه، ثم أهويت لأنزع خفيه فقال: دعهما؛ فإني أدخلتهما طاهرتين. فمسح عليهما». رواه أحمد والبخاري ومسلم. [البخاري (٢٠٦) ومسلم (٢٧٤) (٧٩) وأحمد (٤/ ٢٥١)]، وروى الحميدي في «مسنده» عنه قال: قلنا: يا رسول الله، أيمسح أحدنا على الخفين؟ قال: «نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان». [الحميدي (٧٧٦) وأبو داود (١٥١) والدارقطني (٧٥٣)].

وما اشترطه بعض الفقهاء من أن الخف لابد أن يكون ساترًا لمحل الفرض وأن يثبت بنفسه من غير شد مع إمكان متابعة المشي فيه؛ فقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية ضعفه في «الفتاوى».

(٤) محل المسح: المحل المشروع في المسح ظهر الخف؛ لحديث المغيرة رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين». رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه. [أبو داود (١٦١) والترمذي (٩٨) وأحمد (٤/ ٢٤٧)]، وعن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، لقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه». رواه أبو داود والدارقطني [أبو داود (١٦٢) والدارقطني (٧٥٦)]. وإسناده حسن أو صحيح. والواجب في المسح ما يطلق عليه اسم المسح لغة من غير تحديد، ولم يصح فيه شيء.

(٥) توقيت المسح: مدة المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها. قال صفوان بن عسال رضي الله عنه: «أمرنا -يعني النبي ﷺ- أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر، ثلاثًا إذا سافرنا، ويومًا وليلة إذا أقمنا، ولا نخلعهما إلا من جنابة». رواه الشافعي وأحمد وابن خزيمة والترمذي والنسائي وصححاه [الترمذي (٩٦) والنسائي (١٢٦) و(١٢٧) والشافعي (١٢٢) وأحمد (٤/ ٢٣٩) وابن خزيمة (١٩٣)].

وعن شريح بن هانئ رضي الله عنه قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين؟ فقالت: سل عليًا؛ فإنه أعلم بهذا مني، كان يسافر مع رسول الله ﷺ. فسألته فقال: قال رسول الله ﷺ: «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة». رواه أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه [مسلم (٢٧٦) والنسائي (١٢٨) وابن ماجه (٥٥٢) وأحمد (١/ ٩٦)]. قال البيهقي: هو أصح ما روي في هذا الباب.

والمختار أن ابتداء المدة من وقت المسح. وقيل: من وقت الحدث بعد اللبس.

ب ـ إذا احتلم، ولم يجد منيًا، فلا غسل عليه، قال ابن المنذر: أجمع على هذا كلُّ من أحفظ عنه من أهل العلم. وفي حديث أم سليم المتقدم: «هل على المرأة غسل إذا احتلمت؟ قال: نعم، إذا رأت الماء». ما يدل على أنها إذا لم تره، فلا غسل عليها، لكن إذا خرج بعد الاستيقاظ، وجب عليها الغسل.

جـ ـ إذا انتبه من النوم، فوجد بللاً، ولم يذكر احتلامًا، فإن تيقن أنه مني، فعليه الغسل؛ لأن الظاهر أن خروجه كان لاحتلام نسيه، فإن شك، ولم يعلم، هل هو مني أو غيره؟ فعليه الغسل احتياطًا. وقال مجاهد، وقتادة: لا غسل عليه، حتى يوقن بالماء الدافق؛ لأن اليقين بقاء الطهارة، فلا يزول بالشك.

د ـ أحس بانتقال المني عند الشهوة، فأمسك ذكره، فلم يخرج، فلا غسل عليه؛ لما تقدم، من أن النبي ﷺ علق الاغتسال على رؤية الماء، فلا يثبت الحكم بدونه، لكن إن مشى، فخرج منه المني، فعليه الغسل.

هـ ـ رأى في ثوبه منيًا، لا يعلم وقت خروجه، وكان قد صلى، يلزمه إعادة الصلاة، من آخر نومة له، إلا أن يرى ما يدل على أنه قبلها، فيعيد من أدنى نومة يحتمل أنه منها.

الثاني: التقاء الختانين؛ أي: تغييب الحشفة في الفرج، وإن لم يحصل إنزال؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]. قال الشافعي: كلام العرب يقتضي، أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع، وإن لم يكن فيه إنزال. قال: فإن كلَّ من خوطب بأن فلانًا أجنب عن فلانة، عقل أنه أصابها، وإن لم ينزل. قال: ولم يختلف أحد أن الزنى الذي يجب به الجلد هو الجماع، ولو لم يكن منه إنزال، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع[1]، ثم جهدها، فقد وجب الغسل، أنزل، أم لم ينزل». رواه أحمد، ومسلم، [البخاري (٢٩١) ومسلم (٣٤٨) وأحمد (٢/ ٢٤٧)]، وعن سعيد بن المسيب، أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه قال لعائشة: إني أريد أن أسألك عن شيء، وأنا أستحي منك. فقالت: سل، ولا تستحي، فإنما أنا أمك. فسألها عن الرجل يغشى، ولا ينزل؟ فقالت عن النبي ﷺ: «إذا أصاب الختانُ الختانَ، فقد وجب الغسل». رواه أحمد، ومالك، بألفاظ مختلفة [مالك (١/ ٤٦) وأحمد (٦/ ١٦١ و٢٦٥) وعند الترمذي بنحوه برقم (١٠٨) و(١٠٩)]. ولا بد من الإيلاج بالفعل، أما مجرد المس من غير إيلاج، فلا غسل على واحد منهما، بإجماع.

الثالث: انقطاع الحيض والنفاس؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. ولقول رسول الله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش ـ رضي الله عنها ـ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي، وصلي». متفق عليه. [البخاري (٣٢٥) ومسلم (٣٣٣)]. وهذا، وإن كان واردًا في الحيض، إلا أن النفاس كالحيض، بإجماع الصحابة، فإن ولدت، ولم تر الدم، فقيل: عليها الغسل، وقيل: لا غسل عليها. ولم يرد نصٌّ في ذلك.

---

(١) شعب الأربع: يداها ورجلاها، والجهد: كناية عن معالجة الإيلاج.

الرابع : الموت : إذا مات المسلم ، وجب تغسيله إجماعًا ، على تفصيل يأتي في موضعه .

الخامس : الكافر إذا أسلم : إذا أسلم الكافر ، يجب عليه الغسل ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمامة الحنفي أسر ، وكان النبي ﷺ يغدو إليه ، فيقول : «ما عندك يا ثمامة؟» فيقول : إن تقتل ، تقتل ذا دم ، وإن تمن ، تمن على شاكر ، وإن ترد المال ، نعطك منه ما شئت . وكان أصحاب الرسول ﷺ يحبون الفداء ، ويقولون : ما نصنع بقتل هذا؟ فمر عليه رسول الله ﷺ ، فأسلم ، فحله ، وبعث به إلى حائط أبي طلحة[1] ، وأمره أن يغتسل ، فاغتسل ، وصلى ركعتين ، فقال النبي ﷺ : «لقد حسن إسلام أخيكم» . رواه أحمد ، وأصله عند الشيخين . [رواية أحمد والشيخين ليس فيها «فلقد حسن إسلام أخيكم» ، حيث ذكر البخاري قصة ثمامة كاملة في وفد بني حنيفة بهذا نفي : البخاري (٤٣٧٢) ومسلم (١٧٦٤) وأحمد (٢/ ٢٤٦، ٤٥٧) وقد رواه بلفظه أعلاه ابن خزيمة (٢٥٣) والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٧١) ، وابن الجارود في «المنتقى» (١٥) ، وبنحوه ابن حبان (١٢٣٨) كلهم عن أبي هريرة] .

ما يحرم على الجنب : يحرم على الجنب ما يأتي :

١ـ الصلاة .

٢ـ الطواف . وقد تقدمت أدلة ذلك في مبحث «ما يجب له الوضوء» .

٣ـ مس المصحف ، وحمله : وحرمتهما متفق عليها بين الأئمة ، ولم يخالف في ذلك أحد من الصحابة ، وجوز داود ، وابن حزم للجنب مس المصحف ، وحمله ، ولم يريا بهما بأسًا ؛ استدلالاً بما جاء في «الصحيحين» ، أن رسول الله ﷺ بعث إلى هرقل كتابًا ، فيه : «بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى أن قال : ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ٦٤] . [البخاري مطولاً (٧) و(٤٥٥٣) ومسلم (١٧٧٣)] . قال ابن حزم : فهذا رسول الله بعث كتابًا ، وفيه هذه الآية إلى النصارى ، وقد أيقن أنهم يمسون هذا الكتاب . وأجاب الجمهور عن هذا ، بأن هذه رسالة ، ولا مانع من مس ما اشتملت عليه من آيات من القرآن ، كالرسائل ، وكتب التفسير ، والفقه ، وغيرها ؛ فإن هذه لا تسمى مصحفًا ، ولا تثبت لها حرمته .

٤ـ قراءة القرآن : يحرم على الجنب أن يقرأ شيئًا من القرآن ، عند الجمهور ؛ لحديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان لا يحجبه عن القرآن شيء ، ليس الجنابة . رواه أصحاب السنن ، وصححه الترمذي ، وغيره . [أبو داود (٢٢٩) والترمذي (١٤٦) والنسائي (٢٦٥) وابن ماجه (٥٩٤) وأحمد (١/ ٨٤)] . قال الحافظ في «الفتح» : وضعف بعضهم بعض رواته ، والحق أنه من قبيل الحسن ، يصلح للحجة . وعنه رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، ثم قرأ شيئًا من القرآن ، ثم قال : «هكذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية» . رواه أحمد ، وأبو يعلى ، وهذا لفظه ، قال الهيثمي : رجاله موثقون . [أحمد (١/ ١١٠)

---

(١) الحائط : البستان .

والترمذي (١٤٦)، والبيهقي في السنن (١/ ٨٩)]. وقال الشوكاني: فإن صح هذا، صلح للاستدلال به على التحريم، وأما الحديث الأول، فليس فيه ما يدل على التحريم؛ لأن غايته، أن النبي ﷺ ترك القراءة حال الجنابة، ومثله لا يصلح متمسكًا للكراهة، فكيف يستدل به على التحريم؟! انتهى. وذهب البخاري، والطبراني، وداود، وابن حزم إلى جواز القراءة للجنب. قال البخاري: قال إبراهيم: لا بأس أن تقرأ الحائض الآية. ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأسًا، وكان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. قال الحافظ تعليقًا على هذا: لم يصح عند المصنف -يعني البخاري- شيء من الأحاديث الواردة في ذلك، أي؛ في منع الجنب والحائض من القراءة، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره، لكن أكثرها قابل للتأويل.

٥- المكث في المسجد: يحرم على الحائض والجنب أن يمكثا في المسجد؛ لحديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: جاء رسول الله ﷺ، ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد، فقال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد». ثم دخل رسول الله ﷺ، ولم يصنع القوم شيئًا؛ رجاء أن ينزل فيهم رخصة، فخرج إليهم، فقال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد؛ فإني لا أحل المسجد لحائض، ولا جنب». رواه أبو داود. [أبو داود (٢٣٢)]، وعن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: دخل رسول الله ﷺ صرحة هذا المسجد(1)، فنادى بأعلى صوته: «إن المسجد لا يحل لحائض، ولا جنب». رواه ابن ماجه، والطبراني. [ابن ماجه (٦٤٥)]. والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد والمكث فيه للحائض، والجنب، لكن رخص لهما في اجتيازه؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [سورة النساء: ٤٣]. وعن جابر رضي الله عنه، قال: كان أحدنا يمر في المسجد جنبًا مجتازًا. رواه ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور في سننه. وعن زيد بن أسلم، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد، وهم جنب. رواه ابن المنذر. وعن يزيد بن أبي حبيب، أن رجالًا من الأنصار كانت أبوابهم إلى المسجد، فكانت تصيبهم جنابة، فلا يجدون الماء، ولا طريق إليه إلا من المسجد، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]. رواه ابن جرير. [تفسير الطبري في تفسير الآية ٤٣ من سورة النساء (٥/ ٣٨٥) رقم (٩٥٦٠)]. قال الشوكاني عقب هذا: وهذا من الدلالة على المطلوب بمحل، لا يبقى بعده ريب. وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «ناوليني الخمرة من المسجد». فقلت: إني حائض. فقال: «إن حيضتك ليست في يدك». رواه الجماعة، إلا البخاري. [مسلم (٢٩٨)، وأبو داود (٢٦١)، والترمذي (١٣٤)، والنسائي (٢٧١)، وابن ماجه (٦٣٢)]. وعن ميمونة -رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله ﷺ يدخل على إحدانا، وهي حائض، فيضع رأسه في حجرها، فيقرأ القرآن، وهي حائض، ثم تقوم إحدانا بخمرته، فتضعها في المسجد، وهي حائض. رواه أحمد، والنسائي. [النسائي (٢٧٤)، وأحمد (٦/ ٣٣١)]، وله شواهد.

---

(1) الصرحة: متن ومكشوف، مرتفع وسط من الأرض.

الأغسال المستحبة

أي : التي يمدح المكلف على فعلها ويثاب ، وإذا تركها ، لا لوم عليه ولا عقاب ، وهي ستة ، نذكرها فيما يلي :

(١) غُسْلُ الجمعة : لما كان يوم الجمعة يوم اجتماع للعبادة والصلاة ، أمر الشارع بالغسل وأكده ؛ ليكون المسلمون في اجتماعهم على أحسن حال ، من النظافة والتطهر ؛ فعن أبي سعيد رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : «غُسْلُ الجمعة واجب على كلِّ محتلم ، وأن يمسَّ من الطيب ما يقدرُ عليه» . رواه البخاريُّ ، ومسلم . [الجزء الأول دون ذكر الطيب ، البخاري (٨٥٨) و (٨٧٩) ، ونحوه كاملاً البخاري (٨٨٠) ، ومسلم بلفظه (٨٤٦) (٧)] . والمراد بالمحتلم البالغ ، والمراد بالوجوب تأكيد استحبابه ؛ بدليل ما رواه البخاري ، عن ابن عمر ، «أن عمر بن الخطاب ، بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة ، إذ دخل رجلٌ من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ ، وهو عثمان ، فناداه عمر : أيَّةُ ساعة هذه؟ قال : إني شغلت ، فلم أنقلب إلى أهلي ، حتى سمعت التأذين ، فلم أزد أن توضأت . فقال : والوضوء أيضًا؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل» . [البخاري (٨٧٨)] . قال الشافعي : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ، ولم يأمره عمر بالخروج للغسل ، دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار . ويدل على استحباب الغسل أيضًا ما رواه مسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «من توضَّأ ، فأحسن الوضوء ، ثم أتى الجمعة ، فاستمع وأنصت ، غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة ، وزيادة ثلاثة أيام» . [مسلم (٨٥٧)] . قال القرطبي ، في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستحباب : ذِكْرُ الوضوء ، وما معه مرتبًا عليه الثواب المقتضي للصحة ، يدل على أن الوضوء كافٍ . وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» : إنه من أقوى ما استدل به على عدم فرضية الغسل للجمعة ، والقول بالاستحباب ؛ بناء على أن ترك الاغتسال لا يترتب عليه حصول ضرر ، فإن ترتب على تركه أذى الناس بالعرق ، والرائحة الكريهة ، ونحو ذلك مما يسيء ، كان الغسل واجبًا ، وتركه محرمًا ، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى القول بوجوب الغسل للجمعة ، وإن لم يحصل أذى بتركه ، مستدلين بقول أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «حقٌّ على كلِّ مسلم ، أن يغتسل في كلِّ سبعة أيام يومًا ؛ يغسل فيه رأسه وجسده» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٨٩٧) ، ومسلم (٨٤٩)] . وحملوا الأحاديث الواردة في هذا الباب على ظاهرها ، وردُّوا ما عارضها .

ووقت الغسل يمتد من طلوع الفجر إلى صلاة الجمعة ، وإن كان المستحب أن يتصل الغسل بالذهاب ، وإذا أحدث بعد الغسل ، يكفيه الوضوء . قال الأثرم : سمعتُ أحمد ، سئل عمن اغتسل ، ثم أحدث ، هل يكفيه الوضوء؟ فقال : نعم ، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبزى . انتهى . يشير أحمد إلى ما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، عن عبد الرحمن بن أبزى ، عن أبيه ، وله صحبة ، أنه كان يغتسل يوم الجمعة ، ثم يحدث ، فيتوضأ ، ولا يعيد الغسل . ويخرج وقت الغسل بالفراغ من الصلاة ، فمن اغتسل بعد الصلاة ، لا يكون غسلاً للجمعة ، ولا يعتبر فاعله آتيًا بما أمر به ؛ لحديث ابن عمر ، رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ

قال: «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل». رواه الجماعة. [البخاري (٨٩٤) ومسلم (٨٤٤) (٢) والترمذي (٤٩٢) وابن ماجه (١٠٨٨) وأحمد (٢/ ٣)]، ولمسلم: «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل» [مسلم (٨٤٤)] وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك.

(٢) **غُسْلُ العِيدَيْنِ**: استحب العلماء الغسل للعيدين، ولم يأت في ذلك حديث صحيح. قال في «البدر المنير»: أحاديث غسل العيدين ضعيفة، وفيه آثار عن الصحابة جيدة.

(٣) **غُسْلُ مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا**: يستحب لمن غسل ميتًا أن يغتسل عند كثير من أهل العلم؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من غسل ميتًا فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وغيرهم. [أبو داود (٣١٦١) والترمذي (٩٩٣) وابن ماجه (١٤٦٣) وأحمد (٢/ ٤٥٤)]. وقد طعن الأئمة في هذا الحديث، قال علي بن المديني، وأحمد، وابن المنذر، والرافعي، وغيرهم: لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئًا. لكن الحافظ ابن حجر قال في تخريجه هذا: قد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وهو بكثرة طرقه أقل أحواله أن يكون حسنًا، فإنكار النووي على الترمذي تحسينه معترض. وقال الذهبي: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء، والأمر في الحديث محمول على الندب؛ لما روي عن عمر رضي الله عنه قال: كنا نغسل الميت، فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل. رواه الخطيب بإسناد صحيح. [الدارقطني (١٨٠٢) وذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٢٤)]. ولما غسلت أسماء بنت عميس زوجها أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين توفي، خرجت، فسألت من حضرها من المهاجرين، فقالت: إن هذا يوم شديد البرد، وأنا صائمة، فهل علي من غسل؟ فقالوا: لا. رواه مالك. [مالك في «الموطأ» (١/ ٢٢٣)].

(٤) **غُسْلُ الإِحْرَامِ**: يندب الغسل لمن أراد أن يحرم بحج أو عمرة، عند الجمهور؛ لحديث زيد بن ثابت: أنه رأى رسول الله ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل. رواه الدارقطني، والبيهقي، والترمذي، وحسنه. [الترمذي (٨٣٠) والدارقطني (٢٤٠٠) والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٣٢)] وضعفه العقيلي.

(٥) **غُسْلُ دُخُولِ مَكَّةَ**: يستحب لمن أراد دخول مكة أن يغتسل؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى، حتى يصبح، ثم يدخل مكة نهارًا. ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٥٧٣) ومسلم (١٢٥٩) (٢٢٧)]، وهذا لفظ مسلم. وقال ابن المنذر: الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء، وليس في تركه عندهم فدية، وقال أكثرهم: يجزئ عنه الوضوء.

(٦) **غُسْلُ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ**: يندب الغسل لمن أراد الوقوف بعرفة للحج؛ لما رواه مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم، ولدخوله مكة، ولوقوفه عشية عرفة. [مالك في «الموطأ» (١/ ٣٢٢)].

أركان الغسل

لا تتم حقيقة الغسل المشروع إلا بأمرين:

(١) النية، إذ هي المميزة للعبادة عن العادة، وليست النية إلا عملاً قلبيًا محضًا، وأما ما درج عليه كثير من الناس، واعتادوه من التلفظ بها، فهو محدث غير مشروع، ينبغي هجره، والإعراض عنه، وقد تقدم الكلام على حقيقة النية في الوضوء.

(٢) غسل جميع الأعضاء؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] أي: اغتسلوا. وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. أي: يغتسلن. والدليل على أن المراد بالتطهير الغسل، ما جاء صريحًا في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [سورة النساء: ٤٣] وحقيقة الاغتسال: غسل جميع الأعضاء.

تنبيه: يسن للمغتسل مراعاة فعل الرسول ﷺ في غسله:

(١) فيبدأ بغسل يديه ثلاثًا.

(٢) ثم يغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءًا كاملاً، كالوضوء للصلاة، وله تأخير غسل رجليه إلى أن يتم غسله، إذا كان يغتسل في طست، ونحوه.

(٣) ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثًا مع تخليل الشعر؛ ليصل الماء إلى أصوله.

(٤) ثم يفيض الماء على سائر البدن، بادئًا بالشق الأيمن، ثم الأيسر، مع تعاهد الإبطين، وداخل الأذنين، والسرة، وأصابع الرجلين، ودلك ما يمكن دلكه من البدن.

وأصل ذلك كله ما جاء عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة، يبدأ فيغسل يديه، ثم يفرغ بيمينه على شماله، فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يأخذ الماء، فيدخل أصابعه في أصول الشعر، حتى إذا رأى أنه قد استبرأ [١] حفن على رأسه ثلاث حفنات، ثم أفاض على سائر جسده. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٢٤٨) ومسلم (٣١٦)]، وفي رواية لهما: ثم يخلل بيديه شعره، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته، أفاض عليه الماء ثلاث مرات، ثم غسل سائر جسده. [البخاري (٢٧٢)]، ولهما عنها أيضًا: قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة، دعا بشيء نحو الحلاب [٢]، فأخذ بكفه، فبدأ بشق رأسه الأيمن، ثم الأيسر، ثم أخذ بكفيه، فقال بهما على رأسه. [البخاري (٢٥٨) ومسلم (٣١٨)]، وعن ميمونة - رضي الله عنها - قالت: «وضعت للنبي ﷺ ماءً يغتسل به، فأفرغ على يديه، فغسلهما مرتين، أو ثلاثًا، ثم أفرغ بيمينه على شماله، فغسل مذاكيره، ثم دلك يده بالأرض، ثم مضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ويديه، ثم غسل رأسه ثلاثًا، ثم أفرغ على جسده، ثم

---

(١) أنه قد استبرأ: أي أوصل الماء إلى البشرة.

(٢) الحلاب: الإناء.

تنحّى من مقامه ، فغسل قدميه . قالت : فأتيته بخرقة فلم يُرِدها (1) ، وجعل ينفض الماء بيده . رواه الجماعة . [البخاري (٢٧٤) ومسلم بنحوه (٣١٧) وأبو داود (٢٤٥) والترمذي (١٠٣) والنسائي (٢٥٣) وابن ماجه (٥٧٣)] .

غسل المرأة

غسل المرأة كغسل الرجل ، إلا أن المرأة لا يجب عليها أن تنقض ضفيرتها ، إن وصل الماء إلى أصل الشعر ؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأنقضه للجنابة؟ قال : «إنما يكفيك أن تحثي عليه ثلاث حثيات من ماء ، ثم تفيضي على سائر جسدك ، فإذا أنت قد طهرت» . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، [مسلم (٣٣٠) والترمذي (١٠٥) وأحمد (٦/ ٣١٥)] وقال : حسن صحيح . وعن عبيد بن عمير رضي الله عنه قال : «بلغ عائشة - رضي الله عنها - أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن ، أن ينقضن رءوسهن ، فقالت : يا عجبًا لابن عمرو ، يأمر النساء إذا اغتسلن بنقض رءوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رءوسهن ؟! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات» . رواه أحمد ، ومسلم . [مسلم (٣٣١) وهو في الفتح الرباني (٢/ ١٣٥) برقم (٤٦٧)] . ويستحب للمرأة إذا اغتسلت من حيض أو نفاس ، أن تأخذ قطعة من قطن ونحوه ، وتضيف إليها مسكًا أو طيبًا ، ثم تتبع بها أثر الدم ؛ لتطيب المحل ، وتدفع عنه رائحة الدم الكريهة ؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - أن أسماء بنت يزيد سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض؟ قال : «تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها ، فتطهر ، فتحسن الطهور (2) ، ثم تصب على رأسها ، فتدلكه دلكًا شديدًا ، حتى تبلغ شئون رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ممسكة ، فتطهر بها» . فقالت أسماء : وكيف تطهر بها؟ قال : «سبحان الله ! تطهري بها» . فقالت عائشة : كأنها تخفي ذلك ، تتبعي أثر الدم . وسألته عن غسل الجنابة؟ فقال : «تأخذين ماءك ، فتطهرين فتحسنين الطهور ، أو أبلغي الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه ، حتى تبلغ شئون رأسها ، ثم تفيض عليها الماء» . فقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين . رواه الجماعة ، إلا الترمذي . [روى طرفه الأخير البخاري تعليقًا في كتاب العلم ، باب (٥٠) الحياء في العلم ، ورواه كاملًا مسلم (٣٣٢) (٦١) ، وأبو داود (٣١٦) وابن ماجه (٦٤٢)] .

مسائل تتعلق بالغسل :

١- يجزئ غسل واحد عن حيض وجنابة ، أو عن جمعة وعيد ، أو عن جنابة وجمعة ، إذا نوى الكل ؛ لقول رسول الله ﷺ : «وإنما لكل امرئ ما نوى» . [البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧)] .

٢- إذا اغتسل من الجنابة ، ولم يكن قد توضأ ، يقوم الغسل عن الوضوء ؛ قالت عائشة : «كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل» . [بنحوه أبو داود (٢٥٠) وبلفظه النسائي (٢٥٢) والترمذي (١٠٧) وابن ماجه

---

(1) لم يردها : بضم الياء وكسر الراء ، من الإرادة ، لا من الرد ، كما جاء في رواية البخاري ، فأتيته بالمنديل فرده .
(2) تطهر فتحسن الطهور : أي تتوضأ فتحسن الوضوء ، شئون رأسها : أي أصول شعر الرأس ، فرصة ممسكة بكسر الفاء : أي قطعة قطن أو خرقة مطيبة بالمسك ، تتبع بها أثر الدم .

(٢٧٩) عن مالك] وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال لرجل، قال له: إني توضأت بعد الغسل - فقال له: لقد تعمقت. وقال أبو بكر بن العربي: لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل، وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث، وتقضي عليها؛ لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث، فدخل الأقل في نية الأكثر، وأجزأت نية الأكبر عنه.

٣- يجوز للجنب والحائض إزالة الشعر، وقص الظفر، والخروج إلى السوق، ونحوه من غير كراهة؛ قال عطاء: يحتجم الجنب، ويقلم أظافره، ويحلق رأسه، وإن لم يتوضأ. رواه البخاري. [البخاري تعليقاً في كتاب الغسل، باب (٢٤): الجنب يخرج ويمشي ...].

٤- لا بأس بدخول الحمام، إن سلم الداخل من النظر إلى العورات، وسلم من نظر الناس إلى عورته. قال أحمد: إن علمت أن كل من في الحمام عليه إزار فادخله، وإلا فلا تدخل. وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة». [مسلم (٣٣٨)، وأبو داود (٤٠١٨)، والترمذي (٢٧٩٣)، وابن ماجه (٦٦١)، وأحمد (٣/ ٦٣) من حديث أبي سعيد]. وذكر الله في الحمام لا حرج فيه، فإن ذكر الله في كل حال حسن، ما لم يرد ما يمنع؛ وكان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه.

٥- لا بأس بتنشيف الأعضاء بمنديل ونحوه في الغسل والوضوء؛ صيفاً وشتاء.

٦- يجوز للرجل أن يغتسل بفضل الماء، الذي اغتسلت منه المرأة والعكس، كما يجوز لهما أن يغتسلا معاً من إناء واحد؛ فعن ابن عباس، قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها، أو يغتسل، فقالت له: يا رسول الله، إني كنت جنباً. فقال: «إن الماء لا يجنب». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، [أبو داود (٦٨)، والترمذي (٦٥)، والنسائي (٣٢٦)، وأحمد (١/ ٢٣٥، ٢٨٤، ٣٠٨)]، وقال: حسن صحيح. وكانت عائشة تغتسل مع رسول الله ﷺ من إناء واحد، فيبادرها وتبادره، حتى يقول لها: «دعي لي». وتقول له: دعي لي[1]. [مسلم (٣٢١)، (٤٦)، وأحمد [illegible]].

٧- لا يجوز الاغتسال عرياناً بين الناس؛ لأن كشف العورة محرم، فإن استتر بثوب ونحوه فلا بأس؛ فقد كان رسول الله ﷺ تستره فاطمة بثوب، ويغتسل. أما لو اغتسل عرياناً، بعيداً عن أعين الناس، فلا مانع منه؛ فقد اغتسل موسى - عليه السلام - عرياناً، كما رواه البخاري، [البخاري (٢٧٨)]، وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «بينا أيوب - عليه السلام - يغتسل عرياناً، فخر عليه جراد من ذهب، فجعل أيوب يحتثي في ثوبه، فناداه ربه - تبارك وتعالى -: يا أيوب، ألم أكن أغنيتك عما ترى؟ قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى بي عن بركتك». رواه أحمد، والبخاري، والنسائي. [البخاري (٢٧٩)، وأحمد (٢/ ٣١٤)].

---

(١) المراد أن الرسول ﷺ كان يقول لعائشة: أبقي لي ماء، وهي تقول كذلك.

التيمم

١ - تعريفه: المعنى اللغوي للتيمم: القصد.

والشرعي: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها.

٢ - دليل مشروعيته: ثبتت مشروعيته بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب، فلقول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣].

وأما السنة، فلحديث أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «جعلت الأرض كلها لي، ولأمتي مسجدًا وطهورًا، فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة، فعنده طهوره». رواه أحمد. [أحمد (٥/ ٢٤٨)].

وأما الإجماع؛ فلأن المسلمين أجمعوا على أن التيمم مشروع، بدلاً من الوضوء والغسل في أحوال خاصة.

٣ - اختصاص هذه الأمة به: وهو من الخصائص التي خص الله بها هذه الأمة؛ فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث في قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة». رواه الشيخان. [البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١)].

٤ - سبب مشروعيته: روت عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداء: انقطع عقد لي، فأقام النبي ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالوا: ألا ترى إلى ما صنعت عائشة؟ فجاء أبو بكر، والنبي ﷺ على فخذي قد نام، فعاتبني، وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعن بيده خاصرتي، فما يمنعني من التحرك، إلا مكان النبي ﷺ على فخذي، فقام، حتى أصبح على غير ماء، فأنزل الله تعالى آية التيمم: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]. قال أسيد بن الحضير: ما هي أول[1] بركتكم يا آل أبي بكر!! فقالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فوجدنا العقد تحته. رواه الجماعة، إلا الترمذي. [البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧) والنسائي (٣٠٩)].

٥ - الأسباب المبيحة له: يباح التيمم للمحدث؛ حدثًا أصغر أو أكبر، في الحضر والسفر، إذا وجد سبب من الأسباب الآتية:

أ - إذا لم يجد الماء، أو وجد منه ما لا يكفيه للطهارة؛ لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فصلى بالناس، فإذا هو برجل معتزل، فقال: «ما منعك أن تصلي؟».

---

(١) يعني: ليست هذه أول بركة لكم، وإن بركاتكم كثيرة.

قال: أصابتني جنابة، ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد، فإنه يكفيك». رواه الشيخان، [البخاري (٣٤٤) مطولًا ومسلم (٦٨٢) وأحمد (٤/ ٤٣٤)]، وعن أبي ذر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إن الصعيد طهور لمن لم يجد الماء عشر سنين». رواه أصحاب السنن، [أبو داود (٣٣٢) و(٣٣٣) والترمذي (١٢٤) والنسائي (٣٢٢) وأحمد (٥/ ١٨٠)]، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. لكن يجب عليه، قبل أن يتيمم، أن يطلب الماء من رحاله، أو من رفقته، أو ما قرب منه عادة، فإذا تيقن عدمه، أو أنه بعيد عنه، لا يجب عليه الطلب.

ب ـ إذا كان به جراحة أو مرض، وخاف من استعمال الماء زيادة المرض، أو تأخر الشفاء؛ سواء عرف ذلك بالتجربة، أو بإخبار الثقة من الأطباء، لحديث جابر رضي الله عنه قال: خرجنا في سفر، فأصاب رجلًا منا حجر، فشجه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة، وأنت تقدر على الماء. فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك، فقال: «قتلوه، قتلهم الله، ألا سألوا إذا لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال[1]، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصر، أو يعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليه، ويغسل سائر جسده». رواه أبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، [أبو داود (٣٣٦) والدارقطني (٧١٩) والبغوي في شرح السنة (٣١٢) أما رواية ابن ماجه فهي عن ابن عباس بمعناه (٥٧٢)]، وصححه ابن السكن.

جـ ـ إذا كان الماء شديد البرودة، وغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله، بشرط أن يعجز عن تسخينه، ولو بالأجر، أو لا يتيسر له دخول الحمام؛ لحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل، قال: احتلمت في ليلة شديدة البرودة، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ذكروا ذلك له، فقال: «يا عمرو، صليت بأصحابك وأنت جنب؟». فقلت: ذكرت قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، فتيممت، ثم صليت. فضحك رسول الله ﷺ، ولم يقل شيئًا. رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم، والدارقطني، وابن حبان، وعلقه البخاري. [ذكره البخاري تعليقًا في كتاب التيمم، باب (٧) إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف ... ورواه أبو داود (٣٣٤) وأحمد (٤/ ٢٠٣ و٢٠٤) والدارقطني (٦٧١) والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٢٥) والحاكم (١/ ١٧٧)]. وفي هذا إقرار، والإقرار حجة؛ لأنه ﷺ لا يقر على باطل.

د ـ إذا كان الماء قريبًا منه، إلا أنه يخاف على نفسه، أو عرضه، أو ماله، أو فوت الرفقة. أو حال بينه وبين الماء عدو، يخشى منه؛ سواء كان العدو آدميًا أو غيره، أو كان مسجونًا، أو عجز عن استخراجه؛ لفقد آلة الماء، كحبل ودلو؛ لأن وجود الماء في هذه الأحوال كعدمه، وكذلك من خاف إن اغتسل، أن يرمى بما هو بريء منه، ويتضرر به[2]، جاز التيمم.

---

(١) العي: الجهل.

(٢) كالمسجون بيد عدو يمنعه الخروج ليجيء مثلًا.

هـ ـ إذا احتاج إلى الماء حالاً أو مآلاً؛ لشربه أو شرب غيره، ولو كان كلبًا غير عقور، أو احتاج له؛ لعجن أو طبخ، وإزالة نجاسة غير معفوٍّ عنها، فإنه يتيمم، ويحتفظ بما معه من الماء. قال الإمام أحمد رحمه الله: عدة من الصحابة تيمموا، وحبسوا الماء لشفاههم، وعن علي رضي الله عنه أنه قال: في الرجل يكون في السفر، فتصيبه الجنابة، ومعه قليل من الماء، يخاف أن يعطش. يتيمم، ولا يغتسل. رواه الدارقطني [الدارقطني (٦٤١)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٣٤) موقوفًا على علي]. قال ابن تيمية: ومن كان حاقنًا، عادمًا للماء، فالأفضل أن يصلي بالتيمم، غير حاقن من أن يحفظ وضوءه، ويصلي حاقنًا.

و ـ إذا كان قادرًا على استعمال الماء، لكنه خشي خروج الوقت، باستعماله في الوضوء أو الغسل، فإنه يتيمم، ويصلي، ولا إعادة عليه.

٦ ـ **الصعيدُ الذي يُتيمَّمُ به**: يجوز التيمم بالتراب الطاهر، وكل ما كان من جنس الأرض؛ كالرمل، والحجر، والجص؛ لقول الله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، وقد أجمع أهل اللغة على أن الصعيد وجه الأرض؛ ترابًا كان، أو غيره.

٧ ـ **كيفيةُ التيمُّم**: على المتيمم أن يقدم النية[1] وتقدم الكلام عليها في «الوضوء»، ثم يسمي الله تعالى، ويضرب بيديه الصعيد الطاهر، ويمسح بهما وجهه ويديه إلى الرسغين، ولم يرد في ذلك أصح، ولا أصرح من حديث عمار رضي الله عنه قال: أجنبت، فلم أصب الماء، فتمعكت في الصعيد[2]، وصليت، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «إنما كان يكفيك هكذا». وضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه. رواه الشيخان [البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨)]، وفي لفظ آخر: «إنما كان يكفيك أن تضرب بكفيك في التراب، ثم تنفخ فيهما، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك إلى الرسغين». رواه الدارقطني [الدارقطني (٦٩٠) والبيهقي في الكبرى (١/ ٢١٠)]، ففي هذا الحديث الاكتفاء بضربة واحدة، والاقتصار في مسح اليدين على الكفين، وأن من السنة لمن تيمم بالتراب، أن ينفض يديه، وينفخهما منه، ولا يعفّر به وجهه.

٨ ـ **ما يباح به التيمُّم**: التيمم بدل من الوضوء والغسل عند عدم الماء، فيباح به ما يباح بهما من الصلاة، ومس المصحف، وغيرهما، ولا يشترط لصحته دخول الوقت. وللمتيمم: أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض، والنوافل. فحكمه كحكم الوضوء، سواءً بسواء؛ فعن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الصعيد طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء، فليمسه بشرته؛ فإن ذلك خير». رواه أحمد، والترمذي وصححه. [سبق تخريجه].

٩ ـ **نواقضُه**: ينقض التيمم كلُّ ما ينقض الوضوء؛ لأنه بدل منه. كما ينقضه وجود الماء، لمن فقده، أو القدرة على استعماله، لمن عجز عنه، لكن إذا صلّى بالتيمم، ثم وجد الماء، أو قدر على استعماله بعد الفراغ من الصلاة، لا تجب عليه الإعادة، وإن كان الوقت باقيًا؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج

---

(١) وهي فرض في التيمم أيضًا.

(٢) فتمعكت: تمرغت ربما وغيره.

رجلان في سفر، فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء، فتيمما صعيدًا طيبًا، فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكرا له ذلك، فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك»، وقال للذي توضأ، وأعاد: «لك الأجر مرتين». رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (٣٣٨)، والنسائي (٤٣١)]. أما إذا وجد الماء، وقدر على استعماله بعد الدخول في الصلاة، وقبل الفراغ منها، فإن وضوءه ينتقض، ويجب عليه التطهر بالماء؛ لحديث أبي ذر المتقدم. وإذا تيمم الجنب أو الحائض؛ لسبب من الأسباب المبيحة للتيمم، وصلى، لا تجب عليه إعادة الصلاة، ويجب عليه الغسل، متى قدر على استعمال الماء؛ لحديث عمران رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ بالناس، فلما انفتل من صلاته، إذا هو برجل معتزل، لم يصلِّ مع القوم، قال: «ما منعك يا فلان، أن تصلي مع القوم؟». قال: أصابتني جنابة، ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد، فإنه يكفيك». ثم ذكر عمران: أنهم بعد أن وجدوا الماء، أعطى رسول الله ﷺ الذي أصابته الجنابة إناء من ماء، وقال: «اذهب، فأفرغه عليك». رواه البخاري. [سبق تخريجه].

المسح على الجبيرة، ونحوها

مشروعية المسح على الجبيرة، والعصابة: يشرع المسح على الجبيرة، ونحوها، مما يربط به العضو المريض؛ لأحاديث وردت في ذلك، وهي، وإن كانت ضعيفة، إلا أن لها طرقًا يشد بعضها بعضًا، ويجعلها صالحة للاستدلال بها على المشروعية؛ من هذه الأحاديث حديث جابر، أن رجلًا أصابه حجر، فشجه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: لا نجد لك رخصة، وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ، أخبر بذلك، فقال: «قتلوه، قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؛ فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصر، أو يعصب على جرحه، ثم يمسح عليه، ويغسل سائر جسده». رواه أبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، وصححه ابن السكن. [سبق تخريجه]. وصح عن ابن عمر: أنه مسح على العصابة.

حكم المسح: حكم المسح على الجبيرة الوجوب، في الوضوء والغسل، بدلًا من غسل العضو المريض، أو مسحه.

متى يجب المسح؟ من به جراحة، أو كسر، وأراد الوضوء، أو الغسل، وجب عليه غسل أعضائه، ولو اقتضى ذلك تسخين الماء؛ فإن خاف الضرر من غسل العضو المريض، بأن ترتب على غسله حدوث مرض، أو زيادة ألم، أو تأخر شفاء، انتقل فرضه إلى مسح العضو المريض بالماء، فإن خاف الضرر من المسح، وجب عليه أن يربط على جرحه عصابة، أو يشد على كسره جبيرة، بحيث لا يتجاوز العضو المريض، إلا لضرورة ربطها، ثم يمسح عليها مرة تعمها. والجبيرة أو العصابة لا يشترط تقدم الطهارة على شدها، ولا توقيت فيها بزمن، بل يمسح عليها دائمًا في الوضوء والغسل، ما دام العذر قائمًا.

البيضاء. رواه مالك، ومحمد بن الحسن، وعلقه البخاري. [مالك (١/ ٥٩) وذكره البخاري في كتاب الحيض، باب (١٩) إقبال المحيض وإدباره]. وإنما تكون الصفرة والكدرة حيضًا في أيام الحيض، وفي غيرها لا تعتبر حيضًا؛ لحديث أم عطية - رضي الله عنها - قالت: كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئًا. رواه أبو داود، والبخاري، ولم يذكر: «بعد الطهر». [البخاري (٣٢٦) وأبو داود (٣٠٧)].

(٤) مُدَّتُه[1]: لا يتقدر أقل الحيض، ولا أكثره، ولم يأت في تقدير مدته ما تقوم به الحجة. فإن كانت لها عادة متقررة، تعمل عليها؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - أنها استفتت رسول الله ﷺ، في امرأة تُهراق الدم؟ فقال: «لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضهن، وقدرهن من الشهر، فتدع الصلاة، ثم لتغتسل، ولتستثفر[2]، ثم تصلي». رواه الخمسة، [أبو داود (٢٧٤) والنسائي (٢٠٨) وابن ماجه (٦٢٣) وأحمد (٦/ ٣٢٠)]؛ إلا الترمذي. وإن لم تكن لها عادة متقررة، ترجع إلى القرائن المستفادة من الدم؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش المتقدم، وفيه قول النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيض، فإنه أسود يُعرف». فدل الحديث على أن دم الحيض متميز عن غيره، معروف لدى النساء.

(٥) مدة الطُّهر بين الحيضتين: اتفق العلماء على أنه لا حدَّ لأكثر الطهر المتخلل بين الحيضتين، واختلفوا في أقله؛ فقدره بعضهم بخمسة عشر يومًا، وذهب فريق منهم إلى أنه ثلاثة عشر، والحق، أنه لم يأت في تقدير أقله دليل ينهض للاحتجاج به.

النفاس

(١) تعريفه: هو الدم الخارج من قُبل المرأة؛ بسبب الولادة، وإن كان المولود سقطًا.

(٢) مدته: لا حدَّ لأقل النفاس، فيتحقق بلحظة، فإذا ولدت، وانقطع دمها عقب الولادة، أو ولدت بلا دم، وانقضى نفاسها، لزمها ما يلزم الطاهرات؛ من الصلاة، والصوم، وغيرهما، وأما أكثره، فأربعون يومًا؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يومًا. رواه الخمسة، إلا النسائي، [أبو داود (٣١١ و ٣١٢) والترمذي (١٣٩) وابن ماجه (٦٤٨ و ٦٤٩)]، وقال الترمذي - بعد هذا الحديث -: قد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم، على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يومًا، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك؛ فإنها تغتسل، وتصلي، فإن رأت الدم بعد الأربعين، فإن أكثر أهل العلم قالوا: لا تدع الصلاة بعد الأربعين.

ما يحرم على الحائض والنفساء: تشترك الحائض والنفساء مع الجنب، في جميع ما تقدم مما يحرم على الجنب، وفي أن كل واحد من هؤلاء الثلاث يقال له: محدث حدثًا أكبر. ويحرم على الحائض والنفساء، زيادة على ما تقدم، أمور:

---

(١) اختلف العلماء في المدة؛ فقال بعضهم: لا حد لأقله. وقال آخرون: أقل مدته يوم وليلة، وقال غيرهم: ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام، وقيل: خمسة عشر يومًا.
(٢) تستثفر: أي تشد خرقة على فرجها.

(١) الصوم : فلا يحل للحائض والنفساء أن تصوم ، فإن صامت ، لا ينعقد صيامها ، ويقع باطلاً ، ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفاس في شهر رمضان ، بخلاف ما فاتها من الصلاة ؛ فإنه لا يجب عليها قضاؤه ، دفعًا للمشقة ، فإن الصلاة يكثر تكرارها ، بخلاف الصوم ؛ لحديث أبي سعيد الخدري ، قال : خرج رسول الله ﷺ في أضحى ، أو فطر إلى المصلَّى ، فمرَّ على النساء ، فقال : «يا معشر النساء ، تصدَّقن ؛ فإني رأيتكنَّ أكثر أهل النار» . فقلن : وبم يا رسول الله؟ قال : «تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، ما رأيت من ناقصات عقل ودين ، أذهب للبِّ الرجل الحازم ، من إحداكنَّ» قلن : وما نقصان عقلنا وديننا ، يا رسول الله؟ قال : «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن : بلى . قال : «فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت ، لم تصلِّ ، ولم تصم؟» . قلن : بلى . قال : «فذلك نقصان دينها» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٣٠٤) ومسلم (٧٩)] ؛ وعن معاذة ، قالت : سألت عائشة - رضي الله عنها - فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ، ولا تقضي الصلاة؟ قالت : كان يصيبنا ذلك مع رسول الله ﷺ ، فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة . رواه الجماعة . [البخاري (٣٢١) ومسلم (٣٣٥) وأبو داود (٢٦٢ ، ٢٦٣) والترمذي (١٣٠) والنسائي (٣٨٠) وابن ماجه (٦٣١)] .

(٢) الوطء : وهو حرام بإجماع المسلمين ، بنص الكتاب والسنة ، فلا يحل وطء الحائض والنفساء ، حتى تطهر ؛ لحديث أنس ، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم ، لم يؤاكلوها ، ولم يجامعوها ، فسأل أصحاب النبي ﷺ ، فأنزل الله ، عز وجل : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . فقال رسول الله ﷺ : «اصنعوا كلَّ شيء ، إلا النكاح» . وفي لفظ : «إلا الجماع» . رواه الجماعة إلا البخاري . [مسلم (٣٠٢) وأبو داود (٢٥٨) والترمذي (٢٩٧٧) والنسائي (٢٨٧) وابن ماجه (٦٤٤) وأحمد (٣/ ١٣٢)] . قال النووي : ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض في فرجها ، صار كافرًا مرتدًا ، ولو فعله غير معتقد حلَّه ، ناسيًا ، أو جاهلاً الحرمة ، أو وجود الحيض ، فلا إثم عليه ، ولا كفارة ، وإن فعله عامدًا ، عالمًا بالحيض ، والتحريم مختارًا ، فقد ارتكب معصية كبيرة ، يجب عليه التوبة منها . وفي وجوب الكفارة قولان ؛ أصحهما ، أنه لا كفارة عليه ، ثم قال : النوع الثاني ، أن يباشرها فيما فوق السرة ، وتحت الركبة ، وهذا حلال بالإجماع ، والنوع الثالث ، أن يباشرها فيما بين السرة والركبة ، غير القبل والدبر ، وأكثر العلماء على حرمته . ثم اختار النووي الحل مع الكراهة ؛ لأنه أقوى من حيث الدليل . انتهى ملخصًا . والدليل الذي أشار إليه ، ما روي عن أزواج النبي ﷺ ، أن النبي كان إذا أراد من الحائض شيئًا ، ألقى على فرجها ثوبًا . رواه أبو داود . [أبو داود (٢٧٢)] . قال الحافظ : إسناده قوي ، وعن مسروق بن الأجدع ، قال : سألت عائشة : ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضًا؟ قالت : كلُّ شيء ، إلا الفرج . رواه البخاري في «تاريخه» . [الدارمي (١٠٧٩)] .

الصلاة

الصلاة عبادة تتضمن أقوالاً وأفعالاً مخصوصة، مفتتحة بتكبير الله تعالى، مختتمة بالتسليم.

منزلتها في الإسلام: وللصلاة في الإسلام منزلة، لا تعدلها منزلة أية عبادة أخرى، فهي عماد الدين الذي لا يقوم إلا به، قال رسول الله ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله». [الترمذي (٢٦١٦) مطولاً عن معاذ]. وهي أول ما أوجبه الله تعالى من العبادات، تولى إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج، من غير واسطة؛ قال أنس: «فرضت الصلاة على النبي ﷺ ليلة أسري به خمسين، ثم نقصت، حتى جعلت خمساً، ثم نودي: يا محمد، إنه لا يبدل القول لدي، وإن لك بهذه الخمس خمسين». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه. [الترمذي (٢١٣) وأحمد (٣/ ١٦١) وعبد بن حميد (١١٥٨)]. وهي أول ما يحاسب عليه العبد، نقل عبد الله بن قرط، قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة الصلاة، فإن صلحت، صلح سائر عمله، وإن فسدت، فسد سائر عمله». رواه الطبراني. [ذكره الهيثمي في المجمع (١/ ٢٩٢) وعزاه للطبراني وذكره المنذري في الترغيب برقم (٥٣٩)]. وهي آخر وصية وصى بها رسول الله ﷺ أمته عند مفارقة الدنيا، جعل يقول وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة: «الصلاة الصلاة، وما ملكت أيمانكم». [أبو داود (٥١٥٦) وابن ماجه (١٦٩٨) وأحمد (٦/ ٢٩٠)]. وهي آخر ما يفقد من الدين، فإن ضاعت، ضاع الدين كله، قال رسول الله ﷺ: «لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة، تشبث الناس بالتي تليها، فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة». رواه ابن حبان، من حديث أبي أمامة. [أحمد (٥/ ٢٥١) وابن حبان (٥/ ٦٧)].

والمتتبع لآيات القرآن الكريم، يرى أن الله سبحانه يذكر الصلاة، ويقرنها بالذكر تارة: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]، ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]. وتارة يقرنها بالزكاة: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]. ومرة بالصبر: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]. وتارة بالنسك: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

وأحياناً يفتتح بها أعمال البر، ويختتمها بها، كما في سورة المعارج، وفي أول سورة المؤمنون: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١-١١].

وقد بلغ من عناية الإسلام بالصلاة، أن أمر بالمحافظة عليها في الحضر والسفر، والأمن والخوف، فقال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ۝ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ

فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون﴾ [البقرة: ٢٣٨، ٢٣٩]. وقال، مبينًا كيفيتها في السفر، والحرب، والأمن: ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوًا مبينًا. وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذركم إن الله أعد للكافرين عذابًا مهينًا. فإذا قضيتم الصلاة فاذكروا الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبكم فإذا اطمأننتم فأقيموا الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابًا موقوتًا﴾ [النساء: ١٠١-١٠٣].

وقد شدد النكير على من يفرط فيها، وهدد الذين يضيعونها، فقال جل شأنه: ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيًا﴾ [مريم: ٥٩]. وقال: ﴿فويل للمصلين. الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ [الماعون: ٤، ٥].

ولأن الصلاة من الأمور الكبرى التي تحتاج إلى هداية خاصة، سأل إبراهيم، عليه السلام، ربه أن يجعله هو وذريته مقيمًا لها، فقال: ﴿رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء﴾ [إبراهيم: ٤٠].

حكم ترك الصلاة: ترك الصلاة، جحودًا بها، وإنكارًا لها كفر، وخروج عن ملة الإسلام، بإجماع المسلمين. أما من تركها، مع إيمانه بها، واعتقاده فرضيتها، ولكن تركها تكاسلًا، أو تشاغلًا عنها، بما لا يعد في الشرع عذرًا، فقد صرحت الأحاديث بكفره، وبوجوب قتله، أما الأحاديث المصرحة بكفره، فهي:

١- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر، ترك الصلاة». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. [مسلم (٨٢)، وأبو داود (٤٦٧٨)، والترمذي (٢٦٢٠)، وابن ماجه (١٠٧٨)، وأحمد (٣/٣٨٩)].

٢- وعن بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها، فقد كفر». رواه أحمد، وأصحاب السنن. [الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وأحمد (٥/٣٤٦)].

٣- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ، أنه ذكر الصلاة يومًا، فقال: «من حافظ عليها، كانت له نورًا، وبرهانًا، ونجاة يوم القيامة، ومن لم يحافظ عليها، لم تكن له نورًا، ولا برهانًا، ولا نجاة، وكان يوم القيامة مع قارون، وفرعون، وهامان، وأبي بن خلف». رواه أحمد، والطبراني، وابن حبان. [أحمد (٢/١٦٩)، وابن حبان (١٤٦٧)، والهيثمي في المجمع (١/٢٩٢)]، وإسناده جيد. وكون تارك المحافظة على الصلاة مع أئمة الكفر، في الآخرة، يقتضي كفره. قال ابن القيم: تارك المحافظة على الصلاة؛ إما أن يشغله ماله، أو ملكه، أو رياسته، أو تجارته، فمن شغله عنها ماله، فهو مع قارون، ومن شغله عنها

ملكه ، فهو مع فرعون ، ومن شغله عنها رئاسته ووزارته ، فهو مع هامان ، ومن شغله عنها تجارته ، فهو مع أبي بن خلف .

٤- وعن عبد الله بن شقيق العقيلي ، قال : كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر ، غير الصلاة . رواه الترمذي ، والحاكم وصححه على شرط الشيخين [الترمذي (٢٦٢٢) والحاكم (١/ ٧)] .

٥- وقال محمد بن نصر المروزي : سمعت إسحاق يقول : صح عن النبي ﷺ ، أن تارك الصلاة كافر ، [التمهيد لابن عبد البر (٤/ ٢٢٦) والمنذري في الترغيب والترهيب (٨٠٨)] ؛ وكذلك كان رأي أهل العلم ، من لدن محمد ﷺ ، أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر ، حتى يذهب وقتها ، كافر .

٦- وقال ابن حزم : وقد جاء عن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبي هريرة ، وغيرهم من الصحابة ، أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً ، حتى يخرج وقتها ، فهو كافر مرتد ، ولا نعلم لهؤلاء الصحابة مخالفاً . ذكره المنذري في الترغيب والترهيب . [انظر الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٤٤٦)] ، ثم قال : قد ذهب جماعة من الصحابة ، ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة ، متعمداً تركها ، حتى يخرج جميع وقتها ، منهم عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، ومعاذ بن جبل ، وجابر بن عبد الله ، وأبو الدرداء ﷺ ، ومن غير الصحابة : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الله بن المبارك ، والنخعي ، والحكم بن عتيبة ، وأيوب السختياني ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وغيرهم رحمهم الله تعالى .

أما الأحاديث المصرحة بوجوب قتله ، فهي :

١- عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : «عرى الإسلام ، وقواعد الدين ثلاثة ، عليهن أسس الإسلام ، من ترك واحدة منهن ، فهو بها كافر حلال الدم ، شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان» . رواه أبو يعلى بإسناد حسن [أبو يعلى (٢٣٤٩) وذكره الهيثمي في المجمع (١/ ٤٧ ، ٤٨)] . وفي رواية أخرى : «من ترك منهن واحدة فهو كافر بالله ، ولا يقبل منه صرف ، ولا عدل[1] ، وقد حل دمه وماله» . [ذكره المنذري في الترغيب والترهيب في نهاية الحديث (٨٠٨) حيث رواه عن ابن عباس (١/ ٤٤٦)] .

٢- وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك ، عصموا مني دماءهم وأموالهم ، إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله عز وجل» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢)] .

٣- وعن أم سلمة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إنه يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون ، وتنكرون ، فمن كره ، فقد برئ ، ومن أنكر ، فقد سلم ، ولكن من رضي ، وتابع» . قالوا : يا رسول الله ، ألا نقاتلهم؟ قال : «لا ، ما صلوا» . رواه مسلم [(١٨٥٤) (٦٣)] . جعل المانع من مقاتلة أمراء الجور الصلاة .

٤- وعن أبي سعيد ، قال : بعث علي ، وهو باليمن إلى النبي ﷺ بذهيبة ، فقسمها بين أربعة ، فقال رجل : يا رسول الله ، اتق الله . فقال : «ويلك ، أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله» . ثم ولى

(1) لا صرف ولا عدل : لا يقبل منه فرض ولا نفل .

الرجل، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال: «لا، لعله أن يكون يصلي». فقال خالد: وكم من رجل يقول بلسانه ما ليس في قلبه. فقال النبي ﷺ: «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم». مختصر من حديث للبخاري، ومسلم [البخاري (٤٣٥١) ومسلم (١٠٦٤) (١٤٤)]. وفي هذا الحديث أيضًا جعل الصلاة هي المانعة من القتل، ومفهوم هذا، أن عدم الصلاة يوجب القتل.

رأي بعض العلماء: الأحاديث المتقدمة ظاهرها يقتضي كفر تارك الصلاة، وإباحة دمه، ولكن كثيرًا من علماء السلف والخلف؛ منهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، على أنه لا يكفر، بل يفسق ويستتاب، فإن لم يتب، قتل حدًّا، عند مالك، والشافعي، وغيرهما. وقال أبو حنيفة: لا يقتل، بل يعزر، ويحبس، حتى يصلي. وحملوا أحاديث التكفير على الجاحد، أو المستحل للترك، وعارضوها ببعض النصوص العامة، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦]. وكحديث أبي هريرة، عند أحمد، ومسلم، عن رسول الله ﷺ قال: «لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي؛ شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة، إن شاء الله، من مات لا يشرك بالله شيئًا». [مسلم (١٩٩) وأحمد (٢/ ٢٧٥)]، وعنه، عند البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «أسعد الناس بشفاعتي من قال: لا إله إلا الله. خالصًا من قلبه». [البخاري (٩٩)].

مناظرة في تارك الصلاة: ذكر السبكي في «طبقات الشافعية»، أن الشافعي، وأحمد - رضي الله عنهما - تناظرا في تارك الصلاة؛ قال الشافعي: يا أحمد، أتقول: إنه يكفر؟ قال: نعم. قال: إذا كان كافرًا، فبم يسلم؟ قال: يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله. قال الشافعي: فالرجل مستديم لهذا القول، لم يتركه. قال: يسلم، بأن يصلي. قال: صلاة الكافر لا تصح، ولا يحكم له بالإسلام بها. فسكت الإمام أحمد، رحمهما الله تعالى.

تحقيق الشوكاني: قال الشوكاني: والحق، أنه كافر يقتل، أما كفره؛ فلأن الأحاديث قد صحت، أن الشارع سمى تارك الصلاة بذلك الاسم، وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه، هو الصلاة، فتركها مقتض جواز الإطلاق، ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها المعارضون؛ لأنا نقول: لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة، واستحقاق الشفاعة، ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب، التي سماها الشارع كفرًا، فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها.

على من تجب؟: تجب الصلاة على المسلم، العاقل، البالغ؛ لحديث عائشة، عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة[1]؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم[2]، وعن المجنون حتى يعقل». رواه أحمد، وأصحاب السنن، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. وحسنه الترمذي. [أبو داود (٤٣٩٨) والترمذي (١٤٢٣) والنسائي (٣٤٣٢) وابن ماجه (٢٠٤١) وأحمد (٦/ ١٠٠، ١٠١) والحاكم (٢/ ٥٩)].

---

(١) رفع القلم: كناية عن عدم التكليف. (٢) يحتلم: يبلغ.

صلاةُ الصَّبي: والصبي، وإن كانت الصلاة غير واجبة عليه، إلا أنه ينبغي لوليه أن يأمره بها، إذا بلغ سبع سنين، ويضربه على تركها، إذا بلغ عشرًا؛ ليتمرن عليها، ويعتادها بعد البلوغ؛ فعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة، إذا بلغوا سبعًا، واضربوهم عليها، إذا بلغوا عشرًا، وفرقوا بينهم في المضاجع». رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [أبو داود (٤٩٥) والحاكم (١/ ١٩٧)].

عددُ الفرائضِ: الفرائض التي فرضها الله تعالى في اليوم والليلة خمس؛ فعن ابن محيريز، أن رجلًا من بني كنانة، يدعى المخدجي، سمع رجلًا بالشام، يدعى أبا محمد، يقول: الوتر واجب. قال: فرحت إلى عبادة بن الصامت، فأخبرته، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات، كتبهن الله على العباد، من أتى بهن، لم يضيع منهن شيئًا؛ استخفافًا بحقهن، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن، فليس له عند الله عهد؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وقال فيه: «ومن جاء بهن، قد انتقص منهن شيئًا، استخفافًا بحقهن». [أبو داود (١٤٢٠) والنسائي (٤٦٠) وابن ماجه (١٤٠١) ومالك (١/ ١٢٣) وابن حبان (١٧٣٢)].

وعن طلحة بن عبيد الله، أن أعرابيًا جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الشعر، فقال: يا رسول الله، أخبرني ما فرض الله عليّ من الصلوات؟ فقال: «الصلوات الخمس، إلا أن تطوع شيئًا». فقال: أخبرني ماذا فرض الله عليّ من الصيام؟ فقال: «شهر رمضان، إلا أن تطوع شيئًا». فقال: أخبرني ماذا فرض الله عليّ من الزكاة؟ قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام كلها. فقال: والذي أكرمك، لا أتطوع شيئًا، ولا أنقص مما فرض الله عليّ شيئًا. فقال رسول الله ﷺ: «أفلح، إن صدق، أو دخل الجنة، إن صدق». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٨٩١) ومسلم (١١)].

مواقيتُ الصلاة: للصلاة أوقات محدودة، لابد أن تؤدى فيها؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾[1] [النساء: ١٠٣]. أي؛ فرضًا مؤكدًا، ثابتًا ثبوت الكتاب. وقد أشار القرآن إلى هذه الأوقات، فقال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ الَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[2] [هود: ١١٤]. وفي سورة الإسراء: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ الَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[3] [الإسراء: ٧٨]. وفي سورة طه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ ءَانَآئِ الَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾[طه: ١٣٠]. يعني، بالتسبيح قبل طلوع الشمس: صلاة الصبح، وبالتسبيح قبل غروبها: صلاة العصر؛ لما جاء في «الصحيحين»، عن جرير بن

---

(١) موقوتًا: أي منجمًا في أوقات محدودة.
(٢) قال الحسن: صلاة طرفي النهار: الفجر والعصر، وزلفًا من الليل قال: هما زلفتان؛ صلاة المغرب وصلاة العشاء.
(٣) دلوك الشمس: زوالها، أي أقمها لأول وقتها هذا، وهو صلاة الظهر منتهيًا إلى غسق الليل، وهو ابتداء ظلمته، ويدخل فيه صلاة العصر والعشاءان، وقرآن الفجر، أي: وأقم قرآن الفجر، أي صلاة الفجر، مشهودًا: تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار.

عبد الله البجلي، قال: كنا جلوسًا عند رسول الله ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: «إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها، فافعلوا». ثم قرأ هذه الآية. [البخاري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣)]. هذا هو ما أشار إليه القرآن من الأوقات، وأما السنة، فقد حددتها، وبينت معالمها، فيما يلي:

١- عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «وقت الظهر، إذا زالت الشمس، وكان ظل الرجل كطوله، ما لم يحضر العصر، ووقت العصر، ما لم تصفر الشمس، ووقت صلاة المغرب، ما لم يغب الشفق، ووقت العشاء، إلى نصف الليل الأوسط، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر، ما لم تطلع الشمس، فإذا طلعت الشمس، فأمسك عن الصلاة؛ فإنها تطلع بين قرني شيطان». رواه مسلم. [مسلم (٦١٢) (١٧٣)].

٢- وعن جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ جاءه جبريل، عليه السلام، فقال له: «قم فصله». فصلى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر، فقال: «قم فصله». فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه المغرب، فقال: «قم فصله». فصلى المغرب حين وجبت الشمس[1]، ثم جاءه العشاء، فقال: «قم فصله». فصلى العشاء حين غاب الشفق، ثم جاءه الفجر حين برق الفجر - أو قال: سطع الفجر - ثم جاءه من الغد للظهر، فقال: «قم فصله». فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه العصر، فقال: «قم فصله». فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم جاءه المغرب وقتًا واحدًا لم يزل عنه، ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل، أو قال: ثلث الليل، فصلى العشاء، ثم جاءه حين أسفر جدًّا، فقال: «قم فصله». فصلى الفجر، ثم قال: «ما بين هذين الوقتين وقت». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي. [النسائي (٥٢٦) وأحمد (٣/ ٣٣٠ - ٣٣١) أما رواية الترمذي فهي مختصرة عنهما]. وقال البخاري: هو أصح شيء في المواقيت. يعني إمامة جبريل.

وقت الظهر: تبين من الحديثين المتقدمين، أن وقت الظهر يبتدئ من زوال الشمس عن وسط السماء، ويمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، سوى فيء الزوال، إلا أنه يستحب تأخير صلاة الظهر عن أول الوقت، عند شدة الحر، حتى لا يذهب الخشوع، والتعجيل في غير ذلك، ودليل هذا:

١- ما رواه أنس، قال: كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد، بكّر بالصلاة، وإذا اشتد الحر، أبرد بالصلاة. رواه البخاري. [البخاري (٩٠٦)].

٢- وعن أبي ذر، قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر، فقال: «أبرد». ثم أراد أن يؤذن، فقال: «أبرد». مرتين أو ثلاثًا، حتى رأينا فيء التلول[2]، ثم قال: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر، فأبردوا بالصلاة». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٣٩) ومسلم (٦١٦)].

غاية الإبراد: قال الحافظ في «الفتح»: واختلف العلماء في غاية الإبراد، فقيل: حتى يصير الظل

---

(1) وجبت الشمس: غربت وسقطت.
(2) التلول: جمع تل، وهو ما اجتمع على الأرض من تراب أو نحو ذلك.

مضجعهم، وإنكم لن تزالوا في صلاة، منذ انتظرتموها، لولا ضعف الضعيف، وسقم السقيم، وحاجة ذي الحاجة، لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، وابن خزيمة، وإسناده صحيح. [أبو داود (٤٢٢) والنسائي (٥٣٧) وابن ماجه (٦٩٣) وأحمد (٣/ ٥) وابن خزيمة (٣٤٥)]. هذا وقت الاختيار، وأما وقت الجواز والاضطرار، فهو ممتدٌّ إلى الفجر؛ لحديث أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصلِّ الصلاة، حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى». رواه مسلم. [مسلم (٦٨١)]. والحديث المتقدم في المواقيت يدلّ على أن وقت كلِّ صلاة ممتد، إلى دخول وقت الصلاة الأخرى، إلا صلاة الفجر؛ فإنها لا تمتد إلى الظهر، فإن العلماء أجمعوا، أن وقتها ينتهي بطلوع الشمس.

استحبابُ تأخير صلاةِ العشاءِ عن أوّلِ وقتِها . والأفضل تأخير صلاة العشاء إلى آخر وقتها المختار، وهو نصف الليل؛ لحديث عائشة، قالت: أعتم[1] النبي ﷺ ذات ليلة، حتى ذهب عامةُ الليل، وحتى نام أهل المسجد، ثم خرج فصلى، فقال: «إنه لوقتها، لولا أن أشقَّ على أمتي». رواه مسلم، والنسائي. [مسلم (٦٣٨) (٢١٩) والنسائي (٥٣٥)]. وقد تقدم حديث أبي هريرة، وحديث أبي سعيد، وهما في معنى حديث عائشة، وكلّها تدلّ على استحباب التأخير وأفضليته؛ وأن النبي ﷺ ترك المواظبة عليه؛ لما فيه من المشقة على المصلِّين، وقد كان النبي ﷺ يلاحظ أحوال المؤتمين، فأحيانًا يعجِّل، وأحيانًا يؤخِّر؛ فعن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يصلِّي الظهر بالهاجرة[2]، والعصر والشمس نقية، والمغرب إذا وجبت الشمس، والعشاء، أحيانًا يؤخِّرها، وأحيانًا يعجِّل، إذا رآهم اجتمعوا عجّل، وإذا رآهم أبطئوا أخَّر، والصبح كانوا - أو - كان النبي ﷺ يصلِّيها بغلس. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٦٥) ومسلم (٦٤٦)].

النوم قبلها، والحديث بعدها : يكره النوم قبل صلاة العشاء، والحديث بعدها؛ لحديث أبي برزة الأسلمي، أن النبي ﷺ كان يستحب أن يؤخِّر العشاء، التي تدعونها العتمة، وكان يكره النوم قبلها، والحديث بعدها. رواه الجماعة. [البخاري (٥٩٨) ومسلم (٦٤٧) وأبو داود (٣٩٨) والترمذي (١٦٨) والنسائي (٥٢٩) وابن ماجه (٧٠١)]. وعن ابن مسعود، قال: جدب لنا رسول الله ﷺ السمر بعد العشاء. رواه ابن ماجه. قال: جدب؛ يعني زجرنا، ونهانا عنه. وعلّة كراهة النوم قبلها، والحديث بعدها، أن النوم قد يفوت على النائم الصلاة في الوقت المستحب، أو صلاة الجماعة، كما أن السَّمر بعدها يؤدي إلى السهر، المضيع لكثير من الفوائد، فإن أراد النوم، وكان معه من يوقظه، أو تحدّث بخير، فلا كراهة حينئذ؛ فعن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك، في أمر من أمور المسلمين، وأنا معه. رواه أحمد، والترمذي وحسنه. [الترمذي (١٦٩) عن عمر، وأحمد (١/ ٢٦)]. وعن ابن عباس،

---

(١) أعتم: أي أخر صلاة العشاء، عامة الليل: أي كثير منه، وليس المراد أكثره بدليل قوله: إنه لوقتها. قال النووي: ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول إلى ما بعد نصف الليل؛ لأنه لم يقل أحد من العلماء: إن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل.
(٢) الهاجرة: شدة الحر نصف النهار عقب الزوال.

قال: رقدت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله ﷺ عندها؛ لأنظر كيف صلاة رسول الله ﷺ بالليل، فتحدث النبي ﷺ مع أهله ساعة، ثم رقد. رواه مسلم [مسلم (٧٦٣) (١٩٠)].

وقت صلاة الصبح: يبتدئ الصبح من طلوع الفجر الصادق، ويستمر إلى طلوع الشمس، كما تقدم في الحديث.

استحباب المبادرة بها: يستحب المبادرة بصلاة الصبح، بأن تصلى في أول وقتها؛ لحديث أبي مسعود الأنصاري، أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى، فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس، حتى مات، ولم يعد أن يسفر. رواه أبو داود، والبيهقي [أبو داود (٣٩٤)، والبيهقي في الكبرى (١ / ٤٣٥)]، وسنده صحيح. وعن عائشة، قالت: كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي ﷺ صلاة الفجر، متلفعات بمروطهن[١]، ينقلبن إلى بيوتهن، حين يقضين الصلاة، لا يعرفهن أحد من الغلس[٢]. رواه الجماعة [البخاري (٥٧٨)، ومسلم (٦٤٥)، وأبو داود (٤٢٣)، والترمذي (١٥٣)، والنسائي (٥٤٥)، وابن ماجه (٦٦٩)]. وأما حديث رافع بن خديج، أن النبي ﷺ قال: «أصبحوا بالصبح؛ فإنه أعظم لأجوركم». وفي رواية: «أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر». رواه الخمسة، وصححه الترمذي، وابن حبان [أبو داود (٤٢٤)، والترمذي (١٥٤)، والنسائي (٥٤٧)، وابن ماجه (٦٧٢)، وأحمد (٤ / ١٤٢)، وابن حبان (١٤٩١)]. فإنه أريد به الإسفار بالخروج منها، لا الدخول فيها، أي؛ أطيلوا القراءة فيها، حتى تخرجوا منها مسفرين، كما كان يفعله رسول الله ﷺ؛ فإنه كان يقرأ فيها الستين آية، إلى المائة آية، أو أريد به تحقق طلوع الفجر، فلا يصلي مع غلبة الظن.

إدراك ركعة من الوقت: من أدرك ركعة من الصلاة، قبل خروج الوقت، فقد أدرك الصلاة؛ لحديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة». رواه الجماعة [البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧)، وأبو داود (١١٢١)، والترمذي (٥٢٤)، والنسائي (٥٥٤)، وابن ماجه (١١٢٢)]. وهذا يشمل جميع الصلوات، وللبخاري: «إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر، قبل أن تغرب الشمس، فليتم صلاته، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح، قبل أن تطلع الشمس، فليتم صلاته» [البخاري (٥٥٦)]. والمراد بالسجدة الركعة، وظاهر الأحاديث، أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر، لا تكره الصلاة في حقه، عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وإن كانا وقتي كراهة، وأن الصلاة تقع أداء، بإدراك ركعة كاملة، وإن كان لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت.

النوم عن الصلاة أو نسيانها: من نام عن صلاة أو نسيها، فوقتها حين يذكرها؛ لحديث أبي قتادة، قال: ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة، فقال: «إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة، أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها». رواه النسائي، والترمذي، وصححه [الترمذي (١٧٧)، والنسائي (٦١٥)]. وعن أنس، أن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاة، فليصلها إذا ذكرها،

---

(١) متلفعات بمروطهن: ملتحفات بأكسيتهن.

(٢) الغلس: ظلمة آخر الليل.

لا كفارة لها إلا ذلك». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس]. وعن عمران بن الحصين، قال: سرينا مع رسول الله ﷺ، فلما كان من آخر الليل عرسنا، فلم نستيقظ، حتى أيقظنا حر الشمس، فجعل الرجل منا يقوم دهشًا إلى طهوره. قال: فأمرهم النبي ﷺ أن يسكنوا، ثم ارتحلنا فسرنا، حتى إذا ارتفعت الشمس، توضأ، ثم أمر بلالاً، فأذن، ثم صلى الركعتين قبل الفجر، ثم أقام فصلينا، فقالوا: يا رسول الله، ألا نعيدها في وقتها من الغد؟ فقال: «أينهاكم ربكم - تعالى - عن الربا، ويقبله منكم». رواه أحمد، وغيره. [أحمد (٤/ ٤٤١)، وابن خزيمة (٩٩٤)].

الأوقات المنهي عن الصلاة فيها: ورد النهي عن صلاة بعد صلاة الصبح، حتى تطلع الشمس، وعند طلوعها، حتى ترتفع قدر رمح، وعند استوائها، حتى تميل إلى الغروب، وبعد صلاة العصر، حتى تغرب، فعن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة بعد صلاة العصر، حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الفجر، حتى تطلع الشمس». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧)]. وعن عمرو بن عبسة، قال: قلت: يا نبي الله، أخبرني عن الصلاة؟ قال: «صلِّ صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة[١]، حتى تطلع الشمس وترتفع؛ فإنها تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صلِّ؛ فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى يستقل الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة؛ فإن[٢] حينئذ تسجر جهنم[٣]، فإذا أقبل الفيء، فصلِّ؛ فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى تصلي العصر، ثم أقصر عن الصلاة، حتى تغرب؛ فإنها تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار». رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (٨٣٢)، وأحمد (٤/ ١١١)].

وعن عقبة بن عامر، قال: ثلاث ساعات، نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيهن، وأن نقبر فيهن موتانا[٤]؛ حين تطلع الشمس بازغة[٥]، حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة، وحين تضيف للغروب، حتى تغرب. رواه الجماعة، إلا البخاري. [مسلم (٨٣١)، والترمذي (١٠٣٠)، والنسائي (٢٠١٣)، وابن ماجه (١٥١٩)].

رأي الفقهاء في الصلاة بعد الصبح والعصر: يرى جمهور العلماء جواز قضاء الفوائت، بعد صلاة الصبح والعصر؛ لقول رسول الله ﷺ: «من نسي صلاة، فليصلها إذا ذكرها». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤)]. وأما صلاة النافلة، فقد كرهها من الصحابة؛ علي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، وابن عمر، وكان عمر يضرب على الركعتين بعد العصر، بمحضر من الصحابة، من غير نكير، كما كان خالد بن الوليد يفعل ذلك. وكرهها من التابعين؛ الحسن، وسعيد بن المسيب،

---

(١) أقصر: كف. تطلع بين قرني الشيطان: قال النووي: يدني رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات؛ ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة، وحينئذ يكون له ولشيعته تسلط ظاهر، وتمكن من أن يلبسوا على المصلين صلاتهم، فكرهت الصلاة حينئذ صيانة لها، كما كرهت في الأماكن التي هي مأوى الشيطان. مشهودة محضورة: تشهدها الملائكة ويحضرونها. يستقل الظل بالرمح: المراد أن يكون الظل في جانب الرمح فلا يبقى على الأرض منه شيء، وهذا يكون حين الاستواء.

(٢) فإن: أي وقت قيام. (٣) تسجر جهنم: أي يوقد عليها.

(٤) النهي عن الدفن في هذه الأوقات معناه تعمد تأخير الدفن إلى هذه الأوقات، فأما إذا وقع الدفن بلا تعمد في هذه الأوقات فلا يكره.

(٥) بازغة: طالعة. تضيف: تميل.

محمدًا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ». ثم استأخر غير بعيد ، ثم قال : تقول إذا أقيمت الصلاة : « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ». فلما أصبحت ، أتيت رسول الله ﷺ ، فأخبرته بما رأيت ، فقال : « إنها لرؤيا حق ، إن شاء الله ، فقم مع بلال ، فألق عليه ما رأيت ، فليؤذن به ؛ فإنه أندى[1] صوتًا منك ». قال : فقمت مع بلال ، فجعلت ألقيه عليه ، ويؤذن به ، قال : فسمع بذلك عمر ، وهو في بيته ، فخرج يجر رداءه ، يقول : والذي بعثك بالحق ، لقد رأيت مثل الذي رأى . قال : فقال النبي ﷺ : « فلله الحمد ». رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح . [أبو داود (٤٩٩) والترمذي (١٨٩) وابن ماجه (٧٠٦) وأحمد (٤/ ٤٣) وابن خزيمة (٣٧٠)].

(٤) **كيفيته** : ورد الأذان بكيفيات ثلاث ، نذكرها فيما يلي :

أولاً : تربيع التكبير الأول ، وتثنية باقي الأذان ، بلا ترجيع ، ما عدا كلمة التوحيد ، فيكون عدد كلماته خمس عشرة كلمة ؛ لحديث عبد الله بن زيد المتقدم .

ثانيًا : تربيع التكبير ، وترجيع كلٍّ من الشهادتين ، بمعنى أن يقول المؤذن : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله . يخفض بها صوته ، ثم يعيدها مع رفع الصوت ؛ فعن أبي محذورة ، أن النبي ﷺ علمه الأذان تسع عشرة كلمة . رواه الخمسة ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . [أبو داود (٥٠٠) والترمذي (١٩١) والنسائي (٦٣٠) وابن ماجه (٧٠٩) وأحمد (٣/ ٤٠٩)] .

ثالثًا : تثنية التكبير ، مع ترجيع الشهادتين ، فيكون عدد كلماته سبع عشرة كلمة ؛ لما رواه مسلم ، [مسلم (٣٧٩)] ، عن أبي محذورة ، أن رسول الله ﷺ علمه هذا الأذان : « الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله . ثم يعود ، فيقول : أشهد أن لا إله إلا الله - مرتين - أشهد أن محمدًا رسول الله - مرتين - حي على الصلاة - مرتين - حي على الفلاح - مرتين - الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ».

(٥) **التثويب** : ويشرع للمؤذن التثويب ، وهو أن يقول في أذان الصبح ، بعد الحيعلتين : الصلاة خير من النوم . قال أبو محذورة : يا رسول الله ، علمني سنة الأذان؟ فعلمه ، وقال : « فإن كان صلاة الصبح ، قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ». رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (٥٠٠) وأحمد (٣/ ٤٠٨)] ، ولا يشرع لغير الصبح .

(٦) **كيفية الإقامة** : ورد للإقامة كيفيات ثلاث ، وهي :

أولاً : تربيع التكبير الأول ، مع تثنية جميع كلماته ، ما عدا الكلمة الأخيرة ؛ لحديث أبي محذورة ، أن النبي ﷺ علمه الإقامة سبع عشرة كلمة : « الله أكبر - أربعًا - أشهد أن لا إله إلا الله - مرتين - أشهد أن

---

(١) أندى صوتًا منك : أي أرفع وأحسن . ويؤخذ منه استحباب كون المؤذن رفيع الصوت وحسنه ، وعن أبي محذورة أن النبي ﷺ أعجبه صوته فعلمه الأذان ، رواه ابن خزيمة .

محمدًا رسول الله ـ مرتين ـ حي على الصلاة ـ مرتين ـ حي على الفلاح ـ مرتين ـ قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ». رواه الخمسة . وصححه الترمذي . [أبو داود (٥٠٢) والترمذي (١٩٢) والنسائي (٦٢٩) وابن ماجه (٧٠٩) وأحمد (٣/٤٠٩)] .

ثانيًا : تثنية التكبير الأول والأخير ، وقد قامت الصلاة ، وإفراد سائر كلماتها ، فيكون عددها إحدى عشرة كلمة ، وهي حديث عبد الله بن زيد المتقدم : « ثم تقول إذا أقمت : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله » . [سبق تخريجه] .

ثالثًا : هذه الكيفية كسابقتها ، ما عدا كلمة « قد قامت الصلاة » فإنها لا تثنى ، بل تقال مرة واحدة ، ويكون عددها عشر كلمات ، وبهذه الكيفية أخذ مالك ؛ لأنها عمل أهل المدينة ، إلا أن ابن القيم قال : لم يصح عن رسول الله ﷺ إفراد كلمة « قد قامت الصلاة » البتة ، وقال ابن عبد البر : هي مثناة على كل حال .

(٧) الذكر عند الأذان : يستحب لمن يسمع المؤذن ، أن يقول الذكر الآتي :

١ ـ يقول مثل ما يقول المؤذن ، إلا في الحيعلتين ؛ فإنه يقول عقب كل كلمة : « لا حول ولا قوة إلا بالله » فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن » رواه الجماعة . [البخاري (٦١١) ومسلم (٣٨٣) وأبو داود (٥٢٢) والترمذي (٢٠٨) والنسائي (٦٧٣) وابن ماجه (٧٢٠)] . وعن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر . فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله . قال : أشهد أن لا إله إلا الله . ثم قال : أشهد أن محمدًا رسول الله . قال : أشهد أن محمدًا رسول الله . ثم قال : حي على الصلاة . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : حي على الفلاح . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : الله أكبر الله أكبر . قال : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : لا إله إلا الله . قال : لا إله إلا الله . من قلبه ، دخل الجنة » . رواه مسلم ، وأبو داود . [مسلم (٣٨٥) وأبو داود (٥٢٧)] . قال النووي : قال أصحابنا : وإنما استحب للمتابع ، أن يقول مثل المؤذن في غير الحيعلتين ، فيدل على رضاه به ، وموافقته على ذلك ؛ أما الحيعلة ، فدعاء إلى الصلاة ، وهذا لا يليق بغير المؤذن ، فاستحب للمتابع ذكر آخر ، فكان : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لأنه تفويض محض إلى الله تعالى ، وثبت في « الصحيحين » ، عن أبي موسى الأشعري ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله ، كنز من كنوز الجنة » [البخاري (٤٢٠٢) ومسلم (٢٧٠٤)] . قال أصحابنا : ويستحب متابعته لكل سامع ؛ من طاهر ومحدث ، وجنب وحائض ، وكبير وصغير ؛ لأنه ذكر ، وكل هؤلاء من أهل الذكر ، ويستثنى من هذا المصلي ، ومن هو على الخلاء ، والجماع ؛ فإذا فرغ من الخلاء ، تابعه ، فإذا سمعه وهو في قراءة ، أو ذكر ، أو درس ، أو نحو ذلك ، قطعه ، وتابع المؤذن ، ثم عاد إلى ما كان عليه إن شاء ، وإن كان في صلاة فرض أو نفل ، قال الشافعي ، والأصحاب : لا يتابعه ، فإذا فرغ منها قاله . وفي « المغني » : من دخل

قال الترمذي : وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا : من سمع النداء فلم يجب، فلا صلاة له. [ابن ماجه (٧٩٣) عن ابن عباس]. وقال بعض أهل العلم : هذا على التغليظ والتشديد، ولا رخصة لأحد في ترك الجماعة، إلا من عذر.

(١٦) الأذان والإقامة للفائتة : من نام عن صلاة أو نسيها، فإنه يشرع له أن يؤذن لها ويقيم، حينما يريد صلاتها؛ ففي رواية أبي داود، في القصة التي نام فيها النبي ﷺ وأصحابه، ولم يستيقظوا، حتى طلعت الشمس، أنه أمر بلالاً فأذن، وأقام وصلى. [أبو داود (٤٣٦) من حديث أبي هريرة]. فإن تعددت الفوائت، استحب له أن يؤذن[1] ويقيم للأولى، ويقيم لكل صلاة إقامة؛ قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن رجل يقضي صلاة، كيف يصنع في الأذان؟ فذكر حديث هشيم، عن أبي الزبير، عن نافع بن جبير، عن أبي عبيدة بن عبد الله، عن أبيه، أن المشركين شغلوا النبي ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق، حتى ذهب من الليل ما شاء الله. قال : فأمر بلالاً فأذن، وأقام وصلى الظهر، ثم أمره، فأقام فصلى العصر، ثم أمره، فأقام فصلى المغرب، ثم أمره، فأقام فصلى العشاء.

(١٧) أذان النساء وإقامتهن : قال ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ : ليس على النساء أذان ولا إقامة. رواه البيهقي بسند صحيح. وإلى هذا ذهب أنس، والحسن، وابن سيرين، والنخعي، والثوري، ومالك، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وقال الشافعي، وإسحاق : إن أذن وأقمن، فلا بأس. وروي عن أحمد : إن فعلن، فلا بأس، وإن لم يفعلن، فجائز. وعن عائشة، أنها كانت تؤذن وتقيم، وتؤم النساء، وتقف وسطهن. رواه البيهقي. [البيهقي (١/٤٠٨)].

(١٨) دخول المسجد بعد الصلاة فيه : قال صاحب «المغني» : ومن دخل مسجداً قد صلي فيه، فإن شاء أذن، وأقام. نص عليه أحمد؛ لما روى الأثرم، وسعيد بن منصور، عن أنس، أنه دخل مسجداً قد صلوا فيه، فأمر رجلاً، فأذن بهم، وأقام فصلى بهم في جماعة. وإن شاء صلى من غير أذان، ولا إقامة؛ فإن عروة قال : إذا انتهيت إلى مسجد، قد صلى فيه ناس، أذنوا، وأقاموا؛ فإن أذانهم وإقامتهم تجزئ عمن جاء بعدهم. وهذا قول الحسن، والشعبي، والنخعي، إلا أن الحسن قال : كان أحب إليهم أن يقيم، وإذا أذن، استحب أن يخفي ذلك، ولا يجهر به؛ لئلا يغر الناس بالأذان في غير محله.

(١٩) الفصل بين الإقامة والصلاة : يجوز الفصل بين الإقامة والصلاة بالكلام وغيره، ولا تعاد الإقامة، وإن طال الفصل؛ فعن أنس بن مالك، قال : أقيمت الصلاة، والنبي ﷺ يناجي رجلاً في جانب المسجد، فما قام إلى الصلاة، حتى نام القوم. رواه البخاري. [البخاري (٦٤٢) ومسلم (٣٧٦)]. وتذكر النبي ﷺ يوماً، أنه جنب بعد إقامة الصلاة، فرجع إلى بيته، فاغتسل، ثم عاد وصلى بأصحابه بدون إقامة. [البخاري (٦٤٠) من حديث أبي هريرة].

(٢٠) أذان غير المؤذن الراتب : لا يجوز أن يؤذن غير المؤذن الراتب، إلا بإذنه، أو أن يتخلف، فيؤذن غيره؛ مخافة فوات وقت التأذين.

(٢١) ما أضيف إلى الأذان وليس منه : الأذان عبادة، ومدار الأمر في العبادات على الاتباع، فلا يجوز

---

(١) بشرط أن ذلك لا يشوش على غيره ولا يلبس عليهم.

٢ـ وعن أنس، أن النبي ﷺ يوم خيبر حسر الإزار عن فخذه، حتى إني لأنظر إلى بياض فخذه. رواه أحمد، والبخاري [البخاري (٣٧١) ومسلم (١٣٦٥) وأحمد (٣/١٠٢)]. قال ابن حزم: فصح، أن الفخذ ليست عورة، ولو كانت عورة، لما كشفها الله عز وجل عن رسول الله ﷺ المطهر المعصوم من الناس، في حال النبوة والرسالة، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره، وهو تعالى، قد عصمه من كشف العورة، في حال الصبا، وقبل النبوة؛ ففي «الصحيحين»، عن جابر، أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة، وعليه إزاره، فقال له عمه العباس: يا ابن أخي، لو حللت إزارك، فجعلته على منكبيك دون الحجارة. قال: فحله، وجعله على منكبيه، فسقط مغشيًا عليه، فما رئي بعد ذلك اليوم عريانًا. [البخاري (٣٦٤) ومسلم (٣٤٠) (٧٧)].

٣ـ وعن مسلم، عن أبي العالية البراء، قال: إن عبد الله بن الصامت ضرب فخذي، وقال: إني سألت أبا ذر، فضرب فخذي، كما ضربت فخذك، وقال: إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فضرب فخذي، كما ضربت فخذك، وقال: «صل الصلاة لوقتها» [سبق تخريجه]. إلى آخر الحديث. قال ابن حزم: فلو كانت الفخذ عورة، لما مسها رسول الله من أبي ذر أصلاً بيده المقدسة، ولو كانت الفخذ عورة عند أبي ذر، لما ضرب عليها بيده، وكذلك عبد الله بن الصامت، وأبو العالية، وما يحل لمسلم، أن يضرب بيده على قبل إنسان على الثياب، ولا على حلقة دبر إنسان على الثياب، ولا على بدن امرأة أجنبية على الثياب، البتة.

٤ـ ثم ذكر ابن حزم بإسناده إلى جبير بن الحويرث، أنه نظر إلى فخذ أبي بكر، وقد انكشفت، وأن أنس بن مالك أتى قيس بن شماس، وقد حسر عن فخذيه.

حجة من يرى أنها عورة: واستدل القائلون، بأنها عورة بهذين الحديثين:

١ـ عن محمد بن جحش، قال: مر رسول الله ﷺ على معمر، وفخذاه مكشوفتان، فقال: «يا معمر، غط فخذيك؛ فإن الفخذين عورة». رواه أحمد، والحاكم، والبخاري في «تاريخه»، وعلقه في «صحيحه» [أحمد (٥/٢٩٠) والحاكم (٤/١٨٠) والبخاري تعليقًا (١/٤٧٨)].

٢ـ وعن جرهد، قال: مر رسول الله ﷺ، وعلي بردة، وقد انكشفت فخذي، فقال: «غط فخذيك؛ فإن الفخذ عورة». رواه مالك، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، وقال: حسن، وذكره البخاري في «صحيحه» معلقًا [أبو داود (٤٠١٤) والترمذي (٢٧٩٨) وأحمد (٣/٤٧٨) والبخاري تعليقًا في كتاب الصلاة، باب (١٢) ما يذكر في الفخذ]. هذا هو ما استدل به كلٌّ من الفريقين، وللمسلم في هذا أن يختار أي الرأيين، وإن كان الأحوط في الدين أن يستر المصلي ما بين سرته وركبته، ما أمكن ذلك؛ قال البخاري: حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط. أي؛ حديث أنس المتقدم أصح إسنادًا.

حد العورة من المرأة: بدن المرأة كله عورة، يجب عليها ستره، ما عدا الوجه والكفين؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]. أي؛ ولا يظهرن مواضع الزينة إلا الوجه

يصلي على راحلته ، حيث توجهت به . رواه البخاري ، ومسلم [البخاري (١٠٩٤) ، ومسلم (٧٠٠)] . وزاد البخاري : يومئ برأسه ، [هذه الزيادة عند البخاري عن ابن عمر (١٠٩٨)] . ولم يكن يصنعه في المكتوبة[1] .

وعند أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، [مسلم (٧٠٠) (٣٣) وأحمد (٢/ ١٠)] . أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته ، وهو مقبل من مكة إلى المدينة ، حيثما توجهت به ، وفيه نزلت : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١١٥] . وعن إبراهيم النخعي ، قال : كانوا يصلون في رحالهم ودوابهم ، حيثما توجهت . وقال ابن حزم : وهذه حكاية عن الصحابة ، والتابعين ، عمومًا في الحضر والسفر .

(٢) **صلاة المكره ، والمريض ، والخائف :** الخائف ، والمكره ، والمريض ، يجوز لهم الصلاة لغير القبلة ، إذا عجزوا عن استقبالها ؛ لأن الرسول ﷺ يقول : «إذا أمرتكم بأمر ، فأتوا منه ما استطعتم» . [البخاري (٧٢٨٨)] . وفي قوله تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة : ٢٣٩] . قال ابن عمر -رضي الله عنهما- : مستقبلي القبلة ، أو غير مستقبليها . رواه البخاري . [البخاري (٤٥٣٥)] .

كيفية الصلاة : جاءت الأحاديث عن رسول الله ﷺ مبينة كيفية الصلاة ، وصفتها ، ونحن نكتفي هنا بإيراد حديثين ؛ الأول من فعله ﷺ ، والثاني من قوله :

١- عن عبد الرحمن بن غنم ، أن أبا مالك الأشعري جمع قومه ، فقال : يا معشر الأشعريين ، اجتمعوا ، واجمعوا نساءكم ، وأبناءكم ، أعلمكم صلاة النبي ﷺ ، التي كان يصلي لنا بالمدينة . فاجتمعوا ، وجمعوا نساءهم وأبناءهم ، فتوضأ ، وأراهم كيف يتوضأ ، فأحصى الوضوء إلى[2] أماكنه ، حتى إذا فاء الفيء ، وانكسر الظل ، قام فأذن ، فصف الرجال في أدنى الصف ، وصف الولدان خلفهم ، وصف النساء خلف الولدان ، ثم أقام الصلاة ، فتقدم ، فرفع يديه فكبر ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، وسورة يسرهما ، ثم كبر فركع ، فقال : سبحان الله وبحمده . ثلاث مرات ، ثم قال : سمع الله لمن حمده . واستوى قائمًا ، ثم كبر ، وخر ساجدًا ، ثم كبر ، فرفع رأسه ، ثم كبر ، فسجد ، ثم كبر ، فانتهض قائمًا ، فكان تكبيره في أول ركعة ست تكبيرات ، وكبر حين قام إلى الركعة الثانية ، فلما قضى صلاته ، أقبل إلى قومه بوجهه ، فقال : احفظوا تكبيري ، وتعلموا ركوعي وسجودي ؛ فإنها صلاة رسول الله ﷺ ، التي كان يصلي لنا كذا الساعة من النهار ، ثم إن رسول الله ﷺ لما قضى صلاته ، أقبل إلى الناس بوجهه ، فقال : «يا أيها الناس ، اسمعوا ، واعقلوا ، واعلموا أن لله ﷻ عبادًا ليسوا بأنبياء ولا شهداء ، يغبطهم الأنبياء والشهداء على مجالسهم ، وقربهم من الله» . فجاء رجل من الأعراب ، من قاصية الناس ، وألوى بيده إلى نبي الله ﷺ ، فقال : يا نبي الله ، ناس من الناس ، ليسوا بأنبياء ولا شهداء ، يغبطهم الأنبياء والشهداء على مجالسهم ، وقربهم من الله! انعتهم لنا[3] . فسر وجه النبي ﷺ لسؤال الأعرابي ، فقال رسول الله ﷺ : «هم ناس من أفناء الناس ، ونوازع القبائل ، لم تصل بينهم أرحام متقاربة ، تحابوا في الله وتصافوا ، يضع الله لهم يوم القيامة منابر من نور ، فيجلسهم عليها ، فيجعل وجوههم نورًا ، وثيابهم نورًا ، يفزع الناس يوم القيامة ، ولا يفزعون ، وهم أولياء الله ، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» . رواه أحمد ،

---

(١) المكتوبة : الفريضة . الإيماء : الإشارة بالرأس إلى السجود.
(٢) فأحصى الوضوء إلى أماكنه : أي غسل جميع الأعضاء.
(٣) انعتهم لنا : أي صفهم لنا.

وأبو يعلى بإسناد حسن، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [أحمد (٥/ ٢٤٣) ومجمع (٢/ ١٣٠)] وقد رواه مختصرًا أبو داود (٦٩٧) والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٤١)].

٥ـ عن أبي هريرة، قال: دخل رجل المسجد، فصلى، ثم جاء إلى النبي ﷺ يسلم، فرد عليه السلام، وقال: «ارجع فصلِّ؛ فإنك لم تصلِّ». فرجع، ففعل ذلك ثلاث مرات. قال: فقال: والذي بعثك بالحق، ما أحسن غير هذا، فعلمني. قال: «إذا قمت إلى الصلاة، فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعًا، ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) وأحمد (١/ ٤٣٧)]. وهذا الحديث يسمى حديث المسيء في صلاته. هذا جملة ما ورد في صفة الصلاة من فعل رسول الله ﷺ وقوله، ونحن نفصل ذلك، مع التمييز بين الفرائض والسنن.

فـرائـض الصـلاة

للصلاة فرائض وأركان، تتركب منها حقيقتها، حتى إذا تخلف فرض منها، لا تتحقق، ولا يعتد بها شرعًا، وهذا بيانها:

١ـ النية[1]؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. ولقول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله[2]، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»[3]. رواه البخاري. [سبق تخريجه]. وقد تقدمت حقيقتها في «الوضوء».

التلفظ بها: قال ابن القيم في كتابه «إغاثة اللهفان»: النية؛ هي القصد، والعزم على الشيء، ومحلها القلب، لا تعلق لها باللسان أصلاً، ولذلك لم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة في النية لفظ بحال، وهذه العبارات التي أحدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة، قد جعلها الشيطان معتركًا لأهل الوسواس[4]، يحبسهم عندها، ويعذبهم فيها، ويوقعهم في طلب تصحيحها، فترى أحدهم يكررها، ويجهد نفسه في التلفظ، وليست من الصلاة في شيء.

٢ـ تكبيرة الإحرام: حديث علي، أن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم». رواه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: هذا أصح شيء في هذا الباب، وأحسن. وصححه الحاكم، وابن السكن. [أبو داود (٦١) والترمذي (٣) وابن ماجه (٢٧٥) وأحمد (١/ ١٢٣)]. وقد ثبت من فعل الرسول ﷺ وقوله، كما ورد في الحديثين المتقدمين، وتعيين

(١) ويرى البعض أنها شرط لا ركن.
(٢) فهجرته إلى الله ورسوله، أي هجرته نافعة.
(٣) فهجرته إلى ما هاجر إليه، أي هجرته ليست مثمرة.
(٤) الوسواس: الموسوسة.

٤ـ وعند الدارقطني بإسناد صحيح: «لا تجزئ صلاةٌ لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». [الدارقطني (١/ ٣٢١)].

٥ـ وعن أبي سعيد: أُمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر. رواه أبو داود. [أبو داود (٨١٨) وأحمد (٣/ ٣)]، وقال الحافظ، وابن سيد الناس: إسناده صحيح.

٦ـ وفي بعض طرق حديث المسيء في صلاته: «ثم اقرأ بأم القرآن» إلى أن قال له: «ثم افعل ذلك في كل ركعة».

٧ـ ثم الثابت، أن النبي ﷺ كان يقرأ الفاتحة في كل ركعة من ركعات الفرض والنفل، ولم يثبت عنه خلاف ذلك، ومبنى الأمر في العبادة على الاتباع، فقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي». رواه البخاري. [البخاري (٦٣١، ٧٢٤٦) عن مالك بن الحويرث].

البسملة: اتفق العلماء على أن البسملة بعض آية في سورة النمل، واختلفوا في البسملة الواقعة في أول السور، إلى ثلاثة مذاهب مشهورة:

الأول: أنها آية من الفاتحة، ومن كل سورة، وعلى هذا فقراءتها واجبة في الفاتحة، وحكمها حكم الفاتحة في السر والجهر، وأقوى دليل لهذا المذهب حديث نعيم المجمر، قال: صليت وراء أبي هريرة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. ثم قرأ بأم القرآن. الحديث، وفي آخره، قال: والذي نفسي بيده، إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. رواه النسائي، وابن خزيمة، وابن حبان. [النسائي (٩٠٥) وابن خزيمة (٤٩٩) وابن حبان (١٨٠١)]. قال الحافظ في «الفتح»: وهو أصح حديث ورد في الجهر بالبسملة.

الثاني: أنها آية مستقلة، أنزلت للتبرك، والفصل بين السور، وأن قراءتها في الفاتحة جائزة، بل مستحبة، ولا يسن الجهر بها؛ لحديث أنس قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان، وكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم. رواه النسائي، وابن حبان، والطحاوي بإسناد على شرط الصحيحين. [النسائي (٩٠٦) وابن حبان (١٧٩٩)].

الثالث: أنها ليست آية من الفاتحة، ولا من غيرها، وأن قراءتها مكروهة، سرًا وجهرًا، في الفرض دون النافلة. وهذا المذهب ليس بقوي. وقد جمع ابن القيم بين المذهب الأول والثاني، فقال: كان النبي ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم تارة، ويخفيها أكثر مما يجهر بها، ولا ريب أنه لم يجهر بها دائمًا في كل يوم وليلة خمس مرات أبدًا، حضرًا وسفرًا، ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين، وعلى جمهور أصحابه، وأهل بلده في الأعصار الفاضلة.

من لم يحسن فرض القراءة: قال الخطابي: الأصل، أن الصلاة لا تجزئ، إلا بقراءة فاتحة الكتاب، ومعقول أن قراءة فاتحة الكتاب على من يحسنها، دون من لا يحسنها، فإذا كان المصلي لا يحسنها، ويحسن غيرها من القرآن، كان عليه أن يقرأ منه قدر سبع آيات؛ لأن أولى الذكر بعد الفاتحة ما كان مثلها من القرآن، وإن كان ليس في وسعه، أن يتعلم شيئًا من القرآن؛ لعجز في طبعه، أو سوء في حفظه، أو عجمة في لسانه، أو عاهة تعرض له، كان أولى الذكر بعد القرآن ما علمه النبي ﷺ؛ من التسبيح،

والتحميد، والتهليل. وقد روي عنه ﷺ أنه قال: «أفضل الذكر بعد كلام الله: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». انتهى. [أحمد (٥/٢٠)].

ويؤيده، ما ذكره الخطابي، من حديث رفاعة بن رافع، أن النبي ﷺ علم رجلاً الصلاة، فقال: «إن كان معك قرآن، فاقرأ، وإلا فاحمده، وكبره، وهلله، ثم اركع». رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، والنسائي، والبيهقي. [أبو داود (٨٦١) والترمذي (٣٠٢) والنسائي (٢/١٣٥) مختصرًا].

٥- **الركوع**: وهو مجمع على مشروعيته؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

بم يتحقق؟ يتحقق الركوع، بمجرد الانحناء، بحيث تصل اليدان إلى الركبتين، ولا بد من الطمأنينة فيه؛ لما تقدم في حديث المسيء في صلاته: «ثم اركع حتى تطمئن راكعًا». وعن أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أسوأ الناس سرقة، الذي يسرق من صلاته». قالوا: يا رسول الله، وكيف يسرق من صلاته؟ قال: «لا يتم ركوعها، ولا سجودها». أو قال: «لا يقيم صلبه في الركوع والسجود». رواه أحمد، والطبراني، وابن خزيمة، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [أحمد (٥/٣١٠) والطبراني في الكبير (٣٢٨٣) والحاكم (١/٢٢٩) وابن خزيمة (٦٦٣) وابن حبان (١٨٨٨) والهيثمي في المجمع (٢/١٢٠)]. وعن أبي مسعود البدري، أن النبي ﷺ قال: «لا تجزئ صلاة، لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود». رواه الخمسة، وابن خزيمة، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي، وقال: إسناده صحيح. وقال الترمذي: حسن صحيح. [أبو داود (٨٥٥) والترمذي (٢٦٥) والنسائي (١٠٢٦) وابن ماجه (٨٧٠) وابن خزيمة (٦٦٦)]، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، يرون أن يقيم الرجل صلبه[1] في الركوع والسجود. وعن حذيفة، أنه رأى رجلاً، لا يتم الركوع والسجود، فقال له: ما صليت، ولو مت مت على غير الفطرة[2] التي فطر الله عليها محمدًا ﷺ. رواه البخاري. [البخاري (٧٩١)].

٦- **الرفع من الركوع، والاعتدال قائمًا مع الطمأنينة**: لقول أبي حميد، في صفة صلاة رسول الله ﷺ: وإذا رفع رأسه، استوى قائمًا، حتى يعود كل فقار[3] إلى مكانه. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري معلقًا في كتاب الأذان، باب (١٢٧) الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع]. وقالت عائشة، عن النبي ﷺ: فكان إذا رفع رأسه من الركوع، لم يسجد، حتى يستوي قائمًا. رواه مسلم. [مسلم (٤٩٨)]. وقال ﷺ: «ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا». متفق عليه. [جزء من حديث رواه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة]. وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله إلى صلاة رجل، لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده». رواه أحمد. [أحمد (٢/٥٢٥)]. قال المنذري: إسناده جيد.

---

(١) صلبه: الظهر، والمراد أن يستوي قائمًا.
(٢) الفطرة: الدين.
(٣) الفقار: جمع فقارة، وهي عظام الظهر.

الصالحين، فإنكم إذا قلتم ذلك، أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض، أو بين السماء والأرض. أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. ثم يتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه، فيدعو به». رواه الجماعة [البخاري (٨٣١) ومسلم (٤٠٢) وأبو داود (٩٦٨) والترمذي (١١٠٥) والنسائي (١٢٧٦) وابن ماجه (٨٩٩)]. قال مسلم: أجمع الناس على تشهد ابن مسعود؛ لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضًا، وغيره قد اختلف أصحابه. وقال الترمذي، والخطابي، وابن عبد البر، وابن المنذر: تشهد ابن مسعود أصح حديث في التشهد. ويلي تشهد ابن مسعود في الصحة تشهد ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد، كما يعلمنا القرآن، وكان يقول: «التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله». رواه الشافعي، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. [مسلم (٤٠٣) وأبو داود (٩٧٤) والترمذي (٢٩٠) والنسائي (١١٧٣) وابن ماجه (٩٠٠) والشافعي (٢٢٦)]. قال الشافعي: ورويت أحاديث في التشهد مختلفة، وكان هذا أحب إلي؛ لأنه أكملها. قال الحافظ: سئل الشافعي، عن اختياره تشهد ابن عباس؟ فقال: لما رأيته واسعًا، وسمعته عن ابن عباس صحيحًا، كان عندي أجمع، وأكثر لفظًا من غيره، أخذت به، غير معنف من أخذ بغيره، مما صح. وهناك تشهد آخر اختاره مالك، ورواه في «الموطأ»، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه سمع عمر بن الخطاب، وهو على المنبر، يعلم الناس التشهد، يقول: قولوا: «التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات والصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله». [مالك في الموطأ (١/٩٠)]. قال النووي: هذه الأحاديث في التشهد كلها صحيحة، وأشدها صحة باتفاق المحدثين، حديث ابن مسعود، ثم ابن عباس. قال الشافعي: وبأيها تشهد، أجزأه. وقال: أجمع العلماء على جواز كل واحد منها.

٩- السلام: ثبتت فرضية السلام من قول رسول الله ﷺ، وفعله؛ فعن علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم». رواه أحمد، والشافعي، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: هذا أصح شيء في الباب، وأحسن. [سبق تخريجه]. وعن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: «كنت أرى النبي ﷺ يسلم عن يمينه، وعن يساره، حتى يرى بياض خده». رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه. [مسلم (٥٨٢) والنسائي (١٣١٦) وابن ماجه (٩١٥) وأحمد (١/١٧٢)]. وعن وائل بن حجر، قال: صليت مع رسول الله ﷺ، فكان يسلم عن يمينه: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته». وعن شماله: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته». قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام»: رواه أبو داود، بإسناد صحيح. [أبو داود (٩٩٧)].

وجوب التسليمة الواحدة، واستحباب التسليمة الثانية: يرى جمهور العلماء، أن التسليمة الأولى هي الفرض، وأن الثانية مستحبة؛ قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة، جائزة. وقال ابن قدامة في «المغني»: وليس نص أحمد بصريح في وجوب التسليمتين، إنما قال: التسليمتان

اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ[1]، والساعد. [ابن خزيمة (٤٧٩) والنسائي (٨٨٩) وأحمد (٤/ ٣١٨)]. أي؛ أنه وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى ورسغها، وساعدها.

٣- **التوجه، أو دعاء الاستفتاح**: يندب للمصلي أن يأتي بأي دعاء من الأدعية، التي كان يدعو بها النبي ﷺ، ويستفتح بها الصلاة، بعد تكبيرة الإحرام، وقبل القراءة، ونحن نذكر بعضها فيما يلي:

١- عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة، سكت هنيهة[2]، قبل القراءة، فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي، كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج، والماء، والبرد». رواه البخاري، ومسلم، وأصحاب السنن، إلا الترمذي. [البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨) وأبو داود (٧٨١) والنسائي (٦٠١) وابن ماجه (٨٠٥)].

٢- وعن علي، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة، كبر، ثم قال: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض، حنيفًا، مسلمًا، وما أنا من المشركين، إن صلاتي، ونسكي، ومحياي، ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي، وأنا عبدك ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعًا، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك[3]، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، وأنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك، وأتوب إليك». رواه أحمد، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، وغيرهم. [مسلم (٧٧١) وأبو داود (٧٦٠) والترمذي (٣٤٢١) وأحمد (١/ ٩٤، ٩٥)].

٣- وعن عمر، أنه كان يقول بعد تكبيرة الإحرام: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك[4]، ولا إله غيرك». رواه مسلم بسند منقطع، والدارقطني [الدارقطني (١/ ٢٩٩) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٣٤، ٣٥)]. موصولاً، وموقوفًا على عمر. قال ابن القيم: صح عن عمر، أنه كان يستفتح به في مقام النبي ﷺ، ويجهر به، ويعلمه الناس، وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع؛ ولذا قال الإمام أحمد: أما أنا، فأذهب إلى ما روي عن عمر، ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روي، كان حسنًا.

٤- وعن عاصم بن حميد، قال: سألت عائشة: بأي شيء كان يفتتح رسول الله ﷺ قيام الليل؟

---

(١) الرسغ: المفصل بين الساعد والكف. (٢) وقتًا قصيرًا.

(٣) لبيك: من لب بالمكان، إذا أقام به، أي؛ أجيبك إجابة بعد إجابة، قال النووي: قال العلماء: ومعناه أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة. وسعديك؛ قال الأزهري، وغيره: معناه مساعدة لأمرك بعد مساعدة، ومتابعة لدينك بعد متابعة. «والشر ليس إليك» أي؛ لا يتقرب به إليك، أو لا يضاف إليك تأدبًا، أو لا يصعد إليك، أو أنه ليس شرًّا بالنسبة إليك، فإنك خلقته لحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة للمخلوقين.

(٤) «وتعالى جدك»: علا جلالك وعظمتك.

فقالت: لقد سألتني عن شيءٍ ما سألني عنه أحدٌ قبلك، كان إذا قام «كبر عشرا»[1]، وحمد الله عشرًا، وسبح الله عشرًا، وهلّل عشرًا، واستغفر عشرًا، وقال: «اللهم اغفر لي، واهدني، وارزقني، وعافني»، ويتعوّذ من ضيق المقام يوم القيامة. رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [أبو داود (٧٦٦) والنسائي (١٦١٧) وابن ماجه (١٣٥٦)].

٥ـ وعن عبد الرحمن بن عوف، قال: سألت عائشة، بأيّ شيءٍ كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته، إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل، يفتتح صلاته: «اللهم ربَّ جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم». رواه مسلم، وأبو داود، والترمذيّ، وابن ماجه. [مسلم (٧٧٠) وأبو داود (٧٦٧) والترمذي (٣٤٢٠) والنسائي (١٦٢٤) وابن ماجه (١٣٥٧)].

٦ـ وعن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في التطوّع: «الله أكبر كبيرًا» ثلاث مرات: «والحمد لله كثيرًا» ثلاث مرات: «وسبحان الله بكرةً وأصيلًا» ثلاث مرات، «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم؛ من همزه، ونفثه، ونفخه». قلت: يا رسول الله، ما همزه، ونفثه، ونفخه؟ قال: «أما همزه: فالموتة[2] التي تأخذ بني آدم، وأما نفخه: الكبر، ونفثه: الشعر». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبان مختصرًا. [أبو داود (٧٦٤) وابن ماجه (٨٠٧) وأحمد (٤/٨٠)].

٧ـ وعن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد، قال: «اللهم لك الحمدُ، أنت قيّم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمدُ، أنت مالك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت الحق، ووعدك الحقُّ، ولقاؤك حقٌّ، وقولك حقٌّ، والجنة حقٌّ، والنار حقٌّ، والنبيون حقٌّ، ومحمدٌ حقٌّ، والساعة حقٌّ، اللهم لك أسلمتُ، وبك آمنتُ، وعليك توكلت، وإليك أنبتُ، وبك خاصمتُ، وإليك حاكمتُ، فاغفر لي ما قدّمتُ وما أخّرتُ، وما أسررتُ وما أعلنتُ، أنت المقدِّم وأنت المؤخِّر، لا إله إلا أنت، ولا إله غيرك، ولا حول ولا قوة إلا بالله». رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومالك. [البخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩) والترمذي (٣٤١٨) والنسائي (١٦١٩) وابن ماجه (١٣٥٥)]. وفي أبي داود، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان في التهجد يقوله بعد ما يقول: «الله أكبر».

٤ـ الاستعاذة: يندب للمصلي، بعد دعاء الاستفتاح وقبل القراءة، أن يأتي بالاستعاذة؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[3] [النحل: ٩٨]. وفي حديث نافع بن جبير المتقدم، أنه ﷺ قال: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم...» إلخ. وقال ابن المنذر: جاء عن النبي ﷺ أنه كان يقول قبل القراءة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

---

(١) كذا، لعله «كبر عشرا» في موضع غير الأخير.　　(٢) الموتة: الصرع.

الإسرار بها: يسن الإتيان بها سرًّا. قال في «المغني»: ويُسِرُّ الاستعاذة، ولا يجهر بها. لا أعلم فيه خلافًا. انتهى. لكن الشافعي يرى التخيير بين الجهر بها، والإسرار في الصلاة الجهرية، وروي عن أبي هريرة الجهر بها، من طريق ضعيف.

مشروعيتها في الركعة الأولى، دون سائر الركعات: ولا تشرع الاستعاذة، إلا في الركعة الأولى؛ فعن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ إذا نهض في الركعة الثانية، فتح القراءة بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، ولم يسكت. رواه مسلم. [مسلم (٥٩٩)]. قال ابن القيم: اختلف الفقهاء، هل هذا موضع استعاذة، أو لا؟ بعد اتفاقهم على أنه ليس موضع استفتاح، وفي ذلك قولان، هما روايتان عن أحمد، وقد بناهما بعض أصحابه على أن قراءة الصلاة هل هي قراءة واحدة، فيكفي فيها استعاذة واحدة، أو قراءة كل ركعة مستقلة برأسها؟ ولا نزاع بينهما في أن الاستفتاح لمجموع الصلاة، والاكتفاء باستعاذة واحدة أظهر؛ للحديث الصحيح. وذكر حديث أبي هريرة، ثم قال: وإنما يكفي استفتاح واحد؛ لأنه لم يتخلل القراءتين سكوت، بل تخللهما ذكر، فهي كالقراءة الواحدة إذا تخللها حمد الله، أو تسبيح، أو تهليل، أو صلاة على النبي ﷺ، ونحو ذلك. وقال الشوكاني: الأحوط الاقتصار على ما وردت به السنة، وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الأولى فقط.

(٥) **التأمين**: يسن لكل مصل؛ إمامًا، أو مأمومًا، أو منفردًا، أن يقول: آمين. بعد قراءة الفاتحة، يجهر بها في الصلاة الجهرية، ويسر بها في السرية؛ فعن نعيم المجمر، قال: صليت وراء أبي هريرة، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم. ثم قرأ بأم القرآن، حتى إذا بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فقال: آمين. وقال الناس: آمين. ثم يقول أبو هريرة بعد السلام: والذي نفسي بيده، إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. ذكره البخاري تعليقًا(٢)، [البخاري (٨٠٣) وأحمد (٢/ ٢٧٠)]. ورواه النسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن السراج. [النسائي (٩٠٥) وابن خزيمة (٦٨٨) وابن حبان (١٧٩٧)]. وفي البخاري، قال ابن شهاب: وكان رسول الله ﷺ يقول: «آمين». وقال عطاء: آمين دعاء، أمَّن ابن الزبير ومن وراءه، حتى إن للمسجد للجة(٣). وقال نافع: كان ابن عمر لا يدعه، ويحضهم، وسمعت منه في ذلك خيرًا. ذكره البخاري تعليقًا في كتاب الأذان باب (١١١) جهر الإمام بالتأمين. وعن أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا تلا: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. قال: «آمين». حتى يسمع من يليه من الصف الأول. رواه أبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (٩٣٤) وابن ماجه (٨٥٣)]. وقال: حتى يسمعها أهل الصف الأول، فيرتج بها المسجد. ورواه أيضًا الحاكم، وقال: صحيح على شرطهما. والبيهقي، وقال: حسن صحيح. والدارقطني، وقال: إسناده حسن. [الحاكم (١/ ٢٢٣) والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٥٨)]. وعن وائل بن حجر، قال: سمعت رسول الله ﷺ قرأ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

---

(١) أي: إذا أردت القراءة فاستعذ، كقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾.

(٢) أي: من غير ذكر السند.

(٣) لجة: أي صوت مرتفع.

﴿الضَّالِّينَ﴾ . فقال : «آمين» . يمدّ بها صوته . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (٩٣٢) والترمذي (٢٤٨) وأحمد (٤/ ٣١٦)] . ولفظه : رفع بها صوته . وحسنه الترمذي ، وقال : وبه يقول غير واحد من أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ ، والتابعين ، ومن بعدهم يرون ، أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ، ولا يخفيها . وقال الحافظ : سند هذا الحديث صحيح . وقال عطاء : أدركت مائتين من الصحابة في هذا المسجد ، إذا قال الإمام : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ سمعت لهم رجة «آمين» . وعن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «ما حسدتكم اليهود على شيء ، ما حسدتكم على السلام والتأمين خلف الإمام» . رواه أحمد ، وابن ماجه . [ابن ماجه (٨٥٦) والبخاري في «الأدب المفرد» : (٩٨٨)] .

استحبابُ موافقة الإمام فيه : ويستحبُّ للمأموم أن يوافق الإمام ، فلا يسبقه في التأمين ، ولا يتأخر عنه ؛ فعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قال الإمام : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . فقولوا : آمين ؛ فإنَّ من وافق قوله قول الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه» . رواه البخاري . [البخاري (٧٨٢) والنسائي (٩٢٨)] . وعنه ، أن النبي ﷺ قال : «إذا قال الإمام : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . فقولوا : آمين[1] ؛ فإن الملائكة يقولون : آمين . وإن الإمام يقول : آمين . فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي [البخاري (٧٨٢) ، والنسائي (٩٢٦)] . وعنه ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا أمَّن الإمام ، فأمِّنوا ؛ فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه» . رواه الجماعة . [البخاري (٧٨٠) ومسلم (٤١٠) وأبو داود (٩٣٦) والترمذي (٢٥٠) والنسائي (٩٢٢)] .

معنى «آمين» : ولفظ «آمين» بقصر ألفه ، ويمدّ ، مع تخفيف الميم ، ليس من الفاتحة ، وإنما هو دعاء معناه : اللهم استجب .

(٩) القراءة بعد الفاتحة : يسنّ للمصلّي ، أن يقرأ سورة ، أو شيئًا من القرآن بعد قراءة الفاتحة ، في ركعتي الصبح والجمعة ، والأوليين من الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، وجميع ركعات النفل ؛ فعن أبي قتادة ، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر ، في الأوليين ، بأم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الأخريين ، بأم الكتاب ، ويسمعنا الآية أحيانًا ، ويطوّل في الركعة الأولى ما لا يطوّل في الثانية ، وهكذا في الصبح . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وزاد ، قال : فظننا ، أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى . [البخاري (٧٥٩) ومسلم (٤٥١) وأبو داود (٧٩٩)] .

وقال جابر بن سمرة : شكا أهل الكوفة سعدًا إلى عمر ، فعزله ، واستعمل عليهم عمارًا ، فشكوا ، حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلّي ، فأرسل إليه ، فقال : يا أبا إسحاق ، إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي؟! قال أبو إسحاق : أما أنا والله ، فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ، ما أخرم عنها[2] ، أصلي صلاة

---

(١) قال الخطابي : معنى قوله ﷺ : «إذا قال الإمام : ولا الضالين . فقولوا : آمين» . أي ؛ مع الإمام ، حتى يقع تأمينكم وتأمينه معًا . وأما قوله : «إذا أمّن الإمام ، فأمّنوا» . فإنه لا يخالفه ، ولا يدل على أنهم يؤخرونه عن وقت تأمينه ، وإنما هو كقول القائل : إذا رحل الأمير ، فارحلوا . يعني إذا أخذ الأمير في الرحيل ، فتهيئوا للارتحال ؛ لتكون رحلتكم مع رحلته .
ويبين هذا في الحديث الآخر : «إن الإمام يقول : آمين» إلى آخر الحديث .

(٢) ما أخرم عنها : أي أنقص .

العشاء، فأركُد في الأوليين[1]، وأخِفُّ في الأخريين. قال: ذاك الظنُّ بك يا أبا إسحاق. فأرسل معه رجلاً، أو رجالاً إلى الكوفة، فسأل عنه أهل الكوفة، ولم يدع مسجداً إلا سأل عنه، ويثنون عليه معروفاً، حتى دخل مسجداً لبني عبس، فقام رجل منهم، يقال له: أسامة بن قتادة، يكنى أبا سعدة، فقال: أما إذا نشدتنا الله، فإن سعداً كان لا يسير بالسرية، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية. قال سعد: أما والله، لأدعون بثلاث: اللهم، إن كان عبدك هذا كاذباً، قام رياءً وسمعةً، فأطل عمره، وأطل فقره، وعرّضه للفتن. وكان بعدُ يقول: شيخٌ مفتونٌ، أصابتني دعوة سعد. قال عبد الملك: فأنا رأيته بعدُ، قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر، وإنه ليتعرض للجواري في الطرق يغمزهن. رواه البخاري. [البخاري (755)]. وقال أبو هريرة: في كل صلاة يقرأ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم، وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير. رواه البخاري. [البخاري (772) ومسلم (396) (43)].

كيفية القراءة بعد الفاتحة: والقراءة بعد الفاتحة تجوز على أي نحو من الأنحاء: قال الحسن: غزونا خراسان، ومعنا ثلاثمائة من الصحابة، فكان الرجل منهم يصلي بنا، فيقرأ الآيات من السورة، ثم يركع. وعن ابن عباس، أنه قرأ الفاتحة، وآية من البقرة في كل ركعة. رواه الدارقطني [الدارقطني (1264)]، بإسناد قوي. وقال البخاري: في باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم، وبسورة قبل سورة، وبأول سورة. ويذكر عن عبد الله بن السائب: قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح، حتى إذا ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى، أخذته سعلة، فركع. وقرأ عمر في الركعة الأولى مائة وعشرين آية من البقرة، وفي الثانية بسورة من المثاني. وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى، وفي الثانية بيونس، أو يوسف. وذكر أنه صلى مع عمر الصبح بهما. وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأنفال، وفي الثانية بسورة من المفصل. [البخاري معلقاً في كتاب الأذان باب (106). الجمع بين السورتين في الركعة]. وقال قتادة، فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين، أو يردد سورة في ركعتين: كلٌّ كتاب الله. وقال عبيد الله بن ثابت، عن أنس: كان رجلٌ من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة، يقرأ بها لهم في الصلاة، مما يقرأ به، افتتح بـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلمه أصحابه، فقالوا: إنك تفتتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك، حتى تقرأ بأخرى، فإما أن تقرأ بها، وإما أن تدعها، وتقرأ بأخرى. فقال: ما أنا بتاركها، إن أحببتم أن أؤمكم بذلك فعلت، وإن كرهتم تركتكم. وكانوا يرون أنه من أفضلهم، وكرهوا أن يؤمهم غيره، فلما أتاهم النبي ﷺ، أخبروه الخبر، فقال: «يا فلان، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟». فقال: إني أحبها. فقال: «حبك إياها أدخلك الجنة». [البخاري (774)]. وعن رجل من جهينة، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الصبح ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: 1]، في

---

(1) فأركد في الأوليين: أي أطول فيهما القراءة.

وقال: ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولى الطوليين؟ قال: قلت: وما طولى الطوليين؟ قال: «الأعراف». وهذا حديث صحيح، رواه أهل السنن. وذكر النسائي: عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بسورة «الأعراف»، فرّقها في الركعتين. [النسائي (٩٩١)]. فالمحافظة فيها على الآية والسورة من قصار المفصل، خلاف السنة، وهو فعل مروان بن الحكم.

القراءة في العشاء: وأما العشاء الآخرة، فقرأ فيها ﷺ بـ ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]، ووقّت لمعاذ فيها بـ: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]، و﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ونحوها. وأنكر عليه قراءته فيها «البقرة» بعدما صلّى معه، ثم ذهب إلى بني عمرو بن عوف، فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل ما شاء الله، وقرأ بـ«البقرة». ولهذا قال له: «أفتّان أنت يا معاذ؟». [البخاري (٧٠٥) ومسلم (٤٦٥) وأبو داود (٧٩٠) والنسائي (٨٣٤)]. فتعلق النقارون بهذه الكلمة، ولم يلتفتوا إلى ما قبلها، ولا إلى ما بعدها.

القراءة في الجمعة: وأما الجمعة، فكان يقرأ فيها بسورة «الجمعة» و«المنافقون» أو «الغاشية» كاملتين، وسورة «سبح» و«الغاشية». وأما الاقتصار على قراءة أواخر السورتين من: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلى آخرها، فلم يفعله قط، وهو مخالف لهديه الذي كان يحافظ عليه.

القراءة في العيدين: وأما القراءة في الأعياد، فتارة يقرأ سورة «ق» و«اقتربت» كاملتين، وتارة سورة «سبح» و«الغاشية»، وهذا هو الهدي الذي استمر عليه، إلى أن لقي الله ﷺ، لم ينسخه شيء. ولهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده، فقرأ أبو بكر رضي الله عنه في الفجر سورة «البقرة»، حتى سلّم منها قريبًا من طلوع الشمس، فقالوا: يا خليفة رسول الله، كادت الشمس تطلع. فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين. وكان عمر رضي الله عنه يقرأ فيها بـ«يوسف» و«النحل» و«هود» و«بني إسرائيل» ونحوها من السور، ولو كان تطويله ﷺ منسوخًا، لم يخف على خلفائه الراشدين، ويطلع عليه النقارون. وأما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، عن جابر بن سمرة، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ①﴾ [ق: ١]، وكانت صلاته بعد تخفيفًا، فالمراد بقوله: بعد، أي: بعد الفجر، أي: أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها، وصلاته بعدها تخفيفًا. [مسلم (٤٥٨)]. ويدل على ذلك قول أم الفضل، وقد سمعت ابن عباس يقرأ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١]، فقالت: يا بني، لقد ذكرتني بقراءة هذه السورة، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب. فهذا في آخر الأمر إلى أن قال: وأما قوله ﷺ: «أيكم أمّ الناس، فليخفف». [البخاري (٧٠٣) ومسلم (٤٦٧) بألفاظ متقاربة].

وقول أنس: كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاة في تمام. فالتخفيف أمر نسبي، يرجع إلى ما فعله النبي ﷺ وواظب عليه، لا إلى شهوة المأمومين، فإنه ﷺ لم يكن يأمرهم بأمر، ثم يخالفه، وقد علم أن من ورائه الكبير والضعيف وذا الحاجة، فالذي فعله هو التخفيف الذي أمر به، فإنه كان يمكن أن تكون

صلاته أطول من ذلك بأضعاف مضاعفة، فهي خفيفة بالنسبة إلى أطول منها. وهديه الذي واظب عليه هو الحاكم على كل ما تنازع فيه المتنازعون. ويدل له ما رواه النسائي وغيره، عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالتخفيف، ويؤمنا بـ ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾. [النسائي (٨٢٦)]. فالقراءة بـ ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾ من التخفيف الذي كان يأمر به.

قراءة سورة بعينها: وكان ﷺ لا يعين سورة في الصلاة بعينها، لا يقرأ إلا بها، إلا في الجمعة والعيدين، وأما في سائر الصلوات، فقد ذكر أبو داود، في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أنه قال: ما من المفصل سورة، صغيرة ولا كبيرة، إلا وقد سمعت رسول الله ﷺ يؤم الناس بها في الصلاة المكتوبة. [أبو داود (٨١٤) والبيهقي في الكبرى (٢/٣٨٨)]. وكان من هديه قراءة السور كاملة، وربما قرأها في الركعتين، وربما قرأ أول السورة. وأما قراءة أواخر السور وأوساطها، فلم يحفظ عنه. وأما قراءة السورتين في الركعة، فكان يفعله في النافلة، وأما في الفرض، فلم يحفظ عنه. وأما حديث ابن مسعود: إني لأعرف النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقرن بينهن السورتين في الركعة؛ الرحمن، والنجم في ركعة، واقتربت، والحاقة في ركعة، والطور، والذاريات في ركعة، وإذا وقعت، ون في ركعة... الحديث. فهذا حكاية فعل لم يعين محله؛ هل كان في الفرض، أو في النفل؟ وهو محتمل. وأما قراءة سورة واحدة في ركعتين معًا، فقلما كان يفعله. وقد ذكر أبو داود، عن رجل من جهينة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في الصبح ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ في الركعتين كلتيهما. قال: فلا أدري: أنسي رسول الله ﷺ، أم قرأ ذلك عمدًا. [سبق تخريجه].

إطالة الركعة الأولى في الفجر: وكان ﷺ يطيل الركعة الأولى على الثانية من صلاة الصبح، ومن كل صلاة، وربما كان يطيلها، حتى لا يسمع وقع قدم. وكان يطيل صلاة الصبح أكثر من سائر الصلوات. وهذا؛ لأن قرآن الفجر مشهود، يشهده الله تعالى وملائكته، وقيل: يشهده ملائكة الليل والنهار. والقولان مبنيان على أن النزول الإلهي، هل يدوم إلى انقضاء صلاة الصبح، أو إلى طلوع الفجر؟ وقد ورد فيه هذا وهذا.

وأيضًا، فإنها لما نقص عدد ركعاتها، جعل تطويلها عوضًا عما نقصته من العدد، وأيضًا، فإنهم لم يأخذوا بعد في اشتغال المعاش، وأسباب الدنيا، وأيضًا، فإنها تكون في وقت تواطأ فيه السمع، واللسان، والقلب؛ لفراغه، وعدم تمكن الاشتغال فيه، فيفهم القرآن، ويتدبره، وأيضًا، فإنها أساس العمل وأوله، فأعطيت فضلاً من الاهتمام بها وتطويلها، وهذه أسرار، إنما يعرفها من له التفات إلى أسرار الشريعة، ومقاصدها، وحكمها.

صفة قراءته ﷺ: وكانت قراءته مدًّا، يقف عند كل آية، ويمد بها صوته. انتهى كلام ابن القيم.

ما يستحب أثناء القراءة: يسن أثناء القراءة، تحسين الصوت وتزيينه؛ ففي الحديث، أن النبي ﷺ قال: «زينوا أصواتكم بالقرآن». [أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (٢/١٧٩)، وابن ماجه (١٣٤٢) عن البراء]. وقال: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن». [البخاري (٧٥٢٧) عن أبي هريرة، وأبو داود (١٤٦٩) وأحمد (١/

١٤٧٦) عن سعد]. وقال: «إن أحسن الناس صوتًا بالقرآن الذي إذا سمعتموه، حسبتموه يخشى الله». [ابن ماجه (١٣٣٩)]. وقال: «ما أذن الله لشيء[1]، ما أذن لنبي حسن الصوت، يتغنى بالقرآن». [البخاري (٥٠٢٤) ومسلم (٧٩٢) وأبو داود (١٤٧٣)]. قال النووي: يسن لكل من قرأ في الصلاة أو غيرها، إذا مر بآية رحمة، أن يسأل الله تعالى من فضله، وإذا مر بآية عذاب، أن يستعيذ به من النار، أو من العذاب، أو من الشر، أو من المكروه، أو يقول: اللهم إني أسألك العافية أو نحو ذلك، وإذا مر بآية تنزيه لله ﷻ نزه الله، فقال: سبحانه وتعالى، أو: تبارك الله رب العالمين، أو: جلت عظمة ربنا، أو نحو ذلك. وروينا عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح (آل عمران)، فقرأها، ثم افتتح (النساء)، فقرأها، يقرأ مترسلاً، إذا مر بآية تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ. رواه مسلم. [مسلم (٧٧٢) وأحمد (٥/ ٣٨٤، ٣٩٧)]. قال أصحابنا: يستحب هذا التسبيح والسؤال والاستعاذة للقارئ في الصلاة وغيرها؛ للإمام والمأموم والمنفرد؛ لأنه دعاء، فاستووا فيه، كالتأمين، ويستحب لكل من قرأ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، أن يقول: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين. وإذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠]، قال: بلى، أشهد. وإذا قرأ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠]. قال: آمنت بالله. وإذا قال: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. قال: سبحان ربي الأعلى، ويقول هذا في الصلاة وغيرها.

مواضع الجهر، والإسرار بالقراءة: والسنة أن يجهر المصلي في ركعتي الصبح والجمعة، والأوليين من المغرب والعشاء، والعيدين، والكسوف، والاستسقاء، ويسر في الظهر، والعصر، وثالثة المغرب، والأخريين من العشاء. وأما بقية النوافل، فالنهارية لا جهر فيها، والليلية يخير فيها بين الجهر والإسرار والأفضل التوسط؛ مر رسول الله ﷺ ليلة بأبي بكر وهو يصلي يخفض صوته، ومر بعمر وهو يصلي رافعًا صوته. فلما اجتمعا عنده، قال: «يا أبا بكر، مررت بك وأنت تصلي تخفض صوتك». فقال: يا رسول الله، قد أسمعت من ناجيت. وقال لعمر: «مررت بك وأنت تصلي رافعًا صوتك». فقال: يا رسول الله، أوقظ الوسنان، وأطرد الشيطان. فقال ﷺ: «يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئًا». وقال لعمر: «اخفض من صوتك شيئًا». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (١٣٢٩) والترمذي (٤٤٧) وأحمد (١/ ١٠٩)]. وإن نسي، فأسر في موضع الجهر، أو جهر في موضع الإسرار، فلا شيء عليه، وإن تذكر أثناء قراءته، بنى عليها.

القراءة خلف الإمام: الأصل، أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة سورة الفاتحة في كل ركعة من ركعات الفرض والنفل، كما تقدم في فرائض الصلاة، إلا أن المأموم تسقط عنه القراءة، ويجب عليه الاستماع والإنصات في الصلاة الجهرية؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. ولقول رسول الله ﷺ: «إذا كبر الإمام فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا». صححه مسلم؛

---

(١) ما أذن الله: أي: ما استمع.

ابن عباس: تلك صلاة أبي القاسم ﷺ. رواه أحمد، والبخاري. [البخاري (٧٨٨)، وأحمد (١/ ٢١٨، ٢٥٠)]. ويستحب أن يكون ابتداء التكبير حين يشرع في الانتقال.

(٨) **هيئة الركوع**: الواجب في الركوع مجرد الانحناء، بحيث تصل اليدان إلى الركبتين، ولكن السنة فيه تسوية الرأس بالعجز، والاعتماد باليدين على الركبتين، مع مجافاتهما عن الجنبين، وتفريج الأصابع على الركبة والساق، وبسط الظهر؛ فعن عقبة بن عامر، أنه ركع، فجافى يديه، ووضع يديه على ركبتيه، وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصلي. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي. [أبو داود (٨٦٣)، والنسائي (١٠٣٦)، وأحمد (٤/ ١٢٠)]. وعن أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا ركع، اعتدل، ولم يصوب رأسه، ولم يقنعه[1]، ووضع يديه على ركبتيه، كأنه قابض عليهما. رواه النسائي. [الترمذي (٣٠٤)، والنسائي (١٠٣٩)]. وعند مسلم، عن عائشة، رضي الله عنها: كان إذا ركع، لم يشخص رأسه، ولم يصوبه، ولكن بين ذلك. [مسلم (٤٩٨) مطولا]. وعن علي رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ركع، لو وضع قدح من ماء على ظهره، لم يهراق[2]. رواه أحمد، وأبو داود في مراسيله. [أحمد (١/ ١٢٣)، وأبو داود في المراسيل برقم (٤٣)]. وعن مصعب بن سعد، قال: صليت إلى جانب أبي، فطبقت بين كفي، ثم وضعتهما بين فخذي، فنهاني عن ذلك، وقال: كنا نفعل هذا، فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب. رواه الجماعة. [البخاري (٧٩٠)، ومسلم (٥٣٥)، وأبو داود (٨٦٧)، والترمذي (٢٥٩)، والنسائي (١٠٣٢)، وابن ماجه (٨٧٣)].

(٩) **الذكر فيه**: يستحب الذكر في الركوع، بلفظ: سبحان ربي العظيم؛ فعن عقبة بن عامر، قال: لما نزلت: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]. قال لنا النبي ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم». رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما بإسناد جيد. [أبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧)، وأحمد (٤/ ١٥٥)]. وعن حذيفة، قال: صليت مع رسول الله ﷺ، فكان يقول في ركوعه: «سبحان ربي العظيم». رواه مسلم، وأصحاب السنن. [مسلم (٧٧٢)، وأبو داود (٨٧١)، والترمذي (٢٦٢)، والنسائي (١٠٠٨)، وابن ماجه (٨٨٨)]. وأما لفظ: «سبحان ربي العظيم وبحمده». [أبو داود (٨٧٠) من حديث عقبة بن عامر]. فقد جاء من عدة طرق، كلها ضعيفة. قال الشوكاني: ولكن هذه الطرق تتعاضد. ويصح أن يقتصر المصلي على التسبيح، أو يضيف إليه أحد الأذكار الآتية:

١- عن علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان إذا ركع، قال: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، أنت ربي، خشع سمعي، وبصري، ومخي، وعظمي، وعصبي، وما استقلت به قدمي لله رب العالمين». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم. [مسلم (٧٧١) من حديث علي، وأبو داود (٧٦٠)، وأحمد (١/ ٩٤، ٩٥)].

---

(١) يصوب: يميل به إلى أسفل. يقنعه: يرفعه إلى أعلى.

(٢) يهراق: ينصب؛ لاستواء ظهره.

٢- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه وسجوده: «سبوح قدوس[1]، رب الملائكة والروح». [مسلم (٤٨٧) وأحمد (٦/ ٣٥)].

٣- وعن عوف بن مالك الأشجعي، قال: قمت مع رسول الله ﷺ ليلة، فقام، فقرأ سورة البقرة، إلى أن قال: فكان يقول في ركوعه: «سبحان ذي الجبروت، والملكوت، والكبرياء، والعظمة». رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي. [أبو داود (٨٧٣) والترمذي في الشمائل (٢٦٤)، والنسائي (١٠٤٨)].

٤- وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي». يتأول القرآن[2]. رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم. [البخاري (٨١٧) ومسلم (٤٨٤) وأحمد (٦/ ٤٣)].

(١٠) **أذكار الرفع من الركوع، والاعتدال**: يستحب للمصلي إمامًا، أو مأمومًا، أو منفردًا، أن يقول عند الرفع من الركوع: سمع الله لمن حمده. فإذا استوى قائمًا، فليقل: ربنا ولك الحمد. أو: اللهم ربنا ولك الحمد؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان يقول: «سمع الله لمن حمده». حين يرفع صلبه من الركعة، ثم يقول، وهو قائم: «ربنا ولك الحمد». رواه أحمد، والشيخان. [البخاري (٧٨٩) ومسلم (٣٩٢) (٢٨)]. وفي البخاري، من حديث أنس: «وإذا قال: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد». [انظر الحديث الذي يليه]. ويرى بعض العلماء، أن المأموم لا يقول: سمع الله لمن حمده. بل إذا سمعها من الإمام، يقول: اللهم ربنا ولك الحمد؛ لهذا الحديث، ولحديث أبي هريرة، عند أحمد وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد؛ فإن من وافق قوله قول الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه». [البخاري (٧٩٦)]. لكن قول رسول الله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي». [سبق تخريجه]. يقتضي، أن يجمع كل مصلٍّ بين التسميع والتحميد، وإن كان مأمومًا، ويجاب عما استدل به القائلون، بأن المأموم لا يجمع بينهما، بل يأتي بالتحميد فقط، بما ذكره النووي، قال: قال أصحابنا: فمعناه، قولوا: ربنا لك الحمد. مع ما قد علمتموه من قول: سمع الله لمن حمده. وإنما خص هذا بالذكر؛ لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي ﷺ: «سمع الله لمن حمده». فإن السنة فيه الجهر، ولا يسمعون قوله: «ربنا لك الحمد». لأنه يأتي به سرًّا، وكانوا يعلمون قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي». [سبق تخريجه] مع قاعدة التأسي به ﷺ مطلقًا، وكانوا يوافقون في: «سمع الله لمن حمده». فلم يحتج إلى الأمر به، ولا يعرفون: «ربنا لك الحمد». فأمروا به، هذا أقل ما يقتصر عليه في التحميد، حين الاعتدال، ويستحب الزيادة على ذلك بما جاء في الأحاديث الآتية:

١- عن رفاعة بن رافع، قال: كنا نصلي يومًا وراء النبي ﷺ، فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه من

---

(١) سبوح قدوس: الفصيح ضمهما، فتح الأول، وهما خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أنت، ومعناهما: أنت منزه ومطهر عن كل ما لا يليق بجلالك.

(٢) يتأول القرآن: أي يعمل بقول الله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾.

وأما كيفية الرفع من السجود، حين القيام إلى الركعة الثانية، فهو على الخلاف أيضًا، فالمستحب عند الجمهور، أن يرفع يديه، ثم ركبتيه، وعند غيرهم، يبدأ برفع ركبتيه قبل يديه.

(١٢) هيئة السجود: يستحب للساجد، أن يراعي في سجوده ما يأتي:

١- تمكين أنفه، وجبهته، ويديه من الأرض، مع مجافاتهما عن جنبيه؛ فعن وائل بن حجر، أن النبي ﷺ لما سجد، وضع جبهته بين كفيه، وجافى عن إبطيه. رواه أبو داود. [أبو داود (٧٣٦)]. وعن أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض، ونحى يديه عن جنبيه، ووضع كفيه حذو منكبيه. رواه ابن خزيمة، والترمذي، وقال: حسن صحيح. [أبو داود (٧٣٤)، والترمذي (٢٧٠)، وابن خزيمة (٦٤٠)].

٢- وضع الكفين حذو الأذنين، أو حذو المنكبين، وقد ورد هذا وذاك، وجمع بعض العلماء بين الروايتين، بأن يجعل طرفي الإبهامين حذو الأذنين، وراحتيه حذو منكبيه.

٣- أن يبسط أصابعه مضمومة، فعند الحاكم، وابن حبان، أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرج بين أصابعه، وإذا سجد ضم أصابعه. [ابن خزيمة (٦٤٢)، والحاكم (١/٢٢٤)، وابن حبان (١٩٢٠)].

٤- أن يستقبل بأطراف أصابعه القبلة؛ فعند البخاري، من حديث أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا سجد، وضع يديه غير مفترشهما، ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة. [البخاري معلقًا في كتاب الأذان، باب (١٢٦) يستقبل بأطراف رجليه القبلة].

(١٣) مقدار السجود، وأذكاره: يستحب أن يقول الساجد، حين سجوده: سبحان ربي الأعلى؛ فعن عقبة بن عامر، قال: لما نزلت ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. قال رسول الله ﷺ: «اجعلوها في سجودكم». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وسنده جيد. [سبق تخريجه]. وعن حذيفة، أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى». رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب السنن. وقال الترمذي: حسن صحيح. [سبق تخريجه]. وينبغي ألا ينقص التسبيح في الركوع، والسجود عن ثلاث تسبيحات؛ قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، يستحبون ألا ينقص الرجل في الركوع، والسجود عن ثلاث تسبيحات. انتهى. وأما أدنى ما يجزئ، فالجمهور على أن أقل ما يجزئ في الركوع والسجود، قدر تسبيحة واحدة، وقد تقدم، أن الطمأنينة هي الفرض، وهي مقدرة بمقدار تسبيحة. وأما كمال التسبيح، فقدره بعض العلماء بعشر تسبيحات؛ لحديث سعيد بن جبير، عن أنس، قال: ما رأيت أحدًا أشبه صلاة برسول الله ﷺ، من هذا الغلام؛ يعني عمر بن عبد العزيز؛ فحزرنا في الركوع عشر تسبيحات، وفي السجود عشر تسبيحات. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي بإسناد جيد. [أبو داود (٨٨٨)، والنسائي (١١٣٥)، وأحمد (٣/١٦٢)]. قال الشوكاني: قيل: فيه حجة لمن قال: إن كمال التسبيح عشر تسبيحات. والأصح، أن المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد، وكلما زاد كان أولى. والأحاديث الصحيحة في تطويله ﷺ ناطقة بهذا، وكذا الإمام إذا كان المؤتمون لا يتأذون بالتطويل. انتهى. وقال ابن عبد البر: ينبغي لكل إمام أن يخفف؛ لأمره ﷺ، وإن علم قوة من خلفه،

أو ساجدٌ يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت». فقالت: بأبي أنت وأمي، إني لفي شأن، وإنك لفي شأن آخر. رواه أحمد، ومسلم، والنسائي [مسلم (٤٨٥) والنسائي (١١٣٠) وأحمد (٦/ ١٥١)].

٧- وكان ﷺ يقول وهو ساجد: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي جدي وهزلي، وخطئي وعمدي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي، لا إله إلا أنت». [مسلم (٢٧١٩)].

(١٤) صفةُ الجلوس بين السجدتين: السنة في الجلوس بين السجدتين: أن يجلس مفترشًا؛ وهو أن يثني رجله اليسرى، فيبسطها، ويجلس عليها، وينصب رجله اليمنى، جاعلاً أطراف أصابعها إلى القبلة؛ فعن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ كان يفرش رجله اليسرى، وينصب اليمنى. رواه البخاري، ومسلم [مسلم (٤٩٨) وأبو داود (٧٨٣) وأحمد (٦/ ٣١)]. وعن ابن عمر: من سنة الصلاة، أن تنصب القدم اليمنى، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى. رواه النسائي [النسائي (١١٥٨)]. وقال نافع: كان ابن عمر إذا صلى، استقبل القبلة بكل شيء، حتى بنعليه. رواه الأثرم. وفي حديث أبي حميد، في صفة صلاة رسول الله ﷺ: ثم ثنى رجله اليسرى، وقعد عليها، ثم اعتدل، حتى رجع كل عظم موضعه، ثم هوى ساجدًا. رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وصححه. [أبو داود (٧٣٠) والترمذي (٣٠٤) وأحمد (٥/ ٤٢٤)]. وقد ورد أيضًا استحباب الإقعاء، وهو أن يفرش قدميه، ويجلس على عقبيه. قال أبو عبيدة: هذا قول أهل الحديث، فعن أبي الزبير، أنه سمع طاوسًا، يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين؟ فقال: هي السنة. قال: فقلنا: إنا لنراه جفاء بالرجل. فقال: هي سنة نبيك ﷺ. رواه مسلم. [مسلم (٥٣٦) وأحمد (١/ ٣١٣)]. وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى، يقعد على أطراف أصابعه، ويقول: إنه من السنة. وعن طاوس، قال: رأيت العبادلة يقعون؛ عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير يقعون. رواهما البيهقي. قال الحافظ: صحيح الإسناد. وأما الإقعاء بمعنى وضع الأليتين على الأرض، ونصب الفخذين، فهذا مكروه، باتفاق العلماء؛ فعن أبي هريرة، قال: نهاني النبي ﷺ عن ثلاثة؛ عن نقرة كنقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب. رواه أحمد، والبيهقي، والطبراني، وأبو يعلى، وسنده حسن. [أحمد (٢/ ٣١١) والبيهقي في الكبرى (٢/ ١٢٠) وأبو يعلى (٢٦١٩) والهيثمي في المجمع (٢/ ٧٩)]. ويستحب للجالس بين السجدتين، أن يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ويده اليسرى على فخذه اليسرى، بحيث تكون الأصابع مبسوطة موجهة جهة القبلة، مفرجة قليلاً، منتهية إلى الركبتين.

الدعاء بين السجدتين: يستحب الدعاء في الجلستين بأحد الدعاءين الآتيين، ويكرر إذا شاء؛ روى النسائي، وابن ماجه، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدتين: «رب اغفر لي، رب اغفر لي». [النسائي (١١٤٥) وابن ماجه (٨٩٧)]. وروى أبو داود، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن

بتحميد الله والثناء عليه، ثم ليصل على النبي ﷺ، ثم ليدع بما شاء الله». [أبو داود (١٤٨١) والترمذي (٣٤٧٧) والنسائي (١٢٨٣) وأحمد (٦/١٨)]. قال صاحب «المنتقى»: وفيه حجة لمن لا يرى الصلاة عليه فرضًا، حيث لم يأمر تاركها بالإعادة، ويعضده قوله في خبر ابن مسعود، بعد ذكر التشهد: «ثم يتخير من المسألة ما شاء». [مسلم (٤٠٢)]. وقال الشوكاني: لم يثبت عندي ما يدل للقائلين بالوجوب.

(١٩) **الدعاء بعد التشهد الأخير، وقبل السلام**: يستحب الدعاء بعد التشهد، وقبل السلام بما شاء من خيري الدنيا والآخرة؛ فعن عبد الله بن مسعود، أن النبي ﷺ علمهم التشهد، ثم قال في آخره: «ثم لتختر من المسألة ما تشاء». رواه مسلم. [انظر تخريج الحديث السابق]. والدعاء مستحب مطلقًا، سواء كان مأثورًا، أو غير مأثور، إلا أن الدعاء بالمأثور أفضل، ونحن نورد بعض ما ورد في ذلك:

١- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير، فليتعوذ بالله من أربع؛ يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال». رواه مسلم. [مسلم (٥٨٨)].

٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم[1]». متفق عليه. [البخاري (٨٣٢) ومسلم (٥٨٩)].

٣- وعن علي، رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة، يكون آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت». رواه مسلم. [مسلم (٧٧١) مطولًا].

٤- وعن عبد الله بن عمرو، أن أبا بكر قال لرسول الله ﷺ: علمني دعاء أدعو به في صلاتي؟ قال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم». متفق عليه. [البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥)].

٥- وعن حنظلة بن علي، أن محجن بن الأدرع حدثه، قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد، فإذا هو برجل قد قضى صلاته[2]، وهو يتشهد، ويقول: اللهم إني أسألك يا الله، الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، أن تغفر لي ذنوبي، إنك أنت الغفور الرحيم. فقال النبي ﷺ: «قد غفر له» ثلاثًا. رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٩٨٥) وأحمد (٤/٣٣٨)].

٦- وعن شداد بن أوس، قال: كان النبي ﷺ يقول في صلاته: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر، والعزيمة على الرشد، وأسألك شكر نعمتك، وحسن عبادتك، وأسألك قلبًا سليمًا، ولسانًا صادقًا، وأسألك من خير ما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأستغفرك لما تعلم». رواه النسائي. [النسائي (١٣٠٣)].

---

(١) المأثم: الإثم، والمغرم: الدين.

(٢) قد قضى صلاته: قارب الفراغ منها.

٧- وعن أبي مجلز، قال: صلى بنا عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - صلاة فأوجز فيها، فأنكروا ذلك، فقال: ألم أتم الركوع والسجود؟ قالوا: بلى. قال: أما إني دعوت فيها بدعاء، كان رسول الله ﷺ يدعو به: «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي، أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وكلمة الحق في الغضب والرضا، والقصد في الفقر والغنى، ولذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك، وأعوذ بك من ضراء مضرة، ومن فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين». رواه أحمد، والنسائي بإسناد جيد. [النسائي (١٣٠٥) وأحمد (٤/٢٦٤)].

٨- وعن أبي صالح، عن رجل من الصحابة، قال: قال النبي ﷺ لرجل: «كيف تقول في الصلاة؟» قال: أتشهد، ثم أقول: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار، أما إني لا أحسن دندنتك، ولا دندنة[1] معاذ. فقال النبي ﷺ: «حولهما ندندن». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٧٩٢) وابن ماجه (٩١٠) وأحمد (٣/٤٧٤)].

٩- وعن ابن مسعود، أن النبي ﷺ علمه أن يقول هذا الدعاء: «اللهم ألف بين قلوبنا، وأصلح ذات بيننا، واهدنا سبل السلام، ونجنا من الظلمات إلى النور، وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وبارك لنا في أسماعنا، وأبصارنا، وقلوبنا، وأزواجنا، وذرياتنا، وتب علينا، إنك أنت التواب الرحيم، واجعلنا شاكرين لنعمتك، مثنين بها، قابليها، وأتمها علينا». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٩٦٩) ابن حبان (٩٩٦) والطبراني في الكبير (١٠٤٢٦) والحاكم (١/٢٦٥)].

١٠- وعن أنس، قال: كنت مع رسول الله ﷺ جالسًا، ورجل قائم يصلي، فلما ركع وتشهد، قال في دعائه: اللهم إني أسألك، بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، إني أسألك. فقال النبي ﷺ لأصحابه: «أتدرون بم دعا؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «والذي نفس محمد بيده، لقد دعا الله باسمه العظيم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى». رواه النسائي. [أبو داود (١٤٩٥) والنسائي (١٢٩٩) وأحمد (٣/١٢٠)].

١١- وعن عمير بن سعد، قال: كان ابن مسعود يعلمنا التشهد في الصلاة، ثم يقول: إذا فرغ أحدكم من التشهد، فليقل: «اللهم إني أسألك من الخير كله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله، ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون، ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار». قال: لم يدع نبي، ولا صالح بشيء، إلا دخل في هذا الدعاء. رواه ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور. [ابن أبي شيبة (١/٢٦٤، ٢٩٩٧)].

(٢٠) الأذكار، والأدعية بعد السلام: ورد عن النبي ﷺ جملة أذكار وأدعية بعد السلام، يسن للمصلي أن يأتي بها، ونحن نذكرها فيما يلي:

---

(١) الدندنة: الكلام غير المفهوم.

أصحابنا. ونص عليه الشافعي في «الإملاء». وروى البيهقي بإسناده أن أبا ذر رضي الله عنه صلى عددًا كثيرًا، فلما سلم، قال له الأحنف بن قيس، رحمه الله: هل تدري انصرفت على شفع، أم على وتر؟ قال: إن لا أكن أدري، فإن الله يدري؛ إني سمعت خليلي أبا القاسم ﷺ يقول، ثم بكى، ثم قال: إني سمعت خليلي أبا القاسم ﷺ يقول: «ما من عبد يسجد لله سجدة، إلا رفعه الله بها درجة، وحط عنه بها خطيئة». رواه الدارمي في «مسنده» بسند صحيح، إلا رجلاً اختلفوا في عدالته [أحمد (٥/ ١٦٤) والدارمي (١/ ٢٠٥) والبيهقي (٢/ ٤٨٩)]. والتطوع المقيد ينقسم إلى ما شرع تبعًا للفرائض، ويسمى السنن الراتبة، ويشمل سنة الفجر، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، وإلى غيره، وهاك بيان كلٍّ.

سنة الفجر

(١) فضلها: وردت عدة أحاديث في فضل المحافظة على سنة الفجر، نذكرها فيما يلي:

١- عن عائشة، عن النبي ﷺ، في الركعتين قبل صلاة الفجر، قال: «هما أحب إلي من الدنيا جميعًا». رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. [مسلم (٧٢٥) (٩٧) وأحمد (٦/ ٥٠، ٥١)].

٢- وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدعوا ركعتي الفجر، وإن طردتكم الخيل». رواه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والطحاوي. [أبو داود (١٢٥٨)، وأحمد (٢/ ٤٠٥)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٧١)]. ومعنى الحديث: لا تتركوا ركعتي الفجر، مهما اشتد العذر، حتى ولو كان مطاردة العدو.

٣- وعن عائشة، قالت: لم يكن رسول الله ﷺ على شيء من النوافل أشد معاهدة(١) من ركعتين قبل الصبح. رواه الشيخان، وأحمد، وأبو داود. [البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤) (٩٤)، وأبو داود (١٢٥٤)، وأحمد (٦/ ٤٣، ٥٤)].

٤- وعنها، أن النبي ﷺ قال: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها». رواه أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي. [مسلم (٧٢٥)، والترمذي (٤١٦)، والنسائي (١٧٥٨)، وأحمد (٦/ ٢٦٥)].

٥- ولأحمد، ومسلم، عنها، قالت: ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر. [مسلم (٧٢٤) (٩٥)، وأحمد (٦/ ١٢٠)].

(٢) تخفيفها: المعروف من هدي النبي ﷺ، أنه كان يخفف القراءة في ركعتي الفجر.

١- فعن حفصة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر قبل الصبح في بيتي، يخففهما جدًّا. قال نافع: وكان عبد الله -يعني ابن عمر- يخففهما كذلك. رواه أحمد، والشيخان. [البخاري (١١٧٣)، ومسلم (٧٢٣)، وأحمد (٦/ ٢٨٤)].

---

(١) معاهدة: مواظبة.

٢. وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي الركعتين قبل الغداة، فيخففهما؛ حتى إني لأشك، أقرأ فيهما بفاتحة الكتاب، أم لا؟. رواه أحمد، وغيره. [صحيح: البخاري (١١٧١)، ومسلم (٧٢٤) (٩٣)، وأحمد (٦/ ١٨٦)].

٣. وعنها، قالت: كان قيام رسول الله ﷺ في الركعتين قبل صلاة الفجر، قدر ما يقرأ فاتحة الكتاب. رواه أحمد، والنسائي، والبيهقي، ومالك، والطحاوي. [أحمد (٦/ ٢١٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩٧)].

(٣) ما يقرأ فيهما؟ يستحب القراءة في ركعتي الفجر بالوارد عن النبي ﷺ، وقد ورد عنه فيها ما يأتي

١. عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، و: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. وكان يُسِرّ بهما. رواه أحمد، والطحاوي. [أحمد (٦/ ١٧٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩٧)]. وكان يقرؤهما بعد الفاتحة؛ لأنه لا صلاة بدونها، كما تقدم.

٢. وعنها، أن النبي ﷺ كان يقول: «نعم السورتان هما، يقرأ بهما في الركعتين قبل الفجر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]». رواه أحمد، وابن ماجه. [ابن ماجه (١١٥٠)، وأحمد (٦/ ٢٣٩)].

٣. وعن جابر، أن رجلاً قام، فركع ركعتي الفجر، فقرأ في الأولى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، حتى انقضت السورة، فقال النبي ﷺ: «هذا عبد عرف ربه». وقرأ في الآخرة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، حتى انقضت السورة، فقال النبي ﷺ: «هذا عبد آمن بربه». قال طلحة: فأنا أحب أن أقرأ بهاتين السورتين في هاتين الركعتين. رواه ابن حبان، والطحاوي. [ابن حبان (٢٤٦٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩٨)].

٤. وعن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]. والتي في آل عمران: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]. رواه مسلم. [مسلم (٧٢٧) (١٠٠)].

أي؛ أنه كان يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة هذه الآية: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]. وفي الركعة الثانية: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

عنه ، وفي رواية أبي داود أنه كان يقرأ في الركعة الأولى : ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]. وفي الثانية : ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]. [مسلم (٧٢٧) (٩٩)، وأبو داود (١٢٥٩)].

٦- ويجوز الاقتصار على الفاتحة وحدها ؛ لما تقدم عن عائشة ، أن قيامه كان قدر ما يقرأ فاتحة الكتاب .

(٤) الدعاء بعد الفراغ منها . قال النووي في «الأذكار»: روينا في كتاب ابن السني ، عن أبي المليح ، واسمه عامر بن أسامة ، عن أبيه ، أنه صلى ركعتي الفجر ، وأن رسول الله ﷺ صلى قريبًا منه ركعتين خفيفتين ، ثم سمعه يقول ، وهو جالس : «اللهم رب جبريل ، وإسرافيل ، وميكائيل ، ومحمد النبي ﷺ ، أعوذ بك من النار». ثلاث مرات . وروينا فيه ، عن أنس ، عن النبي ﷺ قال : «من قال صبيحة يوم الجمعة ، قبل صلاة الغداة : أستغفر الله ، الذي لا إله إلا هو ، الحي القيوم ، وأتوب إليه . ثلاث مرات ، غفر الله تعالى ذنوبه ، ولو كانت مثل زبد البحر». [ابن السني في عمل اليوم والليلة (٨٦)].

(٥) الاضطجاع بعدها : قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا ركع ركعتي الفجر ، اضطجع على شقه الأيمن . رواه الجماعة . [البخاري (١١٦٠)، ومسلم (٧٣٦)، وأبو داود (١٢٦٢)، والترمذي (٤٢٠)، وابن ماجه (١١٩٨)]. وروي أيضًا عنها ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر ، فإن كنت نائمة اضطجع ، وإن كنت مستيقظة حدثني . [البخاري (١١٦١)، ومسلم (٧٤٣)].

وقد اختلف في حكمه اختلافًا كثيرًا ، والذي يظهر ، أنه مستحب في حق من صلى السنة في بيته ، دون من صلاها في المسجد . قال الحافظ في «الفتح»: وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت ، دون المسجد ، وهو محكي عن ابن عمر ، وقواه بعض شيوخنا ، بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ، أنه فعله في المسجد ، وصح عن ابن عمر ، أنه كان يحصب من يفعله في المسجد . أخرجه ابن أبي شيبة . انتهى . وسئل عنه الإمام أحمد؟ فقال : ما أفعله ، وإن فعله رجل ، فحسن .

(٦) قضاؤها : عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من لم يصل ركعتي الفجر ، حتى تطلع الشمس ، فليصلهما». رواه البيهقي . [البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٨٤)، والحاكم (١/ ٢٧٤)]. قال النووي : وإسناده جيد . وعن قيس بن عمرو ، أنه خرج إلى الصبح ، فوجد النبي ﷺ في الصبح ، ولم يكن ركع ركعتي الفجر ، فصلى مع النبي ﷺ ، ثم قام ، حين فرغ من الصبح ، فركع ركعتي الفجر ، فمر به النبي ﷺ ، فقال : «ما هذه الصلاة؟». فأخبره ، فسكت النبي ﷺ ، ولم يقل شيئًا . رواه أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وأصحاب السنن ، إلا النسائي . [أبو داود (١٢٦٧)، والترمذي (٤٢٢)، وابن ماجه (١١٥٤)، وابن خزيمة (١١١٦)، وأحمد (٥/ ٤٤٧)]. قال العراقي : إسناده حسن . وروى أحمد ، والشيخان ، عن عمران بن حصين ، أن النبي ﷺ كان في مسير له ، فناموا عن صلاة الفجر ، فاستيقظوا بحر الشمس ،

فرتفعوا قليلاً ، حتى استقلت الشمس (١) ، ثم أمر مؤذناً فأذن ، فصلى ركعتين قبل الفجر ، ثم أقام ، ثم صلى الفجر [أحمد ([illegible]) والبخاري ([illegible]) ومسلم ([illegible])] . وظاهر الأحاديث ، أنها تقضى قبل طلوع الشمس وبعد طلوعها ، سواء كان فواتها لعذر ، أو لغير عذر ، وسواء فاتت وحدها ، أو مع الصبح

صفة الظهر

ورد في سنة الظهر أنها أربع ركعات ، أو ست ركعات ، أو ثمان ، وإليك بيانها مفصلاً .

ما ورد في أنها أربع ركعات :

١ـ عن ابن عمر ، قال : حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات ، ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل صلاة الصبح . رواه البخاري . [البخاري ([illegible])] .

٢ـ وعن المغيرة بن سليمان ، قال : سمعت ابن عمر يقول : كانت صلاة رسول الله ﷺ ، لا يدع ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الصبح . رواه أحمد بسند جيد . [أحمد ([illegible]) والبخاري ([illegible]) ومسلم ([illegible])] .

ما ورد في أنها ست :

١ـ عن عبد الله بن شقيق ، قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ قالت : كان يصلي قبل الظهر أربعاً ، واثنتين بعدها . رواه أحمد ، ومسلم ، وغيرهما . [مسلم ([illegible]) وأحمد ([illegible])] .

٢ـ وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان ، أن النبي ﷺ قال : «من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة ، بني له بيت في الجنة ؛ أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل صلاة الفجر» . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح ، ورواه مسلم مختصراً . [مسلم ([illegible]) والترمذي ([illegible])] .

ما ورد في أنها ثماني ركعات :

١ـ عن أم حبيبة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «من صلى أربعاً قبل الظهر ، وأربعاً بعدها ، حرم الله لحمه على النار» . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وصححه الترمذي . [أبو داود ([illegible]) والترمذي ([illegible]) والنسائي ([illegible]) وابن ماجه ([illegible]) وأحمد ([illegible] ٣٢٥ و [illegible])] .

---

(١) أي : ارتفعت حتى ارتفعت الشمس .

فضلُ الأربع قبل الظهر:

١- عن أبي أيوب الأنصاري، أنه كان يصلي أربع ركعات قبل الظهر، فقيل له: إنك تديم هذه الصلاة. فقال: إني رأيت رسول الله ﷺ يفعله، فسألته، فقال: «إنها ساعةٌ تفتح فيها أبواب السماء، فأحببت أن يرفع لي فيها عملٌ صالح». رواه أحمد، وسنده جيد. [أحمد (٥/ ٤١٨)].

٢- وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعًا قبل الظهر، وركعتين قبل الفجر على كل حال. رواه أحمد، والبخاري. [البخاري (١١٨٢)، وأحمد (٦/ ٦٣)]. وروي عنها، أنه كان يصلي قبل الظهر أربعًا، يطيل فيهن القيام، ويحسن فيهن الركوع والسجود. [ابن ماجه (١١٥٦)، وأحمد (٦/ ٤٣)].

ولا تعارض بين ما في حديث ابن عمر من أنه ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين، وبين بقية الأحاديث الأخرى من أنه كان يصلي أربعًا. قال الحافظ في «الفتح»: والأولى أن يحمل على حالين، فكان تارة يصلي اثنتين، وتارة يصلي أربعًا، وقيل: هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين، وفي بيته يصلي أربعًا، ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين، ثم يخرج إلى المسجد، فيصلي ركعتين، فرأى ابن عمر ما في المسجد، دون ما في بيته، واطلعت عائشة على الأمرين، ويقوي الأول ما رواه أحمد، وأبو داود، في حديث عائشة: كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعًا، ثم يخرج. قال أبو جعفر الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قليلها. وإذا صلى أربعًا قبلها أو بعدها، فالأفضل أن يسلم بعد كل ركعتين، ويجوز أن يصليها متصلة بتسليم واحد؛ لقول رسول الله ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى». رواه أبو داود بسند صحيح. [البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩)، وأبو داود (١٣٢٦)].

قضاء سنتي الظهر: عن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا لم يصلِّ أربعًا قبل الظهر، صلاهن بعدها. رواه الترمذي، وقال: حديث غريب. [الترمذي (٤٢٦)]. وروى ابن ماجه عنها، قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا فاتته الأربع قبل الظهر، صلاهن بعد الركعتين بعد الظهر.(١) [ابن ماجه (١١٥٨)].

هذا في قضاء الراتبة القبلية، أما قضاء الراتبة البعدية، فقد جاء فيه، ما رواه أحمد، عن أم سلمة، قالت: صلى رسول الله ﷺ الظهر، وقد أُتي بمال فقعد يقسمه، حتى أتاه المؤذن بالعصر، فصلى العصر، ثم انصرف إليّ، وكان يومي، فركع ركعتين خفيفتين، فقلنا: ما هاتان الركعتان، يا رسول الله، أُمرت بهما؟ قال: «لا، ولكنهما ركعتان كنت أركعهما بعد الظهر، فشغلني قَسْمُ هذا المال، حتى جاء المؤذن بالعصر، فكرهت أن أدعهما»(٢). رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود بلفظ آخر. [البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤)، وأبو داود (١٢٧٣)].

---

(١) حسن الألباني سنده وأشار إلى نحو ذلك الترمذي.
(٢) في بعض الروايات: فقلت: يا رسول الله، أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا». قال البيهقي: هي رواية ضعيفة.

وفي مسلم، عن ابن عباس، قال: كنا نصلي ركعتين قبل غروب الشمس، وكان رسول الله ﷺ يرانا، فلم يأمرنا، ولم ينهنا. قال الحافظ في «الفتح»: ومجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما، كما في ركعتي الفجر.

(٣) **ركعتان قبل العشاء**: لما رواه الجماعة، من حديث عبد الله بن مغفل، أن النبي ﷺ قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة». ثم قال في الثالثة: «لمن شاء». [البخاري (٦٢٧) ومسلم (٨٣٨) وأبو داود (١٢٨٣) والترمذي (١٨٥) والنسائي (٦٨٠) وابن ماجه (١١٦٢)]. ولابن حبان من حديث ابن الزبير، أن النبي ﷺ قال: «ما من صلاة مفروضة، إلا وبين يديها ركعتان». [ابن حبان (٢٤٥٥) والدارقطني (١٠٢٤)].

استحباب الفصل بين الفريضة والنافلة بمقدار خمس الصلاة: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ صلى العصر، فقام رجل يصلي، فرآه عمر، فقال له: اجلس، فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل. فقال رسول الله ﷺ: «أحسن ابن الخطاب». رواه أحمد بسند صحيح. [أحمد (٥/ ٣٦٨)].

الوتر

(١) **فضله، وحكمه**: الوتر سنة مؤكدة، حث عليه الرسول ﷺ، ورغب فيه؛ فعن علي رضي الله عنه، أنه قال: إن الوتر ليس بحتم[1] كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول الله ﷺ أوتر، ثم قال: «يا أهل القرآن، أوتروا؛ فإن الله وتر[2] يحب الوتر». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي، ورواه الحاكم أيضًا وصححه. [أبو داود (١٤١٦) والنسائي (٣/ ٢٢٨) وابن ماجه (١١٦٩) وأحمد (١/ ١١٠)]. وما ذهب إليه أبو حنيفة من وجوب الوتر، مذهب ضعيف، قال ابن المنذر: لا أعلم أحدًا وافق أبا حنيفة في هذا. وعند أحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، أن المخدجي (رجل من بني كنانة) أخبره رجل من الأنصار، يكنى أبا محمد، أن الوتر واجب، فراح المخدجي إلى عبادة بن الصامت، فذكر له أن أبا محمد يقول: الوتر واجب. فقال عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد[3]؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات كتبهن الله، تبارك وتعالى، على العباد، من أتى بهن، لم يضيع منهن شيئًا؛ استخفافًا بحقهن، كان له عند الله، تبارك وتعالى، عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن، فليس له عند الله عهد؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له». [أبو داود (١٤٢٠) والنسائي (٤٦١) وابن ماجه (١٤٠١) وأحمد (٥/ ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩)]. وعند البخاري، ومسلم، من حديث طلحة بن عبيد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة». فقال الأعرابي: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». [البخاري (٤٦) ومسلم (١١)].

---

(١) حتم: أي لازم.
(٢) أي: أنه تعالى يرضى ويحب صلاة الوتر، ويثيب عليها. قال نافع: وكان ابن عمر لا يصنع شيئًا إلا وترًا.
(٣) كذب أبو محمد: أي أخطأ.

(٢) وقته: أجمع العلماء على أن وقت الوتر لا يدخل إلا بعد صلاة العشاء، وأنه يمتد إلى الفجر، فعن أبي تميم الجيشاني أن عمرو بن العاص خطب الناس يوم الجمعة، فقال: إن أبا بصرة حدثني، أن النبي ﷺ قال: «إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر». قال أبو تميم: فأخذ بيدي أبو ذر، فسار في المسجد إلى أبي بصرة ﷺ، فقال: أنت سمعت رسول الله يقول ما قال عمرو؟ قال أبو بصرة: أنا سمعته من رسول الله ﷺ. رواه أحمد بإسناد صحيح [أحمد [illegible]]. وعن أبي مسعود الأنصاري ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يوتر أول الليل، وأوسطه، وآخره. رواه أحمد بسند صحيح [أحمد [illegible]]. وعن عبد الله بن أبي قيس، قال: سألت عائشة، رضي الله عنها، عن وتر رسول الله ﷺ؟ فقالت: ربما أوتر أول الليل، وربما أوتر من آخره. قلت: كيف كانت قراءته، أكان يسر بالقراءة، أم يجهر؟ قالت: كل ذلك كان يفعل، وربما أسر، وربما جهر، وربما اغتسل، فنام، وربما توضأ، فنام. (تعني في الجنابة). رواه أبو داود، ورواه أيضًا أحمد، ومسلم، والترمذي. [[illegible]].

(٣) استحباب تعجيله لمن ظن أنه لا يستيقظ آخر الليل، وتأخيره لمن ظن أنه يستيقظ آخره: يستحب تعجيل صلاة الوتر أول الليل لمن خشي ألا يستيقظ آخره، كما يستحب تأخيره إلى آخر الليل لمن ظن أنه يستيقظ آخره؛ فعن جابر ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «من ظن منكم ألا يستيقظ آخره، أي؛ الليل، فليوتر أوله، ومن ظن منكم أنه يستيقظ آخره، فليوتر آخره، فإن صلاة آخر الليل محضورة[١]، وهي أفضل». رواه أحمد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه. [[illegible]]. وعنه ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر: «متى توتر؟». قال: أول الليل، بعد العتمة. قال: «فأنت يا عمر؟». قال: آخر الليل. قال: «أما أنت يا أبا بكر، فأخذت بالثقة[٢]، وأما أنت يا عمر، فأخذت بالقوة[٣]». رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [[illegible]]. وانتهى الأمر برسول الله ﷺ إلى، أنه كان يوتر وقت السحر؛ لأنه الأفضل، كما تقدم، قالت عائشة، رضي الله عنها: من كل الليل قد أوتر النبي ﷺ؛ من أول الليل، وأوسطه، وآخره، فانتهى وتره إلى السحر. رواه الجماعة. [[illegible]]. ومع هذا، فقد وصى بعض أصحابه ألا ينام إلا على وتر؛ أخذًا بالحيطة والحزم. وكان سعد بن أبي وقاص يصلي العشاء الآخرة في مسجد رسول الله ﷺ، ثم يوتر بواحدة، ولا يزيد عليها، فقيل له: أتوتر بواحدة لا تزيد عليها يا أبا إسحاق؟ قال: نعم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الذي لا ينام حتى يوتر حازم[٤]». رواه أحمد، ورجاله ثقات. [أحمد [illegible]].

(٤) عدد ركعات الوتر: قال الترمذي: روي عن النبي ﷺ الوتر بثلاث عشرة ركعة، وإحدى عشرة

---

(١) أي: تحضرها الملائكة.
(٢) أي: بالحزم والحيطة.
(٣) أي: [illegible].
(٤) أي: العازم على القيام آخر الليل.

ركعة، وتسع، وسبع، وخمس، وثلاث، وواحدة. [النسائي ([illegible])]. قال إسحاق بن إبراهيم: معنى ما روي عن النبي ﷺ: كان يوتر بثلاث عشرة ركعة، أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة مع الوتر، يعني من جملتها الوتر، فنسبت صلاة الليل إلى الوتر.

ويجوز أداء الوتر ركعتين(١)، ثم صلاة ركعة بتشهد وسلام؛ كما يجوز صلاة الكل بتشهدين وسلام، فيصل الركعات بعضها ببعض، من دون أن يتشهد، إلا في الركعة التي هي قبل الأخيرة، فيتشهد فيها، ثم يقوم إلى الركعة الأخيرة، فيصليها، ويتشهد فيها ويسلم، ويجوز أداء الكل بتشهد واحد وسلام في الركعة الأخيرة، كل ذلك جائز وارد عن النبي ﷺ. وقال ابن القيم: وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في الوتر بخمس متصلة، وسبع متصلة؛ كحديث أم سلمة: كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع، وبخمس، لا يفصل بينهن بسلام، ولا بكلام. رواه أحمد، والنسائي، وابن ماجه بسند جيد [النسائي ([illegible]) وابن ماجه ([illegible]) وأحمد ([illegible])]، وكقول عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن. متفق عليه [البخاري ([illegible]) ومسلم ([illegible])]، وكحديث عائشة، أنه ﷺ كان يصلي من الليل تسع ركعات، لا يجلس فيها، إلا في الثامنة، فيذكر الله، ويحمده، ويدعوه، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة، ثم يقعد ويتشهد، ثم يسلم تسليمًا يسمعنا، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم، وهو قاعد، فتلك إحدى عشرة ركعة، فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذه اللحم، أوتر بسبع، وصلى في الركعتين مثل صنيعه في الأولى. وفي لفظ عنها: فلما أسن، وأخذه اللحم، أوتر بسبع ركعات، لم يجلس، إلا في السادسة والسابعة، ولم يسلم إلا في السابعة. وفي لفظ: صلى سبع ركعات لا يقعد، إلا في آخرهن. أخرجه الجماعة [البخاري ([illegible]) ومسلم ([illegible]) وأبو داود ([illegible]) والنسائي ([illegible]) وابن ماجه ([illegible]) وأحمد ([illegible])]. وكلها أحاديث صحاح صريحة، لا معارض لها سوى قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وهو حديث صحيح [البخاري ([illegible]) ومسلم ([illegible])]. لكن الذي قاله، هو الذي أوتر بالسبع والخمس، وسنته كلها حق يصدق بعضها بعضًا، فالنبي ﷺ أجاب السائل عن صلاة الليل، بأنها مثنى مثنى، ولم يسأله عن الوتر، وأما السبع، والخمس، والتسع، والواحدة، فهي صلاة الوتر، والوتر اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها، وللخمس، والسبع، والتسع المتصلة، كالمغرب؛ اسم للثلاثة المتصلة؛ فإن انفصلت الخمس والسبع بسلامين، كالإحدى عشرة، كان الوتر اسمًا للركعة المفصولة وحدها، كما قال ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح، أوتر بواحدة، توتر له ما قد صلى» [انظر تخريج الحديث السابق]. فاتفق فعله وقوله ﷺ، وصدق بعضه بعضًا.

(٥) **القراءة في الوتر**: يجوز القراءة في الوتر بعد الفاتحة بأي شيء من القرآن، قال علي: ليس من القرآن شيء مهجور، فأوتر بما شئت. ولكن المستحب إذا أوتر بثلاث، أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وفي الثانية: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]،

---

(١) أي: يسلم على رأس كل ركعتين.

وفي الثالثة : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] . والمعوذتين ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعة الأولى بـ : ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : ١] ، وفي الثانية بـ : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون : ١] ، وفي الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] . والمعوذتين . [أبو داود (١٤٢٤) والترمذي (٤٦٣) وابن ماجه (١١٧٣)] .

(٦) **القنوتُ في الوتر** : يُشرع القنوت في الوتر في جميع السنة ؛ لما رواه أحمد ، وأهل السنن ، وغيرهم ، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : علّمني رسول الله ﷺ كلماتٍ أقولهن في الوتر : «اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولّني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شرّ ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يُقضى عليك ، وإنه لا يذلّ من واليت ، ولا يعزّ من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، وصلّى الله على النبي محمد» . قال الترمذي : هذا حديث حسنٌ . [أبو داود (١٤٢٥) والترمذي (٤٦٤) والنسائي (١٧٤٥) وأحمد (١/ ١٩٩) وابن ماجه (١١٧٨)] . قال : ولا يُعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيءٌ أحسن من هذا . وقال النووي : إسناده صحيح . وتوقّف ابن حزم في صحّته ، فقال : هذا الحديث ، وإن لم يكن مما يحتجّ به ، فإنا لم نجد فيه عن النبي ﷺ غيره ، والضعيف من الحديث أحبّ إلينا من الرأي ، كما قال ابن حنبل ، وهذا مذهب ابن مسعود ، وأبي موسى ، وابن عباس ، والبراء ، وأنس ، والحسن البصري ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ، وابن المبارك ، والحنفية ، ورواية عن أحمد . قال النووي : وهذا الوجه قوي في الدليل . وذهب الشافعي ، وغيره إلى أنه لا يقنت في الوتر ، إلا في النصف الأخير من رمضان ؛ لما رواه أبو داود ، أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أُبيّ بن كعب ، وكان يصلّي لهم عشرين ليلة ، ولا يقنت ، إلا في النصف الباقي من رمضان . وروى محمد بن نصر ، أنه سأل سعيد بن جبير ، عن بدء القنوت في الوتر؟ فقال : بعث عمر بن الخطاب جيشًا ، فتورطوا متورَّطًا خاف عليهم ، فلما كان النصف الآخر من رمضان ، قنت يدعو لهم .

(٧) **محلّ القنوت** : يجوز القنوت قبل الركوع ، بعد الفراغ من القراءة ، ويجوز كذلك ، بعد الرفع من الركوع ؛ فعن حميد ، قال : سألت أنسًا عن القنوت ، قبل الركوع ، أو بعد الركوع؟ فقال : كنا نفعل قبل وبعد . رواه ابن ماجه ، [ابن ماجه (١١٨٣)] ، ومحمد بن نصر . قال الحافظ في «الفتح» : إسناده قوي .

وإذا قنت قبل الركوع ، كبّر رافعًا يديه ، بعد الفراغ من القراءة ، وكبّر كذلك بعد الفراغ من القنوت ، رُوي ذلك عن بعض الصحابة . وبعض العلماء استحب رفع يديه عند القنوت ، وبعضهم لم يستحب ذلك .

وأما مسح الوجه بهما ، فقد قال البيهقي : الأولى ألا يفعله ، ويقتصر على ما فعله السلف رضي الله عنهم من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة .

(٨) **الدعاءُ بعده** : يُستحب أن يقول المصلّي ، بعد السلام من الوتر : سبحان الملك القُدّوس . ثلاث مرات ، يرفع صوته بالثالثة ، ثم يقول : ربّ الملائكة والروح . لما رواه أبو داود ، والنسائي [أبو داود (١٤٣٠)] .

ومهما يكن من شيء، فإن هذا من الاختلاف المباح، الذي يستوي فيه الفعل والترك، وإن خير الهدي هدي محمد ﷺ.

قيام الليل

(١) فضله:

١- أمر الله به نبيه ﷺ، فقال: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. وهذا الأمر، وإن كان خاصًّا برسول الله ﷺ، إلا أن عامة المسلمين يدخلون فيه بحكم أنهم مطالبون بالاقتداء به ﷺ.

٢- بيّن أن المحافظين عليه هم المحسنون، المستحقون لخيره ورحمته؛ فقال: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۝ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ۝ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۝ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[1] [الذاريات: ١٥-١٨].

٣- ومدحهم، وأثنى عليهم، ونظمهم في جملة عباده الأبرار؛ فقال: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ۝ وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ۝﴾ [الفرقان: ٦٣، ٦٤].

٤- وشهد لهم بالإيمان بآياته، فقال: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ ۝ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝﴾ [السجدة: ١٥-١٧].

٥- ونفى التسوية بينهم وبين غيرهم، ممن لم يتصف بوصفهم؛ فقال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ۝﴾ [الزمر: ٩].

هذا بعض ما جاء في كتاب الله، أما ما جاء في سنة رسول الله ﷺ، فهاك بعضه:

١- قال عبد الله بن سلام: أول ما قدم رسول الله ﷺ المدينة، انجفل الناس إليه، فكنت ممن جاءه، فلما تأملت وجهه، واستبنته، عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب. قال: فكان أول ما سمعت من كلامه، أن قال: «أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلُّوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام». رواه الحاكم، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. [الترمذي (٢٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٣٤)، وأحمد (٥/ ٤٥١)، والحاكم (٤/ ١٦٠)].

٢- وقال سلمان الفارسي: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بقيام الليل؛ فإنه دأب الصالحين قبلكم، ومقربة

---

(١) يهجعون: ينامون.

لكم إلى ربكم، ومكفر للسيئات، ومنهاة عن الإثم، ومطردة للداء عن الجسد». [الطبراني في الكبير (٦١٥٤) والهيثمي في المجمع (٢/ ٢٥١)].

٣- وقال سهل بن سعد: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: «يا محمد، عش ما شئت فإنك ميت، واعمل ما شئت، فإنك مجزيٌّ به، وأحبب من شئت، فإنك مفارقه، واعلم أن شرف المؤمن قيام الليل، وعزَّه استغناؤه عن الناس». [الطبراني في الأوسط (٤٢٩٠) والهيثمي في المجمع (٢/ ٢٥٢)].

٤- وعن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «ثلاثةٌ يحبهم الله، ويضحك إليهم، ويستبشر بهم: الذي إذا انكشفت فئةٌ قاتل وراءها بنفسه لله ﷻ، فإما أن يُقتل، وإما أن ينصره الله ﷻ ويكفيه، فيقول: انظروا إلى عبدي هذا، كيف صبر لي بنفسه. والذي له امرأةٌ حسنةٌ، وفراشٌ لين حسنٌ، فيقوم من الليل، فيقول: يذر شهوته ويذكرني، ولو شاء رقد. والذي إذا كان في سفرٍ، وكان معه ركبٌ، فسهروا، ثم هجعوا، فقام في السحر في ضرّاء وسرّاء». [عزاه الهيثمي في المجمع (٢/ ٢٥٥) للطبراني في الكبير].

(٣) آدابه: يُسنّ، لمن أراد قيام الليل، ما يأتي:

١- أن ينوي عند نومه قيام الليل؛ فعن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال: «من أتى فراشه، وهو ينوي أن يقوم، فيصلّي من الليل، فغلبته عينه، حتى يصبح، كُتب له ما نوى، وكان نومه صدقةً عليه من ربه». رواه النسائي، وابن ماجه بسند صحيح. [النسائي (١٧٨٦) وابن ماجه (١٣٤٤)].

٢- أن يمسح النوم عن وجهه، عند الاستيقاظ، ويتسوك، وينظر في السماء، ثم يدعو بما جاء عن رسول الله ﷺ فيقول: «لا إله إلا أنت سبحانك، أستغفرك لذنبي، وأسألك رحمتك، اللهم زدني علمًا ولا تُزغ قلبي بعد إذ هديتني، وهب لي من لدنك رحمةً، إنك أنت الوهاب. الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا، وإليه النشور». ثم يقرأ الآيات العشر من أواخر سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَٰفِ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. إلى آخر السورة، ثم يقول: «اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت قيّم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حقٌّ، والجنة حقٌّ، والنار حقٌّ، والنبيون حقٌّ، ومحمدٌ حقٌّ، والساعة حقٌّ، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدّمت وما أخّرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي، لا إله إلا أنت». [البخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩) والنسائي (١٦١٨)].

٣- أن يفتتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين، ثم يصلّي بعدهما ما شاء؛ فعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يصلّي، افتتح صلاته بركعتين خفيفتين. [مسلم (٧٦٧)]؛ وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم من الليل، فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين». رواهما مسلم. [مسلم (٧٦٨)].

٤- أن يوقظ أهله؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «رحم الله امرأً قام من الليل فصلّى، وأيقظ

ثالثة : إلا رأيناه ، وكان يصوم من الشهر ، حتى نقول : لا يفطر منه شيئًا ، ويفطر ، حتى نقول : لا يصوم منه شيئًا . رواه أحمد ، والبخاري ، والنسائي . [البخاري ([illegible]) والنسائي ([illegible]) وأحمد ([illegible])].

قال الحافظ : لم يكن لتهجده ﷺ وقتٌ معين ، بل بحسب ما يتيسر له القيام .

(٤) أفضـل أوقاتها : ويكون الأفضل تأخيرها إلى الثلث الأخير :

١ـ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «ينزل ربنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني ، فأستجيب له ، من يسألني ، فأعطيه ، من يستغفرني ، فأغفر له» . رواه الجماعة . [البخاري ([illegible]) ومسلم (٧٥٨) وأبو داود (٤٧٣٣) والترمذي ([illegible]) وابن ماجه ([illegible])].

٢ـ وعن عمرو بن عبسة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أقرب ما يكون العبد من الرب في جوف الليل الأخير ، فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة ، فكن» . رواه الحاكم ، وقال : على شرط مسلم ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، ورواه أيضًا النسائي ، وابن خزيمة . [الترمذي ([illegible]) والنسائي ([illegible]) وابن خزيمة ([illegible]) والحاكم ([illegible])].

٣ـ وقال أبو مسلم لأبي ذر : أيُّ قيام الليل أفضل؟ قال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني ، فقال : «جوف الليل الغابر[1] ، وقليلٌ فاعله» . رواه أحمد بإسناد جيد . [أحمد ([illegible]) والنسائي في الكبرى ([illegible])].

٤ـ وعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : «أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ؛ كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يومًا ، ويفطر يومًا» . رواه الجماعة ، إلا الترمذي . [البخاري ([illegible]) ومسلم ([illegible]) وأبو داود ([illegible]) والنسائي ([illegible]) وابن ماجه ([illegible]) وأحمد ([illegible])].

(٥) عدد ركعاته : ليس لصلاة الليل عددٌ مخصوص ، ولا حد معين ، فهي تتحقق ، ولو بركعة الوتر ، بعد صلاة العشاء .

١ـ فعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي من الليل ما قلَّ أو كثر ، ونجعل آخر ذلك وترًا . رواه الطبراني ، والبزار . [الطبراني في الأوسط ([illegible]) والبزار ([illegible]) والهيثمي في المجمع ([illegible])].

٢ـ وروي عن أنس رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ ، قال : «صلاةٌ في مسجدي تعدلُ بعشرة آلاف صلاة ، وصلاةٌ في المسجد الحرام تعدل بمائة ألف صلاة ، والصلاة بأرض الرباط[2] تعدل بألفي ألف صلاة ، وأكثر من ذلك كله ، الركعتان يصليهما العبد في جوف الليل» . رواه أبو الشيخ ، وابن حبان في كتاب «الثواب» . وسكت عليه المنذري في «الترغيب والترهيب» . [الترغيب والترهيب ([illegible])].

٣ـ وعن إياس بن معاوية المزني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لابد من صلاةٍ بليل ، ولو حلب[3] شاة ،

---

(١) الغابر : الباقي ، أو نصف الليل .
(٢) أي : مدة الوقت الذي تحبس فيه .
(٣) المكان الذي يقف فيه المجاهدون .

ومـا كـان بعد صلاة العشاء، فهو من الليل». رواه الطبراني، ورواته ثقات، إلا محمد بن إسحاق. [الطبراني في الكبير ([illegible])، والهيثمي في المجمع (٢/ ٢٥٢)].

٤- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: ذكرت قيام الليل، فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ قال: «نصفه، ثلثه، ربعه، فواق[1] حلب ناقة، فواق حلب شاة». [أبو يعلى (٢٦٧٧)، والهيثمي في المجمع (٢/ ٢٥٢)].

٥- وروي عنه أيضًا، قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصلاة الليل ورغب فيها حتى قال: «عليكم بصلاة الليل، ولو ركعة». رواه الطبراني، في: الكبير، والأوسط. [الطبراني في الكبير ([illegible])، وفي الأوسط ([illegible])، والهيثمي في المجمع (٢/ ٢٥٢)].

والأفضل المواظبة على إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة، وهو مخير بين أن يصليها، وبين أن يقطعها؛ قالت عائشة - رضي الله عنها -: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان، ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعًا، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعًا، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثًا، فقلت: يا رسول الله، أتنام قبل أن توتر؟ فقال: «يا عائشة، إن عيني تنامان، ولا ينام قلبي». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري ([illegible])، ومسلم (٧٣٨)]. وروى أيضًا، عن القاسم بن محمد، قال: سمعت عائشة - رضي الله عنها - تقول: كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل عشر ركعات، ويوتر بسجدة. [البخاري ([illegible])، ومسلم (٧٣٨) ([illegible])].

(٦) قضاء قيام الليل:

روى مسلم، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا فاتته الصلاة من الليل، من وجع، أو غيره، صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة. [مسلم ([illegible])]. وروى الجماعة، إلا البخاري، عن عمر، أن النبي ﷺ قال: «من نام عن حزبه، أو عن شيء منه، فقرأه ما بين صلاة الفجر، وصلاة الظهر، كتب كأنما قرأه من الليل». [مسلم ([illegible])، والترمذي ([illegible])، والنسائي ([illegible])، وأبو داود ([illegible])، وابن ماجه ([illegible])].

قيـــام رمضـــان:

(١) مشروعية قيام رمضان: قيام رمضان، أو صلاة التراويح[2] سنة للرجال والنساء[3]، تؤدى بعد صلاة العشاء، وقبل الوتر، ركعتين ركعتين، ويجوز أن تؤدى بعده، ولكنه خلاف الأفضل، ويستمر وقتها إلى آخر الليل، روى الجماعة، عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان، من غير أن يأمر فيه بعزيمة، فيقول: «من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا[4]، غفر له ما تقدم من ذنبه». [البخاري ([illegible])، ومسلم ([illegible])، وأبو داود ([illegible])، والترمذي ([illegible])، والنسائي ([illegible])، وأحمد ([illegible])]. ورووا إلا الترمذي، عن عائشة، قالت: صلى النبي ﷺ في المسجد، فصلى بصلاته ناس كثير، ثم صلى من

---

(١) [illegible]
(٢) جمع ترويحة، تطلق في الأصل على الاستراحة كل أربع ركعات، ثم أطلقت على كل أربع ركعات.
(٣) عن عرفجة قال: كان علي يأمر بقيام رمضان، ويجعل للرجال إمامًا، وللنساء إمامًا، فكنت أنا إمام النساء.
(٤) إيمانًا: تصديقًا. واحتسابًا: يريد به وجه الله.

يريد آخر الليل(١)، وكان الناس يقومون أوله. رواه البخاري، وابن خزيمة، والبيهقي، وغيرهم. [البخاري (٢٠١٠)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٩٣)].

(٤) **القراءة فيه**: ليس في القراءة في قيام رمضان شيء مسنون، وورد عن السلف، أنهم كانوا يقرؤون بالمئين، ويعتمدون على العصي من طول القيام، ولا ينصرفون إلا قبيل بزوغ الفجر، فيستعجلون الخدم بالطعام؛ مخافة أن يطلع عليهم، وكانوا يقومون بسورة البقرة في ثماني ركعات؛ فإذا قرئ بها في اثنتي عشرة ركعة، عدّ ذلك تخفيفًا. قال ابن قدامة: قال أحمد: يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخفف على الناس، ولا يشق عليهم، ولا سيما في الليالي القصار(٢). وقال القاضي: لا يستحب النقصان من ختمة في الشهر؛ ليسمع الناس جميع القرآن، ولا يزيد على ختمة؛ كراهية المشقة على من خلفه، والتقدير بحال الناس أولى، فإنه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل، كان أفضل، كما قال أبو ذر: قمنا مع النبي ﷺ، حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح. يعني: السحور. وكان القارئ يقرأ بالمئين. [أبو داود (١٣٧٥)، والترمذي (٨٠٦)، والنسائي (١٣٦٤)، وابن ماجه (١٣٢٧)، وأحمد (٥/ ١٦٠، ١٦٣)].

صلاة الضحى:

(١) **فضلها**: ورد في فضل صلاة الضحى أحاديث كثيرة، نذكر منها ما يلي:

١- عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يصبح على كل سلامى(٣) من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزئ(٤) من ذلك ركعتان، يركعهما من الضحى». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (٧٢٠)، وأبو داود (١٢٨٥)، وأحمد (٥/ ١٦٧)].

٢- ولأحمد، وأبي داود، عن بريدة، أن رسول الله ﷺ قال: «في الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل، عليه أن يتصدق عن كل مفصل منها بصدقة». قالوا: فمن الذي يطيق ذلك يا رسول الله؟ قال: «النخاعة في المسجد يدفنها، أو الشيء ينحيه عن الطريق، فإن لم يقدر، فركعتا الضحى تجزئ عنه». [أبو داود (٥٢٤٢)، وأحمد (٥/ ٣٥٤، ٣٥٩)]. قال الشوكاني: والحديثان يدلان على عظم فضل الضحى، وكبر موقعها، وتأكد مشروعيتها، وأن ركعتيها تجزيان عن ثلاثمائة وستين صدقة، وما كان كذلك، فهو حقيق بالمواظبة والمداومة، ويدلان أيضًا على مشروعية الاستكثار من التسبيح، والتحميد، والتهليل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ودفن النخاعة، وتنحية ما يؤذي المار عن الطريق، وسائر أنواع الطاعات؛ ليسقط بذلك ما على الإنسان من الصدقات اللازمة، في كل يوم.

٣- وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «قال الله عز وجل: ابن آدم، لا تعجزن عن أربع

---

(١) أي: أن صلاتها آخر الليل أفضل.

(٢) المغني بتصرف.

(٣) عظام البدن ومفاصله.

(٤) يجزئ: معناه: يكفي، أو يقضيه ويغني من الأجر.

توضأ، فأحسن الوضوء، ثم قام، فصلى ركعتين، أو أربعًا مكتوبة، أو غير مكتوبة، يحسن فيهن الركوع والسجود، ثم استغفر الله، غفر له». [مجمع الزوائد (٢/ ٢٨١ و ٢٨٢)].

صلاة الكسوف[1]:

اتفق العلماء على أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة في حق الرجال والنساء، وأن الأفضل أن تصلى في جماعة، وإن كانت الجماعة ليست شرطًا فيها، وينادى لها: «الصلاة جامعة». والجمهور من العلماء على أنها ركعتان، في كل ركعة ركوعان؛ فعن عائشة، قالت: خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فقام، فكبر، وصف الناس وراءه، فاقترأ قراءة طويلة، ثم كبر، فركع ركوعًا طويلاً، هو أدنى من القراءة الأولى، ثم رفع رأسه، فقال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد». ثم قام، فاقترأ قراءة طويلة، هي أدنى من القراءة الأولى، ثم كبر، فركع ركوعًا، هو أدنى من الركوع الأول، ثم قال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد». ثم سجد، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، حتى استكمل أربع ركعات[2]، وأربع سجدات، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف، ثم قام، فخطب[3] الناس، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتموهما، فافزعوا إلى الصلاة». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١) (٣)]. وروينا أيضًا، عن ابن عباس، قال: خسفت الشمس، فصلى رسول الله ﷺ، فقام قيامًا طويلاً، نحوًا من سورة البقرة، ثم ركع ركوعًا طويلاً، ثم رفع، فقام قيامًا طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام قيامًا طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع، فقام قيامًا طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم انصرف، وقد تجلت الشمس، فقال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فاذكروا الله». [البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧)]. قال ابن عبد البر: هذان الحديثان من أصح ما روي في هذا الباب. وقال ابن القيم: السنة الصحيحة الصريحة المحكمة، في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة؛ لحديث عائشة، وابن عباس، وجابر، وأبي بن كعب، وعبد الله ابن عمرو بن العاص، وأبي موسى الأشعري، كلهم روى عن النبي ﷺ تكرار الركوع في الركعة الواحدة، والذين رووا تكرار الركوع أكثر عددًا، وأجل، وأخص برسول الله ﷺ، من الذين لم يذكروه.

وهذا مذهب مالك، والشافعي، وأحمد. وذهب أبو حنيفة إلى، أن صلاة الكسوف ركعتان على هيئة صلاة العيد والجمعة؛ لحديث النعمان بن بشير، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في الكسوف نحو صلاتكم، يركع ويسجد ركعتين ركعتين، ويسأل الله، حتى تجلت الشمس. [النسائي (١٤٨٦)، وأبو داود

---

(١) أي: كسوف الشمس والقمر.

(٢) الركعة هنا المقصود بها الركوع.

(٣) قال الشافعي: هذا يدل أن الخطبة من شروط الصلاة، وقال أبو حنيفة ومالك: لا خطبة في صلاة الكسوف. وإنما خطب الرسول ﷺ ليرد على من زعم أن الشمس كسفت بسبب موت إبراهيم.

([illegible]) ومسلم ([illegible])]. وفي حديث قبيصة الهلالي، أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم ذلك، فصلُّوها، كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة». رواه أحمد، والنسائي. [النسائي ([illegible])، وأحمد ([illegible])].

وقراءة الفاتحة واجبةٌ في الركعتين كلتيهما؛ ويتخير المصلِّي بعدها ما شاء من القرآن، ويجوز الجهر بالقراءة، والإسرار بها، إلا أن البخاري قال: إن الجهر أصح. ووقتها من حين الكسوف إلى التجلِّي.

وصلاة خسوف القمر، مثل صلاة كسوف الشمس، قال الحسن البصري: خسف القمر وابن عباس أميرٌ على البصرة، فخرج فصلَّى بنا ركعتين، في كل ركعةٍ ركعتين[1]، ثم ركب، وقال: إنما صلَّيت، كما رأيت النبي ﷺ يصلِّي. رواه الشافعي في «المسند». [الشافعي في المسند ([illegible])]. ويستحب التكبير، والدعاء، والتصدق، والاستغفار؛ لما رواه البخاري، ومسلم، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحدٍ، ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فادعوا الله، وكبِّروا، وتصدَّقوا، وصلُّوا». [البخاري ([illegible])، ومسلم ([illegible])]. وروَيا عن أبي موسى، قال: خسفت الشمس، فقام النبي ﷺ، فصلَّى، وقال: «إذا رأيتم شيئًا من ذلك، فافزعوا إلى ذكر الله، ودعائه، واستغفاره». [البخاري ([illegible])، ومسلم ([illegible])].

صلاةُ الاستسقاء:

الاستسقاء؛ طلب سقي الماء، والمراد هنا، طلبه من الله - تعالى - عند حصول الجدب، وانقطاع المطر، على وجهٍ من الأوجه الآتية:

١- أن يصلِّي الإمام بالمأمومين[2] ركعتين، في أي وقت، غير وقت الكراهة؛ يجهر في الأولى بالفاتحة، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، والثانية بالغاشية بعد الفاتحة، ثم يخطب خطبة بعد الصلاة أو قبلها، فإذا انتهى من الخطبة، حوَّل المصلون جميعًا أرديتهم، بأن يجعلوا ما على أيمانهم على شمائلهم، ويجعلوا ما على شمائلهم على أيمانهم، ويستقبلوا القبلة، ويدعوا الله ﷻ رافعي أيديهم، مبالغين في ذلك، فعن ابن عباس قال: خرج النبي ﷺ متواضعًا، متبذِّلاً، متخشِّعًا، مترسِّلاً[3]، متضرِّعًا، فصلَّى ركعتين، كما يصلِّي في العيد، لم يخطب خطبتكم هذه. رواه الخمسة، وصححه الترمذي، وأبو عوانة، وابن حبان. [أبو داود ([illegible])، والترمذي ([illegible])، والنسائي ([illegible])، وابن ماجه (١٢٦٦)، وأحمد (١/[illegible])]، وعن عائشة، قالت: شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط[4] المطر، فأمر بمنبر، فوضع له بالمصلَّى، ووعد الناس يومًا يخرجون فيه، فخرج، حين بدا حاجب[5] الشمس، فقعد على المنبر، فكبَّر، وحمد الله، ثم قال: «إنكم شكوتم جدب دياركم، وقد أمركم الله أن تدعوه، ووعدكم أن يستجيب لكم». ثم قال: «الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، لا إله إلا الله يفعل ما يريد، اللهم لا إله

---

(١) ركعتين: أي ركوعين.
(٢) من غير أذان ولا إقامة.
(٣) متبذِّلاً: لابسًا ثياب العمل. مترسِّلاً: متأنيًا.
(٤) قحوط المطر: أي احتباسه.
(٥) حاجب الشمس: أي ضوؤها.

إلا أنت ، أنت الغني ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ما أنزلت علينا قوة وبلاغًا إلى حين» . ثم رفع يديه ، فلم يزل يدعو ، حتى رئي بياض إبطيه ، ثم حول إلى الناس ظهره ، وقلب رداءه ، وهو رافع يديه ، ثم أقبل على الناس ، ونزل ، فصلّى ركعتين ، فأنشأ الله - تعالى - سحابةً ، فرعدت ، وبرقت ، ثم أمطرت ، بإذن الله تعالى ، فلم يأت مسجده ، حتى سالت السيول ، فلما رأى سرعتهم إلى الكِنّ ،[1] ضحك ، حتى بدت نواجذه ، فقال : «أشهد أن الله على كلِّ شيءٍ قدير ، وأني عبد الله ورسوله» . رواه الحاكم ، وصححه ، وأبو داود ، وقال : هذا حديث غريب ، وإسناده جيد . [أبو داود (١١٧٣) والحاكم (١/ ٣٢٨)]. وعن عبّاد بن تميم ، عن عمه عبد الله بن زيد المازني ، أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقي ، فصلّى بهم ركعتين ، جهر بالقراءة فيهما . الحديث أخرجه الجماعة . [البخاري (١٠٢٤) ومسلم (٢٠٥٤) وأبو داود (١١٦١) والترمذي (٥٥٦) والنسائي (١٥٠٩) وابن ماجه (١٢٦٧)]؛ وقال أبو هريرة : خرج نبي الله ﷺ يومًا يستسقي ، فصلّى بنا ركعتين ، بلا أذان ولا إقامة ، ثم خطبنا ، ودعا الله ، وحوّل وجهه نحو القبلة ، رافعًا يديه ، ثم قلب رداءه ، فجعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي . [ابن ماجه (١٢٦٨) والمسند (٤١/٤) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣٤٧)].

٢- أن يدعو الإمام في خطبة الجمعة ، ويؤمّن المصلون على دعائه ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن شريك ، عن أنس ، أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ، ورسول الله ﷺ قائم يخطب ، فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل[2] فادع الله يغيثنا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ثم قال : «اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا» . قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ، ولا قزعة[3] ، وما بيننا وبين سَلْع[4] ، من بيت ولا دار ، فطلعت من ورائه سحابةٌ مثل الترس[5] ، فلما توسطت السماء ، انتشرت ثم أمطرت ، فلا والله ، ما رأينا الشمس سبتًا[6] ، ثم دخل رجلٌ[7] من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ، ورسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبله قائمًا ، فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يمسكها عنا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ثم قال : «اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام[8] والظراب[9] ، وبطون الأودية ، ومنابت الشجر» . فأقلعت[10] ، وخرجنا نمشي في الشمس . [البخاري (١٠١٤) ومسلم (٨٩٧)].

٣- أن يدعو دعاءً مجردًا ، في غير يوم الجمعة ، وبدون صلاةٍ في المسجد ، أو خارجه ؛ لما رواه ابن ماجه ، وأبو عوانة ، أن ابن عباس ، قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، لقد جئتك من عند قوم لا يتزوّد لهم راعٍ ، ولا يخطر لهم فحلٌ[11] ، فصعد النبي ﷺ المنبر ، فحمد الله ، ثم

---

(١) الكِنّ : البيت.
(٢) أي لا يجدون ما يحملونه إلى السوق.
(٣) السحاب المتفرق.
(٤) سلع : جبل.
(٥) أي في استدارتها.
(٦) أسبوعًا.
(٧) السائل الذي طلب الدعاء أولاً ، دخل بعد أسبوع يطلب من الرسول ﷺ أن يدعو الله أن يمسك المطر لكثرته.
(٨) الآكام : جمع أكمة ، وهي ما ارتفع من الأرض.
(٩) الظراب : الروابي.
(١٠) أقلعت : أمسكت عن المطر.
(١١) لا يجد الراعي زادًا بسبب الجدب ، ولا يحرك الفحل ذنبه هزالاً.

٣- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كان رسول الله ﷺ إذا استسقى، قال: «اللهم اسق عبادك وبهائمك، وانشر رحمتك، وأحي بلدك الميت». رواه أبو داود. [أبو داود (١١٧٦)].

ويستحب عند الدعاء في الاستسقاء رفع ظهور الأكف؛ فعند مسلم، عن أنس، أن النبي ﷺ استسقى، فأشار بظهر كفيه إلى السماء.[١] [مسلم (٨٩٦)].

ويستحب عند رؤية المطر، أن يقول: «اللهم صيبًا نافعًا»[٢]. ويكشف بعض بدنه؛ ليصيبه، ويقول إذا زادت المياه، وخيف من كثرة المطر: «اللهم سقيا رحمة، ولا سقيا عذاب، ولا بلاء، ولا هدم، ولا غرق، اللهم على الظراب، ومنابت الشجر، اللهم حوالينا، ولا علينا». فكل ذلك صحيح، ثابت عن النبي ﷺ.

سجود التلاوة:

من قرأ آية سجدة، أو سمعها، يستحب له أن يكبر، ويسجد سجدة، ثم يكبر للرفع من السجود، وهذا يسمى سجود التلاوة، ولا تشهد فيه، ولا تسليم؛ فعن نافع، عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بالسجدة، كبر، وسجد، وسجدنا. رواه أبو داود، والبيهقي، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. [أبو داود (١٤١٣)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٣٢٥)، والحاكم (١/ ٢٢٢)]، وقال أبو داود: قال عبد الرزاق: وكان الثوري يعجبه هذا الحديث. وقال أبو داود: يعجبه؛ لأنه كبر. وقال عبد الله بن مسعود: إذا قرأت سجدة فكبر، واسجد، وإذا رفعت رأسك فكبر.

(١) **فضله**: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأ ابن آدم السجدة، فسجد، اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله[٣]، أمر بالسجود، فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود، فعصيت، فلي النار». رواه أحمد، ومسلم، وابن ماجه. [مسلم (٨١)، وابن ماجه (١٠٥٢)، وأحمد (٢/ ٤٤٣)].

(٢) **حكمه**: ذهب جمهور العلماء إلى، أن سجود التلاوة سنة للقارئ والمستمع؛ لما رواه البخاري، عن عمر، أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل، حتى جاء السجدة، فنزل، وسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة، قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة، قال: يا أيها الناس، إنا لم نؤمر بالسجود، فمن سجد، فقد أصاب، ومن لم يسجد، فلا إثم عليه. [البخاري (١٠٧٧)]، وفي لفظ: إن الله لم يفرض علينا السجود، إلا أن نشاء. وروى الجماعة، إلا ابن ماجه، عن زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾. فلم يسجد فيها. [البخاري (١٠٧٣)، ومسلم (٥٧٧)]، ورواه الدارقطني، [الدارقطني (١/ ٤١٠)]، وقال: فلم يسجد منا أحد. ورجح الحافظ في «الفتح» أن تركه كان لبيان الجواز، وبه جزم الشافعي. ويؤيده، ما رواه البزار، والدارقطني، عن أبي هريرة، أنه قال: إن النبي

---

(١) فيه دليل على أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء، فإنه يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإن دعا بسؤال شيء وتحصيله، جعل بطن كفيه إلى السماء.

(٢) صيبًا: مطرًا.

(٣) ويلي: الهلاك، يقصد نفسه، أي: يا حسرة الشيطان ويا هلاكه.

معه» : وهو الأقرب . وقال الشوكاني : وليس في أحاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء وطهارة الثياب والمكان لسجود الشكر ، وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى وأبو طالب ، وليس فيها ما يدل على التكبير في سجود الشكر . وفي البحر : أنه يكبر . قال الإمام يحيى : ولا يسجد للشكر في الصلاة ، قولاً واحدًا ؛ إذ ليس من توابعها .

سجود السهو : ثبت أن النبي ﷺ كان يسهو في الصلاة ، وصح عنه ، أنه قال : «إنما أنا بشر ، أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت ، فذكروني» . [البخاري (٤٠١) ومسلم (٥٧٢)] .

وقد شرع لأمته في ذلك أحكامًا ، نلخصها فيما يلي :

(١) كيفيته : سجود السهو سجدتان ، يسجدهما المصلي قبل التسليم أو بعده ، وقد صح كلٌّ عن رسول الله ﷺ ، ففي الصحيح ، عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ، ثلاثًا أم أربعًا ، فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم» . [مسلم (٥٧١)] . وفي «الصحيحين» في قصة ذي اليدين ، أنه ﷺ سجد بعد ما سلم . [البخاري (١٢٢٨) ومسلم (٥٧٣) (٩٩)] والأفضل متابعة الوارد في ذلك ، فيسجد قبل التسليم ، فيما جاء فيه السجود قبله ، ويسجد بعد التسليم ، فيما ورد فيه السجود بعده ، ويخير فيما عدا ذلك . قال الشوكاني : وأحسن ما يقال في هذا المقام ، أنه يعمل على ما تقتضيه أقواله وأفعاله ﷺ من سجود قبل السلام وبعده ، فما كان من أسباب السجود مقيدًا بقبل السلام سجد له قبله ، وما كان مقيدًا ببعد السلام ، سجد له بعده ، وما لم يرد تقييده بأحدهما ، كان مخيرًا بين السجود قبل السلام وبعده ، من غير فرق بين الزيادة والنقص ؛ لما أخرجه مسلم ، في «صحيحه» ، عن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : «إذا زاد الرجل ، أو نقص ، فليسجد سجدتين» . [مسلم (٥٧٢) (٩٦)] .

(٢) الأحوال التي يشرع فيها : يشرع سجود السهو في الأحوال الآتية :

١- إذا سلم قبل إتمام الصلاة ؛ لحديث ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي[1] ، فصلى ركعتين ، ثم سلم ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد ، فاتكأ عليها ، كأنه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى ، وشبك بين أصابعه ، ووضع خده على ظهر كفه اليسرى ، وخرجت السرعان[2] من أبواب المسجد ، فقالوا : أقصرت الصلاة؟ وفي القوم أبو بكر ، وعمر ، فهابا أن يكلماه ، وفي القوم رجل يقال له : ذو اليدين . فقال : يا رسول الله ، أنسيت ، أم قصرت الصلاة؟ فقال : «لم أنس ولم تقصر» . فقال : «أكما يقول ذو اليدين؟» . فقالوا : نعم . فتقدم ، فصلى ما ترك[3] ، ثم سلم ، ثم كبر وسجد ، مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم كبر وسجد ، مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع رأسه . الحديث رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٤٨٢) ومسلم (٥٧٣)] . وعن عطاء :

---

(١) الظهر أو العصر . (٢) جمع سريع ، وهم أوائل الناس خروجًا .

(٣) في هذا دليل على أن البناء على الصلاة التي خرج منها المصلي قبل تمامها ثابت من غير فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل .

أن ابن الزبير صلى المغرب، فسلم في ركعتين، فنهض؛ ليستلم الحجر، فسبح القوم، فقال: ما شأنكم؟ قال: فصلى ما بقي، وسجد سجدتين. قال: فذكر ذلك لابن عباس، فقال: ما أماط[1] عن سنة نبيه ﷺ. رواه أحمد، والبزار، والطبراني. [أحمد (١/ ٣٥٢)].

٢- عند الزيادة على الصلاة؛ لما رواه الجماعة، عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ صلى خمسًا، فقيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: «وما ذاك؟». فقالوا: صليت خمسًا. فسجد سجدتين، بعدما سلم. [البخاري (١٢٢٦)، ومسلم (٥٧٢)، وأبو داود (١٠١٩)، والترمذي (٣٩٢)، وابن ماجه (١٢٠٥)]. وفي هذا الحديث دليل على صحة صلاة من زاد ركعة، وهو ساه، ولم يجلس في الرابعة.

٣- عند نسيان التشهد الأول، أو نسيان سنة من سنن الصلاة؛ لما رواه الجماعة، عن ابن بحينة، أن النبي ﷺ صلى، فقام في الركعتين، فسبحوا به، فمضى، فلما فرغ من صلاته، سجد سجدتين، ثم سلم.[2] [البخاري (١٢٢٤)، ومسلم (٥٧٠)، وأبو داود (١٠٣٤)، والترمذي (٣٩١)، وابن ماجه (١٢٠٦)]. وفي الحديث، أن من سها عن القعود الأول، وتذكر قبل أن يستتم قائمًا، عاد إليه، فإن أتم قيامه لا يعود؛ ويؤيد ذلك، ما رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، عن المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قام أحدكم من الركعتين، فلم يستتم قائمًا فليجلس، وإن استتم قائمًا، فلا يجلس، ويسجد سجدتي السهو». [أبو داود (١٠٣٦)، وابن ماجه (١٢٠٨)، وأحمد (٤/ ٢٥٣، ٢٥٤)].

٤- السجود عند الشك في الصلاة؛ فعن عبد الرحمن بن عوف، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر أواحدة صلى، أم اثنتين، فليجعلها واحدة، وإذا لم يدر اثنتين صلى، أم ثلاثًا، فليجعلها اثنتين، وإذا لم يدر ثلاثًا صلى، أم أربعًا فليجعلها ثلاثًا، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته، وهو جالس قبل أن يسلم، سجدتين». رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي وصححه. [الترمذي (٣٩٨)، وابن ماجه (١٢٠٩)، وأحمد (١/ ١٩٠)]. وفي رواية، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى صلاة يشك في النقصان، فليصل، حتى يشك في الزيادة». وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى ثلاثًا، أم أربعًا، فليطرح الشك، وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسًا، شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتمامًا لأربع، كانتا ترغيمًا للشيطان». رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (٥٧١)، وأحمد (٣/ ٨٣)].

وفي هذين الحديثين دليل لما ذهب إليه الجمهور من، أنه إذا شك المصلي في عدد الركعات، بنى على الأقل المتيقن له، ثم يسجد للسهو.

---

(1) أي: ما بعد.
(2) في الحديث، أن المؤتم يسجد مع إمامه لسهو الإمام، وعند الحنفية والشافعية، أن المؤتم يسجد لسهو الإمام ولا يسجد لسهو نفسه.

تفلات»(1). رواهما أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٥٦٥) وأحمد (٢/ ٤٣٨)]. وعنه، قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة أصابت بخورا، فلا تشهد معنا العشاء الآخرة». رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي بإسناد حسن. [مسلم (٤٤٤) وأبو داود (٤١٧٥) والنسائي (٥١٤٣)].

والأفضل لهن الصلاة في بيوتهن؛ لما رواه أحمد، والطبراني، عن أم حميد الساعدية، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إني أحب الصلاة معك. فقال ﷺ: «قد علمت، وصلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة». [أحمد (٦/ ٣٧١) والهيثمي (٢/ ٣٣ - ٣٤) وابن خزيمة (١٦٨٩)].

(٢) **استحباب الصلاة في المسجد الأبعد، والكثير الجمع**: يستحب الصلاة في المسجد الأبعد، الذي يجتمع فيه العدد الكثير؛ لما رواه مسلم، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أعظم الناس في الصلاة أجرا أبعدهم إليها ممشى». [مسلم (٦٦٢)]. ولما رواه، عن جابر، قال: خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد». قالوا: نعم، يا رسول الله، قد أردنا ذلك. فقال: «يا بني سلمة، دياركم تكتب آثاركم». [مسلم (٦٦٥)]. ولما رواه الشيخان، وغيرهما من حديث أبي هريرة المتقدم. وعن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجل، أزكى من صلاته وحده(2)، وصلاته مع الرجلين، أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر، فهو أحب إلى الله تعالى». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، وصححه ابن السكن، والعقيلي، والحاكم. [أبو داود (٥٥٤) والنسائي (٨٤٣) وابن ماجه (٧٩٠) وأحمد (٥/ ١٤٠) والحاكم (٣/ ٦٢٤)].

(٣) **استحباب المشي إلى المسجد بالسكينة**: يندب المشي إلى المسجد، مع السكينة والوقار، ويكره الإسراع والسعي؛ لأن الإنسان في حكم المصلي، من حين خروجه إلى الصلاة، فعن أبي قتادة، قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ، إذ سمع جلبة رجال، فلما صلى، قال: «ما شأنكم؟» قالوا: استعجلنا إلى الصلاة. قال: «فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة، فعليكم السكينة، فما أدركتم، فصلوا، وما فاتكم، فأتموا»(3). رواه الشيخان. [البخاري (٦٣٥) ومسلم (٦٠٣)]. وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم الإقامة، فامشوا إلى الصلاة، وعليكم السكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم، فصلوا، وما فاتكم، فأتموا»(4). رواه الجماعة، إلا الترمذي. [البخاري (٦٣٦) ومسلم (٦٠٢) وأبو داود (٥٧٢) والترمذي (٣٢٧) وابن ماجه (٧٧٥)].

---

(١) تفلات: أي غير متطيبات.
(٢) أزكى من صلاته وحده: أي أكثر أجرا وأبلغ في تطهير المصلي من ذنوبه.
(٣) السكينة والوقار بمعنى واحد. وفرق بينهما النووي فقال: إن السكينة التأني في الحركات واجتناب العبث، والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات.
(٤) يؤخذ منه أن ما أدركه المؤتم مع الإمام يعتبر أول صلاته فيبني عليه في الأقوال والأفعال.

يدي رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «ما لي رأيتكم أكثرتم التصفيق؟ من نابه شيء في صلاته، فليسبح، فإنه إذا سبّح التُفت إليه، وإنما التصفيق للنساء»[1]. [البخاري (684) ومسلم (421)].

(9) **إدراك الإمام**: من أدرك الإمام كبّر تكبيرة الإحرام[2] قائماً، ودخل معه على الحالة التي هو عليها[3]، ولا يعتد بركعة حتى يدرك ركوعها، سواء أدرك الركوع بتمامه مع الإمام، أو انحنى، فوصلت يداه إلى ركبتيه، قبل رفع الإمام؛ فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا، ولا تعدّوها شيئاً[4]، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة». رواه أبو داود، وابن خزيمة في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح. [أبو داود (893) والحاكم (1/ 273، 274) والبيهقي في الكبرى (2/ 89)]. والمسبوق يصنع مثل ما يصنع الإمام، فيقعد معه القعود الأخير، ويدعو، ولا يقوم، حتى يسلّم، ويكبر إذا قام؛ لإتمام ما عليه.

(10) **أعذار التخلف عن الجماعة**: يرخص التخلف عن الجماعة عند حدوث حالة من الحالات الآتية:

1 - البرد، أو المطر؛ فعن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه كان يأمر المنادي، فينادي بالصلاة، ينادي: صلّوا في رحالكم، في الليلة الباردة المطيرة في السفر. رواه الشيخان. [البخاري (666) ومسلم (697)]. وعن جابر، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فمُطرنا، فقال: «ليصلِّ من شاء منكم في رحله»[5]. رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (698) وأبو داود (1065) والترمذي (409) وأحمد (3/ 312)]. وعن ابن عباس، أنه قال لمؤذنه في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل: حيّ على الصلاة، قل: صلّوا في بيوتكم. قال: فكأن الناس استنكروا ذلك، فقال: أتعجبون من ذا؟ فقد فعل ذا من هو خير مني؛ النبي ﷺ، إن الجماعة عزمة، وإني كرهت أن أحرجكم، فتمشوا في الطين والدّحض. رواه الشيخان. [البخاري (901) ومسلم (699)]، ولمسلم، أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة، في يوم مطير. [مسلم (699/ 29)]. ومثل البرد الحر الشديد، والظلمة، والخوف من ظالم؛ قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن التخلف عن الجماعة في شدة المطر، والظلمة، والريح، وما أشبه ذلك مباح.

2 - حضور الطعام؛ لحديث ابن عمر، قال: قال النبي ﷺ: «إذا كان أحدكم على الطعام، فلا يعجل، حتى يقضي حاجته منه، وإن أقيمت الصلاة». رواه البخاري. [البخاري (674)].

---

(1) في الحديث دليل على أن المشي من صف إلى صف بعده لا يبطل الصلاة، وأن حمد الله تعالى لأمر حدث والتنبيه بالتسبيح مشروع. وأن الاستخلاف في الصلاة لعذر جائز من طريق الأولى [illegible] بعضها بالموقف، وجواز رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء، وجواز الالتفات للحاجة، وجواز مخاطبة المصلي بالإشارة، وحمد الله والشكر على الوجاهة في الدين، وجواز إمامة المفضول للفاضل، وجواز العمل القليل في الصلاة [illegible].
(2) [illegible] تكبيرة الانتقال [illegible] تكبيرة الإحرام.
(3) ويحصل له فضيلة الجماعة، ويدركها بإدراك تكبيرة الإحرام قبل سلام الإمام.
(4) ولا تعدوها شيئاً: أي لمن أدرك الإمام ساجداً يتابعه في السجود، ولا يعد ذلك ركعة. ومن أدرك الركعة: أي الركوع مع الإمام فقد أدرك الصلاة: أي الركعة [illegible].
(5) في رحله: أي في منزله.

وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون»[1]. [البخاري (٣٧٨) ومسلم (٤١١)]. وكان معاذ يصلي مع النبي ﷺ عشاء الآخرة، ثم يرجع إلى قومه، فيصلي بهم تلك الصلاة، فكانت صلاته له تطوعًا، ولهم فريضة العشاء. وعن محجن بن الأدرع قال: أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد، فحضرت الصلاة، فصلى ولم أصلّ، فقال لي: «ألا صليت؟» قلت: يا رسول الله، إني قد صليت في الرحل، ثم أتيتك. قال: «فإذا جئت فصلّ معهم، واجعلها نافلة». [أحمد (٤/ ٣٣٨) والنسائي (٨٥٧)]. ورأى رسول الله ﷺ رجلًا يصلي وحده، فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا، فيصلي معه». وصلى عمرو بن العاص إمامًا، وهو متيمم، وأقره الرسول ﷺ على ذلك. وصلى رسول الله ﷺ بالناس بمكة زمن الفتح ركعتين ركعتين، إلا المغرب، وكان يقول: «يا أهل مكة، قوموا فصلوا ركعتين أخريين، فإنا قوم سَفْر». [أبو داود (١٢٢٩) وأحمد (٤/ ٤٣٠)]. وإذا صلى المسافر خلف المقيم أتم الصلاة أربعًا، ولو أدرك معه أقل من ركعة؛ فعن ابن عباس أنه سئل: ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد، وأربعًا إذا ائتم بمقيم؟ فقال: تلك السنة. وفي لفظ: أنه قال له موسى بن سلمة: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعًا، وإذا رجعنا صلينا ركعتين. فقال: تلك سنة أبي القاسم ﷺ. رواه أحمد. [مسلم (٦٨٨) والنسائي (١٤٤٣) وأحمد (١/ ٢١٦ و ٣٣٦)].

(١٣) **من لا تصح إمامتهم**: لا تصح إمامة معذور[2] لصحيح، ولا معذور مثله بغير عذره[3]، عند جمهور العلماء. وقالت المالكية: تصح إمامته للصحيح، مع الكراهة.

(١٤) **استحباب إمامة المرأة للنساء**: فقد كانت عائشة رضي الله عنها تؤم نساء، وتقف معهن في الصف. وكانت أم سلمة تفعله، وجعل رسول الله ﷺ لأم ورقة مؤذنًا يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها في الفرائض. [أبو داود (٥٩١ و ٥٩٢)].

(١٥) **إمامة الرجل النساء فقط**: روى أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» بسند حسن: أن أبي بن كعب جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، عملت الليلة عملًا. قال: «ما هو؟» قال: نسوة معي في الدار قلن: إنك تقرأ ولا نقرأ، فصليت بهن ثماني ركعات والوتر. فسكت النبي ﷺ. قال: فرأينا أن سكوته رضا. [سبق تخريجه].

(١٦) **كراهة إمامة الفاسق والمبتدع**: روى البخاري أن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج. وروى مسلم أن أبا سعيد الخدري صلى خلف مروان صلاة العيد. وصلى ابن مسعود خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقد كان يشرب الخمر، وصلى بهم يومًا الصبح أربعًا، وجلده عثمان بن عفان على ذلك. وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد، وكان متهمًا بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال. والأصل الذي ذهب إليه العلماء أن كل من صحت صلاته لنفسه صحت صلاته لغيره، ولكنهم مع

---

(١) مذهب الحنفية والأوزاعي ومالك والهادوية أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد، بل عليه أن يصلي قائمًا، فهذا الحديث عندهم منسوخ.

(٢) كمن به سلس البول أو انفلات الريح. (٣) كأن يصلي من به سلس خلف من به انفلات ريح.

ذلك كرهوا الصلاة خلف الفاسق، والمبتدع؛ لما رواه أبو داود، وابن حبان، وسكت عنه أبو داود، والمنذري، عن السائب بن خلاد، أن رجلاً أمَّ قومًا، فبصق في القبلة، ورسول الله ﷺ ينظر إليه، فقال رسول الله ﷺ: «لا يصلي لكم»[1]. فأراد بعد ذلك أن يصلي بهم، فمنعوه، وأخبروه بقول النبي ﷺ، فذكر ذلك للنبي، فقال: «نعم، إنك آذيت الله ورسوله». [أبو داود (٤٨١)، وابن حبان (١٦٣٦)].

(١٧) **جواز مفارقة الإمام لعذر**: يجوز لمن دخل الصلاة مع الإمام، أن يخرج منها بنية المفارقة، ويتمها وحده، إذا أطال الإمام الصلاة، ويلحق بهذه الصورة حدوث مرض، أو خوف ضياع مال، أو تلفه، أو فوات رفقة، أو حصول غلبة نوم، ونحو ذلك؛ لما رواه الجماعة، عن جابر، قال: كان معاذ يصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء، ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم، فأخر النبي ﷺ العشاء، فصلى معه، ثم رجع إلى قومه، فقرأ سورة البقرة، فتأخر رجل، فصلى وحده، فقيل له: نافقت يا فلان. قال: ما نافقت، ولكن لآتين رسول الله ﷺ، فأخبره، فأتى النبي ﷺ، فذكر له ذلك، فقال: «أفتان أنت يا معاذ، أفتان أنت يا معاذ، اقرأ سورة كذا وكذا». [سبق تخريجه].

(١٨) **ما جاء في إعادة الصلاة مع الجماعة**: عن يزيد بن الأسود، قال: صلينا مع النبي ﷺ الفجر بمنى، فجاء رجلان، حتى وقفا على رواحلهما، فأمر النبي ﷺ فجيء بهما، ترعد فرائصهما[2]، فقال لهما: «ما منعكما أن تصليا مع الناس؟ ألستما مسلمين؟» قالا: بلى يا رسول الله، إنا كنا قد صلينا في رحالنا. فقال لهما: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما الإمام، فصليا معه، فإنها لكما نافلة». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٥٧٥)، وأحمد (٤/ ١٦٠، ١٦١)]. ورواه النسائي، والترمذي بلفظ: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم، فإنها لكما نافلة». [الترمذي (٢١٩)، والنسائي (٨٥٨)]. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه أيضًا ابن السكن. ففي هذا الحديث دليل على مشروعية إعادة الصلاة بنية التطوع، لمن صلى الفرض في جماعة، أو منفردًا، إذا أدرك جماعة أخرى في المسجد. وقد روي، أن حذيفة أعاد الظهر، والعصر، والمغرب، وقد كان صلاهما في جماعة، كما روي، عن أنس، أنه صلى مع أبي موسى الصبح في المربد[3]، ثم انتهيا إلى المسجد الجامع، فأقيمت الصلاة، فصليا مع المغيرة بن شعبة. وأما قول الرسول ﷺ في الحديث الصحيح: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين». [أبو داود (٥٧٩)، وأحمد (٢/ ١٩)، وابن خزيمة (١٦٤١)]. فقد قال ابن عبد البر: اتفق أحمد، وإسحاق، أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه، ثم يقوم بعد الفراغ، فيعيدها على الفرض أيضًا، وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة؛ اقتداء بالنبي في أمره بذلك، فليس ذلك من إعادة الصلاة في اليوم مرتين؛ لأن الأولى فريضة، والثانية نافلة، فلا إعادة حينئذ.

(١٩) **استحباب انحراف الإمام عن يمينه أو شماله بعد السلام، ثم انتقاله من مصلاه**[4]: حديث

---

(١) لا يصلي لكم: نفي بمعنى النهي.

(٢) أي يضطرب لحمهما الذي بين الجنب والكتف من الخوف.

(٣) المربد: موضع تجفيف التمر (المحرر).

(٤) وبعد المغرب والصبح لا ينتقل حتى يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير» عشرًا؛ لأن الفضيلة المترتبة على العمل مقيدة بقولها قبل أن يثني رجله.

قبيصة بن هُلْب، عن أبيه، قال: كان النبي ﷺ يؤمنا، فينصرف على جانبيه جميعًا؛ على يمينه وعلى شماله. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن. [أبو داود (١٠٤١) والترمذي (٣٠١) وابن ماجه (٩٢٩)]. وعليه العمل عند أهل العلم، أنه ينصرف على أي جانبيه شاء، وقد صح الأمران عن النبي ﷺ. وعن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا سلّم، لم يقعد، إلا مقدار ما يقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام». رواه أحمد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه [مسلم (٥٩٢) والترمذي (٢٩٨) وابن ماجه (٩٢٤) وأحمد (٦/ ٦٢)]. وعند أحمد، والبخاري، عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلّم، قام النساء حين يقضي تسليمه، وهو يمكث[١] في مكانه يسيرًا قبل أن يقوم، قالت[٢]: نرى، والله أعلم، أن ذلك كان؛ لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال. [البخاري (٨٣٧) وأحمد (٦/ ٢٩٦)].

(٢٠) **علو الإمام، أو المأموم**: يكره أن يكون الإمام أعلى من المأموم؛ فعن أبي مسعود الأنصاري، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء، والناس خلفه. يعني، أسفل منه. رواه الدارقطني، [الدارقطني (١٨٦٤)]، وسكت عنه الحافظ في «التلخيص». وعن همام بن الحارث، أن حذيفة أمّ الناس بالمدائن على دكان[٣]، فأخذ أبو مسعود بقميصه، فجبذه[٤]، فلما فرغ من صلاته، قال: ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال: بلى، فذكرت حين جبذتني. رواه أبو داود، والشافعي، والبيهقي، وصححه الحاكم، وابن خزيمة، وابن حبان. [أبو داود (٥٩٧) والبيهقي (٣/ ١٠٩) والحاكم (١/ ٢١٠) وابن حبان (٢١٤٣) وابن خزيمة (١٥٢٣)]. فإن كان للإمام غرض من ارتفاعه على المأموم، فلا كراهة حينئذ؛ فعن سهل بن سعد الساعدي، قال: رأيت النبي ﷺ جلس على المنبر أول يوم وضع، فكبر، وهو عليه، ثم ركع، ثم نزل القهقرى[٥]، وسجد في أصل المنبر، ثم عاد، فلما فرغ، أقبل على الناس، فقال: «أيها الناس، إنما صنعت هذا؛ لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البخاري (٩١٧) ومسلم (٥٤٤) وأحمد (٥/ ٣٣٩)]. وأما ارتفاع المأموم على الإمام، فجائز؛ لما رواه سعيد بن منصور، والشافعي، والبيهقي، وذكره البخاري تعليقًا، عن أبي هريرة، أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام. [البخاري تعليقًا (١/ ٤٨٦)]. وعن أنس، أنه كان يجمع في دار أبي نافع عن يمين المسجد، في غرفة قدر قامة منها، لها باب مشرف على المسجد بالبصرة، فكان أنس يجمع فيها، ويأتم بالإمام، وسكت عليه الصحابة. رواه سعيد بن منصور في «سننه». [نيل الأوطار (٣/ ٢٤٤)]. قال الشوكاني: وأما ارتفاع المؤتم، فإن كان مفرطًا، بحيث يكون فوق ثلاثمائة ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلم بأفعال الإمام، فهو ممنوع بالإجماع، من غير فرق بين المسجد وغيره، وإن كان دون ذلك المقدار، فالأصل الجواز، حتى يقوم دليل على المنع، ويعضد هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور، ولم ينكر عليه.

---

(١) المصدر: ويمكث هو [ثم لبث].
(٢) المصدر: قال [يعني الزهري]. وهو مصرحًا به في رواية [٨٦٦]: [ابن شهاب].
(٣) المدائن: مدينة كانت بالعراق. والدكان: مكان مرتفع.
(٤) جبذه: جذبه.
(٥) القهقرى: المشي إلى الخلف.

(٢١) **اقتداء المأموم بالإمام مع الحائل بينهما**: يجوز اقتداء المأموم بالإمام، وبينهما حائل، إذا علم انتقالاته برؤية، أو سماع؛ قال البخاري: قال الحسن: لا بأس أن تصلي، وبينك وبينه نهر. وقال أبو مجلز: يأتم بالإمام وإن كان بينهما طريق، أو جدار، إذا سمع تكبيرة الإحرام. انتهى. وقد تقدم حديث صلاة النبي ﷺ، والناس يأتمون به من وراء الحجرة، يصلون بصلاته[١].

(٢٢) **حكم الائتمام بمن ترك فرضًا**: تصح إمامة من أخل بترك شرط، أو ركن، إذا أتم المأموم، وكان غير عالم بما تركه الإمام؛ لحديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «يصلون بكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم». رواه أحمد، والبخاري. [البخاري (٦٩٤)، وأحمد (٢/ ٣٥٥، ٥٣٧)]، وعن سهل، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الإمام ضامن؛ فإن أحسن فله ولهم، وإن أساء فعليه». يعني، ولا عليهم. رواه ابن ماجه. [ابن ماجه (٩٨١)]. وصح عن عمر، أنه صلى بالناس، وهو جنب، ولم يعلم، فأعاد، ولم يعيدوا.

(٢٣) **الاستخلاف**: إذا عرض للإمام، وهو في الصلاة عذر، كأن ذكر، أنه محدث، أو سبقه الحدث، فله أن يستخلف غيره؛ ليكمل الصلاة بالمأمومين؛ فعن عمرو بن ميمون، قال: إني لقائم، ما بيني وبين عمر، غداة أصيب، إلا عبد الله بن عباس فما هو إلا أن كبر، فسمعته يقول: قتلني، أو: أكلني الكلب، حين طعنه، وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف، فقدمه، فصلى بهم صلاة خفيفة. رواه البخاري. [البخاري (٣٧٠٠)]، وعن أبي رزين، قال: صلى علي ذات يوم، فرعف، فأخذ بيد رجل، فقدمه، ثم انصرف. رواه سعيد بن منصور. [نيل الأوطار (٢/ ٤٠٥)]. وقال أحمد: إن استخلف الإمام، فقد استخلف عمر، وعلي، وإن صلوا وحدانًا، فقد طعن معاوية، وصلى الناس وحدانًا من حيث طعن، وأتموا صلاتهم. [المصدر السابق].

(٢٤) **من أم قومًا يكرهونه**: جاءت الأحاديث، تحذر أن يؤم رجل جماعة، وهم له كارهون، والعبرة بالكراهة الدينية، التي لها سبب شرعي؛ فعن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رءوسهم شبرًا؛ رجل أم قومًا، وهم له كارهون، وامرأة باتت، وزوجها عليها ساخط، وأخوان متصارمان». رواه ابن ماجه. [ابن ماجه (٩٧١)]. قال العراقي: إسناده حسن. وعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة؛ من تقدم قومًا، وهم له كارهون، ورجل أتى الصلاة دبارًا[٢]، ورجل اعتبد محرره[٣]». رواه أبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (٥٩٣)، وابن ماجه (٩٧٠)]. قال الترمذي: وقد كره قوم، أن يؤم الرجل قومًا، وهم له كارهون، فإذا كان الإمام غير ظالم، فإنما الإثم على من كرهه.

---

(١) أفتى العلماء بعدم صحة الصلاة خلف الراديو.
(٢) الدبار: أن يأتيها بعد أن تفوته.
(٣) محرره: المعتق.

موقف الإمام والمأموم

(١) استحباب وقوف الواحد عن يمين الإمام، والاثنين، فصاعدًا خلفه: لحديث جابر، قال: قام رسول الله ﷺ ليصلي، فجئت فقمت عن يساره، فأخذ بيدي فأدارني، حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جابر بن صخر، فقام عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ بأيدينا جميعًا فدفعنا، حتى أقامنا خلفه. رواه مسلم، وأبو داود. [مسلم (٣٠١٠) مطولاً وأبو داود (٦٣٤) وأحمد (٣/ ٣٥١)]. وإذا حضرت المرأة الجماعة، وقفت وحدها خلف الرجال، ولا تصف معهم، فإن خالفت، صحت صلاتها، عند الجمهور؛ قال أنس: صليت أنا ويتيم في بيتنا، خلف النبي ﷺ، وأمي أم سليم خلفنا. وفي لفظ: فصففت أنا واليتيم خلفه، والعجوز من ورائنا. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٣٨٠) ومسلم (٦٥٨)].

(٢) استحباب وقوف الإمام مقابلاً لوسط الصف، وقرب أولي الأحلام والنهى منه: لحديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «وسطوا الإمام، وسدوا الخلل»[1]. رواه أبو داود. [أبو داود (٦٨١)] وسكت عنه هو والمنذري. وعن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: «ليليني[2] منكم أولو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وإياكم وهيشات الأسواق»[3]. رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٤٣٢) (١٢٣) وأبو داود (٦٧٤) والترمذي (٢٢٨) وابن ماجه (٩٧٦) وأحمد (١/ ٤٥٧)]. وعن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون، والأنصار؛ ليأخذوا عنه. رواه أحمد، وأبو داود. [ابن ماجه (٩٧٧) وأحمد (٣/ ١٩٩) وابن حبان (٧٢٥٨) وأبو يعلى (٣٨١٦) وهو غير موجود عند أبي داود]. والحكمة في تقديم هؤلاء؛ ليأخذوا عن الإمام، ويقوموا بتنبيهه إذا أخطأ، ويستخلف منهم إذا احتاج إلى استخلاف.

(٣) موقف الصبيان، والنساء من الرجال: كان رسول الله ﷺ يجعل الرجال قدام الغلمان، والغلمان خلفهم، والنساء خلف الغلمان[4]. رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٦٧٧) وأحمد (٣/ ٣٤١، ٣٤٤)]. وروى الجماعة، إلا البخاري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها». [مسلم (٤٤٠) وأبو داود (٦٧٨) والترمذي (٢٢٤) والنسائي (٨٢٠) وابن ماجه (١٠٠٠) وأحمد (٢/ ٢٤٧)]. وإنما كان خير صفوف النساء آخرها؛ لما في ذلك من البعد عن مخالطة الرجال، بخلاف الوقوف في الصف الأول، فإنه مظنة المخالطة لهم.

(٤) صلاة المنفرد خلف الصف: من كبر للصلاة خلف الصف، ثم دخله، وأدرك فيه الركوع مع الإمام، صحت صلاته، فعن أبي بكرة، أنه انتهى إلى النبي ﷺ، وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر

---

(١) الخلل: ما بين الاثنين من الاتساع.
(٢) ليليني: أي ليقرب مني، والنهى: جمع نهية: وهي العقل، والأحلام والنهى بمعنى واحد.
(٣) هيشات الأسواق: اختلاط الأصوات كما يقع في الأسواق.
(٤) وإذا كان صبيًا واحدًا وقف مع الرجال في الصف.

المساجد ، إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة» . [أحمد (٣/ ٣٤٣، ٣٩٧)].

٣- وروى الجماعة ، أن النبي ﷺ قال : «لا تُشدُّ الرحال ، إلا إلى ثلاثة مساجد ؛ المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى» . [البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧) وأبو داود (٢٠٣٣) والنسائي (٦٩٩) وابن ماجه (١٤٠٩)].

(٨) زخرفة المساجد :

١- روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ؛ عن أنس ، أن النبي ﷺ قال : «لا تقوم الساعة ، حتى يتباهى الناس بالمساجد» . ولفظ ابن خزيمة : «يأتي على الناس زمان يتباهون بالمساجد[1] ، ثم لا يعمرونها إلا قليلاً» . [أبو داود (٤٤٩) والنسائي (٦٨٩) وابن ماجه (٧٣٩) وأحمد (٣/ ١٣٤، ١٤٥، ١٥٢) وابن خزيمة (١٣٢٣) وابن حبان (١٦١٤)].

٢- وروى أبو داود ، وابن حبان ، وصححه ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «ما أُمرت بتشييد المساجد[2]» . زاد أبو داود . قال ابن عباس : «لتزخرفنها ، كما زخرفت اليهود ، والنصارى» . [أبو داود (٤٤٨) وابن حبان (١٦١٥)].

٣- وروى ابن خزيمة وصححه ، أن عمر أمر ببناء المساجد ، فقال : أكنَّ الناس من المطر[3] ، وإياك أن تحمّر ، أو تصفر ، فتفتن الناس[4] . رواه البخاري معلقًا . [البخاري معلقًا في كتاب الصلاة باب (٦٢) بنيان المسجد].

(٩) تنظيفها وتطييبها :

١- روى أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان بسند جيد ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ أمر ببناء المساجد في الدور ، وأمر بها أن تُنظَّف ، وتطيَّب . ولفظ أبي داود - كان يأمرنا بالمساجد ؛ أن نصنعها في دورنا ، ونصلح صنعتها ، ونطهرها . وكان عبد الله يجمر المسجد ، إذا قعد عمر على المنبر . [أبو داود (٤٥٥) والترمذي (٥٩٤) وابن ماجه (٧٥٨) وأحمد (٦/ ٢٧٩) وابن حبان (١٦٣٤)].

٢- وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «عُرضت عليَّ أجور أمتي ، حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد» . رواه أبو داود ، والترمذي ، وصححه ابن خزيمة . [أبو داود (٤٦١) والترمذي (٢٩١٦) وابن خزيمة (١٢٩٧)].

(١٠) صيانتها :

المساجد بيوت العبادة ، فيجب صيانتها من الأقذار ، والروائح الكريهة ؛ فعند مسلم ، أن النبي ﷺ قال : «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ، ولا القذر ، إنما هي لذكر الله ، وقراءة القرآن» .

---

(١) يتباهون : يتفاخرون .
(٢) أمرت بتشييد المساجد : أي رفع بنائها زيادة على الحاجة .
(٣) أكن الناس من المطر : أي استرهم .
(٤) فتفتن الناس : أي تلهيهم .

[مسلم (٥٥٢) وأحمد (٣/ ١٣٩)] . وعند أحمد بسند صحيح، أن النبي ﷺ قال: «إذا تنخَّم أحدكم، فليغيِّب نخامته؛ أن تصيب جلد مؤمن، أو ثوبه، فتؤذيه». [أحمد (١/ ١٧٩) وابن خزيمة (١٣١١)] . وروى هو والبخاري، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم في الصلاة، فلا يبصقنَّ أمامه، فإنه يناجي الله -تبارك وتعالى- ما دام في مصلاه، ولا عن يمينه، فإن عن يمينه ملكًا، وليبصق عن يساره، أو تحت قدمه، فيدفنها». [البخاري (٤١٦)] . وفي الحديث المتفق على صحته، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «من أكل الثوم، والبصل، والكراث(١)، فلا يقربنَّ مسجدنا، فإن الملائكة تتأذَّى مما يتأذَّى منه بنو آدم». [البخاري (٨٥٤) ومسلم (٥٦٤) (٧٤)] . وخطب عمر يوم الجمعة، فقال: إنكم أيها الناس، تأكلون من شجرتين، لا أراهما إلا خبيثتين؛ البصل والثوم، لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من الرجل، أمر به، فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما، فليمتهما طبخًا. رواه أحمد، ومسلم، والنسائي. [مسلم (٥٦٧) والنسائي (٧٠٨) وأحمد (١/ ١٥، ٢٨)] .

(١١) كراهة نشد الضالة(٢)، والبيع، والشراء، والشعر:

فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد، فليقل: لا ردَّها الله عليك. فإن المساجد لم تبن لهذا». رواه مسلم. [مسلم (٥٦٨)] . وعنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم من يبيع، أو يبتاع في المسجد، فقولوا له: لا أربح الله تجارتك». رواه النسائي، والترمذي وحسنه، [الترمذي (١٣٢١) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٧٦) وابن حبان (١٦٥٠)] . وعن عبد الله بن عمرو، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشراء، والبيع في المسجد، وأن تنشد فيه الأشعار، وأن تنشد فيه الضالة، ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة. رواه الخمسة، وصححه الترمذي. [أبو داود (١٠٧٩) والترمذي (٣٢٢) والنسائي (٧١٣) وابن ماجه (٧٤٩) وأحمد (٢/ ١٧٩)] .

والشعر المنهي عنه؛ ما اشتمل على هجو مسلم، أو مدح ظالم، أو فحش، ونحو ذلك. أما ما كان حكمة، أو مدحًا للإسلام، أو حثًّا على بر، فإنه لا بأس به؛ فعن أبي هريرة، أن عمر مر بحسان ينشد في المسجد، فلحظ إليه(٣)، فقال: قد كنت أنشد فيه، وفيه من هو خير منك. ثم التفت إلى أبي هريرة، فقال: أنشدك بالله(٤)، أسمعت رسول الله ﷺ يقول: «أجب عني، اللهم أيده بروح القدس»(٥)؟ قال: نعم. متفق عليه. [البخاري (٤٥٣) ومسلم (٢٤٨٥)] .

(١٢) السؤال فيها:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أصل السؤال محرم في المسجد وغيره، إلا لضرورة، فإن كان به ضرورة، وسأل في المسجد، ولم يؤذ أحدًا، كتخطيه الرقاب، ولم يكذب فيما يرويه، ولم يجهر جهرًا يضر الناس؛ كأن يسأل، والخطيب يخطب، أو وهم يسمعون علمًا يشغلهم به، جاز.

---

(١) أكل هذه الأشياء مباح إلا أنه يمتنع على من أكلها القعود في المسجد ومجتمعات الناس حتى تذهب رائحتها ويلحق بها الروائح الكريهة كالدخان ونحوه.

(٢) نشد الضالة: طلب الشيء الضائع.

(٣) فلحظ إليه: أي نظر إليه شزرًا.

(٤) أنشدك بالله: أي أسألك بالله.

(٥) روح القدس: جبريل.

الخوف. وصلّى عمر صلاة الصبح، وقرأ سورة يوسف، حتى بلغ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. فسُمع نشيجه[1]. رواه البخاري، وسعيد بن منصور، وابن المنذر. [البخاري معلقًا (٢/ ٢٠٦)]؛ وفي رفع عمر صوته بالبكاء ردٌّ على القائلين، بأن البكاء في الصلاة مبطلٌ لها إن ظهر منه حرفان، سواء أكان من خشية الله، أم لا. وقولهم: إن البكاء إن ظهر منه حرفان يكون كلامًا. غير مُسلَّم؛ فالبكاء شيء، والكلام شيء آخر.

(٢) الالتفات عند الحاجة: فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كان النبي ﷺ يصلّي، يلتفت يمينًا وشمالاً، ولا يلوي عنقه خلف ظهره. رواه أحمد. [أحمد (٢٤٨٥)]. وروى أبو داود، أن النبي ﷺ جعل يصلّي؛ وهو يلتفت إلى الشِّعْب. قال أبو داود: وكان أرسل فارسًا إلى الشعب من الليل يحرس. [أبو داود (٩١٦)]؛ وعن أنس بن سيرين، قال: رأيت أنس بن مالك يستشرف لشيء[2]، وهو في الصلاة ينظر إليه. رواه أحمد. فإن كان الالتفات لغير حاجة، كره تنزيهًا؛ لمنافاته الخشوع، والإقبال على الله، فعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سألت رسول الله ﷺ عن التلفت في الصلاة؟ فقال: «اختلاس، يختلسه الشيطان من صلاة العبد»[3]. رواه أحمد، والبخاري، والنسائي، وأبو داود. [البخاري (٧٥١)، وأبو داود (٩١٠)، والنسائي (١١٩٦)، وأحمد (٦/ ٧٠)]؛ وعن أبي الدرداء ؓ مرفوعًا: «يا أيها الناس، إياكم والالتفات؛ فإنه لا صلاة للملتفت، فإن غُلبتم في التطوع، فلا تُغْلَبُنَّ في الفرائض». رواه أحمد. [أحمد (٦/ ٤٤٢)، والمجمع (٢/ ٨٠)]، وعن أنس، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إياك والالتفات في الصلاة، فإن الالتفات في الصلاة هلكة، فإن كان ولا بد، ففي التطوع، لا في الفريضة». رواه الترمذي وصححه. [الترمذي (٥٨٩)]، وفي حديث الحارث الأشعري، أن النبي ﷺ قال: «إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات أن يعمل بها، ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها، فيه: «... وإن الله أمركم بالصلاة، فإذا صليتم فلا تلتفتوا؛ فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته، ما لم يلتفت». رواه أحمد، والنسائي. [الترمذي (٢٨٦٣)، وأحمد (٤/ ١٣٠، ٢٠٢)، وابن حبان (٦٢٣٣)]؛ وعن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال: «لا يزال الله مقبلاً على العبد، وهو في صلاته، ما لم يلتفت، فإذا التفت، انصرف عنه». رواه أحمد، وأبو داود، [أبو داود (٩٠٩)، والنسائي (١١٩٥)، وأحمد (٥/ ١٧٢)]، وقال: صحيح الإسناد. هذا كله في الالتفات بالوجه، أما الالتفات بجميع البدن، والتحوّل به عن القبلة، فهو مبطلٌ للصلاة، اتفاقًا؛ للإخلال بواجب الاستقبال.

(٣) قتل الحية، والعقرب، والزنابير، ونحو ذلك من كلِّ ما يضرُّ، وإن أدّى قتلها إلى عمل كثير: فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الأسودين[4] في الصلاة؛ الحية، والعقرب». رواه

(١) النشيج: رفع الصوت بالبكاء.
(٢) يستشرف لشيء: أي يرفع بصره إليه.
(٣) الاختلاس: أخذ الشيء بسرعة؛ أي أن الشيطان يأخذ من الصلاة بسبب الالتفات.
(٤) الأسودين: يطلق على الحية والعقرب لفظ الأسودين تغليبًا، ولا يسمى بالأسود في الأصل إلا الحية.

وركبتيه. وكان يصلي، فجاءته جاريتان من بني عبد المطلب، قد اقتتلتا، فأخذهما بيده، فنزع إحداهما من الأخرى، وهو في الصلاة. ولفظ أحمد فيه: فأخذتا بركبتي النبي ﷺ، فنزع بينهما، أو فرق بينهما، ولم ينصرف. وكان يصلي، فمر بين يديه غلام، فقال بيده: هكذا.[1] فرجع، ومرت بين يديه جارية، فقال بيده: هكذا. فمضت، فلما صلى رسول الله ﷺ، قال: «هن أغلب». ذكره الإمام أحمد، وهو في السنن. [أحمد (6/ 294) وابن ماجه (948)]. وكان ينفخ في صلاته، وأما حديث: «النفخ في الصلاة كلام». فلا أصل له عن رسول الله ﷺ، وإنما رواه سعيد في «سننه» عن ابن عباس رضي الله عنهما، من قوله، إن صح. وكان يبكي في صلاته، وكان يتنحنح في صلاته. قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: كان لي من رسول الله ﷺ ساعة آتيه فيها، فإذا أتيته استأذنت، فإن وجدته يصلي، تنحنح، فدخلت، وإن وجدته فارغًا، أذن لي. ذكره النسائي، وأحمد، ولفظ أحمد: كان لي من رسول الله ﷺ مدخل من الليل والنهار، وكنت إذا دخلت عليه، وهو يصلي، تنحنح. [النسائي (3/ 12) وابن ماجه (3708) وأحمد (1/ 77)]. رواه أحمد، وعمل به، فكان يتنحنح في صلاته، ولا يرى التنحنح مبطلًا للصلاة، وكان يصلي حافيًا تارة، ومتنعلًا أخرى. كذا قال عبد الله بن عمرو، وأمر بالصلاة بالنعل؛ مخالفة لليهود، وكان يصلي في الثوب الواحد تارة، وفي الثوبين تارة، وهو أكثر.

(12) **القراءة من المصحف:** وكان ذكوان مولى عائشة يؤمها في رمضان من المصحف. رواه مالك، ورواه البخاري معلقًا في كتاب الأذان باب 54. وهذا مذهب الشافعية. قال النووي: ولو قلب أوراقه أحيانًا في صلاته، لم تبطل، ولو نظر في مكتوب غير القرآن، وردد ما فيه في نفسه، لم تبطل صلاته، وإن طال، لكن يكره. نص عليه الشافعي في «الإملاء».

(13) **شغل القلب بغير أعمال الصلاة:** عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا نودي للصلاة، أدبر الشيطان، وله ضراط، حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضي الأذان، أقبل، فإذا ثوب بها[2] أدبر، فإذا قضي التثويب، أقبل، حتى يخطر بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا، اذكر كذا. لما لم يكن يذكر، حتى يظل الرجل لا يدري كم صلى، فإن لم يدر أحدكم ثلاثًا صلى، أم أربعًا، فليسجد سجدتين، وهو جالس». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (608) ومسلم (389) (19) وأحمد (2/ 313)]. وقال البخاري: قال عمر: إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة. [البخاري معلقًا (3/ 89)]. ومع أن الصلاة في هذه الحالة صحيحة مجزئة،[3] فإنه ينبغي للمصلي أن يقبل بقلبه على ربه، ويصرف عنه الشواغل؛ بالتفكر في معنى الآيات، والتفهم لحكمة كل عمل من أعمال الصلاة؛ فإنه لا يكتب للمرء من صلاته إلا ما عقل منها؛ فعند أبي داود، والنسائي، وابن حبان، عن عمار بن ياسر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرجل لينصرف، وما كتب له إلا عشر صلاته، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها». [أبو داود (796) والنسائي في الكبرى (1/ 484) وابن حبان (1866)]

---

(1) [illegible]
(2) إذا ثوب بها: أي أقيمت.
(3) [illegible]
(4) [illegible]

(٣) **الكلامُ عمدًا في غير مصلحة الصَّلاة:** فعن زيد بن أرقم، قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل منا صاحبه، وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فأمرنا بالسكوت، ونُهينا عن الكلام. رواه الجماعة. [البخاري (٤٥٣٤) ومسلم (٥٣٩) وأبو داود (٩٤٩) والترمذي (٤٠٥) والنسائي (٣/ ١٨)]. وعن ابن مسعود، قال: كنا نسلِّم على النبي ﷺ، وهو في الصلاة، فيردُّ علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي، سلَّمنا عليه، فلم يردَّ علينا، فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلم عليك في الصلاة، فترد علينا؟ فقال: «إن في الصلاة لشغلًا»[1]. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١١٩٩) ومسلم (٥٣٨)]. وإن تكلم جاهلًا الحكم، أو ناسيًا، فالصلاة صحيحةٌ؛ فعن معاوية بن الحكم السُّلَمي، قال: بينا أنا أصلِّي مع رسول الله ﷺ، إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله. فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثُكْل أُمِّاه، ما شأنكم تنظرون إليَّ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمِّتونني، لكني سكتُّ[3]. فلما صلَّى رسول الله ﷺ، فبأبي وأمي، ما رأيت معلمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه، فوالله، ما كهرني[2]، ولا ضربني، ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيءٌ من كلام الناس، إنما هي التسبيح، والتكبير، وقراءةُ القرآن». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. [مسلم (٥٣٧) وأبو داود (٩٣٠) والنسائي (٣/ ١٤) وأحمد (٥/ ٤٤٧، ٤٤٨)]. فهذا معاوية بن الحكم قد تكلم جاهلًا بالحكم، فلم يأمره النبي ﷺ بإعادة الصلاة، وأما عدم البطلان بكلام الناسي؛ فلحديث أبي هريرة، قال: صلَّى بنا رسول الله ﷺ الظهر، أو العصر، فسلَّم، فقال له ذو اليدين[4]: أقُصِرت الصلاةُ، أم نسيت يا رسول الله؟ فقال له رسول الله ﷺ: «لم أنْسَ، ولم تُقصَر». فقال: بل، قد نسيت يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: «أحقٌّ ما يقول ذو اليدين؟». قالوا: نعم. فصلَّى ركعتين أخريين، ثم سجد سجدتين. رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما. ويجوِّز المالكية الكلام؛ لإصلاح الصلاة، بشرط ألا يكثر عرفًا، وألا يفهم المقصود بالتسبيح، وقال الأوزاعي: من تكلم في صلاته عامدًا بشيء، يريد به إصلاح الصلاة، لم تبطل صلاته. وقال في رجل، صلَّى العصر، فجهر بالقرآن، فقال رجلٌ من ورائه: إنها العصر: لم تبطل صلاته.

(٤) **العملُ الكثيرُ عمدًا:** وقد اختلف العلماء في ضابط القلة، والكثرة؛ فقيل: الكثير، هو ما يكون بحيث لو رآه إنسانٌ من بعيد، تيقَّن أنه ليس في الصلاة، وما عدا ذلك فهو قليلٌ. وقيل: هو ما يخيل للناظر أن فاعله ليس في الصلاة. وقال النووي: إن الفعل الذي ليس من جنس الصلاة، إن كان كثيرًا أبطلها، بلا خلاف، وإن كان قليلًا لم يبطلها، بلا خلاف، هذا هو الضابط. ثم اختلفوا في ضبط القليل والكثير، على أربعة أوجه، ثم اختار الوجه الرابع، فقال: وهو الصحيح المشهور، وبه قطع المصنف، والجمهور، أن الرجوع فيه إلى العادة، فلا يضر ما يعدُّه الناس قليلًا؛ كالإشارة بردِّ السلام، وخلع النعل، ورفع

---

(١) إن في الصلاة لشغلًا: مانعًا من الكلام.

(٢) والله ما كهرني: أي ما انتهرني أو ما عبس في وجهي.

(٣) لكني سكت: أي أرادوا أن أسكت فأردت أن أكلمهم لكني سكت.

(٤) ذو اليدين: صحابي سمي بذلك لطول كان في يديه.

العمامة، ووضعها، ولبس ثوب خفيف ونزعه، وحمل صغير ووضعه، ودفع مارٍّ، ودلك البصاق في ثوبه، وأشباه هذا.[1] وأما ما عده الناس كثيرًا؛ كخطوات كثيرة متوالية، وفعلات متتابعة، فتبطل الصلاة. قال: ثم اتفق الأصحاب على أن الكثير إنما يبطل إذا توالى، فإن تفرق، بأن خطا خطوة، ثم سكت زمنًا، ثم خطا أخرى، أو خطوتين، ثم خطوتين بينهما زمن، إذا قلنا: لا يضر الخطوتان. وتكرر ذلك مرات كثيرة، حتى بلغ مائة خطوة، فأكثر، لم يضر، بلا خلاف. قال: فأما الحركات الخفيفة، كتحريك الأصابع في سبحة، أو حكة، أو حل، أو عقد، فالصحيح المشهور، أن الصلاة لا تبطل به، وإن كثرت متوالية، لكن يكره، وقد نص الشافعي، رحمه الله، أنه لو كان يعد الآيات بيده عقدًا، لم تبطل صلاته، لكن الأولى تركه.

(٥) **ترك ركن، أو شرط عمدًا، وبدون عذر**: لما رواه البخاري، ومسلم، أن النبي ﷺ قال للأعرابي، الذي لم يحسن صلاته: «ارجع فصلِّ؛ فإنك لم تُصلِّ». وقد تقدم (سبق تخريجه).

قال ابن رشد: اتفقوا على أن من صلى بغير طهارة، أنه يجب عليه الإعادة، عمدًا كان ذلك، أو نسيانًا، وكذلك من صلى لغير القبلة، عمدًا كان ذلك، أو نسيانًا، وبالجملة، فكل من أخل بشرط من شروط صحة الصلاة، وجبت عليه الإعادة.[2]

(٦) **التبسم، والضحك في الصلاة**: نقل ابن المنذر الإجماع، على بطلان الصلاة بالضحك.

قال النووي: وهو محمول على من بان منه حرفان. وقال أكثر العلماء: لا بأس بالتبسم، وإن غلبه الضحك، ولم يقو على دفعه، فلا تبطل الصلاة به إن كان يسيرًا، وتبطل به إن كان كثيرًا، وضابط القلة والكثرة العرف.

قضاء الصلاة

اتفق العلماء: على أن قضاء الصلاة واجب على الناسي، والنائم؛ لما تقدم من قول رسول الله ﷺ: «إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة، أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها». والمغمى عليه لا قضاء عليه، إلا إذا أفاق في وقت يدرك فيه الطهارة، والدخول في الصلاة، فقد روى عبد الرزاق، عن نافع، أن ابن عمر اشتكى مرة غلب فيها على عقله، حتى ترك الصلاة، ثم أفاق، فلم يصل ما ترك من الصلاة. وعن ابن جريج، عن ابن طاووس عن أبيه: إذا أغمي على المريض، ثم عقل، لم يعد الصلاة. قال معمر: سألت الزهري، عن المغمى عليه؟ فقال: لا يقضي. وعن حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، أنهما قالا في المغمى عليه: لا يعيد الصلاة، التي

---

(١) وقد سبق في مباحث الصلاة ما فعله رسول الله ﷺ في صلاته ولم تبطل به، كقتل الأسودين ونحو ذلك.

(٢) ملحوظة: يحرم على المصلي أن يمضي في صلاته متى وجد سببًا لإغاثة ملهوف أو إنقاذ غريق ونحو ذلك فإنه يجب عليه أن يخرج من الصلاة. ويرى الحنفية والمالكية أنه يباح له قطع الصلاة لو خاف ضياع مال له ولو كان قليلًا أو لغيره أو خافت أم على ولدها من البكاء أو فار القدر أو هربت دابته ونحو ذلك.

تأتي عندها. وأما التارك للصلاة عمدًا، فمذهب الجمهور، أنه يأثم، وأن القضاء عليه واجب. وقال ابن تيمية: تارك الصلاة عمدًا لا يشرع له قضاؤها، ولا تصح منه، بل يكثر من التطوع. وقد وفّى ابن حزم هذه المسألة حقها من البحث، فأوردنا ما ذكره فيها ملخصًا، قال: وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها، فهذا لا يقدر على قضائها أبدًا، فليكثر من فعل الخير، وصلاة التطوع؛ ليثقل ميزانه يوم القيامة، وليتب، وليستغفر الله عز وجل. وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: يقضيها بعد خروج الوقت، حتى إن مالكًا، وأبا حنيفة، قالا: من تعمد ترك صلاة أو صلوات، فإنه يصليها، قبل التي حضر وقتها، إن كانت التي تعمد تركها خمس صلوات فأقل؛ سواء خرج وقت الحاضرة، أو لم يخرج، فإن كانت أكثر من خمس صلوات، بدأ بالحاضرة. برهان صحة قولنا[1]، قول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: 4، 5]. وقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: 59]. فلو كان العامد لترك الصلاة مدركًا لها بعد خروج وقتها، لما كان له الويل، ولا لقي الغي، كما لا ويل ولا غي، لمن أخرها إلى آخر وقتها، الذي يكون مدركًا لها. وأيضًا، فإن الله - تعالى - جعل لكل صلاة فرض وقتًا محدود الطرفين، يدخل في حين محدود، ويبطل في وقت محدود، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها، وبين من صلاها بعد وقتها؛ لأن كليهما صلى في غير الوقت، وليس هذا قياسًا لأحدهما على الآخر، بل هما سواء في تعدي حدود الله - تعالى -، وقد قال الله - تعالى -: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: 1]. وأيضًا، فإن القضاء إيجاب شرع، والشرع لا يجوز لغير الله - تعالى - على لسان رسوله ﷺ، فنسأل من أوجب على العامد قضاء ما تعمد تركه من الصلاة، أخبرنا عن هذه الصلاة، التي تأمره بفعلها، أهي التي أمره الله بها، أم هي غيرها؟ فإن قالوا: هي هي. قلنا لهم: فالعامد لتركها ليس عاصيًا؛ لأنه قد فعل ما أمره الله - تعالى - ولا إثم على قولكم، ولا ملامة على من تعمد ترك الصلاة، حتى يخرج وقتها، وهذا لا يقوله مسلم، وإن قالوا: ليست هي التي أمر الله - تعالى - بها. قلنا: صدقتم، وفي هذا كفاية؛ إذ أقروا بأنهم أمروه بما لم يأمره به الله - تعالى -، ثم نسألهم، عمن تعمد ترك الصلاة، بعد الوقت، أطاعة هي أم معصية؟ فإن قالوا: طاعة. خالفوا إجماع أهل الإسلام كلهم المتيقن؛ وخالفوا القرآن، والسنن الثابتة، وإن قالوا: هي معصية. صدقوا، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة. وأيضًا، فإن الله - تعالى - قد حدّد أوقات الصلاة على لسان رسول الله ﷺ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولًا ليس ما قبله وقتًا لتأديتها، وآخرًا ليس ما بعده وقتًا لتأديتها، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة، فلو جاز أداؤها بعد الوقت، لما كان لتحديده ﷺ آخر وقتها معنى، ولكان لغوًا من الكلام، وحاشا لله من هذا. وأيضًا، فإن كل عمل علّق بوقت محدود، فإنه لا يصح في غير وقته، ولو صح في غير ذلك الوقت، لما كان ذلك الوقت وقتًا له، وهذا بيّن، وبالله التوفيق. ثم قال بعد كلام طويل: ولو كان القضاء واجبًا على العامد لترك الصلاة، حتى يخرج وقتها، لما أغفل الله - تعالى -، ورسوله ﷺ ذلك، ولا نسياه، ولا تعمدا إعناتنا بترك

---

(1) أي: ابن حزم.

ثم ينتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة، ويسلّم بهم؛ فعن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثمة: أن طائفة صفّت مع النبي ﷺ، وطائفة وِجاه العدو، فصلّى بالتي معه ركعة، ثم ثبت قائمًا، فأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا وِجاه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثم ثبت جالسًا، فأتموا لأنفسهم، ثم سلّم بهم. رواه الجماعة إلا ابن ماجه [البخاري (٤١٢٩) ومسلم (٨٤٢) وأبو داود (١٢٣٨) والترمذي (٥٦٧) والنسائي (٣/ ١٧١) وأحمد (٥/ ٣٧٠)].

٢- أن يكون العدو في غير جهة القبلة: فيصلّي الإمام بطائفة[1] من الجيش ركعة، والطائفة الأخرى تجاه العدو، ثم تنصرف الطائفة التي صلّت معه الركعة، وتقوم تجاه العدو، وتأتي الطائفة الأخرى فتصلّي معه ركعة، ثم تقضي كلّ طائفة لنفسها ركعة؛ فعن ابن عمر قال: صلّى رسول الله ﷺ بإحدى الطائفتين ركعة، والطائفة الأخرى مواجهة للعدو، ثم انصرفوا، وقاموا في مقام أصحابهم، مقبلين على العدو، وجاء أولئك، ثم صلّى بهم النبي ﷺ ركعة، ثم سلّم، ثم قضى هؤلاء ركعة، وهؤلاء ركعة. رواه أحمد، والشيخان. [البخاري (٤١٣٣) ومسلم (٨٣٩) وأحمد (٢/ ١٤٧)]. والظاهر: أن الطائفة الثانية تتم بعد سلام الإمام، من غير أن تقطع صلاتها بالحراسة، فتكون ركعتاها متصلتين، وأن الأولى لا تصلّي الركعة الثانية إلا بعد أن تنصرف الطائفة الثانية من صلاتها إلى مواجهة العدو؛ فعن ابن مسعود، قال: ثم سلّم، وقام هؤلاء[2] فصلّوا لأنفسهم ركعة، ثم سلّموا.

٣- أن يصلّي الإمام بكلّ طائفة ركعتين، فتكون الركعتان الأوليان له فرضًا، والركعتان الأخريان له نفلًا، واقتداء المفترض بالمتنفل جائز؛ فعن جابر، أنه ﷺ صلّى بطائفة من أصحابه ركعتين، ثم صلّى بآخرين ركعتين، ثم سلّم. رواه الشافعي، والنسائي [النسائي (٣/ ١٧٨) والشافعي (١/ ٢٠٠)]. وفي رواية لأحمد، وأبي داود، والنسائي، قال: صلّى بنا النبي ﷺ صلاة الخوف، فصلّى ببعض أصحابه ركعتين، ثم سلّم، ثم تأخّروا، وجاء الآخرون، فكانوا في مقامهم، فصلّى بهم ركعتين، ثم سلّم، فصار للنبي ﷺ أربع ركعات، وللقوم ركعتان. [أبو داود (١٢٤٨) والنسائي (٣/ ١٧٩) وأحمد (٥/ ٤٩)]. وفي رواية لأحمد، والشيخين عنه، قال: كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع، وأقيمت الصلاة، فصلّى بطائفة ركعتين، ثم تأخّروا، وصلّى بالطائفة الأخرى ركعتين، فكان للنبي ﷺ أربع، وللقوم ركعتان. [البخاري (٤١٣٦) ومسلم (٨٤٣) وأحمد (٣/ ٣٩٨)].

٤- أن يكون العدو في جهة القبلة: فيصلّي الإمام بالطائفتين جميعًا، مع اشتراكهم في الحراسة، ومتابعتهم له في جميع أركان الصلاة إلا السجود، فتسجد معه طائفة، وتنتظر الأخرى، حتى تفرغ الطائفة الأولى، ثم تسجد، وإذا فرغوا من الركعة الأولى، تقدّمت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة،

---

(١) قال في الفتح: والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد، فلو كانوا ثلاثة، ووقع لهم الخوف، جاز لأحدهم أن يصلّي بواحد، ويحرس واحد، ثم يصلّي الآخر، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة.
(٢) الطائفة الثانية.

ابن زَهْدَم، قال: كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان، فقال: أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا. فصلى بهؤلاء ركعة، وبهؤلاء ركعة، ولم يقضوا. رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (١٢٤٦)، والنسائي (٣/ ١٦٨)].

كيفية صلاة المغرب في الخوف: صلاة المغرب لا تقصر، ولم يقع في شيء من الأحاديث المروية، في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب؛ ولهذا اختلف العلماء، فعند الحنفية، والمالكية: يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين، ويصلي بالطائفة الثانية ركعة، وأجاز الشافعي، وأحمد، أن يصلي بالطائفة الأولى ركعة، وبالثانية ركعتين؛ لما روي عن علي - كرم الله وجهه - أنه فعل ذلك.

الصلاة أثناء اشتداد الخوف: إذا اشتد الخوف، والتحمت الصفوف، صلى كل واحد حسب استطاعته، راجلاً أو راكبًا، مستقبل القبلة أو غير مستقبلها، يومئ بالركوع والسجود، كيفما أمكن، ويجعل السجود أخفض من الركوع، ويسقط عنه من الأركان ما عجز عنه؛ قال ابن عمر: وصف النبي ﷺ صلاة الخوف، وقال: «فإن كان خوف أشد من ذلك، فرجالاً وركبانًا». [ابن ماجه (١٢٥٨)]. وهو في البخاري بلفظ: «فإن كان خوف أشد من ذلك، صلوا رجالاً قيامًا على أقدامهم، أو ركبانًا مستقبلي القبلة، وغير مستقبليها». [البخاري (٤٥٣٥)]. وفي رواية لمسلم، أن ابن عمر، قال: فإن كان خوف أكثر من ذلك، فصل راكبًا أو قائمًا، تومئ إيماء. [مسلم (٨٣٩) (٣٠٦)].

صلاة الطالب والمطلوب

من كان طالبًا للعدو، ويخاف أن يفوته، صلى بالإيماء، ولو ماشيًا إلى غير القبلة، والمطلوب مثل الطالب في ذلك، ويلحق بهما كل من منعه عدو عن الركوع والسجود، أو خاف على نفسه، أو أهله، أو ماله من عدو، أو لص، أو حيوان مفترس، فإنه يصلي بالإيماء إلى أي جهة توجه إليها. وقال العراقي: ويجوز ذلك في كل هرب مباح؛ من سيل، أو حريق، إذا لم يجد معدلاً عنه، وكذا المدين المعسر، إذا كان عاجزًا عن بينة الإعسار، ولو ظفر به المستحق، لحبسه، ولم يصدقه، وكذا إذا كان عليه قصاص، يرجو العفو عنه، إذا سكن الغضب بتغيبه، وعن عبد الله بن أنيس، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي، وكان نحو عرفات، فقال: «اذهب، فاقتله». قال: فرأيته، وقد حضرت صلاة العصر، فقلت: إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة، فانطلقت أمشي، وأنا أصلي، أومئ إيماء نحوه، فلما دنوت منه، قال لي: من أنت؟ قلت: رجل من العرب، بلغني أنك تجمع لهذا الرجل، فجئتك في ذلك. فقال: إني لفي ذلك. فمشيت معه ساعة، حتى إذا أمكنني، علوته بسيفي، حتى برد. رواه أحمد، وأبو داود، وحسن الحافظ إسناده. [أبو داود (١٢٤٩)، وأحمد (٣/ ٤٩٦)].

صلاة السفر لها أحكام، نذكرها فيما يلي:

(١) قصر الصلاة الرباعية: قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] [النساء: ١٠١]. والتقييد بالخوف غير معمول به؛ فعن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب: أرأيت[2] إقصار الناس الصلاة، وإنما قال - تعالى -: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]، فقد ذهب ذلك اليوم؟ فقال عمر: عجبتُ مما عجبتَ منه، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «صدقة تصدَّق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته». رواه الجماعة. [مسلم (٦٨٦)، وأبو داود (١١٩٩)، والترمذي (٣٠٣٤)، والنسائي (٣/ ١١٦)، وابن ماجه (١٠٦٥)، وأحمد (١/ ٢٥)]. إلا البخاري. وأخرج ابن جرير، عن أبي منيب الجرشي، أنه قيل لابن عمر: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١] الآية. فنحن آمنون، لا نخاف، فنقصر الصلاة؟ فقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. وعن عائشة، قالت: قد فرضت الصلاة ركعتين ركعتين بمكة، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة، زاد مع كلِّ ركعتين ركعتين، إلا في المغرب؛ فإنها وتر النهار، وصلاة الفجر؛ لطول قراءتها، وكان إذا سافر، صلَّى الصلاة الأولى. أي؛ التي فرضت بمكة. رواه أحمد، والبيهقي، وابن حبان، وابن خزيمة، ورجاله ثقات. [أحمد (٦/ ٢٤١)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٦٣ و ٣/ ١٤٥)، وابن حبان (٢٧٣٨)، وابن خزيمة (٣٠٥)]. قال ابن القيم: وكان ﷺ يقصر الصلاة الرباعية، فيصلِّيها ركعتين من حين يخرج مسافرًا، إلى أن يرجع إلى المدينة، ولم يثبت عنه، أنه أتمَّ الصلاة الرباعية، ولم يختلف في ذلك أحدٌ من الأئمة، وإن كانوا قد اختلفوا في حكم القصر؛ فقال بوجوبه؛ عمر، وعليٌّ، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وهو مذهب الحنفية[3]. وقالت المالكية: القصر سنة مؤكدة، آكد من الجماعة، فإذا لم يجد المسافر مسافرًا يقتدي به، صلَّى منفردًا على القصر، ويكره اقتداؤه بالمقيم، وعند الحنابلة، أن القصر جائز، وهو أفضل من الإتمام، وكذا عند الشافعية، إن بلغ مسافة القصر.

(٢) مسافة القصر: المتبادر من الآية، أن أيَّ سفرٍ في اللغة؛ طال أم قصر، تقصر من أجله الصلاة، وتجمع، ويباح فيه الفطر، ولم يرد من السنة ما يقيِّد هذا الإطلاق، وقد نقل ابن المنذر، وغيره في هذه المسألة أكثر من عشرين قولاً، ونحن نذكر هنا أصحَّ ما ورد في ذلك: روى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والبيهقي، عن يحيى بن يزيد، قال: سألت أنس بن مالك، عن قصر الصلاة؟ فقال أنس: كان النبي ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال، أو فراسخ، يصلِّي ركعتين. [مسلم (٦٩١)، وأبو داود (١٢٠١)، وأحمد (٣/

---

(١) الضرب في الأرض: عبارة عن السفر فيها والبروز من محل الإقامة. والجناح: الإثم. وقصر الصلاة: ترك شيء منها.
(٢) أي أخبرني عن سبب القصر وقد زال الخوف الذي هو سببه كما هو صريح الآية.
(٣) يرى الحنفية أن من صلى الفرض الرباعي أربعًا فإن قعد في الثانية بعد التشهد صحت صلاته مع الكراهة لتأخير السلام وما زاد على الركعتين نفل، وإن لم يقعد في الركعة الثانية لا يصح فرضه.

١٢٠١)، والبيهقي (٣/ ١٤٦)] . قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» : وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك، وأصرحه، والتردد بين الأميال والفراسخ يدفعه، ما ذكره أبو سعيد الخدري، قال : كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخًا، يقصر الصلاة. رواه سعيد بن منصور، وذكره الحافظ في «التلخيص»، وأقره بسكوته عنه. ومن المعروف، أن الفرسخ ثلاثة أميال، فيكون حديث أبي سعيد رافعًا للشك الواقع في حديث أنس، ومبينًا أن أقل مسافة قصر فيها رسول الله ﷺ الصلاة، كانت ثلاثة أميال، والفرسخ ٥٥٤١ مترًا، والميل ١٧٤٨ مترًا، وأقل ما ورد في مسافة القصر ميل واحد، رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، عن ابن عمر، وبه أخذ ابن حزم، وقال، محتجًا على ترك القصر فيما دون الميل : بأنه ﷺ خرج إلى البقيع؛ لدفن الموتى، وخرج إلى الفضاء؛ لقضاء الحاجة، ولم يقصر. وأما ما ذهب إليه الفقهاء، من اشتراط السفر الطويل، وأقله مرحلتان، عند البعض، وثلاث مراحل، عند البعض الآخر، فقد كفانا مئونة الرد عليهم الإمام أبو القاسم الخرقي، قال في «المغني» . قال المصنف : ولا أرى لما صار إليه الأئمة، حجة؛ لأن أقوال الصحابة متعارضة مختلفة، ولا حجة فيها مع الاختلاف، وقد روي عن ابن عمر، وابن عباس خلاف ما احتج به أصحابنا، ثم لو لم يوجد ذلك، لم يكن في قولهم حجة مع قول النبي ﷺ وفعله، وإذا لم تثبت أقوالهم، امتنع المصير إلى التقدير الذي ذكروه؛ لوجهين؛ أحدهما، أنه مخالف لسنة النبي ﷺ التي رويناها، ولظاهر القرآن؛ لأن ظاهره إباحة القصر، لمن ضرب في الأرض؛ لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء : ١٠١]. وقد سقط شرط الخوف بالخبر المذكور، عن يعلى بن أمية، فبقي ظاهر الآية متناولاً كل ضرب في الأرض، وقول النبي ﷺ : «يمسح المسافر ثلاثة أيام». جاء لبيان مدة المسح، فلا يحتج به ههنا، وعلى أنه يمكن قطع المسافة القصيرة في ثلاثة أيام، وقد سماه النبي ﷺ سفرًا، فقال : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر مسيرة يوم، إلا مع ذي محرم». [البخاري (١٠٨٨)، ومسلم (١٣٣٩)]. والثاني، أن التقدير بابه التوقيف، فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد، سيما وليس له أصل يرد إليه، ولا نظير يقاس عليه، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر، إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه. ويستوي في ذلك السفر في الطائرة، أو القاطرة، كما يستوي سفر الطاعة وغيره، ومن كان عمله يقتضي السفر دائمًا، مثل الملاح، والمكاري، فإنه يرخص له القصر والفطر؛ لأنه مسافر حقيقة.

(٣) الموضع الذي يقصر منه : ذهب جمهور العلماء إلى أن قصر الصلاة يشرع، بمفارقة الحضر، والخروج من البلد، وأن ذلك شرط، ولا يتم، حتى يدخل أول بيوتها. قال ابن المنذر : ولا أعلم أن النبي ﷺ قصر في سفر من أسفاره، إلا بعد خروجه من المدينة. وقال أنس : صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعًا، وبذي الحليفة ركعتين. رواه الجماعة. [البخاري (١٠٨٩)، ومسلم (٦٩٠)، وأبو داود (١٢٠٢)، والترمذي (٥٤٦)، والنسائي (١/ ٢٣٥)، وأحمد (٣/ ١١١)]. ويرى بعض السلف، أن من نوى السفر يقصر، ولو في بيته.

(٤) متى يتم المسافر : المسافر يقصر الصلاة، ما دام مسافرًا، فإن أقام لحاجة ينتظر قضاءها، قصر

الصلاة كذلك؛ لأنه يعتبر مسافرًا، وإن أقام سنين، ولو نوى الإقامة مدة معينة. فالذي اختاره ابن القيم: أن الإقامة لا تخرج عن حكم السفر، سواء طالت أم قصرت، ما لم يستوطن المكان الذي أقام فيه، وللعلماء في ذلك آراء كثيرة، لخصها ابن القيم، ونصر رأيه، فقال: أقام رسول الله ﷺ بتبوك عشرين يومًا يقصر الصلاة، ولم يقل للأمة: لا يقصر الرجل الصلاة إذا أقام أكثر من ذلك. ولكن اتفقت إقامته هذه المدة، وهذه الإقامة في حال السفر، لا تخرج عن حكم السفر، سواء طالت أم قصرت، إذا كان غير مستوطن، ولا عازم على الإقامة بذلك الموضع، وقد اختلف السلف والخلف في ذلك اختلافًا كثيرًا: ففي صحيح البخاري عن ابن عباس، قال: أقام النبي ﷺ في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين، ونحن إذا أقمنا تسع عشرة نصلي ركعتين، وإن زدنا على ذلك، أتممنا. [البخاري (١٠٨٠) وابن ماجه (١٠٧٥)].

وظاهر كلام أحمد، أن ابن عباس أراد مدة مقامه بمكة، زمن الفتح، فإنه قال: أقام رسول الله ﷺ بمكة ثمانية عشر يومًا زمن الفتح؛ لأنه أراد حنينًا، ولم يكن ثمَّ أجمع المقام. وهذه إقامته التي رواها ابن عباس، وقال غيره: بل أراد ابن عباس مقامه بتبوك، كما قال جابر بن عبد الله: أقام النبي ﷺ بتبوك عشرين يومًا، يقصر الصلاة. رواه الإمام أحمد في مسنده. [أبو داود (١٢٣٥) وأحمد (٣/ ٢٩٥)]. وقال المسور بن مخرمة: أقمنا مع سعد ببعض قرى الشام أربعين ليلة، يقصرها سعد، ونتمها. وقال نافع: أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول. وقال حفص بن عبيد الله: أقام أنس بن مالك بالشام سنتين، يصلي صلاة المسافر. وقال أنس: أقام أصحاب النبي ﷺ برام هرمز سبعة أشهر، يقصرون الصلاة. وقال الحسن: أقمت مع عبد الرحمن بن سمرة بكابل سنتين، يقصر الصلاة، ولا يجمع. وقال إبراهيم: كانوا يقيمون بالري السنة وأكثر من ذلك، وبسجستان السنتين. فهذا هدي النبي ﷺ وأصحابه، كما ترى، وهو الصواب. وأما مذهب الناس، فقال الإمام أحمد: إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم، وإن نوى دونها قصر. وحمل هذه الآثار على أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يجمعوا[1] الإقامة البتة، بل كانوا يقولون: اليوم نخرج، غدًا نخرج. وفي هذا نظر لا يخفى؛ فإن رسول الله ﷺ فتح مكة، وهي ما هي، وأقام فيها يؤسس قواعد الإسلام، ويهدم قواعد الشرك، ويمهد أمر ما حولها من العرب. ومعلوم ـ قطعًا ـ أن هذا يحتاج إلى إقامة أيام، ولا يتأتى في يوم واحد، ولا يومين، وكذلك إقامته بتبوك، فإنه أقام ينتظر العدو، ومن المعلوم ـ قطعًا ـ أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل تحتاج إلى أيام، وهو يعلم أنهم لا يوافون في أربعة أيام. وكذلك إقامة ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر، يقصر الصلاة؛ من أجل الثلج، ومن المعلوم، أن مثل هذا الثلج لا يتحلل، ويذوب في أربعة أيام، بحيث تفتح الطرق؛ وكذلك إقامة أنس بالشام سنتين يقصر، وإقامة الصحابة برام هرمز سبعة أشهر يقصرون، ومن المعلوم، أن مثل هذا الحصار والجهاد لا ينقضي في أربعة أيام. وقد قال أصحاب أحمد: إنه لو أقام لجهاد عدو، أو حبس سلطان، أو مرض، قصر، سواء غلب على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة، أو طويلة.

---

(١) يعزموا: يقصدوا

وهذا هو الصحيح ، لكن تحديده بمدة معينة لا دليل عليه من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا عمل
الصحابة ، وقالوا : المراد ذلك الاحتمال بعقد حاجته ، في المدة التي لا تقطع حكم السفر ، وهي ما دون
الأربعة أيام . فقال : من أين لكم هذا التحديد ، والنبي ﷺ أقام زيادة على أربعة أيام : يقصر الصلاة بمكة
وتبوك ، ولم يقل لهم شيئًا ، ولم يبين لهم : أنه لم يعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام ، وهو يعلم أنهم يقتدون
به في صلاته ، ويتأسون به في قصرها في مدة إقامته ، فلم يقل لهم حرفًا واحدًا : لا تقصروا فوق إقامة أربع
ليال . وبيان هذا من أهم المهمات ، وكذلك اقتداء الصحابة به بعده ، ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئًا من
ذلك . وقال مالك ، والشافعي : إذا نوى إقامة أكثر من أربعة أيام ، أتم ، وإن نوى دونها ، قصر . وقال
أبو حنيفة رحمه الله إن نوى إقامة خمسة عشر يومًا ، أتم ، وإن نوى دونها قصر . وهو مذهب الليث بن سعد ،
وروي عن ثلاثة من الصحابة : عمر ، وابنه ، وابن عباس . وقال سعيد بن المسيب : إذا أقمت أربعًا ، فصل
أربعًا . وعنه ، كقول أبي حنيفة رحمه الله . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إن أقام عشرًا ، أتم . وهي رواية
عن ابن عباس . وقال الحسن : يقصر ، ما لم يقدم مصرًا . وقالت عائشة : يقصر ، ما لم يضع الزاد
والمزاد . والأئمة الأربعة ، رضوان الله عليهم ، متفقون على أنه إذا أقام لحاجة ، ينتظر قضاءها ، يقول : اليوم
أخرج ، غدًا أخرج . فإنه يقصر أبدًا ، إلا الشافعي في أحد قوليه ، فإنه يقصر عنده إلى سبعة عشر ، أو ثمانية
عشر يومًا ، ولا يقصر بعدها . وقد قال ابن المنذر في إشرافه : أجمع أهل العلم أن للمسافر ، أن يقصر ، ما
لم يُجمع إقامة ، وإن أتى عليه سنون .

(٥) **صلاة التطوع في السفر** : ذهب الجمهور من العلماء ، إلى عدم كراهة التنفل ، لمن يقصر الصلاة في
السفر ، لا فرق بين السنن الراتبة وغيرها ؛ فعند البخاري ، ومسلم ، أن النبي ﷺ اغتسل في بيت أم هانئ ،
يوم فتح مكة ، وصلى ثماني ركعات . [البخاري (٢ - ٦٩) ، ومسلم (٣٣٦) (٨١)] ؛ وعن ابن عمر ، أنه ﷺ
كان يسبح على ظهر راحلته ، حيث كان وجهه ، يومئ برأسه . [البخاري (٥ - ٦٤)] ، وقال الحسن : كان
أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون ، فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها . وروي عن ابن عمر ، وغيره ، أنه لا يشرع
التطوع مع الفريضة ، لا قبلها ولا بعدها ، إلا من جوف الليل ، ورأى قومًا يسبحون[1] بعد الصلاة ؛
فقال : لو كنت مسبحًا ، لأتممت صلاتي ، يا ابن أخي ، صحبت رسول الله ﷺ ، فلم يزد على ركعتين ،
حتى قبضه الله تعالى ، وصحبت أبا بكر ، فلم يزد على ركعتين ، وذكر عمر ، وعثمان ، وقال : ﴿لَقَدْ كَانَ
لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب : ٢١] رواه البخاري . [البخاري (١١٠١) ، و (٢ - ٥٤)] ،
وجمع ابن قدامة ، بين ما ذكره الحسن ، وبين ما ذكره ابن عمر ، بأن حديث الحسن يدل على أنه لا بأس
بفعلها ، وحديث ابن عمر يدل على أنه لا بأس بتركها .

(٦) **السفر يوم الجمعة** : لا بأس بالسفر يوم الجمعة ، ما لم تحضر الصلاة ؛ فقد سمع عمر رجلاً ،
يقول : لولا أن اليوم يوم جمعة ، لخرجت . فقال عمر : اخرج ؛ فإن الجمعة لا تحبس عن سفر

---

(١) يسبحون : أي يتنفلون .

جمعًا ، والمغرب والعشاء جميعًا . والأخذ بهذا الحديث متعين ، لثبوته ، وكونه صريحًا في الحكم ، ولا معارض له ، ولأن الجمع رخصةٌ من رخص السفر ، فلم يختص بحالة السير ، كالقصر والمسح ، ولكن الأفضل التأخير ، انتهى . ولا تشترط النية في الجمع والقصر . قال ابن تيمية : وهو قول الجمهور من العلماء . وقال : والنبي ﷺ لما كان يصلي بأصحابه ، جمعًا وقصرًا ، لم يكن يأمر أحدًا منهم بنية الجمع والقصر ، بل خرج من المدينة إلى مكة يصلي ركعتين ، من غير جمع ، ثم صلى بهم الظهر بعرفة ، ولم يعلمهم أنه يريد أن يصلي العصر بعدها ، ثم صلى بهم العصر ، ولم يكونوا نووا الجمع ، وهذا جمع تقديم ، وكذلك لما خرج من المدينة ، صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين ، ولم يأمرهم بنية قصر . وأما الموالاة بين الصلاتين ، فقد قال : والصحيح ، أنه لا تشترط بحال ، لا في وقت الأولى ، ولا في وقت الثانية ، فإنه ليس لذلك حدٌّ في الشرع ، ولأن مراعاة ذلك يسقط مقصود الرخصة ، وقال الشافعي : لو صلى المغرب في بيته بنية الجمع ، ثم أتى المسجد ، فصلى العشاء ، جاز . وروي مثل ذلك عن أحمد .

(٣) **الجمع في المطر** : روى الأثرم في «سننه» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنه قال : من السنة ، إذا كان يوم مطير ، أن يجمع بين المغرب والعشاء . وروى البخاري ، أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء ، في ليلة مطيرة . (البخاري (٥٤٣)) . وخلاصة المذهب في ذلك ، أن الشافعية تجوز للمقيم الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء جمع تقديم فقط ، بشرط وجود المطر ، عند الإحرام بالأولى والفراغ منها ، وافتتاح الثانية . وعند مالك ، أنه يجوز جمع التقديم في المسجد ، بين المغرب والعشاء ؛ لمطر واقع ، أو متوقع ، وللطين مع الظلمة ، إذا كان الطين كثيرًا يمنع أواسط الناس من لبس النعل ، وكره الجمع بين الظهر والعصر ؛ للمطر . وعند الحنابلة ، يجوز الجمع بين المغرب والعشاء فقط ، تقديمًا وتأخيرًا ؛ بسبب الثلج ، والجليد ، والوحل ، والبرد الشديد ، والمطر الذي يبل الثياب ، وهذه الرخصة تختص بمن يصلي جماعة بمسجد ، يقصد من بعيد ، يتأذى بالمطر في طريقه ، فأما من هو بالمسجد ، أو يصلي في بيته جماعة ، أو يمشي إلى المسجد مستترًا بشيء ، أو كان المسجد في باب داره ، فإنه لا يجوز له الجمع .

(٤) **الجمع بسبب المرض ، أو العذر** : ذهب الإمام أحمد ، والقاضي حسين ، والخطابي ، والمتولي من الشافعية ، إلى جواز الجمع ، تقديمًا وتأخيرًا بعذر المرض ؛ لأن المشقة فيه أشد من المطر . قال النووي : وهو قوي في الدليل . وفي «المغني» : والمرض المبيح للجمع ؛ هو ما يلحقه به ، بتأدية كل صلاة في وقتها ، مشقة وضعف . وتوسع الحنابلة ، فأجازوا الجمع تقديمًا وتأخيرًا لأصحاب الأعذار ، وللخائف ، فأجازوه للمرضع ، التي يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة ، وللمستحاضة ، ولمن به سلس بول ، وللعاجز عن الطهارة ، ولمن خاف على نفسه ، أو ماله ، أو عرضه ، ولمن خاف ضررًا يلحقه في معيشته ؛ بترك الجمع . قال ابن تيمية : وأوسع المذاهب في الجمع مذهب أحمد ؛ فإنه جوز الجمع ، إذا كان شغل ، كما روى النسائي ذلك مرفوعًا إلى النبي ﷺ . إلى أن قال : يجوز الجمع أيضًا للطباخ ، والخباز ، ونحوهما ، ممن يخشى فساد ماله .

(٥) **الجمع للحاجة** : قال النووي في «شرح مسلم» : ذهب جماعةٌ من الأئمة ، إلى جواز الجمع في

الحضر؛ للحاجة، لمن لا يتخذه عادة. وهو قول ابن سيرين، وأشهب، من أصحاب مالك. وحكاه الخطابي، عن القفال، والشاشي الكبير، من أصحاب الشافعي، وعن أبي إسحاق المروزي، وعن جماعة من أصحاب الحديث، واختاره ابن المنذر، ويؤيده، ظاهر قول ابن عباس: أراد ألا يحرج أمته. فلم يعلله بمرض، ولا غيره. انتهى. وحديث ابن عباس، الذي يشير إليه، ما رواه مسلم عنه، قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف، ولا مطر. قيل لابن عباس: ماذا أراد بذلك؟ قال: أراد ألا يحرج أمته. [مسلم (٧٠٥) (٥٠)]. وروى البخاري، ومسلم عنه، أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعًا،[1] وثمانيًا؛ الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. [البخاري (٥٤٣) ومسلم (٧٠٥) (٥٦)]. وعند مسلم، عن عبد الله بن شقيق، قال: خطبنا ابن عباس يومًا، بعد العصر، حتى غربت الشمس، وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة. قال: فجاءه رجل من بني تميم، لا يفتر، ولا ينثني: الصلاة الصلاة. فقال ابن عباس: أتعلمني بالسنة، لا أم لك! ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء، فأتيت أبا هريرة، فسألته؟ فصدق مقالته. [مسلم (٧٠٥) (٥٧)].

فائـــدة

قال في «المغني»: وإذا أتم الصلاتين في وقت الأولى، ثم زال العذر بعد فراغه منهما، قبل دخول وقت الثانية، أجزأته، ولم تلزمه الثانية في وقتها؛ لأن الصلاة وقعت صحيحة مجزئة عنه في ذمته، وبرئت ذمته منها، فلم تشتغل الذمة بها بعد ذلك، ولأنه أدى فرضه حال العذر، فلم يبطل بزواله بعد ذلك، كالمتيمم إذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة.

الصـلاة في السفينـــة، والقاطـــرة، والطائـــرة

تصح الصلاة في السفينة، والقاطرة، والطائرة، بدون كراهة، حسبما تيسر للمصلي؛ فعن ابن عمر، قال: سئل النبي ﷺ عن الصلاة في السفينة؟ قال: «صل فيها قائمًا، إلا أن تخاف الغرق». رواه الدارقطني، والحاكم وقال: على شرط الشيخين. [الدارقطني (١/ ٣٩٥) والحاكم (١/ ٢٧٥)]. وعن عبد الله بن أبي عتبة، قال: صحبت جابر بن عبد الله، وأبا سعيد الخدري، وأبا هريرة في سفينة، فصلوا قيامًا في جماعة، أمهم بعضهم، وهم يقدرون على الجُدّ[2]. رواه سعيد بن منصور. [انظره في نيل الأوطار برقم (١١٦٤)].

أدعيـــة السفـــر

يستحب للمسافر، أن يقول إذا خرج من بيته: بسم الله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله،

---

(١) أي: جمعًا سبعًا، وثمانيًا جمعًا، كما في رواية البخاري. (٢) الجُدّ: الشاطئ.

«اللهم إني أعوذ بك أن أَضل أو أُضل، أو أَزل أو أُزل، أو أَظلم أو أُظلم، أو أَجهل أو يُجهل عليّ». ثم يتخير من الأدعية المأثورة ما يشاء، وهاك بعضها:

١ـ عن علي بن ربيعة، قال: رأيت عليًّا رضي الله عنه أُتي بدابة؛ ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب، قال: بسم الله. فلما استوى عليها، قال: الحمد لله، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ۝﴾[1] [الزخرف: ١٣، ١٤]. ثم حمد الله ثلاثًا، وكبر ثلاثًا، ثم قال: سبحانك، لا إله إلا أنت، قد ظلمت نفسي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. ثم ضحك، فقلت: مم ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ما فعلت، ثم ضحك، فقلت: مم ضحكت يا رسول الله؟ قال: «يعجب الرب من عبده، إذا قال: رب اغفر لي. ويقول: علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب غيري». رواه أحمد، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [أبو داود (٢٦٠٢) والترمذي (٣٤٤٦) وأحمد (١/ ٩٧) وابن حبان (٢٦٩٨) والحاكم (٢/ ٩٩)].

٢ـ وعن الأزدي، أن ابن عمر علمه، أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره، خارجًا إلى سفر، كبر ثلاثًا، ثم قال: «﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ۝﴾، اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، اللهم هوّن علينا سفرنا هذا، واطوِ عنا بعده، اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر[2]، وكآبة المنقلب[3]، وسوء المنظر، في الأهل والمال»[4]. وإذا رجع، قالهن، وزاد فيهن: «آيبون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون». أخرجه أحمد، ومسلم. [مسلم (١٣٤٢) وأحمد (٢/ ١٥٠)].

٣ـ وعن ابن عباس: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يخرج إلى سفر، قال: «اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من الضبنة[5] في السفر، والكآبة في المنقلب، اللهم اطوِ لنا الأرض، وهوّن علينا السفر». وإذا أراد الرجوع، قال: «آيبون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون». وإذا دخل على أهله، قال: «توبًا توبًا[6]، لربنا أوبًا، لا يغادر علينا حوبًا». رواه أحمد، والطبراني، والبزار بسند رجاله رجال الصحيح. [أحمد (١/ ٢٥٦) والطبراني في الكبير (١٢٧٣٠) والأوسط (٤٥٥١) والبزار (٣١٢٧) وفي المجمع (١٠/ ١٣٠)].

٤ـ وعن عبد الله بن سرجس: كان النبي ﷺ إذا خرج في سفر، قال: «اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب، والحور بعد الكور[7]، ودعوة المظلوم، وسوء المنظر، في المال والأهل». وإذا رجع، قال مثلها، إلا أنه يقول: «وسوء المنظر في الأهل والمال». فيبدأ بالأهل. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١٣٤٣) وأحمد (٥/ ٨٢)].

---

(١) وما كنا له مقرنين: أي مطيقين قهره.
(٢) وعثاء السفر: مشقته.
(٣) وكآبة المنقلب: الحزن، أي تغير عند الرجوع.
(٤) مرضهم مثلًا.
(٥) الضبنة: الرفاق الذين لا كفاية لهم، أي أعوذ بك من صحبتهم في السفر.
(٦) توبًا مصدر تاب، وأوبًا مصدر آب، وهما بمعنى رجع. والحوب: الذنب.
(٧) والحور بعد الكور: أي نعوذ بك من الفساد بعد الصلاح.

(٨٥٤) وأبو داود (١٠٤٦) والترمذي (٤٨٨، ٤٩١) والنسائي (٣/ ٨٩ - ٩٠)] وعن أبي لبابة البدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «سيد الأيام يوم الجمعة، وأعظمها عند الله - تعالى - وأعظم عند الله - تعالى - من يوم الفطر، ويوم الأضحى، وفيه خمس خلال: خلق الله ﷻ فيه آدم عليه السلام، وأهبط الله - تعالى - فيه آدم إلى الأرض، وفيه توفى الله - تعالى - آدم، وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئا إلا آتاه الله - تعالى - إياه ما لم يسأل حراما، وفيه تقوم الساعة، ما من ملك مقرب، ولا سماء، ولا أرض، ولا رياح، ولا جبال، ولا بحر، إلا هن يشفقن من يوم الجمعة». رواه أحمد، وابن ماجه، قال العراقي: إسناده حسن. [ابن ماجه (١٠٨٤) وأحمد (٣/ ٤٣٠)].

(٢) الدعاء فيه. ينبغي الاجتهاد في الدعاء عند آخر ساعة من يوم الجمعة؛ فعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال: قلت، ورسول الله ﷺ جالس: إنا لنجد في كتاب الله - تعالى - في يوم الجمعة ساعة، لا يوافقها عبد مؤمن يصلي، يسأل الله ﷻ فيه شيئا، إلا قضى له حاجته. قال عبد الله: فأشار إلي رسول الله ﷺ: «أو بعض ساعة». فقلت: صدقت، أو بعض ساعة. قلت: أي ساعة هي؟ قال: «آخر ساعة من ساعات النهار». قلت: إنها ليست ساعة صلاة؟ قال: «بلى، إن العبد المؤمن إذا صلى، ثم جلس؛ لا يجلسه إلا الصلاة، فهو في صلاة». رواه ابن ماجه. [ابن ماجه (١١٣٩)] وعن أبي سعيد، وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «إن في الجمعة ساعة، لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله ﷻ فيها خيرا، إلا أعطاه إياه، وهي بعد العصر». رواه أحمد. [أحمد (٢/ ٢٧٢)]. قال العراقي: صحيح. وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة، منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله - تعالى - شيئا، إلا آتاه إياه، والتمسوها آخر ساعة بعد العصر». رواه النسائي، وأبو داود، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح على شرط مسلم. وحسن الحافظ إسناده في «الفتح». [أبو داود (١٠٤٨) والنسائي (٣/ ٩٩ - ١٠٠) والحاكم (١/ ٢٧٩)]. وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن رضي الله عنه أن ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا، فتذاكروا الساعة التي في يوم الجمعة، فتفرقوا، ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة. رواه سعيد في «سننه»، وصححه الحافظ في «الفتح». [انظر نيل الأوطار الحديث (٣/ ٢٧٠)].
وقال أحمد بن حنبل: أكثر الأحاديث في الساعة، التي ترجى فيها إجابة الدعاء: أنها بعد صلاة العصر، وترجى بعد زوال الشمس. وأما حديث مسلم، وأبي داود، عن أبي موسى رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول في ساعة الجمعة: «هي ما بين أن يجلس الإمام - يعني على المنبر - إلى أن تقضى الصلاة». [مسلم (٨٥٣) وأبو داود (١٠٤٩)]. فقد أعل بالاضطراب، والانقطاع.

(٣) استحباب كثرة الصلاة والسلام على الرسول ﷺ ليلة الجمعة، ويومها: فعن أوس بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أفضل أيامكم يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي». قالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض عليك صلاتنا، وقد أرمت؟[1] فقال: «إن الله ﷻ حرم على الأرض، أن تأكل أجساد الأنبياء».

---

(١) وقد أرمت: أي بليت.

(٧) تخطي الرقاب: حكى الترمذي عن أهل العلم: أنهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة، وشددوا في ذلك، فعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال: جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب، فقال له رسول الله ﷺ: «اجلس؛ فقد آذيت، وآنيت»(١). رواه أبو داود، والنسائي، وأحمد، وصححه ابن خزيمة، وغيره. [أبو داود (١١١٨) والنسائي (٣/ ١٠٣) وأحمد (٤/ ١٩٠) وابن خزيمة (١٨١١)]. ويستثنى من ذلك الإمام، أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي، ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه؛ لضرورة، بشرط أن يتجنب أذى الناس، فعن عقبة بن الحارث رضي الله عنه قال: صليت وراء رسول الله ﷺ بالمدينة العصر، ثم قام مسرعًا، فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه، ففزع الناس من سرعته، فخرج عليهم، فرأى أنهم قد عجبوا من سرعته، فقال: «ذكرت شيئًا من تبر(٢) كان عندنا، فكرهت أن يحبسني، فأمرت بقسمته». رواه البخاري، والنسائي. [البخاري (٨٥١) والنسائي (٣/ ٨٤)].

(٨) مشروعية التنفل قبلها: يسن التنفل قبل الجمعة، ما لم يخرج الإمام، فيكف عنه بعد خروجه، إلا تحية المسجد؛ فإنها تصلى أثناء الخطبة مع تخفيفها، إلا إذا دخل في أواخر الخطبة، بحيث ضاق عنها الوقت، فإنها لا تصلى:

١- فعن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلي بعدها ركعتين، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك. رواه أبو داود. [أبو داود (١١٢٨)].

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة، ثم أتى الجمعة، فصلى ما قدر له، ثم أنصت، حتى يفرغ الإمام من خطبته، ثم يصلي معه، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى، وفضل ثلاثة أيام». رواه مسلم. [مسلم (٨٥٧)].

٣- وعن جابر رضي الله عنه قال: دخل رجل يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب، فقال: «صليت؟» قال: لا. قال: «فصل ركعتين». رواه الجماعة. [البخاري (٩٣٠) ومسلم (٨٧٥)]، وفي رواية: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتجوز فيهما». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. وفي رواية: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين». متفق عليه. [البخاري (٩٣٠) ومسلم (٨٧٥) وأبو داود (١١١٦) والترمذي (٥١٠) وابن ماجه (١١١٢)].

(٩) تحول من غلبه النعاس عن مكانه: يندب لمن كان بالمسجد أن يتحول عن مكانه إلى مكان آخر، إذا غلبه النعاس؛ لأن الحركة قد تذهب بالنعاس، وتكون باعثًا على اليقظة، ويستوي في ذلك يوم الجمعة وغيره؛ فعن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «إذا نعس أحدكم، وهو في المسجد، فليتحول من مجلسه ذلك إلى غيره». رواه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. [أبو داود (١١١٩) والترمذي (٥٢٦) وأحمد (٢/ ٢٢) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٣٧)].

---

(١) وآنيت: أي أبطأت وتأخرت.

(٢) التبر: الذهب الذي لم يضرب.

وجـــوب صـــلاة الجمعـــة

أجمع العلماء على أن صلاة الجمعة فرض عين، وأنها ركعتان؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1] [الجمعة: ٩].

١ـ وما رواه البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون[2] السابقون يوم القيامة، بيد[3] أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم[4]، فاختلفوا فيه، فهدانا الله، فالناس لنا فيه تبع؛ اليهود غدًا، والنصارى بعد غد»[5]. [البخاري (٢٣٨)، ومسلم (٨٥٥)].

٢ـ وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: «لقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم». رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (٦٥٢)، وأحمد (١/ ٤٠٢)].

٣ـ وعن أبي هريرة، وابن عمر، أنهما سمعا النبي ﷺ يقول، على أعواد منبره: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات[6]، أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين». رواه مسلم، ورواه أحمد، والنسائي، من حديث ابن عمر، وابن عباس. [مسلم (٨٦٥)، والنسائي (٣/ ٨٨، ٨٩)، وأحمد (١/ ٢٣٩)].

٤ـ وعن أبي الجعد الضمري، وله صحبة، أن رسول الله ﷺ قال: «من ترك ثلاث جمع تهاونًا، طبع الله على قلبه». رواه الخمسة. [أبو داود (١٠٥٢)، والترمذي (٥٠٠)، والنسائي (٣/ ٨٨)، وابن ماجه (١١٢٥)، وأحمد (٣/ ٤٢٤)]. ولأحمد، وابن ماجه، من حديث جابر نحوه، وصححه ابن السكن.

من تجب عليه، ومن لا تجب عليه؟

تجب صلاة الجمعة على المسلم، الحر، العاقل، البالغ، المقيم، القادر على السعي إليها، الخالي من الأعذار المبيحة للتخلف عنها، وأما من لا تجب عليهم، فهم:

١، ٢ـ المرأة، والصبي، وهذا متفق عليه.

٣ـ المريض، الذي يشق عليه الذهاب إلى الجمعة، أو يخاف زيادة المرض، أو بطأه، أو تأخيره، ويلحق به من يقوم بتمريضه، إذا كان لا يمكن الاستغناء عنه؛ فعن طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم، في جماعة، إلا أربعة؛ عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي،

---

(١) فاسعوا إلى ذكر الله: امضوا وسيروا إلى ذكره.
(٢) نحن الآخرون: أي زمنًا. السابقون: أي في الفضل يوم القيامة.
(٣) بيد أنهم أوتوا الكتاب: أي التوراة والإنجيل.
(٤) الذي فرض عليهم: أي فرض عليهم تعظيمه.
(٥) اليهود غدًا والنصارى بعد غد: أي أن اليهود يعظمون غدًا يعني يوم السبت، والنصارى بعد غد يعني يعظمون يوم الأحد.
(٦) ودعهم: أي تركهم. يختم على قلوبهم: أي يطبع على قلوبهم ويحول بينهم وبين الهدى والخير.

وذهبت الحنابلة وإسحاق، إلى أن وقت الجمعة من أول وقت صلاة العيد إلى آخر وقت الظهر؛ مستدلين بما رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة، ثم نذهب إلى جمالنا، فنريحها، حين تزول الشمس. [مسلم (٨٥٨) والنسائي (٣/ ١٠٠) وأحمد (٣/ ٣٣١)] وفي هذا تصريح، بأنهم صلوها قبل زوال الشمس، واستدلوا أيضاً بحديث عبد الله بن سيدان السلمي رضي الله عنه قال: شهدت الجمعة مع أبي بكر، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار، ثم شهدتها مع عمر، فكانت صلاته وخطبته، إلى أن أقول: انتصف النهار. ثم شهدتها مع عثمان، فكانت صلاته وخطبته، إلى أن أقول: زوال النهار. فما رأيت أحداً عاب ذلك، ولا أنكره. رواه الدارقطني، [الدارقطني (٢/ ١٧)]، والإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله، واحتج به، وقال: وكذلك روي عن ابن مسعود، وجابر، وسعيد، ومعاوية، أنهم صلوها قبل الزوال، فلم ينكر عليهم، فكان كالإجماع. وأجاب الجمهور، عن حديث جابر، بأنه محمول على المبالغة في تعجيل الصلاة، بعد الزوال من غير إبراد، أي؛ انتظار لسكون شدة الحر، وأن الصلاة وإراحة الجمال كانا تقعان عقب الزوال، كما أجابوا عن أثر عبد الله بن سيدان، بأنه ضعيف، قال الحافظ ابن حجر: تابعي كبير، غير معروف العدالة. وقال ابن عدي: يشبه المجهول. وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، وقد عارضه ما هو أقوى منه؛ فروى ابن أبي شيبة، عن سويد بن غفلة، أنه صلى مع أبي بكر، وعمر، حين زالت الشمس، وإسناده قوي.

العدد الذي تنعقد به الجمعة

لا خلاف بين العلماء في، أن الجماعة شرط من شروط صحة الجمعة؛ لحديث طارق بن شهاب، أن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب، على كل مسلم في جماعة». [سبق تخريجه]. واختلفوا في العدد، الذي تنعقد به الجمعة إلى خمسة عشر مذهباً، ذكرها الحافظ في «الفتح». والرأي الراجح، أنها تصح باثنين فأكثر؛ لقول رسول الله ﷺ: «الاثنان فما فوقهما جماعة». [الحاكم (٤/ ٣٣٤)]. قال الشوكاني: وقد انعقدت سائر الصلوات بهما بالإجماع، والجمعة صلاة، فلا تختص بحكم يخالف غيرها، إلا بدليل، ولا دليل على اعتبار عدد فيها، زائد على المعتبر في غيرها، وقد قال عبد الحق: إنه لا يثبت في عدد الجمعة حديث. وكذلك قال السيوطي: لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص. انتهى.

وممن ذهب إلى هذا، الطبري، وداود، والنخعي، وابن حزم.

مكان الجمعة

الجمعة يصح أداؤها في المصر، والقرية، والمسجد، وأبنية البلد، والفضاء التابع لها، كما يصح أداؤها في أكثر من موضع؛ فقد كتب عمر رضي الله عنه إلى أهل البحرين: أن جمعوا حيثما كنتم. رواه ابن أبي شيبة. [انظر نيل الأوطار (٣/ ٢٦٨، ٢٩٣)]. وقال أحمد: إسناده جيد. وهذا يشمل المدن والقرى. وقال ابن عباس: إن أول جمعة جمعت في الإسلام، بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله ﷺ

يقول: فيما بين دائر. وقائل يقول: بجمع كثير، من غير تقييد، وقائل يقول: إن الجمعة لا تصح إلا في مصر جامع. وحدَّه بعضهم: بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا، من الآلاف، وآخر قال: أن يكون فيه جامع وحمام. وآخر قال: أن يكون فيه كذا وكذا. وآخر قال: إنها لا تجب، إلا مع الإمام الأعظم، فإن لم يوجد، أو كان مختل العدالة بوجه من الوجوه، لم تجب الجمعة، ولم تشرع. ونحو هذه الأقوال التي ليس عليها أثارة من علم، ولا يوجد في كتاب الله تعالى، ولا في سنة رسول الله ﷺ حرف واحد، يدل على ما ادعوه من كون هذه الأمور المذكورة شروطًا لصحة الجمعة، أو فرضًا من فرائضها، أو ركنًا من أركانها، فيا لله العجب! مما يفعل الرأي بأهله، وما يخرج من رؤوسهم من الخزعبلات الشبيهة، بما يتحدث الناس به في مجامعهم، وما يخبرونه في أسمارهم من القصص، والأحاديث الملفقة، وهي عن الشريعة المطهرة بمعزل؛ يعرف هذا كل عارف بالكتاب، والسنة، وكل متصف بصفة الإنصاف. وكل من ثبت قدمه، ولم يتزلزل عن طريق الحق، بالقيل والقال، ومن جاء بالغلط، فغلطه رد عليه، مردود في وجهه، والحكم بين العباد هو كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ، كما قال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. فهذه الآيات، ونحوها، تدل أبلغ دلالة، وتفيد أعظم فائدة: أن المرجع مع الاختلاف هو حكم الله ورسوله؛ وحكم الله هو كتابه، وحكم رسوله بعد أن قبضه الله - تعالى - هو سنته، ليس غير ذلك، ولم يجعل الله - تعالى - لأحد من العباد، وإن بلغ في العلم أعلى مبلغ، وجمع منه ما لا يجمعه غيره: أن يقول في هذه الشريعة بشيء، لا دليل عليه من كتاب، ولا سنة، والمجتهد؛ وإن جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل، فلا رخصة لغيره، أن يأخذ بذلك الرأي كائنًا من كان، وإني - كما علم الله، لا أزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا للمصنفين وتصديره في كتب الهداية، وأمر العوام والمقصرين باعتقاده؛ والعمل به، وهو على شفا جرف هار، ولم يختص بمذهب من المذاهب، ولا بقطر من الأقطار، ولا بعصر من العصور، بل تبع فيه الآخر الأول، كأنه أخذه من أم الكتاب، وهو حديث خرافة.

وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة، كما سبقت الإشارة إليها، بلا برهان، ولا قرآن، ولا شرع، ولا عقل.

خطبة الجمعة

حكمها: ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب خطبة الجمعة، واستدلوا على الوجوب، بما ثبت عنه ﷺ بالأحاديث الصحيحة ثبوتًا مستمرًا، أنه كان يخطب في كل جمعة، واستدلوا أيضًا بقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» [البخاري (٦٣١) ومسلم (٦٧٤) وأبو داود (٥٨٩) والنسائي

رسول الله ﷺ بنى هذا المسجد، ونحن معه؛ المهاجرون، والأنصار، فإذا اشتد الزحام، فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه». [أحمد (١/ ٣٢) والبيهقي في الكبرى (٣/ ١٨٢ - ١٨٣)]، ورأى قومًا يصلون في الطريق، فقال: صلوا في المسجد.

التطوع قبل الجمعة، وبعدها: يسن صلاة أربع ركعات، أو صلاة ركعتين بعد صلاة الجمعة؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من كان منكم مصليًا بعد الجمعة، فليصلّ أربعًا». رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٨٨١) (٦٩) وأبو داود (١١٣١) والترمذي (٥٢٣)]. وعن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته. رواه الجماعة [البخاري (٩٣٧) ومسلم (٨٨١) وأبو داود (١١٣٢) والترمذي (٥٢٢) والنسائي (٣/ ١١٣) وابن ماجه (١١٣٠) وأحمد (٢/ ٦٣)]. قال ابن القيم: وكان ﷺ إذا صلى الجمعة، دخل منزله، فصلى ركعتين، وأمر من صلاها أن يصلي بعدها أربعًا. قال شيخنا ابن تيمية: إن صلى في المسجد، صلى أربعًا، وإن صلى في بيته، صلى ركعتين. قلت: وعلى هذا تدل الأحاديث. وقد ذكر أبو داود، عن ابن عمر، أنه إذا صلى في المسجد، صلى أربعًا، وإذا صلى في بيته، صلى ركعتين. [أبو داود (١١٣٠)]. وفي «الصحيحين»، عن ابن عمر، أنه ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته. [سبق تخريجه] انتهى. وإذا صلى أربع ركعات، قيل: يصليها موصولة. وقيل: يصلي ركعتين ويسلم، ثم يصلي ركعتين، والأفضل صلاتها بالبيت. وإن صلاها بالمسجد، تحول عن مكانه، الذي صلى فيه الفرض. أما صلاة السنة قبل الجمعة، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أما النبي ﷺ، فلم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الأذان شيئًا، ولا نقل هذا عنه أحد، فإن النبي ﷺ كان لا يؤذن على عهده، إلا إذا قعد على المنبر، ويؤذن بلال، ثم يخطب النبي ﷺ الخطبتين، ثم يقيم بلال، فيصلي بالناس؛ فما كان يمكن أن يصلي بعد الأذان، لا هو، ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه ﷺ، ولا نقل عنه أحد، أنه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة، ولا وقّت بقوله صلاة مقدّرة قبل الجمعة، بل ألفاظه ﷺ فيها الترغيب في الصلاة، إذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة، من غير توقيت، كقوله: «من بكّر، وابتكر، ومشى، ولم يركب، وصلى ما كُتب له». [أحمد (٤/ ٨، ١٠) وأبو داود (٣٤٥) والترمذي (٤٩٦) والنسائي (٣/ ٩٥ - ٩٦) وابن ماجه (١٠٧٨)]، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كانوا إذا أتوا المسجد يوم الجمعة، يصلون من حين يدخلون ما تيسر؛ فمنهم من يصلي عشر ركعات، ومنهم من يصلي اثنتي عشرة ركعة، ومنهم من يصلي ثماني ركعات، ومنهم من يصلي أقل من ذلك، ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على، أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت، مقدّرة بعدد؛ لأن ذلك إنما يثبت بقول النبي ﷺ أو فعله، وهو لم يسن في ذلك شيئًا، لا بقوله، ولا فعله.

اجتماع الجمعة والعيد في يوم واحد

إذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد، سقطت الجمعة عمن صلى العيد؛ فعن زيد بن أرقم، قال: صلى النبي ﷺ العيد، ثم رخّص في الجمعة، فقال: «من شاء أن يصلي، فليصلِّ». رواه الخمسة، وصححه

ابن خزيمة، والحاكم. [أبو داود (١٠٧٠)، والنسائي (٣/ ١٩٤)، وابن ماجه (١٣١٠)، وأحمد (٤/ ٣٧٢)، وابن خزيمة (١٤٦٤)، والحاكم (١/ ٢٨٨)]. وعن أبي هريرة، أنه ﷺ قال: «قد اجتمع في يومكم هذا عيدان؛ فمن شاء، أجزأه من الجمعة، وإنا مجمِّعون». رواه أبو داود. [أبو داود (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٣١١)]. ويستحب للإمام أن يقيم الجمعة؛ ليشهدها من شاء شهودها، ومن لم يشهد العيد؛ لقوله ﷺ: «وإنا مجمِّعون». وتجب صلاة الظهر على من تخلف عن الجمعة؛ لحضوره العيد، عند الحنابلة، والظاهر عدم الوجوب؛ لما رواه أبو داود، عن ابن الزبير، أنه قال: عيدان اجتمعا في يوم واحد، فجمعهما، فصلاهما ركعتين بكرة، لم يزد عليهما، حتى صلَّى العصر.

صلاة العيدين

شُرعت صلاة العيدين في السنة الأولى من الهجرة، وهي سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ، واظب النبي ﷺ عليها، وأمر الرجال والنساء أن يخرجوا لها، ولها أحكام، نوجزها فيما يلي:

(١) **استحبابُ الغسل، والتطيب، ولبس أجمل الثياب**: فعن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ كان يلبس بُرْدَ حِبَرَةٍ[1] في كل عيد. رواه الشافعي، [الشافعي (١/ ١٥٢)]، والبغوي. وعن الحسن السِّبْط، قال: أمرنا رسول الله ﷺ في العيدين، أن نلبس أجود ما نجد، وأن نتطيب بأجود ما نجد، وأن نضحي بأثمن ما نجد. الحديث رواه الحاكم، [الحاكم (٤/ ٢٣٠ - ٢٣١)]، وفيه إسحاق بن بزرج، ضعفه الأزدي، ووثقه ابن حبان. وقال ابن القيم: وكان ﷺ يلبس لهما أجمل ثيابه، وكان له حلة يلبسها للعيدين، والجمعة.

(٢) **الأكل قبل الخروج في الفطر، دون الأضحى**: يسن أكل تمرات وترًا، قبل الخروج إلى الصلاة، في عيد الفطر، وتأخير ذلك في عيد الأضحى، حتى يرجع من المصلى، فيأكل من أضحيته، إن كان له أضحية. قال أنس: كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر، حتى يأكل تمرات، ويأكلهن وترًا[2]. رواه أحمد، والبخاري. [البخاري (٩٥٣)، وأحمد (٣/ ١٢٦)]. وعن بريدة، قال: كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر، حتى يأكل، ولا يأكل يوم الأضحى، حتى يرجع. رواه الترمذي، وابن ماجه، وأحمد، [الترمذي (٥٤٢)، وابن ماجه (١٧٥٦)، وأحمد (٥/ ٣٥٢)]، وزاد: فيأكل من أضحيته. وفي «الموطأ» عن سعيد بن المسيب، أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل، قبل الغدو يوم الفطر. وقال ابن قدامة: لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافًا.

(٣) **الخروج إلى المصلى**: صلاة العيد يجوز أن تؤدَّى في المسجد، ولكن أداءها في المصلى، خارج البلد، أفضل،[3] ما لم يكن هناك عذر، كمطر ونحوه؛ لأن رسول الله ﷺ كان يصلي العيدين في

---

(١) برد حبرة: نوع من برود اليمن.
(٢) ويأكلهن وترًا: أي ثلاثًا أو خمسًا أو سبعًا، وهكذا.
(٣) خارج البلد أفضل ما دام ممكنًا، وإلا فصلاة العيد في المسجد، والأمر فسيح.

المصلى[1]، ولم يصلِّ العيد بمسجده؛ إلا مرة لعذر المطر. فعن أبي هريرة، أنهم أصابهم مطر في يوم عيد، فصلَّى بهم النبي ﷺ صلاة العيد في المسجد. رواه أبو داود، وابن ماجه، والحاكم. [أبو داود (1160)، وابن ماجه (1313)، والحاكم (1/ 295)]، وفي إسناده مجهول. قال الحافظ في «التلخيص»: إسناده ضعيف. وقال الذهبي: هذا حديث منكر.

(٤) **خروج النساء والصبيان**: يشرع خروج الصبيان والنساء في العيدين للمصلى؛ من غير فرق بين البكر والثيب، والشابة والعجوز، والحائض؛ لحديث أم عطية، قالت: أُمرنا أن نخرج العواتق[2] والحُيَّض في العيدين يشهدن الخير، ودعوة المسلمين، ويعتزل الحُيَّضُ المصلى. متفق عليه. [البخاري (974)، ومسلم (890) (12)]. وعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يخرج نساءه، وبناته في العيدين. رواه ابن ماجه، والبيهقي. [ابن ماجه (1309)، والبيهقي في الكبرى (3/ 307)]. وعن ابن عباس، قال: خرجت مع النبي[3] ﷺ يوم فطر، أو أضحى، فصلى، ثم خطب، ثم أتى النساء، فوعظهن، وذكرهن، وأمرهن بالصدقة. رواه البخاري. [البخاري (975)].

(٥) **مخالفة الطريق**: ذهب أكثر أهل العلم إلى استحباب الذهاب إلى صلاة العيد في طريق، والرجوع في طريق آخر، سواء كان إمامًا أو مأمومًا؛ فعن جابر رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد، خالف الطريق. رواه البخاري. [البخاري (986)]. وعن أبي هريرة، قال: كان النبي ﷺ إذا خرج إلى العيد، يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه. رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. [الترمذي (541)، وأحمد (2/ 338)]. ويجوز الرجوع في الطريق الذي ذهب فيه؛ فعند أبي داود، والحاكم، والبخاري، في «التاريخ»، عن بكر بن مبشر، قال: كنت أغدو مع أصحاب رسول الله ﷺ إلى المصلى يوم الفطر، ويوم الأضحى، فنسلك بطن بطحان[4]، حتى نأتي المصلى، فنصلي مع رسول الله ﷺ، ثم نرجع من بطن بطحان إلى بيوتنا. [أبو داود (1158)، والحاكم (1/ 296، 297)]. قال ابن السكن: إسناده صالح.

(٦) **وقت صلاة العيد**: وقت صلاة العيد، من ارتفاع الشمس قدر ثلاثة أمتار، إلى الزوال؛ لما أخرجه الحسن بن أحمد البناء، من حديث جندب، قال: كان النبي ﷺ يصلي بنا الفطر، والشمس على قيد رمحين[5]، والأضحى على قيد رمح. [ذكره الحافظ في التلخيص (2/ 83)؛ وينظر نيل الأوطار (3/ 337)]. قال الشوكاني في هذا الحديث: إنه أحسن ما ورد من الأحاديث، في تعيين وقت صلاة العيدين، وفي الحديث استحباب تعجيل صلاة عيد الأضحى، وتأخير صلاة الفطر. قال ابن قدامة: ويسن تقديم الأضحى؛ ليتسع وقت التضحية، وتأخير الفطر؛ ليتسع وقت إخراج صدقة الفطر، ولا أعلم فيه خلافًا.

(٧) **الأذان، والإقامة للعيدين**: قال ابن القيم: كان ﷺ إذا انتهى إلى المصلى، أخذ في الصلاة؛ من

---

(1) المصلى: موضع بباب المدينة الشرقي.
(2) خرجت مع النبي ﷺ: كنت معه حين خرج.
(3) قيد رمحين: أي قدر رمحين، والرمح قدر ثلاثة أمتار.
(4) العواتق: البنات الأبكار.
(5) بطحان: واد بالمدينة.

أما مطلق التنفل، فقد قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: إنه لم يثبت فيه منع بدليل خاص، إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام.

(٩٥) **من تصح منهم صلاة العيد**: تصح صلاة العيد من الرجال، والنساء، والصبيان، مسافرين كانوا، أو مقيمين، جماعة، أو منفردين، في البيت، أو في المسجد، أو في المصلى. ومن فاتته الصلاة مع الجماعة، صلى ركعتين، قال البخاري: باب إذا فاته العيد، يصلي ركعتين، وكذلك النساء، ومن في البيوت والقرى؛ لقول النبي ﷺ: «هذا عيدنا، أهل الإسلام». [البخاري تعليقًا في كتاب العيدين، باب (٢٥) إذا فاته العيد يصلي]. وأمر أنس بن مالك مولاهم ابن أبي عتبة بالزاوية، فجمع أهله وبنيه، وصلى كصلاة أهل المصر، وتكبيرهم، وقال عكرمة: أهل السواد يجتمعون في العيد، يصلون ركعتين، كما يصنع الإمام. وقال عطاء: إذا فاته العيد، صلى ركعتين.

(٩٦) **خطبة العيد**: الخطبة بعد صلاة العيد سنة، والاستماع إليها كذلك؛ فعن أبي سعيد، قال: كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر، والأضحى إلى المصلى[١]، وأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم، ويوصيهم، ويأمرهم، وإن كان يريد أن يقطع بعثًا[٢]، أو يأمر بشيء، أمر به، ثم ينصرف. قال أبو سعيد: فلم يزل الناس على ذلك، حتى خرجت مع مروان، وهو أمير المدينة، في أضحى أو فطر، فلما أتينا المصلى، إذا منبر بناه كثير بن الصلت، وإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي، فجبذت بثوبه، فجبذني، فارتفع، فخطب قبل الصلاة، فقلت له: غيرتم، والله. فقال: أبا سعيد، قد ذهب ما تعلم. فقلت: ما أعلم، والله خير مما لا أعلم. فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة، فجعلتها قبل الصلاة. متفق عليه. [البخاري (٩٥٦) ومسلم (٨٨٩) وأحمد (٣/ ٣٦)]؛ وعن عبد الله بن السائب، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة، قال: «إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة، فليجلس، ومن أحب أن يذهب، فليذهب». رواه النسائي، وأبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (١١٥٥) والنسائي (٣/ ١٨٥) وابن ماجه (١٢٩٠)].

وكل ما ورد في أن للعيد خطبتين، يفصل بينهما الإمام بجلوس، فهو ضعيف. قال النووي: لم يثبت في تكرير الخطبة شيء، ويستحب افتتاح الخطبة بحمد الله تعالى، ولم يحفظ عن رسول الله ﷺ غير هذا. قال ابن القيم: كان ﷺ يفتتح خطبه كلها بالحمد لله، ولم يحفظ عنه في حديث واحد، أنه كان يفتتح خطبتي العيد بالتكبير، وإنما روى ابن ماجه في «سننه» عن سعد، مؤذن النبي ﷺ، أنه كان يكثر بين أضعاف الخطبة، ويكثر التكبير في خطبة العيدين. [ابن ماجه (١٢٨٧)]. وهذا لا يدل على أنه كان يفتتحها به، وقد اختلف الناس في افتتاح خطبة العيدين، والاستسقاء، فقيل: يفتتحان بالتكبير. وقيل: تفتتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار. وقيل: يفتتحان بالحمد. قال شيخ الإسلام تقي الدين: هو الصواب؛ لأن النبي ﷺ قال: «كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه بالحمد لله، فهو أجذم»[٣]. [سبق تخريجه].

---

(١) المصلى: موضع بينه وبين المسجد ألف ذراع.
(٢) أن يقطع بعثًا: أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة.
(٣) فهو أجذم: أي ناقص.

وكان ﷺ يفتتح خطبه كلها بالحمد لله ، وأما قول كثير من الفقهاء : إنه يفتتح خطب الاستسقاء بالاستغفار ، وخطبة العيدين بالتكبير ، فليس معهم فيها سنة عن النبي ﷺ البتة ، والسنة تقتضي خلافه ، وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد لله .

(١٢) قضاء صلاة العيد : قال أبو عمير بن أنس : حدثني عمومتي من الأنصار ، من أصحاب رسول الله ﷺ، قالوا : أغمي علينا هلال شوال ، وأصبحنا صيامًا ، فجاء ركب من آخر النهار ، فشهدوا عند رسول الله ﷺ، أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم رسول الله أن يفطروا ، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، بسند صحيح . [أبو داود (١١٥٧)، وابن ماجه (١٦٥٣) والنسائي (٣/ ١٨٠) وأحمد (٥/ ٥٨)]. وفي هذا الحديث حجة للقائلين : بأن الجماعة إذا فاتتها صلاة العيد ؛ بسبب عذر من الأعذار ، أنها تخرج من الغد ، فتصلي العيد .

(١٣) اللعب ، واللهو ، والغناء ، والأكل في الأعياد : اللعب المباح ، واللهو البريء ، والغناء الحسن ، ذلك من شعائر الدين ، التي شرعها الله في يوم العيد ؛ رياضة للبدن ، وترويحًا عن النفس ؛ قال أنس : قدم النبي ﷺ المدينة ، ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : «قد أبدلكم الله - تعالى - بهما خيرًا منهما ؛ يوم الفطر ، والأضحى» . رواه النسائي ، وابن حبان بسند صحيح . [النسائي (٣/ ١٧٩)]، وقالت عائشة : إن الحبشة كانوا يلعبون عند رسول الله ﷺ في يوم عيد ، فاطلعت من فوق عاتقه ، فطأطأ لي منكبيه ، فجعلت أنظر إليهم من فوق عاتقه ، حتى شبعت ، ثم انصرفت . رواه أحمد ، والشيخان . [البخاري (٤٥٤) ومسلم (٨٩٢) (١٨) وأحمد (٦/ ٢٣٣)]، ورووا أيضًا عنها ، قالت : دخل علينا أبو بكر في يوم عيد ، وعندنا جاريتان ، تذكران يوم بعاث[1] يوم قتل فيه صناديد الأوس والخزرج ، فقال أبو بكر : عباد الله ، أمزمور الشيطان . قالها ثلاثًا ، فقال رسول الله ﷺ: «يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيدًا ، وإن اليوم عيدنا» . ولفظ البخاري ، قالت عائشة : دخل عليّ رسول الله ﷺ، وعندي جاريتان تغنيان ، بغناء بعاث ، فاضطجع على الفراش ، وحول وجهه ، ودخل أبو بكر ، فانتهرني ، وقال : مزمارة الشيطان عند النبي ﷺ؟ فأقبل عليه النبي ﷺ، فقال : «دعهما» . فلما غفل ، غمزتهما ، فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يلعب السودان بالدرق[2] والحراب فإما سألت النبي ﷺ، وإما قال : «تشتهين تنظرين؟» . فقلت : نعم . فأقامني وراءه ، خدي على خده ، وهو يقول : «دونكم يا بني أرفدة»[3] حتى إذا مللت ، قال : «حسبك؟» . قلت : نعم . قال : «فاذهبي» . [البخاري (٩٥٠) ومسلم (٨٩٢) (١٦) و (١٩)]. قال الحافظ في «الفتح» : وروى ابن السراج ، من طريق أبي الزناد ، عن عروة ، عن عائشة ، أنه ﷺ قال يومئذ : «لتعلم يهود المدينة ، أن في ديننا فسحة ؛ إني بعثت بحنيفية سمحة» . وعند أحمد ، ومسلم عن نبيشة ، أن النبي ﷺ قال : «أيام التشريق أيام أكل ، وشرب ، وذكر لله ﷻ» . [مسلم (١١٤١) وأحمد (٥/ ٧٥) والنسائي (٧/ ١٧٠)].

---

(١) بعاث : حصن للأوس ، ويوم بعاث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج .
(٢) الدرق : الترس .
(٣) أرفدة : لقب الحبشة .

(١٤) فضل العمل الصالح في أيام العشر من ذي الحجة: عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «ما من أيام العمل الصالح أحب إلى الله ﷻ من هذه الأيام». يعني: أيام العشر: قالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: «ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجلٌ خرج بنفسه وماله، ثم لم يرجع بشيءٍ من ذلك». رواه الجماعة، إلا مسلمًا، والنسائي. [البخاري (٩٦٩) وأبو داود (٢٤٣٨) والترمذي (٧٥٧) وابن ماجه (١٧٢٧) وأحمد (١/ ٢٢٨)]. وعند أحمد، والطبراني، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أيام أعظم عند الله سبحانه، ولا أحب إلى الله العمل فيهن، من هذه الأيام العشر، فأكثروا فيهن من التهليل، والتكبير، والتحميد». [أحمد (٢/ ٧٥) وعبد بن حميد (٨٠٧) أما رواية الطبراني فهي عن ابن عباس (١١١١٦)]. وقال ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨]: هي أيام العشر. وكان ابن عمر، وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر، يكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما. رواه البخاري. [البخاري تعليقًا (٢/ ٤٥٧)]. وكان سعيد بن جبير إذا دخل أيام العشر، اجتهد اجتهادًا شديدًا، حتى ما يكاد يقدر عليه. [ذكره البيهقي في الشعب آخر الحديث (٣٧٥٦)].

وقال الأوزاعي: بلغني، أن العمل في اليوم من أيام العشر، كقدر غزوةٍ في سبيل الله، يصام نهارها، ويحرس ليلها، إلا أن يختص امرؤٌ بشهادة. قال الأوزاعي: حدثني بهذا الحديث رجلٌ من بني مخزوم، عن النبي ﷺ. وروي عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها، من عشر ذي الحجة، يعدل صيام كل يومٍ منها بصيام سنةٍ، وقيام كل ليلةٍ منها بقيام ليلة القدر». رواه الترمذي، وابن ماجه، والبيهقي. [الترمذي (٧٥٨) وابن ماجه (١٧٢٨) والبيهقي في الشعب (٣٧٥٧)].

(١٥) استحباب التهنئة بالعيد، عن جبير بن نفير، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ، إذا التقوا يوم العيد، يقول بعضهم لبعض: تقبل الله منا ومنك. قال الحافظ: إسناده حسن.

(١٦) التكبير في أيام العيدين: التكبير في أيام العيدين سنةٌ؛ ففي عيد الفطر، قال الله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وفي عيد الأضحى، قال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[1] [البقرة: ٢٠٣]. وقال: ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]. **وجمهور العلماء على أن التكبير في عيد الفطر، من وقت الخروج إلى الصلاة، إلى ابتداء الخطبة،** وقد روي في ذلك أحاديث ضعيفةٌ، وإن كانت الرواية صحت بذلك عن ابن عمر، وغيره من الصحابة. قال الحاكم: هذه سنةٌ تداولها أهل الحديث. وبه قال مالك، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور. وقال قومٌ: التكبير من ليلة الفطر، إذا رأوا الهلال؛ حتى يغدو إلى المصلى، وحتى يخرج الإمام. ووقته، في عيد الأضحى، من صبح يوم عرفة، إلى عصر أيام التشريق، وهي اليوم الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، من ذي الحجة. قال الحافظ في «الفتح»: ولم يثبت في شيءٍ

---

(١) قال ابن عباس: هي أيام التشريق. رواه البخاري.

من ذلك عن النبي ﷺ حديث، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة، قول علي، وابن مسعود: إنه من صبح يوم عرفة، إلى عصر آخر أيام منى. أخرجه ابن المنذر وغيره. وبهذا أخذ الشافعي، وأحمد، وأبو يوسف، ومحمد. وهو مذهب عمر، وابن عباس.

والتكبير في أيام التشريق، لا يختص استحبابه بوقت دون وقت، بل هو مستحب في كل وقت من تلك الأيام. قال البخاري: وكان عمر رضي الله عنه يكبر في قبته بمنى، فيسمعه أهل المسجد، فيكبرون، ويكبر أهل الأسواق، حتى ترتج منى تكبيرًا. [البخاري (٢/ ١٥٧) تعليقًا]. وكان ابن عمر يكبر بمنى تلك الأيام، وخلف الصلوات، وعلى فراشه، وفي فسطاطه، ومجلسه، وممشاه تلك الأيام جميعًا، وكانت ميمونة تكبر يوم النحر، وكن النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان، وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق، مع الرجال في المسجد. قال الحافظ: وقد اشتملت هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام، عقب الصلوات، وغير ذلك من الأحوال، وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع: فمنهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات، دون النوافل، ومنهم من خصه بالرجال دون النساء، وبالجماعة دون المنفرد، وبالمؤداة دون المقضية، وبالمقيم دون المسافر، وبساكن المصر دون القرية. وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع، والآثار التي ذكرها تساعده. وأما صيغة التكبير، فالأمر فيها واسع، وأصح ما ورد فيه، ما رواه عبد الرزاق، عن سلمان بسند صحيح، قال: كبروا: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر كبيرًا. [البيهقي في الكبرى (٣/ ٣١٦)]. وجاء عن عمر، وابن مسعود: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد. [انظر نيل الأوطار (٦/ ٣٢١)].

* * *

والبائسين، وما يتصل بذلك من الرذائل، وتزكي أنفسهم بها. أي؛ تنميها، وترفعها بالخيرات، والبركات الخلقية والعملية، حتى تكون بها أهلاً للسعادة الدنيوية، والأخروية.

٢- وقال الله - تعالى -: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ * كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ * وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: ١٥ - ١٩]. جعل الله أخص صفات الأبرار الإحسان، وأن مظهر إحسانهم يتجلى في القيام من الليل، والاستغفار في السحر؛ تعبدًا لله، وتقربًا إليه، كما يتجلى في إعطاء الفقير حقه؛ رحمة، وحنوًا عليه.

٣- وقال الله - تعالى -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]. أي؛ أن الجماعة التي يباركها الله، ويشملها برحمته، هي الجماعة التي تؤمن بالله، ويتولى بعضها بعضًا بالنصر والحب، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتصل ما بينها وبين الله بالصلاة، وتقوي صلاتها ببعضها، بإيتاء الزكاة.

٤- وقال الله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]. جعل الله إيتاء الزكاة غاية، من غايات التمكين في الأرض.

١- وروى الترمذي، عن أبي كبشة الأنماري، أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة أقسم عليهن، وأحدثكم حديثًا، فاحفظوه؛ ما نقص مال من صدقة، ولا ظلم عبد مظلمة، فصبر عليها، إلا زاده الله بها عزًّا، ولا فتح عبد باب مسألة، إلا فتح الله عليه باب فقر». [الترمذي (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، وأحمد (٤/ ٢٣١)].

٢- وروى أحمد، والترمذي وصححه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله - عز وجل - يقبل الصدقات، ويأخذها بيمينه، فيربيها لأحدكم، كما يربي أحدكم مهره، أو فلوه، أو فصيله[1]، حتى إن اللقمة لتصير مثل جبل أحد». قال وكيع: وتصديق ذلك في كتاب الله، قوله: ﴿هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤]، و﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]. [الترمذي (٦٦٢)، وأحمد (٢/ ٢٦٨، ٤٠٤، ٤٧٦)].

٣- وروى أحمد بسند صحيح، عن أنس رضي الله عنه قال: أتى رجل من تميم رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني ذو مال كثير، وذو أهل، وولد، وحاضرة[2]، فأخبرني كيف أصنع، وكيف أنفق؟ فقال رسول الله ﷺ: «تخرج الزكاة من مالك، فإنها طهرة تطهرك، وتصل أقرباءك، وتعرف حق المسكين، والجار، والسائل». [أحمد (٣/ ١٣٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٦٣)].

٤- وروى أيضًا، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث أحلف عليهن؛ لا يجعل الله من له سهم في الإسلام، كمن لا سهم له، وأسهم الإسلام ثلاثة؛ الصلاة، والصوم،

---

(1) المهر والفلو والفصيل: ولد الفرس.

(2) حاضرة: نزول عنده للضيافة.

فلا تُغيِّب شيئاً في بطونها، إلا كتب الله له أجراً، ولو رعاها في مرج(١)، فما أكلت من شيء، إلا كتب الله له بها أجراً، ولو سقاها من نهر، كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر، - حتى ذكر الأجر في أبوالها، وأرواثها -، ولو استنّت شرفاً(٢) أو شرفين، كتب له بكل خطوة يخطوها أجر. وأما التي هي له ستر، فالرجل يتخذها تكرماً وتجملاً، ولا ينسى حق ظهورها وبطونها، في عسرها ويسرها. وأما التي هي عليه وزر، فالذي يتخذها أشراً(٣) وبطراً(٤) وبذخاً(٥)، ورياء الناس، فذلك الذي هي عليه وزر». قالوا: فالحمر يا رسول الله؟ قال: «ما أنزل الله علي فيها شيئاً، إلا هذه الآية الجامعة(٦) الفاذة(٧): ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]. [البخاري (٤٩٦٢)، ومسلم (٩٨٧)].

٢ - وروى الشيخان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من آتاه الله مالاً، فلم يؤد زكاته، مُثِّل له(٨) يوم القيامة شجاعاً(٩) أقرع(١٠)، له زبيبتان(١١)، يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني بشدقيه - ثم يقول: أنا كنزك، أنا مالك» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]. [البخاري (١٤٠٣)، والنسائي (٥/٣٩، ٤٠)].

٣ - وروى ابن ماجه، والبزار، والبيهقي، واللفظ له، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشر المهاجرين، خصال خمس، إن ابتليتم بهن، ونزلن بكم، أعوذ بالله أن تدركوهن: لم تظهر الفاحشة(١٢) في قوم قط، حتى يعلنوا بها، إلا فشا فيهم الأوجاع(١٣) التي لم تكن في أسلافهم، ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلا أخذوا بالسنين(١٤)، وشدة المؤنة، وجور السلطان، ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلا منعوا القطر(١٥) من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله، إلا سلط عليهم عدوٌّ من غيرهم، فيأخذ بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله، إلا جعل بأسهم(١٦) بينهم». [ابن ماجه (٤٠١٩)، والبيهقي في الشعب (٣٣١٤)].

٤ - وروى الشيخان، عن الأحنف بن قيس، قال: جلست إلى ملأ من قريش، فجاء رجل(١٧) خشن الشعر، والثياب، والهيئة، حتى قام عليهم، فسلم، ثم قال: بشر الكانزين برضف(١٨) يحمى عليه في نار جهنم، ثم يوضع على حلمة ثدي أحدهم، حتى يخرج من نغض(١٩) كتفه، ويوضع على نغض كتفه،

---

(١) المرج: أي المرعى.
(٢) شرفاً: أي عالياً من الأرض.
(٣) الأشر: أي البطر.
(٤) البطر: شدة الفرح.
(٥) بذخاً: أي تكبراً.
(٦) الجامعة: أي المتناولة لكل خير وشر.
(٧) الفاذة: أي القليلة النظير.
(٨) مُثِّل: أي صُوِّر.
(٩) الشجاع: الذكر من الحيات.
(١٠) الأقرع: الذي ذهب شعره من كثرة السم.
(١١) زبيبتان: أي نكتتان سوداوان فوق عينيه.
(١٢) الفاحشة: أي الزنى.
(١٣) الأوجاع: أي الأمراض.
(١٤) السنين: أي القحط.
(١٥) القطر: أي المطر.
(١٦) بأسهم: أي حربهم.
(١٧) هو أبو ذر ﵁.
(١٨) الرضف: أي الحجارة المحماة.
(١٩) نغض: أي أعلى الكتف.

حتى يخرج من حلمة ثديه، فيتزلزل. ثم ولى فجلس إلى سارية، وتبعته، وجلست إليه، وأنا لا أدري من هو، فقلت: لا أرى القوم إلا قد كرهوا الذي قلت. قال: إنهم لا يعقلون شيئًا، قال لي خليلي. قال: قلت: من خليلك؟ قال: النبي ﷺ: «أتبصر أحدًا؟» قال: فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأنا أرى أن رسول الله ﷺ يرسلني في حاجة له، قلت: نعم. قال: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهبًا أنفقه كله، إلا ثلاثة دنانير». وإن هؤلاء لا يعقلون، إنما يجمعون الدنيا، لا والله، لا أسألهم دنيا، ولا أستفتيهم من دين، حتى ألقى الله عز وجل. [البخاري (١٤٠٧، ١٤٠٨) ومسلم (٩٩٢)].

(٤) **حكم مانعها**: الزكاة من الفرائض التي أجمعت عليها الأمة، واشتهرت شهرة جعلتها من ضروريات الدين، بحيث لو أنكر وجوبها أحد، خرج عن الإسلام، وقتل كفرًا، إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام، فإنه يعذر؛ لجهله بأحكامه. أما من امتنع عن أدائها - مع اعتقاده وجوبها - فإنه يأثم بامتناعه، دون أن يخرجه ذلك عن الإسلام، وعلى الحاكم، أن يأخذها منه قهرًا ويعزره، ولا يأخذ من ماله أزيد منها، إلا عند أحمد، والشافعي في القديم، فإنه يأخذها منه، ونصف ماله؛ عقوبة له[1]؛ لما رواه أحمد، والنسائي، وأبو داود، والحاكم، والبيهقي، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في كل إبل سائمة، في كل أربعين ابنة لبون، لا يفرق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤتجرًا[2] فله أجرها، ومن منعها، فإنا آخذوها وشطر ماله، عزمة[3] من عزمات ربنا تبارك وتعالى، لا يحل لآل محمد منها شيء». [أبو داود (١٥٧٥) والنسائي (٥/ ١٥، ٢٥) وأحمد (٥/ ٤) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٠٦) والحاكم (١/ ٣٩٨)]، وسئل أحمد عن إسناده؟ فقال: صالح الإسناد. وقال الحاكم في بهز: حديثه صحيح[4]. ولو امتنع قوم عن أدائها - مع اعتقادهم وجوبها - وكانت لهم قوة ومنعة، فإنهم يقاتلون عليها، حتى يعطوها؛ لما رواه البخاري، ومسلم، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله». [البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) وأحمد (٢/ ٣٤٥)]. ولما رواه الجماعة، عن أبي هريرة، قال: لما توفي رسول الله ﷺ، وكان أبو بكر، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر: كيف تقاتل الناس[5]؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا: لا إله إلا الله. فمن قالها، فقد عصم مني ماله ونفسه، إلا بحقه، وحسابه على الله تعالى». فقال: والله، لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن

---

(١) ويعزر، مع أخذ [illegible] شطر [illegible] للحاكم.
(٢) مؤتجرًا: أي طالبًا للأجر.
(٣) عزمة: أي حقًا من حقوق الله.
(٤) وقد سئل [illegible] الشافعي [illegible] هذا الحديث لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولو ثبت قلنا به.
(٥) [illegible] أبي بكر وأصحابه على قتالهم [illegible]

الزكاة حقُّ المال، والله، لو منعوني عناقًا[1] كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ، لقاتلتهم على منعها. فقال عمر: فوالله، ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق. ولفظ مسلم، وأبي داود، والترمذي: لو منعوني عقالًا[2]. بدل: عناقًا. [البخاري (١٣٩٩، و١٤٠٠) ومسلم (٢٠) وأبو داود (١٥٥٦) والترمذي (٢٦٠٧) والنسائي (٥/ ١٥) وأحمد (٢/ ٥٢٨)].

(٥) على من تجب: تجب الزكاة على المسلم الحر المالك للنصاب، من أي نوع من أنواع المال الذي تجب فيه الزكاة.

ويشترط في النصاب:

١- أن يكون فاضلًا عن الحاجات الضرورية، التي لا غنى للمرء عنها، كالمطعم، والملبس، والمسكن، والمركب، وآلات الحرفة.

٢- وأن يحول عليه الحول الهجري، ويعتبر ابتداؤه من يوم ملك النصاب، ولا بد من كماله في الحول كله، فلو نقص أثناء الحول، ثم كمل، اعتبر ابتداء الحول من يوم كماله. قال النووي: مذهبنا، ومذهب مالك، وأحمد، والجمهور، أنه يشترط في المال الذي تجب الزكاة في عينه، ويعتبر فيه الحول، كالذهب، والفضة، والماشية، وجود النصاب في جميع الحول، فإن نقص النصاب في لحظة من الحول، انقطع الحول، فإن كمل بعد ذلك، استؤنف الحول من حين يكمل النصاب. وقال أبو حنيفة: المعتبر، وجود النصاب في أول الحول وآخره، ولا يضر نقصه بينهما، حتى لو كان معه مائتا درهم، فتلفت كلها في أثناء الحول، إلا درهمًا، أو أربعون شاة، فتلفت في أثناء الحول، إلا شاة، ثم ملك في آخر الحول تمام المائتين، وتمام الأربعين، وجبت زكاة الجميع.[3]

وهذا الشرط لا يتناول زكاة الزروع والثمار؛ فإنها تجب يوم الحصاد؛ قال الله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]. وقال العبدري: أموال الزكاة ضربان؛ أحدهما، ما هو نماء في نفسه، كالحبوب، والثمار، فهذا تجب الزكاة فيه؛ لوجوده. والثاني، ما يرصد للنماء، كالدراهم، والدنانير، وعروض التجارة، والماشية، فهذا يعتبر فيه الحول، فلا زكاة في نصابه، حتى يحول عليه الحول. وبه قال الفقهاء كافة. انتهى. من «المجموع» للنووي.

(٦) الزكاة في مال الصبي، والمجنون: يجب على ولي الصبي، والمجنون، أن يؤدي الزكاة عنهما من مالهما، إذا بلغ نصابًا؛ فعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «من ولي يتيمًا له مال، فليتجر له، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»[4]. [الترمذي (٦٤١) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٠٧)]، وفي سنده ضعيف، قال الحافظ: وله شاهد مرسل عند الشافعي.

---

(١) عناقًا: أي أنثى المعز لم تبلغ سنة.
(٢) العقال: الحبل الذي يعقل به البعير، والكلام ورد على وجه المبالغة.
(٣) لم يبلغ النصاب في أثناء الحول [illegible] الزكاة باستئناف حول آخر.
(٤) أي تفنيه.

وكذلك الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقًا، وكانت عائشة ـ رضي الله عنها ـ تخرج زكاة أيتام، كانوا في حجرها. قال الترمذي: اختلف أهل العلم في هذا: فرأى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ في مال اليتيم زكاة. منهم عمر، وعلي، وعائشة، وابن عمر. وبه يقول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقالت طائفة: ليس في مال اليتيم زكاة، وبه يقول سفيان، وابن المبارك.

(٧) **المالك المدين**: من كان في يده مال تجب الزكاة فيه، وهو مدين، أخرج منه ما يفي بدينه، وزكى الباقي، إن بلغ نصابًا، وإن لم يبلغ نصابًا، فلا زكاة فيه؛ لأنه في هذه الحالة فقير، والرسول ﷺ يقول: «لا صدقة، إلا عن ظهر غنى». رواه أحمد. وذكره البخاري معلقًا. [البخاري تعليقًا (٥/ ٣٧٧) وأحمد (٦/ ٢٣٠)]، وقال الرسول ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم». [سبق تخريجه]. ويستوي في ذلك الدين، الذي عليه لله أو للعباد؛ ففي الحديث: «فدين الله أحق بالقضاء». وسيأتي. [انظر تخريج الحديث التالي].

(٨) **من مات، وعليه الزكاة**: من مات، وعليه الزكاة، فإنها تجب في ماله[1]، وتقدم على الغرماء[2]، والوصية، والورثة؛ لقول الله تعالى في المواريث: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١١]. والزكاة دين قائم لله تعالى؛ فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: إن أمي ماتت، وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ فقال: «لو كان على أمك دين، أكنت قاضيه عنها؟». قال: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى». رواه الشيخان. [البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨) (١٥٥)].

(٩) **شرط النية في أداء الزكاة**: الزكاة عبادة، فيشترط لصحتها النية، وذلك أن يقصد المزكي عند أدائها وجه الله، ويطلب بها ثوابه، ويجزم بقلبه، أنها الزكاة المفروضة عليه؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. وفي «الصحيح»، أن النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى». [سبق تخريجه]. واشترط مالك، والشافعي النية عند الأداء. وعند أبي حنيفة، أن النية تجب عند الأداء، أو عند عزل الواجب. وجوز أحمد تقديمها على الأداء زمنًا يسيرًا.

(١٠) **أداؤها وقت الوجوب**: يجب إخراج الزكاة فورًا، عند وجوبها، ويحرم تأخير أدائها عن وقت الوجوب، إلا إذا لم يتمكن من أدائها، فيجوز له التأخير، حتى يتمكن؛ لما رواه أحمد، والبخاري، عن عقبة بن الحارث، قال: صليت مع رسول الله ﷺ العصر، فلما سلم، قام سريعًا، فدخل على بعض نسائه، ثم خرج، ورأى ما في وجوه القوم من تعجبهم؛ لسرعته، فقال: «ذكرت، وأنا في الصلاة، تبرًا[3] عندنا، فكرهت أن يمسي، أو يبيت عندنا، فأمرت بقسمته»[4]. [البخاري (١٢٢١)، والنسائي (٣/ ٨٤)، وأحمد (٤/ ٧، ٨، ٣٨٤)].

---

(١) هذا مذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور. (٢) الغرماء: أي الدائنون.

(٣) التبر: قال الجوهري: لا يقال إلا للذهب، وقد قاله بعضهم في الفضة.

(٤) قال ابن بطال: فيه أن الخير ينبغي أن يبادر به؛ فإن الآفات تعرض، والموانع تمنع، والموت لا يؤمن، والتسويف غير محمود.

وروى الشافعي، والبخاري في «التاريخ»، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «ما خالطت الصدقة مالاً قط، إلا أهلكته». رواه الحميدي، وزاد، قال: «يكون قد وجب عليك في مالك صدقة، فلا تخرجها، فيهلك الحرام الحلال». [الشافعي في مسنده (٩٥) والبخاري (١/ ١ - ١٨٠) في تاريخه، والحميدي (٢٣٧)، وانظره في الترغيب والترهيب (١١٣٣)].

(١١) **التعجيل بأدائها**: يجوز تعجيل الزكاة، وأداؤها قبل الحول، ولو لعامين؛ فعن الزهري، أنه كان لا يرى بأسًا، أن يعجل زكاته قبل الحول. وسئل الحسن، عن رجل أخرج ثلاث سنين، يجزيه؟ قال: يجزيه. قال الشوكاني: وإلى ذلك ذهب الشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة. وبه قال الهادي، والقاسم. قال المؤيد بالله: وهو أفضل. وقال مالك، وربيعة، وسفيان الثوري، وداود، وأبو عبيد بن الحارث، ومن أهل البيت، الناصر: إنه لا يجزئ، حتى يحول الحول. واستدلوا بالأحاديث، التي فيها تعلق الوجوب بالحول، وقد تقدمت، وتسليم ذلك لا يضر من قال بصحة التعجيل؛ لأن الوجوب متعلق بالحول، فلا نزاع، وإنما النزاع في الإجزاء قبله. انتهى.

قال ابن رشد: وسبب الخلاف، هل هي عبادة، أو حق واجب للمساكين؟ فمن قال: إنها عبادة. وشبهها بالصلاة، لم يجز إخراجها قبل الوقت، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة، أجاز إخراجها قبل الأجل؛ على جهة التطوع. وقد احتج الشافعي لرأيه؛ بحديث علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ استسلف صدقة العباس قبل محلها. انتهى.

(١٢) **الدعاء للمزكي**: يستحب الدعاء للمزكي عند أخذ الزكاة منه؛ لقول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ(١) إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]. وعن عبد الله بن أبي أوفى، أن رسول الله ﷺ كان إذا أتي بصدقة، قال: «اللهم صل عليهم». وإن أبي أتاه بصدقته، فقال: «اللهم صل على آل أبي أوفى». رواه الشيخان، وغيرهما [البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨)، وأحمد (٤/ ٣٥٣)]. وروى النسائي، عن وائل بن حجر، قال: قال رسول الله ﷺ - في رجل بعث بناقة حسنة في الزكاة -: «اللهم بارك فيه، وفي إبله». [النسائي (٥/ ٣٠)]. قال الشافعي: السنة للإمام - إذا أخذ الصدقة - أن يدعو للمتصدق، ويقول: آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت.

الأموال التي تجب فيها الزكاة

أوجب الإسلام الزكاة في الذهب، والفضة، والزروع، والثمار، وعروض التجارة، والسوائم، والمعدن، والركاز.

زكاة النقدين؛ الذهب، والفضة

وجوبها: جاء في زكاة الذهب، والفضة، قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا

---

(١) وصل عليهم: أي ادع لهم.

﴿يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤ - ٣٥]

والزكاة واجبة فيهما، سواء أكانا نقودًا، أم سبائك، أو تبرًا، متى بلغ مقدار المملوك من كل منهما نصابًا، وحال عليه الحول، وكان فارغًا عن الدين، والحاجات الأصلية.

نصاب الذهب، ومقدار الواجب: لا شيء في الذهب، حتى يبلغ عشرين دينارًا، فإذا بلغ عشرين دينارًا، وحال عليها الحول، ففيها ربع العشر، أي؛ نصف دينار، وما زاد على العشرين دينارًا، يؤخذ ربع عشره كذلك؛ فعن علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «ليس عليك شيء -يعني، في الذهب- حتى يكون لك عشرون دينارًا، فإذا كانت لك عشرون دينارًا، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار، فما زاد، فبحساب ذلك، وليس في مال زكاة، حتى يحول عليه الحول». رواه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، وصححه البخاري، وحسنه الحافظ. [أبو داود (١٥٧٣)، والبيهقي (٤/ ١٣٧)]. وعن زريق، مولى بني فزارة، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه، حين استخلف: خذ ممن مر بك من تجار المسلمين، فيما يديرون من أموالهم، من كل أربعين دينارًا دينارًا، فما نقص، فبحساب ما نقص، حتى يبلغ عشرين، فإن نقصت ثلث دينار، فدعها؛ لا تأخذ منها شيئًا، واكتب لهم براءة بما تأخذ منهم، إلى مثلها من الحول. رواه ابن أبي شيبة. قال مالك في «الموطأ»: السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، أن الزكاة تجب في عشرين دينارًا، كما تجب في مائتي درهم. والعشرون دينارًا تساوي ٢٨ درهمًا، وزنًا بالدرهم المصري.

نصاب الفضة، ومقدار الواجب: وأما الفضة، فلا شيء فيها، حتى تبلغ مائتي درهم، فإذا بلغت مائتي درهم، ففيها ربع العشر، وما زاد، فبحسابه -قل أم كثر- فإنه لا عفو في زكاة النقدين بعد بلوغ النصاب. فعن علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «قد عفوت لكم عن الخيل، والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة (الفضة)، من كل أربعين درهمًا درهمًا، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين، ففيها خمسة دراهم». رواه أصحاب السنن. [أبو داود (١٥٧٤)، والترمذي (٦٢٠)، والنسائي (٥/ ٣٧)، وأحمد (١/ ١٢١)]. قال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث؟ فقال: صحيح. قال: والعمل عند أهل العلم: ليس فيما دون خمسة أواق صدقة، والأوقية أربعون درهمًا، وخمس أواق مائتا درهم.

ومائتا درهم = ٢٧ $\frac{٧}{٣}$ ريالًا، = ٥٥٥ $\frac{١}{٢}$ قرشًا مصريًا

ضم النقدين: من ملك من الذهب أقل من نصاب، ومن الفضة كذلك، لا يضم أحدهما إلى الآخر؛ ليكمل منهما نصابًا؛ لأنهما جنسان لا يضم أحدهما إلى الآخر، كالحال في البقر والغنم، فلو كان في يده ١٩٩ درهمًا، وتسعة عشر دينارًا، لا زكاة عليه.

زكاة الدين: للدين حالتان.

١- الدين، إما أن يكون على معترف به، باذل له، وللعلماء في ذلك عدة آراء:

الرأي الأول، أن على صاحبه زكاته، إلا أنه لا يلزمه إخراجها، حتى يقبضه، فيؤدي لما مضى. وهذا مذهب علي، والثوري، وأبي ثور، والأحناف، والحنابلة.

الرأي الثاني، أنه يلزمه إخراج الزكاة في الحال، وإن لم يقبضه؛ لأنه قادر على أخذه، والتصرف فيه،

ملزمه بإخراج زكاته؛ كالوديعة. وهذا مذهب عثمان، وابن عمر، وجابر، وطاوس، والنخعي، والحسن، والزهري، وقتادة، والشافعي.

الرأي الثالث: أنه لا زكاة فيه؛ لأنه غير نام، فلم تجب زكاته؛ كعروض القنية. وهذا مذهب عكرمة، ويروى عن عائشة، وابن عمر.

الرأي الرابع: أنه يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة. وهذا مذهب سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح.

٢ - وإما أن يكون الدين على معسر، أو جاحد، أو مماطل به؛ فإن كان كذلك، فقيل: إنه لا تجب فيه الزكاة. وهذا قول قتادة، وإسحاق، وأبي ثور، والحنفية؛ لأنه غير مقدور على الانتفاع به. وقيل: يزكيه إذا قبضه لما مضى، وهو قول الثوري، وأبي عبيد؛ لأنه مملوك يجوز التصرف فيه، فوجبت زكاته لما مضى، كالدين على مليء، وروي عن الشافعي الرأيان. وعن عمر بن عبد العزيز، والحسن، والليث، والأوزاعي، ومالك: يزكيه إذا قبضه لعام واحد.

زكاة أوراق البنكنوت، والسندات: أوراق البنكنوت، والسندات: هي وثائق بديون مضمونة، تجب فيها الزكاة، إذا بلغت أول النصاب ٢٧ ريالاً مصرياً - لأنه يمكن دفع قيمتها فضة فوراً.

زكاة الحلي: اتفق العلماء على، أنه لا زكاة في الماس، والدر، والياقوت، واللؤلؤ، والمرجان، والزبرجد، ونحو ذلك من الأحجار الكريمة، إلا إذا اتخذت للتجارة، ففيها الزكاة. واختلفوا في حلي المرأة، من الذهب، والفضة؛ فذهب إلى وجوب الزكاة فيه؛ أبو حنيفة، وابن حزم، إذا بلغ نصاباً؛ استدلالاً بما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: أتت النبي ﷺ امرأتان، في أيديهما أساور من ذهب، فقال لهما رسول الله ﷺ: «أتحبان أن يسوركما[1] الله يوم القيامة أساور من نار؟». قالتا: لا. قال: «فأديا حق[2] هذا الذي في أيديكما». [أبو داود (١٥٦٣)، والترمذي (٦٣٧)، والنسائي (٥/ ٣٨)، وأحمد (٢/ ٢٠٤)، والدارقطني (٢/ ١٠٨)]. وعن أسماء بنت يزيد، قالت: دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ، وعلينا أسورة من ذهب، فقال لنا: «أتعطيان زكاته؟». قالت: فقلنا: لا. قال: «أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار؟ أديا زكاته». قال الهيثمي: رواه أحمد، وإسناده حسن. [أحمد (٦/ ٤٦١)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٦٧)]. وعن عائشة، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ، فرأى في يدي فتخات[3] من ورق[4]، فقال لي: «ما هذا يا عائشة؟». فقلت: صنعتهن؛ أتزين لك، يا رسول الله. فقال: «أتؤدين زكاتهن؟». قلت: لا، أو ما شاء الله. قال: «هو حسبك من النار»[5]. رواه أبو داود، والدارقطني، والبيهقي. [أبو داود (١٥٦٥)، والدارقطني (٢/ ١٠٥)، والبيهقي (٤/ ١٣٩)]. وذهب الأئمة الثلاثة إلى، أنه لا زكاة في حلي المرأة، بالغاً ما بلغ، فقد روى البيهقي، أن جابر بن عبد الله سئل

---

(1) أن يسوركما: أي أن يلبسكما.
(2) حق: أي زكاة.
(3) فتخات: أي خواتم.
(4) ورق: أي فضة.
(5) يعني: لو لم تعذب في النار إلا من أجل عدم زكاته لكفاه.

عن الحلي، أفيه زكاة؟ قال جابر: لا. فقيل: وإن كان يبلغ ألف دينار؟ فقال جابر: أكثر. [البيهقي (٤/ ١٣٨)]. وروى البيهقي: أن أسماء بنت أبي بكر كانت تحلي بناتها الذهب، ولا تزكيه، نحواً من خمسين ألفاً. [البيهقي (٤/ ١٣٨)]. وفي «الموطأ»، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عائشة كانت تلي بنات أخيها، يتامى في حجرها، لهن الحلي، فلا تخرج من حليهن الزكاة. [مالك في الموطأ (١/ ٢٥٠)، والبيهقي (٤/ ١٣٨)]. وفيه، أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب، ثم لا يخرج من حليهن الزكاة. قال الخطابي: الظاهر من الكتاب[1]، يشهد لقول من أوجبها، والأثر يؤيده، ومن أسقطها، ذهب إلى النظر. ومعه طرف من الأثر، والاحتياط أداؤها.

هذا الخلاف بالنسبة للحلي المباح، فإذا اتخذت المرأة حلياً ليس لها اتخاذه، كما إذا اتخذت حلية الرجال، كحلية السيف، فهو محرم، وعليها الزكاة، وكذا الحكم في اتخاذ أواني الذهب والفضة.

زكاة صداق المرأة: ذهب أبو حنيفة إلى أن صداق المرأة لا زكاة فيه، إلا إذا قبضته؛ لأنه بدل عما ليس بمال، فلا تجب فيه الزكاة قبل القبض، كدين الكتابة. ويشترط بعد قبضه، أن يبلغ نصاباً، ويحول عليه الحول، إلا إذا كان عندها نصاب آخر سوى المهر، فإنها إذا قبضت من الصداق شيئاً، ضمته إلى النصاب، وزكته بحوله. وذهب الشافعي إلى أن المرأة يلزمها زكاة الصداق، إذا حال عليه الحول، ويلزمها الإخراج عن جميعه آخر الحول، وإن كان قبل الدخول، ولا يؤثر كونه معرضاً للسقوط بالفسخ، بردة أو غيرها، أو نصفه بالطلاق. وعند الحنابلة، أن الصداق في الذمة دين للمرأة، حكمه حكم الديون عندهم، فإن كان على مليء[2] به، فالزكاة واجبة فيه، فإذا قبضته، أدت لما مضى، وإن كان على معسر، أو جاحد، فاختيار الخرقي وجوب الزكاة فيه، ولا فرق بين ما قبل الدخول أو بعده. فإن سقط نصفه بطلاق المرأة قبل الدخول، وأخذت النصف، فعليها زكاة ما قبضته، دون ما لم تقبضه، وكذلك لو سقط كل الصداق قبل قبضه؛ لانفساخ النكاح، لأمر من جهتها، فليس عليها زكاته.

زكاة أجرة الدور المؤجرة: ذهب أبو حنيفة، ومالك، إلى أن المؤجر لا يستحق الأجرة بالعقد، وإنما يستحقها بانقضاء مدة الإجارة؛ وبناء على هذا، فمن أجر داره، لا تجب عليه زكاة أجرتها، حتى يقبضها، ويحول عليها الحول، وتبلغ نصاباً. وذهبت الحنابلة إلى أن المؤجر يملك الأجرة من حين العقد، وبناء عليه، فإن من أجر داره، تجب الزكاة في أجرتها، إذا بلغت نصاباً، وحال عليها الحول، فإن المؤجر يملك التصرف في الأجرة بأنواع التصرفات، وكون الإجارة عرضة للفسخ، لا يمنع وجوب الزكاة، كالصداق قبل الدخول، ثم إن كان قد قبض الأجرة، أخرج الزكاة منها، وإن كانت ديناً، فهي كالدين؛ معجلاً كان، أو مؤجلاً[3]. وفي «المجموع» للنووي: وإذا أجر داره أو غيرها، بأجرة حالة، وقبضها، فيجب عليه زكاتها، بلا خلاف.

---

(١) يشير إلى عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية.
(٢) مليء: أي غني.
(٣) أي: أن يؤدي زكاتها حين قبضها لما مضى من حين العقد، كل ما مضى عليها حول أو أكثر.

زكاة التجارة

حكمها: ذهب جماهير العلماء، من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء إلى وجوب الزكاة في عروض[1] التجارة؛ لما رواه أبو داود، والبيهقي، عن سمرة بن جُنْدُب، قال: أما بعد، فإن النبي ﷺ كان يأمرنا أن نُخرج الصدقة من الذي نُعدُّه للبيع. وروى الدارقطني، والبيهقي، عن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال: «في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البَزّ[2] صدقته». [الدارقطني (٢/ ١٠٠)، والبيهقي (٤/ ١٤٧)]. وروى الشافعي، وأحمد، وأبو عبيد، والدارقطني، والبيهقي، وعبد الرزاق، عن أبي عمرو بن حماس، عن أبيه، قال: كنت أبيع الأَدَم والجِعاب،[3] فمرَّ بي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: أدِّ صدقة مالك. فقلت: يا أمير المؤمنين، إنما هو الأَدَم. قال: قوِّمْه، ثم أخرِجْ صدقته. [الدارقطني (٢/ ١٢٥)]. قال في «المغني»: وهذه قصة يشتهر مثلها، ولم تُنكر، فيكون إجماعًا، وقالت الظاهرية: لا زكاة في مال التجارة. قال ابن رشد: والسبب في اختلافهم في وجوب الزكاة بالقياس، واختلافهم في تصحيح حديث سمرة، وحديث أبي ذر؛ أما القياس، الذي اعتمده الجمهور، فهو أن العروض المتخذة للتجارة مالٌ مقصودٌ به التنمية، فأشبه الأجناس الثلاثة، التي فيها الزكاة باتفاق؛ أعني، الحرث، والماشية، والذهب، والفضة.

وفي «المنار»: جمهور علماء الملة يقولون بوجوب زكاة عروض التجارة، وليس فيها نصٌّ قطعي من الكتاب أو السنة، وإنما ورد فيها روايات، يقوِّي بعضها بعضًا، مع الاعتبار المستند إلى النصوص، وهو أن عروض التجارة المتداولة للاستغلال نقود، لا فرق بينها وبين الدراهم والدنانير، التي هي أثمانها، إلا في كون النصاب يتقلَّب، ويتردَّد بين الثمن، وهو النقد، والمثمن، وهو العروض، فلو لم تجب الزكاة في التجارة، لأمكن لجميع الأغنياء، أو أكثرهم أن يتجروا بنقودهم، ويتحرَّوا، ألا يحول الحول على نصاب من النقدين أبدًا، وبذلك تبطل الزكاة فيهما عندهم. ورأس الاعتبار في المسألة، أن الله -تعالى- فرض في أموال الأغنياء صدقة؛ لمواساة الفقراء، ومن في معناهم، وإقامة المصالح العامة، وأن الفائدة في ذلك للأغنياء، تطهير أنفسهم من رذيلة البخل، وتزكيتها بفضائل الرحمة بالفقراء، وسائر أصناف المستحقين، ومساعدة الدولة والأمة، في إقامة المصالح العامة، والفائدة للفقراء وغيرهم، إعانتهم على نوائب الدهر، مع ما في ذلك من سدِّ ذريعة المفاسد، في تضخُّم الأموال، وحصرها في أناس معدودين؛ وهو المشار إليه بقوله -تعالى- في حكمة قسمة الفيء: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. فهل يُعقل أن يخرج من هذه المقاصد الشرعية كلها التُّجار، الذين ربما تكون معظم ثروة الأمة في أيديهم؟

متى تصير العروض للتجارة: قال صاحب «المغني»[4]: ولا يصير العَرْض للتجارة، إلا بشرطين:

---

(١) العروض: جمع عرض، وهو غير الأثمان من المال.
(٢) البز: متاع البيت.
(٣) الأدم: الجلد، والجعاب: الغلاف.
(٤) وهو في المهذب لا يخرج عن معناه.

قال ابن المنذر، وابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن الصدقة واجبة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. وجاء في رواية ابن ماجه، أن رسول الله ﷺ، إنما سن الزكاة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذرة. [ابن ماجه (١٨١٥)]. وفي إسناد هذه الرواية، محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو متروك.

الأصناف التي لم تكن تؤخذ منها: ولم تكن تؤخذ الزكاة من الخضروات، ولا من غيرها من الفواكه، إلا العنب، والرطب؛ فعن عطاء بن السائب، أن عبد الله بن المغيرة أراد أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة، من الخضروات، فقال له موسى بن طلحة: ليس لك ذلك؛ إن رسول الله ﷺ كان يقول: «ليس في ذلك صدقة». رواه الدارقطني، والحاكم، والأثرم في «سننه»، وهو مرسل قوي. [البيهقي في الكبرى (٤/ ١٢٩)، والدارقطني (٢/ ٩٧)، والحاكم (١/ ٤٠١)]. وقال موسى بن طلحة: جاء الأثر عن رسول الله ﷺ في خمسة أشياء؛ الشعير، والحنطة، والسلت(١)، والزبيب، والتمر، وما سوى ذلك مما أخرجت الأرض، فلا عشر فيه. وقال: إن معاذًا لم يأخذ من الخضر صدقة. [البيهقي (٤/ ١٢٩)]. قال البيهقي: هذه الأحاديث كلها مراسيل، إلا أنها من طرق مختلفة، فيؤكد بعضها بعضًا، ومعها من أقوال الصحابة؛ عمر، وعلي، وعائشة. وروى الأثرم، أن عامل عمر كتب إليه، في كروم فيها من الفرسك(٢)، والرمان، ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافًا؟ فكتب إليه: إنه ليس عليها عشر، هي من العضاه. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل(٣) العلم، أنه ليس في الخضروات صدقة. [الترمذي (٦٣٨)]. وقال القرطبي: إن الزكاة تتعلق بالمقتات، دون الخضروات، وقد كان بالطائف الرمان، والفرسك، والأترج، فما علم أن النبي ﷺ أخذ منها زكاة، ولا أحد من خلفائه. قال ابن القيم: ولم يكن من هديه أخذ الزكاة من الخيل، والرقيق، ولا البغال، ولا الحمير، ولا الخضروات، ولا الأباطيخ، والمقاثي، والفواكه التي لا تكال، ولا تدخر، إلا العنب والرطب، فإنه يأخذ الزكاة منه جملة، ولم يفرق بين ما يبس، وما لم ييبس.

رأي الفقهاء: لم يختلف أحد من العلماء، في وجوب الزكاة في الزروع والثمار، وإنما اختلفوا في الأصناف التي تجب فيها، على عدة آراء، نجملها فيما يلي:

١- رأي الحسن البصري، والثوري، والشعبي: أنه لا زكاة، إلا في المنصوص عليه؛ وهو الحنطة، والشعير، والذرة، والتمر، والزبيب؛ لأن ما عداه لا نص فيه، واعتبر الشوكاني هذا المذهب الحق.

٢- رأي أبي حنيفة: أن الزكاة واجبة في كل ما أنبتته الأرض، لا فرق بين الخضروات وغيرها، ويشترط أن يقصد بزراعته استغلال الأرض، ونماؤها عادة، واستثنى الحطب، والقصب الفارسي(٤)، والحشيش، والشجر الذي لا ثمر له. واستدل لذلك بعموم قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشر».

---

(١) السلت: نوع من الشعير.
(٢) الفرسك: الخوخ.
(٣) يقصد: أكثرهم.
(٤) القصب الفارسي: هو نوع من القصب الصلب [illegible].

[البخاري (١٤٨٣)، وأبو داود (١٥٩٦)، والترمذي (٦٤٠)، والنسائي (٥/ ٤١)، وابن ماجه (١٨١٧)]. وهذا عامٌّ يتناول جميع أفراده؛ ولأنه يقصد بزراعته نماء الأرض، فأشبه الحب.

٣- مذهب أبي يوسف، ومحمد، أن الزكاة واجبة في الخارج من الأرض، بشرط أن يبقى سنةً، بلا علاج كثير، سواء أكان مكيلًا، كالحبوب، أو موزونًا، كالقطن، والسكر. فإن كان لا يبقى سنةً، كالقثاء، والخيار، والبطيخ، والشمام، ونحوها من الخضروات، والفواكه، فلا زكاة فيه.

٤- مذهب مالك، أنه يشترط فيما يخرج من الأرض، أن يكون مما يبقى، وييبس، ويستنبته بنو آدم؛ سواء أكان مقتاتًا، كالقمح، والشعير، أو غير مقتات، كالقرطم، والسمسم، ولا زكاة عنده في الخضروات والفواكه، كالتين، والرمان، والتفاح.

٥- وذهب الشافعي، إلى وجوب الزكاة، فيما تخرجه الأرض، بشرط أن يكون مما يقتات ويدخر، ويستنبته الآدميون، كالقمح، والشعير. قال النووي: مذهبنا، أنه لا زكاة في غير النخل، والعنب من الأشجار، ولا في شيء من الحبوب، إلا فيما يقتات ويدخر، ولا زكاة في الخضروات. وذهب أحمد، إلى وجوب الزكاة، في كل ما أخرجه الله من الأرض، من الحبوب، والثمار، مما ييبس، ويبقى، ويكال، ويستنبته الآدميون في أراضيهم[1]؛ سواء أكان قوتًا، كالحنطة، أو من القطنيات[2]، أو من الأبازير؛ كالكسبرة، والكراويا، أو من البذور؛ كبزر الكتان، والقثاء، والخيار، أو حب البقول، كالقرطم، والسمسم. وتجب عنده أيضًا، فيما جمع هذه الأوصاف من الثمار اليابسة، كالتمر، والزبيب، والمشمش، والتين، واللوز، والبندق، والفستق. ولا زكاة عنده في سائر الفواكه؛ كالخوخ، والكمثرى، والتفاح، والمشمش، والتين، اللذين لا يجففان، ولا في الخضروات، كالقثاء، والخيار، والبطيخ، والباذنجان، واللفت، والجزر.

زكاة الزيتون: قال النووي: وأما الزيتون، فالصحيح عندنا، أنه لا زكاة فيه. وبه قال الحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، وأبو عبيد. وقال الزهري، والأوزاعي، والليث، ومالك، والثوري، وأبو حنيفة، وأبو ثور: فيه الزكاة. قال الزهري، والليث، والأوزاعي: يخرص، فتؤخذ زكاته زيتًا. وقال مالك: لا يخرص، بل يؤخذ العشر بعد عصره، وبلوغه خمسة أوسق. انتهى.

سبب الخلاف، ومنشؤه: قال ابن رشد: وسبب الخلاف، أما بين من قصر الزكاة على الأصناف المجمع عليها، وبين من عداها إلى المدخر المقتات، فهو اختلافهم في تعلق الزكاة بهذه الأصناف الأربعة، هل هو لعينها، أو لعلة فيها، وهي الاقتيات؟ فمن قال: لعينها. قصر الوجوب عليها، ومن قال: لعلة الاقتيات. عدى الوجوب لجميع المقتات، وسبب الخلاف بين من قصر الوجوب على المقتات، وبين من عداه إلى جميع ما تخرجه الأرض - إلا ما وقع عليه الإجماع من الحشيش، والحطب، والقصب - معارضة القياس

---

(١) وإن اشترى زرعًا بعد بدو صلاحه، أو ثمرة بعد صلاحها، أو ملكها بجهة من جهات الملك، لم تجب فيها زكاة.

(٢) القطنيات: هي الحبوب سوى البر والشعير، سميت بذلك لأنها تقطن في البيوت؛ أي تمكث، وهي كالعدس، والحمص، والباقلاء، والجلبان، والترمس، واللوبيا، والفول.

لعموم اللفظ. أما اللفظ، الذي يقتضي العموم، فهو قوله - عليه الصلاة والسلام -: «فيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر». و «ما» تعني الذي: و «الذي» من ألفاظ العموم، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ الآية إلى قوله: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]. وأما القياس، فهو أن الزكاة، إنما المقصود بها سد الخلة، وذلك لا يكون غالبًا، إلا فيما هو قوت، فمن خصص العموم بهذا القياس، أسقط الزكاة مما عدا القوت، ومن غلب العموم، أوجبها فيما عدا ذلك، إلا ما أخرجه الإجماع. والذين اتفقوا على القوت، اختلفوا في أشياء من قبل اختلافهم فيها، هل هي مقتاتة أم ليست بمقتاتة، وهل يقاس على ما اتفق عليه، أو ليس بقياس؟ مثل اختلاف مالك، والشافعي، في الزيتون، فإن مالكًا ذهب إلى وجوب الزكاة فيه، ومنع الشافعي ذلك في قوله الأخير بمصر، وسبب اختلافهم، هل هو قوت، أو ليس بقوت؟

نصاب زكاة الزروع، والثمار: ذهب أكثر أهل العلم إلى، أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع، والثمار، حتى تبلغ خمسة أوسق، بعد تصفيتها من التبن، والقشر، فإن لم تصف، بأن تركت في قشرها[1]، فيشترط أن تبلغ عشرة أوسق.

١- فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة». رواه أحمد، والبيهقي بسند جيد. [أحمد (٢/ ٤٠٢) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٢٠)].

٢- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب، صدقة». [البخاري (١٤٨٤) ومسلم (٥/ ٩٧٩) وأبو داود (١٥٥٨) والترمذي (٦٢٦) والنسائي (٥/ ١٧) وابن ماجه (١٧٩٣) وأحمد (٣/ ٨٦)]. والوسق: ستون صاعًا، بالإجماع، وقد جاء ذلك في حديث أبي سعيد، وهو حديث منقطع. وذهب أبو حنيفة، ومجاهد إلى وجوب الزكاة في القليل والكثير؛ لعموم قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشر». [سبق تخريجه]. ولأنه لا يعتبر له حول، فلا يعتبر له نصاب. قال ابن القيم - مناقشًا هذا الرأي -: وقد وردت السنة الصحيحة، الصريحة، المحكمة في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق، بالمتشابه من قوله: «فيما سقت السماء العشر، وما سقي بنضح أو غرب، فنصف العشر». قالوا: وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخاص، ودلالة العام قطعية كالخاص، وإذا تعارضا، قدم الأحوط، وهو الوجوب. فيقال: يجب العمل بكلا الحديثين، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر، وإلغاء أحدهما بالكلية؛ فإن طاعة الرسول ﷺ فرض في هذا، وفي هذا، ولا تعارض بينهما بحمد الله - تعالى - بوجه من الوجوه، فإن قوله: «فيما سقت السماء العشر». إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر، وما يجب فيه نصفه، فذكر النوعين، مفرقًا بينهما في مقدار الواجب. وأما مقدار النصاب، فسكت عنه في هذا الحديث، وبينه نصًّا في الحديث الآخر؛ فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح، الصريح، المحكم، الذي لا يحتمل غير ما أول عليه البتة، إلى المجمل المتشابه، الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم، لم يقصد بيانه بالخاص المحكم المبين، كبيان سائر العمومات بما يخصصها من النصوص؟ انتهى.

---

(١) كالأرز، فإنه يخزن في قشره.

وقال ابن قدامة: قول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة». متفق عليه. هذا خاص يجب تقديمه، وتخصيص عموم ما رووه به، كما خصصنا قوله: «في كل سائمة من الإبل الزكاة». [أحمد (٦/ ١٢٦ و٢٣٢) وأبو داود (١٥٦٧) والنسائي (٥/ ٢٩)] بقوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة». [البخاري (١٤٨٤) ومسلم (٩٧٩/٤)]، وقوله: «في الرقة ربع العشر». [أبو داود (١٥٦٧) والترمذي (٦٢٠) والموطأ (١/ ٢٥٧، ٢٥٨)]. بقوله: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة». ولأنه مال تجب فيه الصدقة، فلم تجب في يسيره، كسائر الأموال الزكوية. وإنما لم يعتبر الحول؛ لأنه يكمل نماؤه باستحصاده، لا ببقائه، واعتبر الحول في غيره؛ لأنه مظنة لكمال النماء في سائر الأموال، والنصاب اعتبر؛ ليبلغ حدًّا يحتمل المواساة منه، فلهذا اعتبر فيه. يحققه، أن الصدقة، إنما تجب على الأغنياء، ولا يحصل الغنى بدون النصاب، كسائر الأموال الزكوية. هذا، والصاع قدح وثلث، فيكون النصاب خمسين كيلة، فإن كان الخارج لا يكال، فقد قال ابن قدامة: ونصاب الزعفران والقطن، وما ألحق بهما من الموزونات، ألف وستمائة رطل بالعراقي، فيقوم وزنه مقامه[1]. قال أبو يوسف: إن كان الخارج مما لا يكال، لا تجب فيه الزكاة إلا إن بلغ قيمة نصاب من أدنى ما يكال، فلا تجب الزكاة في القطن، إلا إذا بلغت قيمته خمسة أوسق، من أقل ما يكال، كالشعير ونحوه؛ لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه، فاعتبر بغيره، كالعروض تقوم بأدنى النصابين من الأثمان. وقال محمد: يلزم أن يبلغ خمسة أمثال، من أعلى ما يقدر به نوعه، ففي القطن، لا تجب فيه الزكاة، إلا إن بلغ خمسة قناطير؛ لأن التقدير بالوسق، فيما يوسق، كان باعتبار أنه أعلى ما يقدر به نوعه.

مقدار الواجب: يختلف القدر الذي يجب إخراجه، باختلاف السقي؛ فما سقي بدون استعمال آلة، بأن سقي بالراحة - ففيه عشر الخارج، فإن سقي بآلة، أو بماء مشترى، ففيه نصف العشر.

١- فعن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «فيما سقت السماء، والبعل[2]، والسيل العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر». رواه البيهقي، والحاكم، وصححه. [الحاكم (١/ ٤٠١) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٢٩)].

٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثريًّا العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر». رواه البخاري، وغيره. [البخاري (١٤٨٣) وأبو داود (١٥٩٦) والترمذي (٦٤٠) والنسائي (٥/ ٤١) وابن ماجه (١٨١٧)]. فإن كان يسقى تارة بآلة، وتارة بدونها، فإن كان ذلك على جهة الاستواء، ففيه ثلاثة أرباع العشر؛ قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافًا، وإن كان أحدهما أكثر، كان حكم الأقل تابعًا للأكثر، عند أبي حنيفة، وأحمد، والثوري، وأحد قولي الشافعي. وتكاليف الزرع؛ من حصاد، وحمل، ودياسة، وتصفية، وحفظ، وغير ذلك من خالص مال المالك، ولا يحسب منها شيء من مال الزكاة. ومذهب ابن عباس، وابن عمر - رضي الله عنهما - أنه يحسب ما اقترضه من

---

(١) الخمسة الأوسق تساوي ألفًا وستمائة رطل عراقي. والرطل العراقي ١٣٠ درهمًا عرفيًا.
(٢) البعل والعثري: الذي يشرب بعروقه دون سقي. والنضح: السقي من ماء بئر أو نهر بساقية.

إبراهيم من قوله ، فرواه يحيى هكذا مرفوعًا ، ويحيى بن عنبسة مكشوف الأمر في ضعفه ؛ لروايته عن الثقات الموضوعات . قاله أبو أحمد بن عدي الحافظ ، فيما أخبرنا به أبو سعيد الماليني عنه ، وضعفه كذلك الكمال بن الهمام من أئمة الحنفية [1] .

٢ - وبما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «منعت العراق قفيزها ودرهمها ، ومنعت الشام مُدْيَها ودينارها ، ومنعت مصرُ إردبَّها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم» . قالها ثلاثًا ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه [2] . [مسلم (٢٨٩٦) (٣٣) ، وأبو داود (٣٠٣٥) وأحمد (٢/ ٢٦٢)] وليس في هذا الحديث دلالة على عدم أخذ الزكاة من الأرض الخراجية ، فقد أوّله العلماء على معنى : أنهم سيسلمون ، وتسقط الجزية عنهم ، أو أنه إشارة إلى الفتن ، التي تقع آخر الزمان ، المؤدية إلى منع الحقوق الواجبة عليهم ، من زكاة ، وجزية ، وغيرهما . قال النووي - عقب التأويلين - : لو كان معنى الحديث ما زعموه ، للزم ألا تجب زكاة الدراهم ، والدنانير ، والتجارة ، وهذا لا يقول به أحد .

٣ - ويروى ، أن دهقان نهر الملك لما أسلم ، قال عمر بن الخطاب : سلّموا إليه الأرض ، وخذوا منه الخراج . وهذا صريح في الأمر بأخذ الخراج ، دون الأمر بأخذ العشر . وهذه القصة يقصد بها ، أن الخراج لا يسقط بإسلامه ، ولا يلزم من ذلك سقوط العشر ، وإنما ذكر الخراج ؛ لأنه ربما يُتوهّم سقوطه بالإسلام ، كالجزية ، وأما العشر ، فمعلوم ، أنه واجب على الحر المسلم ، فلم يحتج إلى ذكره ، كما أنه لم يذكر أخذ زكاة الماشية منه ، وكذا زكاة النقدين ، وغيرهما ، أو لأن الدهقان لم يكن له ما يجب فيه العشر .

٤ - وأن عمل الولاة والأئمة ، على عدم الجمع بين العشر والخراج . وهذا ممنوع ، بما نقله ابن المنذر ، من أن عمر بن عبد العزيز جمع بينهما .

٥ - وأن الخراج ينافي العشر ؛ فإن الخراج وجب عقوبةً ، بينما العشر وجب عبادة ، ولا يمكن اجتماعهما في شخص واحد ، فيجبا عليه معًا . وهذا صحيح في حالة الابتداء ، ممنوع في حالة البقاء ، وليس كل صور الخراج أساسها القوة والقهر ، بل يكون في بعض صوره مع عدم القوة ، كما في الأرض القريبة من أرض الخراج ، أو التي أحياها ، وسقاها بماء الأنهار الصغار .

٦ - أن سبب كلٍّ من الخراج والعشر واحدٌ ، وهو الأرض النامية حقيقة ، أو حكمًا ؛ بدليل أنها لو كانت سبخة ، لا منفعة لها ، لا يجب فيها خراج ولا عشر ، وإذا كان السبب واحدًا ، فلا يجتمعان معًا في أرض واحدة ؛ لأن السبب الواحد لا يتعلق به حقان من نوع واحد ، كما إذا ملك نصابًا من السائمة ؛ للتجارة سنة ، فإنه لا يلزمه زكاتان . والجواب ، أن الأمر ليس كذلك ؛ فإن سبب العشر الزرع الخارج من الأرض ، والخراج يجب على الأرض ؛ سواء زرعها ، أم أهملها . وعلى تسليم وحدة السببية ، فلا مانع من تعلق الوظيفتين بالسبب الواحد ، الذي هو الأرض ، كما قال الكمال بن الهمام .

---

(١) رجح الكمال ضعف المشهور ، ووهّن ما عداه بما لا يخرج عن مقتضى هذا النقاش .
(٢) وجه الدلالة في الحديث : أنه إخبار عما يكون من منع الحقوق الواجبة وبين هذه الحقوق ، وأنها عادت من الخراج : لو كان العشر واجبًا لذكره معه .

زكاة الخارج من الأرض المؤجرة: يرى جمهور العلماء، أن من استأجر أرضًا، فزرعها، فالزكاة عليه، دون مالك الأرض، وقال أبو حنيفة: الزكاة على صاحب الأرض. قال ابن رشد: والسبب في اختلافهم؛ هل العشر حق الأرض، أو حق الزرع؟ فلما كان عندهم، أنه حق لأحد الأمرين، اختلفوا في أيهما أولى أن ينسب إلى موضع الإنفاق، وهو كون الزرع والأرض لمالك واحد، فذهب الجمهور، إلى أنه ما تجب فيه الزكاة، وهو الحب. وذهب أبو حنيفة، إلى أنه ما هو أصل الوجوب، وهو الأرض. ورجح ابن قدامة رأي الجمهور، فقال: إنه واجب في الزرع، فكان على مالكه، كزكاة القيمة، فيما إذا أعده للتجارة، وكعشر زرعه في ملكه، ولا يصح قولهم: إنه من مؤنة الأرض. لأنه لو كان من مؤنتها، لوجب فيها، وإن لم تزرع، كالخراج، ولوجب على الذمي، كالخراج، ولتقدر بقدر الأرض لا بقدر الزرع، ولوجب صرفه إلى مصارف الفيء، دون مصرف الزكاة.

تقدير النصاب في النخيل، والأعناب، بالخرص[1] دون الكيل: إذا أزهى النخيل والأعناب، وبدا صلاحهما، تقدر تقدير النصاب فيها بالخرص دون الكيل، وذلك بأن يحصي الخارص الأمين العارف، ما على النخيل والأعناب، من العنب والرطب، ثم يقدره تمرًا وزبيبًا؛ ليعرف مقدار الزكاة فيه، فإذا جفت الثمار، أخذ الزكاة التي سبق تقديرها منها؛ فعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: غزونا مع النبي ﷺ غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى، إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي ﷺ: «اخرصوا». وخرص رسول الله ﷺ عشرة أوسق، فقال لها: «أحصي ما يخرج منها». رواه البخاري. [البخاري (1481) ومسلم (4/ 1392)]. فهذه سنة رسول الله ﷺ، وعمل أصحابه من بعده، وإليه ذهب أكثر أهل العلم[2]. وخالف في ذلك الأحناف؛ لأن الخرص ظن وتخمين، لا يلزم به حكم. وسنة رسول الله ﷺ أهدى، فإن الخرص ليس من الظن في شيء، بل هو اجتهاد في معرفة قدر الثمر، كالاجتهاد في تقويم المتلفات. وسبب الخرص، أن العادة جرت بأكل الثمار رطبًا، فكان من الضروري إحصاء الزكاة، قبل أن تؤكل وتصرم[3]، ومن أجل أن يتصرف أربابها بما شاءوا، ويضمنوا قدر الزكاة. وعلى الخارص، أن يترك في الخرص الثلث، أو الربع؛ توسعة على أرباب الأموال؛ لأنهم يحتاجون إلى الأكل منه، هم وأضيافهم وجيرانهم. ولتصيب الثمرة النوائب؛ من أكل الطير، والمارة، وما تسقطه الريح، فلو أحصي الزكاة من الثمر كله، دون استثناء الثلث، أو الربع، لأضر بهم؛ فعن سهل بن أبي حثمة، أن النبي ﷺ قال: «إذا خرصتم، فخذوا، ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث، فدعوا الربع»[4]. رواه أحمد، وأصحاب السنن، إلا ابن ماجه. [أبو داود (1605) والترمذي (643) والنسائي (5/ 42) وأحمد (4/ 2 و3)]، ورواه الحاكم، وابن حبان، وصححاه. قال الترمذي: والعمل على حديث سهل، عند أكثر أهل العلم. وعن بشير بن يسار، قال: بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا حثمة الأنصاري على خرص أموال المسلمين، فقال: إذا وجدت القوم في نخلهم قد خرصوا[5]، فدع لهم ما يأكلون، لا تخرصه عليهم. [أبو عبيد في الأموال (1448) وابن أبي شيبة (3/ 194)]. وعن مكحول، قال: كان رسول الله

---

(1) الخرص: الحزر والتخمين.
(2) يرى مالك أنه واجب، وعند الشافعي وأحمد سنة.
(3) تصرم: تقطع.
(4) شرع ذلك كله للآكلة وللهوام [illegible] إذا أكلوا، والريح إذا أسقطت.
(5) خرصوا: أي قدروا ما على نخلهم وقت الطيب.

ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾[1] [البقرة: ٢٦٧]. وروى أبو داود، والنسائي، وغيرهما، عن سهل بن حنيف، عن أبيه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لونين من التمر؛ الجعرور، ولون الحبيق[2]. [أبو داود (١٦٠٧)، والنسائي (٥/ ٤٣)]. وكان الناس يتيممون شرار ثمارهم، فيخرجونها في الصدقة، فنهوا عن ذلك، ونزلت: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾. وعن البراء، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. نزلت فينا؛ معشر الأنصار، كنا أصحاب نخل، فكان الرجل يأتي من نخله على قدر كثرته وقلته، وكان الرجل يأتي بالقنو، والقنوين، فيعلقه في المسجد، وكان أهل الصفة[3] ليس لهم طعام، فكان أحدهم إذا جاع، أتى القنو، فضربه بعصاه، فسقط البسر والتمر، فيأكل، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير، يأتي الرجل بالقنو فيه الشيص، والحشف، وبالقنو قد انكسر، فيعلقه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. قال: لو أن أحدكم أهدي إليه مثل ما أعطى، لم يأخذه، إلا على إغماض وحياء. قال: فكنا بعد ذلك يأتي أحدنا بصالح ما عنده. رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب. [الترمذي (٢٩٨٧)]. قال الشوكاني: فيه دليل على، أنه لا يجوز للمالك، أن يخرج الرديء عن الجيد، الذي وجبت فيه الزكاة، نصًّا في التمر، وقياسًا في سائر الأجناس، التي تجب فيه الزكاة، وكذلك لا يجوز للمصدِّق أن يأخذ ذلك.

زكاة العسل: ذهب جمهور العلماء إلى، أنه لا زكاة في العسل؛ قال البخاري: ليس في زكاة العسل شيء يصح[4]. وقال الشافعي: واختياري، ألا يؤخذ منه؛ لأن السنن والآثار ثابتة فيما يؤخذ منه، وليست ثابتة فيه، فكان عفوًا. وقال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت، ولا إجماع، فلا زكاة فيه، وهو قول الجمهور. وذهب الحنفية، وأحمد، إلى أن في العسل زكاة؛ لأنه، وإن لم يصح في إيجابه حديث، إلا أنه جاء فيه آثار يقوي بعضها بعضًا، ولأنه يتولد من نَوْر الشجر، والزهر، ويُكال، ويُدخر، فوجبت فيه الزكاة، كالحب والتمر، ولأن الكلفة فيه دون الكلفة في الزروع والثمار. واشترط أبو حنيفة، في إيجاب الزكاة في العسل، أن يكون في أرض عشرية، ولم يشترط نصابًا له، فيؤخذ العشر من قليله وكثيره. وعكس الإمام أحمد، فاشترط أن يبلغ نصابًا، وهو عشرة أفراق، والفرق ستة عشر رطلًا عراقيًّا[5]، وسوى بين وجوده في الأرض الخراجية، أو العشرية. وقال أبو يوسف: نصابه عشرة أرطال. وقال محمد: بل هو خمسة أفراق. والفرق؛ ستة وثلاثون رطلًا.

---

(١) تيمموا: أي تقصدوا. الخبيث: أي الرديء من الجيد. تغمضوا: أي تتسامحوا في أخذه.
(٢) الجعرور والحبيق: نوعان رديئان من التمر.
(٣) أهل الصفة: أي فقراء المهاجرين.
(٤) أي: عن النبي ﷺ.
(٥) الرطل العراقي: ١٣٠ درهمًا. وهذا ظاهر كلام أحمد.

زكاة الحيوان

جاءت الأحاديث الصحيحة مصرحة ، بإيجاب الزكاة في الإبل ، والبقر ، والغنم ، وأجمعت الأمة على العمل بها .

ويشترط لإيجاب الزكاة فيها :

(١) أن تبلغ نصابًا .

(٢) وأن يحول عليها الحول .

(٣) وأن تكون سائمة ، أي : راعية من الكلأ المباح ، في أكثر العام[١] .

والجمهور على اعتبار هذا الشرط ، ولم يخالف فيه غير مالك ، والليث ، فإنهما أوجبا الزكاة في المواشي مطلقًا ؛ سواء كانت سائمة ، أو معلوفة ، عاملة[٢] أو غير عاملة . لكن الأحاديث جاءت مصرحة بالتقييد بالسائمة ، وهو يفيد بمفهومه ، أن المعلوفة لا زكاة فيها ؛ لأنه لابد للكلام من فائدة ؛ صونًا له عن اللغو . قال ابن عبد البر : لا أعلم أحدًا قال بقول مالك ، والليث ، من فقهاء الأمصار .

زكاة الإبل : لا شيء في الإبل ، حتى تبلغ خمسًا ، فإذا بلغت خمسًا سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها شاة[٣] . فإذا بلغت عشرًا ، ففيها شاتان ، وهكذا كلما زادت خمسًا ، زادت شاة . فإذا بلغت خمسًا وعشرين ، ففيها بنت مخاض (وهي التي لها سنة ، ودخلت في الثانية)-أو ابن لبون[٤] (وهو الذي له سنتان ، ودخل في الثالثة) . فإذا بلغت ستًّا وثلاثين ، ففيها ابنة لبون . وفي ست وأربعين حقة (وهي التي لها ثلاث سنين ، ودخلت في الرابعة) . وفي إحدى وستين جذعة (وهي التي لها أربع سنين ، ودخلت في الخامسة) . وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان ، إلى مائة وعشرين . فإذا زادت ، ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة . فإذا تباين أسنان الإبل في فرائض الصدقات ، فمن بلغت عنده صدقة الجذعة ، وليست عنده جذعة ، وعنده حقة ، فإنها تُقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسرتا له ، أو عشرين درهمًا . ومن بلغت عنده صدقة الحقة ، وليست عنده ، إلا جذعة ، فإنها تُقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهمًا ، أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة ، وليست عنده ، وعنده ابنة لبون ، فإنها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسرتا له ، أو عشرين درهمًا . ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون ، وليست عنده ، إلا حقة ، فإنها تقبل منه ، ويعطيه المصدِّق عشرين درهمًا ، أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون ، وليست عنده ابنة لبون ، وعنده ابنة مخاض ، فإنها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن

---

(١) هذا رأي أبي حنيفة وأحمد . وعند الشافعي : إن علفت قدرًا تعيش بدونه وجبت فيها الزكاة وإلا فلا ، وهي تصبر على العلف يومين لا أكثر .

(٢) عاملة : أي معدة للعمل وغيره .

(٣) شاة : أي جذع من الضأن : وهو ما أتى عليه أكثر السنة ، أو ثني من المعز : وهو ما له سنة .

(٤) لا يؤخذ الذكور في الزكاة إذا كان في النصاب إناث غير ابن اللبون عند عدم وجود بنت المخاض ، وإذا كانت الإبل كلها ذكورًا جاز أخذ الذكور .

استيسرتا له ، أو عشرين درهما . ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض ، وليست عنده إلا ابن لبون ذكر فإنه يقبل منه ، وليس معه شيء . ومن لم تكن معه إلا أربع من الإبل ، فليس فيها شيء ، إلا أن يشاء ربها[1] .

فهذه فريضة صدقة الإبل ، التي عمل بها الصديق رضي الله عنه بحضرة من الصحابة ، ولم يخالفه أحد . عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ، ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي ، فأخرجها أبو بكر رضي الله عنه فعمل بها ، حتى توفي ، ثم أخرجها عمر رضي الله عنه من بعده ، فعمل بها ، قال : فلقد هلك عمر يوم هلك ، وإن ذلك لمقرون بوصيته .

زكاة البقر[2] : وأما البقر فلا شيء فيها ، حتى تبلغ ثلاثين سائمة ، فإذا بلغت ثلاثين سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها تبيع ، أو تبيعة (وهو ما له سنة) ، ولا شيء فيها غير ذلك ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها مسنة[3] (وهي ما لها سنتان) ، ولا شيء فيها ، حتى تبلغ ستين ، فإذا بلغت ستين ، ففيها تبيعان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مسنتان ، وفي التسعين ثلاثة أتبعة ، وفي المائة مسنة وتبيعان ، وفي العشرة والمائة مسنتان وتبيع ، وفي العشرين ومائة ، ثلاث مسنات ، أو أربعة أتباع ، وهكذا ما زاد : ففي كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة .

زكاة الغنم[4] : لا زكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها شاة ، إلى مائة وعشرين ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها شاتان ، إلى مائتين ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ، ففيها ثلاث شياه ، إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت على ثلاثمائة ، ففي كل مائة شاة . ويؤخذ الجذع من الضأن ، والثني من المعز فما فوق . ويجوز إخراج الذكور من الزكاة اتفاقا ، إذا كان نصاب الغنم كله ذكورا . فإن كان إناثا ، أو ذكورا وإناثا ، جاز إخراج الذكور عند الأحناف ، وتعينت الأنثى عند غيرهم .

حكم الأوقاص : الأوقاص : جمع وقص ، وهي ما بين الفريضتين . وهو باتفاق العلماء ، عفو لا زكاة فيه ، فقد ثبت من كلام النبي ﷺ في صدقة الإبل : «فإذا بلغت خمسا وعشرين ، ففيها بنت مخاض أنثى ، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ، ففيها بنت لبون أنثى» [من حديث طويل أبو داود (١٥٦٨ و١٥٧٠) والترمذي (٦٢١) والنسائي (٥/ ١٨) وأحمد (١/ ١٢)] . وفي صدقة البقر يقول : «فإذا بلغت ثلاثين ، ففيها فحل تبيع جذع أو جذعة ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها بقرة مسنة» [النسائي (٥/ ٢٦) وأحمد (٥/ ٢٤٠)] . وفي صدقة الغنم يقول : «وفي سائمة الغنم إذا

---

(1) قال الترمذي : [illegible] لأنها [illegible] .

(2) [illegible]

(3) [illegible]

(4) [illegible]

(١/ ٤١٤، ٣٣)، وابن خزيمة (٢٢٩٠)، والحاكم (١/ ٤٠٠-٤٠١)، والبيهقي (٤/ ١١٨، ١١٩)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٦٩)، وعزاه للطبراني في الكبير]. وروى الزهري، عن سليمان بن يسار، أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه: خذ من خيلنا، ورقيقنا صدقة. فأبى، ثم كتب إلى عمر، فأبى، فكلموه أيضًا، فكتب إلى عمر، فكتب إليه عمر: إن أحبوا، فخذها منهم، وارددها عليهم[1]، وارزق رقيقهم. رواه مالك، والبيهقي. [مالك في الموطأ (١/ ٢٧٧)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ١١٨)].

زكاة الفصلان، والعجول، والحملان[2]: من ملك نصابًا من الإبل، أو البقر، أو الغنم، فتبعها في أثناء الحول، وجبت زكاة الجميع، عند تمام حول الكبار؛ وأخرج عن الأصل وعن النتاج زكاة المال الواحد، في قول أكثر أهل العلم؛ لما رواه مالك، والشافعي، عن سفيان بن عبد الله الثقفي، أن عمر بن الخطاب، قال: تعدُّ عليهم السخلة[3] يحملها الراعي، ولا تأخذها، ولا نأخذ الأكولة، ولا الرُّبى، ولا الماخض، ولا فحل الغنم، وتأخذ الجذعة والثنية، وذلك عدل بين غذاء[4] المال وخياره. [مالك في الموطأ (١/ ٢٦٥)، والشافعي في مسنده (١/ ٢٣٣)]. ويرى أبو حنيفة، والشافعي، وأبو ثور، أنه لا يحتسب بالنتاج ولا يعتد به، إلا أن تكون الكبار نصابًا. وقال أبو حنيفة أيضًا: تضم الصغار إلى النصاب؛ سواء كانت متولدة منه، أم اشتراها، وتزكى بحوله. واشترط الشافعي، أن تكون متولدة من نصاب في ملكه قبل الحول. أما من ملك نصابًا من الصغار، فلا زكاة عليه، عند أبي حنيفة، ومحمد، وداود، والشعبي، ورواية عن أحمد؛ لما رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، عن سويد بن غفلة، قال: أتانا مصدِّق رسول الله ﷺ، فسمعته يقول: إن في عهدي، ألا نأخذ من راضع لبن. الحديث. [أبو داود (١٥٧٩)، والنسائي (٥/ ٢٩)، وأحمد (٤/ ٣١٥)، والبيهقي (٤/ ١٠١)، والدارقطني (٢/ ١٠٤)]. وفي إسناده هلال بن خباب، وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه بعضهم. وعند مالك، ورواية عند أحمد: تجب الزكاة في الصغار، كالكبار؛ لأنها تعد مع غيرها، فتعد منفردة. وعند الشافعي، وأبي يوسف: يجب في الصغار واحدة صغيرة منها.

ما جاء في الجمع، والتفريق:

١- عن سويد بن غفلة، قال: أتانا مصدِّق رسول الله ﷺ، فسمعته يقول: إنا لا نأخذ من راضع لبن، ولا نفرق بين مجتمع، ولا نجمع بين متفرق. وأتاه رجل بناقة كوماء[5]، فأبى أن يأخذها. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي. [أبو داود (١٥٧٨)، والنسائي (٥/ ٢٩)، وأحمد (٤/ ٣١٥)].

٢- وحدَّث أنس، أن أبا بكر كتب إليه: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على

---

(١) أي: على الفقراء منهم.
(٢) جمع فصيل وعجل وحمل، وهي الصغار التي لم تتم سنة.
(٣) السخلة: تطلق على الذكر والأنثى، من أولاد الضأن، ساعة تضعه الشاة، ضأنًا كانت، أو معزًا.
(٤) غذاء: جمع غذي كغني، وهي السخال.
(٥) ناقة كوماء: أي؛ عظيمة السنام، وأبى أن يأخذها؛ لأنها من خيار الماشية.

المسلمين. وفيه: «ولا يُجمع بين متفرق، ولا يُفرق بين مجتمع؛ خشية الصدقة، وما كان من خليطَين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»[1]. رواه البخاري. [البخاري (١٤٥٠)]. قال مالك في «الموطأ»: معنى هذا، أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة، وجبت فيها الزكاة، فيجمعونها، حتى لا يجب عليهم كلهم فيها، إلا شاة واحدة[2]، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاة، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه، فيفرقونها؛ حتى لا يكون على كلّ واحد منهما، إلا شاة واحدة[3]. وقال الشافعي: هو خطاب لربّ المال من جهة، وللساعي من جهة، فأمر كلّ منهما ألا يحدث شيئًا، من الجمع والتفريق؛ خشية الصدقة. فربّ المال يخشى أن تكثر الصدقة، فيجمع أو يفرق؛ لتقل، والساعي يخشى أن تقل الصدقة، فيجمع أو يفرق؛ لتكثر[4]، فمعنى قوله: «خشية الصدقة»، أي: خشية أن تكثر، أو تقلّ، فلما كان محتملاً للأمرين، لم يكن الحمل على أحدهما أولى من الآخر، فحمل عليهما معًا. وعند الأحناف، أن هذا نهي للسعاة أن يفرقوا ملك الرجل الواحد تفريقًا يوجب عليه كثرة الصدقة، مثل رجل له عشرون ومائة شاة، فتقسم عنه إلى أربعين ثلاث مرات؛ لتجب فيها ثلاث شياه، أو يجمعوا ملك رجل واحد، إلى ملك رجل آخر، حيث يوجب الجمع كثرة الصدقة، مثل أن يكون لواحد مائة شاة وشاة، ولآخر مثلها، فيجمعها الساعي؛ ليأخذ ثلاث شياه، بعد أن كان الواجب شاتين.

هل للخلطة تأثير: ذهب الأحناف إلى أنه لا تأثير للخلطة؛ سواء كانت خلطة شيوع[5]، أو خلطة جوار[6]، فلا تجب الزكاة في مال مشترك، إلا إذا كان نصيب كلّ واحد يبلغ نصابًا عند الانفراد؛ لأن الأصل الثابت المجمع عليه، أن الزكاة لا تعتبر، إلا بملك الشخص الواحد. وقالت المالكية: خلطاء الماشية كمالك واحد في الزكاة، ولا أثر للخلطة، إلا إذا كان كلّ من الخليطين يملك نصابًا؛ بشرط اتحاد الراعي، والفحل، والمراح، والمبيت، ونية الخلطة، وأن يكون مال كلّ واحد متمايزًا عن الآخر، وإلا كانا شريكين، وأن يكون كلّ منهما أهلاً للزكاة، ولا تؤثر الخلطة، إلا في المواشي. وما يؤخذ من المال يوزع على الشركاء، بنسبة ما لكلّ، ولو كان لأحد الشركاء مال غير مخلوط، اعتبر كله مخلوطًا. وعند الشافعية، أن كلّ واحدة من الخلطتين تؤثر في الزكاة؛ ويصير مال الشخصين، أو الأشخاص كمال واحد، ثم قد يكون أثرها في وجوب الزكاة، وقد يكون في تكثيرها، وقد يكون في تقليلها. مثال أثرها في الإيجاب رجلان لكلّ واحد عشرون شاة، يجب بالخلطة شاة، ولو انفردا، لم يجب شيء. ومثال التكثير خلط مائة

---

(١) قال الخطابي: معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً، لكلّ واحد منهما عشرون، وقد عرف كلّ منهما عين ماله. فيأخذ المصدق من أحدهما شاة، فيرجع المأخوذ من ماله على شريكه بقيمة نصف شاة.

(٢) مثال الجمع بين المفترق.

(٣) مثال التفريق بين المجتمع.

(٤) كأن يكون لكلّ واحد من الخليطين أربعون شاة، فيفرق الساعي بينهما؛ ليأخذ منهما شاتين، بعد أن كان عليهما شاة واحدة. أو يكون لشخص عشرون شاة، ولآخر مثلها، فيجمع بينهما؛ ليأخذ شاة، بعد أن كان لا يجب على واحد منهما.

(٥) هي ما كان المال مشتركًا ومختلطًا بين الشركاء.

(٦) هي ما كانت ماشية كلّ من الخليطين متميزة، ولكنها متجاورة مختلطة في المراح والمسرح... إلخ.

عليه، فينزل منزلة المباحات؛ من الحشيش، والحطب، والصيد الذي يجده في أرض غيره، فيكون أحق به، إلا إذا ادعى المالك الذي انتقل الملك عنه أنه له، فالقول قوله؛ لأن يده كانت عليه؛ لكونها على محله، وإن لم يدّعه، فهو لواجده. وهذا رأي أبي يوسف، والأصح عند الحنابلة. وقال الشافعي: هو للمالك قبله إن اعترف به، وإلا فهو لمن قبله كذلك، إلى أول مالك. وإن انتقلت الدار بالميراث، حُكم أنه ميراث، فإن اتفقت الورثة على أنه لم يكن لمورثهم، فهو لأول مالك، فإن لم يعرف أول مالك، فهو كالمال الضائع الذي لا يعرف له مالك. وقال أبو حنيفة، ومحمد: هو لأول مالك للأرض أو لورثته، إن عرف، وإلا وضع في بيت المال.

٣- أن يجده في ملك مسلم أو ذمي، فهو لصاحب الملك، عند أبي حنيفة، ومحمد، ورواية عن أحمد. ونقل عن أحمد، أنه لواجده. وهو قول الحسن بن صالح، وأبي ثور، واستحسنه أبو يوسف؛ لما تقدم من أن الركاز لا يملك بملك الأرض، إلا إن ادعاه المالك، فالقول قوله؛ لأن يده عليه تبعًا للملك، وإن لم يدّعه، فهو لواجده. وقال الشافعي: هو للمالك إن اعترف به، وإلا فهو لأول مالك.

الواجب في الركاز: تقدم، أن الركاز هو ما كان من دفن الجاهلية، وأن الواجب فيه الخمس؛ وأما الأربعة الأخماس الباقية، فهي لأقدم مالك للأرض، إن عرف، وإن كان ميتًا فلورثته، إن عرفوا، وإلا وضع في بيت المال. وهذا مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ومحمد. وقال أحمد، وأبو يوسف: هي لمن وجده، هذا ما لم يدّعه مالك الأرض، فإن ادّعى ملكه، فالقول قوله، اتفاقًا. ويجب الخمس في قليله وكثيره، من غير اعتبار نصاب فيه، عند أبي حنيفة، وأحمد، وأصح الروايتين عن مالك. وعند الشافعي في الجديد: يعتبر النصاب فيه. وأما الحول، فإنه لا يشترط، بلا خلاف.

على من يجب الخمس؟ جمهور العلماء على أن الخمس واجب على من وجده، من مسلم وذمي، وكبير وصغير، وعاقل ومجنون، إلا أن ولي الصغير والمجنون، هو الذي يتولى الإخراج عنهما. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الذمي، في الركاز يجده، الخمس. قاله مالك، وأهل المدينة، والثوري، والأوزاعي، وأهل العراق، وأصحاب الرأي، وغيرهم. وقال الشافعي: لا يجب الخمس، إلا على من تجب عليه الزكاة؛ لأنه زكاة.

مصرف الخمس: مصرف الخمس -عند الشافعي- مصرف الزكاة؛ لما رواه أحمد، والبيهقي، عن عبد الله بن بشر الخثعمي، عن رجل من قومه، قال: سقطت علي جرة من دير قديم بالكوفة، عند جبانة بشر، فيها أربعة آلاف درهم، فذهبت بها إلى علي رضي الله عنه، فقال: اقسمها خمسة أخماس. فقسمتها، فأخذ علي منها خمسًا، وأعطاني أربعة أخماس، فلما أدبرت، دعاني، فقال: في جيرانك فقراء ومساكين؟ قلت: نعم. قال: فخذها، فاقسمها بينهم. [البيهقي في الكبرى (٤/ ١٥٧)]. ويرى أبو حنيفة، ومالك، وأحمد، أن مصرفه مصرف الفيء؛ لما رواه الشعبي، أن رجلًا وجد ألف دينار مدفونة خارجًا من المدينة، فأتى بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأخذ منها الخمس، مائتي دينار، ودفع إلى الرجل بقيتها، وجعل عمر رضي الله عنه

يقسمه الثاني بين من حضره من المسلمين ، إلى أن أفضل منها فضلة ، فقال : أين صاحب الدنانير؟ فقام إليه ، فقال عمر : خذ هذه الدنانير ، فهي لك . وفي المغني : فلو كانت زكاة لخص بها أهلها ، ولم يرده على واجده ؛ ولأنه يجب على الذمي ، والزكاة لا تجب عليه .

زكاة الخارج من البحر

الجمهور على أنه لا تجب الزكاة في كل ما يخرج من البحر ، من لؤلؤ ، ومرجان ، وزبرجد ، وعنبر ، وسمك ، وغيره ، إلا في إحدى الروايتين عن أحمد : إذا بلغ ما يخرج من ذلك نصابًا ففيه الزكاة . ووافقه أبو يوسف في اللؤلؤ والعنبر . قال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس في العنبر زكاة ، وإنما هو شيء دسره[1] البحر . وقال جابر : ليس في العنبر زكاة ، إنما هو غنيمة لمن أخذه .

زكاة المال المستفاد

من استفاد مالًا مما يعتبر فيه الحول ، ولا مال له سواه ، وبلغ نصابًا ، أو كان له مال من جنسه ولا يبلغ نصابًا ، فبلغ بالمستفاد نصابًا ، انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ ، فإذا تم حول ، وجبت الزكاة فيه . وإن كان عنده نصاب ، لم يخل المستفاد من ثلاثة أقسام :

١ - أن يكون المال المستفاد من نمائه ، كربح التجارة ، ونتاج الحيوان ، فهذا يتبع الأصل في حوله ، وزكاته . فمن كان عنده من عروض التجارة أو الحيوان ما يبلغ نصابًا ، فربحت العروض ، وتوالد الحيوان أثناء الحول ، وجب إخراج الزكاة عن جميع الأصل ، والمستفاد . وهذا لا خلاف فيه .

٢ - أن يكون المستفاد من جنس النصاب ، ولم يكن متفرعًا عنه ، أو متولدًا منه ، كأن استفاده بشراء ، أو هبة ، أو ميراث . فقال أبو حنيفة : يضم المستفاد إلى النصاب ، ويكون تابعًا له في الحول والزكاة ، ويزكي الفائدة مع الأصل . وقال الشافعي ، وأحمد : يضم المستفاد للأصل في النصاب ، ويستقبل به حولًا جديدًا ، سواء كان الأصل نقدًا ، أو حيوانًا . مثل أن يكون عنده مائتا درهم ، ثم استفاد في أثناء الحول أخرى ، فإنه يزكي كلًّا منهما عند تمام حوله . ورأي مالك مثل رأي أبي حنيفة في الحيوان ، ومثل رأي الشافعي ، وأحمد في النقدين .

٣ - أن يكون المستفاد من غير جنس ما عنده ، فهذا لا يضم إلى ما عنده في حول ولا نصاب ، بل إن كان نصابًا ، استقبل به حولًا ، وزكاه آخر الحول ، وإلا فلا شيء فيه . وهذا قول جمهور العلماء .

وجوب الزكاة في الذمة ، لا في عين المال : مذهب الأحناف ، ومالك ، ورواية عن الشافعي ، وأحمد ، أن الزكاة واجبة في عين المال . والقول الثاني للشافعي ، وأحمد ، أنها واجبة في ذمة صاحب المال ، لا في عين المال . وفائدة الخلاف تظهر ، فيمن ملك مائتي درهم مثلًا ، ومضى عليها حولان ، دون أن يزكي ، فمن قال : إن الزكاة واجبة في العين . قال : إنها تزكى لعام واحد فقط ؛ لأنها بعد العام الأول تكون قد

---

(١) دسره : أي دفعه .

إعادتها ؛ لأنه في ذمته حتى يوصلها إلى من أمره الله بإيصالها إليه . قال ابن حزم : وروينا من طريق ابن أبي شيبة ، عن حفص بن غياث ، وجرير ، والمعتمر بن سليمان التيمي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الوهاب بن عطاء . قال حفص : عن هشام بن حسان ، عن الحسن البصري . وقال جرير : عن المغيرة ، عن أصحابه . وقال المعتمر : عن معمر ، عن حماد . وقال زيد : عن شعبة ، عن الحكم . وقال عبد الوهاب : عن ابن أبي عروبة ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي ، ثم اتفقوا كلهم ، فيمن أخرج زكاة ماله ، فضاعت : أنها لا تجزئ عنه ، وعليه إخراجها ثانية . قال : وروينا عن عطاء ، أنها تجزئ عنه .

تأخير الزكاة لا يسقطها : من مضى عليه سنون ، ولم يؤد ما عليه من زكاة ، لزمه إخراج الزكاة عن جميعها ؛ سواء علم وجوب الزكاة ، أم لم يعلم ، وسواء كان في دار الإسلام ، أم في دار الحرب[1] . وقال ابن المنذر : لو غلب أهل البغي على بلد ، ولم يؤد أهل ذلك البلد الزكاة أعواما ، ثم ظفر بهم الإمام ، أخذ منهم زكاة الماضي . في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .

دفع القيمة بدل العين : لا يجوز دفع القيمة بدل العين ، المنصوص عليها في الزكوات ، إلا عند عدمها ، وعدم الجنس ؛ وذلك لأن الزكاة عبادة ، ولا يصح أداء العبادة ، إلا على الجهة المأمور بها شرعا ، وليتشارك الفقراء الأغنياء في أعيان الأموال . وفي حديث معاذ ، أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ، فقال : « خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل ، والبقرة من البقر » . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والحاكم [أبو داود (١٥٩٩) وابن ماجه (١٨١٤) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١١٢) والحاكم (١/ ٣٨٨)] ، وفيه انقطاع ؛ فإن عطاء لم يسمع معاذا . قال الشوكاني : الحق ، أن الزكاة واجبة من العين ، لا يعدل عنها إلى القيمة ، إلا لعذر . وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة ، سواء قدر على العين ، أم لم يقدر ؛ فإن الزكاة حق الفقير ، ولا فرق بين القيمة والعين عنده . وقد روى البخاري ، معلقا بصيغة الجزم ، أن معاذا قال لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب خميص[2] أو لبيس في الصدقة ، مكان الشعير والذرة ؛ أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة . [البخاري تعليقا (٣/ ٣١١) والبيهقي (٤/ ١١٣)] .

الزكاة في المال المشترك : إذا كان المال مشتركا بين شريكين أو أكثر ، لا تجب الزكاة على واحد منهم ، حتى يكون لكل واحد منهم نصاب كامل ، في قول أكثر أهل العلم . هذا في غير الخلطة في الحيوان ، التي تقدم الكلام عليها ، والخلاف فيها .

الفرار من الزكاة : ذهب مالك ، وأحمد ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو عبيد إلى أن من ملك نصابا ، من أي نوع من أنواع المال ، فباعه قبل الحول ، أو وهبه ، أو أتلف جزءا منه ، بقصد الفرار من الزكاة ، لم تسقط الزكاة عنه ، وتؤخذ منه في آخر الحول ، إذا كان تصرفه هذا عند قرب الوجوب ، ولو فعل ذلك في أول الحول ، لم تجب الزكاة ؛ لأن ذلك ليس بمظنة للفرار . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : تسقط عنه الزكاة ؛ لأنه نقص قبل تمام الحول ، ويكون مسيئا ، وعاصيا لله ؛ بهروبه منها .

---

(١) هذا مذهب الشافعي .

(٢) الخميص : الثوب من الخز له أعلام .

أوجب، وكان النبي ﷺ يعطيني المال، فأقول: أعطه من هو أفقر إليه مني. وإنه أعطاني مرة مالاً، فقلت له: أعطه من هو أحوج إليه مني. فقال: «ما آتاك الله عز وجل من هذا المال من غير مسألة ولا إشراف، فخذه فتموله أو تصدق به، وما لا فلا تتبعه نفسك». رواه البخاري، والنسائي [البخاري (١٤٧٣) ومسلم (١٠٤٥) والنسائي (٥/١٠٥) وأحمد (١/١٧)]. وينبغي أن تكون الأجرة بقدر الكفاية.

فعن المستورد بن شداد، أن النبي ﷺ قال: «من ولي لنا عملاً، وليس له منزل، فليتخذ منزلاً، أو ليست له زوجة، فليتزوج، أو ليس له خادم، فليتخذ خادماً، أو ليست له دابة، فليتخذ دابة، ومن أصاب شيئاً سوى ذلك، فهو غال». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٢٩٤٥) وأحمد (٤/٢٢٩)] وسنده صحيح. قال الخطابي: هذا يتأول على وجهين؛ أحدهما، أنه إنما أباح اكتساب الخادم، والمسكن من عمالته التي هي أجر مثله، وليس له أن يرتفق بشيء سواها. والوجه الثاني، أن للعامل السكنى، والخدمة، فإن لم يكن له مسكن، ولا خادم، استؤجر له من يخدمه، فيكفيه مهنة مثله، ويكترى[1] له مسكن يسكنه مدة مقامه في عمله.

(٤) والمؤلفة قلوبهم[2]: وهم الجماعة الذين يراد تأليف قلوبهم وجمعها على الإسلام، أو تثبيتها عليه؛ لضعف إسلامهم، أو كف شرهم عن المسلمين، أو جلب نفعهم في الدفاع عنهم. وقد قسمهم الفقهاء إلى مسلمين، وكفار. أما المسلمون، فهم أربعة:

١- قوم من سادات المسلمين، وزعمائهم، لهم نظراء من الكفار، إذا أعطوا رجي إسلام نظرائهم، كما أعطى أبو بكر رضي الله عنه عدي بن حاتم، والزبرقان بن بدر، مع حسن إسلامهما؛ لمكانتهما في قومهما.

٢- زعماء ضعفاء الإيمان من المسلمين، مطاعون في أقوامهم، يرجى بإعطائهم تثبيتهم، وقوة إيمانهم، ومناصحتهم في الجهاد وغيره، كالذين أعطاهم النبي ﷺ العطايا الوفيرة من غنائم هوازن. وهم بعض الطلقاء من أهل مكة الذين أسلموا، فكان منهم المنافق، ومنهم ضعيف الإيمان، وقد ثبت أكثرهم بعد ذلك، وحسن إسلامه.

٣- قوم من المسلمين في الثغور، وحدود بلاد الأعداء، يعطون؛ لما يرجى من دفاعهم عمن وراءهم من المسلمين، إذا هاجمهم العدو. قال صاحب «المنار»: وأقول: إن هذا العمل هو المرابطة، وهؤلاء الفقهاء يدخلونها في سهم سبيل الله؛ كالغزو المقصود منها، وأولى منهم بالتأليف في زماننا، قوم من المسلمين يتألفهم الكفار؛ ليدخلوهم تحت حمايتهم، أو في دينهم. فإننا نجد دول الاستعمار الطامعة في استعباد جميع المسلمين، وفي ردهم عن دينهم، يخصصون من أموال دولهم سهماً للمؤلفة قلوبهم من المسلمين. فمنهم من يؤلفونه؛ لأجل تنصيره، وإخراجه من حظيرة الإسلام، ومنهم من يؤلفونه لأجل الدخول في حمايتهم، ومشاقة الدول الإسلامية، والوحدة الإسلامية. أفليس المسلمون أولى بهذا منهم؟!

---

(١) يكترى: أي يستأجر.

(٢) هذا الكلام منقول من تفسير المنار.

٤- قومٌ من المسلمين يحتاج إليهم لجباية الزكاة، وأخذها ممن لا يعطيها إلا بنفوذهم وتأثيرهم، إلا أن يقاتلوا، فيختار بتأليفهم، وقيامهم بهذه المساعدة للحكومة أخف الضررين، وأرجح المصلحتين.

وأما الكفار، فهم قسمان:

١- من يرجى إيمانه بتأليفه، مثل صفوان بن أمية، الذي وهب له النبي ﷺ الأمان يوم فتح مكة، وأمهله أربعة أشهر؛ لينظر في أمره، ويختار لنفسه، وكان غائبًا فحضر، وشهد مع المسلمين غزوة حنين قبل إسلامه، وكان النبي ﷺ استعار سلاحه منه، لما خرج إلى حنين، وقد أعطاه النبي ﷺ إبلاً كثيرة محملة كانت في واد، فقال: هذا عطاء من لا يخشى الفقر. وقال: والله، لقد أعطاني النبي ﷺ، وإنه لأبغض الناس إليّ، فما زال يعطيني، حتى إنه لأحب الناس إليّ.

٢- من يخشى شره، فيرجى بإعطائه كفُّ شره. قال ابن عباس: إن قومًا كانوا يأتون النبي ﷺ، فإن أعطاهم، مدحوا الإسلام، وقالوا: هذا دين حسن. وإن منعهم، ذموا وعابوا. وكان من هؤلاء أبو سفيان ابن حرب، والأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، وقد أعطى النبي ﷺ كل واحد من هؤلاء مائة من الإبل. وذهبت الأحناف إلى أن سهم المؤلفة قلوبهم قد سقط، بإعزاز الله لدينه، فقد جاء عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، وعباس بن مرداس، وطلبوا من أبي بكر نصيبهم، فكتب لهم به، وجاءوا إلى عمر، وأعطوه الخط، فأبى، ومزقه، وقال: هذا شيء كان النبي ﷺ يعطيكموه؛ تأليفًا لكم على الإسلام، والآن قد أعز الله الإسلام، وأغنى عنكم، فإن ثبتم على الإسلام، وإلا فبيننا وبينكم السيف: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. فرجعوا إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقالوا: الخليفة أنت أم عمر؟ بذلت لنا الخط، فمزقه عمر. فقال: هو إن شاء. قالوا: إن أبا بكر وافق عمر. ولم ينكر أحدٌ من الصحابة، كما أنه لم ينقل عن عثمان، وعلي، أنهما أعطيا أحدًا من هذا الصنف، ويجاب عن هذا، بأن هذا اجتهادٌ من عمر، وأنه رأى أنه ليس من المصلحة إعطاء هؤلاء، بعد أن ثبت الإسلام في أقوامهم، وأنه لا ضرر يخشى من ارتدادهم عن الإسلام، وكون عثمان، وعلي لم يعطيا أحدًا من هذا الصنف لا يدل على ما ذهبوا إليه، من سقوط سهم المؤلفة قلوبهم، فقد يكون ذلك؛ لعدم وجود الحاجة إلى تأليف أحد من الكفار، وهذا لا ينفي ثبوته لمن احتاج إليه من الأئمة، على أن العمدة في الاستدلال هو الكتاب والسنة، فهما المرجع الذي لا يجوز العدول عنه بحال. وقد روى أحمد، ومسلم، عن أنس، أن النبي ﷺ لم يكن يُسأل شيئًا على الإسلام إلا أعطاه، فأتاه رجلٌ فسأله، فأمر له بشاءٍ كثير بين جبلين، من شاء الصدقة، فرجع إلى قومه، فقال: يا قوم، أسلموا؛ فإن محمدًا يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة. [مسلم (٢٣١٢) وأحمد (٣/١٠٨، ١٧٥، ٢٨٤، ٢٥٩)]. قال الشوكاني: وقد ذهب إلى جواز التأليف؛ العترة، والجبائي، والبلخي، وابن مبشر[1]. وقال الشافعي: لا نتألف كافرًا، فأما الفاسق، فيعطى من سهم التأليف. وقال أبو حنيفة، وأصحابه: قد سقط بانتشار الإسلام وغلبته، واستدلوا على ذلك، بامتناع أبي

---

(١) وكذا مالك، وأحمد، برواية عن الشافعي.

بكر من عطائه أبي سفيان ، وعيينة ، والأقرع ، وعباس بن مرداس . والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه ، فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه ، إلا للدنيا ، ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته ، إلا بالقسر(1) والغلب ، فله أن يتألفهم ، ولا يكون لفشو الإسلام تأثير ؛ لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة . وفي (المنار) : وهذا هو الحق في جملته ، وإنما يجيء الاجتهاد في تفصيله ، من حيث الاستحقاق ، ومقدار الذي يُعطَى من الصدقات ، ومن الغنائم إن وُجدت ، وغيرها من أموال المصالح ، والواجب فيه الأخذ برأي أهل الشورى ، كما كان يفعل الخلفاء في الأمور الاجتهادية ، وفي اشتراط العجز عن إدخال الإمام إياهم تحت طاعته بالقسر نظر ، فإن هذا لا يطرد ، بل الأصل فيه ترجيح أخف الضررين ، وخير المصلحتين .

(5) **وفي الرقاب** : ويشمل المكاتبين والأرقاء ، فيعان المكاتبون بمال الصدقة ؛ لفكِّ رقابهم من الرق ، ويشترى به العبيد ، ويعتقون ؛ فعن البراء ، قال : جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : دلَّني على عمل يقربني من الجنة ، ويباعدني من النار؟ فقال : «أعتق النسمة ، وفُكَّ الرقبة» . فقال : يا رسول الله ، أو ليسا واحدًا؟ قال : «لا ، عتق الرقبة أن تنفرد بعتقها ، وفكُّ الرقبة أن تُعين في ثمنها» . رواه أحمد ، والدارقطني ، ورجاله ثقات . [أحمد (4/ 299) ، والدارقطني (2/ 135)] وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ثلاثة كلُّهم حقٌّ على الله عونُه ؛ الغازي في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح المتعفف(2)» . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وقال الترمذي : حسن صحيح . [الترمذي (1655) ، والنسائي (6/ 61) ، وابن ماجه (2518) وأحمد (2/ 437)] . قال الشوكاني : قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى : ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ [التوبة : 60] ، فروي عن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، والليث ، والثوري ، والعترة ، والحنفية ، والشافعية ، وأكثر أهل العلم ، أن المراد به المكاتبون يعانون من الزكاة على الكتابة . وروي عن ابن عباس ، والحسن البصري ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وإليه مال البخاري ، وابن المنذر ، أن المراد بذلك أنها تشترى رقاب لتعتق . واحتجوا بأنها لو اختصت بالمكاتب ، لدخل في حكم الغارمين ؛ لأنه غارم ، وبأن شراء الرقبة لتعتق ، أولى من إعانة المكاتب ؛ لأنه قد يُعان ولا يعتق ؛ لأن المكاتب عبدٌ ما بقي عليه درهم ، ولأن الشراء يتيسر في كل وقت ، بخلاف الكتابة . وقال الزهري : إنه يجمع بين الأمرين . وإليه أشار المصنف(3) ، وهو الظاهر ؛ لأن الآية تحتمل الأمرين ، وحديث البراء المذكور فيه دليل على أن فكَّ الرقاب غير عتقها ، وعلى أن العتق وإعانة المكاتبين على مال الكتابة ، من الأعمال المقربة إلى الجنة ، والمبعدة من النار .

(6) **والغارمون** : وهم الذين تحملوا الديون ، وتعذر عليهم أداؤها ، وهم أقسام ؛ فمنهم من تحمل حمالة ، أو ضمن دينًا ، فلزمه ، فأجحف بماله ، أو استدان لحاجته إلى الاستدانة ، أو في معصية تاب منها ، فهؤلاء جميعًا يأخذون من الصدقة ما يفي بديونهم .

---

(1) القسر : القهر .
(2) الذي يريد العفة بالزواج .
(3) المؤلف : صاحب منتقى الأخبار .

١- روى أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تحل المسألة إلا لثلاثة؛ لذي فقر مدقع[1]، أو لذي غرم[2] مفظع[3]، أو لذي دم موجع[4]» [أبو داود (١٦٤١) والترمذي (٦٥٣) وابن ماجه (٢١٩٨) وأحمد (٣/ ١١٤، ١٢٦، ١٢٧)].

٢- وروى مسلم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها[5]، فكثر دينه، فقال النبي ﷺ: «تصدقوا عليه»، فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال النبي ﷺ لغرمائه: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»[6]. [مسلم (١٥٥٦) وأبو داود (٣٤٦٩) والترمذي (٦٥٥) والنسائي (٧/ ٢٦٥) وابن ماجه (٢٣٥٦) وأحمد (٣/ ٣٦)].

٣- وتقدم حديث قبيصة بن مخارق، قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: «أقم، حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها». الحديث [سبق تخريجه]. قال العلماء: والحمالة: ما يتحمله الإنسان، ويلتزمه في ذمته بالاستدانة؛ ليدفعه في إصلاح ذات البين، وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة، اقتضت غرامة في دية، أو غيرها، قام أحدهم فتبرع بالتزام ذلك والقيام به، حتى ترتفع تلك الفتنة الثائرة، ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق. وكانوا إذا علموا أن أحدهم تحمل حمالة، بادروا إلى معونته، وأعطوه ما تبرأ به ذمته. وإذا سأل في ذلك، لم يعدّ نقصًا في قدره، بل فخرًا. ولا يشترط في أخذ الزكاة فيها، أن يكون عاجزًا عن الوفاء بها، بل له الأخذ وإن كان في ماله الوفاء.

(٧) وفي سبيل الله: سبيل الله: الطريق الموصل إلى مرضاته؛ من العلم والعمل، وجمهور العلماء على أن المراد به هنا الغزو، وأن سهم ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يعطى للمتطوعين من الغزاة، الذين ليس لهم مرتّب من الدولة. فهؤلاء لهم سهم من الزكاة، يعطونه؛ سواء كانوا من الأغنياء أم الفقراء. وقد تقدم حديث رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله...» إلخ. [سبق تخريجه]. والحج ليس من سبيل الله، التي تصرف فيها الزكاة؛ لأنه مفروض على المستطيع، دون غيره. وفي تفسير المنار: يجوز الصرف من هذا السهم على تأمين طرق الحج، وتوفير الماء، والغذاء، وأسباب الصحة للحجاج، إن لم يوجد لذلك مصرف آخر. وفيه: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. وهو يشمل سائر المصالح الشرعية العامة، التي هي ملاك أمر الدين والدولة.

وأولها وأولاها بالتقديم الاستعداد للحرب، بشراء السلاح، وأغذية الجند، وأدوات النقل، وتجهيز الغزاة. ولكن الذي يجهز به الغازي يعود بعد الحرب إلى بيت المال، إن كان مما يبقى، كالسلاح، والخيل، وغير ذلك؛ لأنه لا يملكه دائمًا، بصفة الغزو التي قامت به، بل يستعمله في سبيل الله، ويبقى بعد زوال

---

(١) مدقع: أي شديد، أي ملصق صاحبه بالدقعاء، وهي الأرض التي لا نبات بها.
(٢) غرم: أي ما يلزم أداؤه تكلفًا، لا في مقابلة عوض. (٣) مفظع: أي شديد شنيع مجاوز الحد.
(٤) هو الذي يتحمل دية عن قريبه أو صديقه القاتل، يدفعها إلى أولياء المقتول، وإن لم يدفعها قتل قريبه أو صديقه الذي يتألم لقتله وإراقة دمه.
(٥) أي من أجل ثمار اشتراها.
(٦) أي ليس لكم إلا الموجود، وليس لكم حبسه مادام معسرًا، بل يجب إمهاله حتى ميسرة وغنى.

تلك الصفة منه في سبيل الله، بخلاف الفقير، والعامل عليها، والغارم، والمؤلف، وابن السبيل؛ فإنهم لا يردون ما أخذوا، بعد فقد الصفة التي أخذوا بها. ويدخل في عمومه إنشاء المستشفيات العسكرية، وكذا الخيرية العامة، وإشراع الطرق وتعبيدها، ومد الخطوط الحديدية العسكرية، لا التجارية، ومنها بناء البوارج المدرعة، والمناطيد، والطيارات الحربية، والحصون، والخنادق. ومن أهم ما ينفق في سبيل الله في زماننا هذا، إعداد الدعاة إلى الإسلام، وإرسالهم إلى بلاد الكفار، من قبل جمعيات منظمة تمدهم بالمال الكافي، كما يفعله الكفار في نشر دينهم، ويدخل فيه النفقة على المدارس؛ للعلوم الشرعية وغيرها، مما تقوم به المصلحة العامة. وفي هذه الحالة يعطى منها معلمو هذه المدارس، ما داموا يؤدون وظائفهم المشروعة، التي ينقطعون بها عن كسب آخر، ولا يعطى عالم غني؛ لأجل علمه، وإن كان يفيد الناس به. انتهى.

(٨) وابن السبيل: اتفق العلماء على أن المسافر المنقطع عن بلده يعطى من الصدقة، ما يستعين به على تحقيق مقصده، إذا لم يتيسر له شيء من ماله؛ نظرًا لفقره العارض. واشترطوا، أن يكون سفره في طاعة، أو في غير معصية، واختلفوا في السفر المباح؛ والمختار عند الشافعية، أنه يأخذ من الصدقة، حتى لو كان السفر للتنزه، والتفرج.

وابن السبيل عند الشافعية قسمان:

(١) من ينشئ سفرًا من بلد مقيم به، ولو كان وطنه.

(٢) غريب مسافر، يجتاز بالبلد.

وكلاهما له الحق في الأخذ من الزكاة، ولو وجد من يقرضه كفايته، وله ببلده ما يقضي به دينه. وعند مالك، وأحمد: ابن السبيل المستحق للزكاة، يختص بالمجتاز دون المنشئ، ولا يعطى من الزكاة من إذا وجد مقرضًا يقرضه، وكان له من المال ببلده، ما يفي بقرضه. فإن لم يجد مقرضًا، أو لم يكن له مال يقضي منه قرضه، أعطي من الزكاة.

توزيع الزكاة على المستحقين كلهم، أو بعضهم: الأصناف الثمانية، المستحقون للزكاة المذكورون في الآية هم؛ الفقراء، والمساكين، والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، والأرقاء، والغارمون، وأبناء السبيل، والمجاهدون. وقد اختلف الفقهاء في توزيع الصدقة عليهم؛ فقال الشافعي، وأصحابه: إن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله، سقط نصيب العامل، ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين، إن وجدوا، وإلا فللموجود منهم، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده. فإن تركه، ضمن نصيبه. وقال إبراهيم النخعي: إن كان المال كثيرًا يحتمل الأجزاء، قسمه على الأصناف، وإن كان قليلًا، جاز أن يوضع في صنف واحد. وقال أحمد بن حنبل: تفريقها أولى، ويجزئه أن يضعه في صنف واحد. وقال مالك: يجتهد، ويتحرى موضع الحاجة منهم، ويقدم الأولى فالأولى، من أهل الخلة[1] والفاقة، فإن رأى الخلة في الفقراء في عام أكثر، قدمهم، وإن رآها في أبناء السبيل في عام آخر، حولها إليهم. وقال الأحناف، وسفيان الثوري: هو مخير، يضعها في أي الأصناف شاء. وهذا مروي عن حذيفة، وابن عباس، وقول

(١) الخلة: الحاجة، الفاقة.

الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح. وقال أبو حنيفة: وله صرفها إلى شخص واحد، من أحد الأصناف.

سبب اختلافهم، ومنشؤه: قال ابن رشد: وسبب اختلافهم معارضة اللفظ للمعنى، فإن اللفظ يقتضي القسمة بين جميعهم، والمعنى يقتضي أن يؤثر بها أهل الحاجة؛ إذ كان المقصود بها سد الخلة، فكأن تعديدهم في الآية عند هؤلاء، إنما ورد لتمييز الجنس - أعني، أهل الصدقات - لا تشريكهم في الصدقة، فالأول أظهر من جهة اللفظ، وهذا أظهر من جهة المعنى. ومن الحجة للشافعي، ما رواه أبو داود، عن الصدائي، أن رجلاً سأل النبي ﷺ أن يعطيه من الصدقة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن الله لم يرض أن يحكم نبي ولا غيره في الصدقات، حتى حكم فيها هو، فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء، أعطيتك حقك». [سبق تخريجه].

ترجيح رأي الجمهور على رأي الشافعي: قال في «الروضة الندية»: وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد، فهذا المقام خليق بتحقيق الكلام، والحاصل، أن الله - سبحانه وتعالى - جعل الصدقة مختصة بالأصناف الثمانية، غير سائغة لغيرهم، واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية، ولا أن يقسط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم، بل المعنى، أن جنس الصدقات لجنس هذه الأصناف. فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة، ووضعه في جنس الأصناف، فقد فعل ما أمره الله به، وسقط عنه ما أوجبه الله عليه، ولو قيل: إنه يجب على المالك - إذا حصل له شيء، تجب فيه الزكاة - تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية، على فرض وجودهم جميعًا، لكان ذلك - مع ما فيه من الحرج، والمشقة - مخالفًا لما فعله المسلمون؛ سلفهم وخلفهم. وقد يكون الحاصل شيئًا حقيرًا، لو قسط على جميع الأصناف، لما انتفع كل صنف بما حصل له، ولو كان نوعًا واحدًا، فضلاً عن أن يكون عددًا. إذا تقرر لك هذا، لاح لك عدم صلاحية ما وقع منه ﷺ من الدفع إلى سلمة بن صخر[1] من الصدقات، للاستدلال بها. ولم يرد ما يقتضي إيجاب توزيع كل صدقة على جميع الأصناف، وكذلك لا يصلح للاحتجاج حديث أمره ﷺ لمعاذ، أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن، ويردها في فقرائهم [سبق تخريجه]. لأن ذلك - أيضًا - صدقة جماعة من المسلمين، وقد صرفت في جنس الأصناف، وكذلك حديث زياد بن الحارث الصدائي. وذكر الحديث المتقدم، ثم قال: لأن في إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وقد تكلم فيه غير واحد، وعلى فرض صلاحيته للاحتجاج، فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها، كما هو ظاهر الآية التي قصدها ﷺ، ولو كان المراد تجزئة الصدقة نفسها، وأن كل جزء لا يجوز صرفه في غير الصنف المقابل له، لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الأصناف إلى غيره، وهو خلاف الإجماع من المسلمين. وأيضًا، لو سلم ذلك، لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الإمام، لا باعتبار صدقة كل فرد، فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيط، بل يجوز إعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات، وإعطاء بعضهم بعضًا آخر. نعم، إذا جمع الإمام جميع صدقات أهل قطر من الأقطار، وحضر عنده جميع الأصناف الثمانية، كان لكل صنف

---

(١) كان عليه كفارة لم يجدها، فأمره الرسول ﷺ بأخذها من صاحب صدقة بني زريق، ويؤدي كفارته منها.

مسلم [مسلم (١٨٤٦)، والترمذي (٢١٩٩)]. قال الشوكاني: والأحاديث المذكورة في الباب، استدل بها الجمهور على جواز دفع الزكاة إلى سلاطين الجور، وإجزائها.

هذا بالنسبة لإمام المسلمين في دار الإسلام، وأما إعطاء الزكاة للحكومات المعاصرة، فقال الشيخ رشيد رضا: ولكن أكثر المسلمين لم يبق لهم في هذا العصر حكومات إسلامية، تقيم الإسلام بالدعوة إليه، والدفاع عنه، والجهاد الذي يوجبه وجوبًا عينيًا أو كفائيًا، وتقيم حدوده، وتأخذ الصدقات المفروضة، كما فرضها الله، وتضعها في مصارفها التي حددها، بل سقط أكثرهم تحت سلطة دول الإفرنج، وبعضهم تحت سلطة حكومات مرتدة عنه، أو ملحدة فيه. ولبعض الخاضعين لدول الإفرنج رؤساء من المسلمين الجغرافيين، تستخدمهم الإفرنج آلات لإخضاع الشعوب لهم باسم الإسلام، حتى فيما يهدمون به الإسلام، ويتصرفون في حقوقهم، وأموالهم الخاصة بهم، فيما له صفة دينية من صدقات الزكاة، والأوقاف، وغيرهما. فأمثال هذه الحكومات لا يجوز دفع شيء من الزكاة لها، مهما يكن لقب رئيسها، ودينه الرسمي. وأما بقايا الحكومات الإسلامية، التي يدين أئمتها ورؤساؤها بالإسلام، ولا سلطان عليهم للأجانب في بيت مال المسلمين، فهي التي يجب أداء الزكاة الظاهرة لأئمتها، وكذا الباطنة: كالنقدين إذا طلبوها، وإن كانوا جائرين في بعض أحكامهم، كما قال الفقهاء. انتهى.

استحباب إعطاء الصدقة للصالحين: الزكاة تعطى للمسلم، إذا كان من أهل السهام، وذوي الاستحقاق، سواء أكان صالحًا، أم فاسقًا[1]، إلا إذا علم أنه سيستعين بها على ارتكاب ما حرم الله، فإنه يمنع منها؛ سدًّا للذريعة، فإذا لم يعلم عنه شيء، أو علم أنه سينتفع بها، فإنه يعطى منها. وينبغي أن يخص المزكي بزكاته أهل الصلاح والعلم، وأرباب المروءات والحياء؛ فعن أبي سعيد الخدري ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «مثل المؤمن ومثل الإيمان، كمثل الفرس في آخيته[2] يجول، ثم يرجع إلى آخيته، وإن المؤمن يسهو، ثم يرجع إلى الإيمان، فأطعموا طعامكم الأتقياء، وأولوا معروفكم المؤمنين». رواه أحمد بسند جيد، وحسنه السيوطي [أحمد (٣/ ٥٥)]. وقال ابن تيمية: فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئًا؛ حتى يتوب، ويلتزم أداء الصلاة. وهذا حق، فإن ترك الصلاة إثم كبير، لا يصح أن يعان مقترفه، حتى يحدث لله توبة. ويلحق بتارك الصلاة، العابثون، والمستهترون الذين لا يتورعون عن منكر، ولا ينتهون عن غي، والذين فسدت ضمائرهم، وانطمست فطرهم، وتعطلت حاسة الخير فيهم، فهؤلاء لا يعطون من الزكاة، إلا إذا كان العطاء يوجههم الوجهة الصالحة، ويعينهم على صلاح أنفسهم، بإيقاظ باعث الخير، واستثارة عاطفة التدين.

نهي المزكي أن يشتري صدقته: نهى رسول الله ﷺ المزكي أن يشتري زكاته، حتى لا يرجع فيما تركه لله، عز وجل، كما نهى المهاجرين عن العودة إلى مكة، بعد أن فارقوها مهاجرين؛ فعن عبد الله بن

---

(١) الفاسق: هو مرتكب الكبيرة، أو المصر على الصغيرة.
(٢) الآخية: عود أو حبل يدفن في الحائط تربط فيه الدابة، يعني أن المؤمن يبعد بترك أعمال الإيمان، ثم يعود إلى الإيمان الثابت، نادمًا على ما تركه متداركًا ما فاته، كالفرس يبعد عن آخيته، ثم يعود إليها.

عمر رضي الله عنهما: أن عمر ﷺ حمل[1] على فرس في سبيل الله، فوجده يباع، فأراد أن يبتاعه[2]، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: «لا تبتعه، ولا تعد في صدقتك». رواه الشيخان، وأبو داود، والنسائي. [البخاري (١٤٨٩)، ومسلم (١٦٢٠)، وأبو داود (١٥٩٣)، والنسائي (٥/١٠٨)]. قال النووي: هذا نهي تنزيه، لا تحريم، فيكره لمن تصدق بشيء، أو أخرجه في زكاة، أو كفارة نذر، ونحو ذلك من القربات، أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أو يهبه، أو يتملكه باختياره، فأما إذا ورثه منه، فلا كراهة فيه. وقال ابن بطال: كره أكثر العلماء شراء الرجل صدقته؛ لحديث عمر هذا. وقال ابن المنذر: رخص في شراء الصدقة الحسن، وعكرمة، وربيعة، والأوزاعي. ورجح هذا الرأي ابن حزم، واستدل بحديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين، فتصدق على المسكين، فأهداها المسكين للغني». [سبق تخريجه].

استحباب إعطاء الزكاة للزوج والأقارب: إذا كان للزوجة مال تجب فيه الزكاة، فلها أن تعطي زوجها المستحق من زكاتها، إذا كان من أهل الاستحقاق؛ لأنه لا يجب عليها الإنفاق عليه. وثوابها في إعطائه أفضل من ثوابها إذا أعطت الأجنبي؛ فعن أبي سعيد الخدري ﷺ أن زينب امرأة ابن مسعود، قالت: يا نبي الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندي حلي، فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم، فقال النبي ﷺ: «صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم». رواه البخاري. [البخاري (١٤٦٢)]. وهذا مذهب الشافعي، وابن المنذر، وأبي يوسف، ومحمد، وأهل الظاهر، ورواية عن أحمد. وذهب أبو حنيفة، وغيره إلى أنه لا يجوز لها أن تدفع له من زكاتها، وقالوا: إن حديث زينب ورد في صدقة التطوع، لا الفرض!! وقال مالك: إن كان يستعين بما يأخذه منها على نفقتها، فلا يجوز، وإن كان يصرفه في غير نفقتها، جاز. وأما سائر الأقارب؛ كالإخوة، والأخوات، والأعمام، والأخوال، والعمات، والخالات، فإنه يجوز دفع الزكاة إليهم؛ إذا كانوا مستحقين، في قول أكثر أهل العلم؛ لقول الرسول ﷺ: «الصدقة على المسكين صدقة[3]، وعلى ذي القرابة اثنتان: صدقة، وصلة»[4]. رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وحسنه. [الترمذي (٦٥٨)، وابن ماجه (١٨٤٤)، وأحمد (٤/١٧)، والنسائي (٢٥٨٢)].

إعطاء طلبة العلم من الزكاة دون العباد: قال النووي: ولو قدر على كسب يليق بحاله، إلا أنه مشتغل بتحصيل بعض العلوم الشرعية، بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل، حلت له الزكاة؛ لأن تحصيل العلم فرض كفاية. وأما من لا يتأتى منه التحصيل، فلا تحل له الزكاة، إذا قدر على الكسب، وإن

---

(1) أي: حمل عليه رجلاً في سبيل الله، ومعناه أن عمر أعطاه لغيره وملكه إياه، فأهمله مع له بيعه.
(2) يبتاعه: أي يشتريه.
(3) أي: فيها أجر الصدقة.
(4) أي: فيها أجران: أجر صلة الرحم، وأجر الصدقة.

كان مفيدًا للمتعدي. هذا الذي ذكره هو الصحيح المشهور. قال: وأما من تفرغ على نوافل العبادات، والكسب يمنعه منها، أو من استغراق الوقت بها، فلا تحل له الزكاة بالاتفاق؛ لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه، بخلاف المشتغل بالعلم.

إسقاط الدين عن الزكاة: قال النووي في «المجموع»: لو كان على رجل معسر دين، فأراد أن يجعله عن زكاته، وقال له: جعلته عن زكاتي. فوجهان: أصحهما: لا يجزئه. وهو مذهب أحمد، وأبي حنيفة؛ لأن الزكاة في ذمته، فلا يبرأ إلا بإقباضها. والثاني: يجزئه. وهو مذهب الحسن البصري، وعطاء؛ لأنه لو دفعه إليه، ثم أخذه منه، جاز، فكذا إذا لم يقبضه، كما لو كانت له دراهم وديعة، ودفعها عن الزكاة، فإنه يجزئه، سواء قبضها، أو لا. أما إذا دفع الزكاة بشرط أن يردها إليه عن دينه، فلا يصح الدفع، ولا تسقط الزكاة بالاتفاق، ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق. فلو نويا ذلك، ولم يشرطاه، جاز بالاتفاق، وأجزأه عن الزكاة، وإذا رده إليه عن الدين، برئ.

نقل الزكاة: أجمع الفقهاء على جواز نقل الزكاة إلى من يستحقها من بلد إلى أخرى، إذا استغنى أهل بلد المزكي عنها. أما إذا لم يستغن فقراء بلد المزكي عنها، فقد جاءت الأحاديث مصرحة بأن زكاة كل بلد تصرف في فقراء أهله، ولا تنقل إلى بلد آخر؛ لأن المقصود من الزكاة إغناء الفقراء من كل بلد، فإذا أبيح نقلها من بلد، مع وجود فقراء به، أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين. ففي حديث معاذ المتقدم: «فأخبرهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد إلى فقرائهم» [سبق تخريجه]. وعن أبي جحيفة، قال: قدم علينا مصدق رسول الله ﷺ، فأخذ الصدقة من أغنيائنا، فجعلها في فقرائنا، فكنت غلامًا يتيمًا، فأعطاني منها قلوصًا. رواه الترمذي وحسنه [الترمذي (٦٤٩)]. وعن عمران بن حصين، أنه استعمل على الصدقة، فلما رجع، قيل له: أين المال؟ قال: وللمال أرسلتني؟! أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله ﷺ، ووضعناه حيث كنا نضعه. رواه أبو داود، وابن ماجه [أبو داود (١٦٢٥)، وابن ماجه (١٨١١)]. وعن طاوس، قال: كان في كتاب معاذ: «من خرج من مخلاف[1] إلى مخلاف، فإن صدقته وعشره في مخلاف عشيرته». رواه الأثرم في سننه. وقد استدل الفقهاء بهذه الأحاديث على أنه يشرع صرف زكاة كل بلد في فقراء أهله، واختلفوا في نقلها من بلدة إلى بلدة أخرى، بعد إجماعهم على أنه يجوز نقلها إلى من يستحقها، إذا استغنى أهل بلده عنها، كما تقدم. فقال الأحناف: يكره نقلها، إلا أن ينقلها إلى قرابة محتاجين؛ لما في ذلك من صلة الرحم، أو جماعة هم أشد حاجة من أهل بلده، أو كان نقلها أصلح للمسلمين، أو من دار الحرب إلى دار الإسلام، أو إلى طالب علم، أو كانت الزكاة معجلة قبل تمام الحول، فإنه في هذه الصور جميعها لا يكره النقل. وقالت الشافعية: لا يجوز نقل الزكاة، ويجب صرفها في بلد المال، إلا إذا فقد من يستحق الزكاة في الموضع الذي وجبت فيه؛ فعن عمرو بن شعيب، أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند، إذ بعثه رسول الله ﷺ، حتى مات النبي ﷺ، ثم قدم على عمر، فرده على ما كان عليه، فبعث إليه معاذ بثلث صدقة الناس، فأنكر ذلك عمر، وقال: لم أبعثك

(١) مخلاف: أي بلد.

الأغنياء القدر الذي يقوم بكفاية الفقراء. قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، استدل به من قال: إن في المال حقًّا سوى الزكاة، وبها كمال البر. وقيل: المراد الزكاة المفروضة. والأول أصح؛ لما أخرجه الدارقطني، عن فاطمة بنت قيس، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن في المال حقًّا سوى الزكاة»، ثم تلا هذه الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، إلى آخرها. [الدارقطني (٢/ ١٢٥)]. وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، والترمذي في «جامعه»، وقال: هذا حديث ليس إسناده بذاك، وأبو حمزة: ميمون الأعور، يضعف، وروى بيان، وإسماعيل بن سالم هذا الحديث، عن الشعبي من قوله، وهو أصح. [الترمذي (٦٥٩، ٦٦٠) وابن ماجه (١٧٨٩)]. قلت: والحديث، وإن كان فيه مقال، فقد دلَّ على صحته معنى ما في هذه الآية نفسها من قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فذكر الزكاة مع الصلاة، وذلك دليل على أن المراد بقوله: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ليس الزكاة المفروضة، فإن ذلك يكون تكرارًا، والله أعلم.

واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة، بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها، قال مالك، رحمه الله: يجب على الناس فداء أسراهم، وإن استغرق ذلك أموالهم. وهذا إجماع أيضًا، وهو يقوي ما اخترناه، وبالله التوفيق.

وفي «تفسير المنار» في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]. قال: أي: وأعطى المال؛ لأجل حبه تعالى، أو على حبه إياه، أي: المال. قال الأستاذ الإمام:[1] وهذا الإيتاء غير إيتاء الزكاة الآتي، وهو ركن من أركان البر، وواجب كالزكاة، وذلك حيث تعرض الحاجة إلى البذل، في غير وقت أداء الزكاة، بأن يرى الواجد مضطرًّا بعد أداء الزكاة، أو قبل تمام الحول، وهو لا يشترط فيه نصاب معين، بل هو على حسب الاستطاعة. فإذا كان لا يملك إلا رغيفًا، ورأى مضطرًّا إليه، في حال استغنائه عنه، بأن لم يكن محتاجًا إليه لنفسه، أو لمن تجب عليه نفقته، وجب عليه بذله. وليس المضطر وحده هو الذي له الحق في ذلك، بل أمر الله، تعالى، المؤمن أن يعطي من غير الزكاة: ﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وهم أحق الناس بالبر والصلة، فإن الإنسان إذا احتاج، وفي أقاربه غني، فإن نفسه تتوجه إليه بعاطفة الرحم. ومن المقرر في الفطرة، أن الإنسان يألم لفاقة ذوي رحمه وعُدْمهم، أشد مما يألم لفاقة غيرهم؛ فإنه يهون بهوانهم، ويعتز بعزتهم، فمن قطع الرحم ورضي بأن ينعم، وذوو قرباه بائسون، فهو بريء من الفطرة والدين، وبعيد من الخير والبر، ومن كان أقرب رحمًا، كان حقه آكد، وصلته أفضل. ﴿وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ فإنه بموت كافليهم، تتعلق كفايتهم وكفالتهم بأهل الوجد واليسار من المسلمين؛ كيلا تسوء حالهم، وتفسد تربيتهم، فيكونوا مصابًا على أنفسهم وعلى الناس. ﴿وَٱلْمَسَـٰكِينَ﴾ فإنهم لما قعد بهم العجز عن كسب ما يكفيهم، وسكنت نفوسهم للرضا بالقليل عن مد كف الذليل، وجبت مساعدتهم، ومواساتهم على المستطيع. ﴿وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ المنقطع في السفر، لا يتصل بأهل ولا قرابة، كأن السبيل أبوه وأمه، ورحمه وأهله، وهذا التعبير مكان من اللطف، لا يرتقي إليه سواه. وفي الأمر بمواساته، وإعانته في سفره،

---

[1] الشيخ محمد عبده.

عن الطريق صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكلُّ خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة» . رواه أحمد ، وغيره .
[البخاري (٢٨٩١) ومسلم (١٠٠٩) وأحمد (٢/ ٣١٦، ٣٥٠)] .

٣ . وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : [قال رسول الله ﷺ][1] : «على كل نفس ، في كل يوم طلعت فيه الشمس ، صدقة منه على نفسه» . قلت : يا رسول الله ، من أين أتصدق ، وليس لنا أموال؟ قال : «إن من أبواب الصدقة التكبير ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وأستغفر الله ، وتأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتعزل الشوك عن طريق الناس ، والعظم والحجر ، وتهدي الأعمى ، وتسمع الأصم والأبكم ، حتى يفقه ، وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها ، وتسعى بشدة ساقيك إلى اللهفان المستغيث ، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف ، كلُّ ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك ، ولك في جماع زوجتك أجر» . الحديث رواه أحمد واللفظ له ، ومعناه أيضًا في مسلم . [مسلم بمعناه (١٠٠٦) ولفظه أحمد (٥/ ١٦٨ ـ ١٦٩)] . وعند مسلم ، قالوا : يا رسول الله ، أيأتي أحدنا شهوته ، ويكون له فيها أجر؟ قال : «أرأيتم لو وضعها في حرام ، أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال ، كان له أجرًا» . [مسلم (١٠٠٦) وأحمد (٥/ ١٦٧)] .

٤ . وعن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «ليس من نفس ابن آدم ، إلا عليها صدقة في كلِّ يوم طلعت فيه الشمس» . قيل : يا رسول الله ، من أين لنا صدقة نتصدق بها كل يوم؟ فقال : «إن أبواب الخير لكثيرة : التسبيح ، والتحميد ، والتكبير ، والتهليل ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتميط الأذى عن الطريق ، وتسمع الأصم ، وتهدي الأعمى ، وتدل المستدل على حاجته ، وتسعى بشدة ساقيك مع اللهفان المستغيث ، وتحمل بشدة ذراعيك مع الضعيف ، فهذا كله صدقة منك على نفسك» . رواه ابن حبان في «صحيحه» ، [ابن حبان (٣٣٧٧)] . والبيهقي مختصرًا ، وزاد في رواية : «وتبسمك في وجه أخيك صدقة ، وإماطتك الحجر ، والشوكة ، والعظم ، عن طريق الناس صدقة ، وهديك الرجل في أرض الضالة صدقة» . [البيهقي في الشعب (٧٦١٨)] .

٥ . وقال : «من استطاع منكم أن يتقي النار ، فليتصدق ولو بشق[2] تمرة ، فمن لم يجد ، فبكلمة طيبة» . رواه أحمد ، ومسلم . [مسلم (١٠١٦) (٦٨) وأحمد (٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩) عن عدي بن حاتم ، وبنحوه مطولاً عند البخاري (١٤١٣)] .

٦ . وقال : «إن الله ـ عز وجل ـ يقول يوم القيامة : يا ابن آدم ، مرضت ، فلم تعدني . قال : يا رب ، كيف أعودك ، وأنت رب العالمين؟! قال : أما علمت ، أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده ، أما لو عدته ، لوجدتني عنده . يا ابن آدم ، استطعمتك ، فلم تطعمني . قال : يا رب ، كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين؟! قال : أما علمت ، أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ، أما علمت ، أنك لو أطعمته ، لوجدت ذلك عندي . يا ابن آدم ، استسقيتك ، فلم تسقني . قال : يا رب ، كيف أسقيك ، وأنت رب العالمين؟! قال : استسقاك عبدي فلان فلم تسقه ، أما إنك لو سقيته ، لوجدت ذلك عندي» . رواه مسلم . [مسلم (٢٥٦٩)] .

---

(١) ما بين القوسين ليس في مسند الإمام أحمد . وإنما أثبتناه هنا لأن ما بعده إلى آخره ، على نفسه ، في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ .
(٢) شق تمرة : أي نصف تمرة ، ومعناه : لا ينبغي أن يستقل الإنسان الصدقة .

مدين، ليس عنده من يجب الإنفاق عليه، فإذا لم تتوفر هذه الشروط، فإنه حينئذ يكره؛ فعن جابر رضي الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ جاء رجل بمثل بيضة من ذهب، فقال: يا رسول الله، أصبت هذه من معدن فخذها، فهي صدقة ما أملك غيرها. فأعرض عنه رسول الله ﷺ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن، فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر،(1) فأعرض رسول الله ﷺ، ثم أتاه من خلفه، فأخذها رسول الله ﷺ، فحذفه(2) بها، فلو أصابته لأوجعته، أو عقرته،(3) ثم قال: «يأتي أحدكم بماله كله يتصدق به، ثم يجلس بعد ذلك يتكفف الناس،(4) إنما الصدقة عن ظهر غنى». رواه أبو داود، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، وفيه محمد بن إسحاق. [أبو داود (١٦٧٣) والحاكم (١/ ٤١٣)].

جواز الصدقة على الذمي والحربي:

تجوز الصدقة على الذمي والحربي، ويثاب المسلم على ذلك، وقد أثنى الله على قوم، فقال: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]. والأسير حربي.

وقال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. وعن أسماء بنت أبي بكر، قالت: قدمت علي أمي، وهي مشركة، فقلت: يا رسول الله، إن أمي قدمت علي وهي راغبة، أفأصلها؟ قال: «نعم، صلي أمك». [سبق تخريجه].

الصدقة على الحيوان:

١- روى البخاري، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجل يمشي بطريق، اشتد عليه العطش، فوجد بئرًا، فنزل فيها فشرب ثم خرج، فإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش، مثل الذي كان قد بلغ مني. فنزل البئر، فملأ خفه ماء، ثم أمسكه بفيه، حتى رقي(5) فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له». قالوا: يا رسول الله، إن لنا في البهائم أجرًا؟ فقال: «في كل كبد رطبة أجر». [البخاري (٢٣٦٣) ومسلم (٢٢٤٤) وأبو داود (٢٥٥٠)].

٢- ورويا، أنه ﷺ قال: «بينما كلب يطيف بركية، قد كاد يقتله العطش، إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل، فنزعت موقها(6)، فاستقت له به، فسقته، فغفر لها به». [البخاري (٣٤٦٧) ومسلم (٢٢٤٥) (١٥٥)].

الصدقة الجارية:

روى أحمد، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان، انقطع عمله إلا من ثلاثة؛ صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». [مسلم (١٦٣١) وأبو داود (٢٨٨٠) وأحمد (٢/ ٣٧٢)].

---

(1) ركنه: أي جانبه.

(2) فحذفه: أي رماه بها.

(3) عقرته: أي جرحته.

(4) يتكفف: أي يمد كفه.

(5) رقي: أي صعد.

(6) موقها: أي خفها.

شُكْرُ المعروف :

١- روى أبو داود ، والنسائي بسند صحيح ، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ استعاذ بالله فأعيذوه ، ومَن سألكم بالله ، فأعطوه ، ومن استجار بالله فأجيروه ، ومن أتى إليكم معروفًا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ، فادعوا له حتى تعلموا أنْ قد كافأتموه» . [أبو داود (١٦٧٢) والنسائي (٥/ ٨٦) وابن حبان (٣٤٠٠) والحاكم (١/ ٤١٢)] .

٢- وروى أحمد ، عن الأشعث بن قيس - بسند رواته ثقات - أن رسول الله ﷺ قال : «لا يشكر اللهَ من لا يشكرُ الناس» . [أحمد (٥/ ٢١١) وذكره الهيثمي في المجمع (٨/ ١٨٠)] .

٣- وروى الترمذي وحسنه ، عن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «مَن صُنِع إليه معروفٌ ، فقال لفاعله : جزاك الله خيرًا - فقد أبلغ في الثناء» . [الترمذي (٢٠٣٥) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٨٠)] .

الصيام

الصيام يطلق على الإمساك ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [مريم : ٢٦] أي : إمساكًا عن الكلام . والمقصود به هنا : الإمساك عن المفطرات ، من طلوع الفجر ، إلى غروب الشمس ، مع النية .

فضله :

١ - عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «قال الله - عز وجل - : كلُّ عمل ابن آدم له ، إلا الصيام ؛ فإنه لي[1] وأنا أجزي به ،[2] والصيام جُنَّة[3] ، فإذا كان يوم صوم أحدكم ، فلا يرفث ،[4] ولا يصخب[5] ، ولا يجهل ،[6] فإن شاتمه أحدٌ أو قاتله ، فليقل : إني صائم . مرتين . والذي نفس محمد بيده ، لخلوف[7] فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك . وللصائم فرحتان يفرحهما ؛ إذا أفطر فرح بفطره ، وإذا لقي ربه فرح بصومه» . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي . [مسلم (١١٥١) (١٦٣) والنسائي (٤/ ١٦٤) وأحمد (٢/ ٢٧٣)] .

٢ - ورواية البخاري ، وأبي داود : «الصيام جُنَّة ، فإذا كان أحدكم صائمًا ، فلا يرفث ، ولا يجهل ، فإن امرؤٌ قاتله أو شاتمه ، فليقل : إني صائم . مرتين . والذي نفس محمد بيده ، لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ؛ يترك طعامه ، وشرابه ، وشهوته من أجلي ، الصيام لي وأنا أجزي به ، والحسنة بعشرة أمثالها» . [البخاري (١٨٩٤) وأبو داود (٢٣٦٣)] .

٣ - وعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : «الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة ، يقول الصيام : أي[8] رب ، منعته الطعام ، والشهوات بالنهار ، فشفعني فيه . ويقول القرآن : منعته النوم بالليل ، فشفعني فيه . فيُشفَّعان»[9] . رواه أحمد بسند صحيح . [أحمد (٢/ ١٧٤) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ١٨١) وعزاه أيضًا للطبراني في الكبير] .

٤ - وعن أبي أمامة ، قال : أتيت رسول الله ﷺ فقلت : مُرني بعمل يُدخلني الجنة . قال : «عليك بالصوم ؛ فإنه لا عِدْلَ له»[10] . ثم أتيته الثانية ، فقال : «عليك بالصيام» . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم وصححه . [النسائي (٤/ ١٦٥) وأحمد (٥/ ٢٤٩، ٢٦٤) وابن خزيمة (١٨٩٣) والحاكم (١/ ٤٢١)] .

---

(١) إضافته إلى الله إضافة تشريف .

(٢) هذا الخطاب بعضه قدسي وبعضه نبوي ؛ من قوله : «والصيام جنة ...» إلى آخر الحديث .

(٣) جنة : أي مانع من المعاصي .

(٤) الرفث : أي الفحش في القول .

(٥) لا يصخب : أي لا يصيح .

(٦) لا يجهل : أي لا يسفه .

(٧) الخلوف : تغير رائحة الفم بسبب الصوم .

(٨) أي : حرف نداء بمعنى «يا» أي : يا رب .

(٩) أي : تقبل شفاعتهما .

(١٠) لا عدل له : أي لا مثل له .

٥- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يصوم عبدٌ يومًا في سبيل الله، إلا باعدَ الله بذلك اليوم النارَ عن وجهه سبعين خريفًا». رواه الجماعة إلا أبا داود. [البخاري (٢٨٤٠) ومسلم (١١٥٣) والترمذي (١٦٢٣) والنسائي (٤/ ١٧٢) وابن ماجه (١٧١٧) وأحمد (٣/ ٢٦، ٥٩، ٨٣)].

٦- وعن سهل بن سعد، أن النبي ﷺ قال: «إن للجنة بابًا، يقال له: الريان، يقال يوم القيامة: أين الصائمون؟ فإذا دخل آخرهم، أُغلق ذلك الباب». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٨٩٦) ومسلم (١١٥٢) والترمذي (٧٦٥) والنسائي (٤/ ١٦٨)].

أقسامه: الصيام قسمان: فرضٌ، وتطوّعٌ، والفرض ينقسم ثلاثة أقسام:

١- صوم رمضان. ٢- صوم الكفارات. ٣- صوم النذر.

والكلام هنا ينحصر في صوم رمضان، وفي صوم التطوع، أما بقية الأقسام، فتأتي في مواضعها إن شاء الله.

صوم رمضان

حكمه: صوم رمضان واجب بالكتاب، والسنة، والإجماع؛ فأما الكتاب فلقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ[1] عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ[2] مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وأما السنة، فقول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس؛ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت». [البخاري (٨) ومسلم (١٦)]. وفي حديث طلحة بن عبيد الله، أن رجلاً سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أخبرني عما فرض الله عليّ من الصيام؟ قال: «شهر رمضان». قال: هل عليّ غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوّع». [البخاري (٤٦) ومسلم (١١) وأبو داود (٣٩١) والنسائي (٤/ ١٢١)]. وأجمعت الأمة على وجوب صيام رمضان، وأنه أحد أركان الإسلام، التي عُلمت من الدين بالضرورة، وأن منكره كافر، مرتدٌّ عن الإسلام. وكانت فرضيته يوم الاثنين، لليلتين خلتا من شعبان، من السنة الثانية من الهجرة.

فضلُ شهر رمضان، وفضلُ العمل فيه:

١- عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال لما حضر رمضان: «قد جاءكم شهرٌ مبارك، افترض الله عليكم صيامه، تفتح فيه أبواب الجنة، وتغلق فيه أبواب الجحيم، وتُغلُّ فيه الشياطين، فيه ليلةٌ خيرٌ من ألف شهر، من حُرِم خيرها، فقد حُرِم». رواه أحمد، والنسائي، والبيهقي. [النسائي (٤/ ١٢٩) وأحمد (٢/ ٢٣٠، ٣٨٥، ٤٢٥) والبيهقي في الشعب (٣٦٠٠)].

---

(١) كتب: أي فرض. (٢) شهد: حضر.

٢- وعن عرفجة، قال: كنت عند عتبة بن فرقد، وهو يحدث عن رمضان، قال: فدخل علينا رجل من أصحاب محمد ﷺ، فلما رآه عتبة هابه، فسكت، قال: فحدث عن رمضان، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في رمضان: «تغلق أبواب النار، وتفتح أبواب الجنة، وتصفد فيه الشياطين». قال: «وينادي فيه ملك: يا باغي الخير أبشر، ويا باغي الشر أقصر. حتى ينقضي رمضان». رواه أحمد، والنسائي. [النسائي (٤/ ١٢٩ - ١٣٠) وأحمد (٤/ ٣١١، ٣١٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٦٠١)]. وسنده جيد.

٣- وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن، إذا اجتنبت الكبائر». رواه مسلم. [مسلم (٢٣٣) (١٦)].

٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان، وعرف حدوده، وتحفظ مما كان ينبغي أن يتحفظ منه، كفر ما قبله». رواه أحمد، والبيهقي بسند جيد. [أحمد (٣/ ٥٥) وابن حبان (٣٤٢٤) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٠٤)].

٥- وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا،[1] غفر له ما تقدم من ذنبه». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٩٠١) ومسلم (٧٥٩) وأبو داود (١٣٧٢) والترمذي (٦٨٣) والنسائي (٤/ ١٥٦) وابن ماجه (١٦٤١)].

الترهيب من الفطر في رمضان:

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «عرى الإسلام، وقواعد الدين ثلاثة، عليهن أسس الإسلام، من ترك واحدة منهن، فهو بها كافر حلال الدم؛ شهادة أن لا إله إلا الله، والصلاة المكتوبة، وصوم رمضان». رواه أبو يعلى، والديلمي، وصححه الذهبي. [أبو يعلى (٢٣٤٩) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٤٨) وابن حجر في المطالب العالية (٢٨٦٣)].

٢- وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أفطر يومًا من رمضان، في غير رخصة رخصها الله له، لم يقض عنه صيام الدهر كله، وإن صامه». رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي. [أبو داود (٢٣٩٦) والترمذي (٧٢٣) وابن ماجه (١٦٧٢) وابن خزيمة (١٩٨٧)]؛ وقال البخاري: ويذكر عن أبي هريرة رفعه: «من أفطر يومًا من رمضان، من غير عذر، ولا مرض، لم يقضه صوم الدهر، وإن صامه». وبه قال ابن مسعود. قال الذهبي: وعند المؤمنين مقرر أن من ترك صوم رمضان، بلا مرض، أنه شر من الزاني، ومدمن الخمر، بل يشكون في إسلامه، ويظنون به الزندقة، والانحلال.

بم يثبت الشهر؟ يثبت شهر رمضان برؤية الهلال، ولو من واحد عدل، أو إكمال عدة شعبان ثلاثين يومًا.

١- فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه. رواه أبو داود، والحاكم، وابن حبان، وصححاه. [أبو داود (٢٣٤٢) والدارقطني (٢/ ١٥٦) والدارمي (٢/ ٤) وابن حبان (٣٤٤٧) والحاكم (١/ ٤٢٣) والبيهقي (٤/ ٢١٢)]

(١) احتسابًا: أي طلبًا لوجه الله وثوابه.

٢ - وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته[1]، وأفطروا لرؤيته، فإن غُمّ عليكم، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١)، والترمذي (٦٨٤)، والنسائي (٤/ ١٣٤)، وابن ماجه (١٦٥٥)، وأحمد (٢/ ٢٨٧)]. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، قالوا: تُقبل شهادة رجل واحد في الصيام، وبه يقول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد. وقال النووي: وهو الأصح. وأما هلال شوال، فيثبت بإكمال عدة رمضان ثلاثين يومًا، ولا تُقبل فيه شهادة العدل الواحد، عند عامة الفقهاء. واشترطوا؛ أن يشهد على رؤيته اثنان ذوا عدل، إلا أبا ثور، فإنه لم يفرق في ذلك بين هلال شوال، وهلال رمضان، وقال: يقبل فيهما شهادة الواحد العدل. قال ابن رشد: ومذهب أبي بكر بن المنذر، هو مذهب أبي ثور، وأحسبه مذهب أهل الظاهر، وقد احتج أبو بكر بن المنذر، بانعقاد الإجماع على وجوب الفطر، والإمساك عن الأكل بقول واحد، فوجب أن يكون الأمر كذلك في دخول الشهر وخروجه؛ إذ كلاهما علامة تفصل زمان الفطر من زمان الصوم. وقال الشوكاني: وإذا لم يرد ما يدلّ على اعتبار الاثنين في شهادة الإفطار من الأدلة الصحيحة، فالظاهر، أنه يكفي فيه قياسًا على الاكتفاء به في الصوم، وأيضًا التعبد بقبول خبر الواحد يدلّ على قبوله في كل موضع، إلا ما ورد الدليل بتخصيصه، بعدم التعبد فيه بخبر الواحد، كالشهادة على الأموال ونحوها، فالظاهر ما ذهب إليه أبو ثور.

اختلاف المطالع: ذهب الجمهور إلى أنه لا عبرة باختلاف المطالع. فمتى رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على جميع البلاد؛ لقول الرسول ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته». [سبق تخريجه]. وهو خطاب عام لجميع الأمة، فمن رآه منهم في أي مكان، كان ذلك رؤية لهم جميعًا. وذهب عكرمة، والقاسم بن محمد، وسالم، وإسحاق، والصحيح عند الأحناف، والمختار عند الشافعية، أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم، ولا يلزمهم رؤية غيرهم؛ لما رواه كريب، قال: قدمت الشام، واستهل عليّ هلال رمضان وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني ابن عباس - ثم ذكر الهلال - فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة. فقال: أنت رأيته؟ فقلت: نعم، ورآه الناس وصاموا، وصام معاوية. فقال: لكنا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصوم، حتى نكمل ثلاثين، أو نراه. فقلت: ألا تكتفي برؤية معاوية، وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ. رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب. [مسلم (١٠٨٧)، وأبو داود (٢٣٣٢)، والترمذي (٦٩٣)، والنسائي (٤/ ١٣١)، وأحمد (١/ ٣٠٦)]، والعمل على هذا الحديث، عند أهل العلم، أن لكلّ بلد رؤيتهم. وفي «فتح العلام شرح بلوغ المرام»: الأقرب لزوم أهل بلد الرؤية، وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها[2].

مَنْ رأى الهلال وحده: اتفقت أئمة الفقه على، أن من أبصر هلال الصوم وحده؛ أن يصوم، وخالف عطاء، فقال: لا يصوم، إلا برؤية غيره معه. واختلفوا في رؤيته هلال شوال، والحق أنه يفطر،

---

(١) المراد بالرؤية: الرؤية الليلية.

(٢) هذا هو المشاهد، وهو مع الواقع.

كما قال الشافعي، وأبو ثور؛ لأن النبي ﷺ علّق وجوب الصوم والفطر بالرؤية، والرؤية حاصلةٌ له يقينًا، وهذا أمر مداره الحس، فلا يحتاج إلى مشاركة.

أركانُ الصوم: للصيام ركنان، تتركب منهما حقيقته:

١- الإمساك عن المفطرات، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ لقول الله تعالى: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. والمراد بالخيط الأبيض والخيط الأسود: بياض النهار وسواد الليل؛ لما رواه البخاري، ومسلم، أن عدي بن حاتم، قال: لما نزلت: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. عمدتُ إلى عقالٍ أسود، وإلى عقالٍ أبيض، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله ﷺ، فذكرت له ذلك، فقال: «إنما ذلك سواد الليل، وبياض النهار». [البخاري (١٩١٦)، ومسلم (١٠٩٠)].

٢- النية؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى». [متفق عليه]. ولا بد أن تكون قبل الفجر، من كل ليلة من ليالي شهر رمضان؛ لحديث حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من لم يُجمع[1] الصيام قبل الفجر، فلا صيام له». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان. [أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (٤/ ١٩٧)، وابن ماجه (١٧٠٠)، وأحمد (٦/ ٢٨٧)].

وتصح في أي جزء من أجزاء الليل، ولا يشترط التلفظ بها؛ فإنها عمل قلبي، لا دخل للسان فيه، فإن حقيقتها القصد إلى الفعل؛ امتثالاً لأمر الله تعالى، وطلبًا لوجهه الكريم، فمن تسحّر بالليل؛ قاصدًا الصيام، تقربًا إلى الله بهذا الإمساك، فهو ناوٍ. ومن عزم على الكف عن المفطرات أثناء النهار، مخلصًا لله، فهو ناوٍ كذلك وإن لم يتسحر. وقال كثير من الفقهاء: إن نية صيام التطوع تجزئ من النهار، إن لم يكن قد طعم؛ قالت عائشة: دخل عليّ النبي ﷺ ذات يوم، فقال: «هل عندكم شيء؟». قلنا: لا. قال: «فإني صائم». رواه مسلم، وأبو داود. [مسلم (١١٥٤) (١٧٠)، وأبو داود (٢٤٥٥)، والترمذي (٧٣٣)]. واشترط الأحناف، أن تقع النية قبل الزوال. وهذا هو المشهور من قولي الشافعي. وظاهر قولي ابن مسعود، وأحمد: أنها تجزئ قبل الزوال وبعده، على السواء.

على مَن يجب؟ أجمع العلماء على أنه يجب الصيام على المسلم، العاقل، البالغ، الصحيح، المقيم، ويجب أن تكون المرأة طاهرةً من الحيض، والنفاس. فلا صيام على كافر، ولا مجنون، ولا صبي، ولا مريض، ولا مسافر، ولا حائض، ولا نفساء، ولا شيخ كبير، ولا حامل، ولا مرضع.

وبعض هؤلاء لا صيام عليهم مطلقًا، كالكافر، والمجنون، وبعضهم يطلب من وليه أن يأمره بالصيام، وبعضهم يجب عليه الفطر والقضاء، وبعضهم يرخص لهم في الفطر، وتجب عليه الفدية، وهذا بيان كلٍّ على حدة.

---

(١) يجمع: من الإجماع، وهو: إحكام النية والعزيمة.

صيام الكافر، والمجنون: الصيام عبادة إسلامية، فلا تجب على غير المسلمين، والمجنون غير مكلف؛ لأنه مسلوب العقل، الذي هو مناط التكاليف، وفي حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة؛ عن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي. [أبو داود (٤٤٠٣)، والترمذي (١٤٢٣)، وأحمد (١/ ١٥٥ و ١٥٨)].

صيام الصبي: والصبي، وإن كان الصيام غير واجب عليه، إلا أنه ينبغي لولي أمره أن يأمره به؛ ليعتاده من الصغر، ما دام مستطيقًا له، وقادرًا عليه؛ فعن الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ، قالت: أرسل رسول الله ﷺ صبيحة عاشوراء إلى قرى الأنصار: «من كان أصبح صائمًا، فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطرًا، فليتم بقية يومه». فكنا نصومه بعد ذلك، ونصوّم صبياننا الصغار منهم، ونذهب إلى المسجد، فنجعل لهم اللعبة من العهن[1]، فإذا بكى أحدهم من الطعام، أعطيناه إياه، حتى يكون عند الإفطار. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٩٦٠)، ومسلم (١١٣٦)].

من يرخص لهم في الفطر، وتجب عليهم الفدية؟ يرخص الفطر للشيخ الكبير، والمرأة العجوز، والمريض الذي لا يُرجى برؤه، وأصحاب الأعمال الشاقة الذين لا يجدون متسعًا من الرزق، غير ما يزاولونه من أعمال. هؤلاء جميعًا يُرخَّص لهم في الفطر، إذا كان الصيام يجهدهم، ويشق عليهم مشقة شديدة في جميع فصول السنة. وعليهم أن يُطعموا عن كل يوم مسكينًا، وقدِّر ذلك بنحو صاع، أو نصف صاع[2]، أو مُدٍّ، على خلاف في ذلك، ولم يأت من السنة ما يدل على التقدير. قال ابن عباس: رُخِّص للشيخ الكبير، أن يفطر ويُطعم عن كل يوم مسكينًا، ولا قضاء عليه. رواه الدارقطني، والحاكم وصححاه. [الدارقطني (٢/ ٢٠٥)، والحاكم (١/ ٤٤٠)]. وروى البخاري، عن عطاء، أنه سمع ابن عباس، رضي الله عنهما، يقرأ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]. قال ابن عباس: ليست بمنسوخة، هي للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، لا يستطيعان أن يصوما، فيطعمان[3] مكان كل يوم مسكينًا. [البخاري (٤٥٠٥)]. والمريض الذي لا يرجى برؤه، ويجهده الصوم، مثل الشيخ الكبير، ولا فرق، وكذلك العمال الذين يضطلعون بمشاق الأعمال. قال الشيخ محمد عبده: فالمراد من: ﴿يُطِيقُونَهُۥ﴾، في الآية: الشيوخ الضعفاء، والزمنى[4]، ونحوهم، كالفعلة الذين جعل الله معاشهم الدائم بالأشغال الشاقة، كاستخراج الفحم الحجري من مناجمه، ومنهم المجرمون، الذين يحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة، إذا شق الصيام عليهم بالفعل، وكانوا يملكون الفدية. والحبلى والمرضع، إذا خافتا على أنفسهما، وأولادهما[5] أفطرتا، وعليهما الفدية، ولا قضاء عليهما، عند ابن عمر، وابن عباس؛ روى أبو داود، عن عكرمة، أن ابن عباس قال، في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٨٤]: كانت رخصة للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، وهما يطيقان الصيام أن يفطرا، ويطعما

---

(١) العهن: الصوف.
(٢) الصاع: قدح وثلث.
(٣) مذهب مالك وابن حزم أنه لا قضاء ولا فدية.
(٤) الزمنى: مرضى مرضًا مزمنًا لا يبرأ.
(٥) مخافة المضرة أو زوال اللبن أو قلة اللبن.

من الله - تعالى - فمن أخذ بها، فحسن، ومن أحبّ أن يصوم فلا جناح عليه». رواه مسلم. [مسلم (١١٢١) والنسائي (٤/ ١٨٧)]. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة، ونحن صيام. قال: فنزلنا منزلاً، فقال رسول الله ﷺ: «إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم». فكانت رخصة، فمنا من صام، ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: «إنكم مصبّحو عدوّكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا». فكانت عزمة، فأفطرنا، ثم رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله ﷺ في السفر. رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (١١٢٠) وأبو داود (٢٤٠٦) والترمذي (٧١٢، ٧١٣) والنسائي (٣/ ١٨٨، ١٨٩)]. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان، فمنا الصائم، ومنا المفطر، فلا يجدُ الصائم على المفطر[1]، ولا المفطر على الصائم، ثم يرون أن من وجد قوة فصام، فإن ذلك حسنٌ، ويرون أن من وجد ضعفًا فأفطر، فإن ذلك حسن. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١١١٦) والترمذي (٧١٣) وأحمد (٣/ ١٢)]. وقد اختلف الفقهاء في أيهما أفضل؟ فرأى أبو حنيفة، والشافعي، ومالك، أن الصيام أفضل، لمن قوي عليه، والفطر أفضل، لمن لا يقوى على الصيام. وقال أحمد: الفطر أفضل. وقال عمر بن عبد العزيز: أفضلهما أيسرهما، فمن يسهل عليه حينئذ، ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك، فالصوم في حقه أفضل. وحقق الشوكاني، فرأى أن من كان يشق عليه الصوم ويضره، وكذلك من كان معرضًا عن قبول الرخصة، فالفطر أفضل، وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر، فالفطر في حقه أفضل، وما كان من الصيام خاليًا عن هذه الأمور، فهو أفضل من الإفطار. وإذا نوى المسافر الصيام بالليل، وشرع فيه، جاز له الفطر أثناء النهار؛ فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح فصام، حتى بلغ كُراع الغميم[2] وصام الناس معه، فقيل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإن الناس ينظرون فيما فعلت. فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب، والناس ينظرون إليه، فأفطر بعضهم، وصام بعضهم، فبلغه أن ناسًا صاموا، فقال: «أولئك العصاة»[3]. رواه مسلم، والنسائي، والترمذي وصححه. [مسلم (١١١٤) والترمذي (٧١٠) والنسائي (٤/ ١٧٧)]. وأما إذا نوى الصوم، وهو مقيم، ثم سافر في أثناء النهار، فقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز الفطر له. وأجازه أحمد، وإسحاق؛ لما رواه الترمذي وحسنه، عن محمد بن كعب، قال: أتيتُ أنس بن مالك في رمضان، وهو يريد سفرًا، وقد رُحلتْ له راحلته، ولبس ثياب السفر، فدعا بطعام فأكل، فقلت له: سنة؟ فقال: سنة. ثم ركب[4]. [الترمذي (٧٩٩) والبيهقي (٤/ ٢٤٦)]. وعن عبيد بن جبير، قال: ركبتُ مع أبي بصرة الغفاري، في سفينة من الفسطاط[5]، في رمضان، فدفع، ثم قرب غداءه، ثم قال: اقترب. فقلت: ألستَ بين البيوت؟ فقال أبو بصرة: أرغبت عن سنة رسول الله

---

(١) فلا يجد الصائم على المفطر: أي لا يعيب عليه.
(٢) كراع الغميم: اسم واد أمام عسفان.
(٣) لأنه عزم عليهم، فأبوا وخالفوا الرخصة.
(٤) في سنده عبد الله بن جعفر وهو ضعيف.
(٥) الفسطاط: مصر القديمة.

صيام أيام التشريق، فيما له سبب؛ من نذر، أو كفارة، أو قضاء، وأما ما لا سبب له، فلا يجوز فيها، بلا خلاف. وجعلوا هذا نظير الصلاة التي لها سبب في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها.

(٣) **النهي عن صوم يوم الجمعة منفردًا:** يوم الجمعة عيد أسبوعي للمسلمين؛ ولذلك نهى الشارع عن صيامه. وذهب الجمهور إلى أن النهي للكراهة[١]، لا للتحريم، إلا إذا صام يومًا قبله أو يومًا بعده، أو وافق عادة له، أو كان يوم عرفة، أو عاشوراء، فإنه حينئذ لا يكره صيامه؛ فعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث، وهي صائمة في يوم جمعة، فقال لها: «أصمت أمس؟» فقالت: لا. قال: «أتريدين أن تصومي غدًا؟» قالت: لا. قال: «فأفطري إذن». رواه أحمد، والنسائي بسند جيد. [البخاري (١٩٨٦)، وأبو داود (٢٤٢٢)، وأحمد (٦/ ٣٢٤)]. وعن عامر الأشعري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن يوم الجمعة عيدكم، فلا تصوموه، إلا أن تصوموا قبله أو بعده». رواه البزار بسند حسن. [البزار (١٠٦٩)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ١٩٩)]. وقال علي ﷺ: من كان منكم متطوعًا فليصم يوم الخميس، ولا يصم يوم الجمعة؛ فإنه يوم طعام، وشراب، وذكر. رواه ابن أبي شيبة بسند حسن. [ابن أبي شيبة (٣/ ٤٤)]. وفي «الصحيحين»، من حديث جابر ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «لا تصوموا يوم الجمعة، إلا وقبله يوم أو بعده يوم». [البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤)] أما لفظه فهو من أبي هريرة، البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤)]. وفي لفظ لمسلم: «ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم». [مسلم (١١٤٤) (١٤٨)].

(٤) **النهي عن إفراد يوم السبت بصيام:** عن بسر السلمي، عن أخته الصماء، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت، إلا فيما افترض عليكم[٢]، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء[٣] عنب، أو عود شجرة، فليمضغه»[٤]. رواه أحمد، وأصحاب السنن، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، وحسنه الترمذي. [أبو داود (٢٤٢١)، والترمذي (٧٤٤)، وابن ماجه (١٧٢٦)، وأحمد (٦/ ٣٦٨)، وابن حبان (٣٦١٥)، والحاكم (١/ ٤٣٥)، والبيهقي (٤/ ٣٠٢)]. وقال: ومعنى الكراهة في هذا، أن يختص الرجل يوم السبت بصيام؛ لأن اليهود يعظمون يوم السبت. وقالت أم سلمة: كان النبي ﷺ يصوم يوم السبت، ويوم الأحد، أكثر ما يصوم من الأيام، ويقول: «إنهما عيدا المشركين، فأنا أحب أن أخالفهم». رواه أحمد، والبيهقي، والحاكم، وابن خزيمة، وصححاه. [النسائي في الكبرى (٢٧٧٦)، وأحمد (٦/ ٣٢٤)، والبيهقي (٤/ ٣٠٣)، وابن حبان (٣٦١٦)، والحاكم (١/ ٤٣٦)، وابن خزيمة (٢١٦٧)]. ومذهب الأحناف، والشافعية، والحنابلة، كراهة الصوم يوم السبت منفردًا؛ لهذه الأدلة، وخالف في ذلك مالك، فجوّز صيامه منفردًا؛ بلا كراهة، والحديث حجة عليه.

(٥) **النهي عن صوم يوم الشك:** قال عمار بن ياسر ﷺ: من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد

---

(١) وعند أبي حنيفة ومالك: لا يكره، والأدلة المذكورة حجة عليهما.

(٢) ويشمل القضاء والنذر والنفل، كما إذا وافق عادة، أو كان يوم عرفة ونحو ذلك.

(٣) لحاء: أي قشر.

(٤) وعند الحنفية [illegible]

عصى أبا القاسم ﷺ. رواه أصحاب السنن. [أبو داود (٢٣٣٤) والترمذي (٦٨٦) والنسائي (٤/ ١٥٣) وابن ماجه (١٦٤٥) والبخاري تعليقًا (٤/ ١١٩)]. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وكلهم كرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه. ورأى أكثرهم إن صامه، وكان من شهر رمضان، أن يقضي يومًا مكانه، فإن صامه بموافقة عادة له، جاز له الصيام حينئذ، دون كراهة؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا تقدَّموا[1] صوم رمضان بيوم ولا يومين، إلا أن يكون صوم يصومه رجل، فليصم ذلك اليوم». رواه الجماعة. [البخاري (١٩١٤) ومسلم (١٠٨٢) وأبو داود (٢٣٣٥) والترمذي (٦٨٥) وابن ماجه (١٦٥٠)]. وقال الترمذي: حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان، لمعنى رمضان، وإن كان رجل يصوم صومًا، فوافق صيامه ذلك، فلا بأس به عندهم.

(٦) **النهي عن صوم الدهر**: يحرم صيام السنة كلها بما فيها الأيام التي نهى الشرع عن صيامها؛ لقول رسول الله ﷺ: «لا صام، من صام الأبد». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البخاري (١٩٧٧) ومسلم (١١٥٩) (١٨٦) وأحمد (٢/ ١٦٤)]. فإن أفطر يومي العيد، وأيام التشريق، وصام بقية الأيام، انتفت الكراهة، إذا كان ممن يقوى على صيامها. قال الترمذي: وقد كره قوم من أهل العلم صيام الدهر، إذا لم يفطر يوم الفطر، ويوم الأضحى، وأيام التشريق. [ذكره الترمذي في كتاب الصوم، باب (٥٦) ما جاء في صوم الدهر (٣/ ٨٥) نهاية الحديث (٧٦٧)]. فمن أفطر في هذه الأيام، فقد خرج من حد الكراهة، ولا يكون قد صام الدهر كله. هكذا رُوي عن مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقد أقر النبي ﷺ حمزة الأسلمي على سرد الصيام، وقال له: «صُم إن شئت، وأفطر إن شئت». وقد تقدم. [سبق تخريجه]. والأفضل أن يصوم يومًا، ويفطر يومًا؛ فإن ذلك أحب الصيام إلى الله. وسيأتي.

(٧) **النهي عن صيام المرأة، وزوجها حاضر، إلا بإذنه**: نهى رسول الله ﷺ المرأة أن تصوم، وزوجها حاضر، حتى تستأذنه؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا تصم المرأة يومًا واحدًا، وزوجها شاهد إلا بإذنه، إلا رمضان». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البخاري (٥١٩٢) ومسلم (١٠٢٦) وأحمد (٢/ ٣١٦)]. وقد حمل العلماء هذا النهي على التحريم، وأجازوا للزوج أن يفسد صيام زوجته لو صامت، دون أن يأذن لها؛ لافتياتها[2] على حقه، وهذا في غير رمضان، كما جاء في الحديث، فإنه لا يحتاج إلى إذن من الزوج. وكذلك لها أن تصوم من غير إذنه، إذا كان غائبًا. فإذا قدم، له أن يفسد صيامها، وجعلوا مرض الزوج، وعجزه عن مباشرتها مثل غيبته عنها؛ في جواز صومها، دون أن تستأذنه.

---

(١) تقدموا: أي تتقدموا.

(٢) لافتياتها: أي تعديها على حقه.

صيام المحرم، وتأكيد صوم عاشوراء، ويومًا قبلها ويومًا بعدها:

١- عن أبي هريرة، قال: سُئل رسول الله ﷺ: أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ قال: «الصلاة في جوف الليل». قيل: ثم أي الصيام أفضل بعد رمضان؟ قال: «شهر الله[1] الذي تدعونه المحرم». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (١١٦٣)، وأبو داود (٢٤٢٩)، وأحمد (٢/ ٣٠٣، ٣٤٢، ٣٤٤، ٥٣٥)].

٢- وعن معاوية بن أبي سفيان، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن شاء صام، ومن شاء فليفطر». متفق عليه. [البخاري (٢٠٠٣)، ومسلم (١١٢٩)، وأحمد (٤/ ٩٧)].

٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان يوم عاشوراء يومًا تصومه قريش في الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه، فلما قدم المدينة صامه، وأمر الناس بصيامه، فلما فُرض رمضان، قال: «من شاء صامه، ومن شاء تركه». متفق عليه. [البخاري (٢٠٠٢)، ومسلم (١١٢٥)، وأحمد (٦/ ٢٩)].

٤- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قدم النبي ﷺ المدينة، فرأى اليهود تصوم عاشوراء، فقال: «ما هذا؟» قالوا: يوم صالح، نجى الله فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم، فصامه موسى. فقال ﷺ: «أنا أحق بموسى منكم». فصامه، وأمر بصيامه. متفق عليه. [البخاري (٢٠٠٤)، ومسلم (١١٣٠)].

٥- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود، وتتخذه عيدًا، فقال رسول الله ﷺ: «صوموه أنتم». متفق عليه. [البخاري (٢٠٠٥)، ومسلم (١١٣١)، وأحمد (٤/ ٤٠٩)].

٦- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لما صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء، وأمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى! فقال: «فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع». قال: فلم يأت العام المقبل، حتى تُوفي رسول الله ﷺ. رواه مسلم، وأبو داود. [مسلم (١١٣٤)، وأبو داود (٢٤٤٥)]. وفي لفظ: قال رسول الله ﷺ: «لئن بقيت إلى قابل، لأصومن التاسع». يعني: مع يوم عاشوراء. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١١٣٤) (١٣٤)، وأحمد (١/ ٢٢٤، ٢٣٦، ٣٤٥)، وابن ماجه (١٧٣٦)].

وقد ذكر العلماء: أن صيام يوم عاشوراء على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: صوم ثلاثة أيام: التاسع، والعاشر، والحادي عشر.

المرتبة الثانية: صوم التاسع، والعاشر.

المرتبة الثالثة: صوم العاشر وحده.

التوسعة يوم عاشوراء: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من وسّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء، وسّع الله عليه سائر سنته». رواه البيهقي في «الشعب»، وابن عبد البر. [البيهقي في شعب الإيمان (٣٧٩٢)، وابن عبد البر في الاستذكار (١٠/ ١٤٠)، والتمهيد (١٤/ ١٦٢)]. وللحديث طرق أخرى، كلها ضعيفة، ولكن إذا ضُمّ بعضها إلى بعض، ازدادت قوة، كما قال السخاوي.

---

(١) الإجابة الشرعية.

صيامُ أكثرِ شعبان : كان رسول الله ﷺ يصوم أكثر شعبان ؛ قالت عائشة : ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهرٍ قط ، إلا شهر رمضان ، وما رأيته في شهرٍ أكثر منه صيامًا ، في شعبان . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٩٦٩) ، ومسلم (١١٥٦) (١٧٥)] . وعن أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ قال : قلت : يا رسول الله ، لم أرك تصوم من شهرٍ من الشهور ، ما تصوم من شعبان؟ قال : «ذلك شهرٌ يغفل الناس عنه بين رجبٍ ورمضان ، وهو شهرٌ تُرفع فيه الأعمال إلى ربّ العالمين ، فأُحب أن يرفع عملي ، وأنا صائم» . رواه النسائي ، وصححه ابن خزيمة . [النسائي (٤/ ٢٠١) وأحمد (٥/ ٢٠١) وابن خزيمة (٣/ ٢٠٥ ـ ٣٠٦) وانظر الترغيب والترهيب للمنذري (١٥١١)] . وتخصيص صوم يوم النصف منه ظنًّا أن له فضيلة على غيره ، مما لم يأت به دليلٌ صحيحٌ .

صَوْمُ الأشهرِ الحرم : الأشهر الحرم : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب ، ويستحب الإكثار من الصيام فيها ؛ فعن رجلٍ من باهلة : أنه أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أنا الرجل الذي جئتك عام الأول ، فقال : «فما غيّرك ، وقد كنت حسن الهيئة؟» قال : ما أكلت طعامًا إلا بليلٍ ، منذ فارقتك . فقال رسول الله ﷺ : «لِمَ عذبت نفسك؟!» . ثم قال : «صم شهر الصبر ، ويومًا من كل شهرٍ» . قال : زدني ؛ فإن بي قوة . قال : «صم يومين» . قال : زدني . قال : «صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك» . وقال بأصابعه الثلاثة ، فضمّها ، ثم أرسلها[1] . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي بسند جيد . [أبو داود (٢٤٢٨) وابن ماجه (١٧٤١) وأحمد (٥/ ٢٨) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٩١)] . وصيام رجب ليس له فضل زائد على غيره من الشهور ، إلا أنه من الأشهر الحرم . ولم يرد في السنة الصحيحة ، أن للصيام فضيلة بخصوصه ، وأن ما جاء في ذلك مما لا ينتهض للاحتجاج به ؛ قال ابن حجر : لم يرد في فضله ، ولا في صيامه ، ولا في صيام شيءٍ منه معين ، ولا في قيام ليلة مخصوصة منه حديث صحيح يصلح للحجة .

صَوْمُ يومي الاثنين والخميس : عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان أكثر ما يصوم الاثنين والخميس ، فقيل له[2] فقال : «إن الأعمال تعرض كلّ اثنين وخميس ، فيغفر الله لكلّ مسلم ، أو لكلّ مؤمن ، إلا المتهاجرَين ، فيقول : أخّرهما» . رواه أحمد بسند صحيح . [أحمد (٢/ ٣٢٩)] . وفي «صحيح مسلم» ، أنه ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين؟ فقال : «ذاك يوم وُلدت فيه ، وأُنزل عليّ فيه» . أي ؛ نزل الوحي عليّ فيه . [مسلم (١١٦٢) (١٩٨) ، وأحمد (٥/ ٢٩٧)] .

صيامُ ثلاثة أيامٍ من كلّ شهرٍ : قال أبو ذرّ الغفاري رضي الله عنه : أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام : البيض ؛ ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة ، وقال : «هي كصوم الدهر» . رواه النسائي ، وصححه ابن حبان . [النسائي (٤/ ٢٢٢) وأحمد (٥/ ١٥٢) وابن حبان (٣٦٥٦)] . وجاء عنه ﷺ ، أنه كان

---

(١) أرسلها : أي أشار إليه بصيام ثلاثة ثم يفطر ثلاثة أيام .
(٢) فقيل له : أي سئل عن الباعث على صوم يومي الخميس ، والاثنين .

يصوم من الشهر السبت ، والأحد ، والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس ، وأنه كان يصوم من غرة كل هلال ثلاثة أيام ، وأنه كان يصوم الخميس من أول الشهر ، والاثنين الذي يليه ، والاثنين الذي يليه . [أبو داود (٢٤٥٠) والترمذي (٧٤٦) والنسائي (٤/ ٢٢٠، ٢٢١) وأحمد (١/ ٤٠٦) وانظر «الإرواء» (٣/ ١٠٣)].

صيام يوم وفطر يوم : عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : «لقد أخبرت أنك تقوم الليل ، وتصوم النهار؟» . قال : قلت : يا رسول الله ، نعم . قال : «فصم وأفطر ، وصلِّ ونم ، فإن لجسدك عليك حقًّا ، وإن لزوجك عليك حقًّا ، وإن لزورك[1] عليك حقًّا ، وإن بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام» . قال : فشددت ، فشدد علي . قال : فقلت : يا رسول الله ، إني أجد قوة . قال : «فصم من كل جمعة ثلاثة أيام» . قال : فشددت ، فشدد علي . قال : فقلت : يا رسول الله ، إني أجد قوة . قال : «صم صوم نبي الله داود ، ولا تزد عليه» . قلت : يا رسول الله ، وما كان صيام داود - عليه السلام - ؟ قال : «كان يصوم يومًا ، ويفطر يومًا» . رواه أحمد ، وغيره . [أحمد (٢/ ١٩٨) بلفظه ، ونحوه مع خلاف في الألفاظ البخاري (١٩٧٥) ومسلم (١١٥٩)] وروي أيضًا ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصفه ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يومًا ، ويفطر يومًا» [البخاري (١١٣١) ومسلم (١١٥٩) (١٨٩) وأبو داود (٢٤٤٨) وابن ماجه (١٧١٢) وأحمد (٢/ ١٦٠)] .

جواز فطر الصائم المتطوع :

١- عن أم هانئ - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوم الفتح ، فأتي بشراب فشرب ، ثم ناولني ، فقلت : إني صائمة . فقال : «إن المتطوع أمير على نفسه ، فإن شئت فصومي ، وإن شئت فأفطري» . رواه أحمد ، والدارقطني ، والبيهقي [أحمد (٦/ ٣٤٣) والبيهقي (٤/ ٢٧٦) ونحوه الترمذي (٧٣٢) والدارقطني (٢/ ١٧٣)] ، ورواه الحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . ولفظه : «الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام ، وإن شاء أفطر» . [الحاكم (١/ ٤٣٩)] .

٢- وعن أبي جحيفة ، قال : آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة ، فقال لها : ما شأنك؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء ، فصنع له طعامًا ، فقال : كل ، فإني صائم . فقال : ما أنا بآكل حتى تأكل . فأكل ، فلما كان الليل ، ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال : نم . فنام ، ثم ذهب ، فقال : نم . فلما كان في آخر الليل ، قال : قم الآن . فصليا ، فقال له سلمان : إن لربك عليك حقًّا ، ولنفسك عليك حقًّا ، ولأهلك عليك حقًّا ، فأعط كل ذي حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر له ذلك ، فقال النبي ﷺ : «صدق سلمان» . رواه البخاري ، والترمذي . [البخاري (١٩٦٨) والترمذي (٢٤١٣)] .

٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : صنعت لرسول الله ﷺ طعامًا ، فأتاني هو وأصحابه ، فلما وضع

---

(١) زورك : أي ضيفك .

الطعام ، قال رجلٌ من القوم : إني صائم . فقال رسول الله ﷺ : «دعاكم أخوكم ، وتكلف لكم» . ثم قال : «أفطر ، وصُم يومًا مكانه ، إن شئت» . رواه البيهقي بإسناد حسن ، كما قال الحافظ . [البيهقي في السنن (4/279)] . وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى جواز الفطر ، لمن صام متطوعًا ، واستحبوا له قضاء ذلك اليوم ، استدلالًا بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

آداب الصيام

يستحب للصائم أن يراعي في صيامه الآداب الآتية :

(1) **السحور** : وقد أجمعت الأمة على استحبابه ، وأنه لا إثم على من تركه ؛ فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «تسحروا ؛ فإن في السحور بركة»[1] . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (1923) ومسلم (1095) والترمذي (708) والنسائي (4/ 141) وابن ماجه (1692) وأحمد (3/ 99)] ، وعن المقدام بن معديكرب ، عن النبي ﷺ قال : «عليكم بهذا السحور ؛ فإنه هو الغداء المبارك» . رواه النسائي بسند جيد . [النسائي (4/ 146)] . وسبب البركة ، أنه يقوّي الصائم ، وينشطه ، ويهون عليه الصيام .

بمَ يتحقق؟ ويتحقق السحور بكثير الطعام وقليله ، ولو بجرعة ماء ؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «السحور بركة فلا تدعوه ، ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء ؛ فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين» . رواه أحمد . [أحمد (3/ 12 و 44)] .

وقته : وقت السحور من منتصف الليل إلى طلوع الفجر ، والمستحب تأخيره ؛ فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : تسحرنا مع رسول الله ﷺ ، ثم قمنا إلى الصلاة . قلت : كم كان قدر ما بينهما؟ قال : خمسين آية . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (1921) ومسلم (1097)] . وعن عمرو بن ميمون ، قال : كان أصحاب محمد ﷺ أعجل الناس إفطارًا ، وأبطأهم سحورًا . رواه البيهقي بسند صحيح . [البيهقي في الكبرى (4/ 238)] وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه مرفوعًا : «لا تزال أمتي بخير ، ما عجلوا الفطر ، وأخروا السحور» . وفي سنده سليمان بن أبي عثمان ، وهو مجهول . [أحمد (5/ 147)] .

الشك في طلوع الفجر : ولو شك في طلوع الفجر ، فله أن يأكل ويشرب ، حتى يستيقن طلوعه ، ولا يعمل بالشك ؛ فإن الله - عز وجل - جعل نهاية الأكل والشرب التبيّن نفسه ، لا الشك ، فقال : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة : 187] . وقال رجل لابن عباس - رضي الله عنهما - : إني أتسحر ، فإذا شككت أمسكت . فقال ابن عباس : كُلْ ما شككت ، حتى لا تشك . وقال أبو داود : قال أبو عبد الله[2] : إذا شك في الفجر يأكل ، حتى يستيقن طلوعه . وهذا مذهب ابن عباس ، وعطاء ، والأوزاعي ، وأحمد . وقال النووي : وقد اتفق أصحاب الشافعي على جواز الأكل للشاك ، في طلوع الفجر .

---

(1) السحور : اسم للمأكول ، والفعل السحور .

(2) هو أحمد بن حنبل .

(٢) تعجيل الفطر: ويُستحب للصائم أن يعجِّل الفطر، متى تحقق غروب الشمس؛ فعن سهل بن سعد، أن النبي ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير، ما عجَّلوا الفطر». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٩٥٧) ومسلم (١٠٩٨) وأحمد (٥/ ٣٣١)]. ويسن أن يكون الفطر على رطبات وترًا، فإن لم يجد، فعلى الماء؛ فعن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يُفطر على رُطبات قبل أن يُصلي، فإن لم تكن، فعلى تمرات، فإن لم تكن، حسا حسوات[1] من ماء. رواه أبو داود، والحاكم وصححه، والترمذي وحسنه. [أبو داود (٢٣٥٦) والترمذي (٦٩٦) والحاكم (١/ ٤٣٢) وأحمد (٣/ ١٦٤)]. وعن سلمان بن عامر، أن النبي ﷺ قال: «إذا كان أحدكم صائمًا، فليفطر على التمر، فإن لم يجد التمر، فعلى الماء؛ فإن الماء طهور». رواه أحمد، والترمذي، وقال: حسن صحيح. [أبو داود (٢٣٥٥) والترمذي (٦٩٥) وابن ماجه (١٦٩٩) وأحمد (٤/ ١٧)]. وفي الحديث دليل على أنه يستحب الفطر قبل صلاة المغرب بهذه الكيفية، فإذا صلى، تناول حاجته من الطعام بعد ذلك، إلا إذا كان الطعام موجودًا، فإنه يبدأ به؛ قال أنس: قال رسول الله ﷺ: «إذا قُدِّم العشاء، فابدءوا به قبل صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشائكم». رواه الشيخان. [البخاري (٦٧٢) ومسلم (٥٥٧) وأحمد (٣/ ١٦١)].

(٣) الدعاء عند الفطر، وأثناء الصيام: روى ابن ماجه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن النبي ﷺ قال: «إن للصائم عند فطره دعوة ما تُرد». [ابن ماجه (١٧٥٣)]. وكان عبد الله إذا أفطر، يقول: اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء، أن تغفر لي. وثبت أنه ﷺ كان يقول: «ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجر، إن شاء الله تعالى». [أبو داود (٢٣٥٧) والنسائي في الكبرى (٣٣٢٩) والحاكم (١/ ٤٢٢) والدارقطني (٢/ ١٨٥)]. وروي مرسلًا، أنه ﷺ كان يقول: «اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت». [أبو داود (٢٣٥٨) والبيهقي (٤/ ٢٣٩)]. وروى الترمذي بسند حسن، أنه ﷺ قال: «ثلاثة لا تُرد دعوتهم؛ الصائم حتى يفطر[2]، والإمام العادل، والمظلوم». [الترمذي (٣٥٩٨) وابن ماجه (١٧٥٢)].

(٤) الكفُّ عما يتنافى مع الصيام: الصيام عبادة من أفضل القربات، شرعه الله تعالى؛ ليهذِّب النفس، ويعوِّدها الخير. فينبغي أن يتحفظ الصائم من الأعمال التي تخدش صومه، حتى ينتفع بالصيام، وتحصل له التقوى التي ذكرها الله في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]. وليس الصيام مجرد إمساك عن الأكل والشرب، وإنما هو إمساك عن الأكل والشرب، وسائر ما نهى الله عنه؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ليس الصيام من الأكل والشرب، إنما الصيام من اللغو والرفث، فإن سابَّك أحد أو جهل عليك، فقل: إني صائم، إني صائم». رواه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [ابن خزيمة (١٩٩٦) وابن حبان (٣٤٧٩) والحاكم (١/ ٤٣٠ - ٤٣١)]. وروى الجماعة، إلا مسلمًا، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ

---

[1] حسا: أي شرب.

[2] يستفاد منه أن استجابة الدعاء طول مدة الصيام.

قال ابن قدامة: وإن تمضمض، أو استنشق في الطهارة، فسبق الماء إلى حلقه، من غير قصد، ولا إسراف، فلا شيء عليه. وبه قال الأوزاعي، وإسحاق، والشافعي في أحد قوليه، وروي ذلك عن ابن عباس. وقال مالك، وأبو حنيفة: يفطر؛ لأنه أوصل الماء إلى جوفه، ذاكرًا لصومه، فأفطر، كما لو تعمد شربه. قال ابن قدامة، مرجحًا الرأي الأول: ولنا، أنه وصل الماء إلى حلقه، من غير إسراف، ولا قصد، فأشبه ما لو طارت ذبابة إلى حلقه[1]، وبهذا فارق المتعمد.

٧- وكذا يباح له ما لا يمكن الاحتراز عنه: كبلع الريق، وغبار الطريق، وغربلة الدقيق، والنخالة، ونحو ذلك. وقال ابن عباس: لا بأس أن يذوق الطعام الخل، والشيء يريد شراءه. وكان الحسن يمضغ الجوز لابن ابنه وهو صائم، ورخص فيه إبراهيم. وأما مضغ العلك[2]: فإنه مكروه، إذا كان لا يتفتت منه أجزاء. وممن قال بكراهته: الشعبي، والنخعي، والأحناف، والشافعي، والحنابلة. ورخصت عائشة، وعطاء في مضغه؛ لأنه لا يصل إلى الجوف، فهو كالحصاة يضعها في فمه. هذا إذا لم تتحلل منه أجزاء، فإن تحللت منه أجزاء، ونزلت إلى الجوف، أفطر. قال ابن تيمية: وشم الروائح الطيبة، لا بأس به للصائم. وقال: أما الكحل، والحقنة، وما يقطر في إحليله، ومداواة المأمومة، والجائفة، فهذا مما تنازع فيه أهل العلم: فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك، ومنهم من فطّر بالجميع، لا بالكحل، ومنهم من فطر بالجميع، لا بالتقطير، ومنهم من لا يفطر بالكحل، ولا بالتقطير، ويفطر بما سوى ذلك. ثم قال، مرجحًا الرأي الأول: والأظهر، أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين الإسلام، الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام. فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام، ويفسد الصوم بها، لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك، لعلمه الصحابة، وبلغوه الأمة، كما بلغوا سائر شرعه؛ فلما لم ينقل أحد من أهل العلم، عن النبي ﷺ في ذلك، لا حديثًا صحيحًا، ولا ضعيفًا، ولا مسندًا، ولا مرسلًا، علم أنه لم يذكر شيئًا من ذلك. وقال: فإذا كانت الأحكام التي تعم بها البلوى، فلابد أن يبينها الرسول ﷺ بيانًا عامًا، ولابد أن تنقل الأمة ذلك. فمعلوم أن الكحل ونحوه مما تعم به البلوى، كما تعم بالدهن، والاغتسال، والبخور، والطيب، فلو كان هذا مما يفطر، لبينه النبي ﷺ، كما بين الإفطار بغيره؛ فلما لم يبين ذلك، علم أنه من جنس الطيب، والبخور، والدهن. والبخور قد يتصاعد إلى الأنف، ويدخل في الدماغ، وينعقد أجسامًا. والدهن يشربه البدن، ويدخل إلى داخله، ويتقوى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة، فلما لم ينه الصائم عن ذلك، دل على جواز تطيبه، وتبخره، وادهانه، وكذلك اكتحاله. وقد كان المسلمون في عهده ﷺ يجرح أحدهم؛ إما في الجهاد، وإما في غيره: مأمومة وجائفة، فلو كان هذا يفطر، لبين لهم ذلك، فلما لم ينه الصائم عن ذلك، علم أنه لم يجعله مفطرًا. ثم قال: فإن الكحل لا يغذي البتة، ولا يدخل أحد كحلًا إلى جوفه، لا من أنفه، ولا من فمه. وكذلك الحقنة[3] لا تغذي، بل تستفرغ ما في البدن، كما لو شم شيئًا من المسهلات، أو فزع

---

(١) قال ابن عباس: دخول الذباب في حلق الصائم لا يفطر.
(٢) العلك: أي اللبان.
(٣) يقصد الحقنة الشرجية، فإنها لا تفطر الصائم.

فرضًا أوجب استطلاق جوفه، وهي لا تصل إلى المعدة. والدواء الذي يصل إلى المعدة، في مداواة الجائفة[1] والمأمومة، لا يشبه ما يصل إليها من غذائه، والله - سبحانه - قال: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقال ﷺ: «الصَّوْمُ جُنَّة». [البخاري (١٩٠٤) ومسلم (١١٥١) (١٦٣)]، وقال: «إنَّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدَّم، فضيِّقوا مجاريه بالجوع، والصَّوم». [البخاري (٢٠٣٥، ٢٠٣٨) ومسلم (٢١٧٤) وأبو داود (٢٤٧٠) وابن ماجه (١٧٧٩)، وأحمد (٣/ ١٥٦، ٢٠٩)]. فالصائم نُهي عن الأكل والشرب؛ لأن ذلك سبب التقوى، فترك الأكل والشرب، الذي يولِّد الدم الكثير الذي يجري فيه الشيطان، إنما يتولَّد من الغذاء، لا عن حقنة، ولا كحل، ولا ما يقطر في الذكر، ولا ما يُداوي به المأمومة، والجائفة. انتهى.

٨- ويباح للصائم أن يأكل، ويشرب، ويجامع، حتى يطلع الفجر، فإذا طلع الفجر، وفي فمه طعام، وجب عليه أن يلفظه، أو كان مجامعًا، وجب عليه أن ينزع. فإن لفظ أو نزع، صح صومه، وإن ابتلع ما في فمه من طعام، مختارًا، أو استدام الجماع، أفطر، روى البخاري، ومسلم، عن عائشة - رضي الله عنها - أنَّ النبي ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذِّن بليل، فكلوا واشربوا، حتى يؤذِّن ابن أمِّ مكتوم». [البخاري (٦٢٢)، (١٩١٨) ومسلم (١٠٩٢) (٣٦ و ٣٨) وأحمد (٦/ ٤٤)].

٩- ويباح للصائم أن يُصبح جنبًا، وتقدم حديث عائشة في ذلك.

١٠- والحائض والنفساء، إذا انقطع الدم من الليل، جاز لهما تأخير الغسل إلى الصبح، وأصبحتا صائمتين، ثمَّ عليهما أن تتطهرا للصلاة.

ما يبطل الصيام

ما يبطل الصيام قسمان:

١- ما يبطله، ويوجب القضاء. ٢- وما يبطله، ويوجب القضاء، والكفارة.

فأمَّا ما يبطله، ويوجب القضاء فقط، فهو ما يأتي:

١، ٢ - الأكل والشرب عمدًا:

فإن أكل أو شرب ناسيًا، أو مخطئًا، أو مُكرهًا، فلا قضاء عليه، ولا كفارة؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من نسي، وهو صائم، فأكل أو شرب، فليتمَّ صومه؛ فإنما أطعمه الله وسقاه». رواه الجماعة. [البخاري (١٩٣٣) ومسلم (١١٥٥) وأبو داود (٢٣٩٨) والترمذي (٧٢١) وابن ماجه (١٦٧٣) وأحمد (٢/ ٣٩٥) وابن خزيمة (١٩٨٩)]. وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم؛ وبه يقول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وروى الدارقطني، والبيهقي، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أفطر في رمضان ناسيًا، فلا قضاء عليه، ولا كفارة».

---

(١) الجائفة: أي الجراحة التي تصل إلى الجوف. والمأمومة: أي الشجة في الرأس التي تصل إلى أم الدماغ وتداويهما ليست تغذية.

[الدارقطني (٢/ ١٧٨)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٢٩) والحاكم (١/ ٤٣٠)]. قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح. وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». رواه ابن ماجه، والطبراني، والحاكم. [ابن ماجه (٢٠٤٥) والحاكم (٢/ ١٩٨) والطبراني في الصغير (٧٥٢) وابن حبان (٧٢١٩)].

٣ ـ القيء عمدًا:

فإن غلبه القيء، فلا قضاء عليه، ولا كفارة؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من ذرعه[1] القيء، فليس عليه قضاء، ومن استقاء[2] عمدًا، فليقض». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم وصححه. [أبو داود (٢٣٨٠) والترمذي (٧٢٠) وابن ماجه (١٦٧٦) وابن حبان (٣٥١٨) والدارقطني (٢/ ١٨٤) والحاكم (١/ ٤٢٦)]. قال الخطابي: لا أعلم خلافًا بين أهل العلم، في أن من ذرعه القيء؛ فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامدًا، فعليه القضاء.

٤، ٥ ـ الحيض والنفاس، ولو في اللحظة الأخيرة، قبل غروب الشمس، وهذا مما أجمع العلماء عليه.

٦ ـ الاستمناء[3] سواء أكان سببه تقبيل الرجل لزوجته، أو ضمها إليه، أو كان باليد، فهذا يبطل الصوم، ويوجب القضاء. فإن كان سببه مجرد النظر أو الفكر، فإنه مثل الاحتلام نهارًا في الصيام، لا يبطل الصوم، ولا يجب فيه شيء، وكذلك المذي؛ لا يؤثر في الصوم، قل أو كثر.

٧ ـ تناول ما لا يتغذى به، من المنفذ المعتاد إلى الجوف، مثل تعاطي الملح الكثير، فهذا يفطر، في قول عامة أهل العلم.

٨ ـ ومن نوى الفطر، وهو صائم، بطل صومه، وإن لم يتناول مفطرًا؛ فإن النية ركن من أركان الصيام، فإن نقضها، قاصدًا الفطر، ومتعمدًا له، انتقض صيامه لا محالة.

٩ ـ إذا أكل، أو شرب، أو جامع، ظانًّا غروب الشمس، أو عدم طلوع الفجر، فظهر خلاف ذلك، فعليه القضاء، عند جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة. وذهب إسحاق، وداود، وابن حزم، وعطاء، وعروة، والحسن البصري، ومجاهد إلى أن صومه صحيح، ولا قضاء عليه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. ولقول رسول الله ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ». وتقدم [سبق تخريجه]. وروى عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: أفطر الناس في زمن عمر بن الخطاب، فرأيت عساسًا[4] أخرجت من بيت حفصة، فشربوا، ثم طلعت الشمس من سحاب، فكان ذلك شق على الناس،

---

(١) ذرعه: أي غلبه.
(٢) استقاء: أي تعمد القيء واستخراجه، بشم ما يقيئه، أو بإدخال يده.
(٣) الاستمناء: أي تعمد إخراج المني بأي سبب من الأسباب.
(٤) عساسًا: أي أقداحًا ضخامًا. قيل: إن القدح نحو ثمانية أرطال.

العلماء: فيجب العتق أولاً، فإن عجز عنه، صام شهرين متتابعين[1]، فإن عجز عنه، أطعم ستين مسكينًا، من أوسط ما يطعم منه أهله[2]؛ وأنه لا يصح الانتقال من حالة إلى أخرى؛ إلا إذا عجز عنها. ويذهب المالكية، ورواية لأحمد، أنه مخير بين هذه الثلاث، فأيها فعل، أجزأ عنه؛ لما روى مالك، وابن جريج، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفّر بعتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينًا. رواه مسلم. [مسلم (١١١١) (٨٤)]. و«أو» تفيد التخيير ولأن الكفارة بسبب المخالفة، فكانت على التخيير، ككفارة اليمين. قال الشوكاني: وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير، والذين رووا الترتيب أكثر، ومعهم الزيادة، وجمع المهلب، والقرطبي بين الروايات، بتعدد الواقعة. قال الحافظ: وهو بعيد؛ لأن القصة واحدة، والمخرج متحد، والأصل عدم التعدد. وجمع بعضهم بحمل الترتيب على الأولوية، والتخيير على الجواز، وعكسه بعضهم، انتهى. ومن جامع عامدًا في نهار رمضان، ولم يكفّر، ثم جامع في يوم آخر منه، فعليه كفارة واحدة، عند الأحناف، ورواية عن أحمد؛ لأنها جزاء عن جناية، تكرر سببها، قبل استيفائه، فتتداخل. وقال مالك، والشافعي، ورواية عن أحمد: عليه كفارتان؛ لأن كل يوم عبادة مستقلة، فإذا وجبت الكفارة بإفساده، لم تتداخل، كرمضانين. وقد أجمعوا، على أن من جامع في نهار رمضان عامدًا، وكفّر، ثم جامع في يوم آخر، فعليه كفارة أخرى. وكذلك أجمعوا على أن من جامع مرتين، في يوم واحد، ولم يكفّر عن الأول، أن عليه كفارة واحدة، فإن كفّر عن الجماع الأول، لم يكفّر ثانيًا، عند جمهور الأئمة، وقال أحمد: عليه كفارة ثانية.

قضاء رمضان: لا يجب على الفور، بل يجب وجوبًا موسعًا في أي وقت، وكذلك الكفارة، فقد صح عن عائشة، أنها كانت تقضي ما عليها من رمضان في شعبان[3]، ولم تكن تقضيه فورًا، عند قدرتها على القضاء. [مسلم (١١٤٦)]. والقضاء مثل الأداء، بمعنى أن من ترك أيامًا، يقضيها دون أن يزيد عليها. ويفارق القضاء الأداء، في أنه لا يلزم فيه التتابع؛ لقول الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. أي؛ ومن كان مريضًا، أو مسافرًا، فأفطر، فليصم عدة الأيام التي أفطر فيها في أيام أخر، متتابعات، أو غير متتابعات، فإن الله أطلق الصيام، ولم يقيده. وروى الدارقطني، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال في قضاء رمضان: «إن شاء فرّق، وإن شاء تابع». [الدارقطني (٢/١٩٣)]. وإن أخّر القضاء، حتى دخل رمضان آخر، صام رمضان الحاضر، ثم يقضي بعده ما عليه، ولا فدية عليه؛ سواء كان التأخير لعذر، أو لغير عذر. وهذا مذهب الأحناف، والحسن

---

(1) ليس فيهما رمضان، ولا أيام العيدين والتشريق.

(2) مذهب أحمد لكل مسكين مد من قمح، أو نصف صاع من تمر أو شعير ونحوهما. وقال أبو حنيفة: من القمح نصف صاع ومن غيره صاع. وقال الشافعي ومالك: يطعم مدًا من أي الأنواع شاء. وهذا قول أبي هريرة وعطاء والأوزاعي، وهو أظهر؛ لأن العرق الذي أعطي بالعرق فيه ١٥ صاعًا.

(3) رواه أحمد ومسلم.

البصري. ووافق مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق الأحناف في أنه لا فدية عليه، إذا كان التأخير بسبب العذر. وخالفوهم، فيما إذا لم يكن له عذر في التأخير، فقالوا: عليه أن يصوم رمضان الحاضر، ثم يقضي ما عليه بعده، ويفدي عما فاته، عن كل يوم مُدًّا من طعام. وليس لهم في ذلك دليل يمكن الاحتجاج به، فالظاهر ما ذهب إليه الأحناف؛ فإنه لا شرع إلا بنص صحيح.

من مات وعليه صيام: أجمع العلماء على أن من مات، وعليه فوائت من الصلاة، فإن وليه لا يصلي عنه، هو ولا غيره، وكذلك من عجز عن الصيام، لا يصوم عنه أحد أثناء حياته. فإن مات، وعليه صيام، وكان قد تمكن من صيامه قبل موته، فقد اختلف الفقهاء في حكمه؛ فذهب جمهور العلماء؛ منهم أبو حنيفة، ومالك، والمشهور عن الشافعي، إلى أن وليه لا يصوم عنه، ويُطعم عنه مدًّا، عن كل يوم[1]. والمذهب المختار عند الشافعية، أنه يستحب لوليه أن يصوم عنه، ويبرأ به الميت، ولا يحتاج إلى طعام عنه. والمراد بالولي القريب؛ سواء كان عصبة، أو وارثًا، أو غيرهما. ولو صام أجنبي عنه، صح إن كان بإذن الولي، وإلا فإنه لا يصح، واستدلوا بما رواه أحمد، والشيخان، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «من مات، وعليه صيام، صام عنه وليه». زاد البزار لفظ: «إن شاء»[2]. [البخاري (١٩٥٢) ومسلم (١١٤٧) وأحمد (٦/٦٩)]. وروى الشيخان، وأحمد، وأصحاب السنن، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت، وعليها صيام شهر، أفأقضيه عنها؟ فقال: «لو كان على أمك دين، أكنت قاضيه؟» قال: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى». [البخاري (١٩٥٣) ومسلم (١١٤٨) وأحمد (١/٢٥٨) أما الرواية التي عند أصحاب السنن، نصها: أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم...]. قال النووي: وهذا القول هو الصحيح المختار الذي نعتقده، وهو الذي صححه محققو أصحابنا، الجامعون بين الفقه والحديث؛ لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة.

التقدير في البلاد التي يطول نهارها، ويقصر ليلها: اختلف الفقهاء في التقدير في البلاد التي يطول نهارها، ويقصر ليلها، والبلاد التي يقصر نهارها، ويطول ليلها، على أي البلاد يكون؟ فقيل: يكون التقدير على البلاد المعتدلة التي وقع فيها التشريع، كمكة، والمدينة. وقيل: على أقرب بلاد معتدلة إليهم.

ليلة القدر

فضلها: ليلة القدر أفضل ليالي السنة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾﴾[3] [القدر: ١-٣]. أي؛ العمل فيها؛ من الصلاة، والتلاوة، والذكر خير من العمل في ألف شهر، ليس فيها ليلة القدر.

استحباب طلبها: ويُستحب طلبها في الوتر من العشر الأواخر من رمضان، فقد كان النبي ﷺ

(١) يرى أبو حنيفة أن الواجب نصف صاع من قمح، وصاع من غيره.
(٢) سندها حسن.
(٣) أي؛ القرآن ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾.

يجتهد في طلبها في العشر الأواخر من رمضان . وتقدم ، أنه كان إذا دخل العشر الأواخر ، أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشدّ المئزر[1] .[سبق تخريجه] .

أيُّ الليالي هي؟ للعلماء آراء في تعيين هذه الليلة ؛ فمنهم من يرى أنها ليلة الحادي والعشرين ، ومنهم من يرى أنها ليلة الثالث والعشرين ، ومنهم من يرى أنها ليلة الخامس والعشرين ، ومنهم من ذهب إلى أنها ليلة التاسع والعشرين . [أحمد (٢/٢٧)] . ومنهم من قال : إنها تنتقل في ليالي الوتر من العشر الأواخر ، وأكثرهم على أنها ليلة السابع والعشرين ؛ روى أحمد بإسناد صحيح ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «من كان متحريها ، فليتحرها ليلة السابع والعشرين» .[أحمد (٢/٢٧)] . وروى مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه عن أبي بن كعب ، أنه قال : والله الذي لا إله إلا هو ، إنها لفي رمضان - يحلف ما يستثني - ووالله ، إني لأعلم أي ليلة هي ، هي الليلة التي أمرنا رسول الله ﷺ بقيامها ، هي ليلة سبع وعشرين ، وأمارتها ، أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء ، لا شعاع لها .[مسلم (٧٦٢) وأبو داود (١٣٧٨) والترمذي (٣٣٥١) وأحمد (٥/ ١٢٠ - ١٣٠)] .

قيامها ، والدعاء فيها :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من قام ليلة القدر ، إيمانًا واحتسابًا ، غُفر له ما تقدّم من ذنبه» .[البخاري (١٩٠١) ومسلم (٧٦٠) وأبو داود (١٣٧٢) والترمذي (٦٨٣) والنسائي (٤/ ١٥٥) وابن ماجه (١٦٤١) مختصرًا] .

٢- وروى أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قلت : يا رسول الله ، أرأيت إن علمت أيّ ليلة ليلة القدر ، ما أقول فيها؟ قال : «قولي : اللهم إنك عفوٌ تحبُّ العفو ، فاعفُ عني» .[الترمذي (٣٥١٣) وابن ماجه (٣٨٥٠) وأحمد (٦/ ١٧١)] .

الاعتكاف

(١) معناه : الاعتكاف : لزوم الشيء ، وحبس النفس عليه ؛ خيرًا كان ، أم شرًّا ؛ قال الله تعالى : ﴿مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء : ٥٢] . أي ؛ مقيمون متعبدون لها ، والمقصود به هنا ، لزوم المسجد ، والإقامة فيه ، بنية التقرب إلى الله ﷻ .

(٢) مشروعيته : وقد أجمع العلماء ، على أنه مشروع ، فقد كان النبي ﷺ يعتكف في كلّ رمضان عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قُبض فيه ، اعتكف عشرين يومًا . رواه البخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه .[البخاري (٢٠٤٤) وأبو داود (٢٤٦٦) وابن ماجه (١٧٦٩)] . وقد اعتكف أصحابه وأزواجه معه وبعده ، وهو ، وإن كان قربة ، إلا أنه لم يرد في فضله حديث صحيح ؛ قال أبو داود : قلت لأحمد ، رحمه الله : تعرف في فضل الاعتكاف شيئًا؟ قال : لا ، إلا شيئًا ضعيفًا .

---

(١) أي : اعتزل النساء واجتهد في العبادة .

في المسجد، أو لم تنعقد نية الطاعة، لا ينعقد الاعتكاف. أما وجوب النية؛ فلقول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، ولقول الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» (سبق تخريجه). وأما أن المسجد لابد منه؛ فلقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ووجه الاستدلال، أنه لو صح الاعتكاف في غير المسجد، لم يخص تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد؛ لأنها منافية للاعتكاف، فعلم، أن المعنى بيان أن الاعتكاف إنما يكون في المساجد.

(٧) **رأي الفقهاء في المسجد الذي ينعقد فيه الاعتكاف**: اختلف الفقهاء في المسجد الذي يصح الاعتكاف فيه، فذهب أبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، إلى أنه يصح في كل مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس، وتقام فيه الجماعة؛ لما روي، أن النبي ﷺ قال: «كل مسجد له مؤذن وإمام، فالاعتكاف فيه يصلح». رواه الدارقطني (الدارقطني ٢/٢٠٠). وهذا حديث مرسل ضعيف، لا يحتج به.

وذهب مالك، والشافعي، وداود، إلى أنه يصح في كل مسجد؛ لأنه لم يصح في تخصيص بعض المساجد شيء صريح. وقالت الشافعية: الأفضل أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع؛ لأن الرسول ﷺ اعتكف في المسجد الجامع، ولأن الجماعة في صلواته أكثر، ولا يعتكف في غيره، إذا تخلل وقت الاعتكاف صلاة جمعة، حتى لا تفوته. وللمعتكف أن يؤذن في المئذنة، إن كان بابها في المسجد أو صحنه، ويصعد على ظهر المسجد؛ لأن كل ذلك من المسجد، فإن كان باب المئذنة خارج المسجد، بطل اعتكافه إن تعمد ذلك. ورحبة المسجد منه، عند الحنفية، والشافعية، ورواية عن أحمد. وعن مالك، ورواية عن أحمد، أنها ليست منه، فليس للمعتكف أن يخرج إليها. وجمهور العلماء، على أن المرأة لا يصح لها أن تعتكف في مسجد بيتها؛ لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد. ولا خلاف في جواز بيعه، وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد النبوي.

صوم المعتكف: المعتكف إن صام، فحسن، وإن لم يصم، فلا شيء عليه؛ روى البخاري، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر، قال: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام. فقال: «أوف بنذرك» (سبق تخريجه). ففي أمر رسول الله ﷺ له بالوفاء بالنذر دليل على أن الصوم ليس شرطًا في صحة الاعتكاف؛ إذ إنه لا يصح الصيام في الليل. وروى سعيد بن منصور، عن أبي سهيل، قال: كان على امرأة من أهلي اعتكاف، فسألت عمر بن عبد العزيز؟ فقال: ليس عليها صيام، إلا أن تجعله على نفسها. فقال الزهري: لا اعتكاف إلا بصوم. فقال له عمر: عن النبي ﷺ؟ قال: لا. قال: فعن أبي بكر؟ قال: لا. قال: فعن عمر؟ قال: لا. قال: وأظنه قال: عن عثمان؟ قال: لا. فخرجت من عنده، فلقيت عطاء وطاوسًا، فسألتهما؟ فقال طاوس: كان فلان لا يرى عليها صيامًا، إلا أن تجعله على نفسها. وقال عطاء: ليس عليها صيام، إلا أن تجعله على نفسها. قال الخطابي: وقد اختلف الناس في هذا؛ فقال الحسن البصري: إن اعتكف من غير صوم، أجزأه. وإليه ذهب الشافعي. وروي عن

علي، وابن مسعود، أنهما قالا: إن شاء صام، وإن شاء أفطر. وقال الأوزاعي، ومالك: لا اعتكاف إلا بصوم، وهو مذهب أهل الرأي، وروي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة. وهو قول سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والزهري.

وقت دخول المعتكف والخروج منه: تقدم أن الاعتكاف المندوب ليس له وقت محدد، فمتى دخل المعتكف المسجد، ونوى التقرب إلى الله بالمكث فيه، صار معتكفًا حتى يخرج، فإذا نوى اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، فإنه يدخل معتكفه قبل غروب الشمس؛ لما رواه البخاري، عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «من كان اعتكف معي، فليعتكف العشر الأواخر». [البخاري (٢٠٢٧)]. والعشر: اسم لعدد الليالي، وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين، أو ليلة العشرين. وما روي، أنه ﷺ كان إذا أراد أن يعتكف، صلى الفجر، ثم دخل معتكفه. [مسلم (١١٧٣) (٦)، وأبو داود (٢٤٦٤)، والترمذي (٧٩١)، والنسائي (٧٠٩)، وابن ماجه (١٧٧١)]. فمعناه، أنه كان يدخل المكان الذي أعده للاعتكاف في المسجد، أما وقت دخول المسجد للاعتكاف، فقد كان أول الليل. ومن اعتكف العشر الأواخر من رمضان، فإنه يخرج بعد غروب الشمس آخر يوم من الشهر، عند أبي حنيفة، والشافعي. وقال مالك، وأحمد: إن خرج بعد غروب الشمس، أجزأه. والمستحب عندهما، أن يبقى في المسجد حتى يخرج إلى صلاة العيد. وروى الأثرم بإسناده، عن أبي أيوب، عن أبي قلابة: أنه كان يبيت في المسجد ليلة الفطر، ثم يغدو كما هو إلى العيد، وكان - يعني في اعتكافه - لا يُلقى له حصير، ولا مصلى يجلس عليه، كان يجلس كأنه بعض القوم، قال: فأتيته في يوم الفطر، فإذا في حجره جويرية مزينة، ما ظننتها إلا بعض بناته، فإذا هي أمة له، فأعتقها، وغدا كما هو إلى العيد. وقال إبراهيم: كانوا يحبون لمن اعتكف العشر الأواخر من رمضان، أن يبيت ليلة الفطر في المسجد، ثم يغدو إلى المصلى من المسجد. ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مسماة، أو أراد ذلك تطوعًا، فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر، ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس، سواء أكان ذلك في رمضان، أم في غيره، ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليالي مسماة، أو أراد ذلك تطوعًا، فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس، ويخرج إذا تبين له طلوع الفجر. قال ابن حزم: لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس، وتمامه بطلوع الفجر، ومبدأ اليوم بطلوع الفجر، وتمامه بغروب الشمس، وليس على أحد، إلا ما التزم أو نوى، فإن نذر اعتكاف شهر، أو أراده تطوعًا، فمبدأ الشهر من أول ليلة منه، فيدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس، ويخرج إذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر، سواء رمضان وغيره.

ما يستحب للمعتكف وما يكره له: يستحب للمعتكف أن يكثر من نوافل العبادات، ويشغل نفسه بالصلاة، وتلاوة القرآن، والتسبيح، والتحميد، والتهليل، والتكبير، والاستغفار، والصلاة والسلام على النبي صلوات الله وسلامه عليه، والدعاء، ونحو ذلك من الطاعات التي تقرب إلى الله - تعالى - وتصل المرء بخالقه جل ذكره. ومما يدخل في هذا الباب دراسة العلم، واستذكار كتب التفسير، والحديث،

وقراءة سير الأنبياء والصالحين، وغيرها من كتب الفقه والدين؛ ويستحب له أن يتخذ خباءً في صحن المسجد؛ اقتداءً بالنبي ﷺ. ويكره له أن يشغل نفسه، بما لا يعنيه من قول أو عمل؛ لما رواه الترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». [الترمذي (٢٣١٧) وابن ماجه (٣٩٧٦)]. ويكره له الإمساك عن الكلام؛ ظنًّا منه أن ذلك مما يقرب إلى الله ﷻ؛ فقد روى البخاري، وأبو داود، وابن ماجه، عن ابن عباس، قال: بينا النبي ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه؟ فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مُرْهُ فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه». [البخاري (٦٧٠٤) وأبو داود (٣٣٠٠) وابن ماجه (٢١٣٦)]، وروى أبو داود، عن علي ؓ أن النبي ﷺ قال: «لا يُتْمَ بعد احتلام، ولا صُمَات يوم إلى الليل»[1]. [أبو داود (٢٨٧٣)].

ما يباح للمعتكف: يباح للمعتكف ما يأتي:

١- خروجه من معتكفه؛ لتوديع أهله؛ قالت صفية: كان رسول الله ﷺ معتكفًا، فأتيته أزوره ليلًا، فحدثته، ثم قمت، فانقلبت، فقام معي؛ ليَقْلِبَنِي[2]، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد، فمر رجلان من الأنصار، فلما رأيا النبي ﷺ، أسرعا، فقال النبي ﷺ: «على رِسْلِكُما، إنها صفية بنت حيي». قالا: سبحان الله، يا رسول الله. قال: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، فخشيت أن يقذف في قلوبكما شيئًا». أو: قال «شرًّا»[3]. رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [البخاري (٢٠٣٨) ومسلم (٢١٧٥) وأبو داود (٢٤٧٠)].

٢- ترجيل شعره؛ وحلق رأسه، وتقليم أظفاره، وتنظيف البدن من الشعث والدرن، ولبس أحسن الثياب، والتطيب بالطيب؛ قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يكون معتكفًا في المسجد، فيناولني رأسه من خلل الحجرة، فأغسل رأسه. وقال مسدد: فأُرَجِّله[4]، وأنا حائض. رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [البخاري (٢٠٢٨) ومسلم (٢٩٧) (٩) وأبو داود (٢٤٦٩)].

٣- الخروج للحاجة التي لابد منها؛ قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف، يدني إلي رأسه، فأُرَجِّله، وكان لا يدخل البيت، إلا لحاجة الإنسان. رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما. [البخاري

---

(١) لا يسمى من مات أبوه يتيمًا بعد بلوغه، والصمات: السكوت.

(٢) يردها بيتها. قال الخطابي: وفيه أنه خرج من المسجد معها ليبلغها منزلها، وفي هذا حجة لمن رأى أن الاعتكاف لا يفسد إذا خرج في واجب، وأنه لا يمنع المعتكف من إتيان معروف.

(٣) يحكى عن الشافعي أن ذلك كان منه ﷺ شفقة عليهما، لأنهما لو ظنا به ظن سوء كفرا، فبادر إلى إعلامهما ذلك لئلا يهلكا، وفي تاريخ ابن عساكر عن إبراهيم بن محمد قال: كنا في مجلس ابن عيينة والشافعي حاضر فحدث بهذا الحديث، وقال للشافعي: ما فقه هذا؟ فقال: إن القوم إن اتهموا رسول الله ﷺ كانوا بتهمتهم إياه كفارًا، لكن النبي ﷺ أدب من بعده فقال: إذا كنتم هكذا فافعلوا هكذا حتى لا يظن بكم ظن السوء، لا أن النبي ﷺ اتهمهم، وهو أمين الله في أرضه. فقال ابن عيينة: جزاك الله خيرًا يا أبا عبد الله ما يجيئنا منك إلا كلام نحبه.

(٤) تسرحه بالمشط.

(٢٠٢٩) ومسلم (٢٩٧) وأبو داود (٢٤٦٧) والترمذي (٨٠٤)]. وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن للمعتكف أن يخرج من معتكفه للغائط والبول؛ لأن هذا مما لابد منه، ولا يمكن فعله في المسجد، وفي معناه الحاجة إلى المأكول والمشروب، إذا لم يكن له من يأتيه به، فله الخروج إليه، وإن بغته القيء، فله أن يخرج ليقيء خارج المسجد، وكل ما لابد منه، ولا يمكن فعله في المسجد، فله خروجه إليه، ولا يفسد اعتكافه ما لم يطل. انتهى. ومن هذا الخروج الغسل من الجنابة، وتطهير البدن، والثوب من النجاسة؛ روى سعيد بن منصور، قال: قال علي بن أبي طالب: إذا اعتكف الرجل، فليشهد الجمعة، وليحضر الجنازة، وليعد المريض، وليأت أهله يأمرهم بحاجته، وهو قائم. وأعان رضي الله عنه ابن أخته بسبعمائة درهم من عطائه، أن يشتري بها خادمًا، فقال: إني كنت معتكفًا. فقال له علي: وما عليك لو خرجت إلى السوق، فابتعت؟ وعن قتادة، أنه كان يرخص للمعتكف أن يتبع الجنازة، ويعود المريض، ولا يجلس. وقال إبراهيم النخعي: كانوا يستحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال، وهن له، وإن لم يشترط: عيادة المريض، ولا يدخل سقفًا، ويأتي الجمعة، ويشهد الجنازة، ويخرج إلى الحاجة. قال: ولا يدخل المعتكف سقيفة، إلا لحاجة. قال الخطابي: وقالت طائفة: للمعتكف أن يشهد الجمعة، ويعود المريض، ويشهد الجنازة. وروي ذلك عن علي رضي الله عنه، وهو قول سعيد بن جبير، والحسن البصري، والنخعي. وروى أبو داود، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يمر بالمريض، وهو معتكف، فيمر كما هو، ولا يعرج يسأل عنه [أبو داود (٢٤٧٢)]. وما روي عنها من أن السنة على المعتكف، ألا يعود مريضًا، فمعناه، ألا يخرج من معتكفه قاصدًا عيادته، وأنه لا يضيق عليه أن يمر به، فيسأل غير معرج عليه.

٤ ـ وله أن يأكل ويشرب في المسجد، وينام فيه، مع المحافظة على نظافته وصيانته، وله أن يعقد العقود فيه، كعقد النكاح، وعقد البيع والشراء، ونحو ذلك.

ما يبطل الاعتكاف: يبطل الاعتكاف بفعل شيء مما يأتي:

١ ـ الخروج من المسجد لغير حاجة عمدًا، وإن قل، فإنه يفوت المكث فيه، وهو ركن من أركانه.

٢ ـ الردة؛ لمنافاتها للعبادة، ولقول الله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

٣، ٤، ٥ ـ ذهاب العقل، بجنون أو سكر، والحيض والنفاس؛ لفوات شرط التمييز، والطهارة من الحيض والنفاس.

٦ ـ الوطء؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]. ولا بأس باللمس بدون شهوة، فقد كانت إحدى نسائه ﷺ ترجله، وهو معتكف، أما القبلة واللمس بشهوة، فقد قال أبو حنيفة، وأحمد: قد أساء؛ لأنه قد أتى بما يحرم عليه، ولا يفسد اعتكافه، إلا أن ينزل. وقال مالك: يفسد اعتكافه؛ لأنها مباشرة محرمة، فتفسد، كما لو أنزل. وعن الشافعي روايتان، كالمذهبين. قال ابن رشد: وسبب اختلافهم، هل الاسم المشترك بين الحقيقة والمجاز له عموم، أم لا؟ وهو أحد أنواع الاسم المشترك؛ فمن ذهب إلى أن له عمومًا، قال: إن المباشرة في قوله

تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ يطلق على الجماع، وعلى ما دونه. ومن لم ير له عموما؛ وهو الأشهر والأكثر، قال: يدل إما على الجماع، وإما على ما دون الجماع، فإذا قلنا: إنه يدل على الجماع بإجماع، بطل أن يدل على غير الجماع؛ لأن الاسم الواحد لا يدل على الحقيقة والمجاز معًا؛ ومن أجرى الإنزال مجرى الوقاع؛ فلأنه في معناه، ومن خالف؛ فلأنه لا ينطلق عليه الاسم حقيقة.

قضاء الاعتكاف: من شرع في الاعتكاف متطوعًا، ثم قطعه؛ استحب له قضاؤه. وقيل: يجب. قال الترمذي: واختلف أهل العلم في المعتكف، إذا قطع اعتكافه، قبل أن يتمه على ما نوى؛ فقال مالك: إذا انتقض اعتكافه، وجب عليه القضاء. واحتجوا بالحديث، أن النبي ﷺ خرج من اعتكافه، فاعتكف عشرًا من شوال. وقال الشافعي: إن لم يكن عليه نذر اعتكاف، أو شيء أوجبه على نفسه، وكان متطوعًا، فخرج، فليس عليه قضاء، إلا أن يحب ذلك اختيارًا منه. قال الشافعي: وكل عمل لك أن لا تدخل فيه، فإذا دخلت فيه، وخرجت منه، فليس عليك أن تقضي، إلا الحج والعمرة. أما من نذر أن يعتكف يومًا أو أيامًا، ثم شرع فيه وأفسده، وجب عليه قضاؤه، متى قدر عليه، باتفاق الأئمة، فإن مات قبل أن يقضيه، لا يقضى عنه. وعن أحمد، أنه يجب على وليه أن يقضي ذلك عنه. روى عبد الرزاق، عن عبد الكريم بن أمية، قال: سمعت عبد الله بن عبد الله بن عتبة، يقول: إن أمنا ماتت، وعليها اعتكاف، فسألت ابن عباس، فقال: اعتكف عنها، وصم. وروى سعيد بن منصور، أن عائشة اعتكفت عن أخيها، بعدما مات.

المعتكف يفرد مكانًا من المسجد، وينصب فيه الخيمة:

١- روى ابن ماجه، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان. [البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١١٧١) (٢)، وابن ماجه (١٧٧٣)، وأحمد (٢/١٣٣)]. قال نافع: وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله ﷺ.

٢- وروي عنه أنه ﷺ كان إذا اعتكف، طرح له فراش، أو يوضع له سرير وراء أسطوانة التوبة[1]. [ابن ماجه (١٧٧٤)، والبيهقي (٤/٣١٥)].

٣- وروي عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ اعتكف في قبة تركية، على سدتها[2] قطعة حصير. [متفق عليه؛ البخاري (٢٠١٦)، ومسلم (١١٦٧) (٢١٦)، وأحمد (٣/٧)، وابن ماجه (١٧٧٥)].

نذر الاعتكاف في مسجد معين: من نذر الاعتكاف في المسجد الحرام، أو المسجد النبوي، أو المسجد الأقصى، وجب عليه الوفاء بنذره، في المسجد الذي عينه؛ لقول رسول الله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد؛ المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا». [سبق تخريجه]. أما إذا نذر الاعتكاف في غير هذه المساجد الثلاثة، فلا يجب عليه الاعتكاف في المسجد الذي عينه، وعليه أن

---

(1) هي أسطوانة، ربط بها رجل من الصحابة نفسه حتى تاب الله عليه.
(2) سدتها: أي بابها، والمراد وضع الحصير على بابها حتى لا يطلع عليه أحد.

يعتكف في أي مسجد شاء؛ لأن الله - تعالى - لم يجعل لعبادته مكاناً معيناً، ولأنه لا فضل لمسجد من المساجد على مسجد آخر، إلا المساجد الثلاثة، فقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة، فيما سواه من المساجد، إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة» [سبق تخريجه]. وإن نذر الاعتكاف في المسجد النبوي، جاز له أن يعتكف في المسجد الحرام؛ لأنه أفضل منه.

الجنائز[1]

أدب السنة في المرض والطب : المرض : جاءت الأحاديث مصرحة ، بأن المرض يكفر السيئات ، ويمحو الذنوب ، نذكر بعضها فيما يلي :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من يرد الله به خيرًا ، يُصِبْ منه» . [البخاري (٥٦٤٥) ومالك في الموطأ (٢/ ٩٤١) وأحمد (٢/ ٢٣٧) وابن حبان (٢٩٠٧)] .

٢- وروينا عنه ، أنه ﷺ قال : «ما يصيب المسلم من نصب ، ولا وصب ، ولا هم ، ولا حزن ، ولا أذى ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا كفّر الله بها من خطاياه» . [البخاري (٥٦٤٢) (٥٦٤٣) ومسلم (٢٥٧٣) (٥٢)] .

٣- وروى البخاري ، عن ابن مسعود ، قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك ، فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وعكًا شديدًا ! قال : «أجل ، إني أوعك كما يوعك[2] رجلان منكم» . قلت : ذلك أن لك أجرين؟ قال : «أجل ، ذلك كذلك ، ما من مسلم يصيبه أذى ؛ شوكة فما فوقها ، إلا كفّر الله بها سيئاته ، كما تحط الشجرة ورقها» . [البخاري (٥٦٤٧) ومسلم (٢٥٧١)] .

٤- وروي عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع ، من حيث أتتها الريح كفأتها ، فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء ، والفاجر كالأرزة صماء معتدلة ، حتى يقصمها الله إذا شاء» . [البخاري (٥٦٤٤)] .

الصبر عند المرض : على المريض أن يصبر على ما نزل به من ضر ، فما أعطي العبد عطاء خيرًا وأوسع له من الصبر .

١- روى مسلم ، عن صهيب بن سنان ، أن النبي ﷺ قال : «عجبًا لأمر المؤمن إن أمره كله خير ، وليس ذلك لأحد إلا المؤمن ، إن أصابته سراء شكر ، فكان خيرًا له ، وإن أصابته ضراء صبر ، فكان خيرًا له» . [مسلم (٢٩٩٩) وأحمد (٦/ ٣٣٢ - ٣٣٣) وابن حبان (٢٨٩٦)] .

٢- وروى البخاري ، عن أنس ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الله - تعالى - قال : إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر ، عوضته منهما الجنة» . يريد : عينيه . [البخاري (٥٦٥٣) وأحمد (٣/ ١٤٤)] .

٣- وروى البخاري ، ومسلم ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس ، قال : ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟ فقلت : بلى . فقال : هذه المرأة السوداء ، أتت النبي ﷺ فقالت : إني أصرع وإني أتكشف ، فادع الله - تعالى - لي . فقال : «إن شئت صبرت ، ولك الجنة ، وإن شئت دعوت الله - تعالى - أن يعافيك؟» . فقالت : أصبر . ثم قالت : إني أتكشف ، فادع الله - تعالى - لي ألا أتكشف . فدعا لها . [البخاري (٥٦٥٢) ومسلم (٢٥٧٦)] .

---

(١) الجنائز : جمع جنازة من جنزه إذا ستره .
(٢) الوعك : حرارة الحمى وألمها . يقال : وعكه المرض وعكًا ووعكة فهو موعوك ، أي شدة .

شكوى المريض: يجوز للمريض أن يشكو للطبيب والصديق ما يجده من الألم والمرض، ما لم يكن ذلك على سبيل التسخط، وإظهار الجزع. وقد تقدم قول الرسول ﷺ: «إني أوعك كما يوعك رجلان منكم». [سبق تخريجه]. وشكت عائشة، فقالت لرسول الله ﷺ: وارأساه. فقال: «بل أنا وارأساه». [البخاري (٥٦٦٦)]. وقال عبد الله بن الزبير لأسماء، وهي وجعة: كيف تجدينك؟ قالت: وجعة. وينبغي أن يحمد المريض ربه قبل ذكر ما به؛ قال ابن مسعود: إذا كان الشكر قبل الشكوى، فليس بشاكٍ، والشكوى إلى الله مشروعة؛ قال يعقوب: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. وقال الرسول ﷺ: «اللهم إليك أشكو ضعف قوتي ...». [الطبراني كما في مجمع الزوائد (٦/ ٣٥)].

المريض يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح: روى البخاري، عن أبي موسى الأشعري، أن النبي ﷺ قال: «إذا مرض العبد، أو سافر، كُتب له مثل ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا». [البخاري (٢٩٩٦) وأبو داود (٣٠٩١) وأحمد (٤/ ٤١٠)].

عيادة المريض: من أدب الإسلام أن يعود المسلم المريض، ويتفقد حاله؛ تطييبًا لنفسه، ووفاء بحقه؛ قال ابن عباس: عيادة المريض أول يوم سنة، وبعد ذلك تطوع. وروى البخاري، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ قال: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني[1]». [البخاري (٥٦٤٩)]. وروى البخاري، ومسلم: «حق المسلم على المسلم ست». قيل: ما هن يا رسول الله؟ قال: «إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له، وإذا عطس فحمد الله فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه». [البخاري (١٢٤٠) ومسلم (٢١٦٢)].

فضلها:

١- روى ابن ماجه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من عاد مريضًا، نادى منادٍ من السماء: طبت، وطاب ممشاك، وتبوأت من الجنة منزلاً». [الترمذي (٢٠٠٨) وابن ماجه (١٤٤٣) وابن حبان (٢٩٦١)].

٢- وروى مسلم، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم، مرضت فلم تعدني. قال: يا رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته، لوجدتني عنده. يا ابن آدم، استطعمتك فلم تطعمني. قال: يا رب، كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت، أنك لو أطعمته، لوجدت ذلك عندي. يا ابن آدم، استسقيتك فلم تسقني. قال: يا رب، كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟! قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما علمت أنك لو سقيته، لوجدت ذلك عندي». [مسلم (٢٥٦٩)].

٣- وعن ثوبان، أن النبي ﷺ قال: «إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم، لم يزل في خُرفة الجنة، حتى

---

(١) العاني: الأسير.

يرجع» ، قيل : يا رسول الله ، ما خرفة الجنة؟ قال : «جناها»[1] . [مسلم (2568) وأحمد (5/ 283) والترمذي (967)].

4- وعن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من مسلم يعود مسلمًا غدوة ، إلا صلّى عليه سبعون ألف ملك ، حتى يمسي ، وإن عاده عشية ، صلّى عليه سبعون ألف ملك ، حتى يصبح ، وكان له خريف[2] في الجنة» . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . [أبو داود (3099) والترمذي (969) وابن ماجه (1442) وأحمد (1/ 97 و118)].

آداب العيادة : يستحب في العيادة أن يدعو العائد للمريض بالشفاء والعافية ، وأن يوصيه بالصبر والاحتمال ، وأن يقول له الكلمات الطيبة التي تطيب نفسه ، وتقوي روحه ؛ فقد رُوي عنه ﷺ ، أنه قال : «إذا دخلتم على المريض ، فنفسوا له[3] في الأجل ، فإن ذلك لا يرد شيئًا ، وهو يطيب نفس المريض» . [الترمذي (2087) وابن ماجه (1438)] . وكان ، صلوات الله وسلامه عليه ، إذا دخل على من يعوده ، قال : «لا بأس ، طهور إن شاء الله» . [البخاري (5656)] . ويستحب تخفيف العيادة وتقليلها ما أمكن ، حتى لا يثقل على المريض ، إلا إذا رغب في ذلك.

عيادة النساء الرجال : قال البخاري : «باب عيادة النساء الرجال» وعادت أم الدرداء رجلًا من أهل المسجد من الأنصار . ورُوي عن عائشة ، أنها قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وُعك أبو بكر ، وبلال - رضي الله عنهما ، قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت ، كيف تجدك؟ ويا بلال ، كيف تجدك؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى ، يقول :

كلُّ امرئٍ مصبَّح في أهله ... والموت أدنى من شراك نعله

وكان بلال إذا أقلعت عنه ، يقول :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ... بواد وحولي إذخر وجليل

وهل أردن يومًا مياه مجنة ... وهل يبدون لي شامة وطفيل

قالت عائشة : فجئت رسول الله ﷺ ، فأخبرته ، فقال : «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، اللهم وصححها ، وبارك لنا في مدها وصاعها ، وانقل حماها ، فاجعلها بالجحفة» . [البخاري (1889) ومسلم (1376)].

عيادة المسلم الكافر : لا بأس بعيادة المسلم الكافر . قال البخاري : «باب عيادة المشرك» وروى عن أنس رضي الله عنه أن غلامًا ليهود كان يخدم النبي ﷺ ، فمرض فأتاه النبي ﷺ يعوده ، فقال : «أسلم» ، فأسلم . [أبو داود (3095)] . وقال سعيد بن المسيب عن أبيه : لما حضر أبو طالب جاءه النبي ﷺ .

العيادة في الرمد : روى أبو داود عن زيد بن أرقم ، قال : عادني رسول الله ﷺ ، من وجع كان بعيني . [أبو داود (3102)].

---

(1) الجنى : ما يجنى من الثمر.
(2) الخريف : الثمر المخروف أي : المجتنى.
(3) نفسوا له : أي أطمعوه في طول أجله.

طلب الدعاء من المريض: روى ابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخلت على مريض فمره فليدع لك، فإن دعاءه كدعاء الملائكة»[1]. [ابن ماجه (1441)]. قال في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع.

التداوي: أمر الشارع بالتداوي في أكثر من حديث:

١ - روى أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي عن أسامة بن شريك، قال: أتيت النبي ﷺ وأصحابه كأن على رؤوسهم الطير[2]، فسلمت، ثم قعدت فجاء الأعراب من هاهنا وهاهنا، فقالوا: يا رسول الله، أنتداوى؟ فقال: «تداووا فإن الله تعالى لم يضع داءً إلا وضع له دواءً غير داءٍ واحد: الهرم». [أبو داود (3855) والترمذي (2038) وابن ماجه (3436) وأحمد (4/278)].

٢ - وروى النسائي وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ قال: «إن الله لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاءً فتداووا». [ابن ماجه (3436، 3438) والحاكم (4/445)].

٣ - وروى مسلم عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: «لكل داءٍ دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله». [مسلم (4-2204) (69) وأحمد (3/335)].

التداوي بالمحرم: ذهب جمهور العلماء إلى حرمة التداوي بالخمر وغيرها من المحرمات، واستدلوا بالأحاديث الآتية:

١ - روى مسلم وأبو داود والترمذي عن وائل بن حجر الحضرمي: أن طارق بن سويد سأل النبي ﷺ عن الخمر يصنعها للدواء؟ فقال: «إنها ليست بدواء، ولكنها داء». فأفاد الحديث حرمة التداوي بها، وأخبر بأنها داء. [مسلم (1984) (12) وأبو داود (3873) والترمذي (2046)].

٢ - وروى البيهقي وصححه ابن حبان، عن أم سلمة: أن النبي ﷺ قال: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم». وذكره البخاري عن ابن مسعود. [البخاري تعليقاً (10/78)].

٣ - وروى أبو داود عن أبي الدرداء: أن النبي ﷺ قال: «إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داءٍ دواء، فتداووا ولا تداووا بحرام». [أبو داود (3874)]. وفي سنده إسماعيل بن عياش، وهو ثقة في الشاميين، ضعيف في الحجازيين.

٤ - وروى أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث، يعني السم. [الترمذي (2045) وابن ماجه (3459) وأحمد (2/305)].

والقطرات القليلة غير الظاهرة، والتي لا يكون من شأنها الإسكار، إذا اختلطت بالدواء لم تكسبه لا تحرمه، مثل القليل من الحرير في الثوب، وأشبه في المثال.

طب الكافر: وفي كتاب «الآداب الشرعية» لابن مفلح: وقال الشيخ تقي الدين: إذا كان اليهودي

---

(١) أي: أقرب للإجابة.

(٢) أي: ساكتون واجمون.

أو النصراني خبيرًا بالطب ثقة عند الإنسان جاز له أن يستطب[1] كما يجوز له أن يودعه المال وأن يعامله، كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]، وفي الصحيح: أن النبي ﷺ لما هاجر استأجر رجلًا مشركًا هاديًا خريتًا[2] وائتمنه على نفسه وماله. [البخاري (٢٢٦٤)]، وكانت خزاعة عيبة رسول الله ﷺ مسلمهم وكافرهم، وقد روي أن النبي ﷺ أمر أن يستطب الحارث بن كلدة، وكان كافرًا، وإذا أمكنه أن يستطب مسلمًا، فهو كما لو أمكنه أن يودعه أو يعامله، فلا ينبغي أن يعدل عنه، وأما إذا احتاج إلى ائتمان الكتابي، أو استطبابه فله ذلك، ولم يكن من ولاية اليهود والنصارى المنهي عنها، وإذا خاطبه بالتي هي أحسن كان حسنًا، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] انتهى. وذكر أبو الخطاب في حديث صلح الحديبية: وبعث النبي ﷺ عينًا له من خزاعة وقبوله خبره: أن فيه دلالة على جواز قبول المتطبب الكافر فيما يخبر به من صفة العلة ووجه العلاج إذا كان غير متهم فيما يصفه، وكان غير مظنون به الريبة.

جواز استطباب المرأة: يجوز للرجل أن يداوي المرأة، ويجوز للمرأة أن تداوي الرجل عند الضرورة. قال البخاري: هل يداوي الرجل المرأة والمرأة الرجل، ثم روى عن الربيع بنت معوذ بن عفراء، قالت: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ نسقي القوم، ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة. [البخاري (٥٦٧٩)] وقال الحافظ في «الفتح»: يجوز مداواة الأجانب عند الضرورة، وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر، والجس باليد وغير ذلك، وقال ابن مفلح في كتاب «الآداب الشرعية»: فإن مرضت امرأة ولم يوجد من يطبها غير رجل: جاز له منها نظر ما تدعو الحاجة إلى نظره منها، حتى الفرجين، وكذا الرجل مع الرجل. قال ابن حمدان: وإن لم يوجد من يطبه سوى امرأة، فلها نظر ما تدعو الحاجة إلى نظره منه حتى فرجيه. قال القاضي: يجوز للطبيب أن ينظر من المرأة إلى العورة عند الحاجة، وكذلك يجوز للمرأة والرجل أن ينظرا إلى عورة الرجل عند الضرورة، انتهى.

العلاج بالرقى[3] والأدعية: يشرع العلاج بالرقى والأدعية إذا كانت مشتملة على ذكر الله، وكانت باللفظ العربي المفهوم؛ لأن ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك، فعن عوف بن مالك، قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله، كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك». رواه مسلم، وأبو داود. [مسلم (٢٢٠٠) وأبو داود (٣٨٨٦)]. وقال الربيع: سألت الشافعي عن الرقية فقال: لا بأس أن يرقى بكتاب الله، وبما يعرف من ذكر الله، قلت: أيرقي أهل الكتاب المسلمين؟ قال: نعم، إذا رقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله.

---

(١) يطلب طبه.

(٢) خريت: ماهر بالهداية.

(٣) الرقى: جمع رقية، مثل مدية ومدى، وهي الأدعية التي يدعى بها للمريض.

بعض الأدعية الواردة في ذلك :

١ - روى البخاري ومسلم عن عائشة : أن النبي ﷺ كان يعوذ بعض أهله ، يمسح بيده اليمنى ويقول : «اللهم رب الناس أذهب البأس[1] اشف وأنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقمًا» . [البخاري (٥٧٤٣) ومسلم (٢١٩١)] .

٢ - وروى مسلم عن عثمان بن أبي العاص أنه شكا إلى رسول الله ﷺ وجعًا يجده في جسده ، فقال رسول الله ﷺ : «ضع يدك على الذي تألم من جسدك وقل : باسم الله ، ثلاثًا ، وقل سبع مرات : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» . قال : ففعلت ذلك مرارًا فأذهب الله ما كان بي ، فلم أزل آمر به أهلي وغيرهم . [مسلم (٢٢٠٢) وأبو داود (٣٨٩١) والترمذي (٢٠٨٠) وأحمد (٤/ ٢١٧)] .

٣ - وروى الترمذي عن محمد بن سالم قال : قال لي ثابت البناني : يا محمد ، إذا اشتكيت فضع يدك حيث تشتكي ، ثم قل : «بسم الله أعوذ بعزة الله من شر ما أجد من وجعي هذا» ، ثم ارفع يدك ، ثم أعد ذلك وترًا ، فإن أنس بن مالك حدثني : أن رسول الله ﷺ حدثه بذلك . [الترمذي (٣٥٨٨)] .

٤ - وعن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال : «من عاد مريضًا لم يحضر أجله ، فقال عنده سبع مرات : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ، إلا عافاه الله من ذلك المرض» . رواه أبو داود والترمذي وقال : حسن ، وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري . [أبو داود (٣١٠٦) والترمذي (٢٠٨٣) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٤٣) وابن حبان (٢٩٧٨) والحاكم (١/ ٣٤٣) و(٤/ ٢١٣)] .

٥ - وروى البخاري عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يعوذ الحسن والحسين : «أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة[2] ، ومن كل عين لامة» ، ويقول : «إن أباكما[3] كان يعوذ بهما إسماعيل وإسحاق» . [البخاري (٣٣٧١)] .

٦ - وروى مسلم عن سعد بن أبي وقاص : أن رسول الله ﷺ عاده في مرضه فقال : «اللهم اشف سعدًا ، اللهم اشف سعدًا ، اللهم اشف سعدًا» . [مسلم (١٦٢٨)(٨) وأحمد (١/ ١٦٨، ١٧١)] .

النهي عن التمائم

نهى رسول الله ﷺ عن التمائم .

١ - عن عقبة بن عامر : أن رسول الله ﷺ قال : «من علق تميمة فلا أتم الله له ، ومن علق ودعة فلا أودع الله له» . رواه أحمد والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . [أحمد (٤/ ١٥٤) وأبو يعلى (١٧٥٩) والحاكم (٤/ ٤١٧)] . والتميمة : هي الخرزة التي كان العرب يعلقونها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم ، فأبطله الإسلام ونهى عنه ، ودعا رسول الله ﷺ على من علق تميمة بعدم التمام ، لما قصده من التعليق .

(١) البأس : الشدة .
(٢) الهامة : كل ذات سم يقتل ، جمعها هوام ، وقد تطلق على ما يدب من الحيوان . اللامة : العين اللامة : التي تصيب بسوء .
(٣) يعني : إبراهيم عليه السلام .

٢ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه دخل على امرأته، وفي عنقها شيء معقود، فجذبه فقطعه، ثم قال: لقد أصبح آل عبد الله أغنياء أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك». قالوا: يا أبا عبد الله هذه التمائم والرقى قد عرفناها، فما التولة؟ قال: شيء يصنعه النساء يتحببن إلى أزواجهن[1]. رواه الحاكم وابن حبان وصححاه. [ابن حبان (٦٠٩٠) والحاكم (٤/ ٢١٧، ٤١٨)].

٣ - وعن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ، أبصر على عضد رجل حلقة أراه قال: من صفر[2]، فقال: «ويحك ما هذه؟» قال: من الواهنة، قال: «أما إنها لا تزيد إلا وهنًا، انبذها عنك، فإنك لو مت وهي عليك، ما أفلحت أبدًا». رواه أحمد. [أحمد (٤/ ٤٤٥) وابن ماجه (٣٥٣١) وابن حبان (٦٠٨٥) والحاكم (٤/ ٢١٦)].

والواهنة: عرق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها، وقيل: مرض يأخذ في العضد. وقد علق الرجل حلقة من نحاس ظنًا منه أنها تعصمه من الألم، فنهاه الرسول ﷺ عنها، وعدها من التمائم.

٤ - وروى أبو داود عن عيسى بن حمزة قال: دخلت على عبد الله بن حكيم وبه حمرة، فقلت: ألا تعلق تميمة؟ فقال: نعوذ بالله من ذلك، قال رسول الله ﷺ: «من علق شيئًا وكل إليه». [أبو داود (٣٨٩٣) والترمذي (٢٠٧٢)].

هل يجوز تعليق الأدعية الواردة في الكتاب والسنة: روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله ابن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «إذا فزع أحدكم في النوم فليقل: أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده، ومن همزات الشياطين وأن يحضرون فإنها لن تضره». وكان عبد الله بن عمرو يعلمهن من عقل من بنيه، ومن لم يعقل كتبها في صك ثم علقها في عنقه. رواه أبو داود والنسائي والترمذي، وقال: حسن غريب، والحاكم وقال: صحيح الإسناد. [أبو داود (٣٨٩٣) والترمذي (٣٥٢٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٧٦٥) وأحمد (٢/ ١٨١)]. وإلى هذا ذهبت عائشة ومالك وأكثر الشافعية ورواية عن أحمد. وذهب ابن عباس وابن مسعود وحذيفة والأحناف وبعض الشافعية ورواية عن أحمد: إلى أنه لا يجوز تعليق شيء من ذلك لما تقدم من النهي العام في الأحاديث السابقة.

منع المريض من السكن بين الأصحاء: ومن كان مبتلى بأمراض معدية، يجوز منعه من السكن بين الأصحاء، ولا يجاور الأصحاء، لأن النبي ﷺ قال: «لا يوردن ممرض على مصح». [البخاري (٥٧٧١) ومسلم (٢٢٢١) وابن ماجه (٣٥٤١) وأحمد (٢/ ٤٠٦، ٤٣٤)]. فنهى صاحب الإبل المراض أن يوردها على صاحب الإبل الصحاح مع قوله: «لا عدوى ولا طيرة». [البخاري (٥٧٠٧) ومسلم (٢٢٢٠) (١٠٢) وأبو داود (٣٩١١)]. وكذلك روي أنه لما قدم رجل مجذوم ليبايعه، أرسل إليه بالبيعة، ولم يأذن له في دخول المدينة.

---

(١) هي: خيط يقرأ فيه من السحر أو قرطاس فيه شيء يحبب به المرأة إلى قلوب الرجال، أو الرجال إلى قلوب النساء.
(٢) صفر: نحاس.

كراهة تمني الموت : يكره للمرء أن يتمنى الموت أو يدعو به ، لفقره ، أو يدعو به لفقر أو مرض أو محنة أو نحو ذلك ، لما رواه الجماعة عن أنس : أن النبي ﷺ قال : «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به ، فإن كان لا بد متمنيا للموت فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي» . [البخاري (٥٦٧١) ومسلم (٢٦٨٠) وأبو داود (٣١٠٨) والترمذي (٩٧١) والنسائي (٤/ ٣)] . وحكمة النهي عن تمني الموت ما جاء من حديث أم الفضل أن النبي ﷺ دخل على عباس ، وهو يشتكي فتمنى الموت. فقال : «يا عباس يا عم رسول الله ، لا تتمنَّ الموت ، إن كنت محسنا تزدد إحسانا إلى إحسانك خير لك ، وإن كنت مسيئا فإن تؤخر تستعتب[1] خير لك . فلا تتمن الموت» . رواه أحمد والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . [أحمد (٦/ ٣٣٩) والهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٠٣) وأبو يعلى (٧٠٧٦) والحاكم (١/ ٣٣٩)] . فإن خاف أن يفتن في دينه فإنه يجوز له تمني الموت دون كراهة؛ فيما حفظ عن رسول الله ﷺ قوله في دعائه : «اللهم إني أسألك فعل الخيرات ، وترك المنكرات ، وحب المساكين ، وأن تغفر لي وترحمني ، وإذا أردت فتنة في قومي فتوفني غير مفتون ، وأسألك حبك ، وحب من يحبك ، وحب عمل يقرب إلى حبك» . رواه الترمذي وقال : حسن صحيح . [الترمذي (٣٢٣٥)] . وفي «الموطأ» عن عمر رضي الله عنه أنه دعا ، فقال : «اللهم كبرت سني ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعيتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط» .

فضل طول العمر مع حسن العمل :

١ - عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رجلا قال : يا رسول الله أي الناس خير؟ قال : «من طال عمره وحسن عمله» ، قال : فأي الناس شر؟ قال : «من طال عمره وساء عمله» . رواه أحمد والترمذي وقال : حسن صحيح . [الترمذي (٢٣٣٠) وأحمد (٥/ ٤٠ ، ٤٣)] .

٢ - وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ألا أنبئكم بخيركم؟» قالوا : نعم يا رسول الله . قال : «خياركم أطولكم أعمارا ، وأحسنكم أعمالا» . رواه أحمد وغيره بسند صحيح . [أحمد (٢/ ٢٣٥ و٤٠٣) وابن حبان (٤/ ٢٨٤ ، ٢٩٨١) والبيهقي في الزهد (٦٢٩) والبزار (١٩٧١) والحاكم (١/ ٣٣٩)] .

العمل الصالح قبل الموت دليل على حسن الختام : روى أحمد والترمذي والحاكم وابن حبان عن أنس أن النبي ﷺ ، قال : «إذا أراد الله بعبد خيرا استعمله» . قيل : كيف يستعمله؟ قال : «يوفقه لعمل صالح قبل الموت ثم يقبضه عليه» . [الترمذي (٢١٤٢) وأحمد (٣/ ١٠٦) وابن حبان (٣٤١) والحاكم (١/ ٣٤٠)] .

استحباب حسن الظن بالله : ينبغي أن يذكر المريض سعة رحمة الله ويحسن ظنه بربه ، لما رواه مسلم عن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاث[2] : «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله» . [مسلم (٢٨٧٧) وأبو داود (٣١١٣) وابن ماجه (٤١٦٧) وابن حبان (٦٣٦) وأحمد (٣/ ٢٩٣ و٣٣٠)] . وفي الحديث استحباب تغليب الرجاء وتأميل العفو ليلقى الله تعالى على حالة هي أحب الأحوال إلى الله

---

(١) تستعتب : تسترضي الله بالإقلاع عن الإساءة والاستغفار منها . والاستعتاب : طلب إزالة العتب .
(٢) أي ثلاث ليال .

رواه أبو داود وسكت عنه، عن الحصين بن وحوح أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقال: «إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت، فآذنوني به[1] وعجلوا، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله». [أبو داود (٣١٥٩)]. ولا ينتظر به قدوم أحد إلا الولي، فإنه ينتظر ما لم يخش عليه التغير، روى أحمد والترمذي عن علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال له: «يا علي ثلاث لا تؤخرها: الصلاة إذا آنت، والجنازة إذا حضرت، والأيم[2] إذا وجدت كفؤا». [الترمذي (١٧١) وأحمد (١/ ١٠٥)].

٧ - **قضاء دينه**: لما رواه أحمد وابن ماجه والترمذي، وحسنه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه». [الترمذي (١٠٧٨، ١٠٧٩) وابن ماجه (٢٤١٣) وأحمد (٢/ ٥٠٨)]. أي أمرها موقوف لا يحكم لها بنجاة ولا بهلاك، أو محبوسة عن الجنة؛ وهذا فيمن مات وترك مالاً يقضى منه دينه. أما من لا مال له ومات عازما على القضاء، فقد ثبت أن الله تعالى يقضي عنه؛ ومثله من مات وله مال وكان محبا للقضاء ولم يقض من ماله ورثته، فعند البخاري من حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله». [البخاري (٢٣٨٧)]. وروى أحمد وأبو نعيم والبزار والطبراني عن النبي ﷺ قال: «يدعى بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول: يا ابن آدم فيم أخذت هذا الدين، وفيم ضيعت حقوق الناس؟ فيقول: يا رب إنك تعلم أني أخذته فلم آكل ولم أشرب ولم أضيع، ولكن أتى علي إما حرق وإما سرق، وإما وضيعة، فيقول الله: صدق عبدي، وأنا أحق من قضى عنك. فيدعو الله بشيء فيضعه في كفة ميزانه، فترجح حسناته على سيئاته، فيدخل الجنة بفضل رحمته». [أحمد (١/ ١٩٨)].
ولما كان النبي ﷺ يمتنع عن الصلاة على المدين، فلما فتح الله عليه البلاد، وكثرت الأموال صلى على من مات مدينا وقضى عنه، وقال في حديث البخاري: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن مات وعليه دين، ولم يترك وفاء، فعلينا قضاؤه، ومن ترك مالاً فلورثته». [البخاري (٦٧٣١)]. وفي هذا ما يدل على أن من مات مدينا استحق أن يقضى عنه من بيت مال المسلمين، ويؤخذ من سهم الغارمين أحد مصارف الزكاة، وأن حقه لا يسقط بالموت.

استحباب الدعاء والاسترجاع[3] عند الموت: يستحب أن يسترجع المؤمن ويدعو الله عند موت أحد أقاربه بالآتي:

١ - روى أحمد ومسلم عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يصيبه مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبتي وأخلف لي خيرا منها، إلا آجره الله تعالى في مصيبته، وأخلف له خيرا منها». قالت: فلما توفي أبو سلمة قلت كما أمرني رسول الله ﷺ، فأخلف الله لي خيرا منه رسول الله. [مسلم (٩١٨) (٤) وأحمد (٦/ ٨٨)].

٢ - وفي الترمذي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ولد العبد، قال الله

---

(١) أعلموني، أخبروني.
(٢) الأيم: من لا زوج لها.
(٣) الاسترجاع: قول: إنا لله وإنا إليه راجعون.

تعالى لملائكته: قبضتم ولد عبدي؟ فيقولون: نعم. فيقول: قبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم. فيقول: فماذا قال عبدي؟ فيقولون: حمدك واسترجع. فيقول الله تعالى: ابنوا لعبدي بيتًا في الجنة وسموه بيت الحمد». قال: حديث حسن. [الترمذي (١٠٢١) وأحمد (٤/ ٤١٥)].

٣ - وفي البخاري عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله تعالى: ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة». [البخاري (٦٤٢٤)].

٤ - وعن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٌ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ۝﴾ [سورة البقرة] قال: أخبر الله عز وجل: أن المؤمن إذا سلم لأمر الله ورجع واسترجع عند المصيبة؛ كتب له ثلاث خصال من الخير: الصلاة من الله، والرحمة، وتحقيق سبيل الهدى.

استحباب إعلام قرابته وأصحابه بموته:

استحب العلماء إعلام أهل الميت وقرابته وأصدقائه وأهل الصلاح بموته ليكون لهم أجر المشاركة في تجهيزه، لما رواه الجماعة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نعى[1] للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف أصحابه، وكبر عليه أربعًا. [البخاري (١٢٤٥) ومسلم (٩٥١) وأبو داود (٣٢٠٤) والنسائي (٤/ ٧٢) وابن ماجه (١٥٣٤) وأحمد (٢/ ٢٨٩) وأشار إليه الترمذي في سننه (٣/ ٣٤٢)].

وروى أحمد والبخاري عن أنس: أن النبي ﷺ نعى زيدًا، وجعفرًا، وابن رواحة، قبل أن يأتيهم خبرهم. [البخاري (١٢٤٦) وأحمد (٣/ ١١٣)]. قال الترمذي: لا بأس بأن يعلم الرجل قرابته وإخوانه بموت الشخص، وقال البيهقي: ويلحي عن مالك بن أنس أنه قال: لا أحب الصياح بموت الرجل على أبواب المساجد، ولو وقف على حلق المساجد، فأعلم الناس بموته لم يكن به بأس. وأما ما رواه أحمد والترمذي وحسنه عن حذيفة، قال: إذا مت فلا تؤذنوا بي أحدًا، وإني أخاف أن يكون نعيًا. وإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي. [الترمذي (٩٨٦) وابن ماجه (١٤٧٦) وأحمد (٥/ ٤٠٦)]. فهو محمول على النعي الذي كانت الجاهلية تفعله، وكانت عادتهم إذا مات منهم شريف، بعثوا راكبًا إلى القبائل، يقول: نعاء فلانًا أي هلكت العرب بهلاك فلان، ويصحب ذلك ضجيج وبكاء.

البكاء على الميت

أجمع العلماء، على أنه يجوز البكاء على الميت، إذا خلا من الصراخ والنوح ففي الصحيح: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا أو يرحم». وأشار إلى لسانه. [البخاري (١٣٠٤) ومسلم (٩٢٤) وأحمد (٢/ ١٠٥)]. وبكى لموت ابنه إبراهيم وقال: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون». [البخاري (١٣٠٣)]

---

(١) النعي: الإخبار بموت الشخص.

ومسلم (٢٣١٤)] وبكى لموت أميمة بنت ابنته زينب ، فقال له سعد بن عبادة : يا رسول الله أتبكي ؟ أو لم تنه زينب ، فقال : «إنما هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء» . [البخاري (١٢٨٤) ومسلم (٩٢٣)] . وروى الطبراني عن عبد الله بن زيد قال : رخص في البكاء من غير نوح ، فإن كان البكاء بصوت ونياحة ، كان ذلك من أسباب ألم الميت وتعذيبه . فعن ابن عمر قال : لما طعن عمر أغمي عليه ، فصيح عليه ، فلما أفاق قال : أما علمتم أن رسول الله ﷺ قال : «إن الميت ليعذب ببكاء الحي» . [البخاري (١٢٩٠) ومسلم (٩٢٧) وأحمد (١/ ٤٧)] . وعن أبي موسى قال : لما أصيب عمر جعل صهيب يقول : واأخاه ، فقال له عمر : يا صهيب أما علمت أن رسول الله ﷺ قال : «إن الميت ليعذب ببكاء الحي» . وعن المغيرة بن شعبة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من نيح عليه فإنه يعذب بما نيح عليه» . [البخاري (١٢٩١) ومسلم (٩٣٣) وأحمد (٤/ ٢٤٥)] روى هذه الأحاديث البخاري ومسلم . ومعنى الحديث ، أن الميت يتألم ويسوءه نوح أهله عليه ، فإنه يسمع بكاءهم ، وتعرض أعمالهم عليه ، وليس معنى الحديث أنه يعذب ويعاقب بسبب بكاء أهله عليه ، فإنه لا تزر وازرة وزر أخرى . فقد روى ابن جرير عن أبي هريرة قال : إن أعمالكم تعرض على أقربائكم من موتاكم ، فإن رأوا خيرا فرحوا به ، وإن رأوا شرا كرهوا . وروى أحمد والترمذي عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : «إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات ، فإذا كان خيرا استبشروا به ، وإن كان غير ذلك قالوا : اللهم لا تمتهم حتى تهديهم كما هديتنا» . [أحمد (٣/ ١٦٥)] . وعن النعمان بن بشير قال : أغمي على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته عمرة تبكي : واجبلاه ، واكذا واكذا ، تعدد عليه ... فقال حين أفاق : ما قلت شيئا إلا قيل لي : آنت كذلك ؟ رواه البخاري . [البخاري (٤٢٦٧ و٤٢٦٨)] .

النياحة

النياحة مأخوذة من النوح ، وهو رفع الصوت بالبكاء ، وقد جاءت الأحاديث مصرحة بتحريمها ، فعن أبي مالك الأشعري : أن النبي ﷺ قال : «أربع في أمتي من أمر الجاهلية ، لا يتركونهن : الفخر في الأحساب[1] ، والطعن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة» وقال : «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب»[2] . رواه أحمد ، ومسلم . [مسلم (٩٣٤) وأحمد (٥/ ٣٤٤)] . وعن أم عطية ، قالت : أخذ علينا رسول الله ﷺ ألا ننوح . رواه البخاري ، ومسلم . وروى البزار بسند رواته ثقات ، أن رسول الله ﷺ قال : «صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة : مزمار عند نعمة ، ورنة عند مصيبة» . [البخاري (١٣٠٦) ومسلم (٩٣٦)] . وفي «الصحيحين» : عن أبي موسى ، أنه

(١) الفخر في الأحساب : التعاظم بمناقب الآباء . والطعن في الأنساب : نسبة الرجل لغير أبيه . والاستسقاء بالنجوم : اعتقاد أنها المؤثرة في نزول المطر .

(٢) السربال : القميص ، والجرب : مرض الجلد ، والقطران : [illegible] . عقاب النائحة [illegible] القميص أشد عذابا .

جواز إعداد الكفن والقبر قبل الموت : قال البخاري : باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ ، فلم ينكر عليه . وروى عن سهل رضي الله عنه أن امرأة جاءت النبي ﷺ ببردة منسوجة ، فيها حاشيتها[1] ، أتدرون ما البردة؟[2] قالوا : الشملة . قال : نعم . قالت : نسجتها بيدي ، فجئت لأكسوكها ، فأخذها النبي ﷺ محتاجًا إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فحسنها فلان ، فقال : اكسنيها ما أحسنها؟ قال القوم : ما أحسنت ، لبسها النبي ﷺ محتاجًا إليها ، ثم سألته وعلمت أنه لا يرد . قال : إني والله ، ما سألته لألبسه ، إنما سألته لتكون كفني . قال سهل : فكانت كفنه . [البخاري (١٢٧٧)] . قال الحافظ ، معلقًا على الترجمة : وجه ما فيه ـ أي : البخاري ـ الترجمة بذلك ـ أي : بقوله : فلم ينكر ـ ليشير إلى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة ، كان على الصحابي في طلب البردة ، فلما أخبرهم بعذره ، لم ينكروا ذلك عليه ، فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد منه للميت من كفن ، ونحوه في حال حياته ، وهل يلتحق بذلك حفر القبر؟ ثم قال : قال ابن بطال : فيه جواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه . قال : وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه الزين بن المنير : بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحبًا ، لكثر فيهم . وقال العيني : لا يلزم من عدم وقوعه من أحد من الصحابة عدم جوازه ؛ لأن ما رآه المسلمون حسنًا ، فهو عند الله حسن ، ولا سيما إذا فعله قوم من العلماء الأخيار . قال أحمد : لا بأس أن يشتري الرجل موضع قبره ، ويوصي أن يدفن فيه . وروي عن عثمان ، وعائشة ، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم أنهم فعلوا ذلك .

استحباب طلب الموت في أحد الحرمين : يستحب طلب الموت في أحد الحرمين ؛ الحرم المكي ، والحرم المدني ؛ لما رواه البخاري ، عن حفصة ، رضي الله عنها ، أن عمر رضي الله عنه قال : اللهم ارزقني شهادة في سبيلك ، واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ . فقلت : أنى هذا؟ فقال : يأتيني به الله ، إن شاء الله . [البخاري (١٨٩٠)] . وروى الطبراني ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «من مات في أحد الحرمين ، بعث آمنًا يوم القيامة» [الطبراني في الأوسط (٥٨٧٩) وفي الصغير (٨١٤) وذكره الهيثمي في المجمع (٢/ ٣١٩)] ، وفيه موسى ابن عبد الرحمن ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وعبد الله بن المؤمل ؛ ضعفه أحمد ، ووثقه ابن حبان .

موت الفجأة[3] : روى أبو داود ، عن عبيد بن خالد السلمي ـ رجل من أصحاب النبي ﷺ ـ قال مرة : عن النبي ﷺ ، ثم قال مرة : عن عبيد . قال : «موت الفجأة أخذة أسف»[4] [أبو داود (٣١١٠)] . وقد روي هذا الحديث من حديث عبد الله بن مسعود ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وفي كل منها مقال . وقال الأزدي : ولهذا الحديث طرق ، وليس فيها صحيح عن النبي ﷺ . وحديث عبيد هذا الذي أخرجه أبو داود ؛ رجال إسناده ثقات ، والوقف فيه لا يؤثر ، فإن مثله لا يؤخذ بالرأي ، فكيف وقد أسنده الراوي مرة .

---

(١) حاشيتا الثوب : ناحيتاه اللتان في طرفيهما الهدب .

(٢) [illegible] .

(٣) القول لسهل .

(٤) [illegible]

(٦) الكافر لا يغسَّل: ولا يجب على المسلم أن يغسل الكافر؛ وجوزه بعضهم، وعند المالكية، والحنابلة، أنه ليس للمسلم أن يغسل قريبه الكافر، ولا يكفنه، ولا يدفنه، إلا أن يخاف عليه الضياع، فيجب عليه أن يواريه؛ لما رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والبيهقي، أن عليًّا رضي الله عنه، قال: قلت للنبي ﷺ: إن عمك الشيخ الضال قد مات. قال: «اذهب فوارِ أباك، ولا تحدثن شيئًا حتى تأتيني». قال: فذهبت فواريته، وجئته فأمرني فاغتسلت، فدعا لي. [أبو داود (٣٢١٤) والنسائي (١/ ١١٠) وأحمد (١/ ٩٧، ١٠٣)].

قال ابن المنذر: ليس في غسل الميت سنة تتبع.

صفة الغسل

الواجب في غسل الميت أن يعم بدنه بالماء مرة واحدة، ولو كان جنبًا أو حائضًا، والمستحب في ذلك أن يوضع الميت فوق مكان مرتفع، ويجرد من ثيابه،[1] ويوضع عليه ساتر يستر عورته، ما لم يكن صبيًّا، ولا يحضر عند غسله، إلا من تدعو الحاجة إلى حضوره، وينبغي أن يكون الغاسل ثقة، أمينًا، صالحًا؛ لينشر ما يراه من الخير، ويستر ما يظهر له من الشر؛ فعند ابن ماجه، أن رسول الله ﷺ قال: «ليغسل موتاكم المأمونون». [ابن ماجه (١٤٦١)] وتجب النية عليه؛ لأنه هو المخاطب بالغسل، ثم يبدأ فيعصر بطن الميت عصرًا رقيقًا؛ لإخراج ما عسى أن يكون بها، ويزيل ما على بدنه من نجاسة، على أن يلف على يده خرقة يمسح بها عورته، فإن لمس العورة حرام، ثم يوضئه وضوء الصلاة؛ لقول رسول الله ﷺ: «ابدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها». [البخاري (١٢٥٤) ومسلم (٩٣٩/ ٣٦ - ٣٨) وأبو داود (٣١٤٣) والترمذي (٩٩٠) والنسائي (٤/ ٣١) وابن ماجه (١٤٥٨)]. ولتجديد سمة المؤمنين في ظهور أثر الغرة والتحجيل، ثم يغسله ثلاثًا بالماء والصابون، أو الماء القراح، مبتدئًا باليمين، فإن رأى الزيادة على الثلاث، بعدم حصول الإنقاء بها، أو لشيء آخر، غسله خمسًا، أو سبعًا؛ ففي «الصحيح»، أن رسول الله ﷺ قال: «اغسلنها وترًا؛ ثلاثًا، أو خمسًا، أو سبعًا، أو أكثر من ذلك، إن رأيتن».[2] [انظر تخريج الحديث السابق]. قال ابن المنذر: إنما فوض الرأي إليهن بالشرط المذكور، وهو الإيتار. فإذا كان الميت امرأة، يندب نقض شعرها وغسله، وأعيد تضفيره، وأرسل خلفها؛ ففي حديث أم عطية، أنهن جعلن رأس ابنة النبي ﷺ ثلاثة قرون. قلت: نقضنه، وجعلنه ثلاثة قرون[3]. قالت: نعم. وعند مسلم: فضفرنا شعرها ثلاثة قرون؛ قرنيها، وناصيتها. وفي «صحيح ابن حبان» الأمر بتضفيرها من قوله ﷺ: «واجعلن لها ثلاثة قرون». [ابن حبان (٣٠٣٣) والطبراني في الكبير (٢٥/ ٤٩، ٥٠) رقم (١٨)].

---

(١) رأى الشافعي أن يغسل في قميصه إذا كان رقيقًا لا يمنع وصول الماء إلى البدن؛ لأن النبي ﷺ غسل في قميصه، والأظهر أن هذا خاص به صلوات الله وسلامه عليه فإن تجريد الميت فيما عدا العورة كان مشهورًا.

(٢) قال ابن عبد البر: لا أعلم أحدًا قال بمجاوزة السبع، وكره مجاوزتها أحمد وابن المنذر.

(٣) قرون: أي ضفائر.

فإذا فرغ من غسل الميت، جفف بدنه بثوب نظيف؛ لئلا تبتل أكفانه، ووضع عليه الطيب؛ قال رسول الله ﷺ: «إذا أجمرتم[1] الميت، فأوتروا». رواه البيهقي، والحاكم، وابن حبان وصححاه. [الحاكم (١/ ٣٥٥) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٤٠٥) وابن حبان (٣٠٣١)]. وقال أبو وائل: كان عند علي رضي الله عنه مسك، فأوصى أن يحنط به، وقال: هو فضل حنوط رسول الله ﷺ. وجمهور العلماء على كراهة تقليم أظفار الميت، وأخذ شيء من شعر شاربه، أو إبطه، أو عانته. وجوّز ذلك ابن حزم. واتفقوا فيما إذا خرج من بطنه حدث بعد الغسل وقبل التكفين على أنه يجب غسل ما أصابه من نجاسة. واختلفوا في إعادة طهارته؛ فقيل: لا يجب.[2] وقيل: يجب الوضوء. وقيل: يجب إعادة الغسل. والأصل الذي بنى عليه العلماء أكثر اجتهادهم في كيفية الغسل، ما رواه الجماعة، عن أم عطية، قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته، فقال: «اغسلنها ثلاثًا، أو خمسًا، أو سبعًا، أو أكثر من ذلك، إن رأيتن، بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافورًا، أو شيئًا من كافور، فإذا فرغتن فآذنني».[3] فلما فرغنا آذناه، فأعطانا حقوه، فقال: «أشعرنها[4] إياه». يعني، إزاره. وحكمة وضع الكافور ما ذكره العلماء من كونه طيب الرائحة، وذلك وقت تحضر فيه الملائكة، وفيه أيضًا تبريد وقوة نفوذ، وخاصية في تصليب بدن الميت، وطرد الهوام عنه، ومنع إسراع الفساد إليه، وإذا عدم، قام غيره مقامه مما فيه هذه الخواص، أو بعضها.

التيمم للميت عند العجز عن الماء: إذا عُدم الماء، يُمِّم الميت؛ لقول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] ولقول رسول الله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا». [البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١)]. وكذلك لو كان الجسم بحيث لو غسل، لتهرى. وكذلك المرأة تموت بين الرجال الأجانب عنها، والرجل يموت بين النساء الأجنبيات عنه؛ روى أبو داود في «مراسيله»، والبيهقي، عن مكحول، أن النبي ﷺ قال: «إذا ماتت المرأة مع الرجال، ليس معهم امرأة غيرها، والرجل مع النساء، ليس معهن رجل غيره، فإنهما ييممان ويدفنان، وهما بمنزلة من لم يجد الماء». [أبو داود في مراسيله عن مكحول برقم (٤١٤) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣٩٨)]. وييمّم المرأة ذو رحم محرم منها بيده، فإن لم يوجد، يممها أجنبي بخرقة يلفها على يده. هذا مذهب أبي حنيفة، وأحمد. وعند مالك، والشافعي: إن كان من الرجال ذو رحم محرم منها، غسلها؛ لأنها كالرجل بالنسبة إليه في العورة والخلوة.

قال في «المسوّى» عن الإمام مالك: إنه سمع أهل العلم يقولون: إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها، ولا من ذوي المحرم أحد يلي ذلك منها، ولا زوج يلي ذلك، يُمِّمت؛ فمسح بوجهها وكفيها من الصعيد. قال: وإذا هلك الرجل، وليس معه أحد إلا نساء، يممنه أيضًا.[5]

غسل أحد الزوجين الآخر: اتفق الفقهاء على جواز غسل المرأة زوجها؛ قالت عائشة: لو استقبلت

---

(1) أجمرتم: بخرتم. (2) هذا مذهب الأحناف والشافعية ومالك. (3) آذنني: أعلمنني.
(4) أشعرنها: اجعلنه شعارًا، والشعار: الثوب الذي يلي الجسد، وحقوه: إزاره، وهو الأصل، معقد الإزار.
(5) ويرى ابن حزم وغيره أنه إذا مات رجل بين نساء لا رجل معهن، أو امرأة بين رجال لا امرأة معهم، غسل النساء الرجل، والرجال المرأة على ثوب كثيف، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة له، ولا يجوز أن يعوض التيمم عن الغسل إلا عند فقد الماء.

(٦) الكفن من رأس المال : إذا مات الميت وترك مالاً ، فكفنه من ماله ، وإن لم يكن له مال ، فعلى من تلزمه نفقته ، فإن لم يكن له من ينفق عليه ، فكفنه من بيت مال المسلمين ، وإلا فعلى المسلمين أنفسهم ، والمرأة مثل الرجل في ذلك . وقال ابن حزم : وكفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها ؛ لأن أموال المسلمين محظورة ، إلا بنص قرآن أو سنة ؛ قال رسول الله ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» . [مسلم (١٢١٨) (١٤٧)] . وإنما أوجب الله - تعالى - على الزوج النفقة ، والكسوة ، والإسكان ، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ، ولا القبر إسكاناً .

الصلاة على الميت

(١) حكمها : من المتفق عليه بين أئمة الفقه ، أن الصلاة على الميت فرض كفاية ؛ لأمر رسول الله ﷺ بها ، ولمحافظة المسلمين عليها ؛ روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين ، فيسأل : «هل ترك لدينه فضلاً؟» فإن حُدِّث أنه ترك وفاء صلى ، وإلا قال للمسلمين : «صلوا على صاحبكم» . [البخاري (٢٢٩٨) ومسلم (١٦١٩)] .

(٢) فضلها :

١- روى الجماعة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من تبع جنازة وصلى عليها ، فله قيراط ،[1] ومن تبعها حتى يفرغ منها ، فله قيراطان ، أصغرهما مثل أُحُد - أو[2] - أحدهما مثل أُحُد» . [البخاري (٤٧) و(١٣٢٥) ومسلم (٩٤٥) وأبو داود (٣١٦٨) والترمذي (١٠٤٠) والنسائي (٤/ ٧٦) وابن ماجه (١٥٣٩)] .

٢- وروى مسلم ، عن خباب ، أنه قال : يا عبد الله بن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة؟ إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «من خرج مع جنازة من بيتها ، وصلى عليها ، ثم تبعها حتى تدفن ، كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد ، ومن صلى عليها ثم رجع[3] ، كان له مثل أحد» . فأرسل ابن عمر - رضي الله عنهما - خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ، ثم يرجع إليه ، فيخبره ما قالت . فقالت عائشة : صدق أبو هريرة . فقال ابن عمر - رضي الله عنهما - : لقد فرطنا في قراريط كثيرة . [مسلم (٩٤٥) وأبو داود (٣١٦٩) وابن حبان (٣٠٧٦)] .

(٣) شروطها : صلاة الجنازة يتناولها لفظ الصلاة ، فيشترط فيها الشروط التي تفرض في سائر الصلوات المكتوبة ؛ من الطهارة الحقيقية ، والطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ، روى مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يقول : لا يصلي الرجل على الجنازة ، إلا وهو طاهر . وتختلف عن سائر الصلوات المفروضة في أنه لا يشترط فيها الوقت ، بل تؤدى

(١) القيراط $\frac{1}{24}$ من الدرهم ، ويقرب في معناه في النص بحجم على قدر عظيم من الأجر تذكيراً للمؤمن .

(٢) أو : شك الراوي .

(٣) في هذا دليل على أنه لا استئذان عند الانصراف من صلاة الجنازة .

في جميع الأوقات متى حضرت، ولو في أوقات النهي،[1] عند الأحناف، والشافعية. وكره أحمد، وابن المبارك، وإسحاق الصلاة على الجنازة وقت الطلوع، والاستواء، والغروب، إلا إن خيف عليها التغير.

(٤) أركانها: صلاة الجنازة لها أركان تتركب منها حقيقتها، ولو ترك منها ركن بطلت، ووقعت غير معتد بها شرعًا، نذكرها فيما يلي:

١- النية: لقول الله - تعالى -: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. وقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». [سبق تخريجه] وتقدم حقيقة النية، وأن محلها القلب، وأن التلفظ بها غير مشروع.

٢- القيام للقادر عليه: وهو ركن عند جمهور العلماء، فلا تصح الصلاة على الميت لمن صلى عليه راكبًا أو قاعدًا، من غير عذر. قال في «المغني»: لا يجوز أن يُصلِّي على الجنازة وهو راكب؛ لأنه يفوت القيام الواجب. وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور. ولا أعلم فيه خلافًا، ويستحب أن يقبض يمينه على شماله أثناء القيام، كما يفعل في الصلاة، وقيل: لا. والأول أولى.

٣- التكبيرات الأربع: لما رواه البخاري، ومسلم، عن جابر، أن النبي ﷺ صلى على النجاشي، فكبر أربعًا. [البخاري (١٣٣٤)، ومسلم (٩٥٢)، وأحمد (٢/ ٣٥٥)]. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، يرون التكبير على الجنازة أربع تكبيرات، وهو قول سفيان، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

رفع اليدين عند التكبير: والسنة عدم رفع اليدين في صلاة الجنازة، إلا في أول تكبيرة فقط؛ لأنه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبيرات الجنازة، إلا في أول تكبيرة فقط. قال الشوكاني، بعد ذكر الخلاف، ومناقشة أدلة كل: والحاصل، أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي ﷺ، وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها؛ فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الإحرام؛ لأنه لم يشرع في غيرها، إلا عند الانتقال من ركن إلى ركن، كما في سائر الصلوات، ولا انتقال في صلاة الجنازة.

٤ و ٥- قراءة الفاتحة سرًّا، والصلاة والسلام على الرسول ﷺ[2]؛ لما رواه الشافعي في «مسنده»، عن أبي أمامة بن سهل، أنه أخبره رجل من أصحاب النبي ﷺ، أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرًّا في نفسه، ثم يُصلي على النبي ﷺ ويخلص الدعاء في الجنازة في التكبيرات، ولا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سرًّا في نفسه[3]. [الشافعي في مسنده

---

(١) راجع «فقه السنة» بصدد «أوقات النهي».
(٢) مذهب أبي حنيفة ومالك أنهما ليسا ركنين، وسيأتي كلام الترمذي في ذلك.
(٣) رأي الجمهور أن القراءة والصلاة على النبي ﷺ والدعاء والسلام يسن الإسرار بها إلا بالنسبة للإمام فإنه يسن الجهر بالتكبير والتسليم للإعلام.

(٣٠٩) قال في «الفتح»: وإسناده صحيح، وروى البخاري، عن طلحة بن عبد الله، قال: صليت مع ابن عباس على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب، فقال: إنها من السنة. [البخاري (١٣٣٥) وأبو داود (٣١٩٨) والترمذي (١٠٢٧)]. ورواه الترمذي، وقال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة وغيرهم يختارون أن يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يقرأ في الصلاة على الجنازة، إنما هو الثناء على الله - تعالى - والصلاة على نبيه ﷺ، والدعاء للميت. وهو قول الثوري، وغيره من أهل الكوفة. ومن حجج القائلين بفرضية القراءة، أن الرسول ﷺ سماها صلاة، بقوله: «صلوا على صاحبكم». وقال: «لا صلاة لمن لا يقرأ بأم القرآن». [سبق تخريجه].

صيغة الصلاة والسلام على رسول الله وموضعها: وتؤدى الصلاة والسلام على رسول الله بأي صيغة، ولو قال: اللهم صل على محمد. لكفى. واتباع المأثور أفضل، مثل: «اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد».

وتؤتى بها بعد التكبيرة الثانية كما هو الظاهر، وإن لم يرد ما يدل على تعيين موضعها.

٦- الدعاء: وهو ركن باتفاق الفقهاء؛ لقول رسول الله ﷺ: «إذا صليتم على الميت، فأخلصوا له الدعاء». رواه أبو داود، والبيهقي، وابن حبان وصححه. [انظر تخريج الحديث السابق].

ويتحقق بأي دعاء مهما قل، والمستحب فيه أن يدعو بأية دعوة من الدعوات المأثورة الآتية:

١- قال أبو هريرة: دعا رسول الله ﷺ في الصلاة على الجنازة، فقال: «اللهم أنت ربها، وأنت خلقتها، وأنت رزقتها، وأنت هديتها للإسلام، وأنت قبضت روحها، وأنت أعلم بسرها وعلانيتها، جئنا شفعاء له، فاغفر له ذنبه». [أبو داود (٣٢٠٠) والنسائي في الكبرى (١٠٩١٧)].

٢- وعن واثلة بن الأسقع، قال: صلى بنا النبي ﷺ على رجل من المسلمين، فسمعته يقول: «اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك، وحبل[١] جوارك، فقه من فتنة القبر، وعذاب النار، وأنت أهل الوفاء والحق، اللهم فاغفر له وارحمه، فإنك أنت الغفور الرحيم». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٣٢٠٢) وابن ماجه (١٤٩٩)].

٣- وعن عوف بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ، وقد صلى على جنازة، يقول: «اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء وثلج وبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله دارا خيرا من داره، وأهلا خيرا من أهله، وزوجا خيرا من زوجه، وقه فتنة القبر، وعذاب النار». رواه مسلم. [مسلم (٩٦٣) والنسائي (٤/ ٧٣)].

٤- وعن أبي هريرة، قال: صلى رسول الله ﷺ على جنازة، فقال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، وشاهدنا وغائبنا، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه

---

(١) الذمة: العهد. والحبل: العهد.

على الإيمان، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده». رواه أحمد، وأصحاب السنن [أبو داود (٣٢٠١)، والترمذي (١٠٢٤)، وابن ماجه (١٤٩٨)، وأحمد (٢/ ٣٦٨)]. وإذا كان المصلَّى عليه طفلاً، استحب أن يقول المصلي: «اللهم اجعله لنا سلفًا، وفرطًا، وأجرًا». رواه البخاري، والبيهقي من كلام الحسن [البخاري تعليقًا في كتاب الجنائز، باب ٦٥: قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، ورواه البيهقي في الكبرى (٤/ ٩)]. قال النووي: وإن كان صبيًا أو صبية، اقتصر على ما في حديث: «اللهم اغفر لحينا وميتنا...» إلخ، وضم إليه: اللهم اجعله فرطًا لأبويه، وسلفًا، وذخرًا، وعظة، واعتبارًا، وشفيعًا، وثقل به موازينهما، وأفرغ الصبر على قلوبهما، ولا تفتنهما بعده، ولا تحرمهما أجره.

موضع هذه الأدعية: قال الشوكاني: واعلم أنه لم يرد تعيين موضع هذه الأدعية، فإذا شاء المصلي، جاء بما يختار منها دفعة؛ إما بعد فراغه من التكبير، أو بعد التكبيرة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، أو يفرقه بين كل تكبيرتين، أو يدعو بين كل تكبيرتين بواحد من هذه الأدعية؛ ليكون مؤديًا لجميع ما روي عنه ﷺ. قال: والظاهر أنه يدعو بهذه الألفاظ الواردة في هذه الأحاديث، سواء كان الميت ذكرًا أو أنثى، ولا يحول الضمائر المذكرة إلى صيغة التأنيث إذا كان الميت أنثى؛ لأن مرجعها الميت، وهو يقال على الذكر والأنثى.

(٧) **الدعاء بعد التكبيرة الرابعة:** يستحب الدعاء بعد التكبيرة الرابعة، وإن كان المصلي دعا بعد التكبيرة الثالثة؛ لما رواه أحمد، عن عبد الله بن أبي أوفى، أنه ماتت له ابنة، فكبر عليها أربعًا، ثم قام بعد الرابعة قدر ما بين التكبيرتين يدعو، ثم قال: كان رسول الله ﷺ يصنع في الجنازة هكذا [ابن ماجه (١٥٠٣)، وأحمد (٤/ ٣٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٢)]. وقال الشافعي: يقول بعدها: اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده. وقال ابن أبي هريرة: كان المتقدمون يقولون بعد الرابعة: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١].

(٨) **السلام:** وقد اتفق على مشروعيته جمهور الفقهاء، ما عدا أبا حنيفة القائل بأن التسليمتين ليستا واجبتين، وليستا ركنين، واستدلوا على المشروعية بأن صلاة الجنازة صلاة، وتحليل الصلاة التسليم. وقال ابن مسعود: التسليم على الجنازة مثل التسليم في الصلاة. وأقله: السلام عليكم، أو: سلام عليكم.

وذهب أحمد إلى أن التسليمة الواحدة هي السنة، يسلمها عن يمينه، ولا بأس إن سلم تلقاء وجهه؛ استنادًا لفعل رسول الله ﷺ، وفعل الأصحاب الذين كانوا يسلمون تسليمة واحدة، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم. واستحب الشافعي تسليمتين، يبدأ بالأولى ملتفتًا إلى يمينه، ويختم بالأخرى ملتفتًا إلى يساره. قال ابن حزم: والتسليمة الثانية ذكر وفعل خير.

كيفية الصلاة على الجنازة: أن يقف المصلي بعد استكمال شروط الصلاة، ناويًا الصلاة على من حضر من الموتى، رافعًا يديه مع تكبيرة الإحرام، ثم يضع يده اليمنى على اليسرى، ويشرع في قراءة الفاتحة، ثم يكبر ويصلي على النبي ﷺ، ثم يكبر ويدعو للميت، ثم يكبر ويدعو، ثم يسلم.

موقف الإمام من الرجل والمرأة: من السنة، أن يقوم الإمام حذاء رأس الرجل، ووسط المرأة؛ لحديث أنس، أنه صلى على جنازة رجل، فقام عند رأسه، فلما رُفعت، أُتي بجنازة امرأة فصلى عليها، فقام وسطها(1)، فسُئل عن ذلك، وقيل له: هكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجال حيث قمت، ومن المرأة حيث قمت؟ قال: نعم. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه. [أبو داود (٣١٩٤) والترمذي (١٠٣٤) وابن ماجه (١٤٩٤) وأحمد (٣/ ٢٠٤)]. قال الطحاوي: وهذا أحب إلينا، فقد قوّته الآثار التي رويناها عن النبي ﷺ.

الصلاة على أكثر من واحد: إذا اجتمع أكثر من ميت، وكانوا ذكورًا أو إناثًا، صُفُّوا واحدًا بعد واحد بين الإمام والقبلة؛ ليكونوا جميعًا بين يدي الإمام، ووضع الأفضل مما يلي الإمام، وصلى عليهم جميعًا صلاة واحدة. وإن كانوا رجالاً ونساء، جاز أن يصلي على الرجال وحدهم، والنساء وحدهن، وجاز أن يصلي عليهم جميعًا، ووضعت الرجال أمام الإمام، وجعلت النساء مما يلي القبلة؛ وعن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه صلى على تسع جنائز؛ رجال ونساء، فجعل الرجال مما يلي الإمام، وجعل النساء مما يلي القبلة، وصفّهم صفًا واحدًا، ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر، وابن لها يقال له: زيد. والإمام يومئذ سعيد بن العاص، وفي الناس يومئذ ابن عباس، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وأبو قتادة، فوضع الغلام مما يلي الإمام، قال رجل: فأنكرت ذلك، فنظرت إلى ابن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وأبي قتادة، فقلت: ما هذا؟ قالوا: هي السنة. رواه النسائي، والبيهقي. [النسائي (٤/ ٧١) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٢) والدارقطني (٢/ ٧٩)]. قال الحافظ: وإسناده صحيح. وفي الحديث، أن الصبي إذا صُلِّي عليه مع امرأة، كان الصبي مما يلي الإمام، والمرأة مما يلي القبلة، وإن كان فيه رجال، ونساء، وصبيان، كان الصبيان مما يلي الرجال.

استحباب الصفوف الثلاثة، وتسويتها: يستحب أن يصف المصلون على الجنازة ثلاثة صفوف(2)، وأن تكون مستوية؛ لما رواه مالك بن هبيرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مؤمن يموت فيصلي عليه أمة من المسلمين، يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف، إلا غفر له». فكان مالك بن هبيرة يتحرى إذا قلّ أهل الجنازة، أن يجعلهم ثلاثة صفوف. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه. [أبو داود (٣١٦٦) والترمذي (١٠٢٨) وابن ماجه (١٤٩٠) وأحمد (٤/ ٧٩)] قال أحمد: أحب إذا كان فيهم قلة، أن يجعلهم ثلاثة صفوف. قالوا: فإن كان وراءه أربعة، كيف يجعلهم؟ قال: يجعلهم صفين، في كل صف رجلين، وكره أن يكونوا ثلاثة، فيكون في كل صف رجل واحد.

استحباب الجمع الكثير: ويستحب تكثير جماعة الجنازة؛ لما جاء عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «ما

---

(1) وروي أنه كان يقوم عند عجيزتها ولا منافاة بين الروايتين؛ لأن العجيزة يصدق عليها أنها وسط.
(2) أقل الصف اثنان.

من ميت يصلِّي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة، كلهم يشفعون[1] له، إلا شُفِّعوا»[2]. رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. [مسلم (٩٤٧) والترمذي (١٠٢٩) والنسائي (٤/ ٧٥) وأحمد (٦/ ٤٠)]. وعن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً، لا يشركون بالله شيئاً، إلا شفَّعهم الله فيه». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (٩٤٨)، وأبو داود (٣١٧٠)، وأحمد (١/ ٢٧٧)].

المسبوق في صلاة الجنازة: من سُبق في صلاة الجنازة بشيء من التكبير، استحب له أن يقضيه متتابعاً، فإن لم يقض فلا بأس. وقال ابن عمر، والحسن، وأيوب السختياني، والأوزاعي: لا يقضي ما فات من تكبير الجنازة، ويسلم مع الإمام. وقال أحمد: إذا لم يقض، لم يبال. ورجح صاحب «المغني» هذا المذهب، فقال: ولنا قول ابن عمر، ولم يعرف له في الصحابة مخالف. وقد روي عن عائشة، أنها قالت: يا رسول الله، إني أصلي على الجنازة، ويخفى عليَّ بعض التكبير. قال: «ما سمعت فكبري، وما فاتك فلا قضاء عليك». وهذا صريح؛ ولأنها تكبيرات متواليات، فلا يجب ما فاته منها، كتكبيرات العيدين.

من يصلَّى عليهم ومن لا يصلَّى عليهم: اتفق الفقهاء على أنه يصلَّى على المسلم؛ ذكراً كان أم أنثى، صغيراً كان أم كبيراً. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته، واستهل[3]، يصلَّى عليه؛ فعن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «الراكب خلف الجنازة، والماشي أمامها قريباً منها عن يمينها، أو عن يسارها، والسقط يصلَّى عليه، ويُدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة». رواه أحمد، وأبو داود، وقال فيه: «والماشي يمشي خلفها وأمامها، وعن يمينها ويسارها، قريباً منها». وفي رواية: «الراكب خلف الجنازة، والماشي حيث شاء منها، والطفل يصلَّى عليه». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه. [الترمذي (١٠٣١) والنسائي (٤/ ٥٥، ٥٦) وابن ماجه (١٥٠٧) وأحمد (٤/ ٢٥٢)].

الصلاة على السقط[4]: السقط إذا لم يأت عليه أربعة أشهر، فإنه لا يغسل، ولا يصلَّى عليه، ويلف في خرقة ويدفن، من غير خلاف بين جمهور الفقهاء. فإن أتى عليه أربعة أشهر فصاعداً، واستهل، غُسل وصُلي عليه باتفاق. فإذا لم يستهل، فإنه لا يصلَّى عليه، عند الأحناف، ومالك، والأوزاعي، والحسن؛ لما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «إذا استهل السقط، صُلي عليه، وورث». [الترمذي (١٠٣٢) وابن ماجه (١٥٠٨) والبيهقي (٤/ ٨)]. ففي الحديث اشتراط الاستهلال في الصلاة عليه. وذهب أحمد، وسعيد، وابن سيرين، وإسحاق إلى أنه يغسل، ويصلَّى عليه؛ للحديث المتقدم، وفيه: «والسقط يصلَّى عليه». ولأنه نسمة نفخ فيه الروح، فيصلَّى عليه كالمستهل؛ فإن النبي ﷺ أخبر أنه ينفخ فيه الروح لأربعة أشهر. وأجابوا عما استدل به الأولون، بأن الحديث مضطرب، وبأنه معارض بما هو أقوى منه، فلا يصلح للاحتجاج به.

---

(1) يشفعون: يدعون له ويطلبون له المغفرة.

(2) قبلت شفاعتهم.

(3) الاستهلال: الصياح أو العطاس أو حركة تدل على حياة الطفل.

(4) السقط: الولد ينزل من بطن أمه قبل تمام مدة الحمل وبعد تبين خلقه.

ثم مات بسبب إصابته بسهم قطع أكحله[1]، فحمل إلى المسجد، فلبث فيه أياما ثم انفتح جرحه، فمات شهيدا، رحمه الله. فإن عاش عيشة غير مستقرة، فتكلم أو شرب، ثم مات، فإنه لا يغسل، ولا يصلى عليه. قال في «المغني»: وفي «فتوح الشام»، أن رجلا قال: أخذت ماء لعلي أسقي به ابن عمي إن وجدت به حياة، فوجدت الحارث بن هشام، فأردت أن أسقيه فإذا رجل ينظر إليه، فأومأ لي أن أسقيه، فذهبت إليه لأسقيه، فإذا آخر ينظر إليه، فأومأ لي أن أسقيه، حتى ماتوا كلهم، ولم يفرد أحد منهم بغسل ولا صلاة، وقد ماتوا بعد انقضاء الحرب.

الصلاة على من قتل في حد: من قتل في حد، غسل وصلي عليه؛ لما رواه البخاري، عن جابر، أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنى، فأعرض عنه، حتى شهد على نفسه أربع مرات، فقال: «أبك جنون؟» قال: لا. قال: «أحصنت؟»[2] قال: نعم. فأمر به، فرجم بالمصلى[3]، فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك فرجم، حتى مات، فقال له النبي ﷺ خيرا، وصلى عليه. [البخاري (٦٨٢٠) وأبو داود (٤٤٣٠) والترمذي (١٤٢٩) والنسائي (٤/ ٦٣) وأحمد (٣/ ٣٢٣)]، وقال أحمد: ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد، إلا على الغال، وقاتل نفسه.

الصلاة على الغال وقاتل نفسه وسائر العصاة: ذهب جمهور العلماء إلى أنه يصلى على الغال[4]، وقاتل نفسه، وسائر العصاة؛ قال النووي: قال القاضي: مذهب العلماء كافة؛ الصلاة على كل مسلم، ومحدود، ومرجوم، وقاتل نفسه، وولد الزنى، وما روي أنه ﷺ لم يصل على الغال، وقاتل نفسه، فلعله للزجر عن هذا الفعل، كما امتنع عن الصلاة على المدين، وأمرهم بالصلاة عليه. قال ابن حزم: ويصلى على كل مسلم؛ بر أو فاجر، مقتول في حد، أو حرابة، أو في بغي، ويصلي عليهم الإمام وغيره، وكذلك على المبتدع ما لم يبلغ الكفر، وعلى من قتل نفسه، وعلى من قتل غيره، ولو أنه شر من على ظهر الأرض إذا مات مسلما؛ لعموم أمر النبي ﷺ بقوله: «صلوا على صاحبكم». والمسلم صاحب لنا؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]. فمن منع الصلاة على مسلم، فقد قال قولا عظيما، وإن الفاسق لأحوج إلى دعاء إخوانه المؤمنين من الفاضل المرحوم. وصح، أن رجلا مات بخيبر، فقال رسول الله ﷺ: «صلوا على صاحبكم؛ إنه قد غل في سبيل الله». قال: ففتشنا متاعه، فوجدنا خرزا لا يساوي درهمين. [أبو داود (٢٧١٠) والنسائي (٤/ ٦٤) وابن ماجه (٢٨٤٨) وأحمد (٤/ ١١٤)]. وصح عن عطاء، أنه يصلى على ولد الزنى، وعلى أمه، وعلى المتلاعنين، وعلى الذي يقاد منه[5]، وعلى المرجوم، وعلى الذي يفر من الزحف، فيقتل. قال عطاء: لا أدع الصلاة على من قال: لا إله إلا الله؛ قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]. وصح عن إبراهيم النخعي، أنه قال: لم يكونوا

(١) الأكحل: عرق في اليد.

(٢) أحصنت: أي تزوجت.

(٣) المصلى: المكان الذي يصلى فيه العيد.

(٤) الغال: الذي سرق من الغنيمة قبل القسمة.

(٥) يقاد منه: أي يقتص منه.

يحجبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة، والذي قتل نفسه يصلّى عليه. وأنه قال: السنة، أن يصلّى على المرجوم. وصح عن قتادة، أنه قال: ما أعلم أحدًا من أهل العلم اجتنب الصلاة على من قال: لا إله إلا الله. وصح عن ابن سيرين: ما أدركت أحدًا يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة. وعن أبي غالب: قلت لأبي أمامة الباهلي: الرجل يشرب الخمر، أيصلّى عليه؟ قال: نعم، لعله اضطجع مرة على فراشه، فقال: لا إله إلا الله. فغفر له. وصح عن الحسن، أنه قال: يصلّى على من قال: لا إله إلا الله، وصلّى إلى القبلة، إنما هي شفاعة.

الصلاة على الكافر: لا يجوز لمسلم أن يصلّي على كافر؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٨٤]. وقال: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٣، ١١٤]. وكذلك لا يُصلّى على أطفالهم؛ لأن لهم حكم آبائهم، إلا من حكمنا بإسلامه، بأن يسلم أحد أبويه أو يموت، أو يُسبى منفردًا عن أبويه، أو عن أحدهما، فإنه يصلّى عليه.

الصلاة على القبر: تجوز الصلاة على الميت بعد الدفن في أي وقت، ولو صُلّي عليه قبل دفنه، وقد تقدم أن رسول الله ﷺ صلّى على شهداء أحد بعد ثماني سنين. وعن زيد بن ثابت، قال: خرجنا مع النبي ﷺ، فلما وردنا البقيع، إذا هو بقبر جديد، فسأل عنه؟ فقيل: فلانة. فعرفها، فقال: «ألا آذنتموني[1] بها؟». قالوا: يا رسول الله، كنت قائلًا[2] صائمًا، فكرهنا أن نؤذيك. فقال: «لا تفعلوا، لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم، إلا آذنتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة». ثم أتى القبر، فصففنا خلفه، وكبّر عليها أربعًا. رواه أحمد، والنسائي، والبيهقي، والحاكم، وابن حبان، وصححاه. [النسائي (٤/ ٨٤، ٨٥)، وابن ماجه (١٥٢٨)، وأحمد (٤/ ٣٨٨)، وابن حبان (٣٠٨٧)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٨)، والحاكم (٣/ ٥٩١)]. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي، وغيرهم. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وفي الحديث، أن الرسول ﷺ صلّى على القبر، بعد ما صلّى عليها أصحابه قبل الدفن؛ لأنهم ما كانوا ليدفنوها قبل الصلاة عليها. وفي صلاة الأصحاب معه على القبر، ما يدل على أن ذلك ليس خاصًّا به، صلوات الله عليه. قال ابن القيم: ردّت هذه السنن المحكمة بالمتشابه من قوله: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها». [مسلم (٩٧٢)، وأبو داود (٣٢٢٩)]. وهذا حديثٌ صحيح. والذي قاله هو الذي صلّى على القبر، فهذا قوله وهذا فعله، ولا يناقض أحدهما الآخر؛ فإن الصلاة المنهي عنها إلى القبر، غير الصلاة التي على القبر، فهذه صلاة الجنازة على الميت التي لا تختص بمكان، بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه، فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على

---

(١) آذنتموني: أي أعلمتموني. وفي هذا دليل على جواز إعلام الناس بالميت في حالة الصلاة عليه.
(٢) قائلًا: من القيلولة، وهو النوم وقت الظهيرة.

تحته، فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين، ولا فرق بين كونه على السطح وعلى الأرض، وبين كونه في بطنها، بخلاف سائر الصلوات، فإنها لم تشرع في القبور ولا إليها؛ لأنها ذريعة إلى اتخاذها مساجد، وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك، فأين ما لعن فاعله وحذر منه، وأخبر أن أهله شرار الخلق، كما قال: «إن من شرار الناس، من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد». إلى ما فعله ﷺ مرارًا متكررة!

الصلاة على الغائب: تجوز الصلاة على الغائب في بلد آخر، سواء أكان البلد قريبًا أم بعيدًا، فيستقبل المصلي القبلة، وإن لم يكن البلد الذي به الغائب جهة القبلة، ينوي الصلاة عليه، ويكبر، ويفعل مثل ما يفعل في الصلاة على الحاضر؛ لما رواه الجماعة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف أصحابه، وكبر أربع تكبيرات. [سبق تخريجه]. قال ابن حزم: ويصلَّى على الميت الغائب بإمام وجماعة، وقد صلَّى رسول الله ﷺ على النجاشي ﷺ ومات بأرض الحبشة، وصلى معه أصحابه صفوفًا، وهذا إجماع منهم لا يجوز تعديه، وخالف في ذلك أبو حنيفة، ومالك، وليس لهما حجة يمكن أن يعتد بها.

الصلاة على الميت في المسجد: لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد، إذا لم يخش تلويثه؛ لما رواه مسلم، عن عائشة، قالت: ما صلَّى رسول الله ﷺ على سُهيل بن بيضاء، إلا في المسجد. وصلَّى الصحابة على أبي بكر وعمر في المسجد بدون إنكار من أحد؛ لأنها صلاة، كسائر الصلوات. [ابن أبي شيبة (٣/ ٣٦٤)]. وأما كراهة ذلك، عند مالك، وأبي حنيفة؛ استدلالاً بقول رسول الله ﷺ: «من صلَّى على جنازة في المسجد، فلا شيء له»[1]. [أبو داود (٣١٩١)] فهي معارضة بفعل رسول الله ﷺ، وفعل أصحابه من جهة، ولضعف الحديث من جهة أخرى. قال أحمد بن حنبل: هذا حديث ضعيف، تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف. وصحح العلماء هذا الحديث، فقالوا: إن الذي في النسخ الصحيحة المشهورة من «سنن أبي داود» بلفظ: «فلا شيء عليه». أي؛ من الوزر. قال ابن القيم: ولم يكن من هدي رسول الله ﷺ الراتب الصلاة على الميت في المسجد، وإنما كان يصلي على الجنازة خارج المسجد، إلا لعذر، وربما صلَّى أحيانًا على الميت [في المسجد]، كما صلَّى على ابن بيضاء، وكلا الأمرين جائز، والأفضل الصلاة عليها خارج المسجد.

الصلاة على الجنازة وسط القبور: كره الجمهور الصلاة على الجنازة في المقبرة بين القبور. روي ذلك عن علي، وعبد الله بن عمرو، وابن عباس. وإليه ذهب عطاء، والنخعي، والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر؛ لقول رسول الله ﷺ: «الأرض كلها مسجد، إلا المقبرة والحمام». [أبو داود (٤٩٢)، والترمذي (٣١٧)، وابن ماجه (٧٤٥)، وأحمد (٣/ ٨٣ و٩٦)]. وفي رواية لأحمد، أنه لا بأس بها؛ لأن النبي ﷺ صلَّى على قبر وهو في المقبرة. وصلى أبو هريرة على عائشة وسط قبور البقيع، وحضر ذلك ابن عمر. وفعله عمر بن عبد العزيز.

---

(١) أي: لا شيء له من الثواب.

جواز صلاة النساء على الجنازة: يجوز للمرأة، أن تصلي على الجنازة مثل الرجل؛ سواء صلت منفردة، أو صلَّت مع الجماعة، فقد انتظر عمر أمَّ عبد الله، حتى صلت على عتبة. وأمرت عائشة، أن يُؤتى بسعد بن أبي وقاص؛ لتصلي عليه. وقال النووي: وينبغي أن تسن لهنَّ الجماعة، كما في غيرها. وبه قال الحسن بن صالح، وسفيان الثوري، وأحمد، والأحناف. وقال مالك: يصلين فرادى.

أولى الناس بالصلاة على الميت: اختلف الفقهاء فيمن هو أولى، وأحق بالإمامة في صلاة الجنازة؛ فقيل: أحق الناس الوصي، ثم الأمير، ثم الأب وإن علا، ثم الابن وإن سفل، ثم أقرب العصبة. وإلى هذا ذهبت المالكية، والحنابلة. وقيل: الأولى الأب، ثم الجد، ثم الابن، ثم ابن الابن، ثم الأخ، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابن العم، على ترتيب العصبات. وهذا مذهب الشافعي، وأبي يوسف. ومذهب أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، أن الأولى الوالي إن حضر، ثم القاضي، ثم إمام الجهة، ثم ولي المرأة الميت، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصبة، إلا الأب، فإنه يقدم على الابن إذا اجتمعا.

حمل الجنازة والسير بها: يشرع في حمل الجنازة والسير بها أمور، نذكرها فيما يلي:

١- يشرع تشييع الجنازة وحملها، والسنة أن يدور على النعش، حتى يمر على جميع الجوانب؛ روى ابن ماجه، والبيهقي، وأبو داود الطيالسي، عن ابن مسعود، قال: من اتبع جنازة، فليحمل بجوانب السرير كلها؛ فإنه من السنة[1]، ثم إن شاء فليتطوع، وإن شاء فليدع. [ابن ماجه (١٤٧٨) والبيهقي (٤/ ٢٠)]، وعن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «عودوا المريض، وامشوا مع الجنازة؛ تذكركم الآخرة». رواه أحمد، ورجاله ثقات. [أحمد (٣/ ٣٢ و٤٨) والبزار (٨١٢) وابن حبان (٢٩٥٥) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٩)].

٢- الإسراع بها؛ لما رواه الجماعة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أسرعوا بالجنازة؛ فإن تك صالحة، فخير تقدمونه إليه، وإن تك سوى ذلك، فشر تضعونه عن رقابكم». [البخاري (١٣١٥) ومسلم (٩٤٤) وأبو داود (٣١٨١) والترمذي (١٠١٥) والنسائي (٤/ ٤٢) وأحمد (٢/ ٢٤٠)]. وروى أحمد، والنسائي، وغيرهما، عن أبي بكرة، قال: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ، وإنا لنكاد نرمل بالجنازة رملًا[2]. [النسائي (٤/ ٤٣) وأحمد (٥/ ٣٦)]. وروى البخاري في «التاريخ»، أن النبي ﷺ أسرع، حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ. [البخاري في تاريخه (٤/ ١/ ٢٠٤)].

قال في «الفتح»: والحاصل، أنه يستحب الإسراع بها، لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت، أو مشقة على الحامل، أو المشيع؛ لئلا ينافي المقصود من النظافة، وإدخال المشقة على المسلم. وقال القرطبي: مقصود الحديث، ألا يتباطأ بالميت عن الدفن؛ لأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال.

٣- المشي أمامها أو خلفها، أو عن يمينها أو شمالها قريبًا منها. وقد اختلف العلماء في أيها أفضل؛ فاختار الجمهور، وأكثر أهل العلم المشي أمامها، وقالوا: إنه الأفضل؛ لأن الرسول ﷺ، وأبا بكر وعمر

---

(١) قول الصحابي: من السنة كذا يعطي حكم المرفوع إلى النبي ﷺ.

(٢) الرمل: المشي السريع مع هز الكتفين.

كانوا يمشون أمامها. رواه أحمد، وأصحاب السنن. [أبو داود (٣١٧٩)، والترمذي (١٠٠٧)، والنسائي (٤/ ٥٦)، وابن ماجه (١٤٨٢)، وأحمد (٢/ ١٢٢)]. ويرى الأحناف، أن الأفضل للمشيع أن يمشي خلفها؛ لأن ذلك هو المفهوم من أمر رسول الله ﷺ باتباع الجنازة، والتابع هو الذي يمشي خلف. ويرى أنس بن مالك أن ذلك كله سواء؛ لما تقدم من قول رسول الله ﷺ: الراكب يسير خلف الجنازة، والماشي يمشي خلفها، وأمامها، وعن يمينها وعن يسارها قريبا منها. [سبق تخريجه] والظاهر، أن المكان واسع، وأنه من الخلاف المباح الذي ينبغي التسامح فيه، فعن عبد الرحمن بن أبزى، أن أبا بكر وعمر كانا يمشيان أمام الجنازة، وكان علي يمشي خلفها، فقيل لعلي: إنهما يمشيان أمامها. فقال: إنهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، كفضل صلاة الرجل في جماعة على صلاته فذا، ولكنهما سهلان يسهلان للناس. رواه البيهقي، وابن أبي شيبة. [ابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٥)]. قال الحافظ: وسنده حسن. وأما الركوب عند تشييع الجنازة، فقد كرهه الجمهور إلا لعذر، وأجازوه بعد الانصراف، دون كراهة؛ لحديث ثوبان، أن النبي ﷺ أتي بدابة، وهو مع جنازة، فأبى أن يركبها، فلما انصرف أتي بدابة، فركب، فقيل له؟ فقال: إن الملائكة كانت تمشي، فلم أكن لأركب وهم يمشون، فلما ذهبوا ركبت. رواه أبو داود، والبيهقي، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. [أبو داود (٣١٧٧)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٣)، والحاكم (١/ ٣٥٥)]. وخرج رسول الله ﷺ مع جنازة ابن الدحداح ماشيا، ورجع على فرس. رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح. [الترمذي (١٠١٤)]
ولا يعارض القول بالكراهة ما تقدم من قوله ﷺ: الراكب يمشي خلفها.... [سبق تخريجه]. فإنه يمكن أن يكون لبيان الجواز، مع الكراهة. ويرى الأحناف، أنه لا بأس بالركوب وإن كان الأفضل المشي، إلا من عذر، والسنة للراكب أن يكون خلف الجنازة؛ للحديث المتقدم. قال الخطابي في الراكب: لا أعلمهم اختلفوا في أنه يكون خلفها.

ما يكره مع الجنازة: يكره في الجنازة الإتيان بفعل من الأفعال الآتية:

١- **رفع الصوت بذكر، أو قراءة، أو غير ذلك**؛ قال ابن المنذر: روينا عن قيس بن عباد، أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاث؛ عند الجنائز، وعند الذكر، وعند القتال. وكره سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن، والنخعي، وأحمد، وإسحاق قول القائل خلف الجنازة: استغفروا له. قال الأوزاعي: بدعة. قال فضيل بن عمرو: بينا ابن عمر في جنازة، إذ سمع قائلا يقول: استغفروا له، غفر الله له. فقال ابن عمر: لا غفر الله لك. وقال النووي: واعلم، أن الصواب ما كان عليه السلف من السكوت حال السير مع الجنازة، فلا يرفع صوت بقراءة، ولا ذكر، ولا غيرهما؛ لأنه أسكن لخاطره، وأجمع لفكره فيما يتعلق بالجنازة، وهو المطلوب في هذا الحال، فهذا هو الحق، ولا تغتر بكثرة من يخالفه، وأما ما يفعله الجهلة من القراءة على الجنازة بالتمطيط، وإخراج الكلام عن موضعه، فحرام بالإجماع. وللشيخ محمد عبده فتوى في رفع الصوت بالذكر، قال فيها: وأما الذكر جهرا أمام

الجنازة ، ففي «الفتح» في باب الجنائز : يكره للماشي أمام الجنازة رفع الصوت بالذكر ، ومن أراد أن يذكر الله ، فليذكره في نفسه ، وهذا أمر محدث لم يكن في عهد النبي ﷺ ، ولا أصحابه ، ولا التابعين ، ولا تابعيهم ، فهو مما يلزم منعه .

٢ـ أن تتبع بنار ؛ لأن ذلك من أفعال الجاهلية ، قال ابن المنذر : يكره ذلك كل من يحفظ عنه من أهل العلم . قال البيهقي : وفي وصية عائشة ، وعبادة بن الصامت ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم : «لا تتبعوني بنار» . وروى ابن ماجه ، أن أبا موسى الأشعري حين حضره الموت ، قال : لا تتبعوني بمجمر[1] . قالوا : أو سمعت فيه شيئاً؟ قال : نعم ، من رسول الله ﷺ[2] . [ابن ماجه (١٤٨٧)] . فإن كان الدفن ليلاً ، واحتاجوا إلى ضوء ، فلا بأس به ، وقد روى الترمذي ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً ، فأسرج له سراج . وقال : حديث ابن عباس حديث حسن . [الترمذي (١٠٥٧)] .

٣ـ قعود المتبع لها قبل أن توضع على الأرض ؛ قال البخاري : من تبع جنازة فلا يقعد ، حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام . ثم روى عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال : «إذا رأيتم الجنازة فقوموا ، فمن تبعها فلا يقعد ، حتى توضع» . [البخاري (١٣١٠) ومسلم (٩٥٩) (٧٧) وأبو داود (٣١٧٣) والترمذي (١٠٤٣) والنسائي (٤/ ٤٤) وأحمد (٣/ ٤١)] . وروى عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، قال : كنا في جنازة ، فأخذ أبو هريرة رضي الله عنه بيد مروان فجلسا ، قبل أن توضع ، فجاء أبو سعيد رضي الله عنه فأخذ بيد مروان ، فقال : قم فوالله ، لقد علم هذا أن النبي ﷺ نهانا عن ذلك . فقال أبو هريرة : صدق . رواه الحاكم ؛ وزاد ، أن مروان لما قال له أبو سعيد : قم ، قام ، ثم قال له : لم أقمتني؟ فذكر له الحديث . فقال لأبي هريرة : فما منعك أن تخبرني؟ فقال : كنت إماماً ، فجلست فجلست . [الحاكم (١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧)] ، وهذا مذهب أكثر الصحابة ، والتابعين ، والأحناف ، والحنابلة ، والأوزاعي ، وإسحاق . وقالت الشافعية : لا يكره الجلوس لمتبعها قبل وضعها على الأرض . واتفقوا على أن من تقدم الجنازة ، فلا بأس أن يجلس قبل أن تنتهي إليه . قال الترمذي : روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، أنهم كانوا يتقدمون الجنازة ، ويقعدون قبل أن تنتهي إليهم ، وهو قول الشافعي : فإذا جاءت ، وهو جالس ، لم يقم لها . وعن أحمد ، قال : إن قام لم أعبه ، وإن قعد فلا بأس .

٤ـ القيام لها عندما تمر ؛ لما رواه أحمد ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، قال : شهدت جنازة في بني سلمة فقمت ، فقال لي نافع بن جبير : اجلس ؛ فإني سأخبرك في هذا بثبت[3] : حدثني مسعود بن الحكم الزرقي ، أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول : كان النبي ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة ، ثم جلس بعد ذلك ، وأمرنا بالجلوس . [أبو داود (٣١٧٥) وابن ماجه (١٥٤٤) وأحمد (١/ ٨٣)] . ورواه مسلم ،

---

(١) المجمر : الذي يوضع فيه الجمر ، ما يوضع به الجمر والبخور .
(٢) [illegible] . ضعيف .
(٣) في إسناده أبو حرير مولى معاوية وهو مجهول

بلفظ: رأينا النبي ﷺ قام فقمنا، وقعد فقعدنا. يعني؛ في الجنازة. [مسلم (٩٦٢) (٨٤)]. قال الترمذي: حديث علي حسن صحيح، وفيه أربعة من التابعين بعضهم عن بعض، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. قال الشافعي: وهذا أصح شيء في هذا الباب. وهذا الحديث ناسخ للحديث الأول: «إذا رأيتم الجنازة، فقوموا». وقال أحمد: إن شاء قام، وإن شاء لم يقم. واحتج، بأن النبي ﷺ قد روي عنه أنه قام ثم قعد. وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم. ووافق أحمد وإسحاق، ابن حبيب، وابن الماجشون من المالكية. قال النووي: والمختار، أن القيام مستحب. وبه قال المتولي، وصاحب المهذب. قال ابن حزم: ونستحب القيام للجنازة إذا رآها المرء، وإن كانت جنازة كافر، حتى توضع أو تخلفه، فإن لم يقم، فلا حرج. استدل القائلون بالاستحباب، بما رواه الجماعة، عن ابن عمر، عن عامر بن ربيعة، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنازة، فقوموا لها، حتى تخلفكم أو توضع». [البخاري (١٣٠٧)، ومسلم (٩٥٨)، وأبو داود (٣١٧٢)، والترمذي (١٠٤٢)، والنسائي (٤/ ٤٤)، وابن ماجه (١٥٤٢)، وأحمد (٣/ ٤٤٥)]. ولأحمد: وكان ابن عمر إذا رأى جنازة قام، حتى تجاوزه. وروى البخاري، ومسلم، عن سهل بن حنيف، وقيس بن سعد، أنهما كانا قاعدين بالقادسية، فمروا عليهما بجنازة، فقاما، فقيل لهما: إنها من أهل الأرض. أي؛ من أهل الذمة. فقالا: إن رسول الله ﷺ مرت به جنازة، فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي. فقال: «أليست نفسًا». [البخاري (١٣١٢)، ومسلم (٩٦١)، وأحمد (٦/ ٦)]. وللبخاري، عن ابن أبي ليلى، قال: كان ابن مسعود، وقيس يقومان للجنازة. والحكمة في القيام ما جاء في رواية أحمد، وابن حبان، والحاكم، من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «إنما تقومون إعظامًا للذي يقبض النفوس». [أحمد (٢/ ١٦٨)، وابن حبان (٣٠٥٣)، والحاكم (١/ ٣٥٧)]. ولفظ ابن حبان: «إعظامًا لله - تعالى - الذي يقبض الأرواح».

وجملة القول: إن العلماء اختلفوا في هذه المسألة؛ فمنهم من ذهب إلى القول بكراهة القيام للجنازة، ومنهم من ذهب إلى استحبابه، ومنهم من رأى التخيير بين الفعل والترك، ولكلٍّ حجته ودليله، والمكلف إزاء هذه الآراء له أن يتخير منها ما يطمئن له قلبه، والله أعلم.

٥- اتباع النساء لها؛ لحديث أم عطية، قالت: نهينا أن نتبع الجنائز، ولم يعزم[1] علينا. رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه. [البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨)، وابن ماجه (١٥٧٧)]. وعن عبد الله بن عمرو، قال: بينما نحن نمشي مع النبي ﷺ، إذ بصر بامرأة لا نظن أنه عرفها، فلما توجهنا إلى الطريق،

(١) أي؛ لم يوجب علينا. قال الحافظ في «الفتح»: ولم يعزم علينا أي؛ لم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات، فكأنها قالت: كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم. وقال القرطبي: ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهي تنزيه، وبه قال جمهور أهل العلم، ومال مالك إلى الجواز، وهو قول أهل المدينة، ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان في جنازة، فرأى عمر امرأة فصاح بها، فقال: «دعها يا عمر». الحديث. وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سلمة بن الأزرق، عن أبي هريرة، ورجاله ثقات. وقال المهلب: في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات. اهـ.

وقف حتى انتهيت إليه، وإذا فاطمة رضي الله عنها، فقال: «ما أخرجك من بيتك يا فاطمة؟» قالت: أتيت أهل هذا البيت، فرحمت إليهم ميتهم وعزيتهم. فقال: «فلعلك بلغت معهم الكُدى؟»[1] قالت: معاذ الله أن أكون قد بلغتها معهم، وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر. قال: «لو بلغتها معهم ما رأيت الجنة، حتى يراها جد أبيك». رواه أحمد، والحاكم، والنسائي، والبيهقي. [أبو داود (٣١٢٣) والنسائي (٤/ ٢٧) وأحمد (٢/ ١٦٩) والحاكم (١/ ٣٧٤)]. وقد طعن العلماء في هذا الحديث، وقالوا: إنه غير صحيح؛ لأن في سنده ربيعة بن سيف، وهو ضعيف الحديث، عنده مناكير. وروى ابن ماجه، والحاكم، عن محمد بن الحنفية، عن علي رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ فإذا نسوة جلوس، فقال: «ما يجلسكن؟» قلن: ننتظر الجنازة. قال: «هل تغسلن؟» قلن: لا. قال: «هل تحملن؟» قلن: لا. قال: «هل تدلين[2] فيمن يدلي؟» قلن: لا. قال: «فارجعن مأزورات[3] غير مأجورات». [ابن ماجه (١٥٧٨)]. وفي إسناده دينار ابن عمر، قال أبو حاتم: ليس بالمشهور. وقال الأزدي: متروك. وقال الخليلي في «الإرشاد»: كذاب. وهذا مذهب ابن مسعود، وابن عمر، وأبي أمامة، وعائشة، ومسروق، والحسن، والنخعي، والأوزاعي، وإسحاق، والحنفية، والشافعية، والحنابلة. وعند مالك: أنه لا يكره خروج عجوز لجنازة مطلقًا، ولا خروج شابة في جنازة من عظمت مصيبته عليها، بشرط أن تكون مستترة، ولا يترتب على خروجها فتنة. ويرى ابن حزم: أن ما استدل به الجمهور غير صحيح، وأنه يصح للنساء اتباع الجنازة، فيقول: ولا نكره اتباع النساء الجنازة، ولا نمنعهن من ذلك، جاءت في النهي عن ذلك آثار ليس شيء منها يصح؛ لأنها إما مرسلة، وإما عن مجهول، وإما عمن لا يحتج به. ثم ذكر حديث أم عطية المتقدم، وقال فيه: لو صح مسندًا، لم يكن فيه حجة، بل كان يكون كراهة فقط، بل قد صح خلافه كما رويناه من طريق شعبة، عن وكيع، عن هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان في جنازة، فرأى عمر امرأة، فصاح بها، فقال رسول الله ﷺ: «دعها يا عمر؛ فإن العين دامعة، والنفس مصابة، والعهد قريب»[4]. [الحاكم (١/ ٣٨١)]. قال: وقد صح عن ابن عباس، أنه لم يكره ذلك.

تبع الجنازة من أجل المنكر: قال صاحب «المغني»: فإن كان مع الجنازة منكر يراه أو يسمعه، فإن قدر على إنكاره وإزالته، أزاله، وإن لم يقدر على إزالته، ففيه وجهان؛ أحدهما، ينكره ويتبعها، فيسقط فرضه بالإنكار، ولا يترك حقًا لباطل. والثاني، يرجع؛ لأنه يؤدي إلى استماع محظور ورؤيته، مع قدرته على ترك ذلك.

---

(١) الكدى: المقابر.
(٢) تدلين: تضعن في القبر.
(٣) مأزورات: آثمات.
(٤) إسناد هذا الحديث صحيح.

(١) **حكمه**: أجمع المسلمون على أن دفن الميت ومواراة بدنه فرض كفاية، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦].

(٢) **الدفن ليلاً**: يرى جمهور العلماء أن الدفن بالليل كالدفن بالنهار، سواء بسواء؛ فقد دفن رسول الله ﷺ الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر ليلاً، ودفن علي فاطمة، رضي الله عنها، ليلاً. وكذلك دفن أبو بكر، وعثمان، وعائشة، وابن مسعود. وعن ابن عباس، أن النبي ﷺ دخل قبرًا ليلاً، فأسرج له بسراج، فأخذه من قبل القبلة، وقال: «رحمك الله، إن كنت لأواهًا، تلاءً للقرآن». وكبر عليه أربعًا. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن. [الترمذي (١٠٥٧)]. قال: ورخص أكثر أهل العلم في الدفن بالليل. وإنما يجوز ذلك، إذا كان لا يفوت بالدفن ليلاً شيء من حقوق الميت والصلاة عليه. فإذا كان يفوت به حقوقه، والصلاة عليه، وتمام القيام بأمره، فقد نهى الشارع عن الدفن بالليل وكرهه؛ روى مسلم، أن النبي ﷺ خطب يومًا، فذكر رجلاً من أصحابه قبض، فكفن في كفن غير طائل ودفن ليلاً، فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك. [مسلم (٩٤٣)]. وروى ابن ماجه، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدفنوا موتاكم بالليل، إلا أن تضطروا». [ابن ماجه (١٥٢١)].

(٣) **الدفن وقت الطلوع، والاستواء، والغروب**: اتفق العلماء على أنه إذا خيف تغير الميت، فإنه يدفن في هذه الأوقات الثلاثة؛ بدون كراهة، أما إذا لم يخش عليه من التغير، فإنه يجوز دفنه في هذه الأوقات عند الجمهور، ما لم يتعمد دفنه فيها، فإنه حينئذ يكون مكروهًا؛ لما رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب السنن، عن عقبة، قال: «ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا أن نصلي فيها، أو نقبر فيها موتانا؛ حين تطلع الشمس بازغة، حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة، حتى تميل الشمس، وحين تضيف[1] الشمس للغروب، حتى تغرب». [مسلم (٨٣١)، وأبو داود (٣١٩٢)، والترمذي (١٠٣٠)، والنسائي (١/ ٢٧٥)، وابن ماجه (١٥١٩)، وأحمد (٤/ ١٥٢)]. وقالت الحنابلة: يكره الدفن في هذه الأوقات مطلقًا؛ للحديث المذكور.

(٤) **استحباب إعماق القبر**: المقصود من الدفن، أن يوارى الميت في حفرة تحجب رائحته، وتمنع السباع والطيور عنه، وعلى أي وجه تحقق هذا المقصود، تأدى به الفرض، وتم به الواجب. إلا أنه ينبغي تعميق القبر قدر قامة؛ لما رواه النسائي، والترمذي وصححه، عن هشام بن عامر، قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ يوم أحد، فقلنا: يا رسول الله، الحفر علينا لكل إنسان شديد. فقال رسول الله ﷺ: «احفروا، وأعمقوا، وأحسنوا، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد». فقالوا: فمن نقدم، يا رسول الله؟ قال: «قدموا أكثرهم قرآنًا». وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد. [الترمذي (١٧١٣)، والنسائي (٤/ ٨٠، ٨١)]. وروى ابن أبي شيبة، وابن المنذر، عن عمر، أنه قال: أعمقوا إلى قدر قامة وبسطة. وعند أبي حنيفة، وأحمد، يعمق قدر نصف القامة، وإن زاد فحسن.

(٥) **تفضيل اللحد على الشق**: اللحد، هو الشق في جانب القبر جهة القبلة، ينصب عليه اللبن[2]،

---

(١) تضيف: تميل وتجنح.

(٢) اللبن: الطوب النيء.

الشام على العمل بهذا في زمن من يُقتدى به، وإلى الآن!! وذهبت المالكية في المشهور عنهم، وبعض الحنابلة إلى أن التلقين مكروه. وقال الأثرم: قلت لأحمد: هذا الذي يصنعونه إذا دفن الميت، يقف الرجل ويقول: يا فلان بن فلانة؟ قال: ما رأيت أحدًا يفعله، إلا أهل الشام، حين مات أبو المغيرة، ويروى فيه عن أبي بكر بن أبي مريم، عن أشياخهم، أنهم كانوا يفعلونه، وكان إسماعيل بن عياش يرويه، يشير إلى حديث أبي أمامة.

المشكلة في بناء المقابر: من السنة: أن يرفع القبر عن الأرض قدر شبر؛ ليعرف أنه قبر، ويحرم رفعه زيادة على ذلك؛ لما رواه مسلم، وغيره، عن هارون، أن ثُمامة بن شُفَي حدثه، قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بن عبيد بقبره، فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها. [مسلم (٩٦٨) وأبو داود (٣٢١٩)]. ويروى عن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي بن أبي طالب: "ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته". [مسلم (٩٦٩) وأبو داود (٣٢١٨) والترمذي (١٠٤٩)]. قال الترمذي: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، يكرهون أن يرفع القبر فوق الأرض، إلا بقدر ما يعرف أنه قبر؛ لكيلا يوطأ، ولا يجلس عليه، وقد كان الولاة يهدمون ما يُبنى في المقابر مما زاد على المشروع، عملاً بالسنة الصحيحة؛ قال الشافعي: وأحب ألا يزاد في القبر تراب من غيره، وإنما أحب أن يشخص على وجه الأرض شبرًا أو نحوه، وأحب ألا يبنى، ولا يجصص؛ فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منهما، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة، وقد رأيت من الولاة من يهدم ما يبنى في المقابر، ولم أر الفقهاء يعيبون عليه ذلك. قال الشوكاني: والظاهر: أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد، وجماعة من أصحاب الشافعي، ومالك. والقول بأنه غير محظور؛ لوقوعه من السلف والخلف، بلا نكير. كما قال الإمام يحيى، والمهدي في الغيث. لا يصح؛ لأن غاية ما فيه أنهم سكتوا عن ذلك، والسكوت لا يكون دليلاً، إذا كان في الأمور الظنية، وتحريم رفع القبور ظني. ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أوليًا القباب، والمشاهد المعمورة على القبور، وأيضًا هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن رسول الله ﷺ فاعل ذلك، وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكي لها الإسلام!! منها اعتقاد الجهلة فيها كاعتقاد الكفار في الأصنام، وعظموا ذلك، فظنوا أنها قادرة على جلب النفع، ودفع الضر، فجعلوها مقصدًا لطلب قضاء الحوائج، وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدوا إليها الرحال، وتمسحوا بها واستغاثوا، وبالجملة إنهم لم يدعوا شيئًا مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام، إلا فعلوه، فإنا لله وإنا إليه راجعون. ومع هذا المنكر الشنيع، والكفر الفظيع، لا تجد من يغضب لله ويغار؛ حمية للدين الحنيف: لا عالمًا، ولا متعلمًا، ولا أميرًا، ولا وزيرًا، ولا ملكًا. وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه، أن كثيرًا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم، إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه، حلف بالله فاجرًا، فإذا قيل له بعد ذلك: بشيخك، ومعتقدك الولي

فهذا الحديث يدل على جواز المشي في المقابر بالنعال؛ إذ لا يسمع قرع النعال، إلا إذا مشوا بها. وكره الإمام أحمد المشي بالنعال السبتية[1] في المقابر؛ لما رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، عن بشير مولى رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ نظر إلى رجل يمشي في القبور عليه نعلان، فقال: «يا صاحب السبتيتين، ويحك! ألق سبتيتيك». [أبو داود (٣٢٣٠) والنسائي (٤/ ٩٦) وابن ماجه (١٥٦٨) وأحمد (٥/ ٨٣)]. فنظر الرجل، فلما عرف رسول الله ﷺ خلعهما، فرمى بهما. قال الخطابي: يشبه أن يكون إنما كره ذلك لما فيه من الخيلاء، وذلك أن نعال السبت من لباس أهل الترفه والتنعم. ثم قال: فأحب ﷺ أن يكون دخوله المقابر على زي التواضع، ولباس أهل الخشوع. والكراهة عند أحمد عند عدم العذر، فإذا كان هناك عذر يمنع الماشي من الخلع؛ كالشوكة، أو النجاسة، انتفت الكراهة.

النهي عن ستر القبور: لا يحل ستر الأضرحة؛ لما فيه من عبث، وصرف المال في غير غرض شرعي، وتضليل العامة؛ روى البخاري، ومسلم، عن عائشة، أن النبي ﷺ خرج في غزاة، فأخذت نمطًا[2] فسترته على الباب، فلما قدم رأى النمط، فجذبه حتى هتكه، ثم قال: «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين». [مسلم (٢١٠٧) وأبو داود (٤١٥٣)].

تحريم اتخاذ المساجد والسرج على المقابر: جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بتحريم بناء المساجد في المقابر، واتخاذ السرج عليها:

١- روى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «قاتل الله اليهود؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». [البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) وأحمد (٢/ ٢١٣)].

٢- وروى أحمد، وأصحاب السنن، إلا ابن ماجه، وحسنه الترمذي، عن ابن عباس، قال: لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج. [أبو داود (٣٢٣٦) والترمذي (٣٢٠) والنسائي (٤/ ٩٥) وأحمد (١/ ٢٢٩)].

٣- وفي «صحيح مسلم»، عن عبد الله البجلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ، قبل أن يموت بخمس، وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذًا خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً، وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك». [مسلم (٥٣٢)].

٤- وفيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». [مسلم (٥٢٩)].

٥- وروى البخاري، ومسلم، عن عائشة، أن أم حبيبة، وأم سلمة ذكرتا كنيسة، رأتاها بالحبشة فيها تصاوير لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات، بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة». [البخاري (١٣٤١) ومسلم

---

(١) السبتية: التي لا شعر عليها، مدبوغة بالقرظ.

(٢) النمط: ضرب من البسط له خمل رقيق.

الطرق كلها، أنه يكره الجلوس. وأرادوا به كراهة التنزيه، كما هو المشهور في استعمال الفقهاء، وصرح به كثير منهم. قال: وبه قال جمهور العلماء؛ منهم النخعي، والليث، وأحمد، وداود. قال: ومثله في الكراهة الاتكاء عليه، والاستناد إليه. وذهب ابن عمر من الصحابة، وأبو حنيفة، ومالك إلى جواز القعود على القبر؛ قال في «الموطأ»: إنما نهي عن القعود على القبور فيما نرى للمذاهب. يقصد لقضاء حاجة الإنسان؛ من البول، أو الغائط. وذكر في ذلك حديثًا ضعيفًا. وضعّف أحمد هذا التأويل، وقال: ليس هذا بشيء. وقال النووي: هذا تأويل ضعيف أو باطل. وأبطله كذلك ابن حزم من عدة وجوه. وهذا الخلاف في غير الجلوس لقضاء الحاجة، فأما إذا كان الجلوس لها، فقد اتفق الفقهاء على حرمته، كما اتفقوا على جواز المشي على القبور، إذا كان هناك ضرورة تدعو إليه؛ كما إذا لم يصل إلى قبر ميته إلا بذلك.

النهي عن تجصيص القبر والكتابة عليه: عن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه. رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، وأبو داود، والترمذي وصححه، ولفظه: نهى أن تجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها، وأن توطأ[1]. وفي لفظ النسائي: أن يبنى على القبر، أو يزاد عليه، أو يجصص، أو يكتب عليه. [مسلم (970)، وأبو داود (3225)، والترمذي (1052)، والنسائي (4/ 87)، وأحمد (3/ 339)]. والتجصيص؛ معناه الطلاء بالجص، وهو الجير المعروف. وقد حمل الجمهور النهي على الكراهة، وحمله ابن حزم على التحريم، وقيل: الحكمة في ذلك أن القبر للبلى، لا للبقاء، وأن تجصيصه من زينة الدنيا، ولا حاجة للميت إليها. وذكر بعضهم أن الحكمة في النهي عن تجصيص القبور كون الجص أُحرق بالنار، ويؤيده ما جاء عن زيد بن أرقم، أنه قال لمن أراد أن يبني قبر ابنه ويجصصه: جفوت، ولغوت، لا يقربه شيء مسته النار. ولا بأس بتطيين القبر؛ قال الترمذي: وقد رخص بعض أهل العلم، منهم الحسن البصري - في تطيين القبور. وقال الشافعي: لا بأس به أن يطيَّن القبر. وعن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ رفع قبره من الأرض شبرًا، وطُيّن بطين أحمر من العرصة، وجعل عليه الحصباء. رواه أبو بكر النجاد. وسكت الحافظ عنه في «التلخيص». [الشافعي في الأم (1/ 366)]. وكما كره العلماء تجصيص القبر كرهوا بناءه بالآجر، أو الخشب، أو دفن الميت في تابوت، إذا لم تكن الأرض رخوة أو ندية، فإن كانت كذلك، جاز بناء القبر بالآجر ونحوه، وجاز دفن الميت في تابوت من غير كراهة؛ فعن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا يستحبون اللَّبِن، ويكرهون الآجر، ويستحبون القصب، ويكرهون الخشب. وفي الحديث النهي عن الكتابة على القبور، وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها. قال الحاكم، بعد تخريج هذا الحديث: الإسناد صحيح، وليس العمل عليه؛ فإن أئمة المسلمين من الشرق والغرب يكتبون على قبورهم، وهو شيء أخذه الخلف عن السلف. وتعقبه الذهبي، بأنه محدث، ولم يبلغهم النهي. ومذهب الحنابلة، أن النهي عن

---

(1) توطأ: تداس.

الكتابة مكروهة بسواء كانت قرآنا أم كانت اسم الميت، ووافقهم الشافعية، إلا أنهم قالوا: إذا كان القبر لعالم أو صالح، ندب كتابة اسمه عليه وما يميزه ليعرف. ويرى المالكية، أن الكتابة إن كانت قرآنا، حرمت، وإن كانت لبيان اسمه أو تاريخ موته، فهي مكروهة. وقالت الأحناف: إنه يكره تحريما الكتابة على القبر، إلا إذا خيف ذهاب أثره، فلا يكره. وقال ابن حزم: لو نقش اسمه في حجر، لم نكره ذلك.

وفي الحديث، نهي عن زيادة تراب القبر على ما يخرج منه. وقد بوب على هذه الزيادة البيهقي، فقال: باب لا يزاد على القبر أكثر من ترابه؛ لئلا يرتفع. قال الشوكاني: وظاهره، أن المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه. وقيل: المراد بالزيادة عليه، أن يقبر على قبر ميت آخر. ورجح الشافعي المعنى الأول، فقال: يستحب ألا يزاد القبر على التراب الذي أخرج منه، وإنما استحب ذلك؛ لئلا يرتفع القبر ارتفاعا كثيرا، قال: فإن زيد، فلا بأس.

دفن أكثر من واحد في قبر: هدي السلف الذي جرى عليه العمل، أن يدفن كل واحد في قبر، فإن دفن أكثر من واحد كره ذلك، إلا إذا تعسر إفراد كل ميت بقبر؛ لكثرة الموتى، وقلة الدافنين أو ضعفهم، وهو في هذه الحالة يجوز دفن أكثر من واحد في قبر واحد؛ لما رواه أحمد، والترمذي وصححه، أن الأنصار جاءوا إلى النبي ﷺ يوم أحد، فقالوا: يا رسول الله، أصابنا قرح وجهد، فكيف تأمر؟ فقال: «احفروا، وأوسعوا، وأعمقوا، واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر». قالوا: فأيهم يقدم؟ قال: «أكثرهم قرآنا». [الترمذي (١٧١٣)، والنسائي (٤/ ٨٠، ٨١)، وأحمد (٤/ ١٩، ٢٠)]. وروى عبد الرزاق، بسند حسن، عن واثلة بن الأسقع، أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد، فيقدم الرجل، ويجعل المرأة وراءه.

الميت في البحر: قال في «المغني»: إذا مات في سفينة في البحر، فقال أحمد، رحمه الله: ينتظر به، إن كانوا يرجون أن يجدوا له موضعا يدفنونه فيه، حبسوه يوما أو يومين، ما لم يخافوا عليه الفساد، فإن لم يجدوا، غسل، وكفن، وحنط، ويصلى عليه، ويثقل بشيء، ويلقى في الماء. وهذا قول عطاء والحسن. وقال الحسن: يترك في زنبيل، ويلقى في البحر. وقال الشافعي: يربط بين لوحين؛ ليحمله البحر إلى الساحل، فربما وقع إلى قوم يدفنونه، وإن ألقوه في البحر، لم يأثموا. والأول أولى؛ لأنه يحصل به الستر المقصود من دفنه، وإلقاؤه بين لوحين تعريض له للتغير والهتك، وربما بقي على الساحل مهتوكا عريانا، وربما وقع إلى قوم من المشركين، فكان ما ذكرناه أولى.

وضع الجريد على القبر: لا يشرع وضع الجريد ولا الزهور فوق القبر، وأما ما رواه البخاري وغيره، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ مر على قبرين، فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير؛ أما هذا، فكان لا يستتر من البول، وأما هذا، فكان يمشي بالنميمة». ثم دعا بعسيب رطب، فشقه باثنين، ثم غرس على هذا واحدا، وعلى هذا واحدا، وقال: «لعله يخفف عنهما، ما لم ييبسا». [البخاري (١٣٧٨)، ومسلم (٢٩٢)، وأبو داود (٢٠)، والترمذي (٧٠)، والنسائي (١/ ٢٨ - ٣٠)، وابن ماجه (٣٤٧)]. فقد أجاب عنه الخطابي

بقوله: وأن غرسه شق العسيب على القبر، وقوله: «ولعله يخفف عنهما ما لم ييبسا». فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي ﷺ، ودعائه بالتخفيف عنهما، وكأنه ﷺ جعل مدة بقاء النداوة فيهما حداً لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس. والعامة في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا، وليس لما تعاطوه وجه. وما قاله الخطابي صحيح، وهذا هو الذي فهمه أصحاب رسول الله ﷺ، إذ لم ينقل عن أحد منهم أنه وضع جريداً ولا أزهاراً على قبر، سوى بريدة الأسلمي، فإنه أوصى أن يجعل في قبره جريدتان. رواه البخاري. ويبعد أن يكون وضع الجريد مشروعاً، ويخفى على جميع الصحابة ما عدا بريدة. قال الحافظ في «الفتح»: وكأن بريدة حمل الحديث على عمومه، ولم يره خاصاً بذينك الرجلين. قال ابن رشيد: ويظهر من تصرف البخاري، أن ذلك خاص بهما، فلذلك عقبه بقول ابن عمر، حين رأى فسطاطاً على قبر عبد الرحمن: انزعه يا غلام، فإنما يظله عمله. وفي كلام ابن عمر ما يشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر، بل التأثير للعمل الصالح.

المرأة تموت وفي بطنها جنين حي: إذا ماتت المرأة وفي بطنها جنين حي، وجب شق بطنها؛ لإخراج الجنين إذا كانت حياته مرجوة؛ ويعرف ذلك بواسطة الأطباء الثقات.

المرأة الكتابية تموت وهي حامل من مسلم تدفن وحدها: روى البيهقي، عن واثلة بن الأسقع، أنه دفن امرأة نصرانية، في بطنها ولد مسلم، في مقبرة ليست بمقبرة النصارى ولا المسلمين. واختار هذا الإمام أحمد؛ لأنها كافرة، لا تدفن في مقبرة المسلمين؛ فيتأذوا بعذابها، ولا في مقبرة الكفار؛ لأن ولدها مسلم، فيتأذى بعذابهم.

تفضيل الدفن في المقابر: قال ابن قدامة: والدفن في مقابر المسلمين أعجب إلى أبي عبد الله من الدفن في البيوت؛ لأنه أقل ضرراً على الأحياء من ورثته، وأشبه بمساكن الآخرة، وأكثر للدعاء له، والترحم عليه، ولم يزل الصحابة، والتابعون، ومن بعدهم يقبرون في الصحارى. فإن قيل: فالنبي ﷺ قبر في بيته، وقبر صاحباه معه! قلنا: قالت عائشة: إنما فعل ذلك؛ لئلا يتخذ قبره مسجداً. رواه البخاري. البخاري (١٣٩٠). ولأن النبي ﷺ كان يدفن أصحابه بالبقيع، وفعله أولى من فعل غيره، وإنما أصحابه رأوا تخصيصه بذلك. ولأنه يُروى: «تدفن الأنبياء حيث يموتون». ابن ماجه (١٦٢٨). وصيانة له من كثرة الطراق، وتمييزاً له عن غيره. وسئل أحمد، عن الرجل يوصي أن يدفن في داره؟ قال: يدفن في المقابر مع المسلمين.

النهي عن سب الأموات: لا يحل سب أموات المسلمين، ولا ذكر مساويهم؛ لما رواه البخاري، عن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا الأموات؛ فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا». البخاري (١٣٩٣). وروى أبو داود والترمذي بسند ضعيف، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «اذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساويهم». أبو داود (٤٩٠٠)، والترمذي (١٠١٩). فإذا

المسلمون المعلنون بفسق، أو بدعة، أو عمل فاسد، فإنه يجوز ذكر مساويهم إذا كان فيه مصلحة تدعو إليه؛ كالتحذير من حالهم، والتنفير من قولهم، وترك الاقتداء بهم، وإن لم تكن فيه مصلحة، فلا يجوز، وقد روى البخاري، ومسلم، عن أنس رضي الله عنه قال: مروا بجنازة، فأثنوا عليها خيرًا، فقال النبي ﷺ: «وجبت». ثم مروا بأخرى، فأثنوا عليها شرًا، فقال: «وجبت». فقال عمر رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: «هذا أثنيتم عليه خيرًا، فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًا، فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض». [البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩)]. ويجوز سب أموات الكفار ولعنهم؛ قال الله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٧٨]. وقال: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]. ولعن فرعون وأمثاله، وسبه مشهور في كتاب الله، وفيه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

قراءة القرآن عند القبر: اختلف الفقهاء في حكم قراءة القرآن عند القبر؛ فذهب إلى استحبابها الشافعي، ومحمد بن الحسن؛ لتحصل للميت بركة المجاورة. ووافقهما القاضي عياض، والقرافي، من المالكية، ويرى أحمد، أنه لا بأس بها. وكرهها مالك، وأبو حنيفة؛ لأنها لم ترد بها السنة.

نبش القبر: اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن المسلم فيه وقف عليه ما بقي شيء منه؛ من لحم أو عظم. فإن بقي شيء منه، فالحرمة باقية لجميعه، فإن بلي وصار ترابًا، جاز الدفن في موضعه، وجاز الانتفاع بأرضه في الغرس، والزرع، والبناء، وسائر وجوه الانتفاع به. ولو حفر القبر، فوجد فيه عظام الميت باقية، لا يتم الحفر حفره، ولو فرغ من الحفر وظهر شيء من العظام، جعل في جنب القبر، وجاز دفن غيره معه. ومن دفن من غير أن يصلى عليه، أخرج من القبر، إن كان لم يهل عليه التراب، وصلي عليه، ثم أعيد دفنه، وإن كان أهيل عليه التراب، حرم نبش قبره وإخراجه منه. عند الأحناف، والشافعية، ورواية عن أحمد، وصلي عليه، وهو في القبر. وفي رواية عن أحمد، أنه ينبش، ويصلى عليه. وجوز الأئمة الثلاثة نبش القبر لغرض صحيح؛ مثل إخراج مال ترك في القبر، وتوجيه من دفن إلى غير القبلة إليها، وتغسيل من دفن بغير غسل، وتحسين الكفن، إلا أن يخشى عليه أن يتفسخ، فيترك. وخالف الأحناف في النبش من أجل هذه الأمور، واعتبروه مُثْلَة، والمُثْلَة منهي عنها. قال ابن قدامة: إنما هو مُثْلَة في حق من تغير، وهو لا ينبش. قال: وإن دفن بغير كفن، ففيه وجهان؛ أحدهما، يترك؛ لأن القصد بالكفن ستره، وقد حصل ستره بالتراب. والثاني، ينبش ويكفن؛ لأن التكفين واجب، فأشبه الغسل. قال أحمد: إذا نسي الحفار مسحاته في القبر، جاز أن ينبش عنها. وقال في الشيء يسقط في القبر، مثل الفأس، والدراهم: ينبش. قال: إذا كان له قيمة. يعني ينبش. قيل: فإن أعطاه أولياء الميت؟ قال: إن أعطوه حقه، أي شيء يريد؟ وقد ورد في ذلك ما رواه البخاري، عن جابر، قال: أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما أدخل في حفرته، فأمر به فأخرج، فوضعه على ركبتيه، ونفث عليه من ريقه، وألبسه قميصه. [البخاري (١٣٥٠)]. وروي عنه أيضًا، قال: دفن مع أبي رجل، فلم تطب نفسي حتى

بالجاهلية ، وفي الوقت الذي لم يكونوا يتورعون فيه عن هجر الكلام وفحشه ، فلما دخلوا في الإسلام ، واطمأنوا به ، وعرفوا أحكامه ، أذن لهم الشارع بزيارتها .

وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ زار قبر أمه ، فبكى وأبكى من حوله ، فقال النبي ﷺ: «استأذنت ربي أن أستغفر لها ، فلم يؤذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها ، فأذن لي ، فزوروها ؛ فإنها تذكر الموت» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأهل السنن إلا الترمذي . [مسلم (٩٧٦) وأبو داود (٣٢٣٤) والنسائي (٤/ ٩٠) وابن ماجه (١٥٧٢) وأحمد (٢/ ٤٤١)] .

ولما كان المقصود من الزيارة التذكر والاعتبار ، جاز زيارة قبور الكفرة ؛ لهذا المعنى نفسه ، فإن كانوا ظالمين ، وأخذهم الله بظلمهم ، استحب البكاء ، وإظهار الافتقار إلى الله عند المرور بقبورهم وبمصارعهم ؛ لما رواه البخاري ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه ـ يعني لما وصلوا الحجر ؛ ديار ثمود ـ : «لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين ، إلا أن تكونوا باكين ، فإن لم تكونوا باكين ، فلا تدخلوا عليهم ؛ لا يصيبكم ما أصابهم» . [البخاري (٤٣٣ و ٢٢٨١) ومسلم (٢٩٨٠)] .

صفة الزيارة

إذا وصل الزائر إلى القبر ، استقبل وجه الميت ، وسلم عليه ودعا له ، وقد جاء في ذلك :

١. عن بريدة ، قال : كان النبي ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ، أن يقول قائلهم : «السلام عليكم ، أهل[1] الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، أنتم فرطنا ونحن لكم تبع ، ونسأل الله لنا ولكم العافية» . رواه أحمد ، ومسلم ، وغيرهما . [مسلم (٩٧٥) وابن ماجه (١٥٤٧) وأحمد (٥/ ٣٥٣)] .

٢. وعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ مر بقبور المدينة ، فأقبل عليهم بوجهه ، فقال : «السلام عليكم يا أهل القبور ، يغفر الله لنا ولكم ، أنتم سلفنا ونحن بالأثر» . رواه الترمذي . [الترمذي (١٠٥٣)] .

٣. وعن عائشة ، قالت : كان النبي ﷺ كلما كان ليلتها ، يخرج من آخر الليل إلى البقيع ، فيقول : «السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأتاكم ما توعدون غدًا مؤجلون ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد» . رواه مسلم . [مسلم (٩٧٤) (١٠٢)] .

٤. وروي عنها ، قالت : قلت : كيف أقول لهم ، يا رسول الله؟ قال : «قولي : السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» . [مسلم (٩٧٤) (١٠٣)] . وأما ما يفعله بعض من لا علم لهم ؛ من التمسح بالأضرحة ، وتقبيلها ، والطواف حولها ، فهو من البدع المنكرة ، التي يجب اجتنابها ، ويحرم فعلها ؛ فإن ذلك خاص بالكعبة ، زادها الله شرفًا ، ولا يقاس عليها قبر نبي ، ولا ضريح ولي ، والخير كله في الاتباع ، والشر كله في الابتداع .

---

(١) أهل: منصوب على الاختصاص أو النداء.

قال ابن القيم: كان النبي ﷺ إذا زار القبور، يزورها للدعاء لأهلها، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، فأبى المشركون إلا دعاء الميت، والإقسام على الله به، وسؤاله الحوائج، والاستعانة به، والتوجه إليه، بعكس هديه ﷺ؛ فإنه هدي توحيد وإحسان إلى الميت، وهدي هؤلاء شرك وإساءة إلى نفوسهم وإلى الميت، وهم ثلاثة أقسام؛ إما أن يدعوا الميت، أو يدعوا به، أو عنده، ويرون الدعاء عنده أولى من الدعاء في المساجد، ومن تأمل هدي رسول الله ﷺ وأصحابه، تبين له الفرق بين الأمرين.

زيارة النساء

رخص مالك، وبعض الأحناف، ورواية عن أحمد، وأكثر العلماء، في زيارة النساء للقبور؛ لحديث عائشة: كيف أقول لهم، يا رسول الله؟ أي؛ عند زيارتها للقبور. وقد تقدم. وعن عبد الله بن أبي مليكة، أن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر، فقلت: يا أم المؤمنين، من أين أقبلت؟ قالت: من قبر أخي عبد الرحمن. فقلت لها: أليس كان نهى رسول الله ﷺ عن زيارة القبور؟ قالت: نعم، كان نهى عن زيارة القبور، ثم أمر بزيارتها. رواه الحاكم، والبيهقي، وقال: تفرد به بسطام بن مسلم البصري. وقال الذهبي: صحيح. وفي «الصحيحين»، عن أنس، أن رسول الله ﷺ مر بامرأة عند قبر تبكي على صبي لها، فقال لها: «اتقي الله، واصبري». فقالت: وما تبالي بمصيبتي. فلما ذهب، قيل لها: إنه رسول الله ﷺ. فأخذها مثل الموت، فأتت بابه، فلم تجد على بابه بوابين، فقالت: يا رسول الله، لم أعرفك. فقال: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى». [البخاري (١٢٥٢، ٧١٥٤)، ومسلم (٩٢٦) (١٥)]. ووجه الاستدلال، أن الرسول ﷺ رآها عند القبر، فلم ينكر عليها ذلك. ولأن الزيارة من أجل التذكير بالآخرة، وهو أمر يشترك فيه الرجال والنساء، وليس الرجال بأحوج إليه منهن. وكره قوم الزيارة لهن؛ لقلة صبرهن، وكثرة جزعهن، ولقول رسول الله ﷺ: «لعن الله زوارات القبور». رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي وصححه. [الترمذي (١٠٥٦)، وابن ماجه (١٥٧٦)، وأحمد (٢ / ٣٣٧ و ٣٥٦)]. قال القرطبي: اللعن المذكور في الحديث، إنما هو للمكثرات من الزيارة؛ لما تقتضيه الصيغة من المبالغة، ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك؛ من تضييع حق الزوج، والتبرج، وما ينشأ من الصياح، ونحو ذلك. وقد يقال: إذا أمن جميع ذلك، فلا مانع من الإذن لهن؛ لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء. قال الشوكاني - تعليقًا على كلام القرطبي -: وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده، في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر.

الأعمال التي تنفع الميت

هل يجوز إهداء الثواب إلى رسول الله ﷺ

من المتفق عليه، أن الميت ينتفع بما كان سببًا فيه من أعمال البر في حياته؛ لما رواه مسلم، وأصحاب السنن، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث؛ صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له». [مسلم (١٦٣١)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٨)، وأبو داود (٢٨٨٠)]

والترمذي (١٣٧٦) وأحمد (٢/ ٣٧٢)]. وروى ابن ماجه عنه، أنه ﷺ قال: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته؛ علمًا علمه ونشره، أو ولدًا صالحًا تركه، أو مصحفًا ورثه، أو مسجدًا بناه، أو بيتًا بناه لابن السبيل، أو نهرًا أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته، تلحقه من بعد موته». [ابن ماجه (٢٤٢) والبيهقي في الشعب (٣٤٤٨)]. وروى مسلم، عن جرير بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من يعمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء». [مسلم (١٠١٧) والترمذي (٢٦٧٥) والنسائي (٥/ ٧٥) وابن ماجه (٢٠٣)]. أما ما ينتفع به من أعمال البر الصادرة عن غيره، فبيانها فيما يلي.

١- **الدعاء والاستغفار له، وهذا مجمع عليه**؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. وتقدم قول الرسول ﷺ: «إذا صليتم على الميت، فأخلصوا له الدعاء». [سبق تخريجه]. وحفظ من دعاء رسول الله ﷺ: «اللهم اغفر لحينا وميتنا». [سبق تخريجه]. ولا زال السلف والخلف يدعون للأموات، ويسألون لهم الرحمة والغفران، دون إنكار من أحد.

٢- **الصدقة**: وقد حكى النووي الإجماع على أنها تقع عن الميت، ويصله ثوابها؛ سواء كانت من ولد أو غيره؛ لما رواه أحمد، ومسلم، وغيرهما، عن أبي هريرة، أن رجلًا قال للنبي ﷺ: إن أبي مات، وترك مالًا ولم يوص، فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه؟ قال: «نعم». [مسلم (١٦٣٠) والنسائي (٦/ ٢٥٢) وابن ماجه (٢٧١٦) وأحمد (٢/ ٣٧١)]. وعن الحسن، عن سعد بن عبادة، أن أمه ماتت، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت، أفأتصدق عنها؟ قال: «نعم». قلت: فأي الصدقة أفضل؟ قال: «سقي الماء». قال الحسن: فتلك سقاية آل سعد بالمدينة. رواه أحمد، والنسائي [أحمد (٥/ ٢٨٥) والنسائي (٦/ ٢٥٥) (٥/ ٢٨٥)] وغيرهما. ولا يشرع إخراجها عند المقابر، ويكره إخراجها مع الجنازة.

٣- **الصوم**: لما رواه البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت، وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: «لو كان على أمك دين، أكنت قاضيه عنها؟» قال: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى». [سبق تخريجه].

٤- **الحج**: لما رواه البخاري، عن ابن عباس، أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين، أكنت قاضيته؟ اقضوا، فالله أحق بالقضاء». [البخاري (٧٣١٥)].

٥- **الصلاة**: لما رواه الدارقطني، أن رجلًا قال: يا رسول الله، إنه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما، فكيف لي ببرهما بعد موتهما؟ فقال ﷺ: «إن من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك، وأن تصوم لهما مع صيامك». [ابن أبي شيبة (٣/ ٣٨٧) وانظر نيل الأوطار (٤/ ٧٨)].

٦- **قراءة القرآن**: وهذا رأي الجمهور من أهل السنة؛ قال النووي: المشهور من مذهب الشافعي، أنه

لا يصل، وذهب أحمد بن حنبل، وجماعة من أصحاب الشافعي، إلى أنه يصل، فالاختيار أن يقول القارئ بعد فراغه: اللهم أوصل مثل ثواب ما قرأته إلى فلان. وفي «المغني» لابن قدامة: قال أحمد بن حنبل: الميت يصل إليه كل شيء من الخير؛ للنصوص الواردة فيه. ولأن المسلمين يجتمعون في كل مصر، ويقرءون، ويهدون لموتاهم من غير نكير، فكان إجماعًا. والقائلون بوصول ثواب القراءة إلى الميت، يشترطون ألا يأخذ القارئ على قراءته أجرًا، فإن أخذ القارئ أجرًا على قراءته، حرم على المعطي والآخذ، ولا ثواب له على قراءته؛ لما رواه أحمد، والطبراني، والبيهقي، عن عبد الرحمن بن شبل، أن النبي ﷺ قال: «اقرءوا القرآن، واعملوا به، ولا تجفوا عنه، ولا تغلوا فيه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به» [أحمد (٣/٤٢٨)، وذكره الهيثمي في المجمع (٤/٧٣)]. قال ابن القيم: والعبادات قسمان: مالية، وبدنية، وقد نبه الشارع بوصول ثواب الصدقة على وصول سائر العبادات المالية، ونبه بوصول ثواب الصوم على وصول سائر العبادات البدنية، وأخبر بوصول ثواب الحج المركب من المالية والبدنية، فالأنواع الثلاثة ثابتة بالنص والاعتبار.

اشتراط النية

ولا بد من نية الفعل عن الميت، قال ابن عقيل: إذا فعل طاعة؛ من صلاة، وصيام، وقراءة قرآن، وأهداها، بأن جعل ثوابها للميت المسلم، فإنه يصل إليه ذلك وينفعه، بشرط أن تتقدم نية الهدية على الطاعة وتقارنها. ورجح هذا ابن القيم.

أفضل ما يهدى للميت

قال ابن القيم: قيل: الأفضل ما كان أنفع في نفسه، كالعتق عنه، والصدقة أفضل من الصيام عنه، وأفضل الصدقة ما صادفت حاجة من المتصدق عليه، وكانت دائمة مستمرة. ومنه قول النبي ﷺ: «أفضل الصدقة سقي الماء» [النسائي (٦/٢٥٤)، وابن ماجه (٣٦٨٤)، وأحمد (٥/٢٨٤)]. وهذا في موضع يقل فيه الماء، ويكثر فيه العطش، وإلا فسقي الماء على الأنهار والقنى لا يكون أفضل من إطعام الطعام عند الحاجة، وكذلك الدعاء والاستغفار له، إذا كان بصدق من الداعي، وإخلاص وتضرع، فهو في موضعه أفضل من الصدقة عنه، كالصلاة على الجنازة، والوقوف للدعاء على قبره.

وبالجملة، فأفضل ما يهدى إلى الميت العتق، والصدقة، والاستغفار، والدعاء له، والحج عنه.

إهداء الثواب إلى رسول الله ﷺ

قال ابن القيم: قيل: من الفقهاء المتأخرين من استحبه، ومنهم من لم يستحبه، ورآه بدعة؛ فإن الصحابة لم يكونوا يفعلونه، وأن النبي ﷺ له أجر كل من عمل خيرًا من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شيء؛ لأنه الذي دل أمته على كل خير، وأرشدهم ودعاهم إليه، ومن دعا إلى هدى، فله

من الأجر مثل أجور من تبعه، من غير أن ينقص من أجورهم، وكل مفتٍ وعالم، فإنما ذلك ثابت على مدده، فله مثل أجر من تبعه، اهتدى به أو لم يهتد.

أولاد المسلمين وأولاد المشركين

من مات من أولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحلم، فهو في الجنة؛ لما رواه البخاري، عن عدي بن ثابت، أنه سمع البراء رضي الله عنه قال: لما توفي إبراهيم عليه السلام[1]، قال رسول الله ﷺ: «إن له مرضعًا في الجنة» [البخاري (١٣٨٢)، وابن ماجه (١٥١١)]. قال الحافظ في «الفتح»: وإيراد البخاري له في هذا الباب، يشعر باختيار القول إلى أنهم في الجنة. وروى عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد، لم يبلغوا الحنث، إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم» [البخاري (١٢٤٨)، ومسلم (٢٦٣٤)، والنسائي (١٨٧٤)، وابن ماجه (١٦٠٥)، وابن حبان (٢٩٤٢)].
ووجه الاستدلال بهذا الحديث: أن من يكون سببًا في دخول الجنة أولى بأن يدخلها هو؛ لأنه أصل الرحمة وسببها. وأما أولاد المشركين، فهم مثل أولاد المسلمين في دخولهم الجنة. قال النووي: وهو المذهب الصحيح المختار، الذي صار إليه المحققون؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وإذا كان لا يعذب العاقل؛ لكونه لم تبلغه الدعوة، فلأن لا يعذب غير العاقل من باب أولى. ولما رواه أحمد، عن خنساء بنت معاوية بن صريم، عن عمتها، قالت: قلت: يا رسول الله، من في الجنة؟ قال: «النبي في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة». قال الحافظ: إسناده حسن.

سؤال القبر

اتفق أهل السنة والجماعة على أن كل إنسان يسأل بعد موته، قُبر أم لم يُقبر، فلو أكلته السباع أو أحرق حتى صار رمادًا، ونسف في الهواء، أو غرق في البحر، لسئل عن أعماله، وجوزي بالخير خيرًا، وبالشر شرًا. وأن النعيم أو العذاب على النفس والبدن معًا. قال ابن القيم: مذهب سلف الأمة وأئمتها، أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن؛ منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا، ويحصل له معها النعيم أو العذاب، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى، أعيدت الأرواح إلى الأجساد، وقاموا من قبورهم لرب العالمين، ومعاد الأبدان متفق عليه بين المسلمين، واليهود، والنصارى. وقال المروزي: قال أبو عبد الله -يعني: الإمام أحمد-: عذاب القبر حق، لا ينكره إلا ضال مضل. وقال حنبل: قلت لأبي عبد الله في عذاب القبر؟ فقال: هذه أحاديث صحاح، نؤمن بها ونقر بها، وكل ما جاء عن النبي ﷺ بإسناد جيد، أقررنا به، إذا لم نقر بما جاء به رسول الله ﷺ، ودفعناه ورددناه، رددنا على الله أمره، قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ

(١) ابن النبي عليه السلام.

مَحْشُورَةً﴾ [الطور: ٤٧]. قلت له: وعذاب القبر حق؟ قال: حق، يعذبون في القبور. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: نؤمن بعذاب القبر، وبمنكر ونكير، وأن العبد يسأل في قبره، ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، في القبر. وقال أحمد بن القاسم: قلت: يا أبا عبد الله، تقر بمنكر ونكير، وما يروى في عذاب القبر؟ فقال: سبحان الله! نعم، نقر بذلك ونقوله. قلت: هذه اللفظة تقول: منكر ونكير هكذا، أو تقول: ملكين؟ قال: منكر ونكير. قلت: يقولون: ليس في حديث منكر ونكير. قال: هو هكذا. يعني: أنهما منكر ونكير. قال الحافظ في «الفتح»: وذهب ابن حزم، وابن هبيرة، إلى أن السؤال يقع على الروح فقط، من غير عود إلى الجسد، وخالفهم الجمهور، فقالوا: تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه، كما ثبت في الحديث، ولو كان على الروح فقط؛ لم يكن للبدن بذلك اختصاص. ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتفرق أجزاؤه؛ لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد، ويقع عليه السؤال، كما هو قادر على أن يجمع أجزاءه، والحامل للقائلين: بأن السؤال يقع على الروح فقط: أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إقعاد ولا غيره، ولا ضيق في قبره ولا سعة، وكذلك غير المقبور، كالمصلوب!! وجوابهم: أن ذلك غير ممتنع في القدرة، بل له نظير في العادة، وهو النائم؛ فإنه يجد لذة وألماً، لا يدركه جليسه، بل اليقظان قد يدرك ألماً، أو لذة؛ لما يسمعه أو يفكر فيه، ولا يدرك ذلك جليسه، وإنما أتي الغلط من قياس الغائب على الشاهد، وأحوال ما بعد الموت على ما قبله، والظاهر: أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم؛ لئلا يتدافنوا، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور الملكوت، إلا من شاء الله. وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور، كقوله: «إنه ليسمع خفق نعالهم». وقوله: «تختلف أضلاعه لضمة القبر». وقوله: «يسمع صوته إذا ضربه بالمطراق». وقوله: «يضرب بين أذنيه». وقوله: «فيقعدانه». وكل ذلك من صفات الأجساد.

ونحن نذكر بعض ما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة:

١- روى مسلم، عن زيد بن ثابت، قال: بينا رسول الله ﷺ في حائط[1] لبني النجار على بغلة ونحن معه، إذ حادت[2] به فكادت تلقيه، وإذا أقبر ستة، أو خمسة، أو أربعة، فقال: «من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟» فقال رجل: أنا. قال: «فمتى مات هؤلاء؟» قال: ماتوا في الإشراك. فقال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا ألا تدافنوا، لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه». ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: «تعوذوا بالله من عذاب النار». فقالوا: نعوذ بالله من عذاب النار. قال: «تعوذوا بالله من عذاب القبر». قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر. قال: «تعوذوا بالله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن». قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن. قال: «تعوذوا بالله من فتنة الدجال». قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال. [مسلم (٢٨٦٧)].

٢- وروى البخاري، ومسلم، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره،

---

(١) الحائط: البستان. (٢) حادت: مالت.

وتولى عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فيقعدانه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ لمحمد، فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله. قال: فيقولان: انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة. فيراهما جميعاً. وأما الكافر والمنافق، فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس. فيقولان: لا دريت، ولا تليت[1]. ويضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصيح صيحة، فيسمعها من يليه غير الثقلين» [البخاري (١٣٣٨) ومسلم (٢٨٧٠)].

٣- وروى البخاري، ومسلم، وأصحاب السنن، عن البراء بن عازب، أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم إذا سئل في قبره، فشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فذلك قول الله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]». وفي لفظ: «نزلت في عذاب القبر، يقال له: من ربك؟ فيقول: الله ربي، ومحمد نبيي، فذلك قول الله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]» [البخاري (٤٦٩٩) ومسلم (٢٨٧١) والترمذي (٣١٢٠) والنسائي (٤/١٠١)].

٤- وفي مسند الإمام أحمد، وصحيح أبي حاتم، أن النبي ﷺ قال: «إن الميت إذا وضع في قبره، إنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه، فإن كان مؤمناً، كانت الصلاة عند رأسه، والصيام عن يمينه، والزكاة عن شماله، وكان فعل الخيرات من الصدقة، والصلة، والمعروف، والإحسان عند رجليه، فيؤتى من قبل رأسه، فتقول الصلاة: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى من يمينه، فيقول الصيام: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى من يساره، فتقول الزكاة: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى من قبل رجليه، فيقول فعل الخيرات من الصدقة، والصلة، والمعروف، والإحسان: ما قبلي مدخل. فيقال له: اجلس. فيجلس، قد مثلت له الشمس، وقد أخذت للغروب، فيقال له: هذا الرجل الذي كان فيكم ما تقول فيه، وماذا تشهد به عليه؟ فيقول: دعوني حتى أصلي. فيقولان: إنك ستصلي، أخبرنا عما نسألك عنه، أرأيتك[2] هذا الرجل الذي كان فيكم، ما تقول فيه، وما تشهد به عليه؟ فيقول: محمد، أشهد أنه رسول الله، جاء بالحق من عند الله. فيقال له: على ذلك حييت، وعلى ذلك مت، وعلى ذلك تبعث، إن شاء الله. ثم يفسح له باب إلى الجنة، فيقال له: هذا مقعدك، وما أعد الله لك فيها. فيزداد غبطة وسروراً، ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً، وينور له فيه، ويعاد الجسد لما بدئ منه، وتجعل نسمته[3] في النسيم الطيب، وهي طير معلق في شجر الجنة. قال: فذلك قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. وذكر في الكافر ضد ذلك إلى أن قال: «ثم يضيق عليه في قبره إلى أن تختلف فيه أضلاعه، فتلك المعيشة الضنك التي قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]» [ابن حبان (٣١١٣) وعبد الرزاق (٦٧٠٣) وابن أبي شيبة (٣/٣٨٣، ٣٨٤) والحاكم (١/٣٧٩، ٣٨٠) والهيثمي في المجمع (٣/٥١، ٥٢)].

---

(١) لا دريت ولا تليت: دعاء عليه، أي لا كنت دارياً ولا تالياً، أي لم تدر بنفسك ولم تتبع من يدري.
(٢) أي: أخبرنا.
(٣) نسمته: روحه.

٥- وفي «صحيح البخاري»: عن سمرة بن جندب، قال: كان النبي ﷺ إذا صلّى صلاةً أقبل علينا بوجهه، فقال: «من رأى منكم الليلة رؤيا؟». قال: فإن رأى أحدٌ رؤيا قصّها، فيقول: «ما شاء الله». فسألنا يومًا، فقال: «هل رأى أحدٌ منكم رؤيا؟» قلنا: لا. قال: «لكني رأيتُ الليلة رجلين أتياني فأخذا بيدي، وأخرجاني إلى الأرض المقدسة، فإذا رجلٌ جالس، ورجلٌ قائم، بيده كَلُّوبٌ من حديد يدخله في شدقه، حتى يبلغ قفاه، ثم يفعل بشدقه الآخر مثل ذلك، ويلتئم شدقه هذا، فيعود فيصنع مثله، قلت: ما هذا؟ قالا: انطلق. فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه، ورجل قائم على رأسه بصخرة أو فِهر[1]، فيشدخ بها رأسه، فإذا ضربه تدهده[1] الحجر، فانطلق إليه ليأخذه، فلا يرجع إلى هذا حتى يلتئم رأسه، وعاد رأسه كما هو، فعاد إليه فضربه. قلت: ما هذا؟ قالا: انطلق. فانطلقنا إلى ثقب مثل التنور، أعلاه ضيق، وأسفله واسع، يوقد تحته نار، فإذا فيه رجال ونساء عراة، فيأتيهم اللهب من تحتهم، فإذا اقترب ارتفعوا، حتى كادوا يخرجون، فإذا خمدت رجعوا، فقلت: ما هذا؟ قالا: انطلق. فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم، فيه رجل قائم، وعلى وسط النهر رجلٌ بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج، رمى الرجل بحجر في فيه فردّه حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج، رمى في فيه بحجر، فيرجع كما كان، فقلت: ما هذا؟ قالا: انطلق. فانطلقنا حتى أتينا إلى روضة خضراء، فيها شجرة عظيمة، وفي أصلها شيخ وصبيان، وإذا رجلٌ قريب من الشجرة، بين يديه نار يوقدها، فصعدا بي الشجرة وأدخلاني دارًا لم أر قط أحسن منها، فيها شيوخ وشباب، ثم صعدا بي، فأدخلاني دارًا، هي أحسن وأفضل، قلت: طوّفتماني الليلة، فأخبراني عما رأيت؟ قالا: نعم، الذي رأيته يُشَقُّ شدقه، كذَّاب يحدِّث بالكذبة فتحمل عنه، حتى تبلغ الآفاق، فيصنع به إلى يوم القيامة، والذي رأيته يشدخ رأسه، فرجلٌ علمه الله القرآن، فنام عنه بالليل، ولم يعمل به بالنهار، يفعل به إلى يوم القيامة، وأما الذي رأيته في الثقب، فهم الزناة، والذي رأيته في النهر، فآكل الربا، وأما الشيخ الذي في أصل الشجرة، فإبراهيم، وأما الصبيان حوله، فأولاد الناس، والذي يوقد النار، فمالك خازن النار، والدار الأولى، دار عامة المؤمنين، وأما هذه الدار، فدار الشهداء، وأنا جبريل، وهذا ميكائيل، فارفع رأسك. فرفعت رأسي، فإذا قصر مثل السحابة، قالا: ذلك منزلك. قلت: دعاني أدخل منزلي. قالا: إنه بقي لك عمر لم تستكمله، فلو استكملته أتيت منزلك». [البخاري (١٣٨٦)]. قال ابن القيم: وهذا نص في عذاب البرزخ؛ فإن رؤيا الأنبياء وحي مطابق لما في نفس الأمر.

٦- وروى الطحاوي، عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: «أُمِر بعبد من عباد الله، أن يضرب في قبره مائة جلدة، فلم يزل يسأل الله ويدعوه، حتى صارت واحدة، فامتلأ قبره عليه نارًا، فلما ارتفع عنه، أفاق، قال: علامَ جلدتموني؟ قالوا: إنك صليت صلاة بغير طهور، ومررت على مظلوم فلم تنصره». [رواه أبو الشيخ في كتاب «التوبيخ» كما في شرح الصدور للسيوطي (ص ٢٢٨)، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب رقم (٣٠٢٣)].

---

(١) الفهر: حجر ملء الكف.

(٢) يشدخه: يشجه.

ومنهم من يكون محبوسًا في الأرض، لم تعل روحه إلى الملأ الأعلى، فإنها كانت روحًا سفلية أرضية، فإن الأنفس الأرضية لا تجامع الأنفس السماوية، كما لا تجامعها في الدنيا، والنفس التي لم تكتسب في الدنيا معرفة ربها، ومحبته، وذكره، والأنس به، والتقرب إليه، هي أرضية سفلية، ولا تكون بعد المفارقة لبدنها إلا هناك، كما أن النفس العلوية التي كانت في الدنيا عاكفة على محبة الله، وذكره، والتقرب إليه، والأنس به، تكون بعد المفارقة مع الأرواح العلوية المناسبة لها، فالمرء مع من أحب في البرزخ ويوم القيامة، والله تعالى يزوج النفوس بعضها ببعض في البرزخ ويوم المعاد، ويجعل روحه -يعني المؤمن- مع النسم الطيب -يعني الأرواح الطيبة المشاكلة لروحه- فالروح بعد المفارقة تلحق بأشكالها، وإخوانها، وأصحاب عملها، فتكون معهم هناك.

ومنها أرواح تكون في تنور الزناة والزواني، وأرواح في نهر الدم تسبح فيه، وتلقم الحجارة، فليس للأرواح سعيدها وشقيها مستقر واحد، بل روح في أعلى عليين، وروح أرضية سفلية لا تصعد عن الأرض. وأنت إذا تأملت السنن والآثار في هذا الباب، وكان لك بها فضل اعتناء، عرفت حجة ذلك، ولا تظن أن بين الآثار الصحيحة في هذا الباب تعارضًا، فإنها كلها حق، يصدق بعضها بعضًا، لكن الشأن في فهمها، ومعرفة النفس، وأحكامها، وأن لها شأنًا غير شأن البدن، وأنها مع كونها في الجنة فهي في السماء، وتتصل بفناء القبر وبالبدن فيه، وهي أسرع شيء حركة وانتقالًا، وصعودًا وهبوطًا، وأنها تنقسم إلى مرسلة ومحبوسة، وعلوية وسفلية، ولها بعد المفارقة صحة ومرض، ولذة ونعيم، وألم أعظم مما كان لها حال اتصالها بالبدن بكثير، فهنالك الحبس، والألم، والعذاب، والمرض، والحسرة، وهنالك اللذة، والراحة، والنعيم، والانطلاق، وما أشبه حالها في هذا البدن بحال البدن في بطن أمه، وحالها بعد المفارقة بحاله بعد خروجه من البطن إلى هذه الدار! فلهذه الأنفس أربع دور، كل دار أعظم من التي قبلها.

الدار الأولى: في بطن الأم، وذلك الحصر، والضيق، والغم، والظلمات الثلاث.

والدار الثانية: هي الدار التي نشأت فيها وألفتها، واكتسبت فيها الخير والشر، وأسباب السعادة والشقاوة.

والدار الثالثة: دار البرزخ، وهي أوسع من هذه الدار وأعظم، بل نسبتها إليها كنسبة هذه الدار إلى الأولى.

والدار الرابعة: دار القرار، وهي الجنة والنار فلا دار بعدهما، والله ينقلها في هذه الدور طبقًا بعد طبق، حتى يبلغها الدار التي لا يصلح لها غيرها، ولا يليق بها سواها، وهي التي خلقت لها، وهيئت للعمل الموصل إليها.

ولها في كل دار من هذه الدور حكم، وشأن غير شأن الدار الأخرى، فتبارك الله فاطرها ومنشئها، ومميتها ومحييها، ومسعدها ومشقيها، الذي فاوت بينها في درجات سعادتها وشقاوتها، كما فاوت بينها في مراتب علومها، وأعمالها، وقواها، وأخلاقها، فمن عرفها كما ينبغي، شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك كله، وله الحمد كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، وله القوة كلها،

والقدرة كلها، والعز كله، والحكمة كلها، والكمال المطلق من جميع الوجوه؛ وعرف بمعرفة نفسه صدق أنبيائه ورسله، وأن الذي جاؤوا به هو الحق الذي تشهد به العقول، وتقر به الفطر، وما خالفه فهو الباطل، وبالله التوفيق.

الذكر

الذكر: هو ما يجري على اللسان والقلب، من تسبيح الله تعالى، وتنزيهه، وحمده، والثناء عليه، ووصفه بصفات الكمال، ونعوت الجلال والجمال.

١- وقد أمر الله بالإكثار منه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۝ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١، ٤٢].

٢- وأخبر أنه يذكر من ذكره، فقال: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]. وقال في الحديث القدسي الذي رواه البخاري، ومسلم: «أنا عند ظن عبدي بي[١]، وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ، ذكرته في ملأ خير منه، وإن اقترب إلي شبرا، تقربت إليه ذراعا، وإن اقترب إلي ذراعا، اقتربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»[٢]. [البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥)].

٣- وأنه سبحانه اختص أهل الذكر بالتفرد والسبق، فقال رسول الله ﷺ: «سبق المفردون». قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال: «الذاكرون الله كثيرا والذاكرات». رواه مسلم. [مسلم (٢٦٧٦) والترمذي (٣٥٩٦)].

٤- وأنهم هم الأحياء على الحقيقة، فعن أبي موسى، أن النبي ﷺ قال: «مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر، مثل الحي والميت». رواه البخاري. [البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (٧٧٩)].

٥- والذكر رأس الأعمال الصالحة، من وُفّق له، فقد أُعطي منشور الولاية؛ ولهذا كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه، ويوصي الرجل الذي قال له: إن شرائع الإسلام قد كثرت علي، فأخبرني بشيء أتشبث[٣] به؟ فيقول له: «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله». [أحمد (٤/١٨٨، و١٩٠)، والترمذي (٣٣٧٥)، وابن ماجه (٣٧٩٣)]. ويقول لأصحابه: «ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق[٤]، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم، فتضربوا أعناقهم، ويضربوا أعناقكم؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «ذكر الله». رواه الترمذي، وأحمد، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [الترمذي (٣٣٧٧)، وأحمد (٥/١٩٥)، وابن ماجه (٣٧٩٠)، ومالك في الموطأ (١/٢١١)].

٦- وأنه سبب النجاة، فعن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما عمل آدمي عملا قط أنجى له من عذاب

---

(١) أي: إذا ظن أن الله سيقبل دعاءه، ويقبل توبته، ويغفر له، فإن الله يعطيه ما ظنه.
(٢) أي: أنه تعالى يعطي العبد فوق ما عمل له أكثر من أجره.
(٣) أتمسك وأتعلق. (٤) الورق: الفضة.

الله، من ذكر الله ﷻ». رواه أحمد. [أحمد (٥/٢٣٢)، والطبراني في المعجم الصغير (١/٧٤)].

٧- وعند أحمد، أنه ﷺ قال: «إن ما تذكرون من جلال الله ﷻ من التهليل، والتكبير، والتحميد، يتعاطفن حول العرش، لهن دوي كدوي النحل، يذكرن بصاحبهن، أفلا يحب أحدكم أن يكون له ما يذكر به؟» [أحمد (٤/٢٧١)].

حد الذكر الكثير

أمر الله تعالى بذكره، بأن يُذكر ذكرًا كثيرًا، ووصف أولي الألباب، الذين ينتفعون بالنظر في آياته، بأنهم: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقال مجاهد: لا يكون من الذاكرين الله كثيرًا والذاكرات، حتى يذكر الله قائمًا، وقاعدًا، ومضطجعًا.

وسُئل ابن الصلاح عن القدر الذي يصير به من الذاكرين الله كثيرًا والذاكرات؟ فقال: إذا واظب على الأذكار المأثورة المثبتة، صباحًا ومساءً، في الأوقات، والأحوال المختلفة، ليلًا ونهارًا، كان من الذاكرين الله كثيرًا والذاكرات. وقال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، في هذه الآية: قال: إن الله تعالى لم يفرض على عباده فريضة، إلا جعل لها حدًا معلومًا، وعذر أهلها في حال العذر، غير الذكر؛ فإن الله لم يجعل له حدًا ينتهي إليه، ولم يعذر أحدًا في تركه، إلا مغلوبًا على تركه، فقال: فاذكروا الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبكم، بالليل والنهار، في البر والبحر، وفي السفر والحضر، والغنى والفقر، والسقم والصحة، والسر والعلانية، وعلى كل حال.

شمول الذكر كل الطاعات

قال سعيد بن جبير: كل عامل لله بطاعة الله، فهو ذاكر لله. وأراد بعض السلف أن يخصص هذا العام، فقسر الذكر على بعض أنواعه، منهم عطاء، حيث يقول: مجالس الذكر: هي مجالس الحلال والحرام، كيف تشتري وتبيع، وتصلي وتصوم، وتنكح وتطلق، وتحج، وأشباه ذلك. وقال القرطبي: مجالس الذكر، يعني مجالس علم وتذكير، وهي المجالس التي يذكر فيها كلام الله وسنة رسوله، وأخبار السلف الصالحين، وكلام الأئمة الزهاد المتقدمين، المبرأة عن التصنع والبدع، والمنزهة عن المقاصد الردية والأطماع.

هدف الذكر

المقصود من الذكر تزكية الأنفس، وتطهير القلوب، وإيقاظ الضمائر، وإلى هذا تشير الآية الكريمة: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] أي: أن ذكر الله في النهي عن الفحشاء والمنكر، أكبر من الصلاة، وذلك أن الذاكر

حين ينفتح له جنانه ويلهج بذكره لسانه ، يمده الله بنوره ، فيزداد إيماناً إلى إيمانه ، ويقيناً إلى يقينه ، فيسكن قلبه للحق ، ويطمئن به : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد : ٢٨] .

وإذا اطمأن القلب للحق ، اتجه نحو المثل الأعلى ، وأخذ سبيله إليه دون أن تلفته عنه نوازع الهوى ، ولا دوافع الشهوة ، ومن ثم عظم أمر الذكر ، وجل خطره في حياة الإنسان ومن غير المعقول ، أن تتحقق هذه النتائج بمجرد لفظ يلفظه اللسان ؛ فإن حركة اللسان قليلة الجدوى ، ما لم تكن مواطئة للقلب ، وموافقة له ، وقد أرشد الله إلى الأدب الذي ينبغي أن يكون عليه المرء أثناء الذكر ، فقال : ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف : ٢٠٥] .

والآية تشير إلى أنه يستحب أن يكون الذكر سراً ، لا ترتفع به الأصوات ، وقد سمع رسول الله ﷺ جماعة من الناس رفعوا أصواتهم بالدعاء في بعض الأسفار ، فقال : «يا أيها الناس ، اربعوا على أنفسكم ؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إن الذي تدعونه سميع قريب ، أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته» . [البخاري (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤)] . كما تشير إلى حالة الرغبة والرهبة التي يحسن بالإنسان أن يتصف بها عند الذكر .

ومن الأدب : أن يكون الذاكر نظيف الثوب ، طاهر البدن ، طيب الرائحة ؛ فإن ذلك مما يزيد النفس نشاطاً ، ويستقبل القبلة ما أمكن ؛ فإن خير المجالس ما استقبل به القبلة .

استحباب الاجتماع في مجالس الذكر

يستحب الجلوس في حلق الذكر ، وقد جاء في ذلك ما يأتي :

١- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «إذا مررتم برياض الجنة ، فارتعوا» . قالوا : وما رياض الجنة ، يا رسول الله؟ . قال : «حلق الذكر ؛ فإن لله - تعالى - سيارات من الملائكة ، يطلبون حلق الذكر ، فإذا أتوا عليهم ، حفوا بهم» . [الترمذي (٣٥١٠)] .

٢- وروى مسلم : عن معاوية ، أنه قال : خرج رسول الله ﷺ على حلقة من أصحابه ، فقال : «ما أجلسكم؟» . قالوا : جلسنا نذكر الله - تعالى - ونحمده على ما هدانا للإسلام ، ومنّ به علينا . قال : «آلله ، ما أجلسكم إلا ذاك؟» . قالوا : آلله ، ما أجلسنا إلا ذاك؟ . قال : «أما إني لم أستحلفكم تهمة لكم ، ولكنه أتاني جبريل ، فأخبرني أن الله - تعالى - يباهي بكم الملائكة» . [مسلم (٢٧٠١) والترمذي (٣٣٧٩) وأحمد (٤/٩٢)] .

٣- وروى أيضاً ، عن أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أنهما شهدا على رسول الله ﷺ ، أنه قال : «لا يقعد قوم يذكرون الله - تعالى - إلا حفتهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، وذكرهم الله فيمن عنده» . [مسلم (٢٧٠٠) والترمذي (٣٣٧٨) وأحمد (٢/٤٤٧)] .

فضل من قال: لا إله إلا الله مخلصاً

١- عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ما قال عبد: لا إله إلا الله، مخلصاً، إلا فتحت له أبواب السماء، حتى يُفضي إلى العرش(١)، ما اجتُنبت الكبائر». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب. [الترمذي (٣٥٩٠)].

٢- وعنه أنه ﷺ قال: «جدّدوا إيمانكم». قيل: يا رسول الله، وكيف نجدّد إيماننا؟ قال: «أكثروا من قول: لا إله إلا الله». رواه أحمد بإسناد حسن. [أحمد (٢/٣٥٩)].

٣- وعن جابر، أن النبي ﷺ قال: «أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله». رواه النسائي، وابن ماجه، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [الترمذي (٣٣٨٣) وابن ماجه (٣٨٠٠) وابن حبان (٨٤٦) والحاكم (١/٤٩٨)].

فضل التسبيح، والتحميد، والتهليل، والتكبير، وغير ذلك

١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم». رواه الشيخان، والترمذي. [البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤) والترمذي (٣٤٦٧)].

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لأن أقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس». رواه مسلم، والترمذي. [مسلم (٢٦٩٥) والترمذي (٣٥٩٧) والنسائي (٨٣٦) في عمل اليوم والليلة].

٣- وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبرك بأحب الكلام إلى الله؟». قلت: أخبرني يا رسول الله. قال: «إن أحبَّ الكلام إلى الله: سبحان الله وبحمده». رواه مسلم، والترمذي. [مسلم (٢٧٣١/٨٥) والترمذي (٣٥٨٧) وأحمد (٥/١٦١)]. ولفظه: «أحب الكلام إلى الله ﷻ ما اصطفى الله لملائكته: سبحان ربي وبحمده، سبحان ربي وبحمده».

٤- وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من قال: سبحان الله العظيم وبحمده، غرست له نخلة في الجنة». رواه الترمذي وحسنه. [الترمذي (٣٤٦٤ و٣٤٦٥) وابن حبان (٨٢٦) والنسائي (٨٢٧) في عمل اليوم والليلة].

٥- وعن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «استكثروا من الباقيات الصالحات». قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: «التكبير، والتهليل، والتسبيح، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله». رواه النسائي، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [أحمد (٣/٧٥) وأبو يعلى (١٣٨٤) وابن حبان (٨٤٠) والحاكم (١/٥١٢)].

٦- وعن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لقيت إبراهيم ليلة أسري بي، فقال: يا محمد، أقرئ أمتك

(١) يصل إلى العرش، أي يصل إلى القبول. وهذا مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾.

مني السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة، عذبة الماء، وأنها قيعان[1]، وأن غراسها سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». رواه الترمذي، والطبراني، وزاد: «ولا حول ولا قوة إلا بالله». [الترمذي (٣٤٦٢) وانظر الفتوحات الربانية (١/ ٢٤٦،٢٤٧)].

٧- وعند مسلم، أن النبي ﷺ قال: «أحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأيهن بدأت: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». [مسلم (٢١٣٧) وأحمد (٥/ ١٠) وابن ماجه (٣٨١١)].

٨- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة، كفتاه». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٠٠٩) ومسلم (٨٠٧ و٨٠٨)].

أي: أجزأتاه عن قيام تلك الليلة. وقيل: كفتاه ما يكون من الآفات تلك الليلة. وقال ابن خزيمة في «صحيحه»: باب ذكر أقل ما يجزئ من القراءة في قيام الليل، ثم ذكره.

٩- وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟» فشق ذلك عليهم، وقالوا: أيُّنا يطيق ذلك يا رسول الله؟ فقال ﷺ: «الله الواحد[2] الصمد، ثلث القرآن». رواه البخاري، ومسلم، والنسائي. [البخاري (٥٠١٣) وأبو داود (١٤٦١) والنسائي (٦٩٨) في عمل اليوم والليلة، ومالك (١/ ٢٠٨)].

١٠- وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. في يوم مائة مرة، كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزًا من الشيطان يومه ذلك، حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به، إلا أحد عمل أكثر من ذلك». رواه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [البخاري (٣٢٩٣) ومسلم (٢٦٩١) والترمذي (٣٤٦٨) والنسائي (٨٢٦) في عمل اليوم والليلة، وابن ماجه (٣٧٩٨)]. وزاد مسلم، والترمذي، والنسائي: «ومن قال: سبحان الله وبحمده. في يوم مائة مرة، حطت خطاياه، ولو كانت مثل زبد البحر». [انظر تخريج الحديث السابق].

فضل الاستغفار

عن أنس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله -تعالى-: يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني، إلا غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، يا ابن آدم، لو بلغت ذنوبك عنان[3] السماء، ثم استغفرتني، غفرت لك ولا أبالي، يا ابن آدم، إنك لو أتيتني بقراب[4] الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئًا، لأتيتك بقرابها مغفرة». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب. [الترمذي (٣٥٤٠) والدارمي (٢٧٩١)].

---

(١) قيعان: جمع قاع أي: مستوية واسعة.
(٢) يقصد سورة الإخلاص.
(٣) عنان: السحاب.
(٤) قراب: ما يقارب ملئها.

وعن عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «من لزم الاستغفار، جعل الله له من كل هَمّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب». رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد.

الذكر المضاعف وجوامعه

١ـ عن جويرية ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ﷺ خرج من عندها، ثم رجع بعد أن أضحى، وهي جالسة، فقال: «ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟» قالت: نعم. قال النبي ﷺ: «لقد قلت بعدك أربع كلمات، ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته». رواه مسلم، وأبو داود. [مسلم (٢٧٢٦)، وأبو داود (١٥٠٣)، والنسائي (١٦١) في عمل اليوم والليلة، والترمذي (٣٥٥٥)، وابن ماجه (٣٨٠٨)].

٢ـ ودخل رسول الله ﷺ على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به، فقال: «أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا، أو أفضل». فقال: «سبحان الله عدد ما خلق في السماء، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والله أكبر مثل ذلك، والحمد لله مثل ذلك، ولا إله إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك». رواه أصحاب السنن، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [أبو داود (١٥٠٠)، والترمذي (٣٥٦٨)، والحاكم (١/٥٤٨)].

٣ـ وعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ حدثهم: «أن عبداً من عباد الله قال: يا رب، لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، ولعظيم سلطانك. فعضلت(١) بالملكين فلم يدريا كيف يكتبانها، فصعدا إلى السماء، فقالا: يا ربنا، إن عبدك قد قال مقالة، لا ندري كيف نكتبها؟ قال الله، وهو أعلم بما قال عبده: ماذا قال عبدي؟ قالا: يا رب، إنه قد قال: يا رب، لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك. فقال الله لهما: اكتباها كما قال عبدي، حتى يلقاني فأجزيه بها». رواه أحمد، وابن ماجه. [ابن ماجه (٣٨٠١)].

عقد الذكر بالأصابع وأنه أفضل من السبحة

١ـ عن يسيرة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «عليكن بالتسبيح، والتهليل، والتقديس، ولا تغفلن فتنسين الرحمة، واعقدن بالأنامل، فإنهن مسئولات، ومستنطقات(٢)». رواه أصحاب السنن، والحاكم بسند صحيح. [أبو داود (١٥٠١)، والترمذي (٣٤٨٦)، والنسائي (٧٩٢٣)].

٢ـ وقال عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ: رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيمينه. رواه أصحاب السنن.

---

(١) فعضلت: اشتدت وصعبت.
(٢) في هذا دليل على أن التسبيح على الأصابع أفضل من السبحة وإن كان يجوز التسبيح عليها.

الترهيب من أن يجلس الإنسان مجلسًا لا يذكر الله فيه، ولا يصلي على نبيه ﷺ

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ما قعد قوم مقعدًا لم يذكروا الله فيه، ولم يصلوا على النبي ﷺ، إلا كان عليهم حسرة يوم القيامة». رواه الترمذي، وقال: حسن. [الترمذي (٣٣٧٧)]. ورواه أحمد بلفظ: «ما جلس قوم مجلسًا لم يذكروا الله فيه، إلا كان عليهم ترة[١]، وما من رجل مشى طريقًا، فلم يذكر الله - تعالى - إلا كان عليه ترة، وما من رجل أوى إلى فراشه، فلم يذكر الله ﷻ إلا كان عليه ترة». وفي رواية: «إلا كان عليهم حسرة، وإن دخلوا الجنة للثواب». [أحمد (٢/٤٤٦)، (٤٨٤)].

وفي «فتح العلام»: الحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي ﷺ في المجلس، لا سيما مع تفسير الترة بالنار أو العذاب؛ فقد فسرت بهما؛ فإن التعذيب لا يكون إلا لترك واجب، أو فعل محظور، وظاهره: أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه ﷺ معًا.

كفارة المجلس

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس مجلسًا، فكثر فيه لغطه[٢]، فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك. إلا كفر[٣] الله له ما كان في مجلسه ذلك». [الترمذي (٣٤٣٣)، وأحمد (٢/٤٩٤)، والنسائي (٣٩٧) في عمل اليوم والليلة، والحاكم (١/٥٣٦)].

ما يقوله من اغتاب أخاه المسلم

روي عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته، تقول: اللهم اغفر لنا وله». [الصمت (٢٩٣)، والغيبة والنميمة (١٤٣) كلاهما لابن أبي الدنيا، وفيض القدير (٥/١٧)، والإحياء (٣/١٥٣)، وكشف الخفا (١٩٣٤)، وتذكرة الموضوعات (١٩٩٦)]. والمذهب المختار، أن الاستغفار لمن اغتيب وذكر محامده يكفر الغيبة، ولا يحتاج إلى إعلامه، أو استحلاله.

الدعاء

الأمر به: أمر الله الناس أن يدعوه، ويضرعوا إليه، ووعدهم أن يستجيب لهم، ويحقق لهم سؤلهم:

١- فقد روى أحمد، وأصحاب السنن، عن النعمان بن بشير، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الدعاء هو العبادة». ثم قرأ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

---

(١) الترة: معناها الحسرة أو النقص، أو التبعة.
(٢) اللغط: ... كلام فيه جلبة واختلاط.
(٣) كفر: أي ستر.

٢ـ وروى عبد الرزاق عن الحسن، أن أصحاب رسول الله ﷺ سألوه: أين ربنا؟ فأنزل الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

٣ـ وروى الترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء». [الترمذي (٣٣٧٠)، وابن ماجه (٣٨٢٩)، وابن حبان (٨٧٠)، والحاكم (١/٤٩٠)].

٤ـ وروى الترمذي عنه، أنه صلوات الله عليه وسلامه، قال: «من سره أن يستجيب الله ـ تعالى ـ له عند الشدائد والكرب، فليكثر الدعاء في الرخاء». [الترمذي (٣٣٨٢)، والحاكم (١/٥٤٤)].

٥ـ وروى أبو يعلى، عن أنس، عن النبي ﷺ، فيما يرويه عن ربه عز وجل، قال: «أربع خصال: واحدة منهن لي، وواحدة لك، وواحدة فيما بيني وبينك، وواحدة فيما بينك وبين عبادي، فأما التي لي: لا تشرك بي شيئًا، وأما التي لك، فما عملت من خير جزيتك عليه، وأما التي بيني وبينك، فمنك الدعاء وعلي الإجابة، وأما التي بينك وبين عبادي، فارض لهم ما ترضى لنفسك». [أبو يعلى (٢٧٥٧)، والبزار (١٩)، ومجمع الزوائد (١/٥١)].

٦ـ وثبت عنه ﷺ قوله: «من لم يسأل الله، يغضب عليه». [أحمد (٢/٤٤٣ و٤٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٥٨)، والترمذي (٣٣٧٣)].

٧ـ وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء، فيعتلجان[١] إلى يوم القيامة». رواه البزار، والطبراني، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [الحاكم (١/٤٩٢)، ومجمع الزوائد (١٠/١٤٦)].

٨ـ وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب. [الترمذي (٢١٣٩)].

٩ـ وروى أبو عوانة، وابن حبان، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دعا أحدكم، فليعظم الرغبة؛ فإنه لا يتعاظم على الله شيء». [ابن حبان (٨٩٦)].

آدابه: للدعاء آداب ينبغي مراعاتها، نذكرها فيما يلي:

١ـ تحري الحلال: أخرج الحافظ ابن مردويه، عن ابن عباس، قال: تليت هذه الآية عند النبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]. فقام سعد بن أبي وقاص، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة. فقال: «يا سعد، أطب مطعمك، تكن مستجاب الدعوة، والذي نفس محمد بيده، إن الرجل ليقذف اللقمة الحرام في جوفه، ما يتقبل منه أربعين يومًا، وأيما عبد نبت لحمه من السحت والربا، فالنار أولى به». [مجمع الزوائد (١٠/٢٩١)].

وفي مسند الإمام أحمد، وصحيح مسلم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ

---

(١) يعتلجان: يتصارعان ويتدافعان.

الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث، أغبر، ومطعمه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، ثم يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب، فأنى يستجاب لذلك؟!». [مسلم (١٠١٥)، وأحمد (٢/٣٢٨)، والترمذي (٢٩٨٩)].

٢- استقبال القبلة إن أمكن، فقد خرج النبي ﷺ يستسقي، فدعا واستسقى، واستقبل القبلة.

٣- ملاحظة الأوقات المناسبة، والحالات الشريفة، كيوم عرفة، وشهر رمضان، ويوم الجمعة، والثلث الأخير من الليل، ووقت السحر، وأثناء السجود، ونزول الغيث، وبين الأذان والإقامة، والتقاء الجيوش، وعند الزحف ورقة القلب.

(أ) فعن أبي أمامة قال: قيل: يا رسول الله، أي الدعاء أسمع؟ قال: «جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات». رواه الترمذي بسند صحيح. [الترمذي (٣٤٩٩)، والنسائي (١٠٨) في عمل اليوم والليلة].

(ب) وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم». رواه مسلم. [مسلم (٤٨٢)، وأبو داود (٨٧٥)، والنسائي (٢/٢٢٦)، وأحمد (٢/٤٢١)].

وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة، منثورة في ثنايا الكتب.

٤- رفع اليدين حذو المنكبين؛ لما رواه أبو داود، عن ابن عباس قال: المسألة: أن ترفع يديك حذو منكبيك أو نحوهما، والاستغفار: أن تشير بإصبع واحدة، والابتهال: أن تمد يديك جميعًا.

وروي عن مالك بن يسار، أنه ﷺ قال: «إذا سألتم الله، فاسألوه ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها». وروي عن سلمان، أنه ﷺ قال: «إن ربكم -تبارك وتعالى- حيي كريم، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرًا». [أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)].

٥- أن يبدأ بحمد الله وتمجيده والثناء عليه، ويصلي على النبي ﷺ؛ لما رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي وصححه، عن فضالة بن عبيد: أن رسول الله ﷺ سمع رجلًا يدعو في صلاته لم يحمد الله تعالى، ولم يصل على النبي، فقال: «عجل هذا». ثم دعاه، فقال له -أو لغيره-: «إذا صلى[1] أحدكم، فليبدأ بتحميد ربه ﷻ والثناء عليه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بعد بما شاء». [أبو داود (١٤٨١)، والترمذي (٣٤٧٧)، والنسائي (٣/٤٤)].

٦- حضور القلب، وإظهار الفاقة، والضراعة إلى الله -جل شأنه-، وخفض الصوت بين المخافتة والجهر، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾[2] [الإسراء: ١١٠]، وقال: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

---

(١) صلى: أي دعا.

(٢) بصلاتك: أي بدعائك.

قال ابن جرير : «تضرعًا : تذللًا واستكانة لطاعته ، وخفية يقول : بخشوع قلوبكم ، وصحة اليقين بوحدانيته وربوبيته فيما بينكم وبينه ، لا جهارًا مراءاة». وفي «الصحيحين» ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : رفع الناس أصواتهم بالدعاء ، فقال رسول الله ﷺ : «أيها الناس ، أربعوا على أنفسكم ؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا ، إنما تدعون سميعًا بصيرًا ، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته ، يا عبد الله بن قيس ، ألا أعلمك كلمة من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله». [البخاري (٦٣٨٤) ، ومسلم (٢٧٠٤/٤٤)] . وروى أحمد ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : «القلوب أوعية ، وبعضها أوعى من بعض ، فإذا سألتم الله ، أيها الناس ، فاسألوه وأنتم موقنون بالإجابة ؛ فإنه لا يستجيب لعبد دعاه عن ظهر قلب غافل» . [أحمد (١٧٧/٢) ، ومجمع الزوائد (١٤٨/١٠)] .

٧- الدعاء بغير إثم ، أو قطيعة رحم ؛ لما رواه أحمد ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «ما من مسلم يدعو الله ﷻ بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم ، إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث خصال ؛ إما أن يُعجِّل له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها» . قالوا : إذًا نكثر؟ قال : «الله أكثر» . [أحمد (١٨/٣) ، والبزار (٣١٤٣ و ٣١٤٤) ، والحاكم (٤٩٣/١) ، ومجمع الزوائد (١٤٨/١٠)] .

٨- عدم استبطاء الإجابة ؛ لما رواه مالك ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، يقول : دعوتُ ، فلم يستجب لي» . [البخاري (٦٣٤٠) ، ومسلم (٢٧٣٥)] .

٩- الدعاء مع الجزم بالإجابة ؛ لما رواه أبو داود ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا يقولن أحدكم : اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت . ليعزم المسألة ؛ فإنه لا مكره له» . [البخاري (٦٣٣٩) ، ومسلم (٢٦٧٩) ، وأبو داود (١٤٨٣)] .

١٠- اختيار جوامع الكلم مثل : ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة : ٢٠١] ؛ فقد كان النبي ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء ، ويدع ما سوى ذلك . وفي «سنن ابن ماجه» ، أن رجلًا أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أي الدعاء أفضل؟ قال : «سل ربك العفو والعافية ، في الدنيا والآخرة» . ثم أتاه في اليوم الثاني ، والثالث فسأله هذا السؤال ، وأجيب بذلك الجواب ، ثم قال ﷺ : «فإذا أعطيت العفو والعافية في الدنيا والآخرة ، فقد أفلحت» . وفيه ، أن رسول الله ﷺ قال : «ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من : اللهم إني أسألك المعافاة في الدنيا والآخرة» . [الترمذي (٣٥٠٧) ، وابن ماجه (٣٨٤٨)] .

١١- تجنب الدعاء على نفسه ، وأهله ، وماله ؛ فعن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا تدعوا على أنفسكم ، ولا تدعوا على أولادكم ، ولا تدعوا على خدمكم ، ولا تدعوا على أموالكم ، لا توافقوا من الله - تبارك وتعالى - ساعة نيل فيها عطاء ، فيستجاب لكم» . [مسلم (٣٠٠٩) ، وأبو داود (١٥٣٢) ، وابن حبان (٢٤١١/موارد)] .

١٢- تكرار الدعاء ثلاثًا ؛ فعن عبد الله بن مسعود ، أن رسول الله ﷺ كان يعجبه أن يدعو ثلاثًا ، ويستغفر ثلاثًا . رواه أبو داود . [أبو داود (١٥٢٤)] .

إلا أنت ، الأحد الصمد[1] ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوًا[2] أحد . فقال : لقد سألت الله بالاسم الأعظم ، الذي إذا سئل به أعطى ، وإذا دعي به أجاب . رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه . [أبو داود (١٤٩٣) ، والترمذي (٣٤٧٥) وابن ماجه (٣٨٥٧) ، وأحمد (٥/٣٥٠) ، والنسائي (٣/٥٢) ، والحاكم (١/٥٠٤)] . قال المنذري : قال شيخنا أبو الحسن المقدسي : إسناده لا مطعن فيه ، ولم يرد في هذا الباب حديث أجود إسنادًا منه .

٢ـ وعن معاذ بن جبل ، أن النبي ﷺ سمع رجلاً وهو يقول : يا ذا الجلال[3] والإكرام . فقال : قد استجيب لك ، فسل . رواه الترمذي ، وقال : حسن . [الترمذي (٣٥٢٧)] .

٣ـ وعن أنس ، قال : مر رسول الله ﷺ بأبي عياش زيد بن الصامت الزرقي وهو يصلي ، ويقول : اللهم إني أسألك ، بأن لك الحمد لا إله إلا أنت ، يا حنان يا منان ، يا بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم . فقال رسول الله ﷺ : لقد سألت الله باسمه الأعظم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى . رواه أحمد ، وغيره ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم . [أبو داود (١٤٩٥) ، والترمذي (٣٥٤٤) ، وابن ماجه (٣٨٥٨) ، وابن حبان (٨٩٣) ، والحاكم (١/٥٠٣-٥٠٤)] .

٤ـ وعن معاوية ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من دعا بهؤلاء الكلمات الخمس ، لم يسأل الله شيئًا إلا أعطاه : لا إله إلا الله والله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله . رواه الطبراني بإسناد حسن . [مجمع الزوائد (١٠/ ١٠٧)] .

أذكار الصباح والمساء

أذكار الصباح يبتدئ وقتها من الفجر إلى طلوع الشمس ، وأذكار المساء ما بين العصر والغروب .

١ـ روى مسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : من قال حين يصبح ، وحين يمسي : سبحان الله وبحمده . مائة مرة ، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به ، إلا أحد قال مثل ما قال ، أو زاد عليه . [مسلم (٢٦٩٢) ، وأبو داود (٥٠٩١) ، والترمذي (٣٤٦٦) والنسائي (٥٦٨) في عمل اليوم والليلة ، وأحمد (٢/ ٥٠٥)] .

٢ـ وروى أيضًا ، عن ابن مسعود ، قال : كان نبي الله ﷺ إذا أمسى ، قال : أمسينا وأمسى الملك لله ، والحمد لله ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، رب أسألك خير ما في هذه الليلة وخير ما بعدها ، وأعوذ بك من شر ما في هذه الليلة وشر ما بعدها ، رب أعوذ بك من الكسل وسوء الكبر ، رب أعوذ بك من عذاب في النار ، وعذاب في القبر . وإذا أصبح قال ذلك

(١) الصمد : الذي يقصد في الحوائج .
(٢) كفوًا : شبيهًا .
(٣) الجلال : صفات العظمة .

أيضًا: «أصبحنا وأصبح الملك لله». [مسلم (٢٧٢٣)، وأبو داود (٥٠٧١)، والترمذي (٣٣٨٧)، والنسائي (٢٢) في عمل اليوم والليلة].

٣- وروى أبو داود، عن عبد الله بن خبيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأ»، قلت: يا رسول الله، ما أقول؟ قال: «قل هو الله أحد والمعوذتين، حين تمسي وحين تصبح ثلاث مرات، تكفيك من كل شيء». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [أبو داود (٥٠٨٢)، والترمذي (٣٥٧٥)].

٤- وروى أيضًا، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان يُعلِّم أصحابه، يقول: «إذا أصبح أحدكم، فليقل: اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا، وبك نحيا وبك نموت، وإليك النشور. وإذا أمسى، فليقل: اللهم بك أمسينا وبك أصبحنا، وبك نحيا وبك نموت، وإليك المصير». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [الترمذي (٣٣٨٨)].

٥- وفي «صحيح البخاري»، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ قال: «سيد الاستغفار: اللهم أنت ربي، لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء[1] لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي، فاغفر لي؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. من قالها حين يمسي فمات من ليلته، دخل الجنة، ومن قالها حين يصبح فمات من يومه، دخل الجنة». [البخاري (٦٣٠٦)، والترمذي (٣٣٩٠)، والنسائي (٨/٢٧٩)، وأحمد (٤/١٢٢)].

٦- وفي الترمذي، عن أبي هريرة، أن أبا بكر الصديق قال لرسول الله ﷺ: مرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت، قال: «قل: اللهم عالم الغيب والشهادة، فاطر السموات والأرض، ربَّ كلِّ شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شر نفسي ومن شر الشيطان وشركه، وأن أقترف على نفسي سوءًا، أو أجره إلى مسلم. قله إذا أصبحت وإذا أمسيت، وإذا أخذت مضجعك». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [الترمذي (٣٣٩٢)].

٧- وفي الترمذي أيضًا: عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يقول في صباح كلِّ يوم ومساء كلِّ ليلة: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم، ثلاث مرات، فيضره شيء». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [أبو داود (٥٠٨٨ و ٥٠٨٩)، والترمذي (٣٣٨٥)، وابن ماجه (٣٨٦٩)].

٨- وفيه أيضًا، عن ثوبان وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يمسي وإذا أصبح: رضيت بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًّا، كان حقًّا على الله أن يرضيه». وقال: حديث حسن صحيح. [أبو داود (٥٠٧٢)، والترمذي (٣٣٨٦)، والنسائي (٤/٥٦٥)].

٩- وفي الترمذي أيضًا: عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يصبح أو يمسي: اللهم إني أصبحتُ أُشهِدُك، وأُشهِد حملة عرشك، وملائكتك، وجميع خلقك، أنك أنت الله لا إله إلا أنت

---

(١) أبوء: أي أعترف.

وحدك لا شريك لك، وأن محمداً عبدك ورسولك، أعتق الله ربعه من النار، فمن قالها مرتين أعتق الله نصفه من النار، ومن قالها ثلاثاً أعتق الله ثلاثة أرباعه من النار، ومن قالها أربعاً أعتقه الله من النار». [أبو داود (٥٠٦٩)، والترمذي (٣٥٠١)، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٠١)]

١٠ـ وفي «سنن أبي داود»، عن عبد الله بن غنام، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يصبح: اللهم ما أصبح بي من نعمة، أو بأحد من خلقك، فمنك وحدك لا شريك لك، لك الحمد ولك الشكر. فقد أدى شكر يومه، ومن قال مثل ذلك حين يمسي، فقد أدى شكر ليلته». [أبو داود (٥٠٧٣)، والنسائي (٧) في عمل اليوم والليلة، وابن حبان (٢٣٦١موارد)].

١١ـ وفي السنن، وصحيح الحاكم، عن عبد الله بن عمر، قال: لم يكن النبي ﷺ يدع هؤلاء الكلمات، حين يمسي وحين يصبح: «اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي، وأهلي ومالي، اللهم استر عوراتي، وآمن روعاتي، اللهم احفظني من بين يدي، ومن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي». قال وكيع: يعني الخسف. [أبو داود (٥٠٧٤)، وأحمد (٢/٢٥)، وابن ماجه (٣٨٧١)، والنسائي (٨/٢٨٢)].

١٢ـ وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة، أنه قال لأبيه: يا أبت، إني أسمعك تدعو كل غداة: «اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري، لا إله إلا أنت». تعيدها ثلاثاً حين تصبح، وثلاثاً حين تمسي؟ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يدعو بهن، فأنا أحب أن أستن بسنته. رواه أبو داود. [أبو داود (٥٠٩٠)، والنسائي (٢٢) في عمل اليوم والليلة، وأحمد (٥/٤٢)]

وروى ابن السني، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال إذا أصبح: اللهم إني أصبحت منك في نعمة، وعافية، وستر، فأتم نعمتك علي، وعافيتك، وسترك في الدنيا والآخرة. ثلاث مرات إذا أصبح وإذا أمسى، كان حقاً على الله أن يتم عليه». [مسلم (٢٧٢٥)، وأبو داود (٥٠٥٣)، والترمذي (٣٠٤٩)، وأحمد (٣/١٥٣)] وروي عن أنس، أنه ﷺ قال: «أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم؟» قالوا: ومن أبو ضمضم، يا رسول الله؟ قال: «كان إذا أصبح قال: اللهم وهبت نفسي وعرضي لك، فلا يشتم من شتمه، ولا يظلم من ظلمه، ولا يضرب من ضربه». [ابن السني (٦٩)]. وروي عن أبي الدرداء ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من قال في كل يوم، حين يصبح وحين يمسي: حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت، وهو رب العرش العظيم، سبع مرات، كفاه الله تعالى ما أهمه من أمر الدنيا والآخرة». [أبو داود (٥٠٨١)، وابن السني (٧٠)]. وروي عن طلق بن حبيب، قال: جاء رجل إلى أبي الدرداء فقال: يا أبا الدرداء، قد احترق بيتك. فقال: ما احترق، لم يكن الله عز وجل ليفعل ذلك؛ بكلمات سمعتهن من رسول الله ﷺ، من قالها أول نهاره، لم تصبه مصيبة حتى يمسي، ومن قالها آخر النهار، لم تصبه مصيبة حتى يصبح: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، عليك توكلت، وأنت رب العرش العظيم، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أعلم أن الله على كل شيء قدير، وأن الله قد

أحاط بكلّ شيءٍ علمًا، اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي، ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها، إن ربي على صراط مستقيم». وفي بعض الروايات، أنه قال: «انهضوا بنا»، فقام وقاموا معه، فانتهوا إلى داره، وقد احترق ما حولها، ولم يصبها شيء.

أذكار النوم

١- روى البخاري، عن حذيفة، وأبي ذر - رضي الله عنهما - قالا: كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال: «باسمك اللهم أحيا وأموت». وإذا استيقظ قال: «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا، وإليه النشور». [البخاري (٦٣٢٤)، وأبو داود (٥٠٤٩)، والترمذي (٣٤١٧)، وابن ماجه (٣٨٨٠)]. وكان من هديه أن يضع يده اليمنى تحت خده، ويقول: «اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك». [أبو داود (٥٠٤٥)، والترمذي (٣٣٩٨)، وأحمد (٦/٢٨٧)]. ثلاثًا، ويقول: «اللهم رب السموات ورب الأرض، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، منزل التوراة والإنجيل والقرآن، أعوذ بك من شر كل ذي شر أنت آخذ بناصيته، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر». [مسلم (٢٧١٣)، وأبو داود (٥٠٥١)، والترمذي (٣٣٩٧)، وابن ماجه (٣٨٧٣)]. وكان يقول: «الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا، وكفانا وآوانا، فكم ممن لا كافي له، ولا مؤوي». [مسلم (٢٧١٥)، وأبو داود (٥٠٥٣)، والترمذي (٣٣٩٦)، وأحمد (٣/١٥٣)]. وكان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة، جمع كفيه ثم نفث[1] فيهما، فقرأ فيهما: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، و: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، ثم مسح بهما ما استطاع من جسده، يبدأ بهما على رأسه ووجهه، وما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات. [البخاري (٥٠١٧)، ومسلم (٢١٩٢)]. وأمر أن يقول المضطجع: «باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين». [الترمذي (٣٤٠١)، وابن ماجه (٣٨٧٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٨٩٠)]. وقال لفاطمة: «تسبحين الله ثلاثًا وثلاثين، وتحمدينه ثلاثًا وثلاثين، وتكبرينه أربعًا وثلاثين». [أحمد (١/٩٦)]. وأوصى بقراءة الدعاء المتقدم ذكره - «اللهم فاطر السموات والأرض...» الخ. [أحمد (٢/٢٩٧)]. كما أوصى بقراءة آية الكرسي، وأخبر بأن من يقرؤها لا يزال عليه من الله حافظ. وقال للبراء: «إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت». ثم قال: «فإن مت مت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تقول»[2]. [البخاري (٦٣١٣)، ومسلم (٢٧١٠)].

---

(١) النفث: نفخ لطيف بلا ريق.
(٢) ذكرنا الأحاديث المتقدمة بدون تخريج [illegible]، وكلها صحيحة.

دعاء الاستيقاظ من النوم

أمر رسول الله ﷺ المستيقظ من نومه أن يقول: «الحمد لله الذي رد علي روحي وعافاني في جسدي، وأذن لي بذكره». [أبو داود (٥٠٦١)، والنسائي (٨٦٦) في عمل اليوم والليلة]. وكان إذا استيقظ قال: «لا إله إلا أنت سبحانك. اللهم أستغفرك لذنبي، وأسألك رحمتك، اللهم زدني علمًا، ولا تزغ قلبي بعد إذ هديتني، وهب لي من لدنك رحمة، إنك أنت الوهاب». وصح أنه قال: «من تعارّ[1] من الليل، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، الحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ثم قال: اللهم اغفر لي. أو دعا، استجيب له، فإن توضأ وصلى، قبلت صلاته». [البخاري (١١٥٤)، وأبو داود (٥٠٦٠)، والترمذي (٣٤١٤)، وابن ماجه (٣٨٧٨)].

الذكر عند الفزع، والأرق، والوحشة

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا فزع أحدكم في النوم فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه، وعقابه، وشر عباده، ومن همزات الشياطين وأن يحضرون. فإنها لن تضره». قال: وكان ابن عمر يعلمها من بلغ من ولده، ومن لم يبلغ منهم كتبها في صك، ثم علقها في عنقه. وإسناده حسن. [أبو داود (٣٨٩٣)، والترمذي (٣٥٢٨)، والنسائي (٧٦٥) في عمل اليوم والليلة، وأحمد (٢/١٨١)]. عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه أصابه أرق، فقال رسول الله ﷺ: «ألا أعلمك كلمات إذا قلتهن نمت، قل: اللهم رب السموات السبع وما أظلت، ورب الأرضين وما أقلت، ورب الشياطين وما أضلت، كن لي جارًا من شر خلقك كلهم جميعًا، أن يفرط علي أحد منهم، أو أن يبغي علي، عزّ جارك، وجل ثناؤك، ولا إله غيرك». أو: «لا إله إلا أنت». [مجمع الزوائد (١٠/١٢٦)]. رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وإسناده جيد، إلا أن عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من خالد، ذكره الحافظ المنذري. وروى الطبراني، وابن السني، عن البراء بن عازب، أن رجلاً اشتكى إلى رسول الله ﷺ الوحشة، فقال: «قل: سبحان الله الملك القدوس، رب الملائكة والروح، جللت السموات والأرض بالعزة والجبروت». فقالها الرجل، فأذهب الله عنه الوحشة. [ابن السني (٦٣٤)].

ما يقوله ويفعله من رأى في منامه ما يكره.

١- عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها، فليبصق عن يساره ثلاثًا، وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم، وليتحول عن جنبه الذي كان عليه». رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [مسلم (٢٢٦٢)، وأبو داود (٥٠٢٢)، وابن ماجه (٣٩٠٨)، وأحمد (٣/٣٥٠)].

٢- وعن أبي سعيد الخدري، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها، فإنما هي من الله، فليحمد الله عليها وليحدث بما رأى، وإذا رأى غير ذلك مما يكره، فإنما هي من الشيطان، فليستعذ

(١) تعارّ: سهر وتقلّب على فراشه ليلاً مع كلام. القاموس. والمراد: من استيقظ بالليل ولا يستطيع العود إلى النوم.

الذكر عند رؤية ما يعجبه من ماله

ينبغي للمرء إذا رأى ما يعجبه من أهله أو ماله أن يقول : «ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله» ، فإنه لا يرى بها سوءًا . فإن رأى ما يسوءه ، فليقل : «الحمد لله على كل حال» . قال الله تعالى : ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف : ٣٩] . وروى ابن السني ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما أنعم الله على عبد نعمة في أهل ، ومال ، وولد ، فقال : ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله ، فيرى فيها آفة دون الموت» . [ابن السني (٣٥٧)] . وعنه ﷺ ، أنه كان إذا رأى ما يسره ، قال : «الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات» ، وإذا رأى ما يسوءه قال : «الحمد لله على كل حال» . رواه ابن ماجه . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد . [ابن ماجه (٣٨٠٣) ؛ والحاكم (١/٤٩٩) ، وابن السني (٣٧٨)] .

الذكر عند النظر في المرآة

١ـ روى ابن السني ، عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا نظر في المرآة ، قال : «الحمد لله ، اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي» . [ابن السني (١٦٣)] . وروي عن أنس ، قال : كان النبي ﷺ إذا نظر وجهه في المرآة ، قال : «الحمد لله الذي سوى خلقي فعدله ، وكرم صورة وجهي فحسنها ، وجعلني من المسلمين» . [ابن السني (١٦٥) ، ومجمع الزوائد (١٠/١٣٩)] .

ما يقال عند رؤية أهل البلاء :

روى الترمذي وحسنه ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من رأى مبتلى ، فقال : الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به ، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً ، لم يصبه ذلك البلاء» . [الترمذي (٣٤٣٨)] . قال النووي : قال العلماء : ينبغي أن يقول هذا الذكر سرًا ، بحيث يسمع نفسه ، ولا يسمعه المبتلى ؛ لئلا يتألم قلبه بذلك ، إلا أن تكون بليته معصية ، فلا بأس أن يسمعه ذلك ، إن لم يخف من ذلك مفسدة .

الذكر عند صياح الديكة ، والنهيق ، والنباح

روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «إذا سمعتم نهيق الحمير ، فتعوذوا بالله من الشيطان ؛ فإنها رأت شيطانًا ، وإذا سمعتم صياح الديكة ، فسلوا الله من فضله ؛ فإنها رأت ملكًا» . [البخاري (٣٣٠٣) ، ومسلم (٢٧٢٩)] . وعند أبي داود : «إذا سمعتم نباح الكلاب ، ونهيق الحمير بالليل ، فتعوذوا بالله منهن ؛ فإنهن يرين ما لا ترونه» . [البخاري في الأدب المفرد (١٢٣٣ و ١٢٣٤) ، وأبو داود (٥١٠٣) ، وأحمد (٣/٣٠٦ ، ٣٥٥) ، وابن حبان (١٩٩٦) ، والحاكم (٤/٢٨٤)] .

٤ - وفي «سنن أبي داود»، عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال: «دعوات المكروب: اللهم رحمتك أرجو، فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين، وأصلح لي شأني كله، لا إله إلا أنت». [أبو داود (٥٠٩٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٠١)، والنسائي (٦٥١) في «عمل اليوم والليلة»، وأحمد (٥/٤٢)].

٥ - وفيه أيضاً، عن أسماء بنت عميس، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «ألا أعلمك كلمات تقولينهن عند الكرب - أو في الكرب -: الله الله ربي، لا أشرك به شيئاً». وفي رواية: أنها تقال سبع مرات. [أبو داود (١٥٢٥)، وابن ماجه (٣٨٨٢)، وأحمد (٦/٣٦٩)].

٦ - وفي الترمذي، عن سعد بن أبي وقاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت: لا إله إلا أنت، سبحانك إني كنت من الظالمين، لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط، إلا استجيب له». [الترمذي (٣٥٠٥)]. وفي رواية له: «إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب، إلا فرج الله عنه. كلمة أخي يونس، عليه السلام». [النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٥٦)، وابن السني (٣٤٣)].

٧ - وعند أحمد، وابن حبان، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «ما أصاب عبداً هم ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك: أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي. إلا أذهب الله همه وحزنه، وأبدله مكانه فرحاً». [أحمد (١/٣٩١)، وأبو يعلى (٥٢٩٧)، والحاكم (١/٥٠٩)، وابن حبان (٢٣٧٢)].

الذكر عند لقاء العدو وعند الخوف من الحاكم

روى أبو داود، والنسائي، عن أبي موسى: أن النبي ﷺ كان إذا خاف قوماً، قال: «اللهم إنا نجعلك في نحورهم، ونعوذ بك من شرورهم». [أبو داود (١٥٣٧)، والنسائي (٦٠١) في «عمل اليوم والليلة»].

وروى ابن السني، أنه ﷺ كان في غزوة، فقال: «يا مالك يوم الدين، إياك أعبد وإياك أستعين». قال أنس: فلقد رأيت الرجال تصرعها الملائكة من بين يديها ومن خلفها. [ابن السني (٣٣٥)].

وروى أيضاً، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خفت سلطاناً أو غيره، فقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله ربي، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم، لا إله إلا أنت، عز جارك وجل ثناؤك». [ابن السني (٣٤٦)].

وروى البخاري، عن ابن عباس قال: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قال له الناس: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. [البخاري (٤٥٦٣ و ٤٥٦٤)].

وعن عوف بن مالك، أن النبي ﷺ قضى بين رجلين، فقال المقضي عليه لما أدبر: حسبنا الله ونعم

الوكيل. فقال النبي ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس[1]، فإذا غلبك أمر، فقل: حسبي الله ونعم الوكيل».

ما يقول إذا استصعب عليه أمر:

روى ابن السني، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن[2] إذا شئت سهلاً».

ما يقول إذا تعسرت معيشته:

روى ابن السني، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «ما يمنع أحدكم إذا عسر عليه أمر معيشته، أن يقول إذا خرج من بيته: بسم الله على نفسي، ومالي، وديني، اللهم رضني بقضائك، وبارك لي فيما قدر، حتى لا أحب تعجيل ما أخرت، ولا تأخير ما عجلت». [ابن السني (٣٥٠)]

الذكر عند الدين

١ ـ روى الترمذي وحسنه، عن علي رضي الله عنه أن مكاتبًا جاءه، فقال: إني عجزت عن كتابتي فأعني. فقال: ألا أعلمك كلمات علمنيهن رسول الله ﷺ، لو كان عليك مثل جبل صبير[3] دينًا، إلا أداه الله عنك، قل: «اللهم اكفني بحلالك عن حرامك، وأغنني بفضلك عمن سواك». [الترمذي (٣٥٥٨)، وأحمد (١/١٥٣)، والحاكم (١/٥٣٨)].

٢ ـ وقال أبو سعيد: دخل رسول الله ﷺ المسجد ذات يوم، فإذا هو برجل من الأنصار، يقال له: أبو أمامة فقال: «يا أبا أمامة، مالي أراك جالسًا في المسجد في غير وقت صلاة؟». قال: هموم لزمتني وديون يا رسول الله. قال: «أفلا أعلمك كلامًا إذا قلته، أذهب الله همك، وقضى عنك دينك؟». قلت: بلى، يا رسول الله. قال: «قل إذا أصبحت وإذا أمسيت: اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال». قال: ففعلت ذلك، فأذهب الله همي، وقضى عني ديني. [أبو داود (١٥٥٥)]

ما يقول إذا نزل به ما يكره، أو غلب على أمره:

روى ابن السني، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليسترجع أحدكم في كل شيء، حتى في شسع نعله، فإنها من المصائب». [ابن السني (٣٥٢)].

يسترجع: يقول إذا نزل به ما يسوءه، حتى ولو انقطع الشسع: «إنا لله وإنا إليه راجعون».

والشسع: أحد سيور النعل التي تشد إلى زمامها.

وروى مسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن

---

(١) الكيس: العاقل.
(٢) الحزن: غليظ الأرض وخشنها.
(٣) جبل صبير: جبل طي.

الضعيف، وفي كلٍّ خيرٌ، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإذا أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا، كان كذا وكذا، ولكن قل: قدَّر الله، وما شاء فعل. فإنَّ لو تفتح عمل الشيطان». [مسلم (٢٦٦٤)، وأحمد (٢/٣٦٦)، وابن ماجه (٧٩)].

ما يقول من نزل به الشكّ:

١- روى البخاري، ومسلم: عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «يأتي الشيطان أحدكم، فيقول: من خلق كذا، من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغ ذلك، فليستعذ بالله ولينته». [البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤)].

٢- وفي «الصحيح»، أنه ﷺ قال: «لا يزال الناس يتساءلون، حتى يقال: خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله ورسله». [أبو داود (٤٧٢١ و ٤٧٢٢)، والنسائي (٦٦٣ و ٦٦٢) في عمل اليوم والليلة، وابن السني (٦٢٤)].

ما يقول عند الغضب:

روى البخاري، ومسلم: عن سليمان بن صرد، قال: كنت جالساً مع النبي ﷺ ورجلان يستبان، أحدهما قد احمر وجهه، وانتفخت أوداجه، فقال النبي ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها، ذهب عنه ما يجد، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. ذهب عنه». [البخاري (٣٢٨٢)، ومسلم (٢٦١٠)].

من جوامع أدعية الرسول ﷺ

١- قالت عائشة: كان النبي ﷺ يحب الجوامع من الدعاء، ويدع ما بين ذلك.

ونحن نذكر من هذه الأدعية ما لا غنى للمرء عنه: عن أنس ؓ قال: كان أكثر دعاء النبي ﷺ: «اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار». [البخاري (٤٥٢٢)، ومسلم (٢٦٩٠)].

٢- وروى مسلم، أن رسول الله ﷺ عاد رجلاً من المسلمين، قد خفت[1] فصار مثل الفرخ، فقال له رسول الله ﷺ: «هل كنت تدعو بشيء، أو تسأله إياه؟» قال: نعم، كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة، فعجّله لي في الدنيا. فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله! لا تطيقه - أو لا تستطيعه - أفلا قلت: اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار». [مسلم (٢٦٨٨)(٢٣)، وأحمد (٣/١٠٧)، والترمذي (٣٤٨٧)، والنسائي (١٠٥٣) في عمل اليوم والليلة].

٣- وروى أحمد، والنسائي، أن سعداً سمع ابناً له يقول: اللهم إني أسألك الجنة، ونعيمها، وكذا وكذا، وأعوذ بك من النار، وأغلالها، وسلاسلها. فقال سعد: لقد سألت الله خيراً كثيراً، وتعوذت به

---

(١) خفت: ضعف وهزل حتى صار مثل ولد الطائر.

وروى أيضاً أنه ﷺ كان يقول : «اللهم إني أسألك الهدى ، والتقى ، والعفاف ، والغنى» . [مسلم (٢٧٢١)، وأحمد (١/٤١١)، والترمذي (٣٤٨٩)، وابن ماجه (٣٨٣٢)].

وروى الترمذي وحسنه ، والحاكم ، عن ابن عمر ، قال : قلما كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس ، حتى يدعو بهؤلاء الكلمات لأصحابه : «اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك ، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهوِّن به علينا مصائب الدنيا ، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا ، واجعل ثأرنا على من ظلمنا ، وانصرنا على من عادانا ، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ، ولا مبلغ علمنا ، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا» . [الترمذي (٣٥٠٢)، والنسائي (٤٠١ و ٤٠٢) في عمل اليوم والليلة ، وابن السني (٤٤٦)، والحاكم (١/٥٢٨)].

الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ

قال الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب : ٥٦].

معنى الصلاة على رسول الله ﷺ:

قال البخاري : قال أبو العالية : صلاة الله ـ تعالى ـ ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة الدعاء .

وقال أبو عيسى الترمذي : وروي عن سفيان الثوري ، وغير واحد من أهل العلم ، قالوا : صلاة الرب الرحمة ، وصلاة الملائكة الاستغفار . قال ابن كثير : والمقصود من هذه الآية : أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ أخبر عباده بمنزلة عبده ونبيه عنده في الملأ الأعلى ، بأنه يثني عليه عند الملائكة المقربين ، وأن الملائكة تصلي عليه ، ثم أمر الله ـ تعالى ـ أهل العالم السفلي بالصلاة والتسليم عليه ؛ ليجتمع الثناء عليه من أهل العالمين ؛ العلوي والسفلي جميعاً . وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة ، نذكر بعضها فيما يلي :

١ ـ روى مسلم ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «من صلّى عليّ صلاة ، صلّى الله عليه بها عشراً» . [مسلم (٤٠٨)، وأبو داود (١٥٣٠)، والترمذي (٤٨٥)، والنسائي (٣/٥٠)].

٢ ـ وروى الترمذي ، عن ابن مسعود ، أن رسول الله ﷺ قال : «أولى الناس بي يوم القيامة ، أكثرهم عليّ صلاة» . قال الترمذي : حديث حسن . أي : أحقهم بشفاعته ، وأقربهم مجلساً منه . [الترمذي (٤٨٤)، وابن حبان (٢٣٨٩)].

٣ ـ وروى أبو داود بإسناد صحيح ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا تجعلوا قبري عيداً ، وصلوا عليّ ؛ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» . [أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/٣٦٧)].

٤ ـ وروى أبو داود ، والنسائي ، عن أوس ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه ؛ فإن صلاتكم معروضة عليّ» . فقالوا : يا رسول الله ، وكيف تعرض

صلاتنا عليك وقد أرمت؟ قال: يقولون: بليت. قال: «إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء». [أبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (٣/٩١، ٩٢)، وابن ماجه (١٠٨٥)، وأحمد (٤/٨)].

٥- وفي «سنن أبي داود» عن أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد صحيح، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يسلم علي، إلا رد الله علي روحي، حتى أرد عليه السلام». [أبو داود (٢٠٤١)، وأحمد (٢/٥٢٧)].

٦- وروى الإمام أحمد، عن أبي طلحة الأنصاري، قال: أصبح رسول الله ﷺ يومًا طيب النفس، يُرى في وجهه البشر، قالوا: يا رسول الله، أصبحت اليوم طيب النفس، يُرى في وجهك البشر. قال: «أجل، أتاني آت من ربي عز وجل فقال: من صلى عليك من أمتك صلاة، كتب الله له بها عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، ورد عليه مثلها». قال ابن كثير: وهذا إسناد جيد. [أحمد (٤/٢٩، ٣٠)، والنسائي (٦٠) في عمل اليوم والليلة وفي المجتبى (٣/٤٤، ٥٠)].

٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من سره أن يكتال له بالمكيال الأوفى، إذا صلى علينا أهل البيت، فليقل: اللهم صل على محمد النبي، وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته وأهل بيته، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد». رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (٩٨٢)].

٨- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ثلث الليل قام، فقال: «يا أيها الناس، اذكروا الله، اذكروا الله، جاءت الراجفة[1]، تتبعها الرادفة[2]، جاء الموت بما فيه، جاء الموت بما فيه». قلت: يا رسول الله، إني أكثر الصلاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟ قال: «ما شئت». قلت: الربع؟ قال: «ما شئت، فإن زدت فهو خير لك». قلت: النصف؟ قال: «ما شئت، فإن زدت فهو خير لك». قلت: فالثلثين؟ قال: «ما شئت، فإن زدت فهو خير لك». قلت: أجعل لك صلاتي كلها[3]. قال: «إذن تكفى همك، ويغفر لك ذنبك». رواه الترمذي. [أحمد (٥/١٣٦)، والترمذي (٢٤٥٧)، والحاكم (٢/٤٢١، ٥١٣)].

هل تجب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اسمه؟

ذهب إلى وجوب الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر طائفة من العلماء، منهم الطحاوي، والحليمي، واستدلوا على ذلك بما رواه الترمذي وحسنه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «رغم أنف رجل ذكرت عنده، فلم يصل علي، ورغم أنف رجل دخل عليه شهر رمضان، ثم انسلخ قبل أن يغفر له، ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبر، فلم يدخلاه الجنة». [الترمذي (٣٥٤٥)].

وبحديث أبي ذر، أن رسول الله ﷺ قال: «إن أبخل الناس من ذكرت عنده، فلم يصل علي». [الترمذي (٣٥٤٦)، وأحمد (١/٢٠١)، وابن حبان (٩٠٩)، وابن السني (٣٨٢) من حديث علي].

وذهب آخرون إلى وجوب الصلاة عليه في المجلس مرة واحدة، ثم لا تجب في بقية ذلك المجلس، بل

---

(١) الراجفة: النفخة الأولى. (٢) الرادفة: النفخة الثانية.
(٣) أي أجعل دعائي كله في الصلاة والسلام عليك.

تستحب؛ لحديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ما جلس قوم مجلسًا لم يذكروا الله فيه، ولم يصلوا على نبيهم، إلا كان عليهم تِرَةً[1] يوم القيامة، فإن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم». رواه الترمذي، وقال: حسن. [الترمذي (٣٣٨٠)، وأحمد (٢/٤٥٣ و ٤٨١)، والحاكم (١/٤٩٦)].

استحباب كتابة الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اسمه

استحب العلماء الصلاة والسلام عليه - صلوات الله وسلامه عليه - كلما كتب اسمه، إلا أنه لم يرد في ذلك حديثٌ يصح الاحتجاج به، وذكر الخطيب البغدادي قال: رأيت بخط الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله، كثيرًا ما يكتب اسم النبي ﷺ، من غير ذكر الصلاة عليه كتابة. قال: وبلغني أنه كان يصلي عليه لفظًا.

الجمع بين الصلاة والتسليم

قال النووي: إذا صلى على النبي ﷺ، فليجمع بين الصلاة والتسليم، ولا يقتصر على أحدهما، فلا يقل: صلّى الله عليه فقط، ولا عليه السلام فقط.

الصلاة على الأنبياء

تستحب الصلاة على الأنبياء والملائكة استقلالاً.

وأما غير الأنبياء، فإنه يجوز الصلاة عليهم تبعًا، باتفاق العلماء، وقد تقدم قوله ﷺ: «اللهم صلِّ على محمد النبي، وأزواجه أمهات المؤمنين... إلخ». وتكره الصلاة عليهم استقلالاً، فلا يقال: عمر ﷺ.

صيغة الصلاة والسلام عليه[2]

روى مسلم، عن أبي مسعود الأنصاري، أن بشير بن سعد قال: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ قال: فسكت رسول الله ﷺ، حتى تمنيت أنه لم يسأله، ثم قال رسول الله ﷺ: «قولوا: اللهم صلِّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد، والسلام كما قد علمتم». [أحمد (٤/١١٨ و ١١٩)، ومسلم (٤٠٥)، والترمذي (٣٢٢٠)، والنسائي (٣/٤٥)، وأبو داود (٩٨٠)].

وروى ابن ماجه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: إذا صليتم على رسول الله ﷺ، فأحسنوا الصلاة؛ فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه. قالوا له: فعلِّمنا. قال: قولوا: «اللهم اجعل صلواتك ورحمتك، وبركاتك على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، محمد عبدك ورسولك، إمام الخير، وقائد

---

(١) الترة: النقص. (٢) تقدم بعض الصيغ الواردة في ذلك.

ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ، ومعاشي ، وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم أرضني به» . قال : ويسمي حاجته أي : يسمي حاجته عند قوله : «اللهم إن كان هذا الأمر» . [البخاري (١١٦٢) ، وأبو داود (١٥٣٨) ، والترمذي (٤٨٠) ، والنسائي (٦/ ٨٠ - ٨١)] . ولم يصحّ في القراءة فيها شيء مخصوص ، كما لم يصح شيء في استحباب تكرارها .

قال النووي : ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له ، ولا ينبغي أن يعتمد على انشراح كان فيه هوى قبل الاستخارة ، بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأسًا ، وإلا فلا يكون مستخيرًا لله ، بل يكون غير صادق في طلب الخيرة ، وفي التبري من العلم والقدرة ، وإثباتهما لله تعالى ، فإذا صدق في ذلك ، تبرأ من الحول والقوة ، ومن اختياره لنفسه .

استحباب السفر يوم الخميس : روى البخاري ، أن رسول الله ﷺ قلّما كان يخرج ، إذا أراد سفرًا ، إلا يوم الخميس . [البخاري (٢٩٤٩)] .

استحباب الصلاة قبل الخروج : عن المطعم بن المقدام رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «ما خلّف أحد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرًا» . رواه الطبراني ، وابن عساكر ، وسنده معضل أو مرسل . [الأحاديث الضعيفة للألباني (٣٧٢)] .

استحباب اتخاذ الأصحاب والرفقاء :

١- روى أحمد ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ نهى عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده ، أو يسافر وحده . [أحمد (٢/ ٩١)] .

٢- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : «الراكب شيطان ، والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب» . [أبو داود (٢٦٠٧) ، والترمذي (١٦٧٤) ، والنسائي في السنن الكبرى (٨٨٤٩) ، والحاكم (٢/ ١٠٢)] .

استحباب توديع أهله وأقاربه وطلب الدعاء منهم ودعائه لهم :

١- روى ابن السني ، وأحمد ، عن أبي هريرة ، أن الرسول ﷺ قال : «من أراد أن يسافر ، فليقل لمن يخلّف : أستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه» . [ابن السني (٥٠٤ و ٥٠٧) ، وأحمد (٢/ ٣٥٨) ، وابن ماجه (٨٢٥)] .

٢- وروى أحمد ، عن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إن الله إذا استُودع شيئًا ، حفظه» . [أحمد (٢/ ٨٧) ، وابن حبان (٢٣٧٦/موارد) ، والنسائي (٥٠٩) في عمل اليوم والليلة] .

٣- ويُروى عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا أراد أحدكم سفرًا ، فليودّع إخوانه ؛ فإن الله - تعالى - جاعلٌ في دعائهم خيرًا» . [الطبراني في المعجم الوسيط (٣٨٦٣) ، والفتوحات الربانية (٥/ ١٠٤)] .

٤- والسنة ، أن يدعو الأهل والأصحاب والمودِّعون للمسافر بهذا الدعاء المأثور ، قال سالم : كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول للرجل إذا أراد سفرًا : ادنُ مني أودّعك ، كما كان رسول الله ﷺ يودعنا ،

فيقول: «أستودع الله دينك، وأمانتك[1]، وخواتيم عملك». [الترمذي (٣٤٣٩)، وأحمد (٧/٢)، وابن حبان (٢٣٧٦)، والحاكم (٩٧/٢)]. وفي رواية: أن النبي ﷺ كان إذا ودّع رجلاً أخذ بيده، فلا يدَعُها حتى يكون الرجل هو الذي يدَعُ يد رسول الله ﷺ، وذكر الحديث المتقدم، قال الترمذي: حسن صحيح. [الترمذي (٣٤٤٢)].

٥- وعن أنس، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أريد سفرًا فزوّدني. فقال: «زوّدك الله التقوى». قال: زدني. قال: «وغفر ذنبك». قال: زدني. قال: «ويسّر لك الخير حيثما كنت». قال الترمذي: حديث حسن. [الترمذي (٣٤٤٠)، والحاكم (٩٧/٢)، والدارمي (٢٦٧٤)].

٦- وعن أبي هريرة، أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني أريد أن أسافر فأوصني. قال: «عليك بتقوى الله، عزّ وجل، والتكبير على كلّ شرف». فلما ولّى الرجل، قال: «اللهم اطْوِ[2] له البعدَ، وهوّن عليه السفر». قال الترمذي: حديث حسن. [الترمذي (٣٤٤٦) وأحمد (٣٢٥/٢) وابن ماجه (٢٧٧١) والحاكم (٢/ ٩٨)].

طلب الدعاء من المسافر في موطن الخير: قال عمر ﷺ: استأذنت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي، وقال: «لا تنسنا يا أخي من دعائك». فقال: كلمة ما يسرّني أن لي بها الدنيا. رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. [أبو داود (١٤٩٨) والترمذي (٣٥٥٧) وابن ماجه (٢٨٩٤)].

أدعية السفر

يستحب للمسافر أن يقول، إذا خرج من بيته: «بسم الله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أعوذ بك أن أضِلَّ أو أُضَلَّ، أو أزِلَّ أو أُزَلَّ، أو أظلِم أو أُظلَم، أو أجهل أو يُجهَل عليّ». [أبو داود (٥٠٩٤) والترمذي (٣٤٢٣) والنسائي (٢٦٨/٨) وابن ماجه (٣٨٨٤)]. ثم يتخير من الأدعية المأثورة ما يشاء، وهاك بعضها:

١- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يخرج إلى سفر، قال: «اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من الضُّبْنة[3] في السفر، والكآبة في المنقلب، اللهم اطوِ لنا الأرض، وهوّن علينا السفر». وإذا أراد الرجوع، قال: «آيبون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون». وإذا دخل على أهله، قال: «توبًا توبًا[4] لربنا أوبًا، لا يغادر علينا حوبًا». رواه أحمد، والطبراني، والبزار بسند رجاله رجال الصحيح. [أحمد (٢٥٦/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٠/٥) وأبو يعلى (٢٣٥٣) والبزار (٣١٢٧) ومجمع الزوائد (١٣٠/١٠)].

---

(١) قال الخطابي: الأمانة هنا أهله، ومن يخلفه، وماله الذي عند أمينه، وذكر الدين هنا، لأن السفر مظنة المشقة، فربما كان سببًا لإهمال بعض أمور الدين.

(٢) اطو: قرّب.

(٣) الضبنة، بكسر الضاد: الرفاق الذين لا كفاية لهم: أي أعوذ بك من صحبتهم في السفر.

(٤) توبًا، مصدر تاب، وأوبًا، مصدر آب، وهما بمعنى رجع، والحوب: الذنب.

منزلًا، ثم قال: «أعوذ بكلمات الله التامات[1] كلها من شر ما خلق. لم يضره شيء، حتى يرحل من منزله ذلك». رواه الجماعة إلا البخاري، وأبا داود. [مسلم (٢٧٠٨) والترمذي (٣٤٣٧) وأحمد (٦/٣٧٧) والنسائي (٥٦٠ و٥٦١) في عمل اليوم والليلة].

ما يقوله المسافر إذا أشرف على قرية أو مكان وأراد أن يدخله: عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، أن كعبًا حلف له بالذي فلق البحر لموسى، أن صهيبًا حدثه، أن النبي ﷺ لم ير قرية يريد دخولها إلا قال حين يراها: «اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين السبع وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن، ورب الرياح وما ذرين، أسألك خير هذه القرية، وخير أهلها، وخير ما فيها، ونعوذ بك من شرها، وشر أهلها، وشر ما فيها». رواه النسائي، وابن حبان، والحاكم وصححه. [النسائي (٥٤٤) في عمل اليوم والليلة، وابن حبان (٢٣٧٧ موارد) والحاكم (٢/١٠٠)]. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: كنا نسافر مع رسول الله ﷺ، فإذا رأى قرية يريد أن يدخلها، قال: «اللهم بارك لنا فيها - ثلاث مرات - اللهم ارزقنا جناها، وحببنا إلى أهلها، وحبب صالحي أهلها إلينا». رواه الطبراني في «الأوسط» بسند جيد. [مجمع الزوائد (١٠/١٣٤)]. وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أشرف على أرض يريد دخولها، قال: «اللهم إني أسألك من خير هذه وخير ما جمعت فيها، وأعوذ بك من شرها وشر ما جمعت فيها، اللهم ارزقنا جناها[2]، وأعذنا من وباها، وحببنا إلى أهلها، وحبب صالحي أهلها إلينا». رواه ابن السني. [ابن السني (٥٢٦)].

ما يقوله المسافر وقت السحر: عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ إذا كان في سفر وأسحر[3] يقول: «سمّع سامع[4] بحمد الله، وحسن بلائه علينا، ربنا صاحبنا وأفضل علينا، عائذًا بالله من النار[5]». رواه مسلم. [مسلم (٢٧١٨) وأبو داود (٥٠٨٦)].

ما يقوله المسافر إذا علا شرفًا أو هبط واديًا أو رجع:

١ - روى البخاري، عن جابر رضي الله عنه قال: كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا. [البخاري (٢٩٩٣) وأحمد (٣/٣٣٣)].

٢ - وروى البخاري، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان إذا قفل[6] من الحج أو العمرة، ولا أعلمه إلا قال: الغزو. كلما أوفى[7] على ثنية[8] أو فدفد[9] كبر ثلاثًا، ثم قال: «لا إله إلا الله وحده لا

(١) التامات: أي الكاملات، والمراد بكلمات الله القرآن.
(٢) جناها: أي ما يجتنى من ثمار.
(٣) أسحر: أي دخل في وقت السحر، وهو آخر الليل.
(٤) سمع سامع بحمد الله وحسن بلائه علينا: أي شهد شاهد بحمدنا الله، وحسن نعمته، وحسن صنعه علينا، والبلاء: الفضل والنعمة.
(٥) عائذًا بالله: أي يكون صاحبنا، وحافظًا لنا من النار ومن أسبابها.
(٦) قفل: أي عاد.
(٧) أوفى: أي أشرف.
(٨) الثنية: الطريق العالي في الجبل.
(٩) الفدفد: أي الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع، أو هو الفلاة من الأرض.

الحـــج

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ۝ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ۝ ﴾[1] [آل عمران: ٩٦، ٩٧].

تعريفه: هو قصد مكة لأداء عبادة الطواف، والسعي، والوقوف بعرفة، وسائر المناسك؛ استجابة لأمر الله وابتغاء مرضاته؛ وهو أحد أركان الإسلام الخمسة، وفرض من الفرائض التي عُلمت من الدين بالضرورة، فلو أنكر وجوبه منكر، كفر وارتدّ عن الإسلام؛ والمختار لدى جمهور العلماء، أن إيجابه كان سنة ست بعد الهجرة؛ لأنه نزل فيها قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وهذا مبني على أن الإتمام يراد به ابتداء الفرض. ويؤيده قراءة علقمة، ومسروق، وإبراهيم النخعي، بلفظ: «وأقيموا». رواه الطبراني بسند صحيح. [فتح الباري (٣/ ٣٧٨)]. ورجح ابن القيم، أن افتراض الحج كان سنة تسع أو عشر.

فضله: رغّب الشارع في أداء فريضة الحج، وإليك بعض ما ورد في ذلك:

ما جاء في أنه من أفضل الأعمال: عن أبي هريرة، قال: سئل رسول الله ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمانٌ بالله ورسوله». قيل: ثم ماذا؟ قال: «ثم جهادٌ في سبيل الله». قيل: ثم ماذا؟ قال: «ثم حجٌّ مبرورٌ». [البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣)]. والحج المبرور: هو الحج الذي لا يخالطه إثم. وقال الحسن: أن يرجع زاهدًا في الدنيا، راغبًا في الآخرة. وروي مرفوعًا بسند حسن: «بِرُّه إطعام الطعام، ولين الكلام». [أحمد (٣/ ٣٢٤)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٠٧)، والطبراني في الأوسط (٨٤٠٥)، وابن خزيمة (٢٥١٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤١١٩)].

ما جاء في أنه جهاد:

١- عن الحسين بن علي - رضي الله عنهما - أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: إني جبانٌ، وإني ضعيفٌ. فقال: «هلمّ إلى جهادٍ لا شوكة فيه: الحج». رواه عبد الرزاق، والطبراني، ورواته ثقات. [الطبراني في الأوسط (٤٢٨٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٨٠٩)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٠٦)].

٢- وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «جهاد الكبير والضعيف والمرأة الحج». رواه النسائي بإسناد حسن. [النسائي (٥/ ١١٤)].

٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟

---

(١) بكة: أي مكة.

بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». [البخاري (١٧٧٣) ومسلم (١٣٤٩) والترمذي (٩٣٣) والنسائي (٥/ ١١٢) وابن ماجه (٢٨٨٨) ومالك في الموطأ (١/ ٣٤٦)].

٢- وروى ابن جريج بإسناد حسن، عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «هذا البيت دعامة الإسلام، فمن خرج يؤم[1] هذا البيت من حاج أو معتمر، كان مضمونا على الله إن قبضه أن يدخله الجنة، وإن رده رده بأجر وغنيمة». [الطبراني في الأوسط (٩٠٢٥) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٠٩)].

فضل النفقة في الحج:

عن بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله؛ الدرهم بسبعمائة ضعف». رواه ابن أبي شيبة، وأحمد، والطبراني، والبيهقي، وإسناده حسن. [أحمد (٥/ ٣٥٥) والطبراني في الأوسط (٥٢٧٠) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٠٨) والبيهقي (٤/ ٣٣٢)].

الحج يجب مرة واحدة:

أجمع العلماء على أن الحج لا يتكرر، وأنه لا يجب في العمر إلا مرة واحدة، إلا أن ينذره، فيجب الوفاء بالنذر، وما زاد فهو تطوع؛ فعن أبي هريرة، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس، إن الله كتب[2] عليكم الحج، فحجوا». فقال رجل: أكل عام، يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا، ثم قال ﷺ: «لو قلت: نعم. لوجبت، ولما استطعتم». ثم قال: «ذروني ما تركتكم؛ فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه». رواه البخاري، ومسلم. [مسلم (١٣٣٧) والنسائي (٥/ ١١٠) وأحمد (٢/ ٥٠٨)].

وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «يا أيها الناس، كتب عليكم الحج». فقام الأقرع بن حابس فقال: أفي كل عام، يا رسول الله؟ فقال: «لو قلتها لوجبت، ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا، الحج مرة، فمن زاد فهو تطوع». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والحاكم وصححه. [أبو داود (١٧٢١) والنسائي (٥/ ١١١) وابن ماجه (٢٨٨٦) وأحمد (١/ ٢٥٥) والحاكم (١/ ٢٩٣)].

وجوبه على الفور أو التراخي:

ذهب الشافعي، والثوري، والأوزاعي، ومحمد بن الحسن إلى أن الحج واجب على التراخي، فيؤدى في أي وقت من العمر، ولا يأثم من وجب عليه بتأخيره متى أداه قبل الوفاة؛ لأن رسول الله ﷺ أخر الحج إلى سنة عشر، وكان معه أزواجه وكثير من أصحابه، مع أن إيجابه كان سنة ست؛ فلو كان واجبا على الفور، ما أخره ﷺ. قال الشافعي: فاستدللنا على أن الحج فرضه مرة في العمر، أوله البلوغ، وآخره أن

---

(١) يؤم: أي يقصد. (٢) كتب: أي فرض.

وغيره، إلى اعتباره عذرًا مسقطًا للحج، وإن قل المأخوذ، وعند المالكية، لا يعدُّ عذرًا، إلا إذا أجحف بصاحبه، أو تكرر أخذه.

٣. ٤. أن يكون مالكًا للزاد والراحلة: والمعتبر في الزاد، أن يملك ما يكفيه مما يصلح به بدنه، ويكفي من يعوله كفاية فاضلة عن حوائجه الأصلية؛ من ملبس، ومسكن، ومركب، وآلة حرفة[1] حتى يؤدي الفريضة ويعود. والمعتبر في الراحلة، أن تمكنه من الذهاب والإياب، سواء أكان ذلك عن طريق البر، أو البحر، أو الجو وهذا بالنسبة لمن لا يمكنه المشي؛ لبعده عن مكة، فأما القريب الذي يمكنه المشي، فلا يعتبر وجود الراحلة في حقه؛ لأنها مسافة قريبة يمكنه المشي إليها. وقد جاء في بعض روايات الحديث، أن رسول الله ﷺ فسر السبيل بالزاد والراحلة؛ فعن أنس ﷺ قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل[2]؟ قال: «الزاد والراحلة». رواه الدارقطني وصححه. [الدارقطني (٢/ ٢١٨)]. قال الحافظ: والراجح إرساله، وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضًا، وفي إسناده ضعف. [الترمذي (٨١٣)]. وقال عبد الحق: طرقه كلها ضعيفة. وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسندًا، والصحيح رواية الحسن المرسلة. وعن علي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من ملك زادًا وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج، فلا عليه أن يموت، إن شاء يهوديًّا، وإن شاء نصرانيًّا؛ وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]». رواه الترمذي. [الترمذي (٨١٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٩٧٨)]. وفي إسناده هلال بن عبد الله وهو مجهول، والحارث، كذبه الشعبي، وغيره. والأحاديث، وإن كانت كلها ضعيفة، إلا أن أكثر العلماء يشترط لإيجاب الحج الزاد والراحلة لمن بَعُدَت داره، فمن لم يجد زادًا ولا راحلة، فلا حج عليه. قال ابن تيمية: فهذه الأحاديث مسندة من طرق حسان، ومرسلة، وموقوفة، تدل على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة، مع علم النبي ﷺ أن كثيرًا من الناس يقدرون على المشي. وأيضًا، فإن الله قال في الحج: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. إما أن يعني القدرة المعتبرة في جميع العبادات، وهو مطلق المكنة، أو قدرًا زائدًا على ذلك؛ فإن كان المعتبر الأول، لم يحتج إلى هذا التقييد، كما لم يحتج إليه في آية الصوم والصلاة، فعلم أن المعتبر قدر زائد على ذلك، وليس هو إلا المال. وأيضًا، فإن الحج عبادة مفتقرة إلى مسافة، فافتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة، كالجهاد. ودليل الأصل[3] قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ﴾ [التوبة: ٩١]. إلى قوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]. وفي «المهذب»: إن وجد ما يشتري به الزاد والراحلة، وهو محتاج إليه لدين عليه، لم يلزمه، حالًّا كان الدين أو مؤجلًا؛ لأن الدين الحالَّ على الفور والحج على التراخي، فقُدِّم عليه، والمؤجل

(١) كآلات التي يحتاجها، ولا طاقة له بحاجته، ولا الدور التي يسكنها، وإن كانت كبيرة، فضل عنه من أهل الحج.
(٢) أي: ما معنى «السبيل» المذكور في الآية.
(٣) الأصل: أي الجهاد المقيس عليه، فإنه أصل يقاس عليه الفرع، وهو الحج.

يحل عليه، وإذا صرف ما معه في الحج، لم يجد ما يقضي به الدَّين. قال: وإن احتاج إليه لمسكن لا بد من مثله، أو خادم يحتاج إلى خدمته، لم يلزمه. وإن احتاج إلى النكاح، وهو يخاف العنت، قدَّم النكاح؛ لأن الحاجة إلى ذلك على الفور، وإن احتاج إليه في بضاعة يتجر فيها؛ ليحصِّل منها ما يحتاج إليه للنفقة، فقد قال أبو العباس بن سريج: لا يلزمه الحج؛ لأنه محتاج إليه، فهو كالمسكن والخادم. وفي «المغني»: إن كان له دَينٌ على مليء باذل له يكفيه للحج، لزمه؛ لأنه قادر. وإن كان على معسر، أو تعذَّر استيفاؤه عليه، لم يلزمه. وعند الشافعية، أنه إذا بذل رجلٌ لآخر راحلة من غير عوض، لم يلزمه قبولها؛ لأن عليه في قبول ذلك منة، وفي تحمل المنة مشقة، إلا إذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج لزمه؛ لأنه يمكنه الحج من غير منة تلزمه. وقالت الحنابلة: لا يلزمه الحج ببذل غيره له، ولا يصير مستطيعًا بذلك؛ سواء كان الباذل قريبًا أو أجنبيًا، وسواء بذل له الركوب والزاد أو بذل له مالاً.

هـ- ألا يوجد ما يمنع الناس من الذهاب إلى الحج، كالحبس، والخوف من سلطان جائر يمنع الناس منه.

حج الصبي والعبد: لا يجب عليهما الحج، ولكنهما إذا حجَّا صح منهما، ولا يجزئهما عن حجة الإسلام؛ قال ابن عباس، رضي الله عنهما: قال النبي ﷺ: «أيما صبي حج، ثم بلغ الحنث[1]، فعليه أن يحج حجة أخرى، وأيما عبد حج، ثم أعتق، فعليه أن يحج حجة أخرى». رواه الطبراني بسند صحيح. [الطبراني في الأوسط (٢٧٥٢)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٠٥ - ٢٠٦)]. وقال السائب بن يزيد: حج أبي مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، وأنا ابن سبع سنين. رواه أحمد، والبخاري، والترمذي، وقال: قد أجمع أهل العلم على أن الصبي إذا حج قبل أن يدرك، فعليه الحج إذا أدرك، وكذلك المملوك إذا حج في رقه ثم أعتق، فعليه الحج إذا وجد إلى ذلك سبيلاً. [البخاري (١٨٥٨)، والترمذي (٩٢٥)، وأحمد (٣/ ٤٤٩)]. وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن امرأة رفعت إلى رسول الله ﷺ صبيًّا، فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم[2]، ولك أجر»[3]. [مسلم (١٣٣٦)، وأبو داود (١٧٣٦)، والنسائي (٥/ ١٢٠)، وأحمد (١/ ٢١٩)]. وعن جابر رضي الله عنه قال: حججنا مع رسول الله ﷺ، ومعنا النساء، والصبيان، فلبينا عن الصبيان، ورمينا عنهم. رواه أحمد، وابن ماجه. [ابن ماجه (٣٠٣٨)، وأحمد (٣/ ٣١٤)]. ثم إن كان الصبي مميزًا، أحرم بنفسه، وأدى مناسك الحج، وإلا أحرم عنه وليه[4]، ولبى عنه، وطاف به، وسعى، ووقف بعرفة، ورمى عنه، ولو بلغ قبل الوقوف بعرفة أو فيها، أجزأ عن حجة الإسلام، كذلك العبد إذا أعتق. وقال مالك، وابن المنذر: لا يجزئهما؛ لأن الإحرام انعقد تطوعًا، فلا ينقلب فرضًا

---

(1) الحنث: الإثم، أي: بلغ أن يكتب عليه إثم.
(2) قال القاضي: أجمعوا على أن الصبي يثاب على طاعاته، وتكتب له حسناته دون سيئاته، وهو مروي عن عمر.
(3) أي: بسبب تحملك من أمره بالحج، وتعليمه إياه.
(4) الولي الذي يحرم عنه إذا كان صغيرًا غير مميز: هو ولي ماله، وهو أبوه أو جده أو الوصي من جهة الحاكم. أما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا إذا كانت وصية أو منصوبة من جهة الحاكم. وقيل: يصح إحرامها وإحرام العصبة وإن لم يكن لهم ولاية.

حج المرأة: يجب على المرأة الحج كما يجب على الرجل، سواءً بسواء، إذا استوفت شرائط الوجوب التي تقدم ذكرها، ويزاد عليها بالنسبة للمرأة، أن يصحبها زوج أو محرم[1] . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يخلونَّ رجلٌ بامرأة، إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة، إلا مع ذي محرم». فقام رجلٌ فقال: يا رسول الله، إن امرأتي خرجت حاجّةً، وإني اكتتبت في غزوة كذا، وكذا. فقال: «انطلق، فحجَّ[2] مع امرأتك». رواه البخاري، ومسلم، واللفظ لمسلم. [البخاري (٣٠٠٦) ومسلم (١٣٤١) وأحمد (١/ ٢٢٢)] - وعن يحيى بن عباد: قال: كتبت امرأةٌ من أهل الري إلى إبراهيم النخعي: إني لم أحج حجة الإسلام، وأنا موسرةٌ ليس لي ذو محرم. فكتب إليها: إنك ممن لم يجعل الله له سبيلًا. وإلى اشتراط هذا الشرط، وجعله من جملة الاستطاعة ذهب أبو حنيفة، وأصحابه، والنخعي، والحسن، والثوري، وأحمد، وإسحاق. قال الحافظ: والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج، أو المحرم، أو النسوة الثقات، وفي قول: تكفي امرأة واحدةٌ ثقةٌ. وفي قول، نقله الكرابيسي، وصححه في «المهذب»: تسافر وحدها، إذا كان الطريق آمنًا. وهذا كله في الواجب؛ من حج أو عمرة. وفي «سبل السلام». قال جماعة من الأئمة: يجوز للعجوز السفر من غير محرم. وقد استدل المجيزون لسفر المرأة من غير محرم ولا زوج - إذا وجدت رفقةً مأمونةً، أو كان الطريق آمنًا - بما رواه البخاري، عن عدي بن حاتم، قال: بينا أنا عند رسول الله ﷺ، إذ أتاه رجلٌ فشكا إليه الفاقة، ثم أتاه آخر، فشكا إليه قطع السبيل، فقال: «يا عدي، هل رأيت الحيرة؟»[3] قال: قلت: لم أرها، وقد أنبئت عنها. قال: «فإن طالت بك حياةٌ، لترين الظعينة[4] ترتحل من الحيرة، حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله». [البخاري (٣٥٩٥)]. واستدلوا أيضًا، بأن نساء النبي ﷺ حججن بعد أن أذن لهن عمر في آخر حجة حجها، وبعث معهن عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف [البخاري (١٨٦٠)]. وكان عثمان ينادي: ألا يدنو أحدٌ منهن، ولا ينظر إليهن. وهن في الهوادج على الإبل. وإذا خالفت المرأة وحجت دون أن يكون معها زوج أو محرمٌ، صح حجها. وفي «سبل السلام»: قال ابن تيمية: إنه يصح الحج من المرأة بغير محرم، ومن غير المستطيع، وحاصله، أن من لم يجب عليه الحج؛ لعدم الاستطاعة، مثل المريض، والفقير، والمعضوب، والمقطوع طريقه، والمرأة بغير محرم، وغير ذلك، إذا تكلفوا شهود المشاهد، أجزأهم الحج. ثم منهم من هو محسن في ذلك، كالذي

(١) قال الحافظ في الفتح: وضابط المحرم عند العلماء: من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح لحرمتها. فخرج بالتأبيد: أخت الزوجة أو عمتها. وبالمباح: أم الموطوءة بشبهة وبنتها. وبحرمتها: الملاعنة.
(٢) هذا الأمر شديد، فإنه لا يلزم الزوج أو المحرم السفر مع المرأة، وقد لا يوجد محرم، كما في الحج من المشقة، ولأنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه، ليحصل غيره ما يجب عليه.
(٣) الحيرة: قرية قريبة من الكوفة.
(٤) الظعينة: الهودج فيه امرأة أم لا. أهـ. القاموس.

بعض حاجتها، ومنهم من هو مسيء في ذلك، كالذي يحج بمال حرام، والمرأة تحج بغير محرم، وإنما أجزأهم؛ لأن الأهلية تامة، والمعصية إن وقعت في الطريق، لا في نفس المقصود. وفي (المغني): لو تكلف غير المستطيع المشقة، وسار بغير زاد وراحلة فحج، كان حجه صحيحًا مجزئًا.

استئذان المرأة زوجها: يستحب للمرأة أن تستأذن زوجها في الخروج إلى الحج الفرض، فإن أذن لها خرجت، وإن لم يأذن لها خرجت بغير إذنه؛ لأنه ليس للرجل منع امرأته من حج الفريضة؛ لأنها عبادة وجبت عليها. ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولها أن تعجل به؛ لتبرئ ذمتها، كما لها أن تصلي أول الوقت، وليس له منعها، ويلحق به الحج المنذور؛ لأنه واجب عليها كحجة الإسلام، وأما حج التطوع فله منعها منه؛ لما رواه الدارقطني، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن رسول الله ﷺ، في امرأة كان لها زوج ولها مال، فلا يأذن لها في الحج. قال: «ليس لها أن تنطلق، إلا بإذن زوجها». [الدارقطني (٢/ ٢٢٣)].

من مات وعليه حج: من مات وعليه حجة الإسلام أو حجة كان قد نذرها، وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من ماله، كما أن عليه قضاء ديونه؛ فعن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحج ولم تحج، حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء». رواه البخاري [البخاري (١٨٥٢)]. وفي الحديث دليل على وجوب الحج عن الميت، سواء أوصى أم لم يوص؛ لأن الدين يجب قضاؤه مطلقًا، وكذا سائر الحقوق المالية؛ من كفارة، أو زكاة، أو نذر. وإلى هذا ذهب ابن عباس، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، والشافعي. ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم. وظاهره، أنه يقدم على دين الآدمي إذا كانت التركة لا تسع للحج والدين، لقوله ﷺ: «فالله أحق بالوفاء». [سبق تخريجه]. وقال مالك: إنما يحج عنه إذا أوصى، أما إذا لم يوص فلا يحج عنه؛ لأن الحج عبادة غلب فيه جانب البدنية، فلا يقبل النيابة. وإذا أوصى، حج من الثلث.

الحج عن الغير: من استطاع السبيل إلى الحج، ثم عجز عنه بمرض أو شيخوخة، لزمه إحجاج غيره عنه؛ لأنه أيس من الحج بنفسه لعجزه، فصار كالميت فينوب عنه غيره؛ ولحديث الفضل بن عباس، أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج، أدركت أبي شيخًا كبيرًا، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم». وذلك في حجة الوداع. رواه الجماعة، وقال الترمذي: حسن صحيح. [البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤)، وأبو داود (١٨٠٩)، والترمذي (٩٢٨)، والنسائي (٥/ ١١٨، ١١٩)، وابن ماجه (٢٩٠٩)]. وقال الترمذي أيضًا: وقد صح عن النبي ﷺ في هذا الباب غير حديث، والعمل على هذا عند أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، يرون أن يحج عن الميت. وبه يقول الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال مالك: إذا أوصى أن يحج عنه، حج

عنه. وقد رخص بعضهم، أن يحج عن الحي إذا كان كبيرًا، بحال لا يقدر أن يحج، وهو قول ابن المبارك، والشافعي[1]. وفي الحديث دليل على أن المرأة يجوز لها أن تحج عن الرجل والمرأة، والرجل يجوز له أن يحج عن الرجل والمرأة، ولم يأت نص يخالف ذلك.

إذا عوفي المعضوب[2]: إذا عوفي المريض بعد أن حج عنه نائبه، فإنه يسقط الفرض عنه، ولا تلزمه الإعادة؛ لئلا يفضي إلى إيجاب حجتين، وهذا مذهب أحمد. وقال الجمهور: لا يجزئه؛ لأنه تبين أنه لم يكن ميئوسًا منه، وأن العبرة بالانتهاء. ورجح ابن حزم الرأي الأول، فقال: إذا أمر النبي ﷺ بالحج عمن لا يستطيع الحج، راكبًا ولا ماشيًا، وأخبر أن دين الله يقضى عنه، فقد تأدى الدين بلا شك، وأجزأ عنه. وبلا شك أن ما سقط وتأدى، فلا يجوز أن يعود فرضه بذلك إلا بنص، ولا نص هاهنا أصلًا بعودته، ولو كان ذلك عائدًا لبين - عليه الصلاة والسلام - ذلك، إذ قد يقوى الشيخ فيطيق الركوب، فإذا لم يقل النبي ﷺ بذلك، فلا يجوز عودة الفرض عليه، بعد صحة تأديه عنه.

شرط الحج عن الغير: يشترط فيمن يحج عن غيره أن يكون قد سبق له الحج عن نفسه؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ سمع رجلًا يقول: لبيك عن شبرمة. فقال: «أحججت عن نفسك؟» قال: لا. قال: «فحج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة». رواه أبو داود، وابن ماجه [أبو داود (١٨١١) وابن ماجه (٢٩٠٣)]. قال البيهقي: هذا إسناد صحيح، ليس في الباب أصح منه. قال ابن تيمية: إن أحمد حكم في رواية عنه بأنه مرفوع، على أنه وإن كان مرفوعًا، فليس لابن عباس فيه مخالف. وهذا قول أكثر أهل العلم: إنه لا يصح أن يحج عن غيره، من لم يحج عن نفسه مطلقًا، مستطيعًا كان أو لا؛ لأن ترك الاستفصال، والتفريق في حكاية الأحوال، دال على العموم.

من حج لنذر وعليه حجة الإسلام: أفتى ابن عباس، وعكرمة، بأن من حج لوفاء نذر عليه، ولم يكن حج حجة الإسلام، أنه يجزئ عنهما. وأفتى ابن عمر، وعطاء، بأنه يبدأ بفريضة الحج، ثم يفي بنذره.

لا ضرورة في الإسلام: عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ضرورة في الإسلام». رواه أحمد، وأبو داود [أبو داود (١٧٢٩)، وأحمد (١/ ٣١٢)، والحاكم (٢/ ١٥٩)].

قال الخطابي: الضرورة تفسر تفسيرين؛ أحدهما، أن الضرورة هو الرجل الذي قد انقطع عن النكاح وتبتل، على مذهب رهبانية النصارى، ومنه قول النابغة:

لو أنها عرضت لأشمط راهب ... عبد الإله ضرورة متعبد

لرنا لبهجتها وحسن حديثها ... ولخاله رشدًا وإن لم يرشد

والوجه الآخر، أن الضرورة هو الرجل الذي لم يحج.

---

(١) يعني قول أحمد والأحناف.

(٢) المعضوب: الزمن الذي لا حراك له.

من راكب وماشٍ، ومن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا به، فأهلّ[1] بالتوحيد: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك». وأهلّ الناس بهذا الذي يهلّون به، فلم يردّ رسول الله ﷺ عليهم شيئًا منه، ولزم رسول الله ﷺ تلبيته. قال جابر رضي الله عنه: لسنا ننوي إلا الحج، لسنا نعرف العمرة، حتى إذا أتينا البيت معه، استلم الركن، فرمل ثلاثًا ومشى أربعًا، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم، عليه السلام، فقرأ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. فجعل المقام بينه وبين البيت، فكان يقرأ في الركعتين: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] و﴿قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]. ثم رجع إلى الركن فاستلمه، ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا، قرأ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]. «أبدأ بما بدأ الله به». فبدأ بالصفا، فرقي عليه، حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحّد الله وكبّره، وقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده». ثم دعا بين ذلك، قال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة، حتى إذا انصبّت قدماه في بطن الوادي، سعى حتى إذا صعدنا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا، حتى إذا كان آخر طوافه على المروة، فقال: «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أسق الهدي، وجعلتها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي، فليحلّ وليجعلها عمرة». فقام سراقة بن مالك بن جعشم، فقال: يا رسول الله، ألعامنا هذا أم لأبد؟ فشبّك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى، وقال: «دخلت العمرة في الحج مرتين، لا بل لأبد أبد». وقدم علي من اليمن ببدن النبي ﷺ، فوجد فاطمة، رضي الله عنها، ممن حلّ، ولبست ثيابًا صبيغًا واكتحلت، فأنكر ذلك عليها، فقالت: إن أبي أمرني بهذا. قال: فكان علي يقول بالعراق: فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرّشًا[2] على فاطمة للذي صنعت، مستفتيًا لرسول الله ﷺ فيما ذكرت عنه، فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها، فقال: «صدقت صدقت، ماذا قلت حين فرضت الحج؟». قال: قلت: اللهم إني أهلّ بما أهلّ به رسولك. قال: «فإن معي الهدي، فلا تحلّ». قال: فكان جماعة الهدي الذي قدم به علي من اليمن، والذي أتى به النبي ﷺ، مائة. قال: فحلّ الناس كلهم وقصّروا، إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدي، فلما كان يوم التروية،[4] توجهوا إلى منى فأهلّوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ، فصلى

---

(١) أهلّ من الإهلال: وهو رفع الصوت بالتلبية.

(٣) هو الأعراب بعضهم: [illegible] في الأدب [illegible]

ﷺ يوم [illegible]

(٢) التحريش: الإغراء، والمراد هنا: أن يذكر له ما يقتضي عتابها.

(٤) يوم التروية: هو اليوم الثامن من ذي الحجة.

ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر، وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء، حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة، فدعاه، وكبره، وهلله، ووحده، فلم يزل واقفًا حتى أسفر جدًا، فدفع قبل أن تطلع الشمس، وأردف الفضل بن عباس، وكان رجلًا حسن الشعر أبيض وسيمًا[1]، فلما دفع رسول الله ﷺ مرت به ظُعُن[2] يجرين، فطفق الفضل ينظر إليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل، فحول الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر، فحول رسول الله ﷺ يده من الشق الآخر على وجه الفضل، يصرف وجهه من الشق الآخر ينظر، حتى أتى بطن مُحَسِّر، فحرك قليلًا، ثم سلك الطريق الوسطى[3] التي تخرج على الجمرة الكبرى، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف، رمى من بطن الوادي[4].

ثم انصرف إلى المنحر، فنحر ثلاثًا وستين بيده، ثم أعطى عليًا فنحر ما غبر[5]، وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة[6] فجعلت في قدر، فطبخت، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها، ثم ركب رسول الله ﷺ، فأفاض إلى البيت،[7] فصلى بمكة الظهر، فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم، فقال: «انزعوا[8] بني عبد المطلب، فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم[9]، لنزعت معكم». فناولوه دلوًا، فشرب منه. [مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)].

قال العلماء: واعلم أن هذا حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد، ونفائس من مهمات القواعد. قال القاضي عياض: قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه، وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءًا كبيرًا، أخرج فيه من الفقه مائة ونيفًا وخمسين نوعًا. قال: ولو تقصي، لزيد على هذا العدد قريب منه.

قالوا: وفيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنفساء والحائض، ولغيرهما بالأولى. وعلى استثفار الحائض والنفساء، وعلى صحة إحرامهما، وأن يكون الإحرام عقب صلاة فرض أو نفل، وأن يرفع المحرم صوته بالتلبية، ويستحب الاقتصار على تلبية النبي ﷺ، فإذا زاد فلا بأس؛ فقد زاد عمر: لبيك، ذا النعماء والفضل الحسن، لبيك مرهوبًا منك، ومرغوبًا إليك.

---

(١) وسيمًا: أي جميلًا.
(٢) ظعن: جمع ظعينة: وهي البعير الذي عليه امرأة، ثم سميت به المرأة مجازًا لملابستها البعير.
(٣) فيه أن سلوك الطريق الوسطى [illegible] من عرفات سنة، وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات، وكان قد ذهب إلى عرفات من طريق [illegible] ليخالف الطريق، كما كان يفعل في الخروج إلى العيد، في مخالفة الطريق للذهاب والإياب.
(٤) فرماها من بطن الوادي: أي بحيث يكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه، ومكة عن يساره.
(٥) فنحر ثلاثًا وستين [illegible] ﷺ [illegible] مائة بدنة، [illegible]
(٦) ببضعة: أي قطعة لحم.
(٧) فأفاض إلى البيت: أي طاف بالبيت طواف الإفاضة، ثم صلى الظهر.
(٨) انزعوا: أي استقوا بالدلاء وانزعوها بالرشاء (الحبال).
(٩) فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم: معناه لولا خوفي أن يعتقد الناس ذلك من مناسك الحج، ويزدحمون عليه بحيث يغلبونكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم لكثرة فضيلة هذا الاستقاء.

وأنه يسنّ للحاج القدوم أولاً إلى مكة ؛ ليطوف طواف القدوم ، وأن يستلم الركن - الحجر الأسود - قبل طوافه : ويرمل في الثلاثة الأشواط الأولى ، والرمل : أسرع المشي مع تقارب الخطا ، وهو الخبب . وهذا الرمل يفعله ، ما عدا الركنين اليمانيين .

ثم يمشي أربعًا على عادته ، وأن يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ، ويتلو : ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] . ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ، ويصلي ركعتين ، ويقرأ فيهما في الأولى - بعد الفاتحة - سورة «الكافرون» وفي الثانية - بعد الفاتحة - سورة «الإخلاص» . ودل الحديث على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد ، كما فعله عند الدخول . واتفق العلماء على أن الاستلام سنة ، وأنه يسعى بعد الطواف ، ويبدأ من الصفا ويرقى إلى أعلاه ، ويقف عليه مستقبل القبلة ، ويذكر الله - تعالى - بهذا الذكر ، ويدعو ثلاث مرات ، ويرمل في بطن الوادي ، وهو الذي يقال له : بين الميلين ، وهو - أي : الرمل - مشروع في كل مرة من السبعة الأشواط ، لا في الثلاثة الأول ، كما في طواف القدوم بالبيت ، وأنه يرقى أيضًا على المروة كما رقي على الصفا ، ويذكر ويدعو . وبتمام ذلك تتم عمرته . فإن حلق أو قصر ، صار حلالاً . وهكذا فعل الصحابة ، الذين أمرهم ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة . وأما من كان قارنًا ، فإنه لا يحلق ولا يقصر ، ويبقى على إحرامه ، ثم في يوم التروية - وهو الثامن من ذي الحجة - يحرم من أراد الحج ممن حلّ من عمرته ، ويذهب هو ومن كان قارنًا إلى منى . والسُّنة ، أن يصلّي بمنى الصلوات الخمس ، وأن يبيت بها تلك الليلة ، وهي ليلة التاسع من ذي الحجة . ومن السُّنة كذلك : ألا يخرج يوم عرفة من منى ، إلا بعد طلوع الشمس ، ولا يدخل عرفات ، إلا بعد زوال الشمس ، وبعد صلاة الظهر والعصر جمعًا بعرفات ؛ فإنه ﷺ نزل بنمرة وليست من عرفات ، ولم يدخل ﷺ الموقف ، إلا بعد الصلاتين . ومن السنة ، أن يصلّي بينهما شيئًا ، وأن يخطب الإمام الناس قبل الصلاة ، وهذه إحدى الخطب المسنونة في الحج .

والثانية - أي : من الخطب المسنونة - يوم السابع من ذي الحجة ، يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر .

والثالثة - أي : من الخطب المسنونة - يوم النحر .

والرابعة - يوم النَّفْر الأول - وفي الحديث سنن وآداب منها : أن يعجل الذهاب إلى الموقف عند فراغه من الصلاتين ، وأن يقف - في عرفات - راكبًا أفضل . وأن يقف عند الصخرات عند موقف النبي ﷺ ، أو قريبًا منه ، وأن يقف مستقبل القبلة ، وأن يبقى في الموقف ، حتى تغرب الشمس ، ويكون في وقوفه داعيًا لله ﷻ رافعًا يديه إلى صدره ، وأن يدفع بعد تحقق غروب الشمس بالسكينة ، ويأمر الناس بها إن كان مطاعًا . فإذا أتى المزدلفة ، نزل وصلّى المغرب والعشاء جمعًا ، بأذان واحد وإقامتين ، دون أن يتطوع بينهما شيئًا من الصلوات . وهذا الجمع متفق عليه بين العلماء ، وإنما اختلفوا في سببه : فقيل : إنه نُسُك . وقيل : لأنهم مسافرون - أي : السفر هو العلة لمشروعية الجمع . ومن السنن : المبيت بمزدلفة ، وهو مجمع على أنه نسك ، وإنما اختلفوا في كونه - أي : المبيت - واجبًا أو سنة . ومن السنة ، أن يصلّي الصبح في المزدلفة ، ثم يدفع منها

بعد ذلك، فيأتي المشعر الحرام، فيقف به ويدعو، والوقوف عنده من المناسك. ثم يدفع منه عند إسفار الفجر إسفارًا بيّنًا، فيأتي بطن مُحَسِّر، فيسرع السَّيْرَ فيه؛ لأنه محلٌّ غضب الله فيه على أصحاب الفيل، فلا ينبغي الأناة فيه، ولا البقاء فيه. فإذا أتى الجمرة - وهي جمرة العقبة - نزل ببطن الوادي، ورماها بسبع حصيات، كلّ حصاة كحبة الباقلاء - أي: الفول - يكبّر مع كلّ حصاة. ثم ينصرف بعد ذلك إلى النحر فينحر، إن كان عنده هدي، ثم يحلق بعد نحره، ثم يرجع إلى مكة فيطوف طواف الإفاضة، وهو الذي يقال له: طواف الزيارة. ومن بعده يحل له كلّ ما حَرُمَ عليه بالإحرام، حتى وطء النساء. وأما إذا رمى جمرة العقبة، ولم يطف بعدُ الطواف، فإنه يحل له كلّ شيء، ما عدا النساء. هذا هو هَدْيُ رسول الله ﷺ في حجّه، والآتي به مقتدٍ به ﷺ، وممتثلٌ لقوله: «خُذُوا عني مناسككم». [أحمد (٣/ ٣٦٦) والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٢٥) وبنحوه عند مسلم بلفظ: «لتأخذوا مناسككم» (١٢٩٧) والنسائي (٥/ ٢٧٠) عن جابر]. وسنده صحيح. وإليك تفصيل هذه الأعمال، وبيان آراء العلماء، ومذهب كلّ منهم في كلّ عمل من أعمال الحج.

المواقيت

المواقيت: جمع ميقات، كمواعيد وميعاد، وهي مواقيت زمانية، ومواقيت مكانية.

المواقيت الزمانية: هي الأوقات التي لا يصح شيء من أعمال الحج إلا فيها، وقد بيّنها الله - تعالى - في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وقال: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]. أي: وقت أعمال الحج أشهر معلومات. والعلماء مجمعون على أن المراد بأشهر الحج شوال وذو القعدة، واختلفوا في ذي الحجة، هل هو بكماله من أشهر الحج، أو عشر منه؟ فذهب ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، والأحناف، والشافعي، وأحمد إلى الثاني، وذهب مالك إلى الأول. ورجّحه ابن حزم، فقال: قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ولا يطلق على شهرين، وبعض آخر أشهر. وأيضًا، فإن رمي الجمار - وهو من أعمال الحج - يُعمل يوم ثلاث عشر من ذي الحجة، وطواف الإفاضة - وهو من فرائض الحج - يعمل في ذي الحجة كله، بلا خلاف منهم، فصح أنها ثلاثة أشهر. وثمرة الخلاف تظهر، فيما وقع من أعمال الحج بعد النحر؛ فمن قال: إن ذا الحجة كله من الوقت. قال: لم يلزمه دم التأخير. ومن قال: ليس إلا العشر منه. قال: يلزمه دم التأخير.

الإحرام بالحج قبل أشهره: ذهب ابن عباس، وابن عمر، وجابر، والشافعي إلى أنه لا يصح الإحرام بالحج، إلا في أشهره(*). قال البخاري: وقال ابن عمر - رضي الله عنهما -: أشهر الحج: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة. وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: من السنة(١) ألا يحرم

(*) وقالوا: فمن أحرم قبلها تحلل بعمرة لا تجزئه عن إحرام الحج.
(١) قول الصحابي: من السنة كذا. يعني: حكم المرفوع إلى النبي ﷺ.

بالحج ، إلا في أشهر الحج . وروى ابن جرير ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : لا يصلح أن يحرم أحد بالحج ، إلا في أشهر الحج . ويرى الأحناف ، ومالك ، وأحمد ، أن الإحرام بالحج قبل أشهره يصح مع الكراهة . ورجح الشوكاني الرأي الأول ، فقال : إلا أنه يقوي المنع من الإحرام ، قبل أشهر الحج ، أن الله - سبحانه - ضرب لأعمال الحج أشهرًا معلومة ، والإحرام عمل من أعمال الحج ، فمن ادّعى أنه يصح قبلها ، فعليه الدليل .

المواقيت المكانية : المواقيت المكانية ؛ هي الأماكن التي يُحرِمُ منها من يريد الحج أو العمرة . ولا يجوز لحاج أو معتمر أن يجاوزها دون أن يحرم ، وقد بيّنها رسول الله ﷺ ، فجعل ميقات أهل المدينة «ذا الحليفة» (موضع بينه وبين مكة ٤٥٠ كيلو مترًا يقع في شمالها) . ووقّت[1] لأهل الشام «الجحفة» (موضع في الشمال الغربي من مكة ، بينه وبينها ١٨٧ كيلو مترًا ، وهي قريبة من «رابغ» ، و«رابغ» بينها وبين «مكة» ٢٠٤ كيلو مترات ، وقد صارت «رابغ» ميقات أهل مصر والشام ومن يمر عليها ، بعد ذهاب معالم الجحفة) . وميقات أهل نجد «قرن المنازل» (جبل شرقي مكة ، يطل على عرفات ، بينه وبين مكة ٩٤ كيلو مترًا) ، [البخاري (١٥٢٤) ، ومسلم (١١٨١) ، وأحمد (١/ ٢٣٨)] . وميقات أهل اليمن «يلملم» (جبل يقع جنوب مكة ، بينه وبينها ٥٤ كيلو مترًا) . وميقات أهل العراق «ذات عرق» (موضع في الشمال الشرقي لمكة ، بينه وبينها ٩٤ كيلو مترًا) . وقد نظمها بعضهم ، فقال :

عِرْقُ العِرَاقِ يَلَمْلَمُ اليَمَنِي ... وَبِذِي الحُلَيْفَةِ يُحْرِمُ المَدَنِي

وَالشَّامُ جُحْفَةُ إِنْ مَرَرْتَ بِهَا ... وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ فَاسْتَبِنِ

هذه هي المواقيت التي عيّنها رسول الله ﷺ ، وهي مواقيت لكل من مرّ بها ؛ سواء كان من أهل تلك الجهات ، أم كان من جهة أخرى[2] . وقد جاء في كلامه ﷺ قوله : «هنّ لهن ولمن أتى عليهن من غيرهن ، ممن أراد الحج أو العمرة» . [سبق تخريجه] . أي ؛ أن هذه المواقيت لأهل البلاد المذكورة ولمن مر بها ، وإن لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة ، فإنه يُحرم منها ، إذا أتى مكة قاصدًا النسك . ومن كان بمكة وأراد الحج ، فميقاته منازل مكة . وإن أراد العمرة ، فميقاته الحل ، فيخرج إليه ويحرم منه ، وأدنى ذلك «التنعيم» . ومن كان بين الميقات وبين مكة ، فميقاته من منزله . قال ابن حزم : ومن كان طريقه لا تمر بشيء من هذه المواقيت ، فليحرم من حيث شاء ، برًّا أو بحرًا .

الإحرام قبل الميقات : قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم ، وهل يكره؟ قيل : نعم ؛ لأن قول الصحابة : وقّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة . يقتضي الإهلال من هذه المواقيت ، ويقتضي نفي النقص والزيادة ، فإن لم تكن الزيادة محرمة ، فلا أقل من أن يكون تركها أفضل .

---

(١) وقّت : أي حدّد .
(٢) فإذا أراد الشامي الحج ودخل المدينة فميقاته ذو الحليفة ، لاجتيازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي «رابغ» التي هي ميقاته الأصلي ، فإن أخّر أساء ولزمه دم عند الجمهور .

الإحرام

تعريفه: هو نية أحد النسكين؛ الحج أو العمرة، أو نيتهما معًا، وهو ركن؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. ولقول الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى». [سبق تخريجه].

وقد سبق الكلام على حقيقة النية[1] وأن محلها القلب. قال الكمال بن الهمام: ولم نعلم الرواة لنسكه ﷺ روى واحد منهم، أنه سمعه ﷺ يقول: نويت العمرة. أو: نويت الحج.

آدابه: للإحرام آداب ينبغي مراعاتها، نذكرها فيما يلي:

١- **النظافة:** وتتحقق بتقليم الأظافر، وقص الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة، والوضوء أو الاغتسال، وهو أفضل، وتسريح اللحية وشعر الرأس.

قال ابن عمر - رضي الله عنهما -: من السنة، أن يغتسل[2] إذا أراد الإحرام، وإذا أراد دخول مكة. رواه البزار، والدارقطني، والحاكم وصححه. [البزار (١٠٨٤) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢١٧)]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «إن النفساء والحائض تغتسل[3] وتحرم، وتقضي المناسك كلها، غير أنها لا تطوف بالبيت، حتى تطهر». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه. [أبو داود (١٧٤٤) والترمذي (٩٤٥) وأحمد (١/ ٣٦٤)].

٢- **التجرد:** من الثياب المخيطة، ولبس ثوبي الإحرام، وهما رداء يلف النصف الأعلى من البدن دون الرأس، وإزار يلف به النصف الأسفل منه.

وينبغي أن يكونا أبيضين؛ فإن الأبيض أحب الثياب إلى الله - تعالى -. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: انطلق رسول الله ﷺ من المدينة بعدما ترجل وادهن، ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه. الحديث رواه البخاري. [البخاري (١٥٤٥)].

٣- **التطيب في البدن والثياب**، وإن بقي أثره عليه بعد الإحرام[4]؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كأني أنظر إلى وبيص[5] الطيب في مفرق رسول الله ﷺ، وهو محرم». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٥٣٨) ومسلم (١١٩٠)].

وروينا عنها، أنها قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله[6] قبل أن يطوف بالبيت. [البخاري (١٥٣٩) ومسلم (١١٨٩) (٣٢)].

---

(١) انظر توضيحه من هذا الكتاب.
(٢) أي يغتسل سنة غسل الإحرام.
(٣) قال الخطابي: في أمره ﷺ الحائض والنفساء بالاغتسال دليل على أن الطاهر أولى بذلك، وفيه دليل على أن المحدث لو أحرم أجزأه إحرامه.
(٤) كره ذلك بعض العلماء، والأحاديث حجة عليهم.
(٥) وبيص: أي بريق.
(٦) المراد بالإحلال بعد الرمي الذي يحل به الطيب وغيره ولا يبقى معه إلا النساء كما سيأتي.

وقالت : كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة ، فنضمد جباهنا بالمسك عند الإحرام ، فإذا عرقت إحدانا ، سال على وجهها ، فيراه النبي ﷺ فلا ينهانا . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (١٨٣٠) وأحمد (٦/ ٧٩)].

٤ـ صلاة ركعتين ، ينوي بهما سنة الإحرام ، يقرأ في الأولى منهما ، بعد الفاتحة ، سورة «الكافرون» ، وفي الثانية سورة «الإخلاص» . قال ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ : كان النبي ﷺ يركع بذي الحليفة[1] ركعتين . رواه مسلم . [البخاري (١٥٤٠) ومسلم (١١٨٨)] . وتجزئ المكتوبة عنهما ، كما أن المكتوبة تغني عن تحية المسجد .

أنــواع الإحــرام

الإحرام أنواع ثلاثة :

١ـ قران .   ٢ـ وتمتع .   ٣ـ وإفراد .

وقد أجمع العلماء على جواز كلٍّ واحدٍ من هذه الأنواع الثلاثة ؛ فعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج . فأما من أهل بعمرة ، فحلَّ عند قدومه ، وأما من أهلَّ بحج أو جمع بين الحج والعمرة ، فلم يَحِلَّ ، حتى كان يوم النَّحر . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، ومالك . [البخاري (١٥٦٢) ومسلم (١٢١١) (١١٨) وأحمد (٦/ ٣٦) ومالك في الموطأ (١/ ٣٣٥)] .

معنى القِران[2] : أن يحرم من عند الميقات بالحج والعمرة معًا ، ويقول عند التلبية : لبيك بحج وعمرة . وهذا يقتضي بقاء المحرم على صفة الإحرام ، إلى أن يفرغ من أعمال العمرة والحج جميعًا ، أو يحرم بالعمرة ، ويُدخل عليها الحج قبل الطواف[3] .

معنى التمتُّع : والتمتع : هو الاعتمار في أشهر الحج ، ثم يَحُجّ من عامه الذي اعتمر فيه . وسمي تمتعًا ؛ للانتفاع بأداء النسكين في أشهر الحج في عام واحد ، من غير أن يرجع إلى بلده ، ولأن المتمتع يتمتع بعد التحلل من إحرامه بما يتمتع به غير المحرم ؛ من لبس الثياب ، والطيب ، وغير ذلك . وصفة التمتع : أن يحرم من الميقات بالعمرة وحدها ، ويقول عند التلبية : لبيك بعمرة . وهذا يقتضي البقاء على صفة الإحرام ، حتى يصل الحاج إلى مكة ، فيطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ويحلق شعره أو يقصره ، ويتحلل فيخلع ثياب الإحرام ، ويلبس ثيابه المعتادة ، ويأتي كلّ ما كان قد حَرُم عليه بالإحرام ، إلى أن

---

(١) ذو الحليفة : في المكان الذي أحرم منه النبي ﷺ .
(٢) سمي بذلك ؛ لما فيه من الجمع بين الحج والعمرة ، بإحرام واحد .
(٣) يطلق على هذا لفظ : «تمتع» في الكتاب والسنة .

وقال: «من قلد الهدي، فإنه لا يحل له، حتى يبلغ الهدي محله». ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج، فإذا فرغنا من المناسك، جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة، فقد تم حجنا وعلينا الهدي، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، إلى أمصاركم[1]، الشاة تجزي. فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة، فإن الله أنزله في كتابه وسنة نبيه ﷺ، وأباحه للناس غير أهل مكة؛ قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وأشهر الحج التي ذكر الله تعالى: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، فمن تمتع في هذه الأشهر، فعليه دم أو صوم. رواه البخاري. [البخاري (١٥٧٢)].

١ - وفي هذا الحديث دليل على أن أهل الحرم لا متعة لهم ولا قران[2]، وأنهم يحجون حجًّا مفردًا، ويعتمرون عمرة مفردة. وهذا مذهب ابن عباس، وأبي حنيفة؛ لقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. واختلفوا في من هم حاضرو المسجد الحرام؛ فقال مالك: هم أهل مكة بعينها. وهو قول الأعرج واختاره الطحاوي ورجحه. وقال ابن عباس، وطاووس، وطائفة: هم أهل الحرم. قال الحافظ: وهو الظاهر. وقال الشافعي: من كان أهله على أقل مسافة تقصر فيها الصلاة. واختاره ابن جرير. وقالت الأحناف: من كان أهله بالميقات أو دونه، والعبرة بالقرار، لا بالنشأة.

٢ - وفيه، أن على المتمتع أن يطوف ويسعى للعمرة أولاً، ويغني هذا عن طواف القدوم الذي هو طواف التحية، ثم يطوف طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة، ويسعى كذلك بعده. أما القارن، فقد ذهب الجمهور من العلماء إلى أنه يكفيه عمل الحج؛ فيطوف طوافًا واحدًا[3]، ويسعى سعيًا واحدًا للحج والعمرة، مثل المفرد[4].

١ - فعن جابر رضي الله عنه قال: قرن رسول الله ﷺ الحج والعمرة، وطاف لهما طوافًا واحدًا. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن. [الترمذي (٩٤٧) ونحوه ابن ماجه (٢٩٧٢)].

٢ - وعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «من أهل بالحج والعمرة، أجزأه طواف واحد وسعي واحد». رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب. وأخرجه الدارقطني، وزاد: «ولا يحل منهما، حتى يحل منهما جميعًا». [الترمذي (٩٤٨) ونحوه ابن ماجه (٢٩٧٥) والدارقطني (٢/٢٥٥)].

٣ - وروى مسلم، أن رسول الله ﷺ قال لعائشة: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة، يكفيك لحجك وعمرتك». [مسلم (١٢١١) (١٣٣)]. وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا بد من طوافين وسعيين. والأول أولى؛ لقوة أدلته.

٤ - وفي الحديث، أن على المتمتع والقارن هديًا، وأقله شاة، فمن لم يجد هديًا، فليصم ثلاثة أيام في

---

(١) أمصاركم: أي أوطانكم.
(٢) وعند مالك، والشافعي، وأحمد، أن للمكي أن يتمتع ويقرن، بدون كراهة، ولا شيء عليه.
(٣) أي طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة.
(٤) والفرق بينهما أنه في حالة القران يقرن بينهما في بدء الإحرام.

الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله. والأولى أن يصوم الأيام الثلاثة في العشر من ذي الحجة قبل يوم عرفة، ومن العلماء من جوّز صيامها من أول شوال، منهم طاووس، ومجاهد. ويرى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن يصوم قبل يوم التروية، ويوم التروية، ويوم عرفة. فلو لم يصمها أو يصم بعضها قبل العيد، فله أن يصومها في أيام التشريق؛ لقول عائشة، وابن عمر - رضي الله عنهما -: لم يرخّص في أيام التشريق أن يُصمن، إلا لمن لا يجد الهدي. رواه البخاري. [البخاري (١٩٩٧) عن عائشة، والبخاري (١٩٩٨) عن ابن عمر]. وإذا فاته صيام الأيام الثلاثة في الحج، لزمه قضاؤها. وأما السبعة الأيام، فقيل: يصومها إذا رجع إلى وطنه. وقيل: إذا رجع إلى رحله. وعلى الرأي الأخير يصح صومها في الطريق. وهو مذهب مجاهد، وعطاء. ولا يجب التتابع في صيام هذه الأيام العشرة. وإذا نوى وأحرم، شُرع له أن يلبي.

التلبية[1]

حكمها: أجمع العلماء على أن التلبية مشروعة؛ فعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا آل محمد، من حج منكم فليهلّ[2] في حجه، أو[3] حجته». رواه أحمد، وابن حبان. [أحمد (٦/ ٢٩٧)، وابن حبان (٣٩٢٠ و ٣٩٢١)]. وقد اختلفوا في حكمها، وفي وقتها، وفي حكم من تركها؛ فمذهب الشافعي، وأحمد إلى أنها سنة، وأنه يستحب اتصالها بالإحرام. فلو نوى النسك ولم يلبّ، صح نسكه، دون أن يلزمه شيء؛ لأن الإحرام عندهم ينعقد بمجرد النية. ويرى الأحناف أن التلبية أو ما يقوم مقامها، مما هو في معناها؛ كالتسبيح، وسوق الهدي، شرط من شروط الإحرام، فلو أحرم ولم يلبّ، أو لم يسبّح، أو لم يسق الهدي، فلا إحرام له. وهذا مبني على أن الإحرام عندهم مركب من النية، وعمل من أعمال الحج. فإذا نوى الإحرام، وعمل عملاً من أعمال النسك؛ كسبح، أو هلّل، أو ساق الهدي، ولم يلبّ، فإن إحرامه ينعقد، ويلزمه بترك التلبية دم. ومشهور مذهب مالك، أنها واجبة، يلزم بتركها أو ترك اتصالها بالإحرام مع الطول دم.

لفظها: روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن تلبية رسول الله ﷺ: «لبيك[4] اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك». [البخاري (١٥٤٩)، ومسلم (١١٨٤)]. قال نافع: وكان عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يزيد فيها: لبيك، لبيك، لبيك وسعديك[5]، والخير بيديك، لبيك والرغباء[6] إليك والعمل. [متفق عليهما]. وقد استحب العلماء الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ، واختلفوا في الزيادة عليها؛ فذهب الجمهور إلى أنه لا بأس بالزيادة

---

(1) التلبية مصدر لبّى. المراد بها: [illegible] لبيك [illegible].
(2) فليهلّ: أي يرفع صوته بالتلبية.
(3) أو: للشك.
(4) قال الزمخشري: معنى لبيك: أنا دائم على طاعتك، وإقامة بعد إقامة، من ألبّ بالمكان، إذا أقام به.
(5) وسعديك: أي إسعادًا بعد إسعاد، من المساعدة والمتابعة على الشيء.
(6) الرغباء: بفتح الراء والمد، وبضمها والقصر، ويعني الرغبة إلى من بيده الخير، وهو المقصود بالعمل.

عليها، كما زاد ابن عمر، وكما زاد الصحابة والنبي ﷺ يسمع ولا يقول لهم شيئًا. رواه أبو داود والبيهقي. [أبو داود (١٨١٢) والبيهقي (٥/٤٥)]. وكره مالك، وأبو يوسف: الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ.

فضلها:

١ - روى ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من محرم يضحي يومه[1] يلبي حتى تغيب الشمس، إلا غابت ذنوبه فعاد كما ولدته أمه». [ابن ماجه (٢٩٢٥) وقال الهيثمي في المجمع (٣/٢٢٤): رواه الطبراني في الكبير. والبيهقي (٥/٤٣)].

٢ - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أهلَّ مُهِلٌّ قط، إلا بُشِّر، ولا كبر مكبر قط إلا بُشِّر، قيل: يا نبي الله: بالجنة؟ قال: نعم». رواه الطبراني، وسعيد بن منصور.

٣ - وعن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يلبي إلا لبى من عن يمينه وشماله - من حجر، أو شجر، أو مدر[2]، حتى تنقطع الأرض من هاهنا وهاهنا». رواه ابن ماجه، والبيهقي، والترمذي، والحاكم وصححه. [الترمذي (٨٢٨) وابن ماجه (٢٩٢١) والبيهقي في الكبرى (٥/٤٣) وابن خزيمة (٢٦٣٤) والحاكم (١/٤٥١)].

استحباب الجهر بها:

١ - عن زيد بن خالد: أن النبي ﷺ قال: «جاءني جبريل عليه السلام فقال: مُرْ أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية، فإنها من شعائر الحج». رواه ابن ماجه، وأحمد، وابن خزيمة، والحاكم وقال: صحيح الإسناد. [ابن ماجه (٢٩٢٣) وابن خزيمة (٢٦٢٨) وابن حبان (٩٧٤) موارد، والحاكم (١/٤٥٠)].

٢ - وعن أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل: أي الحج أفضل؟ فقال: «العج[3] والثج[4]». رواه الترمذي، وابن ماجه. [الترمذي (٨١٧) وابن ماجه (١٩٢٤) والحاكم (١/٤٥١)].

٣ - وعن أبي حازم قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرموا لم يبلغوا الروحاء حتى تبح[5] أصواتهم». [البيهقي في سننه (٥/٤٢) من حديث عائشة، ومجمع الزوائد (٣/٢٢٧) من حديث أنس]. وقد استحب الجمهور رفع الصوت بالتلبية، لهذه الأحاديث: وقال مالك: لا يرفع (الملبي) الصوت في مسجد الجماعات بل يسمع نفسه ومن يليه، إلا في مسجد منى والمسجد الحرام، فإنه يرفع صوته فيهما. وهذا بالنسبة للرجال: أما المرأة فتسمع نفسها ومن يليها، ويكره لها أن ترفع صوتها أكثر من ذلك. وقال عطاء: يرفع الرجال أصواتهم، وأما المرأة فتسمع نفسها، ولا ترفع صوتها.

---

(١) يضحي: أي يظل يومه.
(٢) المدر: أي الطين.
(٣) العج: رفع الصوت بالتلبية.
(٤) الثج: نحر الهدي.
(٥) تبح: أي تغلظ وتخشن.

المواطن التي تستحب التلبية فيها : تستحب التلبية في مواطن : عند الركوب ، أو النزول ، وكلما علا شرفًا[1] أو هبط واديًا[2] ، أو لقي ركبًا ، وفي دبر كل صلاة ، وبالأسحار . قال الشافعي : ونحن نستحبها على كل حال .

وقتها . يبدأ المحرم بالتلبية من وقت الإحرام ، إلى رمي جمرة العقبة يوم النحر ، بأول حصاة ثم يقطعها . فإن رسول الله ﷺ ، لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة . رواه الجماعة . وهذا مذهب الثوري ، والأحناف ، والشافعي ، وجمهور العلماء . وقال أحمد ، وإسحاق : يلبي حتى يرمي الجمرات جميعها ، ثم يقطعها . وقال مالك : يلبي حتى زوال الشمس من يوم عرفة ثم يقطعها ، هذا بالنسبة للحج . وأما المعتمر فيلبي حتى يستلم الحجر الأسود . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم .[3] [الترمذي (٩١٩)] .

استحباب الصلاة على النبي ﷺ والدعاء بعدها : عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : يستحب للرجل ، إذا فرغ من تلبيته ، أن يصلي على النبي ﷺ . وكان النبي ﷺ إذا فرغ من تلبيته سأل الله مغفرته ورضوانه ، واستعاذه من النار . رواه الطبراني وغيره . [الطبراني في الكبير (٣٧٢١) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/٢٢٤) والدارقطني (٢/٢٣٨)] .

ما يباح للمحرم

١ - الاغتسال وتغيير الرداء والإزار : فعن إبراهيم النخعي قال : كان أصحابنا إذا أتوا بئر ميمون اغتسلوا ، ولبسوا أحسن ثيابهم . [ذكره ابن حجر في فتح الباري (٣/٤٠٦)] . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : أنه دخل حمام الجحفة وهو محرم ، قيل له : أتدخل الحمام وأنت محرم؟ فقال : إن الله ما يعبأ[4] بأوساخنا شيئًا . وعن جابر ﷺ قال : يغتسل المحرم ، ويغسل ثوبه . وعن عبد الله بن حنين : أن ابن عباس ، والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء[5] ، فقال ابن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور : لا يغسل المحرم رأسه ، قال : فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري ، فوجدته يغتسل بين القرنين[6] ، وهو يستتر بثوب ، فسلمت عليه ، فقال : من هذا؟ فقلت : أنا عبد الله بن حنين ، أرسلني إليك ابن عباس ، يسألك : كيف كان رسول الله ﷺ يغتسل ، وهو محرم؟ قال : فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه[7] ، حتى بدا لي رأسه ، ثم قال لإنسان يصب عليه الماء ، اصبب ، فصب على رأسه : ثم حرك رأسه بيده ، فأقبل بهما وأدبر ، فقال : هكذا رأيته ﷺ يفعل . رواه الجماعة ، إلا الترمذي . [البخاري (١٨٤٠) ومسلم (١٢٠٥) وأبو داود (١٨٤٠) والنسائي (٥/١٢٨) وابن ماجه (٢٩٣٤) وأحمد (٥/٤١٦)] . وزاد

---

(١) الشرف : المكان المرتفع .
(٢) الوادي : المكان المنخفض .
(٣) لأن المحرم من الميقات يقطع التلبية بدخول الحرم ، وإن أحرم من الجعرانة أو التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة .
(٤) ما يعبأ : أي لا يصنع .
(٥) الأبواء : اسم مكان .
(٦) القرنين : قرني البئر .
(٧) طأطأه : أي أزاله عن رأسه .

حك الرأس والجسد : عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ : أنها سئلت عن المحرم يحك جسده؟ قالت : نعم فليحككه وليشدد . رواه البخاري ، ومسلم ، ومالك ، وزاد : ولو ربطت يداي ولم أجد إلا رجلي لحككت . [البخاري مختصراً معلقاً (١٨٤٠) ومالك في الموطأ (١/٣٥٨)] . ورُوي مثل ذلك عن ابن عباس ، وجابر ، وسعيد بن جبير ، وعطاء ، وإبراهيم النخعي .

٨ ، ٩ ـ النظر في المرآة وشم الريحان : روى البخاري عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما قال : المحرم يشم الريحان وينظر في المرآة ويتداوى بأكل الزيت والسمن . [البخاري معلقاً في كتاب الحج ، باب (١٨) الطيب عند الإحرام] . وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كان ينظر فيها وهو محرم ويستاك وهو محرم . وقال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن ، وعلى أن المحرم ممنوع من استعمال الطيب في جميع بدنه . وكره الأحناف والمالكية المكث في مكان فيه روائح عطرية ، سواء أقصد شمها أم لم يقصد . وعند الحنابلة والشافعية : إن قصد حرم عليه ، وإلا فلا . وقالت الشافعية : ويجوز أن يجلس عند العطار في موضع يبخر ؛ لأن في المنع من ذلك مشقة ، ولأن ذلك ليس بطيب مقصود ، والمستحب أن يتوقى ذلك إلا أن يكون في موضع قربة ، كالجلوس عند الكعبة وهي تجمر ، فلا يكره ذلك ؛ لأن الجلوس عندها قربة ، فلا يستحب تركها لأمر مباح . وله أن يحمل الطيب في خرقة أو قارورة ولا فدية عليه .

١٠ ، ١١ ـ شد الهميان في وسط المحرم ليحفظ فيه نقوده ونقود غيره ولبس الخاتم : قال ابن عباس : لا بأس بالهميان ، والخاتم ، للمحرم .

١٢ ـ الاكتحال : قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : يكتحل المحرم بأي كحل إذا رمد ، ما لم يكتحل بطيب ، ومن غير رمد . وأجمع العلماء على جوازه للتداوي لا للزينة .

١٣ ـ تظلل المحرم بمظلة أو خيمة أو سقف ونحو ذلك : قال عبد الله بن عامر : خرجت مع عمر ﷺ فكان يطرح النطع على الشجرة ، فيستظل به وهو محرم . أخرجه ابن أبي شيبة . [البيهقي في السنن الكبرى (٥/٧٠)] . وعن أم الحصين ـ رضي الله عنها ـ قالت : حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ؛ فرأيت أسامة بن زيد ، وبلالاً ، وأحدهما آخذ بخطام ناقة النبي ﷺ ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر ، حتى رمى جمرة العقبة . أخرجه أحمد ، ومسلم . [مسلم (١٢٩٨) (٣١٢) ، وأحمد (٦/٤٠٢)] . وقال عطاء : يستظل المحرم من الشمس ، ويستكن من الريح والمطر . وعن إبراهيم النخعي : أن الأسود بن يزيد طرح على رأسه كساء يستكن به من المطر ، وهو محرم .

١٤ ـ الخضاب بالحناء : ذهبت الحنابلة إلى أنه لا يحرم على المحرم ، ذكراً كان أو أنثى ، الاختضاب بالحناء ، في أي جزء من البدن ما عدا الرأس . وقالت الشافعية : يجوز للرجال الخضاب بالحناء حال الإحرام في جميع أجزاء جسده ، ما عدا اليدين والرجلين ، فيحرم خضبهما بغير حاجة ، وكذا لا يغطي رأسه بحناء ثخينة . وكرهوا للمرأة الخضاب بالحناء حال الإحرام إلا إذا كانت معتدة من وفاة ، فيحرم عليها ذلك . كما

قال ابن تيمية: وللمحرم أن يقتل ما يؤذي بعادته الناس، كالحية، والعقرب، والفأرة، والغراب، والكلب العقور. وله أن يدفع ما يؤذيه من الآدميين، والبهائم، حتى لو صال عليه أحد ولم يندفع إلا بالقتال قاتله؛ فإن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون حرمته فهو شهيد». [أبو داود (٤٧٧٢) والنسائي (٧/١١٦) والترمذي (١٤٢١) وابن ماجه (٢٥٨٠)]. قال: وإذا قرصته البراغيث والقمل، فله إلقاؤها عنه، وله قتلها، ولا شيء عليه، وإلقاؤها أهون من قتلها. وكذلك ما يتعرض له من الدواب فينهى عن قتله، وإن كان في نفسه محرمًا كالأسد، والفهد، فإذا قتله فلا جزاء عليه في أظهر قولي العلماء. وأما التفلي بدون التأذي فهو من الترفه فلا يفعله، ولو فعله فلا شيء عليه.

محظورات الإحرام

حظر الشارع على المحرم أشياء، وحرمها عليه، نذكرها فيما يلي:

١ - الجماع ودواعيه: كالتقبيل، واللمس لشهوة، وخطاب الرجل المرأة بما يتعلق بالوطء.

٢ - اكتساب السيئات، واقتراف المعاصي التي تخرج المرء عن طاعة الله.

٣ - المخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم.

والأصل في تحريم هذه الأشياء، قول الله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[1] [البقرة: ١٩٧]. وروى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من حج ولم يرفث، ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه». [البخاري (١٥٢١) ومسلم (١٣٥٠)].

٤ - لبس المخيط[2]: كالقميص والبرنس والقباء[3] والجبة والسراويل، أو لبس المحيط كالعمامة والطربوش ونحو ذلك مما يوضع على الرأس. وكذلك يحرم لبس الثوب المصبوغ بما له رائحة طيبة. كما يحرم لبس الخف والخفاف[4]. فعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «لا يلبس المحرم القميص، ولا العمامة، ولا البرنس[5]، ولا السراويل، ولا ثوبًا مسه ورس[6]، ولا زعفران، ولا الخفين، إلا أن يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٥٤٢) ومسلم (١١٧٧)]. وقد أجمع العلماء على أن هذا مختص بالرجل. أما المرأة فلا تعنى به، ولها أن تلبس جميع ذلك، ولا يحرم عليها إلا الثوب الذي مسه الطيب والنقاب[7] والقفازان[8]؛ لقول ابن عمر رضي

---

(١) الجدال المنهي عنه هنا هو الجدال مع غيره، أو الجدال في باطل، أما الجدال في شأن الحق فهو مستحب أو واجب ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

(٢) المخيط: ما فُصّل على قدر العضو.

(٣) القباء: القفطان.

(٤) الخفاف: هي الأحذية الساترة للقدمين، أو الكنادر.

(٥) البرنس: كل ثوب رأسه منه.

(٦) الورس: نبت أصفر طيب الريح يصبغ به.

(٧) النقاب: ما يستر الوجه كالبرقع.

(٨) القفازان: جوارب اليدين، الكفوف.

الله عنهما - : «نهى النبي ﷺ النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب ، وما مس الورس ، والزعفران من الثياب ، ولتلبس بعد ذلك ما أحبت من ألوان الثياب ، من معصفر[1] أو خز[2] أو حلي[3] ، أو سراويل أو قميص ، أو خف» . رواه أبو داود والبيهقي والحاكم ورجاله رجال الصحيح ، [أبو داود (١٨٢٧) والبيهقي (٥/٤٧) والحاكم (١/٤٨٦)] . قال البخاري : ولبست عائشة الثياب المعصفرة وهي محرمة وقالت : لا تلثم ، ولا تتبرقع ، ولا تلبس ثوبًا بورس ولا زعفران . وقال جابر : لا أرى المعصفر طيبًا . ولم تر عائشة بأسًا بالحلي ، والثوب الأسود ، والمورد ، والخف للمرأة . وعند البخاري ، وأحمد عنه : أن النبي ﷺ قال : «ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين» . [البخاري (١٨٣٨) وأحمد (٢/١١٩)] . وفي هذا دليل على أن إحرام المرأة في وجهها وكفيها . قال العلماء : فإن سترت وجهها ، بشيء فلا بأس[4] . ويجوز ستره عن الرجال بمظلة ونحوها ، ويجب ستره إذا خيفت الفتنة من النظر . قالت عائشة : «كان الركبان يمرون بنا ، ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها[5] على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه» . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (١٨٣٣) وابن ماجه (٢٩٣٥)] . وممن قالوا بجواز سدل الثوب ، عطاء ، ومالك ، والثوري والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

الرجل الذي لا يجد الإزار ولا الرداء ولا النعلين : من لم يجد الإزار والرداء ، أو النعلين لبس ما وجده . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : أن النبي ﷺ خطب بعرفات وقال : «إذا لم يجد المسلم إزارًا فليلبس السراويل ، وإذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين»[6] . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٨٠٤) ومسلم (١١٧٨) وأحمد (١/٢١٥)] . وفي رواية لأحمد ، عن عمرو بن دينار : أن أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سمع النبي ﷺ - وهو يخطب - يقول : «من لم يجد إزارًا ووجد سراويل فليلبسها ، ومن لم يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما» . قلت : ولم يقل : ليقطعهما؟ قال : لا . [أحمد (١/٢٢٨)] . وإلى هذا ذهب أحمد فأجاز للمحرم ، لبس الخف والسراويل ، للذي لا يجد النعلين والإزار ، على حالهما ، استدلالًا بحديث ابن عباس وأنه لا فدية[7] عليه . وذهب جمهور العلماء : إلى اشتراط قطع الخف دون الكعبين لمن لم يجد النعلين ، لأن الخف يصير بالقطع كالنعلين . لحديث ابن عمر المتقدم ، وفيه «إلا أن يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين» . ويرى الأحناف شق السراويل وفتقها لمن لا يجد الإزار ، فإذا لبسها على حالها لزمته الفدية . وقال مالك والشافعي : لا يفتق السراويل ، ويلبسها على حالها ، ولا فدية عليه ؛ لما رواه جابر بن زيد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ

---

(١) المعصفر : المصبوغ بالعصفر.
(٢) الخز : نوع من الحرير.
(٣) حلي : ما تتزين به المرأة.
(٤) اشتراط المجافاة عن الوجه ضعيف لا أصل له . أفاده ابن القيم ، وكذلك حديث إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها.
(٥) الجلباب : الملحفة.
(٦) أي : إذا لم يجد هذه الأشياء لتباع ، أو وجدها ولكن ليس معه ثمن فاضل عن حوائجه الأصلية.
(٧) رجح هذا ابن القيم.

فيحرم، فلما انصرفوا أحرموا كلهم، إلا أبا قتادة لم يحرم، فبينما هم يسيرون، إذا رأوا حُمُر وحش، فحمل أبو قتادة على الحمر فعقر منها أتانًا[١]، فنزلوا فأكلوا من لحمها، وقالوا: أنأكل لحم صيد، ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحم الأتان، فلما أتوا رسول الله ﷺ، قالوا: يا رسول الله، إنا كنا أحرمنا، وقد كان أبو قتادة لم يحرم، فرأينا حمر وحش، فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتانًا، فنزلنا فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: أنأكل لحم صيد، ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها. قال: «منكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها؟» قالوا: لا. قال: «فكلوا ما بقي من لحمها». [البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦) (٥٩، ٦٠)، وأحمد (٥/٣٠٢)]. ويجوز له أن يأكل من لحم الصيد الذي لم يصده هو، أو لم يُصَد من أجله، فإن صِيد لأجله، أو بعض عليه: لما رواه المطلب، عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صيد البر لكم حلال وأنتم حُرُم، ما لم تصيدوه، أو يُصَد لكم». رواه أحمد، والترمذي، وقال: حديث جابر مفسر، والمطلب لا نعرف له سماعًا من جابر. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، لا يرون بأكل الصيد للمحرم بأسًا إذا لم يصطده، أو يُصَد من أجله. [أبو داود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، والنسائي (٥/١٨٧)، وأحمد (٣/٣٦٢)]. قال الشافعي: هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقيس. وهو قول أحمد، وإسحاق. ومقتضاه قول مالك أيضًا، والجمهور. فإن صاده، أو صيد له فهو حرام؛ سواء صيد له بإذنه أم بغير إذنه. وأما إن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرم أو باعه، لم يحرم عليه. وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، قال: خرجنا مع طلحة بن عبيد الله، ونحن حُرُم، فأهدي له طير، وطلحة راقد، فمنا من أكل، ومنا من تورع. فلما استيقظ طلحة، وفّق[٢] من أكل، وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١١٩٧)، والنسائي (٥/١٨٢)، وأحمد (١/١٦١)]. وما جاء من الأحاديث المانعة من أكل لحم الصيد، كحديث الصعب بن جثامة الليثي، أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حمارًا وحشيًا - وهو بالأبواء، أو بودان - فرده إليه رسول الله ﷺ، قال: فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهه، قال: «إنا لم نرده عليك، إلا أنا حُرُم». [البخاري (١٨٢٥)، ومسلم (١١٩٣)، وأحمد (٤/٣٧)]. فهي محمولة على ما صاده الحلال؛ من أجل المحرم، جمعًا بين الأحاديث. قال ابن عبد البر: وحجة من ذهب هذا المذهب، أنه عليه تصح الأحاديث في هذا الباب، وإذا حملت على ذلك لم تتضاد ولم تختلف، ولم تتدافع، وعلى هذا يجب حمل السنن، ولا يعارض بعضها ببعض ما وجد إلى استعمالها سبيل. ورجح ابن القيم هذا المذهب، وقال: آثار الصحابة كلها في هذا الباب تدل على هذا التفصيل.

حكم من ارتكب محظورًا من محظورات الإحرام: من كان به عذر، واحتاج إلى ارتكاب محظور من محظورات الإحرام، غير الوطء[illegible]، كحلق الشعر، ولبس المخيط اتقاء حر أو برد، ونحو ذلك.

---

(١) الأتان: الأنثى من [illegible].
(٢) [illegible]
(٣) [illegible]

لزمه أن يذبح شاة، أو يطعم ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، أو يصوم ثلاثة أيام، وهو مخير بين هذه الأمور الثلاثة. ولا يبطل الحج أو العمرة بارتكاب شيء من المحظورات، سوى الجماع. عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، أن رسول الله ﷺ مر به زمن الحديبية، فقال: «قد آذاك هوام رأسك». قال: نعم. فقال النبي ﷺ: «احلق، ثم اذبح شاة نسكًا، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم ثلاثة آصع من تمر، على ستة مساكين». رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١ - ٨٠)، وأبو داود (١٨٦٠)]. وعنه في رواية أخرى، قال: أصابني هوام في رأسي، وأنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية، حتى تخوفت على بصري، فأنزل الله ﷻ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فدعاني رسول الله ﷺ، فقال لي: «احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين فرقًا(١) من زبيب، أو انسك شاة». فحلقت رأسي، ثم نسكت. [أبو داود (١٨٥٩)]. وقاس الشافعي غير المعذور على المعذور في وجوب الفدية. وأوجب أبو حنيفة الدم على غير المعذور إن قدر عليه لا غير، كما تقدم.

ما جاء في قص بعض الشعر: عن عطاء، قال: إذا نتف المحرم ثلاث شعرات فصاعدًا، فعليه دم(٢). رواه سعيد بن منصور. وروى الشافعي عنه، أنه قال: في الشعرة مد، وفي الشعرتين مدان، وفي الثلاثة فصاعدًا دم.

حكم الادهان: قال في «المسوى»: إن الادهان إذا كان بزيت خالص أو خل خالص، يجب الدم، عند أبي حنيفة، في أي عضو كان، وعند الشافعية، في دهن شعر الرأس واللحية بدهن غير مطيب الفدية، ولا فدية في استعماله في سائر البدن.

لا حرج على من لبس أو تطيب ناسيًا أو جاهلًا: إذا لبس المحرم أو تطيب جاهلًا بالتحريم، أو كان ناسيًا الإحرام، لم تلزمه الفدية؛ فعن يعلى بن أمية، قال: أتى رسول الله ﷺ رجل بالجعرانة، وعليه جبة، وهو مصفر لحيته ورأسه، فقال: يا رسول الله، أحرمت بعمرة، وأنا كما ترى. فقال: «اغسل عنك الصفرة، وانزع عنك الجبة، وما كنت صانعًا في حجك، فاصنع في عمرتك». رواه الجماعة، إلا ابن ماجه. [البخاري (١٥٣٦)، ومسلم (١١٨٠ - ٦)، وأبو داود (١٨١٩)، والترمذي مختصرًا (٨٣٦)، والنسائي (٥ / ١٣٠ - ١٣٢)]. وقال عطاء: إذا تطيب، أو لبس جاهلًا أو ناسيًا، فلا كفارة عليه. رواه البخاري. [البخاري تعليقًا (٤ / ٦٣)]. وهذا بخلاف ما إذا قتل صيدًا ناسيًا أو جاهلًا بالتحريم؛ فإنه يجب عليه الجزاء؛ لأن ضمانه ضمان المال، وضمان المال يستوي فيه العلم والجهل، والسهو والعمد، مثل ضمان مال الآدميين.

بطلان الحج بالجماع: أفتى علي، وعمر، وأبو هريرة ؓ رجلًا أصاب أهله، وهو محرم بحج، فقالوا: ينفذان لوجههما، حتى يقضيا حجهما، ثم عليهما حج قابل والهدي.

---

(١) الفرق: مكيال يسع ستة عشر رطلًا عراقيًا.
(٢) والأخذ بالعلم - هنا - أخذ برأي مذهب الشافعي.

وقال أبو العباس المصري: إن جامع المحرم قبل التحلل الأول، فسد حجه؛ سواء أكان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده، ويجب عليه أن يمضي في فاسده، ويجب عليه بدنة والقضاء من قابل، فإن كانت المرأة محرمة مطاوعة؛ فعليها المضي في الحج، والقضاء من قابل، وكذا الهدي عند أكثر أهل العلم. وذهب بعضهم إلى أن الواجب عليهما هدي واحد. وهو قول عطاء. وقال البغوي في «شرح السنة»: وهو أشهر قولي الشافعي. ويكون على الرجل، كما قال في كفارة الجماع في نهار رمضان؛ وإذا خرجا في القضاء تفرقا[1] حيث وقع الجماع؛ حذرًا من مثل وقوع الأول. وإذا عجز عن البدنة، وجب عليه بقرة، فإن عجز؛ فسبع من الغنم، فإن عجز، قوّم البدنة بالدراهم، والدراهم طعامًا وتصدق به لكل مسكين مد، فإن لم يستطع، صام عن كل مد يومًا. وقال أصحاب الرأي: إن جامع قبل الوقوف؛ فسد حجه، وعليه شاة أو سبع بدنة، وإن جامع بعده، لم يفسد حجه، وعليه بدنة. والقارن إذا أفسد حجه، يجب عليه ما يجب على المفرد، ويقضي ـ قارنًا ـ ولا يسقط عنه هدي القران. قال: والجماع الواقع بعد التحلل الأول لا يفسد الحج، ولا قضاء عليه عند أكثر أهل العلم، وذهب بعضهم إلى وجوب القضاء، وهو قول ابن عمر، وقول الحسن، وإبراهيم ويجب به الفدية، وتلك الفدية: بدنة أو شاة؟ اختلف فيه؛ فذهب ابن عباس وعطاء إلى وجوب البدنة. وهو قول عكرمة، وأحد قولي الشافعي[2]. والقول الآخر: يجب عليه شاة، وهو مذهب مالك. وإذا احتلم المحرم، أو فكر أو نظر فأنزل، فلا شيء عليه، عند الشافعية. وقالوا: فيمن مس بشهوة أو قبّل: يلزمه شاة؛ سواء أنزل أم لم ينزل. وعند ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن عليه دمًا. قال مجاهد: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: إني أحرمت، فأتتني فلانة في زينتها؛ فما ملكت نفسي أن سبقتني شهوتي؟ فضحك ابن عباس حتى استلقى، وقال: إنك لشبق[3]، لا بأس عليك اهرق دمًا، وقد تم حجك. رواه سعيد بن منصور. [الدارقطني (٢/ ٢٧٢)].

جــــزاء قتــــل الصيــــد: قــال الله تعالــى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (٩٥)﴾ [المائدة: ٩٥]. قال ابن كثير: الذي عليه الجمهور: أن العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه. وقال الزهري: دل الكتاب على العامد، وجرت السنة على الناسي. ومعنى هذا: أن القرآن دل على وجوب الجزاء على المتعمد، وعلى تأثيمه بقوله تعالى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾. الآية. وجاءت السنة؛ من أحكام النبي ﷺ وأحكام أصحابه، بوجوب الجزاء في الخطأ، كما دل الكتاب عليه في العمد. وأيضًا، فإن قتل الصيد إتلاف، والإتلاف مضمون في العمد وفي النسيان، ولكن المتعمد مأثوم، والمخطئ غير ملوم. وقال في المسوى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾. معناه على قول أبي حنيفة. يجب على من قتل الصيد جزاء،

---

(١) وجوبًا عند أحمد ومالك، وندبًا عند الحنفية والشافعية.
(٣) الشبق: شدة الغلمة وإرادة النكاح.
(٢) مختار صاحب المهذب والمنهاج من الأصحاب.

كيفية الإطعام والصيام: قال مالك: أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد، فيحكم عليه فيه، أن يقوّم الصيد الذي أصاب، فينظر كم ثمنه من الطعام؟ فيطعم كل مسكين مدًّا، أو يصوم مكان كل مد يومًا، وينظر كم عدة المساكين؟ فإن كانوا عشرة، صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين مسكينًا، صام عشرين يومًا، عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكينًا.

الاشتراك في قتل الصيد: إذا اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك جميعًا، فليس عليهم إلا جزاء واحد؛ لقول الله تعالى: ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥]. وسئل ابن عمر - رضي الله عنهما - عن جماعة قتلوا ضبعًا، وهم محرمون؟ فقال: اذبحوا كبشًا. فقالوا: عن كل إنسان منا؟ فقال: بل كبشًا واحدًا عن جميعكم. [الدارقطني (٢/ ٢٥٠)].

صيد الحرم وقطع شجره: يحرم على المحرم والحلال[1] صيد الحرم، وتنفيره، وقطع شجره الذي لم يستنبته الآدميون في العادة، وقطع الرطب من النبات، حتى الشوك، إلا الإذخر والسنا،[2] فإنه يباح التعرض لهما بالقطع، والقلع، والإتلاف، ونحو ذلك؛ لما رواه البخاري، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: «إن هذا البلد حرام، لا يعضد شوكه، ولا يختلى خلاه،[3] ولا ينفر صيده، ولا تلتقط لقطته، إلا لمعرّف». فقال العباس: إلا الإذخر؛ فإنه لا بد لهم منه؛ فإنه للقيون[4] والبيوت. فقال: «إلا الإذخر». [البخاري (١٨٣٤)].

قال الشوكاني: قال القرطبي: خص الفقهاء الشجر المنهي عنه، بما ينبته الله تعالى، من غير صنيع آدمي، فأما ما ينبت بمعالجة آدمي، فاختلف فيه؛ فالجمهور على الجواز، وقال الشافعي: في الجميع الجزاء. ورجحه ابن قدامة. واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الأول، فقال مالك: لا جزاء فيه، بل يأثم. وقال عطاء: يستغفر. وقال أبو حنيفة: يؤخذ بقيمته هدي. وقال الشافعي: في العظيمة[5] بقرة، وفيما دونها شاة. واستثنى العلماء الانتفاع بما انكسر من الأغصان، وانقطع من الشجر، من غير صنيع الآدمي، وبما يسقط من الورق. قال ابن قدامة: وأجمعوا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم؛ من بقل، وزرع، ومشموم، وأنه لا بأس برعيه واختلائه. وفي «الروضة الندية»: ولا يجب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجره شيء، إلا مجرد الإثم، وأما من كان محرمًا، فعليه الجزاء الذي ذكره الله ﷻ إذا قتل صيدًا، وليس عليه شيء في شجر مكة؛ لعدم ورود دليل تقوم به الحجة، وما يروى عنه ﷺ أنه قال: «في الدوحة الكبيرة، إذا قطعت من أصلها: بقرة». لم يصح. [تلخيص الحبير (٢/ ٢٨٢)]. وما روي عن بعض السلف لا حجة فيه. ثم قال: والحاصل، أنه لا ملازمة بين النهي عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القيمة، بل النهي يفيد بحقيقته التحريم، والجزاء والقيمة لا يجبان إلا بدليل،

---

(١) الحلال: غير المحرم.
(٢) الإذخر: نبت طيب الرائحة، والسنا: السنامكي.
(٣) لا يختلى خلاه: أي لا يقطع الرطب من النبات.
(٤) القيون: جمع قين، وهو الحداد.
(٥) العظيمة: أي الشجرة العظيمة.

ولم يرد دليل ، إلا قول الله تعالى : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة - ٩٥] الآية . وليس فيها ؛ إلا ذكر الجزاء فقط ، فلا يجب غيره .

حدود الحرم المكي : للحرم المكي حدود تحيط بمكة ، وقد نصبت عليها أعلام في شعاب حسبي ؛ وهذه الأعلام أحجار مرتفعة قدر متر ، منصوبة على جانبي كل طريق . فحده - من جهة الشمال - (التنعيم) ، وبينه وبين مكة ٦ كيلو مترات . وحده - من جهة الجنوب - (أضاة) ، بينها وبين مكة ١٢ كيلو مترًا . وحده - من جهة الشرق - (الجعرانة) ، بينها وبين مكة ١٦ كيلو مترًا . وحده - من جهة الشمال الشرقي - (وادي نخلة) ، بينه وبين مكة ١٤ كيلو مترًا . وحده - من جهة الغرب - (الشميسي)[1] ، بينها وبين مكة ١٥ كيلو مترًا . قال محب الدين الطبري : عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، قال : نصب إبراهيم أنصاب الحرم يريه جبريل عليه السلام ، ثم لم تحرك ، حتى كان قصي فجددها ، ثم لم تحرك ، حتى كان النبي ﷺ ، فبعث عام الفتح تميم بن أسيد الخزاعي فجددها ، ثم لم تحرك ، حتى كان عمر ، فبعث أربعة من قريش : مخرمة بن نوفل ، وسعيد بن يربوع ، وحويطب بن عبد العزى ، وأزهر بن عبد عوف فجددوها ، ثم جددها معاوية ، ثم أمر عبد الملك بتجديدها .

حرم المدينة : وكما يحرم صيد حرم مكة وشجره ، كذلك يحرم صيد حرم المدينة وشجره ؛ فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة ، ما بين لابتيها ، لا يقطع عضاهها[2] ، ولا يصاد صيدها» . رواه مسلم . [مسلم (١٣٦٢)] . وروى أحمد ، وأبو داود ، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ في المدينة : «لا يختلى خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، إلا من أشاد بها[3] ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن تقطع فيها شجرة ، إلا أن يعلف رجل بعيره» . [أبو داود (٢٠٣٥) وأحمد (١/ ١١٩)] . وفي الحديث المتفق عليه : «المدينة حرم ، ما بين عير إلى ثور» . [البخاري (١٨٧٠) ومسلم (١٣٧٠)] . وفيه ، عن أبي هريرة : حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتي المدينة ، وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حمى . [البخاري (١٨٧٣) ومسلم (١٣٧٢) وأحمد (٢/ ٢٧٨)] . «واللابتان» مثنى لابة ، «واللابة» الحرة ، وهي الحجارة السود . والمدينة تقع بين لابتين ؛ الشرقية والغربية . وقدر الحرم باثني عشر ميلاً يمتد من عير إلى ثور ، وعير : جبل عند الميقات ، وثور : جبل عند أحد من جهة الشمال . ورخص رسول الله ﷺ لأهل المدينة قطع الشجر ؛ لاتخاذه آلة للحرث ، والركوب ، ونحو ذلك مما لا غنى لهم عنه ، وأن يقطعوا من الحشيش ما يحتاجون إليه لعلف دوابهم ؛ روى أحمد ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «حرام ما بين حرتيها وحماها كلها ، لا يقطع شجرة ، إلا أن يعلف منها» . [أحمد (٣/ ٣٣٦)] .

---

(١) كانت تسمى الحديبية ، وهي التي وقعت عندها بيعة الرضوان ، وسميت الغزوة باسمها .
(٢) عضاهها : العضاه ، واحدتها عضاهة ، وهي الشجر الذي فيه الشوك الكبير .
(٣) أشاد بها : رفع صوته بتعريفها .

وهذا بخلاف حرم مكة ؛ إذ يجد أهله ما يغنيهم ، وحرم المدينة لا يجد أهله ما يستغنون به عنه . وليس في قتل صيد الحرم المدني ولا قطع شجره جزاء ، وفيه الإثم . روى البخاري ، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «المدينة حرم من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها حدث ، من أحدث فيها حدثًا ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» . [البخاري (١٨٦٧)] . ومن وجد شيئًا في شجره مقطوعًا ، جاز له أن يأخذه ؛ فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه ركب إلى قصره بالعقيق ، فوجد عبدًا يقطع شجرًا أو يخبطه ، فسلبه ، فلما رجع سعد ، جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ منه ، فقال : معاذ الله أن أرد شيئًا نفلنيه رسول الله ﷺ ، وأبى أن يرد عليهم . رواه مسلم [مسلم (١٣٦٤)] . وروى أبو داود والحاكم وصححه ، أن رسول الله ﷺ قال : «من رأيتموه يصيد فيه شيئًا ، فلكم سلبه» . [أبو داود (٢٠٣٧) ، وأحمد (١/١٧٠) ، والحاكم (١/٤٨٦)] .

هل في الدنيا حرم آخر ؟ قال ابن تيمية : وليس في الدنيا حرم ، لا بيت المقدس ولا غيره ، إلا هذان الحرمان ، ولا يسمى غيرهما حرمًا كما يسمي الجهال ، فيقولون : حرم المقدس ، وحرم الخليل ، فإن هذين وغيرهما ليسا بحرم باتفاق المسلمين ، والحرم المجمع عليه حرم مكة ، وأما المدينة ، فلها حرم أيضًا عند الجمهور ، كما استفاضت بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ ، ولم يتنازع المسلمون في حرم ثالث ، إلا «وجًّا» ، وهو واد بالطائف ، وهو عند بعضهم[١] حرم ، وعند الجمهور ليس بحرم .

تفضيل مكة على المدينة : ذهب جمهور العلماء إلى أن مكة أفضل من المدينة ؛ لما رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، عن عبد الله بن عدي بن الحمراء ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «والله ، إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ، ما خرجت» . [الترمذي (٣٩٢٥) ، وابن ماجه (٣١٠٨) ، وأحمد (٤/٣٠٥)] . وروى الترمذي وصححه ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ لمكة : «ما أطيبك من بلد وأحبك إلي ، ولولا أن قومي أخرجوني منك ، ما سكنت غيرك» . [الترمذي (٣٩٢٦)] .

دخول مكة بغير إحرام : يجوز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد حجًّا ولا عمرة ، سواء أكان دخوله لحاجة تتكرر ، كالحطاب ، والحشاش ، والسقاء ، والصياد ، وغيرهم ، أم لم تتكرر ، كالتاجر ، والزائر ، وغيرهما ، وسواء أكان آمنًا أم خائفًا ، وهذا أصح القولين للشافعي ، وبه يفتي أصحابه ، وفي حديث مسلم ، أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام . [مسلم (١٣٥٨) ، والنسائي (٥/٢٠١)] . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه رجع من بعض الطريق ، فدخل مكة غير محرم . وعن ابن شهاب ، قال : لا بأس بدخول مكة بغير إحرام . [مسلم (١٣٥٨) ، والنسائي (٥/٢٠١)] .

وقال ابن حزم : دخول مكة بلا إحرام جائز ؛ لأن النبي ﷺ إنما جعل المواقيت لمن مر بهن يريد حجًّا أو عمرة ، ولم يجعلها لمن لم يرد حجًّا ولا عمرة ، فلم يأمر الله تعالى قط ، ولا رسوله عليه الصلاة والسلام بألا يدخل أحد مكة إلا بإحرام ، فهذا إلزام ما لم يأت في الشرع إلزامه .

---

(١) هو الشافعي ، وقد رجح الشوكاني رأيه .

ما يستحب لدخول مكة والبيت الحرام : يستحب لدخول مكة ما يأتي :

١ـ الاغتسال ؛ فعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه كان يغتسل لدخول مكة .

٢ـ المبيت بذي طوى في جهة الزاهر ؛ فقد بات رسول الله ﷺ بها . قال نافع : وكان ابن عمر يفعله . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٥٧٤) ومسلم (١٢٥٩)] .

٣ـ أن يدخلها من الثنية العليا (ثنية كداء) ؛ فقد دخلها النبي ﷺ من جهة المعلاة . [البخاري (١٥٧٥ و١٥٧٦) ومسلم (١٢٥٧)] . فمن تيسر له ذلك فعله ، وإلا فعل ما يلائم حالته ، ولا شيء عليه .

٤ـ أن يبادر إلى البيت بعد أن يودع أمتعته في مكان أمين ، ويدخل من باب بني شيبة ، باب السلام ، ويقول ، في خشوع وضراعة : «أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديم ، من الشيطان الرجيم ، بسم الله ، اللهم صلّ على محمد وآله وسلم ، اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب رحمتك» .

٥ـ إذا وقع نظره على البيت ، رفع يديه وقال : «اللهم زد هذا البيت تشريفًا ، وتعظيمًا ، وتكريمًا ، ومهابة ، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفًا ، وتكريمًا ، وتعظيمًا ، وبرًا» [1] [الشافعي في المسند (١/ ٣٣٩) والبيهقي (٥/ ٧٣)] . «اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام» . [البيهقي في الكبرى (٥/ ٧٣)] .

٦ـ ثم يقصد إلى الحجر الأسود ، فيقبله بدون صوت ، فإن لم يتمكن استلمه بيده وقبلها ، فإن عجز عن ذلك ، أشار إليه بيده .

٧ـ ثم يقف بحذائه ، ويشرع في الطواف .

٨ـ ولا يصلي تحية المسجد ؛ فإن تحيته الطواف به ، إلا إذا كانت الصلاة المكتوبة مقامة ، فيصليها مع الإمام ؛ لقوله ﷺ : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة ، إلا المكتوبة» . [مسلم (٧١٠) وأبو داود (١٢٦٦) والترمذي (٤٢١) والنسائي (٢/ ١١٦) وابن ماجه (١١٥١) وأحمد (٢/ ٤٥٥)] . وكذلك إذا خاف فوت الوقت ، يبدأ به فيصليه .

فضل الطــواف .

روى البيهقي بإسناد حسن ، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال : «ينزل الله كلَّ يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومائة رحمة ؛ ستين للطائفين ، وأربعين للمصلين ، وعشرين للناظرين» . [البيهقي في شعب الإيمان (٤٠٥١)] .

كيفيته :

١ـ يبدأ الطائف طوافه مضطبعًا محاذيًا الحجر الأسود ، مقبلاً له ، أو مستلمًا أو مشيرًا إليه ، كيفما

---

(١) رواه الشافعي مرفوعًا إلى النبي ﷺ وعن عمر .

عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «إنما جعل الطواف بالبيت، وبين الصفا والمروة، ورمي الجمار؛ لإقامة ذكر الله ﷻ». رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حسن صحيح. [أبو داود (١٨٨٨) والترمذي (٩٠٢) وأحمد (٦/ ٦٤)].

فضل الطواف: روى البيهقي بإسناد حسن عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : أن النبي ﷺ قال: «ينزل الله كل يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومائة رحمة، ستين للطائفين، وأربعين للمصلين، وعشرين للناظرين».

د- فإذا فرغ من الأشواط السبعة، صلى ركعتين عند مقام إبراهيم؛ تاليًا قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. وبهذا ينتهي الطواف. ثم إن كان الطائف مفردًا، سمي هذا الطواف طواف القدوم، وطواف التحية، وطواف الدخول، وهو ليس بركن، ولا واجب. وإن كان قارنًا أو متمتعًا، كان هذا الطوافُ طوافَ العمرة، ويجزئ عن طواف التحية والقدوم، وعليه أن يسعى في استكمال عمرته، فيسعى بين الصفا والمروة.

أنواع الطواف

(١) طواف القدوم.	(٢) وطواف الإفاضة.
(٣) وطواف الوداع.	(٤) وطواف التطوع.

وسيأتي الكلام عنها في مواضعها. وينبغي للحاج أن يغتنم فرصة وجوده بمكة، ويكثر من طواف التطوع، والصلاة في المسجد الحرام؛ فإن الصلاة فيه خير من مائة ألف فيما سواه من المساجد.

وليس في طواف التطوع رمل ولا اضطباع. والسنة أن يحيي المسجد الحرام بالطواف حوله كلما دخله، بخلاف المساجد الأخرى؛ فإن تحيتها الصلاة فيها. هذا. **وللطواف شروط وسنن وآداب، نذكرها فيما يلي:**

شروط الطواف

يشترط لصحة الطواف الشروط الآتية:

١- الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر، والنجاسة[2]؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «الطواف صلاة، إلا أن الله - تعالى - أحل فيه الكلام، فمن تكلم، فلا يتكلم إلا بخير». رواه

(١) تغني عنها: أي تحل في غيرها محلها عند العجز.
(٢) يرى الحنفية أن الطهارة من الحدث ليست شرطًا، وإنما هي واجب يجبر بالدم، فلو طاف محدثًا حدثًا أصغر صح طوافه ولزمه شاة، وإن طاف جنبًا أو حائضًا، صح ولزمه بدنة، ويعيده ما دام بمكة، وأما الطهارة من النجس في البدن أو الثوب أو المكان، فهي سنة عندهم فقط.

الترمذي، والدارقطني، وصححه الحاكم، وابن خزيمة، وابن السكن. [الترمذي (٩٦٠) والحاكم (٢/ ٢٦٧)]. وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ دخل عليها، وهي تبكي، فقال: «أنفست؟[1]» - يعني: الحيضة - قالت: نعم. قال: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم، فاقضي ما يقضي الحاج، غير ألا تطوفي بالبيت، حتى تغتسلي». رواه مسلم. [مسلم (١٢١١) (١٢٠)]. وعنها قالت: إن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة، أنه توضأ، ثم طاف بالبيت. رواه الشيخان. [البخاري (١٦١٤) و(١٦٤١) ومسلم (١٢٣٥)]. ومن كان به نجاسة لا يمكن إزالتها؛ كمن به سلس بول، وكالمستحاضة التي لا يرقأ دمها، فإنه يطوف ولا شيء عليه، باتفاق. روى مالك، أن عبد الله بن عمر جاءته امرأة تستفتيه، فقالت: إني أقبلت أريد أن أطوف بالبيت، حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء، فرجعت، حتى ذهب ذلك عني، ثم أقبلت، حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء، فرجعت، حتى ذهب ذلك عني، ثم أقبلت، حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء؟ فقال عبد الله بن عمر: إنما ذلك ركضة من الشيطان، فاغتسلي، ثم استثفري بثوب، ثم طوفي.

٢- ستر العورة[2]؛ لحديث أبي هريرة، قال: بعثني أبو بكر الصديق في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع، في رهط يؤذنون في الناس يوم النحر: «لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان». رواه الشيخان. [البخاري (٤٣٦٣) ومسلم (١٣٤٧)].

٣- أن يكون سبعة أشواط كاملة، فلو ترك خطوة واحدة في أي شوط، لا يحسب طوافه، فإن شك بنى على الأقل، حتى يتيقن السبع. وإن شك بعد الفراغ من الطواف، فلا يلزمه شيء.

٤- أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود، وينتهي إليه.

٥- أن يكون البيت عن يسار الطائف، فلو طاف وكان البيت عن يمينه، لا يصح الطواف؛ لقول جابر ـ رضي الله عنه: لما قدم رسول الله ﷺ مكة، أتى الحجر الأسود فاستلمه، ثم مضى عن يمينه، فرمل[3] ثلاثًا، ومشى أربعًا[4]. رواه مسلم. [مسلم (١٢١٨) (١٥٠)].

٦- أن يكون الطواف خارج البيت، فلو طاف في الحجر، لا يصح طوافه؛ فإن الحجر[5]، والشاذروان[6] من البيت. والله أمر بالطواف بالبيت، لا في البيت، فقال: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]. ويستحب القرب من البيت إن تيسر.

---

(١) أنفست: أي أحضت.

(٢) عند الأحناف واجب. فمن طاف عريانًا صح طوافه. وعليه الإعادة إلا إذا خرج من مكة، فإنه يلزمه دم.

(٣) الرمل: الإسراع مع قرب الخطى.

(٤) عند الأحناف أن ركن الطواف أربعة أشواط والثلاثة الباقية تجبر بالدم.

(٥) الحجر: هو حجر إسماعيل، ويقع شمال الكعبة، ويحوطه سور على شكل نصف دائرة، وليس الحجر كله من البيت، بل القدر الذي هو من البيت قدره ستة أذرع، أي: نحو ثلاثة أمتار.

(٦) الشاذروان: البناء الملاصق لأساس الكعبة الذي وضع به حلق الكسوة.

عن عمر رضي الله عنه أنه جاء إلى الحجر فقبله ، فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك . [البخاري (١٥٩٧) ومسلم (١٢٧٠) وأبو داود (١٨٧٣) والترمذي (٨٦٠) والنسائي (٥/ ٢٢٧) وابن ماجه (٢٩٤٣) وأحمد (١/ ١٧)] . قال الخطابي : فيه من العلم ، أن متابعة السنن واجبة ، وإن لم يوقف لها على علل معلومة ، وأسباب معقولة ، وأن أعيانها حجة على من بلغته ، وإن لم يفقه معانيها ، إلا أنه معلوم في الجملة ، أن تقبيله الحجر إنما هو إكرام له ، وإعظام لحقه ، وتبرك به . وقد فضل الله بعض الأحجار على بعض ، كما فضل بعض البقاع والبلدان ، وكما فضل بعض الليالي والأيام والشهور ، وباب هذا كله التسليم . هذا ، وقد روي أمر سائغ في العقول ، جائز فيها ، غير ممتنع ولا مستنكر في بعض الأحاديث : « الحجر يمين الله في الأرض » . [الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٢٨٠٨) عن جابر ، وكنز العمال (٣٤٧٤٤)] . والمعنى ، أن من صافحه في الأرض ، كان له عند الله عهد ، فكان كالعهد الذي تعقده الملوك بالمصافحة ، لمن يريد موالاته والاختصاص به ، وكما يصفق على أيدي الملوك للبيعة ، وكذلك تقبيل اليد من الخدم للسادة والكبراء ، فهذا كالتمثيل بذلك والتشبيه به . وقال المهلب : حديث عمر يرد على من قال : إن الحجر يمين الله في الأرض ، يصافح بها عباده . ومعاذ الله أن تكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختبارًا ؛ ليعلم ، بالمشاهدة ، طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة إبليس ، حيث أمر بالسجود لآدم . هذا ، ولا يعلم على وجه اليقين أنه بقي حجر من أحجار الكعبة من وضع إبراهيم ، إلا الحجر الأسود .

المزاحمة على الحجر

لا بأس في المزاحمة على الحجر ، على ألا يؤذي أحدًا ؛ فقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يزاحم ، حتى يدمى أنفه . وقد قال الرسول ﷺ لعمر رضي الله عنه : « يا أبا حفص ، إنك رجل قوي ، فلا تزاحم على الركن ؛ فإنك تؤذي الضعيف ، ولكن إن وجدت خلوة فاستلم ، وإلا فكبر وامض » . رواه الشافعي في « مسنده » . [أحمد (١/ ٢٨) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٨٠)] .

(٢) الاضطباع[1] : فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمروا من الجعرانة ، فاضطبعوا أرديتهم تحت آباطهم ، وقذفوها على عواتقهم اليسرى . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (١٨٩٠) وأحمد (١/ ٣٠٦)] . وهذا مذهب الجمهور ، وقالوا في حكمته : إنه يعين على الرمل في الطواف . وقال مالك : لا يستحب ؛ لأنه لم يعرف ، ولم ير أحدًا يفعله . ولا يستحب في صلاة الطواف ، اتفاقًا .

(٣) الرمل[2] : في الأشواط الثلاثة الأول ، والمشي في سائر الأشواط الأربعة ، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ رمل من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ثلاثًا ، ومشى أربعًا . رواه أحمد ، ومسلم . [مسلم (١٢٦٢) (٢٣٠) وأحمد (٢/ ٩٨)] . ومن تركه في الثلاث الأول ، لم يقضه في الأربعة

---

(١) الاضطباع : هو جعل وسط الرداء تحت الإبط الأيمن ، وطرفيه على الكتف الأيسر .
(٢) الرمل : الإسراع في المشي مع هز الكتفين وتقارب الخطا ، بقصد إظهار القوة والنشاط .

رسول الله ﷺ لم يترك استلامهما ، إلا أنهما ليسا على قواعد البيت ، ولا طاف الناس وراء الحجر إلا لذلك . [أبو داود (١٨٧٥)] . والأمة متفقة على استحباب استلام الركنين اليمانيين ، وعلى أنه لا يستلم الطائف الركنين الآخرين . وروى ابن حبان في «صحيحه» أن النبي ﷺ قال : «الحجر والركن اليماني يحطان الخطايا حطًّا» . [أحمد (٢/ ٨٩) والنسائي في الكبرى (٣٩٤٢)] .

(٥) صلاة ركعتين بعد الطواف(١) : يسن للطائف صلاة ركعتين بعد كل طواف(٢) عند مقام إبراهيم ، أو في أي مكان من المسجد ؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ حين قدم مكة ، طاف بالبيت سبعًا وأتى المقام ، فقرأ : ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة : ١٢٥] ، فصلى خلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . [الترمذي (٨٥٦)] . ويسن فيهما قراءة سورة «الكافرون» بعد «الفاتحة» في الركعة الأولى ، وسورة «الإخلاص» في الركعة الثانية ، فقد ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ كما رواه مسلم ، وغيره . [مسلم (١٢١٨) (١٤٧) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائي (٥/ ٢٣٦)] . ويؤديان في جميع الأوقات ، حتى أوقات النهي ؛ فعن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال : «يا بني عبد مناف ، لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء ؛ من ليل أو نهار» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه . [أبو داود (١٨٩٤) والترمذي (٨٦٨) والنسائي (٥/ ٢٢٣) وابن ماجه (١٢٥٤) وأحمد (٤/ ٨٠)] . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد . وكما أن الصلاة بعد الطواف تسن في المسجد ، فإنها تجوز خارجه ؛ فقد روى البخاري ، عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها طافت راكبة ، فلم تصل حتى خرجت . [البخاري (١٦٢٦)] . وروى مالك ، عن عمر رضي الله عنه أنه صلاهما بذي طوى . [البخاري تعليقًا في كتاب الحج ، باب (٧٣) الطواف بعد الصبح والعصر . ومالك في الموطأ (١/ ٣٦٨)] . وقال البخاري : وصلى عمر رضي الله عنه خارج الحرم . [البخاري تعليقًا في كتاب الحج ، باب (٧١) : من صلى ركعتي الطواف خارجًا من المسجد] . ولو صلى المكتوبة بعد الطواف ، أجزأته عن الركعتين ، وهو الصحيح عند الشافعية ، والمشهور من مذهب أحمد . وقال مالك ، والأحناف : لا يقوم غير الركعتين مقامهما .

المرور أمام المصلي في الحرم المكي : يجوز أن يصلي المصلي في المسجد الحرام ، والناس يمرون أمامه ؛ رجالًا ونساء ، بدون كراهة ، وهذا من خصائص المسجد الحرام ؛ فعن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة ، عن بعض أهله ، عن جده ، أنه رأى النبي ﷺ يصلي مما يلي باب بني سهم ، والناس يمرون بين يديه ، وليس بينهما سترة . قال سفيان بن عيينة : ليس بينه وبين الكعبة سترة . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . [أبو داود (٢٠١٦) والنسائي (٥/ ٢٣٥) وابن ماجه (٢٩٥٨)] .

طواف الرجال مع النساء : وروى البخاري ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني عطاء ، إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال ، قال : كيف يمنعهن ، وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال؟ قلت : أبعد الحجاب أو قبل؟ قال : إي لعمري ، لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخالطن

---

(١) وهي واجبة عند أبي حنيفة .

(٢) أي سواء كان الطواف فرضًا أو نفلًا .

ورُوي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: رأيت رسول الله ﷺ يلزق وجهه وصدره بالملتزم. (الدارقطني (٢/ ٢٨٨) والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٦٤)). وقيل: إن الحطيم هو الملتزم، وذكر البخاري، أن الحطيم الحجر نفسه. واحتج عليه بحديث الإسراء، فقال: «بينا أنا نائم في الحطيم». وربما قال: في الحجر. قال: وهو حطيم، بمعنى محطوم، كقتيل، بمعنى مقتول.

استحباب دخول الكعبة وحجر إسماعيل: روى البخاري، ومسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: دخل رسول الله ﷺ الكعبة(1) هو وأسامة بن زيد، وعثمان بن طلحة، فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا أخبرني بلال، أن رسول الله ﷺ صلّى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين. (البخاري (٥٠٤) ومسلم (١٣٢٩) (٣٩٣٢)). وقد استدل العلماء بهذا على أن دخول الكعبة والصلاة فيها سنة. وقالوا: وهو وإن كان سنة، إلا أنه ليس من مناسك الحج؛ لقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: أيها الناس، إن دخولكم البيت ليس من حجكم في شيء. رواه الحاكم بسند صحيح. ومن لم يتمكن من دخول الكعبة، يُستحب له الدخول في حجر إسماعيل والصلاة فيه؛ فإن جزءًا منه من الكعبة؛ روى أحمد بسند جيد، عن سعيد بن جبير، عن عائشة، قالت: يا رسول الله، كلّ أهلك قد دخل البيت غيري! فقال: «أرسلي إلى شيبة(2) فيفتح لك الباب». فأرسلت إليه، فقال شيبة: ما استطعنا فتحه في جاهلية ولا إسلام بليل. فقال النبي ﷺ: «صلي في الحجر؛ فإن قومك استقصروا(3) عن بناء البيت حين بنوه». [أحمد (٦/ ٦٧)].

السعي بين الصفا والمروة

أصل مشروعيته: روى البخاري، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: جاء إبراهيم عليه السلام بهاجر وبابنها إسماعيل عليه السلام وهي ترضعه، حتى وضعهما عند البيت عند دوحة فوق زمزم في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ من أحد، وليس بها ماء، فوضعهما هنالك، ووضع عندهما جرابًا فيه تمر، وسقاء فيه ماء، ثم قفى إبراهيم منطلقًا، فتبعته أم إسماعيل، فقالت: يا إبراهيم، أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه إنس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مرارًا، وجعل لا يلتفت إليها، فقالت له: آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم. قالت: إذن لا يضيعنا.

وفي رواية: فقالت له: إلى من تتركنا؟ قال: إلى الله. فقالت: قد رضيت بالله. ثم رجعت، فانطلق إبراهيم، حتى إذا كان عند الثنية، حيث لا يرونه، استقبل بوجهه البيت، ثم دعا بهؤلاء الدعوات ورفع يديه، وقال: ﴿رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

---

(1) كان ذلك في عام الفتح.
(2) ابن عثمان بن طلحة كان بيده مفتاح الكعبة.
(3) استقصروا: أي: تركوا منه جزءًا وهو الحجر.

(ب) وذهب ابن عباس، وأنس، وابن الزبير، وابن سيرين، ورواية عن أحمد إلى أنه سنة، لا يجب بتركه شيء.

١ ـ واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]. ونفي الحرج عن فاعله دليل على عدم وجوبه، فإن هذا رتبة المباح، وإنما تثبت سنيته بقوله: ﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]. وروي في مصحف أبي، وابن مسعود: «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما». وهذا، وإن لم يكن قرآناً، فلا ينحط عن رتبة الخبر، فيكون تفسيراً.

٢ ـ ولأنه نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت، فلم يكن ركناً، كالرمي.

(ج) وذهب أبو حنيفة، والثوري، والحسن إلى أنه واجب وليس بركن، لا يبطل الحج أو العمرة بتركه، وأنه إذا تركه، وجب عليه دم.

ورجح صاحب «المغني» هذا الرأي، فقال:

١ ـ وهو أولى؛ لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب، لا على كونه لا يتم الواجب إلا به.

٢ ـ وقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ في ذلك معارض بقول من خالفها من الصحابة.

٣ ـ وحديث بنت أبي تجراة، قال ابن المنذر: يرويه عبد الله بن المؤمل. وقد تكلموا في حديثه، وهو يدل على أنه مكتوب، وهو الواجب.

٤ ـ وأما الآية، فإنها نزلت لما تحرج ناس من السعي في الإسلام، لما كانوا يطوفون بينهما في الجاهلية؛ لأجل صنمين كانا على الصفا والمروة.

شروطه: يشترط لصحة السعي أمور:

١ ـ أن يكون بعد طواف. ٢ ـ وأن يكون سبعة أشواط.

٣ ـ وأن يبدأ بالصفا، ويختم بالمروة[1].

٤ ـ وأن يكون السعي في المسعى، وهو الطريق الممتد بين الصفا والمروة[1]؛ لفعل رسول الله ﷺ ذلك، مع قوله: «خذوا عني مناسككم». [سبق تخريجه]. فلو سعى قبل الطواف، أو بدأ بالمروة وختم بالصفا، أو سعى في غير المسعى، بطل سعيه.

الصعود على الصفا: ولا يشترط لصحة السعي أن يرقى على الصفا والمروة، ولكن يجب عليه أن يستوعب ما بينهما، فيلصق قدمه بهما في الذهاب والإياب، فإن ترك شيئاً لم يستوعبه، لم يجزئه حتى يأتي به.

الموالاة في السعي: ولا تشترط الموالاة في السعي[3].

---

(١) [illegible].

(٢) مذهب الأحناف: أنهما واجبان لا شرطان، فإذا سعى قبل الطواف، أو بدأ بالمروة [illegible]، وجب عليه دم.

(٣) عند مالك: الموالاة في السعي [illegible] شرط.

فمن عرض له عارض يمنعه من مواصلة الأشواط، أو أقيمت الصلاة، فله أن يقطع السعي لذلك، فإذا فرغ مما عرض له، بنى عليه وأكمله؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يطوف بين الصفا والمروة، فأعجله البول، فتنحى، ودعا بماء فتوضأ، ثم قام، فأتم على ما مضى. رواه سعيد بن منصور. كما لا تشترط الموالاة بين الطواف والسعي. قال في «المغني»: قال أحمد: لا بأس أن يؤخر السعي، حتى يستريح أو إلى العشي. وكان عطاء، والحسن لا يريان بأسًا لمن طاف بالبيت أول النهار، أن يؤخر الصفا والمروة إلى العشي. وفعله القاسم، وسعيد بن جبير؛ لأن الموالاة إذا لم تجب في نفس السعي، ففيما بينه وبين الطواف أولى. وروى سعيد بن منصور: أن سودة زوج عروة بن الزبير سعت بين الصفا والمروة، فقضت طوافها في ثلاثة أيام، وكانت ضخمة.

الطهارة للسعي: ذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا تشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة؛ لقول رسول الله ﷺ لعائشة، حين حاضت: «فاقضي ما يقضي الحاج، غير ألا تطوفي بالبيت، حتى تغتسلي». رواه مسلم. [مسلم (١٢١١) (١١٩)]. وقالت عائشة، وأم سلمة: إذا طافت المرأة بالبيت وصلت ركعتين، ثم حاضت، فلتطف بالصفا والمروة. رواه سعيد بن منصور. وإن كان المستحب أن يكون المرء على طهارة في جميع مناسكه؛ فإن الطهارة أمر مرغوب شرعًا.

المشي والركوب فيه: يجوز السعي راكبًا وماشيًا، والمشي أفضل، وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - ما يفيد أنه ﷺ مشى، فلما كثر عليه الناس وغشوه، ركب؛ ليروه ويسألوه. قال أبو الطفيل لابن عباس - رضي الله عنهما -: أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبًا، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة. قال: صدقوا وكذبوا. قال: قلت: وما قولك: صدقوا وكذبوا؟ قال: إن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس، يقولون: هذا محمد، هذا محمد. حتى خرج العواتق[1] من البيوت. قال: وكان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثر عليه الناس، ركب. والمشي والسعي[2] أفضل. رواه مسلم، وغيره. [مسلم (١٢٦٤)، وأحمد (١/ ٢٩٧)، والبيهقي (٥/ ١٠٠)]. والركوب، وإن كان جائزًا، إلا أنه مكروه. قال الترمذي: وقد كره قوم من أهل العلم أن يطوف الرجل بالبيت وبين الصفا والمروة راكبًا، إلا من عذر. وهو قول الشافعي. وعند المالكية، أن من سعى راكبًا من غير عذر، أعاد إن لم يفت الوقت، وإن فات فعليه دم؛ لأن المشي عند القدرة عليه واجب. وكذا يقول أبو حنيفة، وعللوا ركوب رسول الله ﷺ بكثرة الناس وازدحامهم عليه، وغشيانهم له، وهذا عذر يقتضي الركوب.

استحباب السعي بين الميلين: يندب المشي بين الصفا والمروة، فيما عدا ما بين الميلين، فإنه يندب الرمل بينهما. وقد تقدم حديث بنت أبي تجراة، وفيه، أن النبي ﷺ سعى، حتى إن مئزره ليدور من شدة السعي. [سبق تخريجه]. وفي حديث ابن عباس المتقدم: والمشي والسعي أفضل. [سبق تخريجه]. أي؛

---

(١) العواتق: جمع عاتق، وهي البكر البالغة، سميت كذلك؛ لأنها عتقت من الامتهان بالتصرف الذي تفعله الطفلة.

(٢) السعي هنا: الجري في بطن الوادي بين الميلين، والمشي ما سواه.

الذي هو نازل فيه ؛ فإن كان في مكة أحرم منها ، وإن كان خارجها أحرم حيث هو . ففي الحديث : «من كان منزله دون مكة ، فمهله من أهله ، حتى أهل مكة يهلون من مكة» . [البخاري نحوه (١٥٢٤)] . ويستحب الإكثار من الدعاء ، والتلبية عند التوجه إلى منى ، وصلاة الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، والمبيت بها ، وألا يخرج الحاج منها ، حتى تطلع شمس يوم التاسع ؛ اقتداءً بالنبي ﷺ . فإن ترك ذلك أو شيئًا منه فقد ترك السنة ، ولا شيء عليه ؛ فإن عائشة لم تخرج من مكة يوم التروية ، حتى دخل الليل ، وذهب ثلثه . روى ذلك ابن المنذر .

جواز الخروج قبل يوم التروية : روى سعيد بن منصور ، عن الحسن ، أنه كان يخرج إلى منى من مكة قبل التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك ، وكره الإقامة بمكة يوم التروية ، حتى يمسي ، إلا إن أدركه وقت الجمعة بمكة ، فعليه أن يصليها قبل أن يخرج .

التوجه إلى عرفات : يسن التوجه إلى عرفات بعد طلوع شمس يوم التاسع ، عن طريق ضب ، مع التكبير ، والتهليل ، والتلبية ؛ قال محمد بن أبي بكر الثقفي : سألت أنس بن مالك ، ونحن غاديان من منى إلى عرفات عن التلبية ، كيف كنتم تصنعون مع النبي ﷺ؟ قال : كان يلبي الملبي ، فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر ، فلا ينكر عليه ، ويهلل المهلل ، فلا ينكر عليه . رواه البخاري ، وغيره . [البخاري (١٦٥٩) ومسلم (١٢٨٥)] . ويستحب النزول بنمرة ، والاغتسال عندها ؛ للوقوف بعرفة ، ويستحب ألا يدخل عرفة ، إلا وقت الوقوف بعد الزوال .

الوقوف بعرفة

فضل يوم عرفة : عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ما من أيام عند الله أفضل من عشر ذي الحجة» . فقال رجل : هن أفضل من عدتهن جهادًا في سبيل الله؟ قال : «هن أفضل من عدتهن جهادًا في سبيل الله ، وما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ؛ ينزل الله - تبارك وتعالى - إلى السماء الدنيا ، فيباهي بأهل الأرض أهل السماء ، فيقول : انظروا إلى عبادي ، جاءوني شعثًا غبرًا ضاحين ، جاءوا من كل فج عميق ، يرجون رحمتي ، ولم يروا عذابي . فلم ير يوم أكثر عتيقًا من النار من يوم عرفة» . قال المنذري : رواه أبو يعلى ، والبزار ، وابن خزيمة ، وابن حبان واللفظ له . [أبو يعلى (٢٠٩٠) والبزار (١١٢٨) وابن حبان (٣٨٥٣) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٥٣) و(٤/ ١٧)] . وروى ابن المبارك ، عن سفيان الثوري ، عن الزبير بن علي ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : وقف النبي ﷺ بعرفات ، وقد كادت الشمس أن تئوب ، فقال : «يا بلال ، أنصت لي الناس» . فقام بلال ، فقال : أنصتوا لرسول الله ﷺ . فأنصت الناس ، فقال : «يا معشر الناس ، أتاني جبريل عليه السلام آنفًا ، فأقرأني من ربي السلام ، وقال : إن الله - عز وجل - غفر لأهل عرفات ، وأهل المشعر الحرام ، وضمن عنهم التبعات» . فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : يا رسول الله ، هذا لنا خاصة؟ قال : «هذا لكم ، ولمن أتى من بعدكم إلى يوم القيامة» . فقال عمر

يُنْجِعُ: كثر خير الله وعطاؤه. [ذكره المنذري في الترغيب والترهيب برقم (١٧٣٧)]. وروى مسلم وغيره، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدًا من النار، من يوم عرفة، وإنه ليدنو - عز وجل - ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟». [مسلم (١٣٤٨)، والنسائي (٥/ ٢٥١، ٢٥٢)، وابن ماجه (٣٠١٤)]. وعن أبي الدرداء ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ما رُئي الشيطان يومًا هو فيه أصغر، ولا أدحر(١)، ولا أغيظ منه في يوم عرفة، وما ذلك إلا لما رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام، إلا ما رُئي من يوم بدر». قيل: وما رأى يوم بدر، يا رسول الله؟ قال: «أما إنه رأى جبريل يَزَع(٢) الملائكة». رواه مالك مرسلًا، والحاكم موصولًا. [مالك في الموطأ (١/ ٤٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٠٦٩)].

حُكْمُ الوقوف: أجمع العلماء على أن الوقوف بعرفة هو ركن الحج الأعظم؛ لما رواه أحمد، وأصحاب السنن، عن عبد الرحمن بن يعمر، أن رسول الله ﷺ أمر مناديًا ينادي: «الحج عرفة(٣)، من جاء ليلة جمع(٤) قبل طلوع الفجر، فقد أدركه». [أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٥/ ٢٥٦، ٢٦٤)، وابن ماجه (٣٠١٥)].

وَقْتُ الوقوف: يرى جمهور العلماء، أن وقت الوقوف يبتدئ من زوال اليوم التاسع(٥) إلى طلوع فجر يوم العاشر، وأنه يكفي الوقوف في أي جزء من هذا الوقت ليلًا أو نهارًا، إلا أنه إن وقف بالنهار، وجب عليه مدُّ الوقوف إلى ما بعد الغروب، أما إذا وقف بالليل، فلا يجب عليه شيء. ومذهب الشافعي، أن مد الوقوف إلى الليل سنة.

المقصودُ بالوقوف: المقصود بالوقوف، الحضور والوجود في أي جزء من عرفة، ولو كان نائمًا أو يقظان، أو راكبًا أو قاعدًا، أو مضطجعًا أو ماشيًا، وسواء أكان طاهرًا أم غير طاهر، كالحائض، والنفساء، والجنب. واختلفوا في وقوف المغمى عليه، ولم يفق، حتى خرج من عرفات؛ فقال أبو حنيفة، ومالك: يصح. وقال الشافعي، وأحمد، والحسن، وأبو ثور، وإسحاق، وابن المنذر: لا يصح؛ لأنه ركن من أركان الحج، فلم يصح من المغمى عليه، كغيره من الأركان. قال الترمذي، عقب تخريجه لحديث ابن يعمر المتقدم: والعمل على حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنه من لم يقف بعرفات قبل طلوع الفجر، فقد فاته الحج، ولا يجزئ عنه إن جاء بعد طلوع الفجر، ويجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل. وهو قول الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

استحبابُ الوقوف عند الصخرات: يجزئ الوقوف في أي مكان من عرفة؛ لأن عرفة كلها موقف، إلا

---

(١) أدحر وأحقر: المعنى يحصل على منتهى الإذلال والإهانة.
(٢) يزع: أي يصف.
(٣) الحج عرفة: أي الحج الصحيح حج من أدرك الوقوف يوم عرفة.
(٤) ليلة جمع: ليلة المبيت بمزدلفة، وهي ليلة النحر، وظاهره أنه يكفي الوقوف في أي جزء من عرفة ولو لحظة.
(٥) مذهب الحنابلة: أن الوقوف يبتدئ من فجر يوم التاسع إلى فجر يوم النحر.

ما تهب به الرياح، ومن بوائق[1] الدهر». [البيهقي في الكبرى (5/ 117)]. وروى الترمذي عنه، قال: أكثر دعاء النبي ﷺ يوم عرفة في الموقف: «اللهم لك الحمد كالذي نقول، وخيرا مما نقول، اللهم لك صلاتي، ونسكي، ومحياي، ومماتي، وإليك مآبي، ولك رب تراثي، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ووسوسة الصدر، وشتات الأمر، اللهم إني أعوذ بك من شر ما تهب به الريح». [الترمذي (3520)].

الوقوف سنة إبراهيم عليه السلام: عن مربع الأنصاري، قال: إن رسول الله ﷺ يقول: «كونوا على مشاعركم[2]؛ فإنكم على إرث من إرث إبراهيم»[3]. رواه الترمذي، وقال: حديث مربع حديث حسن صحيح. [أبو داود (1919) والترمذي (883) وابن ماجه (3011)].

صيام عرفة

ثبت أن رسول الله ﷺ أفطر يوم عرفة، وأنه قال: «إن يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب». [أبو داود (2419) والترمذي (773) والنسائي (5/ 252)]. وثبت عنه ﷺ، أنه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفات. وقد استدل أكثر أهل العلم بهذه الأحاديث على استحباب الإفطار يوم عرفة للحاج؛ ليتقوى على الدعاء والذكر. وما جاء من الترغيب في صوم يوم عرفة، فهو محمول على من لم يكن حاجا بعرفة.

الجمع بين الظهر والعصر: في الحديث الصحيح، أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بعرفة؛ أذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر. [البخاري (1662)]. وعن الأسود، وعلقمة، أنهما قالا: من تمام الحج، أن يصلي الظهر والعصر مع الإمام بعرفة. وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وكذلك من صلى مع الإمام. فإن لم يجمع مع الإمام، يجمع منفردا. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقيم بمكة، فإذا خرج إلى منى، قصر الصلاة. وعن عمرو بن دينار، قال: قال لي جابر بن زيد: أقصر الصلاة بعرفة. روى ذلك سعيد بن منصور.

الإفاضة من عرفة

يسن الإفاضة[4] من عرفة بعد غروب الشمس بالسكينة، وقد أفاض ﷺ بالسكينة، وضم إليه زمام ناقته، حتى إن رأسها ليصيب طرف رحله، وهو يقول: «أيها الناس، عليكم بالسكينة؛ فإن البر ليس بالإيضاع». أي، الإسراع. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (1671) ومسلم (1218)]. وكان - صلوات الله وسلامه عليه - يسير العنق، فإذا وجد فجوة، نص. رواه الشيخان. [البخاري (1666) ومسلم (1286)(283)]. أي؛

(1) بوائق الدهر: أي مهلكته.
(2) مشاعركم: جمع مشعر، موضع النسك، سميت بذلك لأنها معالم العبادات.
(3) أي: إن موقفكم موقف إبراهيم ورثتموه منه، ولم تخطئوا في موقفكم فيه عن سنته.
(4) الإفاضة: الدفع، يقال: أفاض من المكان، إذا أسرع منه إلى المكان الآخر. وأصله: الدفع، سمي به لأنهم إذا انصرفوا ازدحموا ودفع بعضهم بعضا.

أنه كان يسير سيرًا رفيقًا من أجل الرفق بالناس، فإذا وجد فجوة - أي: مكانًا متسعًا ليس به زحام - سار سيرًا فيه سرعة. ويستحب التلبية والذكر؛ فإن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي، حتى رمى جمرة العقبة. وعن أشعث بن سليم، عن أبيه، قال: أقبلت مع ابن عمر - رضي الله عنهما - من عرفات إلى مزدلفة، فلم يكن يفتر من التكبير والتهليل، حتى أتينا المزدلفة. رواه أبو داود. [أبو داود (١٨١٦)].

الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة: فإذا أتى المزدلفة، صلّى المغرب والعشاء، ركعتين بأذان وإقامتين، من غير تطوّع بينهما؛ ففي حديث مسلم، أنه ﷺ أتى المزدلفة، فجمع بين المغرب والعشاء، بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبّح[1] بينهما شيئًا. [هو جزء من الحديث الطويل الذي رواه مسلم في حجة النبي ﷺ برقم (١٢١٨) سبق تخريجه]. وهذا الجمع سُنّة بإجماع العلماء. واختلفوا فيما لو صلّى كلّ صلاة في وقتها؛ فجوّزه أكثر العلماء، وحملوا فعله ﷺ على الأولوية. وقال الثوري، وأصحاب الرأي: إن صلّى المغرب دون مزدلفة، فعليه الإعادة. وجوّزوا في الظهر والعصر أن يصلّي كلّ واحدة في وقتها، مع الكراهة.

المبيت بالمزدلفة والوقوف بها: في حديث جابر رضي الله عنه، أنه ﷺ لما أتى المزدلفة، صلّى المغرب والعشاء، ثم اضطجع حتى طلع الفجر، فصلّى الفجر، ثم ركب القصواء، حتى أتى المشعر الحرام، فلم يزل واقفًا حتى أسفر جدًّا، ثم دفع قبل طلوع الشمس. ولم يثبت عنه ﷺ أنه أحيا هذه الليلة. [انظر حديث جابر السابق].

وهذه هي السنة المتّبعة في المبيت بالمزدلفة، والوقوف بها. وقد أوجب أحمد المبيت بالمزدلفة على غير الرعاة والسقاة، أما هم، فلا يجب عليهم المبيت بها. أما سائر أئمة المذاهب، فقد أوجبوا الوقوف بها دون المبيت. والمقصود بالوقوف الوجود على أية صورة؛ سواء أكان واقفًا أم قاعدًا، سائرًا أم نائمًا. وقالت الأحناف: الواجب هو الحضور بالمزدلفة قبل فجر يوم النحر، فلو ترك الحضور لزمه دم، إلا إذا كان له عذر؛ فإنه لا يجب عليه الحضور، ولا شيء عليه حينئذ. وقالت المالكية: الواجب هو النزول بالمزدلفة ليلًا قبل الفجر؛ بمقدار ما يحط رحله، وهو سائر من عرفة إلى منى، ما لم يكن له عذر، فإن كان له عذر، فلا يجب عليه النزول. وقالت الشافعية: الواجب هو الوجود بالمزدلفة في النصف الثاني من ليلة يوم النحر، بعد الوقوف بعرفة، ولا يشترط المكث بها، ولا العلم بأنها المزدلفة، بل يكفي المرور بها؛ سواء أعلم أن هذا المكان هو المزدلفة أم لم يعلم. والسنة: أن يصلّي الفجر في أول الوقت، ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يطلع الصبح، ويسفر جدًّا قبل طلوع الشمس، ويكثر من الذكر والدعاء؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ۝ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٨، ١٩٩]. فإذا كان قبل طلوع الشمس، أفاض من مزدلفة إلى منى. فإذا أتى محسرًا، أسرع قدر رمية حجر.

مكان الوقوف: المزدلفة كلها مكان للوقوف، إلا وادي محسّر[2]؛ فعن جبير بن مطعم، أن النبي ﷺ قال: «كل مزدلفة موقف، وارفعوا عن محسّر». رواه أحمد، ورجاله موثّقون. [أحمد (٤/٨٢)].

---

(١) يسبّح: أي يصلّي.　　(٢) وادي محسر: هو بين المزدلفة ومنى.

حكمته: قال أبو حامد الغزالي - رحمه الله - في «الإحياء»: وأما رمي الجمار؛ فليقصد الرامي به الانقياد للأمر، وإظهارًا للرق والعبودية، وانتهاضًا لمجرد الامتثال، من غير حظ للنفس والعقل في ذلك. ثم ليقصد به التشبه بإبراهيم عليه السلام حيث عرض له إبليس - لعنه الله تعالى - في ذلك الموضع؛ ليدخل على حجه شبهة أو يفتنه بمعصية، فأمره الله عز وجل أن يرميه بالحجارة؛ طردًا له، وقطعًا لأمله، فإن خطر لك أن الشيطان عرض له وشاهده؛ فلذلك رماه، أما أنا فليس يعرض لي الشيطان. فاعلم أن هذا الخاطر من الشيطان، وأنه هو الذي ألقاه في قلبك؛ ليفتر عزمك في الرمي، ويخيل إليك أنه لا فائدة فيه، وأنه يضاهي اللعب، فلم تشتغل به؟! فاطرده عن نفسك بالجد، والتشمير، والرمي، فبذلك ترغم أنف الشيطان. واعلم أنك في الظاهر ترمي الحصى في العقبة، وفي الحقيقة ترمي به وجه الشيطان، وتقصم به ظهره؛ إذ لا يحصل إرغام أنفه، إلا بامتثالك أمر الله سبحانه تعظيمًا له بمجرد الأمر، من غير حظ للنفس فيه.

حكمه: ذهب جمهور العلماء إلى أن رمي الجمار واجب، وليس بركن، وأن تركه يجبر بدم؛ لما رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، عن جابر رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ يرمي الجمرة على راحلته يوم النحر، ويقول: «لتأخذوا عني مناسككم؛ فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه». [مسلم ([illegible])]. وعن عبد الرحمن التيمي، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نرمي الجمار بمثل حصى الخذف[1]، في حجة الوداع. رواه الطبراني في «الكبير» بسند رجاله رجال الصحيح.

قدر كم تكون الحصاة، وما جنسها؟ في الحديث المتقدم، أن الحصى الذي يُرمى به مثل حصى الخذف. ولهذا ذهب أهل العلم إلى استحباب ذلك، فإن تجاوزه ورمى بحجر كبير، فقد قال الجمهور: يجزئه، ويكره. وقال أحمد: لا يجزئه، حتى يأتي بالحصى على ما فعل النبي ﷺ، ولنهيه ﷺ عن ذلك؛ فعن سليمان بن عمرو بن الأحوص الأزدي، عن أمه، قالت: سمعت النبي ﷺ - وهو في بطن الوادي - وهو يقول: «يا أيها الناس، لا يقتل بعضكم بعضًا، إذا رميتم الجمرة، فارموا بمثل حصى الخذف». رواه أبو داود. [أبو داود ([illegible])]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال لي رسول الله ﷺ: «هات، القط لي». فلقطت له حصيات هي حصى الخذف، فلما وضعهن في يده، قال: «بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين؛ فإنما أهلك الذين من قبلكم الغلو في الدين». رواه أحمد، والنسائي، وسنده حسن. [النسائي (٥/ ٢٦٨)، وأحمد (١/ ٣٤٧)]. وحمل الجمهور هذه الأحاديث على الأولوية والندب، واتفقوا على أنه لا يجوز الرمي إلا بالحجر، وأنه لا يجوز بالحديد أو الرصاص، ونحوهما، وخالف في ذلك الأحناف، فجوزوا الرمي بكل ما كان من جنس الأرض؛ حجرًا، أو طينًا، أو آجرًا، أو ترابًا، أو حجرًا؛ لأن الأحاديث الواردة في الرمي مطلقة، وفعل رسول الله ﷺ وصحابته محمول على

---

(١) حصى الخذف: الرمي، والمراد هنا الرمي بالحصى الصغار مثل حب الباقلاء، وهو الفول. قال الأثرم: يكون أكبر من الحمص، ودون البندق.

ﷺ إنما رماها ضحى ذلك اليوم. [مسلم (١٢٩٩) (٣١٤)، وأبو داود (١٩٧١)، والترمذي (٨٩٤)، والنسائي (٥/ ٢٧٠)، وابن ماجه (٣٠٥٣)]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قدم النبي ﷺ ضعفة أهله، وقال: «لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس». رواه الترمذي وصححه. [الترمذي (٨٩٣)]. فإن أخره إلى آخر النهار جاز. قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم أن من رماها يوم النحر قبل المغيب، فقد رماها في وقت لها، وإن لم يكن ذلك مستحبًا لها. وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - كان النبي ﷺ يُسأل يوم النحر بمنى، فقال رجل: رميت بعدما أمسيت. فقال: «لا حرج». رواه البخاري. [البخاري (١٧٣٥)، والنسائي (٥/ ٢٧٢)].

هل يجوز تأخير الرمي إلى الليل؟ إذا كان فيه عذر يمنع الرمي نهارًا، جاز تأخير الرمي إلى الليل؛ لما رواه مالك: عن نافع، أن ابنة لصفية امرأة ابن عمر نفست بالمزدلفة، فتخلفت هي وصفية، حتى أتتا منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر، فأمرهما ابن عمر أن ترميا الجمرة حين قدمتا، ولم ير عليهما شيئًا. أما إذا لم يكن فيه عذر، فإنه يكره التأخير ويرمي بالليل، ولا دم عليه، عند الأحناف، والشافعية، ورواية عن مالك؛ لحديث ابن عباس المتقدم. وعند أحمد، إن أخر الرمي حتى انتهى يوم النحر، فلا يرمي ليلًا، وإنما يرميها في الغد بعد زوال الشمس.

الترخيص للضعفة وذوي الأعذار بالرمي بعد منتصف ليلة النحر: لا يجوز لأحد أن يرمي قبل نصف الليل الأخير، بالإجماع، ويرخص للنساء، والصبيان، والضعفة، وذوي الأعذار، ورعاة الإبل؛ أن يرموا جمرة العقبة من نصف ليلة النحر؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ أرسل أم سلمة ليلة النحر، فرمت قبل الفجر، ثم أفاضت. رواه أبو داود، والبيهقي، وقال: إسناده صحيح، لا غبار عليه. [أبو داود (١٩٤٢)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٣٣)]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ رخص لرعاة الإبل أن يرموا بالليل. رواه البزار، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف. [الطبراني في الكبير (١١٣٧٩)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٦٠) عن ابن عباس، أما رواية البزار فهي برقم (١١٣٩)، ولكن عن ابن عمر، وهي بلفظه أيضًا، وذكرها الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٦٠)]. وعن عروة، قال: دار النبي ﷺ إلى أم سلمة يوم النحر، فأمرها أن تعجل الإفاضة من جمع، حتى تأتي مكة فتصلي بها الصبح، وكان يومها فأحب أن توافقه. رواه الشافعي، والبيهقي. [بدائع المنن (٢/ ٦١)، والبيهقي (٥/ ١٣٣)]. وعن عطاء، قال: أخبرني مخبر، عن أسماء، أنها رمت الجمرة، قلت: إنا رمينا الجمرة بليل. قالت: إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ. رواه أبو داود. [أبو داود (١٩٤٣)، والنسائي (٥/ ٢٦٦)]. قال الطبري: استدل الشافعي بحديث أم سلمة وحديث أسماء، على ما ذهب إليه من جواز الإفاضة بعد نصف الليل، وذكر ابن حزم، أن الإذن في الرمي بالليل مخصوص بالنساء دون الرجال، فضعفاؤهم وأقوياؤهم في عدم الإذن سواء، والذي دل عليه الحديث، أن من كان ذا عذر، جاز أن يتقدم ليلًا ويرمي ليلًا. وقال ابن المنذر: السنة ألا يرمي إلا بعد طلوع الشمس، كما فعل النبي ﷺ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر؛ لأن فاعله مخالف للسنة، ومن رماها حينئذ، فلا إعادة عليه؛ إذ لا أعلم أحدًا قال: لا يجزئه.

رمي الجمرة من فوقها : عن الأسود ، قال : رأيت عمر ﷺ رمى جمرة العقبة من فوقها . وسئل عطاء ، عن الرمي من فوقها؟ فقال : لا بأس . رواهما سعيد بن منصور .

الرمي في الأيام الثلاثة : الوقت المختار للرمي في الأيام الثلاثة يبتدئ من الزوال إلى الغروب ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ رمى الجمار عند زوال الشمس ، أو بعد زوال الشمس . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه . [الترمذي (٨٩٨) وابن ماجه (٣٠٥٤) وأحمد (١/ ٣٢٨)] . وروى البيهقي ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يقول : لا ترمى في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس . [البيهقي في الكبرى (٥/ ١٤٩)] . فإن أخر الرمي إلى الليل ، كره له ذلك ، ورمى في الليل إلى طلوع شمس الغد . وهذا متفق عليه بين أئمة المذاهب ، سوى أبي حنيفة ، فإنه أجاز الرمي في اليوم الثالث قبل الزوال ، لحديث ضعيف ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : إذا انتفخ النهار من يوم النفر الأخير ، حل الرمي والصدر[1] . [نصب الراية (٣/ ١٧٢)] .

الوقوف والدعاء بعد الرمي في أيام التشريق : يستحب الوقوف بعد الرمي مستقبلاً القبلة ، داعياً الله وحامداً له ، مستغفراً لنفسه ولإخوانه المؤمنين ؛ لما رواه أحمد ، والبخاري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ كان إذا رمى الجمرة الأولى ، التي تلي المسجد ، رماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ثم ينصرف ذات اليسار إلى بطن الوادي ، فيقف ويستقبل القبلة ، رافعاً يديه يدعو ، وكان يطيل الوقوف ، ثم يرمي الثانية بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ثم ينصرف ذات اليسار إلى بطن الوادي ، فيقف ويستقبل القبلة ، رافعاً يديه ، ثم يمضي حتى يأتي الجمرة التي عند العقبة ، فيرميها بسبع حصيات ، يكبر عند كل حصاة ، ثم ينصرف ولا يقف . [البخاري (١٧٥١) و (١٧٥٣) وأحمد (٢/ ١٥٢)] . وفي الحديث ، أنه لا يقف بعد رمي جمرة العقبة ، وإنما يقف بعد رمي الجمرتين الأخريين . وقد وضع العلماء لذلك أصلاً ، فقالوا : إن كل رمي ليس بعده رمي في ذلك اليوم ، لا يقف عنده ، وكل رمي بعده رمي في اليوم نفسه ، يقف عنده ؛ روى ابن ماجه ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان إذا رمى جمرة العقبة ، مضى ولم يقف . [ابن ماجه (٣٠٣٣)] .

الترتيب في الرمي : الثابت عن رسول الله ﷺ ، أنه بدأ رمي بالجمرة الأولى التي تلي منى ، ثم الجمرة الوسطى التي تليها ، ثم جمرة العقبة ، وثبت عنه ﷺ ، أنه قال : «خذوا عني مناسككم» . [سبق تخريجه] .

فاستدل بهذا الأئمة الثلاثة على اشتراط الترتيب بين الجمرات ، وأنها ترمى هكذا مرتبة ، كما فعل رسول الله ﷺ . والمختار عند الأحناف ، أن الترتيب سنة .

استحباب التكبير والدعاء مع كل حصاة ووضعها بين أصابعه : عن عبد الله بن مسعود ، وابن عمر - رضي الله عنهما - أنهما كانا يقولان عند رمي جمرة العقبة : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً .

---

(١) انتفخ : ارتفع ، والنفر : الانصراف من منى .

﴿الْقَانِعَ[1] وَالْمُعْتَرَّ[2] كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ • لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِن يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٦، ٣٧]. وقال عمر ﷺ: أهدوا؛ فإن الله يحب الهدي. وأهدى رسول الله ﷺ مائة من الإبل. [البخاري (١٧١٨) ومسلم (١٣١٨)]. وكان هديه تطوعًا.

الأفضل فيه: أجمع العلماء على أن الهدي لا يكون إلا من النعم[3]. واتفقوا على أن الأفضل الإبل، ثم البقر، ثم الغنم، على هذا الترتيب؛ لأن الإبل أنفع للفقراء؛ لعظمها، والبقر أنفع من الشاة كذلك. واختلفوا في الأفضل للشخص الواحد. هل يهدي سُبع بدنة، أو سبع بقرة، أو يهدي شاة؟ والظاهر أن الاعتبار بما هو أنفع للفقراء.

أقلُّ ما يجزئ في الهدي: للمرء أن يهدي للحرم ما يشاء من النعم، وقد أهدى رسول الله ﷺ مائة من الإبل، وكان هديه هدي تطوع. وأقل ما يجزئ عن الواحد شاة، أو سُبع بدنة، أو سُبع بقرة؛ فإن البقرة أو البدنة تجزئ عن سبعة؛ قال جابر ﷺ: حججنا مع رسول الله ﷺ، فنحرنا البعير عن سبعة، والبقرة عن سبعة. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١٣١٨) (٣٥٢) وأحمد (٣/ ٣٠٢)]. ولا يشترط في الشركاء أن يكونوا جميعًا ممن يريدون القربة إلى الله تعالى، بل لو أراد بعضهم التقرب، وأراد البعض اللحم، جاز. خلافًا للأحناف، الذين يشترطون التقرب إلى الله من جميع الشركاء.

متى تجب البدنة؟ ولا تجب البدنة إلا إذا طاف للزيارة؛ جنبًا، أو حائضًا، أو نفساء، أو جامع بعد الوقوف بعرفة وقبل الحلق، أو نذر بدنة أو جزورًا. ومن لم يجد بدنة، فعليه أن يشتري سبع شياه؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ أتاه رجل، فقال: إن علي بدنة وأنا موسر بها، ولا أجدها فأشتريها. فأمره ﷺ أن يبتاع سبع شياه، فيذبحهن. رواه أحمد، وابن ماجه بسند صحيح. [أحمد (١/ ٣١١ و٣١٢) وابن ماجه (٣١٣٦)].

أقسامه: ينقسم الهدي إلى مستحب وواجب؛ فالهدي المستحب للحاج المفرد، والمعتمر المفرد. والهدي الواجب أقسامه كالآتي:

١، ٢ - واجب على القارن والمتمتع.

٣ - واجب على من ترك واجبًا من واجبات الحج؛ كرمي الجمار، والإحرام من الميقات، والجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة، والمبيت بالمزدلفة أو منى، أو ترك طواف الوداع.

٤ - واجب على من ارتكب محظورًا من محظورات الإحرام، غير الوطء، كالتطيب، والحلق.

٥ - واجب بالجناية على الحرم، كالتعرض لصيده، أو قطع شجره. وكل ذلك مبين في موضعه، كما تقدم.

---

(١) القانع: أي السائل.
(٢) المعتر: الذي يتعرض لأكل اللحم.
(٣) والنعم: هي الإبل، والبقر، والغنم، والذكر والأنثى سواء في جواز الإهداء.

وقت ذبح الهدي: اختلف العلماء في ذبح الهدي؛ فعند الشافعي، أن وقت ذبحه يوم النحر وأيام التشريق؛ لقوله ﷺ: «وكل أيام التشريق ذبح». رواه أحمد. [أحمد (٤/ ٨٢)]. فإن فات وقته، ذبح الهدي الواجب قضاء. وعند مالك، وأحمد، وقت ذبح الهدي، سواء أكان ذبح الهدي واجبًا أو تطوعًا، أيام النحر. وهذا رأي الأحناف، بالنسبة لهدي التمتع والقران. وأما دم النذر، والكفارات، والتطوع فتذبح في أي وقت. ويحكى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، والنخعي، وقتها من يوم النحر إلى آخر ذي الحجة.

مكان الذبح: الهدي، سواء أكان واجبًا أم تطوعًا، لا يذبح إلا في الحرم، وللمهدي أن يذبح في أي موضع منه؛ فعن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «كل منى منحر، وكل المزدلفة موقف، وكل فجاج مكة طريق ومنحر». رواه أبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (١٩٣٧)، وابن ماجه (٣٠٤٨)]. والأولى بالنسبة للحاج أن يذبح بمنى، وبالنسبة للمعتمر أن يذبح عند المروة؛ لأنها موضع تحلل كل منهما؛ فعن مالك، أنه بلغه، أن رسول الله ﷺ قال - بمنى -: «هذا المنحر، وكل منى منحر». وفي العمرة: «هذا المنحر». يعني المروة. «وكل فجاج مكة وطرقها منحر». [مالك في الموطأ (١/ ٣٩٣)].

استحباب نحر الإبل وذبح غيرها: يستحب أن تنحر الإبل وهي قائمة، معقولة اليد اليسرى، وذلك للأحاديث الآتية؛

١- لما رواه مسلم، عن زياد بن جبير، أن ابن عمر - رضي الله عنهما - أتى على رجل، وهو ينحر بدنته باركة، فقال: ابعثها قيامًا مقيدة؛ سنة نبيكم ﷺ. [مسلم (١٣٢٠)].

٢- وعن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ وأصحابه، كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي منها. رواه أبو داود. [أبو داود (١٧٦٧)].

٣- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]. أي؛ قيامًا على ثلاث. رواه الحاكم.

أما البقر والغنم، فيستحب ذبحها مضطجعة، فإن ذبح ما ينحر، ونحر ما يذبح، قيل: يكره. وقيل: لا يكره. ويستحب أن يذبحها بنفسه إن كان يحسن الذبح، وإلا فيندب له أن يشهده.

لا يعطى الجزار الأجرة من الهدي: لا يجوز أن يعطى الجزار الأجرة من الهدي، ولا بأس بالتصدق عليه منه؛ لقول علي رضي الله عنه: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه، وأقسم جلودها وجلالها، وأمرني ألا أعطي الجزار منها شيئًا، وقال: «نحن نعطيه من عندنا». رواه الجماعة. [البخاري بنحوه (١٧١٦)، ولفظه: مسلم (١٣١٧)، وأبو داود (١٧٦٩)، وابن ماجه (٣٠٩٩)]. وفي الحديث ما يدل على أنه يجوز أن ينيب عنه من يقوم بذبح هديه، وتقسيم لحمه، وجلده، وجلاله[1]، وأنه لا يجوز أن يعطي الجزار منه شيئًا على معنى الأجرة؛ ولكن يعطى أجرة عمله؛ بدليل قوله: «نحن نعطيه من عندنا». وروي عن الحسن، أنه قال: لا بأس أن يعطى الجزار الجلد.

---

(١) اتفق الأئمة على عدم جواز بيع جلد الهدي أو شيء من أجزائه.

وعند الشافعي ، ومحمد بن الحسن ، والمشهور من مذهب أحمد ، يجب أن يكون الحلق أو التقصير بالحرم ، دون أيام النحر . فإن أخر الحلق عن أيام النحر ، جاز ، ولا شيء عليه .

ما يُستحبُّ فيه : يُستحبُّ في الحلق أن يبدأ بالشقِّ الأيمن ، ثم الأيسر ، ويستقبلَ القبلة ، ويكبر ، ويُصلي بعد الفراغ منه . قال وكيع : قال لي أبو حنيفة : أخطأتُ في خمسة أبواب من المناسك ، فعلمنيها حجّام ؛ وذلك أني حين أردتُ أن أحلق رأسي ، وقفتُ على حجّام ، فقلت له : بكم تحلق رأسي؟ فقال أعراقي أنت؟ قلتُ : نعم . قال : النُّسكُ لا يُشارطُ عليه ، اجلس . فجلستُ مُنحرفاً عن القبلة ، فقال لي : حوِّلْ وجهَكَ إلى القبلة . وأردتُ أن أحلق رأسي من الجانب الأيسر ، فقال : أدِرِ الشِّقَّ الأيمنَ من رأسك . فأدرته ، وجعل يحلق وأنا ساكت ، فقال لي : كبِّرْ . فجعلتُ أكبر ، حتى قمتُ لأذهب ، فقال لي : أين تُريد؟ قلتُ : رحلي . قال صلِّ ركعتين ، ثم امضِ . فقلت : ما ينبغي أن يكون ما رأيت من عقل هذا الحجّام ! فقلت له : من أين لك ما أمرتني به؟ قال : رأيتُ عطاء بن أبي رباح يفعل هذا . ذكره المحب الطبري

استحبابُ إمرارِ الموسى على رأسِ الأقرع : ذهب جمهور العلماء إلى أنه يستحب للأقرع الذي لا شعر على رأسه ، أن يُمِرَّ الموسى على رأسه . قال ابن المنذر : أجمع كلُّ من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الأصلع يُمِرُّ الموسى على رأسه . وقال أبو حنيفة : إن إمرار الموسى على رأسه واجب .

استحبابُ تقليم الأظفارِ والأخذِ من الشَّارب : يستحب لمن حلق شعره أو قصّره ، أن يأخذ من شاربه ، ويُقلم أظافره ؛ فقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا حلق في حَجٍّ أو عمرة ، أخذ من لحيته وشاربه . [مالك في الموطأ (١/ ٣٩٦) ، وعند البخاري بنحوه : نهاية الحديث (٥٨٩٢)] . وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه ، قلم أظفاره . [أحمد (٤/ ٤٢)] .

أمرُ المرأةِ بالتقصيرِ ، ونهيُها عن الحلقِ : روى أبو داود وغيره ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «ليس على النساء حلق ، وإنما على النساء التقصير» . حسنه الحافظ . [أبو داود (١٩٨٤) والدارقطني (٢٧١/٢)] . [تلخيص الحبير (٢/ ٢٦١)] . قال ابن المنذر : أجمع على هذا أهل العلم ؛ وذلك لأن الحلق في حقهنَّ مُثْلَةٌ .

القدرُ الذي تأخذُه المرأةُ من رأسِها : عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : المرأة إذا أرادت أن تقصّر ، جمعت شعرها إلى مقدم رأسها ، ثم أخذت منه أنملة . وقال عطاء : إذا قصّرت المرأة شعرها ، تأخذ من أطرافه ، من طويله وقصيره . رواهما سعيد بن منصور . وقيل : لا حدَّ لما تأخذه المرأة من شعرها . وقالت الشافعية : أقلُّ ما يجزئ ثلاث شعرات .

طـواف الإفاضـة

أجمع المسلمون على أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج ، وأن الحاج إذا لم يفعله ، بطل حجُّه ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج : ٢٩] . ولابدّ من تعيين النية له عند أحمد ، والأئمة

الثلاثة يرون أن نية الحج تسري عليه، وأنه يصح من الحاج ويجزئه، وإن لم ينوه بنفسه. وجمهور العلماء يرى أنه سبعة أشواط. ويرى أبو حنيفة، أن ركن الحج من ذلك أربعة أشواط، لو تركها الحاج، بطل حجه. وأما الثلاثة الباقية فهي واجبة، وليست بركن. ولو ترك الحاج هذه الثلاثة، أو واحدًا منها، فقد ترك واجبًا، ولم يبطل حجه، ووجب دم.

وقته: وأول وقته نصف الليل من ليلة النحر، عند الشافعي، وأحمد. ولا حدَّ لآخره، ولكن لا تحل له النساء حتى يطوف، ولا يجب بتأخيره عن أيام التشريق دم، وإن كان يكره له ذلك. وأفضل وقت يؤدى فيه ضحوة النهار يوم النحر. وعند أبي حنيفة، ومالك، أن وقته يدخل بطلوع فجر يوم النحر. واختلفا في آخر وقته؛ فعند أبي حنيفة: يجب فعله في أي يوم من أيام النحر، فإن أخره، لزمه دم. وقال مالك: لا بأس بتأخيره إلى آخر أيام التشريق، وتعجيله أفضل. ويمتد وقته إلى آخر شهر ذي الحجة، فإن أخره عن ذلك لزمه دم، وصح حجه؛ لأن جميع ذي الحجة عنده من أشهر الحج.

تعجيل الإفاضة للنساء: يستحب تعجيل الإفاضة للنساء يوم النحر، إذا كُنَّ يخفن مبادرة الحيض؛ وكانت عائشة تأمر النساء بتعجيل الإفاضة يوم النحر، مخافة الحيض. وقال عطاء: إذا خافت المرأة الحيضة، فلتزر البيت قبل أن ترمي الجمرة، وقبل أن تذبح. ولا بأس من استعمال الدواء؛ ليرتفع حيضها حتى تستطيع الطواف؛ روى سعيد بن منصور، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه سئل عن المرأة تشتري الدواء؛ ليرتفع حيضها لتنفر؟ فلم ير به بأسًا، ونعت لهن ماء الأراك. قال محب الدين الطبري: وإذا اعتد بارتفاعه في هذه الصورة، اعتد بارتفاعه في انقضاء العدة، وسائر الصور. وكذلك في شرب دواء يجلب الحيض إلحاقًا به.

النزول بالمحصب(1): ثبت أن رسول الله ﷺ حين نفر من منى إلى مكة، نزل بالمحصب، وصلى الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، ورقد به رقدة، وأن ابن عمر كان يفعل ذلك. [البخاري (١٧٦٨)، ومسلم (١٣١٠)، (١٣٠٨)]. وقد اختلف العلماء في استحبابه؛ فقالت عائشة: إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب؛ ليكون أسمح(2) لخروجه، وليس بسنة، فمن شاء نزله، ومن شاء لم ينزله. وقال الخطابي: وكان هذا شيئًا يفعل، ثم ترك. وقال الترمذي: وقد استحب بعض أهل العلم نزول الأبطح، من غير أن يروا ذلك واجبًا، إلا من أحب ذلك. والحكمة في النزول في هذا المكان شكر الله تعالى، على ما منح نبيه ﷺ من الظهور فيه على أعدائه، الذين تقاسموا فيه على بني هاشم، وبني المطلب ألا يناكحوهم، ولا يبايعوهم، حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ. قال ابن القيم: فقصد النبي ﷺ إظهار شعائر الإسلام في المكان الذي أظهروا فيه شعائر الكفر، والعداوة لله ورسوله، وهذه كانت عادته، صلوات الله وسلامه عليه، أن يقيم شعائر التوحيد في مواضع شعائر الكفر والشرك، كما أمر النبي ﷺ أن يبنى مسجد الطائف موضع اللات والعزى.

---

(1) المحصب: هو الأبطح، أو البطحاء، وهو بين منى والحجون. (2) أسمح: أي أسهل.

وعند الشافعية والحنابلة أنها فرض؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقد عُطفت على الحج وهو فرض، فهي فرض كذلك. والأول أرجح. قال في فتح العلام: وفي الباب أحاديث، لا تقوم بها حجة. ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال: ليس في العمرة شيء ثابت، فإنها تطوع.

وقتها: ذهب جمهور العلماء إلى أن وقت العمرة جميع أيام السنة، فيجوز أداؤها في يوم من أيامها. وذهب أبو حنيفة إلى كراهتها في خمسة أيام: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق الثلاثة. وذهب أبو يوسف إلى كراهتها في يوم عرفة، وثلاثة أيام بعده. واتفقوا على جوازها في أشهر الحج.

١ - روى البخاري عن عكرمة بن خالد قال: سألت عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن العمرة قبل الحج؟ فقال: لا بأس على أحد أن يعتمر قبل الحج؛ فقد اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج. [البخاري (١٧٧٤)].

٢ - وروى عن جابر - رضي الله عنه - أن عائشة حاضت، فنسكت المناسك كلها، غير أنها لم تطف بالبيت، فلما طهرت وطافت، قالت: يا رسول الله، أتنطلقون بحج وعمرة، وأنطلق بالحج؟ فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج في ذي الحجة. [البخاري (١٧٨٥)]. وأفضل أوقاتها رمضان؛ لما تقدم.

ميقاتها: الذي يريد العمرة، إما أن يكون خارج مواقيت الحج المتقدمة، أو يكون داخلها؛ فإن كان خارجها، فلا يحلُّ له مجاوزتها بلا إحرام؛ لما رواه البخاري، أن زيد بن جبير أتى عبد الله بن عمر، فسأله: من أين يجوز أن أعتمر؟ قال: فرضها رسول الله ﷺ لأهل نجد قرنًا، ولأهل المدينة ذا الحُليفة، ولأهل الشام الجحفة. وإن كان داخل المواقيت، فميقاته في العمرة الحِلُّ ولو كان بالحرم؛ لحديث البخاري المتقدم، وفيه: أن عائشة خرجت إلى التنعيم وأحرمت منه، وأن ذلك كان بأمر من رسول الله ﷺ [سبق تخريجه].

طواف الوداع

طواف الوداع سُمي بهذا الاسم؛ لأنه لتوديع البيت. ويطلق عليه طواف الصَّدَر؛ لأنه عند صدور الناس من مكة. وهو طواف لا رمل فيه، وهو آخر ما يفعله الحاج غير المكي[1] عند إرادة السفر من مكة. روى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال: آخر النسك الطواف بالبيت[2]. [مالك في الموطأ (١/ ٣٦٩)].

أما المكي والحائض، فإنه لا يشرع في حقهم، ولا يلزم بتركهم له شيء؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: رُخِّص للحائض أن تنفر إذا حاضت. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٧٦٠)

(١) أما المكي فإنه مقيم بمكة، فلا معنى لطواف الوداع بالنسبة له.
(٢) قال في الروضة: [illegible] وظاهر المذهب: [illegible] بمكة [illegible] من الأول والآخر، فطواف الوداع هو المقصود من السفر.

وسلم (١٣٢٨) (٣٨٠)]. وفي رواية، قال: أُمِرَ الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. [البخاري (١٧٥٥) ومسلم (١٣٢٨)]. وروينا عن صفية زوج النبي ﷺ، أنها حاضت، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «أحابستنا هي؟». فقالوا: إنها قد أفاضت. قال: «فلا إذًا». [البخاري (١٧٥٧) ومسلم (١٢١١) (٣٨٤)].

حكمه: اتفق العلماء على أنه مشروع؛ لما رواه مسلم، وأبو داود، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان الناس ينصرفون في كلِّ وجه، فقال النبي ﷺ: «لا ينفرنَّ أحدٌ، حتى يكون آخر عهده بالبيت». واختلفوا في حكمه؛ فقال مالك، وداود، وابن المنذر: إنه سنة، لا يجب بتركه شيء، وهو قول الشافعي. وقالت الأحناف، والحنابلة، ورواية عن الشافعي: إنه واجب، يلزم بتركه دم.

وقته: وقت طواف الوداع بعد أن يفرغ المرء من جميع أعماله، ويريد السفر؛ ليكون آخر عهده بالبيت، كما تقدم في الحديث. وإذا طاف الحاج سافر توًّا(١)، دون أن يشتغل ببيع أو شراء، ولا يقيم زمنًا، فإن فعل شيئًا من ذلك أعاده، اللهم إلا إذا قضى حاجة في طريقه، أو اشترى شيئًا لا غنى له عنه من طعام، فلا يعيد لذلك؛ لأن هذا لا يخرجه عن أن يكون آخر عهده بالبيت. [مسلم (١٣٢٧) وأبو داود (٢٠٠٢) وابن ماجه (٣٠٧٠)]. ويستحب للمودِّع أن يدعو بالمأثور عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو: «اللهم إني عبدك، وابن عبدك، وابن أَمَتك، حملتني على ما سخرت لي من خلقك، وسيرتني في بلادك، حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك، وأعنتني على أداء نسكي، فإن كنت رضيت عني، فازدد عني رضًا، وإلا فمن الآن فارض عني قبل أن تنأى عن بيتك داري، فهذا أوان انصرافي إن أذنت لي، غير مستبدل بك ولا ببيتك، ولا راغب عنك ولا عن بيتك، اللهم فأصحبني العافية في بدني، والصحة في جسمي، والعصمة في ديني، وأحسن منقلبي، وارزقني طاعتك ما أبقيتني، واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة، إنك على كلِّ شيء قدير». قال الشافعي: أُحبُّ إذا ودَّع البيت، أن يقف في الملتزم، وهو ما بين الركن والباب. ثم ذكر الحديث.

كيفية أداء الحج

إذا قارب الحاج الميقات، استحب له أن يأخذ من شاربه، ويقص شعره وأظافره، ويغتسل أو يتوضأ، ويتطيب، ويلبس لباس الإحرام. فإذا بلغ الميقات، صلى ركعتين وأحرم. أي؛ نوى الحج إن كان مفردًا، أو العمرة إن كان متمتعًا، أو هما معًا إن كان قارنًا - وهذا الإحرام ركن؛ لا يصح النسك بدونه. أما تعيين نوع النسك؛ من إفراد، أو تمتع، أو قران، فليس فرضًا، ولو أطلق النية ولم يعيِّن نوعًا خاصًا، صح إحرامه، وله أن يفعل أحد الأنواع الثلاثة. وبمجرد الإحرام تُشرع له التلبية بصوت مرتفع، كلما علا شرفًا، أو هبط واديًا، أو لقي ركبًا أو أحدًا، وفي الأسحار، وفي دبر كلِّ صلاة. وعلى المحرم أن يجتنب الجماع

---

(١) توًّا: فورًا.

ثم يعود إلى مكة ، فيطوف بها طواف الإفاضة - وهو طواف الركن - فيطوف كما طاف طواف القدوم . ويسمى هذا الطواف أيضًا طواف الزيارة ، وإن كان متمتعًا ؛ سعى بعد الطواف ، وإن كان مفردًا أو قارنًا ، وكان قد سعى عند القدوم ، فلا يلزمه سعي آخر . وبعد هذا الطواف ، يحل له كل شيء ، حتى النساء ، ثم يعود إلى منى ، فيبيت بها ، والمبيت بها واجب ، يلزم بتركه دم . وإذا زالت الشمس من اليوم الحادي عشر من ذي الحجة ، رمى الجمرات الثلاث ، مبتدئًا بالجمرة التي تلي منى ، ثم يرمي الجمرة الوسطى ، ويقف بعد الرمي ، داعيًا ذاكرًا ، ثم يرمي جمرة العقبة ، ولا يقف عندها ، وينبغي أن يرمي كل جمرة بسبع حصيات قبل الغروب ، ويفعل في اليوم الثاني عشر مثل ذلك ، ثم هو مخير بين أن ينزل إلى مكة قبل غروب اليوم الثاني عشر ، وبين أن يبيت ويرمي في اليوم الثالث عشر ، ورمي الجمار واجب يجبر تركه بالدم . فإذا عاد إلى مكة وأراد العودة إلى بلاده ، طاف طواف الوداع ، وهذا الطواف واجب ، وعلى تاركه أن يعود إلى مكة ؛ ليطوف طواف الوداع إن أمكنه الرجوع ، ولم يكن قد تجاوز الميقات ، وإلا ذبح شاة . ويتضح من كل ما تقدم أن أعمال الحج والعمرة ، هي الإحرام من الميقات ، والطواف ، والسعي ، والحلق . وبهذا تنتهي أعمال العمرة . ويزيد عليها الحج : الوقوف بعرفة ، ورمي الجمار ، وطواف الإفاضة ، والمبيت بمنى ، والذبح ، والحلق أو التقصير . هذه هي خلاصة أعمال الحج والعمرة .

استحباب تعجيل العودة

عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «السفر قطعة من العذاب ؛ يمنع أحدكم طعامه وشرابه ، فإذا قضى أحدكم نهمته[1] ، فليعجل إلى أهله» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٨٠٤) ومسلم (١٩٢٧)] . وعن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قضى أحدكم حجه ، فليعجل إلى أهله ؛ فإنه أعظم لأجره» . رواه الدارقطني . [الدارقطني (٢/ ٢٩٩)] . وروى مسلم ، عن العلاء بن الحضرمي ، أن رسول الله ﷺ قال : «يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثًا» . [مسلم (١٣٥٢) (٤٤٢)] .

الإحصار

الإحصار ؛ هو المنع والحبس ، قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وقد نزلت هذه الآية في حصر النبي ﷺ ، ومنعه هو وأصحابه في الحديبية عن المسجد الحرام . والمراد به ؛ المنع عن الطواف في العمرة ، وعن الوقوف بعرفة ، أو طواف الإفاضة في الحج . وقد اختلف العلماء في السبب الذي يكون به الإحصار ؛ فقال مالك ، والشافعي : الإحصار لا يكون إلا بالعدو ؛ لأن الآية نزلت في إحصار النبي ﷺ به . وقال ابن عباس : لا حصر ، إلا حصر العدو . وذهب أكثر العلماء ، منهم الأحناف ، وأحمد ، إلى أن الإحصار يكون من كل حابس يحبس الحاج عن البيت ؛ من عدو[2]

---

(١) نهمته : بلوغ الهمة وشدة الشهوة في الحصول على شيء .

(٢) كالمرض أو نحوها .

أو مرض يزيد بالانتقال والحركة ، أو خوف ، أو ضياع النفقة ، أو موت محرم الزوجة في الطريق ، وغير ذلك من الأعذار المانعة ، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لُدِغ ، بأنه محصر . واستدلوا بعموم قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ . وأن سبب نزول الآية إحصار النبي ﷺ بالعدو ؛ فإن العام لا يُقْصَر على سببه . وهذا أقوى من غيره من المذاهب .

على المحصَر شاةٌ فما فوقها : الآية صريحة في أن على المحصر أن يذبح ما استيسر من الهدي . وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قد أحصر ، فحلق ، وجامع نساءه ، ونحر هديه ، حتى اعتمر عامًا قابلًا . رواه البخاري . [البخاري (١٨٠٩)] . وقد استدل بهذا الجمهور من العلماء على أن المحصر يجب عليه ذبح شاة ، أو بقرة ، أو نحر بدنة . وقال مالك : لا يجب . قال في «فتح العلام» : والحق معه ، فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدْيٌ ، وهذا الهدي الذي كان معه ﷺ ساقه من المدينة ، متنفلًا به ، وهو الذي أراده الله ـ تعالى ـ بقوله : ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾ [الفتح : ٢٥] . والآية لا تدل على الإيجاب .

موضع ذَبْح هَدْي الإحصار : قال في «فتح العلام» : اختلف العلماء ؛ هل نحره يوم الحُدَيبية في الحِلِّ أو في الحرم؟ وظاهر قوله تعالى : ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾ [الفتح : ٢٥] . أنهم نحروه في الحِلِّ . وفي محلِّ نحر الهدي للمحصر أقوال ؛ الأول للجمهور ، أنه يذبح هديه ، حيث يحل في حرم أو حِلّ . الثاني للحنفية ، أنه لا ينحره إلا في الحرم . الثالث لابن عباس وجماعة ، أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم ، وجب عليه ، ولا يحلُّ حتى ينحر في محله . وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم ، نحر في محل إحصاره .

لا قضاءَ على المحصَر إلا أن يكون عليه فرضُ الحجِّ : عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾ [البقرة : ١٩٦] . يقول : من أحرم بحج أو بعمرة ، ثم حبس عن البيت بمرض يجهده ، أو عدو يحبسه ، فعليه ذبح ما استيسر من الهدي ؛ شاة فما فوقها ، يذبح عنه ؛ فإن كانت حجة الإسلام ، فعليه قضاؤها ، وإن كانت حجة بعد الفريضة ، فلا قضاء عليه . وقال مالك : إنه بلغه ، أن النبي ﷺ حلَّ هو وأصحابه بالحديبية ، فنحروا الهدْي ، وحلقوا رءوسهم ، وحلُّوا من كلِّ شيء قبل الطواف بالبيت ، ومن قبل أن يصل الهدي إلى البيت ، ثم لم يُذكر ، أن النبي ﷺ أمر أحدًا من أصحابه ولا من كان معه أن يقضوا شيئًا ، ولا يعودوا له ، والحديبية خارج من الحرم . رواه البخاري . [البخاري معلقًا في كتاب المحصر باب (٤) من قال : ليس على المحصر بدل] . قال الشافعي : فحيث أحصر ذبح وحلَّ ، ولا قضاء عليه ، من قِبَل أن الله لم يذكر قضاء . ثم قال : لأنا علمنا ـ من تواطؤ أحاديثهم ـ أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ، ثم اعتمروا عمرة القضاء ، فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة ؛ في نفس ولا مال ، ولو لزم القضاء ، لأمرهم بألا يتخلفوا عنه . وقال : وإنما سميت عمرة القضاء ، والقضية ؛ للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش ، لا على أنه وجب قضاء تلك العمرة .

جوازُ اشتراطِ المُحْرِم التحلُّلَ بعذرِ المرضِ ونحوِه : ذهب كثير من العلماء إلى جواز أن يشترط المحرم عند

الزبير، إياك والإلحاد في حرم الله ﷻ فإني أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «يبيحها رجل من قريش». [أحمد (٢/ ١٩٦، ٢١٩)]. وفي رواية: «سيلحد فيه رجل من قريش، لو وزنت ذنوبه وذنوب الثقلين، لرجحتها». فانظر ألا تكون هو. قال مجاهد: تضاعف السيئات بمكة، كما تضاعف الحسنات. وسئل الإمام أحمد، هل تكتب السيئة أكثر من واحدة؟ فقال: لا، إلا بمكة؛ لتعظيم البلد.

غزو الكعبة

روى البخاري، ومسلم، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداء[1] من الأرض، يخسف بأولهم وآخرهم». قلت: يا رسول الله، كيف وفيهم أسواقهم[2]، ومن ليس منهم؟ قال: «يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على نياتهم». [البخاري (٢١١٨) ومسلم (٢٨٨٤) وأحمد (٦/ ١٠٥)].

استحباب شد الرحال إلى المساجد الثلاثة: عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال، إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى». رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧) وأبو داود (٢٠٣٣)]. وفي لفظ: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد: مسجد الكعبة، ومسجدي، ومسجد إيلياء[3]». وعن أبي ذر ؓ قال: قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «المسجد الحرام». قلت: ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى». قلت: كم بينهما؟ قال: «أربعون سنة، ثم أين أدركتك الصلاة بعد فصل، فإن الفضل فيه». [البخاري (٣٣٦٦) ومسلم (٥٢٠) والنسائي (٢/ ٣٢) وابن ماجه (٧٥٣)]. وإنما شرع السفر إلى هذه المساجد الثلاثة؛ لما فيها من فضائل ومميزات ليست في غيرها؛ فعن جابر ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه». رواه أحمد بسند صحيح. [ابن ماجه (١٤٠٦) وأحمد (٣/ ٣٤٣)]. وعن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى في مسجدي أربعين صلاة، لا تفوته صلاة، كتبت له براءة من النار، وبراءة من العذاب، وبرئ من النفاق». رواه أحمد، والطبراني بسند صحيح. [أحمد (٣/ ١٥٥) والطبراني في الأوسط (٥٤٤٠) وذكره الهيثمي في المجمع (٤/ ٨)]. وقد جاء في الأحاديث، أن فضل الصلاة في مسجد بيت المقدس أفضل مما سواه من المساجد، غير المسجد الحرام، والمسجد النبوي، بخمسمائة صلاة. [البزار (٤٢٢) وذكره الهيثمي في المجمع (٤/ ٧) وعزاه للطبراني في الكبير].

---

(١) بيداء: فلاة وصحراء.
(٢) أسواقهم: جمع سوق، وقد يكون في السوق المسافرون لقصد مصالحهم.
(٣) إيلياء: القدس.

ويصلي فيه ركعتين. [البخاري (١١٩٤)]. وكان ـ عليه الصلاة والسلام ـ يُرَغِّب في ذلك، فيقول: «من تطهّر في بيته ثم أتى مسجد قباء، فصلى فيه صلاة، كان له كأجر عمرة». رواه أحمد، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [النسائي (٢/ ٣٧) وابن ماجه (١٤١٢) وأحمد (٣/ ٤٨٧) والحاكم (٣/ ١٢)].

فضائل المدينة

روى البخاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الإيمان ليأرز[1] إلى المدينة، كما تأرز الحية إلى جحرها». [البخاري (١٨٧٦)]. وروى الطبراني، عن أبي هريرة ـ بإسناد لا بأس به ـ أن رسول الله ﷺ قال: «المدينة قبة الإسلام، ودار الإيمان، وأرض الهجرة، ومثوى الحلال والحرام». [الطبراني في الأوسط (٥٦١٩) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٩٨)]. وعن عمر رضي الله عنه قال: غلا السعر بالمدينة، واشتد الجهد، فقال رسول الله ﷺ: «اصبروا وأبشروا، فإني قد باركت على صاعكم ومدّكم، وكلوا ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الخمسة والستة، وإن البركة في الجماعة، من صبر على لأوائها وشدتها، كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة، ومن خرج عنها رغبة عما فيها، أبدل الله به من هو خير منه فيها، ومن أرادها بسوء أذابه الله، كما يذوب الملح في الماء». رواه البزار بإسناد جيد. [البزار (١١٨٩) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٣٠٥، ٣٠٦)].

فضل الموت في المدينة

روى الطبراني بإسناد حسن، عن امرأة يتيمة كانت عند رسول الله ﷺ من ثقيف، أن رسول الله ﷺ قال: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة، فليمت، فإنه من مات بها، كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة». [الطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٩٤) برقم (٧٤٧) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٣٠٦)]. ولهذا سأل عمر رضي الله عنه ربه أن يموت في المدينة، فقد روى البخاري، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر قال: اللهم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ. [البخاري (١٨٩٠)].

---

(١) ليأرز: ينضم ويجتمع.

لهم: قد عرفتم ما كان من أمركم، وقد ولدت، فهو ابنك يا فلان. تسمي من أحبت باسمه، فيلحق به ولدها، لا يستطيع أن تمتنع منه الرجل.

٤- ونكاح رابع: يجتمع ناس كثير فيدخلون على المرأة، لا تمتنع من جاءها - وهن البغايا(١) - تنصبن على أبوابهن رايات تكون علمًا، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت، جمعوا لها، ودعوا لها القافة(٢)، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتاط به(٣) ودعي ابنه، لا يمتنع من ذلك، فلما بعث محمد ﷺ بالحق، هدم نكاح الجاهلية كله، إلا نكاح الناس اليوم. [البخاري (٥١٢٧)]. وهذا النظام الذي أتى به الإسلام، لا يتحقق إلا بتحقق أركانه؛ من الإيجاب والقبول، وبشرط الإشهاد. وبهذا يتم العقد الذي يفيد حِلّ استمتاع كلٍّ من الزوجين بالآخر، على الوجه الذي شرعه الله، وبه تثبت الحقوق والواجبات التي تلزم كلًّا منهما.

الترغيب في الزواج

وقد رغب الإسلام في الزواج بصور متعددة للترغيب؛ فتارة يذكر أنه من سنن الأنبياء، وهدي المرسلين، وأنهم القادة الذين يجب علينا أن نقتدي بهداهم: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، وفي حديث الترمذي، عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أربع من سنن المرسلين: الحناء(٤)، والتعطر، والسواك، والنكاح». [الترمذي (١٠٨٠)]. وتارة يذكره في معرض الامتنان: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [النحل: ٧٢]. وأحيانًا يتحدث عن كونه آية من آيات الله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]. وقد يتردد المرء في قبول الزواج، فيحجم عنه؛ خوفًا من الاضطلاع بتكاليفه، وهروبًا من احتمال أعبائه؛ فيلفت الإسلام نظره إلى أن الله سيجعل الزواج سبيلًا إلى الغنى، وأنه سيحمل عنه هذه الأعباء، ويمده بالقوة التي تجعله قادرًا على التغلب على أسباب الفقر: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾(٥)(٦) [النور: ٣٢]. وفي حديث الترمذي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة حق على الله عونهم: المجاهد في سبيل الله، والمكاتب الذي يريد الأداء، والناكح الذي يريد العفاف». والمرأة خير كنز يضاف إلى رصيد الرجل؛ روى الترمذي وابن ماجه، عن ثوبان رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فقال بعض أصحابه: أنزلت في

---

(١) البغايا: الزواني.
(٢) القافة: جمع قائف، وهو من يعرف الشبه بين الناس، فيلحق الولد بأشبهه.
(٣) فالتاط به: التصق به وثبت نسبه منه.
(٤) وقال بعض الرواة: الختان.
(٥) الأيامى: جمع أيم، وهو الذي لا زوجة له، أو التي لا زوج لها. (٦) واسع العطاء.

الذهب والفضة، فلو علمنا أي المال خير فنتخذه؟ فقال: «لسانٌ ذاكرٌ، وقلبٌ شاكرٌ، وزوجةٌ مؤمنةٌ تعينه على إيمانه». [أحمد (٥/ ٢٧٨) والترمذي (٣٠٩٤) وابن ماجه (١٨٥٦)]. وروى الطبراني بسند جيد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: «أربع من أعطيهن، فقد أعطي خير الدنيا والآخرة: قلبًا شاكرًا، ولسانًا ذاكرًا، وبدنًا على البلاء صابرًا، وزوجة لا تبغيه خونًا في نفسها وماله». [مجمع الزوائد (٤/ ٢٧٣)]. وروى مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: «الدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة». [مسلم (١٤٦٧)]. وقد يخيل للإنسان في لحظة من لحظات يقظته الروحية أن يتبتل، وينقطع عن كل شأن من شئون الدنيا، فيقوم الليل، ويصوم النهار، ويعتزل النساء، ويسير في طريق الرهبانية المنافية لطبيعة الإنسان. فيعلمه الإسلام أن ذلك مناف لفطرته، ومغاير لدينه، وأن سيد الأنبياء ـ وهو أخشى الناس لله وأتقاهم له ـ كان يصوم ويفطر، ويقوم وينام، ويتزوج النساء، وأن من حاول الخروج عن هديه، فليس له شرف الانتساب إليه؛ روى البخاري، ومسلم، عن أنس ﷺ قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ، يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أخبروا كأنهم تقالّوها(١)، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ، قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. قال أحدهم: أما أنا، فإني أصلي الليل أبدًا. وقال آخر: أنا أصوم الدهر، ولا أفطر. وقال آخر: أنا أعتزل النساء، فلا أتزوج أبدًا. فجاء رسول الله ﷺ، فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله، إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني». [البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١)]. والزوجة الصالحة فيض من السعادة يغمر البيت، ويملؤه سرورًا، وبهجة، وإشراقًا؛ فعن أبي أمامة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله ـ عز وجل ـ خيرًا له من زوجة صالحة؛ إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرته، وإن أقسم عليها أبرته، وإن غاب عنها نصحته في نفسها وماله». رواه ابن ماجه. [ابن ماجه (١٨٥٧)]. وعن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من سعادة ابن آدم ثلاثة، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة، من سعادة ابن آدم: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح، ومن شقاوة ابن آدم: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء». رواه أحمد بسند صحيح. رواه الطبراني، والبزار، والحاكم وصححه. [أحمد (١/ ١٦٨) وابن حبان (٤٠٣٢) ومجمع الزوائد (٤/ ٢٧٢)]. وقد جاء تفسير هذا الحديث في حديث آخر رواه الحاكم، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة من السعادة: المرأة الصالحة، تراها تعجبك، وتغيب عنها فتأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون وطيئة(٢) فتلحقك بأصحابك، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق، وثلاثة من الشقاء: المرأة تراها فتسوءك، وتحمل لسانها عليك، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون قطوفًا(٣)، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك، والدار تكون ضيقة، قليلة المرافق». [illegible] والحاكم

---

(١) عدوها قليلة.
(٢) وطيئة: ذلول سريعة السير.
(٣) قطوفًا: بطيئة.

(٢/ ١٦٢)]. والزواج عادةً يستكمل الإنسان بها نصف دينه، ويلقى بها ربه على أحسن حال من الطهر والنقاء؛ فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من رزقه الله امرأة صالحة، فقد أعانه على شطر دينه، فليتق الله في الشطر الباقي»، رواه الطبراني، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [الحاكم (٢/ ١٦١) ومجمع الزوائد (٤/ ٢٧٢)]. وعنه ﷺ، أنه قال: «من أراد أن يلقى الله طاهرًا مطهرًا، فليتزوج الحرائر». رواه ابن ماجه، وفيه ضعف. [ابن ماجه (١٨٦٢)]. قال ابن مسعود: لو لم يبق من أجلي إلا عشرة أيام، وأعلم أني أموت في آخرها، ولي طَوْلُ النكاح فيهن، لتزوجت؛ مخافة الفتنة!!.

حكمة الزواج

وإنما رغب الإسلام في الزواج على هذا النحو، وحبب فيه؛ لما يترتب عليه من آثار نافعة، تعود على الفرد نفسه، وعلى الأمة جميعًا، وعلى النوع الإنساني عامة:

١- فإن الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز وأعنفها، وهي تلح على صاحبها دائمًا في إيجاد مجال لها، فما لم يكن ثمة ما يشبعها، انتاب الإنسان الكثير من القلق والاضطراب، ونزعت به إلى شر منزع، والزواج هو أحسن وضع طبيعي، وأنسب مجال حيوي؛ لإرواء الغريزة، وإشباعها. فيهدأ البدن من الاضطراب، وتسكن النفس عن الصراع، ويكف النظر عن التطلع إلى الحرام، وتطمئن العاطفة إلى ما أحل الله، وهذا هو ما تشير إليه الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا رأى أحدكم من امرأة ما يعجبه، فليأت أهله؛ فإن ذلك يرد ما في نفسه». رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (١٤٠٣/ ٩، ١٠) وأبو داود (٢١٥١) والترمذي (١١٥٨)].

٢- والزواج هو أحسن وسيلة لإنجاب الأولاد، وتكثير النسل، واستمرار الحياة مع المحافظة على الأنساب، التي يولِّيها الإسلام عناية فائقة، وقد تقدم قول رسول الله ﷺ: «تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة». [أبو داود (٢٠٥٠) والنسائي (٦/ ٦٥) والحاكم (٢/ ١٦٢)]. وفي كثرة النسل من المصالح العامة، والمنافع الخاصة، ما جعل الأمم تحرص أشد الحرص على تكثير سواد أفرادها، بإعطاء المكافآت التشجيعية لمن كثر نسله، وزاد عدد أبنائه، وقديمًا قيل: إنما العزة للكاثر. ولا تزال هذه حقيقة قائمة، لم يطرأ عليها ما ينقضها. دخل الأحنف بن قيس على معاوية، ويزيد بين يديه، وهو ينظر إليه إعجابًا به، فقال: يا أبا بحر، ما تقول في الولد؟ فعلم ما أراد، فقال: يا أمير المؤمنين، هم عماد ظهورنا، وثمر قلوبنا، وقرة أعيننا، بهم نصول على أعدائنا، وهم الخلف منا لمن بعدنا، فكن لهم أرضًا ذليلة، وسماء ظليلة، إن سألوك فأعطهم، وإن استعتبوك[1] فأعتبهم، لا تمنعهم رفدك[2]، فيملوا قربك، ويكرهوا حياتك، ويستبطئوا وفاتك. فقال: لله درك أبا بحر، هم كما وصفت[3].

---

(١) استعتبوك: طلبوا منك الرضا. (٢) رفدك: عطاءك. (٣) الأمالي لأبي علي القالي ٢/٧٧.

٣- ثم إن غريزة الأبوة والأمومة تنمو وتتكامل في ظلال الطفولة، وتنمو مشاعر العطف والود والحنان، وهي فضائل لا تتكامل إنسانية إنسان بدونها.

٤- الشعور بتبعة الزواج ورعاية الأولاد يبعث على النشاط، وبذل الوسع في تقوية ملكات الفرد ومواهبه، فينطلق إلى العمل؛ من أجل النهوض بأعبائه، والقيام بواجبه، فيكثر الاستغلال، وأسباب الاستثمار، مما يزيد في تنمية الثروة، وكثرة الإنتاج؛ ويدفع إلى استخراج خيرات الله من الكون، وما أودع فيه من أشياء ومنافع للناس.

٥- توزيع الأعمال توزيعًا ينتظم به شأن البيت من جهة، كما ينتظم به العمل خارجه من جهة أخرى، مع تحديد مسئولية كلٍّ من الرجل والمرأة، فيما ناط به من أعمال؛ فالمرأة تقوم على رعاية البيت، وتدبير المنزل، وتربية الأولاد، وتهيئة الجو الصالح للرجل؛ ليستريح فيه، ويجد ما يذهب عناءه، ويجدد نشاطه. بينما يسعى الرجل، وينهض بالكسب، وما يحتاج إليه البيت؛ من مال ونفقات. وبهذا التوزيع العادل يؤدي كلٌّ منهما وظائفه الطبيعية على الوجه الذي يرضاه الله، ويحمده الناس، ويثمر الثمار المباركة.

٦- علاوة على ما يثمره الزواج من ترابط الأسر، وتقوية أواصر المحبة بين العائلات، وتوكيد الصلات الاجتماعية، مما يباركه الإسلام، ويعضده ويساعده، فإن المجتمع المترابط المتحاب، هو المجتمع القوي السعيد.

٧- جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة، الذي نشرته صحيفة الشعب، الصادرة يوم السبت ٦/٦/١٩٥٩م، أن المتزوجين يعيشون مدة أطول مما يعيشها غير المتزوجين؛ سواء أكان غير المتزوجين أرامل، أو مطلقين، أم عزابًا من الجنسين. وقال التقرير: إن الناس بدءوا يتزوجون في سن أصغر في جميع أنحاء العالم، وإن عمر المتزوجين أكثر طولًا. وقد بنت الأمم المتحدة تقريرها على أساس أبحاث وإحصائيات، تمت في جميع أنحاء العالم خلال عام ١٩٥٨م كله، وبناء على هذه الإحصائيات، قال التقرير: إنه من المؤكد أن معدل الوفاة بين المتزوجين من الجنسين، أقل من معدل الوفاة بين غير المتزوجين، وذلك في مختلف الأعمار. واستطرد التقرير قائلًا بناء على ذلك: فإنه يمكن القول، بأن الزواج شيء مفيد صحيًّا للرجل والمرأة على السواء، حتى إن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت، وأصبحت لا تشكل خطرًا على حياة الأم. وقال التقرير: إن متوسط سن الزواج في العالم كله اليوم هو: ٢٤ للمرأة، و٢٧ للرجل. وهو سن أقل من متوسط سن الزواج منذ سنوات.

حكم الزواج[1]

الزواج الواجب: يجب الزواج على من قدر عليه، وتاقت نفسه إليه، وخشي العنت[2]؛ لأن صيانة

(١) حكمه: وصفه الشرعي من كونه واجبًا أو مندوبًا... إلخ.
(٢) العنت: الزنى، ويطلق على الإثم والفجور والأمر الشاق.

النفس ، وإعفافها عن الحرام واجب ، ولا يتم ذلك إلا بالزواج . قال القرطبي : المستطيع ، الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة ، لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزوج ، لا يختلف في وجوب التزويج عليه . فإن تاقت نفسه إليه ، وعجز عن الإنفاق على الزوجة ، فإنه يسعه قول الله - تعالى - : ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [النور : ٣٣] . وليكثر من الصيام ؛ لما رواه الجماعة ، عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «يا معشر[1] الشباب ، من استطاع منكم الباءة[2] فليتزوج ؛ فإنه[3] أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ؛ فإنه له وجاء»[4] .

الزواج المستحب : أما من كان تائقًا له ، وقادرًا عليه ، ولكنه يأمن على نفسه من اقتراف ما حرم الله عليه ، فإن الزواج يستحب له ، ويكون أولى من التخلي للعبادة ؛ فإن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء ؛ روى الطبراني ، عن سعد بن أبي وقاص ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة»[5] . [كشف الخفا (٣٠٥٣) وعزاه للسيوطي] . وروى البيهقي ، من حديث أبي أمامة : أن النبي ﷺ قال : «تزوجوا ؛ فإني مكاثر بكم الأمم ، ولا تكونوا كرهبانية النصارى»[6] [البيهقي (٧/ ٧٨)] . وقال عمر لأبي الزوائد : إنما يمنعك من التزوج عجز أو فجور . وقال ابن عباس : لا يتم نسك الناسك ، حتى يتزوج .

الزواج الحرام : ويحرم في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق ، مع عدم قدرته عليه ، وتوقانه إليه ، قال القرطبي : فمتى علم الزوج أنه يعجز عن نفقة زوجته ، أو صداقها ، أو شيء من حقوقها الواجبة عليه ، فلا يحل له أن يتزوجها ، حتى يبين لها أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها ، وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع ، كان عليه أن يبين ؛ كيلا يغر المرأة من نفسه ، وكذلك لا يجوز أن يغرها بنسب يدعيه ، ولا مال ولا صناعة يذكرها ، وهو كاذب فيها . وكذلك يجب على المرأة ، إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع ؛ من جنون ، أو جذام ، أو برص ، أو داء في الفرج ، لم يجز لها أن تغره ، وعليها أن تبين له ما بها في ذلك ، كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلعته من العيوب ، ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيبًا ، فله الرد ، فإن كان العيب بالمرأة ردها الزوج ، وأخذ ما كان أعطاها من الصداق . وقد روي ، أن النبي ﷺ تزوج امرأة من بني بياضة ، فوجد بكشحها[7] برصًا ، فردها ، وقال : «دلستم علي» . [تسمية أزواج النبي (٦٤) وأنساب الأشراف (١/ ٤٥٦) وأزواج النبي (٢٠٤)] . واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العنين[8] ، إذا أسلمت نفسها ، ثم فرق بينهما

---

(١) المعشر : الطائفة يشملهم وصف ، فالأنبياء معشر ، والشيوخ معشر ، والشباب معشر ، والنساء معشر . وهكذا .
(٢) الباءة : الجماع . من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤن الزواج ، فليتزوج . ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منيه كما يقطعه الوجاء .
(٣) أغض وأحصن : أشد غضًا للبصر ، وأشد إحصانًا للفرج ومنعًا من الوقوع في الفاحشة .
(٤) الوجاء : رض الخصيتين ، والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني كما يفعله الوجاء .
(٥) لا ضيق فيها ؛ لمخالفة الرهبانية لطبيعة الإنسان ، وما كان الله ليشرع إلا ما يحفظ وجوده .
(٦) في إسناده محمد بن ثابت ، وهو ضعيف .
(٧) أي : خاصرتها .
(٨) العاجز عن إتيان النساء .

بالفئة، فقال مرة: لها جميع الصداق. وقال مرة: لها نصف الصداق، وهذا ينبني على اختلاف قوله: هل تستحق الصداق بالتسليم أو بالدخول؟ قولان[1].

الزواج المكروه: ويكره في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق، حيث لا يقع ضرر بالمرأة؛ بأن كانت غنية، وليس لها رغبة قوية في الوطء، فإن انقطع بذلك عن شيء من الطاعات، أو الاشتغال بالعلم، اشتدت الكراهة.

الزواج المباح: ويباح فيما إذا انتفت الدواعي والموانع.

النهي عن التبتل[2] للقادر على الزواج:

1 ـ عن ابن عباس، أن رجلاً شكا إلى رسول الله ﷺ العزوبة، فقال: ألا أختصي؟ فقال: «ليس منا من خصى أو اختصى». رواه الطبراني. [مجمع الزوائد (4/ 254)].

2 ـ وقال سعد بن أبي وقاص: رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له، لاختصينا. رواه البخاري. [العيني (20/ 73)]. أي: لو أذن له بالتبتل، لبالغنا في التبتل، حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاء. قال الطبري: التبتل الذي أراده عثمان بن مظعون: تحريم النساء، والطيب، وكل ما يتلذذ به؛ فلهذا أنزل في حقه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: 87].

تقديم الزواج على الحج: وإن احتاج الإنسان إلى الزواج، وخشي العنت بتركه، قدمه على الحج الواجب، وإن لم يخف، قدم الحج عليه. وكذلك فروض الكفاية، كالعلم، والجهاد، تقدم على الزواج إن لم يخش العنت.

الإعراض عن الزواج وسببه: تبين مما تقدم، أن الزواج ضرورة لا غنى عنها، وأنه لا يمنع منه إلا العجز أو الفجور، كما قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وأن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء، وأن الإعراض عن الزواج يفوت على الإنسان كثيراً من المنافع والمزايا. وكان هذا كافياً في دفع الجماعة المسلمة إلى العمل على تهيئة أسبابه، وتيسير وسائله، حتى ينعم به الرجال والنساء على السواء، ولكن على العكس من ذلك، خرج كثير من الأمم عن سماحة الإسلام، ويسر تعاليمه، فعقدوا الزواج، ووضعوا العقبات في طريقه، وخلقوا بذلك التعقيد أزمة تعرض بسببها الرجال والنساء لآلام العزوبة وتباريحها، والاستجابة إلى العلاقات الطائشة، والصلات الخبيثة. وظاهرة أزمة الزواج لا تبدو في مجتمع القرية، كما تبدو في مجتمع المدينة؛ إذ إن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الإسراف، وأسباب الترفيه ـ إذا استثنينا بعض الأسر الغنية ـ بينما تبدو الحياة في المدينة معقدة كل التعقيد. ومعظم أسباب هذه الأزمة ترجع إلى التغالي في المهور[3] وكثرة

---

(1) سيأتي ذلك مفصلاً.
(2) التبتل: الانقطاع عن الزواج وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة.
(3) راجع فصل التغالي في المهور.

صفات ، التي ترغب الزوج وتحببه بها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن تبذل المرأة وخروجها بهذه الصورة المثيرة ، ألقى الريبة والشك في مسلكها ، وجعل الرجل حذرًا في اختيار شريكة حياته ، بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج ؛ إذ لم يجد المرأة التي تصلح - في نظره - للقيام بأعباء الحياة الزوجية .

ولا بد من العودة إلى تعاليم الإسلام ، فيما يتصل بتربية المرأة ، وتنشئتها على الفضيلة ، والعفاف ، والاحتشام ، وترك التغالي في المهر ، وتكاليف الزواج .

اختيـــار الزوجـــة

الزوجة سكن للزوج وحرث له ، وهي شريكة حياته ، وربة بيته ، وأم أولاده ، ومهوى فؤاده ، وموضع سره ونجواه . وهي أهم ركن من أركان الأسرة ؛ إذ هي المنجبة للأولاد ، وعنها يرثون كثيرًا من المزايا والصفات ، وفي أحضانها تتكون عواطف الطفل ، وتتربى ملكاته ، ويتلقى لغته ، ويكتسب كثيرًا من تقاليده وعاداته ، ويتعرف دينه ، ويتعود السلوك الاجتماعي . من أجل هذا ، عني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة ، وجعلها خير متاع ، ينبغي التطلع إليه والحرص عليه ، وليس الصلاح إلا المحافظة على الدين ، والتمسك بالفضائل ، ورعاية حق الزوج ، وحماية الأبناء ، فهذا هو الذي ينبغي مراعاته ، وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا ، فهو مما حظره الإسلام ، ونهى عنه إذا كان مجردًا من معاني الخير ، والفضل ، والصلاح .

وكثيرًا ما يتطلع الناس إلى المال الكثير ، أو الجمال الفاتن ، أو الجاه العريض ، أو الحسب العريق ، أو إلى ما يعد من شرف الآباء ، غير ملاحظين كمال النفوس ، وحسن التربية ، فتكون ثمرة الزواج مرة ، وتنتهي بنتائج ضارة ؛ ولهذا يحذر الرسول ﷺ من التزوج على هذا النحو ، فيقول : «إياكم وخضراء الدمن» ، قيل : يا رسول الله ، وما خضراء الدمن؟ قال : «المرأة الحسناء في المنبت السوء»[1] [الرامهرمزي في الأمثال (84) والقضاعي في الشهاب (٩٥٧)] . ويقول : «لا تزوجوا النساء لحسنهن ، فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن ، فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة خرماء[2] ، ذات دين أفضل»[3] . [ابن ماجه (١٨٥٩)] . ويخبر أن الذي يريد الزواج ، مبتغيًا به غير ما يقصد منه ، من تكوين الأسرة ، ورعاية شئونها ، فإنه يعامل بنقيض مقصوده ، فيقول : «من تزوج امرأة لمالها ، لم يزده الله إلا فقرًا ، ومن تزوج امرأة لحسبها لم يزده إلا دناءة ، ومن تزوج امرأة ليغض بها بصره ، ويحصن فرجه ، أو يصل رحمه ، بارك الله له فيها وبارك لها فيه» . رواه ابن حبان في الضعفاء [ابن النجار كما في كنز العمال (٤٤٦٠٦)] . والقصد من هذا الحظر ، ألا يكون القصد الأول من الزواج هو هذا الاتجاه نحو هذه الغايات الدنيا ، فإنها لا ترفع من شأن صاحبها ، ولا تسمو به ، بل الواجب أن يكون الدين متوفرًا أولاً ؛ فإن الدين هداية للعقل والضمير ، ثم تأتي بعد ذلك الصفات التي يرغب فيها الإنسان بطبعه ، وتميل إليها

---

(١) رواه الدارقطني وقال : تفرد به الواقدي وهو ضعيف ، والدمن : [illegible] جمع دمنة .
(٢) خرماء : مشقوقة الأنف والأذن .
(٣) هذا حديث رواه عبد بن حميد ، وفيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف .

نفسه، يقول رسول الله ﷺ: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، وجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين، تربت يداك»[1]. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (5090) ومسلم (1466)]. ويضع تعريفًا للمرأة الصالحة، بأنها الحسنة، المطيعة، البارة، الأمينة، فيقول: «خير النساء: من إذا نظرت إليها سرتك، وإذا أمرتها أطاعتك، وإذا أقسمت عليها أبرتك، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك». رواه النسائي وغيره بسند صحيح. [أحمد (2/ 251 و432) والنسائي (6/ 72) والحاكم (2/ 161)]. ومن الأمور التي ينبغي توفرها في المرأة المطلوبة، أن تكون من بيئة كريمة، معروفة باعتدال المزاج، وهدوء الأعصاب، والبعد عن الانحرافات النفسية. فإنها أجدر أن تكون حانية على ولدها، راعية لحق زوجها. خطب رسول الله ﷺ أم هانئ فاعتذرت إليه، بأنها صاحبة أولاد، فقال: «خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»[2]. [مجمع الزوائد (4/ 271) والحاكم (4/ 53)]. وطبيعة الأصل الكريم أن يتفرع عنه مثله، يقول الرسول ﷺ: «الناس معادن، كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا». [أحمد (2/ 485) ومسلم (2638، 199، 160) وأبو داود (4834)].

وهل ينبت الخطي إلا وشيجه ... ويغرس إلا في منابتها النخل

خطب رجل امرأة لا يدانيها في شرفها، فأنشدت:

بكى الحسب الزاكي على غريزة ... من الحسب المتوسم أن يحسما معًا

ومن مقاصد الزواج: الأولى: إنجاب الأولاد، فينبغي أن تكون الزوجة صحيحة، ويعرف ذلك بسلامة بدنها، وبقياسها على مثيلاتها من أخواتها، وعماتها، وخالاتها. خطب رجل امرأة عقيمًا لا تلد، فقال: يا رسول الله، إني خطبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد. فنهاه رسول الله ﷺ، وقال: «تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة». [أحمد (3/ 158، 245)، ومجمع الزوائد (4/ 258)]. والودود: هي المرأة التي تتودد إلى زوجها، وتتحبب إليه، وتبذل طاقاتها في مرضاته. والإنسان بطبيعته يعشق الجمال ويهواه، ويشعر دائمًا في قرارة نفسه بأنه فاقد لشيء من ذاته، إذا كان الشيء الجميل بعيدًا عنه، فإذا أحرزه، واستولى عليه، شعر بسكون نفسي، وارتواء عاطفي وسعادة، ولهذا لم يسقط الإسلام الجمال من حسابه عند اختيار الزوجة، ففي الحديث الصحيح: «إن الله جميل يحب الجمال». [مسلم (91) وأبو داود (4091) والترمذي (1999) وأحمد (1/ 385)]. وخطب المغيرة بن شعبة امرأة، فأخبر رسول الله ﷺ، فقال له: «اذهب فانظر إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما». [الترمذي (1087) والنسائي (6/ 69، 70) وابن ماجه (1865)]. أي؛ تدوم بينكما المودة والعشرة. ونصح الرسول

(1) تربت يداك: التصقت بالتراب، وهو دعاء بالفقر على من لم يتخير ذات الدين من النساء.
(2) أحناه: أكثر شفقة، والحانية على ولدها: هي التي تقوم عليهم في صغرهم، فإن تزوجت فليست بحانية. أرعاه: أحفظه وأصون لماله بالأمانة فيه وترك التبذير في الإنفاق. ذات يده: شأنه. يقال: فلان قليل ذات اليد: أي فقير.

رجلاً خطب امرأة من الأنصار، فقال له: «انظر إليها؛ فإن في أعين الأنصار شيئاً» (مسلم: ١٤٢٤).

وكان جابر بن عبد الله يختبئ لمن يريد التزوج بها؛ ليتمكن من رؤيتها، والنظر إلى ما يدعوه إلى الاقتران بها. وكان رسول الله ﷺ يرسل بعض النسوة؛ ليتعرفن بعض ما يخفى من العيوب، فيقول لهن: «شممن فمها، شممن إبطها، انظرن إلى عرقوبيها» (أحمد (٣/ ٢٣١) والحاكم (٢/ ١٦٦) والبيهقي (٧/ ٨٧)).

ويستحسن أن تكون الزوجة بكراً؛ فإن البكر ساذجة، لم يسبق لها عهد بالرجال، فيكون التزويج بها أدعى إلى تقوية عقدة النكاح، ويكون حبها لزوجها ألصق بقلبها، فما الحب إلا للحبيب الأول. ولما تزوج جابر ابن عبد الله ثيباً، قال له رسول الله ﷺ: «فهلا بكراً؛ تلاعبها وتلاعبك؟». (البخاري (٢٠٩٧) و(٥٠٨٠) ومسلم (٧١٥)). فأخبر رسول الله ﷺ، بأن أباه قد ترك بنات صغاراً، وهن في حاجة إلى رعاية امرأة تقوم على شؤونهن، وأن الثيب أقدر على هذه الرعاية من البكر، التي لم تتدرب على تدبير المنزل. ومما ينبغي ملاحظته أن يكون ثمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن، والمركز الاجتماعي، والمستوى الثقافي، والاقتصادي؛ لأن التقارب في هذه النواحي مما يعين على دوام العشرة، وبقاء الألفة. وقد خطب أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فقال: «إنها صغيرة». فلما خطبها علي، زوجها إياه. هذه بعض المعاني التي أرشد الإسلام إليها؛ ليجعلها مريدو الزواج نبراساً يستضيئون به، ويسيرون على هديه، لو أننا لاحظنا هذه المعاني عند اختيارنا للزوجة، لأمكن أن نجعل من بيوتنا جنة، ينعم فيها الصغير، ويسعد بها الزوج، وتمد الحياة أبناء صالحين، تحيا بهم أمتهم حياة طيبة كريمة.

اختيار الزوج

وعلى الولي أن يختار لكريمته، فلا يزوجها إلا لمن له دين، وخلق، وشرف، وحسن سمت، فإن عاشرها، عاشرها بمعروف، وإن سرحها، سرحها بإحسان. قال الإمام الغزالي في «الإحياء»: والاحتياط في حقها أهم؛ لأنها رقيقة بالنكاح، لا مخلص لها، والزوج قادر على الطلاق بكل حال، ومن زوج ابنته ظالماً، أو فاسقاً، أو مبتدعاً، أو شارب خمر، فقد جنى على دينه، وتعرض لسخط الله؛ لما قطع من الرحم وسوء الاختيار. قال رجل للحسن بن علي: إن لي بنتاً، فمن ترى أن أزوجها له؟ قال: زوجها من يتقي الله، فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها. وقالت عائشة: النكاح رق، فلينظر أحدكم أين يضع كريمته؟ وقال ﷺ: «من زوج كريمته من فاسق؛ فقد قطع رحمها» رواه ابن حبان في «الضعفاء»، من حديث أنس. ورواه في «الثقات»، من قول الشعبي بإسناد صحيح. (كتاب المجروحين؛ لابن حبان (١/ ٢٣٨)). قال ابن تيمية: ومن كان مصراً على الفسوق، لا ينبغي أن يزوج.

الخطبة

الخطبة: فِعْلة. كقعدة، وجلسة. يقال: خطب المرأة يخطُبها، خطباً وخطبة. أي؛ طلبها للزواج بالوسيلة المعروفة بين الناس، ورجلٌ خطّاب. كثير التصرف في الخطبة. والخطيب، والخاطب، والخِطب؛

الذي يخطب المرأة، وهي خطبة، بالكسر. وخطب الخطيب: قال كلامًا يعظ به، أو يمدح غيره، ونحو ذلك. والخطبة من مقدمات الزواج، وقد شرعها الله قبل الارتباط بعقد الزوجية؛ ليتعرف كل من الزوجين صاحبه، ويكون الإقدام على الزواج على هدى وبصيرة.

من تباح خطبتها؟ لا تباح خطبة امرأة، إلا إذا توافر فيها شرطان:

الأول: أن تكون خالية من الموانع الشرعية، التي تمنع زواجه منها في الحال.

الثاني: ألا يسبقه غيره إليها بخطبة شرعية. فإن كانت ثمة موانع شرعية؛ كأن تكون محرمة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو مؤقتة، أو كان غيره سبقه بخطبتها، فلا يباح له خطبتها.

خطبة معتدة الغير: تحرم خطبة المعتدة، سواء أكانت عدتها عدة وفاة أم عدة طلاق، وسواء أكان الطلاق طلاقًا رجعيًا أم بائنًا، فإن كانت معتدة من طلاق رجعي، حرمت خطبتها؛ لأنها لم تخرج عن عصمة زوجها، وله مراجعتها في أي وقت شاء. وإن كانت معتدة من طلاق بائن، حرمت خطبتها بطريق التصريح؛ إذ حق الزوج لا يزال متعلقًا بها، وله حق إعادتها بعقد جديد، ففي تقدم رجل غيره لخطبتها اعتداء عليه. واختلف العلماء في التعريض بخطبتها، والصحيح جوازه. وإن كانت معتدة من وفاة، فإنه يجوز التعريض بخطبتها أثناء العدة، دون التصريح؛ لأن صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة، فلم يبق للزوج حق يتعلق بزوجته التي مات عنها. وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح؛ رعاية لحزن الزوجة، وإحدادها من جانب، ومحافظة على شعور أهل الميت، وورثته من جانب آخر؛ يقول الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. والمراد بالنساء، المعتدات لوفاة أزواجهن؛ لأن الكلام في هذا السياق. ومعنى التعريض: أن يذكر المتكلم شيئًا يدل به على شيء لم يذكره، مثل أن يقول: إني أريد التزوج. أو: لوددت أن ييسر الله لي امرأة صالحة. أو يقول: إن الله لسائق لك خيرًا. والهدية إلى المعتدة جائزة، وهي من التعريض، وجائز أن يمدح نفسه ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج، وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين. قالت سكينة بنت حنظلة: استأذن علي محمد بن علي، ولم تنقض عدتي من مهلك[1] زوجي، فقال: قد عرفت قرابتي من رسول الله ﷺ، وقرابتي من علي، وموضعي في العرب. قلت: غفر الله لك يا أبا جعفر، إنك رجل يؤخذ عنك، تخطبني في عدتي؟ قال: إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله ﷺ، ومن علي، وقد دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة، وهي متأيمة[2] من أبي سلمة، فقال: «لقد علمت أني رسول الله، وخيرته، وموضعي في قومي». وكانت تلك خطبة. رواه الدارقطني[3] [٣/ ٢٢٤].

---

(١) مهلك: أي هلاك.
(٢) متأيمة: أي أيم.
(٣) الحديث منقطع؛ لأن محمد الباقر بن علي لم يدرك النبي ﷺ.

قال: «انظر إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما». أي: أجدر أن يدوم الوفاق بينكما. رواه النسائي، وابن ماجه، والترمذي وحسنه. [أحمد (٤/ ٢٤٦) والترمذي (١٠٨٧) والنسائي (٦/ ٦٩) وابن ماجه (١٨٦٥)].

٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً خطب امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: «أنظرت إليها؟». قال: لا. قال: «فاذهب فانظر إليها؛ فإن في أعين الأنصار شيئاً»(١). [أحمد (٢/ ٢٩٩) والنسائي (٦/ ٦٩)].

المواضع التي ينظر إليها: ذهب الجمهور من العلماء إلى أن الرجل ينظر إلى الوجه والكفين، لا غير؛ لأنه يستدل بالنظر إلى الوجه على الجمال أو الدمامة، وإلى الكفين على خصوبة البدن أو عدمها، وقال داود: ينظر إلى جميع البدن. وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. والأحاديث لم تعين مواضع النظر، بل أطلقت؛ لينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه(٢)، والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم، فذكر له صغرها، فقال: أبعث بها إليك، فإن رضيت، فهي امرأتك. فأرسل بها إليه، فكشف عن ساقها، فقالت: لولا أنك أمير المؤمنين، لصككت عينيك. وإذا نظر إليها ولم تعجبه، فليسكت ولا يقل شيئاً؛ حتى لا تتأذى مما يذكر عنها، ولعل الذي لا يعجبه منها قد يعجبه غيره.

نظر المرأة إلى الرجل: وليس هذا الحكم مقصوراً على الرجل، بل هو ثابت للمرأة أيضاً، فلها أن تنظر إلى خاطبها؛ فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبه منها، قال عمر: لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم؛ فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن.

التعرف على الصفات: هذا بالنسبة للنظر الذي يعرف به الجمال من القبح، وأما بقية الصفات الخلقية، فتعرف بالوصف والاستيصاف، والتحري عن خاطبها بالمعاشرة، أو الجوار، أو بوساطة بعض أفراد ممن هم موضع ثقة من الأقرباء، كالأم، والأخت. وقد بعث النبي ﷺ أم سليم إلى امرأة، فقال: «انظري إلى عرقوبيها، وشمي معاطفها»(٣). وفي رواية: «شمي عوارضها»(٤). رواه أحمد، والحاكم، والطبراني، والبيهقي. [سبق تخريجه]. قال الغزالي في «الإحياء»: ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها، إلا من هو بصير صادق، خبير بالظاهر والباطن، ولا يميل إليها فيفرط في الثناء، ولا يحسدها فيقصر، فالطباع مائلة في مبادئ النكاح، ووصف المنكوحات إلى الإفراط، أو التفريط. وقل من يصدق فيه ويقتصد، بل الخداع والإغراء أغلب، والاحتياط فيه مهم لمن يخشى على نفسه التشوف إلى غير زوجته.

حظر الخلوة بالمخطوبة: يحرم الخلوة بالمخطوبة؛ لأنها محرمة على الخاطب، حتى يعقد عليها، ولم يرد الشرع بغير النظر، فبقيت على التحريم. ولأنه لا يؤمن مع الخلوة مواقعة ما نهى الله عنه، فإذا حضر محرم جازت الخلوة؛ لامتناع وقوع المعصية مع حضوره، فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من كان

---

(١) قيل: صغر أو عمش.
(٢) فتح العلام جـ ٣ ص ١٢٨.
(٣) معاطفها: جانباها العنق.
(٤) العوارض: الأسنان في عرض الفم، وهي ما بين الأنياب والأضراس، واحدها عارض. والمراد اختبار نكهة الفم.

يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يخلونَّ بامرأة ليس معها ذو محرم منها ؛ فإن ثالثهما الشيطان» . [أحمد (٣/ ٣٣٩)] ، وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لا يخلونَّ رجلٌ بامرأة لا تحل له ؛ فإن ثالثهما الشيطان ؛ إلا محرم» . رواهما أحمد . [أحمد (٣/ ٤٤٦)] .

خطرُ التهاونِ في الخلوة ، وضررُه : درج كثير من الناس على التهاون في هذا الشأن ، فأباح لابنته ، أو قريبته ، أن تخالط خطيبها ، وتخلو معه دون رقابة ، وتذهب معه حيث يريد من غير إشراف . وقد نتج عن ذلك ، أن تعرضت المرأة لضياع شرفها ، وفساد عفافها ، وإهدار كرامتها ، ولا يتم الزواج ، فتكون قد أضافت إلى ذلك فوات الزواج منها . وعلى النقيض من ذلك ، طائفة جامدة لا تسمح للخاطب أن يرى بناتها عند الخطبة ، وتأبى إلا أن يرضى بها ، ويعقد عليها دون أن يراها أو تراه ، إلا ليلة الزفاف . وقد تكون الرؤية مفاجئة لهما غير متوقعة ، فيحدث ما لم يكن مقدرًا ؛ من الشقاق والفرق ! وبعض الناس يكتفي بعرض الصورة الشخصية ، وهي في الواقع لا تدل على شيء يمكن أن يُطمأن ، ولا تصور الحقيقة تصويرًا دقيقًا . وخير الأمور هو ما جاء به الإسلام ؛ فإن فيه الرعاية لحق كلا الزوجين ، في رؤية كلّ منهما الآخر ، مع تجنب الخلوة ؛ حماية للشرف ، وصيانة للعرض .

العدولُ عن الخِطبة ، وأثرُه : الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج ، وكثيرًا ما يعقبها تقديم المهر كله أو بعضه ، وتقديم هدايا وهبات[1] ؛ تقوية للصلات ، وتأكيدًا للعلاقة الجديدة . وقد يحدث أن يعدل الخاطب أو المخطوبة ، أو هما معًا عن إتمام العقد ، فهل يجوز ذلك ، وهل يُرَدّ ما أعطي للمخطوبة؟ إن الخطبة مجرد وَعْد بالزواج ، وليست عقدًا ملزمًا ، والعدول عن إنجازه حق من الحقوق التي يملكها كلّ من المتواعدين ، ولم يجعل الشارع لإخلاف الوعد عقوبة مادية ، يجازي بمقتضاها المخلف ، وإن عدّ ذلك خلقًا ذميمًا ، ووصفه بأنه من صفات المنافقين ، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملزمة ، تقتضي عدم الوفاء ؛ ففي الصحيح ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : «آية المنافق ثلاثٌ ؛ إذا حدّث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان» . [البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة] . ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر ، قال : انظروا فلانًا . لرجل من قريش . فإني قلت له في ابنتي قولًا كشبه العِدَة ، وما أحب أن ألقى الله بثلث النفاق ، وأشهدكم أني قد زوجته[2] . وما قدمه الخاطب من المهر ، فله الحق في استرداده ؛ لأنه دُفِع في مقابل الزواج ، وعوضًا عنه ، وما دام الزواج لم يوجد ، فإن المهر لا يُستحق شيء منه ، ويجب رده إلى صاحبه ؛ إذ إنه حق خالص له . وأما الهدايا ، فحكمها حكم الهبة . والصحيح ، أن الهبة لا يجوز الرجوع فيها إذا كانت تبرعًا محضًا ، لا لأجل العوض ؛ لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة ، دخلت في ملكه ، وجاز له التصرف فيها ؛ فرجوع الواهب فيها انتزاع لملكه منه بغير رضاه ، وهذا باطل شرعًا وعقلًا[3] . فإذا وهب ؛ ليتعوض من هبته ، ويثاب عليها ، فلم يفعل الموهوب له ، جاز له الرجوع في هبته ،

---

(١) الشبكة .
(٢) تذكرة الحفاظ .
(٣) أعلام الموقعين جزء ٢ ص ٨٠ .

وللواهب هنا حق الرجوع فيما وهب؛ لأن هبته على جهة المعاوضة، فلما لم يتم الزواج، كان له حق الرجوع فيما وهب، والأصل في ذلك:

١- ما رواه أصحاب السنن، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة، فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده». [أبو داود (٣٥٣٩)، والترمذي (٢١٣٢)، والنسائي (٦/ ٢٦٥)، وابن ماجه (٢٣٧٧)].

٢- ورووا عنه أيضًا، أن رسول الله ﷺ قال: «العائد في هبته، كالعائد في قيئه». [أبو داود (٣٥٣٨)].

٣- وعن سالم، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «من وهب هبة، فهو أحق بها ما لم يثب منها». [البيهقي (٦/ ١٨١)، والحاكم (٢/ ٥٢)]. أي؛ يعوض عنها. وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره في «إعلام الموقعين»، قال: ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع، هو من وهب تبرعًا محضًا، لا لأجل العوض، والواهب الذي له الرجوع هو من وهب ليتعوض من هبته، ويثاب منها، فلم يفعل الموهوب له. وتستعمل سنن رسول الله كلها، ولا يضرب بعضها ببعض.

رأي الفقهاء: إلا أن العمل الذي جرى عليه القضاء بالمحاكم، تطبيق المذهب الحنفي، الذي يرى أن ما أهداه الخاطب لمخطوبته، له الحق في استرداده، إن كان قائمًا على حالته لم يتغير؛ كالأسورة، أو الخاتم، أو العقد، أو الساعة، ونحو ذلك يرد إلى الخاطب، إذا كانت موجودة، فإن لم يكن قائمًا على حالته، بأن فقد، أو بيع، أو تغير بالزيادة، أو كان طعامًا فأكل، أو قماشًا فخيط ثوبًا، فليس للخاطب الحق في استرداد ما أهداه، أو استرداد بدل منه. وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكمًا نهائيًا، بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢، وقررت فيه القواعد الآتية:

١- ما يقدم من الخاطب لمخطوبته، مما لا يكون محلًا لورود العقد عليه، يعتبر هدية.

٢- الهدية كالهبة؛ حكمًا ومعنى.

٣- الهبة عقد تمليك يتم بالقبض، وللموهوب له أن يتصرف في العين الموهوبة، بالبيع والشراء، وغيره، ويكون تصرفه نافذًا.

٤- هلاك العين، أو استهلاكها مانع من الرجوع في الهبة.

٥- ليس للواهب إلا طلب رد العين، إن كانت قائمة.

وللمالكية في ذلك تفصيل، بين أن يكون العدول من جهته أو جهتها؛ فإن كان العدول من جهته، فلا رجوع له فيما أهداه، وإن كان العدول من جهتها، فله الرجوع بكل ما أهداه؛ سواء أكان باقيًا على حاله، أم كان قد هلك، فيرجع ببدله، إلا إذا كان عرف أو شرط، فيجب العمل به. وعند الشافعية، ترد الهدية، سواء أكانت قائمة أم هالكة، فإن كانت قائمة، ردت هي ذاتها، وإلا ردت قيمتها. وهذا المذهب قريب مما ارتضيناه.

عقد الزواج

الركن الحقيقي للزواج هو رضا الطرفين، وتوافق إرادتهما في الارتباط.

ولما كان الرضا وتوافق الإرادة من الأمور النفسية التي لا يطلع عليها، كان لا بد من التعبير الدال على التصميم على إنشاء الارتباط وإيجاده.

ويتمثل التعبير فيما يجري من عبارات بين المتعاقدين، فما صدر أولاً من أحد المتعاقدين للتعبير عن إرادته في إنشاء العلاقة الزوجية، يسمى إيجاباً، ويقال: إنه أوجب.

وما صدر ثانياً من العاقد الآخر من العبارات الدالة على الرضا والموافقة، يسمى قبولاً. ومن ثم يقول الفقهاء: إن أركان الزواج؛ الإيجاب والقبول.

شروط الإيجاب والقبول[٢]: ولا يتحقق العقد وتترتب عليه الآثار الزوجية، إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

١ - تمييز المتعاقدين، فإن كان أحدهما مجنوناً، أو صغيراً لا يميز، فإن الزواج لا ينعقد.

٢ - اتحاد مجلس الإيجاب والقبول؛ بمعنى ألا يفصل بين الإيجاب والقبول بكلام أجنبي، أو بما يعد في العرف إعراضاً، وتشاغلاً عنه بغيره. ولا يشترط أن يكون القبول بعد الإيجاب مباشرة، فلو طال المجلس، وتراخى القبول عن الإيجاب، ولم يصدر بينهما ما يدل على الإعراض؛ فالمجلس متحد. وإلى هذا ذهب الأحناف، والحنابلة. وفي «المغني»: إذا تراخى القبول عن الإيجاب، صح ما داما في المجلس، ولم يتشاغلا عنه بغيره؛ لأن حكم المجلس حكم حالة العقد، بدليل القبض فيما يشترط القبض فيه، وثبوت الخيار في عقود المعاوضات. فإن تفرقا قبل القبول، بطل الإيجاب؛ فإنه لا يوجد معناه؛ فإن الإعراض قد وجد من جهته بالتفرق، فلا يكون قبولاً. وكذلك إن تشاغلا عنه بما يقطعه؛ لأنه معرض عن العقد أيضاً بالاشتغال عن قبوله. روي عن أحمد، في رجل مشى إليه قوم، فقالوا له: زوج فلاناً. قال: قد زوجته على ألف. فرجعوا إلى الزوج فأخبروه، فقال: قد قبلت. هل يكون هذا نكاحاً؟ قال: نعم. ويشترط الشافعية الفور، قالوا: فإن فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة، بأن قال الولي: زوجتك. وقال الزوج: بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، قبلت نكاحها. فيه وجهان.

أحدهما: وهو قول الشيخ أبي حامد الإسفراييني، أنه يصح؛ لأن الخطبة مأمور بها للعقد، فلم تمنع صحته، كالتيمم بين صلاتي الجمع.

والثاني: لا يصح؛ لأنه فصل بين الإيجاب والقبول، فلم يصح، كما لو فصل بينهما بغير الخطبة، ويخالف التيمم؛ فإنه مأمور به بين الصلاتين، والخطبة مأمور بها قبل العقد. وأما مالك، فأجاز التراخي اليسير بين الإيجاب والقبول.

---

(٢) ويسمى شروط الانعقاد.

وسبب الخلاف: هل من شرط الانعقاد وجود القبول من المتعاقدين في وقت واحد معاً، أم ليس ذلك من شرطه؟

٣- ألا يخالف القبول الإيجاب، إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب، فإنها تكون أبلغ في الموافقة؛ فإذا قال الموجب: زوجتك ابنتي فلانة، على مهر قدره مائة جنيه. فقال القابل: قبلت زواجها على مائتين. انعقد الزواج؛ لاشتمال القبول على ما هو أصلح.

٤- سماع كل من العاقدين بعضهما من بعض، ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج؛ وإن لم يفهم منه كل منهما معاني مفردات العبارة؛ لأن العبرة بالمقاصد والنيات.

ألفاظ الانعقاد[1]: ينعقد الزواج بالألفاظ التي تؤدي إليه باللغة التي يفهمها كل من العاقدين، متى كان التعبير الصادر عنهما دالاً على إرادة الزواج، دون لبس أو إبهام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً، بأي لغة ولفظ، وفعل كان، ومثله كل عقد[2]. وقد اتفق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة، بل يتحقق بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا، مثل: قبلت، وافقت، أمضيت، نفذت. أما الإيجاب، فإن العلماء متفقون على أنه يصح بلفظ النكاح والتزويج، وما اشتق منهما؛ مثل: زوجتك، أو: أنكحتك. لدلالة هذين اللفظين صراحة على المقصود. واختلفوا في انعقاده بغير هذين اللفظين، كلفظ الهبة، أو البيع، أو التمليك، أو الصدقة، فأجازه الأحناف[3]، والثوري، وأبو ثور، وأبو عبيد، وأبو داود؛ لأنه عقد يعتبر فيه النية، ولا يشترط في صحته اعتبار اللفظ المخصوص، بل المعتبر فيه أي لفظ إذا اتفق مع المعنى الشرعي منه، أي: إذا كان بينه وبين المعنى الشرعي مشاركة؛ لأن النبي ﷺ زوج رجلاً امرأة، فقال: «قد ملكتكها بما معك من القرآن». رواه البخاري. [البخاري (٥٠٨٧)، ومسلم (١٤٢٥)]. ولأن لفظ الهبة انعقد به زواج النبي ﷺ، فكذلك ينعقد به زواج أمته؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾. إلى قوله: ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. ولأنه أمكن تصحيحه بمجازه، فوجب تصحيحه، كإيقاع الطلاق بالكنايات. وذهب الشافعي، وأحمد، وسعيد بن المسيب، وعطاء إلى أنه لا يصح إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح، وما اشتق منهما؛ لأن ما سواهما من الألفاظ، كالتمليك، والهبة، لا يأتي على معنى الزواج؛ ولأن الشهادة عندهم شرط في الزواج، فإذا عقد بلفظ الهبة، لم تقع على الزواج.

العقد بغير اللغة العربية: اتفق الفقهاء على جواز عقد الزواج بغير اللغة العربية، إذا كان العاقدان

---

(١) الإيجاب والقبول.
(٢) الاختيارات العلمية ص ١١٩.
(٣) مذهب الأحناف أن عقد الزواج ينعقد بكل لفظ موضوع لتمليك العين في الحال بعينه ذاته فلا ينعقد بلفظ الإحلال أو الإباحة، لأنه ليس فيهما ما يدل على التمليك. ولا بلفظ الإعارة والإجارة؛ لأن الأصل في كل منهما تمليك منفعة فقط. ولا بلفظ الوصية لأنها موضوعة لإفادة التمليك بعد الموت.

أو أحدهما لا يفهم العربية . واختلفوا فيما إذا كانا يفهمان العربية ، ويستطيعان العقد بها : قال ابن قدامة في «المغني» : ومن قدر على لفظ النكاح بالعربية ، لم يصح بغيرها . وهذا أحد قولي الشافعي . وعند أبي حنيفة ، ينعقد ؛ لأنه أتى بلفظه الخاص ، فانعقد به ، كما ينعقد بلفظ العربية . ولنا ، أنه عدل عن لفظ النكاح والتزويج مع القدرة ، فلم يصح ، كلفظ الإحلال . فأما من لا يحسن العربية ، فيصح منه عقد النكاح بلسانه ؛ لأنه عاجز عما سواه ، فسقط عنه ، كالأخرس ، ويحتاج أن يأتي بمعناهما الخاص ، بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي ، وليس على من لا يحسن العربية تعلّم ألفاظ النكاح بها . وقال أبو الخطاب : عليه أن يتعلّم ؛ لأن ما كانت العربية شرطاً فيه ، لزمه أن يتعلمها مع القدرة ، كالتكبير . ووجه الأول ، أن النكاح غير واجب ، فلم يجب تعلم أركانه بالعربية ، كالبيع ، بخلاف التكبير . فإن كان أحد المتعاقدين يحسن العربية دون الآخر ، أتى الذي يحسن العربية بها ، والآخر يأتي بلسانه . فإن كان أحدهما لا يحسن لسان الآخر ، احتاج أن يعلم أن اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الإنكاح ، بأن يخبره بذلك ثقة يعرف اللسانين جميعاً . والحق الذي يبدو لي ، أن هذا تشدد ودين الله يسر ، والحق أن يقال : إن الركن الحقيقي هو الرضا . والإيجاب والقبول ما هما إلا مظهران لهذا الرضا ، ودليلان عليه . فإذا وقع الإيجاب والقبول ، كان ذلك كافياً ، مهما كانت اللغة التي أديا بها . قال ابن تيمية : إنه - أي : النكاح - وإن كان قربة ، فإنما هو كالعتق والصدقة ، لا يتعين له لفظ عربي ولا عجمي ، ثم إن الأعجمي إذا تعلم العربية في الحال ، ربما لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ ، كما يفهم من اللغة التي اعتادها . نعم ، لو قيل : تكره العقود بغير العربية لغير حاجة ، كما يكره سائر أنواع الخطاب بغير العربية لغير الحاجة ، لكان متوجهاً ، كما روي عن مالك ، وأحمد ، والشافعي ما يدل على كراهية اعتياد المخاطبة بغير العربية لغير حاجة .

زواج الأخرس : يصح زواج الأخرس بإشارته إن فهمت ، كما يصح بيعه ؛ لأن الإشارة معنى مفهوم ، وإن لم تفهم إشارته ، لا يصح منه ؛ لأن العقد بين شخصين ، ولابد من فهم كل واحد منهما ما يصدر من صاحبه[1] .

عقد الزواج الغائب : إذا كان أحد طرفي العقد غائباً ، وأراد أن يعقد الزواج ، فعليه أن يرسل رسولاً ، أو يكتب كتاباً إلى الطرف الآخر يطلب الزواج . وعلى الطرف الآخر - إذا كان له رغبة في القبول - أن يحضر الشهود ، ويسمعهم عبارة الكتاب ، أو رسالة الرسول ، ويشهدهم في المجلس على أنه قبل الزواج ، ويعتبر القبول مقيداً بالمجلس .

شروط صيغة العقد

اشترط الفقهاء لصيغة الإيجاب والقبول ، أن تكون بلفظين وضعا للماضي ، أو وضع أحدهما للماضي ، والآخر للمستقبل .

---

(١) جاء في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها مادة ١٢٨ : إقرار الأخرس يكون بإشارته المعهودة . ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة .

لا يحل ؛ لأن المقصود من الزواج دوام المعاشرة ، والتوالد ، والمحافظة على النسل ، وتربية الأولاد . ولهذا حكم الفقهاء على زواج المتعة والتحليل بالبطلان ؛ لأنه يقصد بالأول مجرد الاستمتاع الوقتي ، ويقصد بالثاني تحليل الزوجة لزوجها الأول . وإليك تفصيل القول في كل منهما :

زواج المتعة

ويسمى الزواج المؤقت ، والزواج المنقطع ؛ وهو أن يعقد الرجل على المرأة يومًا ، أو أسبوعًا ، أو شهرًا . وسمي بالمتعة ؛ لأن الرجل يتمتع ، ويتبلغ بالزواج ، ويتمتع إلى الأجل الذي وقته . وهو زواج متفق على تحريمه بين أئمة المذاهب ، وقالوا : إنه إذا انعقد ، يقع باطلًا[1] . واستدلوا على هذا :

(أولًا) أن هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة في القرآن بصدد الزواج ، والطلاق ، والعدة ، والميراث ، فيكون باطلًا ؛ كغيره من الأنكحة الباطلة .

(ثانيًا) أن الأحاديث جاءت مصرحة بتحريمه ؛ فعن سبرة الجهني ، أنه غزا مع النبي ﷺ في فتح مكة ، فأذن لهم رسول الله ﷺ في متعة النساء . قال : فلم يخرج منها ، حتى حرمها رسول الله ﷺ .

وفي لفظ رواه ابن ماجه ، أن رسول الله ﷺ حرم المتعة ، فقال : « يا أيها الناس ، إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة » . [أحمد (٣/٤٠٤ ، ٤٠٥) ، ومسلم (٦ - ٤/٢٩ ، ١٠٢٦) ، وأبو داود (٢٠٧٢)] . وعن علي ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الأهلية[2] . [البخاري (٥١١٥) ، ومسلم (٧ ، ١٤٠٧/٢٩ ، ٣٠)] .

(ثالثًا) أن عمر ﷺ حرمها ، وهو على المنبر أيام خلافته ، وأقره الصحابة ، رضي الله عنهم ، وما كانوا ليقروه على خطأ ، لو كان مخطئًا .

(رابعًا) قال الخطابي : تحريم المتعة كالإجماع ، إلا عن بعض الشيعة ، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي ؛ فقد صح عن علي ، أنها نسخت . ونقل البيهقي ، عن جعفر بن محمد ، أنه سئل عن المتعة؟ فقال : هي الزنى بعينه .

(خامسًا) ولأنه يقصد به قضاء الشهوة ، ولا يقصد به التناسل ، ولا المحافظة على الأولاد ، وهي المقاصد الأصلية للزواج ، فهو يشبه الزنى من حيث قصد الاستمتاع ، دون غيره ، ثم هو يضر بالمرأة ؛ إذ تصبح كالسلعة التي تنتقل من يد إلى يد ، كما يضر بالأولاد ؛ حيث لا يجدون البيت الذي يستقرون فيه ،

---

(١) وقال زفر : إذا عقد على توقيت مدة ، فالنكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت . هذا رأي بعض العلماء بجعل المتعة [illegible] الفاسد .

(٢) صحيح أن المتعة إنما حرمت عام الفتح ؛ لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي ﷺ بإذنه ، ولو كان التحريم زمن خيبر للزم النسخ مرتين . وهذا لا عهد بمثله في الشريعة البتة ولا يقع مثله فيها ، ولهذا اختلف أهل العلم في هذا الحديث ، فقال قوم : فيه تقديم وتأخير ، وتقديره : أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ونهى عن متعة النساء ، ولم يذكر الوقت الذي نهى عنها فيه ، وقد بينه حديث مسلم ، وأنه كان عام الفتح . قال الإمام الشافعي : فلا أعلم شيئًا أحله الله ثم حرمه ، ثم أحله ثم حرمه ، إلا المتعة .

ومنعهم منه بالعقوبة والتأديب. وقد روي عن بعض الصحابة وبعض التابعين: أن زواج المتعة حلال، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه. وفي تهذيب السنن: وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة، ولم يبحها مطلقًا، فلما بلغه إكثار الناس منها رجع، وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها. قال الخطابي: إن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: هل تدري ما صنعت، وبمَ أفتيت؟ قد سارت بفتياك الركبان، وقالت فيه الشعراء. قال: وما قالوا؟ قلت: قالوا:

قد قلت للشيخ لما طال مجلسه ... يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس؟

هل لك في رخصة الأطراف آنسة ... تكون مثواك حتى يصدر الناس؟

فقال ابن عباس: إنا لله وإنا إليه راجعون! والله ما بهذا أفتيت، ولا هذا أردت، ولا أحللتها إلا مثل ما أحل الله الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما تحل إلا للمضطر، وما هي إلا كالميتة، والدم، ولحم الخنزير.

وذهب الشيعة الإمامية إلى جوازه.

وأركانه عندهم:

١ـ الصيغة: أي: أنه يعقد بلفظ: زوجتك، أو: أنكحتك، أو: متعتك.

٢ـ الزوجة: ويشترط كونها مسلمة أو كتابية، ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة، ويكره بالزانية.

٣ـ المهر: وذكره شرط، ويكفي فيه المشاهدة، ويتقدر بالتراضي، ولو بكف من بر.

٤ـ الأجل: وهو شرط في العقد، ويتقدر بتراضيهما، كاليوم، والسنة، والشهر، ولا بد من تعيينه.

ومن أحكام هذا الزواج عندهم:

١ـ الإخلال بذكر المهر مع ذكر الأجل يبطل العقد، وذكر المهر من دون ذكر الأجل يقلبه دائمًا.

٢ـ يلحق به الولد. ٣ـ لا يقع بالمتعة طلاق، ولا لعان.

٤ـ لا يثبت به ميراث بين الزوجين. ٥ـ أما الولد فإنه يرثهما ويرثانه.

٦ـ تنقضي عدتها إذا انقضى أجلها بحيضتين إن كانت ممن تحيض، فإن كانت ممن تحيض ولم تحض، فعدتها خمسة وأربعون يومًا.

تحقيق الشوكاني: قال الشوكاني: وعلى كل حال، فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قادحة في حجيته، ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به، ورووه لنا، حتى قال ابن عمر فيما أخرجه عنه ابن ماجه بإسناد صحيح: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثًا، ثم حرمها، والله لا أعلم أحدًا تمتع وهو محصن، إلا رجمته بالحجارة. [مسلم (١٠٢٦/٢٤٠٥)]. وقال أبو هريرة، فيما يرويه عن النبي ﷺ: هدم المتعة الطلاق، والعدة، والميراث. أخرجه الدارقطني، وحسنه الحافظ [الدارقطني (٣/ ٢٥٩)]، ولا يقدح في كونه حسنًا كون في إسناده مؤمل بن إسماعيل؛ لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن، إذا انضم إليه من الشواهد ما يقويه، كما هو شأن الحسن لغيره. وأما ما يقال من أن تحليل

المتعة مجمع عليه، والمجمع عليه قطعي، وتحريمها مختلف فيه، والمختلف فيه ظني، والظني لا ينسخ القطعي، فيجاب عنه:

أولاً: بمنع هذه الدعوى، أعني كون القطعي لا ينسخه الظني، فما الدليل عليها؟ ومجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع، لمن قام في مقام المنع يسائل خصمه عن دليل العقل والسمع، بإجماع المسلمين.

وثانيًا: بأن النسخ بذلك الظني، إنما هو لاستمرار الحل، والاستمرار ظني لا قطعي. وأما قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وسعيد بن جبير: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى. فليست بقرآن عند مشترطي التواتر، ولا سنة؛ لأجل روايتها قرآنًا، فيكون من قبيل التفسير للآية، وليس ذلك بحجة. وأما من لم يشترط التواتر، فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة، كما تقرر في الأصول. انتهى.

العقدُ على المرأة وفي نية الزوج طلاقُها: اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة، دون أن يشترط التوقيت، وفي نيته أن يطلقها بعد زمن، أو بعد انقضاء حاجته في البلد الذي هو مقيم به، فالزواج صحيح، وخالف الأوزاعي، فاعتبره زواج متعة. قال الشيخ رشيد رضا، تعليقًا على هذا في تفسير المنار: هذا، وإن تشديد علماء السلف والخلف في منع المتعة يقتضي منع النكاح بنية الطلاق، وإن كان الفقهاء يقولون: إن عقد النكاح يكون صحيحًا، إذا نوى الزوج التوقيت، ولم يشترطه في صيغة العقد. ولكن كتمانه إياه يعد خداعًا وغشًا، وهو أجدر بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج، والمرأة، ووليها، ولا يكون فيه من المفسدة، إلا العبث بهذه الرابطة العظيمة، التي هي أعظم الروابط البشرية، وإيثار التنقل في مراتع الشهوات بين الذواقين والذواقات، وما يترتب على ذلك من المنكرات. وما لا يشترط فيه ذلك، يكون على اشتماله على ذلك غشًا وخداعًا، تترتب عليه مفاسد أخرى؛ من العداوة، والبغضاء، وذهاب الثقة، حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته؛ وهو إحصان كلٍّ من الزوجين للآخر، وإخلاصه له، وتعاونهما على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمة.

زواج التحليل

وهو أن يتزوج المطلقة ثلاثًا بعد انقضاء عدتها، أو يدخل بها، ثم يطلقها؛ ليحلها للزوج الأول. وهذا النوع من الزواج كبيرة من كبائر الإثم والفواحش، حرمه الله، ولعن فاعله؛

١- عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله المحلِّل، والمحلَّل له». رواه أحمد بسند حسن [أحمد (٢/ ٣٢٣)].

٢- وعن عبد الله بن مسعود، قال: لعن رسول الله ﷺ المحلِّل، والمحلَّل له. رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث عن النبي ﷺ من غير وجه. [أحمد (١/ ٤٥٠، ٤٥١)، والنسائي (٦/ ١٤٩)، والترمذي (١١٢٠)]. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي

ﷺ: منهم عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر، وغيرهم. وهو قول الفقهاء من التابعين.

٣- وعن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟». قالوا: بلى، يا رسول الله. قال: «هو المحلِّل. لعن الله المحلِّل والمحلَّل له». رواه ابن ماجه، والحاكم. وأعله أبو زرعة، وأبو حاتم بالإرسال، واستنكره البخاري، وفيه يحيى بن عثمان، وهو ضعيف. (ابن ماجه (١٩٣٦) والحاكم (٢/١٩٨)).

٤- وعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ سئل عن المحلل؟ فقال: «لا، إلا نكاح رغبة لا دلسة، ولا استهزاء بكتاب الله -عز وجل- حتى تذوق عسيلته». رواه أبو إسحاق الجوزجاني (كنز العمال (٢٨٠٦٣)، (٥/٥، ٣٠٧، ٤٧٧)). وعن عمر ﷺ قال: لا أوتى بمحلل ولا محلل له، إلا رجمتهما. فسئل ابنه عن ذلك؟ فقال: كلاهما زان. رواه ابن المنذر، وابن أبي شيبة، وعبد الرزاق.

٥- وسأل رجل ابن عمر، فقال: ما تقول في امرأة تزوجتها؛ لأحلها لزوجها، ولم يأمرني ولم يعلم؟ فقال له ابن عمر: لا، إلا نكاح رغبة، إن أعجبتك أمسكتها، وإن كرهتها فارقتها، وإن كنا نعد هذا سفاحًا على عهد رسول الله ﷺ (الحاكم (٢/١٩٩)). وقال: لا يزالان زانيين، وإن مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها.

حكمه: هذه النصوص صريحة في بطلان هذا الزواج، وعدم صحته(١)؛ لأن اللعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة، وهو لا يحل المرأة للزوج الأول، ولو لم يشترط التحليل عند العقد، ما دام قصد التحليل قائمًا؛ فإن العبرة بالمقاصد والنوايا. قال ابن القيم: ولا فرق عند أهل المدينة، وأهل الحديث وفقهائهم بين اشتراط ذلك بالقول، أو بالتواطؤ والقصد، فإن القصود في العقود عندهم معتبرة، والأعمال بالنيات. والشرط المتواطأ عليه، الذي دخل عليه المتعاقدان كالملفوظ عندهم، والألفاظ لا تراد لعينها، بل للدلالة على المعاني، فإذا ظهرت المعاني والمقاصد، فلا عبرة بالألفاظ؛ لأنها وسائل، وقد تحققت غاياتها، فترتب عليها أحكامها. وكيف يقال: إن هذا زواج تحل به الزوجة لزوجها الأول، مع قصد التوقيت، وليس له غرض في دوام العشرة، ولا ما يقصد بالزواج من التناسل، وتربية الأولاد، وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج؟! إن هذا الزواج الصوري كذب وخداع، لم يشرعه الله في دين، ولم يبحه لأحد، وفيه من المفاسد والمضار ما لا يخفى على أحد. قال ابن تيمية: دين الله أزكى وأطهر من أن يحرم فرجًا من الفروج، حتى يستعار له تيس من التيوس، لا يرغب في نكاحه، ولا مصاهرته، ولا يراد بقاؤه مع المرأة أصلًا، فينزو عليها، وتحل بذلك، فإن هذا سفاح وزنى، كما سماه أصحاب رسول الله ﷺ. فكيف يكون الحرام محللًا؟ أم كيف يكون الخبيث مطيبًا؟ أم كيف يكون النجس مطهرًا؟! وغير خافٍ على من شرح الله صدره للإسلام، ونوّر قلبه بالإيمان، أن هذا من أقبح القبائح التي لا تأتي بها سياسة عاقل، فضلًا

(١) فحكمه حكم العقود الفاسدة ولا يثبت به الإحصان ولا الإباحة للزوج الأول.

وتبصيره(1) إن الذي يطلق زوجته، ثم يشعر بالحاجة إليها، فيرجعها ندمًا على طلاقها، ثم تتغير عشرتها معه ثانية، فيطلقها، ثم يعود له، ويرجح عنده عدم الاستغناء عنها، فيرجعها ثانية، فإنه يتم له بذلك اختبارها؛ لأن الطلاق الأول، ربما جاء عن غير روية تامة، ومعرفة صحيحة منه بمقدار حاجته إلى امرأته. ولكن الطلاق الثاني لا يكون كذلك؛ لأنه لا يكون إلا بعد الندم على ما كان أولًا، والشعور بأنه كان خطأ، ولذلك قلنا: إن الاختبار يتم به، فإذا هو راجعها بعده، كان ذلك ترجيحًا لإمساكها على تسريحها، ويبعد أن يعود إلى ترجيح التسريح، بعد أن رآه بالاختبار التام مرجوحًا. فإذا هو عاد وطلق ثالثة، كان ناقص العقل والتأديب، فلا يستحق أن تجعل المرأة كرة بيده، يقذفها متى شاء تقلبه، ويرجعها متى شاء هواه. بل يكون من الحكمة أن تبين منه، ويخرج أمرها من يده؛ لأنه علم أن لا ثقة بالتئامهما، وإقامتهما حدود الله تعالى. فإن اتفق بعد ذلك أن تزوجت برجل آخر عن رغبة، واتفق أن طلقها الآخر، أو مات عنها، ثم رغب فيها الأول، وأحب أن يتزوج بها، وقد علم أنها صارت فراشًا لغيره، ورضيت هي بالعودة إليه، فإن الرجاء في التئامهما وإقامتهما حدود الله تعالى، يكون حينئذ قويًّا جدًّا، ولذلك أحلت له بعقد جديد.

صيغة العقد المقترنة بالشرط

إذا قرن عقد الزواج بالشرط، فإما أن يكون هذا الشرط من مقتضيات العقد، وإما أن يكون منافيًا له، وإما أن يكون مما يعود نفعه على المرأة، وإما أن يكون شرطًا نهى الشارع عنه، ولكل حالة من هذه الحالات حكم خاص بها، نجمله فيما يلي:

(1) **الشروط التي يجب الوفاء بها:** من الشروط ما يجب الوفاء به، وهي ما كانت من مقتضيات العقد ومقاصده(2)، ولم تتضمن تغييرًا لحكم الله ورسوله، كاشتراط العشرة بالمعروف، والإنفاق عليها، وكسوتها، وسكناها بالمعروف، وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها، ويقسم لها كغيرها، وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذنه، ولا تنشز عليه، ولا تصوم تطوعًا بغير إذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه، ونحو ذلك.

(2) **الشروط التي لا يجب الوفاء بها:** ومنها ما لا يجب الوفاء به مع صحة العقد، وهو ما كان منافيًا لمقتضى العقد(3)، كاشتراط ترك الإنفاق، والوطء، أو كاشتراط أن لا مهر لها، أو يعزل عنها، أو اشتراط أن تنفق عليه، أو تعطيه شيئًا، أو لا يكون عندها في الأسبوع إلا ليلة، أو شرط لها النهار دون الليل، فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها؛ لأنها تنافي العقد، ولأنها تتضمن إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده، فلم يصح، كما لو أسقط الشفيع شفعته قبل البيع.

(1) [illegible] ص ٣٦١.
(2) [illegible]
(3) [illegible]

أما العقد في نفسه، فهو صحيح؛ لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد، لا يشترط ذكره، ولا يضر الجهل به، فلم يبطل، كما لو شرط في العقد صداقًا محرمًا؛ ولأن الزواج يصح مع الجهل بالعوض، فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد.

(٣) الشروطُ التي فيها نفعٌ للمرأةِ: ومن الشروط ما يعود نفعه وفائدته إلى المرأة، مثل أن يشترط لها ألا يخرجها من دارها أو بلدها، أو لا يسافر بها، أو لا يتزوج عليها، ونحو ذلك؛ فمن العلماء من رأى أن الزواج صحيح، وأن هذه الشروط ملغاة، ولا يلزم الزوج الوفاء بها. ومنهم من ذهب إلى وجوب الوفاء بالشرط للمرأة، فإن لم يف لها، فسخ الزواج. والأول مذهب أبي حنيفة، والشافعي، وكثير من أهل العلم. واستدلوا بما يأتي:

١- أن رسول الله ﷺ قال: «المسلمون على شروطهم، إلا شرطًا أحل حرامًا، أو حرم حلالًا» [أبو داود (٣٥٩٤)، والترمذي (١٣٥٢)، وابن ماجه (٢٣٥٣)]. قالوا: وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال، وهو التزوج، والتسري، والسفر، وهذه كلها حلال.

٢- وقوله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، وإن كان مائة شرط» [أحمد (٦/٢١٣)، وابن ماجه (٢٥٢١)]. قالوا: وهذا ليس في كتاب الله؛ لأن الشرع لا يقتضيه.

٣- قالوا: إن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد، ولا مقتضاه. والرأي الثاني مذهب عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وعمر بن عبد العزيز، وجابر بن زيد، وطاووس، والأوزاعي، وإسحق، والحنابلة واستدلوا بما يأتي:

١- بقول الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

٢- وقول رسول الله ﷺ: «المسلمون على شروطهم» [سبق تخريجه].

٣- وروى البخاري، ومسلم، وغيرهما، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ قال: «أحق الشروط أن يوفى به: ما استحللتم به الفروج»[1] [البخاري (٢٧٢١)، ومسلم (١٤١٨)].

٤- روى الأثرم بإسناده، أن رجلًا تزوج امرأة، وشرط لها دارها، ثم أراد نقلها، فخاصموه إلى عمر بن الخطاب، فقال: لها شرطها؛ مقاطع الحقوق عند الشروط.

٥- ولأنه شرط لها فيه منفعة ومقصود، لا يمنع المقصود من الزواج، فكان لازمًا، كما لو شرطت عليه زيادة المهر. قال ابن قدامة، مرجحًا هذا الرأي: ومخالفو الرأي الأول: إن قول من سمينا من الصحابة، لا نعلم له مخالفًا في عصرهم، فكان إجماعًا. وقول الرسول -عليه الصلاة والسلام-: «كل شرط...» [سبق تخريجه]. أي؛ ليس في حكم الله وشرعه، وهذا مشروع. وقد ذكرنا ما دل على مشروعيته، على أن الخلاف في مشروعيته، ومن نفى ذلك، فعليه الدليل.

وقولهم: إن هذا يحرم الحلال. قلنا: لا يحرم حلالًا، وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ، إن لم يف لها به.

---

(١) أي أحق الشروط بالوفاء شروط الزواج؛ لأن أمره أحوط وبابه أضيق.

وقولهم: ليس من مصلحته، قلنا: لا نسلم ذلك، فإنه من مصلحة المرأة، وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده. وقال ابن رشد[1]: وسبب اختلافهم معارضة العموم للخصوص؛ فأما العموم، فحديث عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ خطب الناس، فقال في خطبته: «كل شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، ولو كان مائة شرط». (سبق تخريجه). وأما الخصوص، فحديث عقبة بن عامر، أن النبي ﷺ قال: «أحق الشروط أن يوفى به، ما استحللتم به الفروج». (سبق تخريجه). والحديثان صحيحان خرجهما البخاري، ومسلم، إلا أن المشهور عند الأصوليين، القضاء بالخصوص على العموم، وهو لزوم الشروط. اهـ. وقال ابن تيمية[2]: ومقاصد العقلاء إذا دخلت في العقود، وكانت من الصلاح الذي هو المقصود، لم تذهب عفوًا، ولم تهدر رأسًا، كالآجال في الأعواض، ونقود الأثمان المعينة ببعض البلدان، والصفات في المبيعات، والحرفة المشروطة في أحد الزوجين، وقد تفيد الشروط ما لا يفيده الإطلاق، بل ما يخالف الإطلاق.

الشروط التي نهى الشارع عنها: ومن الشروط ما نهى الشارع عنها، ويحرم الوفاء بها؛ وهي اشتراط المرأة عند الزواج طلاق ضرتها؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ: «نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، أو يبيع على بيعه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها؛ لتكفئ ما في صحفتها أو إنائها[3]، فإنما رزقها على الله تعالى». متفق عليه. (البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٤١٣)). وفي لفظ متفق عليه: «نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها». (البخاري (٥١٥٢)، ومسلم (١٤١٣/٥١)). وعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله، عليه الصلاة والسلام، قال: «لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى». رواه أحمد. (أحمد (٢/١٧٦)). فهذا النهي يقتضي فساد المنهي عنه؛ ولأنها شرطت عليه فسخ عقده، وإبطال حقه وحق امرأته، فلم يصح، كما لو شرطت عليه فسخ بيعه. فإن قيل: فما الفرق بين هذا، وبين اشتراطها ألا يتزوج عليها، حتى صححتم هذا، وأبطلتم شرط طلاق الضرة؟ أجاب ابن القيم عن هذا، فقال: قيل: الفرق بينهما؛ أن في اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها، وكسر قلبها، وخراب بيتها، وشماتة أعدائها، ما ليس في اشتراط عدم نكاحها، ونكاح غيرها، وقد فرق النص بينهما، فقياس أحدهما على الآخر فاسد.

نكاح الشغار

ومن صور الزواج المقترن بشرط غير صحيح زواج الشغار: وهو أن يزوج الرجل وليته رجلاً، على أن يزوجه الآخر وليته، وليس بينهما صداق. وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا الزواج، فقال:

١ - «لا شغار[4] في الإسلام». (مسلم (١٤١٥/٦٠)). رواه مسلم، عن ابن عمر. ورواه ابن ماجه، عن

---

(١) بداية المجتهد، ج٢ ص ٥٥. (٢) نظرية العقد ص ٢٢٦.

(٣) «لتكفئ» أي: لتقلب. وهذا الحديث نهي المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته، وأن يتزوجها، فيصير لها من نفقته ومعاشرته ما كان للمطلقة.

(٤) الشغار: أصله الخلو، يقال: بلدة شاغرة إذا خلت من السلطان، والمراد به هنا: خلوه عن المهر. وقيل: إنما سمي شغارًا؛ تشبيهًا برفع الكلب رجله ليبول في القبح. يقال: شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول، وكان هذا نوعًا من الزواج معروفًا في الجاهلية.

حديث أنس بن مالك . قال في «الزوائد» : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، وله شواهدُ صحيحة . ورواه الترمذي ، من حديث عمران بن الحصين ، وقال : حديث حسن صحيح .[الترمذي (١١٢٣)]

٢ ـ وعن ابن عمر ، قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الشغار » .[البخاري (٥١١٢) ومسلم (١٤١٥/٥٧)] .

والشغار : أن يقول الرجل للرجل : زوجني ابنتك . أو : أختك ، على أن أزوجك ابنتي . أو : أختي . وليس بينهما صداق [١] . رواه ابن ماجه .[ابن ماجه (١٨٨٣)] .

رأيُ العلماءِ فيه : استدل جمهور العلماء بهذين الحديثين على أن عقد الشغار لا ينعقد أصلاً ، وأنه باطلٌ . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحًا ! ويجب لكلِّ واحدة من البنتين مهر مثلها على زوجها ؛ إذ إن الرجلين سمّيا ما لا تصلح تسميته مهرًا ؛ إذ جَعْلُ المرأة مقابل المرأة ليس بمال ، فالفساد فيه من قِبل المهر ، وهو لا يوجب فساد العقد ، كما لو تزوج على خمر أو خنزير ، فإن العقد لا يفسخ ، ويكون فيه مهر المثل .

علةُ النهي عن نكاح الشِّغار : واختلف العلماء في علة النهي ، فقيل : هي التعليق والتوقيف ، كأنه يقول : لا ينعقد زواج ابنتي ، حتى ينعقد زواج ابنتك . وقيل : إن العلة التشريك في البُضْع ، وجعل بُضع كلِّ واحدةٍ مهرًا للأخرى . وهي لا تنتفع به ، فلم يرجع إليها المهر ، بل عاد المهر إلى الولي ، وهو ملكه لبُضع زوجته بتمليكه لبُضع موليته ، وهذا ظلمٌ لكلِّ واحدةٍ من المرأتين ، وإخلاء لنكاحها عن مهر تنتفع به . قال ابن القيم : وهذا موافق للغة العرب .

شروط صحة الزواج

شروط صحة الزواج ؛ هي الشروط التي يتوقف عليها صحته ، بحيث إذا وجدت ، يعتبر عقد الزواج موجودًا شرعًا ، وتثبت له جميع الأحكام والحقوق المترتبة عليه . وهذه الشروط اثنان :

الشرط الأول : حِلُّ المرأة للتزوج بالرجل الذي يريد الاقتران بها ، فيشترط ألا تكون محرمة عليه ؛ بأي سبب من أسباب التحريم ؛ المؤقت أو المؤبد .

وسيأتي ذلك مفصلاً في بحث المحرمات من النساء .

الشرط الثاني ، الإشهاد على الزواج ، وهو ينحصر في المباحث الآتية :

١ ـ حكم الإشهاد .

٢ ـ شروط الشهود .

٣ ـ شهادة النساء .

حكم الإشهاد على الزواج : ذهب جمهور العلماء إلى أن الزواج لا ينعقد ، إلا ببينة ، ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضورًا حالة العقد ، ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى .

---

(١) قال النووي : أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك .

وإذا شهد الشهود، وأوصاهم المتعاقدان بكتمان العقد، وعدم إذاعته، كان العقد صحيحًا[1]. واستدلوا على صحته بما يأتي:

(أولاً) عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «البغايا؛ اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة». رواه الترمذي. [الترمذي (١١٠٣)].

(ثانيًا) وعن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل». رواه الدارقطني. [الدارقطني (٣/٢٢٦)]. وهذا نفي يتوجه إلى الصحة، وذلك يستلزم أن يكون الإشهاد شرطًا؛ لأنه قد استلزم عدمه عدم الصحة، وما كان كذلك، فهو شرط.

(ثالثًا) وعن أبي الزبير المكي، أن عمر بن الخطاب أتي بنكاح لم يشهد عليه، إلا رجل وامرأة، فقال: هذا نكاح السر ولا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه، لرجمت. رواه مالك في «الموطأ». [مالك في الموطأ (٢/٥٣٥)]. والأحاديث، وإن كانت ضعيفة، إلا أنه يقوي بعضها بعضًا.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وغيرهم، قالوا: لا نكاح، إلا بشهود. [انظر: نيل الأوطار (٦/١٩٩)]. لم يختلف في ذلك من مضى منهم، إلا قوم من المتأخرين من أهل العلم.

(رابعًا) ولأنه يتعلق به حق غير المتعاقدين، وهو الولد، فاشترطت الشهادة فيه؛ لئلا يجحده أبوه، فيضيع نسبه. ويرى بعض أهل العلم، أنه يصح بغير شهود؛ منهم الشيعة، وعبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وابن المنذر، وداود. وفعله ابن عمر، وابن الزبير. وروي عن الحسن بن علي، أنه تزوج بغير شهادة، ثم أعلن النكاح. قال ابن المنذر: لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر. وقال يزيد بن هارون: أمر الله -تعالى- بالإشهاد في البيع دون النكاح، فاشترط أصحاب الرأي الشهادة للنكاح، ولم يشترطوها للبيع!

وإذا تم العقد، فأسروه، وتواصوا بكتمانه، صح مع الكراهة؛ لمخالفته الأمر بالإعلان. وإليه ذهب الشافعي، وأبو حنيفة، وابن المنذر. وممن كره ذلك عمر، وعروة، والشعبي، ونافع. وعند مالك، أن العقد يفسخ. روى ابن وهب، عن مالك، في الرجل يتزوج المرأة بشهادة رجلين، ويستكتمهما؟ قال: يفرق بينهما بتطليقة، ولا يجوز النكاح، ولها صداقها إن أصابها، ولا يعاقب الشاهدان.

ما يشترط في الشهود: يشترط في الشهود: العقل، والبلوغ، وسماع كلام المتعاقدين، مع فهم أن المقصود به عقد الزواج[2]، فلو شهد على العقد صبي، أو مجنون، أو أصم، أو سكران، فإن الزواج لا يصح؛ إذ إن وجود هؤلاء كعدمه.

---

(١) مذهب مالك وأصحابه أن الشهادة على النكاح ليست بفرض، ويكفي من ذلك شهرته والإعلان به. واحتجوا لمذهبهم بأن البيوع التي ذكرها الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد، وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع. والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الإشهاد أحرى بأن لا يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرائضه، وإنما الغرض الإعلان والظهور لحفظ الأنساب. والإشهاد يصلح بعد العقد للتداعي والاختلاف فيما ينعقد بين المتناكحين، فإن عقد العقد ولم يحضره شهود ثم أشهد عليه قبل الدخول لم يفسخ العقد، وإن دخلا ولم يشهدا فرق بينهما.

(٢) وإذا كان الشهود عميانا يشترط فيهم تبين الصوت ومعرفة صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهما.

اشتراطُ العدالةِ في الشّهود: وأما اشتراط العدالة في الشهود، فذهب الأحناف إلى أن العدالة لا تشترط، وأن الزواج ينعقد بشهادة الفاسقين، وكلّ من يصلح أن يكون وليًا في زواج، يصلح أن يكون شاهدًا فيه، ثم إن المقصود من الشهادة الإعلان. والشافعية قالوا: لابد من أن يكون الشهود عدولاً؛ للحديث المتقدم: «لا نكاح إلا بوليّ، وشاهدَي عدل». (سبق تخريجه). وعندهم، أنه إذا عقد الزواج بشهادة مجهولي الحال، ففيه وجهان، والمذهب، أنه يصح؛ لأن الزواج يكون في القرى، والبادية، وبين عامة الناس، ممن لا يعرف حقيقة العدالة، فاعتبار ذلك يشق، فاكتفي بظاهر الحال، وكون الشاهد مستورًا لم يظهر فسقه. فإذا تبين بعد العقد، أنه كان فاسقًا، لم يؤثر ذلك في العقد؛ لأن الشرط في العدالة من حيث الظاهر، ألا يكون ظاهر الفسق، وقد تحقق ذلك.

شهادةُ النساءِ: والشافعية، والحنابلة يشترطون في الشهود الذكورة، فإذا عقد الزواج بشهادة رجل وامرأتين لا يصح؛ لما رواه أبو عبيد، عن الزهري، أنه قال: مضت السنة، عن رسول الله ﷺ: «لا يجوز شهادة النساء في الحدود، ولا في النكاح، ولا في الطلاق». ولأن عقد الزواج عقد ليس بمالي، ولا المقصود منه المال، ويحضره الرجال غالبًا، فلا يثبت بشهادتهن، كالحدود. والأحناف لا يشترطون هذا الشرط، ويرون أن شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كافية؛ لقول الله -تعالى-: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ولأنه مثل البيع في أنه عقد معاوضة، فينعقد بشهادتهن مع الرجال.

اشتراطُ الحريةِ: ويشترط أبو حنيفة، والشافعي، أن يكون الشهود أحرارًا. وأحمد لا يشترط الحرية، ويرى أن شهادة العبدين ينعقد بها الزواج، كما تقبل في سائر الحقوق، وأنه ليس فيه نص من كتاب، ولا سنة يرد شهادة العبد، ويمنع من قبولها، ما دام أمينًا صادقًا، تقيًا.

اشتراطُ الإسلامِ: والفقهاء لم يختلفوا في اشتراط الإسلام في الشهود، إذا كان العقد بين مسلم ومسلمة، واختلفوا في شهادة غير المسلم، فيما إذا كان الزوج وحده مسلمًا؛ فعند أحمد، والشافعي، ومحمد بن الحسن، أن الزواج لا ينعقد؛ لأنه زواج مسلم، لا تقبل فيه شهادة غير المسلم. وأجاز أبو حنيفة، وأبو يوسف شهادة كتابيين، إذا تزوج مسلم كتابية. وأخذ بهذا مشروع قانون الأحوال الشخصية.

عقدُ الزّواجِ شكلي: عقد الزواج متى يتحقق أركانه وشرائط انعقاده، إلا أنه لا تترتب عليه آثاره الشرعية، إلا بشهادة الشهود، وحضور الشهود شيء خارج عن رضا الطرفين، فهو من هذه الوجهة عقد شكلي، وهو يخالف العقد الرضائي، الذي يكتفي في انعقاده اقتران القبول بالإيجاب، ويكون الرضا من المتعاقدين وحده منشئًا للعقد، ومكوّنًا له، كعقد الإجارة ونحوه، فهو في هذه الحالة تترتب عليه أحكامه، ويقرّه القانون بحمايته، دون الاحتياج لشيء.

شروط نفاذ العقد

إذا تم العقد، ووقع صحيحًا، فإنه يشترط لنفاذه، وعدم توقفه على إجازة أحد:

رأي الفقهاء في الفسخ بالعيب : وقد اختلف الفقهاء في ذلك :

١- فمنهم من رأى ، أن الزواج لا يفسخ بالعيوب ، مهما كانت هذه العيوب . ومن هؤلاء الفقهاء : داود ، وابن حزم[(١)].

قال صاحب «الروضة الندية» : اعلم ، أن الذي ثبت بالضرورة الدينية ، أن عقد النكاح لازم تثبت به الأحكام الزوجية ؛ من جواز الوطء ، ووجوب النفقة ونحوها ، وثبوت الميراث ، وسائر الأحكام ، وثبت بالضرورة الدينية ، أن يكون الخروج منه بالطلاق أو الموت ، فمن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب ، فعليه الدليل الصحيح ، المقتضي للانتقال من ثبوته بالضرورة الدينية ، وما ذكروه من العيوب ، لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ، ولم يثبت شيء منها . وأما قوله ﷺ : «الحقي بأهلك» . [البخاري (٥٢٥٤) وابن ماجه (٢٠٥٠) والنسائي (٦/١٥٠)]. فالصيغة صيغة طلاق ، وعلى فرض الاحتمال ؛ فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه . وكذلك الفسخ بالعنة ، لم يرد به دليل صحيح ، والأصل البقاء على النكاح ، حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه ، ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض .

٢- ومنهم من رأى ، أن الزواج يفسخ ببعض العيوب دون بعض ، وهم جمهور أهل العلم ، واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي :

(أولاً) ما رواه زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخل عليها ، ووضع ثوبه ، وقعد على الفراش ، أبصر بكشحها[(٢)] بياضًا ، فانحاز[(٣)] عن الفراش ، ثم قال : «خذي عليك ثيابك» . ولم يأخذ مما آتاها شيئًا . رواه أحمد ، وسعيد بن منصور . [أحمد (٣/٤٩٣)].

(ثانيًا) عن عمر ، أنه قال : أيما امرأة غُرَّ بها رجل ، بها جنون ، أو جذام ، أو برص ، فلها مهرها بما أصاب منها ، وصداق الرجل على من غره . رواه مالك ، والدارقطني . [مالك في الموطأ (٧٦٧) والدارقطني (٣/٢٦٦)]. وهؤلاء اختلفوا في العيوب ، التي يفسخ بها النكاح ، فخصها أبو حنيفة بالجَبّ ، والعُنّة . وزاد مالك ، والشافعي الجنون ؛ والبرص ، والجذام ، والقَرَن ؛ (انسداد في الفرج) . وزاد أحمد على ما ذكره الأئمة الثلاثة ، أن تكون المرأة فتقاء ؛ منخرقة ما بين السبيلين .

التحقيق في هذه القضية : والحق ، أن كلاً من الآراء المتقدمة غير جدير بالاعتبار ، وأن الحياة الزوجية التي تبنى على السكن ، والمودة ، والرحمة لا يمكن أن تتحقق وتستقر ، ما دام هناك شيء من العيوب والأمراض ينفر أحد الزوجين من الآخر ؛ فإن العيوب والأمراض المنفرة ، لا يتحقق معها المقصود من النكاح ، ولهذا أذن الشارع بتخيير الزوجين في قبول الزواج أو رفضه .

---

(١) سيأتي عن ابن حزم أن للزوج الفسخ إذا اشترط شرطًا فلم يجده عند الزوج .
(٢) الكشح : ما بين الخاصرتين إلى الضلع .
(٣) انحاز : تنحى .

وللإمام ابن القيم تحقيق جيد في الفسخ والاختيار، قال: فالعمى، والخرس، والطرش، وكونها مقطوعة اليدين، أو الرجلين، أو إحداهما، أو كون الرجل كذلك، من أعظم المنفرات، والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش، وهو منافٍ للدين، وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له: أخبرها أنك عقيم، وخيِّرها. فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هي عندها كمال، لا نقص. قال: والقياس أن كلَّ عيب ينفر الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة، يوجب الخيار، وهو أولى من البيع، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع. وما ألزم الله ورسوله مغرورًا قط، ولا مغبونًا بما غُرَّ وغُبن به. ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره، وموارده، وعدله، وحكمته، وما اشتمل عليه من المصالح، لم يخف عليه رجحان هذا القول، وقربه من قواعد الشريعة. وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري، عن ابن المسيب رضي الله عنه قال: قال عمر رضي الله عنه: أيما امرأة تزوجت، وبها جنون، أو جذام، أو برص، فدخل بها، ثم اطلع على ذلك، فلها مهرها بمسيسه إياها، وعلى الولي الصداق بما دلّس، كما غرّه. وروى الشعبي، عن علي كرم الله وجهه: أيما امرأة نكحت، وبها برص، أو جنون، أو جذام، أو قرن، فزوجها بالخيار ما لم يمسها؛ إن شاء أمسك، وإن شاء طلق، وإن مسها، فلها المهر بما استحل من فرجها. وقال وكيع: عن سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر رضي الله عنه قال: إذا تزوجها برصاء، أو عمياء، فدخل بها، فلها الصداق، ويرجع به على من غرّه. قال: وهذا يدل على أن عمر لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والحصر، دون ما عداها. وكذلك حكم قاضي الإسلام شريح رضي الله عنه الذي يضرب المثل بعلمه، ودينه، وحكمه، قال عبد الرزاق: عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين رضي الله عنه: خاصم رجلٌ رجلاً إلى شريح، فقال: إن هذا قال لي: إنا نزوجك أحسن الناس، فجاءني بامرأة عمشاء. فقال شريح: إن كان دلّس لك بعيب، لم يجز. فتأمل هذا القضاء، وقوله: إن كان دلّس لك بعيب. كيف يقتضي أن كلّ عيب دلّست به المرأة، فللزوج الرد به؟! قال الزهري رضي الله عنه: يرد النكاح من كلّ داء عضال. قال: ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف، علم أنهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب، إلا رواية رويت عن عمر: لا ترد النساء، إلا من العيوب الأربعة: الجنون، والجذام، والبرص، والداء في الفرج. وهذه الرواية لا نعلم لها إسنادًا أكثر من أصبغ، عن ابن وهب، عن عمر، وعلي، رضي الله عنهما. وقد روي ذلك عن ابن عباس، بإسناد متصل. هذا كله إذا أطلق الزوج. وأما إذا اشترط السلامة، أو شرط الجمال، فبانت شوهاء، أو شرطها شابة حديثة السن، فبانت عجوزًا شمطاء، أو شرطها بيضاء، فبانت سوداء، أو بكرًا، فبانت ثيبًا، فله الفسخ في ذلك؛ فإن كان قبل الدخول فلا مهر، وإن كان بعده فلها المهر، وهو غرم على وليها إن كان غرّه، وإن كانت هي الغارّة سقط مهرها، أو رجع عليها به إن كانت قبضته. ونص على هذا أحمد، في إحدى الروايتين عنه، وهو أقيسهما وأولاهما بأصوله، فيما إذا كان الزوج هو المشترط. وقال أصحابه: إذا شرطت فيه صفة، فبان بخلافها، فلا خيار لها، إلا في شرط الحرية إذا بان عبدًا، فلها الخيار. وفي شرط النسب إذا بان

بطلانه ونحو ذلك. والذي يقتضيه مذهبه وقواعده، أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها، بل إثبات الخيار لها إذا فاتت ما اشترطته أولى؛ لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق. فإذا جاز له الفسخ، مع تمكنه من الفراق بغيره، فلأن يجوز لها الفسخ، مع عدم تمكنها، أولى. وإذا جاز لها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دنيئة لا تشينه في دينه، ولا في عرضه، وإنما تمنع كمال لذتها، واستمتاعها به. فإذا شرطته شابا جميلا صحيحا، فبان شيخا، مشوها، أعمى، أطرش، أخرس، أسود، فكيف تلزم به، وتمنع من الفسخ؟ هذا في غاية الامتناع والتناقض، والبعد عن القياس، وقواعد الشرع. قال: وكيف يمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدسة من البرص، ولا يمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن، وهو أشد إعداء من ذلك البرص اليسير، وكذلك غيره من أنواع الداء العضال؟! وإذا كان النبي ﷺ حرم على البائع كتمان عيب سلعته، وحرم على من علمه أن يكتمه عن المشتري، فكيف بالعيوب في النكاح؟ وقد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس، حين استشارته في نكاح معاوية، وأبي جهم: «أما معاوية، فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه» (أحمد (٦/٤١٢)، ومسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤-٢٢٨٩)، والترمذي (١١٣٤)، والنسائي (٦/٧٥)). فعلم أن بيان العيب في النكاح أولى وأوجب، فكيف يكون كتمانه، وتدليسه، والغش الحرام به سببا للزومه، وجعل ذا العيب غلا لازما في عنق صاحبه، مع شدة نفرته عنه، ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه؟![1] وهذا مما يعلم يقينا أن تصرفات الشريعة، وقواعدها، وأحكامها تأباه. والله أعلم. وذهب أبو محمد بن حزم إلى أن الزوج إذا شرط السلامة من العيوب، فوجد أي عيب كان، فالنكاح باطل من أصله غير منعقد، ولا خيار له فيه، ولا إجازة، ولا نفقة، ولا ميراث. قال: لأن التي أدخلت عليه غير التي تزوج، إذ السالمة غير المعيبة بلا شك، فإذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما.

ما جرى عليه العمل بالمحاكم: وقد جرى العمل الآن بالمحاكم، حسب ما جاء بالمادة التاسعة من قانون سنة ١٩٢٠، أنه يجوز للمرأة طلب التفريق، إذا كان العيب مستحكما، لا يمكن البرء منه، أو يمكن بعد زمن، ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر، كأن كان هذا العيب كالجنون، والجذام، والبرص، سواء أكان ذلك بالزوج قبل العقد، ولم تعلم به، أم حدث بعد العقد، ولم ترض به، فإن تزوجته عالمة بالعيب، أو حدث العيب بعد العقد، ورضيت صراحة، أو دلالة بعد علمها، فلا يجوز طلب التفريق، ويعتبر التفريق في هذه الحال طلاقا بائنا، ويستعان بأهل الخبرة في معرفة العيب، ومداه من الضرر.

وقد قضى في هذا الباب بعض الأحناف، أن تزويج الكبيرة العاقلة نفسها من كفء بمهر أقل من مهر مثلها، بدون رضا أقرب عصبتها. وكذلك إذا زوج الصغير، أو الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء عند عدمهما، وكان الزوج كفئا، وكان المهر مهر المثل، كان الزواج غير لازم وسيأتي ذلك مفصلا في مبحث الولاية.

---

(١) المرجع السابق.

شروط سماع الدعوى بالزواج قانونًا: رأى المشرع الوضعي شروطًا لسماع الدعوى بالزوجية من جهة، وشروطًا أخرى لمباشرة عقد الزواج رسميًا من جهة أخرى، **نجملها فيما يلي. إتمامًا للفائدة**:

المسوغ الكتابي لسماع دعوى الزواج. جاءت الفقرات الأربع من المادة (٩٩) من المرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١م، الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية، والإجراءات المتعلقة بها: لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق، أو الإقرار بهما، بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية؛ سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين، أم من غيرهما، إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير على صحتها. ومع ذلك، يجوز سماع دعوى الزوجية، أو الإقرار بها، المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط، بشهادة الشهود، ويشترط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة. ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين، أو غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة، إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية، أو مكتوبة كلها بخط المتوفى، وعليها إمضاؤه كذلك. ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية، أو الإقرار بها، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١م.

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه المواد ما يأتي: ومن القواعد الشرعية، أن القضاء يتخصص بالزمان، والمكان، والحوادث، والأشخاص، وأن لولي الأمر أن يمنع قضاته عن سماع بعض الدعاوى، وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعًا لأحوال الزمان، وحاجة الناس، وصيانة للحقوق من العبث والضياع. وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك، وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة، واشتملت لائحتا سنة ١٨٩٧، وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص، وخاصة فيما يتعلق بدعاوى الزوجية والطلاق، والإقرار بهما.

وألف الناس هذه القيود، واطمأنوا إليها، بعد ما تبين ما لها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر، إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج - وهو أساس رابطة الأسرة - لا يزال في حاجة إلى الصيانة، والاحتياط في أمره. فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة، ثم يجحده أحدهما، ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء، وقد يدعي الزوجية بعض ذوي الأغراض زورًا وبهتانًا، أو نكاية وتشهيرًا، أو ابتغاء غرض آخر؛ اعتمادًا على سهولة إثباتها، خصوصًا وأن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع في الزواج، وقد يدعي الزوجية بورقة، إذ يثبت صاحبها عرفية لا تثبت مرة. وما كان شيء من ذلك أن يقع، لو أثبت هذا العقد دائمًا بوثيقة رسمية، كما في عقود الرهن، وحجج الأوقاف، وهي أقل منه شأنًا، وهو أعظم منها خطرًا. تمهيدًا للنص على ذلك. وإظهارًا لشرف هذا العقد، وتقديسًا عن الجحود والإنكار، ومنعًا لهذه المفاسد العديدة، واحترامًا لروابط الأسرة، زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩، التي نصها: ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية، في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١م.

تحديد سن الزوجين لسماع دعوى الزواج . نصت الفقرة الخامسة من المادة «٩٩» من لائحة الإجراءات الشرعية على أنه « لا تسمع دعوى الزوجية ، إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية ، أو سن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة هجرية ، إلا بأمر منا » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة ما نصه : كانت دعوى الزوجية لا تسمع ، إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة . وثماني عشرة للزوج ، سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى ، أم جاوزت هذا الحد .

فرئي ؛ تيسيرًا على الناس ، وصيانة للحقوق ، واحترامًا لآثار الزوجية ، أن يقتصر المنع من السماع على حالة واحدة ؛ وهي ما إذا كانت سنهما ، أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة .

تحديد سن الزوجين ليباشرا عقد الزواج رسميًا : نصت الفقرة الثانية من المادة «٣٦٦» من لائحة الإجراءات على أنه « لا يجوز مباشرة عقد الزواج ، ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ، ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة ، وسن الزوج ثماني عشرة وقت العقد » .

ومما جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة : إن عقد الزواج له من الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظمى ، من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقائها ، والعناية بالنسل أو إهماله . وقد تطورت الحال ، بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعدادًا كبيرًا ؛ لحسن القيام بها ، ولا تستأهل الزوجة والزوج ، لذلك غالبًا ، قبل سن الرشد الحالي [1] . غير أنه لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الفتى ؛ كان من المناسب ، أن يكون سن الزواج للفتى ثماني عشرة ، وللفتاة ست عشرة . فلهذه الأغراض الاجتماعية حدد الشارع المصري سن الزواج ؛ لمباشرة العقد رسميًا . كما حدد سنًا لسماع دعوى الزوجية قانونًا . وصيانة للقانون تحديد السن ؛ لمباشرة العقد ، صدر قانون رقم (٤٤) من سنة ١٩٣٣ ، ونص المادة الثانية منه ما يأتي : مادة (٢) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ؛ أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من أبدى أمام السلطة المختصة ـ بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونًا ؛ لضبط عقد الزواج ـ أقوالًا يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر ، أو قدم لها أوراقًا كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال ، أو الأوراق . ويعاقب بالحبس ، أو بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه ، كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ، وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

المحرمات من النساء

ليس كل امرأة صالحة للعقد عليها ، بل يشترط في المرأة التي يراد العقد عليها ، أن تكون غير محرمة على من يريد التزوج بها ؛ سواء أكان هذا التحريم مؤبدًا ، أم مؤقتًا . والتحريم المؤبد يمنع المرأة أن تكون زوجة للرجل ، في جميع الأوقات . والتحريم المؤقت يمنع المرأة من التزوج بها ، ما دامت على حالة خاصة قائمة بها ، فإن تغير الحال ، وزال التحريم المؤقت ، صارت حلالًا .

---

(١) سن الرشد الحالي إحدى وعشرون سنة ميلادية

وأسباب التحريم المؤبدة هي :

١ـ النسب .　　　　　　٢ـ المصاهرة .　　　　　　٣ـ الرضاع .

وهي المذكورة في قول الله ـ تعالى ـ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] .

والمؤبدة تنحصر في أنواع ، وهذا بيان كلّ منها : المحرمات من النسب هن :

١ـ الأمهات .　　　　　　٢ـ البنات .　　　　　　٣ـ الأخوات .

٤ـ العمّات .　　　　　　٥ـ الخالات .　　　　　　٦ـ بنات الأخ .　　　　　　٧ـ بنات الأخت .

والأم : اسم لكلّ أنثى لها عليك ولادة فيدخل في ذلك الأم ، وأمهاتها ، وجداتها ، وأم الأب ، وجداته ، وإن علون .

والبنت : اسم لكلّ أنثى لك عليها ولادة ، أو كلّ أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات . فيدخل في ذلك بنت الصلب ، وبناتها .

والأخت : اسم لكلّ أنثى جاورتك في أصليك ، أو في أحدهما .

والعمّة : اسم لكلّ أنثى شاركت أباك أو جدك في أصليه ، أو في أحدهما . وقد تكون العمة من جهة الأم ، وهي أخت أبي أمك .

والخالة : اسم لكلّ أنثى شاركت أمك في أصليها ، أو في أحدهما . وقد تكون من جهة الأب ، وهي أخت أم أبيك .

وبنت الأخ : اسم لكلّ أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة أو مباشرة ، وكذلك بنت الأخت .

المحرمات بسبب المصاهرة : المحرمات بسبب المصاهرة [١] هن :

١ـ أم زوجته ، وأم أمها ، وأم أبيها ، وإن علت ؛ لقول الله ـ تعالى ـ : ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] . ولا يشترط في تحريمها الدخول بها ، بل مجرد العقد عليها يحرمها [٢] .

٢ـ وابنة زوجته التي دخل بها ، ويدخل في ذلك بنات بناتها ، وبنات أبنائها ، وإن نزلن ؛ لأنهن من بناتها ؛ لقول الله ـ تعالى ـ : ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] . والربائب جمع ربيبة ، وربيبة الرجل : بنت امرأته من غيره ـ سمي ربيبا له ؛ لأنه يربّاه ، كما يربّي ولده أي : يسوسه . وقوله : ﴿اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] ، وصف لبيان الشأن الغالب في الربيبة ، وهو أن تكون في حجر زوج أمها ، وليس قيدا . وعند الظاهرية ، أنه

---

(١) المصاهرة : القرابة الناشئة بسبب الزواج .

(٢) روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في من عقد على امرأة ولم يدخل بها حتى ماتت تحرم عليه أمها

فيه، وأن الرجل لا تحرم عليه ربيبته ـ أي: ابنة امرأته ـ إذا لم تكن في حجره. ويُروى هذا عن بعض الصحابة؛ فعن مالك بن أوس، قال: كانت عندي امرأة، فتوفيت، وقد ولدت لي، فوجدت[1] عليها، فلقيني علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: ما لك؟ فقلت: توفيت المرأة. فقال: ألها ابنة؟ قلت: نعم، وهي بالطائف. قال: كانت في حجرك؟ قلت: لا. قال: فانكحها. قلت: فأين قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣] قال: إنها لم تكن في حجرك؛ إنما ذلك إذا كانت في حجرك. ورد جمهور العلماء هذا الرأي، وقالوا: إن حديث علي هذا لا يثبت؛ لأنه من رواية إبراهيم بن عبيد، عن مالك بن أوس، عن علي رضي الله عنه، وإبراهيم هذا لا يعرف، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف.

٣ـ زوجة الابن، وابن ابنه، وابن بنته، وإن نزل؛ لقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، والحلائل جمع حليلة؛ وهي الزوجة، والزوج حليل.

٤ـ زوجة الأب: يحرم على الابن التزوج بحليلة أبيه، بمجرد عقد الأب عليها، ولو لم يدخل بها. وكان هذا النوع من الزواج فاشيًا في الجاهلية، وكانوا يسمونه زواج المقت[2]، ويسمى الولد منها مقيتًا، أو مقتيًا، وقد نهى الله عنه، وذمه، ونفر منه. قال الإمام الرازي: مراتب القبح ثلاث؛ القبح العقلي، والقبح الشرعي، والقبح العادي، وقد وصف الله هذا النكاح بكل ذلك؛ فقوله ـ سبحانه ـ: ﴿فَاحِشَةً﴾ [النساء: ٢٢]. إشارة إلى مرتبة قبحه العقلي، وقوله تعالى: ﴿وَمَقْتًا﴾ [النساء: ٢٢]. إشارة إلى مرتبة قبحه الشرعي، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. إشارة إلى مرتبة قبحه العادي. وقد روى ابن سعد، عن محمد بن كعب سبب نزول هذه الآية، قال: كان الرجل إذا توفي عن امرأته؛ كان ابنه أحق بها أن ينكحها إن شاء، إن لم تكن أمه، أو ينكحها من شاء، فلما مات أبو قيس بن الأسلت، قام ابنه محصن، فورث نكاح امرأته، ولم ينفق عليها، ولم يورثها من المال شيئًا. فأتت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال: «ارجعي، لعل الله ينزل فيك شيئًا». فنزلت الآية: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] [الدر المنثور (٢/٤٦٨)، وأسباب النزول للواحدي (١٠٠)]. ويرى الأحناف، أن من زنى بامرأة، أو لمسها، أو قبلها، أو نظر إلى فرجها بشهوة؛ حرم عليه أصولها وفروعها، وتحرم هي على أصوله وفروعه؛ إذ إن حرمة المصاهرة تثبت عندهم بالزنى، ومثله مقدماته ودواعيه؛ قالوا: ولو زنى الرجل بأم زوجته أو بنتها، حرمت عليه حرمة مؤبدة.

ويرى جمهور العلماء، أن الزنى لا تثبت به حرمة المصاهرة. واستدلوا على هذا بما يأتي:

١ـ قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. فهذا بيان عما يحل من النساء بعد بيان ما حرم منهن، ولم يذكر أن الزنى من أسباب التحريم.

٢ـ روت عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ سئل عن رجل زنى بامرأة، فأراد أن يتزوجها أو ابنتها؟ فقال ﷺ: «لا يحرم الحرام الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح». رواه ابن ماجه، عن ابن عمر، [ابن ماجه (٢٠١٥)].

---

(١) حزنت.
(٢) وأصل المقت البغض من مقته يمقته مقتًا ومقاتة.

٣ـ أن ما ذكروه من الأحكام في ذلك ، هو مما تمس إليه الحاجة ، وتعم به البلوى أحيانًا ، وما كان الشارع ليسكت عنه ، فلا ينزل به قرآن ، ولا تقضي به سنة ، ولا يصح فيه خبر ، ولا أثر عن الصحابة ، وقد كانوا قريبي عهد بالجاهلية التي كان الزنى فيها فاشيًا بينهم ، فلو فهم أحد منهم أن لذلك مدركًا في الشرع ، أو تدل عليه علة وحكمة لسألوا عن ذلك ، وتوفرت الدواعي على نقل ما يفتون به[1] .

٤ـ ولأنه معنى لا تصير به المرأة فراشًا ، فلم يتعلق به تحريم المصاهرة ، كالمباشرة بغير شهوة .

المحرمات بسبب الرضاع : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، والذي يحرم من النسب : الأم ، والبنت ، والأخت ، والعمة ، والخالة ، وبنات الأخ ، وبنات الأخت . وهي التي بينها الله ـ تعالى ـ في قوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء : ٢٣] . وعلى هذا ، فتُنزَّل المرضعة منزلة الأم ، وتحرم على المرضَع هي وكلّ من يحرم على الابن ، من قبل أم النسب ، فتحرم :

١ـ المرأة المرضعة ؛ لأنها بإرضاعها تُعَدُّ أمًّا للرضيع .

٢ـ أم المرضعة ؛ لأنها جدة له .

٣ـ أم زوج المرضعة ـ صاحب اللبن ـ لأنها جدة كذلك .

٤ـ أخت الأم ؛ لأنها خالة الرضيع .

٥ـ أخت زوجها ـ صاحب اللبن ـ لأنها عمته .

٦ـ بنات بنيها وبناتها ؛ لأنهن بنات إخوته ، وأخواته .

٧ـ الأخت ؛ سواء أكانت أختًا لأب وأم ، أو أختًا لأم ، أو أختًا لأب[2] .

الرضاع الذي يثبت به التحريم : الظاهر ، أن الإرضاع الذي يثبت به التحريم هو مطلق الإرضاع . ولا يتحقق إلا برضعة كاملة ، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ، ويمتص اللبن منه ، ولا يتركه إلا طائعًا ، من غير عارض يعرض له ؛ فلو مص مصة ، أو مصتين ، فإن ذلك لا يُحرِّم ؛ لأنه دون الرضعة ولا يؤثر في الغذاء ؛ قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ : قال رسول الله ﷺ : «لا تحرِّم المصة ولا المصتان» . رواه الجماعة ، إلا البخاري . [أحمد (٦/٣١) ، ومسلم (١٤٥٠) ، وأبو داود (٢٠٦٣) ، والترمذي (١١٥٠) ، والنسائي (١٠١/٦) ، وابن ماجه (١٩٤١)] . والمصة : هي الواحدة من المص ؛ وهو أخذ اليسير من الشيء ، يقال : أمصَّه ، ومصمصه . أي ؛ شربه شربًا رفيقًا ، هذا هو الأمر الذي يطمئن إليه القلب .

وللعلماء في هذه المسألة عدة آراء ، نجملها فيما يأتي :

١ـ أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ؛ أخذًا بإطلاق الإرضاع في الآية ، ولما رواه البخاري ،

(١) انظر ، جزء ٤ ، ص ٢٧٩ .
(٢) الأخت لأب وأم ، وهي التي أرضعتها الأم بلبان الأب ، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو رضعت قبله أو بعده . والأخت من الأب ، وهي التي أرضعتها زوجة الأب . والأخت من الأم ، وهي التي أرضعتها الأم بلبان رجل آخر .

ومسلم، عن عقبة بن الحارث، قال: تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء فقالت: قد أرضعتكما. فأتيت النبي ﷺ، فذكرت له ذلك، فقال: «وكيف، وقد قيل؟ دعها عنك» [أحمد ٤/ ٣٨٤، والبخاري (٤/ ١٥٨)، وأبو داود (٣٦٠٣)، والترمذي (١١٥١)، والنسائي (٣٣٣٣)]. فترك الرسول ﷺ السؤال عن عدد الرضعات، وأمره بتركها، دليل على أنه لا اعتبار إلا بالإرضاع، فحيث وجد اسمه، وجد حكمه، ولأنه فعل يتعلق به التحريم، فيستوي قليله وكثيره، كالوطء الموجب له، ولأن إنشاز العظم، وإنبات اللحم، يحصل بقليله وكثيره. وهذا مذهب علي، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، والزهري، وقتادة، وحماد، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد.

٢ـ أن التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات، لما رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي، عن عائشة، قالت: كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات، معلومات يحرّمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ، وهن فيما يقرأ من القرآن. [مسلم (١٤٥٢/ ٢٤، ٢٥)، وأبو داود (٢٠٦٢)، والترمذي (١١٥٠)، والنسائي (٣٣٠٧)، وابن ماجه (١٩٤٢)]. وهذا تقييد لإطلاق الكتاب والسنة، وتقييد المطلق بيان لا نسخ، ولا تخصيص. وقد اعترض على هذا الرأي، بأن القرآن لا يثبت إلا متواترًا، وأنه لو كان كما قالت عائشة، لما خفي على العراقيين، ولا سيما الإمام علي، وابن عباس. نقول: لو لم يوجه إلى هذا الرأي هذه الاعتراضات، لكان أقوى الآراء؛ ولهذا عدل الإمام البخاري عن هذه الرواية. وهذا مذهب عبد الله بن مسعود، وإحدى الروايات عن عائشة، وعبد الله بن الزبير، وعطاء، وطاووس، والشافعي، وأحمد، في ظاهر مذهبه، وابن حزم، وأكثر أهل الحديث.

٣ـ أن التحريم يثبت بثلاث رضعات، فأكثر؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تحرم المصة ولا المصتان». [سبق تخريجه]. وهذا صريح في نفي التحريم بما دون الثلاث، فيكون التحريم محصورًا فيما زاد عليهما. وإلى هذا ذهب أبو عبيد، وأبو ثور، وداود الظاهري، وابن المنذر، ورواية عن أحمد.

لبن المرضعة يحرم مطلقًا: الصحيح أن لبن المرضعة محرِّم، سواء أكان شربًا، أم وجورًا[1]، أو سعوطًا[2]، حيث كان يغذي الصبي، ويسد جوعه، ويبلغ قدر رضعة؛ لأنه يحصل به ما يحصل بالإرضاع من إنبات اللحم، وإنشاز العظم، فيساويه في التحريم.

اللبن المخلوط بغيره: إذا اختلط لبن المرأة بطعام، أو شراب، أو دواء، أو لبن شاة، أو غيره، وتناوله الرضيع، فإن كان الغالب لبن المرأة، حرم، وإن لم يكن غالبًا، فلا يثبت به التحريم. وهذا مذهب الأحناف، والمزني، وأبي ثور. قال ابن القاسم، من المالكية: إذا استهلك اللبن في ماء أو غيره، ثم سقيه الطفل، لم تقع به الحرمة. وروى الشافعي، وابن حبيب، ومطرف، وابن الماجشون، من أصحاب مالك، أنه تقع به الحرمة، بمنزلة ما لو انفرد اللبن، أو كان مختلطًا، لم تذهب عينه. قال ابن رشد: وسبب اختلافهم هل يبقى للبن حكم الحرمة إذا اختلط بغيره، أم لا يبقى له حكم؟ كالحال في النجاسة إذا

---

(١) الوجور: أن يصب اللبن في حلق الصبي من غير ثدي.

(٢) السعوط: أن يصب اللبن في أنفه.

الجاهلية، دعاه الناس ابنه، وورث من ميراثه، حتى أنزل الله ﷻ: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فردوا إلى آبائهم، فمن لم يُعلم له أب، فمولى وأخ في الدين، فجاءته سهلة فقالت: يا رسول الله، كنا نرى سالماً ولداً، يأوي معي ومع أبي حذيفة، ويراني فضلاً(١)، وقد أنزل الله -عز وجل- فيهم ما قد علمت. فقال رسول الله ﷺ: «أرضعيه خمس رضعات» . [انظر تخريج الحديث السابق] فكان بمنزلة ولده من الرضاعة. وعن زينب بنت أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: قالت أم سلمة لعائشة -رضي الله عنها-: إنه يدخل عليك الغلام الأيفع، الذي ما أحب أن يدخل عليّ. فقالت عائشة -رضي الله عنها-: أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟ فقالت: إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله، إن سالماً يدخل عليّ، وهو رجل، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء. فقال رسول الله ﷺ: «أرضعيه، حتى يدخل عليك» . [انظر تخريج الحديث السابق] . والمختار من هذين القولين ما حققه ابن القيم، قال: إن حديث سهلة ليس بمنسوخ، ولا مخصوص، ولا عام في حق كلّ واحد، وإنما هو رخصة للحاجة، لمن لا يستغني عن دخوله على المرأة، ويشق احتجابها عنه، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة. فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة، أثّر رضاعه. وأما من عداه، فلا يؤثر إلا رضاع الصغير. وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله عليه- والأحاديث النافية للرضاع في الكبير؛ إما مطلقة، فتقيد بحديث سهلة، وإما عامة في كلّ الأحوال، فتخصص هذه الحال من عمومها. وهذا أولى من النسخ ودعوى التخصيص لشخص بعينه، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين، وقواعد الشرع تشهد له. انتهى.

الشّهادة على الرضاع: شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع، إذا كانت مرضية؛ لما رواه عقبة بن الحارث، أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما. قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فأعرض عني، قال: فتنحيت، فذكرت ذلك له. فقال: «وكيف، وقد زعمت أنها أرضعتكما؟!». فنهاه عنها. [سبق تخريجه] . احتج بهذا الحديث طاووس، والزهري، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، ورواية عن أحمد، على أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع. وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة؛ لأنها شهادة على فعل نفسها، وقد أخرج أبو عبيد، عن عمر، والمغيرة ابن شعبة، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك، فقال عمر رضي الله عنه: فرّق بينهما إن جاءت بينة، وإلا فخلّ بين الرجل وامرأته، إلا أن يتنزها(٢) ولو فتح هذا الباب، لم تشأ امرأة أن تفرق بين زوجين، إلا فعلت. ومذهب الأحناف، أن الشهادة على الرضاع لا بد فيها من شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، ولا يقبل فيها شهادة النساء وحدهن؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وروى البيهقي، أن عمر رضي الله عنه أُتي بامرأة شهدت على رجل وامرأته، أنها أرضعتهما، فقال: لا، حتى

(١) فضلاً: يعني متبذلة في ثياب المهنة أو في ثوب واحد.

(٢) يتنزها: يتورعا.

يشهد رجلان، أو رجل وامرأتان. وعن الشافعي، رضي الله عنه، أنه يثبت بهذا، وبشهادة أربع من النساء؛ لأن كل امرأتين كرجل، ولأن النساء يطلعن على الرضاع غالبًا، كالولادة. وعند مالك، تقبل فيه شهادة امرأتين، بشرط فشو قولهما بذلك قبل الشهادة. وقال ابن رشد: وحمل بعضهم حديث عقبة بن الحارث على الندب؛ جمعًا بينه وبين الأصول، وهو أشبه. وهي رواية عن مالك.

أبوة زوج المرضع للرضيع: إذا أرضعت امرأة رضيعًا، صار زوجها أبًا للرضيع، وأخوه عمًا له؛ لما تقدم من حديث حذيفة، ولحديث عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «ائذني لأفلح أخي أبي القعيس؛ فإنه عمك». وكانت امرأته أرضعت عائشة، رضي الله عنها. [البخاري (٥٢٣٩)، ومسلم (٢/ ١٠٧٠)]. وسئل ابن عباس، عن رجل له جاريتان، أرضعت إحداهما جارية والأخرى غلامًا، أيحل للغلام أن يتزوج الجارية؟ قال: لا، اللقاح واحد. وهذا رأي الأئمة الأربعة، والأوزاعي، والثوري. وممن قال به من الصحابة علي، وابن عباس، رضي الله عنهما.

التساهل في أمر الرضاع: كثير من النساء يتساهلن في أمر الرضاع، فيرضعون الولد من امرأة، أو من عدة نسوة، دون عناية بمعرفة أولاد المرضعة وأخواتها، ولا أولاد زوجها - من غيرها - وإخوته؛ ليعرفوا ما يترتب عليهم في ذلك من الأحكام، كحرمة النكاح، وحقوق هذه القرابة الجديدة، التي جعلها الشارع كالنسب. فكثيرًا ما يتزوج الرجل أخته، أو عمته، أو خالته من الرضاعة، وهو لا يدري.(١) والواجب الاحتياط في هذا الأمر، حتى لا يقع الإنسان في المحظور.

حكمة التحريم: قال في «تفسير المنار»(٢): إن الله - تعالى - جعل بين الناس ضروبًا من الصلة؛ يتراحمون بها، ويتعاونون على دفع المضار، وجلب المنافع، وأقوى هذه الصلات صلة القرابة، وصلة الصهر، ولكل واحدة من هاتين الصلتين درجات متفاوتة؛ فأما صلة القرابة، فأقواها ما يكون بين الأولاد والوالدين من العاطفة والأريحية. فمن الحكمة والسر في عطف الأب على ولده، يجد في نفسه داعية فطرية، تدفعه إلى العناية بتربيته إلى أن يكون رجلًا مثله. فهو ينظر إليه كنظره إلى بعض أعضائه، ويعتمد عليه في مستقبل أيامه، ويجد في نفس الولد شعورًا، بأن أباه كان منشأ وجوده، وعمد حياته، وقوام تأديبه، وعنوان شرفه. وبهذا الشعور يحترم الابن أباه، وبتلك الرحمة والأريحية يعطف الأب على ابنه، ويساعده. هذا ما قاله الأستاذ الإمام محمد عبده. ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب، ورحمتها أشد من رحمته، وحنانها أرسخ من حنانه؛ لأنها أرق قلبًا، وأدق شعورًا، وأن الولد يتكون جنينًا من دمها، الذي هو قوام حياتها، ثم يكون طفلًا يتغذى من لبنها، فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة جديدة، يمتصها من ثديها، والطفل لا يحب أحدًا في الدنيا قبل أمه، ثم إنه يحب أباه، ولكن دون حبه لأمه، وإن كان يحترمه أشد مما يحترمها. أفليس من الجناية على الفطرة، أن يزاحم هذا الحب العظيم بين الوالدين والأولاد حب استمتاع الشهوة، فيزحمه ويفسده. وهو خير ما في هذه الحياة الدنيا. ولأجل هذا كان تحريم

---

(١) المغني ص ٤٧٠ ج ٤.

(٢) ج ٥ ص ٤٦٩ من تفسير المنار.

نكاح الأمهات هو الأشد المقدم في الآية، ويليه تحريم البنات. ولولا ما عهد في الإنسان من الجناية على الفطرة، والعبث بها، والإفساد فيها، لكان لسليم الفطرة أن يتعجب من تحريم الأمهات والبنات؛ لأن فطرته تشعر بأن النزوع إلى ذلك من قبيل المستحيلات. وأما الإخوة، والأخوات، فالصلة بينهما تشبه الصلة بين الوالدين والأولاد، من حيث إنهم كأعضاء الجسم الواحد، فإن الأخ والأخت من أصل واحد، يستويان في النسبة إليه، من غير تفاوت بينهما. ثم إنهما ينشآن في حجر واحد على طريقة واحدة في الغالب، وعاطفة الأخوة بينهما متكافئة، ليست أقوى في أحدهما منها في الآخر، كقوة عاطفة الأمومة والأبوة على عاطفة البنوة. فلهذه الأسباب، يكون أنس أحدهما بالآخر أنس مساواة، لا يضاهيه أنس آخر؛ إذ لا يوجد بين البشر صلة أخرى فيها هذا النوع من المساواة الكاملة، وعواطف الود، والثقة المتبادلة. ويحكى، أن امرأة شفعت عند الحجاج في زوجها، وابنها، وأخيها، وكان يريد قتلهم، فشفعها في واحد مبهم منهم، وأمرها أن تختار من يبقى، فاختارت أخاها، فسألها عن سبب ذلك؟ فقالت: إن الأخ لا عوض عنه، وقد مات الوالدان، وأما الزوج والولد، فيمكن الاعتياض عنهما بمثلهما. فأعجبه هذا الجواب، وعفا عن الثلاثة، وقال: لو اختارت الزوج غير الأخ، لما أبقيت لها أحدًا.

وجملة القول: إن صلة الأخوة صلة فطرية قوية، وإن الإخوة والأخوات لا يشتهي بعضهم التمتع ببعض؛ لأن عاطفة الأخوة تكون هي المستولية على النفس، بحيث لا يبقى لسواها معها موضع ما سلمت الفطرة، فقضت حكمة الشريعة بتحريم نكاح الأخت، حتى يكون لمختلي الفطرة منفذ؛ لاستبدال داعية الشهوة بعاطفة الأخوة. وأما العمات والخالات، فهن من طينة الأب والأم؛ وفي الحديث: «عم الرجل صنو أبيه» [الترمذي (٣٧٦٢)]. أي: هما كالصنوان يخرجان من أصل النخلة. ولهذا المعنى الذي كانت به صلة العمومة من صلة الأبوة، وصلة الخؤولة من صلة الأمومة، قالوا: إن تحريم الجدات مندرج في تحريم الأمهات وداخل فيه، فكان من محاسن دين الفطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والخؤولة، والتراحم والتعاون بها، وألا تثور الشهوة عليها، وذلك بتحريم نكاح العمات والخالات. وأما بنات الأخ وبنات الأخت: فهما من الإنسان بمنزلة بناته، حيث إن أخاه وأخته كنفسه، وصاحب الفطرة السليمة يجد لهما هذه العاطفة من نفسه، وكذا صاحب الفطرة السقيمة، إلا أن عاطفة هذا، تكون كفطرته في سقمها. نعم، إن عطف الرجل على بنته يكون أقوى؛ لكونها بضعة منه، نبتت، وترعرعت بعنايته ورعايته، وأنسه بأخيه وأخته يكون أقوى من أنسه ببناتهما، لما تقدم. وأما الفرق بين العمات والخالات، وبين بنات الإخوة والأخوات، فهو أن الحب لهؤلاء، حب عطف وحنان؛ والحب لأولئك حب تكريم واحترام، فهما ـ من حيث البعد عن موقع الشهوة ـ متكافئان. وإنما قدم في النظم الكريم ذكر العمات والخالات؛ لأن الإدلاء بهما من الآباء والأمهات، فصلتهما أشرف وأعلى من صلة الإخوة والأخوات.

هذه أنواع القرابة القريبة التي يتراحم الناس، ويتعاطفون، ويتوادون، ويتعاونون بها، بما جعل الله لها في النفوس من الحب، والحنان، والعطف، والاحترام، فحرم الله فيها النكاح؛ لأجل أن تتوجه عاطفة الزوجية ومحبتها إلى من ضعفت الصلة الطبيعية، أو النسبية بينهم، كالغرباء، والأجانب، والطبقات

البعيدة من سلالة الأقارب، كأولاد الأعمام والعمات، والأخوال والخالات، وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر، التي تكون في المودة والرحمة كقرابة النسب، فتتسع دائرة المحبة والرحمة بين الناس، فهذه حكمة الشرع الروحية في محرمات القرابة. ثم قال: إن هنالك حكمة جسدية حيوية عظيمة أيضًا، وهي أن تزوج الأقارب بعضهم ببعض يكون سببًا لضعف النسل. فإذا تسلسلت واستمرت تسلسل الضعف والضوى فيه، إلى أن ينقطع، ولذلك سببان: أحدهما، وهو الذي أشار إليه الفقهاء، أن قوة النسل تكون على قدر قوة داعية التناسل في الزوجين، وهي الشهوة. وقد قالوا: إنها تكون ضعيفة بين الأقارب، وجعلوا ذلك علة لكراهية تزوج بنات الأعمام وبنات العمة، إلى آخره. وسبب ذلك، أن هذه الشهوة شعور في النفس، يزاحمه شعور عواطف القرابة المضاد له، فإما أن يزيله، وإما أن يزلزله ويضعفه. والسبب الثاني، يعرفه الأطباء، وقد يظهر للعامة بمثال تقريبي معروف عند الفلاحين، وهو أن الأرض التي يتكرر زرع نوع واحد من الحبوب فيها، يضعف هذا الزرع فيها، مرة بعد أخرى، إلى أن ينقطع، لقلة المواد التي هي قوام غذائه، وكثرة المواد الأخرى التي لا يتغذى منها، ومزاحمتها لغذائه أن يخلص له. ولو زرع ذلك الحب في أرض أخرى، وزرع في هذه الأرض نوع آخر من الحب، لنما كل منهما، بل ثبت عند الزراع، أن اختلاف الصنف من النوع الواحد من أنواع البذار يفيد، فإذا زرعوا حنطة في أرض، وأخذوا بذرًا من غلتها، فزرعوه في تلك الأرض، يكون نموه ضعيفًا، وغلته قليلة. وإذا أخذوا البذر من حنطة أخرى، وزرعوه في تلك الأرض نفسها، يكون أنمى وأزكى. كذلك النساء حرث - كالأرض - يزرع فيهن الولد، وطوائف الناس كأنواع البذار وأصنافه، فينبغي أن يزوج أفراد كل عشيرة من أخرى، ليزكو الولد، وينجب؛ فإن الولد يرث من مزاج أبويه، ومادة أجسادهما، ويرث من أخلاقهما، وصفاتهما الروحية، وتباينهما في شيء من ذلك. فالتزاوج والتناسل سنتان من سنن الخليقة، ينبغي أن تأخذ كل واحدة منهما حظها؛ لأجل أن ترتقي السلائل البشرية، ويتقارب الناس بعضهم من بعض، ويستمد بعضهم القوة والاستعداد من بعض، والتزوج من الأقربين ينافي ذلك. فثبت بما تقدم كله، أنه ضار بدنًا ونفسًا، مناف للفطرة، مخل بالروابط الاجتماعية، عائق لارتقاء البشر. وقد ذكر الغزالي في «الإحياء»، أن الخصال التي تطلب مراعاتها في المرأة، ألا تكون من القرابة القريبة. قال: فإن الولد يخلق ضاويًا[1]. وأورد في ذلك حديثًا لا يصح! ولكن روى إبراهيم الحربي في «غريب الحديث»، أن عمر قال لآل السائب: اغتربوا، لا تضووا. أي؛ تزوجوا الغرائب؛ لئلا تجيء أولادكم نحافًا ضعافًا. وعلل الغزالي ذلك بقوله: إن الشهوة، إنما تنبعث بقوة الإحساس بالنظر أو اللمس، وإنما يقوى الإحساس بالأمر الغريب الجديد، فأما المعهود الذي دام النظر إليه، فإنه يضعف الحس عن تمام إدراكه والتأثر به، ولا تنبعث به الشهوة. قال: وتعليله لا ينطبق على كل صورة، والعمدة ما قلنا.

حكمة التحريم بالرضاع: وأما حكمة التحريم بالرضاعة؛ فمن رحمته - تعالى - بنا أن وسع لنا دائرة القرابة، بإلحاق الرضاع بها، وأن بعض بدن الرضيع يتكون من لبن المرضع، وأنه بذلك يرث منها؛ كما يرث ولدها الذي ولدته[2].

---

(1) ضاويًا: أي نحيفًا.

(2) يرث منها: أي من طباعها وأخلاقها.

قال القرطبي : ذكره أبو محمد الأصيلي في فوائده ، وابن عبد البر ، وغيرهما .

هـ ـ ومن مراسيل أبي داود ، عن حسين بن طلحة ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على أخواتها ؛ مخافة القطيعة . [أبو داود في المراسيل (٢٠٨)] . وفي حديث ابن عباس وحسين بن طلحة التنبيه على المعنى ، الذي من أجله حرم هذا الزواج ، وهو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب ؛ فإن الجمع بينهما يُولّد التحاسد ، ويجر إلى البغضاء ؛ لأن الضَّرتين قلما تسكن عواصف الغيرة بينهما . وهذا الجمع بين المحارم كما هو ممنوع في الزواج ، فهو ممنوع في العدة ، فقد أجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقًا رجعيًا ، فلا يجوز له أن يتزوج أختها ، أو أربعًا سواها ، حتى تنقضي عدتها ؛ لأن الزواج قائم ، وله حق الرجعة في أي وقت . واختلفوا فيما إذا طلقها طلاقًا بائنًا ، لا يملك معه رجعتها ، فقال علي ، وزيد بن ثابت ، ومجاهد ، والنخعي ، وسفيان الثوري ، والأحناف ، وأحمد : ليس له أن يتزوج أختها ، ولا أربعة ، حتى تنقضي عدتها ؛ لأن العقد أثناء العدة باقٍ حكمًا ، حتى تنقضي ، بدليل أن لها نفقة العدة . قال ابن المنذر : ولا أحسبه إلا قول مالك . وبه نقول : إن له أن يتزوج أختها ، أو أربعًا سواها . وقال سعيد بن المسيب ، والحسن ، والشافعي : لأن عقد الزواج قد انتهى بالبينونة ، فلم يوجد الجمع المحرم ، ولو جمع رجلٌ بين المحرمات ، فتزوج الأختين مثلاً ، فإما أن يتزوجهما بعقد واحد أو بعقدين ، فإن تزوجهما بعقد واحد ، وليس بواحدة منهما مانع ، فسد عقده عليهما ، وتجري على هذا العقد أحكام الزواج الفاسد ، فيجب الافتراق على المتعاقدين ، وإلا فرق بينهما القضاء . وإذا حصل التفريق قبل الدخول ، فلا مهر لواحدة منهما ، ولا يترتب على مجرد هذا العقد أثر وإن حصل بعد الدخول ، فللمدخول بها مهر المثل ، أو الأقل من مهر المثل والمسمى . ويترتب على المدخول بها سائر الآثار ، التي تترتب على الدخول بعد الزواج الفاسد . أما إذا كان بإحداهما مانع شرعي ، بأن كانت زوجة غيره ، أو معتدته مثلاً ، والأخرى ليس بها مانع ، فإن العقد بالنسبة للخالية من المانع صحيح ، وبالنسبة للأخرى فاسد تجري عليه أحكامه . وإن تزوجهما بعقدين متعاقبين ، واستوفى كلّ واحد من العقدين أركانه وشروطه ، وعُلم أسبقهما ، فهو الصحيح ، واللاحق فاسد . وإن استوفى أحدهما فقط شروط صحته ، فهو الصحيح ؛ سواء كان السابق أو اللاحق . وإن لم يعلم أسبقهما ، أو عُلم ونُسي ، كأن يوكل رجلين بتزويجه ، فزوجاه من اثنتين ، ثم تبين أنهما أختان ، ولا يعلم أسبق العقدين ، أو عُلم ونُسي ، فالعقدان غير صحيحين ؛ لعدم المرجح ، وتجري عليهما أحكام الزواج الفاسد[1] .

(٢ ـ ٣) زوجةُ الغيرِ ومعتدته : يحرم على المسلم أن يتزوج زوجة الغير أو معتدته ؛ رعاية لحق الزوج ؛ لقول الله ـ تعالى ـ : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء : ٢٤] . أي : حُرِّمت عليكم المحصنات من النساء . أي : المتزوجات منهن إلا المسبيات ؛ فإن المسبية تحل لسابيها بعد الاستبراء ، وإن كانت متزوجة ؛ لما رواه مسلم ، وابن أبي شيبة ، عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث جيشًا إلى

---

(١) أحكام الأحوال الشخصية للأستاذ عبد الوهاب خلاف .

الطبيعي، الذي يسير العالم على نظامه؛ والسنة الكونية، التي تجعل للحياة قيمة وتقديرًا. وأنه هو الحنان الحقيقي، والحب الصحيح، وهو التعاون في الحياة والاشتراك في بناء الأسرة، وعمار العالم.

غايةُ الإسلام من تحريم نكاح الزاني: والإسلام لم يرد للمسلم أن يلتقي بين أنياب الزانية، ولا للمسلمة أن تقع في يد الزاني، وتحت تأثير روحه الدنيئة، وأن تشترك تلك النفس السقيمة، وأن تعاشر ذلك الجسم الملوث بشتى الجراثيم، الملوث بمختلف العلل والأمراض. والإسلام - في كلّ أحكامه وأوامره، وفي كلّ محرماته ونواهيه - لا يريد غير إسعاد البشر، والسمو بالعالم إلى المستوى الأعلى، الذي يريد الله أن يبلغه الجنس البشري.

الزناة ينبوعٌ لأخطر الأمراض: وكيف يسعد الزناة في دنياهم، وهم ينبوع لأخطر الأمراض، وأشدها فتكًا بهم، وأكثرها تغلغلاً في جميع أعضائهم؟!! ولعل الزهري والسيلان من الأمراض التناسلية، التي تجعل - وحدها - الزناة شرًا مستطيرًا، يجب اقتلاعه من العالم، وخلعه من الأرض. وكيف تسعد إنسانية فيها مثل هؤلاء الزناة، ينقلون أمراضهم العصبية إلى نسلهم، ويضيفون مع هذه الأمراض النفسية أمراض الزهري الوراثي؟! بل كيف تسعد عائلة تلد أطفالاً مشوهي الخَلْق والخُلُق؛ بسبب الالتهابات التي تصيب الأعضاء التناسلية، والعلل التي تطرأ عليها؟!

وجهُ الشبه بين الزناة والمشركين: والمسلم المتأدب بأدب القرآن الكريم، المتبع لسنة أفضل الخلق، سيدنا محمد رسول الله ﷺ، لا يمكن أن يعيش مع زانية لا تفكر تفكيره، ولا يستطيع أن يعاشر امرأة لا تحيا حياته المستقيمة، ولا يستطيع الارتباط برابطة الزواج مع كائنة لا تشعر شعوره، وهو يعلم أن الله - تعالى - قال عن الزواج: ﴿خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

فأين المودة التي تحصل بين المسلم والزانية، وأين نفس الزانية من تلك النفس التي تسكن إليها نفس المؤمن الصحيح الإيمان؟! وإن المسلم الذي لا يستطيع نكاح الزانية - كما بينا؛ لفساد نفسها، وشذوذ عاطفتها - لا يمكن كذلك أن يعيش مع مشركة، لا تعتقد اعتقاده، ولا تؤمن إيمانه، ولا ترى في الحياة ما يراه، ولا تحرم ما يحرمه عليه دينه من الفسق والفجور، ولا تعترف بالمبادئ الإنسانية السامية، التي ينص عليها الإسلام، لها عقيدتها الضالة، واعتقاداتها الباطلة، لها التفكير البعيد عن تفكيره، والعقل الذي لا يمتّ إلى عقله بصلة، ولذلك قال الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

التوبةُ تَجُبُّ ما قبلها: فإن تاب كلٌّ من الزاني والزانية توبةً نصوحًا بالاستغفار، والندم، والإقلاع عن الذنب، واستأنف كلٌّ منهما حياة نظيفة، مبرأة من الإثم، ومطهرة من الدنس، فإن الله يقبل توبتهما، ويدخلهما برحمته في عباده الصالحين: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۝ إِلَّا مَن

تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]. وسأل رجل ابن عباس، فقال: إني كنت ألم بامرأة، آتي منها ما حرم الله علي، فرزقني الله ﷻ من ذلك توبة، فأردت أن أتزوجها، فقال أناس: إن الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة. فقال ابن عباس: ليس هذا في هذه، انكحها، فما كان من إثم فعلي. رواه ابن أبي حاتم. وسئل ابن عمر، عن رجل فجر بامرأة، أيتزوجها؟ قال: إن تابا، وأصلحا. وأجاب بمثل هذا جابر بن عبد الله. وروى ابن جرير، أن رجلاً من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة، فأمرّت الشفرة على أوداجها، فأدركت، فداووه حتى برئت، ثم إن عمها انتقل بأهله، حتى قدم المدينة، فقرأت القرآن ونسكت، حتى كانت من أنسك نسائهم. فخطبت إلى عمها، وكان يكره أن يدلسها، ويكره أن يفشي على ابنة أخيه، فأتى عمر، فذكر ذلك له، فقال عمر: لو أفشيت عليها لعاقبتك، إذا أتاك رجل صالح ترضاه، فزوجها إياه. وفي رواية، أن عمر قال: أتخبر بشأنها، تعمد إلى ما ستره الله فتبديه! والله، لئن أخبرت بشأنها أحدًا من الناس، لأجعلنك نكالاً لأهل الأمصار، بل أنكحها نكاح العفيفة المسلمة. وقال عمر: لقد هممت ألا أدع أحدًا أصاب فاحشة في الإسلام، أن يتزوج محصنة. فقال له أبي بن كعب: يا أمير المؤمنين، الشرك أعظم من ذلك، وقد يقبل منه إذا تاب. ويرى أحمد، أن توبة المرأة تعرف، بأن تراود عن نفسها، فإن أجابت، فتوبتها غير صحيحة، وإن امتنعت، فتوبتها صحيحة. وقد تابع في ذلك ما روي عن ابن عمر. ولكن أصحابه قالوا(1): لا ينبغي لمسلم أن يدعو امرأة إلى الزنى، ويطلبه منها؛ لأن طلبه ذلك منها يكون في خلوة، ولا تحل الخلوة بأجنبية، ولو كان في تعليمها القرآن، فكيف يحل في مراودتها على الزنى؟ ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المعصية، فلا يحل التعرض لمثل هذا؛ ولأن التوبة من سائر الذنوب، وفي حق سائر الناس، وبالنسبة إلى سائر الأحكام على غير هذا الوجه، فكذلك يكون هنا. وإلى هذا(2) ذهب الإمام أحمد، وابن حزم. ورجحه ابن تيمية، وابن القيم، إلا أن الإمام أحمد ضم إلى التوبة شرطًا آخر، وهو انقضاء العدة. فمتى تزوجها قبل التوبة أو انقضاء عدتها، كان الزواج فاسدًا، ويفرق بينهما. وهل عدتها ثلاث حيض، أو حيضة؟ روايتان عنه. ومذهب الحنفية، والشافعية، والمالكية، أنه يجوز للزاني أن يتزوج الزانية، والزانية يجوز لها أن تتزوج الزاني، فالزنى لا يمنع عندهم صحة العقد. قال ابن رشد: وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]. هل خرج مخرج الذم، أو مخرج التحريم؟ وهل الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]. إلى الزنى أو النكاح؟ وإنما صار الجمهور لحمل الآية على الذم، لا على التحريم؛ لما جاء في الحديث، أن رجلاً قال للنبي ﷺ في زوجته: إنها لا ترد يد لامس. فقال له النبي

---

(1) المغني لابن قدامة.

(2) أي إلى أنه لا يحل زواج الزانية أو الزاني قبل التوبة.

سبب نزول هذه الآية:

١ـ قال مقاتل: نزلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي. وقيل: في مرثد بن أبي مرثد، واسمه كنّاز بن حصين الغنوي، بعثه رسول الله ﷺ إلى مكة سرًّا؛ ليخرج رجلاً من أصحابه. وكانت له بمكة امرأة يحبها في الجاهلية، يقال لها: عناق، فجاءته، فقال لها: إن الإسلام حرّم ما كان في الجاهلية. قالت: فتزوجني. قال: حتى أستأذن رسول الله ﷺ. فأتى رسول الله فاستأذنه، فنهاه عن التزوج بها؛ لأنه مسلم، وهي مشركة[1]. (أسباب النزول، للواحدي (٤٠، ١)).

٢ـ وروى السُّدّي، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن رواحة، وكانت له أمة سوداء، وأنه غضب عليها فلطمها، ثم إنه فزع، فأتى النبي ﷺ فأخبره خبرها، فقال له النبي ﷺ: «ما هي يا عبد الله؟». قال: هي يا رسول الله تصوم، وتصلي، وتحسن الوضوء، وتشهد أن لا إله إلا الله، وأنك رسول الله. فقال: «يا عبد الله، هي مؤمنة». قال عبد الله: فوالذي بعثك بالحق، لأعتقنها ولأتزوجنها. ففعل، فطعن عليه ناس من المسلمين، فقالوا: نكح أمة. وكانوا يريدون أن ينكحوا إلى المشركين، وينكحوهم؛ رغبة في أنسابهم، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]. (نفس المصدر السابق). قال في «المغني»: وسائر الكفار غير أهل الكتاب، كمن عبد ما استحسن من الأصنام، والأحجار، والشجر، والحيوان، فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم، وذبائحهم. قال: والمرتدة يحرم نكاحها، على أي دين كانت.

زواج نساء أهل الكتاب: يحل للمسلم: أن يتزوج الحرة من نساء أهل الكتاب؛ لقول الله - تعالى -: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ۖ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥]. قال ابن المنذر: ولا يصح عن أحد من الأوائل: أنه حرم ذلك. وعن ابن عمر: أنه كان إذا سئل عن زواج الرجل بالنصرانية أو اليهودية؟ قال: حرم الله المشركات على المؤمنين، ولا أعرف شيئًا من الإشراك أعظم من أن تقول المرأة: ربها عيسى، وهو عبد من عباد الله. قال القرطبي: قال النحاس: وهذا قول خارج عن قول الجماعة، الذين تقوم بهم الحجة؛ لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب، من الصحابة والتابعين جماعة؛ منهم عثمان، وطلحة، وابن عباس، وجابر، وحذيفة. ومن التابعين: سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن، ومجاهد، وطاووس، وعكرمة، والشعبي، والضحاك. وفقهاء الأمصار. ولا تعارض بين الآيتين؛ فإن ظاهر لفظ «الشرك» لا يتناول أهل الكتاب؛ لقول الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]. ففرق بينهم في اللفظ، وظاهر العطف يقتضي المغايرة. وتزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكلبية النصرانية، وأسلمت عنده. وتزوج حذيفة بيهودية، من أهل المدائن. وسئل جابر، عن نكاح اليهودية والنصرانية؟ فقال: تزوجنا بهن زمن الفتح مع سعد بن أبي وقاص.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٧.

كراهة الزواج منهن: والزواج بهن وإن كان جائزًا، إلا أنه مكروه؛ لأنه لا يؤمن أن يميل إليها، فتفتنه عن الدين، أو يتولى أهل دينها. فإن كانت حربية(1)، فالكراهية أشد؛ لأنه يكثر سواد أهل الحرب. ويرى بعض العلماء حرمة الزواج من الحربية؛ فقد سئل ابن عباس عن ذلك؟ فقال: لا تحل. وتلا قول الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: 29]. قال القرطبي: وسمع بذلك إبراهيم النخعي، فأعجبه.

حكمة إباحة التزوج منهن: وإنما أباح الإسلام الزواج منهن؛ ليزيل الحواجز بين أهل الكتاب وبين الإسلام؛ فإن في الزواج المعاشرة، والمخالطة، وتقارب الأسر بعضها ببعض، فتتاح الفرص؛ لدراسة الإسلام، ومعرفة حقائقه، ومبادئه، ومثله. فهو أسلوب من أساليب التقريب العملي، بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب، ودعاية للهدى، ودين الحق، فعلى من يبتغي الزواج منهن أن يجعل ذلك غاية من غاياته، وهدفًا من أهدافه.

الفرق بين المشركة والكتابية(2): المشركة ليس لها دين يحرم الخيانة، ويوجب عليها الأمانة، ويأمرها بالخير، وينهاها عن الشر، فهي موكولة إلى طبيعتها، وما تربت عليه في عشيرتها، وهو خرافات الوثنية وأوهامها، وأماني الشياطين وأحلامها، تخون زوجها، وتفسد عقيدة ولدها. فإن ظل الزوج على إعجابه بجمالها، كان ذلك عونًا لها على التوغل في ضلالتها، وإضلالها. وإن نبا طرفه عن حسن الصورة، وغلب على قلبه استقباح تلك السريرة، فقد تنغص عليه التمتع بالجمال، على ما هو عليه من سوء الحال. وأما الكتابية، فليس بينها وبين المؤمن كبير مباينة؛ فإنها تؤمن بالله وتعبده، وتؤمن بالأنبياء، وبالحياة الأخرى، وما فيها من الجزاء، وتدين بوجوب عمل الخير، وتحريم الشر. والفرق الجوهري العظيم بينهما؛ هو الإيمان بنبوة محمد ﷺ، والذي يؤمن بالنبوة العامة، لا يمنعه من الإيمان بنبوة خاتم النبيين، إلا الجهل بما جاء به، وكونه قد جاء بمثل ما جاء به النبيون، وزيادة اقتضتها حال الزمان في ترقيه، واستعداده لأكثر مما هو فيه، أو المعاندة والمجاحدة في الظاهر، مع الاعتقاد في الباطن - وهذا قليل - والكثير هو الأول. ويوشك أن يظهر للمرأة من معاشرة الرجل أحقية دينه، وحسن شريعته، والوقوف على سيرة من جاء بها، وما أيده الله - تعالى - به من الآيات البينات، فيكمل إيمانها، ويصح إسلامها، وتؤتى أجرها مرتين، إن كانت من المحسنات في الحالين. اهـ.

زواج الصابئة:

الصابئون: هم قوم بين المجوس، واليهود، والنصارى، وليس لهم دين. قال مجاهد: وقيل: هم فرقة من أهل الكتاب يقرءون الزبور. وعن الحسن: أنهم قوم يعبدون الملائكة. وقال عبد الرحمن بن زيد: هم أهل دين من الأديان، كانوا بجزيرة الموصل، يقولون: لا إله إلا الله. وليس لهم عمل، ولا كتاب، ولا نبي، إلا قول: لا إله إلا الله. قال: ولم يؤمنوا برسول، فمن أجل ذلك كان المشركون يقولون

---

(1) الحربية: التي في غير دار الإسلام.

(2) المنار ج ٦ ص ٢٤٦، ٢٤٧.

أصحاب النبي ﷺ: هؤلاء الصابئون. يشبهونهم بهم في قول: لا إله إلا الله. قال القرطبي: والذي تحصّل من مذهبهم، فيما ذكره بعض العلماء، أنهم موحدون، ويعتقدون تأثير النجوم، وأنها فاعلة. وتحدث الرازي، أنهم قوم يعبدون الكواكب؛ بمعنى، أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء، أو بمعنى، أن الله فوض تدبير أمر هذا العالم إليها، وبناء على هذا، اختلفت أنظار الفقهاء في حكم التزوج منهم؛ فمنهم من رأى أنهم أصحاب كتاب، دخله التحريف والتبديل، فسوى بينهم وبين اليهود والنصارى؛ وأنهم بمقتضى هذا يصح الزواج منهم؛ لقول الله ﷻ: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. وهذا مذهب أبي حنيفة، وصاحبيه. ومنهم من تردد؛ لعدم معرفة حقيقة أمرهم، فقالوا: إن وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين؛ من تصديق الرسل، والإيمان بالكتب، كانوا منهم، وإن خالفوهم في أصول الدين، لم يكونوا منهم، وكان حكمهم حكم عباد الأوثان. وهذا هو المروي عن الشافعية، والحنابلة.

زواج المجوسية[١]: قال ابن المنذر: ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقًا عليه، ولكن أكثر أهل العلم عليه؛ لأنه ليس لهم كتاب، ولا يؤمنون بنبوة، ويعبدون النار. وروى الشافعي، أن عمر ذكر المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»[٢]. فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب. وسئل الإمام أحمد، أيصح عن علي، أن للمجوس كتابًا؟ فقال: هذا باطل. واستعظمه جدًا. وذهب أبو ثور إلى حل التزوج بالمجوسية؛ لأنهم يقرون على دينهم بالجزية، كاليهود والنصارى.

الزواج ممن لهم كتاب غير اليهود والنصارى: ذهب الأحناف إلى أن كل من يعتقد دينًا سماويًا، وله كتاب منزل؛ كصحف إبراهيم، وشيث، وزبور داود - عليهم السلام - فيصح زواج منهم، وأكل ذبائحهم، ما لم يشركوا. وهو وجه في مذهب الحنابلة؛ لأنهم تمسكوا بكتاب من كتب الله، فأشبهوا اليهود والنصارى. ومذهب الشافعية، ووجه عند الحنابلة، أنه لا تحل مناكحتهم، ولا تؤكل ذبائحهم؛ لقول الله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]. ولأن تلك الكتب كانت مواعظ وأمثالًا، لا أحكام فيها، فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الأحكام.

زواج المسلمة بغير المسلم: أجمع العلماء على أنه لا يحل للمسلمة أن تتزوج غير المسلم، سواء أكان مشركًا، أم من أهل الكتاب، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾[٣]

---

(١) المجوس: هم عبدة النار. (٢) أي: في حقن دمائهم وإقرارهم على الجزية.

(٣) في هذه الآية أمر من الله للمؤمنين إذا جاءهم النساء المهاجرات أن يمتحنوهن، فإن عرفوهن مؤمنات فلا يرجعوهن إلى الكفار، لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن. [illegible] على الإسلام؟ [illegible]

[المجادلة: ١١]. وحكمة ذلك: أن للرجل حق القوامة على زوجته، وأن عليها طاعته، فيما يأمرها به من معروف. وفي هذا معنى الولاية والسلطان عليها. وما كان للكافر أن يكون له سلطان على مسلم أو مسلمة؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]. ثم إن الكافر لا يعترف بدين المسلمة، بل يكذب بكتابها، ويجحد رسالة نبيها، ولا يمكن لبيت أن يستقر، ولا لحياة أن تستمر؛ مع هذا الخلاف الواسع، والبون الشاسع. وعلى العكس من ذلك، المسلم إذا تزوج بكتابية فإنه يعترف بدينها، ويجعل الإيمان بكتابها ونبيها جزءاً لا يتم إيمانه إلا به.

(١٠) **الزيادة على الأربع**: يحرم على الرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات، في وقت واحد؛ إذ إن في الأربع الكفاية. وفي الزيادة عليها تفويت الإحسان، الذي شرعه الله لصلاح الحياة الزوجية. والدليل على ذلك قول الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ[1] أَلَّا تُقْسِطُوا[2] فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا[3] طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾[4] [النساء: ٣].

سبب نزول هذه الآية: روى البخاري، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، عن عروة بن الزبير، أنه سأل عائشة زوج النبي ﷺ عن قول الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]. فقالت: يا ابن أختي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها، تشاركه في ماله، فيعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها، بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن، إلا أن يقسطوا لهن، ويبلغوا بهن أعلى سُنتهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن. قال عروة: قالت عائشة: ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فيهن، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]. قالت: والذي ذكر الله أنه يتلى عليهم في الكتاب الآية الأولى، التي قال الله - سبحانه - فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]. قالت عائشة: وقول الله - عز وجل - في الآية الأخرى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]. هي رغبة أحدكم عن يتيمته، التي تكون في حجره، حين تكون قليلة المال والجمال. (البخاري (٤٥٧٤)، وأبو داود (٢٠٦٨)، والنسائي (٦/١١٦)). فنهوا أن ينكحوا من رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء، إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن، إذا كن قليلات المال والجمال.

معنى الآية: ويكون معنى الآية على هذا: أن الله - سبحانه وتعالى - يخاطب أولياء اليتامى، فيقول: إذا كانت اليتيمة في حجر أحدكم، وتحت ولايته، وخاف ألا يعطيها مهر مثلها؛ فليعدل عنها إلى غيرها من

---

(١) خفتم: أي علمتم ... في القسط في اليتيمة فاعدلوا عنها إلى غيرها، وليس لهذا القيد مفهوم، فقد أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسط في اليتامى له أن يتزوج أكثر من واحدة: اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً كمن خاف.
(٢) تقسطوا: تعدلوا، من أقسط إذا عدل، وقسط إذا جار.
(٣) ما: بمعنى من، أي من طاب.
(٤) أدنى ألا تعولوا: أي أقرب ألا تميلوا عن الحق وتجوروا.

النساء؛ فإنهن كثيرات، ولم يضيق الله عليه، فأحل له من واحدة إلى أربع، فإن خاف أن يجور إذا تزوج أكثر من واحدة، فواجب عليه أن يقتصر على واحدة، أو ما ملكت يمينه من الإماء.

إفادتها الاقتصار على الأربع: قال الشافعي: وقد دلت سنة رسول الله ﷺ المبينة عن الله، أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله ﷺ، أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة. وهذا الذي قاله الشافعي مجمع عليه بين العلماء، إلا ما حكي عن طائفة من الشيعة، أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة، وقال بعضهم: بلا حصر. وقد يتمسك بعضهم بفعل رسول الله ﷺ، في جمعه بين أكثر من أربع إلى تسع، كما ثبت في الصحيح. وقد رد الإمام القرطبي على هؤلاء، فقال: اعلم: أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع، كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة، وزعم أن الواو جامعة، وعضد ذلك، بأن النبي ﷺ نكح تسعًا، وجمع بينهن في عصمته، والذي صار إلى هذه الجهالة، وقال هذه المقالة: الرافضة وبعض أهل الظاهر، فجعلوا مثنى مثل اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع. وذهب بعض أهل الظاهر أيضًا إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثماني عشرة؛ تمسكًا منه بأن العدد في تلك الصيغ يفيد التكرار، والواو للجمع، فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع.

وهذا كله جهل باللسان(1) والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة؛ إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة، ولا التابعين، أنه جمع في عصمته أكثر من أربع. وأخرج مالك في الموطأ، والنسائي، والدارقطني في سننهما، أن النبي ﷺ قال لغيلان بن أمية الثقفي، وقد أسلم وتحته عشر نسوة: «اختر منهن أربعًا، وفارق سائرهن». [أحمد (2/83)، والترمذي (1128)، وابن ماجه (1953)]. وفي كتاب أبي داود، عن الحارث بن قيس، قال: أسلمت وعندي ثماني نسوة، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «اختر منهن أربعًا». وقال مقاتل: إن قيس بن الحارث كان عنده ثماني نسوة حرائر، فلما نزلت الآية، أمره رسول الله ﷺ أن يطلق أربعًا، ويمسك أربعًا. كذا قال: قيس بن الحارث. [أبو داود (2241)، والترمذي (1952)].
والصواب: أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي، كما ذكر أبو داود. وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير: أن ذلك كان حارث بن قيس، وهو المعروف عند الفقهاء. وأما ما أبيح من ذلك للنبي ﷺ، فذلك من خصوصياته. وأما قولهم: إن الواو جامعة، فقد قيل ذلك، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات، والعرب لا تدع أن تقول: تسعة، وتقول: اثنين، وثلاثة، وأربعة. وكذلك تستقبح ممن يقول: أعط فلانًا أربعة، ستة، ثمانية. ولا يقول: ثمانية عشر. وإنما الواو في هذا الموضع بدل، أي: انكحوا ثلاثة بدلًا من مثنى، ورباعًا بدلًا من ثلاث؛ ولذلك عطف بالواو، ولم يعطف بأو. ولو جاء بأو، لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رباع. وأما قولهم: إن مثنى تقتضي اثنين، وثلاث ثلاثًا، ورباع أربعًا. فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وجهالة منهم، وكذلك جهل الآخرون. لأن مثنى تقتضي: اثنين اثنين، وثلاث: ثلاثًا ثلاثًا، ورباع: أربعًا أربعًا. ولم

---

(1) اللسان: اللغة.

يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا حصر للعدد، ومثنى وثلاث ورباع بخلافها؛ ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل؛ وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخيل مثنى. إنما تعني بذلك: اثنين اثنين، أي؛ جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد. وقال غيره: فإذا قلت: جاءني قوم مثنى. أو: ثلاث. أو: آحاد. أو: عشار. فإنما تريد أنهم جاءوك واحدًا واحدًا، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة. وليس هذا المعنى في الأصل؛ لأنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثة ثلاثة. أو: قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة القوم بقولك: ثلاثة. و: عشرة. فإذا قلت: جاءوني رباع. و: ثناء. فلم تحصر عدتهم، وإنما تريد أنهم جاءوك اثنين اثنين، أو أربعة أربعة؛ سواء كثر عددهم، أو قل في هذا الباب. فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه، بزعمهم، تحكم. انتهى.

وجوب العدل بين الزوجات: أباح الله - عز وجل - تعدد الزوجات، وقصره على أربع، وأوجب العدل بينهن في الطعام، والسكن، والكسوة، والمبيت(1)، وسائر ما هو مادي؛ من غير تفرقة بين غنية وفقيرة، وعظيمة وحقيرة، فإن خاف الرجل الجور، وعدم الوفاء بحقوقهن جميعًا، حرم عليه الجمع بينهن، فإن قدر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة، حرم عليه العقد عليها، فإن قدر على الوفاء بحق اثنتين دون الثالثة، حرم عليه العقد عليها. وكذلك من خاف الجور بزواج الثانية، حرمت عليه؛ لقول الله - تعالى -: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: 3]. أي؛ أقرب ألا تجوروا. وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من كانت له امرأتان، فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل». رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [أحمد (2/347)، وأبو داود (2133)، والترمذي (1141)، والنسائي (7/63)، وابن ماجه (1969)].

ولا تعارض بين ما أوجبه الله من العدل في هذه الآية، وبين ما نفاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء، وهي: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: 129]. فإن العدل المطلوب هو العدل الظاهر المقدور عليه، وليس هو العدل في المودة والمحبة، فإن ذلك لا يستطيعه أحد، بل العدل المنفي هو العدل في المحبة، والمودة، والجماع. قال محمد بن سيرين: سألت عبيدة عن هذه الآية؟ فقال: هو الحب، والجماع. قال أبو بكر بن العربي: وصدق؛ فإن ذلك لا يملكه أحد، إذ قلبه بين إصبعين من أصابع الرحمن، يصرفه كيف يشاء، وكذلك الجماع، فقد ينشط للواحدة ما لا ينشط للأخرى، فإذا لم يكن ذلك بقصد منه، فلا حرج عليه فيه، فإنه مما لا يستطيعه، فلا يتعلق به تكليف. وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل، ويقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك». قال أبو داود: يعني، القلب. رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [أبو داود (2134)، والترمذي (1140)، والنسائي (7/64)، وابن ماجه
وقال الخطابي: في هذا دلالة على توكيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر، وإنما المكروه في

---

(1) أي؛ يبيت عند الواحدة مقدار ما يبيت عند الأخرى.

الميل؛ هو ميل العشرة الذي يكون معه بخس الحق، دون ميل القلوب؛ فإن القلوب لا تملك، فكان رسول الله ﷺ يسوي في القسم بين نسائه، ويقول: «اللهم هذا قسمي ...». الحديث [مر في الحديث السابق]. وفي هذا نزل قوله تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]. وإذا سافر الزوج، فله أن يصطحب من شاء منهن، وإذا أقرع بينهن كان حسنًا. ولصاحبة الحق في القسم أن تتنازل عن حقها؛ لأن ذلك خالص حقها. فلها أن تهبه لغيرها؛ فعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرًا، أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه، وكان يقسم لكل امرأة منهن يومها، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة[1]. [البخاري (٢٥٩٣)، ([illegible])، ومسلم (٤٧/١٤٦٣) و(٥٦/٢٧٧٠)].

حق الزوجة في اشتراط عدم التزوج عليها: كما أن الإسلام قيد التعدد بالقدرة على العدل، وقصره على أربع، فقد جعل من حق المرأة، أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها، فلو شرطت الزوجة في عقد الزواج على زوجها ألا يتزوج عليها، صح الشرط ولزم، وكان لها حق فسخ الزواج، إذا لم يف لها بالشرط، ولا يسقط حقها في الفسخ، إلا إذا أسقطته، ورضيت بمخالفته. وإلى هذا ذهب الإمام أحمد، ورجحه ابن تيمية، وابن القيم؛ لأن الشروط في الزواج أكبر خطرًا منها في البيع والإجارة، ونحوهما؛ فلهذا يكون الوفاء بما التزم منها أوجب وآكد. واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي:

١- ما رواه البخاري، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحق الشروط أن توفوا، ما استحللتم به الفروج». [سبق تخريجه].

٢- ورويا، عن عبد الله بن أبي مليكة، أن المسور بن مخرمة حدثه، أنه سمع رسول الله ﷺ على المنبر يقول: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم من علي بن أبي طالب، فلا آذن، ثم لا آذن، ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي، وينكح ابنتهم، فإنما ابنتي بضعة مني، يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها». وفي رواية: «إن فاطمة مني، وأنا أتخوف أن تفتن في دينها». [البخاري (٥٢٣٠)، ومسلم (٩٣/٢٤٤٩، ٩٦)]. ثم ذكر صهرًا له من بني عبد شمس، فأثنى عليه في مصاهرته إياه، فأحسن، قال: «حدثني فصدقني، ووعدني فوفى لي، وإني لست أحرم حلالًا ولا أحل حرامًا، ولكن والله، لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبدًا». [انظر تخريج الحديث السابق]. قال ابن القيم: فتضمن هذا الحكم أمورًا: أن الرجل إذا اشترط لزوجته ألا يتزوج عليها، لزمه الوفاء بالشرط،

---

(١) قال الخطابي: فيه إثبات القرعة، وفيه أن القسم قد يكون بالنهار كما يكون بالليل، وفيه أن الهبة قد تجري في حقوق عشرة الزوجية كما تجري في حقوق الأموال. واتفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي يخرج بها في السفر لا تحتسب عليها تلك المدة للبواقي، ولا يقاص بما فاتهن من أيام الغيبة إذا كان خروجها بقرعة. وزعم بعض أهل العلم أن عليه أن يوفي للبواقي ما فاتهن أيام غيبته حتى يساويهن في الحظ. والقول الأول أولى لاجتماع عامة أهل العلم عليه، ولأنها إنما ارتفقت بزيادة الحظ بما يلحقها من مشقة السفر وتعب السير، والبواقي خاليات من ذلك، فلو سوى بينها وبينهن لكان في ذلك العدول عن الإنصاف.

ومتى تزوج عليها فلها الفسخ . ووجه تضمن الحديث لذلك ، أنه ﷺ أخبر أن ذلك يؤذي فاطمة - رضي الله عنها - ويريبها ، وأنه يؤذيه ﷺ ويريبه ، ومعلوم قطعًا ، أنه ﷺ إنما زوجه فاطمة - رضي الله عنها - على ألا يؤذيها ولا يريبها ، ولا يؤذي أباها ﷺ ولا يريبه ، وإن لم يكن هذا مشروطًا في صلب العقد ؛ فإنه من المعلوم بالضرورة ، أنه إنما دخل عليه . وفي ذكره ﷺ صهره الآخر ، وثنائه عليه ؛ بأنه حدثه فصدقه ، ووعده فوفى له ، تعريض بعلي ﷺ وتهييج له على الاقتداء به ، وهذا يشعر بأنه قد جرى منه وعد له بأنه لا يريبها ولا يؤذيها ، فهيجه على الوفاء له ، كما وفى له صهره الآخر . فيؤخذ من هذا ، أن المشروط عرفًا كالمشروط لفظًا ، وأن عدمه يملك الفسخ لمشترطه ، فلو فرض من عادة قوم ، أنهم لا يخرجون نساءهم من ديارهم ، ولا يمكنون الزوج من ذلك ألبتة ، واستمرت عادتهم بذلك ، كان كالمشروط لفظًا . وهو مطرد على قواعد أهل المدينة ، وقواعد أحمد - رحمه الله - أن الشرط العرفي كاللفظي سواء ؛ ولهذا أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى غسال أو قصار ، أو عجينه إلى خباز ، أو طعامه إلى طباخ يعملون بالأجرة ، أو دخل الحمام ، واستخدم من يغسله ممن عادته أن يغسل بالأجرة ، أنه يلزمه أجرة المثل . وعلى هذا ، فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسائهم ضرة ، ولا يمكنونه من ذلك ، وعادتهم مستمرة بذلك ، كان كالمشروط لفظًا . وكذلك لو كانت ممن يعلم أنها لا يمكن إحتمال الضرة عليها عادة ؛ لشرفها ، وحسبها ، وجلالتها ، كان ترك التزوج عليها كالمشروط لفظًا . وعلى هذا ، فسيدة نساء العالمين ، وابنة سيد ولد آدم أجمعين ، أحق النساء بهذا ، فلو شرطه عليه في صلب العقد ، كان تأكيدًا لا تأسيسًا ، وفي منع علي من الجمع بين فاطمة - رضي الله عنها - وبين بنت أبي جهل حكمة بديعة ؛ وهي أن المرأة مع زوجها في درجة تبع له ، فإن كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك ، كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها ؛ وهذا شأن فاطمة وعلي - رضي الله عنهما - ولم يكن الله ﷻ ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة - رضي الله عنها - في درجة واحدة ، لا بنفسها ولا تبعًا ، وبينهما من الفرق ما بينهما . فلم يكن نكاحها على سيدة نساء العالمين مستحسنًا ، لا شرعًا ولا قدرًا ، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله : « والله ، لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبدًا » . فهذا إما أن يتناول درجة الأمر بلفظه ، أو بإشارته . انتهى . وقد تقدم رأي الفقهاء في اشتراط مثل هذا الشرط ونحوه مما فيه نفع للمرأة ، فليرجع إليه .

حكمة التعدد :

١- من رحمة الله بالإنسان ، وفضله عليه ، أن أباح له تعدد الزوجات ، وقصره على أربع ؛ فللرجل أن يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون قادرًا على العدل بينهن في النفقة ، والمبيت ، كما تقدم . فإذا خاف الجور ، وعدم الوفاء بما عليه من تبعات ، حرم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة ، بل إذا خاف الجور ؛ بعجزه عن القيام بحق المرأة الواحدة ، حرم عليه أن يتزوج ، حتى تتحقق له

القدرة على الزواج (١). وهذا التعدد ليس واجباً، ولا مندوباً، وإنما هو أمر أباحه الإسلام؛ لأن ثمة مقتضيات عمرانية، وضرورات إصلاحية، لا يجمل بالمشترع إغفالها، ولا ينبغي له التغاضي عنها.

٢- وذلك أن للإسلام رسالة إنسانية عليا، كُلِّف المسلمون أن ينهضوا بها، ويقوموا بتبليغها للناس، وهم لا يستطيعون النهوض بهذه الرسالة، إلا إذا كانت لهم دولة قوية، قد توفر لها جميع مقومات الدولة؛ من الجيش، والعلم، والصناعة، والزراعة، والتجارة، وغير ذلك من العناصر التي يتوقف عليها وجود الدولة، وبقاؤها مرهوبة الجانب، نافذة الكلمة، قوية السلطان. ولا يتم ذلك إلا بكثرة الأفراد، بحيث يوجد في كل مجال من مجالات النشاط الإنساني عدد وفير من العاملين؛ ولهذا قيل: إنما العزة للكاثر. وسبيل هذه الكثرة، إنما هو الزواج المبكر من جهة، والتعدد من جهة أخرى. ولقد أدركت الدول الحديثة قيمة الكثرة العددية، وآثارها في الإنتاج، وفي الحروب، وفي سعة النفوذ، فعملت على زيادة عدد السكان، بتشجيع الزواج، ومكافأة من كثر نسله من رعاياها؛ لتضمن القوة والمنعة. ولقد فطن الرحالة الألماني «بول أشميد» إلى الخصوبة في النسل لدى المسلمين، واعتبر ذلك عنصراً من عناصر قوتهم، فقال في كتاب «الإسلام قوة الغد» الذي ظهر سنة ١٩٣٦: إن مقومات القوى في الشرق الإسلامي تنحصر في عوامل ثلاثة:

(أ) في قوة الإسلام كدين، وفي الاعتقاد به، وفي مُثُله، وفي تآخيه بين مختلفي الجنس، واللون، والثقافة.

(ب) وفي وفرة مصادر الثروة الطبيعية في رقعة الشرق الإسلامي، الذي يمتد من المحيط الأطلسي على حدود مراكش غرباً، إلى المحيط الهادي على حدود أندونيسيا شرقاً. وتمثل هذه المصادر العديدة لوحدة اقتصادية سليمة قوية، ولاكتفاء ذاتي، لا يدع المسلمين في حاجة مطلقاً إلى أوروبا أو غيرها، إذا ما تقاربوا وتعاونوا.

(جـ) وأخيراً أشار إلى العامل الثالث؛ وهو خصوبة النسل البشري لدى المسلمين، مما جعل قوتهم العددية قوة متزايدة. ثم قال: فإذا اجتمعت هذه القوى الثلاث، فتآخى المسلمون على وحدة العقيدة وتوحيد الله، وغطت ثروتهم الطبيعية حاجة تزايد عددهم، كان الخطر الإسلامي خطراً منذراً بفناء أوروبا، وبسيادة عالمية في منطقة هي مركز العالم كله. ويقترح «بول أشميد» هذا بعد أن فصّل هذه العوامل الثلاثة، عن طريق الإحصاءات الرسمية، وعما يعرفه عن جوهر العقيدة الإسلامية، كما تبلورت في تاريخ المسلمين، وتاريخ نزاعهم وزحفهم، لرد الاعتداء عليهم. أن يتضامن الغرب المسيحي - شعوباً وحكومات - ويعيدوا الحروب الصليبية، في صورة أخرى ملائمة للعصر، ولكن في أسلوب نافذ حاسم (٢).

٣- والدولة صاحبة الرسالة كثيراً ما تتعرض لأخطار الجهاد، فتفقد عدداً كبيراً من الأفراد، ولا بد من رعاية أرامل هؤلاء الذين استشهدوا، ولا سبيل إلى حسن رعايتهن، إلا بتزوجهن، كما أنه لا مندوحة عن تعويض من فقدوا، وإنما يكون ذلك بالإكثار من النسل، والتعدد من أسباب الكثرة.

---

(١) راجع حكمة الزواج من هذا الكتاب.

(٢) ترجمة الأستاذ الدكتور محمد البهي.

٤- قد يكون عدد الإناث في شعب من الشعوب أكثر من عدد الذكور، كما يحدث عادة في أعقاب الحروب، بل تكاد تكون الزيادة في عدد الإناث مطردة في أكثر الأمم، حتى في أحوال السلم؛ نظرًا لما يعانيه الرجال غالبًا من الاضطلاع بالأعمال الشاقة، التي تهبط بمستوى السن عند الرجال أكثر من الإناث. وهذه الزيادة توجب التعدد، وتفرض الأخذ به؛ لكفالة العدد الزائد وإحصانه، وإلا اضطررن إلى الانحراف، وانتشار الرذيلة، وفساد المجتمع، وضعف أخلاقه، أو إلى أن يقضين حياتهن في ألم الحرمان، وشقاء العزوبة، فيفقدن أعصابهن، وتضيع ثروة بشرية، كان يمكن أن تكون قوة للأمة، وثروة تضاف إلى مجموع ثرواتها. ولقد اضطرت بعض الدول، التي زاد فيها عدد النساء على الرجال إلى إباحة التعدد؛ لأنها لم تر حلًا أمثل منه، مع مخالفته لما تعتقده، ومنافاته لما ألفته ودرجت عليه. قال الدكتور محمد يوسف موسى: أذكر أني وبعض إخواني المصريين ذهبنا عام ١٩٤٨ ونحن في باريس، لحضور مؤتمر الشباب العالمي بمدينة ميونيخ بألمانيا، وكان من نصيبي، أن اشتركت أنا وزميل لي من المصريين في الحلقة، التي كانت تبحث مشكلة زيادة عدد النساء بألمانيا أضعافًا مضاعفة عن عدد الرجال بعد الحرب، وتستعرض ما يمكن أن يكون حلًا طبيعيًا لها. وبعد استعراض سائر الحلول، التي يعرفونها هناك، ورفضها جميعًا، تقدمت وزميلي بالحل الطبيعي الوحيد، وهو إباحة تعدد الزوجات، فقوبل هذا الرأي أولًا بشيء من الدهشة والاشمئزاز، ولكنه بعد بحثه بحثًا عادلًا عميقًا، رأى المؤتمرون أنه لا حل غيره، وكانت النتيجة اعتباره توصية من التوصيات، التي أقرها المؤتمر. وكان مما سرني كثيرًا بعد عودتي إلى الوطن عام ١٩٤٩، ما عرفته من أن بعض الصحف المصرية نشرت، أن أهالي مدينة «بون» عاصمة ألمانيا الغربية طلبوا أن ينص في الدستور على إباحة تعدد الزوجات.

٥- ثم إن استعداد الرجل للتناسل أكثر من استعداد المرأة، فهو مهيأ للعملية الجنسية، منذ البلوغ إلى سن متأخرة، بينما المرأة لا تتهيأ مدة الحيض (وهو دورة شهرية قد تصل إلى عشرة أيام) ولا تتهيأ كذلك مدة النفاس والولادة (وقد تصل هذه المدة إلى أربعين يومًا) يضاف إلى ذلك ظروف الحمل والرضاع. واستعداد المرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأربعين والخمسين، بينما يستطيع الرجل الإخصاب إلى ما بعد الستين، ولا بد من رعاية مثل هذه الحالات، ووضع الحلول الملائمة لها. فإذا كانت الزوجة في هذه الحالة عاجزة عن أداء الوظيفة الزوجية، فماذا يصنع الرجل أثناء هذه الفترة؟ وهل الأفضل له أن يضم إليه حليلة تعف نفسه، وتحصن فرجه، أم يتخذ خليلة لا تربطه بها رابطة، إلا الرابطة التي تربط الحيوانات بعضها ببعض؟! مع ملاحظة أن الإسلام يحرم الزنى أشد تحريم: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]. ويقرر لمقترفه عقوبة رادعة قال الله - تعالى -: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

٦- وقد تكون الزوجة عقيمًا لا تلد، أو مريضة مرضًا لا يرجى شفاؤها منه، وهي مع ذلك راغبة في

استمرار الحياة الزوجية، والزوج راغب في إنجاب الأولاد، وهي الزوجة التي تدبر شؤون بيته. فهل من الخير للزوج أن يرضى بهذا الواقع الأليم، فيصطحب هذه العقيم، دون أن يولد له، وهذه المريضة. دون أن يكون له من يدبر أمر منزله، فيتحمل هذا الحرمان كله وحده؛ أم الخير في أن يفارقها، وهي راغبة في المعاشرة، فيؤذيها بالفراق؟ أم يوفّق بين رغبتها ورغبته؛ فيتزوج بأخرى، ويبقي عليها، فتلتقي مصلحته ومصلحتها معًا؟! أعتقد أن الحل الأخير هو أهدى الحلول وأحقها بالقبول، ولا يسع صاحب ضمير حي، وعاطفة نبيلة إلا أن يتقبله ويرضى به.

٧ـ وقد يوجد عند بعض الرجال ـ بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية ـ رغبة جنسية جامحة، إذ ربما لا تشبعه امرأة واحدة، ولا سيما في بعض المناطق الحارة. فبدلًا من أن يتخذ خليلة تفسد عليه أخلاقه، أبيح له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع.

٨ـ هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة، التي لاحظها الإسلام وهو يشرّع، لا لجيل خاص من النساء، ولا لزمن معين محدود، وإنما يشرع للناس جميعًا، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فمراعاة الزمان والمكان لها اعتبارها، وتقدير ظروف الأفراد لا بد وأن يحسب حسابها، والحرص على مصالح الأمة ـ بتكثير سوادها، ليكثروا عددهم في الحرب والسلم ـ من أهم الأهداف التي يستهدفها المشرّع.

٩ـ ولقد كان لهذا التشريع، والأخذ به في العالم الإسلامي فضل كبير في بقائه نقيًّا، بعيدًا عن الرذائل الاجتماعية، والنقائص الخلقية التي فشت في المجتمعات، التي لا تؤمن بالتعدد، ولا تعترف به، فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرم التعدد:

١ـ شيوع الفسق، وانتشار الفجور، حتى زاد عدد البغايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات.

٢ـ وتبع ذلك كثرة المواليد من السفاح، إذ بلغت نسبتها في بعض الجهات ٥٠٪ من مجموع المواليد هناك. وفي الولايات المتحدة يولد في كل عام أكثر من مائتي ألف ولادة غير شرعية!! نشرت جريدة الشعب، في شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ما يلي: الرقم المذهل للأطفال غير الشرعيين، الذين ولدوا في الولايات المتحدة أثار من جديد الجدل، حول انحطاط مستوى الأخلاق في أمريكا!! والحمل الذي يقع على عاتق دافع الضرائب الأمريكي؛ نتيجة لتحمله نفقات هذا الجيش من الأطفال، ولا غرو فقد تعدى عدد هؤلاء المواليد مائتي ألف سنويًا!! ولمواجهة هذه المشكلة، تدرس الجهات الرسمية في بعض المجتمعات إمكانية تعقيم النساء، اللاتي يتخلفن عن التعاليم المدنية، ويتركز البحث في أماكن أخرى حول المقترحات التي تطالب بحرمان الإعانات للأمهات، اللاتي يضعن أكثر من مولود واحد غير شرعي. وتقول وزارات الصحة، والتعليم، والشئون الاجتماعية، في الولايات المتحدة: إن دافعي الضرائب في أمريكا سوف يتحملون هذا العام مبلغ ٢١٠ مليون دولار؛ لتغطية نفقات الأطفال غير الشرعيين، وبمعدل مرتفع ٢٧ دولارًا، و٩٣ سنتًا شهريًا لكل طفل. وتقول الإحصائيات الرسمية: إن عدد هؤلاء الأطفال ارتفع من (٨٧ ألفًا و ٩٠٠) عام ١٩٣٨ إلى (٢٠١ ألف و ٧٠٠) عام ١٩٥٧ !! كما تقدر وزارة الشئون

فلانتقام من الأخرى ، وتكثر هذه المساوئ ، حتى تصل إلى حد القتل في بعض الأحايين ! هذه بعض آثار التعدد ، والتي تتخذ منها دليل التقييد ، وبادئ فنقول : إن العلاج لا يكون بمنع ما أباحه الله ، وإنما يكون ذلك بالتعليم ، والتربية ، وتفقيه الناس في أحكام الدين . ألا ترى أن الله أباح للإنسان أن يأكل ويشرب ، دون أن يتجاوز الحد ، فإذا أسرف في الطعام والشراب ، فأصابته الأمراض ، ونتابه العلل ، فليس ذلك راجعًا إلى الطعام والشراب ، بقدر ما هو راجع إلى النهم والإسراف . وعلاج مثل هذه الحالة ، لا يكون بمنعه من الأكل والشرب ، وإنما يكون بتعليمه الأدب ، الذي ينبغي مراعاته ؛ اتقاء لما يحدث من ضرر . ثم إن الذين ذهبوا إلى حظر التعدد إلا بإذن من القاضي ، مستدلين بالواقع من أحوال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة ، جهلوا أو تجاهلوا المفاسد ، التي تنجم من الحظر ، فإن الضرر الناشئ من إباحة التعدد أخف من ضرر حظره ، والواجب أن يتقى أشدهما بإباحة أخفهما ـ تبعًا للقاعدة : ارتكاب أخف الضررين ـ وترك الأمر للقاضي مما لا يمكن ضبطه ؛ فليست هناك مقاييس صحيحة ؛ يمكن أن يعرف بها ظروف الناس وأحوالهم ، وقد يكون ضرره أقرب من نفعه . ولقد كان المسلمون ، من العهد الأول إلى يومنا هذا ، يتزوجون بأكثر من واحدة ؛ ولم يبلغنا أن أحدًا حاول حظر التعدد ، أو تقييده على النحو المقترح ، فيسعنا ما وسعهم ، وما ينبغي لنا أن نضيق رحمة الله الواسعة . ونتفقص من التشريع ، الذي جمع من المزايا والفضائل ما شهد به الأعداء ، فضلًا عن الأصدقاء .

تاريخ تعدد الزوجات[1] : الحقيقة ، أن هذا النظام كان سائدًا قبل ظهور الإسلام في شعوب كثيرة ؛ منها «العبريون» ، و«العرب» في الجاهلية ، وشعوب «الصقالبة» ، أو «السلافيون» ؛ وهي التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد ، التي نسميها الآن «روسيا» ، و«ليتوانيا» ، و«لتونيا» ، و«إستونيا» ، و«بولونيا» ، و«تشيكوسلوفاكيا» ، و«يوغوسلافيا» . وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية ، التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد ، التي نسميها الآن «ألمانيا» ، و«النمسا» ، و«سويسرا» ، و«بلجيكا» ، و«هولندا» ، و«الدانمارك» ، و«السويد» ، و«النرويج» ، و«إنجلترا» . فليس صحيحًا إذن ما يدعونه ؛ من أن الإسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام . والحقيقة كذلك ، أن نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منتشرًا في عدة شعوب لا تدين بالإسلام ؛ كأفريقيا ، والهند ، والصين ، واليابان ، فليس صحيحًا إذن ما يزعمونه ، من أن هذا النظام مقصور على الأمم التي تدين بالإسلام . والحقيقة كذلك ، أنه لا علاقة للدين المسيحي في أصله بتحريم التعدد ؛ وذلك أنه لم يرد في الإنجيل نص صريح يدل على هذا التحريم . وإذا كان السابقون الأولون إلى المسيحية ، من أهل أوربا ، قد ساروا على نظام وحدة الزوجة ، فما ذلك إلا لأن معظم الأمم الأوربية الوثنية ، التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر ـ وهي شعوب اليونان والرومان ـ كانت تقاليدها تحرم تعدد الزوجات المعقود عليهن ، وقد سار أفرادها ، بعد اعتناقهم المسيحية ؛ على ما وجدوا عليه آباءهم من قبل . إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديهم نظامًا طارئًا ، جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيه ، وإنما كان نظامًا قديمًا جرى عليه العمل في وثنيتهم الأولى . وكل ما هنالك أن النظم الكنسية المستحدثة بعد ذلك ، قد استقرت على تحريم تعدد

---
(1) من كتاب حقوق الإنسان في الإسلام للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

الزوجات، واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين، على الرغم من أن أسفار الإنجيل نفسها لم يرد فيها شيء يدل على هذا التحريم. والحقيقة كذلك، أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة، إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة، على حين أنه قليل الانتشار، أو منعدم في الشعوب البدائية المتأخرة، كما قرر ذلك علماء الاجتماع، ومؤرخو الحضارات، وعلى رأسهم «وستر مارك، وهوبهوس، وهيلير، وجنزبرج». فقد لوحظ، أن نظام وحدة الزوجة كان النظام السائد في أكثر الشعوب تأخرًا وبدائية، وهي الشعوب التي تعيش على الصيد، أو جمع الثمار التي تجود بها الطبيعة عفوًا، وفي الشعوب التي تزحزحت زحزحًا كبيرًا عن بدائيتها، وهي الشعوب الحديثة العهد بالزراعة، على حين أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة، إلا في الشعوب التي قطعت مرحلة كبيرة في الحضارة، وهي الشعوب التي تجاوزت مرحلة الصيد البدائي، إلى مرحلة استئناس الأنعام، وتربيتها، ورعيها، واستغلالها، والشعوب التي تجاوزت جمع الثمار والزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة. ويرى كثير من علماء الاجتماع، ومؤرخي الحضارات، أن نظام تعدد الزوجات سيتسع نطاقه حتمًا، ويكثر عدد الشعوب الآخذة به، كلما تقدمت المدنية، واتسع نطاق الحضارة. فليس بصحيح إذن ما يزعمونه، من أن نظام تعدد الزوجات مرتبط بتأخر الحضارة، بل عكس ذلك تمامًا هو المتفق مع الواقع، هذا هو الوضع الصحيح لنظام التعدد من الناحية التاريخية، وهذا هو موقف المسيحية منه، وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بمدى انتشاره وارتباطه بتقدم الحضارة، ولم نذكر ذلك؛ لنبرر هذا النظام، وإنما ذكرناه لمجرد وضع الأمور في نصابها، ولبيان ما تنطوي عليه حملة الفرنجة من تزييف للحقيقة والتاريخ.

الولاية على الزواج

معنى الولاية: الولاية؛ حق شرعي، ينفذ بمقتضاه الأمر على الغير جبرًا عنه. وهي ولاية عامة، وولاية خاصة. والولاية الخاصة؛ ولاية على النفس، وولاية على المال. والولاية على النفس هي المقصودة هنا، أي؛ ولاية على النفس في الزواج.

شروط الولي: ويشترط في الولي الحرية، والعقل، والبلوغ؛ سواء كان المولّى عليه مسلمًا أو غير مسلم، فلا ولاية لعبد، ولا مجنون، ولا صبي؛ لأنه لا ولاية لواحد من هؤلاء على نفسه، فأولى ألا تكون له ولاية على غيره. ويزاد على هذه الشروط شرط رابع، وهو الإسلام، إذا كان المولّى عليه مسلمًا؛ فإنه لا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

عدم اشتراط العدالة: ولا تشترط العدالة في الولي؛ إذ الفسق لا يسلب أهلية التزويج، إلا إذا خرج به الفسق إلى حد التهتك؛ فإن الولي في هذه الحالة لا يؤتمن على ما تحت يده، فيسلب حقه في الولاية.

اعتبار ولاية المرأة على نفسها في الزواج: ذهب كثير من العلماء إلى أن المرأة لا تزوج نفسها ولا غيرها، وإلى أن الزواج لا ينعقد بعبارتها؛ إذ إن الولاية شرط في صحة العقد، وأن العاقد هو الولي واحتجوا لهذا:

١ـ يقول الله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

٢ـ وبقوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]. ووجه الاحتجاج بالآيتين، أن الله ـ تعالى ـ خاطب بالنكاح الرجال، ولم يخاطب به النساء، فكأنه قال: لا تنكحوا أيها الأولياء مولياتكم المشركين.

٣ـ وعن أبي موسى، أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن حبان، والحاكم وصححاه. [أحمد (٤/ ٤١٨) وأبو داود (٢٠٨٥) والترمذي (١١٠١) وابن ماجه (١٨٨١) وابن حبان (٤٠٧٧) والحاكم (٢/ ١٦٩)]. والنفي في الحديث يتجه إلى الصحة، التي هي أقرب المجازين إلى الذات، فيكون الزواج بغير ولي باطلاً، كما سيأتي في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

٤ـ وروى البخاري، عن الحسن، قال: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾. قال: حدثني معقل بن يسار، أنها نزلت فيه: زوجت أختاً لي من رجل فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها، جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك، وفرشتك، وأكرمتك، فطلقتها، ثم جئت تخطبها؟! لا والله، لا تعود إليها أبداً. وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. فقلت: الآن أفعل يا رسول الله. قال: فزوجها إياه. [البخاري (٤٥٢٩ و ٥١٣٠) وأبو داود (٢٠٨٧) والترمذي (٢٩٨١)]. قال الحافظ في «الفتح»: ومن أقوى الحجج هذا السبب المذكور في نزول هذه الآية المذكورة، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها، لم تحتج إلى أخيها، ومن كان أمره إليه، لا يقال: إن غيره منعه منه.

٥ـ وعن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها، فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا[1]، فالسلطان ولي من لا ولي له». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن. قال القرطبي: وهذا الحديث صحيح. [أحمد (٦/ ١٦٦) وأبو داود (٢٠٨٣) والترمذي (١١٠٢) وابن ماجه (١٨٧٩)] ولا اعتبار بقول ابن علية، عن ابن جريج، أنه قال: سألت عنه الزهري، فلم يعرفه. ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج، غير ابن علية، وقد رواه جماعة، عن الزهري، ولم يذكروا ذلك، ولو ثبت هذا عن الزهري، لم يكن في ذلك حجة؛ لأنه قد نقله عنه ثقات؛ منهم سليمان بن موسى، وهو ثقة إمام، وجعفر بن ربيعة، فلو نسيه الزهري، لم يضره ذلك؛ لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم. قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ؛ عائشة، وأم سلمة، وزينب. ثم سرد تمام ثلاثين حديثاً. وقال ابن المنذر: إنه لا يعرف عن أحد من أصحابه خلاف ذلك.

٦ـ قالوا: ولأن الزواج له مقاصد متعددة، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة، فلا تحسن الاختيار، فيفوتها حصول هذه المقاصد، فمنعت من مباشرة العقد، وجعل إلى وليها؛ لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكمل. قال الترمذي: والعمل على حديث النبي ﷺ في هذا الباب: «لا نكاح إلا بولي».

---

(١) أي منعوا من التزويج.

[أحمد (٤/ ٤١٨) وأبو داود (٢٠٨٥) والترمذي (١١٠١) وابن ماجه (١٨٨١)] عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ؛ منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، وعائشة. وممن ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين: سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وشريح، وإبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم. وبهذا يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وابن شبرمة، وأحمد، وإسحاق، وابن حزم، وابن أبي ليلى، والطبري، وأبو ثور. وقال الطبري: في حديث حفصة - حين تأيمت، وعقد عليها عمر النكاح، ولم تعقده هي - إبطال قول من قال: إن للمرأة البالغة المالكة لنفسها تزويج نفسها، وعقد النكاح دون وليها، ولو كان ذلك لها، لم يكن رسول الله ﷺ ليدع خطبة حفصة لنفسها؛ إذ كانت أولى بنفسها من أبيها، وخطبها إلى من لا يملك أمرها، ولا العقد عليها. ويرى أبو حنيفة، وأبو يوسف، أن المرأة العاقلة البالغة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها، بكرًا كانت أو ثيبًا، ويستحب لها أن تكل عقد زواجها لوليها؛ صونًا لها عن التبذل، إذا هي تولت العقد بمحضر من الرجال الأجانب عنها. وليس لوليها العاصب[1] حق الاعتراض عليها، إلا إذا زوجت نفسها من غير الكفء، أو كان مهرها أقل من مهر المثل. فإن زوجت نفسها بغير كفء، وبغير رضا وليها العاصب، فالمروي عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، والمفتى به في المذهب، عدم صحة زواجها؛ إذ ليس كل ولي يحسن المرافعة، ولا كل قاض يعدل، فأفتوا بعدم صحة الزواج؛ سدًّا لباب الخصومة. وفي رواية، أن للولي حق الاعتراض، بأن يطلب من الحاكم التفريق؛ دفعًا لضرر العار، ما لم تلد من زوجها، أو تحبل حبلًا ظاهرًا، فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق؛ لئلا يضيع الولد، ومحافظة على الحمل من الضياع. وإن كان الزوج كفئًا، وكان المهر أقل من مهر المثل، فإن من حق الولي أن يطالب بمهر مثلها، فإن قبل الزوج لزم العقد، وإن رفض رفع الأمر للقاضي؛ ليفسخه. وإن لم يكن لها ولي عاصب، بأن كانت لا ولي لها أصلًا، أو لها ولي غير عاصب، فلا حق لأحد في الاعتراض على عقدها؛ سواء زوجت نفسها من كفء أو غير كفء، بمهر المثل أو أقل؛ لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وحدها، وأنها تصرفت في خالص حقها، وليس لها ولي يناله العار؛ لزواجها من غير كفء، ومهر مثلها قد سقط بتنازلها عنه.

واستدل جمهور الأحناف بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

٢- وقوله - سبحانه -: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، ففي هاتين الآيتين إسناد الزواج إلى المرأة، والأصل في الإسناد أن يكون إلى الفاعل الحقيقي.

٣- أنها تستقل بعقد البيع، وغيره من العقود، فمن حقها أن تستقل بعقد زواجها؛ إذ لا فرق بين عقد وعقد، وعقد الزواج وإن كان لأوليائها حق فيه، فهو لم يبطل، إذ اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف،

(١) العاصب: الوارث.

زواج الصغيرة: هذا بالنسبة للبالغة. أما الصغيرة فإنه يجوز للأب وحده تزويجها دون إذنها؛ إذ لا رأي لها، والأب وحده يرعى حقها، ويحافظ عليها، وقد زوّج أبو بكر رضي الله عنه ابنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله ﷺ، وهي صغيرة دون إذنها؛ إذ لم تكن في سن يعتبر فيها إذنها، وليس لها بعد إذا بلغت. واستحب الشافعية ألا يزوجها الأب والجد، حتى تبلغ ويستأذنها؛ لئلا يوقعها في أسر الزوج وهي كارهة. وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز لغير الأب والجد من الأولياء أن يزوج الصغيرة، فإن زوجها لم يصح. وقال أبو حنيفة، والأوزاعي، وجماعة من السلف: يجوز لجميع الأولياء ويصح، ولها الخيار إذا بلغت. وهو الأصح؛ لما روي أن النبي ﷺ زوج أمامة بنت حمزة؛ وهي صغيرة، وجعل لها الخيار إذا بلغت [أبو داود ([illegible])]. وإنما زوجها النبي ﷺ لقرابته منها، وولايته عليها، ولم يزوجها بصفته نبيًا؛ إذ لو زوجها بصفته نبيًا؛ لم يكن لها حق الخيار إذا بلغت؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. وهذا المذهب قال به من الصحابة: عمر، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وابن عمر، وأبو هريرة، رضي الله عنهم أجمعين.

ولاية الإجبار: تثبت ولاية الإجبار على الشخص الفاقد الأهلية، مثل المجنون، والصبي غير المميز، كما تثبت هذه الولاية على الشخص الناقص الأهلية، مثل الصبي، والمعتوه المميزين. ومعنى ثبوت ولاية الإجبار: أن للولي حق عقد الزواج، لمن له الولاية عليه من هؤلاء، دون الرجوع إليهم لأخذ رأيهم، ويكون عقده نافذًا على المولى عليه، دون توقف على رضاه. وقد جعل الشارع هذه الولاية إجبارية؛ للنظر في مصالح المولى عليه؛ إذ إن فاقد الأهلية أو ناقصها عاجز عن النظر في مصالح نفسه، وليس له من القدرة العقلية ما يستطيع بها أن يعرف مصلحته في العقود التي يعقدها، والتصرفات التي تصدر عنه بسبب الصغر، أو الجنون، أو العته، ومن ثم، فإن تصرفات فاقد الأهلية أو ناقصها ترجع إلى وليه. إلا أن فاقد الأهلية إن عقد الزواج، فإن عقده يقع باطلًا؛ لأنه لا تعتبر عبارته في إنشاء العقود والتصرفات؛ لعدم التمييز الذي هو أصل الأهلية. أما ناقص الأهلية، فإذا عقد عقد الزواج، فإن عقده يقع صحيحًا، متى توفرت الشروط اللازمة؛ إلا أنه يتوقف على إجازة الولي، فإن شاء أجازه، وإن شاء رده. وقال الأحناف: إن ولاية الإجبار هذه تثبت للعصبات النسبية على الصغار، والمجانين، والمعتوهين. أما غير الأحناف، فقد فرقوا بين الصغار، وبين المجانين والمعتوهين؛ فاتفقوا على أن الولاية على المجنون والمعتوهة تثبت للأب، والجد، والوصي، والحاكم، واختلفوا فيمن تثبت له هذه الولاية على الصغيرة والصغير؛ فقال الإمام مالك، وأحمد: تثبت للأب ووصيه فقط، ولا تثبت لغيرهما. وذهب الشافعي إلى أنها تثبت للأب والجد.

مَنْ هم الأولياء؟ ذهب جمهور العلماء، منهم مالك، والثوري، والليث، والشافعي، إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبة، وليس للخال، ولا للإخوة لأم، ولا لولد الأم، ولا لأي من ذوي الأرحام ولاية. قال الشافعي: لا ينعقد نكاح امرأة إلا بعبارة الولي القريب، فإن لم يكن، فعبارة الولي البعيد، فإن لم يكن،

فبعبارة السلطان[1]. فإن زوجت نفسها بإذن الولي أو بغير إذنه، بطل الزواج، ولم يتوقف. وعند أبي حنيفة: أن لغير العصبة من الأقارب ولاية التزويج.

ولصاحب «الروضة الندية» تحقيق في هذا الموضوع؛ قال: الذي ينبغي التعويل عليه عندي، هو أن يقال: إن الأولياء هم قرابة المرأة؛ الأدنى فالأدنى، الذين تلحقهم الغضاضة، إذا تزوجت بغير كفء، وكان المزوج لها غيرهم. وهذا المعنى لا يختص بالعصبات، بل قد يوجد في ذوي السهام، كالأخ لأم، وذوي الأرحام، كابن البنت. وربما كانت الغضاضة معهما أشد منها، مع بني الأعمام ونحوهم، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات، كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث، ومن زعم ذلك، فعليه الدليل أو النقل، بأن معنى الولي في النكاح شرعًا أو لغة هو هذا. قال: ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض، وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال، واستحقاق التصرف فيه، حتى يكون كالميراث، أو كولاية الصغير، بل باعتبار أمر آخر؛ وهو ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاحق به. وهذا لا يختص بالعصبات، بل يوجد في غيرهم، ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض؛ فالآباء والأبناء أولى من غيرهم، ثم الإخوة لأبوين، ثم الإخوة لأب أو لأم، ثم أولاد البنين وأولاد البنات، ثم أولاد الإخوة وأولاد الأخوات، ثم الأعمام والأخوال، ثم هكذا من بعد هؤلاء. ومن زعم الاختصاص بالبعض دون البعض، فليأت بحجة، وإن لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه، فلسنا ممن يعول على ذلك[2].

جواز تزويج الرجل نفسه من موليته: يجوز للرجل أن يزوج نفسه من المرأة التي يلي أمرها، دون الاحتياج إلى ولي آخر، إذا رضيت به زوجًا لها؛ فعن سعيد بن خالد، عن أم حكيم بنت قارظ، قالت لعبد الرحمن بن عوف: إنه خطبني غير واحد، فزوجني أيهم رأيت. قال: وتجعلين ذلك إلي؟ قالت: نعم. قال: قد تزوجتك. وقال مالك: لو قالت الثيب لوليها: زوجني بمن رأيت. فزوجها من نفسه، أو ممن اختار لها، لزمها ذلك، ولو لم تعلم عين الزوج. وهذا مذهب الأحناف، والليث، والثوري، والأوزاعي. وقال الشافعي، وداود: يزوجها السلطان، أو ولي آخر مثله، أو أبعد منه؛ لأن الولاية شرط في العقد، فلا يكون الناكح منكحًا، كما لا يبيع من نفسه.

وناقش ابن حزم رأي الشافعي، وداود؛ فقال: وأما قولهم: إنه لا يجوز أن يكون الناكح هو المنكح، ففي هذا نازعناهم، بل جائز أن يكون الناكح هو المنكح، فدعوى كدعوى. وأما قولهم: كما لا يجوز أن يبيع من نفسه، فهي جملة لا تصح كما ذكروا، بل جائز إن وكّل ببيع شيء أن يبتاعه لنفسه، إن لم يحابها بشيء. ثم ساق البرهان على صحة ما رجحه، من أن البخاري روى عن أنس، أن رسول الله ﷺ

---

(1) أي أن الترتيب عنده يجب أن يكون هكذا: الأب، ثم الجد أبو الأب، ثم الأخ للأب والأم، ثم الأخ للأب، ثم ابن الأخ للأب والأم، ثم ابن الأخ للأب، ثم العم، ثم ابنه. على هذا الترتيب، ثم الحاكم. أي أنه لا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه. لأنه يستحق بالتعصيب، فأشبه الإرث، فلو زوج أحد منهم على خلاف هذا الترتيب، فكأنه لم يصح الزواج.

(2) الروضة ج ٢، ص ١١.

أعتق صفية، وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وأولم عليها بحَيْس(١). [البخاري (٥٠٨٦، ٥١٦٩) ومسلم (١٣٦٥، ٨٤)]. قال: فهذا رسول الله ﷺ زوّج مولاته من نفسه، وهو الحجة على من سواه. ثم قد قال الله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢]. فمن أنكح أيّمة من نفسه برضاها، فقد فعل ما أمره الله تعالى به، ولم يمنع الله عز وجل من أن يكون المنكح للأيمة هو الناكح لها؛ فصح أنه الواجب.

غيبةُ الولي: إذا كان الولي الأقرب المستوفي لشروط الولاية موجودًا، فلا ولاية للبعيد معه. فإذا كان الأب مثلًا حاضرًا، لا يكون للأخ ولاية التزويج، ولا للعم، ولا لغيرهما، فإن باشر واحد منهما زواج الصغيرة ومن في حكمها، بغير إذن الأب، ولم يجزه، كان فضوليًا، وعقده موقوف على إجازة من له الولاية، وهو الأب. أما إذا غاب الأقرب، بحيث لا ينتظر الخاطب الكفء استطلاع رأيه، فإن الولاية تنتقل إلى من يليه، حتى لا تفوت المصلحة، وليس للغائب بعد عودته أن يعترض على ما باشره من يليه؛ لأنه بغيبته اعتبر كالمعدوم، وصارت حقًّا لمن يليه. وهذا مذهب الأحناف. وقال الشافعي: إذا زوجها من أوليائها الأبعد، والأقرب حاضر، فالنكاح باطل، وإذا غاب أقرب أوليائها، لم يكن للذي يليه تزويجها، ويزوجها القاضي. وقال في «بداية المجتهد»: اختلف في ذلك قول مالك؛ فمرة قال: إن زوّج الأبعد، مع حضور الأقرب، فالنكاح مفسوخ. ومرة قال: النكاح جائز. ومرة قال: للأقرب أن يجيز أو يفسخ. قال: وهذا الخلاف كله، فيما عدا الأب في ابنته البكر، والوصي في محجورته؛ فإنه لا يختلف قوله: إن النكاح في هذين مفسوخ. أعني، تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب، أو غير الوصي المحجورة مع حضور الوصي. ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي البعيد، في حالة ما إذا غاب الولي القريب.

الولي القريبُ المحبوسُ مثل البعيد: وفي «المغني»: وإذا كان القريب محبوسًا أو أسيرًا في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته، فهو كالبعيد؛ فإن البعد لم يعتبر لعينه، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره، وهذا موجود هاهنا. ولذلك إن كان لا يعلم أقريب أم بعيد، أو يعلم أنه قريب، ولم يعلم مكانه، فهو كالبعيد.

عقدُ الوليين: إذا عقد الوليان لامرأة، فإما أن يكون العقدان في وقت واحد، وإما أن يكون أحدهما متقدمًا، والآخر متأخرًا؛ فإن كان العقدان في وقت واحد، بطلا، وإن كانا مرتبين، كانت المرأة للأول منهما، سواء دخل بها الثاني أم لا. فإن دخل بها مع علمه، بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو: كان زانيًا مستحقًّا للحد. وإن كان جاهلًا، رُدّت إلى الأول، ولا يقام عليه الحد لجهله؛ فعن سمرة، أن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة زوجها وليان، فهي للأول منهما». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي. [أحمد (٥/٨) وأبو داود (٢٠٨٨) والترمذي (١١١٠) والنسائي (٧/٣١٤) وابن ماجه (٢١٩٠)]. فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول، دخل بها الثاني، أم لم يدخل.

---

(١) الحيس: تمر يخلط بسمن.

المرأة التي لا ولي لها، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي: قال القرطبي: وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه، ولا ولي لها، فإنها تصير أمرها إلى من يوثق به من جيرانها، فيزوجها، ويكون هو وليها في هذه الحال؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج، وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن[1]. وعلى هذا، قال مالك في المرأة الضعيفة الحال: إنه يزوجها من تسند أمرها إليه؛ لأنها ممن تضعف عن السلطان، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها، فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها. وقال الشافعي: إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها، فولت أمرها رجلاً، حتى زوجها، جاز؛ لأن هذا من قبيل التحكيم، والمحكم يقوم مقام الحاكم.

عضل الولي: اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعضل موليته، ويظلمها بمنعها من الزواج، إذا أراد أن يتزوجها كفء بمهر مثلها، فإذا منعها في هذه الحال، كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي؛ ليزوجها. ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة؛ لأن العضل ظلم، وولاية رفع الظلم إلى القاضي. فأما إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول، كأن يكون الزوج غير كفء، أو المهر أقل من مهر المثل، أو لوجود خاطب آخر أكفأ منه، فإن الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه؛ لأنه لا يعد عاضلاً. عن معقل بن يسار، قال: كانت لي أخت تخطب إلي، فأتاني ابن عم لي؛ فأنكحتها إياه، ثم طلقها طلاقًا له رجعة، ثم تركها، حتى انقضت عدتها، فلما خطبت إلي أتاني يخطبها، فقلت: لا والله، لا أنكحها أبدًا. قال: ففي نزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. قال: فكفرت عن يميني، فأنكحتها إياه. [سبق تخريجه].

زواج اليتيمة: يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ، ويتولى الأولياء العقد عليها، ولها الخيار بعد البلوغ، وهو مذهب عائشة - رضي الله عنها -، وأحمد، وأبي حنيفة. قال الله - تعالى -: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]. قالت عائشة - رضي الله عنها -: هي اليتيمة، تكون في حجر وليها، فيرغب في نكاحها، ولا يقسط لها سنة صداقها، فنهوا عن نكاحهن، إلا أن يقسطوا لهن سنة صداقهن. وفي السنن الأربعة، عنه ﷺ: «اليتيمة تستأمر في نفسها، فإن صمتت فهو إذنها، وإن أبت فلا جواز عليها». [أحمد (٢/ ٢٥٩)، وأبو داود (٢٠٩٣)، والترمذي (١١٠٩)، والنسائي (٦/ ٨٧) من حديث أبي هريرة]. وقال الشافعي: لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد البلوغ؛ لقول الرسول ﷺ: «اليتيمة تستأمر». [أبو داود (٢٠٩٣)، والترمذي (١١٠٩)، والنسائي (٦/ ٨٧)]. ولا استئمار إلا بعد البلوغ؛ إذ لا فائدة من استئمار الصغيرة.

انعقاد الزواج بعاقد واحد: إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة، يجوز له أن يلي العقد: فللجد أن يزوج ابن ابنه الصغير، من بنت ابنه الصغيرة، وكما إذا كان وكيلاً.

ولاية السلطان (القاضي): تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين:

الأولى: إذا تشاجر الأولياء.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ص ٧٦ ج ٣.

والثانية: إذا لم يكن الولي موجودًا، ويتحقق ذلك بعدمه مطلقًا أو غيبته؛ فإذا تعذر الكفء، ورغبت المرأة البالغة به، ولم يكن أحد من الأولياء حاضرًا، بأن كان غائبًا، ولو في محل قريب، إذا كان خارجًا عن بلد المرأة، ومن يريد زواجها، فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد، إلا أن ترضى المرأة، ومن يريد التزوج بها انتظار قدوم الغائب، فذلك حق لهما وإن طالت المدة. أما مع عدم الرضا، فلا وجه لاستحباب الانتظار؛ ففي الحديث: «ثلاث لا يؤخرن وهن؛ الصلاة إذا أتت، والجنازة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت كفئًا». رواه البيهقي وغيره، عن علي، وسنده ضعيف. [الترمذي (١٠٧٥)، وابن ماجه (١٤٨٦)].
وقد ورد في الباب أحاديث كلها واهية، أمثلها هذا.

الوكالة في الزواج

الوكالة من العقود الجائزة في الجملة؛ لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم. وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه، جاز أن يوكل به غيره؛ كالبيع، والشراء، والإجارة، واقتضاء الحقوق، والخصومة في المطالبة بها، والتزويج، والطلاق، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة. وقد كان النبي - صلوات الله وسلامه عليه - يقوم بدور الوكيل في عقد الزواج، بالنسبة لبعض أصحابه؛ روى أبو داود، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال لرجل: «أترضى أن أزوجك فلانة؟». قال: نعم. وقال للمرأة: «أترضين أن أزوجك فلانًا؟». فقالت: نعم. فزوج أحدهما صاحبه، فدخل بها، ولم يفرض لها صداقًا، ولم يعطها شيئًا - وكان ممن شهد الحديبية - وكان من شهد الحديبية له سهم بخيبر، فلما حضرته الوفاة، قال: إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة، ولم أفرض لها صداقًا، ولم أعطها شيئًا، وإني أشهدكم أني أعطيتها من صداقها سهمي بخيبر. فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف. [أبو داود (٢١١٧)]. وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً من الطرفين. [أبو داود (٢١١٧)]. وعن أم حبيبة، أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة، فزوجها النجاشي رسول الله ﷺ، وهي عنده. رواه أبو داود. [أبو داود (٢٠٨٦)، والنسائي (٦/ ١١٩)، وأحمد (٦/ ٤٢٧)]. وكان الذي تولى العقد عمرو بن أمية الضمري؛ وكيلاً عن رسول الله ﷺ، وكله بذلك، وأما النجاشي، فهو الذي كان قد أمهر لها المهر، فأسند التزويج إليه.

من يصح توكيله، ومن لا يصح؟ يصح التوكيل من الرجل العاقل البالغ الحر؛ لأنه كامل الأهلية[1]، وكل من كان كامل الأهلية، فإنه يملك تزويج نفسه بنفسه، وكل من كان كذلك، فإنه يصح أن يوكل عنه غيره. أما إذا كان الشخص فاقد الأهلية أو ناقصها، فإنه ليس له الحق في توكيل غيره؛ كالمجنون، والصبي، والعبد، والمعتوه؛ فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في تزويج نفسه بنفسه. وقد اختلف الفقهاء في صحة توكيل المرأة البالغة العاقلة في تزويج نفسها، حسب اختلافهم في انعقاد الزواج بعبارتها؛ فقال أبو حنيفة: يصح منها التوكيل، كما يصح من الرجل؛ لأن من حقها أن تتولى العقد، وما دام ذلك حقًّا من

---

(1) لأنه من حقه مباشرة العقد بنفسه، فيصح منه التوكيل، وقالت الأحناف: يصح توكيل الصبي المميز لغيره.

حقوقها ، فمن حقها أن توكّل عنها من يقوم بشأنه . أما جمهور العلماء ، فإنهم قالوا : إن لوليها الحق في أن يعقد عليها ، من غير توكيل منها له ، وإن كان لابد من اعتبار رضاها ، كما تقدم . وفرق بعض علماء الشافعية بين الأب والجد ، وبين غيرهما من الأولياء ، فقالوا : إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجد ، أما غيرهما ، فلابد من التوكيل منها له .

التوكيلُ المطلقُ والمقيدُ : والتوكيل يجوز مطلقًا ومقيدًا . فالمطلق ؛ أن يوكل شخص آخر في تزويجه ، دون أن يقيده بامرأة معينة ، أو بمهر ، أو بمقدار معين من المهر . والمقيد ؛ أن يوكله في التزويج ، ويقيده بامرأة معينة ، أو امرأة من أسرة معينة ، أو بقدر معين من المهر . وحكم التوكيل المطلق أن الوكيل لا يتقيد بأي قيد ، عند أبي حنيفة ؛ فلو زوج الوكيل موكله بامرأة معيبة ، أو غير كفء ، أو بمهر زائد عن مهر المثل ، جاز ذلك[1] ، وكان العقد صحيحًا نافذًا ؛ لأن ذلك مقتضى الإطلاق . وقال أبو يوسف ، ومحمد : لابد أن يتقيد بالسلامة ، والكفاءة ، ومهر المثل ، ويتجاوز عن الزيادة اليسيرة ، التي يتغابن الناس فيها عادة . ووجهتهما ، أن الذي يوكل غيره إنما يوكله ؛ ليكون عونًا له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه ، وترك التقييد لا يقتضي أن يأتي له بأي امرأة ؛ لأن المفهوم أن يختار له امرأة مناسبة بمهر مماثل . ولابد من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره ، لأن المعروف عرفًا ، كالمشروط شرطًا . وهذا هو الرأي ، الذي لا ينبغي التعويل إلا عليه . وحكم التوكيل المقيد أنه لا تجوز فيه المخالفة ، إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن ، بأن تكون الزوجة التي اختارها الوكيل أجمل وأفضل ، من الزوجة التي عينها له ، أو يكون المهر أقل من المهر الذي عينه . فإذا كانت المخالفة إلى غير ذلك ، كان العقد صحيحًا ، غير لازم على الموكل ؛ فإن شاء أجازه ، وإن شاء رده . وقال الأحناف : إن المرأة إذا كانت هي الموكلة ، فإما أن توكله بمعين ، أو غير معين ؛ فإن كان الأول ، فلا ينفذ العقد عليها ، إلا إذا وافقها في كل ما أمرته به ؛ سواء كان من جهة الزوج أو المهر . وإن كان الثاني - وهو ما إذا أمرته بتزويجها بغير معين ؛ كما إذا قالت له : وكلتك في أن تزوجني رجلًا . فزوجها من نفسه ، أو لأبيه ، أو لابنه - لا يلزم العقد ؛ للتهمة ، فإن حصل ذلك ، توقف نفاذ العقد على إجازتها . وإن زوجها بغير من ذكر ، أي ؛ بأجنبي ، فإن كان الزوج كفئًا ، والمهر مهر المثل ، لزم النكاح ، وليس لها ولا لوليها رده . وإن كان الزوج كفئًا ، والمهر أقل من مهر المثل - وكان الغبن فاحشًا - فلا ينفذ العقد ، بل يكون موقوفًا على إجازتها وإجازة وليها ؛ لأن كلًّا منهما له حق في ذلك . وإن كان الزوج غير كفء ، وقع العقد فاسدًا ؛ سواء كان المهر أقل من مهر المثل أو مساويًا له أو أكثر . ولا تصححه الإجازة ؛ لأن الإجازة لا تلحق الفاسد ، وإنما تلحق الزواج الموقوف .

الوكيلُ في الزَّواجِ سفيرٌ ومعبرٌ[2] : تختلف الوكالة في الزواج عن الوكالة في العقود الأخرى ؛ فالوكيل في الزواج ما هو إلا سفير ومعبر لا غير ، فلا ترجع إليه حقوق العقد ؛ فلا يطالب بالمهر[3] ،

---

(1) ويستثنى من هذا ما فيه تهمة ، كأن يزوجه بنته ، أو امرأة تحت ولايته ، فإنه لا ينفذ إلا برضا الموكل .
(2) أي معبر عن موكله ومعبر عن إرادته . (3) إلا إذا ضمن المهر عن الزوج ، فإنه يطالب به كضامن ، لا كوكيل .

ولا يتحمل الزوج في صفقة زوجها، إذا كان وكيل الزوجة، ولا يقبض المهر عن الزوجة، إذا كان وكيلاً عنها، إلا إذا أذنت له، فيكون بإذنها توكيلاً له بالقبض، وهو غير توكيل الزواج، الذي ينتهي بمجرد إتمام العقد.

الكفاءة في الزواج

تعريفها: **الكفاءة**: هي المساواة، والمماثلة. والكفء، والكفاء، والكفؤ: المثل، والنظير.

والمقصود بها في باب الزواج: أن يكون الزوج كفئاً لزوجته، أي: مساوياً لها في المنزلة، ونظيراً لها في المركز الاجتماعي، والمستوى الخلقي والمالي.

ومما لا شك فيه أنه كلما كانت منزلة الرجل مساوية لمنزلة المرأة، كان ذلك أدعى لنجاح الحياة الزوجية، وأحفظ لها من الفشل، والإخفاق.

حكمها: ولكن ما حكم هذه الكفاءة، وما مدى اعتبارها؟

أما ابن حزم: فذهب إلى عدم اعتبار هذه الكفاءة، فقال: أي مسلم - ما لم يكن زانياً - فله الحق في أن يتزوج أية مسلمة، ما لم تكن زانية. قال: وأهل الإسلام كلهم إخوة، لا يحرم على ابن من زنجية لغية[1] نكاح ابنة الخليفة الهاشمي، والفاسق المسلم، الذي بلغ الغاية من الفسق - ما لم يكن زانياً - كفء للمسلمة الفاسقة، ما لم تكن زانية. قال: والحجة قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وقوله ﷻ مخاطباً جميع المسلمين: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] وذكر ﷻ ما حرم علينا من النساء، ثم قال - سبحانه -: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيداً مولاه، وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب.

قال: وأما قولنا في الفاسق والفاسقة، فيلزم من خالفنا ألا يجيز للفاسق أن ينكح إلا فاسقة، وألا يجيز للفاسقة أن ينكحها إلا فاسق، وهذا لا يقوله أحد، وقد قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وقال - سبحانه -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]

اعتبار الكفاءة بالاستقامة والخلق: وذهب جماعة إلى أن الكفاءة معتبرة، ولكن اعتبارها بالاستقامة والخلق خاصة، فلا اعتبار لنسب، ولا لصناعة، ولا لغنى، ولا لشيء آخر: فيجوز للرجل الصالح، الذي لا نسب له أن يتزوج المرأة النسيبة، ولصاحب الحرفة الدنيئة أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر، ولمن لا جاه له أن يتزوج صاحبة الجاه والشهرة، وللفقير أن يتزوج الثرية الغنية، ما دام مسلماً عفيفاً، وأنه ليس لأحد من الأولياء الاعتراض، ولا طلب التفريق، وإن كان غير مستو في الدرجة مع الولي الذي تولى العقد، ما دام الزواج كان عن رضا منها. فإذا لم يتوفر شرط الاستقامة عند الرجل، فلا يكون كفئاً للمرأة الصالحة، ولها الحق في طلب فسخ العقد، إذا كانت بكراً، وأجبرها أبوها على الزواج من الفاسق. وفي بداية

---

(١) لغية: من مولود الزنى.

المجتهد. ولم يخالف المذهب المالكي أن البكر إذا زوجها الأب من شارب خمر، أو بالجملة من فاسق، أن لها أن تمنع نفسها من النكاح، وينظر الحاكم في ذلك، فيفرق بينهما. وكذلك إذا زوجها ممن ماله حرام، أو ممن هو كثير الحلف بالطلاق. واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

١- أن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، ففي هذه الآية تقرير أن الناس متساوون في الخلق، وفي القيمة الإنسانية، وأنه لا أحد أكرم من أحد، إلا من حيث تقوى الله ﷻ بأداء حق الله، وحق الناس.

٢- وروى الترمذي بإسناد حسن، عن أبي حاتم المزني، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه، فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد كبير. قالوا: يا رسول الله، وإن كان فيه؟ قال: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه، فأنكحوه». ثلاث مرات. [الترمذي (١٠٨٥)]. ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء، أن يزوجوا مولياتهم من يخطبهن من ذوي الدين، والأمانة، والخلق، وإن لم يفعلوا ذلك بعدم تزويج صاحب الخلق الحسن، ورغبوا في الحسب، والنسب، والجاه، والمال، كانت الفتنة والفساد الذي لا آخر له.

٣- وروى أبو داود، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني بياضة، أنكحوا أبا هند، وانكحوا إليه»[1]. وكان حجامًا. [أبو داود (٢١٠٢)، والحاكم (٢/ ١٦٤)]. قال في معالم السنن: في هذا الحديث حجة لمالك، ومن ذهب مذهبه، في أن الكفاءة بالدين وحده دون غيره، وأبو هند مولى بني بياضة ليس من أنفسهم.

٤- وخطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش، لزيد بن حارثة، فاستنكفت، وامتنع أخوها عبد الله؛ لنسبها في قريش، وأنها كانت بنت عمة النبي ﷺ، أمها أميمة بنت عبد المطلب، وأن زيدًا كان عبدًا، فنزل قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]. فقال أخوها لرسول الله ﷺ: مرني بما شئت، فزوجها من زيد.

٥- وزوج أبو حذيفة سالمًا من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهو مولى لامرأة من الأنصار.

٦- وتزوج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف.

٧- وسئل الإمام علي رضي الله عنه عن حكم زواج الأكفاء؟ فقال: الناس بعضهم أكفاء لبعض: عربيهم وعجميهم، قرشيهم وهاشميهم، إذا أسلموا وآمنوا. وهذا مذهب المالكية. قال الشوكاني: ونقل عن عمر، وابن مسعود، وعن محمد بن سيرين، وعمر بن عبد العزيز. ورجحه ابن القيم، فقال: فالذي يقتضيه حكمه ﷺ اعتبار الدين في الكفاءة، أصلاً وكمالاً، فلا تزوج مسلمة بكافر، ولا عفيفة بفاجر، ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمرًا وراء ذلك، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث، ولم يعتبر

---

(1) أي زوجوه وتزوجوا منه.

نسبها، وإن لم يكن له نسب معروف؛ لقول رسول الله ﷺ: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا» أخرجه الطيالسي (ص ٣٣٢)، وأصله في البخاري (الفتح ٦/٥٢٥) من حديث أبي هريرة. ولقول الله تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ [المجادلة: ١١]، وقوله عز وجل: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ [الزمر: ٩]. هذا بالنسبة للعرب، وأما غيرهم من الأعاجم، فقيل: لا كفاءة بينهم بالنسب. وروي عن الشافعي وأكثر أصحابه أن الكفاءة معتبرة في أنسابهم فيما بينهم قياسا على العرب، ولأنهم يعيرون إذا تزوجت واحدة منهم زوجا دونها نسبا، فيكون حكمهم حكم العرب؛ لاتحاد العلة.

(ثانيا) الحرية: فالعبد ليس بكفء لحرة، ولا العتيق كفئا لحرة الأصل، ولا من مس الرق أحد آبائه كفئا لمن لم يمسها رق، ولا أحدا من آبائها؛ لأن الحرة يلحقها العار بكونها تحت عبد، أو تحت من سبق من كان في آبائه مسترق.

(ثالثا) الإسلام: أي التكافؤ في إسلام الأصول، وهو معتبر في غير العرب. أما العرب فلا يعتبر فيهم؛ لأنهم يكتفون بالتفاخر بأنسابهم، ولا يتفاخرون بإسلام أصولهم. وأما غير العرب من الموالي والأعاجم، فيتفاخرون بإسلام الأصول. وعلى هذا: إذا كانت المرأة مسلمة لها أب وأجداد مسلمون، فإنه لا يكافئها المسلم الذي ليس له في الإسلام أب ولا جد، ومن لها أب واحد في الإسلام يكافئها من له أب واحد فيه. ومن له أب وجد في الإسلام، فهو كفء لمن لها أب وأجداد؛ لأن تعريف المرء يتم بأبيه وجده، فلا يلتفت إلى ما زاد. ورأي أبي يوسف أن من له أب واحد في الإسلام كفء لمن له آباء؛ لأن التعريف عنده يكون كاملا بذكر الأب. أما أبو حنيفة ومحمد، فلا يكون التعريف عندهما كاملا إلا بالأب والجد.

(رابعا) الحرفة: إذا كانت المرأة من أسرة تمارس حرفة شريفة، فلا يكون صاحب الحرفة الدنيئة كفئا لها، وإذا تقاربت الحرف، فلا اعتبار بالتفاوت فيها. والمعتبر في شرف الحرف ودناءتها العرف، فقد تكون حرفة ما شريفة في مكان ما، أو زمان ما، بينما هي دنيئة في مكان ما، أو زمان ما. وقد استدل القائلون باعتبار الكفاءة بالحرفة بالخبر المتقدم «العرب بعضهم أكفاء لبعض... إلا حائكا أو حجاما». وقد قيل لأحمد بن حنبل - رحمه الله -: وكيف تأخذ به وأنت تضعفه؟ قال: العمل عليه. قال في المغني: يعني أنه ورد موافقا لأهل العرف. ولأن أصحاب الصنائع الجليلة والحرف الشريفة يعيرون بتزويج بناتهم لأصحاب الصنائع الدنيئة، كالحائك، والدباغ، والكناس، والزبال، فكذا المحجوم... وقد جرى عرف الناس بالتعيير بذلك، فأشبه النقص في النسب... وهذا مذهب الشافعية، ومحمد وأبي يوسف من الحنفية، ورواية عن أحمد وأبي حنيفة. ورواية عن أبي يوسف أنها لا تعتبر إلا أن تفحش.

(خامسا) المال: وللشافعية اختلاف في اعتباره... فمنهم من قال باعتباره، فالمعسر عند هؤلاء ليس بكفء للموسرة؛ لما روى سمرة أن رسول الله ﷺ قال: «الحسب المال، والكرم التقوى» (أحمد ٥/١٠، والترمذي ٥/٣٩٠).

قالوا: ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر ... ومنهم من قال: لا معتبر، لأن المال غاد ورائح؛ ولأنه لا يفتخر به ذوو المروءات، وأنشدوا قول الشاعر:

عشنا زمانًا بالتصعلك والغنى ... وكلا سقاناه بكأسيهما الدهر[1]

فما زادنا بغيًا على ذي قرابة ... غنانا ولا أزرى بأحسابنا الفقر

وعند الأحناف اعتبار المال: والمعتبر فيه أن يكون مالكًا المهر والنفقة، حتى إن من لم يملكهما، أو يملك أحدهما لا يكون كفؤًا ... والمراد بالمهر قدر ما تعارفوا تعجيله، لأن ما وراءه مؤجل عرفًا. وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر، لأنه تجري المساهلة فيه، ويعد المرء قادرًا عليه بيسار أبيه. واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحمد، لأن على الموسرة ضررًا في إعسار زوجها، لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها؛ ولأن الناس يعتبرون الفقر نقصًا، ويتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب، وأبلغ.

(سادسًا) السلامة من العيوب: وقد اعتبر أصحاب الشافعي. وفيما ذكره ابن نصر عن مالك. السلامة من العيوب من شروط الكفاءة، فمن به عيب مثبت للفسخ ليس كفؤًا للسليمة منه، فإن لم يكن مثبتًا للفسخ عنده وكان منفرًا كالعمى، والقطع، وتشويه الخلقة، فوجهان، واختيار الروياني أن صاحبه ليس بكفء، ولم يعتبرها الأحناف ولا الحنابلة. وفي «المغني»: وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة، فإنه لا خلاف في أنه لا يبطل النكاح بعدمه، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء، لأن ضرره مختص بها، ولوليها منعها من نكاح المجذوم، والأبرص، والمجنون.

فيمن تعتبر؟: والكفاءة في الزواج معتبرة في الزوج دون الزوجة، أي أن الرجل هو الذي يشترط فيه أن يكون كفؤًا للمرأة ومماثلًا لها، ولا يشترط أن تكون المرأة كفؤًا للرجل[2].

ودليل ذلك: أولًا: أن النبي ﷺ قال: «من كانت عنده جارية، فعلمها وأحسن تعليمها، وأحسن إليها، ثم أعتقها وتزوجها، فله أجران». رواه البخاري ومسلم. [البخاري (٥٠٨٣) ومسلم (١٥٤)].

ثانيًا: أن النبي ﷺ لا مكافئ له في منزلته وقد تزوج من أحياء العرب. وتزوج من صفية بنت حيي، وكانت يهودية وأسلمت.

ثالثًا: أن الزوجة الرفيعة المنزلة: وهي التي تعير هي وأولياؤها عادة، إذا تزوجت من غير الكفء. أما الزوج الشريف فلا يعير إذا كانت زوجته خسيسة ودونه منزلة.

الكفاءة حق للمرأة والأولياء: يرى جمهور الفقهاء أن الكفاءة حق للمرأة والأولياء، فلا يجوز للولي أن

---

(١) عشنا زمنًا: أي أمضينا، والتصعلك: الفقر، والصعلوك: الفقير، وعروة الصعاليك: رجل عربي كان يجمع الفقراء في مكان ويرزقهم مما يغنم.

(٢) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الزوجة معتبرة في حالتين:

١. فيما إذا وكل رجل غيره من يزوجه امرأة غير معينة، فإنه يشترط لنفاذ تزويج الوكيل على الموكل أن يزوجه من تكافئه. كما تقدم في الوكالة.

٢. وفيما إذا كان الولي الذي زوج الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف بسوء الاختيار: فإنه يشترط لصحة الزويج أن تكون الزوجة تكافئه احتياطًا لمصالحه.

يزوج المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء [1]؛ لأن تزويجها بغير الكفء فيه إلحاق عار بهم، فلم يجز من غير رضاهم جميعًا، فإن رضيت، ورضي أولياؤها جاز تزويجها لأن المنع لحقهم، فإن رضوا زال المنع. ومذهب الشافعية هي لمن له الولاية في الحال. وقال أحمد في رواية: هي حق لجميع الأولياء، قريبهم وبعيدهم فمن لم يرض منهم فله الفسخ. وفي رواية عن أحمد: أنها حق لله، فلو رضي الأولياء والزوجة بإسقاط الكفاءة لا يصح رضاهم، ويمكن حمل هذه الرواية على أن الكفاءة في الدين لا غير، كما جاء في إحدى الروايات عنه.

وقت اعتبارها: ويعتبر وجود الكفاءة عند إنشاء العقد، فإذا تخلف وصف من أوصافها بعد العقد، فإن ذلك لا يضر، ولا يغير من الواقع شيئًا، ولا يؤثر في عقد الزواج، لأن شروط الزواج إنما تعتبر عند العقد، فإن كان عند الزواج صاحب حرفة شريفة، أو كان قادرًا على الإنفاق، أو كان صالحًا، ثم تغيرت الظروف، فاحترف مهنة دنيئة، أو عجز عن الإنفاق، أو فسق عن أمر ربه بعد الزواج، فإن العقد باق على ما هو عليه، فإن الدهر قُلَّب، والإنسان لا يدوم على حال واحدة، وعلى المرأة أن تقبل الواقع، وتصبر وتتقي، فإن ذلك من عزم الأمور.

الحقوق الزوجية

إذا وقع العقد صحيحًا نافذًا ترتب عليه آثاره، ووجبت بمقتضاه الحقوق الزوجية.

وهذه الحقوق ثلاثة أقسام:

١- منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها.

٢- ومنها حقوق واجبة للزوج على زوجته.

٣- ومنها حقوق مشتركة بينهما.

وقيام كل من الزوجين بواجبه، والاضطلاع بمسؤولياته هو الذي يوفر أسباب الاطمئنان والهدوء النفسي، وبذلك تتم السعادة الزوجية. وفيما يلي نفصل بيان هذه الحقوق:

الحقوق المشتركة بين الزوجين

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي:

١- حل العشرة الزوجية، واستمتاع كل من الزوجين بالآخر. وهذا الحق مشترك بينهما، فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه، وهذا الاستمتاع حق للزوجين، ولا يحصل إلا بمشاركتهما معًا؛ لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما.

٢- حرمة المصاهرة: أي أن الزوجة تحرم على آباء الزوج وأجداده، وأبنائه، وفروع أبنائه وبناته. كما يحرم هو على أمهاتها، وبناتها، وفروع أبنائها وبناتها.

---

(١) [illegible] المرأة من غير كفء [illegible] الأولياء [illegible] صحيح [illegible]
[illegible] ورأي الأحناف [illegible] في الولاية.

٣- ثبوت التوارث بينهما بمجرد إتمام العقد، فإذا مات أحدهما بعد إتمام العقد، ورثه الآخر، وإن لم يتم الدخول.

٤- ثبوت نسب الولد من الزوج، صاحب الفراش.

٥- المعاشرة بالمعروف: فيجب على كلٍّ من الزوجين أن يعاشر الآخر بالمعروف، حتى يسود بينهما الوئام، ويظلهما السلام؛ قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها:

١- حقوق مالية: وهي المهر والنفقة.

٢- وحقوق غير مالية: مثل العدل بين الزوجات، إذا كان الزوج متزوجًا بأكثر من واحدة، ومثل عدم الإضرار بالزوجة.

ونذكر تفصيل ذلك فيما يلي:

المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامه لها، أن أعطاها حقها في التملك، إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق، مهيضة الجناح، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها، لا يدع لها فرصة للتملك، ولا يمكنها من التصرف. فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر، وفرض لها المهر، وجعله حقًا على الرجل لها، وليس لأبيها، ولا لأقرب الناس إليها، أن يأخذ شيئًا منه، إلا في حال الرضا والاختيار؛ قال الله تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]. أي: وآتوا النساء مهورهن عطاء مفروضًا، لا يقابله عوض، فإن أعطين شيئًا من المهر بعدما ملكنه من غير إكراه، ولا حياء، ولا خديعة، فخذوه سائغًا، لا غصة فيه، ولا إثم معه. فإن أعطت الزوجة شيئًا من مالها حياء، أو خوفًا، أو خديعة، فلا يحل أخذه، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (٢٠) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا (٢١)﴾ [النساء: ٢٠، ٢١]. وهذا المهر المفروض للمرأة، كما أنه يحقق هذا التملك، فهو يطيب نفس المرأة، ويرضيها بقوامة الرجل عليها، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]. مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات، وإيجاد أسباب المودة والرحمة.

قدر المهر: لم تجعل الشريعة حدًا لقلته ولا لكثرته؛ إذ الناس يختلفون في الغنى والفقر، ويتفاوتون في السعة والضيق، ولكل جهة عاداتها وتقاليدها، فتركت التحديد؛ ليعطي كلُّ واحد على قدر طاقته، وحسب حالته وعادات عشيرته، وكلّ النصوص جاءت تشير إلى أن المهر لا يشترط فيه إلا أن يكون شيئًا

له قيمة، بقطع النظر عن القلة والكثرة؛ فيجوز أن يكون خاتمًا من حديد، أو قدحًا من تمر، أو تعليمًا لكتاب الله، وما شابه ذلك، إذا تراضى عليه المتعاقدان؛

١- فعن عامر بن ربيعة، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين؟» فقالت: نعم. فأجازه. رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي وصححه. [أحمد (٣/ ٤٤٥) والترمذي (١١١٣) وابن ماجه (١٨٨٨)].

٢- وعن سهل بن سعد، أن النبي ﷺ جاءته امرأة، فقالت: يا رسول الله، إني وهبت نفسي لك. فقامت قيامًا طويلاً، فقام رجل، فقال: يا رسول الله، زوّجنيها، إن لم يكن لك بها حاجة. فقال رسول الله ﷺ: «هل عندك من شيء تُصدِقُها إياه؟» فقال: ما عندي، إلا إزاري هذا. فقال النبي ﷺ: «إن أعطيتها إزارك، جلست لا إزار لك، فالتمس شيئًا». فقال: ما أجد شيئًا. فقال: «التمس، ولو خاتمًا من حديد». فالتمس، فلم يجد شيئًا، فقال له النبي ﷺ: «هل معك من القرآن شيء؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا. لسور يسميها، فقال النبي ﷺ: «قد زوجتكها، بما معك من القرآن». رواه البخاري، ومسلم. وقد جاء في بعض الروايات الصحيحة: «علّمْها من القرآن». وفي رواية أبي هريرة، أنه قدّر ذلك بعشرين آية. [أحمد (٥/ ٣٣٠ و ٣٣٤ و ٣٣٦) والبخاري (٥٠٣٠ و ٥١٤٩) ومسلم (١٤٢٥/ ٧٦، ٧٧)].

٣- وعن أنس، أن أبا طلحة خطب أم سُليم، فقالت: والله، ما مثلك يُرَدُّ، ولكنك كافر وأنا مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذلك مهري، ولا أسألك غيره. فكان ذلك مهرها. [النسائي (٦/ ١١٤)]. فدلت هذه الأحاديث على جواز جعل المهر شيئًا قليلاً، وعلى جواز جعل المنفعة مهرًا، وأن تعلم القرآن من المنفعة. وقد قدر الأحناف أقل المهر، بعشرة دراهم. كما قدره المالكية، بثلاثة!! وهذا التقدير لا يستند إلى دليل يعول عليه، ولا حجة يعتد بها. قال الحافظ: وقد وردت أحاديث في أقل الصداق، لا يثبت منها شيء. وقال ابن القيم - تعليقًا على ما تقدم من الأحاديث -: وهذا هو الذي اختارته أم سليم؛ من انتفاعها بإسلام أبي طلحة، وبذل نفسها له إن أسلم، وهذا أحب إليها من المال الذي يبذله الزوج، فإن الصداق شرع في الأصل حقًّا للمرأة تنتفع به، فإذا رضيت بالعلم والدين، وإسلام الزوج وقراءته القرآن، كان هذا من أفضل المهور، وأنفعها، وأجلها. فما خلا العقد عن مهر، وأين الحكم بتقدير المهر، بثلاثة دراهم، أو عشرة من النص؟! والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصًّا وقياسًا، وليس هذا مستويًا بين هذه المرأة وبين الموهوبة، التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وهي خالصة له من دون المؤمنين، فإن تلك وهبت نفسها هبة مجردة من وليّ وصداق، بخلاف ما نحن فيه، فإنه نكاح بولي وصداق، وإن كان غير مالي، فإن المرأة جعلته عوضًا عن المال؛ لما يرجع إليها من منفعة، ولم تهب نفسها للزوج هبة مجردة، كهبة شيء من مالها، بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسوله ﷺ. هذا مقتضى هذه الأحاديث، وقد خالف في بعضه من قال: لا يكون الصداق، إلا مالاً، ولا يكون منافع أخرى،

ولا علمه ولا تعليمه صداقًا، كقولي أبي حنيفة، وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه، ومن قال: لا يكون أقل من ثلاثة دراهم. كمالك - رحمه الله - و: عشرة دراهم. كأبي حنيفة - رحمه الله -. وفيه أقوال أخرى شاذة، لا دليل عليها من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها اختصاصها بالنبي ﷺ، وأنها منسوخة، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها، فدعوى لا يقوم عليها دليل، والأصل يردها؛ وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين، ولم ينكر عليه أحد، بل عد ذلك من مناقبه وفضائله، وقد تزوج عبد الرحمن ابن عوف على صداق خمسة دراهم، وأقره النبي ﷺ - [البخاري (٥٠٧٢)، ومسلم (١٤٢٧/ ٧٩)] - ولا سبيل إلى إثبات المقادير، إلا من جهة صاحب الشرع. أما من حيث الكثرة، فإنه لا حد لأكثر المهر؛ فعن عمر، رضي الله عنه، أنه نهى وهو على المنبر، أن يزاد في الصداق على أربعمائة درهم، ثم نزل، فاعترضته امرأة من قريش، فقالت: أما سمعت الله يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]؟ فقال: اللهم عفوًا! كل الناس أفقه من عمر. ثم رجع، فركب المنبر، فقال: إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب. رواه سعيد بن منصور، وأبو يعلى بسند جيد. [الدر المنثور (٢/ ٤٦٦)]. وعن عبد الله بن مصعب، أن عمر قال: لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية من فضة، فمن زاد أوقية، جعلت الزيادة في بيت المال. فقالت امرأة: ما ذاك لك. قال: ولم؟ فقالت: لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]. فقال عمر: امرأة أصابت، ورجل أخطأ. [عبد الرزاق في المصنف (١٠٤٢٠)].

كراهة المغالاة في المهور: ومهما يكن من شيء، فإن الإسلام يحرص على إتاحة فرص الزواج لأكبر عدد ممكن، من الرجال والنساء؛ ليستمتع كل بالحلال الطيب، ولا يتم ذلك، إلا إذا كانت وسيلته ميسرة، وطريقته ميسرة، بحيث يقدر عليه الفقراء الذين يعجزهم بذل المال الكثير، ولا سيما أنهم الأكثرية، فكره الإسلام المغالاة في المهور، وأخبر أن المهر كلما كان قليلاً، كان الزواج مباركًا، وأن قلة المهر من يمن المرأة؛ فعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة». [أحمد (٦/ ١٤٥)]. وقال: «من يمن المرأة خفة مهرها، ويسر نكاحها، وحسن خلقها، وشؤمها؛ غلاء مهرها، وعسر نكاحها، وسوء خلقها». [أحمد (٦/ ٧٧)]. وكثير من الناس يجهل هذه التعاليم، وحاد عنها، وتعلق بعادات الجاهلية؛ من التغالي في المهور، ورفض التزويج، إلا إذا دفع الزوج قدرًا كبيرًا من المال يرهقه ويضايقه، كأن المرأة سلعة يساوم عليها، ويتجر بها. وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى، وعانى الناس من أزمة الزواج، التي أضرت بالرجال والنساء على السواء، ونتج عنها كثير من الشرور والمفاسد، وكسدت سوق الزواج، وأصبح الحلال أصعب منالاً من الحرام.

تعجيل المهر وتأجيله: يجوز تعجيل المهر وتأجيله، أو تعجيل البعض وتأجيل البعض الآخر، حسب عادات الناس وعرفهم، ويستحب تعجيل جزء منه؛ لما روى ابن عباس، أن النبي ﷺ منع عليًا أن يدخل

فاطمة، حتى يعطيها شيئًا، فقال: ما عندي شيء. فقال: «فأين درعك الحطمية؟» فأعطاه إياها. رواه أبو داود، والنسائي، والحاكم وصححه [أبو داود (٢١٢٥)، (٢١٢٦)، والنسائي (٦/ ١٢٩)]. وروى أبو داود، وابن ماجه، عن عائشة، قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها، قبل أن يعطيها شيئًا. [أبو داود (٢١٢٨)، وابن ماجه (١٩٩٢)]. فهذا الحديث يدل على أنه يجوز دخول المرأة، قبل أن يقدم لها شيئًا من المهر، وحديث ابن عباس يدل على أن المنع كان على سبيل الندب. قال الأوزاعي: كانوا يستحسنون ألا يدخل عليها، حتى يقدم لها شيئًا. وقال الزهري: بلغنا في السنة، ألا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة، أو يكسو كسوة، ذلك مما عمل به المسلمون. وللزوج أن يدخل على زوجته؛ وعليها أن تسلم نفسها إليه، ولا تمتنع عليه، ولو لم يعطها ما اشترط تعجيله لها من المهر، وإن كان يحكم لها به. قال ابن حزم: ومن تزوج، فسمى صداقًا أو لم يسم، فله الدخول بها؛ أحبت أم كرهت، ويقضى لها بما سمى لها؛ أحب أم كره، ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها، لكن يقضى له عاجلاً بالدخول، ويقضى لها عليه، حسب ما يوجد عنده من الصداق. فإن كان لم يسم لها شيئًا، قضي عليه بمهر مثلها، إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر. وقال أبو حنيفة: إن له أن يدخل بها، أحبت أم كرهت، إن كان مهرها مؤجلاً؛ لأنها هي التي رضيت بالتأجيل، وهذا لا يسقط حقه. وإن كان معجلاً كله أو بعضه، لم يجز له أن يدخل بها، حتى يؤدي إليها ما اشترط لها تعجيله، ولها أن تمنع نفسها منه، حتى يوفيها ما اتفقا على تعجيله. قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم، أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها، حتى يعطيها مهرها. وقد ناقش صاحب المحلى هذا الرأي، فقال: لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه من حين يعقد عليها الزواج، فإنها زوجة له، فهو حلال لها، وهي حلال له، فمن منعها منه، حتى يعطيها الصداق أو غيره، فقد حال بينه وبين امرأته، بلا نص من الله - تعالى - ولا من رسوله ﷺ، لكن الحق ما قلنا: ألا يمنع حقه منها، ولا تمنع هي حقها من صداقها، لكن له الدخول عليها؛ أحبت أم كرهت، ويؤخذ مما يوجد له صداقها؛ أحب أم كره، وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل: «أعط كل ذي حق حقه». [البخاري (١٩٦٨)، والترمذي (٢٤١٣)].

متى يجب المهر المسمى كله: يجب المهر المسمى كله، في إحدى الحالات الآتية.

١- إذا حصل الدخول الحقيقي؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢٠، ٢١].

٢- إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول، وهو مجمع عليه.

٣- ويرى أبو حنيفة، أنه إذا اختلى بها خلوة صحيحة، استحقت الصداق المسمى؛ وذلك بأن ينفرد الزوجان في مكان يأمنان فيه اطلاع أحد عليهما، ولم يكن بأحد منهما مانع شرعي، مثل أن يكون أحدهما صائمًا صيام فرض عليه، أو تكون حائضًا، أو مانع حسي، مثل مرض أحدهما مرضًا لا يستطيع

الدخول من قبل المرأة ؛ كأن ارتدت عن الإسلام، أو فسخت العقد لإعساره، أو عيبه، أو فسخه هو بسبب عيبها، أو بسبب خيار البلوغ . ولا يجب لها متعة ؛ لأنها أتلفت المعوض قبل تسليمه، فسقط البدل كله، كالبائع يتلف المبيع قبل تسليمه . ويسقط المهر كذلك، إذا أبرأته قبل الدخول بها، أو وهبته له ؛ فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له، وهو حق خالص لها .

الزيادة على الصداق بعد العقد. قال أبو حنيفة : إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة، إن دخل بالزوجة أو مات عنها، فأما إن طلقها قبل الدخول، فإنها لا تثبت، ويكون لها نصف المسمى فقط[1] . وقال مالك : الزيادة ثابتة إن دخل بها، فإن طلقها قبل الدخول، فلها نصفها مع نصف المسمى، وإن مات قبل الدخول وقبل القبض، بطلت، وكان لها المسمى بالعقد . وقال الشافعي : هي هبة مستأنفة، إن قبضتها جازت، وإن لم يقبضها بطلت . وقال أحمد : حكمها حكم الأصل .

مهر السر ومهر العلانية : إذا اتفق العاقدان في السر على مهر، ثم تعاقدا في العلانية بأكثر منه، ثم احتكما إلى القضاء فبم يحكم القاضي؟ قال أبو يوسف : يحكم بما اتفقا عليه سرًّا ؛ لأنه يمثل الإرادة الحقيقية، وهو مقصد العاقدين . وقيل : يحكم بمهر العلانية ؛ لأنه هو المذكور في العقد، وما كان سرًّا فعلمه إلى الله، والحكم يتبع الظاهر . وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد . وظاهر قول أحمد، في رواية الأثرم . وقول الشعبي، وابن أبي ليلى، وأبي عبيد .

قبض المهر : إذا كانت الزوجة صغيرة، فللأب قبض صداقها ؛ لأنه يلي مالها فكان له قبضه، كثمن مبيعها، وإن لم يكن لها أب ولا جد، فلوليها المالي قبض صداقها، ويودعه في المحاكم الحسبية، ولا يتصرف فيه إلا بإذن من المحكمة المختصة . أما صداق الثيب الكبيرة، فلا يقبضه إلا بإذنها، إذا كانت رشيدة ؛ لأنها المتصرفة في مالها، والأب إذا قبض المهر بحضرتها، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكتت، وتبرأ ذمة الزوج ؛ لأن إذنها في قبض صداقها، كثمن مبيعها . وفي البكر البالغة العاقلة، أن الأب لا يقبض صداقها إلا بإذنها إذا كانت رشيدة[2]، كالثيب، وقيل : له قبضه بغير إذنها ؛ لأنها العادة، ولأنها تشبه الصغيرة .

الجهاز

الجهاز : هو الأثاث الذي تعده الزوجة هي وأهلها ؛ ليكون معها في البيت، إذا دخل بها الزوج . وقد جرى العرف، على أن تقوم الزوجة وأهلها بإعداد الجهاز، وتأثيث البيت . وهو المطلوب من أساليب إدخال السرور على الزوجة، بمناسبة زفافها .

وقد روى النسائي، عن علي رضي الله عنه قال : جهز رسول الله ﷺ فاطمة في خميل[3]، وقربة، ووسادة حشوها إذخر . [النسائي (٦/ ١٣٥)] . وهذا مجرد عرف جرى عليه الناس . وأما المسئول عن إعداد البيت

---

(١) هذا ما جرى عليه العمل . (٢) سن الرشد تختلف القوانين في تحديده وتقدير سنه .
(٣) خميل : القطيفة، وهي كل ثوب له خمل، وزبر من أي شيء، والإذخر : نبت طيب الرائحة تحشى به الوسادة .

إعداده شرعًا، وتجهيز كلِّ ما يحتاج إليه من الأثاث، والفرش، والأدوات، فهو الزوج، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك، مهما كان مهرها، حتى ولو كانت زيادة المهر من أجل الأثاث؛ لأن المهر إنما تستحقه الزوجة في مقابل الاستمتاع بها، لا من أجل إعداد الجهاز لبيت الزوجية، فالمهر حق خالص لها، ليس لأبيها، ولا لزوجها، ولا لأحد حق فيه. وقد رأى المالكية، أن المهر ليس حقًّا خالصًا للزوجة، ولهذا لا يجوز لها أن تنفق منه على نفسها، ولا تقضي منه دينًا عليها، وإن كان المحتاجة أن تنفق منه، وتكتسي بالشيء القليل بالمعروف، وأن تقضي منه الدين القليل، كالدينار، إذا كان المهر كثيرًا. وإنما ليس لها شيء من ذلك الذي ذكرناه؛ لأن عليها أن تتجهز لزوجها بالمعروف، أي؛ بما جرت به العادة في جهاز مثلها لمثله، بما قبضته من المهر قبل الدخول، إن كان حالاً، أو بما تقبضه منه، إن كان مؤجلاً، وحل الأجل قبل الدخول بها، فإن تأخر قبض شيء من المهر، حتى دخل زوجها بها، لم يكن عليها أن تتجهز بشيء مما تقبضه من بعد، إلا إذا كان ذلك مشروطًا، أو جرى به العرف. وقد استوحى واضعو مشروع قانون الأحوال الشخصية مذهب الإمام مالك، في هذه الناحية، فقد جاء في المادة رقم (٦٦) منه أن الزوجة تلزم بتجهيز نفسها بما يناسب، بما تعجل من مهر قبل الدخول، ما لم يتفق على غير ذلك، فإذا لم يعجل شيء من المهر، فلا تلتزم بالجهاز، إلا بمقتضى الاتفاق أو العرف[1]. والجهاز إذا اشترته الزوجة بمالها، أو اشتراه لها أبوها، فهو ملك خالص لها، ولا حق للزوج ولا لغيره فيه، ولها أن تمكن زوجها وضيوفه من الانتفاع به، كما أن لها أن تمنع من التمكين من الانتفاع، وإذا امتنعت لا تجبر عليه. وقال مالك: يجوز للزوج أن ينتفع بجهاز زوجته الانتفاع، الذي جرى به العرف.

النفقة

المقصود بالنفقة هنا: توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام، ومسكن، وخدمة، ودواء، وإن كانت غنية. وهي واجبة بالكتاب، والسنة، والإجماع؛ أما وجوبها بالكتاب:

١- فلقول الله - تعالى -: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]. والمراد بالمولود له: الأب. والرزق في هذا الحكم: الطعام الكافي. والكسوة: اللباس. والمعروف: المتعارف في عرف الشرع، من غير تفريط ولا إفراط.

٢- وقوله - سبحانه -: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

٣- وقوله - تعالى -: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

---

(١) أحكام الأحوال الشخصية، الدكتور يوسف موسى ص ١٦٤.

وأما وجوبها بالسنة:

١- فقد روى مسلم: أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع: «فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بكلمة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف». [البخاري (١٧٥٥) ومسلم [illegible]].

٢- وروى البخاري، ومسلم عن عائشة رضي الله عنها: أن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم. فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف». [البخاري (٥٣٦٤) ومسلم (٧/ ١٧١٤)].

٣- وعن حكيم بن معاوية القشيري رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: «أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت». [أبو داود (٢١٤٢) والنسائي في عشرة النساء (٢٨٩) وابن ماجه (١٨٥٠) والحاكم (٢/ ١٨٧- ١٨٨) وابن حبان (٤١٧٥)].

وأما الإجماع، فقد قال ابن قدامة: اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين، إلا الناشز منهن. ذكره ابن المنذر وغيره. قال: وفيه ضرب من العبرة؛ وهو أن المرأة محبوسة على الزوج، يمنعها من التصرف والاكتساب، فلابد من أن ينفق عليها

سبب وجوب النفقة: وإنما أوجب الشارع النفقة على الزوج لزوجته؛ لأن الزوجة بمقتضى عقد الزواج الصحيح تصبح مقصورة على زوجها، ومحبوسة لحقه، لاستدامة الاستمتاع بها، ويجب عليها طاعته، والقرار في بيته، وتدبير منزله، وحضانة الأطفال، وتربية الأولاد، وعليه نظير ذلك، أن يقوم بكفايتها، والإنفاق عليها ما دامت الزوجية بينهما قائمة، ولم يوجد نشوز أو سبب يمنع من النفقة، عملاً بالأصل العام: كل من احتبس لحق غيره ومنفعته، فنفقته على من احتبس لأجله.

شروط استحقاق النفقة

ويشترط لاستحقاق النفقة الشروط الآتية:

١- أن يكون عقد الزواج صحيحاً.
٢- أن تسلم نفسها إلى زوجها.
٣- أن تمكنه من الاستمتاع بها.
٤- ألا تمتنع من الانتقال حيث يريد الزوج.(١)
٥- أن يكونا من أهل الاستمتاع.

فإذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط، فإن النفقة لا تجب؛ وذلك أن العقد إذا لم يكن صحيحاً، بل كان فاسداً، فإنه يجب على الزوجين المفارقة؛ دفعاً للفساد. وكذلك إذا لم تسلم نفسها إلى زوجها، أو لم تمكنه من الاستمتاع بها، أو امتنعت من الانتقال إلى الجهة التي يريدها، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة حتى

---

(١) إلا إذا كان الزوج يريد الإضرار بها بسفر، أو لا تأمن على نفسها أو مالها.

لم يتحقق الاحتباس الذي هو سببها، كما لا يجب ثمن المبيع إذا امتنع البائع من تسليم المبيع، أو سلّم في موضع دون موضع. ولأن النبي ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها، ودخلت عليه بعد سنتين، ولم ينفق عليها إلا من حين دخلت عليه، ولم يلتزم نفقتها لما مضى. وإذا أسلمت المرأة نفسها إلى الزوج، وهي صغيرة لا يجامع مثلها، فعند المالكية، والصحيح من مذهب الشافعية، أن النفقة لا تجب؛ لأنه لم يوجد التمكين التام من الاستمتاع، فلا تستحق العوض من النفقة. قالوا: وإن كانت كبيرة والزوج صغير: فالصحيح، أنها تجب؛ لأن التمكين وجد من جهتها، وإنما تعذر الاستيفاء من جهته، فوجبت النفقة، كما لو سلمت إلى الزوج وهو كبير، فهرب منها. والذي به عند الأحناف أن الزوج إذا استبقى الصغيرة في بيته، وأمسكها للاستئناس بها، وجبت لها النفقة؛ لرضاه هو بهذا الاحتباس الناقص، وإن لم يمسكها في بيته، فلا نفقة لها[1]. وإذا سلمت الزوجة نفسها، وهي مريضة مرضًا يمنعها من مباشرة الزوج لها، وجبت لها النفقة، وليس من حسن المعاشرة الزوجية، ولا من المعروف الذي أمر الله به، أن يكون المرض مفوتًا ما يجب لها من النفقة، ومثل المريضة: الرتقاء[2]، والنحيفة[3]، والمعيبة عيبًا يمنع من مباشرة الزوج لها. وكذلك إذا كان الزوج عنينًا أو مجبوبًا[4]، أو خصيًا، أو مريضًا مرضًا يمنعه من مباشرة النساء، أو حبس في دين، أو جريمة ارتكبها؛ لأنه وجد التمكين من الاستمتاع من جهتها، وإن تعذر فهو من جهته، وهي سبب لا تتسبب فيه إلى التفريط، وإنما هو الذي فوّت حقه على نفسه. ولا تجب النفقة، إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوجية إلى منزل آخر بغير إذن الزوج بغير وجه شرعي، أو سافرت بغير إذنه، أو أحرمت بالحج بغير إذنه، فإن سافرت بإذنه، أو أحرمت بإذنه، أو خرج معها، لم تسقط النفقة؛ لأنها لم تخرج عن طاعته وقبضته. وكذلك لا تجب لها النفقة إذا منعته من الدخول عليها في بيتها الذي يقيم معها فيه، ولم تكن طلبت منه الانتقال إلى غيره قبل منعها، فإن كانت طلبت منه الانتقال فأبى، فمنعته من الدخول، فلا تسقط النفقة. وكذلك لا تجب النفقة، إذا حبست الزوجة في جريمة، أو في دين، أو كان حبسها ظالمًا، إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له عليها؛ لأنه هو الذي فوّت حقه. وكذلك لو غصبها غاصب، وحال بينه وبين زوجها، فإنها لا تستحق النفقة مدة غصبها. وكذلك الزوجة المحترفة التي تخرج لحرفتها، إذا منعها زوجها فلم تمتنع، لا تستحق النفقة، وكذلك إن منعت نفسها بصوم تطوعًا، أو باعتكاف تطوعًا. ففي كل هذه الصور لا تستحق الزوجة النفقة؛ لأنها فوّتت حق الزوج في الاستمتاع بها، بغير وجه شرعي، فلو كان تفويتها حقه لوجه شرعي، لم تسقط النفقة، كما إذا خرجت من طاعته؛ لأن المسكن غير شرعي، أو لأن الزوج غير أمين على نفسها، أو مالها.

المرأة تسلم دون زوجها: وإذا كان الزوجان كافرين، وأسلمت المرأة بعد الدخول، ولم يسلم الزوج، لم تسقط النفقة؛ لأنه تعذر الاستمتاع بها من جهته، وهو قادر على إزالته، بأن يسلم، فلم تسقط نفقتها، كالمسلم إذا غاب عن زوجته.

---

(١) هذا مذهب أبي يوسف. أما مذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأن الصغيرة لا يوصل إلى الغرض المقصود من الزواج فلا تجب لها النفقة.

(٢) الرتقاء: التي سد فرجها. (٣) النحيفة: الهزيلة. (٤) المجبوب: المقطوع الذكر.

ارتداد الزوج لا يمنع النفقة: وإذا ارتد الزوج بعد الدخول، لم تسقط نفقتها؛ لأن امتناع الوطء بسبب من جهته، وهو قادر على إزالته بالعودة إلى الإسلام، بخلاف ما إذا ارتدت الزوجة، فإن نفقتها تسقط؛ لأنها منعت الاستمتاع بمعصية من قبلها، فتكون كالناشز.

مذهب الظاهرية ـ في سبب استحقاق النفقة: وللظاهرية رأي آخر في سبب وجوب النفقة، وهو الزوجية نفسها، فحيث وجدت الزوجية، وجبت النفقة. وبنوا على مذهبهم هذا وجوب النفقة للصغيرة والناشز، دون النظر إلى الشروط التي قال بها غيرهم من الفقهاء. قال ابن حزم: وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها، دعي إلى البناء أم لم يدع، ولو أنها في المهد، ناشزا كانت أو غير ناشز، غنية كانت أو فقيرة، ذات أب كانت أو يتيمة، بكرا كانت أو ثيبا، حرة كانت أو أمة، على قدر ماله[١]. قال: وقال أبو سليمان، وأصحابه، وسفيان الثوري: النفقة واجبة للصغيرة، من حين العقد عليها. وأفتى الحكم بن عتيبة ـ في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة ـ هل لها نفقة؟ قال: نعم. قال: ولا يحفظ منع الناشز من النفقة، عن أحد من الصحابة، إنما هو شيء روي عن النخعي، والشعبي، وحماد بن أبي سليمان، والحسن، والزهري، وما نعلم لهم حجة، إلا أنهم قالوا: النفقة بإزاء الجماع، فإذا منعت الجماع، منعت النفقة. انتهى بتصرف قليل.

تقدير النفقة ـ وأساسه: إذا كانت الزوجة مقيمة مع زوجها، وكان هو قائما بالنفقة عليها، ومتوليا إحضار ما فيه كفايتها؛ من طعام، وكسوة، وغيرهما، فليس للزوجة أن تطلب فرض النفقة؛ حيث إن الزوج قائم بالواجب عليه. فإذا كان الزوج بخيلا، لا يقوم بكفاية زوجته، أو تركها بلا نفقة بغير حق، فلها أن تطلب فرض نفقة لها؛ من الطعام، والكسوة، والسكنى. وللقاضي أن يقضي لها بالنفقة، ويلزم الزوج بها، متى ثبت لديه صحة دعواها. كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف[٢]، وإن لم يعلم الزوج؛ إذ إنه منع الواجب عليه، وهي مستحقة له، وللمستحق أن يأخذ حقه بيده، متى قدر عليه. والأصل في ذلك ما رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، عن عائشة رضي الله عنها، أن هندا قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم؟ فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف». (سبق تخريجه). وفي الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة، مع التقيد بالمعروف؛ أي؛ المتعارف بين كل جهة، باعتبار ما هو الغالب على أمثالها، ومما يختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة، والأحوال، والأشخاص. وقد رأى صاحب «الروضة الندية»: أن الكفاية بالنسبة للطعام تعم جميع ما تحتاج إليه الزوجة، فيدخل فيه الفاكهة، وما هو معتاد من التوسعة في الأعياد، وسائر الأشياء التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة؛ بحيث يحصل التضرر بمفارقتها، أو التضجر، أو التكدر. قال: ويدخل فيه الأدوية ونحوها، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. فإن هذا نص في نوع من أنواع النفقات.

---

(١) المحلى ج ١٠.

(٢) إن كانت رشيدة ولم تسرف في الأخذ.

أن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه، والرزق يشمل ما ذكرناه. ثم ذكر رأي بعض الفقهاء، في عدم وجوب ثمن الأدوية، وأجرة الطبيب؛ لأنه يراد لحفظ البدن؛ كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ما انهدم من الدار. ورجح دخول العلاج في النفقة، وأنه واجب، فقال: وقال في «البحر»: الحجة، أن الدواء لحفظ الروح، فأشبه النفقة. قال: وهو الحق؛ لدخوله تحت عموم قوله ﷺ: «ما يكفيك». وتحت قوله - تعالى -: ﴿وَرِزْقُهُنَّ﴾. فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ «ما»، والثانية عامة؛ لأنها مصدر مضاف، وهي من صيغ العموم، واختصاص بعض المستحقين لا يمنع من الإلحاق. قال: وبمجموع ما ذكرنا، يقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة، لمن له النفقة، هو ما يكفيه بالمعروف؛ وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة، وأنه يأخذ ذلك بنفسه، حتى يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الأحوال، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه، بعد تعيين مقدار ما يكفي بإخبار الخبيرين، أو تجريب المجربين، وهو معنى قوله ﷺ: «بالمعروف». أي؛ لا بغير المعروف؛ وهو السرف والتقتير. نعم، إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من النفقة، جاز لنا الإذن لمن له النفقة بأن يأخذ ما يكفيه، إذا كان من أهل الرشد، إلا إذا كان من أهل السرف والتبذير، فإنه لا يجوز تمكينه من مال من عليه النفقة؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]. ثم قال: ولكن يجب علينا، إذا كان من عليه النفقة متمردًا، ومن له النفقة ليس بذي رشد، أن نجعل الأخذ إلى ولي من لا رشد له، أو إلى رجل عدل. انتهى. ومما يجب لها عليه من النفقة ما تحتاج إليه؛ من المشط، والصابون، والدهن، وسائر ما تتنظف به. وقالت الشافعية: أما الطيب، فإن كان يراد؛ لقطع السهوكة[1]، لزمه؛ لأنه يراد للتنظيف، وإن كان يراد؛ للتلذذ والاستمتاع، لم يلزمه؛ لأنه حق له، فلا يجبر عليه.

رأي الأحناف في تقدير النفقة: رأى الأحناف، أن النفقة غير مقدرة بالشرع، وأنه يجب على الزوج لزوجته قدر ما يكفيها؛ من الطعام، والإدام، واللحم، والخضر، والفاكهة، والزيت، والسمن، وسائر ما لابد منه للحياة، حسب المتعارف، وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة، والأزمنة، والأحوال، كما يجب عليه كسوتها، صيفًا وشتاء. ورأوا تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج؛ يسرًا أو عسرًا، مهما تكن حالة الزوجة؛ لقول الله - تعالى -: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[2] [الطلاق: ٧]. ولقوله سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

مذهب الشافعية في تقدير النفقة: والشافعية لم يتركوا تقدير النفقة إلى ما فيه الكفاية، بل قالوا: إنها مقدرة بالشرع. وإن اتفقوا مع الأحناف، في اعتبار حال الزوج؛ يسرًا أو عسرًا، وأن على الزوج الموسر؛ وهو الذي يقدر على النفقة بماله وكسبه، في كل يوم مُدَّين، وأن على المعسر؛ الذي لا يقدر على النفقة بمال ولا كسب، مدًّا في كل يوم، وأن على المتوسط مدًّا ونصفًا. واستدلوا لمذهبهم هذا بقول الله -

---

(١) الرائحة الكريهة. (٢) المرجع نفسه.

تعالى - : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾[1] [الطلاق - ٧] . قالوا : ففرق بين الموسر والمعسر ، وأوجب على كلّ واحد منهما على قدر حاله ، ولم يبين المقدار ، فوجب تقديره بالاجتهاد . وأشبه ما تقاس عليه النفقة الطعام في الكفارة ؛ لأنه طعام يجب بالشرع ؛ لسد الجوعة ، وأكثر ما يجب في الكفارة للمسكين مُدّان في فدية الأذى ، وأقل ما يجب مد ، وهو في كفارة الجماع في رمضان ، فإن كان متوسطًا ، لزمه مد ونصف ؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بالموسر وهو دونه ، ولا بالمعسر وهو فوقه ، فيجعل عليه مد ونصف . قالوا : ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير ، لوقع التنازع لا إلى غاية ، فتعيّن ذلك التقدير اللائق بالمعروف . وهذا خلاف ما لابد منه في الطعام ؛ من الإدام ، واللحم ، والفاكهة .

وقالوا : يجب لها الكسوة ، مع مراعاة حال الزوج من اليسار والإعسار ، فلزوجة الموسر من الكسوة ما يلبس عادة في البلد من رفيع الثياب ، ولامرأة المعسر الغليظ من القطن ، والكتان ، ونحوهما ، ولامرأة المتوسط ما بينهما . ويجب لها مسكن على قدر يساره ، وإعساره ، وتوسطه ، مع تأثيث المسكن تأثيثًا يتناسب مع حالته . وقالوا : إذا كان الزوج معسرًا ، ينفق عليها أدنى ما يكفيها من الطعام ، والإدام ، بالمعروف ، ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية ، والشتوية . وإن كان متوسطًا ، ينفق عليها أوسع من ذلك بالمعروف ، ومن الكسوة أرفع من ذلك ، كله بالمعروف . وإنما كانت النفقة والكسوة بالمعروف ؛ لأن دفع الضرر عن الزوجة واجب ، وذلك بإيجاب الوسط من الكفاية ، وهو تفسير المعروف .

العمل في المحاكم الآن : وما ذهب إليه الشافعية ، وبعض الأحناف ، من رعاية حال الزوج المالية ، حين فرض النفقة ، هو ما جرى به العمل الآن في المحاكم ؛ تطبيقًا للمادة (١٦) من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ، ونصها : تقدير نفقة الزوجة على زوجها ، بحسب حال الزوج ؛ يسرًا وعسرًا ؛ مهما كانت حالة الزوجة . وهذا هو العدل ؛ لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين .

تقدير النفقة عينًا أو نقدًا : يصح أن يكون ما يفرض من النفقة ؛ من الخبز ، والإدام ، والكسوة ، أصنافًا معينة ، كما يصح أن تفرض قيمتها نقدًا ؛ لتشتري به ما تحتاج إليه . ويصح أن تفرض النفقة سنوية ، أو شهرية ، أو أسبوعية ، أو يومية ، حسب ما هو ميسور للزوج . والذي يسري عليه العمل الآن في المحاكم ، هو فرض بدل طعام الزوجة شهريًا ، وبدل كسوتها عن ستة شهور ، باعتبار أنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف ، وأخرى للشتاء . وبعض القضاة يفرض مبلغًا شهريًا للنفقة بأنواعها الثلاثة بدون تفصيل ، مراعيًا أن يكون فيما يفرضه لها كفاية لطعامها ، وكسوتها ، ومسكنها ، حسب حالة الزوج ؛ عسرًا ويسرًا .

تغير الأسعار أو تغير حالي الزوج المالية : إذا تغيرت الأسعار عن وقت الفرض ، أو تغيرت حالة الزوج المالية ؛ فإما أن يكون هذا التغير في الأسعار إلى زيادة ، أو إلى نقص ، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن ، أو أسوأ ، ولابد من رعاية كلّ حالة من هذه الحالات . فإن تغيرت الأسعار عن وقت الفرض إلى زيادة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها ، وإن تغيرت إلى نقص ، كان للزوج أن يطلب تخفيض

---

(1) حسب قدرتكم وطاقتكم.

النفقة . وإن تحسنت حالة الزوج المالية عما كان عليه ، حين تقدير النفقة ، كان للزوجة أن تطلب زيادة نفقتها . وإن تغيرت حالة الزوج المالية إلى أسوأ ، كان للزوج الحق في طلب تخفيض النفقة .

الخطأ في تقدير النفقة : إذا ظهر بعد تقدير النفقة أن التقدير كان خطأ ، لا يكفي الزوجة ، حسب حالة الزوج من العسر أو اليسر ، كان من حق الزوجة المطالبة بإعادة النظر في التقدير ، وعلى القاضي أن يقدر لها ما يكفيها لطعامها وكسوتها ، مع ملاحظة حالة الزوج .

دين النفقة يعتبر دينًا صحيحًا في ذمة الزوج : قلنا : إن نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، متى توفرت الشروط التي تقدم ذكرها . ومتى وجبت النفقة على الزوج لزوجته ؛ لوجود سببها ، وتوفر شروطها ، ثم امتنع عن أدائها ، تصير دينًا في ذمته ، شأنها في هذا شأن الديون الثابتة ، التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء . وإلى هذا ذهبت الشافعية . وجرى عليه العمل ، منذ صدور قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ، فقد جاء فيه :

مادة ١ - تعتبر نفقة الزوجة ، التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكمًا ، دينًا في ذمته ، من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه ، بلا توقف على قضاء قاض ، أو تراض بينهما ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .

مادة ٢ - المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها دينًا ؛ كما جاء في المادة السابقة ، من تاريخ الطلاق .

وقد جاء مع هذا القانون تعليمات من الجهة ، التي صدر عنها[1] ، وهي :

١ - أن نفقة الزوجة ، أو المطلقة لا يشترط لاعتبارها دينًا في ذمة الزوج القضاء أو الرضا ، بل تعتبر دينًا من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق ؛ مع وجوبه .

٢ - أن دين النفقة من الديون الصحيحة ، وهي التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

ويترتب على هذين الحكمين :

١ - أن للزوجة ، أو المطلقة أن تطلب لها الحكم بالنفقة على زوجها ، عن مدة سابقة على التراضي ، ولو كانت أكثر من شهر ، إذا ادعت أن زوجها تركها من غير نفقة ، مع وجوب الإنفاق عليها في هذه المدة ؛ طالت أم قصرت . ومتى أثبتت ذلك بطريق من طرق الإثبات ، ولو كانت شهادة الاستكشاف ، المنصوص عليها في المادة (١٧٨) من اللائحة ، حكم لها بما طلبت .

٢ - أن دين النفقة لا يسقط بموت أحد الزوجين ، ولا بالطلاق . ولو خلعًا ، فالمطلقة مطلق الحق فيما تجمد لها من النفقة ، حال قيام الزوجية ، ما لم يكن عوضًا لها عن الطلاق ، أو الخلع .

٣ - أن النشوز الطارئ لا يسقط متجمد النفقة ، وإنما يمنع النشوز مطلقًا من وجوبها ، ما دامت الزوجة أو المعتدة ناشزًا . وبعد صدور هذا القانون ، استغلته بعض الزوجات ، في ترك المطالبة بالنفقة ، حتى يتجمع منها مبلغ باهظ ، ثم يطالبن الزوج بالمتجمد كله ، مما يرهق الزوج ، ويثقل كاهله ، فرئي تدارك هذا الأمر ، ورفع الضرر عن الأزواج ، وجاء في الفقرة ٦ من المادة (٩٩) من القانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١ بلائحة

---

(١) وزارة العدل ، وكانت تسمى وزارة الحقانية .

ترتيب المحاكم الشرعية ما نصه: لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية، نهايتها تاريخ رفع الدعوى. وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بشأن هذه الفقرة ما نصه: أما النفقة عن المدة الماضية، فقد رئي أخذاً بقاعدة تخصيص القضاء ألا تسمع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية، نهايتها تاريخ قيد الدعوى، ولما كان في إطلاق إجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص الملزم بها، رئي من العدل دفع صاحب الحق في النفقة إلى المطالبة بها أولاً فأولاً، بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنوات. وجعل ذلك عن طريق منع سماع الدعوى، وليس في ذلك الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة، إذ يمكنه المطالبة بها قبل مضي ثلاث سنوات[1]. ولا زال العمل مستمراً بهذا القانون إلى اليوم.

الإبراء من دين النفقة، والمقاصة به: وإذا كانت النفقة التي تستحقها الزوجة على زوجها تعتبر ديناً في ذمته، من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها بغير حق شرعي، فإنه يصح للزوجة أن تبرئه من هذا الدين كله أو بعضه. ولو أبرأته عما يكون لها من النفقة في المستقبل، لا يصح؛ لأنه لم يثبت ديناً بعد، والإبراء لا يكون إلا من دين ثابت فعلاً. ويستثنى من ذلك الإبراء عن شهر واحد مستقبل، أو عن سنة واحدة إن كانت النفقة فرضت مشاهرة أو مسانهة. وإذا كانت النفقة معتبرة ديناً صحيحاً، فلا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، وكان للزوج دين في ذمتها، وطلب أحدهما مقاصة الدينين، أجيب إلى طلبه، لاستواء الدينين في القوة. وللحنابلة رأي في المقاصة، فهم يفرقون بين أن تكون المرأة موسرة أو معسرة: فإن كانت موسرة، فله أن يحتسب عليها بدينه مكان نفقتها؛ لأن من عليه حق، فله أن يقضيه من أي أمواله شاء، وهذا من ماله.

وإن كانت معسرة، لم يكن له ذلك؛ لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته، وهذه لا يفضل عنها شيء، ولأن الله تعالى أمر بإنظار المعسر، فقال: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:280/2] فيجب إنظارها بما عليها.

تعجيل النفقة، وطروء ما يمنع الاستحقاق: إذا عجل الزوج لزوجته نفقة مدة مستقبلة، كشهر أو سنة مثلاً، ثم طرأ في أثناء المدة ما يجعلها لا تستحق النفقة، بأن مات أحد الزوجين، أو نشزت الزوجة، فللزوج أن يسترد نفقة ما بقي من المدة، التي لا تستحق نفقة عنها؛ لأنها أخذته جزاء احتباسها لحق الزوج، وقد فات الاحتباس بالموت أو النشوز، فعليها أن ترد النفقة التي عجلت لها بالنسبة للمدة الباقية. وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي، ومحمد بن الحسن[2].

نفقة المعتدة: وللمعتدة الرجعية والمعتدة الحامل النفقة، لقول الله سبحانه في الرجعيات: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ

---

(1) ويتضح من هذا أن المدة ثلاث سنين لم تعرف حقيقتها من جهة، ولا دليل يؤكد الاجتهاد فيها من جهة أخرى، على أن [illegible] مدة معقولة. وقد نص [illegible] الأحوال الشخصية [illegible] لا تسمع دعوى النفقة عن مدة تزيد على [illegible] سابقة على الدعوى.

(2) وعند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف: أن الزوج لا يسترد شيئاً مما عجله من النفقة؛ لأنها صلة [illegible] لقصدها الزوجة والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها.

حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، ولقوله في الحوامل: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. وهذه الآية تدل على وجوب النفقة للحامل، سواء أكانت في عدة الطلاق الرجعي أم البائن، أم كانت عدتها عدة وفاة. أما البائنة، فإن الفقهاء اختلفوا في وجوب النفقة لها، إذا لم تكن حاملاً، على ثلاثة أقوال:

١ ـ أن لها السكنى، ولا نفقة لها، وهو قول مالك، والشافعي. واستدلوا بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

٢ ـ أن لها النفقة والسكنى، وهو قول عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، والثوري، والأحناف. واستدلوا على قولهم هذا بعموم قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]. فهذا نص في وجوب السكنى، وحيثما وجبت السكنى شرعًا، وجبت النفقة؛ لكون النفقة تابعة لوجوب الإسكان في الرجعية، وفي الحامل، وفي نفس الزوجة. وقد أنكر عمر، وعائشة ـ رضي الله عنهما ـ على فاطمة بنت قيس الحديث الذي أوردته، وقال عمر: لا نترك كتاب الله[1] وسنة نبينا لقول امرأة؛ لا ندري أحفظت أم نسيت. وحين بلغ فاطمة ذلك، قالت: بيني وبينكم كتاب الله؛ قال الله ـ تعالى ـ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]. قالت: هذا لمن كانت له مراجعة، فأي أمر يحدث بعد الثلاث؛ فكيف تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً، فعلام تحبسونها؟! [أحمد (٦/ ٤١٤) ومسلم (١٤٨٠/ ٤١) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائي (٦/ ٢١٠)].

٣ ـ أنه لا نفقة لها، ولا سكنى، وهو قول أحمد، وداود، وأبي ثور، ويحكى عن علي، وابن عباس، وجابر، والحسن، وعطاء، والشعبي، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والإمامية. واستدلوا بما رواه البخاري، ومسلم، عن فاطمة بنت قيس، قالت: طلقني زوجي ثلاثًا على عهد رسول الله ﷺ، فلم يجعل لي نفقة، ولا سكنى. وفي بعض الروايات، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما السكنى والنفقة، لمن لزوجها عليها الرجعة». [أحمد (٦/ ٤١٦) ومسلم (١٤٨٠/ ٤٢، ٤٤) وأبو داود (٢٢٨٨) والترمذي (١١٨٠) والنسائي (٦/ ٢١٠) وابن ماجه (٢٠٣٦)]. وروى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، أنه قال لها رسول الله ﷺ: «لا نفقة لك، إلا أن تكوني حاملاً». [أحمد (٦/ ٤١٤) ومسلم (١٤٨٠/ ٤١) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائي (٦/ ٢١٠)].

نفقة زوجة الغائب: جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠م، مادة (٥): إذا كان الزوج غائبًا غيبة قريبة، فإن كان له مال ظاهر، نُفِّذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، وإن لم يكن له مال ظاهر، أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة، وضرب له أجلاً، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها، طلق عليه القاضي بعد

---

(١) يريد قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

تمضي الأجل . فإن كان بعيد الغيبة ، لا يسهل الوصول إليه ؛ إذ كان مجهول المحل ، أو كان مفقودًا ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي .

الحقوق غير المادية

تقدم ، أن من حقوق الزوجة على زوجها ، منها ما هو مادي ؛ وهو المهر والنفقة ، ومنها ما هو غير مادي ، وهو ما نذكره فيما يلي :

(١) حسن معاشرتها : أول ما يجب على الزوج لزوجته إكرامها ، وحسن معاشرتها ، ومعاملتها بالمعروف ، وتقديم ما يمكن تقديمه إليها مما يؤلف قلبها ، فضلاً عن تحمّل ما يصدر منها ، والصبر عليه . يقول الله - سبحانه - : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾﴾ [النساء : ١٩] . ومن مظاهر اكتمال الخلق ، ونمو الإيمان ، أن يكون المرء رفيقًا مع أهله ؛ يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - : «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا ، وخياركم خياركم لنسائهم» . [أحمد (٢/ ٢٥٠) وأبو داود (٤٦٨٢) والترمذي (١١٦٢) وابن حبان (٤١٧٦) والحاكم (١/ ٣)] . وإكرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة ، وإهانتها علامة على الخسة واللؤم ؛ يقول الرسول ﷺ : «ما أكرمهن إلا كريم ، وما أهانهن إلا لئيم» . ومن إكرامها التلطف معها ومداعبتها ؛ وقد كان الرسول ﷺ يتلطف مع عائشة - رضي الله عنها - فيسابقها ، تقول : سابقني رسول الله ﷺ ، فسبقته على رجليّ ، فلما حملت اللحم ، سابقته فسبقني ، فقال : «هذه بتلك السبقة» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (٦/ ٢٦٤) وأبو داود (٢٥٧٨) والترمذي (١٧٨٥) والنسائي (٥/ ٥٩) في عشرة النساء ، وابن ماجه (١٩٧٩)] . وروى أحمد ، وأصحاب السنن ، أنه ﷺ قال : «كل شيء يلهو به ابن آدم ، فهو باطل إلا ثلاثًا ؛ رميه عن قوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ؛ فإنهن من الحق» . [أحمد (٤/ ١٤٤ و١٤٨) والترمذي (١٦٣٧) وابن ماجه (٢٨١١)] . ومن إكرامها أن يرفعها إلى مستواه ، وأن يتجنب أذاها ، حتى ولو بالكلمة النابية ؛ فعن حكيم بن معاوية ، عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ، ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال : «أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت» . [أحمد (٥/ ٣) وأبو داود (٢١٤٢) وابن ماجه (١٨٥٠) والنسائي في الكبرى (٩١٧١) والحاكم (٢/ ١٨٧) وابن حبان (٤١٧٥)] . والمرأة لا يتصور فيها الكمال ، وعلى الإنسان أن يقبلها على ما هي عليه ؛ يقول الرسول ﷺ : «استوصوا بالنساء خيرًا ؛ فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج ، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٣٣٣١) ومسلم (١٤٦٨)] . وفي هذا إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجًا طبيعيًّا ، وأن محاولة إصلاحه غير ممكنة ، وأنه كالضلع المعوج المتقوس ، الذي لا يقبل التقويم . ومع ذلك فلا بد من مصاحبتها على ما هي عليه ، ومعاملتها كأحسن ما تكون المعاملة ، وذلك لا يمنع من تأديبها ، وإرشادها إلى الصواب ، إذا اعوجت في أي أمر من الأمور . وقد يغضي الرجل عن مزايا الزوجة وفضائلها ، ويتجسد في نظره بعض ما يكره من خصالها ، فينصح الإسلام بوجوب الموازنة بين حسناتها وسيئاتها ، وأنه إذا رأى منها ما يكره ، فإنه يرى منها ما يحب ؛ يقول الرسول

ﷺ: «لا يَفْرَكْ[1] مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقًا ، رضي منها خلقًا آخر» . [أحمد (٢/ ٣٢٩) ومسلم (١٤٦٩/ ٦١)] .

(٢) صيانتها : ويجب على الزوج أن يصون زوجته ، ويحفظها من كلّ ما يخدش شرفها ، ويثلم عرضها ، ويمتهن كرامتها ، ويعرض سمعتها لقالة السوء ، وهذا من الغَيرة التي يحبها الله ؛ روى البخاري ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن الله يغار ، وإن المؤمن يغار ، وغيرة الله ، أن يأتي العبد ما حرَّم عليه» . [البخاري (٥٢٢٣) ومسلم (٢٧٦١)] . وروى عن ابن مسعود ، أنه - صلوات الله وسلامه عليه - قال : «ما أحدٌ أغير من الله ؛ ومن غيرته حرّم الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، وما أحدٌ أحبّ إليه المدح من الله ؛ ومن أجل ذلك أثنى على نفسه ، وما أحد أحب إليه العذر من الله ؛ من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين» . [البخاري (٥٢٢٠) ومسلم (٢٧٦٠ و ٢٧٦١)] . وروى أيضًا ، أن سعد بن عبادة قال : لو رأيت رجلًا مع امرأتي ، لضربته بالسيف غير مصفح . فقال الرسول - عليه الصلاة والسلام - : «أتعجبون من غيرة سعد ، لأنا أغير منه ، والله أغير مني ، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ؛ ما ظهر منها وما بطن» . [البخاري تعليقًا (٩/ ٢١٩) ومسلم (١٤٩٩)] . وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ثلاثة لا يدخلون الجنة ؛ العاق لوالديه ، والديوث ، ورجلة النساء» . رواه النسائي ، والبزار ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . [النسائي في الكبرى (٢٣٤٣) والبزار (١٨٧٥ و ١٨٧٦) والحاكم (١/ ٧٢) ومجمع الزوائد (٨/ ١٤٧)] . وعن عمار بن ياسر ، أن رسول الله ﷺ قال : «ثلاثة لا يدخلون الجنة أبدًا ؛ الديوث ، والرجلة من النساء ، ومدمن الخمر» . قالوا : يا رسول الله ، أما مدمن الخمر ، فقد عرفناه ، فما الديوث؟ قال : «الذي لا يبالي من دخل على أهله» . قلنا : فما الرجلة من النساء؟ قال : «التي تشبَّهُ بالرجال» . رواه الطبراني . [البيهقي في شعب الإيمان (١٠٨٠٠) ومجمع الزوائد (٤/ ٣٢٧)] . قال المنذري : ورواته ليس فيهم مجروح . وكما يجب على الرجل أن يغار على زوجته ، فإنه يطالب منه أن يعتدل في هذه الغيرة ؛ فلا يبالغ في إساءة الظن بها ، ولا يسرف في تقصي كلّ حركاتها وسكناتها ، ولا يحصي جميع عيوبها ؛ فإن ذلك يفسد العلاقة الزوجية ، ويقطع ما أمر الله به أن يوصل ؛ يقول الرسول ﷺ فيما يرويه أبو داود ، والنسائي ، وابن حبان ، عن جابر بن عتيك : «إن من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغضه الله ، ومن الخيلاء ما يحبه الله ، ومنها ما يبغضه الله . فأما الغيرة التي يحبها الله فالغيرة في الريبة ، والغيرة التي يبغضها الله فالغيرة في غير ريبة[2] ، والاختيال الذي يحبه الله اختيال الرجل بنفسه عند القتال ، وعند الصدقة ، والاختيال الذي يبغضه الله الاختيال في الباطل» . [أحمد (٥/ ٤٤٥) وأبو داود (٢٦٥٩) والنسائي (٥/ ٧٨) وابن حبان (٢٩٥)] . وقال علي - كرم الله وجهه - : لا تكثر الغيرة على أهلك ؛ فتُرامى بالسوء من أجلك .

إتيانُ الرجلِ زوجته : قال ابن حزم : وفرض على الرجل أن يجامع امرأته ، التي هي زوجته ، وأدنى ذلك

---

(١) لا يفرك : لا يبغض .   (٢) الريبة : التهمة والشك ، فإذا كان هناك ما يبعث الشك من سوء الظن ، وإلا فهي مذمومة .

وغيرهما، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله، قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقتنا. فإن قدر بينهما في ذلك ولد، لن يضر ذلك الولد الشيطان أبدًا» [البخاري (٥١٦٥)، ومسلم (١٤٣٤)].

حرمة التكلم بما يجري بين الزوجين أثناء المباشرة: ذكر الجماع والتحدث به مخالف للمروءة، ومن اللغو الذي لا فائدة فيه، ولا حاجة إليه، وينبغي للإنسان أن يتنزه عنه، ما لم يكن هناك ما يستدعي التكلم به؛ ففي الحديث الصحيح: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» [الترمذي (٢٣١٧)، ومالك في الموطأ (٢/ ٩٠٣)]. وقد مدح الله المعرضين عن اللغو، فقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]. فإذا استدعى الأمر التحدث به، ودعت الحاجة إليه، فلا بأس، وقد ادعت امرأة أن زوجها عاجز عن إتيانها، فقال: يا رسول الله: «إني لأنفضها نفض الأديم» [البخاري (٥٨٢٥)]. وإذا توسع الزوج أو الزوجة في ذكر تفاصيل المباشرة، وأفشى ما يجري بينهما؛ من قول أو فعل، كان ذلك محرمًا؛ فعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرها». رواه أحمد. [أحمد (٣/ ٦٩)]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى، فلما سلم، أقبل عليهم بوجهه، فقال: «مجالسكم، هل منكم الرجل إذا أتى أهله، أغلق بابه، وأرخى ستره، ثم يخرج فيحدث، فيقول: فعلت بأهلي كذا، وفعلت بأهلي كذا؟» فسكتوا، فأقبل على النساء، فقال: «هل منكن من تحدث؟» فجثت فتاة كعاب على إحدى ركبتيها، وتطاولت؛ ليراها الرسول ﷺ، وليسمع كلامها، فقالت: أي والله، إنهم ليتحدثون، وإنهن ليتحدثن. فقال: «هل تدرون ما مثل من فعل ذلك؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة، لقي أحدهما صاحبه بالسكة، فقضى حاجته منها، والناس ينظرون إليه». رواه أحمد، وأبو داود. [أحمد (٢/ ٥٤٠-٥٤١)، وأبو داود (٢١٧٤)].

إتيان الرجل في غير المأتى: إتيان المرأة في دبرها تنفر منه الفطرة، ويأباه الطبع، ويحرمه الشرع؛ قال الله -تعالى-: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. والحرث: موضع الغرس والزرع، وهو هنا محل الولد؛ إذ هو المزروع. فالأمر بإتيان الحرث، أمر بالإتيان في الفرج خاصة.

قال ثعلب:

إنما الأرحام أرضو ... ن لنا محترثات

فعلينا الزرع فيها ... وعلى الله النبات

وهذا كقول الله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وكقوله: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾. أي: كيف شئتم. وسبب نزول هذه الآية ما رواه البخاري، ومسلم، أن اليهود كانت على عهد رسول الله ﷺ تزعم، أن الرجل إذا أتى امرأته من دبرها في قبلها، جاء الولد أحول. وكان الأنصار يتبعون اليهود في هذا، فأنزل الله ﷻ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾. [البقرة: ٢٢٣]. [البخاري (٤٥٢٨)، ومسلم (١٤٣٥)]. أي: أنه لا حرج في إتيان النساء بأي كيفية، ما دام ذلك في الفرج، وما دمتم تقصدون

سلالة من طين، ثم تكون نطفة، ثم تكون علقة، ثم تكون مضغة، ثم تكون عظامًا، ثم تكون لحمًا، ثم تكون خلقًا آخر. فقال عمر رضي الله عنه: صدقت، أطال الله بقاءك. ويرى أهل الظاهر، أن منع الحمل حرام؛ مستدلين بما رواه جذامة بنت وهب، أن أناسًا سألوا رسول الله ﷺ عن العزل؟ فقال: «ذلك هو الوأد الخفي». [أحمد (٦/ ٣٦١)، ومسلم (٢/ ١٠٦٧) (١٤٤٢)]. وأجاب الإمام الغزالي عن هذا، فقال: ورد في الصحيح أخبار صحيحة في الإباحة، وقوله: «إنه الوأد الخفي». كقوله: «الشرك الخفي». [أحمد (٣/ ٣٠)، وابن ماجه (٤١٠٤)]. وذلك يوجب كراهة، لا تحريمًا. والمقصود بالكراهة خلاف الأولى، كما يقال: يكره للقاعد في المسجد أن يقعد فارغًا، لا يشتغل بذكر أو صلاة. وبعض الأئمة، كالأحناف، يرون أنه يباح العزل، إذا أذنت الزوجة، ويكره من غير إذنها.

حكم إسقاط الحمل: بعد استقرار النطفة في الرحم، لا يحل إسقاط الجنين بعد مضي مائة وعشرين يومًا؛ فإنه حينئذ يكون اعتداء على نفس، يستوجب العقوبة في الدنيا والآخرة[١]. أما إسقاط الجنين، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة، فإنه يباح، إذا وجد ما يستدعي ذلك، فإن لم يكن ثمة سبب حقيقي، فإنه يكره. قال صاحب «سبل السلام»: معالجة المرأة لإسقاط النطفة، قبل نفخ الروح، يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في العزل. فمن أجازه أجاز المعالجة، ومن حرمه حرم هذا بالأولى. ويلحق بهذا: تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله. انتهى. ويرى الإمام الغزالي، أن الإجهاض جناية على موجود حاصل، قال: ولها مراتب؛ أن تقع النطفة في الرحم، وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جناية، فإن صارت مضغة وعلقة، كانت الجناية أفحش، وإن نفخ فيه الروح، واستوت الخلقة، ازدادت الجناية تفاحشًا.

الإيلاء[٢]

تعريفه: الإيلاء في اللغة؛ الامتناع باليمين، وفي الشرع: الامتناع باليمين من وطء الزوجة. ويستوي في ذلك اليمين بالله، أو الصوم، أو الصدقة، أو الحج، أو الطلاق. وقد كان الرجل في الجاهلية يحلف، على ألا يمس امرأته السنة، والسنتين، والأكثر من ذلك؛ بقصد الإضرار بها، فيتركها معلقة، لا هي زوجة ولا هي مطلقة، فأراد الله - سبحانه - أن يضع حدًا لهذا العمل الضار، فوقته بمدة أربعة أشهر، يتروى فيها الرجل، لعله يرجع إلى رشده، فإن رجع في تلك المدة أو في آخرها، بأن حنث في اليمين، وقارب ولامس زوجته، وكفر عن يمينه فيها، وإلا طلق؛ فقال: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ[٣] أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو[٤] فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

مدة الإيلاء[٥]: اتفق الفقهاء على أن من حلف، ألا يمس زوجه أكثر من أربعة أشهر، كان موليًا.

---

(١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثني رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم ينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد». [رواه البخاري، ومسلم].

(٢) آلى يولي إيلاء: إذا حلف فهو مول. (٣) تربص: الانتظار. (٤) فاءوا: رجعوا.

واختلفوا فيمن حلف ، ألا يمسها أربعة أشهر ؛ فقال أبو حنيفة ، وأصحابه : يثبت له حكم الإيلاء . وذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، إلى أنه لا يثبت له حكم الإيلاء ؛ لأن الله جعل له مدة أربعة أشهر ، وبعد انقضائها : إما الفيء ، وإما الطلاق .

حكم الإيلاء : إذا حلف ، ألا يقرب زوجته ، فإن مسها في الأربعة الأشهر ، انتهى الإيلاء ، ولزمته كفارة اليمين . وإذا مضت المدة ولم يجامعها ، فيرى جمهور العلماء ، أن للزوجة أن تطالبه ؛ إما بالوطء ، وإما بالطلاق . فإن امتنع عنهما ، فيرى مالك ، أن للحاكم أن يطلق عليه دفعًا للضرر عن الزوجة . ويرى أحمد ، والشافعي ، وأهل الظاهر ، أن القاضي لا يطلق ، وإنما يضيق على الزوج ويحبسه ، حتى يطلقها بنفسه . وأما الأحناف ، فيرون أنه إذا مضت المدة ولم يجامعها ، فإنها تطلق طلقة بائنة ، بمجرد مضي المدة ، ولا يكون للزوج حق المراجعة ؛ لأنه أساء في استعمال حقه ؛ بامتناعه عن الوطء بغير عذر ، ففوت حق زوجته ، وصار بذلك ظالمًا لها . ويرى الإمام مالك ، أن الزوج يلزمه حكم الإيلاء ، إذا قصد الإضرار بترك الوطء ، وإن لم يحلف على ذلك ؛ لوقوع الضرر في هذه الحال ، كما هو واقع في حالة اليمين .

الطلاق الذي يقع بالإيلاء : والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن ؛ لأنه لو كان رجعيًا ، لأمكن للزوج أن يجبرها على الرجعة ؛ لأنها حق له ، وبذلك لا تتحقق مصلحة الزوجة ، ولا يزول عنها الضرر . وهذا مذهب أبي حنيفة . وذهب مالك ، والشافعي ، وسعيد بن المسيب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنه طلاق رجعي ؛ لأنه لم يقم دليل على أنه بائن ؛ ولأنه طلاق زوجة مدخول بها ، من غير عوض ، ولا استيفاء عدد .

عدة الزوجة المولى منها : ذهب الجمهور إلى أن الزوجة المولى منها تعتد ، كسائر المطلقات ؛ لأنها مطلقة . وقال جابر بن زيد . لا تلزمها عدة ، إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض . قال ابن رشد : وقال بقوله طائفة ، وهو مروي عن ابن عباس . وحجته ، أن العدة إنما وضعت ؛ لبراءة الرحم ، وهذه قد حصلت لها البراءة .

حق الزوج على زوجته

من حق الزوج على زوجته أن تطيعه في غير معصية ، وأن تحفظه في نفسها وماله ، وأن تمتنع عن مقارفة أي شيء يضيق به الرجل ، فلا تعبس في وجهه ، ولا تبدو في صورة يكرهها ، وهذا من أعظم الحقوق ؛ روى الحاكم ، عن عائشة ، قالت : سألت رسول الله ﷺ ، أي الناس أعظم حقًا على المرأة؟ قال : «زوجها» . قالت : فأي الناس أعظم حقًا على الرجل؟ قال : «أمه» . [الحاكم (٤/ ١٧٥)] . ويؤكد رسول الله ﷺ هذا الحق ، فيقول : «لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ؛ من عظم حقه عليها» . رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان . [أبو داود (٢١٤٠) والترمذي (١١٥٩) وابن ماجه (١٨٥٣) وأحمد (٦/ ٧٦) عن عدد من الصحابة] . وقد وصف الله - سبحانه - الزوجات

---

(١) تبدأ المدة من وقت اليمين .

الصالحات، فقال: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]. «والقانتات»: من المطيعات. «والحافظات للغيب»، أي: اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن، فلا يخنّهم في نفس أو مال. وهذا أسمى ما تكون عليه المرأة، وبه تقوم الحياة الزوجية وتسعد. وقد جاء في الحديث: أن رسول الله ﷺ قال: «خير النساء؛ من إذا نظرت إليها سرّتك، وإذا أمرتها أطاعتك، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك». [illegible]. ومحافظة الزوجة على هذا الخلق يعتبر جهادًا في سبيل الله؛ روى ابن عباس، رضي الله عنهما، أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، أنا وافدة النساء إليك، هذا الجهاد كتبه الله على الرجال؛ فإن يصيبوا أجروا، وإن قُتلوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون، ونحن معشر النساء نقوم عليهم، فما لنا من ذلك؟ فقال الرسول ﷺ: «أبلغي من لقيت من النساء، أن طاعة الزوج واعترافًا بحقه يعدل ذلك، وقليل منكن من يفعله». [البزار (١٤٧٤) ومجمع الزوائد (٤/ ٣٠٥)]. ومن عظم هذا الحق، أن قرن الإسلام طاعة الزوج بإقامة الفرائض الدينية وطاعة الله؛ فعن عبد الرحمن بن عوف؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحفظت فرجها، وأطاعت زوجها، قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت». رواه أحمد، والطبراني. [أحمد (١/ ١٩١) ومجمع الزوائد (٤/ ٣٠٦)]. وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة ماتت، وزوجها عنها راضٍ، دخلت الجنة». [الترمذي (١١٦١) وابن ماجه (١٨٥٤) والحاكم (٤/ ١٧٣)]. وأكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها، وكفرانها إحسانه إليها؛ فعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «اطلعت في النار، فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئًا، قالت: ما رأيت منك خيرًا قط». رواه البخاري. [البخاري (٢٩) ومسلم (٩٠٧)]. وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبت أن تجيء، فبات غضبان، لعنتها الملائكة، حتى تصبح». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [أحمد (٢/ ٤٣٩) والبخاري (٥١٩٣) ومسلم (١٤٣٦)]. وحق الطاعة هذا مقيد بالمعروف فإنه «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» [أحمد (١/ ١٣١، ٤٠٩، ٥/ ٦٦). والطيالسي في مسنده (٨٥٦)]، فلو أمرها بمعصية، وجب عليها أن تخالفه. ومن طاعتها لزوجها، ألا تصوم نافلة إلا بإذنه، وألا تحج تطوعًا إلا بإذنه، وألا تخرج من بيته إلا بإذنه؛ روى أبو داود الطيالسي، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «حق الزوج على زوجته، ألا تمنعه نفسها، ولو كان على ظهر قتب(١)، وألا تصوم يومًا واحدًا إلا بإذنه، إلا لفريضة، فإن فعلت أثمت، ولم يتقبل منها، وألا تعطي من بيتها شيئًا إلا بإذنه، فإن فعلت كان له الأجر، وعليها الوزر، وألا تخرج من بيته إلا بإذنه، فإن فعلت لعنها الله، وملائكة الغضب، حتى تتوب أو ترجع، وإن كان ظالمًا». [ضعيف الجامع (٢٧٢٣) والسلسلة الضعيفة (٣٥١٥)].

عدم إدخال من يكره الزوج: ومن حق الزوج على زوجته ألا تُدخل أحدًا بيته يكرهه، إلا بإذنه؛ فعن

---

(١) قتب: رحل صغير يوضع على ظهر الجمل.

عمرو بن الأحوص الجشمي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ؛ يقول بعد أن حمد الله ، وأثنى عليه ، وذكّر ووعظ ، ثم قال : «ألا واستوصوا بالنساء خيرًا ؛ فإنما هُنّ عَوانٍ[1] عندكم ، ليس تملكون منهن شيئًا غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلْنَ فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضربًا غير مبرِّح ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلًا ، ألا إن لكم على نسائكم حقًّا ، ولنسائكم عليكم حقًّا ؛ فحقكم عليهن ألا يُوطِئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذنَّ في بيوتكم من تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تُحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» . رواه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . [الترمذي (١١٦٣) وابن ماجه (١٨٥١) وأحمد (٥/ ٧٢ ، ٧٣) والنسائي في عشرة النساء (٢٨٧)] .

خدمة المرأة زوجها : أساس العلاقة بين الزوج وزوجته ، هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، وأصل ذلك قول الله - تعالى - : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . فالآية تعطي المرأة من الحقوق ، مثل ما للرجل عليها ، فكلما طولبت المرأة بشيء ، طولب الرجل بمثله . والأساس الذي وضعه الإسلام ؛ للتعامل بين الزوجين ، وتنظيم الحياة بينهما ، هو أساس فطري وطبيعي ؛ فالرجل أقدر على العمل ، والكدح ، والكسب خارج المنزل ، والمرأة أقدر على تدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتيسير أسباب الراحة البيتية ، والطمأنينة المنزلية ، فيكلف الرجل ما هو مناسب له ، وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها . وبهذا ينتظم البيت من ناحية الداخل والخارج ، دون أن يجد أي واحد من الزوجين سببًا من أسباب انقسام البيت على نفسه . وقد حكم رسول الله ﷺ بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبين زوجته فاطمة - رضي الله عنها - فجعل على فاطمة خدمة البيت ، وجعل على علي العمل ، والكسب . [أقضية رسول الله ﷺ للقرطبي (٢٢)] . وروى البخاري ، ومسلم ، أن فاطمة - رضي الله عنها - أتت النبي ﷺ تشكو إليه ، ما تلقى في يديها من الرحى ، وتسأله خادمة ، فقال : «ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما ، فسبحا الله ثلاثًا وثلاثين ، واحمدا ثلاثًا وثلاثين ، وكبرا أربعًا وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم» . [البخاري (٣٧٠٥) ومسلم (٢٧٢٧)] . وعن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - أنها قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله ، وكان له فرس ، فكنت أسوسه ، وكنت أحتش له ؛ وأقوم عليه . وكانت تعلفه ، وتسقي الماء ، وتخرز الدلو ، وتعجن ، وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ . [أحمد (٦/ ٣٥٢)] . ففي هذين الحديثين ما يفيد ، بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها ، كما أن على الرجل أن يقوم بالإنفاق عليها . وقد شكت السيدة فاطمة - رضي الله عنها - ما كانت تلقاه من خدمة ، فلم يقل الرسول ﷺ لعلي : لا خدمة عليها ، وإنما هي عليك . وكذلك لما رأى خدمة أسماء لزوجها لم يقل : لا خدمة عليها . بل أقره على استخدامها . وأقر سائر أصحابه على خدمة أزواجهن ، مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية . قال ابن القيم : هذا أمر لا ريب فيه ، ولا يصح التفريق بين شريفة ودنيئة ، وفقيرة وغنية ، فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها ، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الخدمة ؛ فلم

---

[1] عوان : جمع عانية ، وهي : الأسيرة .

بها إلى بلد غير بلدها ، فعليه الوفاء بهذا الشرط ؛ لقول النبي ﷺ : «إن أحق الشروط أن تُوفُوا به ما استحللتم به الفروج» . رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما ، عن عقبة بن عامر . [سبق تخريجه] . وهذا مذهب أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والأوزاعي . وذهب غير هؤلاء من الفقهاء إلى أنه لا يلزمه الوفاء بهذا الشرط ، وله نقلها عن دارها . وقالوا في الحديث : إن الشرط الواجب الوفاء به ، هو ما كان خاصًا في المهر والحقوق الزوجية التي هي من مقتضى العقد ، دون غيرها مما لا يقتضيه . وقد تقدم في أول هذا الجلد الشروط في الزواج ، واختلاف العلماء فيه مفصلاً .

منع الزوجة من العمل : فرق العلماء بين عمل الزوجة ، الذي يؤدي إلى تنقيص حق الزوج ، أو ضرره ، أو إلى خروجها من بيته ، وبين العمل الذي لا ضرر فيه ، فمنعوا الأول ، وأجازوا الثاني . قال ابن عابدين ، من فقهاء الأحناف : والذي ينبغي تحريره ، أن يكون منعها من كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه ، أو ضرره ، أو إلى خروجها من بيته . أما العمل الذي لا ضرر فيه ، فلا وجه لمنعها منه ، وكذلك ليس له منعها من الخروج ، إذا كانت تحترف عملاً هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة ، مثل عمل القابلة .

خروج المرأة لطلب العلم : إذا كان العلم الذي تطلبه المرأة مفروضًا[1] عليها ، وجب على الزوج أن يعلمها إياه - إذا كان قادرًا على التعليم - فإذا لم يفعل ، وجب عليها أن تخرج حيث العلماء ، ومجالس العلم ؛ لتتعلم أحكام دينها ، ولو من غير إذنه . أما إذا كانت الزوجة عالمة ، بما فرضه الله عليها من أحكام ، أو كان الزوج متفقهًا في دين الله ، وقام بتعليمها ، فلا حق لها في الخروج إلى طلب العلم ، إلا بإذنه .

تأديب الزوجة ، عند النشوز : قال الله - تعالى - : ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ﴾ [النساء : ٣٤] . نشوز الزوجة ؛ هو عصيان الزوج ، وعدم طاعته ، أو امتناعها عن فراشه ، أو خروجها من بيته بغير إذنه . ووعظها ؛ تذكيرها بالله ، وتخويفها به ، وتنبيهها للواجب عليها من الطاعة ، وما لزوجها عليها من حق ، ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم بالمخالفة والعصيان ، وما يفوت من حقوقها من النفقة والكسوة . والهجر في المضجع : أي ؛ في الفراش . وأما الهجر في الكلام ، فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ؛ لما رواه أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام» . [أبو داود (٤٩١٢) و (٤٩١٤)] . ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها ، والآية فيها إضمار وتقدير ؛ أي : ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ [النساء : ٣٤] . فإن نشزن : ﴿وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ﴾ [النساء : ٣٤] ، فإن أصررن : ﴿وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ﴾ [النساء : ٣٤] . أي ؛ إذا لم ترتدع بالوعظ والهجر ، فله ضربها ؛ يقول الرسول ﷺ : «إن لكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه ، فإن فعلن ، فاضربوهن ضربًا غير مبرح» . أي ؛ غير شديد . [أحمد (٥/ ٧٢ ، ٧٣) والترمذي (١١٦٣) وابن ماجه (١٨٥١) والنسائي في عشرة النساء (٢٨٧)] . وعليه أن يجتنب الوجه ، والمواضع المخوفة ؛ لأن المقصود التأديب ، لا الإتلاف ، روى أبو داود ، عن حكيم بن معاوية القشيري ، عن أبيه ، قال : قلت : يا رسول الله ، ما حق زوجة أحدنا عليه؟

---

(١) العلم المفروض : هو العلم بالعمل الذي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عمله فرض العلم به .

قال: «أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت». [أبو داود (٢١٤٢)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وأحمد (٥/ ٣)].

تزين المرأة لزوجها: من المستحسن أن تتزين المرأة لزوجها بالكحل، والخضاب، والتطيب، ونحو ذلك من أنواع الزينة؛ روى أحمد، عن كريمة بنت همام، قالت لعائشة - رضي الله عنها -: ما تقولين يا أم المؤمنين في الحناء؟ فقالت: كان حبيبي ﷺ يعجبه لونه، ويكره ريحه، وليس بمحرم عليكن بين حيضتين، أو عند كل حيضة. [أحمد (٦/ ١١٧)].

التبرج

معناه: التبرج: تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه. وأصله الخروج من البرج، وهو القصر. ثم استعمل في خروج المرأة من الحشمة، وإظهار مفاتنها، وإبراز محاسنها.

التبرج في القرآن: وقد ورد التبرج في القرآن الكريم في موضعين: الموضع الأول في سورة النور، جاء فيه قول الله - سبحانه -: ﴿والقواعد من النساء التي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجت بزينة وأن يستعففن خير لهن﴾ [النور: ٦٠]. والموضع الثاني ورد في النهي عنه، والتشنيع عليه في سورة الأحزاب في قوله سبحانه: ﴿ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى﴾ [الأحزاب: ٣٣].

منافاته للدين والمدنية: إن أهم ما يتميز به الإنسان عن الحيوان اتخاذ الملابس، وأدوات الزينة؛ يقول الله تعالى: ﴿يبني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوري سوءتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيت الله لعلهم يذكرون﴾ [الأعراف: ٢٦]. والملابس والزينة هما مظهران من مظاهر المدنية والحضارة، والتجرد عنهما إنما هو ردة إلى الحيوانية، وعودة إلى الحياة البدائية. والمرأة؛ وهي تسير سيرها الطبيعي، لا يمكن أن ترجع إلى الوراء، إلا إذا حدثت بها نكسة تبدل آراءها، وتغير أفكارها، وتجعلها تعود القهقرى؛ ناسية أو متناسية مكاسبها الحضارية، ورقيها الإنساني. وإذا كان اتخاذ الملابس لازما من لوازم الإنسان الراقي، فإنه بالنسبة للمرأة ألزم؛ لأنه هو الحافظ الذي يحفظ عليها دينها، وشرفها، وعفتها، وحياءها، وهذه الصفات ألصق بالمرأة وأولى بها من الرجل، ومن ثم كانت الحشمة أولى بها وأحق. إن أعز ما تملكه المرأة الشرف، والحياء، والعفاف، والمحافظة على هذه الفضائل محافظة على إنسانية المرأة، في أسمى صورها، وليس من صالح المرأة، ولا من صالح المجتمع، أن تتخلى المرأة عن الصيانة والاحتشام، لا سيما وأن غريزة الجنسية هي أعنف الغرائز، وأشدها على الإطلاق، والتبذل مثير لهذه الغريزة، ومطلق لها من عقالها. ووضع الحدود، والقيود، والسدود أمامها، مما يخفف من حدتها، ويطفئ من جذوتها؛ وتهذيبها تهذيبا جديرا بالإنسان وكرامته؛ ومن أجل هذا عني الإسلام عناية خاصة بملابس المرأة، وتناول القرآن ملابس المرأة مفصلا لحدودها، على غير عادة القرآن في تناوله المسائل الجزئية بالتفصيل، فهو يقول: ﴿يأيها النبي قل لأزوجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلبيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين﴾ [الأحزاب: ٥٩].

مزينة ترفل[1] في زينة لها في المسجد، فقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس انهوا[2] نساءكم عن لبس الزينة والتبختر في المسجد؛ فإن بني إسرائيل لم يلعنوا حتى لبس نساؤهم الزينة، وتبخترن في المساجد» رواه ابن ماجه [ابن ماجه (٤٠٠١)]. وكان عمر رضي الله عنه يخشى من هذه الفتنة العارمة، فكان يحتاط لها قبل وقوعها، على قاعدة «الوقاية خير من العلاج»، فقد روي عنه أنه كان يعس ذات ليلة، فسمع امرأة تقول:

هل من سبيل إلى خمر فأشربها ... أم هل من سبيل إلى نصر بن حجاج

فقال: أما في عهد عمر فلا. فلما أصبح، استدعى نصر بن حجاج، فوجده من أحسن الناس وجهًا، فأمر بحلق شعره، فازداد حسنًا، فنفاه إلى الشام.

سبب هذا الانحراف: وقد سبب الجهل والتقليد الأعمى الانحراف عن هذا الخط المستقيم، وجاء الاستعمار، فنفخ فيه، وأوصله إلى غايته ومداه، فأصبح من المعتاد أن يجد المسلم المرأة المسلمة متنقلة، معرضة مفاتنها، متبرجة في زينتها، كاشفة عن صدورها، ونحورها، وظهورها، وذراعيها، وساقيها. ولا تجد أي غضاضة في قص شعرها، بل تجد من ضرورياتها وضع الأصباغ والمساحيق، والتطيب بالطيب، واختيار الملابس المغرية، وأصبحت المناسبات والأعياد مواسم خاصة، تعرض فيها كل لون من ألوان الإغراء والإثارة. وغدت المرأة من مفاخرها، ومن مظاهر رقيها: أن ترتاد أماكن الفجور، والفسق، والمراقص والملاهي، والمسارح والسينما، والملاعب، والأندية، والمقاهي، وتبلغ منتهى مجونها في الشواطئ، وعلى البلاج. وأصبح من المألوف أن تعقد مسابقات الجمال؛ تبرز فيها المرأة أمام الرجال، وتوضع تحت الاختبار كل جزء من بدنها، ويقاس كل عضو من أعضائها، على مرأى ومسمع من المتفرجين والمتفرجات، وللمجلات والنشرات، والصحف وغيرها من أدوات الإعلام مجال واسع، في تشجيع هذه المستحدثات، والتغرير بالمرأة؛ للوصول إلى المستوى الحيواني الرخيص، كما أن لقصور الأزياء دورًا خطيرًا في هذا الإسفاف.

نتائج هذا الانحراف: وكان من نتائج هذا الانحراف: أن كثر الفسق، وشاع الزنى، وانهدم كيان الأسرة، وانعدمت الواجبات الدينية، وتركت العناية بالأطفال، واشتدت أزمة الزواج. وأصبح الحرام أيسر حصولاً من الحلال، وبالجملة: فقد أدى هذا التبذل إلى الانحلال الأخلاقي؛ وتدمير الآداب، التي اصطلح الناس عليها، في جميع المذاهب والأديان. وقد بلغ هذا الانحراف حدًا، لم يكن يخطر على بال مسلم، وتفنن دعاة التحلل والتفسخ، وابتدعوا أساليب التجميل، واستعمال الزينة، ووضعوا لها مناهج، وأعدوا معاهد لتدريس هذه الأساليب! نشرت جريدة الأهرام، تحت عنوان «مع المرأة» ما يلي: «أول معهد لتدريس تصفيف شعر السيدات في الإسكندرية: خبير ألماني يقوم بالتدريس في المعهد بعد شهر». «لأول مرة تقيم رابطة مصففي شعر السيدات، في الإسكندرية معهدًا لتصفيف شعر السيدات، يقيم المعهد من

---

(١) تمشي مختالة.   (٢) امنعوهن وحذروهن.

تبرعات أعضاء الرابطة ، تبرع أحدهم «بسشوار» وتبرع آخر ببعض المكاوي ، ودبابيس الشعر ، والفرش ..
وهكذا تكون المعهد ، بعد أن استأجرت له الرابطة شقة صغيرة ؛ ليكون نواة لمعهد كبير في المستقبل!! وقد أصدرت الرابطة «أمر تكليف» ، إلى جميع أعضائها «أصحاب المهنة» بالحضور ؛ لإلقاء المحاضرات النظرية ، والقيام بالتجارب ، والدروس العملية أمام طلاب المعهد!! افتتح المعهد صباح أمس في مقر الرابطة في كليوباترة ، وقام أحد أعضاء الرابطة بإلقاء محاضرة في كيفية قص الشعر ، وبعض الطرق في فن القص ، ثم قام بعمل تسريحة حديثة من تصميمه ، سماها «الشعلة» لإحدى «الميكامانت» ، وكان يشرح التسريحة ، وهو يقوم بها . سيدرس في المعهد فن تصفيف الشعر ، والصباغة ، والألوان ، والقص ، وتقليم الأظافر ، والمساج ، والتدليك . يقول رئيس الرابطة في القاهرة ، ونصف رابطة الإسكندرية : إنه أنشأ مثل هذا المعهد في القاهرة ، منذ ٥ أشهر ، ورغم قصر المدة ، أحرز المعهد نتيجة مشرفة ! إذ إن الطلبة والطالبات يستفيدون من تبادل الأفكار ، بين أعضاء الرابطة ، ومن عرض التسريحات وشرحها أمامهم ، مما يرفع مستوى المهنة ، كما استفادوا أيضًا من حضور بعض الخبراء الألمان ، ومحاضراتهم العلمية والنظرية أمام الطلبة ، وسوف يحضر خبير ألماني إلى معهد الإسكندرية في الشهر القادم ، كما تعقد الرابطة في الشهر نفسه مسابقة ؛ للحصول على جائزة الجمهورية ، في فن تصفيف الشعر ، وستكون الدوامة في المعهد أسبوعية : بصفة مبدئية» . انتهى ما نشر بالأهرام . هذا فضلًا عن الأموال الطائلة ، التي تستهلك في شراء أدوات التجميل ، فقد بلغ عدد الصالونات في القاهرة وحدها ألف صالون ؛ لتصفيف وتجميل الشعر ، ويوزع في العام ١٠ ملايين قلم روج ، وعطر ، وبودرة!! ولم يقتصر هذا الفساد على ناحية دون ناحية ، بل تجاوزها إلى دور العلم ، ومعاهد التربية ، وكليات الجامعة ; وكان المفروض أن تصان هذه الدور من الهبوط ، حتى تبقى لها حرمتها ، وكيانها المقدس ، فقد جاء في صحيفة أخبار اليوم ، بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٦٢م ، ما يلي : «فتاة الجامعة لا تفرق بين حرم الجامعة ; وصالة عرض الأزياء» . في هذه الأيام من كل عام ، عندما تعلن الجامعة عن افتتاح أبوابها ، تبدأ الصحف ، والمجلات في الكتابة عن الفتاة الجامعية ، وتثار المناقشات حول زيها ومكياجها ، فيطالب البعض بتوحيد زيها ، وينادي آخرون بمنعها من وضع الميكاج ، قالت الكاتبة : «أنا لا أؤيد هذه الآراء ؛ لإيماني بأن اختيار الفتاة لأزيائها ينمي من شخصيتها ، ويساعد على تكوين ذوقها ، والفتيات في معظم جامعات الخارج لا ترتدين زيًا موحدًا ، ولا يحرمن من وضع المكياج ، ولكني مع هذا ، لا ألوم كثيرًا أصحاب هذه الآراء المتطرفة!! فالفتاة الجامعية عندنا تدفعهم إلى المطالبة بذلك ؛ لأنها لا تعرف كيف تختار الزي والماكياج المناسبين لها كطالبة ، ولا تبذل أي مجهود في هذا السبيل . إنها لا تفرق كثيرًا بين حرم الجامعة ، وصالة عرض الأزياء ، أو الكرنفال ؛ فهي تذهب إلى الجامعة في «عز الصباح» بفستان ضيق ، يكاد ضيقه يمنعها من الحركة ، مع الكعب العالي الذي ترتديه!! وعندما تغيره ، تستبدل به فستانًا واسعًا تحت أكثر من «جيبونة» تثقل بوزنها حركة صاحبتها ، وتجعلها أشبه

بالأباجورة المتحركة ، وهي فوق هذا - إذ تنسى كتبها ، ومجلد محاضراتها - فهي لا تنسى أيضًا الحلق ، والعقد ، والسوار ، والبروش ، الذي تحلي به أذنيها وصدرها ، وذراعيها ، وشعرها في غير تناسق أو ذوق ، ثم تمضي الكاتبة تقول : وهذا كله يرجع في رأيي إلى أن الفتاة الجامعية عندنا ، لا تأخذ الدراسة الجامعية مأخذ الجد ؛ فهي تضع فوقها زينتها وأناقتها ، والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح في وقت نالت فيه ثقافة المرأة أعلى تقدير ، ليس معنى هذا أنني أطالب الفتاة الجامعية بإهمال ملابسها وزينتها ؛ إنني أطالب بالاهتمام أولاً بدروسها ، ثم بتخفيف ماكياج وجهها ، إن لم يكن مراعاة لحرم الجامعة ، فعلى الأقل مراعاة لبشرتها ، التي يفسدها كثرة الماكياج ، في سن تكون نضارة الوجه فيها أجمل بكثير من الماكياج المصطنع ، ثم بعد ذلك أطالبها بالحد من استعمال الحلي ، وبارتداء الملابس البسيطة ، التي تناسب الفتاة الجامعية ، كالفستان «الشوزيه» و«التايير» ذي الخطوط البسيطة ، والفستان الذي تنسدل جونته إلى أسفل ، في وسع خفيف ، لا يعرقل حركتها ، والجوب والبلوزة ، أو الجوب والبلوفر ، أو الجوب والجاكت ، وأن تراعي في اختيارها لهذه الأزياء الألوان الهادئة ، التي لا تثير القيل والقال ، بين زملائها الطلبة . إنني أطالب الفتاة الجامعية باتباع هذا ، وأطالب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام ، على ثياب بناتهم ، فالفتاة في العهد الجديد ، لم يعد هدفها الأول والأخير في الحياة جلب الأنظار إليها بالدندشة والشخشخة ، إنها اليوم يجب أن تشتغل بالثقافة ، والعلم ، والتطور السليم ، فلم يعد أقصى ما تصبو إليه هو مكتب سكرتيرة ؛ تجلس عليه ؛ لترد على تليفونات المدير ، وإنما المجال قد فتح أمامها ، وجلست إلى مكتب الوزارة . هذا ما قالته إحدى الكاتبات في الأخبار ، وهي تعتب على بنات جنسها ، وتعيب عليهم هذا التصرف المعيب . ولعله مقالة قد أثارت اهتمام زائرات القاهرة من الأجنبيات ؛ إذ لم تكن المرأة الغربية تفكر في مدى الانحدار ، الذي تردت فيه المرأة الشرقية ؛ ففي «الأهرام» ٢٧ مارس ١٩٦٦ ، جاء فيه في باب «مع المرأة» هذا العنوان «المرأة الغربية غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لها» . وجاء تحت هذا العنوان «تتهم المرأة العربية بالموضات الغربية ، وحرصها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها ، وفي طباعها ، لا تستسيغه السائحات الغربيات ؛ اللاتي يحضرن لزيارة القاهرة ، ولا يرفع من سمعتها في الخارج كما تظن . أفصحت عن ذلك الرأي صحفية إنجليزية ، زارت القاهرة أخيرًا ، وكتبت مقالاً في مجلتها ، تقول فيه : «لقد صدمت جدًّا بمجرد نزولي أرض المطار ، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمعنى الكلمة ، ولا أقصد بهذا المرأة ، التي ترتدي الحجاب والحبرة ، وإنما المرأة الشرقية المتحضرة ، التي ترتدي الأزياء العملية ، التي تتسم بالطابع الشرقي ، وتتصرف بطريقة شرقية ، ولكنني لم أجد شيئًا من هذا ؛ فالمرأة هناك هي نفسها المرأة التي تجدها عندما تنزل إلى أي مطار أوربي ؛ فالأزياء هي نفسها بالحرف الواحد ، وتسريحات الشعر هي نفسها ، والماكياج هو نفسه ، حتى طريقة الكلام والمشية ، وفي بعض الأحيان اللغة : إما الفرنسية أو الإنجليزية !!! وقد صدمني من المرأة الشرقية ، أنها تتصور أن التمدن والتحضر ، هو تقليد المرأة الغربية ، وحسبت أنها

تستطيع أن تتطور، وأن تتقدم كما شاءت، مع الاحتفاظ بطابعها الشرقي الجميل. وفي «جمهورية» السبت ٩ يونيو ١٩٦٢، نشر تحت هذا العنوان «كاتبة أمريكية تقول: امنعوا الاختلاط، وقيدوا حرية المرأة». نقلت الصحيفة، تحت هذا العنوان كلامًا نبيًّا صريحًا، وقد سمّت: فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء، مقالات. غادرت الصحفية الأمريكية «هيلسيان ستانسبري»، بعد أن أمضت عدة أسابيع هنا، وزارت خلالها المدارس، والجامعات، ومعسكرات الشباب، والمؤسسات الاجتماعية، ومراكز الأحداث، والمرأة، والأطفال، وبعض الأسر في مختلف الأحياء، وذلك في رحلة دراسية، لبحث مشاكل الشباب والأسرة، في المجتمع العربي، و«هيلسيان» صحفية متجولة، تراسل أكثر من ٢٥٠ صحيفة أمريكية، ولها مقال يومي يقرؤه الملايين، ويتناول مشاكل الشباب تحت سن العشرين، وعملت في الإذاعة والتلفزيون، وفي الصحافة أكثر من عشرين عامًا، وزارت جميع بلاد العالم، وهي في الخامسة والخمسين من عمرها. تقول الصحفية الأمريكية، بعد أن أمضت شهرًا في الجمهورية العربية، بعد أن قدمتها الجريدة هذا التقديم: إن المجتمع العربي مجتمع كامل وسليم، ومن الخليق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليده، التي تقيد الفتاة والشاب في حدود المعقول. وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوربي والأمريكي، فعندكم تقاليد موروثة تحتم تقييد المرأة، وتحتم احترام الأب والأم، وتحتم أكثر من ذلك: عدم الإباحية الغربية، التي تهدد اليوم المجتمع والأسرة في أوربا وأمريكا. ولذلك، فإن القيود التي يفرضها المجتمع العربي على الفتاة الصغيرة - وأقصد ما تحت سن العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة، لهذا أنصح بأن تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقكم، وامنعوا الاختلاط، وقيدوا حرية الفتاة، بل ارجعوا إلى عصر الحجاب، فهذا خير لكم من إباحية، وانطلاق، ومجون أوربا وأمريكا. امنعوا الاختلاط قبل سن العشرين: فقد عانينا منه في أمريكا الكثير، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتمعًا معقدًا، مليئًا بكل صور الإباحية والخلاعة، وإن ضحايا الاختلاط والحرية قبل سن العشرين يملئون السجون، والأرصفة، والبارات، والبيوت السرية! إن الحرية التي أعطيناها لفتياتنا، وأبنائنا الصغار، قد جعلت منهم عصابات أحداث، وعصابات «جيمس دين»، وعصابات للمخدرات والرقيق. إن الاختلاط، والإباحية، والحرية في المجتمع الأوربي والأمريكي هدد الأسر، وزلزل القيم والأخلاق، فالفتاة الصغيرة تحت سن العشرين، في المجتمع الحديث تخالط الشبان، وترقص «تشاتشا»، وتشرب الخمر والسجاير، وتتعاطى المخدرات باسم المدنية، والحرية، والإباحية. والعجيب في أوربا وأمريكا، أن الفتاة الصغيرة تحت سن العشرين تلعب، وتلهو، وتعاشر من تشاء تحت سمع عائلتها وبصرها، بل وتتحدى والديها، ومدرسيها، والمشرفين عليها، تتحداهم باسم الحرية، والاختلاط، تتحداهم باسم الإباحية، والانطلاق، تتزوج في دقائق، وتطلق بعد ساعات!! ولا يكلفها هذا أكثر من إمضاء، وعشرين قرشًا، وعريس ليلة، أو لبضع ليال، وبعدها الطلاق، وربما الزواج، فالطلاق مرة أخرى.

علاج هذا الوضع الشاذ: ولا مناص من وضع خطة حازمة؛ للخلاص من هذه الموبقات، وذلك باتخاذ ما يأتي:

1- نشر الوعي الديني، وتبصير الناس بخطورة الانحدار في هذا التيار الشديد.

2- المطالبة بسن قانون يحمي الأخلاق والآداب، ومعاقبة من يخرج عليه بشدة وحزم.

3- منع الصحف وجميع أدوات الإعلام من نشر الصور العارية، ووضع رقابة على مصممي الأزياء.

4- منع مسابقات الجمال، ومراقص المساخر، وتنحية كل ما يتصل بهذا الأمر.

5- اختيار ملابس مناسبة، أشبه بملابس الراهبات، وتكليف كل من يشتغل بعمل رسمي بارتدائها

6- يبدأ كل فرد بنفسه، ثم ينصح غيره

7- الإشادة بالفضيلة، والحشمة، والصيانة، والتستر

8- العمل على شغل أوقات الفراغ، حتى لا يبقى متسع من الوقت لمثل هذا العبث.

9- اعتبار الزمن جزءًا من العلاج؛ إذ إنها تحتاج إلى وقت طويل.

دفع شبهة: ويحلو لبعض الناس أن يسايروا التيار، ويمشوا مع الركب، زاعمين أن ذلك تطور حتمي، تقتضيه ظروف الحياة الحديثة، ونحن لا نمنع أن يسير التطور في طريقه، وأن يصل إلى مداه، ولكنا نخشى أن يطغى التطور على حساب الدين، والأخلاق والآداب، فإن الدين، وما يتبعه من تعاليم خلقية، وأدبية، إنما هو من وحي الله، فرضه لكل عصر، ولكل زمان ومكان، فإذا كان التطور جائزًا في أمور الدنيا يخوضون غماره، خيالًا، فليس ذلك مما يجوز في دين الله. إن الدين نفسه هو الذي فتح للعقل الإنساني آفاق الكون؛ لينظر فيه، وينتفع بما فيه من قوى ومركبات، ويسخر طاقاته؛ ليصل إلى أقصى ما قدر له من تقدم ورقي. فثمة فرق كبير بين ما يقبل التطور، وبين ما لا يقبله. والدين ليس لعبة تخضع للأهواء، وتوجهها الشهوات والرغبات.[1]

تزين الرجل لزوجته

من المستحب أن يتزين الرجل لزوجته، قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي، وما أحب أن أستنظف[2] كل حقي الذي لي عليها؛ فتستوجب حقها الذي لها علي؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قال القرطبي، في قول ابن عباس هذا: قال العلماء: أما زينة الرجال، فعلى تفاوت أحوالهم، فإنهم يعملون ذلك على اللبق[3] والوفاق، فربما كانت زينة تليق في وقت، ولا تليق في وقت، وزينة تليق بالشباب، وزينة تليق بالشيوخ ولا تليق بالشباب. قال: وكذلك في شأن الكسوة، ففي هذا كله ابتغاء الحقوق، فإنما يعمل اللائق والوفاق؛ ليكون عند امرأته

(1) أطلنا القول في هذا الموضوع بسبب أنه إحدى المشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من العناية.
(2) أستنظف: آخذه كله.
(3) اللبق: الرفق والحذق.

وأشرب فأتقمح[1]. أم أبي زرع، فما أم أبي زرع؟ عكومها[2] رداح[3]، وبيتها فساح[4]. ابن أبي زرع، فما ابن أبي زرع؟ مضجعه كمسل[5] شطبة، وتشبعه ذراع الجفرة[6]. بنت أبي زرع، فما بنت أبي زرع؟ طوع أبيها، وطوع أمها[7]، وملء كسائها[8]، وغيظ جارتها[9]. جارية أبي زرع، فما جارية أبي زرع؟ لا تبث[10] حديثنا تبثيثا[11]، ولا تنقث[12] ميرتنا تنقيثا[13]، ولا تملأ بيتنا تعشيشا[14].

قالت: خرج أبو زرع، والأوطاب[15] تمخض[16]، فلقي[17] امرأة معها ولدان لها، كالفهدين، يلعبان من تحت خصرها برمانتين[18]، فطلقني ونكحها، فنكحت بعده رجلا سريا[19]، ركب شريا[20]، وأخذ خطيا[21]، وأراح[22] علي نعما ثريا[23]، وأعطاني من كل رائحة زوجا[24]، وقال: كلي أم زرع وميري[25] أهلك. قالت: فلو جمعت كل شيء أعطانيه، ما بلغ أصغر آنية[26] أبي زرع. قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع»[27]. رواه الشيخان، والنسائي. [البخاري (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨) والنسائي في عشرة النساء (٢٥٣) والترمذي في الشمائل (٢٤١)].

---

(١) هو الشرب على مهل حتى تمتلئ وترتوي، وهي تريد أنواع الأشربة من لبن وغير ذلك.
(٢) هي نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها وحاجتها، مفردها عكم.
(٣) يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح. أي أنها ثقيلة من ملئها.
(٤) فساح: واسع. والمعنى أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت، والمرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صغيرًا لم يطعن في السن حالة تزوجها صغيرًا.
(٥) أرادت بمسل الشطبة سيفًا سل من غمده، فمضجعه الذي ينام فيه في الصغر كمقدار سل شطبة واحدة: وهي العود المحدد كالمسلة.
(٦) الجفرة: هي الأنثى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر، وفصل عن أمه، وأخذ في الرعي، فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف الوطأة عليها، فإذا دخل بيتها وقت القيلولة مثلًا لم يضطجع إلا قدر ما يسل السيف من غمده، وأنه لا يحتاج طعامًا من عندها، فلو طعم لاكتفى باليسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب فهو طريق لطيف.
(٧) أي أنها بارة بهما.
(٨) كناية عن كمال شخصها ونعومة جسمها
(٩) أي أنها تغيظ جارتها لما ترى من حسن وعفة، والمراد بجارتها ضرتها أو المراد في الحقيقة كان أغلب الجارات.
(١٠) لا تبث: أي لا تظهر.   (١١) أي لا تفشي سرنا.
(١٢) أي لا تسرع فيه بالخيانة ولا تذهبه بالسرقة. أو تفسي متع الطعام.
(١٣) الميرة: هي الزاد، وأصله ما يحصله البدوي من الطعام ويحمله إلى منزله.
(١٤) أي مهتمة بالبيت بتنظيفه وتجميله.   (١٥) جمع وطب وهو وعاء اللبن.
(١٦) إخراج الزبد من اللبن، والمراد أنه خرج من عندها مبكرًا.
(١٧) سبب رؤية أبي زرع للمرأة وهي على هذه الحالة أنها تعبت من مخض اللبن فاستلقت تستريح، فرآها أبو زرع على هذه الحالة، وسبب رغبته في إنكاحها أنهم كانوا يحبون نكاح المرأة المنجبة.
(١٨) المراد بالرمانتين ثدياها، وهذا دليل على أن المرأة كانت صغيرة السن وأن ولديها كانا يلعبان وهما في حضنها أو حجرها.
(١٩) أي من سراة الناس أي شريفًا.
(٢٠) فرسًا مطيعًا جيدًا، والشري هو الذي يمضي في السير بلا فتور.
(٢١) هو الرمح.
(٢٢) أي أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية، وقيل: معناه غدا فتنعم بالنعم الكثيرة.
(٢٣) أي كثيرة.
(٢٤) المعنى أعطاني من كل شيء يذبح زوجًا أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى، وأرادت كذلك كثرة ما أعطاها.
(٢٥) ميري أهلك: أي صليهم وأعطي إليهم الخيرة وهي الطعام.
(٢٦) أي التي كان يطعم فيها عند أبي زرع على الدوام والاستمرار من غير نقص ولا قطع.
(٢٧) وفي رواية زيادة في آخره: «إلا أنه طلقها وإني لا أطلقك». وزاد النسائي في روايته: قالت عائشة: يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع.

الخطبة قبل الزواج

يستحب أن يقدم العاقد أو غيره بين يدي العقد خطبة ، وأقلها : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .

١- عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «كلّ خطبةٍ ليس فيها تشهدٌ ، فهي كاليد الجذماء»[1] . رواه أبو داود ، والترمذي ، وقال : حديث حسن غريب . [أبو داود (٤٨٤١) والترمذي (١١٠٦)] .

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «كلّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بالحمد لله ، فهو أقطع» . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (٤٨٤٠) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٩٦) وابن ماجه (١٨٩٤)] . أي : أن كل أمر يعتني به ، ويحتاج إلى أن يلقي صاحبه باله له من الاهتمام به ، لا يبدأ بحمد الله ، فهو مقطوع من البركة . وليس المراد خصوص الحمد ، بل المقصود ذكر الله تعالى لتتفق مع الروايات الأخرى .

والأفضل أن يخطب خطبة الحاجة : عن عبد الله بن مسعود ، قال : أوتي رسول الله ﷺ جوامع الخير وخواتمه . أو قال : فواتح الخير ، فعلمنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة ؛ **خطبة الصلاة** : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله . **وخطبة الحاجة** : إن الحمد لله ؛ نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله . ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله :

١- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

٢- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١] .

٣- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝٧١﴾ [الأحزاب : ٧٠ ، ٧١] . رواه أصحاب السنن . وهذا لفظ ابن ماجه . [أبو داود (٢١١٨) والترمذي (١١٠٥) وابن ماجه (١٨٩٢) وأحمد (١/ ٣٩٢)] . ولو لم يأت بالخطبة ، صح النكاح ؛ فعن رجل من بني سليم ، قال : خطبت إلى النبي ﷺ المرأة التي عرضت نفسها عليه ؛ ليتزوجها ﷺ ، فقال له : «زوجتكها ، بما معك من القرآن» . ولم يخطب . [البخاري (٥٠٣٠) و (٥١٤٩) ومسلم (١٤٢٥/ ٧٦ ، ٧٧)] .

حكمة ذلك : قال في «حجة الله البالغة» : كان أهل الجاهلية يخطبون قبل العقد ، بما يرونه من ذكر مفاخر قومهم ، ونحو ذلك ؛ يتوسلون بذلك إلى ذكر المقصود والتنويه به ، وكان جريان الرسم بذلك مصلحة ؛ فإن الخطبة مبناها على التشهير ، وجعل الشيء بمسمع ومرأى من الجمهور .

---

(١) اليد التي أصابها الجذام .

والتشهير بما يراد وجوده في النكاح ؛ ليتميز من السفاح ، وأيضًا ، فالخطبة لا تستعمل إلا في الأمور المهمة ، والاهتمام بالنكاح ، وجعله أمرًا عظيمًا بينهم من أعظم المقاصد ، فأبقى النبي ﷺ أصلها ، وغير وصفها ؛ وذلك أن ضم مع هذه المصالح مصلحة أخرى ، وهي أنه ينبغي أن يضم في كلّ ارتفاق ذكر مناسب له ، وينوه في كلّ عمل بشعائر الله ؛ ليكون الدين الحق ناشرًا أعلامه ورايانه ، ظاهرًا شعاره وأماراته ، فَسَنَّ فيها أنواعًا من الذكر ؛ كالحمد ، والاستعانة ، والاستغفار ، والتعوذ ، والتوكل ، والتشهد ، وآيات من القرآن ، وأشار إلى هذه المصلحة بقوله : «وكلّ خطبة ليس فيها تشهد ، فهي كاليد الجذماء» . [سبق تخريجه] ، وقوله : «كلّ كلام لا يبدأ فيه بحمد الله ، فهو أجذم» . [سبق تخريجه] ، وقال ﷺ : «فصل ما بين الحلال والحرام : الصوت ، والدفّ في النكاح» . [أحمد (٣/ ٤١٨) والترمذي (١٠٨٨) والنسائي (٦/ ١٢٧) وابن ماجه (١٨٩٦)] .

الدعاء بعد العقد

يستحب الدعاء لكلّ واحد من الزوجين بالمأثور :

١ـ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا رفأ الإنسان ـ أي ، إذا تزوج ـ قال : «بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير» . [أحمد (٢/ ٣٨١) وأبو داود (٢١٣٠) والترمذي (١٠٩١) وابن ماجه (١٩٠٥)] .

٢ـ وعن عائشة ، قالت : تزوجني النبي ﷺ ، فأتتني أمي فأدخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر . رواه البخاري ، وأبو داود . [البخاري (٣٨٩٤) ومسلم (١٤٢٢/ ٦٩) وأبو داود (٤٩٣٣)] .

٣ـ وعن الحسن ، قال : تزوج عقيل بن أبي طالب ﷺ امرأة من بني جشم ، فقالوا : بالرفاء والبنين . فقال : قولوا كما قال رسول الله ﷺ : «بارك الله فيكم ، وبارك عليكم» . رواه النسائي . [أحمد (١/ ٢٠١) والنسائي (٦/ ١٢٨) وابن ماجه (١٩٠٦)] .

إعلان الزواج

يستحسن شرعًا إعلان الزواج ؛ ليخرج بذلك عن نكاح السر المنهي عنه ، وإظهارًا للفرح ، بما أحل الله من الطيبات ، وإن ذلك عمل حقيق بأن يشتهر ؛ ليعلمه الخاص والعام ، والقريب والبعيد ، وليكون دعاية تشجع الذين يؤثرون العزوبة على الزواج ، فتروج سوق الزواج . والإعلان يكون بما جرت به العادة ، وتعارف عليه عرف كلّ جماعة ، بشرط ألا يصحبه محظور نهى الشارع عنه ، كشرب الخمر ، أو اختلاط الرجال بالنساء ، ونحو ذلك .

١ـ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ﷺ قال : «أعلنوا هذا النكاح ، واجعلوه في المساجد ، واضربوا عليه الدفوف» . رواه أحمد ، والترمذي وحسنه . [أحمد (٤/ ٥) والترمذي (١٠٨٩)] .

وصايا الزوجية

استحبابُ وصيةِ الزوجةِ : قال أنس : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا زفّوا امرأة على زوجها ، يأمرونها بخدمة الزوج ، ورعاية حقه .

وصيةُ الأبِ ابنتَه عند الزواج : وأوصى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ابنته ، فقال : إياكِ والغيرة ؛ فإنها مفتاح الطلاق ، وإياكِ وكثرة العتب ؛ فإنه يورث البغضاء ، وعليكِ بالكحل ؛ فإنه أزين الزينة ، وأطيب الطيب الماء .

وصيةُ الزوجِ زوجتَه : وقال أبو الدرداء لامرأته : إذا رأيتني غضبتُ ، فرضّني ؛ وإذا رأيتُكِ غضبى ، رضّيتُكِ ، وإلا لم نصطحب . وقال أحد الأزواج لزوجته :

خذي العفو مني تستديمي مودّتي ولا تنطقي في سَورتي حين أغضبُ

ولا تنقريني نقرك الدف مرةً فإنك لا تدرين كيف المُغيَّبُ

ولا تكثري الشكوى فتذهب بالقوى ويأباكِ قلبي ، والقلوب تقلّبُ

فإني رأيت الحب في القلب والأذى إذا اجتمعا لم يلبث الحب يذهبُ

وصيةُ الأمِّ ابنتَها عند الزواج : خطب عمرو بن حُجر ، ملك كندة ، أم إياس بنت عوف بن محلّم الشيباني ، ولما حان زفافها إليه ، خلت بها أمها أمامة بنت الحارث ، فأوصتها وصية ، تبين فيها أسس الحياة الزوجية السعيدة ، وما يجب عليها لزوجها ، فقالت : أي بنية ، إن الوصية لو تُركت لفضل أدب ، لتركت ذلك لك ، ولكنها تذكرة للغافل ، ومعونة للعاقل . ولو أن امرأة استغنت عن الزوج ؛ لغنى أبويها ، وشدة حاجتهما إليها ، كنتُ أغنى الناس عنه ، ولكن النساء للرجال خُلقن ، ولهن خُلق الرجال . أي بنية ، إنك فارقتِ الجو الذي منه خرجتِ ، وخلّفتِ العش الذي فيه درجتِ ، إلى وكر لم تعرفيه ، وقرين لم تألفيه ، فأصبح بملكه عليكِ رقيبًا ومليكًا ، فكوني له أمةً ، يكن لكِ عبدًا وشيكًا

واحفظي له خصالاً عشرًا ، يكن لكِ ذخرًا :

أما الأولى ، والثانية : فالخشوع له بالقناعة ، وحسن السمع له والطاعة .

وأما الثالثة ، والرابعة : فالتفقد لمواضع عينه وأنفه ، فلا تقع عينه منكِ على قبيح ، ولا يشم منكِ إلا أطيب ريح .

وأما الخامسة ، والسادسة : فالتفقد لوقت منامه وطعامه ؛ فإن تواتر الجوع ملهبة ، وتنغيص النوم مغضبة .

وأما السابعة ، والثامنة : فالاحتراس بماله ، والإرعاء(1) على حشمه(2) وعياله ؛ وملاك(3) الأمر في المال حسن التقدير ، وفي العيال حسن التدبير .

وأما التاسعة ، والعاشرة : فلا تعصين له أمرًا ، ولا تفشين له سرًا ؛ فإنك إن خالفت أمره ، أوغرت صدره ، وإن أفشيت سره ، لم تأمني غدره . ثم إياكِ والفرح بين يديه إن كان مهتمًا ، والكآبة بين يديه إن كان فرحًا .

---

(1) الإرعاء : الرعاية . (2) حشمه : خدمه . (3) ملاك : عماد .

الوليمة

(١) تعريفها : الوليمة : مأخوذة من الولْم ، وهو الجمع ؛ لأن الزوجين يجتمعان ، وهي الطعام في العرس خاصة . وفي القاموس : الوليمة : طعام العرس ، أو كلّ طعام صنع لدعوة وغيرها . وأولم : صنعها .

(٢) حكمها : ذهب الجمهور من العلماء إلى أنها سنة مؤكدة ؛

١- لقول الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : «أَوْلِمْ ، ولو بشاة» . [البخاري (٢٠٧٢ ، ٥٠٥٣ ، ٥١٥٥) ومسلم (١٤٢٧/ ٧٩ و٨٠)] .

٢- وعن أنس ، قال : ما أولَمَ رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ، ما أولَمَ على زينب ؛ أولَمَ بشاة . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥١٧١) ومسلم (١٤٢٨/ ٩٠ و٩١)] .

٣- وعن بريدة ، قال : لما خطب عليّ فاطمة ، قال رسول الله ﷺ : «إنه لابد للعرس من وليمة» . رواه أحمد بسند لا بأس به ، كما قال الحافظ . [أحمد (٥/ ٣٥٩)] .

٤- قال أنس : ما أولم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه ، ما أولَمَ على زينب ، وجعل يبعثني فأدعو له الناس ، فأطعمهم خبزًا ولحمًا ، حتى شبعوا . [انظر تخريج الحديث السابق] .

٥- وروى البخاري ، أنه ﷺ أولَمَ على بعض نسائه بِمُدَّيْن من شعير . [البخاري (٥١٧٢)] . وهذا الاختلاف ، ليس مرجعه تفضيل بعض نسائه على بعض ، وإنما سببه اختلاف حالتي العسر واليسر .

(٣) وقتها : وقت الوليمة عند العقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه ، وهذا أمر يتوسع فيه ، حسب العرف والعادة ، وعند البخاري ، أنه ﷺ دعا القوم ، بعد الدخول بزينب . [البخاري (٥٤٦٦)] .

(٤) إجابة الدَّاعي : إجابة الداعي إلى وليمة العرس واجبة ، على من دُعي إليها ؛ لما فيها من إظهار الاهتمام به ، وإدخال السرور عليه ، وتطييب نفسه :

١- عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دُعي أحدكم إلى وليمة ، فليأتها» . [البخاري (٥١٧٣ ، ٥١٧٩) ومسلم (١٤٢٩/ ٩٦ - ١٠٣)] .

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «ومن ترك الدعوة ، فقد عصى الله ورسوله» . [البخاري (٥١٧٧) ومسلم (١٤٣٢/ ١٠٧ و١١٠)] .

٣- وعنه ، أنه ﷺ قال : «لو دعيت إلى كراع ، لأجبت ، ولو أهدي إليّ ذراع ، لقبلت» . روى هذه الأحاديث البخاري . [البخاري (٢٥٦٨)] . فإذا كانت الدعوة عامة ، غير معينة لشخص أو جماعة ، لم تجب الإجابة ، ولم تستحب ، مثل أن يقول الداعي : أيها الناس ، أجيبوا إلى الوليمة . دون تعيين ، أو : ادع من لقيت . كما فعل النبي ﷺ ، قال أنس : تزوج النبي ﷺ ، فدخل بأهله ، فصنعت أمي أم سليم حيسًا[1] ، فجعلته في تور[2] ، فقالت : يا أنس ، اذهب به إلى رسول الله ﷺ . فذهبت به ، فقال : «ضعه» . ثم

---

(١) الحيس : تمر يخلط بسمن وأقط ، أي كعك .

(٢) التور : إناء .

قال: «ادع لي فلانًا وفلانًا، ومن لقيت». فدعوت من سمّى، ومن لقيت. رواه مسلم. [أحمد (٤/ ١٨٢) ومسلم (١٤٢٨/ ٩٤ و٩٥)، والنسائي (٦/ ١٣٦)]. وقيل: إن إجابة الداعي فرض كفاية. وقيل: إنها مستحبة. والأول أظهر؛ لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب. هذا بالنسبة لوليمة العرس. أما الإجابة إلى غير وليمة النكاح، فهي مستحبة غير واجبة، عند جمهور العلماء. وذهب بعض الشافعية إلى وجوب الإجابة مطلقًا. وزعم ابن حزم، أنه قول جمهور الصحابة، والتابعين؛ لأن في الأحاديث ما يشعر بالإجابة إلى كل دعوة، سواء أكانت دعوة زواج أم غيره.

(٥) **شروط وجوب إجابة الدعوة**: قال الحافظ في «الفتح»: إن شروط وجوبها ما يأتي:

١- أن يكون الداعي مكلفًا، حرًا، رشيدًا.

٢- وألا يخص الأغنياء دون الفقراء.

٣- وألا يظهر قصد التودد لشخص؛ لرغبة فيه، أو رهبة منه.

٤- وأن يكون الداعي مسلمًا، على الأصح.

٥- وأن يختص باليوم الأول، على المشهور.

٦- وألا يُسبق، فمن سبق، تعينت الإجابة له دون الثاني.

٧- وألا يكون هناك ما يتأذى بحضوره؛ من منكر وغيره.

٨- وألا يكون له عذر.

قال البغوي: ومن كان له عذر، أو كان الطريق بعيدًا تلحقه المشقة، فلا بأس أن يتخلف.

(٦) **كراهة دعوة الأغنياء دون الفقراء**: يكره أن يدعى إلى الوليمة الأغنياء دون الفقراء؛ فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «شر الطعام طعام الوليمة؛ يُمنعها من يأتيها، ويُدعى إليها من يأباها، ومن لم يجب الدعوة، فقد عصى الله ورسوله». رواه مسلم. [مسلم (١٤٣٢/ ١٠٧ و١١٠)].

وروى البخاري، أن أبا هريرة، قال: شر الطعام طعام الوليمة؛ يُدعى لها الأغنياء، ويُترك الفقراء. [البخاري (٥١٧٧)].

زواج غير المسلمين

القاعدة العامة في زواج غير المسلمين: «إقرار ما يوافق الشرع منها، إذا أسلموا». إن أنكحة الكفار، لم يتعرض لها رسول الله ﷺ؛ كيف وقعت، وهل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصح، أو لم تصادفها فتبطل؟ وإنما اعتبر حالها وقت إسلام الزوج؛ فإن كان ممن يجوز له المقام مع امرأته، أقرهما، ولو كان في الجاهلية، وقد وقع على غير شرطه من الولي، والشهود، وغير ذلك. وإن لم يكن ممن يجوز له الاستمرار، لم يقر عليه، كما لو أسلم، وتحته ذات رحم محرم، أو أختان، أو أكثر. فهذا هو الأصل الذي أصّلته سنة رسول الله ﷺ، وما خالفه، فلا يلتفت إليه[1].

---

(١) هذا خلاصة ما قاله ابن القيم.

الرجل يسلم وتحته أختان يخير في إمساك إحداهما وترك الأخرى : عن الضحاك بن فيروز ، عن أبيه ، قال : أسلمت وعندي امرأتان أختان . فأمرني النبي ﷺ أن أطلق إحداهما . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، والشافعي ، والدارقطني ، والبيهقي ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان . [أحمد (٤/ ٢٣٢) وأبو داود (٢٢٤٣) والترمذي (١١٢٩) والشافعي (٢/ ١٦) والدارقطني (٣/ ٢٧٣) والبيهقي (٧/ ١٨٤) وابن حبان (٤١٥٥)] .

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع ، يختار أربعًا منهن : عن ابن عمر ، قال : أسلم غيلان الثقفي ، وتحته عشر نسوة في الجاهلية ، فأسلمن معه ، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعًا . أخرجه أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، والشافعي ، وابن حبان ، والحاكم وصححاه . [أحمد (٢/ ٨٣) والترمذي (١١٢٨) وابن ماجه (١٩٥٣)] .

إسلام أحد الزوجين دون الآخر : إذا تم العقد بين الزوجين قبل الإسلام ، ثم أسلم الزوجان ، فإن كان العقد قد انعقد ، على من يصح العقد عليها في الإسلام ، فحكمه واضح فيما سبق . فإن أسلم أحد الزوجين دون الآخر ، فإن كان الإسلام من المرأة ، انفسخ النكاح ، وتجب عليها العدة ، فإن أسلم هو وهي في عدتها ، كان أحق بها ؛ لما ثبت أن عاتكة بنت الوليد بن المغيرة أسلمت قبل زوجها صفوان بن أمية ، بنحو شهر ، ثم أسلم هو فأقره رسول الله ﷺ على نكاحه . [مالك في الموطأ (٢/ ٥٤٣ - ٥٤٤)] . قال ابن شهاب : ولم يبلغنا ، أن امرأة هاجرت إلى رسول الله ﷺ وزوجها كافر ، مقيم بدار الكفر ، إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، إلا أن يقدم زوجها مهاجرًا ، قبل أن تنقضي عدتها وإنه لم يبلغنا ، أن امرأة فرق بينها وبين زوجها إذا قدم وهي في عدتها . وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ، ولو طالت المدة ، فهما على نكاحهما الأول ، إذا اختارا ذلك ما لم تتزوج . وقد رد النبي ﷺ ابنته زينب على زوجها أبي العاص ، بنكاحها الأول بعد سنتين ، ولم يحدث شيئًا.[1] رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : حديث ليس بإسناده بأس . وصححه الحاكم ، وهو من رواية ابن عباس . [أحمد (١/ ٢١٧) وأبو داود (٢٢٤٠) والترمذي (١١٤٣) وابن ماجه (٢٠٠٩)] . قال ابن القيم : ولم يكن رسول الله ﷺ يفرق بين من أسلم وبين امرأته ، إذا لم تسلم معه ، بل متى أسلم الآخر ، فالنكاح بحاله ما لم تتزوج . هذه هي سنته المعلومة . قال الشافعي : أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظهران ؛ وهي وادي خزاعة ، وخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام ، ورجع إلى مكة ؛ وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام ، فأخذت بلحيته ، وقالت : اقتلوا الشيخ الضال . ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة ، وقد كانت كافرة ، مقيمة بدار ليست بدار إسلام ، وأبو سفيان بها مسلم ، وهند كافرة ، ثم أسلمت بعد انقضاء العدة ، واستقرا على النكاح ؛ لأن عدتها لم تنقض ، حتى أسلمت . وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه ، وأسلمت امرأة صفوان بن أمية ، وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة ، وصارت دارها دار الإسلام ، وظهر حكم رسول الله

---

(١) في بعض الروايات : لم يحدث صداقًا . وفي بعضها : لم يحدث نكاحًا في مدة سنة .

ﷺ بمكة ، وهرب عكرمة إلى اليمن ، وهي دار حرب ، وصفوان يريد اليمن ، وهي دار حرب ، ثم رجع صفوان إلى مكة ، وهي دار الإسلام ، وشهد حنينًا وهو كافر ، ثم أسلم ، فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول ، وذلك أنه لم تنقض عدتها .

وقد حفظ أهل العلم بالمغازي ، أن امرأة من الأنصار كانت تحت زوجها بمكة ، فأسلمت ، وهاجرت إلى المدينة ، فقدم زوجها وهي في العدة ، فاستقر على النكاح ، انتهى .

قال صاحب «الروضة الندية» بعد ما نقل هذا الكلام ، أقول : إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ، ليس بمنزلة الطلاق ، إذ لو كان كذلك ، لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد ، فالحاصل ، أن المرأة المسلمة ، إن صاحبت بعد الإسلام ، ثم طهرت ، كان لها أن تتزوج بمن شاءت ، فإذا تزوجت ، لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم .

وإن لم تتزوج ، كانت تحت عقد زوجها الأول ، ولا يعتبر تجديد عقد ولا تراض .

هذا ما تقتضيه الأدلة ، وإن خالف أقوال الناس . وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين ، فإن إذا عاد المرتد إلى الإسلام ، كان حكمه حكم إسلام من كان باقيًا على الكفر .

للضرورة. ومن هذه الضرورة التي تبيحه: أن يرتاب الرجل في سلوك زوجته، أو أن يستقر في قلبه عدم اشتهائها، فإن الله مقلب القلوب. فإن لم تكن هناك حاجة تدعو إلى الطلاق، يكون حينئذ محض كفران نعمة الله، وسوء أدب من الزوج، فيكون مكروهًا محظورًا.

وللحنابلة تفصيل حسن، نجمله فيما يلي: فعندهم قد يكون الطلاق واجبًا، وقد يكون محرمًا، وقد يكون مباحًا، وقد يكون مندوبًا إليه. فأما الطلاق الواجب، فهو طلاق الحكمين في الشقاق بين الزوجين، إذا رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق. وكذلك طلاق المولي بعد التربص مدة أربعة أشهر؛ لقول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧]. وأما الطلاق المحرم، فهو الطلاق من غير حاجة إليه، وإنما كان حرامًا؛ لأنه ضرر بنفس الزوج، وضرر بزوجته، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه، فكان حرامًا، مثل إتلاف المال، ولقول الرسول ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» [أحمد (١/ ٣١٣) وابن ماجه (٢٣٤١) والبيهقي (٦/ ٦٩)]. وفي رواية أخرى: أن هذا النوع من الطلاق مكروه؛ لقول النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» [سنن أبي داود]. وفي لفظ: «ما أحل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق». رواه أبو داود والترمذي (١١٧٢). وإنما يكون مبغوضًا من غير حاجة إليه، وقد سماه النبي ﷺ حلالًا، ولأنه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها، فيكون مكروهًا. وأما الطلاق المباح، فإنما يكون عند الحاجة إليه؛ لسوء خلق المرأة، وسوء عشرتها، والتضرر بها، من غير حصول الغرض منها. وأما المندوب إليه، فهو الطلاق الذي يكون عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها، مثل الصلاة ونحوها، ولا يمكنه إجبارها عليها، أو تكون غير عفيفة. قال الإمام أحمد رحمه الله: لا ينبغي له إمساكها؛ وذلك لأن فيه نقصًا لدينه، ولا يأمن إفسادها لفراشه، وإلحاقها به ولدًا ليس هو منه، ولا بأس بالتضييق عليها في هذه الحال؛ لتفتدي منه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[1] [النساء: ١٩]. قال ابن قدامة: ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب. قال: ومن المندوب إليه الطلاق في حال الشقاق، وفي الحال التي تحوج المرأة إلى المخالعة لتزيل عنها الضرر.

حكمته: قال ابن سينا في كتاب الشفاء: ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما، وألا يسد ذلك من كل وجه؛ لأن حسم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضي وجوهًا من الضرر والخلل؛ منها: أن من الطبائع ما لا يألف بعض الطبائع، فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر والنبو (أي: الخلاف) وتنغصت المعايش. ومنها: أن من الناس من يُمنى (أي: يصاب) بزوج غير كفء، ولا حسن المذاهب في العشرة، أو بغيض تعافه الطبيعة، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره، إذ الشهوة طبيعية، وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد، وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل، فإذا بُدِّلا بزوجين آخرين تعاونا فيه، فيجب أن يكون إلى المفارقة سبيل، ولكنه يجب أن يكون مشددًا فيه.

---

(١) [illegible]

الطلاق عند اليهود : [1] الذي دون في الشريعة عند اليهود ، وجرى عليه العمل ، أن الطلاق مباح بغير عذر : كرغبة الرجل بالتزوج بأجمل من امرأته ، ولكنه لا يحسن بدون عذر ، والأعذار عندهم قسمان :

الأول : عيوب خلقية ، ومنها العمش ، والحول ، والبخر ، والحدب ، والعرج ، والعقم .

الثاني : عيوب الأخلاق ، وذكروا منها الوقاحة ، والثرثرة ، والوساخة ، والشكاسة ، والعناد ، والإسراف ، والنهمة ، والبطنة ، والتأنق في المطاعم ، والفخفخة ، والزنى أقوى الأعذار عندهم ، فيكفي فيه الإشاعة ؛ وإن لم تثبت ، إلا أن أسبح الطلقة لم يبق منه إلا علة الزنى ، وأما المرأة ، فليس لها أن تطلب الطلاق ، مهما تكن عيوب زوجها ، ولو ثبت عليه الزنى ثبوتاً .

الطلاق في المذاهب المسيحية : ترجع جميع المذاهب المسيحية ، التي تعتنقها أمم الغرب المسيحي ، إلى ثلاثة مذاهب :

١ ـ المذهب الكاثوليكي .   ٢ ـ الأرثوذكسي .   ٣ ـ البروتستنتي .

فالمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريماً باتاً ، ولا يبيح فصم الزواج لأي سبب ، مهما عظم شأنه ، وحتى الخيانة الزوجية نفسها ، لا تعد في نظره مبرراً للطلاق ، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية ، هو التفرقة الجسمية بين شخصي الزوجين ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية . فلا يجوز لواحد منهما ، في أثناء هذه الفرقة ، أن يعقد زواجه على شخص آخر ؛ لأن ذلك يعتبر تعدداً للزوجات ، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال!! وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا ، على ما جاء في إنجيل مرقس ، على لسان المسيح ؛ إذ يقول : « ويكون الاثنان جسداً واحداً ، إذن ليسا بعد اثنين ، بل جسد واحد ، فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان[3] » ، والمذهبان المسيحيان الآخران : الأرثوذكسي ، والبروتستنتي يبيحان الطلاق في بعض حالات محدودة ، من أهمها الخيانة الزوجية ، ولكنهما يحرمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك . وتعتمد المذاهب المسيحية ، التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية ، على ما ورد في إنجيل متى ، على لسان المسيح ، إذ يقول : « من طلق امرأته ، إلا لعلة الزنى يجعلها تزني[2] » . وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج ، على المطلق والمطلقة ، على ما ورد في إنجيل مرقس ، إذ يقول : « من طلق امرأته ، وتزوج بأخرى يزني عليها ، وإن طلقت امرأة زوجها ، وتزوجت بآخر تزني »[4] .

الطلاق في الجاهلية : قالت أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ : كان الرجل يطلق امرأته ، ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا راجعها ، وهي في العدة ، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله ، لا أطلقك فتبيني مني ، ولا آويك أبداً ، قالت : وكيف ذلك؟ قال : أطلقك ، فكلما همت عدتك أن تنقضي ، راجعتك . فذهبت المرأة ، حتى دخلت على عائشة ، فأخبرتها ، فسكتت حتى جاء

---

(١) من كتاب نداء للجنس اللطيف ص ٩٧ .
(٢) إنجيل متى الإصحاح الخامس ٣١ ـ ٣٢ .
(٣) مرقس الإصحاح ١٠ فقرة ٨ و ٩ .
(٤) مرقس الإصحاح العاشر ١١ .

للنبي ﷺ فأخبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. قالت عائشة: فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً؛ من كان طلق، ومن لم يكن طلق. رواه الترمذي. [الترمذي (١١٩٢)].

الطلاق من حق الرجل وحده[1]:

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده؛ لأنه أحرص على بقاء الزوجية، التي أنفق في سبيلها من المال، ما يحتاج إلى إنفاق مثله أو أكثر منه إذا طلق وأراد عقد زواج آخر، وعليه أن يعطي المطلقة مؤخر المهر، ومتعة الطلاق، وأن ينفق عليها في مدة العدة؛ ولأنه بذلك، وبمقتضى عقله ومزاجه، يكون أصبر على ما يكره من المرأة، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غضبة يغضبها، أو سيئة منها يشق عليه احتمالها، والمرأة أسرع منه غضبًا، وأقل احتمالاً، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية لأدنى الأسباب، أو لما لا يعد سببًا صحيحًا، إن أعطي لها هذا الحق.

والدليل على صحة هذا التعليل الأخير: أن الإفرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقًا للرجال والنساء على السواء: كثر الطلاق عندهم، فصار أضعاف ما عند المسلمين.

من يقع منه الطلاق؟

اتفق العلماء على أن الزوج، العاقل، البالغ، المختار هو الذي يجوز له أن يطلق، وأن طلاقه يقع، فإذا كان مجنونًا، أو صبيًا، أو مكرهًا، فإن طلاقه يعتبر لغوًا لو صدر منه؛ لأن الطلاق تصرف من التصرفات، التي لها آثارها، ونتائجها في حياة الزوجين، ولابد من أن يكون المطلق كامل الأهلية، حتى تصح تصرفاته، وإنما تكمل الأهلية بالعقل، والبلوغ، والاختيار، وفي هذا روى أصحاب السنن، عن علي -كرم الله وجهه- عن النبي ﷺ، أنه قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم[2]، وعن المجنون حتى يعقل». [أحمد (١/ ١٠٠ - ١٠١)، وأبو داود (٤٤٠٣)، والترمذي (١٤٢٣)].

وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كل طلاق جائز، إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله». رواه الترمذي، والبخاري موقوفًا. [الترمذي (١١٩١)، والبخاري تعليقًا (٩/ ٣٨٨) موقوفًا على ابن عباس].

وقال ابن عباس -رضي الله عنهما- فيمن يكرهه اللصوص، فيطلق: فليس بشيء. رواه البخاري. [البخاري تعليقًا (٩/ ٣٩١)].

والعلماء مختلفون في المسائل الآتية، نلخصها فيما يلي:

١- طلاق المكره. ٢- طلاق السكران. ٣- طلاق الهازل.

٤- طلاق الغضبان. ٥- طلاق الغافل، والساهي. ٦- طلاق المدهوش.

(١) من كتاب «نداء للجنس اللطيف» ص ٦٨.
(٢) يحتلم: يبلغ.

(١) **طلاق المكره**: المكره لا إرادة له ولا اختيار، والإرادة والاختيار هي أساس التكليف، فإذا انتفيا، انتفى التكليف، ويعتبر المكره غير مسئول عن تصرفاته؛ لأنه مسلوب الإرادة، وهو في الواقع ينفذ إرادة المكره. فمن أكره على النطق بكلمة الكفر، لا يكفر بذلك؛ لقول الله - تعالى -: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]. ومن أكره على الإسلام، لا يصبح مسلمًا، ومن أكره على الطلاق، لا يقع طلاقه؛ روي أن رسول الله ﷺ قال: «رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». أخرجه ابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والطبراني، والحاكم، وحسنه النووي. [ابن ماجه (٢٠٤٥) وابن حبان (١٤٣٣) والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ١٣٣) والحاكم (٢/ ١٩٨) وكشف الخفا (١/ ٤٣٣)]. وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وداود، من فقهاء الأمصار. وبه قال عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس. وقال أبو حنيفة، وأصحابه: طلاق المكره واقع. ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه، فضلاً عن مخالفتهم جمهور الصحابة.

(٢) **طلاق السكران**: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السكران يقع؛ لأنه المتسبب بإدخال الفساد على عقله بإرادته، وقال قوم: لا يقع، وإنه لغو لا عبرة به، لأنه هو والمجنون سواء؛ إذ إن كلا منهما فاقد العقل، الذي هو مناط التكليف، ولأن الله - سبحانه - يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]. فجعل - سبحانه - قول السكران غير معتد به؛ لأنه لا يعلم ما يقول، وثبت عن عثمان، أنه كان لا يرى طلاق السكران. وذهب بعض أهل العلم أنه لا يخالف عثمان، في ذلك، أحد من الصحابة. وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري، وحميد بن عبد الرحمن، وربيعة، والليث بن سعد، وعبد الله بن الحسن، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، والشافعي، في أحد قوليه، واختاره المزني، من الشافعية، وهو إحدى الروايات عن أحمد، وهي التي استقر عليها مذهبه، وهو مذهب أهل الظاهر كلهم. واختاره من الحنفية، أبو جعفر الطحاوي، وأبو الحسن الكرخي. قال الشوكاني: إن السكران الذي لا يعقل، لا حكم لطلاقه؛ لعدم المناط الذي تدور عليه الأحكام، وقد عين الشارع عقوبته، فليس لنا أن نجاوزها برأينا، ونقول: يقع طلاقه؛ عقوبة له. فيجتمع له عقوبتان. وقد جرى العمل أخيرًا، في المحاكم بهذا المذهب، فقد جاء في المرسوم، بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه: لا يقع طلاق السكران، والمكره.

(٣) **طلاق الغضبان**: والغضبان، الذي لا يتصور ما يقول، ولا يدري ما يصدر عنه، لا يقع طلاقه؛ لأنه مسلوب الإرادة؛ روى أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم وصححه، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق». [أحمد (٦/ ٢٧٦) وأبو داود (٢١٩٣) وابن ماجه (٢٠٤٦) والحاكم (٢/ ١٩٨)]. وفسر الإغلاق بالغضب، وفسر بالإكراه، وفسر بالجنون. وقال ابن تيمية، كما في «زاد المعاد»: حقيقة الإغلاق؛ أن يغلق على الرجل قلبه، فلا يقصد الكلام، أو لا يعلم به، كأنه انغلق عليه قصده وإرادته. قال: ويدخل في ذلك، طلاق المكره، والمجنون، ومن زال عقله بسكر أو غضب، وكل ما لا قصد له، ولا معرفة له بما قال، والغضب على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يزيل العقل ، فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه ، بلا نزاع .

٢ ـ ما يكون في مبادئه ، بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع طلاقه .

٣ ـ أن يستحكم ويشتد به ، فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكنه يحول بينه وبين نيته ، بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال ، فهذا محل نظر ، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه .

(٤) **طلاق الهازل[1] والمخطئ** : يرى جمهور الفقهاء أن طلاق الهازل يقع ، كما أن نكاحه يصح ، لما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ثلاثٌ جدهن جدٌّ ، وهزلهن جدٌّ : النكاح ، والطلاق ، والرجعة» [أبو داود (٢١٩٤) والترمذي (١١٨٤) وابن ماجه (٢٠٣٩) والحاكم (٢/ ١٩٨) والدارقطني (٣/ ٢٥٦) وصحيح الجامع (٣٠٢٤)] وله شواهد أخرى . وهذا الحديث ، وإن كان في إسناده عبد الله بن حبيب ، وهو مختلف فيه ، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى . وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق الهازل ؛ منهم الباقر ، والصادق ، والناصر ، وهو قول في مذهب أحمد ، ومالك ؛ إذ إن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق ، الرضا بالنطق اللساني ، والعلم بمعناه ، وإرادة مقتضاه ، فإذا انتفت النية والقصد ، اعتبر اليمين لغوًا ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢٧] . وإنما العزم ما عزم العازم على فعله ، ويقتضي ذلك إرادة جازمة بفعل المعزوم عليه ، أو تركه ، ويقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» [البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧)] . والطلاق عمل مفتقر إلى النية ، والهازل لا عزم له ، ولا نية . وروى البخاري ، عن ابن عباس : «إنما الطلاق عن وطر»[2] [البخاري تعليقا (٩/ ٣٨٨)] . أما طلاق المخطئ ، وهو من أراد التكلم بغير الطلاق ، فسبق لسانه إليه ، فقد رأى فقهاء الأحناف ، أنه يقع به قضاءً ، وأما ديانة ؛ فيما بينه وبين ربه ، فلا يقع عليه طلاقه ، وزوجته حلال له .

(٥) **طلاق الغافل والساهي** : ومثل المخطئ والهازل الغافل والساهي ، والفرق بين المخطئ والهازل ، أن طلاق الهازل يقع قضاءً وديانةً ، عند من يرى ذلك ، وطلاق المخطئ يقع قضاءً فقط ، وذلك أن الطلاق ليس محلًّا للهزل ، ولا للعب .

(٦) **طلاق المدهوش** : المدهوش ؛ الذي لا يدري ما يقول ، بسبب صدمة أصابته ، فأذهبت عقله ، وأطاحت بتفكيره ، لا يقع طلاقه ، كما لا يقع طلاق المجنون ، والمعتوه ، والمغمى عليه ، ومن اختل عقله ؛ لكبر ، أو مرض ، أو مصيبة فاجأته .

من يقع عليها الطلاق ؟

لا يقع الطلاق على المرأة ، إلا إذا كانت محلًّا له ، وإنما تكون محلًّا له في الصور الآتية :

---

(١) الهازل : هو الذي يتكلم من غير قصد لمعناه الحقيقي ، بل على وجه اللعب ، ونقيضه الجاد ، مأخوذ من الهزل .
(٢) قال الحافظ (الفتح ٩/ ٣٩٤) : أي لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنشوز ، وقال ابن القيم : أي عن غرض من المطلق في وقوعه [illegible] .

الترمذي: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». قال الترمذي: حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم. [أحمد (٢/ ١٩٠) وأبو داود (٢١٩٠) والترمذي (١١٨١) والنسائي (٧/ ٢٨٨) والبيهقي (٧/ ٣١٨) والبزار (٤/ ١٤٨٧)].

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، وابن عباس، وجابر بن زيد، وغير واحد من فقهاء التابعين، وبه يقول الشافعي. وقال أبو حنيفة: في الطلاق المعلق: إنه يقع إذا حصل الشرط؛ سواء عمم المطلق جميع النساء، أم خصص. وقال مالك، وأصحابه: إن عمم جميع النساء، لم يلزمه، وإن خصص، لزمه. ومثال التعميم، أن يقول: إن تزوجت أي امرأة، فهي طالق. ومثال التخصيص، أن يقول: إن تزوجت فلانة، وذكر امرأة بعينها، فهي طالق.

ما يقع به الطلاق

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية، سواء أكان ذلك باللفظ، أم بالكتابة إلى الزوجة، أم بالإشارة من الأخرس، أم بإرسال رسول.

١ - الطلاق باللفظ

واللفظ قد يكون صريحًا، وقد يكون كناية، فالصريح: هو الذي يفهم من معنى الكلام، عند التلفظ به، مثل: أنت طالق ومطلقة. وكل ما اشتق من لفظ الطلاق. وقال الشافعي رضي الله عنه: ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة: الطلاق، والفراق، والسراح، وهي المذكورة في القرآن الكريم. وقال بعض أهل الظاهر: لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث؛ لأن الشرع إنما ورد بهذه الألفاظ الثلاثة، وهي عبادة، ومن شروطها اللفظ، فوجب الاقتصار على اللفظ الشرعي الوارد فيها[1].

والكناية: ما يحتمل الطلاق وغيره، مثل: أنت بائن. فهو يحتمل البينونة[2] عن الزوج، كما يحتمل البينونة عن الشر، ومثل: أمرك بيدك. فإنها تحتمل تمليكها عصمتها، كما تحتمل تمليكها حرية التصرف، ومثل: أنت علي حرام. فهي تحتمل حرمة المتعة بها، وتحتمل حرمة إيذائها. والصريح يقع به الطلاق، من غير احتياج إلى نية تبين المراد منه؛ لظهور دلالته، ووضوح معناه. ويشترط في وقوع الطلاق الصريح، أن يكون لفظه مضافًا إلى الزوجة، كأن يقول: زوجتي طالق. أو: أنت طالق. أما الكناية، فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية، فلو قال المطلق بلفظ صريح: لم أرد الطلاق، ولم أقصده، وإنما أردت معنى آخر. لا يصدق قضاء، ويقع طلاقه. ولو قال الناطق بالكناية: لم أنو الطلاق، بل نويت معنى آخر. يصدق قضاء، ولا يقع طلاقه؛ لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره، والذي يعين المراد هو النية والقصد. وهذا مذهب مالك، والشافعي؛ لحديث عائشة، رضي الله عنها، عند البخاري، وغيره، أن ابنة الجون، لما

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٠٠.

(٢) [illegible] معنى البعد والمفارقة.

الشافعية. وهذا الخلاف عند المالكية، إذا لم ينو طلاقًا، فإن نوى طلاقًا، وحنث، لزمه اليمين عندهم، ونحن نرى ترجيح رأي الأبهري، وأن من حلف بالطلاق لا يلزمه، إلا أن يستغفر الله.

٢ - الطلاق بالكتابة

والكتابة يقع بها الطلاق، ولو كان الكاتب قادرًا على النطق، فكما أن للزوج أن يطلق زوجته باللفظ، فله أن يكتب إليها الطلاق. واشترط الفقهاء، أن تكون الكتابة مستبينة مرسومة، ومعنى كونها مستبينة، أي: بينة واضحة، بحيث تقرأ في صحيفة ونحوها. ومعنى كونها مرسومة، أي: مكتوبة بعنوان الزوجة، بأن يكتب إليها: يا فلانة، أنت طالق. فإذا لم يوجه الكتابة إليها، بأن كتب على ورقة: أنت طالق. أو: زوجتي طالق. فلا يقع الطلاق إلا بالنية؛ لاحتمال أنه كتب هذه العبارة، من غير أن يقصد إلى الطلاق؛ وإنما كتبها لتحسين خطه مثلًا.

٣ - إشارة الأخرس

الإشارة بالنسبة للأخرس أداة تفهيم، ولذا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق، إذا أشار إشارة تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية. واشترط بعض الفقهاء، ألا يكون عارفًا بالكتابة، ولا قادرًا عليها، فإذا كان عارفًا بالكتابة، وقادرًا عليها، فلا تكفي الإشارة؛ لأن الكتابة أدل على المقصود، فلا يعدل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة العجز عنها.

٤ - إرسال رسول

ويصح الطلاق بإرسال رسول؛ ليبلغ الزوجة الغائبة، بأنها مطلقة، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق، ويمضي طلاقه.

الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء؛ من السلف والخلف، إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد؛ لأن الطلاق من حقوق الرجل(١)، ولا يحتاج إلى بينة؛ كي يباشر حقه، ولم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة، ما يدل على مشروعية الإشهاد. وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الإمامية، فقالوا: إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق. واستدلوا بقول الله - سبحانه -: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ [الطلاق: ٢]. فذكر

---

(١) الطلاق من حقوق الزوج، وقد جعله الله بيده، ولم يجعل الله لأحد حقًا فيه، قال الله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾. وقال: ﴿ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾. وقال ابن القيم: فجعل الطلاق لمن نكح؛ لأن له الإمساك، وهو الرجعة. وروى ابن ماجه عن ابن عباس، قال: أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله، سيدي زوجني أمته، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها. قال: فصعد رسول الله ﷺ المنبر، فقال: «يا أيها الناس، ما بال أحدكم يزوج عبده أمته، ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق». رواه ابن ماجه. وقد تقدم حكمه [illegible].

الطبرسي، أن الظاهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق، وأنه مروي عن أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين، وأنه للوجوب، وشرط في صحة الطلاق[1].

من ذهب إلى وجوب الإشهاد على الطلاق، وعدم وقوعه بدون بينة: وممن ذهب إلى وجوب الإشهاد، واشتراطه لصحته من الصحابة: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعمران بن حصين، رضي الله عنهما، ومن التابعين: الإمام محمد الباقر، والإمام جعفر الصادق، وبنوهما أئمة آل البيت، رضوان الله عليهم، وكذلك عطاء، وابن جريج، وابن سيرين، رحمهم الله. ففي «جواهر الكلام» عن علي رضي الله عنه أنه قال، لمن سأله عن طلاق: «أشهدت رجلين عدلين، كما أمر الله ﷻ؟» قال: لا. قال: اذهب، فليس طلاقك بطلاق». وروى أبو داود في «سننه» عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سئل، عن الرجل يطلق امرأته، ثم يقع بها، ولم يشهد على طلاقها، ولا على رجعتها؟ فقال: «طلقت لغير سنة، وراجعت لغير سنة، أشهد على طلاقها، وعلى رجعتها، ولا تعد». [أبو داود (٢١٨٦) وابن ماجه (٢٠٢٥)]. وقد تقرر في الأصول، أن قول الصحابي من السنة كذا، في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، على الصحيح؛ لأن مطلق ذلك إنما ينصرف بظاهره إلى من يجب اتباع سنته، وهو رسول الله ﷺ، ولأن مقصود الصحابي بيان الشرع، لا اللغة والعادة، كما بسط في موضعه. وأخرج الحافظ السيوطي في «الدر المنثور»[2] في تفسير آية: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. وعن عبد الرزاق، عن ابن سيرين، أن رجلًا سأل عمران بن حصين، عن رجل طلق ولم يشهد، وراجع ولم يشهد؟ قال: بئسما صنع، طلق لبدعة، وراجع لغير سنة، فليشهد على طلاقه، وعلى مراجعته، وليستغفر الله. فإنكار ذلك من عمران رضي الله عنه والتهويل فيه، وأمره بالاستغفار لعده إياه معصية، ما هو إلا لوجوب الإشهاد عنده رضي الله عنه كما هو ظاهر. وفي كتاب «الوسائل» عن الإمام أبي جعفر الباقر، عليه رضوان الله، قال: «الطلاق الذي أمر الله ﷻ به في كتابه، والذي سن رسول الله ﷺ أن يخلي الرجل عن المرأة، إذا حاضت، وطهرت من محيضها، أشهد رجلين عدلين على تطليقه، وهي طاهر من غير جماع، وهو أحق برجعتها، ما لم تنقض ثلاثة قروء، وكل طلاق ما خلا هذا فباطل، ليس بطلاق». وقال جعفر الصادق رضي الله عنه: «من طلق بغير شهود، فليس بشيء». قال السيد المرتضى في كتاب «الانتصار»: حجة الإمامية في القول، بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق، ومتى فقد لم يقع الطلاق، قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. فأمر تعالى بالإشهاد، وظاهر الأمر في عرف الشرع يقتضي الوجوب، وحمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب، خروج عن عرف الشرع، بلا دليل. وأخرج السيوطي في «الدر المنثور»[3]، عن عبد الرزاق، وعبد بن حميد، عن عطاء، قال: النكاح بالشهود، والطلاق بالشهود، والمراجعة بالشهود.

---

(١) تفسير الآلوسي، سورة الطلاق، ويراجع تمام بحثه.

(٢) الدر المنثور: ٨/١٩٤، طبعة دار الفكر، بيروت.

(٣) الدر المنثور ٨/١٩٤.

وروى الإمام ابن كثير في تفسيره، عن ابن جريج، أن عطاء كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. قال: لا يجوز في نكاح، ولا طلاق، ولا إرجاع، إلا شاهدا عدل، كما قال الله ﷻ، إلا من عذر. فقوله: لا يجوز. صريح في وجوب الإشهاد على الطلاق عنده؛ لمساواته له بالنكاح، ومعلوم ما اشترط فيه من البينة. إذا تبين لك ذلك، أن وجوب الإشهاد على الطلاق هو مذهب هؤلاء الصحابة، والتابعين المذكورين، تعلم أن دعوى الإجماع على ندبه المأثورة في بعض كتب الفقه، مراد بها الإجماع المذهبي لا الإجماع الأصولي الذي حده - كما في «المستصفى» - اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية. لانتقاضه، بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين، وهم من المجتهدين. وتبين لنا مما نقلناه عن السيوطي وابن كثير، أن وجوب الإشهاد لم ينفرد به علماء آل البيت، عليهم السلام، كما نقله السيد المرتضى في كتاب «الانتصار» بل هو مذهب عطاء وابن سيرين، وابن جريج، كما أسلفنا.

التنجيز والتعليق

صيغة الطلاق: إما أن تكون منجزة، وإما أن تكون معلقة، وإما أن تكون مضافة إلى مستقبل.

١ - فالمنجزة: هي الصيغة التي ليست معلقة على شرط، ولا مضافة إلى زمن مستقبل، بل قصد بها من أصدرها وقوع الطلاق في الحال، كأن يقول الزوج لزوجته: أنت طالق. وحكم هذا الطلاق، أنه يقع في الحال متى صدر من أهله، وصادف محلاً له.

٢ - وأما المعلقة، فهي ما جعل الزوج فيها حصول الطلاق معلقاً على شرط، مثل أن يقول الزوج لزوجته: إن ذهبت إلى مكان كذا، فأنت طالق. ويشترط في صحة التعليق، ووقوع الطلاق به ثلاثة شروط:

١- أن يكون على أمر معدوم، ويمكن أن يوجد بعد، فإن كان على أمر موجود فعلاً، حين صدور الصيغة، مثل أن يقول: إن طلع النهار فأنت طالق. والواقع أن النهار قد طلع فعلاً، كان ذلك تنجيزاً، وإن جاء في صورة التعليق. وإن كان تعليقاً على أمر مستحيل كان لغواً، مثل: إن دخل الجمل في سم الخياط فأنت طالق.

٢- أن تكون المرأة حين صدور العقد محلاً للطلاق؛ بأن تكون في عصمته.

٣- أن تكون كذلك حين حصول المعلق عليه.

والتعليق قسمان:

القسم الأول: يقصد به ما يقصد من القسم؛ للحمل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر، ويسمى التعليق القسمي، مثل أن يقول لزوجته: إن خرجت فأنت طالق. مريداً بذلك منعها من الخروج إذا خرجت، لا إيقاع الطلاق.

القسم الثاني: ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط، ويسمى التعليق الشرطي، مثل أن يقول لزوجته: إن أبرأتني من مؤخر صداقك، فأنت طالق. وهذا التعليق بنوعيه واقع عند جمهور العلماء

ويرى ابن حزم أنه غير واقع، وفصل ابن تيمية وابن القيم، فقالا: إن الطلاق المعلق الذي فيه معنى اليمين غير واقع، ويجب فيه كفارة اليمين إذا حصل المحلوف عليه، وهي إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. وقالا في الطلاق الشرطي: إنه يقع عند حصول المعلق عليه. قال ابن تيمية: والألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع:

صيغة التنجيز والإرسال، كقوله: أنت طالق، فهذا يقع به الطلاق وليس بحلف، ولا كفارة فيه اتفاقا.

صيغة يمين، كقوله: الطلاق يلزمني لأفعلن كذا، فهذا يمين باتفاق أهل اللغة واتفاق طوائف العلماء واتفاق العامة.

الثالث: **صيغة التعليق كقوله**: إن فعلت كذا فامرأتي طالق، فهذا إن قصد به اليمين، وهو يكره وقوع الطلاق كما يكره الانتقال عن دينه فهو يمين، حكمه حكم الأول، الذي هو صيغة القسم باتفاق الفقهاء. وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفا، كقوله: إن أعطيتني ألفا فأنت طالق، وإذا زنيت فأنت طالق، وقصده إيقاع الطلاق عند وقوع الفاحشة، لا مجرد الحلف عليها، فهذا ليس بيمين، ولا كفارة في هذا عند أحد من الفقهاء فيما علمناه، بل يقع به الطلاق إذا وجد الشرط. وأما ما يقصد به الحض أو المنع، أو التصديق، أو التكذيب، بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه، سواء كان بصيغة القسم، أو الجزاء، فهو يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم، وإذا كان يمينا فليس لليمين إلا حكمان: إما أن تكون منعقدة فتكفر، وإما أن لا تكون منعقدة كالحلف بالمخلوقات فلا تكفر، وإما أن تكون يمينا منعقدة محترمة غير مكفرة، فهذا حكم ليس في كتاب الله، ولا سنة رسول الله ﷺ، ولا يقوم عليه دليل.

ما عليه العمل الآن: وما جرى عليه العمل الآن في الطلاق المعلق هو ما تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها: «لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة: «وإن الشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق برأي علماء الحنفية والمالكية والشافعية، وأنه أخذ في إلغاء المعلق الذي في معنى اليمين برأي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وشريح القاضي، وداود الظاهري وأصحابه».

٣ - **وأما الصيغة المضافة إلى مستقبل**: فهي ما اقترنت بزمن، بقصد وقوع الطلاق فيه، متى جاء، مثل أن يقول الزوج لزوجته: أنت طالق غدا، أو إلى رأس السنة، فإن الطلاق يقع في الغد أو عند رأس السنة إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف الطلاق إليه. وإذا قال لزوجته: أنت طالق إلى سنة. قال أبو حنيفة ومالك: طلقت في الحال. وقال الشافعي، وأحمد: لا يقع الطلاق حتى تنسلخ السنة. وقال ابن حزم: من قال: إذا جاء رأس السنة فأنت طالق، أو ذكر وقتا ما فلا تكون طالقا بذلك لا الآن، ولا إذا جاء رأس الشهر، وبرهان ذلك أنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك، وقد علمنا الله الطلاق على المدخول بها، وفي غير المدخول بها، وليس هذا فيما علمنا قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ الطلاق. وأيضا فإن كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه، فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه

الطلاق السني والبدعي

يقسم الطلاق إلى سني، وطلاق بدعي.

طلاق السنة: فطلاق السنة: هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع، وهو أن يطلق الزوج المدخول بها طلقة واحدة، في طهر لم يمسها فيه، لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ أي أن الطلاق المشروع يكون مرة يعقبها رجعة، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة كذلك، ثم إن المطلق بعد ذلك له الخيار، بين أن يمسكها بمعروف، أو يفارقها بإحسان؛ يقول الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. أي إذا أردتم تطليق النساء، فطلقوهن مستقبلات العدة، وإنما تستقبل المطلقة العدة إذا طلقها بعد أن تطهر من حيض، أو نفاس، وقبل أن يمسها. وحكمة ذلك أن المرأة إذا طلقت وهي حائض لم تكن في هذا الوقت مستقبلة العدة، فتطول عليها العدة. لأن بقية الحيض لا تحتسب منها وفيه إضرار بها. وإن طلقت في طهر مسها فيه، فإنها لا تعرف هل حملت أو لم تحمل، فلا تدري بم تعتد، أتعتد بالأقراء أم بوضع الحمل؟ وعن نافع عن عبد الله بن عمر ﷺ: أنه طلق امرأته وهي حائض، على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ، عن ذلك فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قبل أن يمس؛ فتلك العدة التي أمر الله - سبحانه - أن تطلق لها النساء». وفي رواية: أن ابن عمر ﷺ، طلق امرأة له، وهي حائض، تطليقة، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: «مره فليراجعها، ثم ليطلقها إذا طهرت، أو وهي حامل». أخرجه النسائي، ومسلم، وابن ماجه، وأبو داود. [أحمد (٢/٢٦)، والبخاري (٥٢٠٨) و(٥٣٣٢)، ومسلم (١٤٧١/١، ٤)]. وظاهر هذه الرواية أن الطلاق في الطهر الذي يعقب الحيضة التي وقع فيها الطلاق يكون طلاق سنة، لا بدعة. وهذا مذهب أبي حنيفة وإحدى الروايتين عن أحمد، وأحد الوجهين عن الشافعي، واستدلوا بظاهر الحديث وبأن المنع إنما كان لأجل الحيض، فإذا طهرت زال موجب التحريم، فجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره من الأطهار. ولكن الرواية الأولى التي فيها «ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر» متضمنة لزيادة يجب العمل بها، قال صاحب «الروضة الندية»: وهي أيضًا في «الصحيحين». فكانت أرجح من وجهين. وهذا مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه. والشافعي في الوجه الآخر، وأبي يوسف ومحمد.

الطلاق البدعي: أما الطلاق البدعي، فهو الطلاق المخالف للمشروع: كأن يطلقها ثلاثًا بكلمة واحدة، أو يطلقها ثلاثًا متفرقات في مجلس واحد، كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. أو يطلقها في حيض أو نفاس، أو في طهر جامعها فيه. وأجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام، وأن فاعله آثم.

وذهب جمهور العلماء على أنه يقع، واستدلوا بالأدلة التالية:

١. أن الطلاق البدعي، مندرج تحت الآيات العامة.

٢. تصريح ابن عمر ﷺ، لما طلق امرأته وهي حائض، وأمر الرسول ﷺ بمراجعتها، بأنها حسبت تلك الطلقة.

وذهب بعض العلماء[١] إلى أن الطلاق البدعي لا يقع[٢] ومنعوا اندراجه تحت العمومات، لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به، بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه. فقال: «فطلقوهن لعدتهن».

وقال لعمر ﷺ: «مره فليراجعها» وصح أنه غضب عندما بلغه ذلك، وهو لا يغضب مما أحله الله. وأما قول ابن عمر: أنها حسبت، لم يبين من الحاسب لها، بل أخرج عنه أحمد وأبو داود والنسائي: أنه طلق امرأته وهي حائض فردها رسول الله ﷺ ولم يرها شيئًا. [أحمد (٢/ ٦١، ٧٤، ٨٢)، وأبو داود (٢١٧٨، ٢١٨٠)، والنسائي (٦/ ١٣٧، ١٣٨، ٢١٢)]. وإسناد هذه الرواية صحيح، ولم يأت من تكلم عليها بطائل. وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئًا هو رسول الله ﷺ، فلا يعارضها قول ابن عمر ﷺ لأن الحجة في روايته لا في رأيه. وأما الرواية بلفظ «مره فليراجعها ويعتد بتطليقة»، فهذه لو صحت لكانت حجة ظاهرة، ولكنها لم تصح كما جزم به ابن القيم في الهدي. وقد روي في ذلك روايات في أسانيدها مجاهيل وكذابون لا تثبت الحجة بشيء منها.

والحاصل: أن الاتفاق كائن على أن الطلاق المخالف لطلاق السنة يقال له: طلاق بدعة. وقد ثبت عنه ﷺ: «أن كل بدعة ضلالة». [أحمد (٤/ ١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٢)].

ولا خلاف أيضًا، أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه، وبينه رسول الله ﷺ في حديث ابن عمر. وما خالف ما شرعه الله ورسوله، فهو رد. لحديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد». وهو حديث متفق عليه [البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)].

فمن زعم أن هذه البدعة يلزم حكمها، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره ﷺ يقع من فاعله ويعتد به لا يقبل منه ذلك إلا بدليل.

من ذهب إلى أن طلاق البدعة لا يقع:

وذهب إلى هذا:

١. عبد الله بن عمر.　　　　٢. سعيد بن المسيب.

٣. طاووس: من أصحاب ابن عباس.

وبه قال خلاس بن عمرو، وأبو قلابة من التابعين، وهو اختيار الإمام ابن عقيل من أئمة الحنابلة، وآل البيت، والظاهرية، وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد، واختاره ابن تيمية.

طلاق الحامل: يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء، لما أخرجه مسلم، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه، أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ، فقال: «مره فليراجعها، ثم ليطلقها إذا طهرت، أو وهي حامل». وإلى هذا ذهب العلماء، إلا أن الأحناف اختلفوا فيها. فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يفصل بين وقوع التطليقتين شهر حتى يستوفي الطلقات الثلاث. وقال محمد

---

(١) منهم ابن علية من السلف، ومن بعدهم ابن حزم.
(٢) في هذه المسألة بحث طويل في الروضة الندية ج٢، ص ٥٠.

فظواهر هذه الآيات تبين صحة إيقاع الواحدة والثنتين والثلاث ، لأنها لم تفرق بين إيقاعه واحدة أو اثنتين ، أو ثلاثًا .

٤- وقول الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . فظاهر هذه الآية إطلاق الثلاث ، أو اثنتين ، دفعة أو متفرقة ، ووقوعه .

٥- حديث سهل بن سعد ، قال : لما لاعن أخو بني عجلان امرأته ، قال : يا رسول الله ظلمتها إن أمسكتها ، هي الطلاق ، هي الطلاق ، هي الطلاق . رواه أحمد . [أحمد (٥/٣٣٤) ، والبخاري (٥٢٥٩) ، ومسلم (١٤٩٢/١)] .

٦- وعن الحسن قال : حدثنا عبد الله بن عمر ، أنه طلق امرأته تطليقة ، وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرأين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : « يا ابن عمر ، ما هكذا أمرك الله تعالى إنك قد أخطأت السنة ، والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء » . وقال : فأمرني رسول الله ﷺ فراجعتها ، ثم قال : « إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك » فقلت : يا رسول الله أرأيت لو طلقتها ثلاثًا ، أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : « لا ... كانت تبين منك وتكون معصية » . رواه الدارقطني . [الدارقطني (٤/٣١)] .

٧- وأخرج عبد الرزاق في « مصنفه » عن عبادة بن الصامت ، قال : طلق جدي امرأة له ألف تطليقة ، فانطلق أبي إلى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك ، فقال له النبي ﷺ : « ما اتقى الله جدك ، أما ثلاث فله ، وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم ، إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له » . وفي رواية : « إن أباك لم يتق الله ، فيجعل له مخرجًا ، بانت منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبع وتسعون إثم في عنقه » .

٨- وفي حديث ركانة : أن النبي ﷺ استحلفه أنه ما أراد إلا واحدة . [أبو داود (٢٢٠٦) ، والترمذي (١١٧٧) ، والدارمي (٢/٢١٧) ، والدارقطني (٤/٣٣) ، وابن حبان (٤٢٧٤) ، والحاكم (٢/١٩٩)] . وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقع ، هذا مذهب جمهور التابعين وكثير من الصحابة ، وأئمة المذاهب الأربعة . أما الذين قالوا بأنه يقع واحدة ، فقد استدلوا بالأدلة الآتية :

أولًا : ما رواه مسلم . أن أبا الصهباء قال لابن عباس : « أتعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وصدرًا من خلافة عمر ؟ قال : نعم » . [مسلم (١٤٧٢/١٧)] . وروى عنه أيضًا قال : « كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة[1] ، فلو أمضيناه عليهم . فأمضاه عليهم » . [مسلم (١٤٧٢/١٥)] أي أنهم كانوا يوقعون طلقة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات .

ثانيًا : عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : طلق ركانة امرأته ثلاثًا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنًا شديدًا ... فسأله رسول الله ﷺ : « كيف طلقتها ؟ » قال : ثلاثًا . فقال : « في مجلس

(١) أناة : مهلة وبقية استمتاع لانتظار الرجعة .

«واحدة؟» قال: نعم. قال: «فإنما تلك واحدة، فارجعها إن شئت». فراجعها. رواه أحمد وأبو داود. [أحمد (1/265)، وأبو داود (2196)] وقال ابن تيمية ج 3 ص 22 (فتاوى): وليس في الأدلة الشرعية الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، ما يوجب لزوم الثلاثة له، ونكاحه ثابت بيقين، وامرأته محرمة على الغير بيقين، وفي إلزامه بالثلاث إباحتها للغير مع تحريمها عليه، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله، ونكاح التحليل لم يكن ظاهرًا على عهد النبي ﷺ وخلفائه، ولم ينقل قط أن امرأة أعيدت بعد الطلقة الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل، بل لعن النبي ﷺ المحلل والمحلل له - إلى أن قال: وبالجملة فما شرعه النبي ﷺ لأمته شرعًا لازمًا، لا يمكن تغييره؛ فإنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله.

قال تلميذه ابن القيم: فقد صح عنه ﷺ أن الثلاث كانت واحدة في عهده، وعهد أبي بكر رضي الله عنه، وصدرًا من خلافة عمر رضي الله عنه، وغاية ما يقدر مع بعده أن الصحابة كانوا على ذلك، ولم يبلغه، وهذا وإن كان كالمستحيل، فإنه يدل على أنهم كانوا يفتون في حياته وحياة الصديق بذلك، وقد أفتى هو ﷺ به، فهذه فتواه، وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد، ولا معارض لذلك. ورأى عمر رضي الله عنه أن يحمل الناس على إنفاذ الثلاث عقوبة وزجرًا لهم - لئلا يرسلوها جملة - وهذا اجتهاد منه رضي الله عنه غايته أن يكون سائغًا لمصلحة رآها. ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله ﷺ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فإذا ظهرت الحقائق، فليقل امرؤ ما شاء. وبالله التوفيق.

وقال الشوكاني: وقد حكى ذلك صاحب «البحر» عن أبي موسى، ورواية عن علي رضي الله عنه، وابن عباس، وطاووس، وعطاء، وجابر، وابن زيد، والهادي، والقاسم، والباقر، وأحمد بن عيسى، وعبد الله بن موسى بن عبد الله، ورواية عن زيد بن علي. وإليه ذهب جماعة من المتأخرين، منهم ابن تيمية، وابن القيم، وجماعة من المحققين، وقد نقله ابن مغيث في كتاب «الوثائق» عن محمد بن وضاح، ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن بقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما. ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس، كعطاء، وطاووس، وعمرو بن دينار، وحكاه ابن مغيث أيضًا في ذلك الكتاب عن علي رضي الله عنه، وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير. اهـ.

وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العمل أخيرًا في المحاكم. فقد جاء في المادة (3) من القانون 25 لسنة 1929 ما يلي: «الطلاق المقترن بعدد - لفظًا أو إشارة - يقع واحدة»[1]. أما حجة القائلين بعدم وقوع الطلاق مطلقًا: أنه طلاق بدعي والطلاق البدعي لا يقع عند هؤلاء، ويعتبر لغوًا. وهذا المذهب يحكى عن بعض التابعين. وهو مروي عن ابن علية، وهشام بن الحكم، وبه قال أبو عبيدة، وبعض أهل الظاهر، وهو مذهب الباقر، والصادق، والناصر، وسائر من يقول: إن الطلاق البدعي لا يقع؛ لأن الثلاث بلفظ واحد، أو ألفاظ متتابعة من جملته. أما الذين فرقوا بين المطلقة المدخول بها وغير المدخول بها، فهم جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه.

---

(1) جاء في المذكرة التفسيرية للمشروع: إن القانون لا يعتبر القول بالوقوع واحدة حرصًا على سلامة الأسرة، والأخذ بالناس من معرة [illegible] التحليل الذي [illegible] في صحيح الشريعة المطهرة من أدنى أوامرها. فقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له، وكثيرًا ما [illegible] هم من طرق الحيل التي شرعها الشخص من الطلاق الثلاث وما هي إلا تعلة عن سبيل الهدى.

طلاق البتة

قال الترمذي: وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في طلاق البتة، فروي عن عمر بن الخطاب: أنه جعل البتة واحدة، وروي عن علي: أنه جعلها ثلاثاً، وقال بعض أهل العلم: فيه نية الرجل، إن نوى واحدةً فواحدةٌ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى ثنتين لم تكن إلا واحدة. وهو قول الثوري وأهل الكوفة. وقال مالك بن أنس في البتة: إن كان قد دخل بها فهي ثلاث تطليقات، وقال الشافعي: إن نوى واحدة فواحدة يملك الرجعة، وإن نوى ثنتين فثنتان، وإن نوى ثلاثاً فثلاث.

الطلاق الرجعي والبائن

الطلاق إما رجعي وإما بائن. والبائن إما أن يكون بائناً بينونة صغرى، أو بينونة كبرى. ولكلٍّ أحكام تخصه نذكرها فيما يلي:

الطلاق الرجعي: هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة، إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال، ولم يكن مسبوقاً بطلقة أصلاً، أو كان مسبوقاً بطلقة واحدة. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق صريحاً أو كناية. فإذا لم يكن الزوج دخل بزوجته دخولاً حقيقياً، أو طلقها على مال، أو كان الطلاق مكملاً للثلاث، كان الطلاق بائناً.

جاء في المادة (٥) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م: «كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، وما نص على كونه بائناً في هذا القانون، والقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠م». والطلاق الذي نص على أنه يكون بائناً في هذين القانونين هو ما كان بسبب العيب في الزوج، أو لغيبته، أو حبسه، أو للضرر. والأصل في ذلك قول الله سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] أي أن الطلاق الذي شرعه الله يكون مرة بعد مرة، وأنه يجوز للزوج أن يمسك زوجته بعد الطلقة الأولى بالمعروف، كما يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية. والإمساك بمعروف معناه مراجعتها وردها إلى النكاح، ومعاشرتها بالحسنى، ولا يكون له هذا الحق إلا إذا كان الطلاق رجعياً.

ويقول الله سبحانه: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾[1] [البقرة: ٢٢٨]. وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال لعمر: «مره فليراجعها ...». متفق عليه. [سبق تخريجه]. أما استثناء الحالات الثلاث من الطلاق الرجعي فثابت بالقرآن الكريم كما هو مبين فيما يلي:

فالطلاق المكمل للثلاث يبين المرأة ويحرمها على الزوج، ولا يحل له مراجعتها حتى تنكح زوجاً آخر، نكاحاً لا يقصد به التحليل[2]، قال تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. أي فإن طلقها الطلقة الثالثة بعد طلقتين فلا تحل له من بعد الطلاق المكمل للثلاث حتى تتزوج غيره زواجاً

---

(١) أي: أزواجهن أحق برجعتهن.

(٢) انظر معنى التحليل في كتاب النكاح.

صحيحًا . والطلاق قبل الدخول فيها كذلك . لأن المطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها ، والمراجعة إنما تكون في العدة ، وحيث انتفت العدة انتفت المراجعة . قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾﴾ [الأحزاب : ٤٩] والمطلقة قبل الدخول وبعد الخلوة : بائنة ، ووجوب العدة عليها نوع من الاحتياط لا لأجل المراجعة . والطلاق على مال من أجل أن تفتدي المرأة نفسها وتتخلص من الزوج بائن ؛ لأنها أعطت المال نظير عوض ، وهو خلاص عصمتها ، ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بائنًا : قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

حكم الطلاق الرجعي : الطلاق الرجعي لا يمنع الاستمتاع بالزوجة لأنه لا يرفع عقد الزواج ، ولا يزيل الملك ، ولا يؤثر في الحل . فهو وإن انعقد سببًا للفرقة ؛ إلا أنه لا يترتب عليه أثره ما دامت المطلقة في العدة . وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون مراجعة ، فإذا انقضت العدة ولم يراجعها ، بانت منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الطلاق الرجعي لا يمنع من الاستمتاع بالزوجة ، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر ما دامت العدة لم تنقض ونفقتها واجبة عليه ، ويلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه . ولا يحل بالطلاق الرجعي المؤجل من المهر لأحد الأجلين : الموت أو الطلاق ، وإنما يحل مؤخر الصداق بانقضاء العدة ، والرجعة حق للزوج مدة العدة ، وهو حق أثبته الشارع له ، ولهذا لا يملك إسقاطه فلو قال : لا رجعة لي كان له حق الرجوع عنه ، وحق مراجعتها : لقول الله تعالى : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ [1] [البقرة : ٢٢٨] . وإذا كانت الرجعة حقًّا فلا يشترط رضا الزوجة ولا علمها ، ولا تحتاج إلى ولي ، فجعل الحق للأزواج لقول الله : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . كما لا يشترط الإشهاد عليها . وإن كان ذلك مستحبًا ؛ خشية إنكار الزوجة فيما بعد ، أنه راجعها ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] .

وتصح المراجعة بالقول ، مثل أن يقول : راجعتك ، وبالفعل ، مثل الجماع ، ودواعيه : مثل القبلة ، والمباشرة بشهوة ، ويرى الشافعي أن الرجعة لا تكون إلا بالقول الصريح للقادر عليه ، ولا تصح بالوطء ودواعيه من القبلة ، والمباشرة بشهوة . وحجة الشافعي ، أن الطلاق يزيل النكاح ، وقال ابن حزم رحمه الله : فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعًا لها حتى يلفظ بالرجعة ويُشهد ، ويعلمها بذلك ، قبل تمام عدتها ، فإن راجع ولم يشهد ، فليس مراجعًا لقول الله تعالى : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] . فرق - عز وجل - بين المراجعة ، والطلاق ، والإشهاد . فلا يجوز إفراد بعض ذلك عن بعض . وكان من طلق ولم يشهد بذوي عدل ، أو راجع ولم يشهد بذوي عدل ؛ متعديًا لحدود الله تعالى . وقال رسول الله ﷺ : «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد» . انتهى . [البخاري تعليقًا (٣١٧/١٣) ، ومسلم (١٧١٨/١٨)] . وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي ، والطبراني ، عن عمران بن

---

(١) أي أن أزواجهن أحق بإرجاعهن إلى عصمتهم في وقت التربص وانتظار انقضاء العدة ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ .

وأضافت قوانين الأحوال الشخصية ، أن مما يلحق الطلاق البائن : الطلاق بسبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبسه ، أو للضرر .

أقسامه : وهو ينقسم إلى بائن بينونة صغرى : وهو ما كان بما دون الثلاث ، وبائن بينونة كبرى : وهو المكمل للثلاث .

حكم البائن بينونة صغرى : الطلاق البائن بينونة صغرى يزيل قيد الزوجية بمجرد صدوره ، وإذا كان مزيلاً للرابطة الزوجية فإن المطلقة تصير أجنبية عن زوجها ، فلا يحل له الاستمتاع بها ، ولا يرث أحدهما الآخر إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها ، ويحل بالطلاق البائن موعد مؤخر الصداق المؤجل إلى أبعد الأجلين : الموت أو الطلاق . وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقاً بائناً بينونة صغرى إلى عصمته بعقد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج زوجاً آخر ، وإذا أعادها عادت إليه بما بقي له من الطلقات ، فإذا كان طلقها واحدةً من قبل فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عصمته ، وإذا كان طلقها طلقتين لا يملك عليها إلا طلقة واحدة .

حكم الطلاق البائن بينونة كبرى : الطلاق البائن بينونة كبرى يزيل قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى ، ويأخذ جميع أحكامه ؛ إلا أنه لا يحل للرجل أن يعيد من أبانها بينونة كبرى إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر نكاحاً صحيحاً ، ويدخل بها دون إرادة التحليل ، لقول الله تعالى : ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] ، أي فإن طلقها الطلقة الثالثة ، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تتزوج آخر لقول رسول الله ﷺ لامرأة رفاعة : « لا ، حتى تذوقي [1] عسيلته ويذوق عسيلتك » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٢٦٠) ، ومسلم (١٤٣٣/٣٣)] .

مسألة الهدم : من المتفق عليه أن البائنة بينونة كبرى إذا تزوجت ، ثم طلقت وعادت إلى زوجها الأول بعد انقضاء عدتها تعود إليه بحل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلقات ، لأن الزوج الثاني أنهى الحل الأول ، فإن عادت بعقد جديد أنشأ هذا العقد حلاً جديداً ، أما البائنة بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل البائنة بينونة كبرى فتعود إليه بحل جديد ويملك عليها ثلاث طلقات ، عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف . وقال محمد [2] : تعود إليه بما بقي من عدد الطلقات ، فتكون مثل ما إذا طلقها طلاقاً رجعياً أو عقد عليها عقداً جديداً بعد أن بانت منه بينونة صغرى .

وسميت هذه المسألة بمسألة الهدم : أي هل الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث من الطلقات ، كما يهدم الثلاث أو لا يهدم؟! .

طلاق المريض مرض الموت

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة حكم طلاق المريض مرض الموت ، إلا أنه قد ثبت عن الصحابة أن

---

(١) أي لا تعودين إلى رفاعة الأول حتى يصيب منك ويذوق عسيلتك .
(٢) تقدمت ترجمته في المقدمة .

سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته «تماضر» طلاقًا مكملاً للثلاث في مرضه الذي مات فيه ، فحكم لها سيدنا عثمان بميراثها منه ، قال : «ما اتهمته ، (أي بأنه لم يتهمه بالفرار من حقها في الميراث) ولكن أردت السنة» . ولهذا روي أن ابن عوف نفسه قال : «ما طلقتها ضرارًا ولا فرارًا» يعني أنه لا ينكر ميراثها منه . وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته «أم البنين» بنت عيينة بن حصن الفزاري وهو محاصر في داره ، فلما قتل جاءت إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك ، فقضى لها بميراثها منه . وقال : «تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها» . وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق المريض مرض الموت فقالت الأحناف : إذا طلق المريض امرأته طلاقًا بائنًا فمات من هذا المرض ورثته .. وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ، وكذلك الحكم فيما إذا بارز رجلاً أو قدم ليقتل في قصاص أو رجم إذا مات في ذلك الوجه أو قتل . وإن طلقها ثلاثًا بأمرها أو قال لها : اختاري ، فاختارت نفسها ، أو اختلعت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه . أ هـ . والفرق بين الصورتين : أن الطلاق في الصورة الأولى صادر من المريض وهو يشعر بأنه إنما طلقها ليمنعها من حقها في الميراث فيعامل بنقيض قصده ، ويثبت لها حقها الذي أراد أن يمنعها منه . ولهذا يطلق على هذا الطلاق طلاق الفار . وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفرار ، لأنها هي التي أمرت بالطلاق أو اختارته ورضيته ، وكذلك الحكم فيمن كان محصورًا أو في صف القتال ، فطلق امرأته طلاقًا بائنًا . وقال أحمد وابن أبي ليلى : لها الميراث بعد انقضاء عدتها ما لم تتزوج بغيره . وقال مالك والليث : لها الميراث ، سواء أكانت في العدة أم لم تكن ، وسواء تزوجت أم لم تتزوج. وقال الشافعي : لا ترث . قال في بداية المجتهد : وسبب الخلاف ، اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع . وذلك أنه لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليقطع حظها من الميراث ، فمن قال بسد الذرائع أوجب ميراثها ، ومن لم يقل بسد الذرائع ولحظ وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثًا ؛ وذلك أن هذه الطائفة تقول : إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه ، لأنهم قالوا : إنه لا يرثها إن ماتت ، وإن كان لم يقع فالزوجية باقية بجميع أحكامها . ولا بد لخصومهم من أحد الجوابين ، لأنه يعسر أن يقال إن في الشرع نوعًا من الطلاق ، توجد له بعض أحكام الطلاق وبعض أحكام الزوجية . وأعسر من ذلك القول بالفرق بين أن يصح أو لا يصح ، لأن هذا يكون طلاقًا موقوف الحكم ، إلى أن يصح أو لا يصح ، وهذا كله مما يعسر القول به في الشرع . ولكن إنما أنس القائلون به : أنه فتوى عثمان وعلي حتى زعمت المالكية أنه إجماع الصحابة . ولا معنى لقولهم ، فإن الخلاف فيه عن ابن الزبير مشهور . وأما من رأى أنها ترث في العدة ، فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجية ، وكأنه شبهها بالمطلقة الرجعية ، وروي هذا القول عن عمر وعن عائشة . وأما من اشترط في توريثها ما لم تتزوج ، فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا ترث من زوجين ، ولكون التهمة هي العلة عند الذين أوجبوا الميراث . قال : واختلفوا إذا طلبت هي الطلاق أو ملكها الزوج أمرها فطلقت نفسها ، فقال أبو حنيفة : لا ترث أصلاً . وفرق الأوزاعي بين التمليك والطلاق ، فقال : ليس لها الميراث في التمليك ،

ورثها في الطلاق . وسوى مالك في ذلك كله حتى قال : إن ماتت لا يرثها ، وترثه هي إن مات ، وهذا مخالفٌ للأصول جدًّا[1] . أ هـ .

قال ابن حزم : طلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق مات من ذلك المرض أو لم يمت . فإن كان طلاق المريض ثلاثًا ، أو آخر ثلاث ، أو قبل أن يطأها ، فمات أو ماتت قبل تمام العدة ، أو بعدها ، أو كان طلاقًا رجعيًا فلم يرتجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ، ولا يرثها أصلًا ، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة وطلاق المريض للمريضة ؛ لا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل ، والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلف الناس فيه[2] .

التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج ، فله أن يطلق زوجته بنفسه ، وله أن يفوضها في تطليق نفسها ، وله أن يوكل غيره في التطليق . وكلٌّ من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يمنعه من استعماله متى شاء ، وخالف في ذلك الظاهرية ، فقالوا : إنه لا يجوز للزوج أن يفوض لزوجته تطليق نفسها ، أو يوكل غيره في تطليقها . قال ابن حزم : ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقًا ، طلقت نفسها أو لم تطلق ؛ لأن الله تعالى جعل الطلاق للرجال لا للنساء .

صيغ التفويض : وصيغ التفويض هي :

١. اختاري نفسك .

٢. أمرك بيدك .

٣. طلقي نفسك إن شئت .

وقد اختلف الفقهاء في كلِّ صيغة من هذه الصيغ وذهبوا مذاهب متعددة نجملها فيما يلي :

١. **اختاري نفسك :** ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة ، لأن الشرع جعلها من صيغ الطلاق ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ۝٢٨ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمٗا ۝٢٩﴾ [سورة الأحزاب : ٢٨ ، ٢٩] . ولما نزلت هذه الآية دخل الرسول ﷺ على عائشة فقال لها : « إني ذاكرٌ لك أمرًا من الله على لسان رسوله ، فلا تعجلي حتى تستأمري أبويك » . قالت : وما هذا يا رسول الله؟ فتلا عليها الآية . قالت : أفيك يا رسول الله أستأمر أبوي؟ بل أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة ، وأسألك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت . قال : « لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها . إن الله لم يبعثني ... » إلخ . ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثلما فعلت عائشة ؛ فكلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة . [البخاري (٤٧٨٥) ، ومسلم (١٤٧٥)] . وروى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن

---

(١) بداية المجتهد ج٢ ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) المحلى - ص ٢٢٦ ج ١٠ .

ماجه عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه، فلم يعد ذلك شيئًا». وفي لفظ لمسلم: «أن رسول الله ﷺ خير نساءه فلم يكن طلاقًا» [البخاري (٥٢٦٨)، ومسلم (١٤٧٧)، وأحمد (٦/ ١٦٣ ، ٢٧٣) وأبو داود (٢٢٠٣) والترمذي (١١٧٩ و ٣٢١٨) والنسائي (٦/ ٥٦ ، ١٦١)]. وفي هذا دلالة على أنهن لو اخترن أنفسهن، كان ذلك طلاقًا. وأن هذا اللفظ يستعمل في الطلاق[1]. ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء. بينما اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها، فقال بعضهم: إنه يقع طلقة واحدة رجعية. وهو مروي عن عمر وابن مسعود وابن عباس. وهو قول عمر بن عبد العزيز، وابن أبي ليلى، وسفيان، والشافعي، وأحمد وإسحاق. وقال بعضهم: إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائنة، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبه قال الأحناف. وقال مالك بن أنس: إن اختارت نفسها فهي ثلاث، وإن اختارت زوجها يكون واحدة. ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها، فلو قال لها: اختاري، فقالت: اخترتك، فهو باطل لا يقع بها شيء.

٢- أمرك بيدك[2]: إذا قال الرجل لزوجته: أمرك بيدك، فطلقت نفسها، فهي طلقة واحدة، عند عمر، وعبد الله بن مسعود، وهو مذهب سفيان، والشافعي، وأحمد. روي أنه جاء ابن مسعود رجل فقال: كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس، فقالت: لو أن الذي بيدك من أمري بيدي، لعلمت كيف أصنع؟ قال: فإن الذي بيدي من أمرك بيدك. قالت: فأنت طالق ثلاثًا. قال: أراها واحدة وأنت أحق بها ما دامت في عدتها وسألقى أمير المؤمنين عمر، ثم لقيه فقص عليه القصة فقال: صنع الله بالرجال وفعل، يعمدون إلى ما جعل الله في أيديهم فيجعلونه بأيدي النساء، بفيها التراب، ماذا قلت فيها؟ قال: قلت: أراها واحدة، وهو أحق بها. قال: وأنا أرى ذلك، ولو رأيت غير ذلك علمت أنك لم تصب[3]. وقال الأحناف: يقع طلقة واحدة بائنة، لأن تمليكه أمرها لها يقتضي زوال سلطانه عنها، وإذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن يزول عنها، ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجعة.

هل المعتبر نية الزوج أم نية الزوجة؟: ذهب الشافعي إلى أن المعتبر هو نية الزوج، فإن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثًا فثلاث. وله أن يناكرها في الطلاق نفسه، وفي العدد: في الخيار أو التمليك. وذهب غيره إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت، لأنها تملك الثلاث بالتصريح، فملكتها بالكناية كالزوج. فإن طلقت نفسها ثلاثًا، وقال الزوج: لم أجعل لها إلا واحدة، لم يلتفت إلى قوله، والقضاء ما قضت، وهذا مذهب عثمان، وابن عمر، وابن عباس، وقال عمر، وابن مسعود: تقع طلقة واحدة. كما سبق في قصة عبد الله بن مسعود.

هل جعل الأمر باليد مقيد بالمجلس؟ أم هو على التراخي: قال ابن قدامة في «المغني»: «ومتى جعل أمر امرأته بيدها فهو بيدها أبدًا لا يتقيد بذلك المجلس. وروي ذلك عن علي رضي الله عنه، وبه قال أبو ثور وابن المنذر والحكم. وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي: هو مقصور على المجلس، ولا طلاق لها بعد مفارقته،

---

(١) أهل العلم يرون أن معنى: أنهن لو اخترن أنفسهن طلقهن رسول الله ﷺ لا أنهن كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق.
(٢) أي أمرك الذي بيدي، وهو الطلاق، جعلته بيدك. (٣) بداية المجتهد، ص ٦٧، ج ٢.

الشريعة المصرية الحالية حكمه بناء على أن التفويض إذا كان في غير عقد الزواج وجاء بصيغة مطلقة ، لا يتقيد بالمجلس ، وللزوجة أن تطلق نفسها متى شاءت ، وإلا خلا التفويض من الفائدة ، وأيد هذا الحكم استئنافيا . وقد تكون هذه الصيغ عامة كأن يقول لها : اختاري نفسك متى شئت ، أو : أمرك بيدك كلما أردت ، وفي هذه الحالة لها أن تطلق نفسها في أي وقت ، لأنه ملكها حق تطليق نفسها ملكا عاما ، فلها أن تستعمل هذا الحق مطلقا في أي وقت . وقد تكون هذه الصيغ مؤقتة بوقت معين ، كأن يجعل أمرها بيدها مدة سنة ، وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في الوقت المعين فقط ، ومن بعد مضيه فلا حق لها في التطليق .

التفويض حين العقد وبعده[1] : ويجوز التفويض حين عقد الزواج أو بعده ، إلا أنه يشترط فيه حين عقد الزواج عند الأحناف أن يكون البادئ به هو الزوجة ، مثل أن تقول المرأة للرجل : زوجتك نفسي على أن يكون أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد ، فيقول لها : قبلت ، فهنا القبول يتم الزواج ، ويصح التطليق ، ويكون لها الحق في أن تطلق نفسها كلما أرادت ، لأن قبوله ينصرف إلى الزواج ثم إلى التفويض . أما إذا كان البادئ بالإيجاب المقترن بالتفويض هو الزوج كأن يقول رجل لامرأته : تزوجتك على أن يكون عصمتك بيدك تطلقين نفسك كلما أردت ، فتقول : قبلت ، فهنا يتم الزواج ولا يصح التفويض ، ولا يكون للزوجة حق في أن تطلق نفسها . والفرق بين الصورتين أنه في الصورة الأولى ، قبل الزوج التفويض بعد تمام العقد ، فيكون قد ملك التطليق بعد أن ملكه بتمام عقد الزواج ، أما في الثانية ، فإنه ملك التطليق قبل أن يملكه لأنه ملكه قبل تمام عقد الزواج إذ تم بصدور الإيجاب وحده .

الحالات التي يطلق فيها القاضي

الحالات التي يطلق فيها القاضي صدر بها قانون سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٩ ، وهي مستمدة من اجتهاد الفقهاء ، حيث لم يرد بها نص صحيح صريح ، وقد روعي فيها التيسير على الناس تجنبا للحرج ، وتمشيا مع روح الإسلام السمحة .

وجاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النص على التطليق لعدم النفقة ، والتطليق للعيب . وجاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ النص على التطليق للضرر ، والتطليق لغيبة الزوج بلا عذر ، والتطليق لحبسه . ونورد فيما يلي حكم كل ، مع مواد القانون الخاصة به ما عدا حكم التطليق للعيب فقد تقدم الكلام عليه :

التطليق لعدم النفقة : ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التفريق لعدم النفقة[2] بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة[3] ، وليس له مال ظاهر ، واستدلوا لمذهبهم بما يأتي :

١- أن الزوج مكلف بأن يمسك زوجته بالمعروف أو يسرحها ويطلقها بإحسان ، لقول الله

---

(١) أحكام الأسرة [illegible] في الشريعة الإسلامية ، ص [illegible] .
(٢) أي المعسر بالنفقة [illegible]
[illegible]
(٣) فإن كان له مال ظاهر فإنه لا [illegible]

سبحانه : ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . ولا شك أن عدم النفقة ينافي الإمساك بمعروف .

٢. أن الله تعالى يقول : ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا۟﴾ [الطلاق : ٦]، والرسول ﷺ يقول : «لا ضرر ولا ضرار» . (سبق تخريجه)، وأي إضرار ينزل بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها، وإن على القاضي أن يزيل هذا الضرر .

٣. وإذا كان من المقرر أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج فإن عدم الإنفاق أشد إيذاء للزوجة وظلمًا لها من وجود عيب بالزوج فكان التفريق لعدم الإنفاق . وذهب الأحناف إلى عدم جواز التفريق لعدم الإنفاق سواء أكان السبب مجرد الامتناع أو الإعسار، والعجز عنها ودليلهم في هذا :

١. أن الله سبحانه قال : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق : ٧] وقد سئل الإمام الزهري عن رجل عاجز عن نفقة زوجته، أيفرق بينهما؟ قال : تستأني به، ولا يفرق بينهما، وتلا الآية السابقة .

٢. أن الصحابة كان منهم الموسر والمعسر، ولم يعرف عن أحد منهم أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامرأته، بسبب عدم النفقة لفقره وإعساره .

٣. وقد سأل نساء النبي ﷺ ما ليس عنده : فاعتزلهن شهرًا . [مسلم (١٤٧٨/٢٩)] وكان ذلك عقوبة لهن، وإذا كانت المطالبة بما لا يملك الزوج تستحق العقاب، فأولى أن يكون طلب التفريق عند الإعسار ظلمًا لا يلتفت إليه .

٤. قالوا : وإذا كان الامتناع عن الإنفاق مع القدرة عليه ظلمًا، فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم هي بيع ماله للإنفاق منه، أو حبسه حتى ينفق عليها، ولا يتعين التفريق لدفع هذا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى، وإذا كان كذلك فالقاضي لا يفرق بهذا السبب لأن التفريق أبغض الحلال إلى الله من الزوج صاحب الحق، فكيف يلجأ القاضي إليه مع أنه غير متعين، وليس هو السبيل الوحيدة لرفع الظلم . هذا إذا كان قادرًا على الإنفاق، فإن كان معسرًا فإنه لم يقع منه ظلم لأن الله لا يكلف نفسًا إلا ما آتاها . وجاء في القانون لسنة ١٩٢٩ :

مادة (٤) : «إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته، فإذا كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر، ولكن أصر على عدم الإنفاق، طلق عليه القاضي في الحال . وإن ادعى العجز فإن لم يثبته طلق عليه حالًا، وإن أثبته أمهله مدة لا تزيد عن شهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك» .

مادة (٥) : «إذا كان الزوج غائبًا غيبة قريبة، فإن كان له مال ظاهر، نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، وإن لم يكن له مال ظاهر، أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة، وضرب له أجلًا، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها، أو لم يحضر للإنفاق عليها، طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل، فإذا كان بعيد الغيبة

لا يسهل الوصول إليه ، أو كان مجهول المحل ، أو كان مفقودًا ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي ، وتسري أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة » .

مادة (٦) : « تطليق القاضي ؛ لعدم الإنفاق ، يقع رجعيًا ، وللزوج أن يراجع زوجته ، إذا ثبت إيساره ، واستعد للإنفاق في أثناء العدة ، فإذا لم يثبت إيساره ، ولم يستعد للإنفاق ، لم تصح الرجعة » .

التطليق للضرر : ذهب الإمام مالك[1]، أن للزوجة أن تطلب من القاضي التفريق ، إذا ادعت إضرار الزوج بها إضرارًا لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، مثل ضربها ، أو سبها ، أو إيذائها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يطاق ، أو إكراهها على منكر ، من القول أو الفعل ، فإذا ثبتت دعواها لدى القاضي ، ببينة الزوجة ، أو اعتراف الزوج ، وكان الإيذاء مما لا يطاق معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وعجز القاضي عن الإصلاح بينهما ، طلقها طلقة بائنة . وإذا عجزت عن البينة ، أو لم يقر الزوج ، رفضت دعواها . فإذا تكررت منها الشكوى ، وطلبت التفريق ، ولم يثبت لدى المحكمة صدق دعواها ، عين القاضي حكمين ، بشرط أن يكونا رجلين عدلين راشدين ، لهما خبرة بحالهما ، وقدرة على الإصلاح بينهما ، ويحسن أن يكونا من أهلهما إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ، ويجب عليهما تعرف أسباب الشقاق بين الزوجين ، والإصلاح بينهما بقدر الإمكان ، فإن عجزا عن الإصلاح ، وكانت الإساءة من الزوجين ، أو من الزوج ، أو لم تتبين الحقائق ، قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة[2]، وإن كانت الإساءة من الزوجة ، فلا يفرق بينهما بالطلاق ، وإنما يفرق بينهما بالخلع . وإن لم يتفق الحكمان على رأي ، أمرهما القاضي بإعادة التحقيق والبحث ، فإن لم يتفقا على رأي ، استبدلهما بغيرهما . وعلى الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يستقر عليه رأيهما . ويجب عليه أن ينفذ حكمهما ، وأصل ذلك كله قول الله - سبحانه - : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء : ٣٥] ، والله تعالى يقول أيضًا : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . وقد فات الإمساك بمعروف ، فتعين التسريح بإحسان ، والرسول - عليه الصلاة والسلام - يقول : « لا ضرر ولا ضرار » . [سبق تخريجه] - وجاء في قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩م [مادة ٦] : « إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلقة بائنة ، إذا ثبت الضرر ، وعجز عن الإصلاح بينهما ، فإذا رفض الطلب ، ثم تكررت الشكوى ، ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حكمين ، وقضى على الوجه المبين بالمواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ » .

---

(١) وهذا مذهب أحمد ، وخالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي ، فلم يذهبا إلى التفريق بسبب الضرر ؛ لإمكان إزالته بالتعزير وعدم إجبارها على طاعته .

(٢) ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي - في أحد قوليه - إلى أنه ليس للحكمين أن يطلقا إلا أن يجعل الزوج ذلك إليهما . وقال مالك والشافعي : إنه إذا رأيا الإصلاح بعوض أو بغير عوض جاز ، وإن رأيا الخلع جاز ، وإن رأى الذي من قبل الزوج الطلاق طلق ، ولا يحتاج إلى إذن الزوج في الطلاق ، وهذا مبني على أنهما حكمان لا وكيلان .

مادة (٧) : « يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن، وإلا فمن غيرهم، ممن له خبرة بحالهما، وقدرة على الإصلاح بينهما ».

مادة (٨) : « على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين، ويبذلا جهدهما في الإصلاح، فإن أمكن على طريقة معينة قرراها ».

مادة (٩) : « إذا عجز الحكمان عن الإصلاح، وكانت الإساءة من الزوج أو منهما، أو جهل الحال : قرر التفريق بطلقة بائنة ».

مادة (١٠) : « إذا اختلف الحكمان، أمرهما القاضي بمعاودة البحث، فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما ».

مادة (١١) : « على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقررانه، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه ».

التطليق لغيبة الزوج : التطليق لغيبة الزوج هو مذهب مالك، وأحمد[1] ـ دفعًا للضرر عن المرأة، فللمرأة أن تطلب التفريق إذا غاب عنها زوجها، ولو كان له مال تنفق منه، بشروط :

١ـ أن يكون غياب الزوج عن زوجته لغير عذر مقبول.

٢ـ أن تتضرر بغيابه.

٣ـ أن تكون الغيبة في بلد غير الذي تقيم فيه.

٤ـ أن تمر سنة تتضرر فيها الزوجة.

فإن كان غيابه عن زوجته بعذر مقبول، كغيابه لطلب العلم، أو ممارسة التجارة، أو لكونه موظفًا خارج البلد، أو مجندًا في مكان ما، فإن ذلك لا يجيز طلب التفريق. وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد الذي تقيم فيه، وكذلك لها الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها لبعد زوجها عنها، لا لغيابه.

ولا بد من مرور سنة تتحقق فيها الضرر بالزوجة، وتشعر فيها بالوحشة، ويخشى فيها عليها من الوقوع فيما حرم الله. والتقدير بسنة قول عند الإمام مالك[2] وقيل : ثلاث سنين. ويرى أحمد، أن أدنى مدة يجوز، أن تطلب التفريق بعدها ستة أشهر؛ لأنها أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر عن غياب زوجها، كما تقدم ذلك في تقدير سابق، واستفتاء عمر، وفتوى حفصة رضي الله عنهما.

التطليق لحبس الزوج : ومما يدخل في هذا الباب : عند مالك، وأحمد، التطليق لحبس الزوج، لأن حبسه يوقع بالزوجة الضرر؛ لبعده عنها، فإذا صدر الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنين، أو أكثر، وكان الحكم نهائيًا، ونفذ على الزوج، ومضت سنة فأكثر من تاريخ تنفيذه، فللزوجة أن تطلب من القاضي الطلاق؛ لوقوع الضرر بها بسبب بعده عنها. فإذا ثبت ذلك، طلقها القاضي طلقة بائنة، عند مالك، ويعتبر ذلك فسخًا عند أحمد. قال ابن تيمية : وعلى هذا، فالقول في امرأة الأسير، والمحبوس، ونحوهما، ممن تعذر انتفاع امرأته به، كالقول في امرأة المفقود، بالإجماع.

---

(١) مالك يرى أنه مطلق مدة، وأحمد يرى أنه ستة   (٢) [illegible]

وجاء في القانون مادة (١٢) : «إذا غاب الزوج سنة فأكثر ، بلا عذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائنًا ، إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال ، تستطيع الإنفاق منه».

مادة (١٣) : «إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ، ضرب له القاضي أجلاً ، وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه ، إن لم يحضر للإقامة معها ، أو ينقلها إليه ، أو يطلقها . فإذا انقضى الأجل ، ولم يفعل ، ولم يبد عذرًا مقبولاً ، فرق القاضي بينهما بتطليقة بائنة ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب ، طلقها القاضي عليه ، بلا إعذار ، وضرب أجل».

مادة (١٤) : «لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيًا ، بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ، أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائنًا ، للضرر ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه». أما التفريق للعيب ، فقد تقدم القول فيه ، في فصل سابق.

الخلع

الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن ، والمودة ، والرحمة ، وحسن المعاشرة ، وأداء كلٍّ من الزوجين ما عليه من حقوق ، وقد يحدث أن يكره الرجل زوجه ، أو تكره هي زوجها . والإسلام في هذه الحال يوصي بالصبر والاحتمال ، وينصح بعلاج ما عسى أن يكون من أسباب الكراهية ؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]. وفي الحديث الصحيح : «لا يفرك مؤمن مؤمنة ؛ إن كره منها خلقًا ، رضي منها خلقًا آخر». [مسلم (١٤٦٩)]. إلا أن البغض قد يتضاعف ، ويشتد الشقاق ، ويصعب العلاج ، وينفد الصبر ، ويذهب ما أسس عليه البيت من السكن ، والمودة ، والرحمة ، وأداء الحقوق ، وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح ، وحينئذ يرخص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لابد منه . فإن كانت الكراهية من جهة الرجل ، فبيده الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله . وإن كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق الخلع ؛ بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه ، باسم الزوجية ؛ لينهي علاقته بها . وفي ذلك يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وفي أخذ الزوج الفدية عدل وإنصاف ؛ إذ إنه هو الذي أعطاها المهر ، وبذل تكاليف الزواج ، والزفاف ، وأنفق عليها ، وهي التي قابلت هذا كله بالجحود ، وطلبت الفراق ، فكان من النصفة أن ترد عليه ما أخذت . وإن كانت الكراهية منهما معًا ؛ فإن طلب الزوج التفريق ، فبيده الطلاق ، وعليه تبعاته ، وإن طلبت الزوجة الفرقة ، فبيدها الخلع ، وعليها تبعته كذلك . قيل : إن الخلع وقع في الجاهلية . ذلك أن عامر بن الظرب زوج ابنته ابن أخيه ، عامر بن الحارث ، فلما دخلت عليه ، نفرت منه ، فشكا إلى أبيها ، فقال : لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك ، وقد خلعتها منك ، بما أعطيتها.

الخلع دون مقتضٍ: والخلع إنما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه؛ كأن يكون الرجل معيبًا في خَلْقه، أو سيئًا في خُلُقه، أو لا يؤدي للزوجة حقها، وأن تخاف المرأة ألا تقيم حدود الله، فيما يجب عليها من حسن الصحبة، وجميل المعاشرة، كما هو ظاهر الآية. فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه، فهو محظور؛ لما رواه أحمد، والنسائي، من حديث أبي هريرة: «المختلعات هنّ المنافقات». وقد رأى العلماء الكراهة.

أحمد (٢/٤١٤) والنسائي في سنن الكبرى (٥٦٥٤).

الخلع بتراضي الزوجين: والخلع يكون بتراضي الزوج وزوجته، فإذا لم يتم التراضي منهما، فللقاضي إلزام الزوج بالخلع؛ لأن ثابتًا وزوجته رفعا أمرهما للنبي ﷺ، وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة، ويطلق، كما تقدم في الحديث.

الشقاق من قبل الزوجة كافٍ في الخلع: قال الشوكاني: وظاهر أحاديث الباب، أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة، كافٍ في جواز الخلع. واختار ابن المنذر، أنه لا يجوز، حتى يقع الشقاق منهما جميعًا، وتمسك بظاهر الآية. وبذلك قال طاوس، والشعبي، وجماعة من التابعين. وأجاب عن ذلك جماعة، منهم الطبري، بأن المراد أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج، كان ذلك مقتضيًا لبغض الزوج لها، فنسبت المخالفة إليها لذلك، ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج، أنه ﷺ لم يستفسر ثابتًا عن كراهته لها، عند إعلانها بالكراهة له.

حرمة الإساءة إلى الزوجة؛ لتختلع: يحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بمنع بعض حقوقها؛ حتى تضجر، وتختلع نفسها، فإن فعل ذلك، فالخلع باطل، والبدل مردود، ولو حكم به قضاء. وإنما حرم ذلك؛ حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج، والغرامة المالية؛ ولقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[1] [النساء: ١٩]. ولقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٢٠]. ويرى بعض العلماء نفاذ الخلع في هذه الحال، مع حرمة العضل. وأما الإمام مالك فيرى، أن الخلع ينفذ على أنه طلاق، ويجب على الزوج أن يرد البدل الذي أخذه من زوجته.

جواز الخلع في الطهر والحيض: يجوز الخلع في الطهر والحيض، ولا يتقيد وقوعه بوقت؛ لأن الله - سبحانه - أطلقه، ولم يقيده بزمن دون زمن؛ قال الله - تعالى -: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. ولأن الرسول - عليه الصلاة والسلام - أطلق الحكم في الخلع، بالنسبة لامرأة ثابت بن قيس من غير بحث، ولا استفصال عن حال الزوجة، وليس الحيض بأمر نادر الوجود، بالنسبة للنساء. قال الشافعي: ترك الاستفصال في قضايا الأحوال، مع قيام الاحتمال، ينزل منزلة العموم في المقال، والنبي ﷺ لم يستفصل، هل هي حائض أم لا؟ ولأن النهي عن الطلاق في الحيض؛ من أجل ألا تطول عليها العدة، وهي هنا التي طلبت الفراق، واختلعت نفسها؛ ورضيت بالتطويل.

---

(١) تعضلوهن: تضيقوا عليهن.

الخلع بين الزوج وأجنبي: يجوز أن يتفق أحد الأشخاص مع الزوج، على أن يخلع الزوج زوجته، ويتعهد هذا الشخص الأجنبي بدفع بدل الخلع للزوج، ونفع الفرقة، ويلتزم الأجنبي بدفع البدل للزوج، ولا يتوقف الخلع في هذه الصورة على رضا الزوجة: لأن الزوج يملك إيقاع الطلاق من نفسه، بغير رضا زوجته، والبدل يجب على من التزم به. وقال أبو ثور: لا يصح؛ لأنه سفه، فإنه يبذل عوضًا في مقابلة ما لا منفعة له فيه، فإن الملك لا يحصل له. وقيده بعض علماء المالكية، بأن يقصد به تحقيق مصلحة، أو درء مفسدة، فإن قصد به الإضرار بالزوجة، فلا يصح، ففي «مواهب الجليل»: ينبغي أن يقيد المذهب، بما إذا كان الغرض من التزام الأجنبي ذلك للزوج حصول مصلحة، أو درء مفسدة ترجع إلى ذلك الأجنبي، مما لا يقصد به إضرار المرأة. وأما ما يفعله أهل الزمان في بلدنا من التزام أجنبي ذلك، وليس قصده إلا إسقاط النفقة الواجبة، في العدة للمطلقة على مطلقها، فلا ينبغي أن يختلف في المنع ابتداء، وفي انتفاع المطلق بذلك بعد وقوعه نظر.

الخلع يجعل أمر المرأة بيدها: ذهب الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة، إلى أن الرجل إذا خالع امرأته، ملكت نفسها: وكان أمرها إليها، ولا رجعة له عليها؛ لأنها بذلت المال؛ لتتخلص من الزوجية، ولو كان يملك رجعتها، لم يحصل للمرأة الافتداء من الزوج بما بذلته له. وحتى لو رد عليها ما أخذ منها، وقبلت، ليس له أن يرتجعها في العدة؛ لأنها قد بانت منه بنفس الخلع؛ وروي عن ابن المسيب، والزهري: أنه إن شاء أن يراجعها، فليرد عليها ما أخذه منها في العدة، وليشهد على رجعته.

جواز تزوجها برضاها: ويجوز للزوج أن يتزوجها برضاها في عدتها، ويعقد عليها عقدًا جديدًا.

خلع الصغيرة المميزة[1]: ذهب الأحناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صغيرة مميزة، وخالعت زوجها، وقع عليها طلاق رجعي، ولا يلزمها المال. أما وقوع الطلاق، فلأن عبارة الزوج معناها، تعليق الطلاق على قبولها، وقد صح التعليق؛ لصدوره من أهله، ووجد المعلق عليه، وهو القبول ممن هي أهل له؛ لأن الأهلية للقبول تكون بالتمييز، وهي هنا صغيرة مميزة. ومتى وجد المعلق عليه، وقع الطلاق المعلق. وأما عدم لزوم المال، فلأنها صغيرة ليست أهلًا للتبرع؛ إذ يشترط في الأهلية للتبرع العقل، والبلوغ، وعدم الحجر؛ لسفه، أو مرض. وأما كون الطلاق رجعيًا؛ فلأنه لما لم يصح التزام المال، كان طلاقًا مجردًا، لا يقابله شيء من المال، فيقع رجعيًا.

خلع الصغيرة غير المميزة: وأما الصغيرة غير المميزة، فلا يقع خلعها طلاقًا أصلًا؛ لعدم وجود المعلق عليه، وهو القبول ممن هو أهله.

خلع المحجور عليها[2]: قالوا: وإذا كانت الزوجة محجورًا عليها؛ لسفه، وخالعها زوجها على مال، وقبلت، لا يلزمها المال، ويقع عليها الطلاق الرجعي؛ مثل الصغيرة المميزة في أنها ليست أهلًا للتبرع، ولكنها أهل للقبول.

---

(١) أحكام الأسرة، للصابوني.

(٢) نفس المرجع السابق والأحوال الشخصية ص ٣٠٤.

الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها: وإذا جرى الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها، بأن قال زوج الصغيرة لأبيها: خالعت ابنتك على مهرها. أو: على مائة جنيه من مالها. ولم يضمن الأب البدل له، وقال: قبلت. طلقت، ولا يلزمها المال، ولا يلزم أباها. أما وقوع الطلاق؛ فلأن الطلاق المعلق يقع متى وجد المعلق عليه، وهو هنا قبول الأب، وقد وجد. أما عدم لزومها المال؛ فلأنها ليست أهلاً لالتزام التبرعات. وأما عدم لزوم أبيها المال؛ فلأنه لم يلتزمه بالضمان، ولا إلزام بدون التزام؛ ولهذا إذا ضمنه لزمه. وقيل: لا يقع الطلاق في هذه الحال؛ لأن المعلق عليه قبول دفع البدل، وهو لم يتحقق. وهذا القول ظاهر، ولكن العمل بالقول الأول.

خلع المريضة: لا خلاف بين العلماء في جواز الخلع من المريضة مرض الموت، فلها أن تخالع زوجها، كما للصحيحة سواء بسواء. إلا أنهم اختلفوا في القدر الذي يجب أن تبذله للزوج؛ مخافة أن تكون راغبة في محاباة الزوج، على حساب الورثة؛ فعن الإمام مالك: يجب أن يكون بقدر ميراثه منها، فإن زاد على إرثه منها، حرم الزيادة، ويجب ردها، وينفذ الطلاق، ولا توارث بينهما إذا كان الزوج صحيحًا. وعند الحنابلة مثل ما عند مالك، في أنه إذا خالعت بميراثه منها، فما دونه صح، ولا رجوع فيه، وإن خالعته بزيادة، بطلت هذه الزيادة. وقال الشافعي: لو اختلعت منه بقدر مهر مثلها، جاز، وإن زاد على ذلك، كانت الزيادة من الثلث، وتعتبر تبرعًا. أما الأحناف، فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث مما تملك، لأنها متبرعة، والتبرع في مرض الموت وصية. والوصية لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبي، والزوج صار بالخلع أجنبيًا. قالوا: وإذا ماتت هذه المختلعة المريضة، وهي في العدة، فلا يستحق زوجها إلا أقل هذه الأمور؛ بدل الخلع، وثلث تركتها، وميراثه منها؛ لأنه قد تتواطأ الزوجة مع زوجها في مرض موتها، وتسمي له بدل خلع باهظًا، يزيد عما يستحقه بالميراث، فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها، وردًا لقصد المتواطأ عليه، قلنا: إنها إذا ماتت في العدة، لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة، فإن برئت من مرضها، ولم تمت منه، فله جميع البدل المسمى؛ لأنه تبين أن تصرفها، لم يكن في مرض الموت. أما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها، فله بدل الخلع المتفق عليه، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها؛ لأنه في حكم الوصية. والذي عليه العمل الآن في المحاكم، بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦، أن للزوج الأقل من بدل الخلع، وثلث التركة التي خلفتها زوجته، سواء أكانت وفاتها في العدة، أم بعد انتهائها؛ إذ إن هذا القانون أجاز الوصية للوارث، وغير الوارث، ونص على نفاذها، فيما لا يزيد عن الثلث، دون توقف على إجازة أحد. وعلى هذا، فلا يكون هناك حاجة إلى درء محاباة زوجها، بأكثر من نصيبه، ومنعها من ذلك.

هل الخلع طلاق، أم فسخ؟: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخلع طلاق بائن؛ لما تقدم في الحديث، من قول رسول الله ﷺ: «خذ الحديقة، وطلقها تطليقة». [سبق تخريجه] ولأن الفسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة الغالبة للزوج في الفراق، مما ليس يرجع إلى اختياره، وهذا راجع إلى الاختيار، فليس بفسخ. وذهب بعض العلماء؛ منهم أحمد، وداود، من الفقهاء، وابن عباس، وعثمان، وابن عمر، من الصحابة، إلى أنه

فسخ ؛ لأن الله - تعالى - ذكر في كتابه الطلاق ، فقال : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . ثم ذكر الافتداء ، ثم قال : ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة : ٢٣٠] . فلو كان الافتداء طلاقًا ، لكان الطلاق الذي لا تحل له فيه إلا بعد زواج ، هو الطلاق الرابع . ويجوز هؤلاء ، أن الفسوخ تقع بالتراضي ؛ قياسًا على فسوخ البيع ، كما في الإقالة . قال ابن القيم : والذي يدل على أنه ليس بطلاق ، أنه - سبحانه وتعالى - رتب الطلاق بعد الدخول الذي لا يستوفي عدده ثلاثة أحكام ، كلها منتفية عن الخلع :

الأول : أن الزوج أحق بالرجعة فيه .

الثاني : أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ، إلا بعد دخول زوج وإصابته .

الثالث : أن العدة فيه ثلاثة قروء .

وقد ثبت بالنص والإجماع ، أنه لا رجعة في الخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة ، أن العدة فيه حيضة واحدة[2] ، وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين ، ووقوع ثالثة بعدها ، وهذا ظاهر جدًّا في كونه ليس بطلاق . وثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق ، فمن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلقة بائنة ، ومن رأى أنه فسخ ، لم يحتسبه ؛ فمن طلق امرأته تطليقتين ، ثم خالعها ، ثم أراد أن يتزوجها ، فله ذلك ، وإن لم تنكح زوجًا غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين ، والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقًا ، قال : لم يجز له أن يرتجعها ، حتى تنكح زوجًا غيره ؛ لأنه بالخلع كملت الثلاث .

هل يلحق المختلعة طلاق؟ : المختلعة لا يلحقها طلاق ؛ سواء قلنا بأن الخلع طلاق ، أو فسخ ، وكلاهما يصير المرأة أجنبية عن زوجها ، وإذا صارت أجنبية عنه ، فإنه لا يلحقها الطلاق . وقال أبو حنيفة : المختلعة يلحقها الطلاق ، ولذلك لا يجوز عنده أن ينكح مع المبتوتة أختها .

عدة المختلعة : ثبت من السنة ، أن المختلعة تعتد بحيضة ؛ ففي قصة ثابت ، أن النبي ﷺ قال له : «خذ الذي لها عليك ، وخل سبيلها» . قال : نعم . فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد بحيضة واحدة ، وتلحق بأهلها . رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات (النسائي : ٦/١٨٦) . وإلى هذا ذهب عثمان ، وابن عباس ، وأصح الروايتين عن أحمد ، وهو مذهب إسحاق بن راهويه ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقال : من نظر هذا القول ، وجده مقتضى قواعد الشريعة ، فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ؛ ليطول زمن الرجعة ، ويتروى الزوج ، ويتمكن من الرجعة في مدة العدة ، فإذا لم تكن عليها رجعة ، فالمقصود براءة رحمها من الحمل ، وذلك يكفي فيه حيضة ، كالاستبراء . وقال ابن القيم : هذا مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، والربيع بنت معوذ ، وعمها ، وهو من كبار الصحابة ، رضي الله عنهم . فهؤلاء الأربعة من الصحابة ، لا يعرف لهم مخالف منهم ، كما رواه الليث بن سعد ، عن نافع مولى ابن عمر ، أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء ، وهي تخبر عبد الله بن عمر ، أنها اختلعت من زوجها ، على عهد عثمان بن

---

(١) زاد المعاد ، ص ... ، ج ٤ .
(٢) قال الخطابي : هذا أقوى دليل لمن قال : إن الخلع فسخ وليس طلاقًا ، إذ لو كان طلاقًا لم يكتف بحيضة للعدة .

عفان، فجاء عمها إلى عثمان، فقال له: إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم، أفتنتقل؟ فقال عثمان: لتنتقل، ولا ميراث بينهما، ولا عدة عليها، إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة؛ خشية أن يكون بها حبل. فقال عبد الله بن عمر: فعثمان خيرنا، وأعلمنا. ونقل عن أبي جعفر النحاس في كتاب «الناسخ والمنسوخ»، أن هذا إجماع من الصحابة. ومذهب الجمهور من العلماء، أن المختلعة عدتها ثلاث حيض، إن كانت ممن يحضن.

نشوز الرجل

إذا خافت المرأة نشوز زوجها، وإعراضه عنها؛ إما لمرضها، أو لكبر سنها، أو لدمامة وجهها، فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما، ولو كان في الصلح تنازل الزوجة عن بعض حقوقها؛ ترضية لزوجها؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]. وروى البخاري، عن عائشة، قالت في هذه الرواية: هي المرأة تكون عند الرجل، لا يستكثر منها، فيريد طلاقها، ويتزوج عليها، تقول: أمسكني ولا تطلقني، وتزوج غيري، فأنت في حل من النفقة علي، والقسمة لي. [البخاري (٦ / ٥٦)، ومسلم (٤ / ٢٣١٦) (١٤)]. وروى أبو داود، عن عائشة، أن سودة بنت زمعة حين أسنت، وفرقت[1] أن يفارقها رسول الله ﷺ، قالت: يا رسول الله، يومي لعائشة. فقبل ذلك رسول الله ﷺ. قالت: في ذلك أنزل الله، جل ثناؤه، وفي أشباهها، أراه قال: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]. [أبو داود (٢١٣٥)]. قال في «المغني»: ومتى صالحته على ترك شيء من قسمتها، أو نفقتها، أو على ذلك كله، جاز، فإن رجعت، فلها ذلك. قال أحمد، في الرجل يغيب عن امرأته، فيقول لها: إن رضيت على هذا، وإلا فأنت أعلم. فتقول: قد رضيت، فهو جائز، فإن شاءت، رجعت.

الشقاق بين الزوجين: إذا وقع الشقاق بين الزوجين، واستحكم العداء، وخيف من الفرقة، وتعرضت الحياة الزوجية للانهيار، بعث الحاكم حكمين؛ لينظرا في أمرهما، ويفعلا ما فيه المصلحة من إبقاء الحياة الزوجية أو إنهائها؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]. ويشترط أن يكون الحكمان عاقلين، بالغين، عدلين، مسلمين، ولا يشترط أن يكونا من أهلهما؛ فإن كان من غير أهلهما، جاز، والأمر في الآية للندب؛ لأنهما أرفق من جانب، وأدرى بما حدث، وأعلم بالحال من جانب آخر، وللحكمين أن يفعلا ما فيه المصلحة؛ من الإبقاء، أو الإنهاء، دون الحاجة إلى رضا الزوجين، أو توكيلهما. وهذا رأي علي، وابن عباس، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، والشعبي، والنخعي، وسعيد بن جبير، ومالك، والأوزاعي، وإسحاق، وابن المنذر، وقد تقدم ذلك، في فصل سابق[2].

---

(١) فرقت: خافت.

(٢) أي: نشوز المرأة، قد سبق الكلام عليه في الباب السابق في فصل تأديب الزوجة.

الظهار

تعريفه: الظهار: مشتق من الظهر، وهو قول الرجل لزوجته: أنتِ عليَّ كظهر أمي. قال في «الفتح»: وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء؛ لأنه محل الركوب غالبًا، ولذلك سمي المركوب ظهرًا. فشبهت المرأة بذلك؛ لأنها مركوب الرجل. والظهار كان طلاقًا في الجاهلية، فأبطل الإسلام هذا الحكم، وجعل الظهار محرمًا للمرأة، حتى يكفر زوجها. فلو ظاهر الرجل، يريد الطلاق، كان ظهارًا، ولو طلق، يريد الظهار، كان طلاقًا، فلو قال: أنت عليَّ كظهر أمي. وعنى به الطلاق، لم يكن طلاقًا، وكان ظهارًا، ولا تطلق به المرأة. قال ابن القيم: وهذا؛ لأن الظهار كان طلاقًا في الجاهلية، فنسخ، فلم يجز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ. وأيضًا، فأوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه، وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق. وأيضًا، فإنه صريح في حكمه، فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطله الله بشرعه، وقضاء الله أحق، وحكم الله أوجب. اهـ. وقد أجمع العلماء على حرمته، فلا يجوز الإقدام عليه؛ لقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ ۝٢﴾ [المجادلة: ٢]. وأصل ذلك ما ثبت في «السنن»، أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته، خولة بنت مالك بن ثعلبة؛ وهي التي جادلت فيه رسول الله ﷺ، واشتكت إلى الله، وسمع الله شكواها من فوق سبع سموات، فقالت: يا رسول الله، إن أوس بن الصامت تزوجني؛ وأنا شابة، مرغوب فيَّ، فلما خلا سني، ونثرت له بطني، جعلني كأمه عنده. فقال لها رسول الله ﷺ: «ما عندي في أمرك شيء». فقالت: اللهم، إني أشكو إليك. وروي، أنها قالت: إن لي صبية صغارًا، إن ضممتهم إليه ضاعوا، وإن ضممتهم إليَّ جاعوا. فنزل القرآن. وقالت عائشة: الحمد لله، الذي وسع سمعه الأصوات؛ لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله ﷺ، وأنا في كسر البيت، يخفى عليَّ بعض كلامها، فأنزل الله ﷻ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]. فقال النبي ﷺ: «ليعتق رقبة». قالت: لا يجد. قال: «فيصوم شهرين متتابعين». قالت: يا رسول الله، إنه شيخ كبير، ما به من صيام. قال: «فليطعم ستين مسكينًا». قالت: ما عنده من شيء يتصدق به. قال: «فإني سأعينه بعرق من تمر». قالت: وأنا أعينه بعرق آخر. قال: «أحسنت، فأطعمي عنه ستين مسكينًا، وارجعي إلى ابن عمك». [أحمد (٦/٤١٠)، وأبو داود (٢٢١٤، ٢٢١٥)، وابن ماجه (٢٠٦٣)]. وفي «السنن»، أن سلمة بن صخر البياضي ظاهر من امرأته، مدة شهر رمضان، ثم واقعها ليلة قبل انسلاخه. فقال له النبي ﷺ: «أنت بذاك يا سلمة». قال: قلت: أنا بذاك(١) يا رسول الله. مرتين، وأنا صابر لأمر الله، فاحكم فيَّ بما أراك الله. قال: «حرر رقبة». قلت: والذي بعثك بالحق نبيًّا، ما أملك رقبة غيرها. وضربت صفحة رقبتي. قال: «فصم شهرين

---

(١) أي: أنا المتلبس به والمرتكب له.

تنقص عدد الطلقات ، فإذا طلق الرجل زوجته طلقة رجعية ، ثم راجعها وهي في عدتها ، أو عقد عليها بعد انقضاء العدة عقدًا جديدًا ، فإنه تحتسب عليه تلك الطلقة ، ولا يملك عليها بعد ذلك إلا طلقتين . وأما الفرقة بسبب الفسخ ، فلا ينقص بها عدد الطلقات ، فلو فسخ العقد بسبب خيار البلوغ ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ، ملك عليها ثلاث طلقات . وقد أراد فقهاء الأحناف أن يضعوا ضابطًا عامًّا ؛ لتمييز الفرقة التي هي طلاق ، من الفرقة التي هي فسخ ؛ فقالوا : إن كل فرقة تكون من الزوج ، ولا يتصور أن تكون من الزوجة فهي طلاق ، وكل فرقة تكون من الزوجة ، لا بسبب من الزوج ، أو تكون من الزوج ، ويتصور أن تكون من الزوجة ؛ فهي فسخ .

الفسخ بقضاء القاضي : من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جليًّا ، لا يحتاج إلى قضاء القاضي ، كما إذا تبين للزوجين أنهما أخوان من الرضاع ، وحينئذ يجب على الزوجين ، أن يفسخا العقد من تلقاء أنفسهما . ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفيًّا غير جلي ، فيحتاج إلى قضاء القاضي ، ويتوقف عليه ، كالفسخ بإباء الزوجة المشركة الإسلام ، إذا أسلم زوجها ؛ لأنها ربما لا تمتنع ، فلا يفسخ العقد .

اللعان

تعريفه : اللعان ؛ مأخوذ من اللعن ؛ لأن الملاعن يقول في الخامسة : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ ﴾ [النور : ٧] . وقيل : هو الإبعاد . وسمي المتلاعنان بذلك ؛ لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد ، ولأن أحدهما كاذب ، فيكون ملعونًا . وقيل : لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه ، بتأبيد التحريم . وحقيقته ، أن يحلف الرجل ، إذا رمى امرأته بالزنى ، أربع مرات : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ ﴾ [النور : ٦ ، ٧] . وأن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات : ﴿ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور : ٨ ، ٩] .

مشروعيته : إذا رمى الرجل امرأته بالزنى ، ولم تقر هي بذلك ، ولم يرجع عن رميه ، فقد شرع الله لهما اللعان[1] ؛ روى البخاري ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن هلال[2] بن أمية قذف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحماء ، فقال النبي ﷺ : « البينة ، أو حد في ظهرك » . فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلًا ، ينطلق يلتمس البينة ؟! فجعل رسول الله ﷺ يقول : « البينة ، وإلا حد في ظهرك » . فقال : والذي بعثك بالحق ، إني لصادق ، ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد . فنزل جبريل ، عليه السلام ، وأنزل عليه قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن

---

(١) كان ذلك في شهر شعبان سنة ٩ هـ ، وكان في المدينة التي توفي فيها رسول الله ﷺ .
(٢) كان أول رجل لاعن في الإسلام .

تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ﴿٨﴾ والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴿٩﴾﴾ [النور: ٦ - ٩]. فانصرف النبي ﷺ إليهما، فجاء هلال فشهد، والنبي ﷺ يقول: «إن الله يعلم[٢] أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟». فشهدت، فلما كانت عند الخامسة، وقفوها[١]، وقالوا: إنها الموجبة[٣]. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فتلكأت، ونكصت، حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم. فمضت، فقال النبي ﷺ: «أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين[٤]، سابغ الأليتين، خدلج الساقين، فهو لشريك بن سحماء». فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: «لولا ما مضى[٥] من كتاب الله، لكان لي ولها شأن» [أحمد (١/٢٣٩) والبخاري (٤٧٤٧) وأبو داود (٢٢٥٤) والترمذي (٣١٧٩) وابن ماجه (٢٠٦٧)]. قال صاحب بداية المجتهد: وأما من طريق المعنى، فلما كان الفراش موجبًا لحقوق النسب، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفونه به إذا تحققوا فساده، وتلك الطريق هي اللعان، فاللعان حكم ثابت بالكتاب، والسنة، والقياس، والإجماع؛ إذ لا خلاف في ذلك أعلمه.

متى يكون اللعان؟ ويكون اللعان في صورتين:

الصورة الأولى: أن يرمي الرجل امرأته بالزنى، ولم يكن له أربعة شهود، يشهدون عليها بما رماها به.

الصورة الثانية: أن ينفي حملها منه، وإنما يجوز في الصورة الأولى إذا تحقق من زناها؛ كأن رآها تزني، أو أقرت هي، ووقع في نفسه صدقها، والأولى في هذه الحال، أن يطلقها ولا يلاعنها، فإذا لم يتحقق من زناها، فإنه لا يجوز له أن يرميها به. ويكون نفي الحمل في حالة ما إذا ادعى أنه لم يطأها أصلاً، من حين العقد عليها، أو ادعى أنها أتت به لأقل من ستة أشهر، بعد الوطء، أو لأكثر من سنة من وقت الوطء.

الحاكم هو الذي يقضي باللعان: ولابد من الحاكم عند اللعان، وينبغي له أن يذكر المرأة ويعظها، بمثل ما جاء في الحديث، الذي رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وصححه ابن حبان، والحاكم: «أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم، فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه، احتجب الله منه، وفضحه على رءوس الأولين والآخرين» [أبو داود (٢٢٦٣) والنسائي (٦/١٧٩) وابن ماجه (٢٧٤٣) وابن حبان (٤٠٩٦) والحاكم (٢/٢٠٣)].

اشتراط العقل والبلوغ: وكما يشترط في اللعان الحاكم، يشترط العقل، والبلوغ في كل من المتلاعنين، وهذا أمر مجمع عليه.

---

(١) هذا دليل على أن الزوج إذا قذف امرأته، وعجز عن إقامة البينة وجب عليه حد القذف، وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه.
(٢) فيه استحباب تقديم الوعظ للزوجين قبل اللعان كما سيأتي.
(٣) أشاروا عليها بالوقوف عن إتمام اللعان فتلكأت وكادت تعترف ولكنها لم ترض بفضيحة قومها. وفي هذا دليل على أن مجرد التلكؤ لا يعمل به.
(٤) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملاً وقت اللعان، والأكحل: الذي أجفان عينيه سوداء كأن فيها كحلاً، وسابغ الأليتين: أي عظيمهما، وخدلج: ممتلئ.
(٥) لولا ما مضى من كتاب الله: أي أن اللعان يرفع الحد عن المرأة ولولا ذلك لأقام الرسول ﷺ الحد.

اللعان بعد إقامة الشهود: وإذا أقام الزوج الشهود على الزنى، فهل له أن يلاعن؟ قال أبو حنيفة، وداود: لا يلاعن؛ لأن اللعان إنما جعل عوضًا عن الشهود؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]. وقال مالك، والشافعي: له أن يلاعن؛ لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع الفراش.

هل اللعان يمين، أم شهادة؟: يرى الإمام مالك، والشافعي، وجمهور العلماء، أن اللعان يمين، وإن كان يسمى شهادة، فإن أحدًا لا يشهد لنفسه؛ لقول رسول الله ﷺ، في بعض روايات حديث ابن عباس: «لولا الأيمان، لكان لي ولها شأن» [سبق تخريجه]. وذهب أبو حنيفة، وأصحابه إلى أنه شهادة. واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦]، وبحديث ابن عباس المتقدم، وفيه: فجاء هلال، فشهد، ثم قامت، فشهدت [سبق تخريجه]. والذين رأوا أنه يمين، قالوا: إنه يصح اللعان بين كل زوجين حرين كانا أو عبدين، أو أحدهما، أو عدلين أو فاسقين، أو أحدهما. والذين ذهبوا إلى أنه شهادة، قالوا: لا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة، وذلك بأن يكونا حرين مسلمين، فأما العبدان أو المحدودان في القذف، فلا يصح لعانهما، وكذلك إن كان أحدهما من أهل الشهادة، والآخر ليس من أهلها. قال ابن القيم: والصحيح، أن لعانهم يجمع الوصفين؛ اليمين والشهادة، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار، ويمين مغلظة بلفظ الشهادة والتكرار؛ لاقتضاء الحال تأكيد الأمر، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع:

أحدها: ذكر لفظ الشهادة.

الثاني: ذكر القسم بأحد أسماء الرب، سبحانه، وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنى، وهو اسم الله، جل ذكره.

الثالث: تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه، من إن، واللام، وإتيانه باسم الفاعل، الذي هو صادق وكاذب، دون الفعل، الذي هو صدق وكذب.

الرابع: تكرار ذلك أربع مرات.

الخامس: دعاؤه على نفسه في الخامسة بلعنة الله إن كان من الكاذبين.

السادس: إخباره عند الخامسة، أنها الموجبة لعذاب الله، وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

السابع: جعل لعانه مقتضيًا لحصول العذاب عليها، وهو إما الحد، وإما الحبس، وجعل لعانها دارئًا للعذاب عنها.

الثامن: أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما؛ إما في الدنيا، وإما في الآخرة.

التاسع: التفريق بين المتلاعنين، وخراب بيتهما، وكسرهما بالفراق.

العاشر: تأبيد تلك الفرقة، ودوام التحريم بينهما. فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن، جعل يمينًا مقرونة

بالشهادة، وشهادة مقرونة باليمين، وحصل المعنى لقبول قوله، كالشاهد، فإن نكلت المرأة، مضت شهادته وتحققت، وأفادت شهادته ويمينه شيئين: سقوط الحد عنه، ووجوبه عليها. وإن التعنت المرأة، وعارضت لعانه بلعان آخر منها، أفاد لعانه سقوط الحد عنه، دون وجوبه عليها، فكان شهادة ويمينًا بالنسبة إليه دونها؛ لأنه إن كان يمينًا محضة، فهي لا تحد بمجرد حلفه، وإن كان شهادة، فلا تحد بمجرد شهادته عليها وحده، فإذا انضم إلى ذلك نكولها، قوي جانب الشهادة واليمين في حقه، بتأكيده ونكولها: فكان دليلًا ظاهرًا على صدقه، فأسقط الحد عنه، وأوجبه عليها، وهذا أحسن ما يكون من الحكم: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] وقد ظهر بهذا، أنه يمين فيها معنى الشهادة، وشهادة فيها معنى اليمين.

لعان الأعمى والأخرس: لم يختلف أحد في جواز لعان الأعمى، واختلفوا في الأخرس؛ فقال مالك، والشافعي: يلاعن الأخرس، إذا فهم عنه. وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يلاعن؛ لأنه ليس من أهل الشهادة.

من يبدأ بالملاعنة؟: اتفق العلماء على أن السنة في اللعان تقديم الرجل، فيشهد قبل المرأة، واختلفوا في وجوب هذا التقديم؛ فقال الشافعي، وغيره: هو واجب، فإذا لاعنت المرأة قبله، فإن لعانها لا يعتد به، وحجتهم، أن اللعان شرع؛ لدفع الحد عن الرجل، فلو بدئ بالمرأة، لكان دفعًا لأمر لم يثبت. وذهب أبو حنيفة، ومالك إلى أنه لو وقع الابتداء بالمرأة، صح واعتد به، وحجتهم، أن الله - سبحانه - عطف في القرآن بالواو، والواو لا تقتضي الترتيب، بل هي لمطلق الجمع.

النكول[1] عن اللعان: النكول عن اللعان؛ إما أن يكون من الزوج، وإما أن يكون من الزوجة، فإن نكل الزوج، فعليه حد القذف؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦]. فإذا لم يشهد، فهو مثل الأجنبي في القذف، ولما تقدم من قول الرسول ﷺ: «البينة، أو حد في ظهرك». [أحمد (١/ ٢٣٨)، والبخاري (٤٧٤٧)، وأبو داود (٢٢٥٤)، والترمذي (٣١٧٩)، وابن ماجه (٢٠٦٧)]. وهذا مذهب الأئمة الثلاثة. وقال أبو حنيفة: لا حد عليه ويحبس، حتى يلاعن أو يكذب نفسه، فإن كذب نفسه، وجب عليه حد القذف. فإذا نكلت الزوجة، أقيم عليها حد الزنى، عند مالك، والشافعي. وقال أبو حنيفة: لا تحد وتحبس، حتى تلاعن أو تقر بالزنى، فإن صدقته، أقيم عليها الحد. واستدل أبو حنيفة رحمه الله بقول الرسول ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم، إلا بإحدى ثلاث؛ زنى بعد إحصان، أو كفر بعد إيمان، أو قتل نفس بغير نفس». [سبق تخريجه]. ولأن سفك الدماء بالنكول، حكم ترده الأصول، فإنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون غرم المال بالنكول، فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سفك الدماء. قال ابن رشد: وبالجملة، فقاعدة الدماء مبناها في الشرع على أنها لا تراق إلا بالبينة العادلة، أو بالاعتراف، ومن الواجب ألا تخصص هذه

---

(١) النكول: الامتناع.

القاعدة بالاسم المشترك ، فأبو حنيفة في هذه المسألة أولى بالصواب ، إن شاء الله ، وقد اعترف أبو المعالي في كتابه «البرهان» بقوة أبي حنيفة في هذه المسألة ، وهو شافعي .

التفريق بين المتلاعنين : إذا تلاعن الزوجان ، وقعت الفرقة بينهما على سبيل التأبيد ، ولا يرتفع التحريم بينهما بحال ؛ فعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «المتلاعنان إذا تفرقا ، لا يجتمعان أبدًا» . [الدارقطني (٣/ ٢٧٦)] . وعن علي ، وابن مسعود ، قالا : مضت السنة ، ألا يجتمع المتلاعنان . رواهما الدارقطني . [الدارقطني (٣/ ٢٧٦، ٢٧٧)] . ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ، ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة ؛ لأن أساس الحياة الزوجية السكن ، والمودة ، والرحمة ، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس ، وكانت عقوبتهما الفرقة المؤبدة . واختلف الفقهاء ، فيما إذا كذّب الرجل نفسه ، فقال الجمهور : إنهما لا يجتمعان أبدًا ، للأحاديث السابقة . وقال أبو حنيفة : إذا كذّب نفسه جلد الحد ، وجاز له أن يعقد عليها من جديد . واستدل أبو حنيفة ، بأنه إذا كذّب نفسه ، فقد بطل حكم اللعان ، فكما يلحق به الولد ، كذلك ترد الزوجة عليه ، وذلك أن السبب الموجب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صدق أحدهما ، مع القطع بأن أحدهما كاذب ، فإذا انكشف ارتفع التحريم .

متى تقع الفرقة؟ : تقع الفرقة إذا فرغ المتلاعنان من اللعان ، وهذا عند مالك ، وقال الشافعي : تقع ، بعد أن يكمل الزوج لعانه . وقال أبو حنيفة ، وأحمد ، والثوري : لا تقع ، إلا بحكم الحاكم .

هل الفرقة طلاق ، أم فسخ؟ : يرى جمهور العلماء ، أن الفرقة الحاصلة باللعان فسخ . ويرى أبو حنيفة ، أنها طلاق بائن ؛ لأن سببها من جانب الرجل ، ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كذلك ، تكون طلاقًا ، لا فسخًا ، فالفرقة هنا مثل فرقة العِنين ، إذا كانت بحكم الحاكم . وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول ، فدليلهم تأبيد التحريم ، فأشبه ذات المحرم ، وهؤلاء يرون ، أن الفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في مدة العدة ، وكذلك السكنى ؛ لأن النفقة والسكنى إنما تستحقان في عدة الطلاق ، لا في عدة الفسخ ، ويؤيد هذا ، ما رواه ابن عباس ، رضي الله عنهما ، في قصة الملاعنة ، أن النبي ﷺ قضى ألا قوت لها ، ولا سكنى ؛ من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ، ولا متوفى عنها . رواه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (١/ ٢٤٥) ، وأبو داود (٢٢٥٦)] .

إلحاق الولد بأمه : إذا نفى الرجل ابنه ، وتم اللعان بنفيه له ، انتفى نسبه من أبيه ، وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ، ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها ؛ لما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قضى رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه ، وترثه أمه ، ومن رماها به ، جلد ثمانين . أخرجه أحمد . [أحمد (٢/ ٢١٦)] ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش . ولا فراش هنا ؛ لنفي الزوج إياه ، وأما من رماها به ، اعتبر قاذفًا ، وجلد ثمانين جلدة ؛ لأن الملاعنة داخلة في المحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابنها حد القذف ، ومن قذف ولدها ، يجب حدّه ، كمن قذف أمه ، سواء بسواء . وهذا بالنسبة للأحكام التي تلزمه ، أما بالنسبة للأحكام التي شرعها

أنه لا مكافأة، فإنه يعامل كأنه ابنه من باب الاحتياط، فلا يعطيه زكاة ماله، ولو قتله، لا قصاص عليه، وتثبت المحرمية بينه وبين أولاده، ولا تجوز شهادة كلٍّ منهما للآخر، ولا يعد مجهول النسب، فلا يصح أن يدعيه غيره، فإذا كذب نفسه، ثبت نسب الولد منه، ويزول كلّ أثر اللعان بالنسبة للولد.

العـــدة

(١) تعريفها: العدة: مأخوذة من العد والإحصاء، أي: ما تحصيه المرأة، وتعده من الأيام والأقراء، وهي اسم للمدة التي تنتظر فيها المرأة، وتمتنع عن التزويج، بعد وفاة زوجها، أو فراقه لها[1]. وكانت العدّة معروفة في الجاهلية، وكانوا لا يكادون يتركونها، فلما جاء الإسلام، أقرها؛ لما فيها من مصالح. وأجمع العلماء على وجوبها؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس: «اعتدّي في بيت ابن أم مكتوم» [أحمد (٦/٤١٤) ومسلم (١٤٨٠/٤١) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائي (٦/٢١٠)].

(٢) حكمةُ مشروعيتها:

أ - معرفة براءة الرحم، حتى لا تختلط الأنساب بعضها ببعض.

ب - تهيئة فرصة للزوجين؛ لإعادة الحياة الزوجية، إن رأيا أن الخير في ذلك.

جـ - التنويه بفخامة أمر النكاح، حيث لم يكن أمرا ينتظم إلا بجمع الرجال، ولا ينفك إلا بانتظار طويل، ولولا ذلك، لكان بمنزلة لعب الصبيان، ينتظم ثم ينفك في الساعة.

د - أن مصالح النكاح لا تتم، حتى يوطنا أنفسهما على إدامة هذا العقد ظاهرًا، فإن حدث حادث يوجب فك النظام، لم يكن بدٌّ من تحقيق صورة الإدامة في الجملة، بأن تتربص مدة تجد لتربصها بالًا، وتقاسي لها عناء[2].

أنواع العدّة:

١- عدة المرأة التي تحيض، وهي ثلاث حيض.

٢- عدة المرأة التي يئست من المحيض، وهي ثلاثة أشهر.

٣- عدة المرأة التي مات عنها زوجها، وهي أربعة أشهر وعشرًا ما لم تكن حاملًا.

٤- عدة الحامل، حتى تضع حملها.

وهذا إجمال، تفصيله فيما يلي: الزوجة؛ إما أن تكون مدخولًا بها، أو غير مدخول بها.

عدّةُ غير المدخول بها: والزوجة غير المدخول بها، إن طلقت، فلا عدة عليها؛ لقول الله - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ

---

(١) العدة تبدأ من حين وجود سببها، وهو الطلاق أو الوفاة.
(٢) من حجة الله البالغة.

تَعْتَدُّونَهَا﴾[1] [الأحزاب: ٤٩]. فإن كانت غير مدخول بها، وقد مات عنها زوجها، فعليها العدة، كما لو كان قد دخل بها؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[2] [البقرة: ٢٣٤]. وإنما وجبت العدة عليها، وإن لم يدخل بها؛ وفاء للزوج المتوفى، ومراعاة لحقه.

عدة المدخول بها[3]: وأما المدخول بها؛ فإما أن تكون من ذوات الحيض، وإما أن تكون من غير ذوات الحيض.

عدة الحائض: فإن كانت من ذوات الحيض، فعدتها ثلاثة قروء؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. والقروء جمع قرء، والقرء: الحيض. ورجح ذلك ابن القيم، فقال: إن لفظ (القرء) لم يستعمل في كلام الشارع، إلا للحيض، ولم يجئ عنه في موضع واحد استعماله للطهر، فحمله في الآية على المعهود المعروف من خطاب الشارع أولى، بل متعين؛ فإنه قد قال ﷺ للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك». [البخاري (٣٢٥)]. وهو ﷺ المعبر عن الله، وبلغة قومه نزل القرآن؛ فإذا ورد المشترك في كلامه على أحد معنييه، وجب حمله في سائر كلامه عليه، إذا لم تثبت إرادة الآخر في شيء من كلامه ألبتة، ويصير هو لغة القرآن التي خوطبنا بها، وإن كان له معنى آخر في كلام غيره، وإذا ثبت استعمال الشارع القرء في الحيض، علم أن هذا لغته، فيتعين حمله عليها في كلامه، ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وهذا هو الحيض والحمل، عند عامة المفسرين، والمخلوق في الرحم، إنما هو الحيض الوجودي، وبهذا قال السلف والخلف، ولم يقل أحد: إنه الطهر. وأيضًا، فقد قال سبحانه -: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. فجعل كل شهر بإزاء حيضة، وعلق الحكم بعدم الحيض، لا بعدم الطهر والحيض. وقال في موضع آخر: قوله - تعالى -: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. معناه: لاستقبال عدتهن، لا فيها، وإذا كانت العدة التي يطلق لها النساء مستقبلة، بعد الطلاق، فالمستقبل بعدها إنما هو الحيض، فإن الطاهر لا تستقبل الطهر؛ إذ هي فيه، وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها[4].

أقل مدة للاعتداد بالأقراء: قالت الشافعية: وأقل ما يمكن أن تعتد فيه الحرة بالأقراء اثنان وثلاثون يومًا وساعة؛ وذلك بأن يطلقها في الطهر، ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة، فتكون تلك الساعة قرءًا، ثم

---

(١) المس: الدخول.

(٢) وحكمة التحديد بهذه المدة لأنها التي تتكامل فيها خلقة الولد وينفخ فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يومًا، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤنثة لإرادة الليالي، والمراد مع أيامها عند الجمهور، فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة.

(٣) يرى الأحناف والحنابلة والعلماء الراشدون أن المقصود بالدخول: الدخول حقيقة أو حكمًا؛ أي أن الخلوة الصحيحة تعتبر دخولاً تجب بها العدة، ومذهب الشافعي في المذهب الجديد أن الخلوة لا تجب بها العدة.

(٤) زاد المعاد الجزء الثالث، ص ...

تحيض يومًا ، ثم تطهر خمسة عشر يومًا ، وهو القرء الثاني ، ثم تحيض يومًا ، ثم تطهر خمسة عشر يومًا ، وهو القرء الثالث ، وإذا طعنت في الحيضة الثالثة ، انقضت عدتها . وأما أبو حنيفة : فأقل مدة عنده ستون يومًا ، وعند صاحبيه تسعة وثلاثون يومًا ، فهي تبدأ عند الإمام أبي حنيفة ، بالحيض عشرة أيام ، وهي أكثر مدته ، ثم بالطهر خمسة عشر يومًا ، ثم الحيض عشرة ، والطهر خمسة عشر ، ثم الحيضة الثالثة ، ومدتها عشرة أيام ، فيكون المجموع ستين يومًا ، فإذا مضت هذه المدة ، وادعت أن عدتها انتهت ، صدقت بيمينها ، وصارت حلالًا لزوج آخر . أما الصاحبان ، فيحسبان لكل حيضة ثلاثة أيام ، وهي أقل مدته ، ويحسبان لكلٍّ من الطهرين المتخللين للحيضات الثلاث خمسة عشر يومًا ، فيكون المجموع ٣٩ يومًا[1] .

عدة غير الحائض : وإن كانت من غير ذوات الحيض ، فعدتها ثلاثة أشهر ، ويصدق ذلك على الصغيرة التي لم تبلغ ، والكبيرة التي لا تحيض ؛ سواء أكان الحيض لم يسبق لها ، أم انقطع حيضها بعد وجوده ؛ لقول الله ـ تعالى ـ : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤] . روى ابن أبي حاتم في تفسيره عن عمرو بن سالم ، عن أبي بن كعب ، قال : قلت : يا رسول الله ، إن أناسًا بالمدينة يقولون في عدد النساء ، ما لم يذكر الله في القرآن : الصغار والكبار ، وأولات الأحمال ، فأنزل الله ـ سبحانه ـ في هذه السورة : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤] [تفسير القرطبي (١٨/١٦٦) والطبري (٢٨/٩٣) والدر المنثور (٨/١١ - ٢) وأسباب النزول للواحدي (٣٠٢)] . فأما الحامل فعدتها أن تضع حملها ، فإذا وضعت ، فقد انقضت عدتها . وبلفظ جرير ، قلت : يا رسول الله ، إن ناسًا من أهل المدينة ، لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء ، قالوا : لقد بقي من عدة النساء عدد لم يذكر في القرآن : الصغار والكبار ، التي قد انقطع عنهن الحيض وذوات الحمل . قال : فأنزلت التي في النساء القصرى ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ [الطلاق : ٤] [انظر المصادر السابقة] . وعن سعيد بن جبير ، في قوله : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ﴾ [الطلاق : ٤] يعني : الآيسة العجوز التي لا تحيض ، أو المرأة التي قعدت من الحيضة ، فليست هذه من القروء في شيء . وفي قوله : ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ في الآية ، يعني : إن شككتم ، ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ . وعن مجاهد ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ ولم تعلموا عدة التي قعدت عن الحيض ، أو التي لم تحض ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ . فقوله ـ تعالى ـ : ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ يعني : إن سألتم عن حكمهن ، ولم تعلموا حكمهن ، وشككتم فيه ، فقد بينه الله لكم .

حكم المرأة المطلقة إذا لم تر الحيض : إذا طلقت امرأة ، وهي من ذوات الأقراء ، ثم إنها لم تر الحيض في عادتها ، ولم تدر ما سببه ، فإنها تعتد سنة : تتربص مدة تسعة أشهر ؛ لتعلم براءة رحمها ؛ لأن هذه المدة هي غالب مدة الحمل ، فإذا لم يبن الحمل فيها ، علم براءة الرحم ظاهرًا ، ثم تعتد بعد ذلك عدة الآيسات

(١) [illegible] ص ٨٠ .

ثلاثة أشهر ، وهذا ما قضى به عمر ﷺ . قال الشافعي : هذا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار ، لا ينكره منهم منكر علمناه .

سن اليأس : اختلف العلماء في سن اليأس ؛ فقال بعضهم : إنها خمسون ، وقال آخرون : إنها ستون ، والحق ، أن ذلك يختلف باختلاف النساء ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : اليأس يختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه النساء ، والمراد بالآية ، أن ييأس كل امرأة من نفسها ؛ لأن اليأس ضد الرجاء ، فإذا كانت المرأة قد يئست من الحيض ، ولم ترجه ، فهي آيسة ، وإن كان لها أربعون أو نحوها ، وغيرها لا تيأس منه ، وإن كان لها خمسون[1] .

عدة الحامل : وعدة الحامل تنتهي بوضع الحمل ، سواء أكانت مطلقة ، أم متوفى عنها زوجها ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤] . قال في «زاد المعاد» : ودل قوله سبحانه : ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤] ، على أنها إذا كانت حاملاً بتوأمين ، لم تنقض العدة حتى تضعهما جميعاً ، ودلت على أن من عليها الاستبراء ، فعدتها وضع الحمل أيضاً ، ودلت على أن العدة تنقضي بوضعه على أي صفة كان ؛ حياً أو ميتاً ، تام الخلقة أو ناقصها ، نفخ فيه الروح أو لم ينفخ . عن سبيعة الأسلمية ، أنها كانت تحت سعد بن خولة ، وهو ممن شهد بدراً ، فتوفي عنها في حجة الوداع ، وهي حامل ، فلم تنشب[2] أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلت[3] من نفاسها ، تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها : ما لي أراك متجملة ؛ لعلك ترجين[4] النكاح؟ إنك والله ، ما أنت بناكح ، حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر . قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك ، جمعت علي ثيابي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله ﷺ ، فسألته عن ذلك؟ فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج ، إن بدا لي . وقال ابن شهاب : ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت ، وإن كانت في دمها ، غير أنه لا يقربها زوجها ، حتى تطهر . أخرجه البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه .[البخاري (٥٣١٨ و ٥٣١٩) ومسلم (١٤٨٥) والترمذي (١١٩٤) والنسائي (٦/ ١٩٤) وأحمد (٦/ ٣٦٧)] . والعلماء يجعلون قول الله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة : ٢٣٤] . خاصة بعدة الحوائل[5] ويجعلون قول الله - تعالى - في سورة الطلاق : ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤] ، في عدة الحوامل ، فليست الآية الثانية معارضة للأولى .

عدة المتوفى عنها زوجها : والمتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشرة ، ما لم تكن حاملاً ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة : ٢٣٤] . وإن طلق امرأته طلاقاً رجعياً ، ثم مات عنها ، وهي في العدة ، اعتدت عدة الوفاة ؛ لأنه توفي عنها ، وهي زوجته .

---

(١) زاد المعاد ، ص ٢٠٦ ، ج ٤ .
(٢) تنشب : تلبث .
(٣) طهرت من دمها .
(٤) تطلبين .
(٥) الحوائل : غير الحوامل .

عدّةُ المستحاضة: المستحاضة تعتد بالحيض، فإن كانت لها عادة، فعليها أن تراعي عادتها في الحيض والطهر، فإذا مضت ثلاث حيض، انتهت العدة، وإن كانت آيسة، انتهت عدتها بثلاثة أشهر.

وجوبُ العدّةِ في غير الزّواج الصّحيح: من وطئ امرأة بشبهة، وجبت عليها العدة؛ لأن وطء الشبهة كالوطء في النكاح في النسب، فكان كالوطء في النكاح، في إيجاب العدة، وكذلك تجب العدة في زواج فاسد، إذا تحقق الدخول[1]، ومن زنى بامرأة، لم تجب عليها العدة؛ لأن العدة لحفظ النسب، والزاني لا يلحقه نسب، وهو رأي الأحناف، والشافعية، والثوري. وهو رأي أبي بكر، وعمر. وقال مالك، وأحمد: عليها العدة. وهل عدتها ثلاث حيض، أو حيضة تستبرئ بها؟ روايتان عن أحمد.

تحوّلُ العدّةِ من الحيض إلى العدة بالأشهر: إذا طلق الرجل زوجته، وهي من ذوات الحيض، ثم مات، وهي في العدة، فإن كان الطلاق رجعيًّا، فإن عليها أن تعتد عدة الوفاة، وهي أربعة أشهر وعشرًا؛ لأنها لا تزال زوجة له، ولأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية، ولذلك يثبت التوارث بينهما، إذا توفي أحدهما، وهي في العدة. وإن كان الطلاق بائنًا، فإنها تكمل عدة الطلاق بالحيض، ولا تتحول العدة إلى عدة الوفاة؛ وذلك لانقطاع الزوجية بين الزوجين من وقت الطلاق؛ لأن الطلاق البائن يزيل الزوجية، فتكون الوفاة حدثت، وهو غير زوج، ولذلك لا يرث أحدهما صاحبه، إذا توفي أحدهما، وهي في العدة إلا إذا اعتبر فارًّا.

طلاقُ الفارّ: وطلاق الفار؛ أن يطلق المريض مرض الموت امرأته طلاقًا بائنًا، بغير رضاها، ثم يموت، وهي في العدة، فإنه يعتبر في هذه الحال فارًّا من الميراث، ولهذا قال مالك: ترث، ولو مات بعد انقضاء عدتها، وبعد نكاح زوج آخر؛ معاملة له بنقيض قصده. ويرى أبو حنيفة، ومحمد، أن الحكم في هذه الحال يتغير، فتكون عدتها أطول الأجلين: عدة الطلاق، أو عدة الوفاة، فإن كانت عدة الطلاق أطول، اعتدت بها، وإن كانت عدة الوفاة هي الأطول، كانت هي العدة، أي؛ إذا انقضت الحيضات الثلاث، في أكثر من أربعة أشهر وعشرًا، اعتدت بها، وإن كانت الأربعة أشهر وعشرًا أكثر من مدة الحيضات الثلاث، اعتدت بها؛ وذلك كي لا تحرم المرأة من حقها في الميراث الذي أراد الزوج الفرار منه بالطلاق. وعند أبي يوسف، أن المطلقة في هذه الحال تعتد عدة الطلاق، وإن كانت مدتها أقل من أربعة أشهر وعشرًا. ويرى الشافعي، في أظهر قوليه، أنها لا ترث، كالمطلقة طلاقًا بائنًا في الصحة. وحجته، أن الزوجية قد انتهت بالطلاق قبل الموت، فقد زال السبب في الميراث، ولا عبرة بمظنة الفرار؛ لأن الأحكام الشرعية تناط بالأسباب الظاهرة، لا بالنيات الخفية. واتفقوا على أنه إن أبانها في مرضه، فماتت المرأة، فلا ميراث له.

وكذلك تتحول العدة من الحيض إلى الأشهر، في حق من حاضت حيضة أو حيضتين، ثم يئست من الحيض، فإنها حينئذ يجب عليها أن تعتد بثلاثة أشهر؛ لأن إكمال العدة بالحيض غير ممكن، لانقطاعه، ويمكن إكمالها باستئنافها بالشهور، والشهور بدل عن الحيض.

---

(1) وقال الظاهرية: لا تجب العدة في النكاح الفاسد، ولو بعد الدخول؛ لعدم وجود دليل على إيجابها من الكتاب والسنة.

الانتقال، وممن ذهب إلى ذلك عائشة، وابن عباس، وجابر بن زيد، والحسن، وعطاء. وروي عن علي، وجابر؛ فقد كانت عائشة تفتي المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها، وخرجت بأختها أم كلثوم، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة. وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، عن ابن عباس، أنه قال: إنما قال الله تعالى: تعتد أربعة أشهر وعشرًا، ولم يقل: تعتد في بيتها؛ فتعتد حيث شاءت. وروى أبو داود، عن ابن عباس أيضًا، قال: نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فتعتد حيث شاءت، وهو قول الله تعالى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. قال عطاء: إن شاءت اعتدت عند أهله، وسكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. قال عطاء: ثم جاء الميراث، فنسخ السكنى، تعتد حيث شاءت. [أبو داود (٢٣٠١) والنسائي (٦/٢٠٠)].

اختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العدة: وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العدة؛ فذهب الأحناف إلى أنه لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا البائن الخروج من بيتها ليلًا، ولا نهارًا، وأما المتوفى عنها زوجها، فتخرج نهارًا، وبعض الليل، ولكن لا تبيت إلا في منزلها. قالوا: والفرق بينهما، أن المطلقة نفقتها في مال زوجها، فلا يجوز لها الخروج كالزوجة، بخلاف المتوفى عنها زوجها؛ فإنها لا نفقة لها، فلا بد أن تخرج بالنهار؛ لإصلاح حالها. قالوا: وعليها أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة. وقالوا: فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها، أو أخرجها الورثة من نصيبهم، انتقلت؛ لأن هذا عذر، والسكون في بيتها عبادة، والعبادة تسقط بالعذر، وعندهم: إن عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه؛ لكثرته، فلها أن تنتقل إلى بيت أقل كراء منه. وهذا من كلامهم يدل على أن أجرة المسكن عليها، وإنما تسقط السكنى عنها؛ لعجزها عن أجرته، ولهذا صرحوا بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاها، وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها زوجها؛ حاملًا كانت أو حائلًا[1]، وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه، ليلًا ونهارًا، فإن بذله لها الورثة، وإلا كانت الأجرة عليها. ومذهب الحنابلة، جواز الخروج نهارًا؛ سواء كانت مطلقة، أو متوفى عنها زوجها. قال ابن قدامة: وللمعتدة الخروج في حوائجها نهارًا؛ سواء كانت مطلقة، أو متوفى عنها زوجها؛ قال جابر: طُلِّقت خالتي ثلاثًا، فخرجت تجد[2] نخلها، فلقيها رجل، فنهاها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «اخرجي، فجدي نخلك، لعلك أن تصدقي منه، أو تفعلي خيرًا». رواه النسائي، وأبو داود. [مسلم (١٤٨٣) وأبو داود (٢٢٩٧) والنسائي (٦/٢٠٩) وابن ماجه (٢٠٣٤)]. وروى مجاهد، قال: استشهد رجال يوم أحد، فجاء نساؤهم رسول الله ﷺ، وقلن: يا رسول الله، نستوحش بالليل، أفنبيت عند إحدانا، فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا؟ فقال: «تحدثن عند إحداكن، حتى إذا أردتن النوم، فلتؤب كل واحدة إلى بيتها». [الشافعي في الأم (٥/

---

(١) وعند الحنفية لا سكنى لها إن كانت حائلًا، وإن كانت حاملًا ففي روايتين. وللشافعي قولان. وعند مالك أن لها السكنى.
(٢) تجد: تقطع.

لم تتعين الحضانة، بأن كان للطفل جدة، ورضيت بإمساكه، وامتنعت الأم، فإن حقها في الحضانة يسقط بإسقاطها إياه؛ لأن الحضانة حق لها. وقد جاء في بعض الأحكام التي أصدرها القضاء الشرعي ما يؤيد هذا، فقد أصدرت محكمة جرجا، في ٢٢ / ٧ / ١٩٣٣ ما يلي: إن لكلٍّ من الحاضنة والمحضون حقًّا في الحضانة، إلا أن حق المحضون أقوى من حق الحاضنة، وإن إسقاط الحاضنة حقها، لا يسقط حق الصغير. وجاء في حكم محكمة العياط، في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨: إن تبرع غير الأم بحضانة المحضون الرضيع، لا يسقط حقها في حضانة هذا الرضيع، بل يبقى في يدها، ولا ينزع منها ما دام رضيعًا؛ وذلك حتى لا يضار الصغير، بحرمانه من أمه، التي هي أشفق الناس عليه، وأكثرهم صبرًا على خدمته[1].

الأم أحقُّ بالولد من أبيه: أسمى لون من ألوان التربية، هو تربية الطفل في أحضان والديه؛ إذ ينال من رعايتهما وحسن قيامهما عليه ما يبني جسمه، وينمي عقله، ويزكي نفسه، ويعده للحياة. فإذا حدث أن افترق الوالدان، وبينهما طفل، فالأم أحق به من الأب، ما لم يقم بالأم مانع يمنع تقديمها[2]، أو بالولد وصف يقتضي تخييره[3]. وسبب تقديم الأم، أن لها ولاية الحضانة والرضاع؛ لأنها أعرف بالتربية، وأقدر عليها، ولها من الصبر في هذه الناحية ما ليس للرجل، وعندها من الوقت ما ليس عنده؛ لهذا قُدِّمت الأم رعاية لمصلحة الطفل؛ فعن عبد الله بن عمرو، أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء[4]، وحجري له حواء[5]، وثديي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني. فقال: «أنت أحق به، ما لم تنكحي». أخرجه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والحاكم وصححه. [انظر تخريج الحديث السابق]. وعن يحيى بن سعيد، قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار، فولدت له عاصم بن عمر، ثم إن عمر فارقها، فجاء عمر قباء، فوجد ابنه عاصمًا يلعب بفناء المسجد، فأخذ بعضده، فوضعه بين يديه على الدابة، فأدركته جدة الغلام، فنازعته إياه، حتى أتيا أبا بكر الصديق، فقال عمر: ابني. وقالت المرأة: ابني. فقال أبو بكر: خلِّ بينها وبينه. فما راجعه عمر الكلام[6]. رواه مالك في «الموطأ». قال ابن عبد البر: هذا الحديث مشهور من وجوه؛ منقطعة ومتصلة، تلقاه أهل العلم بالقبول. وفي بعض الروايات، أنه قال له: الأم أعطف، وألطف، وأرحم، وأحنى، وأخير، وأرأف، وهي أحق بولدها، ما لم تتزوج. وهذا الذي قاله أبو بكر رضي الله عنه من كون الأم أعطف، والعطف هو العلة في أحقية الأم بولدها الصغير.

ترتيبُ أصحاب الحقوق في الحضانة: وإذا كانت الحضانة للأم ابتداء، فقد لاحظ الفقهاء أن قرابة الأم تقدم على قرابة الأب، وأن الترتيب بين أصحاب الحق في الحضانة، يكون على هذا النحو: الأم. فإذا

---

(١) أحكام الأحوال الشخصية، للدكتور محمد يوسف موسى.
(٢) كأن لا تتوفر فيها الشروط التي يجب توفرها في الحاضنة.
(٣) وهو الاستغناء عن خدمة النساء.
(٤) الوعاء: الإناء.
(٥) الحجر: الحضن. وحواء: أي يحويه ويحيط به. وسقاء: وعاء الشرب.
(٦) وكان مذهب عمر مخالفًا لمذهب أبي بكر، ولكنه سلم للقضاء من له الحكم والإمضاء، ثم كان بعد ذلك يقضي به ويفتي، ولم يخالف مذهب أبي بكر ما دام الصبي لا يميز، ولا مخالف لهما من الصحابة. قاله ابن القيم.

وجد مانع يمنع تقديمها(١) انتقلت الحضانة إلى أم الأم، وإن علت، فإن وجد مانع، انتقلت إلى أم الأب، ثم إلى الأخت الشقيقة، ثم إلى الأخت لأم، ثم إلى الأخت لأب، ثم بنت الأخت الشقيقة، فبنت الأخت لأم، ثم الخالة الشقيقة، فالخالة لأم، فالخالة لأب، ثم بنت الأخت لأب، ثم بنت الأخ الشقيق، فبنت الأخ لأم، فبنت الأخ لأب، ثم العمة الشقيقة، فالعمة لأم، فالعمة لأب، ثم خالة الأم، فخالة الأب، فعمة الأم، فعمة الأب، بتقديم الشقيقة في كلّ منهن. فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه المحارم، أو وجدت، وليست أهلًا للحضانة، انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم، من الرجال على حسب الترتيب في الإرث. فينتقل حق الحضانة إلى الأب، ثم إلى أبيه، وإن علا، ثم إلى الأخ الشقيق، ثم إلى الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق، ثم ابن الأخ لأب، ثم العم الشقيق، فالعم لأب، ثم عم أبيه الشقيق، ثم عم أبيه لأب. فإذا لم يوجد من عصبته من الرجال محرم أحد، أو وجد، وليس أهلًا للحضانة: انتقل حق الحضانة إلى محارمه، من الرجال غير العصبة. فيكون الجد لأم، ثم للأخ لأم، ثم لابن الأخ لأم، ثم للعم لأم، ثم للخال الشقيق، فالخال لأب، فالخال لأم، فإن لم يكن للصغير قريب، عيّن القاضي له حاضنة تقوم بتربيته. وإنما كان ترتيب الحضانة على هذا النحو؛ لأن حضانة الطفل أمر لا بد منه، وأولى الناس به قرابته، وبعض القرابة أولى من بعض. ويقدم الأولياء؛ لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداءً، فإذا لم يكونوا موجودين، أو كانوا ووجد ما يمنعهم من الحضانة، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب. فإن لم يكن ثمة قريب، فإن الحاكم مسئول عن تعيين من يصلح للحضانة.

شروط الحضانة: يشترط في الحاضنة التي تتولى تربية الصغير، وتقوم على شئونه الكفاية، والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة، وإنما تتحقق القدرة والكفاية بتوفر شروط معينة، فإذا لم يتوفر شرط منها: سقطت الحضانة، وهذه الشروط هي:

١ - العقل: فلا حضانة لمجنون، ولا معتوه، وكلاهما لا يستطيع القيام بتدبير نفسه، فلا يفوض له أمر تدبير غيره؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

٢ - البلوغ: لأن الصغير، ولو كان مميزًا في حاجة إلى من يتولى أمره، ويحضنه، فلا يتولى هو أمر غيره.

٣ - القدرة على التربية، فلا حضانة لكفيفة، أو ضعيفة البصر، ولا لمريضة مرضًا معديًا، أو مرضًا يعجزها عن القيام بشئونه، ولا لمتقدمة في السن تقدمًا يحوجها إلى رعاية غيرها لها، ولا لمهملة لشئون بيتها، كثيرة المغادرة له، بحيث يخشى من هذا الإهمال ضياع الطفل، وإلحاق الضرر به، أو المقاطعة مع مريض مرضًا معديًا، أو مع من يبغض الطفل، ولو كان قريبًا له، بحيث لا تتوفر له الرعاية الكافية، ولا الجو الصالح.

٤ - الأمانة والخلق؛ لأن الفاسقة غير مأمونة على الصغير، ولا يوثق بها في أداء واجب الحضانة، وربما نشأ على طريقتها، ومتخلقًا بأخلاقها، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط، فقال: «مع أن الصواب: أنه

---

(١) أو كان فاقدًا شرطًا من شروط الحضانة التي ستأتي بعد.

قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني. فقال: «أنت أحق به ما لم تنكحي». أخرجه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والحاكم وصححه. [أحمد (٢/ ١٨٢) وأبو داود (٢٢٧٦) والبيهقي (٨/ ٤) والحاكم (٢/ ٢٠٧)]. ويظل حق الحضانة ثابتاً للمتزوجة بأجنبي. وإن تزوجت بقريب محرم من الصغير، مثل عمه، فإن حضانتها لا تسقط؛ لأن العم صاحب حق في الحضانة، وله من صلته بالطفل، وقرابته منه ما يحمله على الشفقة عليه، ورعاية حقه، فيتم بينهما التعاون على كفالته، بخلاف الأجنبي، فإنها إذا تزوجته، فإنه لا يعطف عليه، ولا يمكنها من العناية به، فلا يجد الجو الرحيم، ولا المناخ الطبيعي، ولا الظروف التي تنمي ملكاته ومواهبه. ويرى الحسن، وابن حزم: أن الحضانة لا تسقط بالتزوج بحال.

٧ - الحرية: إذ إن المملوك مشغول بحق سيده، فلا يفرغ لحضانة الطفل. قال ابن القيم: وأما اشتراط الحرية، فلا ينتهض عليه دليل يركن القلب إليه، وقد اشترطه أصحاب الأئمة الثلاثة. وقال مالك في حر له ولد من أمة: إن الأم أحق به، إلا أن تباع فتنتقل، فيكون الأب أحق به. وهذا هو الصحيح.

أجرة الحضانة: أجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع، لا تستحقها الأم ما دامت زوجة أو معتدة؛ لأن لها نفقة الزوجية، أو نفقة العدة، إذا كانت زوجة أو معتدة: قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾(1) [البقرة: ٢٣٣]. أما بعد انقضاء العدة، فإنها تستحق الأجرة، كما تستحق أجرة الرضاع؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦]. وغير الأم تستحق أجرة الحضانة من وقت حضانتها، مثل الظئر التي تستأجر لإرضاع الصغير. وكما تجب أجرة الرضاع، وأجرة الحضانة على الأب، تجب عليه أجرة المسكن أو إعداده، إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها، تحضن فيه الصغير. وكذلك تجب عليه أجرة خادم أو خادمة، إذا احتاجت إلى خادم، وكان الأب موسراً. وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة به من طعام، وكساء، وفراش، وعلاج، ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغني عنها. وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحاضنة بها، وتكون ديناً في ذمة الأب، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء.

التبرع بالحضانة: إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضانة، وتبرع بحضانته، وأبت أمه أن تحضنه إلا بأجرة: فإن كان الأب موسراً، فإنه يجبر على دفع أجرة للأم، ولا يعطى الصغير للمتبرعة، بل يبقى عند أمه؛ لأن حضانة الأم أصلح له، والأب قادر على إعطاء الأجرة. ويختلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب معسراً، فإنه يعطى للمتبرعة؛ لعسره، وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود المتبرعة ممن هو أهل للحضانة من أقرباء الطفل. هذا إذا كانت النفقة واجبة على الأب، أما إذا كان للصغير مال ينفق منه عليه،

---

(1) هذا دليل على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ما دامت زوجة أو معتدة.

ذات الطفل يعطي للمشرعة صيانة ماله، من جهة، وبوجود من يحضنه من أقاربه، من جهة أخرى. وإذا كان الأب معسرًا، والصغير لا مال له، وأبت أمه أن تحضنه إلا بأجرة، ولا يوجد من محارمه متبرع بحضانته، فإن الأم تجبر على حضانته، وتكون الأجرة دينًا على الأب، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء.

انتهاء الحضانة: تنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء، وبلغ سن التمييز، والاستقلال، وقدر الواحد منهما على أن يقوم وحده بحاجاته الأولية؛ بأن يأكل وحده، ويلبس وحده، وينظف نفسه وحده، وليس لذلك مدة معينة تنتهي بانتهائها. بل العبرة بالتمييز والاستغناء، فإذا ميز الصبي، واستغنى عن خدمة النساء، وقام بحاجاته الأولية وحده، فإن حضانتها تنتهي، والمفتى به في المذهب الحنفي وغيره: أن مدة الحضانة تنتهي، إذا أتم الغلام سبع سنين، وتنتهي كذلك إذا أتمت البنت تسع سنين، وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة؛ لتتمكن من اعتياد عادات النساء من حاضنتها. وقد جاء تحديد سن الحضانة، في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ مادة (٢٠) ما نصه: وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة. إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك. فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكول للقاضي. وأوضحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون هذه المادة في نصه: جرى العمل إلى الآن على أن حق الحضانة ينتهي عند بلوغ سن الصغير سبع سنين، وبلوغ الصغيرة تسعًا. وهي سن دلت التجارب على أنها قد لا يستغني فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة، فيكونان في خطر من ضمهما إلى غير النساء، خصوصًا إذا كان والدهما متزوجًا بغير أمهما؛ ولذلك كثرت شكوى النساء من انتزاع أولادهن منهن، في ذلك الوقت، ولما كان المعول عليه في مذهب الحنفية، أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء، والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة. وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن، التي يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير؛ فقدرها بعضهم بسبع سنين، وبعضهم قدرها بتسع، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين، وبعضهم قدره بإحدى عشرة سنة. رأت الوزارة، أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع، والصغيرة بعد تسع، فإن رأى مصلحتهما في بقائهما تحت حضانة النساء، قضى بذلك إلى تسع في الصغير، وإحدى عشرة في الصغيرة. وإن رأى مصلحتهما في غير ذلك، قضى بضمهما إلى غير النساء (المادة ٢٠)[1].

في السودان: وقد قرر الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى، أن العمل في المحاكم الشرعية بالسودان، كان جاريًا على أن الولد تنتهي حضانته ببلوغه سبع سنين، والأنثى ببلوغها تسع سنين، إلى أن

---

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية في الفقرة الأولى من المادة ٥٧٥ تقرر الحكم الذي ورد بالمادة ٢٠ التي نص مضمونها، وفي الفقرة الثانية أن الحضانة تمتد من نفسها إذا كانت الحاضنة أمًا إلى ١١ سنة للصغير و ١٢ للصغيرة، ويجوز للقاضي مدها كذلك إذا كانت أم الأم، كما أنه يمكن بأن يضم الصغيرين مع الأم أو غيرها إلى سن الخامسة عشرة؛ [illegible] ٢٠ من [illegible] سنة ١٩ [illegible] (هامش) أحكام الأحوال الشخصية ص ٤٠٩ للدكتور محمد يوسف موسى.

صدر في السودان منشور شرعي رقم (٣٤) في ١٩٣٢/١٢/٦م ، وجاء في المادة الأولى منه : «وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول ، إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك ، وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند الحاضنة ، وتأديبه ، وتعليمه» . ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك ، في المادة الثانية منه ، على ما يأتي : لا أجرة للحضانة ، بعد سبع سنين للصغير ، وبعد تسع للصغيرة .

وفي المادة الثالثة . لو زوج الأب المحضونة ، قاصدًا بتزويجها إسقاط الحضانة ، فلا تسقط بالدخول ، حتى تطيق ، وإذا رجعنا إلى النشرة العامة ، رقم ٨١ / ٦ / ١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم ، في تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٤٢ ، نجدها شرحت هذه المواد السابقة ، وخلاصتها ما يأتي : إن المنشور الشرعي رقم (٣٤) زاد سن حضانة الغلام إلى البلوغ ، والبنت إلى الدخول ، وهذا على غير ما عرف من مذهب أبي حنيفة ، وهذه هي الحالة الخاصة ، التي خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة ، عملًا بمذهب مالك . ويظهر أنها حالة استثنائية ، يلزم للسير فيها الآتي :

١ـ لا يمد القاضي مدة الحضانة ، إلا إذا طلبت الحاضنة من المحكمة الإذن لها ، ببقاء المحضون بيدها ؛ لأن المصلحة تقتضي ذلك مع بيان المصلحة ؛ أو تمانع في تسليم المحضون للعاصب بهذا السبب نفسه ، فإذا لم يوافق العاصب على بقاء المحضون بيد الحاضنة ، تكلف الحاضنة تقديم أدلتها ، أو تتولى المحكمة تحقيق وجه المصلحة للغلام أو البنت ، فإذا لم تقدم أدلة ، أو قدمت ولم تكن كافية للإثبات ، ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء المحضون بيد الحاضنة ، فإن المحكمة تحلف العاصب اليمين ، بطلب الحاضنة ، فإن حلف على أن مصلحة المحضون لا تقتضي بقاءه بيد الحاضنة ، حكمت بتسليمه إليه ، وإن نكل ، رفضت دعواه .

٢ـ أما إذا لم تعارض الحاضنة ، في ضم المحضون للعاصب ، أو لم تحضر أصلًا ، فإنه يجب على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة ؛ ويسلم المحضون الذي جاوز سن الحضانة للعاصب ، متى كان أهلًا لذلك ، ولا يطالب بإثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك .

٣ـ إذا كانت الحاضنة غائبة ، عند طلب تسليم الصغيرة ، فلها أن تعارض في الحكم ، وتطالب ببقائه في يدها ، وتتخذ المحكمة نفس الإجراءات ، التي اتبعت مع الحاضنة الحاضرة .

٤ـ إذا أذنت المحكمة ببقاء المحضون بين النساء ؛ لمصلحة تقتضي ذلك ، ثم تغير وجه المصلحة ، وعرض عليها النزاع مرة أخرى ، أجاز لها ، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن ، أن تقرر نزعه ، وتسليمه للعاصب[١] .

تخيير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة : وإذا بلغ الصغير سبع سنين ، أو سن التمييز ، وانتهت حضانته ، فإن اتفق الأب والحاضنة على إقامته عند واحد منهما ، أمضي هذا الاتفاق . وإن اختلفا

---

(١) الدكتور محمد يوسف موسى ، أحكام الأحوال الشخصية في الفقه ، ص ٤١٦ وما بعدها .

أو تنازعا، خير[1] الصغير بينهما، فمن اختاره منهما، فهو أولى به؛ لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر[2] أبي عنبة، وقد نفعني. فقال رسول الله ﷺ: «هذا أبوك، وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت». فأخذ بيد أمه، فانطلقت به. رواه أبو داود. [أبو داود (٢٢٧٧)]. وقضى بذلك عمر، وعلي، وشريح. وهو مذهب الشافعي، والحنابلة. فإن اختارهما، أو لم يختر واحدًا منهما، قدم أحدهما بالقرعة، وقال أبو حنيفة: الأب أحق به، ولا يصح التخيير؛ لأنه لا قول له، ولا يعرف حظه، وربما اختار من يلعب عنده، ويترك تأديبه، ويمكنه من شهواته، فيؤدي إلى فساده، ولأنه دون البلوغ فلم يخير، كمن دون السابعة. وقال مالك: الأم أحق به، حتى يثغر. وهذا بالنسبة للصغير، أما الصغيرة فإنها تخير مثل الصغير، عند الشافعي. وقال أبو حنيفة: الأم أحق بها، حتى تزوج أو تبلغ. وقال مالك: الأم أحق بها، حتى تزوج، ويدخل بها الزوج. وعند الحنابلة، الأب أحق بها، من غير تخيير، إذا بلغت تسعًا، والأم أحق بها إلى تسع سنين. والشرع ليس فيه نص عام، في تقديم أحد الأبوين مطلقًا، ولا تخيير الولد، بين الأبوين مطلقًا، والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقًا، بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البار، العادل، المحسن، والمعتبر في ذلك القدرة على الحفظ والصيانة. فإن كان الأب مهملًا لذلك، أو عاجزًا عنه، أو غير مرضي، والأم بخلافه، فهي أحق بالحضانة، كما أفاده ابن القيم، قال: «فمن قدمناه بتخيير، أو قرعة، أو بنفسه، فإنما نقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد. ولو كانت الأم أصون من الأب، وأغير منه، قدمت عليه، ولا التفات إلى قرعة، ولا اختيار للصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف العقل، يؤثر البطالة واللعب، فإذا اختار من يساعده على ذلك، لم يلتفت إلى اختياره، وكان عند من هو أنفع له، وأخير، ولا تحتمل الشريعة غير هذا، والنبي ﷺ قد قال: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم على تركها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع». [أحمد (٢/ ١٨٠) وأبو داود (٤٩٥) والترمذي (٤٠٧) والحاكم (١/ ١٩٧) والدارقطني (١/ ٢٣٠)]. والله - تعالى - يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. وقال الحسن: علموهم، وأدبوهم، وفقهوهم، فإذا كانت الأم تتركه في المكتب، وتعلمه القرآن، والصبي يؤثر اللعب، ومعاشرة أقرانه، وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به، بلا تخيير، ولا قرعة، وكذلك العكس، ومتى أخل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعطله، والآخر مراع له، فهو أحق وأولى به. قال: وسمعت شيخنا[3] رحمه الله، يقول: تنازع أبوان صبيًا، عند بعض الحكام، فخيره بينهما، فاختار أباه، فقالت له أمه: سله لأي شيء يختار أباه. فسأله؟ فقال: أمي تبعثني كل يوم للكتاب، والفقيه يضربني، وأبي يتركني للعب مع الصبيان. فقضى به للأم، قال: أنت أحق به.

---

[1] يشترط في تخيير الصغير: ١- أن يكونا ممن يتنازعون فيه من أهل الحضانة. ٢- ألا يكون الغلام معتوهًا، فإن كان معتوهًا كانت الأم أحق بكفالته ولو بعد البلوغ، لأنه في هذه الحالة كالطفل والأم أشفق عليه وأقوم بمصالحه كما في حال الطفولة.

[2] بئر بعيدة عن المدينة بنحو ميل.

[3] أي ابن تيمية.

قال : قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي ، وأمره الذي أوجبه الله ـ تعالى ـ عليه ، فهو عاص ، ولا ولاية له عليه ، بل كل من لم يقم بالواجب في ولايته ، فلا ولاية له ، بل إما أن ترفع يده عن الولاية ، ويقام من يفعل الواجب ، وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب ؛ إذ المقصود طاعة الله ورسوله ، بحسب الإمكان » . انتهى .

الطفل بين أبيه وأمه : قال الشافعية : فإن كان ابناً فاختار الأم ، كان عندها بالليل ، ويأخذه الأب بالنهار ، في مكتب أو صنعة ؛ لأن القصد حظ الولد ، وحظ الولد فيما ذكرناه ، وإن اختار الأب ، كان عنده بالليل والنهار ، ولا يمنعه من زيارة أمه ؛ لأن المنع من ذلك إغراء بالعقوق ، وقطع الرحم ، فإن مرض ، كانت الأم أحق بتمريضه ؛ لأنه بالمرض صار كالصغير في الحاجة إلى من يقوم بأمره ، فكانت الأم أحق به ، وإن كانت جارية ، فاختارت أحدهما ، كانت عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع الآخر من زيارتها ، من غير إطالة وتبسط ؛ لأن الفرقة بين الزوجين تمنع من تبسط أحدهما في دار الآخر ، وإن مرضت ، كانت الأم أحق بتمريضها في بيتها ، وإن مرض أحد الأبوين ، والولد عند الآخر ، لم يمنع من عيادته ، وحضوره عند موته ؛ لما ذكرناه ، وإن اختار أحدهما ، فسلم إليه ، ثم اختار الآخر ، حول إليه ، وإن عاد فاختار الأول ، أعيد إليه ؛ لأن الاختيار إلى شهوته ، وقد يشتهي المقام عند أحدهما في وقت ، وعند الآخر في وقت ، فاتبع ما يشتهيه ، كما يتبع ما يشتهيه ، من مأكول ومشروب .

الانتقال بالطفل : قال ابن القيم : فإن كان سفر أحدهما ؛ لحاجة ، ثم يعود ، والآخر مقيم ، فهو أحق ؛ لأن السفر بالولد الطفل ، ولا سيما إذا كان رضيعاً ، إضرار به وتضييع له ، هكذا أطلقوه ، ولم يستثنوا سفر الحج من غيره ، وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد الآخر ؛ للإقامة ، والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما : فالمقيم أحق ، وإن كان هو وطريقه آمنين ، ففيه قولان ، وهما روايتان عن أحمد ، رحمه الله ؛ إحداهما ، أن الحضانة للأب ؛ ليتمكن من تربية الولد ، وتأديبه ، وتعليمه . وهو قول مالك ، والشافعي ـ رحمهما الله ـ وقضى به شريح . والثانية : أن الأم أحق . وفيها قول ثالث : إن كان المنتقل هو الأب ، فالأم أحق به ، وإن كان الأم ، فإن انتقلت إلى البلد ، الذي كان فيه أصل النكاح ، فهي أحق به ، وإن انتقلت إلى غيره ، فالأب أحق . وهذا قول أبي حنيفة ، وحكوا عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ رواية أخرى ، أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية ، فالأب أحق ، وإن كان من بلد إلى بلد ، فهي أحق ، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل ، يسكن القلب إليه . فالصواب ، النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له ، والأنفع الإقامة أو النقلة ، فأيهما كان أنفع له ، وأصون ، وأحفظ روعي ، ولا تأثير لإقامة ، ولا نقلة . هذا كله ، ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك ، لم يجب إليه . والله الموفق .

أحكام القضاء(1) : وللقضاء الشرعي أحكام ، يعسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها ، وللكثير من هذه الأحكام دلالات ، وقواعد صدرت عنها ، ومبادئ قررتها ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام :

---

(1) من كتاب الأموال الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى .

الحكم الأول : وقد صدر من محكمة كرموز الجزئية ، بتاريخ ١٠ إبريل ١٩٣٢، وتأيد من محكمة الإسكندرية الابتدائية ، في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢، وهو يقضي برفض دعوى أب ، طلب ضم ابنته الصغيرة إليه ؛ لإقامة أمها - وهي زوجته - في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقامتهما ، وفيه عقد زواجهما ، وعندما يسقط حقها شرعًا في الحضانة . وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن الثابت فقهًا ، أن الأم أحق بالحضانة ؛ قبل الفرقة وبعدها ، وأن نشوز الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة ؛ وعلى الأب ، إذا أراد ضم الصغير إليه ، أن يطالب بدخول أمه في طاعته ، ما دامت الزوجية قائمة ، فإن لم يفعل ، وطلب ضم الصغير وحده ، كان ظالمًا ، ولا يجاب إلى طلبه ؛ لأن ذلك يفوت على الأم حضانته ، وحق رؤيته . وهكذا قرر هذا الحكم هذه القاعدة : إذا انتقلت أم الصغير بولدها ، ولو إلى مكان بعيد ، فليس للأب حق نزعه منها ، ما دامت الزوجية قائمة ؛ لأن له عليها سلطان الزوجية ، وإدخالها في طاعته ، فيضمه بضمها إليه ، وكذلك المعتدة لوجوب إسكانها بمسكن العدة .

الحكم الثاني : وقد صدر من محكمة ببا الجزئية ، في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦، وتأيد استئنافيًا من محكمة بني سويف الكلية ، في ٣٠ يوليه سنة ١٩٣٦، وقد قرر هذه القاعدة : برفض طلب الأب ضم ابنه الصغير إليه ؛ لعدم تمكنه من الحضور من بلده ، إلى بلد أمه ومحاضنته لرؤيته ، والعودة قبل الليل ، ما دامت الأم مقيمة في بلد هو وطنها ، ولم يكن بينه وبين بلد الأب - التي ابتعد هو عنها - تفاوت كبير ، يمنعه من الذهاب ؛ لرؤية ولده ، والعودة إلى بلده قبل الليل ؛ سواء أكان ابتعاده عن ذلك البلد بإرادته ، أم بغير إرادته ؛ لأنه لا دخل للحاضنة في هذا على كل حال . ويؤخذ من وقائع هذه الدعوى ، أن المدعي كان قد تزوج المدعى عليها ، في بلدها بني مزار ، ثم رزقت منه ، حال قيام الزوجية ، ببنت ، وطلقت منه في البلد المذكور ، وانتهت عدتها بوضع الحمل ، ثم أقامت المدعى عليها دعوى لمدينة ببا ، وأخذت عليه حكمًا من محكمتها بحضانة الصغيرة ، بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠؛ حين كان المدعي مقيمًا ببني مزار ، وانتهى الأمر بانتقاله بأسيوط بحكم وظيفته ، حيث رفع هذه الدعوى ، طالبًا ضم ابنته إليه ، وهي لا تزيد سنها عن سنتين وثمانية أشهر[1] .

الحكم الثالث : وقد صدر من محكمة دمنهور ، في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧؛ ولم يستأنف ، وهو يقرر في حيثياته ، أن المنصوص عليه شرعًا أن غير الأم من الحاضنات ، ليس لها نقل الصغير من بلد أبيه إلا بإذنه .

ولكن بعض الفقهاء ، حمل المنع على المكانين المتفاوتين ، بحيث لو خرج الأب لرؤية ولده ، لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل ، لا المتقاربين ، حيث لم يفرق بين الأم وغيرها في ذلك[2] .

وهكذا نرى ، أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء ، التي تعتبر تطبيقًا عمليًا للنصوص الفقهية ، فنفيها تعالج مشاكل الحياة العملية ، وينظر القاضي لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة نفسها .

---

(١) المحاماة س ٣ ص ١٩٥ .

(٢) مجلة القضاء الشرعي س ٥ ص ٣٣٦ وراجع ما جاء في حكم محكمة المنشية بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٤٠، المحاماة س ٣ ص ١٦٣

الحـــــدود

تعريفها: الحدود: جمع حدّ، والحد في الأصل: الشيء الحاجز بين شيئين. ويقال: ما ميز الشيء عن غيره، ومنه: حدود الدار، وحدود الأرض. وهو في اللغة: بمعنى المنع. وسميت عقوبات المعاصي حدودًا؛ لأنها في الغالب تمنع العاصي من العود إلى تلك المعصية، التي حُدَّ لأجلها. ويطلق الحد على نفس المعصية، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]. والحد في الشرع: عقوبة مقدرة، لأجل حق الله (١)، فيخرج التعزير لعدم تقديره؛ إذ إن تقديره مفوض لرأي الحاكم، ويخرج القصاص؛ لأنه حق الآدمي.

جرائم الحدود: وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة لجرائم معينة، تسمى «جرائم الحدود»، وهذه الجرائم هي: الزنى، والقذف، والسرقة، والسُّكْر، والحرابة، والردة، والبغي. فعلى من ارتكب جريمة من هذه الجرائم عقوبة محددة، قررها الشارع. فعقوبة جريمة الزنى الجلد للبكر، والرجم للثيب، يقول الله سبحانه: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]. والرسول ﷺ يقول: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلًا، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» [أحمد (٥/ ٣١٣)، ومسلم (١٦٩٠)، وأبو داود (٤٤١٥)، والترمذي (١٤٣٤)، وابن ماجه (٢٥٥٠)]. وعقوبة جريمة القذف ثمانون جلدة، يقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]. وعقوبة جريمة السرقة قطع اليد، يقول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]. وعقوبة جريمة الفساد في الأرض: القتل، أو الصلب، أو النفي، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف، يقول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]. وعقوبة جريمة السكر ثمانون جلدة، أو أربعون، على ما سيأتي مفصلًا في موضعه. وعقوبة الردة القتل؛ لقول رسول الله ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه» [أحمد (١/ ٢٨٢)، والبخاري (٦٩٢٢)، وأبو داود (٤٣٥١)، والترمذي (١٤٥٨)، والنسائي (٧/ ١٠٤)، وابن ماجه (٢٥٣٥)]. وعقوبة جريمة البغي القتل، يقول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ

(١) بمعنى أن العقوبة مقررة لحق الله، أي أنها مقررة لمصلحة المجتمع وحماية النظام العام، وكل ما هو حق لله من حقوق، ولذا كانت حقًا لله فهي لا تقبل الإسقاط لا من الأفراد ولا من الجماعة.

وكلّ عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود، فهو تحدٍّ لأحكام الله، ومحاربة له؛ لأن ذلك من شأنه إقرار المنكر، وإشاعة الشر؛ روى أحمد، وأبو داود، والحاكم وصححه، أن النبي ﷺ قال: «من حالت شفاعته دون حدّ من حدود الله، فهو مضادّ الله في أمره». [أحمد (٢/ ٧٠)، وأبو داود (٣٥٩٧) والحاكم (٤/ ٣٨٣)]. وقد يحدث أن يغفل المرء عن الجناية التي ارتكبها الجاني، وينظر إلى العقوبة الواقعة عليه، فيرق قلبه له، ويعطف عليه، فيقرر القرآن أن ذلك مما يتنافى مع الإيمان؛ لأن الإيمان يقتضي التنزه عن الجرائم، والسمو بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي، والخلق المتين؛ يقول الله سبحانه: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]. إن الرحمة بالمجتمع أهم بكثير من الرحمة بالفرد:

فقسا ليزدجروا ومن يك حازمًا ... فليقس أحيانًا على من يرحم

الشفاعة في الحدود: يحرم أن يشفع أحدٌ، أو يعمل على أن يعطل حدًّا من حدود الله؛ لأن في ذلك تفويتًا لمصلحة محققة، وإغراء بارتكاب الجنايات، ورضًا بإفلات المجرم من تبعات جرمه. وهذا بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم؛ لأن الشفاعة حينئذ تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى، وتفتح الباب لتعطيل الحدود[١]، أما قبل الوصول إلى الحاكم، فلا بأس من الستر على الجاني، والشفاعة عنده؛ أخرج أبو داود، والنسائي، والحاكم وصححه، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حدّ، فقد وجب». [أبو داود (٤٣٧٦) والنسائي (٨/ ٧٠) والحاكم (٤/ ٣٨٣)]. وأخرج أحمد، وأهل السنن، وصححه الحاكم، من حديث صفوان بن أمية، أن النبي ﷺ قال له، لما أراد أن يقطع الذي سرق رداءه، فشفع فيه: «هلّا كان قبل أن تأتيني به». [أبو داود (٤٣٧٦) والنسائي (٨/ ٧٠) والحاكم (٤/ ٣٨٣)]. وعن عائشة قالت: كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع، وتجحده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة بن زيد، فكلموه، فكلّم النبي ﷺ فيها، فقال له النبي ﷺ: «يا أسامة، لا أراك تشفع في حدّ من حدود الله ﷻ». ثم قام النبي ﷺ خطيبًا فقال: «إنما هلك من كان قبلكم، بأنه إذا سرق فيهم الشريف، تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف، قطعوه، والذي نفسي بيده، لو كانت فاطمة بنت محمد، لقطعت يدها». فقطع يد المخزومية. رواه أحمد، ومسلم، والنسائي. [أحمد (٦/ ١٦٢) ومسلم (١٦٨٨/ ٩) والنسائي (٨/ ٧٣، ٧٥)].

سقوط الحدود بالشبهات: الحد عقوبة من العقوبات، التي توقع ضررًا في جسد الجاني وسمعته، ولا يحل استباحة حرمة أحد، أو إيلامه إلا بالحق، ولا يثبت هذا الحق إلا بالدليل، الذي لا يتطرق إليه الشك، فإذا تطرق إليه الشك، كان ذلك مانعًا من اليقين، الذي تبنى عليه الأحكام. ومن أجل هذا كانت التهم والشكوك لا عبرة لها، ولا اعتداد بها؛ لأنها مظنة الخطأ. عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ادفعوا الحدود، ما وجدتم لها مدفعًا». رواه ابن ماجه. [ابن ماجه (٢٥٤٥)]. وعن عائشة

---

(١) نقل ابن عبد البر الإجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بلغه.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة». رواه الترمذي. الترمذي (١٤٢٤). وذكر أنه قد روي موقوفًا، وأن الوقف أصح، وقال: وقد روي عن غير واحد من الصحابة أنهم قالوا مثل ذلك.

الشبهات وأقسامها [١]: قسمت الأحناف والشافعية الشبهات، ولكل منهما رأي، نقسمه فيما يأتي:

رأي الشافعية: يرى الشافعية أن الشبهة تنقسم أقسامًا ثلاثة:

١- شبهة في المحل: أي: محل الفعل، مثل وطء الزوج زوجته الحائض، أو الصائمة، أو إتيان الزوجة في دبرها، فالشبهة هنا قائمة في محل الفعل المحرم؛ لأن المحل مملوك للزوج، ومن حقه أن يباشر الزوجة، وإذا لم يكن له أن يباشرها وهي حائض أو صائمة، أو أن يأتيها في الدبر، إلا أن ملك الزوج للمحل وحقه عليه يورث شبهة، وقيام هذه الشبهة يقتضي درء الحد، سواء اعتقد الفاعل حل الفعل، أو حرمته؛ لأن أساس الشبهة ليس الاعتقاد والظن، وإنما أساسها محل الفعل، وتسلط الفاعل شرعًا عليه.

٢- شبهة في الفاعل: كمن يطأ امرأة زفت إليه على أنها زوجته، ثم تبين له أنها ليست زوجته، وأساس الشبهة ظن الفاعل واعتقاده، بحيث يأتي الفعل، وهو يعتقد أنه لا يأتي محرمًا، فقيام هذا الظن عند الفاعل يورث شبهة، يترتب عليها درء الحد، أما إذا أتى الفاعل الفعل، وهو عالم بأنه محرم، فلا شبهة.

٣- شبهة في الجهة: ونقصد في هذا الاشتباه في حل الفعل وحرمته، وأساس هذه الشبهة: الاختلاف بين الفقهاء على الفعل، فكل ما اختلفوا على حله أو جوازه، كان الاختلاف فيه شبهة، يدرأ بها الحد؛ فمثلًا يجيز أبو حنيفة الزواج بلا ولي، ويجيزه مالك بلا شهود، ولا يجيز جمهور الفقهاء هذا الزواج، ونتيجة هذا الزواج أنه لا حد على الوطء في عقد الزواج المختلف في صحته؛ لأن الاختلاف يقوم شبهة تدرأ الحد، ولو كان الفاعل يعتقد حرمة الفعل؛ لأن هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثر ما دام الفقهاء مختلفين على الحل والحرمة.

رأي الأحناف: أما الأحناف، فإنهم يرون أن الشبهة تنقسم قسمين:

١- شبهة في الفعل: وهي شبهة في حق من اشتبه عليه الفعل، دون من لم يشتبه عليه، وتثبت هذه الشبهة في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة، ولم يكن ثمة دليل سمعي يفيد الحل، بل ظن غير الدليل دليلًا؛ كمن يطأ زوجته المطلقة ثلاثًا أو بائنًا على مال في عدتها؛ وتعليل ذلك أن النكاح إذا كان قد زال في حق الحل أصلًا؛ لوجود المبطل للحل، وهو الطلاق، فإن النكاح قد بقي في حق الفراش، والحرمة

---

[١] التشريع الجنائي الإسلامي.

على الأزواج فقط ، ومثل هذا الوطء حرام ، فهو زنى يوجب الحد ، إلا إذا ادعى الواطئ الاشتباه ، وظن الحل ، لأنه بنى ظنه على نوع دليل . وهو بقاء النكاح في حق الفراش ، وحرمة الأزواج ، فظن أنه بقي في حق الحل أيضًا ؛ وهذا ، وإن لم يصلح دليلاً على الحقيقة ، لكنه لما ظنه دليلاً ، اعتبر في حقه درءًا للحدود بالشبهات ، ويشترط ، لقيام الشبهة في الفعل ، ألا يكون هناك دليل على التحريم أصلاً ، وأن يعتقد الجاني الحل ، فإذا كان هناك دليل على التحريم ، أو لم يكن الاعتقاد بالحل ثابتًا ، فلا شبهة أصلاً ، وإذا ثبت أن الجاني كان يعلم بحرمة الفعل ، وجب عليه الحد .

٢- الشبهة في المحل : ويسمونها الشبهة الحكمية ، أو شبهة الملك ؛ وتقوم هذه الشبهة على الاشتباه في حكم الشرع بحل المحل ، فيشترط في هذه الشبهة أن تكون ناشئة عن حكم من أحكام الشريعة ، وهي تتحقق بقيام دليل شرعي ينفي الحرمة ، ولا عبرة بظن الفاعل ، فيستوي أن يعتقد الفاعل الحل ، أو يعلم الحرمة ؛ لأن الشبهة ثابتة بقيام الدليل الشرعي ، لا بالعلم وعدمه .

من يقيم الحدود ؟ : اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من ينيبه عنه هو الذي يقيم الحدود ، وأنه ليس للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم ؛ روى الطحاوي ، عن مسلم بن يسار ، أنه قال : كان رجل من الصحابة يقول : الزكاة ، والحدود ، والفيء ، والجمعة إلى السلطان . قال الطحاوي : لا نعلم له مخالفًا من الصحابة(١) . وروى البيهقي ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ؛ وأخرجه أيضًا ، عن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن الفقهاء الذين ينتهى إلى أقوالهم من أهل المدينة ، أنهم كانوا يقولون : لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئًا من الحدود ، دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنى على عبده ، أو أمته . وذهب جماعة من السلف ، منهم الشافعي ، إلى أن السيد يقيم الحد على مملوكه ، واستدلوا ، بما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن خادمة للنبي ﷺ أحدثت ، فأمرني النبي ﷺ ، أن أقيم عليها الحد ، فأتيتها فوجدتها لم تجف من دمها ، فأتيته فأخبرته ، فقال : «إذا جفت من دمها ، فأقم عليها الحد ، أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم» . رواه أحمد ، وأبو داود ، ومسلم ، والبيهقي ، والحاكم . [أحمد (١/ ٩٥) ومسلم (١٧٠٥ / ٣٤) وأبو داود (٤٤٧٣) والبيهقي (٨/ ٢٢٩) والحاكم (٤/ ٣٦٩)]. وقال أبو حنيفة : يرفعه المولى للسلطان ، ولا يقيمه هو بنفسه .

مشروعية الستر في الحدود : قد يكون ستر العصاة علاجًا ناجعًا للذين تورطوا في الجرائم ، واقترفوا المآثم ، وقد يستيقظون بعد ارتكابها ، فيتوبون توبة نصوحًا ، ويستأنفون حياة نظيفة . لهذا شرع الإسلام الستر على المتورطين في الآثام ، وعدم التعجيل بكشف أمرهم . عن سعيد بن المسيب ، قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل ، من أسلم ، يقال له : هزال . وقد جاء يشكو رجلاً بالزنى ، وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور : ٤] : «يا هزال ، لو سترته بردائك ، كان خيرًا لك» . [أبو داود (٤٣٧٧ و٤٣٧٨) ومالك في الموطأ (٢ - ٤٦١)]. قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس ، فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد : هزال جدي ،

---

(١) تعقبه ابن حزم ، فقال : إنه خالفه ثلاثة من الصحابة .

هذا الحديث حق. وروى ابن ماجه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «من ستر عورة أخيه المسلم، ستر الله عورته يوم القيامة، ومن كشف عورة أخيه، كشف الله عورته، حتى يفضحه في بيته». [ابن ماجه (٢٥٤٦)]. وإذا كان الستر مندوبًا، ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى، التي مرجعها إلى كراهة التنزيه؛ لأنها في رتبة الندب في جانب الفعل، وكراهة التنزيه في جانب الترك، وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنى، ولم يتهتك به، أما إذا وصل الحال إلى إشاعته، والتهتك به، فيجب كون الشهادة به أولى من تركها؛ لأن مطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والفواحش، وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين، وبالزجر لهم، فإذا ظهر حال الشره في الزنى وعدم المبالاة به، وإشاعته؛ فإخلاء الأرض المطلوب حينئذ بالتوبة احتمال يقابله ظهور عدمها، ممن اتصف بذلك، فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء، وهو الحدود، بخلاف من زنى مرة أو مرارًا، مستترًا، متخوفًا، متندمًا عليه، فإنه محل استحباب ستر الشاهد(1).

ستر المسلم نفسه: على المسلم أن يستر نفسه ولا يفضحها بالحديث عما يصدر عنه؛ من إثم أو إقرار أمام الحاكم؛ ليقيم عليه العقوبة؛ روى الإمام مالك في «الموطأ»، عن زيد بن أسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «يا أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله، من أصاب من هذه القاذورات شيئًا، فليستتر بستر الله، فإنه من يبد لنا صفحته، نقم عليه كتاب الله». [مالك في الموطأ (٣٤٩٢)، والاستذكار (٢٤/ ٨٥)].

الحدود كفارة للآثام: يرى أكثر العلماء أن الحدود إذا أقيمت، كانت مكفرة لما اقترف من آثام، وأنه لا يعذب في الآخرة؛ لما رواه البخاري، ومسلم، عن عبادة بن الصامت، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال: «بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئًا، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفى منكم، فأجره على الله، ومن أصاب شيئًا من ذلك، فعوقب به فهو كفارة له(2)، ومن أصاب شيئًا من ذلك، فستره الله عليه فأمره إلى الله؛ إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه». [البخاري (٤٨٩٤)، ومسلم (١٧٠٩)]. وإقامة الحد، وإن كانت مكفرة للآثام، فإنها مع ذلك زاجرة عن اقترافها، فهي جوابر، وزواجر معًا.

إقامة الحدود في دار الحرب: ذهب فريق من العلماء إلى أن الحدود تقام في أرض الحرب، كما تقام في دار الإسلام، دون تفرقة بينهما؛ لأن الأمر بإقامتها عام، لم يخص دارًا دون دار. وممن ذهب إلى هذا مالك، والليث بن سعد.

وقال أبو حنيفة، وغيره: إذا غزا أمير أرض الحرب، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره، إلا أن يكون إمام مصر، أو الشام، أو العراق، أو ما أشبه ذلك، فيقيم الحدود في عسكره.

---

(1) انظر ص ٢٦٥ ج٣ حاشية الشلبي على الزيلعي من كتاب الحدود بتصرف.
(2) وهذا فيما عدا الشرك ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾.

وحجة هؤلاء، أن إقامة الحدود في دار الحرب، قد تحمل المحدود على الالتحاق بالكفر. وهذا هو الراجح؛ وذلك أن هذا حد من حدود الله - تعالى - وقد نهي عن إقامته في الغزو؛ خشية أن يترتب عليه ما هو شر منه. وقد نص أحمد، وإسحاق بن راهويه، والأوزاعي، وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو، وعليه إجماع الصحابة، وكان أبو محجن الثقفي رضي الله عنه لا يستطيع صبرًا عن شرب الخمر، فشربها في واقعة القادسية، فحبسه أمير الجيش - سعد بن أبي وقاص، وأمر بتقييده، فلما التقى الجمعان، قال أبو محجن:

كفى حزنًا أن تطرد الخيل بالقنا ... وأترك مشدودًا علي وثاقيا

ثم قال لامرأة سعد: أطلقيني، ولك علي إن سلمني الله أن أرجع، حتى أضع رجلي في القيد، فإن قتلت، فقد استرحتم مني. فحلته، فوثب على فرس لسعد، يقال لها: البلقاء. ثم أخذ رمحًا، وخرج للقتال، فأتى بما بهر سعدًا وجيش المسلمين، حتى ظنوه ملكًا من الملائكة جاء لنصرتهم، فلما هزم العدو رجع، ووضع رجليه في القيد، فأخبرت سعدًا امرأته، بما كان من أمره، فخلى سعد سبيله، وأقسم ألا يقيم عليه الحد؛ من أجل بلائه في القتال، حتى قوي جيش المسلمين به، فتاب أبو محجن بعد ذلك عن شرب الخمر. فتأخير الحد أو إسقاطه كان لمصلحة راجحة، هي خير للمسلمين وله من إقامة الحد عليه.

النهي عن إقامة الحدود في المساجد؛ صيانة لها عن التلوث: روى أبو داود، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد في المسجد، وأن تنشد فيه الأشعار، وأن تقام فيه الحدود. [أبو داود (٤٤٩٠)].

هل للقاضي أن يحكم بعلمه؟: يرى الظاهرية، أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء، والقصاص، والأموال، والفروج، والحدود، سواء علم ذلك قبل ولايته، أو بعد ولايته. وأقوى ما حكم بعلمه؛ لأنه يقين الحق، ثم بالإقرار، ثم بالبينة؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾. [النساء: ١٣٥]. ولقول الرسول ﷺ: «من رأى منكم منكرًا، فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ...». [أحمد (٣/ ١٠)، ومسلم (٤٩/ ٧٨)، وأبو داود (١١٤٠)، وابن ماجه (١٢٧٥)]. فصح، أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره، وصح، أن فرضًا على القاضي أن يغير كل منكر علمه بيده، وأن يعطي كل ذي حق حقه، وإلا فهو ظالم. وأما جمهور الفقهاء، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه، قال أبو بكر رضي الله عنه: لو رأيت رجلًا على حد، لم أحده، حتى تقوم البينة عندي. ولأن القاضي كغيره من الأفراد، لا يجوز له أن يتكلم بما شهده، ما لم تكن لديه البينة الكاملة، ولو رمى القاضي زانيًا بما شهده منه، وهو لا يملك على قوله البينة الكاملة، لكان قاذفًا، يلزمه حد القذف؛ وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم، فأولى أن يحرم عليه العمل به، وأصل هذا الرأي قول الله - سبحانه -: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].

الخمر

التدرج في تحريمها : وقد كان الناس يشربون الخمر ، حتى هاجر الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة ، فكثر سؤال المسلمين عنها ، وعن لعب الميسر ، لما كانوا يرونه من شرورهما ، ومفاسدهما ، فأنزل الله ﷻ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة : ٢١٩] . أي : أن في تعاطيهما إثمًا كبيرًا ؛ لما فيهما من الأضرار ، والمفاسد المادية والدينية ، وأن فيهما كذلك منافع للناس ، وهذه المنافع مادية ، وهي الربح بالاتجار في الخمر ، وكسب المال ، دون عناء في الميسر . ومع ذلك ، فإن الإثم أرجح من المنافع فيهما ، وفي هذا ترجيح لجانب التحريم ، وليس تحريمًا قاطعًا ، ثم نزل بعد ذلك التحريم أثناء الصلاة تدريجًا مع الناس الذين ألفوها ، وعدُّوها جزءًا من حياتهم ، قال الله - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء : ٤٣] . وكان سبب نزول هذه الآية ، أن رجلاً صلَّى ، وهو سكران ، فقرأ : (قل يا أيها الكافرون ، أعبد ما تعبدون) إلى آخر السورة ، بدون ذكر النفي ، وكان ذلك تمهيدًا لتحريمها نهائيًا ، ثم نزل حكم الله بتحريمها نهائيًا . قال الله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة : ٩٠ ، ٩١] . والظاهر من هذا : أن الله ، سبحانه ، عطف على الخمر الميسر ، والأنصاب ، والأزلام ، وحكم على هذه الأشياء كلها بأنها :

١ - رجس : أي ؛ خبيث ، مستقذر عند أولي الألباب .

٢ - ومن عمل الشيطان ، وتزيينه ، ووسوسته .

٣ - وإذا كان ذلك كذلك ، فإن من الواجب اجتنابها ، والبعد عنها ؛ ليكون الإنسان معدًّا ومهيئًا للفوز والفلاح .

٤ - وأن إرادة الشيطان بتزيينه تناول الخمر ، ولعب الميسر ، في إيقاع العداوة والبغضاء ، بسبب هذا التعاطي ، وهذه مفسدة دنيوية .

٥ - وأن إرادته كذلك في الصد عن ذكر الله ، والإلهاء عن الصلاة ، وهذه مفسدة أخرى دينية .

٦ - وأن ذلك كله يوجب الانتهاء ، عن تعاطي شيء من ذلك . وهذه الآية آخر ما نزل في حكم الخمر ، وهي قاضية بتحريمها تحريمًا قاطعًا . وأخرج عبد بن حميد ، عن عطاء ، قال : أول ما نزل في تحريم الخمر : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة : ٢١٩] . فقال بعض الناس : نشربها لمنافعها . وقال آخرون : لا خير في شيء فيه إثم . ثم نزلت : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء : ٤٣] . فقال بعض الناس : نشربها ، ونجلس في بيوتنا . وقال آخرون : لا خير في شيء يحول بيننا وبين الصلاة مع المسلمين .

نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[1] [المائدة: ٩٠، ٩١]. فنهاهم، فانتهوا. وكان هذا التحريم بعد غزوة الأحزاب. وعن قتادة، أن الله حرم الخمر في سورة المائدة، بعد غزوة الأحزاب، وكانت غزوة الأحزاب سنة أربع، أو خمس هجرية. وذكر ابن إسحاق، أن التحريم كان في غزوة بني النضير، وكانت سنة أربع هجرية على الراجح. وقال الدمياطي في «سيرته»: كان تحريمها عام الحديبية، سنة ست هجرية.

تشديد الإسلام في تحريم الخمر: وتحريم الخمر يتفق مع تعاليم الإسلام، التي تستهدف إيجاد شخصية قوية في جسمها، ونفسها، وعقلها، وما من شك في أن الخمر تُضعف الشخصية، وتذهب بمقوماتها، ولا سيما العقل، يقول أحد الشعراء:

شربت الخمر، حتى ضلّ عقلي ... كذاك الخمر تفعل بالعقول

وإذا ذهب العقل، تحول المرء إلى حيوان شرير، ويصدر عنه من الشر والفساد، ما لا حدّ له، فالقتل، والعدوان، والفحش، وإفشاء الأسرار، وخيانة الأوطان من آثاره. وهذا الشر يصل إلى نفس الإنسان، وإلى أصدقائه وجيرانه، وإلى كلّ من يسوقه حظه التعس إلى الاقتراب منه؛ فعن علي رضي الله عنه أنه كان مع عمه حمزة، وكان له شارفان - أي: ناقتان مسنتان - أراد أن يحمل عليهما الإذخر، وهو نبات طيب الرائحة، مع صائغ يهودي، ويبيعه للصواغين؛ ليستعين بثمنه على وليمة فاطمة - رضي الله عنها - عند زواجه بها، وكان عمه حمزة يشرب الخمر مع بعض الأنصار، ومعه قينة تغنيه، فأنشدت شعرا حثته به على نحر الناقتين، وأخذ أطايبهما؛ ليأكل منها، فثار حمزة، وجبّ[2] أسنمتهما، وأخذ من أكبادهما، فلما رأى علي ذلك تألم، ولم يملك عينيه، وشكا حمزة إلى النبي ﷺ، فدخل النبي ﷺ على حمزة، ومعه علي، وزيد بن حارثة، فتغيظ عليه، وطفق يلومه، وكان حمزة ثملاً، قد احمرت عيناه، فنظر إلى رسول الله ﷺ، وقال له ولمن معه: وهل أنتم إلا عبيد لأبي. فلما علم النبي ﷺ أنه ثمل، نكص على عقبيه القهقرى، وخرج هو ومن معه. [البخاري (٢٠٨٩) ومسلم (١٩٧٩/ ٢)]. هذه هي آثار الخمر، حينما تلعب برأس شاربها، وتفقده وعيه، ولهذا أطلق عليها الشرع أم الخبائث؛ فعن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «الخمر أم الخبائث» [صحيح الجامع (٣٣٤٠) والسلسلة الصحيحة (١٨٥٤)]. وعن عبد الله بن عمرو، قال: الخمر أم الفواحش، وأكبر الكبائر، ومن شرب الخمر، ترك الصلاة، ووقع على أمه، وخالته، وعمته. رواه الطبراني في «الكبير» من حديث عبد الله بن عمرو. [مجمع الزوائد (٥/ ٢٧٢)]. وكذا من حديث ابن عباس، بلفظ: «من شربها، وقع على أمه» [مجمع الزوائد (٥/ ٦٧) وصحيح الجامع

---

(١) ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾: لما علم عمر رضي الله عنه أن هذا وعيد شديد زائد على معنى انتهوا قال: انتهينا. وأمر النبي ﷺ مناديه أن ينادي في سكك المدينة: ألا إن الخمر قد حرمت. فكسرت الدنان، وأريقت الخمر حتى جرت في سكك المدينة.

(٢) جبّ: قطع.

٣٤٥٤)]. وكما عدّها أم الخبائث، أكد حرمتها، ولعن متعاطيها، وكل من له بها صلة، واعتبره خارجًا عن الإيمان؛ فعن أنس، أن رسول الله ﷺ لعن في الخمر عشرة: «عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، والمشترى له». رواه ابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث غريب [الترمذي (١٢٩٥) وابن ماجه (٣٣٨١)]. وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[1]. رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، [أحمد (٢/ ٣٧٦، ٤٧٩) والبخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) وأبو داود (٤٦٨٩) والترمذي (٢٦٢٥) والنسائي (٨/ ٦٤، ٦٥) وابن ماجه (٣٩٣٦)]. وجعل جزاء من يتناولها في الدنيا، أن يحرم منها في الآخرة؛ لأنه استعجل شيئًا، فجوزي بالحرمان منه؛ قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر في الدنيا، ولم يتب، لم يشربها في الآخرة وإن دخل الجنة». [البخاري (٥٥٧٥) ومسلم (٢٠٠٣)].

تحريم الخمر في المسيحية: وكما أن الخمر محرمة في الإسلام، فهي محرمة في المسيحية كذلك. وقد استفتت جماعة منع المسكرات رؤساء الديانة المسيحية، بالوجه القبلي، بالجمهورية العربية المتحدة[2]، فأفتوا بما خلاصته: أن الكتب الإلهية جميعها نصت على الإنسان أن يبتعد عن المسكرات. كذلك استدل رئيس كنيسة السوريين الأرثوذكس على تحريم المسكرات، بنصوص الكتاب المقدس، ثم قال: وخلاصة القول: إن المسكرات إجمالاً محرمة في كل كتاب؛ سواء أكانت من العنب، أم من سائر المواد كالشعير، والتمر، والعسل، والتفاح، وغيرها. ومن شواهد العهد الجديد، في ذلك، قول بولس في رسالته إلى أهل أفسس (٥: ٨): ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلاعة. ونهيه عن مخالطة السكير (اكو ٥: ١١) وجزمه بأن السكيرين لا يرثون ملكوت السموات (غلاط ٥: ٢١) (اكو ٦: ٩، ١٠).

أضرار الخمر: وقد لخصت مجلة التمدن الإسلامي، بقلم الدكتور عبد الوهاب خليل، ما في الخمر من أضرار صحية، ودينية، وخلقية، وما يترتب عليها من آثار سيئة في الفرد والجماعة، فقالت: وإذا سألنا جميع العلماء؛ سواء علماء الدين، أو الطب، أو الأخلاق، أو الاجتماع، أو الاقتصاد، وأخذنا رأيهم في تعاطي المسكرات، لكان جواب الكل واحدًا: وهو منع تعاطيها منعًا باتًا؛ لأنها مضرة ضررًا فادحًا، فعلماء الدين يقولون: إنها محرمة، وما حرمت، إلا لأنها أم الخبائث. وعلماء الطب، يقولون: إنها من أعظم الأخطار التي تهدد نوع البشر، لا بما تورثه مباشرة من الأضرار السامة فحسب، بل بعواقبها الوخيمة أيضًا،

---

(١) أي فلو مرتكب ذلك لا يكون على كمال الإيمان [illegible] الإيمان حرمة ثلاث، وكونه من أسباب سخط الله وغضبه [illegible] الإيمان بخلاف المعاصي. وعلى أن الإيمان يفارق مرتكب أمثال هذه الكبائر مدة ملابسته لها، وما يعود إليه بعدها، وقيل: نفي لكمال الإيمان، والرأي الأول أصح. كما حققه الإمام الغزالي في الإحياء في كتاب التوبة.

(٢) منهم نيافة مطران كرسي أسيوط، ونيافة مطران كرسي إسنا، ونيافة مطران قنا. بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٦٢م.

إذ إنها تمهد السبيل لخطر لا يقل ضررًا عنها ، ألا وهو السل . والخمر توهن البدن ، وتجعله أقل مقاومة وجلدًا في كثير من الأمراض مطلقًا ، وهي تؤثر في جميع أجهزة البدن ، وخاصة في الكبد ، وهي شديدة الفتك بالمجموعة العصبية . لذلك لا يستغرب أن تكون من أهم الأسباب الموجبة لكثير من الأمراض العصبية ، ومن أعظم دواعي الجنون ، والشقاوة ، والإجرام ، لا لمستعملها وحده ، بل في أعقابه من بعده . فهي بذرة علة الشقاء ، والعوز ، والبؤس ، وهي جرثومة الإفلاس ، والمسكنة ، والذل ، وما نزلت بقوم إلا أودت بهم ؛ مادة ومعنى ، بدنًا وروحًا ، حسًا وعقلًا . وعلماء الأخلاق ، يقولون : لكي يكون الإنسان محافظًا على الرزانة ، والمنعة ، والشرف ، والنخوة ، والمروءة ، يلزم عدم تناوله شيئًا ، يضيع به هذه الصفات الحميدة . وعلماء الاجتماع ، يقولون : لكي يكون المجتمع الإنساني على غاية من النظام ، والترتيب ، يلزم عدم تعكيره بأعمال تخل بهذا النظام ، وعندها تصبح الفوضى سائدة ، والفوضى تخلق التفرقة ، والتفرقة تفيد الأعداء . وعلماء الاقتصاد ، يقولون : إن كلّ درهم نصرفه لمنفعتنا فهو قوة لنا وللوطن ، وكلّ درهم نصرفه لمضرتنا فهو خسارة علينا وعلى وطننا ، فكيف بهذه الملايين من الثروات ، التي تذهب سدى على شرب المسكرات ، على اختلاف أنواعها ، وتؤخرنا ماليًا ، وتذهب بمروءتنا ونخوتنا؟! . فعلى هذا الأساس ، نرى أن العقل يأمرنا بعدم تعاطي الخمر ، وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضمار ، فقد كفيناها مؤنة التعب في هذه السبيل ، وأتيناها بالجواب ، بدون أن تتكبد مشقة ، أو تصرف فلسًا واحدًا ؛ إذ جميع العلماء متفقون على ضررها ، والحكومة من الشعب ، والشعب يريد من حكومته رفع الضرر والأذى ، وهي مسؤولة عن رعيتها . وبمنع المسكرات ، يغدو أفراد الأمة أقوياء البنية ، صحيحي الجسم ، أقوياء العزيمة ، ذوي عقل ناضج ، ومنعه من أهم الوسائل المؤدية ، إلى رفع المستوى الصحي في البلاد ، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفع المستوى الاجتماعي ، والأخلاقي ، والاقتصادي ؛ إذ تخفف الأعباء عن كثير من الوزارات ، وخاصة وزارة العدل ، فيصبح رواد القصور العدلية والسجون قليلين ، وبعدها تصبح السجون خالية ، تتحول إلى دور يستفاد منها بشتى الإصلاحات الاجتماعية . هذه هي الحضارة والمدنية ، وهذه هي النهضة . وهذا هو الرقي ، والوعي . وهذا هو المعيار ، والميزان لرقي الأمم . هذه هي الاشتراكية والتعاونية بمعناها وحقيقتها ، أي : نشترك ونتعاون على رفع الضرر والأذى ، وباب العمل الجدي المنتج واسع : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] . هذه الأضرار الآنفة ثبتت ثبوتًا ، لا مجال فيه لشك أو لارتياب ، مما حمل كثيرًا من الدول الراقية على محاربة تعاطي الخمر ، وغيرها من المسكرات . وكان في مقدمة من حاول منع تعاطيها من الدول أمريكا ، فقد ذكر في كتاب «تنقيحات» للسيد أبي الأعلى المودودي ، ما يأتي : «منعت حكومة أمريكا الخمر ، وطاردتها في بلادها ، واستعملت جميع وسائل المدنية الحاضرة كالمجلات ، والمحاضرات ، والصور ، والسينما ؛ لتهجين شربها ، وبيان مضارها ومفاسدها . ويقدرون ما أنفقته الدولة في الدعاية ضد الخمر ، بما يزيد على ٦٠ مليون دولار ، وأن ما نشرته من الكتب ، والنشرات يشتمل على ١٠ بلايين

صحفة، وما تحملته في سبيل قانون تنفيذ التحريم، في مدة أربعة عشر عامًا، لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيهًا، وقد أعدم فيها ٣٠٠ نفسًا، وسجن ٥٣٢٣٣٥ نفسًا، وبلغت الغرامات إلى ١٦ مليون جنيهًا، وصادرت من الأملاك ما يبلغ ٤٠٤ مليون وأربعة ملايين جنيه، ولكن كل ذلك لم يزد الأمة الأمريكية إلا غرامًا بالخمر، وعنادًا في تعاطيها، حتى اضطرت الحكومة سنة ١٩٣٣م، إلى سحب هذا القانون، وإباحة الخمر في مملكتها إباحة مطلقة. انتهى. إن أمريكا قد عجزت عجزًا تامًا عن تحريم الخمر، بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها، ولكن الإسلام الذي ربى الأمة على أسمى من الذين، وغرس في نفوس أفرادها غراس الإيمان الحق، وأحيا ضميرها بتعاليمه الصالحة، والأسوة الحسنة، لم يصنع شيئًا من ذلك، ولم يتكلف مثال هذا الجهد، ولكنها كلمة صدرت من الله، استجابت لها النفوس استجابة مطلقة. روى البخاري، ومسلم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيخ، إني لقائم أسقي أبا طلحة، وأبا أيوب، ورجالًا من أصحاب النبي ﷺ في بيتنا، إذ جاء رجل، فقال: هل بلغكم الخبر؟ فقلنا: لا. فقال: إن الخمر قد حرمت. فقال: يا أنس، أرق هذه القلال. قال: فما سألوا عنها، ولا راجعوها بعد خبر الرجل. [البخاري (٥٥٨٢) ومسلم (١٩٨٠/ ٤ و٥)]. وهكذا يصنع الإيمان بأهله.

ما هي الخمر؟ الخمر: هي تلك السوائل المعروفة المتخذة بطريق تخمير بعض الحبوب أو الفواكه، وتحول النشا أو السكر الذي تحتويه إلى غول[١]، بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إفراز مواد خاصة، يعد وجودها ضروريًا في عملية التخمير. وقد سميت خمرًا؛ لأنها تخامر العقل وتستره، أي؛ تغطيه، وتفسد إدراكه. هذا هو تعريف الأطباء للخمر. وكل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خمرًا، ولا عبرة بالمادة التي أخذت منه، فما كان مسكرًا، من أي نوع من الأنواع، فهو خمر شرعًا، ويأخذ حكمه، ويستوي في ذلك ما كان من العنب؛ أو التمر، أو العسل، أو الحنطة، أو الشعير، أو ما كان من غير هذه الأشياء؛ إذ إن ذلك كله خمر محرم؛ لضرره الخاص والعام، وصده عن ذكر الله، وعن الصلاة، وإيقاعه العداوة والبغضاء بين الناس. والشارع لا يفرق بين المتماثلات؛ فلا يفرق بين شراب مسكر، وشراب آخر مسكر، فيبيح القليل من صنف، ويحرم القليل من صنف آخر، بل يسوي بينهما، وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما، فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة، لا تحتمل التأويل ولا التشكيك.

١- روى أحمد، وأبو داود، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام». [أحمد (٢/ ٢٩، ٣١) وأبو داود (٣٦٧٩)].

٢- وروى البخاري، ومسلم، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله ﷺ، فقال: «أما بعد، أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء؛ من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل». [البخاري (٤٦١٩)، ومسلم (٣٠٣٢/ ٣٢، ٣٣)]. هذا الذي قاله أمير

---

(١) نعني: الكحول.

المؤمنين هو القول الفصل؛ لأنه أعرف باللغة، وأعلم بالشرع، ولم ينقل أن أحدًا من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه.

٣- وروى مسلم، عن جابر، أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ، عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة، يقال له: «المزر»؟ فقال رسول الله ﷺ: «أمسكر هو؟» قال: نعم. فقال ﷺ: «كل مسكر حرام، إن على الله عهدًا لمن يشرب المسكر، أن يسقيه من طينة الخبال». قالوا: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: «عرق أهل النار». أو قال: «عصارة أهل النار». [أحمد (٣/ ٣٦١) ومسلم (٢٠٠٢/ ٧٢) والنسائي (٨/ ٣٢٧)].

٤- وفي «السنن»، عن النعمان بن بشير، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من العنب خمرًا، وإن من التمر خمرًا، وإن من العسل خمرًا، وإن من البر خمرًا، وإن من الشعير خمرًا». [أحمد (٤/ ٢٦٧) وأبو داود (٣٦٧٧) والترمذي (١٨٧٢) وابن ماجه (٣٣٧٩)].

٥- وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: «كل مسكر حرام، وما أسكر الفرق(١) منه، فملء الكف منه حرام». [أحمد (٦/ ١٣١) وأبو داود (٣٦٨٧) والترمذي (١٨٦٦)].

٦- وروى أحمد، والبخاري، ومسلم، عن أبي موسى الأشعري، قال: قلت: يا رسول الله، أفتنا في شرابين، كنا نصنعهما باليمن؛ «البتع» وهو من العسل، حين يشتد(٢)، و«المزر» وهو من الذرة، والشعير ينبذ حتى يشتد، قال: وكان رسول الله ﷺ قد أوتي جوامع الكلم بخواتيمه، قال: «كل مسكر حرام». [أحمد (٤/ ٤٠٢) والبخاري (٤٣٤٣) ومسلم (١٧٣٣/ ٧٠)].

٧- وعن علي ﷺ أن رسول الله ﷺ نهاهم عن الجعة. وهي نبيذ الشعير. أي؛ البيرة. رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (٣٦٩٧) والنسائي (٥١٧٣)].

هذا هو رأي جمهور الفقهاء، من الصحابة، والتابعين، وفقهاء الأمصار، ومذهب أهل الفتوى، ومذهب محمد، من أصحاب أبي حنيفة، وعليه الفتوى. ولم يخالف في ذلك أحد، سوى فقهاء العراق، وإبراهيم النخعي، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وشريك، وابن شبرمة، وسائر فقهاء الكوفيين، وأكثر علماء البصريين، وأبي حنيفة؛ فإنهم قالوا بتحريم القليل والكثير من الخمر، التي هي من عصير العنب، أما ما كان من الأنبذة من غير العنب، فإنه يحرم الكثير منه، أما القليل الذي لا يسكر فإنه حلال! وهذا الرأي مخالف تمام المخالفة لما سبق من الأدلة. ومن الأمانة العلمية أن نذكر حجج هؤلاء الفقهاء، ملخصين ما قاله ابن رشد في «بداية المجتهد» قال: قال جمهور فقهاء الحجاز(٣)، وجمهور المحدثين: قليل الأنبذة، وكثيرها المسكرة حرام. وقال العراقيون، وإبراهيم النخعي، من التابعين، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وشريك، وابن شبرمة، وأبو حنيفة، وسائر فقهاء الكوفيين، وأكثر علماء البصريين: إن المحرم من سائر

---

(١) الفرق: مكيال يسع ستة عشر رطلاً.
(٢) يشتد: يغلي ويختمر.
(٣) بداية المجتهد، ج١ ص٤٢٤، ٤٢٧.

الأشربة المسكرة هو المسكر نفسه لا العين. وسبب اختلافهم: تعارض الآثار والأقيسة في هذا الباب، فللحجازيين في تثبيت مذهبهم طريقتان:

الطريقة الأولى: الآثار الواردة في ذلك.

الطريقة الثانية: تسمية الأنبذة بأجمعها خمرًا.

فمن أشهر الآثار التي تمسك بها أهل الحجاز، ما رواه مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، أنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن البتع، وعن نبيذ العسل؟ فقال: «كل شراب أسكر، فهو حرام». أخرجه البخاري. وقال يحيى بن معين: هذا أصح حديث روي عن النبي عليه الصلاة والسلام في تحريم المسكر. [أحمد (٦/ ٣٦ و٩٧) والبخاري (٥٥٨٥) ومسلم (٢٠٠١/ ٦٧)]. ومنها أيضًا ما أخرجه مسلم: عن ابن عمر، أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام». [مسلم (٢٠٠٣/ ٧٥) والدارقطني (٤/ ٢٤٩)]. فهذان حديثان صحيحان: أما الأول: فاتفق الكل عليه. وأما الثاني: فانفرد بتصحيحه مسلم. وخرج الترمذي، وأبو داود، والنسائي، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام». [أبو داود (٣٦٨١) والترمذي (١٨٦٥) وابن ماجه (٣٣٩٣)]. وهو نص في موضع الخلاف.

وأما الاستدلال الثاني: من أن الأنبذة كلها تسمى خمرًا: فلهم في ذلك طريقتان:

إحداهما: من جهة إثبات الأسماء بطريق الاشتقاق، والثانية: من جهة السماع. فأما التي من جهة الاشتقاق: فإنهم قالوا: إنه معلوم عند أهل اللغة أن الخمر إنما سميت خمرًا لمخامرتها العقل، فوجب لذلك أن يطلق اسم الخمر لغة على كل ما خامر العقل. وهذه الطريقة من إثبات الأسماء، فيها اختلاف بين الأصوليين، وهي غير مرضية عند الخراسانيين.

وأما الطريقة الثانية، التي من جهة السماع: فإنهم قالوا: إنه وإن لم يسلم لنا بأن الأنبذة تسمى في اللغة خمرًا، فإنها تسمى خمرًا شرعًا. واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر المتقدم. وبما روي أيضًا عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة، والعنبة». [أحمد (٢/ ٢٧٩) ومسلم (١٩٨٥/ ١٣) وأبو داود (٣٦٧٨) والترمذي (١٨٧٥) وابن ماجه (٣٣٧٨)]. وبما روي أيضًا عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من العنب خمرًا، وإن من العسل خمرًا، ومن الزبيب خمرًا، ومن الحنطة خمرًا، وأنا أنهاكم عن كل مسكر». [أحمد (٤/ ٢٦٧) وأبو داود (٣٦٧٧) والترمذي (١٨٧٢) وابن ماجه (٣٣٧٩) من حديث النعمان بن بشير]. فهذه هي عمدة الحجازيين في تحريم الأنبذة. وأما الكوفيون، فإنهم تمسكوا لمذهبهم بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] وبآثار رووها في هذا الباب، وبالقياس المعنوي. أما احتجاجهم بالآية، فإنهم قالوا: السكر هو المسكر، ولو كان محرم العين، لما سماه الله رزقًا حسنًا. وأما الآثار التي اعتمدوها في هذا الباب، فمن أشهرها عندهم حديث أبي عون الثقفي، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «حرمت الخمر

بعينها، والمسكر من غيرها» [النسائي (٨/ ٣٢١) وأحمد (١/ ٣٢٠)]. قالوا: وهذا نصٌّ لا يحتمل التأويل، وضعفه أهل الحجاز؛ لأن بعض رواته روى: «والمسكر من غيرها». ومنها حديث شريك، عن سماك بن حرب بإسناده، عن أبي بردة بن نيار، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية، فاشربوا فيما بدا لكم، ولا تسكروا». خرجها الطحاوي. [ابن أبي شيبة (٧/ ٤٦٩، ٥١٨)]، وروي عن ابن مسعود، أنه قال: «شهدت تحريم النبيذ كما شهدتم، ثم شهدت تحليله، فحفظت ونسيتم». وروي عن أبي موسى، أنه قال: «بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذًا إلى اليمن، فقلنا: يا رسول الله إن بها شرابين يصنعان من البر والشعير أحدهما يقال له: المزر، والآخر يقال له: البتع. فما نشرب؟ فقال - عليه الصلاة والسلام -: اشربا، ولا تسكرا». خرجه الطحاوي أيضًا. [شرح مشكل الآثار (٤٩٢٣) والنسائي (٨/ ٣٠٠) وابن حبان (٥٣٧٦) وابن أبي شيبة (٥/ ١٠٠)]. إلى غير ذلك من الآثار التي ذكروها في هذا الباب.
وأما احتجاجهم من جهة النظر، فإنهم قالوا: قد نص القرآن على أن علة التحريم في الخمر إنما هي للصدّ عن ذكر الله، ووقوع العداوة والبغضاء، كما قال - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١]. وهذه العلة توجد في القدر المسكر، لا فيما دون ذلك، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام، إلا ما انعقد عليه الإجماع، من تحريم قليل الخمر وكثيرها. قالوا: وهذا النوع من القياس يلحق بالنص، وهو القياس الذي نبه الشرع على العلة فيه. وقال المتأخرون من أهل النظر: حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى، وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر. وإذا كان هذا كما قالوا، فيرجع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس، أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا، وهي مسألة مختلف فيها، لكن الحق أن الأثر إذا كان نصًّا ثابتًا، فالواجب أن يُغلَّب على القياس. وأما إذا كان ظاهر اللفظ محتملًا للتأويل: فهنا يتردد النظر، هل يجمع بينهما بأن يتأول اللفظ، أو يغلب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس؟ وذلك مختلف بحسب قوة لفظ من الألفاظ الظاهرة، وقوة قياس من القياسات التي تقابلها، ولا يدرك الفرق بينهما إلا بالذوق العقلي، كما يدرك الموزون من الكلام من غير الموزون. وربما كان الذوقان على التساوي؛ ولذلك كثر الاختلاف في هذا النوع، حتى قال كثير من الناس: كل مجتهد مصيب.

قال القاضي: والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله - عليه الصلاة والسلام -: «كل مسكر حرام». [أبو داود (٣٦٨١) والترمذي (١٨٦٥) وابن ماجه (٣٣٩٢) من حديث جابر] وإن كان يحتمل، أن يراد به القدر المسكر، لا الجنس المسكر، فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب على الظن من تعليقه بالقدر؛ لمكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون؛ فإنه لا يبعد أن يحرم الشارع قليل المسكر وكثيره؛ سدًّا للذريعة وتغليظًا، مع أن الضرر إنما يوجد في الكثير، وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع، أنه اعتبر في الخمر الجنس دون القدر، فوجب كل ما وجدت فيه علة الخمر أن يلحق بالخمر، وأن يكون على من زعم وجود الفرق، إقامة الدليل على ذلك.

هنا ، وإن لم يسلموا لنا بصحة قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» . فإنهم إن سلموا ، لم يحملوا عنه انفكاكًا ، فإنه نصٌّ في موضع الخلاف ، ولا يصح أن تعارض النصوص بالمقاييس ، وأيضًا ، فإن الشرع قد أخبر أن في الخمر مضرة ومنفعة ، فقال ـ تعالى ـ : ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] . وكان القياس إذا قصد الجمع بين انتفاء المضرة ووجود المنفعة ، أن يحرم كثيرها ويحلل قليلها ، فلما غلّب الشرع حكم المضرة على المنفعة في الخمر ، ومنع القليل منه والكثير ، وجب أن يكون الأمر كذلك في كلّ ما يوجد فيه علة تحريم الخمر ، إلا أن يثبت في ذلك فارق شرعي . واتفقوا على أن الانتباذ حلالٌ ، ما لم تحدث فيه الشدة المطربة الخمرية ؛ لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : «فانتبذوا ، وكلّ مسكر حرام» . [سبق تخريجه] . ولما ثبت عنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنه كان ينتبذ ، وأنه كان يريقه في اليوم الثاني ، أو الثالث . واختلفوا من ذلك في مسألتين : إحداهما ، في الأواني التي ينتبذ فيها . والثانية ، في انتباذ شيئين ، مثل البسر ، والرطب ، والتمر ، والزبيب . انتهى .

أهمّ أنواع الخمور : توجد الخمور في الأسواق بأسماء مختلفة ، وقد تقسم إلى أقسام ، خاصة باعتبار ما تحويه من النسب المئوية من الكحول ، فهناك مثلاً : البراندي ، والويسكي ، والروم ، والليكير ، وغيرها ، وتبلغ نسبة الكحول فيها من ٤٠ ٪ ، إلى ٦٠ ٪ . وتبلغ النسبة في الجن ، والهولاندي ، والجنيفا من ٣٣٪ ، إلى ٤٠ ٪ . وتحتوي بعض الأصناف الأخرى ، مثل : البورت ، والشري ، والماديرا على ١٥٪ ـ ٢٠٪ . وتحتوي الخمور الخفيفة ، مثل : الكلارت ، والهوك ، والشمبانيا ، والبرجاندي على ١٠ ٪ ـ ١٥ ٪ . وأنواع البيرة الخفيفة تحتوي على ٢ ٪ ـ ٩ ٪ ، مثل : الأيل ، والبورتر ، والاستوت ، والليونخ ، وغيرها . وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة ، مثل : البوظة ، والقصب المتخمر ، وغيرهما .

شربُ العصير والنبيذ قبلَ التخمير : يجوز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه[1] ؛ لحديث أبي هريرة ، عند أبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، قال : علمت أن النبي ﷺ كان يصوم ، فتحينت فطره بنبيذ صنعته في دباء ، ثم أتيته به ، فإذا هو ينش[2] ، فقال : «اضرب بهذا الحائط ؛ فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله ، واليوم الآخر» . [أبو داود (٣٧١٦) والنسائي (٨/ ٣٢٥) وابن ماجه (٣٤٠٩)] . وأخرج أحمد ، عن ابن عمر في العصير ، قال : اشربه ، ما لم يأخذه شيطانه . قيل : وفي كم يأخذه شيطانه؟ قال : في ثلاث . [ابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٩١٠)] . وأخرج مسلم ، وغيره ، من حديث ابن عباس ، أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب ، فيشربه اليوم ، والغد ، وبعد الغد ، إلى مساء الثالثة ، ثم يأمر به فيسقى الخادم ، أو يهراق . [أحمد (١/ ٢٣٢) ومسلم (٢٠٠٤/ ٧٩)] . قال أبو داود : ومعنى (يسقى الخادم) يبادر به الفساد ، ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام . وقد أخرج مسلم ، وغيره ، من حديث عائشة ، أنها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ غدوة ، فإذا كان العشي فتعشى ، شرب على عشائه ، وإن فضل شيء صبته أو أفرغته ، ثم تنبذ له بالليل ، فإذا أصبح تغدى ، فشرب على غدائه . قالت : يغسل السقاء ، غدوة وعشية . [أحمد (٦/ ١٢٤) ومسلم (٢٠٠٥/ ...

---

(١) الغليان : الاشتداد.
(٢) ينش : يغلي.

٢ ـ الاتجار بالمواد المخدرة، واتخاذها وسيلة للربح التجاري.

٣ ـ زراعة الخشخاش، والحشيش، بقصد البيع أو استخراج المادة المخدرة منهما؛ للتعاطي أو للتجارة.

٤ ـ الربح الناتج من هذا السبيل: أهو ربح حلال أم حرام؟

وقد أجاب فضيلته بما يأتي:

١ ـ تعاطي المواد المخدرة ـ إنه لا يشك شاكٌّ، ولا يرتاب مرتابٌ، في أن تعاطي هذه المواد حرام؛ لأنها تؤدي إلى مضار جسيمة، ومفاسد كثيرة، فهي تفسد العقل، وتفتك بالبدن، إلى غير ذلك من المضار والمفاسد، فلا يمكن أن تأذن الشريعة بتعاطيها، مع تحريمها لما هو أقل منها مفسدة، وأخف ضررًا؛ ولذلك قال بعض علماء الحنفية: إن من قال بحِلِّ الحشيش: زنديق مبتدع. وهذا منه دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها؛ ولأنه لما كان الكثير من هذه المواد يخامر العقل ويغطيه، ويحدث من الطرب واللذة عند متناوليها، ما يدعوهم إلى تعاطيها والمداومة عليها، كانت داخلة فيما حرمه الله ـ تعالى ـ في كتابه العزيز، وعلى لسان رسوله ﷺ من الخمر والمسكر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «السياسة الشرعية» ما خلاصته: إن الحشيشة حرام يُحَدُّ متناولها، كما يُحَدُّ شارب الخمر، وهي أخبث من الخمر، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج؛ حتى يصير في الرجل تخنث ودياثة، وغير ذلك من الفساد، وأنها تصد عن ذكر الله، وعن الصلاة، وهي داخلة فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر، لفظًا أو معنى. قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: يا رسول الله، أفتنا في شرابين، كنا نصنعهما باليمن: البِتْع وهو العسل ينبذ، حتى يشتد، والمِزْر وهو من الذرة والشعير، ينبذ حتى يشتد؟ قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه، فقال: «كل مسكر حرام». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٤٣٤٣) ومسلم (١٧٣٣/ ٧٠)].

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من الحنطة خمرًا، ومن الشعير خمرًا، ومن الزبيب خمرًا، ومن التمر خمرًا، ومن العسل خمرًا، وأنا أنهى عن كل مسكر». رواه أبو داود، وغيره. [أحمد (٤/ ٢٦٧) وأبو داود (٣٦٧٦) والترمذي (١٨٧٢) وابن ماجه (٣٣٧٩)]. وعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام». [أحمد (٢/ ١٦) ومسلم (٢٠٠٣/ ٧٤) وأبو داود (٣٦٧٩) والترمذي (١٨٦١) والنسائي (٥٥٨٥)]. وفي رواية: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام». رواهما مسلم. [مسلم (٢٠٠٣/ ٧٥) والدارقطني (٤/ ٢٤٩)]. وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام، وما أسكر الفرق(1) منه، فملء الكف منه حرام». قال الترمذي: حديث حسن. [أحمد (٦/ ١٣١) وأبو داود (٣٦٨٧) والترمذي (١٨٦٦)]. وروى أهل السنن عن النبي ﷺ من وجوه، أنه قال: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام». [أحمد (٢/ ٩١) وابن ماجه (٣٣٩٢) والدارقطني (٤/ ٢٦٢) من حديث ابن عمر]. وصححه الحفاظ. وعن جابر ـ رضي الله عنه ـ أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة، يقال له: المزر. قال: «أمسكر هو؟». قال: نعم.

---

(1) بمعنى: معنى الفرق: والمعنى: ما أسكر كثيره، فقليله حرام.

فقال: «كلّ مسكر حرام، إن على الله عهدًا لمن يشرب المسكر، أن يسقيه من طينة الخبال». قالوا: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: «عرق أهل النار». أو قال: «عصارة أهل النار». رواه مسلم. [أحمد (٣/ ٣٦١) ومسلم (٣/ ٢٠٠٢/ ٧٢) والنسائي (٨/ ٣٢٧)]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «كلّ مخمّر خمر[1] وكلّ مسكر حرام». رواه أبو داود. [أبو داود (٣٦٨٠)]. والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة، جمع رسول الله ﷺ بما أوتيه من جوامع الكلم كلّ ما غطّى العقل وأسكر، ولم يفرق بين نوع ونوع، ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروبًا. على أن الخمر قد يصطبغ بها، أي: تجعل إدامًا، وهذه الحشيشة قد تذاب بالماء وتشرب، فالخمر يشرب ويؤكل، والحشيشة تؤكل وتشرب، وكلّ ذلك حرام، وحدوثها بعد عصر النبي ﷺ والأئمة، لا يمنع من دخولها في عموم كلام رسول الله ﷺ عن المسكر، فقد حدثت أشربة مسكرة بعد النبي ﷺ، وكلها داخلة في الكلم الجوامع من الكتاب والسنة. انتهت خلاصة كلام ابن تيمية.

وقد تكلم - رحمه الله - عنها أيضًا غير مرة في «فتاواه»، فقال ما خلاصته: هذه الحشيشة الملعونة، هي وآكلوها، ومستحلوها، الموجبة لسخط الله تعالى، وسخط رسوله، وسخط عباده المؤمنين، المعرضة صاحبها لعقوبة الله، تشتمل على ضرر في دين المرء، وعقله، وخلقه، وطبعه، وتفسد الأمزجة، حتى جعلت خلقًا كثيرًا مجانين، وتورث من مهانة آكلها، ودناءة نفسه، وغير ذلك ما لا تورث الخمر، ففيها من المفاسد ما ليس في الخمر، فهي بالتحريم أولى، وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام، ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال، فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل مرتدًّا، لا يصلّى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين. وإن القليل منها حرام أيضًا، بالنصوص الدالة على تحريم الخمر، وتحريم كلّ مسكر. اهـ.

وقد تبعه تلميذه الإمام المحقق، ابن القيم - رحمه الله - فقال في «زاد المعاد» ما خلاصته: إن الخمر يدخل فيها كلّ مسكر، مائعًا كان أو جامدًا، عصيرًا أو مطبوخًا، فيدخل فيها لقمة الفسق والفجور، ويعني بها الحشيشة؛ لأن هذا كله خمر بنص رسول الله ﷺ الصحيح الصريح، الذي لا مطعن في سنده، ولا إجمال في متنه؛ إذ صح عنه قوله: «كلّ مسكر خمر». [أحمد (٢/ ١٦) ومسلم (٣/ ٢٠٠٣/ ٧٤) وأبو داود (٣٦٧٩) والترمذي (١٨٦١) والنسائي (٥٥٨٢)]. وصح عن أصحابه - رضي الله عنهم - الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده: بأن الخمر ما خامر العقل، على أنه لو لم يتناول لفظه ﷺ كلّ مسكر، لكان القياس الصحيح الصريح، الذي استوى فيه الأصل والفرع من كلّ وجه، حاكمًا بالتسوية بين أنواع المسكر، فالتفريق بين نوع ونوع تفريق بين متماثلين، من جميع الوجوه. اهـ.

وقال صاحب «سبل السلام شرح بلوغ المرام»: إنه يحرم ما أسكر من أي شيء، وإن لم يكن مشروبًا، كالحشيشة، ونقل عن الحافظ ابن حجر، أن من قال: إن الحشيشة لا تسكر، وإنما هي مخدّر، مكابر، فإنها تحدث ما تحدثه الخمر من الطرب والنشوة، ونقل عن ابن البيطار - من الأطباء - أن الحشيشة

---

(١) الخمر: ما يغطي العقل.

٣- زراعة الخشخاش والحشيش بقصد البيع، واستخراج المادة المخدرة منهما؛ للتعاطي أو للتجارة. إن زراعة الحشيش والأفيون؛ لاستخراج المادة المخدرة منهما؛ لتعاطيها أو الاتجار فيها، حرام بلا شك؛ لوجوه:

أولاً: ما ورد في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «من حبس العنب أيام القطاف، حتى يبيعه ممن يتخذه خمراً، فقد تقحم النار». (مجمع الزوائد (٤/ ٩٠)).

فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للغرض المذكور؛ بدلالة النص.

ثانياً: أن ذلك إعانة على المعصية، وهي تعاطي هذه المخدرات، أو الاتجار فيها، وقد بينا فيما سبق، أن الإعانة على المعصية معصية.

ثالثاً: أن زراعتها لهذا الغرض رضًا من الزارع بتعاطي الناس لها، واتجارهم فيها؛ والرضا بالمعصية معصية؛ وذلك لأن إنكار المنكر بالقلب، الذي هو عبارة عن كراهة القلب، وبغضه للمنكر، فرض على كل مسلم، في كل حال، كما ورد في «صحيح مسلم»، عن النبي ﷺ، أن من لم ينكر المنكر بقلبه، بالمعنى الذي أسلفنا، ليس معه من الإيمان حبة خردل. (مسلم (١/ ٥٠ - ٧٠)). على أن زراعة الحشيش والأفيون معصية، من جهة أخرى، بعد نهي ولي الأمر عنها بالقوانين التي وضعت لذلك؛ لوجوب طاعة ولي الأمر، فيما ليس معصية لله ولرسوله، بإجماع المسلمين، كما ذكر ذلك الإمام النووي في «شرح مسلم» في باب طاعة الأمراء. وكذا يقال هنا بالنسبة للأخير في حرمة تعاطي المخدرات، والاتجار فيها.

٤- الربح الناتج من هذا التحصيل: قد علم مما سبق، أن بيع هذه المخدرات حرام؛ فيكون الثمن حراماً:

أولاً: لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩]، أي: لا يأخذ، ولا يتناول بعضكم مال بعض بالباطل. والأخذ بالباطل على وجهين:

١- أخذه على وجه الظلم، والسرقة، والخيانة، والغصب، وما جرى مجرى ذلك.

٢- أخذه من جهة محظورة، كأخذه بالقمار، أو بطريق العقود المحرمة، كما في الربا، وبيع ما حرم الله الانتفاع به، كالخمر المتخذة من العنب، والمخدرات المذكورة، كما بينا آنفاً، فإن ذلك كله حرام، وإن كان بطيبة نفس من مالكه.

ثانياً: الأحاديث الواردة في تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به، كقوله ﷺ: «إن الله إذا حرم شيئاً، حرم ثمنه». رواه ابن أبي شيبة، عن ابن عباس. (ابن أبي شيبة (٦/ ١٠١))، وقد جاء في «زاد المعاد» ما نصه: قال جمهور الفقهاء: إنه إذا بيع العنب لمن يعصره خمراً، حرم أكل ثمنه، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله. وكذلك السلاح، إذا بيع لمن يقاتل به مسلماً، حرم أكل ثمنه، وإذا بيع لمن يغزو به في سبيل الله، فثمنه من الطيبات. وكذلك ثياب الحرير، إذا بيعت لمن يلبسها، ممن يحرم عليه لبسها، حرم أكل ثمنها، بخلاف بيعها لمن يحل له لبسها. اهـ. وإذا كانت الأعيان التي يحل الانتفاع بها، إذا بيعت لمن يستعملها في معصية الله، على رأي جمهور الفقهاء، وهو الحق، يحرم ثمنها؛ بدلالة ما ذكرنا من الأدلة،

وغيرها عليه ، كان ثمن المبيع التي لا يحل الانتفاع بها ، كالمخدرات ، حرامًا من باب أولى . وإذا كان ثمن هذه المخدرات حرامًا ، كان خبيثًا ، وكان إنفاقه في القربات ، كالصدقات والحج ، غير مقبول ، أي : لا يُثاب المنفق عليه ؛ فقد روى مسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إنّ الله تعالى طيّبٌ لا يقبل إلا طيبًا ، وإنّ الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون : ٥١] ، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة : ١٧٢] . ثم ذكر الرجل يطيل السفر ، أشعث ، أغبر ، يمد يديه إلى السماء : يا رب ، يا رب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام ، فأنّى يستجاب لذلك؟» [مسلم (١٠١٥) والترمذي (٢٩٨٩)] . وقد جاء في الحديث ، الذي رواه الإمام أحمد في «المسند» ، عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده ، لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام ، فينفق منه ، فيبارك له فيه ، ولا يتصدق فيقبل منه ، ولا يتركه خلف ظهره ، إلا كان زاده إلى النار ، إن الله لا يمحو السيء بالسيء ، ولكن يمحو السيء بالحسن ، إن الخبيث لا يمحو الخبيث» . [أحمد (١/ ٣٨٧)] . وجاء في كتاب «جامع العلوم والحكم» لابن رجب : أحاديث كثيرة ، وآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - في هذا الموضوع ، منها ما روى أبو هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : «من كسب مالاً حرامًا فتصدق به ، لم يكن له أجر ، وكان إصره - يعني : إثمه وعقوبته - عليه» [ابن حبان (٣٣٦٨)] . ومنها ، ما في مراسيل القاسم بن مخيمرة ، قال رسول الله ﷺ : «من أصاب مالاً من مأثم ، فوصل به رحمه ، أو تصدق به ، أو أنفقه في سبيل الله ، جمع ذلك جميعًا ، ثم قذف به في نار جهنم» . [انظر : تهذيب الكمال (ص ١١٨) وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٣)] . وجاء في شرح ملا علي القاري للأربعين النووية ، عن النبي ﷺ : «أنه إذا خرج الحاج بالنفقة الخبيثة ، فوضع رجله في الغرز - أي : الركاب - وقال : لبيك . ناداه ملك من السماء ، لا لبيك ، ولا سعديك ، وحجك مردود عليك» [الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١٠٤٩) ومجمع الزوائد (١٠/ ٢٩٢)] . فهذه الأحاديث التي يقوي بعضها بعضًا ، تدل على أنه لا يقبل الله صدقة ، ولا حجة ، ولا قربة أخرى من القربات من مال خبيث حرام ؛ ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإنفاق على الحج من المال الحرام حرام .

وخلاصة ما قلناه :

(أولاً) تحريم تعاطي الحشيش ، والأفيون ، والكوكايين ، ونحوها من المخدر .

(ثانيًا) تحريم الاتجار فيها ، واتخاذها حرفة تدر الربح .

(ثالثًا) حرمة زراعة الأفيون ، والحشيش ؛ لاستخلاص المادة المخدرة لتعاطيها أو الاتجار فيها .

(رابعًا) أن الربح الناتج من الاتجار في هذه المواد ، حرام خبيث ، وأن إنفاقه في القربات غير مقبول بل حرام .

* * *

وقد أطلت القول بإطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل، ولكني آثرتها؛ تبيانًا للحق، وكشفًا للصواب؛ ليزول ما قد عرض من شبهة عند الخاطئين، وليعلم أن القول بحل هذه المحرمات، هو من أباطيل المبطلين، وأضاليل الضالين المضلين.

وقد اعتمدت، فيما قلت، أو اعترضت على كتاب الله، تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الغراء، ومبادئها القويمة.

انتهى، والحمد لله رب العالمين، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

حد شارب الخمر

الفقهاء متفقون على وجوب حد شارب الخمر، وعلى أن حده الجلد، ولكنهم مختلفون في مقداره؛ فذهب الأحناف، ومالك إلى أنه ثمانون جلدة، وذهب الشافعي إلى، أنه أربعون. وعن الإمام أحمد روايتان، قال في «المغني»: وفيه روايتان؛ إحداهما، أنه ثمانون. وبهذا قال مالك، والثوري، وأبو حنيفة، ومن تبعهم؛ لإجماع الصحابة، فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعله كأخف الحدود، ثمانين. فضرب عمر ثمانين، وكتب به إلى خالد، وأبي عبيدة بالشام. وروي أن عليًّا رضي الله عنه قال في المشورة: إذا سكر هذى[1]، وإذا هذى، افترى[2]، فحدوه حد المفتري. روى ذلك الجوزجاني، والدارقطني، وغيرهما. [مالك في الموطأ (2/ 842)، والدارقطني (3/ 157)]. والرواية الثانية، أن الحد أربعون. وهو اختيار أبي بكر،[3] ومذهب الشافعي؛ لأن عليًّا جلد الوليد بن عقبة أربعين، ثم قال: جلد رسول الله ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي. رواه مسلم. [مسلم (1707/ 38)]. وعن أنس، قال: أتي رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر، فضربه بالنعال، نحوًا من أربعين، ثم أتي به أبو بكر، فصنع مثل ذلك، ثم أتي به عمر، فاستشار الناس في الحدود، فقال ابن عوف: أقل الحدود ثمانون[4]. فضربه عمر. [أحمد (3/ 180)، ومسلم (1706/ 35)، وأبو داود (4479)، والترمذي (1443)]. وفعل الرسول ﷺ حجة، لا يجوز تركه بفعل غيره، ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ، وأبي بكر، وعلي، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير، يجوز فعله، إذا رآه الإمام[5]. ويرجح هذا، أن عمر كان يجلد الرجل القوي المنهمك في الشراب ثمانين، ويجلد الرجل الضعيف الذي وقعت منه الزلة أربعين. وأما الأمر بقتل الشارب إذا تكرر ذلك منه، فهو منسوخ؛

---

(1) هذى: تكلم بالهذيان، أي تكلم بما لا حقيقة له من الكلام.

(2) افترى: كذب واختلق.

(3) أبو بكر عبد العزيز.

(4) يشير إلى حد القذف، فإنه أقل حد.

(5) وهذا هو الأولى، وأن الحد أربعون، والزيادة تجوز إذا كانت ثمة مصلحة.

فعن قبيصة بن ذؤيب ، أن النبي ﷺ قال : «من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاقتلوه في الثالثة ، أو الرابعة». فأتي برجل قد شرب ، فجلده ، ثم أتي به ، فجلده ، ثم أتي به ، فجلده ، ورفع القتل ، وكانت رخصة . [أحمد (٢/ ١٩١) وأبو داود (٤٤٨٤) والنسائي (٨/ ٣١٤) وابن ماجه (٢٥٧٢)] .

بم يثبتُ الحدُّ؟ ويثبت هذا الحد بأحد أمرين :

١- الإقرار ، أي : اعتراف الشارب ، بأنه شرب الخمر .

٢. شهادة شاهدين عدلين .

واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة ، فذهب المالكية إلى أنه يجب الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان عدلان ؛ لأنها تدل على الشرب ، كدلالة الصوت والخط . وذهب أبو حنيفة ، والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة ؛ لوجود الشبهة ، والروائح تتشابه ، والحدود تدرأ بالشبهات . ولاحتمال كونه مخلوطًا ، أو مكرهًا على شربه ؛ ولأن غير الخمر يشاركها في رائحتها ، والأصل براءة الشخص من العقوبة ، والشارع متشوف إلى درء الحدود .

شروطُ إقامةِ الحدِّ :

يشترط في إقامة حد الخمر الشروط الآتية :

١ـ العقل ؛ لأنه مناط التكليف ، فلا يحد المجنون بشرب الخمر ، ويلحق به المعتوه .

٢ـ البلوغ : فإذا شرب الصبي ، فإنه لا يقام عليه الحد ؛ لأنه غير مكلف .

٣ـ الاختيار : فإن شربها مكرهًا ، فلا حد عليه ؛ سواء أكان هذا الإكراه بالتهديد بالقتل ، أم بالضرب المبرح ، أم بإتلاف المال كله ؛ لأن الإكراه رفع عنه الإثم ؛ بقول الرسول ﷺ : «رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه» . [سبق تخريجه] . وإذا كان الإثم مرفوعًا ، فلا حد عليه ؛ لأن الحد من أجل الإثم والمعصية ، ويدخل في دائرة الإكراه الاضطرار ، فمن لم يجد ماء ، وعطش عطشًا شديدًا ، يخشى عليه منه التلف ، ووجد خمرًا ، فله أن يشربها . وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يخشى عليه منه الهلاك ؛ لأن الخمر حينئذ ضرورة ، يتوقف عليها الحياة ، والضرورات تبيح المحظورات . يقول الله تعالى : ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة : ١٧٣] . وفي المغني : أن عبد الله بن حذافة أسره الروم ، فحبسه طاغيتهم في بيت فيه ماء ممزوج بخمر ، ولحم خنزير مشوي ؛ ليأكل الخنزير ، ويشرب الخمر ، فتركه ثلاثة أيام فلم يفعل ، ثم أخرجوه ؛ خشية موته ، فقال : والله ، لقد كان الله أحله لي ؛ فإني مضطر ، ولكن لم أكن لأشمتكم بدين الإسلام .

٤. العلم بأن ما يتناوله مسكر ، فلو تناول خمرًا مع جهله بأنها خمر ، فإنه يعذر بجهله ، ولا يقام عليه الحد ، فلو لفت نظره أحد من الناس ، فتمادى في شربه ، فإنه لا يكون معذورًا حينئذ ؛ لارتفاع الجهالة عنه ، ولإصراره على ارتكاب المعصية بعد معرفته ، فيستوجب العقاب ، ويقام عليه الحد .

وإذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خمرًا بين الفقهاء، فإنه لا يقام عليه الحد؛ لأن الاختلاف شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات. وكذلك لا يقام الحد على من تناول النبيذ من ماء العنب؛ إذا غلا، واشتد، وقذف بالزبد، الذي أجمع الفقهاء على تحريمه، إذا كان جاهلاً بالتحريم؛ لكونه بدار الحرب، أو قريب عهد بالإسلام؛ لأن جهله يعتبر عذرًا من الأعذار المسقطة للحد، بخلاف من كان مقيمًا بدار الإسلام، وليس قريب عهد بالدخول في الإسلام، فإنه يقام عليه الحد، ولا يعذر بجهله؛ لأن هذا مما علم من الدين بالضرورة.

عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد: والحرية والإسلام ليسا شرطًا في إقامة الحد، فالعبد إذا شرب الخمر؛ فإنه يعاقب؛ لأنه مخاطب بالتكاليف التي أمر الله بها، ونهى عنها، إلا في بعض التكاليف التي يشق عليه القيام بها؛ لانشغاله بأمر سيده، مثل صلاة الجمعة والجماعة. والله - سبحانه - أمر باجتناب الخمر، وهذا الأمر موجه إلى الحر والعبد، ولا يشق عليه اجتنابها، ويلحقه من ضررها ما يلحق الحر، وليس ثمة من فرق بينهما إلا في العقوبة؛ فإن عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر، فيكون حده عشرين جلدة أو أربعين، حسب الخلاف في تقدير العقوبة، وكما لا تشترط الحرية في إقامة الحد، فإنه لا يشترط الإسلام كذلك؛ فالكتابيون من اليهود والنصارى، الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة، ويعيشون معهم مواطنين[1]، مثل الأقباط في مصر، وكذلك الكتابيون، الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة مؤقتة[2]، مثل الأجانب، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام؛ لأن لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، ولأن الخمر محرمة في دينهم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولآثارها السيئة، وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة، والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تضمه راية الإسلام، ويحتفظ به نظيفًا قويًّا متماسكًا، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب، لا من ناحية المسلمين، ولا من ناحية غير المسلمين. وهذا مذهب جمهور الفقهاء، وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه. ولكن الأحناف - رضي الله عنهم - رأوا أن الخمر، وإن كانت غير مال عند المسلمين؛ لتحريم الإسلام لها، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب، وأن من أتلفها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها، وأن شربها مباح عندهم، وأننا أمرنا بتركهم وما يدينون؛ وعلى هذا، فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين، وعلى فرض تحريمها في كتبهم، فإننا نتركهم؛ لأنهم لا يدينون بهذا التحريم، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون، لا بمقتضى الحق من حيث هو.

التداوي بالخمر: كان الناس في الجاهلية، قبل الإسلام، يتناولون الخمر للعلاج، فلما جاء الإسلام، نهاهم عن التداوي بها وحرمه؛ فقد روى الإمام أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، عن طارق بن سويد الجعفي، أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر؟ فنهاه عنها، فقال: إنما أصنعها للدواء. فقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء». [مسلم (١٩٨٤/١٢)، وأبو داود (٣٨٧٣)، والترمذي (٢٠٤٧)، وأحمد (٤/٣١٧)].

وروى أبو داود، عن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال: «إن الله أنزل الداء والدواء، فجعل لكل داء

---

(١) يسمى هؤلاء بالذميين بالتعبير الفقهي.
(٢) يسمى هؤلاء بالمستأمنين، بالتعبير الفقهي.

خلق الدواء، فتداووا، ولا تداووا بحرام». [أبو داود (٣٨٧٤)]. وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام؛ اتقاء لبرودة الجو، فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضًا؛ فقد روى أبو داود، أن ديلم الحميري سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنا بأرض باردة، نعالج فيها عملًا شديدًا، وإنا نتخذ شرابًا من هذا القمح، نتقوى به على أعمالنا، وعلى برد بلادنا؟ قال رسول الله ﷺ: «هل يسكر؟» قال: نعم. قال: «فاجتنبوه». قال: إن الناس غير تاركيه. قال: «فإن لم يتركوه، فقاتلوهم». [أبو داود (٣٦٨٣)].

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر، بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام، وألا يقصد المتداوي به اللذة والنشوة، ولا يتجاوز مقدار ما يحدده الطبيب. كما أجازوا تناول الخمر في حالة الاضطرار. ومثّل الفقهاء لذلك، بمن غصّ بلقمة، فكاد يختنق، ولم يجد ما يسيغها به، سوى الخمر. أو من أشرف على الهلاك من البرد، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك، غير كوب، أو جرعة من خمر، أو من أصابته أزمة قلبية، وكاد يموت، فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر، سوى شرب مقدار معين من الخمر.

فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات.

حد الزنى

١- دعا الإسلام إلى الزواج ورغّب فيه؛ لأنه هو أسلم طريقة لتصريف الغريزة الجنسية، وهو الوسيلة المثلى لإخراج سلالة يقوم على تربيتها الزوجان، ويتعهدانها بالرعاية، وغرس عواطف الحب، والود، والعطف، والرحمة، والنزاهة، والشرف، والإباء، وعزة النفس؛ ولكي تستطيع هذه السلالة أن تنهض بتبعاتها، وتسهم بمجهودها في ترقية الحياة وإعلائها.

٢- وكما وضع الطريقة المثلى لتصريف الغريزة، منع من أي تصريف في غير الطريق المشروع، وحظر إثارة الغريزة بأي وسيلة من الوسائل، حتى لا تنحرف عن النهج المرسوم؛ فنهى عن الاختلاط، والرقص، والصور المثيرة، والغناء الماجن، والنظر المريب، وكل ما من شأنه أن يثير الغريزة، أو يدعو إلى الفحش، حتى لا تتسرب عوامل الضعف في البيت، والانحلال في الأسرة.

٣- واعتبر الزنى جريمة قانونية تستحق أقصى العقوبة؛ لأنه وخيم العاقبة، ومفض إلى الكثير من الشرور والجرائم. فالعلاقات الطليقة، والاتصال الجنسي غير المشروع، مما يهدد المجتمع بالفناء والانقراض، فضلًا عن كونه من الرذائل المدمرة. ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[1] [الإسراء: ٣٢].

٤- لأنه سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة، التي تفتك بالأبدان، وتنتقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء، وأبناء الأبناء؛ كالزهري، والسيلان، والقرحة.

٥- وهو أحد أسباب جريمة القتل؛ إذ إن الغيرة طبيعية في الإنسان، وقلما يرضى الرجل الكريم، أو المرأة

---

(١) أي لا تفعلوا ما يقرب إلى الزنى، كالنظرة المحرمة، والمس، والقبلة. فالآية نهي عن مقدمات الزنى، وإذا كانت مقدماته محرمة فهو من باب أولى.

العفيفة بالانحراف الخلقي، بل إن الرجل لا يجد وسيلة يغسل بها العار الذي يلحقه، ويلحق أهله إلا القتل.

٦ـ والزنى يفسد نظام البيت، ويهز كيان الأسرة، ويقطع العلاقة الزوجية، ويعرض الأولاد لسوء التربية، مما يتسبب عنه التشرد، والانحراف، والجريمة.

٧ـ وفي الزنى ضياع النسب، وتمليك الأموال لغير أربابها، عند التوارث.

٨ـ وفيه تغرير بالزوج؛ إذ إن الزنى قد ينتج عنه الحمل، فيقوم الرجل بتربية غير ابنه.

٩ـ إن الزنى علاقة مؤقتة، لا تبعة وراءها، فهو عملية حيوانية بحتة، ينأى عنها الإنسان الشريف.

وجملة القول: إنه قد ثبت علميًا ثبوتًا لا مجال للشك فيه، عظم ضرر الزنى، وأنه من أكبر الأسباب الموجبة للفساد، وانحطاط الآداب، ومورث لأفتك الأدواء، ومروّج للعزوبة، واتخاذ الخدينات، ومن ثم كان أكبر باعث على الترف، والسرف، والعهر، والفجور. لهذا كله وغيره، جعل الإسلام عقوبة الزنى أقسى عقوبة، وإذا كانت هذه العقوبة تبدو قاسية، فإن آثار الجريمة المترتبة عليها أشد ضررًا على المجتمع، والإسلام يوازن بين الضرر الواقع على المذنب، والضرر الواقع على المجتمع، ويقضي بارتكاب أخف الضررين، وهذه هي العدالة. ولا شك، أن ضرر عقوبة الزاني لا توزن بالضرر الواقع على المجتمع، من انتشار الزنى، ورواج المنكر، وإشاعة الفحش والفجور. إن عقوبة الزنى؛ إنما كان يقصد بها الجرم نفسه، بل هي تستهدف حفظ النفوس، وصيانة الأعراض، وحماية الأسر، التي هي اللبنات الأولى في بناء المجتمع، وصلاحها بصلاحه، وبفسادها يفسد. إن الأمم بأخلاقها الفاضلة، وآدابها العالية، ونظافتها من الرجس والتلوث، وطهارتها من التدني والتسفل. على أن الإسلام، من جانب آخر. كما أباح الزواج، أباح التعدد، حتى يكون في الحلال مندوحة عن الحرام، ولكيلا يبقى عذر لمقترف هذه الجريمة، وقد احتاط في تنفيذ هذه العقوبة، بقدر ما أخاف الزناة، وأرهبهم:

١ـ فمن الاحتياط، أنه درأ الحدود بالشبهات، فلا يقام حد إلا بعد التيقن من وقوع الجريمة.

٢ـ وأنه لابد في إثبات هذه الجريمة، من أربعة شهود عدول من الرجال، فلا تقبل فيها شهادة النساء، ولا شهادة الفسقة.

٣ـ وأن يكون الشهود جميعًا رأوا عملية الزنى نفسها، كالميل في المكحلة، والرشاء(١) في البئر، وهذا مما يصعب ثبوته.

٤ـ ولو فرض، أن ثلاثة منهم شهدوا بهذه الشهادة، وشهد الرابع بخلاف شهادتهم، أو رجع أحدهم عن شهادته، أقيم عليهم حد القذف. فهذا الاحتياط الذي وضعه الإسلام، في إثبات هذه الجريمة، مما يمنع ثبوتها مطلقًا. فهذه العقوبة هي إلى الإرهاب والتخويف، أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ، وقد يقول قائل: إذا كان الحد مما يتعذر إقامته؛ لتعذر ثبوت الأدلة، فلماذا إذن شرعه الإسلام؟ والجواب كما قلنا: إن

---

(١) الرشاء: الحبل.

ويتحقق الزنى الموجب للحد، بتغييب الحشفة(١) - أو قدرها من مقطوعها - في فرج محرم(٢)، مشتهى بالطبع(٣)، من غير شبهة نكاح(٤)، ولو لم يكن معه إنزال. وإذا كان الاستمتاع بالمرأة الأجنبية، فيما دون الفرج، فإن ذلك لا يوجب الحد المقرر لعقوبة الزنى، وإن اقتضى التعزير؛ فعن ابن مسعود ﵁ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إني عالجت امرأة من أقصى المدينة، فأصبت منها ما دون أن أمسها، فأنا هذا، فأقم علي ما شئت. فقال عمر: سترك الله، لو سترت على نفسك. فلم يرد النبي ﷺ شيئا، فانطلق الرجل، فأتبعه النبي ﷺ رجلا فدعاه، فتلا عليه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ الَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّـٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]. فقال له رجل من القوم: يا رسول الله، أله خاصة، أم للناس عامة؟ فقال: «للناس عامة». رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٢٧٦٣) وأبو داود (٤٤٦٨) والترمذي (٣١١٢) وابن حبان (١٧٢٨)].

أقسام الزناة: الزاني؛ إما أن يكون بكرا، وإما أن يكون محصنا، ولكل منهما حكم يخصه.

حد البكر: اتفق الفقهاء على أن البكر الحر، إذا زنى؛ فإنه يجلد مائة جلدة، سواء في ذلك الرجال والنساء؛ لقول الله - سبحانه - في سورة النور: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْـَٔاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٥)(٦) [النور: ٢].

الجمع بين الجلد والتغريب: والفقهاء، وإن اتفقوا على وجوب الجلد(٧)، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه؛

١- قال الشافعي، وأحمد: يجمع إلى الجلد التغريب مدة عام؛ لما رواه البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله. وقال الخصم الآخر - وهو أفقه منه -: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، وائذن لي. فقال رسول الله ﷺ: «قل». قال: إن ابني كان عسيفا(٨) على هذا، فزنى بامرأته، وإني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم. فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله؛ الوليدة والغنم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس - رجل من أسلم - إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ، فرجمت. [البخاري (٦٨٥٩) ومسلم (١٦٩٧ و١٦٩٨)]. وروى البخاري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قضى،

---

(١) الحشفة: رأس الذكر.
(٢) بخلاف فرج امرأته فإنه حلال.
(٣) تخرج فروج الحيوانات.
(٤) فالجماع الذي يحدث بسبب النكاح الذي فيه شبهة لا حد فيه.
(٥) في هذا نهي عن تعطيل حدوده، وقيل: هو نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به.
(٦) قيل: يجب حضور ثلاثة فأكثر، وقيل: أربعة بعدد شهود الزنى، وقال أبو حنيفة: الإمام والشهود إن ثبت الحد بالشهود.
(٧) الجلد مأخوذ من جلد الإنسان، وهو الضرب الذي يصل إلى جلده.
(٨) عسيفا: أجيرا.

المسلم والكافر سواء: وكما يجب الحد على المسلم إذا ثبت منه الزنى، فإنه يجب على الذمي والمرتد؛ لأن الذمي قد التزم الأحكام التي تجري على المسلمين، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا، وكانا محصنين. وأما المرتد، فإن جريان أحكام الإسلام تشمله، ولا يخرجه الارتداد عن تنفيذها عليه. عن ابن عمر، أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة منهم قد زنيا، فقال: «ما تجدون في كتابكم؟». فقالوا: نسخم وجوههما، ويخزيان. قال: «كذبتم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فاتلوها، إن كنتم صادقين». فجاءوا بقارئ لهم أعور، فقرأ، حتى إذا انتهى إلى موضع منها، وضع يده عليه، فقيل له: ارفع يدك. فرفع يده، فإذا هي تلوح، فقال - أو قالوا -: يا محمد، إن فيها الرجم، ولكنا كنا نتكاتمه بيننا. فأمر بهما رسول الله ﷺ، فرجما. قال: فلقد رأيته يجنأ عليها، يقيها الحجارة بنفسه. رواه البخاري، ومسلم، وفي رواية لأحمد: بقارئ لهم أعور، يقال له: ابن صوريا. [أحمد (2/5)، والبخاري (3635)، ومسلم (1699/26)]. وعن جابر بن عبد الله، قال: رجم النبي ﷺ رجلاً من أسلم، ورجلاً من اليهود.[1] رواه أحمد، ومسلم. [أحمد (3/321)، ومسلم (1701)]. وعن البراء بن عازب، قال: مُرَّ على النبي ﷺ بيهودي محمماً مجلوداً، فدعاهم، فقال: «أهكذا تجدون حد الزنى في كتابكم؟». قالوا: نعم. فدعا رجلاً من علمائهم، فقال: «أنشدك بالله، الذي أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجدون حد الزنى في كتابكم؟». قال: لا، ولولا أنك نشدتني بهذا، لم أخبرك، نجد حد الرجم، ولكن كثر في أشرافنا، وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد، فقلنا: تعالوا، فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم. فقال النبي ﷺ: «اللهم إني أول من أحيا أمرك، إذ أماتوه». فأمر به، فرجم، فأنزل الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾. إلى قوله: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: 41].

يقول: ائتوا محمداً ﷺ، فإن أمركم بالتحميم والجلد، فخذوه، وإن أفتاكم بالرجم، فاحذروا. فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: 44]. ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45]. ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 47]. قال: هي في الكفار كلها. رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود.[2] [أحمد (4/286)، ومسلم (1700/28)، وأبو داود (4448)].

رأي الفقهاء: حكى صاحب «البحر» الإجماع على أنه يجلد الحربي، وأما الرجم، فذهب الشافعي، وأبو يوسف، والقاسمية إلى أنه يرجم المحصن من الكفار إذا كان بالغاً، عاقلاً، حراً، وكان أصاب نكاحاً صحيحاً في اعتقاده. وذهب أبو حنيفة، ومحمد، وزيد بن علي، والناصر، والإمام يحيى إلى أنه يجلد

---

(1) [illegible]

(2) [illegible]

ولا يرجم ؛ لأن الإسلام شرط في الإحصان عندهم ، ورَجْمُ رسول الله ﷺ لليهوديين إنما كان بحكم التوراة ، التي يدين بها اليهود . وقال الإمام يحيى : والذمي كالحربي في الخلاف . وقال مالك : لا حد عليه . وأما الحربي المستأمن ، فذهبت العترة ، والشافعي ، وأبو يوسف إلى أنه يحد . وذهب مالك ، وأبو حنيفة ، ومحمد إلى أنه لا يحد . وقد بالغ ابن عبد البر ، فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم ، هو الإسلام . وتُعُقِّب ، بأن الشافعي ، وأحمد لا يشترطان ذلك . ومن حجة من قال ، بأن الإسلام شرط ؛ ربيعة ، شيخ مالك ، وبعض الشافعية .[1]

الجمع بين الجلد والرجم : ذهب ابن حزم ، وإسحاق بن راهويه ، ومن التابعين الحسن البصري إلى ، أن المحصن يجلد مائة جلدة ، ثم يرجم حتى يموت ، فيجمع له بين الجلد والرجم . واستدلوا بما رواه عبادة بن الصامت ، أن رسول الله ﷺ قال : « خذوا عني ، خذوا عني ؛ قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر ؛ جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب ، جلد مائة والرجم » . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، (سبق تخريجه) . وعن علي ، كرم الله وجهه ، أنه جلد شراحة يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة . فقال : أجلدها بكتاب الله ، وأرجمها بقول رسول الله ﷺ . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا يجتمع الجلد والرجم عليهما ، وإنما الواجب الرجم خاصة . وعن أحمد ، روايتان ؛ إحداهما ، يجمع بينهما . وهو أظهر الروايتين ، واختارها الخرقي . والأخرى ، لا يجمع بينهما . كمذهب الجمهور ، واختارها ابن حامد . واستدلوا ، بأن النبي ﷺ رجم ماعزًا ، والغامدية ، واليهوديين ، ولم يجلد واحدًا منهما . وقال لأنيس الأسلمي : « فإن اعترفت ، فارجمها » . (سبق تخريجه) ، ولم يأمر بالجلد ، وهذا آخر الأمرين ؛ لأن أبا هريرة قد رواه ، وهو متأخر في الإسلام ، فيكون ناسخًا لما سبق من الجمع ؛ الجلد والرجم . ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهما ، ولم يجمعا بين الجلد والرجم . ويرى الشيخ الدهلوي عدم التعارض ، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ ؛ وإنما الأمر مفوض إلى الحاكم ، قال : الظاهر عندي ، أنه يجوز للإمام والحاكم أن يجمع بين الجلد والرجم ؛ ويستحب له أن يقتصر على الرجم ؛ لاقتصار النبي ﷺ عليه . والحكمة في ذلك ، أن الرجم عقوبة تأتي على النفس ، فأصل الزجر المطلوب حاصل به ، والجلد زيادة عقوبة مرخص في تركها ؛ فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي .

شروط الحد : يشترط في إقامة حد الزنى ما يلي :

١ـ العقل .

٢ـ البلوغ .

٣ـ الاختيار .

٤ـ العلم بالتحريم .

فلا حد على صغير[2] ، ولا على مجنون ، ولا مكره ؛ لما روته عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي

---

(١) نيل الأوطار .

(٢) يعني : غير بالغ .

ولتجرئه، قال: «فهلاّ تركتموه، وجئتموني به». [أبو داود (٤٤٢٠)، والنسائي في الكبرى (٧٢٠٧)].

من أقر بزنى امرأة فجحدت: إذا أقر الرجل بزنى امرأة معينة، فجحدت، فإنه يقام عليه الحد وحده، ولا تحد هي؛ لما رواه أحمد، وأبو داود، عن سهل بن سعد، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: إنه قد زنى بامرأة سماها، فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فدعاها، فسألها عن ذلك؟ فأنكرت، فحده، وتركها. [أحمد (٥/ ٣٣٩)، وأبو داود (٤٤٦٦)]. وهذا الحد هو حد الزنى الذي أقر به، لا حد القذف مرة، كما ذهب إليه مالك، والشافعي. وقال الأوزاعي، وأبو حنيفة: يحد للقذف فقط؛ لأن إنكارها شبهة. واعترض على هذا الرأي، بأن إنكارها لا يبطل إقراره. وذهبت الهادوية، ومحمد، ويروى عن الشافعي، أنه يحد للزنى والقذف؛ لما رواه أبو داود، والنسائي، عن ابن عباس، أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ، فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات، فجلده مائة، وكان بكرًا، ثم سأله البينة على المرأة؟ فقالت: كذب يا رسول الله. فجلده حد الفرية ثمانين[1]. [أبو داود (٤٤٦٧)، والنسائي في الكبرى (٧٣٤٨)].

ثبوته بالشهود: الاتهام بالزنى سببه الأثر في سقوط الرجل والمرأة، وضياع كرامتهما، وإلحاق العار بهما، وبأسرتيهما، وذريتهما؛ ولهذا شدد الإسلام في إثبات هذه الجريمة، حتى يسد السبيل على الذين يتهمون الأبرياء، جزافًا، أو لأدنى حزازة، بعار الدهر، وفضيحة الأبد، فاشترط في الشهادة على الزنى الشروط الآتية:

أولاً: أن يكون الشهود أربعة، بخلاف الشهادة على سائر الحقوق؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]. وبقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤]. فإن كانوا أقل من أربعة، لم تقبل.

وهل يحدون إذا شهدوا؟ قال الأحناف، ومالك، والراجح من مذهب الشافعي، وأحمد: نعم؛ لأن عمر حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة، وهم أبو بكرة، ونافع، وشبل بن معبد. وقيل: لا يحدون حد القذف؛ لأن قصدهم أداء الشهادة، لا قذف المشهود عليه. وهو المرجوح عند الشافعية، والحنابلة، ومذهب الظاهرية.

ثانيًا: البلوغ؛ لقول الله -تعالى-: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فإن لم يكن بالغًا، فلا تقبل شهادته؛ لأنه ليس من الرجال، ولا ممن ترضى شهادته، ولو كانت حاله تمكنه من أداء الشهادة على وجهها؛ لقول الرسول ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث؛ عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق». [سبق تخريجه] والصبي ليس أهلاً؛ لأنه لا يتولى حفظ ماله، فلا يتولى الشهادة على غيره؛ لأن الشهادة من باب الولاية.

---

(١) قال النسائي: هذا حديث منكر، وقال ابن حبان: بطل الاحتجاج به.

ثالثًا: العقل، فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه؛ للحديث السابق، وإذا كانت شهادة الصبي لا تقبل؛ لنقصان عقله، فأولى ألا تقبل شهادة المجنون والمعتوه.

رابعًا: العدالة؛ لقول الله -تعالى-: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

خامسًا: الإسلام؛ سواء كانت الشهادة على مسلم أو غير مسلم، وهذا متفق عليه بين الأئمة.

سادسًا: المعاينة، أي؛ أن تكون بمعاينة ذكره في فرجها؛ كالميل في المكحلة، والرشاء في البئر؛ لأن الرسول ﷺ قال لماعز: «لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت؟». فقال: لا، يا رسول الله. فسأله -صلوات الله وسلامه عليه- باللفظ الصريح؛ لا يكني. قال: نعم. قال: «كما يغيب المرود في المكحلة، والرشاء في البئر؟» قال: نعم. [أبو داود (٤٤٢٨)، والدارقطني (٣/ ٢٠٦)]. وإنما أبيح النظر في هذه الحالة؛ للحاجة إلى الشهادة، كما أبيح للطبيب، والقابلة، ونحوهما.

سابعًا: التصريح، وأن يكون التصريح بالإيلاج، لا بالكناية، كما تقدم في الحديث السابق.

ثامنًا: اتحاد المجلس، ويرى جمهور الفقهاء، أن من شروط هذه الشهادة اتحاد المجلس بألا يختلف في الزمان، ولا في المكان، فإن جاءوا متفرقين، لا تقبل شهادتهم. ويرى الشافعية، والظاهرية، والزيدية عدم اشتراط هذا الشرط، فإن شهدوا مجتمعين، أو متفرقين، في مجلس واحد، أو في مجالس متفرقة، فإن شهادتهم تقبل؛ لأن الله -تعالى- ذكر الشهود، ولم يذكر المجالس، ولأن كل شهادة مقبولة تقبل إن اتفقت، ولو تفرقت في مجالس، كسائر الشهادات.

تاسعًا: الذكورة، ويشترط في شهود الزنى، أن يكونوا جميعًا من الرجال، ولا تقبل شهادة النساء في هذا الباب. ويرى ابن حزم، أنه يجوز أن يقبل في الزنى شهادة امرأتين مسلمتين عدلين مكان كل رجل، فيكون الشهود ثلاثة رجال وامرأتين، أو رجلين وأربع نسوة، أو رجلًا واحدًا وست نسوة، أو ثماني نسوة، لا رجال معهم.

عاشرًا: عدم التقادم؛ لقول عمر رضي الله عنه: أيما قوم شهدوا على حد، لم يشهدوا عند حضرته، فإنما شهدوا عن ضغن، ولا شهادة لهم. فإذا شهد الشهود على حادث الزنى بعد أن تقادم، فإن شهادتهم لا تقبل عند الأحناف، ويحتجون لهذا، بأن الشاهد إذا شهد الحادث، مخير بين أداء الشهادة حسبة، وبين التستر على الجاني، فإذا سكت عن الحادث، حتى تقادم عليه العهد، دل بذلك على اختيار جهة الستر، فإذا شهد بعد ذلك، فهو دليل على أن الضغينة هي التي حملته على الشهادة، ومثل هذا لا تقبل شهادته؛ للتهمة والضغينة، كما قال عمر، ولم ينقل أن أحدًا أنكر عليه هذا القول، فيكون إجماعًا. وهذا ما لم يكن هناك عذر يمنع الشاهد من تأخير الشهادة، فإن كان هناك عذر ظاهر في تأخير الشهادة، كبعد المسافة عن محل القاضي، وكمرض الشاهد، أو نحو ذلك من الموانع، فإن الشهادة تقبل حينئذ، ولا تبطل بالتقادم.

والأحناف الذين قالوا بهذا الشرط، لم يقدروا له أمدًا، بل فوضوا الأمر للقاضي، يقدره تبعًا لظروف كل حالة لعدم التوقيت؛ نظرًا لاختلاف الأعذار. وبعض الأحناف قدر للتقادم شهرًا، وبعضهم قدره

سنة أشهر ، أما جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والظاهرية ، والشيعة الزيدية ، فإن التقادم عندهم لا يمنع من قبول الشهادة ، مهما كانت متأخرة . وللحنابلة رأيان : رأي مثل أبي حنيفة ، ورأي مثل الجمهور .

هل للقاضي أن يحكم بعلمه؟ : يرى الظاهرية ، أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء ، والقصاص والأموال ، والفروج ، والحدود ؛ سواء علم ذلك قبل ولايته ، أو بعد ولايته ؛ وأقوى ما حكم بعلمه ؛ لأنه يقين الحق ، ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ؛ لأن الله - تعالى - يقول : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء : ١٣٥] . وقول الرسول ﷺ : «من رأى منكم منكرًا ، فليغيره بيده ، فإن لم يستطع ، فبلسانه» . [أحمد (٣/ ١٠) ومسلم (٤٩ / ٧٨) وأبو داود (١١٤٠) وابن ماجه (١٢٧٥)] . فصح ، أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره ، وصح ، أن فرضًا على القاضي أن يغير كل منكر علمه بيده ، وأن يعطي كل ذي حق حقه ، وإلا فهو ظالم . وأما جمهور الفقهاء ، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه ؛ قال أبو بكر رضي الله عنه : لو رأيت رجلًا على حد ، لم أحده ، حتى تقوم البينة عندي ، ولأن القاضي كغيره من الأفراد ، لا يجوز له أن يتكلم بما شهده ، ما لم تكن لديه البينة الكاملة . ولو رمى القاضي زانيًا بما شهده منه ، وهو لا يملك عليه ما يقول البينة الكاملة ، لكان قاذفًا ، يلزمه حد القذف ، وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله - سبحانه - : ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النور : ١٣] .

هل يثبت الحد بالحبل؟ : ذهب الجمهور إلى أن مجرد الحمل لا يثبت به الحد ، بل لابد من الاعتراف ، أو البينة ، واستدلوا على هذا بالأحاديث الواردة في درء الحدود بالشبهات . وعن علي رضي الله عنه أنه قال لامرأة حبلى : استكرهت؟ قالت : لا . قال : فلعل رجلًا أتاك في نومك . قالوا : وروى الأثبات عن عمر ، أنه قبل قول امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم ، وأن رجلًا طرقها . ولم تدر من هو بعد . وأما مالك وأصحابه ، فقالوا : إذا حملت امرأة ، ولم يعلم لها زوج ، ولم يعلم أنها أكرهت ، فإنها تحد . قالوا : فإن ادعت الإكراه ، فلابد من الإتيان بأمارة تدل على استكراهها ، مثل أن تكون بكرًا ، فتأتي وهي تدمي ، أو تفضح نفسها بأثر الاستكراه . وكذلك إذا ادعت الزوجية ، فإن دعواها لا تقبل ، إلا أن تقيم على ذلك البينة . واستدلوا لمذهبهم بقول عمر : الرجم واجب على كل من زنى ، من الرجال والنساء إذا كان محصنًا ، إذا كانت بينة ، أو الحمل ، أو الاعتراف . وقال علي : يا أيها الناس ، إن الزنى زناءان ؛ زنى سر ، وزنى علانية ، فزنى السر ، أن يشهد الشهود ، فيكون الشهود أول من يرمي . وزنى العلانية ، أن يظهر الحبل ، أو الاعتراف . قالوا : هذا قول الصحابة ، ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم ، فيكون إجماعًا .

سقوط الحد بظهور ما يقطع بالبراءة : إذا ظهر بالمرأة أو بالرجل ما يقطع ، بأنه لم يقع من أحد منهما زنى ؛ كأن تكون المرأة عذراء لم تفض بكارتها ، أو رتقاء مسدودة الفرج ، أو يكون الرجل مجبوبًا أو عنينًا ،

مقصد الحد، وقد بعث رسول الله ﷺ عليا؛ ليقتل رجلا كان يدخل على إحدى النساء، فذهب فوجده يغتسل في ماء، فأخذ بيده، فأخرجه من الماء؛ ليقتله، فرآه مجبوبا، فتركه ورجع إلى النبي ﷺ، وأخبره بذلك. [أحمد (٣/ ٢٨١)، ومسلم (٢٧٧١)].

الولد يأتي لستة أشهر: إذا تزوجت المرأة، وجاءت بولد لستة أشهر منذ تزوجت، فلا حد عليها. قال مالك: بلغني: أن عثمان بن عفان أتي بامرأة، قد ولدت في ستة أشهر، فأمر بها أن ترجم، فقال له علي بن أبي طالب: ليس ذلك عليها، إن الله - تبارك وتعالى - يقول في كتابه: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]. وقال: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. فالحمل يكون ستة أشهر، فلا رجم عليها. فبعث عثمان في أثرها، فوجدها قد رجمت.

وقت إقامة الحد: قال في «بداية المجتهد»[1]: وأما الوقت، فإن الجمهور على أنه لا يقام في الحر الشديد، ولا في البرد، ولا يقام على المريض. وقال قوم: يقام. وبه قال أحمد، وإسحاق، واحتجا بحديث عمر، أنه أقام الحد على قدامة، وهو مريض. قال: وسبب الخلاف، معارضة الظواهر للمفهوم من الحد، وهو أنه حيث لا يغلب على ظن المقيم له فوات نفس المحدود. فمن نظر إلى الأمر بإقامة الحدود مطلقا، من غير استثناء، قال: يحد المريض. ومن نظر إلى المفهوم من الحد، قال: لا يحد المريض، حتى يبرأ. وكذلك الأمر في شدة الحر والبرد. قال الشوكاني: وقد حكي في «البحر» الإجماع على أنه يمهل البكر؛ حتى تزول شدة الحر والبرد، والمرض المرجو برؤه، فإن كان ميئوسا، فقال الهادي، وأصحاب الشافعي: إنه يضرب بعثكول[2] إن احتمله. وقال الناصر، والمؤيد بالله: لا يحد في مرضه وإن كان ميئوسا. والظاهر الأول؛ لحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف الآتي. وأما المرجوم إذا كان مريضا أو نحوه، فذهبت العترة، والشافعية، والحنفية، ومالك إلى أنه لا يمهل لمرض، ولا لغيره؛ إذ القصد إتلافه. وقال المروزي: يؤخر لشدة الحر أو البرد، أو المرض، سواء ثبت بإقراره، أو بالبينة. وقال الإسفراييني: يؤخر للمرض فقط، وفي الحر والبرد يرجم في الحال، أو حيث ثبت بالبينة، لا الإقرار أو العكس. والحبلى لا ترجم، حتى تضع وترضع ولدها، إن لم يوجد من يرضعه. وعن علي، قال: إن أمة لرسول الله ﷺ زنت، فأمرني أن أجلدها، فأتيتها فإذا هي حديثة عهد بنفاس، فخشيت إن أجلدها أن أقتلها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «أحسنت، اتركها حتى تماثل». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وصححه. [أحمد (١/ ١٥٦)، ومسلم (١٧٠٥/ ٣٤)، وأبو داود (٤٤٧٣)، والترمذي (١٤٤١)].

الحفر للمرجوم: اختلفت الأحاديث الواردة في الحفر للمرجوم، فبعضها مصرح فيه بالحفر له، وبعضها لم يصرح به، قال الإمام أحمد: أكثر الأحاديث على أنه لا حفر. ولاختلاف ما ورد من أحاديث، اختلف الفقهاء؛ فقال مالك، وأبو حنيفة: لا يحفر للمرجوم. وقال أبو ثور: يحفر له. وروي عن علي رضي الله عنه، أنه حين أمر برجم شراحة الهمدانية أخرجها، فحفر لها فأدخلت فيها، وأحدق الناس بها يرمونها. وأما

---

(١) ج ٢ ص ٤٤٠.

(٢) عثكول: العذق من أغصان النخل.

الشافعي ، فخيّر في ذلك ، وروي عنه ، أنه يحفر للمرأة خاصة . وقد ذهبت العترة إلى أنه يستحب الحفر إلى سرة الرجل ، وثدي المرأة ، ويستحب جمع ثيابها عليها وشدها ، بحيث لا تنكشف عورتها في تقلبها ، وتكرار اضطرابها إذا لم يحفر لها . واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة ، وأما الرجل ، فجمهورهم على أنه يرجم قائمًا ، وقال مالك : قاعدًا . وقال غيره : يخير الإمام بينهما .

حضورُ الإمامِ والشهودِ الرجمَ[1] : قال في «نيل الأوطار» : حكى صاحب «البحر» عن العترة ، والشافعي : أنه لا يلزم الإمام حضور الرجم . وهو الحق ؛ لعدم دليل يدل على الوجوب ، ولما تقدم في حديث ماعز ، أنه ﷺ أمر برجم ماعز ، ولم يخرج معهم ، والزنى منه ثبت بإقراره ، كما سلف ، وكذلك لم يحضر في رجم الغامدية ، كما زعم البعض . قال في «التلخيص» : لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر ، بل في بعض الطرق ما يدل على أنه لم يحضر ، وقد جزم بذلك الشافعي ، فقال : وأما الغامدية ، ففي سنن أبي داود ، وغيره ما يدل على ذلك . وإذا تقرر هذا ، تبين عدم الوجوب على الشهود ، ولا على الإمام . وأما الاستحباب ، فقد حكى ابن دقيق العيد ، أن الفقهاء استحبوا أن يبدأ الإمام بالرجم ، إذا ثبت الزنى بالإقرار ، ويبدأ الشهود به ، إذا ثبت بالبينة .

شهودُ طائفةٍ من المؤمنين الحدَّ : قال الله - تعالى - : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور : ٢] .

استدل العلماء بهذه الآية على أنه يستحب أن يشهد إقامة الحد طائفة من المؤمنين ، واختلفوا في عدد هذه الطائفة ، فقيل : أربعة . وقيل : ثلاثة . وقيل اثنان . وقيل : سبعة ، فأكثر .

الضربُ في حدِّ الجلدِ : ذهب أبو حنيفة ، والشافعي إلى أنه يضرب سائر الأعضاء ، ما عدا الفرج والوجه ، وما عدا الرأس كذلك ، عند أبي حنيفة . وقال مالك : يجرد الرجل في ضرب الحدود كلها . وكذلك عند الشافعي ، وأبي حنيفة ، ما عدا القذف ، ويضرب قاعدًا ، لا قائمًا[2] . قال النووي : قال أصحابنا : وإذا ضربه بالسوط ، يكون سوطًا معتدلاً في الحجم بين القضيب والعصا ، فإن ضربه بجريدة ، فتكون خفيفة بين اليابسة والرطبة ، ويضربه ضربًا بين ضربين ، فلا يرفع يده فوق رأسه ، ولا يكتفي بالوضع ، بل يرفع ذراعه رفعًا معتدلاً .

إمهالُ البِكْرِ : تمهل البكر ، حتى تزول شدة الحر والبرد ، وكذلك المريض للشفاء ، فإن كان ميئوسًا من شفائه ، فقال أصحاب الشافعي : إنه يضرب بعثكول[3] إن احتمله . روى أبو داود ، وغيره ، عن رجل من الأنصار ، أنه اشتكى[4] رجل منهم ، حتى أضنى[5] ، فعاد جلدة على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، فهش لها ، فوقع عليها[6] ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه ، أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا

---

(١) ذهب أبو حنيفة إلى أن الشاهد يجب أن يكون أول من يرمي ، إن كان الحد ثبت بالشهادة ، وأن الإمام يجب عليه أن يبدأ الرجم ؛ لما في ذلك من الضعف والترهيب في التثبت ، فإن كان الثبوت بالإقرار وجب على الإمام أن يبدأ هو بالرجم .

(٢) «بداية المجتهد» ج ٢ ص ٤٤٠ .
(٣) العثكول : العذق من أعذاق النخل .
(٤) اشتكى : مرض .
(٥) أضنى : شدة الإجهاد من المرض .
(٦) وقع عليها : زنى بها .

بذلك فعذاب بكرهم وتيههم . وإنما شدد الإسلام في عقوبة هذه الجريمة ؛ لآثارها السيئة ، وأضرارها في الفرد والجماعة ، وهذه الأضرار نذكرها ملخصة من كتاب «الإسلام والطب» ، فيما يلي[1] :

الرغبة عن المرأة : من شأن اللواطة أن تصرف الرجل عن المرأة ، وقد يبلغ به الأمر إلى حد العجز عن مباشرتها ، وبذلك تتعطل أهم وظيفة من وظائف الزواج ، وهي إيجاد النسل . ولو قُدّر لمثل هذا الرجل أن يتزوج ، فإن زوجته تكون ضحية من الضحايا ، فلا تظفر بالسكن[2] ، ولا بالمودة ، ولا بالرحمة التي هي دستور الحياة الزوجية ، فتقضي حياتها معذبة ، معلقة ، لا هي متزوجة ، ولا مطلقة .

التأثير في الأعصاب : وإن هذه العادة تمرر النفس ، وتؤثر في الأعصاب تأثيرًا خاصًّا ، أحد نتائجه الإصابة بالانعكاس النفسي في خلق الفرد ؛ فيشعر في صميم فؤاده : بأنه ما خلق ليكون رجلًا ، وينقلب الشعور إلى الشذوذ ، وبه ينعكس شعور اللائط انعكاسًا غريبًا ، فيشعر بميل إلى بني جنسه ، وتتجه أفكاره الخبيثة إلى أعضائهم التناسلية . ومن هنا نستطيع أن نتبيّن العلة الحقيقية في إسراف بعض الشبان الساقطين في التزين ، وتقليدهم النساء في وضع المساحيق المختلفة على وجوههم ، ومحاولتهم الظهور بمظهر الجمال ، بتحمير أصداغهم ، وتزجيج حواجبهم ، وتثنيهم في مشيتهم ، إلى غير ذلك مما نشاهده جميعًا في كل مكان ، وتقع عليه أبصارنا في كثير من الأحيان . ولقد أثبتت كتب الطب كثيرًا من الوقائع الغريبة التي تتعلق بهذا الشذوذ ، أضرب صفحًا عن ذكرها . ولا يقتصر الأمر على إصابة اللائط بالانعكاس النفسي ، بل هنالك ما تسببه هذه الفاحشة من إضعاف القوى المعنوية الطبيعية في الشخص كذلك ، وما تحدثه من جعله عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة ، وعلل نفسية شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة ، فتجعل فيه نوبات وراثية خاصة ، وتظهر عليه آفات عصبية كامنة تهيجها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه . ومثال هذه الآفات العصبية النفسية : الأمراض السادية ، والماسوشية ، والفيتشزم ، وغيرها .

التأثير على المخ : واللواط ، بمعاقب فاعله ، بسبب اختلالًا كبيرًا في توازن عقل المرء ، وارتباكًا عامًّا في تفكيره ، وركودًا غريبًا في تصوراته ، وبلاهة واضحة في عقله ، وضعفًا شديدًا في إرادته . وإن ذلك ليرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تفرزها الغدة الدرقية ، والغدد فوق الكلى ، وغيرها مما يتأثر باللواط تأثيرًا مباشرًا ، فيضطرب عملها ، وتختل وظائفها . وبذلك نجد هنالك علاقة وثيقة بين (النيوراستانيا) واللواط ، وارتباطًا غريبًا بينهما ؛ فيصاب اللائط بالبله والعبط ، وشرود الفكر ، وضياع العقل والرشاد .

السويداء : واللواط ، إما أن يكون سببًا في ظهور مرض السويداء ، أو يغدو عاملًا قويًّا على إظهاره وبعثه . ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء ، من حيث مضاعفتها له ، وزيادة تعقيدها لأعراضه ، ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لهذه الفاحشة المنكرة ، وسوء تأثيرها على أعصاب الجسم .

---

(1) كتاب «الإسلام والطب» للدكتور محمد وصفي.

(2) السكن: السكينة.

المذهب الثالث: وذهب أبو حنيفة، والمؤيد بالله، والمرتضى، والشافعي، في قول، إلى تعزير مرتكب هذه الفاحشة؛ لأن الفعل ليس بزنى، فلا يأخذ حكمه.

وقد رجح الشوكاني مذهب القائلين بالقتل، وضعّف المذهب الأخير؛ لمخالفته للأدلة، وناقش المذهب الثاني، فقال: إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقًا مخصصة لعموم أدلة الزنى الفارقة بين البكر والثيب، على فرض شمولها لمرتكب جريمة قوم لوط، ومبطلة للقياس المذكور، على فرض عدم الشمول؛ لأنه يصير فاسد الاعتبار، كما تقرر في الأصول(1).

(2) الاستمناء: استمناء الرجل بيده مما يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب، وحسن الخلق. وقد اختلف الفقهاء في حكمه؛ فمنهم من رأى أنه حرام مطلقًا. ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات، وواجب في بعضها الآخر. ومنهم من ذهب إلى القول بكراهته. أما الذين ذهبوا إلى تحريمه، فهم المالكية، والشافعية، والزيدية. وحجتهم في التحريم، أن الله -سبحانه- أمر بحفظ الفروج في كل الحالات، إلا بالنسبة للزوجة، وملك اليمين. فإذا تجاوز المرء هاتين الحالتين واستمنى، كان من العادين المتجاوزين ما أحل الله لهم، إلى ما حرمه عليهم، يقول الله -سبحانه-: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ • إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ • فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٥ - ٧]. وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات، والوجوب في بعضها الآخر، فهم الأحناف، فقد قالوا: إنه يجب الاستمناء، إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه؛ جريًا على قاعدة ارتكاب أخف الضررين. وقالوا: إنه يحرم، إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها. وقالوا: إنه لا بأس به، إذا غلبت الشهوة، ولم يكن عنده زوجة أو أمة، واستمنى بقصد تسكينها. وأما الحنابلة، فقالوا: إنه حرام، إلا إذا استمنى خوفًا على نفسه من الزنى، أو خوفًا على صحته، ولم تكن له زوجة أو أمة، ولم يقدر على الزواج، فإنه لا حرج عليه. وأما ابن حزم، فيرى أن الاستمناء مكروه، ولا إثم فيه؛ لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح بإجماع الأمة كلها، وإذا كان مباحًا، فليس هنالك زيادة على المباح، إلا التعمد لنزول المني، فليس ذلك حرامًا أصلًا؛ لقول الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]. وليس هذا مما فصل لنا تحريمه، فهو حلال؛ لقوله -تعالى-: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. قال: وإنما كره الاستمناء؛ لأنه ليس من مكارم الأخلاق، ولا من الفضائل. وروي لنا، أن الناس تكلموا في الاستمناء، فكرهته طائفة، وأباحته أخرى، وممن كرهه ابن عمر، وعطاء، وممن أباحه ابن عباس، والحسن، وبعض كبار التابعين. وقال الحسن: كانوا يفعلونه في المغازي. وقال مجاهد: كان من مضى يأمرون شبانهم بالاستمناء، يستعفون بذلك. وحكم المرأة مثل حكم الرجل فيه.

(3) السحاق(2): السحاق محرم باتفاق العلماء؛ لما رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى

---

(1) لأنه لا قياس مع نص.

(2) السحاق: إتيان المرأة المرأة.

وروى مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب ، أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة أصيبت مستكرهة ، بصداقها على من فعل ذلك بها . وقال أبو حنيفة : لا صداق لها . قال في «بداية المجتهد» : وسبب الخلاف ، هل الصداق عوض عن البضع أو هو نحلة؟ فمن قال : هو عوض عن البضع . أوجبه في البضع ، في الحلية والمحرمة . ومن قال : إنه نحلة خص الله به الأزواج لم يوجبه . ورأي أبي حنيفة أصح .

(٦) **الخطأ في الوطء** : إذا زفت إلى رجل امرأة غير زوجته ، وقيل له : هذه زوجتك . فوطئها يعتقدها زوجته ، فلا حد عليه ، باتفاق . وكذلك الحكم ، إذا لم يقل له : هذه زوجتك . أو وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته فوطئها ، أو دعا زوجته فجاءه غيرها ، فظنها المدعوة فوطئها ، لا حد عليه في كل ذلك . وهكذا الحكم في كل خطأ في وطء مباح ، أما الخطأ في الوطء المحرم ، فإنه يوجب الحد ، فمن دعا امرأة محرمة عليه ، فأجابه غيرها ، فوطئها يظنها المدعوة ؛ فعليه الحد ، فإن دعا امرأة محرمة عليه ، فأجابته زوجته فوطئها ، يظنها الأجنبية التي دعاها ، فلا حد عليه ، وإن أثم باعتبار ظنه .

(٧) **بقاء البكارة** : وعدم زوال البكارة يعتبر شبهة في حق المشهود عليها بالزنى ، عند أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، والشيعة الزيدية . فإذا شهد أربعة على امرأة بالزنى ، وشهد ثقات من النساء بأنها عذراء ؛ فلا حد عليها للشبهة ، ولا حد على الشهود .

(٨) **الوطء في نكاح مختلف فيه** : ولا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته ، مثل زواج المتعة ، والشغار ، وزواج التحليل ، والزواج بلا ولي أو شهود ، وزواج الأخت في عدة أختها البائن ، وزواج الخامسة في عدة الرابعة البائن ؛ لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة في الوطء ، والحدود تدرأ بالشبهات . خلافًا للظاهرية ، إذ إنهم يرون الحد في كل وطء قام على نكاح باطل أو فاسد .

(٩) **الوطء في نكاح باطل** : وكل زواج مجمع على بطلانه ، كنكاح خامسة زيادة على الأربع ، أو متزوجة ، أو معتدة الغير ، أو نكاح المطلقة ثلاثًا قبل أن تتزوج زوجًا آخر إذا وطئ فيه ، فهو زنى موجب للحد ، ولا عبرة بوجود العقد ، ولا أثر له .

حد القذف

تعريفه : أصل القذف الرمي بالحجارة ونحوها ، ومنه قول الله - تعالى - لأم موسى - عليه السلام : ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ [طه : ٣٩] . والقذف بالزنى مأخوذ من هذا المعنى ، والمقصود به هنا المعنى الشرعي ، وهو الرمي بالزنى .

حكمته : يستهدف الإسلام حماية أعراض الناس ، والمحافظة على سمعتهم ، وصيانة كرامتهم ، وهو لهذا يقطع ألسنة السوء ، ويسد الباب على الذين يلتمسون للبرآء العيب ، فيمنع ضعاف النفوس من أن يجرحوا مشاعر الناس ، ويلغوا في أعراضهم ، ويحظر أشد الحظر إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا ، حتى تتطهر الجماعة من سريان هذا الشر فيها .

فهو يحرم قذف المرأة قطعًا، ويجعله كبيرة من كبائر الإثم والفواحش، ويوجب على القاذف ثمانين جلدة، رجلاً كان أو امرأة، ويمنع من قبول شهادته، ويحكم عليه بالفسق واللعن، والطرد من رحمة الله، واستحقاق العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، اللهم، إلا إذا أثبت صحة قوله بالأدلة التي لا يتطرق إليها الشك. وهي شهادة أربعة شهداء، بأن المقذوف تورط في الفاحشة، يقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ(١) ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٤، ٥]. ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٣-٢٥]. ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]. وروى البخاري، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»(٣). قالوا: وما هي، يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف(٤)، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات». [البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)]. وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حديث الإفك، الذي وقع لأم المؤمنين السيدة عائشة، رضي الله عنها. قالت: لما نزل عذري، قام النبي ﷺ على المنبر، فذكر ذلك، وتلا القرآن، فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة، فضربوا حدهم، وهم حسان، ومسطح، وحمنة. رواه أبو داود. [أبو داود (٤٤٧٤)]

ما يشترط في القذف: للقذف شروط لا بد من توافرها، حتى يصبح جريمة تستحق عقوبة الحد. وهذه الشروط منها ما يجب توافره في القاذف، ومنها ما يجب توافره في المقذوف، ومنها ما يجب توافره في الشيء المقذوف به.

شروط القاذف: والشروط التي يجب توفرها في القاذف، هي:

١- العقل.

٢- البلوغ.

٣- الاختيار.

لأن ذلك أساس التكليف، ولا تكليف بدون هذه الأشياء، فإذا قذف المجنون، أو الصبي، أو المكره، فلا حد على واحد منهم؛ لقول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق». [سبق تخريجه]. ويقول: «رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». [سبق تخريجه]. وإذا كان الصبي مراهقًا بحيث يؤذي قذفه، فإنه يعزر تعزيرًا مناسبًا

---

(١) المحصنات: العفائف.

(٢) الغافلات: [illegible]

[illegible]

(٣) الموبقات: المهلكات.

(٤) التولي يوم الزحف: الفرار من القتال.

شروط المقذوف : وشروط المقذوف هي :

١ـ العقل : لأن الحد إنما شرع للزجر عن الأذية ، بالضرر الواقع على المقذوف ، ولا مضرة على من فقد العقل ، فلا يحدّ قاذفه .

٢ـ البلوغ : وكذلك يشترط في المقذوف البلوغ ، فلا يحدّ قاذف الصغير والصغيرة ، فإذا رمى صبية يمكن وطؤها قبل البلوغ بالزنى ، فقد قال جمهور العلماء : إن هذا ليس بقذف ؛ لأنه ليس بزنى ؛ إذ لا حدّ عليها ، ويعزر القاذف . وقال مالك : إن ذلك قذف يحدّ فاعله . وقال ابن العربي : والمسألة محتملة الشك ، لكن مالكًا غلّب عرض المقذوف ، وغيره راعى حماية ظهر القاذف ، وحماية عرض المقذوف أولى ؛ لأن القاذف كشف ستره بطرف لسانه ، فلزم الحدّ . وقال ابن المنذر : وقال أحمد ، في الجارية بنت تسع : يجلد قاذفها ، وكذلك الصبي إذا بلغ عشرًا ، ضرب قاذفه . وقال إسحاق : إذا قذف غلام يطأ مثله ، ففيه الحد ، والجارية إذا جاوزت تسعة ، مثل ذلك . وقال ابن المنذر : لا يحدّ من قذف من لم يبلغ ؛ لأن ذلك كذب ، ويعزر على الأذى .

٣ـ الإسلام : والإسلام شرط في المقذوف ، فلو كان المقذوف من غير المسلمين ، لم يقم الحد على قاذفه ، عند جمهور العلماء ، وإذا كان العكس ، فقذف النصراني أو اليهودي المسلم الحر ، فعليه ما على المسلم ، ثمانون جلدة .

٤ـ الحرية : فلا يحد الحر بقذف العبد ، سواء أكان العبد مملوكًا للقاذف ، أم لغيره ؛ لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قذف الحر للعبد محرمًا ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : «من قذف مملوكه بالزنى ، أقيم عليه الحد يوم القيامة ، إلا أن يكون كما قال» . [البخاري (٦٨٥٨) ، ومسلم (١٦٦٠)] . قال العلماء : وإنما كان ذلك في الآخرة ؛ لارتفاع الملك ، واستواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكن لأحد فضل إلا بالتقوى ، ولما كان ذلك ، تكافأ الناس في الحدود والحرمة ، واقتص من كل واحد لصاحبه ، إلا أن يعفو المظلوم عن الظالم . وإنما لم يتكافئوا في الدنيا ؛ لئلا تدخل الداخلة على المالكين في مكافأتهم لهم[1] ، فلا تصح لهم حرمة ، ولا فضل في منزلة ، وتبطل فائدة التسخير . ومن قذف من يحسبه عبدًا ، فإذا هو حر فعليه الحد ، وهو اختيار ابن المنذر . وقال الحسن البصري : لا حد عليه . وأما ابن حزم ، فإنه رأى غير ما رآه جمهور الفقهاء ، فرأى أن قاذف العبد يقام عليه الحد ، وأنه لا فرق بين الحر والعبد في هذه الناحية ، قال : وأما قولهم : لا حرمة للعبد ولا للأمة . فكلام سخيف ، والمؤمن له حرمة عظيمة . ورب عبد جلف خير من خليفة قرشي عند الله تعالى . ورأي ابن حزم هذا رأي وجيه وحق ، لو لم يصطدم بالنص المتقدم .

٥ـ العفة : وهي العفة عن الفاحشة التي رمي بها ، سواء أكان عفيفًا عن غيرها ، أم لا ، حتى إن من زنى في أول بلوغه ثم تاب ، وحسنت حاله ، وامتد عمره ، فقذفه قاذف ، فإنه لا حد عليه ، وإن كان هذا القذف يستوجب التعزير ؛ لأنه أشاع ما يجب ستره وإخفاؤه .

---

(١) أي : لئلا تفسد العلاقة بين السادة والعبيد .

ما يجب توافره في المقذوف به:

أما ما يجب توافره في المقذوف به، فهو التصريح بالزنى، أو التعريض الظاهر، ويستوي في ذلك القول والكتابة. ومثال التصريح: أن يقول موجه الخطاب إلى غيره: يا زاني. أو يقول عبارة تجري مجرى هذا التصريح، كنفي نسبه عنه. ومثال التعريض، كأن يقول في مقام التنازع: لست بزان، ولا أمي بزانية.

وقد اختلف العلماء في التعريض؛ فقال مالك: إن التعريض الظاهر ملحق بالتصريح؛ لأن الكناية قد تقوم، بعرف العادة والاستعمال، مقام النص الصريح، وإن كان اللفظ فيها مستعملاً في غير موضعه، وقد أخذ عمر رضي الله عنه بهذا الرأي. روى مالك، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أن رجلين استبا في زمان عمر بن الخطاب، فقال أحدهما للآخر: والله، ما أبي بزان، ولا أمي بزانية. فاستشار عمر في ذلك، فقال قائل: مدح أباه وأمه. وقال آخرون: قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا، نرى أن تجلده الحد. فجلده عمر الحد ثمانين. وذهب ابن مسعود، وأبو حنيفة، والشافعي، والثوري، وابن أبي ليلى، وابن حزم، والشيعة، ورواية عن أحمد إلى، أنه لا حد في التعريض؛ لأن التعريض يتضمن الاحتمال، والاحتمال شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات، إلا أن أبا حنيفة، والشافعي يريان تعزير من يفعل ذلك.

قال صاحب الروضة الندية، كاشفاً وجه الصواب في هذا: والتحقيق، أن المراد من رمي المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل لغة، أو شرعاً، أو عرفاً، على الرمي بالزنى، ويظهر من قرائن الأحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك، ولم يأت بتأويل مقبول يصح حمل الكلام عليه، فهذا يوجب حد القذف بلا شك، ولا شبهة، وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنى، أو يحتمله احتمالاً مرجوحاً، وأقر أنه أراد الرمي بالزنى، فإنه يجب عليه الحد، وأما إذا عرض بلفظ محتمل، ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنى، فلا شيء عليه؛ لأنه لا يسوغ إيلامه بمجرد الاحتمال.

بم يثبت حد القذف؟ الحد يثبت بأحد أمرين:

١- إقرار القاذف نفسه.

٢- أو بشهادة رجلين عدلين.

عقوبة القاذف الدنيوية: يجب على القاذف، إذا لم يقم البينة على صحة ما قال، عقوبة مادية، وهي ثمانون جلدة، وعقوبة أدبية، وهي رد شهادته وعدم قبولها أبداً، والحكم بفسقه؛ لأنه يصبح غير عدل عند الله وعند الناس. وهاتان العقوبتان هما المقررتان في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٥)﴾ [النور: ٤، ٥]. وهذا متفق عليه بين العلماء، إذا لم يتب القاذف.

بقي هنا مسألتان، اختلف فيهما العلماء؛

المسألة الأولى: هل عقوبة العبد مثل عقوبة الحر، أم لا؟

المسألة الثانية: إذا تاب القاذف، هل يرد له اعتباره، وتقبل شهادته، أم لا؟

أما المسألة الأولى ، فهي أنه إذا قذف العبد الحر المحصن ، وجب عليه الحد ، ولكن هل حده مثل حد الحر أو على النصف منه؟ لم يجئ حكم ذلك في السُّنة ، ولهذا اختلفت أنظار الفقهاء ؛ فذهب أكثر أهل العلم إلى أن العبد إذا ثبتت عليه جريمة القذف ، فعقوبته أربعون جلدة ؛ لأنه حد يتنصف بالرق ، مثل حد الزنى - يقول الله - سبحانه - : ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء : ٢٥] . قال مالك : قال أبو الزناد : سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك؟ فقال : «أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والخلفاء ، وهلم جرًّا ، فما رأيت أحدًا جلد عبدًا في فرية أكثر من أربعين» . وروي عن ابن مسعود ، والزهري ، وعمر بن عبد العزيز ، وقبيصة بن ذؤيب ، والأوزاعي ، وابن حزم ، أنه يجلد ثمانين جلدة ؛ لأنه حد وجب حقًّا للآدمي ؛ إذ إن الجناية وقعت على عرض المقذوف ، والجناية لا تختلف بالرق والحرية . قال ابن المنذر : والذي عليه الأمصار القول الأول ؛ وبه أقول . وقال في «المسوى» : وعليه أهل العلم . وقد ناقش صاحب «الروضة الندية» الرأي الأول ؛ وقال مرجحًا الرأي الثاني : «الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد ، والمخصصة بقذف العبد للحر ، أخف منها بقذف الحر للحر ، وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد ، لا من الكتاب ، ولا من السنة ، ومعظم ما وقع التعويل عليه هو قوله - تعالى - في حد الزنى : ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء : ٢٥] . ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف ، فإلحاق أحد الحدين بالآخر فيه إشكال ، لا سيما مع اختلاف العلة ، وكون أحدهم حقًّا لله محضًا ، والآخر مشوبًا بحق آدمي» .

أما المسألة الثانية ، فقد اتفق الفقهاء على أن القاذف لا تقبل شهادته ، ما دام لم يتب ؛ لأنه ارتكب ما يستوجب الفسق ، والفسق يذهب بالعدالة ، والعدالة شرط في قبول الشهادة . وأنه لو تاب من فسقه هذا ، والحد ، وإن كان مكفرًا للإثم الذي ارتكبه ، وممحصًا له من عذاب الآخرة ، إلا أنه لا يزيل عنه وصف الفسق الموجب لرد الشهادة . ولكن إذا تاب ، وصحت توبته ، فهل ترد له اعتباره وتُقبل شهادته ، أم لا؟

انتهى الفقهاء في ذلك إلى رأيين :

الرأي الأول : يرى قبول شهادة المحدود في قذف ، إذا تاب توبة نصوحًا . وهذا هو رأي مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والليث ، وعطاء ، وسفيان بن عُيَيْنَة ، والشعبي ، والقاسم ، وسالم ، والزهري . وقال عمر لبعض من حدهم في قذف : إن تبت ، قبلت شهادتك .

أما الرأي الثاني : فإنه يرى عدم قبولها . وممن ذهب إلى هذا الأحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير . وأصل هذا الخلاف ، هو الاختلاف في تفسير قول الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور : ٤ ، ٥] ، فهل الاستثناء في الآية راجع إلى الأمرين معًا ، أي : عدم قبول الشهادة والحكم بالفسق ، أو راجع إلى الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق؟ فمن قال : إن الاستثناء راجع إلى الأمرين معًا ، قال بجواز قبول الشهادة بعد التوبة . ومن قال : إنه راجع إلى الحكم بالفسق ، قال بعدم قبولها ، مهما كانت توبته .

كيفيةُ التوبة : قال عمر ﷺ : توبة القاذف أن يكذب نفسه ، إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي لا حد فيه . وقال للذين شهدوا على المغيرة : من أكذب نفسه ، أجزتُ شهادته فيما يستقبل ، ومن لم يفعل ، لم أجز شهادته . فأكذب الشبل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسهما وتابا ، وأبى أبو بكرة أن يفعل ، فكان لا يقبل شهادته . وهذا مذهب الشعبي ، ويحكي عن أهل المدينة . وقالت طائفة من العلماء : توبته أن يصلح ويحسن حاله ، وإن لم يرجع عن قوله بتكذيب ، وحسبه الندم على قذفه ، والاستغفار منه ، وترك العودة إليه . وهذا مذهب مالك ، وابن جرير .

هل يحدُ بقذف أصله؟ قال أبو ثور ، وابن المنذر : إذا قذف القاذف ابنه ، فإنه يحد ؛ لظاهر القرآن الكريم ، فإنه لم يفرق بين قاذف ومقذوف . وقالت الحنفية ، والشافعية : لا يحد ؛ لأنه يشترط في القاذف ألا يكون أصلاً ، كالأب والأم ؛ لأنه إذا لم يقتل الأصل به ، فعدم حده بقذفه أولى ، وإن قالوا بتعزيره ؛ لأن القذف أذى .

تكرارُ القذفِ لشخصٍ واحدٍ : إذا قذف القاذف شخصًا واحدًا أكثر من مرة ، فعليه حد واحد ، إذا لم يكن قد حد لواحد منها ، فإن كان قد حد لواحد منها ، ثم عاد إلى القذف ، حد مرة ثانية ، فإن عاد ، حد مرة ثالثة ، وهكذا يحد بكلِّ قذف .

قذفُ الجماعةِ : إذا قذف القاذف جماعة ، ورماهم بالزنى ، فقد اختلفت أنظار الفقهاء في حكمه إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب القائلين ، بأنه يحد حدًّا واحدًا . وهم أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والثوري .

والمذهب الثاني : مذهب القائلين ، بأن عليه لكلِّ واحدٍ حدًّا . وهم الشافعي ، والليث .

والمذهب الثالث : مذهب الذين فرقوا بين أن يجمعهم في كلمة واحدة ، مثل أن يقول لهم : يا زناة . أو يقول لكلِّ واحد : يا زاني . ففي الصورة الأولى ، يحد حدًّا واحدًا ، وفي الثانية ، عليه حدٌّ لكلِّ واحدٍ منهم . قال ابن رشد : فعمدة من لم يوجب على قاذف الجماعة إلا حدًّا واحدًا ، حديث أنس وغيره ، أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، فلاعن بينهما ، ولم يحد شريكًا . وذلك إجماع من أهل العلم ، فيمن قذف زوجته برجل . وعمدة من رأى أن الحد لكلِّ واحدٍ منهم ، أنه حق للآدميين ، وأنه لو عفا بعضهم ولم يعف الكل ، لم يسقط الحد .

وأما من فرق بين من قذفهم في كلمة واحدة ، أو كلمات ، أو في مجلس واحد ، أو في مجالس ؛ فلأنه رأى أنه واجب أن يتعدد الحد بتعدد القذف ؛ لأنه إذا اجتمع تعدد المقذوف وتعدد القذف ، كان أوجب أن يتعدد الحد .

هل الحدُّ حقٌّ من حقوق الله ، أو من حقوق الآدميين؟ ذهب أبو حنيفة إلى أن الحد حق من حقوق الله ، ويترتب على كونه حقًّا من حقوق الله أنه إذا بلغ الحاكم ، وجب عليه إقامته ، وإن لم يطلب ذلك المقذوف ، ولا يسقط بعفوه ، وتنفع القاذف التوبة فيما بينه وبين الله - تعالى - ويتنصف فيه الحد بالرق ،

حق الزوج. وذهب الشافعي إلى أنه حق من حقوق الآدميين، ويترتب عليه أن الإمام لا يقيمه إلا بمطالبة المقذوف، ويسقط بعفوه ويورث عنه، ويسقط بعفو وارثه، ولا تنفع القاذف التوبة، حتى يحلله المقذوف.

سقوط الحد: ويسقط حد القذف عن القاذف بأربعة شهداء؛ لأن الشهداء يسقطون عنه وصمة القذف الموجبة للحد، ويثبت بشهادتهم حد الزنى على المقذوف؛ لأنه زان، وكذلك إذا أقر المقذوف بالزنى، واعترف بما رماه به القاذف.

وإذا قذفت المرأة زوجها، فإنه يقام عليها الحد إذا توفرت شروطه، بخلاف ما إذا قذفها هو، ولم يقم عليها البينة، فإنه لا يقام عليه الحد، وإنما يتلاعنان، وقد تقدم ذلك في باب «اللعان».

الردة

تعريفها: الردة: هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه، وهي مثل الارتداد، إلا أنها تختص بالكفر. والمقصود بها هنا رجوع المسلم العاقل البالغ عن الإسلام إلى الكفر باختياره، دون إكراه من أحد؛ سواء في ذلك الذكور والإناث، فلا عبرة بارتداد المجنون ولا الصبي(1)؛ لأنهما غير مكلفين. يقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. [سبق تخريجه]. والإكراه على التلفظ بكلمة الكفر، لا يخرج المسلم عن دينه، ما دام القلب مطمئنا بالإيمان، وقد أكره عمار بن ياسر على التلفظ بكلمة الكفر فنطق بها، وأنزل الله سبحانه في ذلك: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾ [النحل: 106]. قال ابن عباس: فأخذه المشركون، وأخذوا أباه، وأمه سمية، وصهيبا، وبلالا، وخبابا، وسالما، فعذبوهم، وربطت سمية بين بعيرين، ووجئ قبلها بحربة، وقيل لها: إنك أسلمت من أجل الرجال. فقتلت وقتل زوجها، وهما أول قتيلين في الإسلام. وأما عمار، فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرها، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ، فقال له: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان. فقال الرسول: «فإن عادوا فعد». [الحاكم (2/ 357) والدر المنثور (5/ 170)].

هل انتقال الكافر من دين إلى دين كفر آخر يعتبر ردة؟ قلنا: إن المسلم إذا خرج عن الإسلام كان مرتدا، وجرى عليه حكم الله في المرتدين، ولكن هل الردة مقصورة على المسلمين الخارجين عن الإسلام، أو أنها تتناول غير المسلمين إذا تركوا دينهم، إلى غيره من الأديان الكافرة؟ الظاهر أن الكافر إذا انتقل من دينه إلى دين آخر من أديان الكفر، فإنه يقر على دينه الذي انتقل إليه، ولا يتعرض له؛ لأنه انتقل من دين باطل إلى دين يماثله في البطلان، والكفر كله ملة واحدة، بخلاف ما إذا انتقل من الإسلام إلى غيره من الأديان، فإنه انتقال من الهدى ودين الحق إلى الضلال والكفر، والله يقول(2): ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا

---

(1) يرى [illegible] أن إسلام الصبي صحيح وارتداده غير صحيح.

(2) [illegible] صفحة

﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وفي بعض طرق الحديث: «من خالف دينه دين الإسلام، فاضربوا عنقه». أخرجه الطبراني، عن ابن عباس مرفوعًا. [مجمع الزوائد (٦/ ٢٦٣)]. وللشافعي قولان: أحدهما: لا يقبل منه بعد انتقاله، إلا الإسلام أو القتل. وهذا يوافق إحدى الروايتين عن أحمد. والرواية الأخرى: تقول: إنه إن انتقل إلى مثل دينه أو إلى أعلى منه، أقر، وإن انتقل إلى أنقص من دينه، لم يقر. فإذا انتقل اليهودي إلى النصرانية، أقر؛ لأن اليهودية مثل النصرانية، من حيث كونهما دينين سماويين في الأصل، ودخلهما التحريف، ونسخهما الإسلام. وكذلك يقر المجوسي إذا انتقل إلى اليهودية أو النصرانية؛ لأنه انتقل إلى ما هو أعلى. وإذا جاز الانتقال إلى الدين المماثل، فالانتقال إلى ما هو أعلى أحق وأولى، وإذا انتقل اليهودي أو النصراني إلى المجوسية، لم يقر؛ لأنه انتقال إلى ما هو أنقص.

لا يكفر مسلم بالوزر: الإسلام عقيدة وشريعة، والعقيدة تنتظم بالإيمان:

١- بالإلهيات.

٢- والنبوات.

٣- والبعث، والجزاء.

والشريعة تنتظم:

١- العبادات من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج.

٢- والآداب والأخلاق من صدق، ووفاء، وأمانة.

٣- والمعاملات المدنية من بيع، وشراء... إلخ.

٤- والروابط الأسرية من زواج، وطلاق.

٥- والعقوبات الجنائية من قصاص، وحدود.

٦- والعلاقات الدولية من معاهدات، واتفاقات.

وهكذا نجد أن الإسلام منهج عام، ينتظم شئون الحياة جميعًا.

وهذا هو المفهوم العام للإسلام، كما قرره الكتاب والسنة، وكما فهمه المسلمون في العهد الأول، وطبقوه في كل مجال من المجالات العامة، والخاصة، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يعتبر عضوًا في الجماعة المسلمة، ويصبح فردًا من أفراد الأمة الإسلامية، تجري عليه أحكام الإسلام، وتطبق عليه تعاليمه. إلا أن من الناس الذكي والغبي، والضعيف والقوي، والقادر والعاجز، والعامل والعاطل، والجاد والمقصر، وهم متفاوتون تفاوتًا بيِّنًا في قواهم البدنية، ومواهبهم النفسية، والعقلية، والروحية، وتبعًا لهذا الاختلاف، فمنهم من يقترب من الإسلام، ومنهم من يبتعد عنه حسب حال كل فرد، وظروفه، وبيئته، يقول الله - سبحانه -: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]. إلا أن هذا الابتعاد عنه لا يخرج المقصر عن دائرته، ما دام يدين بالولاء لهذا الدين، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر، لم يقصد إلى معناه، أو عمل ظاهره

مكفر، لم يرد به قاصده تغيير إسلامه، لم يحكم عليه بالكفر. ومهما تورط المسلم في المآثم، واقترف من الجرائم، فهو مسلم لا يجوز اتهامه بالردة. روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم». [البخاري ٣٩٣]. وقد حذر رسول الله ﷺ المسلمين، من أن يتهموا بعضهم بعضا بالكفر، لعظم خطر هذه الجناية، فقال فيما رواه مسلم، عن ابن عمر: «إذا كفّر الرجل أخاه، فقد باء بها أحدهما» [البخاري ٦١٠٤، ومسلم ٦٠].

متى يكون المسلم مرتدًا؟ إن المسلم لا يعتبر خارجا من الإسلام، ولا يحكم عليه بالردة، إلا إذا انشرح صدره بالكفر، واطمأن قلبه به، ودخل فيه بالفعل؛ لقول الله تعالى: ﴿ولكن من شرح بالكفر صدرا﴾ [النحل: ١٠٦]. ويقول الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى». [متفق عليه]. ولما كان ما في القلب غيبا من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله، كان لا بد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية، لا تحتمل التأويل، حتى نسب إلى الإمام مالك أنه قال: من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجها، ويحتمل الإيمان من وجه، حمل أمره على الإيمان.

ومن الأمثلة الدالة على الكفر:

١- إنكار ما علم من الدين بالضرورة، مثل إنكار وحدانية الله، وخلقه للعالم، وإنكار وجود الملائكة، وإنكار نبوة محمد ﷺ، وأن القرآن وحي من الله، وإنكار البعث والجزاء، وإنكار فرضية الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج.

٢- استباحة محرم أجمع المسلمون على تحريمه، كاستباحة الخمر، والزنى، والربا، وأكل الخنزير، واستحلال دماء المعصومين وأموالهم[1].

٣- تحريم ما أجمع المسلمون على حله، كتحريم الطيبات.

٤- سب النبي ﷺ أو الاستهزاء به، وكذا سب أي نبي من أنبياء الله.

٥- سب الدين، والطعن في الكتاب والسنة، وترك الحكم بهما، وتفضيل القوانين الوضعية عليهما.

٦- ادعاء فرد من الأفراد، أن الوحي ينزل عليه.

٧- إلقاء المصحف في القاذورات، وكذا كتب الحديث؛ استهانة بها، واستخفافا بما جاء فيها.

٨- الاستخفاف باسم من أسماء الله، أو أمر من أوامره، أو نهي من نواهيه، أو وعد من وعوده، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام، ولا يعرف أحكامه، ولا يعلم حدوده، فإنه إذا أنكر شيئا منها جهلا لم يكفر. وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها، ولكن لا يعلمها إلا الخاصة، فإن منكرها لا يكفر، بل يكون معذورا بجهله بها؛ لعدم استفاضة علمها في العامة، كتحريم نكاح المرأة على عمتها، وخالتها، وأن القاتل

---

(١) إلا إذا كان ذلك بتأويل، مثل تأويل الخوارج، فإنهم استحلوا دماء الصحابة وأموالهم، ومن أتى بعدهم، ومع ذلك لم يحكم الفقهاء عليهم بالكفر.

عمدًا لا يرث. وإن القاعدة تستدعي، ويحتم ذلك. ولا يدخل في هذا الوساوس التي تساور النفس، فإنها مما لا يؤاخذ الله بها؛ فقد روى مسلم، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ﷻ تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم به». [البخاري (٢٥٢٨) ومسلم (١٢٧)]. وروى مسلم عن أبي هريرة، قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ، فسألوه، فقالوا: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال: «وقد وجدتموه؟» قالوا: نعم. قال: «ذلك صريح الإيمان»[1]. [أحمد (٢/ ٤٤١) ومسلم (١٣٢) وأبو داود (٥١١١) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٦٦٦)]. وروى مسلم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الناس يتساءلون، حتى يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئًا، فليقل: آمنت بالله». [مسلم (١٣٤)].

عقوبة المرتد: الارتداد جريمة من الجرائم، التي تحبط كل من عمل صالح، قبل الردة، وتستوجب العذاب الشديد في الآخرة؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ومعنى الآية: أن من رجع عن الإسلام إلى الكفر، ويستمر عليه، حتى يموت كافرًا، فقد بطل كل ما عمله من خير، وحُرِمَ ثمرته في الدنيا، فلا يكون له ما للمسلمين من حقوق، وحُرِمَ من نعيم الآخرة، وهو خالد في العذاب الأليم. وقد قرر الإسلام عقوبة معجلة في الدنيا للمرتد، فضلًا عما توعده به من عذاب ينتظره في الآخرة، وهذه العقوبة هي القتل[2]. روى البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «من بدل دينه، فاقتلوه». [البخاري (٦٩٢٢) وأبو داود (٤٣٥١) والترمذي (١٤٥٨) والنسائي (٧/ ١٠٤) وابن ماجه (٢٥٣٥) وأحمد (١/ ٢٨٢)]. وروي عن ابن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم، إلا بإحدى ثلاث؛ كفر بعد إيمان، وزنى بعد إحصان، وقتل نفس بغير نفس». [البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦/ ٢٥)]. وعن جابر رضي الله عنه، أن امرأة يقال لها: أم مروان. ارتدت، فأمر النبي ﷺ بأن يعرض عليها الإسلام، فإن تابت، وإلا قتلت، فأبت أن تسلم، فقتلت. أخرجه الدارقطني، والبيهقي[3]. [الدارقطني (٣/ ١١٨) والبيهقي (٨/ ٢٠٣)]. وثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل المرتدين من العرب، حتى رجعوا إلى الإسلام، ولم يختلف أحد من العلماء في وجوب قتل المرتد. وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت؛ فقال أبو حنيفة: إن المرأة إذا ارتدت لا تقتل، ولكن تحبس، وتخرج كل يوم، فتستتاب ويعرض عليها الإسلام، وهكذا حتى تعود إلى الإسلام، أو تموت؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء. وخالف ذلك جمهور الفقهاء، فقالوا: إن عقوبة المرأة المرتدة كعقوبة الرجل المرتد، سواء بسواء؛ لأن أثر الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها من الرجل، ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ، أن النبي ﷺ قال له لما أرسله

---

(١) أي استعظام الكلام به [illegible]، فضلًا عن قصده، دليل على كمال الإيمان.
(٢) توقف [illegible] من المعاصرين [illegible] حرية الفكر [illegible].
(٣) وإسناده ضعيف.

إلى اليمن: «أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه، فإن عاد، وإلا فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها، فإن عادت، وإلا فاضرب عنقها». [الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٥٤) وفتح الباري (١٢/ ٢٧٢)]. وهذا نص في محل النزاع. وأخرج البيهقي، والدارقطني، أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها: أم قرفة، كفرت بعد إسلامها، فلم تتب، فقتلها. [البيهقي (٨/ ٢٠٣) والدارقطني (٣/ ١١٤)]. وأما حديث النهي عن قتل النساء، فذلك إنما هو في حال الحرب؛ لأجل ضعفهن، وعدم مشاركتهن في القتال، ولهذا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة، فقال: «ما كانت هذه لتقاتل». [نيل الأوطار (٤/ ٢٨٤)]، ثم نهى عن قتلهن. والمرأة تشارك الرجل في الحدود كلها، دون استثناء، فكما يقام عليها حد الرجم إذا كانت محصنة، فكذلك يقام عليها حد الردة، ولا فرق.

حكمة قتل المرتد: الإسلام منهج كامل للحياة، فهو دين ودولة، وعبادة وقيادة، ومصحف وسيف، وروح ومادة، ودنيا وآخرة، وهو مبني على العقل والمنطق، وقائم على الدليل والبرهان، وليس في عقيدته ولا شريعته ما يصادم فطرة الإنسان، أو يقف حائلاً دون الوصول إلى كماله المادي والأدبي، ومن دخل فيه عرف حقيقته، وذاق حلاوته، فإذا خرج منه، وارتد عنه بعد دخوله فيه وإدراكه له، كان في الواقع خارجاً على الحق والمنطق، ومنكراً للدليل والبرهان، وحائداً عن العقل السليم، والفطرة المستقيمة. والإنسان حين يصل إلى هذا المستوى، يكون قد ارتد إلى أقصى دركات الانحطاط، ووصل إلى الغاية من الانحدار والهبوط، ومثل هذا الإنسان لا ينبغي المحافظة على حياته، ولا الحرص على بقائه؛ لأن حياته ليست لها غاية كريمة، ولا مقصد نبيل. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن الإسلام كمنهج عام للحياة، ونظام شامل لسلوك الإنساني، لا غنى له من سياج يحميه، ودرع يقيه، فإن أي نظام لا قيام له، إلا بالحماية والوقاية، والمحافظة عليه من كل ما يهز أركانه، ويزعزع بنيانه، ولا شيء أقوى في حماية النظام ووقايته من منع الخارجين عليه؛ لأن الخروج عليه يهدد كيانه، ويعرضه للسقوط والتداعي. إن الخروج على الإسلام والارتداد عنه إنما هو ثورة عليه، والثورة عليه ليس لها من جزاء، إلا الجزاء الذي اتفقت عليه القوانين الوضعية، فيمن خرج على نظام الدولة، وأوضاعها المقررة. إن أي إنسان، سواء كان في الدول الشيوعية، أم الدول الرأسمالية، إذا خرج على نظام الدولة، فإنه يتهم بالخيانة العظمى للبلاد، والخيانة العظمى جزاؤها الإعدام. فالإسلام في تقرير عقوبة الإعدام للمرتدين منطقي مع نفسه، ومتلاق مع غيره من النظم.

استتابة المرتد: كثيراً ما تكون الردة نتيجة للشكوك والشبهات التي تساور النفس، وتزاحم الإيمان، ولابد أن تهيأ فرصة للتخلص من هذه الشبهات والشكوك، وأن تقدم الأدلة والبراهين التي تعيد الإيمان إلى القلب، واليقين إلى النفس، وتزيح ما علق بالوجدان من ريب وشكوك، ومن ثم كان من الواجب أن يستتاب المرتد، ولو تكررت ردته، ويعطى فترة زمنية يراجع فيها نفسه، وتفند فيها وساوسه، وتناقش فيها أفكاره، فإن عدل عن موقفه بعد كشف شبهاته، ورجع إلى الإسلام، وأقر بالشهادتين، واعترف بما كان ينكره، وبرئ من كل دين يخالف دين الإسلام، قبلت توبته وإلا أقيم عليه الحد.

وقد قدر بعض العلماء هذه الفترة بثلاثة أيام، وترك بعضهم تقدير ذلك، وإنما يكرر له التوجيه، ويعاد معه النقاش، حتى يغلب على الظن أنه لن يعود إلى الإسلام، وحينئذ يقام عليه الحد[1]. والذين رأوا تقدير ذلك بالأيام الثلاثة اعتمدوا على ما روي، أن رجلاً قدم إلى عمر رضي الله عنه من الشام، فقال: هل من مغربة[2] خبر؟ قال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه. فقال عمر: فما فعلتم به؟ قال: قربناه، فضربنا عنقه. قال: فهلا حبستموه في بيت ثلاثًا، وأطعمتموه كل يوم رغيفًا، واستتبتموه لعله يتوب، ويراجع أمر الله! اللهم إني لم أحضر ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني: اللهم إني أبرأ إليك من دمه. رواه الشافعي. [الشافعي (٢/ ٨٧)].

والذين ذهبوا إلى القول الثاني: استندوا إلى ما رواه أبو داود، أن معاذًا قدم اليمن على أبي موسى الأشعري، فإذا رجل عنده موثقًا، فقال: ما هذا؟ قال: رجل كان يهوديًا، فأسلم، ثم رجع إلى دينه دين اليهود، فتهود. فقال: لا أجلس، حتى يقتل، ذلك قضاء رسول الله ﷺ. [البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٥/٢٣٣)، وأبو داود (٤٣٥٤)]. وتكرر ذلك ثلاث مرات، فأمر به فقتل، وكان أبو موسى قد استتابه قبل قدوم معاذ عشرين ليلة، أو قريبًا منها. وفي طريق عبد الرزاق، أنهم أرادوه على الإسلام شهرين. قال الشوكاني: واختلف القائلون بالاستتابة، هل يكتفي بالمرة أو لابد من ثلاث، وهل الثلاث في مجلس واحد، أو في ثلاثة أيام؟ ونقل ابن بطال عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه يستتاب شهرًا وعن النخعي: يستتاب أبدًا.

أحكام المرتد: إذا ارتد المسلم ورجع عن الإسلام، تغيرت الحالة التي كان عليها، وتغيرت تبعًا لذلك المعاملة التي كان يعامل بها كمسلم، وثبتت بالنسبة له أحكام، نجملها فيما يأتي:

(١) **العلاقة الزوجية**: إذا ارتد الزوج أو الزوجة، انقطعت علاقة كل منهما بالآخر؛ لأن ردة أي واحد منهما موجبة للفرقة بينهما، وهذه الفرقة تعتبر فسخًا، فإذا تاب المرتد منهما، وعاد إلى الإسلام، كان لابد من عقد ومهر جديدين؛ إذا أراد استئناف الحياة الزوجية[3]. ولا يجوز له أن يعقد عقد زواج على زوجة أخرى من أهل الدين الذي انتقل إليه؛ لأنه مستحق القتل.

(٢) **ميراثه**: والمرتد لا يرث أحدًا من أقاربه إذا مات؛ لأن المرتد لا دين له، وإذا كان لا دين له؛ فلا يرث قريبه المسلم، فإن قتل هو أو مات؛ ولم يرجع إلى الإسلام، انتقل ماله هو إلى ورثته من المسلمين؛ لأنه في حكم الميت من وقت الردة، وقد أتي علي بن أبي طالب بشيخ كان نصرانيًا فأسلم، ثم ارتد عن الإسلام، فقال له علي: لعلك إنما ارتددت؛ لأن تصيب ميراثًا، ثم ترجع إلى الإسلام؟ قال: لا. قال: فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوكها، فأردت أن تزوجها، ثم تعود إلى الإسلام؟ قال: لا. قال: فارجع إلى الإسلام. قال: لا، حتى ألقى المسيح. فأمر به، فضربت عنقه، فدفع ميراثه إلى ولده من

---

(١) هذا رأي الجمهور. وقيل: يجب قتله في الحال، وهو مذهب الحسن وطاوس، وأهل الظاهر، وحكي عن عطاء، وأنه من الفرق التي سبق ذكرها، وعن ابن عباس: إن كان أصله مسلمًا لم يستتب وإلا استتيب.
(٢) أي: هل عندكم من خبر جديد.
(٣) يرى فقهاء الأحناف أن ردة الزوج تعد طلاقًا بائنًا ينقص من عدد الطلقات.

الحرابة

تعريفها: الحرابة - وتسمى أيضًا قطع الطريق - هي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام؛ لإحداث الفوضى، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل[1]، متحدية بذلك الدين، والأخلاق، والنظام، والقانون. ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين، أو الذميين، أو المعاهدين، أو الحربيين، ما دام ذلك في دار الإسلام، وما دام عدوانها على كل محقون الدم، قبل الحرابة من المسلمين والذميين. وكما تتحقق الحرابة بخروج جماعة من الجماعات، فإنها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد، فلو كان لفرد من الأفراد فضل جبروت وبطش، ومزيد قوة وقدرة؛ يغلب بها الجماعة على النفس، والمال، والعرض، فهو محارب وقاطع طريق. ويدخل في مفهوم الحرابة العصابات المختلفة، كعصابة القتل، وعصابة خطف الأطفال، وعصابة اللصوص للسطو على البيوت، والبنوك، وعصابة خطف البنات والعذارى للفجور بهن، وعصابة اغتيال الحكام؛ ابتغاء الفتنة، واضطراب الأمن، وعصابة إتلاف الزروع، وقتل المواشي والدواب. وكلمة الحرابة مأخوذة من الحرب؛ لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب، ومحاربة للتعاليم الإسلامية التي جاءت لتحقق أمن الجماعة، وسلامتها بالحفاظ على حقوقها، من جانب آخر. فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة، ومن ذلك أخذت كلمة الحرابة، وكما يسمى هذا الخروج على الجماعة وعلى دينها حرابة، فإنه يسمى أيضًا قطع طريق؛ لأن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق، فلا يمرون فيه؛ خشية أن تسفك دماؤهم، أو تسلب أموالهم، أو تهتك أعراضهم، أو يتعرضون لما لا قدرة لهم على مواجهته، ويسميها بعض الفقهاء بـ«السرقة الكبرى»[2].

الحرابة جريمة كبرى: والحرابة - أو قطع الطريق - تعتبر من كبريات الجرائم؛ ومن ثم أطلق القرآن الكريم على المتورطين في ارتكابها أقسى عبارة، فجعلهم محاربين لله ورسوله ﷺ، وساعين في الأرض بالفساد، وغلظ عقوبتهم تغليظًا لم يجعله لجريمة أخرى؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝﴾ [المائدة: ٣٣]. ورسول الله ﷺ يعلن أن من يرتكب هذه الجناية، ليس له شرف الانتساب إلى الإسلام، فيقول: «من حمل علينا السلاح، فليس منا»[3]. رواه البخاري، ومسلم، من حديث ابن عمر. [البخاري (٧٠٧١)، ومسلم (١٦٣/١٠٠)].

وإذا لم يكن له هذا الشرف، وهو حي، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة؛ فإن الناس يموتون على ما عاشوا

---

(1) أي: قطع الشجر، وإتلاف الزرع، وقتل الدواب والأنعام.

(2) سميت بهذه التسمية؛ لأن ضررها عام على المسلمين بانقطاع الطريق بخلاف السرقة الصغرى، فإنما سميت السرقة الصغرى؛ لأن ضررها يخص المسروق منه وحده.

(3) من حمل علينا السلاح: أي حمله لقتال المسلمين بغير حق، لما في ذلك من القتال، أو هذا كناية؛ لأن لازم حمل السلاح القتال. فليس منا: أي ليس على طريقتنا وهدينا، فإن طريقتنا نصر المسلم والقتال دونه، لا ترويعه وإخافته وقتاله.

السلاح، فإن لم يكن معهم سلاح، فليسوا بمحاربين؛ لأنهم لا يمنعون من يقصدهم، وإذا تسلحوا بالعصي والحجارة، فهل يعتبرون محاربين؟ اختلف الفقهاء في ذلك: فقال الشافعي، ومالك، والحنابلة، وأبو يوسف، وأبو ثور، وابن حزم: إنهم يعتبرون محاربين؛ لأنه لا عبرة بنوع السلاح، ولا بكثرته، وإنما العبرة بقطع الطريق. وقال أبو حنيفة: ليسوا بمحاربين.

(٣) **شرط الصحراء والبعد عن العمران:** واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء، فإن فعلوا ذلك في البنيان، لم يكونوا محاربين، ولأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء، ولأن في المصر يلحق الغوث غالباً، فتذهب شوكة المعتدين، ويكونون مختلسين، والمختلس ليس بقاطع، ولا حد عليه. وهو قول أبي حنيفة، والثوري، وإسحاق، وأكثر فقهاء الشيعة، وقول الخرقي من الحنابلة، وجزم به في «الوجيز». وذهب فريق آخر إلى أن حكمهم في المصر والصحراء واحد؛ لأن الآية بعمومها تتناول كل محارب. ولأنه في المصر أعظم ضرراً، فكان أولى، ويدخل في هذا العصابات التي تتفق على العمل الجنائي من السلب، والنهب، والقتل. وهذا مذهب الشافعي، والحنابلة، وأبي ثور. وبه قال الأوزاعي، والليث، والمالكية، والظاهرية. والظاهر أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار؛ فمن راعى شرط الصحراء، نظر إلى الحال الغالبة، أو أخذه من حال زمنه الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره، وعلى العكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط؛ ولذا يقول الشافعي: إن السلطان إذا ضعف، ووجدت المغالبة في المصر، كانت محاربة، وإن غير ذلك، فهو اختلاس عنده.

(٤) **شرط المجاهرة:** ومن شروط الحرابة المجاهرة، بأن يأخذوا المال جهراً، فإن أخذوه مختفين، فهم سراق، وإن اختطفوه وهربوا، فهم منتهبون لا قطع عليهم، وكذلك إن خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة، فسلبوا منها شيئاً؛ لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة، وإن خرجوا على عدد يسير فقهروهم، فهم قطاع طريق. وهذا مذهب الأحناف، والشافعية، والحنابلة. وخالف في ذلك المالكية، والظاهرية. قال ابن العربي المالكي: والذي نختاره: أن الحرابة عامة في المصر والقفر، وإن كان بعضها أفحش من بعض، ولكن اسم الحرابة يتناولها، ومعنى الحرابة موجود فيها، ولو خرج بعصا في المصر لقتل بالسيف، ويؤخذ فيه بأشد من ذلك، لا بأيسره؛ فإنه سلب غيلة، وفعل الغيلة أقبح من فعل المجاهرة، ولذلك دخل العفو في قتل المجاهرة، فكان قصاصاً، ولم يدخل في قتل الغيلة، فكان حرابة، فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل.

وقال: لقد كنت أيام تولية القضاء قد رفع إلي أمر قوم خرجوا محاربين في رفقة، فأخذوا منهم امرأة مغالبة على نفسها من زوجها، ومن جملة المسلمين معه. فاحتملوا بها، ثم جد فيهم الطلب، فأخذوا وجيء بهم، فسألت من كان ابتلاني الله به من المفتين، فقالوا: ليسوا محاربين؛ لأن الحرابة إنما تكون في الأموال، لا في الفروج. فقلت لهم: إنا لله وإنا إليه راجعون! ألم تعلموا أن الحرابة في الفروج أفحش منها في الأموال، وأن الناس ليرضون أن تذهب أموالهم، وتحرب بين أيديهم، ولا يرضون أن يحرب المرء في

زوجته وبنته؟ ولو كان فوق ما قال الله عقوبة؛ لكانت لمن يسلب الفروج، وحكم من ملأ صحيفة الجهل، وخصوصًا في الغيلة والقتل. وقال القرطبي: والمغتال كالمحارب، وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله، وإن لم يشهر السلاح، ولكن دخل عليه بيته، أو صحبه في سفر، فأطعمه سمًّا فقتله، يقتل حدًّا، لا قودًا. ويقرب من هذا القول رأي ابن حزم، حيث يقول: إن المحارب هو المكابر المخيف لأهل الطريق، المفسد في سبيل الأرض؛ سواء بسلاح، أو بلا سلاح أصلًا، سواء ليلًا، أو نهارًا، في مصر أو فلاة، في قصر الخليفة، أو في الجامع سواء؛ وسواء فعل ذلك مختفيًا، أو بغير جند، منقطعين في الصحراء، أو أهل قرية، سكانًا في دورهم، أو أهل حصن كذلك، أو أهل مدينة عظيمة، أو غير عظيمة، كذلك واحدًا، أو أكثر، كل من حارب المارة، وأخاف السبيل بقتل نفس، أو أخذ مال، أو لجراحة، أو لانتهاك عرض، فهو محارب عليه وعليهم، كثروا أو قلوا. ومن ثم يتبين أن مذهب ابن حزم أوسع المذاهب بالنسبة للحرابة، ويليه في ذلك المالكية؛ لأن كل من أخاف السبيل على أي نحو من الأنحاء، وبأي صورة من الصور، يعتبر محاربًا، مستحقًّا لعقوبة الحرابة.

عقوبة الحرابة: أنزل الله - سبحانه - في جريمة الحرابة قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٣٤﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤]. فهذه الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل؛ ويسعى في الأرض بالفساد؛ لقوله - سبحانه -: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾. وقد أجمع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدي المسلمين، فأسلموا، فإن الإسلام يعصم دماءهم وأموالهم، وإن كانوا قد ارتكبوا من المعاصي، قبل الإسلام، ما يستوجب العقوبة: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام، ومعنى: ﴿يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ أي، يحاربون المسلمين بما يحدثونه من اضطراب، وفوضى، وخوف، وقتل، ويحاربون الإسلام بخروجهم على تعاليمه، وعصيانهم له، فإضافة الحرب إلى الله ورسوله تؤذن بأن حرب المسلمين كأنها حرب لله - تعالى - ولرسوله، كقوله - تعالى -: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩]. فالحرابة هنا مجازية. قال القرطبي: ﴿يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: ٣٣]. استعارة ومجاز؛ إذ إن الله - سبحانه وتعالى - لا يحارب، ولا يغالب لما هو عليه من صفات الكمال؛ ولما وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد، والمعنى يحاربون أولياء الله، فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه؛ إكبارًا لأذيتهم، كما عبر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله - تعالى -: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾ [البقرة: ٢٤٥]. حثًّا على الاستعطاف عليهم، ومثله في صحيح السنة: «استطعمتك، فلم تطعمني». [مسلم (٢٥٦٩)] اهـ.

الأحكام المختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير ، إنما يجري على ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحدًا ، كما في كفارة اليمين ، وكفارة جزاء الصيد ؛ أما إذا كان مختلفًا ، فيخرج مخرج بيان الحكم لكل في نفسه ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ [الكهف : ٨٦] ، إن ذلك ليس للتخيير بين المذكورين ، بل لبيان الحكم لكل في نفسه ، لاختلاف سبب الوجوب ، وتأويله : إما أن تعذب من ظلم ، أو تتخذ الحسن فيمن آمن ، وعمل صالحًا ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الكهف : ٨٧ ، ٨٨] . وقطع الطريق متنوع في نفسه ، وإن كان متحدًا من حيث الأصل ، فقد يكون بأخذ المال وحده ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالتخويف لا غير ، فكان سبب الوجوب مختلفًا ، فلا يحمل على التخيير ، بل على بيان الحكم لكل نوع ، أو يحتمل هذا ويحتمل ما ذكر ، فلا يكون حجة مع الاحتمال . وإذا لم يمكن صرف الآية الشريفة إلى ظاهر التخيير في مطلق المحارب ، فإما أن يحمل على الترتيب ، ويضمر في كل حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق ، كأنه سبحانه وتعالى قال : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا ﴾ [المائدة : ٣٣] . إن قتلوا ، أو يصلبوا إن أخذوا المال ، وقتلوا ، أو تقطع أيديهم ، وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال لا غير ، أو ينفوا من الأرض إن أخافوا ، هكذا ذكر جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ ، لما قطع أبو بردة الأسلمي بأصحابه الطريق على أناس جاءوا يريدون الإسلام ، فقد قال عليه السلام : « أن من قتل قتل ، ومن أخذ المال ، ولم يقتل ، قطعت يده ورجله من خلاف ، ومن قتل ، وأخذ المال ، صلب ، ومن جاء مسلمًا ، هدم الإسلام ما كان منه من شركه » . [انظر المصدر السابق] .

بسط رأي القائلين بتنوع العقوبة إذا اختلفت الجريمة : قلنا : إن جمهور الفقهاء يرى : أن العقوبة تتنوع حسب نوع الجريمة ، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام :

١ - أن تكون الجريمة مقصورة على إخافة المارة ، وقطع الطريق ، ولم يرتكب المحاربون شيئًا وراء ذلك ، فهؤلاء ينفون من الأرض ، والنفي من الأرض معناه : إخراج المحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى غيره من بلاد الإسلام ، إلا إذا كانوا كفارًا ، فيجوز إخراجهم إلى بلاد الكفر ، وحكمة ذلك : أن يذوق هؤلاء وبال أمرهم بالابتعاد والنفي ، وأن تطهر المنطقة التي عاثوا فيها فسادًا من شرورهم ومفاسدهم ، وأن ينسى الناس ما كان منهم من أثر سيئ وذكرى أليمة ، وروي عن مالك : أن النفي معناه : الإخراج إلى بلد آخر ليسجنوا فيه ، حتى تظهر توبتهم ، واختاره ابن جرير . ويرى الأحناف : أن النفي هو السجن ، ويبقون في السجن ، حتى يظهر صلاحهم ؛ لأن السجن خروج من سعة الدنيا إلى ضيقها ، فصار من سجن كأنه نفي من الأرض إلا من موضع سجنه ، واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها ... فلسنا من الأموات فيها ، ولا الأحيا

إذا جاءنا السجان يومًا لحاجة ... عجبنا ، وقلنا : جاء هذا من الدنيا

٢ ـ أن تكون الحرابة بأخذ المال من غير قتل، وعقوبة ذلك قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى؛ لأن هذه الجناية زادت على السرقة بالحرابة، وإنما تقطع منهما بحسم في الحال بكي العضو المقطوع بالنار، أو بالزيت الغالي، أو بأية طريقة أخرى، حتى لا يستنزف دمه فيموت، وإنما كان القطع من خلاف، حتى لا تفوت جنس المنفعة، فيبقى له يد يسرى ورجل يمنى ينتفع بهما؛ فإن عاد هذا المقطوع إلى قطع الطريق مرة أخرى، قطعت يده اليسرى، ورجله اليمنى. وقد اشترط جمهور الفقهاء أن يكون مبلغ المال المسروق نصاباً، وأن يكون من حرز؛ لأن السرقة جريمة لها عقوبة مقررة، فإذا وقعت الحرابة، فمنها جزؤها، سواء أكان مرتكبها فرداً أم جماعة، فإن لم يبلغ المال نصاباً، ولم يكن من حرز، فلا قطع، فإن كانوا جماعة، فهل يشترط أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً، أو لا؟ أجاب عن ذلك ابن قدامة فقال: «وإذا أخذوا ما يبلغ نصاباً، ولا تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً، قطعوا - قياساً على قولنا في السرقة. وقياس قول الشافعي، وأصحاب الرأي، أنه لا يجب القطع، حتى تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً». ويشترط ألا تكون لهم شبهة. ولم يوافق المالكية والظاهرية على هذا الرأي، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب، ولا كونه محرزاً؛ لأن الحرابة نفسها جريمة تستوجب العقوبة بقطع النظر عن النصاب والحرز؛ فجريمة الحرابة غير جريمة السرقة، وعقوبة كل منهما مختلفة؛ ولأن الله تعالى قدر السرقة نصاباً، ولم يقدر في الحرابة شيئاً، بل ذكر جزاء المحارب، فاقتضى ذلك توفية الجزاء لهم على المحاربة. وإذا كان في الجناة من هو ذو رحم محرم، ممن سرقت أموالهم، فإنه لا قطع عليه، ويقطع الباقون الذين شاركوه في الجناية عند الحنابلة، وأحد قولي الشافعي. وقال الأحناف: لا يقطع واحد منهم؛ لوجود الشبهة بالنسبة للقريب، والجناة متضامنون، فإذا سقط الحد عن القريب، سقط عن الجميع. ورجح ابن قدامة رأي الشافعية والحنابلة، فقال: إنها شبهة اختص بها واحد، فلا يسقط الحد عن الباقين. ومعنى هذا، أن شبهة الإسقاط لا تتعدى إلى الجميع، فلا يقام عليه الحد وحده؛ لأن الشبهة لا تتجاوزه إلى سواه.

٣ ـ أن تكون الحرابة بالقتل دون أخذ المال، وهذا يوجب القتل من قبل الحاكم عليهم: فيقتل جميع المحاربين، وإن كان القاتل واحداً، كما يُقتل الردء، ومن الطليعة؛ لأنهم اشتركوا في المحاربة والإفساد في الأرض، ولا عبرة بعفو ولي الدم، ولو سامح بالدية؛ لأن عفو ولي الدم، أو رضاه بالدية في القصاص، لا في الحرابة.

٤ ـ أن تكون الحرابة بالقتل وأخذ المال، وفي هذا القتل والصلب، أي: أن عقوبتهم أن يصلبوا أحياء ليموتوا، فيربط الشخص على خشبة، أو عمود، أو نحوهما، منتصب القامة، ممدود اليدين، ثم يطعن حتى يموت. ومن الفقهاء من قال: إنه يقتل أولاً، ثم يصلب للعبرة والعظة. ومنهم من قال: إنه لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة أيام. وكل ما تقدم إنه اجتهاد من الأئمة، وهو في نطاق نص الآية الكريمة، ولكل إمام منه وجهة نظر صحيحة، فمن رأى تخيير الحاكم في اختيار إحدى العقوبات المقررة، فوجهته ما دل عليه العطف بحرف «أو»، وأن الأمر متروك للحاكم يختار منها ما يرى به المصلحة، وتتحقق به

المصلحة ، ولأن من رأى أن لكل جريمة عقوبة محددة في الآية ، فوجهه تحقيق العدالة مع رعاية ما تنطوي به المفاسد ، وتقوم به المصالح ، فالكل مجمع على تحقيق غاية الشريعة من درء المفاسد ، وتحقيق المصالح . وهذا الاجتهاد يسهل على أولياء الأمور فهم النصوص ، وييسر طريق الاجتهاد ، ويعين طالب العلم على الوصول إلى الحقيقة ، ولا شك أن أعمالاً كثيرة تحدث من المحاربين المفسدين ، غير هذه الأعمال التي أشار إليها الفقهاء ، ويمكن استنباط أحكام لها مناسبة في ضوء ما استنبطه الفقهاء من الآية الكريمة من أحكام جزئية .

ردُّ اعتراض ، ودفْعُ إشكال : قال في (المنار) : روى عبد بن حميد ، وابن جرير ، عن مجاهد ، أن الفساد هنا الزنى ، والسرقة ، وقتل النفس ، وإهلاك الحرث والنسل ، وكل هذه الأعمال من الفساد في الأرض . واستشكل بعض الفقهاء قول مجاهد ، بأن هذه الذنوب والمفاسد لها عقوبات في الشرع غير ما في الآية ، فللزنى ، والسرقة ، والقتل حدود ، وإهلاك الحرث والنسل يقدر بقدره ، ويضمنه الفاعل ، ويعزره الحاكم بما يؤديه إليه اجتهاده . وفات هؤلاء المعترضين ، أن العقاب المنصوص في الآية خاص بالمحاربين من المفسدين الذين يكابرون أولي الأمر ، ولا يذعنون لحكم الشرع ، وتلك الحدود إنما هي للسارقين والزناة أفرادًا ، الخاضعين لحكم الشرع فعلاً ، وقد ذكر حكمهم في الكتاب العزيز بصيغة اسم الفاعل المفرد ، كقوله ، سبحانه : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] ، وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢] . وهم يستخفون بأعمالهم ، ولا يجهرون بالفساد ، حتى يتشكل سوء القدوة بهم ، ولا يؤلفون له العصابات ليمنعوا أنفسهم من الشرع بالقوة ؛ فلهذا لا يصدق عليهم أنهم محاربون الله ورسوله ومفسدون ، والحكم هنا منوط بالوصفين معًا . وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاربين ، فإنما يعنون به المحاربين المفسدين ؛ لأن الوصفين متلازمان . انتهى .

واجبُ الحاكم والأمة حيال الحرابة : والحاكم والأمة معًا مسئولون عن حماية النظام ، وتقرير الأمن ، وصيانة حقوق الأفراد في المحافظة على دمائهم ، وأموالهم ، وأعراضهم ، فإذا شذت طائفة ، فأخافوا السبيل ، وقطعوا الطريق ، وعرضوا حياة الناس للفوضى والاضطراب ، وجب على الحاكم قتال هؤلاء ، كما فعل رسول الله ﷺ مع العرنيين ، وكما فعل الخلفاء من بعده ، ووجب على المسلمين كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شأفتهم ، وقطع دابرهم ، حتى ينعم الناس بالأمن والطمأنينة ، ويحسوا بلذة السلام والاستقرار ، وينصرف كلٌ إلى عمله ، مجاهدًا في سبيل الخير لنفسه ، ولأسرته ، ولأمته ، فإن انهزم هؤلاء في ميدان القتال ، وتفرقوا هنا وهناك ، وانكسرت شوكتهم ، لم يتبع مدبرهم ، ولم يجهز على جريحهم ، إلا إذا كانوا قد ارتكبوا جناية القتل ، وأخذوا المال ، فإنهم يطردون حتى يظفر بهم ، ويقام عليهم حد الحرابة .

توبةُ المحاربين قبل القدرة عليهم : إذا تاب المحاربون المفسدون في الأرض ، قبل القدرة عليهم ، وتمكن الحاكم من القبض عليهم ، فإن الله يغفر لهم ما سلف ، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالحرابة ؛ لقول الله ، سبحانه : ﴿ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ

تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴿٣٤﴾ (المائدة: ٣٣، ٣٤). وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن توبتهم قبل القدرة عليهم والتمكن منهم دليل على يقظة الضمير، والعزم على استئناف حياة نظيفة، بعيدة عن الإفساد، والمحاربة لله ولرسوله، ولهذا شملهم عفو الله، وأسقط عنهم كل حق من حقوقه، إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوبة. أما حقوق العباد، فإنها لا تسقط عنهم، وتكون العقوبة حينئذ ليست من قبيل الحرابة، وإنما تكون من باب القصاص، والأمر في ذلك يرجع إلى المجني عليهم، لا إلى الحاكم، فإن كانوا قد قتلوا، سقط عنهم تحتم القتل، ولولي الدم العفو أو القصاص، وإن كانوا قد قتلوا وأخذوا المال، سقط الصلب، وتحتم القتل، وبقي القصاص، وضمان المال. وإن كانوا قد أخذوا المال؛ سقط القطع، وأخذت الأموال منهم إن كانت بأيديهم، وضمنوا قيمة ما استهلكوا؛ لأن ذلك غصب، فلا يجوز ملكه لهم، ويصرف إلى أربابه، أو يجعله الحاكم عنده، حتى يعلم صاحبه؛ لأن توبتهم لا تصح إلا إذا أعادوا الأموال المسلوبة إلى أربابها. فإذا رأى أولو الأمر إسقاط حق مالي عن المفسدين، من أجل المصلحة العامة، وجب أن يضمنوه من بيت المال. ولقد لخص ابن رشد في بداية المجتهد أقوال العلماء في هذه المسألة، فقال. وأما ما تسقطه عنه التوبة، فاختلفوا في ذلك على أربعة أقوال:

١- أحدها: أن التوبة إنما تسقط عنه حد الحرابة فقط، ويؤخذ بما سوى ذلك من حقوق الله، وحقوق الآدميين. وهو قول مالك.

٢- والقول الثاني: أنها تسقط عنه حد الحرابة، وجميع حقوق الله من الزنى، والشراب، والقطع في السرقة، ولا تسقط حقوق الناس من الأموال، والدماء، إلا أن يعفو أولياء المقتول[1].

٣- والقول الثالث: أن التوبة ترفع جميع حقوق الله، ويؤخذ في الدماء، وفي الأموال بما وجد بعينه.

٤- والقول الرابع: أن التوبة تسقط جميع حقوق الآدميين من مال، ودم، إلا ما كان من الأموال قائما بعينه.

شروط التوبة

للتوبة ظاهر وباطن، ونظر الفقه إلى الظاهر دون الباطن الذي لا يعلمه إلا الله، فإذا تاب المحارب قبل القدرة عليه؛ قبلت توبته، وترتبت عليها آثارها، واشترط بعض العلماء في التائب أن يستأمن الحاكم، فيؤمنه، وقيل: لا يشترط ذلك، ويجب على الإمام أن يقبل كل تائب. وقيل: يكتفي بإلقاء السلاح، والبعد عن مواقع الجريمة، وتأمين الناس بدون حاجة إلى الرجوع إلى الإمام.

ذكر ابن جرير، قال: حدثني علي، حدثنا الوليد بن مسلم، قال: قال الليث: وكذلك حدثني موسى المدني، وهو الأمير عندنا: أن عليا الأسدي حارب وأخاف السبيل، وأصاب الدم والمال، فطلبه الأئمة والعامة، فامتنع، ولم يقدروا عليه، حتى جاء تائبا، وذلك أنه سمع رجلا يقرأ هذه الآية: ﴿قل يٰعبادي

---

(١) هذا هو أعدل الأقوال الذي نختاره ونرجحه من قبل

الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم ﴿٥٣﴾ [الزمر: ٥٣]. فوقف عليه، فقال: يا عبد الله، أعد قراءتها. فأعادها عليه فغمد سيفه، ثم جاء تائبًا، حتى قدم المدينة من السحر، فاغتسل، ثم أتى مسجد رسول الله ﷺ، فصلى الصبح، ثم قعد إلى أبي هريرة في أغمار أصحابه. فلما أسفروا عرفه الناس، فقاموا إليه، فقال: لا سبيل لكم علي، جئت تائبًا من قبل أن تقدروا علي. فقال أبو هريرة: صدق. وأخذ بيده، حتى أتى مروان بن الحكم، وهو أمير على المدينة، في زمن معاوية، فقال: هذا علي جاء تائبًا، ولا سبيل لكم عليه، ولا قتل. فترك من ذلك كله. قال: وخرج علي تائبًا، مجاهدًا في سبيل الله في البحر، فلقوا الروم فقربوا سفينة إلى سفينة من سفنهم، فاقتحم على الروم في سفينتهم، فهربوا منه إلى شقها الآخر، فمالت به وبهم، فغرقوا جميعًا.

سقوط الحدود بالتوبة قبل رفع الجناة إلى الحاكم: تقدم أن حد الحرابة يسقط عن المحاربين إذا تابوا، قبل القدرة عليهم؛ لقول الله سبحانه: ﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة: ٣٤]. وليس هذا الحكم مقصورًا على حد الحرابة، بل هو حكم عام ينتظم جميع الحدود؛ فمن ارتكب جريمة تستوجب الحد، ثم تاب منها، قبل أن يرفع إلى الإمام، سقط عنه الحد؛ لأنه إذا سقط الحد عن هؤلاء، فأولى أن يسقط عن غيرهم، وهم أخف جرمًا منهم، وقد رجح ذلك ابن تيمية، فقال: ومن تاب من الزنى، والسرقة، وشرب الخمر، قبل أن يرفع إلى الإمام، فالصحيح، أن الحد يسقط عنه، كما يسقط عن المحاربين، إجماعًا، إذا تابوا قبل القدرة عليهم. وقال القرطبي: فأما الشراب، والزناة، والسراق، إذا تابوا وأصلحوا، وعرف ذلك منهم، ثم رفعوا إلى الإمام، فلا ينبغي أن يحدهم، وإن رفعوا إليه، فقالوا: تبنا. لم يتركوا، وهم في هذه الحال كالمحاربين إذا غلبوا. وفصل المذاهب في ذلك ابن قدامة، فقال: فإن تاب من عليه حد من غير المحاربين، وأصلح، ففيه روايتان؛ إحداهما، يسقط عنه؛ لقول الله تعالى: ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما﴾ [النساء: ١٦]. وذكر حد السارق، ثم قال: ﴿فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم﴾ [المائدة: ٣٩]. وقال النبي ﷺ: «التائب من الذنب، كمن لا ذنب له». [ابن ماجه (٤٢٥٠)، وصحيح الجامع (٣٠٠٨)]. ومن لا ذنب له لا حد عليه، وقال في ماعز، لما أخبر بهربه: «هلا تركتموه يتوب، فيتوب الله عليه». [سبق تخريجه]. ولأنه خالص حق الله تعالى، فيسقط بالتوبة، كحد المحاربين.

والثانية، لا يسقط. وهو قول مالك، وأبي حنيفة، وأحد قولي الشافعي؛ لقوله سبحانه: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢]. وهذا عام في التائبين وغيرهم، وقال تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨]. ولأن النبي ﷺ رجم ماعزًا، والغامدية، وقطع الذي أقر بالسرقة، وقد جاءوا تائبين، يطلبون التطهير بإقامة الحد، وقد سمى الرسول ﷺ فعلهم توبة، فقال في حق المرأة: «لقد تابت توبة، لو قسمت على سبعين من أهل المدينة، لوسعتهم». [أحمد (٤/٤٣٥)، ومسلم (١٦٩٦/٢٤)، وأبو داود (٤٤٤٠)، والترمذي (١٤٣٥)، والنسائي (٤/٦٣)]. وجاء عمرو بن سمرة إلى النبي

ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني سرقت جملاً لبني فلان، فطهرني. فأقام رسول الله عليه. [ابن ماجه (٢٥٨٨)]. ولأن الحد كفارة، فلم يسقط بالتوبة، ككفارة اليمين والقتل، ولأنه مقدور عليه، فلم يسقط عنه الحد بالتوبة، كالمحارب بعد القدرة عليه، فإن قلنا بسقوط الحد بالتوبة، فهل يسقط بمجرد التوبة، أو بها مع إصلاح العمل؟ فيه وجهان.

أحدهما: يسقط بمجردها، وهو ظاهر قول أصحابنا، لأنها توبة مسقطة للحد، فأشبهت توبة المحارب قبل القدرة عليه.

والثاني: يعتبر إصلاح العمل؛ لقوله سبحانه: ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٦]. وقال: ﴿فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩]. فعلى هذا القول يعتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته، وصلاح نيته، وليست مقدرة بمدة معلومة. وقال بعض أصحاب الشافعي: مدة ذلك سنة. وهذا توقيت بغير توقيف، فلا يجوز».

دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره: إذا اعتدى على الإنسان معتد يريد قتله، أو أخذ ماله، أو هتك عرض حريمه، فمن حقه أن يقاتل هذا المعتدي دفاعًا عن نفسه، وماله، وعرضه، ويدفع بالأسهل فالأسهل، فيبدأ بالكلام، أو الصياح، أو الاستعانة بالناس، إن أمكن دفع الظالم بذلك، فإن لم يندفع إلا بالضرب، فليضربه، وإن لم يندفع إلا بقتله، فليقتله، ولا قصاص على القاتل، ولا كفارة عليه، ولا دية للمقتول؛ لأنه ظالم معتد، والظالم المعتدي حلال الدم لا يجب ضمانه. فإن قُتِل المعتدَى عليه، وهو في حالة دفاعه عن نفسه، وماله، وعرضه، فهو شهيد.

١ـ يقول الله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ [الشورى: ٤١].

٢ـ وعن أبي هريرة، قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرأيت إن جاء رجلٌ يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تعطه مالك». قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: «قاتله». قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد». قال: فإن قتلته؟ قال: «هو في النار». [أحمد (٢/ ٣٦٠)، ومسلم (١٤٠)].

٣ـ وروى البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «من قُتِلَ دون ماله، فهو شهيد، ومن قُتِلَ دون عرضه، فهو شهيد». [البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١)].

٤ـ وروي، أن امرأة خرجت تحتطب، فتبعها رجلٌ يراودها عن نفسها، فرمته بفهر[1]، فقتلته، فرفع ذلك لعمر رضي الله عنه فقال: قتيل الله، والله لا يودى هذا أبدًا. وكما يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه، وماله، وعرضه، يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره، إذا تعرض للقتل، أو أخذ المال، أو هتك العرض، ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الهلاك؛ لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر، والمحافظة على الحقوق؛ يقول الرسول ﷺ: «من رأى منكم منكرًا، فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». [أحمد (٣/ ١٠)، ومسلم (٤٩/ ٧٨)، وأبو داود (١١٤٠)، وابن ماجه (١٢٧٥)]. وهذا من باب تغيير المنكر.

---

(١) الفهر: الحجر.

وفي الصورة الثانية: قضى في الشاة التي تؤخذ من مراتعها بثمنها مضاعفًا، وضرب نكال[1]، وقضى فيما يؤخذ من عطنه بالقطع، إذا بلغ النصاب الذي يقطع فيه سارقه. رواه أحمد، والنسائي، والحاكم وصححه. [أحمد (٢/ ١٨٠، ٢٠٣)].

والسرقة التي عقوبتها الحد نوعان.

الأول: سرقة صغرى؛ وهي التي يجب فيها قطع اليد.

الثاني: سرقة كبرى، وهي أخذ المال على سبيل المغالبة، وتسمى الحرابة، وقد سبق الكلام عنها قبل هذا الباب، وكلامنا الآن منحصر في السرقة الصغرى.

تعريف السرقة: السرقة؛ هي أخذ الشيء في خفية، يقال: استرق السمع. أي؛ سمع مستخفيًا. ويقال: هو يسارق النظر إليه. إذا اهتبل غفلته لينظر إليه. وفي القرآن الكريم يقول الله - سبحانه -: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨]. فسمى الاستماع في خفاء استراقًا. وفي «القاموس»: السرقة، والاستراق، المجيء مستترًا؛ لأخذ مال الغير من حرز. وقال ابن عرفة: السارق عند العرب: هو من جاء مستترًا إلى حرز، فأخذ منه ما ليس له. والمفهوم مما ذكره صاحب «القاموس» وابن عرفة، أن السرقة تنتظم أمورًا ثلاثة:

١- أخذ مال الغير.

٢- أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستتار.

٣- أن يكون المال محرزًا.

فلو لم يكن المال مملوكًا للغير، أو كان الأخذ مجاهرة، أو كان المال غير محرز، فإن السرقة الموجبة لحد القطع لا تتحقق.

الخائن والمنتهب والمختلس غير السارق: ولهذا لا يعتبر الخائن، ولا المنتهب، ولا المختلس سارقًا، ولا يجب على واحد منهم القطع، وإن وجب التعزير. فعن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «ليس على خائن[2]، ولا منتهب[3]، ولا مختلس[4] قطع». رواه أصحاب السنن، والحاكم، والبيهقي، وصححه الترمذي، وابن حبان. وعن محمد بن شهاب الزهري، قال: إن مروان بن الحكم أتي بإنسان قد اختلس متاعًا، فأراد قطع يده، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك؟ فقال زيد: ليس في الخلسة قطع. رواه مالك في «الموطأ». قال ابن القيم: وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم، وترك قطع المختلس، والمنتهب، والغاصب، فمن تمام حكمة الشارع أيضًا؛ فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه؛ فإنه ينقب الدور، ويهتك الحرز، ويكسر القفل، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك، فلو لم يشرع قطعه، لسرق الناس

---

(١) نكال: أي عقوبة يكون بها عبرة لغيره.
(٢) الخائن: هو من يأخذ المال ويظهر النصح للمالك.
(٣) المنتهب: هو الذي يأخذ المال عنوة مع القدرة والاعتماد على القوة.
(٤) والمختلس: هو من يختطف المال جهرًا ويهرب.

بعضهم بعضًا، وعظم الضرر، واشتدت المحنة بالسراق، بخلاف المنتهب والمختلس؛ فإن المنتهب هو الذي يأخذ المال جهرة بمرأى من الناس، فيمكنهم أن يأخذوا على يديه، ويخلّصوا حق المظلوم، أو يشهدوا له عند الحاكم. وأما المختلس، فإنه إنما يأخذ المال على حين غفلة من مالكه وغيره، فلا يخلو من نوع تفريط يمكّن به المختلس من اختلاسه، وإلا فمع كمال التحفظ والتيقظ، لا يمكنه الاختلاس، فليس كالسارق؛ بل هو بالخائن أشبه. وأيضًا، فالمختلس إنما يأخذ المال من غير حرز مثله غالبًا، فإنه الذي يغافلك، ويختطف متاعك في حال تخليك، وغفلتك عن حفظه، وهذا يمكن الاحتراز منه غالبًا، فهو كالمنتهب. وأما الغاصب، فالأمر فيه ظاهر، وهو أولى بعدم القطع من المنتهب، ولكن يسوغ كف عدوان هؤلاء بالضرب والنكال، والسجن الطويل، والعقوبة بأخذ المال.

جحدُ العارية: ومما هو متردد بين أن يكون سرقة أو لا يكون جحدُ العارية، ومن ثم، فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك؛ فقال الجمهور: لا يقطع من جحدها؛ لأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق، والجاحد للعارية ليس بسارق. وذهب أحمد، وإسحاق، وزفر، والخوارج، وأهل الظاهر إلى أنه يقطع؛ لما رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة بن زيد رضي الله عنه فكلموه، فكلّم النبي ﷺ فيها، فقال له النبي ﷺ: «يا أسامة، لا أراك تشفع في حدّ من حدود الله ﷻ». ثم قام النبي ﷺ خطيبًا، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم، بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه، والذي نفسي بيده، لو كانت فاطمة بنت محمد، لقطعت يدها». فقطع يد المخزومية. [أحمد (٦/ ١٦٢)، ومسلم (١٦٨٨/٩)، والنسائي (٨/ ٧٢، ٧٤، ٧٥)]. وقد نصر ابن القيم هذا الرأي، واعتبر الجاحد للعارية سارقًا بمقتضى الشرع. قال في «زاد المعاد»: فإدخاله ﷺ جاحد العارية في اسم السارق، كإدخاله سائر أنواع المسكر في اسم الخمر، وذلك تعريف للأمة مراد الله من كلامه. وفي «الروضة الندية»: أن الجاحد للعارية، إذا لم يكن سارقًا لغة، فهو سارق شرعًا، والشرع مقدم على اللغة. قال ابن القيم في «أعلام الموقعين»: والحكمة والمصلحة ظاهرة جدًّا؛ فإن العارية من مصالح بني آدم التي لا بدّ لهم منها، ولا غنى لهم عنها، وهي واجبة عند حاجة المستعير، وضرورته إليها، إما بأجرة أو مجانًا، ولا يمكن المعير كلّ وقت أن يشهد على العارية، ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعًا، وعادة، وعرفًا، ولا فرق في المعنى بين من توصل إلى أخذ متاع غيره بالسرقة، وبين من توصل إليه بالعارية وجحدها، وهذا بخلاف جاحد الوديعة، فإن صاحب المتاع فرّط، حيث ائتمنه.

النبّاشُ

وكما يجري هذا المجرى من الخلاف، الخلاف في حكم النباش الذي يسرق أكفان الموتى، فذهب الجمهور إلى أن عقوبته قطع يده؛ لأنه سارق حقيقة؛ والقبر حرز. وذهب أبو حنيفة، ومحمد، والأوزاعي، والثوري إلى أن عقوبته التعزير؛ لأنه نباش، وليس سارقًا، فلا يأخذ حكم السارق. ولأنه أخذ مالًا غير مملوك لأحد؛ لأن الميت لا يملك، ولأنه أخذ من غير حرز.

والخنزير، حتى لو كان المالك لهما ذميًا؛ لأن الله حرم تملكهما، والانتفاع بهما بالنسبة للمسلم والذمي على السواء(١). وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللهو، مثل العود، والكمنج، والمزمار؛ لأنها آلات لا يجوز استعمالها، عند كثير من أهل العلم، فهي ليست مما يتمول ويتملك، ويحل بيعه، وأما الذين يبيحون استعمالها، فهم يتفقون مع من يحرمها في عدم قطع يد سارقها؛ لوجود شبهة، والشبهات مسقطة للحدود. واختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز، فقال أبو حنيفة، والشافعي: لا قطع على من سرقه؛ لأنه ليس بمال ويحرز، وإن كان عليه حلي أو ثياب، فلا يقطع أيضًا؛ لأن ما عليه من الحلي تبع له، وليست مقصودة بالأخذ(٢). وقال مالك: في سرقته القطع؛ لأنه من أعظم المال، ولم يقطع السارق في المال لعينه، وإنما قطع لتعلق النفوس به، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد. وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع؛ لأنه مال مملوك، وأما المميز، فإنه لا يحد سارقه؛ لأنه وإن كان مالاً يباع ويشترى، فإن له سلطانًا على نفسه، فلا يعد محرزًا. وأما ما يجوز تملكه، ولا يجوز بيعه، كالكلب المأذون في بيعه، ولحوم الضحايا، فقال أشهب، من المالكية: يقطع سارق الكلب المأذون باتخاذه(٣)، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذه. وقال أصبغ، من المالكية، في لحوم الضحايا: إن سرق الأضحية قبل الذبح: قطع، وإن سرقها بعد الذبح، فلا قطع. وأما سرقة الماء، والثلج، والكلأ، والملح، والتراب، فقد قال صاحب المغني: وإن سرق ماء، فلا قطع فيه. قاله أبو بكر، وأبو إسحاق؛ لأنه مما لا يتمول عادة، ولا أعلم في هذا خلافًا. وإن سرق كلأ، أو ملحًا، فقال أبو بكر: لا قطع فيه؛ لأنه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه، فأشبه الماء. وقال أبو إسحاق بن شاقلا: فيه القطع؛ لأنه يتمول عادة، فأشبه التبن والشعير. وأما الثلج، فقال القاضي: هو كالماء؛ لأنه ماء جامد، فأشبه الجليد، والأشبه أنه كالملح؛ لأنه يتمول عادة، فهو كالملح المنعقد من الماء. وأما التراب، فإن كان مما تقل الرغبات فيه كالذي يعد للتطيين والبناء، فلا قطع فيه؛ لأنه لا يتمول، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الأرمني الذي يعد للدواء، أو المعد للغسل به، أو يصبغ، كالمغرة، احتمل وجهين:

١ - أحدهما، لا قطع فيه؛ لأنه من جنس ما لا يتمول، فأشبه الماء.

٢ - الثاني، فيه القطع؛ لأنه يتمول عادة، ويحمل إلى البلدان للتجارة، فأشبه العود الهندي(٤).

وأما سرقة المباح الأصل، كالأسماك والطيور(٥)، فإنه لا قطع على من سرقها، ما لم تحرز، فإذا أحرزت، فقد اختلف فيها الفقهاء: فمذهب المالكية، والشافعية، يرى قطع سارقها؛ لأنه سرق مالاً متقومًا من

---

(١) ومما يؤسف له رواج [illegible] وانتشار [illegible] في مدم قطع من سرقهما [illegible]
(٢) [illegible] لأنه إذا سرق الحلي وحده [illegible] فكذا لو سرقها مع غيرها.
(٣) الكلب المأذون باتخاذه هو كلب الحراسة والزراعة وكلب الصيد.
(٤) [illegible] ص ٢٤٧ المغني.
(٥) الأسماك يحل أكلها ولو كانت ميتة والطيور [illegible]، ويحل [illegible] الدجاج [illegible]

وذهب الحسن البصري، وداود الظاهري إلى أنه يثبت القطع بالقليل والكثير؛ عملًا بإطلاق الآية، ولما رواه البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله السارق، يسرق البيضة، فتقطع يده، ويسرق الحبل، فتقطع يده». [البخاري (٦٧٩٩)، ومسلم (١٦٨٧)]. وأجاب الجمهور عن هذا الحديث، بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسّر البيضة ببيضة الحديد التي تلبس للحرب، وهي كالمجن، وقد يكون ثمنها أكثر من ثمنه[1]، والحبل كانوا يرون، أنه منها ما يساوي دراهم. وربع الدينار كان يصرف بثلاثة دراهم، وفي «الروضة الندية»: قال الشافعي: وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم. وذلك أن الصرف على عهد الرسول ﷺ اثنا عشر درهمًا بدينار، وهو موافق لما في تقدير الديات من الذهب بألف دينار، ومن الفضة باثني عشر ألف درهم. وذهب أبو حنيفة، وأصحابه إلى أن النصاب الموجب للقطع، هو عشرة دراهم، أو دينار، أو قيمة أحدهما من العروض، ولا قطع فيما هو أقل من ذلك؛ لأن ثمن المجن كان يقوّم على عهد الرسول ﷺ بعشرة دراهم، كما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وروي عن ابن عباس وغيره هذا التقدير. قالوا: وتقدير ثمن المجن بما لهذا التقدير أحوط، والحدود تدفع بالشبهات، والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها. والحق، أن اعتبار ثمن المجن عشرة دراهم تُعارض ما هو أصح منه، كما تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة. وقال مالك، وأحمد، في أظهر الروايات عنه: نصاب السرقة ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض. والتقويم بالدراهم خاصة، والأثمان أصول لا يقوم بعضها ببعض. وقد اعترض على قطع اليد في ربع دينار، مع أن ديتها خمسمائة دينار، فقال أحد الشعراء:

يد بخمس مئين عسجد وديت ... ما بالها قطعت في ربع دينار؟

تناقض ما لنا إلا السكوت له ... ونستجير بمولانا من النار

وهذا المعترض قد خانه التوفيق، فإن الإسلام قد قطعها في هذا القدر؛ حفظًا للمال، وجعل ديتها خمسمائة؛ حفظًا لها، فقد كانت ثمينة، حين كانت أمينة، فلما خانت، هانت، وفي هذا قيل:

يد بخمس مئين عسجد وديت ... لكنها قطعت في ربع دينار

حماية الدم أغلاها، وأرخصها ... خيانة المال، فانظر حكمة الباري

متى يقدّر المسروق؟ ويعتبر قيمة المسروق وتقديره يوم السرقة، عند مالك، والشافعية، والحنابلة. وقال أبو حنيفة: يقدر المسروق يوم الحكم عليه بالقطع.

سرقة الجماعة: إذا سرقت الجماعة قدرًا من المال، بحيث لو قسم بينهم، لكان نصيب كلّ واحد منهم ما يجب فيه القطع، فإنهم يقطعون جميعًا، باتفاق الفقهاء. أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصابًا، ولكنه لو قسم بين السارقين، لا يبلغ نصيب كلّ واحد منهم، ما يجب فيه القطع، فإنهم اختلفوا في ذلك؛ فقال جمهور الفقهاء: يجب أن يقطعوا جميعًا. وقال أبو حنيفة: لا قطع، حتى يكون ما يأخذه كلّ واحد

---

(١) وقيل: هو إخبار بالواقع، أي؛ إنه يسرق هذا فيكون سببًا لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكثر منه.

اختلاف الحرز باختلاف الأموال : والحرز مختلف باختلاف الأموال ، ومرجع ذلك إلى العرف ، فقد يكون الشيء حرزًا في وقت دون وقت ؛ فالدار حرز لما فيها من أثاث ، والجرين حرز للثمار ، والإصطبل حرز للدواب ، والمراح للغنم ، وهكذا .

الإنسانُ حِرزٌ لنفسه : والإنسان حرز لثيابه ولفراشه الذي هو نائم عليه ؛ سواء كان في المسجد ، أو في خارجه ، فمن جلس في الطريق ومعه متاعه ، فإنه يكون محرزًا به ؛ سواء أكان مستيقظًا ، أم نائمًا : فمن سرق من إنسان نقوده أو متاعه ، قطع بمجرد الأخذ ؛ لزوال يد المالك عنه . واشترط الفقهاء في النائم أن يكون المسروق تحت جنبه ، أو تحت رأسه ، واستدلوا بما أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والحاكم ، عن صفوان بن أمية ، قال : كنت نائمًا في المسجد على خميصة لي فسرقت ، فأخذنا السارق ، فرفعناه إلى رسول الله ﷺ ، فأمر بقطعه ، فقلت : يا رسول الله ، أفي خميصة ثمنها ثلاثون درهمًا ؟! أنا أهبها له . قال : «فهلا كان قبل أن تأتيني به» . [أحمد (٣/ ٤٠١) ، أبو داود (٤٣٩٤) والنسائي (٨/ ٦٩ ، ٧٠) وابن ماجه (٢٥٩٥) ، والحاكم (٤/ ٣٨٠)] أي ؛ فهلا عفوت عنه ، ووهبت له قبل أن تأتيني . وفي هذا الحديث دليل على أن المطالبة بالمسروق شرط في القطع[1] ، فلو وهبه المسروق منه إياه ، أو باعه قبل رفعه إلى الحاكم سقط عن السارق ، كما صرح بذلك النبي ﷺ حيث قال : «فهلا كان قبل أن تأتيني !» .

الطَّرَّار : واختلفوا في الطرار[2] ؛ فقالت طائفة : يقطع مطلقًا ؛ سواء أوضع يده داخل الكم وأخرج المال ، أو شق الكم فسقط المال ، فأخذه . وهو قول مالك ، والأوزاعي ، وأبي ثور ، ويعقوب ، والحسن ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، وإسحاق : إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كمه ، فطرها فسرقها ، لم يقطع ، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم ، فأدخل يده ، فسرقها قطع .

المسجدُ حِرزٌ : والمسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه ؛ من البسط ، والحصر ، والقناديل ، والتحف . وقد قطع رسول الله ﷺ سارقًا سرق ترسًا كان في صفة النساء في المسجد ، ثمنه ثلاثة دراهم . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي [أحمد (٢/ ١٤٥) ، أبو داود (٤٣٨٦) والنسائي (٨/ ٧٧)] .

وكذلك إذا سرق باب المسجد ، أو ما يزين به ، مما له قيمة ؛ لأنه مال محرز ، لا شبهة فيه .

وعند الشافعية في قناديل المسجد وحصرها ، فمن سرقها ، لا يقطع ؛ لأن ذلك جعل لمنفعة المسلمين وللسارق فيها حق ، اللهم إلا إذا كان السارق ذميًا ، فإنه يقطع ؛ لأنه لا حق له فيها

السرقةُ من الدَّار : اتفق الفقهاء على أن الدار لا تكون حرزًا ، إلا إذا كان بابها مغلقًا ، كما اتفقوا على أن من سرق من دار غير مشتركة في السكنى ، لا يقطع ، حتى يخرج من الدار . واختلفوا في مسائل من ذلك ، ذكرها صاحب كتاب «الإفصاح عن معاني الصحاح» فقال : واختلفوا فيما إذا اشترك اثنان في نقب

---

(١) سيأتي مزيد بيان لهذه المسألة .

(٢) الطرار هو الذي يشق كم الرجل ويأخذ ما فيه ، مأخوذ من الطر وهو الشق (وهو ما يسمى بالنشال) .

دار، فدخل أحدهما، فأخذ المتاع، وناوله الآخر وهو خارج الحرز، وهكذا إذا رمى به إليه، فأخذه؛ فقال مالك، والشافعي، وأحمد: القطع على الداخل، دون الخارج. وقال أبو حنيفة: لا يقطع منهما أحد.

واختلفوا فيما إذا اشترك جماعة في نقب، ودخلوا الحرز، وأخرج بعضهم نصابًا، ولم يخرج الآخرون شيئًا، ولم يكن منهم معاونة في إخراجه؛ فقال أبو حنيفة، وأحمد: يجب القطع على جماعتهم. وقال مالك، والشافعي: لا يقطع إلا الذين أخرجوا المتاع. واختلفوا فيما إذا قرب الداخل المتاع إلى النقب، وتركه، فأدخل الخارج يده، فأخرجه من الحرز؛ فقال أبو حنيفة: لا قطع عليهما. وقال مالك: يقطع الذي أخرجه، قولًا واحدًا. وفي الداخل الذي قربه: خلاف بين أصحابه على قولين. وقال الشافعي: القطع على الذي أخرجه خاصة. وقال أحمد: عليهما القطع جميعًا. وذكر الشيخ أبو إسحاق في «المهذب» قال: وإن نقب رجلان حرزًا، فأخذ أحدهما المال، ووضعه على بعض النقب، وأخذه الآخر، ففيه قولان؛ أحدهما، أنه يجب عليهما القطع؛ لأنا لو لم نوجب عليهما القطع، صار هذا طريقًا إلى إسقاط القطع. والثاني، أنه لا يقطع واحد منهما كقول أبي حنيفة. وهو الصحيح؛ لأن كل واحد منهما، لم يخرج المال من الحرز. وإن نقب أحدهما الحرز، ودخل الآخر، وأخرج المال، ففيه طريقان؛ من أصحابنا من قال: فيه قولان، كالمسألة قبلها. ومنهم من قال: لا يجب القطع، قولًا واحدًا؛ لأن أحدهما نقب ولم يخرج المال، والآخر أخرج من غير حرز.

بم يثبتُ الحَدُّ، وهل يتوقفُ على طلبِ المسروقِ منه؟: لا يقام الحد، إلا إذا طالب المسروق منه بماله[1]؛ لأن مخاصمته الجاني عليه ومطالبته بالمسروق شرط، ويثبت الحد بشهادة عدلين، أو بالإقرار؛ ويكتفى فيه مرة واحدة، عند مالك، والشافعية، والأحناف؛ لأن النبي ﷺ قطع يد سارق المجن، وسارق رداء صفوان، ولم ينقل أنه أمره بتكرار الإقرار. وما وقع من التكرار في بعض الحالات، فهو من باب التثبت. ويرى أحمد، وإسحاق، وابن أبي ليلى، أنه لابد من تكرره مرتين.

دعوى السارق الملكية: وإذا ادعى السارق أن ما أخذه من الحرز ملكه، بعد قيام البينة عليه، بأنه سرق من الحرز نصابًا، فقال مالك: يجب عليه القطع بكل حال، ولا تقبل دعواه. وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا يقطع. ويسميه الشافعي السارق الظريف.

تلقين السارق ما يسقط الحد: ويندب للقاضي أن يلقن السارق ما يسقط الحد؛ لما رواه أبو أمية المخزومي، أن النبي ﷺ أتي بلص اعترف، ولم يوجد معه متاع، فقال له رسول الله ﷺ: «ما إخالك سرقت؟!»[2] قال: بلى. فأعاد عليه مرتين أو ثلاثًا، فأمر به، فقطع. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، ورجاله ثقات. [أحمد (٥/٢٩٣)، وأبو داود (٤٣٨٠)، والنسائي (٨/٦٧)، وابن ماجه (٢٥٩٧)].

---

(١) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين وأصحاب الشافعي. وقال مالك: لا يعتبر في المطالبة.
(٢) إسناده فيه جهالة.

الجنايات

الجنايات جمع جناية ، مأخوذة من جنى يجني ، بمعنى أخذ ، يقال : جنى الثمر . إذا أخذه من الشجر .
ويقال أيضًا : جنى على قومه جناية . أي : أذنب ذنبًا يؤاخذ به .

والمراد بالجناية في عرف الشرع : كلّ عمل محرّم ، والعمل المحرّم كلّ فعل حظره الشارع ومنع منه لما فيه من ضرر واقع على الدين ، أو النفس ، أو العقل ، أو العرض ، أو المال . وقد اصطلح الفقهاء على تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين :

القسم الأول : ويسمى بجرائم الحدود .

والقسم الثاني : ويسمى بجرائم القصاص .

وهي الجنايات التي تقع على النفس ، أو على ما دونها من جرح ، أو قطع عضو ، وهذه هي أصول المصالح الضرورية التي يجب المحافظة عليها ؛ صيانة للناس ، وحفاظًا على حياتهم الاجتماعية . وقد تقدم الكلام على جرائم الحدود وعقوباتها ، وبقي أن نتكلم على جرائم القصاص . ونقدّم بتمهيد في وجهة نظر الإسلام في المحافظة على النفس مقرونين ذلك بالكلام عن القصاص بين الجاهلية والإسلام ، ثم الكلام عن القصاص في النفس ، والقصاص فيما دونها . وأما الجنايات في القانون ، فهي أخطر الجرائم ، وقد حددتها المادة ١٠ من قانون العقوبات ، بأنها الجرائم المعاقب عليها بالإعدام . أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، أو الأشغال الشاقة المؤقتة ، أو السجن .

المحافظة على النفس

كرامة الإنسان : إن الله - سبحانه - كرّم الإنسان ؛ خلقه بيده ، ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وسخّر له ما في السموات ، وما في الأرض جميعًا منه ، وجعله خليفة عنه ، وزوّده بالقوى والمواهب ؛ ليسود الأرض ، وليصل إلى أقصى ما قدّر له من كمال مادّي ، وارتقاء روحي . ولا يمكن أن يحقق الإنسان أهدافه ، ويبلغ غايته ، إلا إذا توفرت له جميع عناصر النمو ، وأخذ حقوقه كاملة . وفي طليعة هذه الحقوق التي ضمنها الإسلام حق الحياة ، وحق التملك ، وحق صيانة العرض ، وحق الحرية ، وحق المساواة ، وحق التعلم . وهذه الحقوق واجبة للإنسان من حيث هو إنسان ؛ بقطع النظر عن لونه ، أو دينه ، أو جنسه ، أو وطنه ، أو مركزه الاجتماعي . ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (٧٠)﴾ [الإسراء : ٧٠] . وقد خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال : «أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ألا هل بلّغت اللهم فاشهد . كلّ المسلم على المسلم حرام دمه ، وماله ، وعرضه» [مسلم : (١٢١٨)/(٢٥٦٤)] .

وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عامًا»(1) [البخاري (3166)]. وأما قاتل نفسه، فالله - سبحانه وتعالى - يحذر من ذلك، فيقول: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195]. ويقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29]. وروى البخاري ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «من تردّى(2) من جبل فقتل نفسه، فهو في نار جهنم يتردّى فيها، خالدًا مخلدًا فيها أبدًا، ومن تحسّى سُمًّا فقتل نفسه، فسمّه في يده يتحسّاه في نار جهنم، خالدًا مخلدًا فيها أبدًا، ومن قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يتوجأ(3) بها في نار جهنم، خالدًا مخلدًا فيها أبدًا» [البخاري (5778)، ومسلم (109)]. وروى البخاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «الذي يخنق نفسه يخنقها في النار، والذي يطعن نفسه يطعن نفسه في النار، والذي يقتحم يقتحم(4) في النار» [البخاري (1365)].

وعن جندب بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «كان فيمن قبلكم رجلٌ به جرح، فجزع فأخذ سكينًا، فحز بها يده فما رقأ الدم، حتى مات(5). قال الله تعالى: بادرني عبدي بنفسه، حرمت عليه الجنة» رواه البخاري. [البخاري (3463)، ومسلم (113)]. وثبت في الحديث: «من قتل نفسه بشيء، عُذّب به يوم القيامة» [البخاري (6105)، ومسلم (110)]. ومن أبلغ ما يتصور في التشنيع على القتلة - بالإضافة إلى ما سبق - أن الإسلام اعتبر القاتل لفرد من الأفراد، كالقاتل للأفراد جميعًا، وهذا أبلغ ما يتصور من التشنيع على ارتكاب هذه الجريمة النكراء؛ يقول - سبحانه -: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]. ولعظم أمر الدماء وشدة خطورتها، كانت هي أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة(6) كما رواه مسلم [البخاري (6864)، ومسلم (1678/28)]. وقد شرع الله - سبحانه - القصاص بإعدام القاتل؛ انتقامًا منه، وزجرًا لغيره، وتطهيرًا للمجتمع من الجرائم، التي يضطرب فيها النظام العام، ويختل معها الأمن، فقال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179]. وهذه العقوبة مقررة في جميع الشرائع الإلهية المتقدمة، ففي الشريعة الموسوية، جاء بالفصل الحادي والعشرين من سفر الخروج: «إن من ضرب إنسانًا فمات، فيقتل قتلاً، وإذا بغى رجل على آخر فقتله اغتيالاً، فمن عند مذبحي تأخذه ليقتل، ومن ضرب أباه وأمه، يقتل قتلاً، وإن حصلت أذية فأعط نفسًا بنفس، وعينًا بعين، وسنًّا بسن، ويدًا بيد، ورجلاً برجل، وجرحًا بجرح، ورضًّا برضّ». وفي الشريعة المسيحية، يرى بعض أن قتل القاتل لم يكن من مبادئها، مستدلين على ذلك بما ورد بالإصحاح الخامس، من إنجيل متّى من قول

---

(1) يعني وجود رائحة الجنة، يستلزم عدم دخولها. قال الحافظ في الفتح: في الحديث دليل على ... وإن كان عند المخصصين مقيدًا بما تعاضدت الأدلة النصية والعقلية أن من مات مسلمًا ولو كان من أهل الكبائر فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ومآله إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك. اهـ.

(2) تردّى: السقوط، أي أسقط نفسه فمات منه قتلاً.

(3) يتوجأ: يضرب بها نفسه.

(4) يقتحم: يرمي نفسه.

(5) أي ما انقطع حتى مات.

(6) وهذا فيما بين العباد، وأما حديث: أول ما يحاسب به العبد الصلاة، فهو فيما بين العبد وبين ربه.

إذا اختاروا القصاص دون العفو. قال البخاري في تفسير هذه الآية: كان في الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء، وكان لأحدهما طَوْل على الآخر، فأقسموا: لنقتلن الحر منكم بالعبد، والذكر بالأنثى. فلما جاء الإسلام، تحاكموا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت، وأمرهم أن يتباوءوا. انتهى.

والآية تشير إلى ما يأتي:

١ ـ أن الله ـ سبحانه ـ أبطل النظام الجاهلي، وفرض المماثلة والمساواة في القتلى. وإذا اختاروا القصاص دون العفو، فلابد من إنفاذه، فإن الحر يُقتل إذا قَتل حرًّا، والعبد يقتل إذا قتل عبدًا مثله. والمرأة تُقتل إذا قَتلت امرأة. قال القرطبي: وهذه الآية جاءت مبينة حكم النوع إذا قتل نوعه، فبينت حكم الحر إذا قتل حرًّا، والعبد إذا قتل عبدًا، والأنثى إذا قتلت أنثى، ولم تتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر، فالآية محكمة، وفيها إجمال، بيّنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] ـ إلى آخر الآية ـ وبيّنه النبي ﷺ لما قتل اليهودي بالمرأة. قاله مجاهد.

٢ ـ فإذا عفا ولي الدم عن الجاني، فله أن يطالبه بالدية على أن تكون المطالبة بالمعروف، لا يخالطها عنف، ولا غلظة، وعلى القاتل أداء الدية إلى العافي بلا مماطلة، ولا بخس.

٣ ـ وهذا الحكم الذي شرعه الله من جواز القصاص، والعفو عنه إلى الدية، تيسير من الله ورحمة، حيث وسع الأمر في ذلك، فلم يحتم واحدًا منهما.

٤ ـ فمن اعتدى على الجاني، فقتله بعد العفو عنه، فله عذاب أليم؛ إما بقتله في الدنيا، وإما بعذابه بالنار في الآخرة. روى البخاري، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كان في بني إسرائيل القصاص، ولم تكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ ... ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]. قال: فالعفو أن يقبل في العمد الدية، والاتباع بالمعروف: أن يتبع الطالب بمعروف، ويؤدي إليه المطلوب بإحسان، ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾. مما كتب على من كان قبلكم.

٥ ـ وقد شرع الله القصاص؛ لأن فيه الحياة العظيمة، والبقاء للناس؛ فإن القاتل إذا علم أنه سيقتل ارتدع، فأحيا نفسه من جهة، وأحيا من كان يريد قتله من جهة أخرى.

٦ ـ وقد أبقى الإسلام حق الولاية في طلب القصاص لولي المقتول، على ما كان عليه عند العرب؛ يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]. والمقصود بالولي: من له القيام بالدم، وهو الوارث للمقتول[1]، فهو الذي له حق المطالبة دون السلطة الحاكمة، فلو لم يطالب هو بالقصاص، فإنه لا يقتص من الجاني. والسلطان: التسلط على القاتل؛ وإنما كان ذلك كذلك مخافة أن يصدر العفو من غير رضا منه، وهو الذي اكتوى بنار الجريمة، فتثور نفسه، ويعمد إلى الأخذ بالثأر، ويتكرر القتل والإجرام.

٧ ـ قال صاحب المنار معلقًا على هذه الآية: والآية الحكيمة قررت أن الحياة هي مطلوبة بالذات، وأن

---

(١) هذا رأي الجمهور، وقال مالك: هو العصبة.

موجب القتل شبه العمد : والقتل شبه العمد يوجب أمرين .

١ - الإثم ، لأنه قتل نفس حرم الله قتلها إلا بالحق .

٢ - الدية المغلظة على العاقلة - على ما سيأتي :

موجب القتل العمد : أما القتل العمد فإنه يوجب أموراً أربعة :

١ - الإثم .

٢ - الحرمان من الميراث والوصية .

٣ - الكفارة .

٤ - القود أو العفو .

١ - فلا يرث القاتل من ميراث المقتول شيئاً ، لا من ماله ولا من ديته إذا كان من ورثته ، سواء أكان القتل عمداً أم كان خطأً ، وقاعدة الفقهاء في ذلك : «من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه» .

٢ - وروى البيهقي عن خلاس أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها ، فقال له إخوته : لا حق لك ، فارتفعوا إلى علي كرم الله وجهه فقال له علي ﷺ : «حظك من ميراثها الحجر ، فأغرمه الدية ، ولم يعطه من ميراثها شيئاً» . [البيهقي (٦/ ٢٢٠)] . وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : «ليس للقاتل من الميراث شيء» . [الدارقطني (٤/ ٩٦) وانظر في بلوغ المرام (٩٨٠) ورواه الترمذي (٢١٠٩) من حديث أبي هريرة] . والحديث معلول وقد اختلف في رفعه ووقفه ، وله شواهد تقويه . وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال : «ليس للقاتل شيء ، وإن لم يكن له وارث ، فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً»[1] . [أبو داود (٤٥٦٤) والنسائي في الكبرى (٦٣٦٧) والدارقطني (٤/ ٩٦)] . وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم وكذلك الأحناف والشافعية . وذهبت الهادوية والإمام مالك إلى أن القاتل إن كان خطأً ورث من المال دون الدية . وقال الزهري وسعيد بن جبير وغيرهما : لا يحرم القاتل من الميراث ، وكذلك تبطل الوصية إذا قتل الموصى له الموصي . قال في البدائع : القتل بغير حق جناية عظيمة تستدعي الزجر بأبلغ الوجوه ، وحرمان الوصية يصلح زاجراً كحرمان الميراث فيثبت . وسواء أكان القتل عمداً أم خطأً لأن القتل الخطأ قتل وأنه جاز المؤاخذة عليه عقلاً ، وسواء أوصى له بعد الجناية أو قبلها .

٣ - الكفارة في حالة ما إذا عفا ولي الدم أو رضي بالدية ، أما إذا اقتص من القاتل فلا تجب عليه الكفارة .

روى الإمام أحمد عن واثلة بن الأسقع ، قال : أتى النبي ﷺ نفر من بني سليم ، فقالوا : إن صاحباً لنا قد أوجب ، قال : «فليعتق رقبة يفد الله بكل عضو منها عضواً منه من النار» . [أحمد (٤/ ١٠٧)] .

---

(١) يأتي أن بعض الورثة إذا قتل المورث حرم من ميراثه ، ويورث من لم يرث عند عدمه ، فإن لم يكن له وارث إلا القاتل حرم من الميراث وتكون تركته على أقرب الناس به بعد القاتل حتى لا يصل مقصده ، وليس له وارث من بعد المقتول ، والقاتل ابن ... ميراث المقتول بالدفع إلى ابن القاتل ويحرم القاتل . [من معالم السنن للخطابي] .

شروط وجوب القصاص

ولا يجب القصاص إلا إذا توفرت الشروط الآتية :

١ ـ أن يكون المقتول معصوم الدم : فلو كان حربيًا ، أو زانيًا محصنًا ، أو مرتدًا ، فإنه لا ضمان على القاتل ، لا بقصاص ولا بدية ؛ لأن هؤلاء جميعًا مهدورو الدم . روى البخاري ومسلم عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة» . [البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦)] .

٢ ـ ٣ أن يكون القاتل بالغًا عاقلًا : فلا قصاص على صغير ، ولا مجنون ، ولا معتوه ؛ لأنهم غير مكلفين ، وليس لهم قصد صحيح أو إرادة حرة . فإذا كان المجنون يفيق أحيانًا ، فقتل وقت إفاقته ؛ اقتص منه ، وكذلك من زال عقله بسكر وهو متعد في شربه . فعن مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان ، يذكر أنه أتي بسكران قد قتل رجلًا ، فكتب إليه معاوية : أن اقتله به . فإن كان شرب شيئًا ظنه غير مسكر ، فزال عقله فقتل في هذه الحالة ، فلا قصاص عليه . وفي الحديث يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : «رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ» . [أحمد (٦/١٠٠ ـ ١٠١) وأبو داود (٤٤٠٣) والترمذي (١٤٢٣)] . وقال مالك : الأمر المجمع عليه عندنا : أن لا قود بين الصبيان ، وأن قتلهم خطأ ما لم تجب الحدود ، ويبلغوا الحلم ؛ وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ .

٤ ـ أن يكون القاتل مختارًا : فإن الإكراه يسلبه الإرادة ، ولا مسؤولية على من فقد إرادته ، فإذا أكره صاحب سلطان[1] غيره على القتل ، فقتل آدميًا بغير حق ؛ فإنه يقتل الآمر دون المأمور ، ويعاقب المأمور : وبهذا أخذ أبو حنيفة ، وداود ، وهو أحد قولي الشافعي . قال الأصحاب : وإن أكره على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، وسعه أن يفعل ذلك ، ولصاحب المال أن يضمن المكره ، وإن أكرهه بقتل على قتل غيره ، لم يسعه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يقتل ، فإن قتله كان آثمًا ، والقصاص على المكره إن كان القتل عمدًا . قال قوم : يقتل المأمور دون الآمر . وهو القول الآخر للشافعي . قال قوم . منهم مالك والحنابلة : يقتلان جميعًا ، إن لم يعف ولي الدم ، فإن عفا ولي الدم وجبت الدية ؛ لأن القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل غيره ، والمكره تسبب في القتل بما يفضي إليه غالبًا . وإذا أمر مكلف غير مكلف بأن يقتل غيره مثل الصغير والمجنون ؛ فالقصاص على الآمر ؛ لأن المباشر للقتل آلة في يده . فلا يجب القصاص عليه ، وإنما يجب على المتسبب . وإذا أمر الحاكم بالقتل ظلمًا ، فإما أن يكون المأمور عالمًا بأنه ظلم ، أو لا يكون به علم به .

فإن كان عالمًا بأنه ظلم ونفذ أمره ، وجب عليه القصاص ، إلا أن يعفو الولي ؛ فتجب الدية عليه ، لأنه مباشر للقتل مع علمه بأنه ظلم ، فلا يعذر ولا يقال إنه مأمور من الحاكم ؛ لأن قاعدة الإسلام . أنه «لا طاعة

---

(١) صاحب السلطة : من تولى الأمر [illegible] .

مخلوق في معصية الخالق». كما قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه. [سبق تخريجه]. وإن لم يكن عالمًا بعدم استحقاقه للقتل، فقتله، فالقصاص إن لم يعف الولي، أو الدية على الآمر بالقتل، دون المباشر، لأنه معذور لوجوب طاعة الحاكم في غير معصية الله. ومن دفع إلى غير مكلف آلة قتل، ولم يأمره به، فقتل، لم يلزم الدافع شيء.

٥ - **ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول**: فلا يقتص من والد بقتل ولده، وولد ولده وإن سفل إذا قتله، بأي وجه من أوجه العمد. بخلاف ما إذا قتل الابن أحد أبويه فإنه يقتل اتفاقًا، لأن الوالد سبب في حياة ولده؛ فلا يكون ولده سببًا في قتله، وسلبه حياته. بخلاف ما إذا قتل الولد أحد والديه فإنه يقتص منه لهما. أخرج الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يُقتل الوالدُ بالولد». [أحمد (١/ ٤٩، ٢٢) والترمذي (١٤٠٠) والبيهقي (٨/ ٣٨)]. قال ابن عبد البر: هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق، مستفيض عندهم، وعمل به أهل المدينة، ومروي عن عمر. وروى يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب: أن رجلاً من بني مدلج يقال له: قتادة حذف ابنًا له بالسيف فأصاب ساقه، فنزي جرحه فمات. فقدم سراقة بن جعشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له، فقال له عمر: اعدد على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك. فلما قدم عليه عمر، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفة، ثم قال: أين أخو المقتول؟ فقال: ها أنذا! قال: خذها، فإن رسول الله ﷺ قال: «ليس لقاتل شيء». [أبو داود (٤٥٦١) والبيهقي في الكبرى (٦٣٦٧) والدارقطني (٤/ ٩٦)]. وخالف في ذلك الإمام مالك، فرأى أنه يقتل الوالد بالولد، إذا أضجعه وذبحه، لأن ذلك عمد حقيقة، لا يحتمل غيره، فإن الظاهر في استعمال الجارح في القتل هو العمد. والعمدية أمر خفي، لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال، وأما إذا كان على غير هذه الصفة، فيما يحتمل عدم إزهاق الروح: بل قصد التأديب من الأب. وإن كان في حق غيره، يحكم فيه بالعمد، وإنما فرق بين الأب وغيره، لما للأب من الشفقة على ولده، وغلبة قصد التأديب عند قسوة غضب الأب: فيحمل على عدم قصد القتل، للمودة المحبة التي بين الأب والابن.

٦ - **أن يكون المقتول مكافئًا للقاتل حال جنايته**: بأن يساويه في الدين والحرية، فلا قصاص على مسلم قتل كافرًا، أو حر قتل عبدًا، لأنه لا تكافؤ بين القاتل والمقتول، بخلاف ما إذا قتل الكافر المسلم، أو قتل العبد الحر، فإنه يقتص منهما. والإسلام وإن كان ألغى الفوارق بين المسلمين في هذا الباب، فلم يفرق بين شريف ووضيع؛ ولا بين حسيب وذميم، ولا بين غني وفقير، ولا بين طويل وقصير، ولا بين قوي وضعيف، ولا بين سليم ومريض، ولا بين كامل الجسم وناقصه، ولا بين صغير وكبير، ولا بين ذكر وأنثى(١) إلا أنه اعتبر الفارق بين المسلم والكافر، والحر والعبد. فلم يجعلهما متكافئين في الدم.

---

(١) ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرجل إذا قتل امرأة فإنه يقتل بها. وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك، وحكي عن [illegible] والحسن البصري [illegible] أنه لا يقتل الرجل بالأنثى. [illegible] ... عمرو بن حزم [illegible] أن الذكر يقتل بالأنثى.

فإذا قتل مسلم كافرًا أو حر عبدًا فلا قصاص على واحد منهما، والأصل حديث علي كرم الله وجهه: أن رسول الله ﷺ قال: «ألا لا يقتل مؤمن بكافر». أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم، وصححه [أحمد (١/ ٧٩ و ١٢٢) وأبو داود (٤٥٣٠) وابن ماجه (٢٦٥٨) والحاكم (٢/ ١٤١)]. وروى البخاري عن علي كرم الله وجهه أيضًا أن أبا جحيفة قال له: «هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: المؤمنون تتكافأ دماؤهم[1]، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر» [أحمد (١/ ٧٩) والبخاري (١١١) والنسائي (٨/ ٢٣) والترمذي (١٤١٢)]. وهذا مجمع عليه بالنسبة للكافر الحربي، فإن المسلم إذا قتله، فإنه لا يقتل به إجماعًا. وأما بالنسبة للذمي والمعاهد، فقد اختلف فيهما أنظار الفقهاء، فذهب الجمهور منهم إلى أن المسلم لا يقتل بهما لصحة الأحاديث في ذلك، ولم يأت ما يخالفها. وقالت الأحناف وابن أبي ليلى: لا يقتل المسلم إذا قتل الكافر الحربي، كما قال الجمهور. وخالفوهم في الذمي والمعاهد، فقالوا: إن المسلم إذا قتل الذمي والمعاهد بغير حق، فإنه يقتل بهما؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. وأخرج البيهقي من حديث عبد الرحمن بن البيلماني[2] أن رسول الله ﷺ قتل مسلمًا بمعاهد، وقال: «أنا أكرم من وفى بذمته» [البيهقي (٨/ ٣٠)]. وقالوا أيضًا: إن المسلمين أجمعوا على أن يد المسلم تقطع إذا سرق من مال الذمي، فإذا كانت حرمة ماله كحرمة مال المسلم، فحرمة دمه كحرمة دمه. ورفع إلى أبي يوسف القاضي مسلم قتل ذميًا كافرًا، فحكم عليه بالقود، فأتاه رجل برقعة فألقاها إليه، فإذا فيها:

يا قاتل المسلم بالكافر ... جُرتَ وما العادل كالجائر

يا من ببغداد وأطرافها ... من علماء الناس أو شاعر

استرجعوا وابكوا على دينكم ... واصطبروا فالأجر للصابر

جار على الدين أبو يوسف ... بقتله المؤمن بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد، وأخبره الخبر، وأقرأه الرقعة، فقال الرشيد: تدارك هذا الأمر لئلا تكون فتنة. فخرج أبو يوسف، وطالب أصحاب الدم ببينة على صحة الذمة وثبوتها، فلم يأتوا بها، فأسقط القود. وقال مالك والليث: لا يقتل المسلم بالذمي إلا أن يقتله غيلة. وقتل الغيلة أن يضجعه فيذبحه، وبخاصة على ماله. هذا بالنسبة للكافر، وأما العبد، فإن الحر لا يقتل به إذا قتله، بخلاف ما إذا قتل العبد الحر فإنه يقتل به، لما رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن رجلًا قتل عبده صبرًا[3] متعمدًا، فجلده النبي ﷺ مائة جلدة، ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين، ولم يُقِده به، وأمره

---

(١) تتكافأ: تتساوى في الدية والقصاص.

(٢) ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به الحجة، وحديثه هذا مرسل، قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا حديث ليس بمسند، ولا يجعل مثله إمامًا تسفك به الدماء.

(٣) صبرًا: أي عمدًا.

أن يعتق رقبته. [الدارقطني (٣/ ١٤٤)]. ولأن الله - تعالى - يقول: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وهذا التعبير يفيد الحصر، فيكون معناه: أن لا يقتل الحر بغير الحر. وإذا كان لا يقتل به فإنه يلزمه قيمته، بالغة ما بلغت، وإن جاوزت دية الحر، هذا إذا قتل عبد غيره. أما إذا كان السيد هو الذي قتل عبده فعقوبته ما ذكر في الحديث، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء، منهم مالك والشافعي وأحمد، والهادوية، وقال أبو حنيفة: يقتل الحر إذا قتل العبد، إلا إذا كان سيده. وذلك أن الآية الكريمة تقول: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وهذا عام في كل الحالات، إلا إذا خصص، وقد خصصته السنة بحديث البيهقي أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقاد مملوك من مالكه، ولا ولد من والده». [البيهقي ([illegible])]. ولو صح هذا لكان قويًّا، إلا أن الحديث من رواية عمر بن عيسى، وقد ذكر البخاري أنه منكر الحديث. وقال النخعي: يقتل الحر بالعبد مطلقًا، أخذًا بعموم قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾.

٧ - ألا يشارك القاتل غيره في القتل: ممن لا يجب عليه القصاص، فإن شاركه غيره ممن لا يجب عليه القصاص كأن اشترك في القتل، عامد ومخطئ، أو مكلف وغير مكلف؛ مثل الصبي والمجنون، فإنه لا قصاص على واحد منهما، وعليهما الدية، لوجود الشبهة التي تندرئ بها الحدود، فإن القتل لا يتجزأ، ويمكن أن يكون حدوثه من فعل الذي لا قصاص عليه. كما يمكن أن يكون ممن يجب عليه القصاص. وهذه الشبهة تسقط القود، وإذا سقط وجب بدله، وهو الدية. وخالف في ذلك مالك والشافعي، رضي الله عنهما. فقالا: على المكلف القصاص، وعلى غير المكلف نصف الدية، ومالك يجعلها على العاقلة، والشافعية يجعلونها في ماله.

قتل الغيلة: وقتل الغيلة عند مالك أن يخدع الإنسان غيره، فيدخل بيته ونحوه، فيقتل أو يأخذ المال، قال مالك: «الأمر عندنا أن يقتل به، وليس لولي الدم أن يعفو عنه، وذلك إلى السلطان». وقال غيره من الفقهاء: لا فرق بين قتل وغيره، فهما سواء في القصاص والعفو، وأمرهما راجع إلى ولي الدم. وإذا قتلته جماعة كان لولي الدم أن يقتل منهم من شاء، ويطالب بالدية من شاء، وهو مروي عن ابن عباس، وبه يقول سعيد بن المسيب، والشعبي، وابن سيرين، وعطاء، وقتادة، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق. «فقد قتلت امرأة هي وخليلها ابن زوجها، فكتب يعلى بن أمية إلى عمر بن الخطاب، وكان يعلى عاملًا له. يسأل رأيه في هذه القضية؟ فتوقف عمر في القضية، وكان أن قال علي بن أبي طالب ﷺ: يا أمير المؤمنين أرأيت لو أن نفرًا اشتركوا في سرقة جزور، فأخذ هذا عضوًا، وهذا عضوًا أكنت قاطعهم؟ قال: نعم. قال: وذلك. وكان أن كتب أمير المؤمنين إلى يعلى بن أمية عامله، أن اقتلهما، فلو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم». وذهب الشافعي إلى أن لولي المقتول أن يقتل الجميع به، وأن يقتل أيهم أراد، ويأخذ من الآخرين حصتهم من الدية، فإن كانوا اثنين واقتاد من واحد، فله أخذ نصف الدية من الثاني، وإن كانوا ثلاثة، فاقتاد من اثنين، فله من الآخر ثلث الدية.

الجماعة تقتل بالواحد: إذا اجتمع جماعة على قتل واحد فإنهم يقتلون به جميعًا، سواء أكانت الجماعة كثيرة أم قليلة، ولو لم يباشر القتل كل واحد منهم، لما رواه مالك في «الموطأ»، أن عمر بن الخطاب: قتل

نفرًا[1] برجل واحد، قتلوه قتل غيلة[2]، وقال: «لو تمالأ[3] عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعًا» [الموطأ (٢/ ٨٧١)]. واشترطت الشافعية والحنابلة أن يكون من كل واحد من المشتركين في القتل بحيث لو انفرد كان قاتلًا، فإن لم يصلح فعل كل واحد للقتل فلا قصاص، وقال مالك: الأمر عندنا: أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك، والعبيد بالعبد كذلك أيضًا. وفي الموسوعة قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا اجتمع جماعة على قتل واحد، يقتلون به قصاصًا، وقد رأى هؤلاء الفقهاء أن ذلك هو المصلحة، لأن القصاص شرع لحياة الأنفس، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد، لكان كل من أراد أن يقتل غيره استعان بشركاء له حتى لا يقاد منه، وبذلك تنتقض الحكمة من شرعية القصاص، وذهب ابن الزبير، والزهري، وداود، وأهل الظاهر إلى أن الجماعة لا تقتل بالواحد، لأن الله تعالى يقول: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾.

إذا أمسك رجلٌ رجلًا وقتله آخر: وإذا أمسك رجلٌ رجلًا فقتله رجلٌ آخر، وكان القاتل لا يمكنه قتله إلا بالإمساك، وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك، فإنهما يقتلان. لأنهما شريكان، وهذا هو مذهب الليث، ومالك، والنخعي، وخالف في ذلك الشافعية والأحناف، فقالوا: يقتل القاتل، ويحبس الممسك حتى يموت جزاء إمساكه للمقتول، لما رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا أمسك الرجلُ الرجلَ وقتله الآخر، يقتل الذي قتل، ويحبس الذي أمسك»، وصححه ابن القطان، وقال الحافظ ابن حجر: ورجاله ثقات. [الدارقطني (٣/ ١٤٠) والبيهقي (٨/ ٥٠)]. وأخرج الشافعي عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلًا متعمدًا وأمسكه آخر قال: «يقتل القاتل، ويحبس الآخر في السجن حتى يموت».

ثبوت القصاص: يثبت القصاص بما يأتي:

أولًا - بالإقرار: لأن الإقرار كما يقولون سيد الأدلة، وعن وائل بن حجر قال: إني لقاعد مع النبي ﷺ إذ جاء رجلٌ يقود آخر بنسعة، فقال: يا رسول الله هذا قتل أخي، فقال: «إنه لو لم يعترف أقمت عليه البينة؟» ... فقال رسول الله ﷺ: «أقتلته؟» فقال: نعم قتلته ... إلى آخر الحديث ... رواه مسلم والنسائي. [مسلم (١٦٨٠/ ٣٢) والنسائي (٨/ ١٥) وأبو داود (٤٥٠١)].

ثانيًا - يثبت بشهادة رجلين عدلين: فعن رافع بن خديج قال: أصبح رجلٌ من الأنصار بخيبر مقتولًا ... فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ، فذكروا ذلك له. فقال: «لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم؟» إلى آخر الحديث ... رواه أبو داود. [أبو داود (٤٥٢٤)]. قال ابن قدامة في «المغني»: ولا يقبل في شهادة رجل وامرأتين، ولا شاهد ويمين الطالب؛ لا نعلم في هذا، بين أهل العلم، خلافًا؛ وذلك لأن القصاص إراقة دم عقوبةً على جناية، فيحتاط له باشتراط الشاهدين العدلين، كالحدود، وسواء كان القصاص يجب على مسلم، أو كافر، أو حر، أو عبد، لأن العقوبة يحتاط لدرئها.

---

(١) نفرًا: قيل عددهم خمسة، وقيل سبعة.
(٢) قتل غيلة: هو أن يخدعه حتى يخرجه إلى موضع يخفى فيه ثم يقتله.
(٣) تمالؤوا: اجتمعوا وتعاونوا، وتطلق المالأة على [illegible] الأكثر

لأن فيه فساداً وجريمة، فإذا قتله قبل الحاكم عزّر. وعلى الحاكم أن يتفقد آلة القتل التي يقتص بها؛ مخافة الزيادة في التعذيب، وأن يوكل التنفيذ إلى من يحسنه، وأجره التنفيذ على بيت المال.

الافتيات على ولي الدم: قال ابن قدامة: وإذا قتل القاتل غير ولي الدم، فعلى قاتله القصاص، ولورثة الأول الدية. وبهذا قال الشافعي بنحوه. وقال الحسن، ومالك: يقتل قاتله، ويبطل دم الأول؛ لأنه فات محله. وروي عن قتادة، وأبي هاشم: أنه لا قود على الثاني؛ لأنه مباح الدم، فلا يجب القصاص بقتله. ولنا: الجمهور في وجوب القصاص على القاتل، أنه محل لم يتحتم قتله، ولم يبح قتله لغير ولي الدم، فوجب بقتله القصاص.

القصاص بين الإبقاء والإلغاء: ثار الجدل طويلاً حول عقوبة الإعدام، وتعرضت لها أقلام الكتاب من الفلاسفة، ورجال القانون، أمثال روسّو، وبنتام، وبكاريا، وغيرهم. ومنهم من أيدها، ومنهم من عارضها ونادى بإلغائها، واستند القائلون بإلغائها إلى الحجج الآتية:

أولاً: أن العقاب حق تملكه الدولة باسم المجتمع الذي تنوب عنه، ويقتضيه ضرورة المحافظة عليه وحمايته، والمجتمع لم يهب الفرد الحياة، حتى يمكنه أن يحكم بمصادرتها.

ثانياً: ولأن الظروف وسوء الحظ قد يحيطان ببريء، فيقضى خطأ بإعدامه، وبعد ذلك لا يمكن إصلاح هذا الخطأ؛ إذ لا سبيل إلى إرجاع حياة المحكوم عليه إليه.

ثالثاً: ولأن هذه العقوبة قاسية، وغير عادلة.

رابعاً: ولأنها أخيراً غير لازمة، فلم يقم دليل على أن بقاءها يقلل من الجرائم التي تستوجب الحكم بها.

ورد المؤيدون لبقاء عقوبة الإعدام على هذه الحجج، فقالوا عن الحجة الأولى، وهي أن المجتمع لم يهب الفرد الحياة، حتى يصادر حياته، بأن المجتمع أيضاً لم يهب الإنسان الحرية، ومع ذلك، فإنه يحكم بمصادرتها في العقوبات الأخرى المقيدة للحرية، والأخذ بالحجة على إطلاقها يستتبع حتماً القول بعدم مشروعية كل عقوبة مقيدة للحرية. على أن الأمر ليس وقفاً على التكفير عن خطأ الجاني، ولكنه أيضاً دفاع عن حق المجتمع في البقاء، فمن كل عضو يهدد كيانه ونظامه، الأمر الذي يحتم معه القول: بأن عقوبة الإعدام ضرورة، تقتضيها عصمة النفس، والمحافظة على كيان المجتمع. وقالوا عن الحجة الثانية، وهي أن العقوبة تصيب بريئاً جسيماً، لا سبيل لإصلاحه ولا إيقافه إذا حكم القضاء بها خطأ: بأن احتمال الخطأ موجود في العقوبات الأخرى، ولا سبيل إلى تدارك ما تم تنفيذه خطأ. على أن حالات الإعدام خطأ تكاد تكون منعدمة؛ إذ إن القضاة يتحرجون عادة من الحكم بتلك العقوبة، ما لم تكن أدلة الاتهام صارخة. وردوا على القول بأنها غير عادلة: بأن الجزاء من جنس العمل. وأما القول بأنها غير لازمة، فمردود عليه بأن وظيفة العقوبة، في الرأي الراجح في علم العقاب، وظيفة نفعية، أي: إن من مقتضاها حماية المجتمع من شرور الجريمة. وهذا يقتضي أن تكون العقوبة متناسبة مع درجة جسامة الجريمة، ذلك أن الجريمة تحقق هوى في نفس المجرم، يقابله خوفه من العقاب، وكلما كان العقاب متناسباً مع الجريمة، أحجم الجاني عن الإقدام

مسلم جرح ذميًا، أو قطع طرفه كذلك؛ لعدم تكافؤ دميهما للقصاص؛ دم العبد عن دم الحر، ودم الذمي عن دم المسلم، وإذا لم يجب القصاص، فإنه يجب بدله وهو الدية، وإذا كان الجرح من العبد أو الذمي: وقع على حر أو مسلم، اقتص منهم. ويرى الأحناف أنه يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر، وقالوا أيضًا: لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس.

القصاص في الأطراف

وضابط ما فيه القصاص من الأطراف وما لا قصاص فيه، أن كل طرف له مفصل معلوم؛ كالمرفق والكوع، ففيه القصاص، وما لا مفصل له فلا قصاص فيه؛ لأنه يمكن المماثلة في الأول دون الثاني، فيقتص ممن قطع الإصبع من أصلها، أو قطع اليد من الكوع أو المرفق، أو قطع الرجل من المفصل، أو فقأ العين، أو جدع الأنف، أو قطع الأذن، أو قلع السن، أو خصي الذكر، أو قطع الأنثيين.

شروط القصاص في الأطراف: ويشترط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط:

١- الأمن من الحيف، بأن يكون القطع من مفصل، أو يكون له حد ينتهي إليه، كما تقدمت أمثلة ذلك؛ فلا قصاص في كسر عظم غير السن، ولا جائفة، ولا بعض الساعد؛ لأنه لا يؤمن الحيف في القصاص في هذه الأشياء.

٢- المماثلة في الاسم والموضع؛ فلا تقطع يمين بيسار، ولا يسار بيمين، ولا خنصر ببنصر، ولا عكس؛ لعدم المساواة في الاسم، ولا يؤخذ أصلي بزائد، ولو تراضيا، لعدم المساواة في الموضع والمنفعة، ويؤخذ الزائد بمثله موضعًا وخلقة.

٣- استواء طرفي الجاني والمجني عليه في الصحة والكمال؛ فلا يؤخذ عضو صحيح بعضو أشل، ولا يد صحيحة بيد ناقصة الأصابع، ويجوز العكس، فتؤخذ اليد الشلاء باليد الصحيحة.

القصاص من جراح العمد

وأما جراح العمد، فلا يجب فيها القصاص، إلا إذا كان ذلك ممكنًا، بحيث يكون مساويًا لجراح المجني عليه من غير زيادة ولا نقص، فإذا كانت المماثلة والمساواة لا يتحققان، إلا بمجاوزة القدر، أو بمخاطرة، أو إضرار، فإنه لا يجب القصاص وتجب الدية؛ لأن الرسول ﷺ لم يجعل القود في المأمومة، والمنقلة، والجائفة، وعلى هذا يحكم ما كان في معنى هذه من الجراح التي هي متالف، مثل كسر عظم الرقبة، والصلب، والفخذ، وما أشبه ذلك.

والشجاج: وهي الجراحات التي تقع في الرأس والوجه، لا قصاص فيها، إلا الموضحة إذا كانت عمدًا؛ وسيأتي الكلام على بقية الشجاج في باب الديات. ولا قصاص في اللطمة، ولا في كسر عظم إلا في السن؛ لأنه لا يمكن الاستيفاء من غير ظلم. ومن جرح رجلاً جائفة، فبرئ منها، أو قطع يده من نصف الساعد، فلا قصاص عليه، وليس له أن يقطع يده من ذلك الموضع وله أن يقتص من الكوع، ويأخذ

حكومة لنصف الساعد، ولو كسر عظم رجل سوى السن، كضلع، أو قطع يدًا شلاء، أو قدمًا لا أصابع فيها، أو لسانًا أخرس، أو قلع عينًا عمياء، أو قطع إصبعًا زائدة، ففي ذلك كله حكومة عدل.

اشتراك الجماعة في القطع أو الجرح: ذهبت الحنابلة إلى أنه إذا اشترك جماعة في قطع عضو، أو جرح يوجب القصاص، فإن لم تتميز أفعالهم، فعليهم جميعًا القصاص؛ لما روي عن علي - كرم الله وجهه - أنه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة، فقطع يده، ثم جاءا بآخر، فقالا: هذا هو السارق، وأخطأنا في الأول. فرد شهادتهما على الثاني، وغرمهما دية الأول، وقال: لو علمت أنكما تعمدتما، لقطعتكما. وإن تفرقت أفعالهم، أو قطع كل واحد من جانب، فلا قود عليهم. وقال مالك، والشافعي: يقتص منهم متى أمكن ذلك، فتقطع أعضاؤهم، ويقتص منهم بالجراحة. كما إذا اشترك جماعة في قتل نفس؛ فإنهم يقتلون بها. وذهب الأحناف، والظاهرية إلى أنه لا تقطع يدان في يد، فإذا قطع رجلان يد رجل، فلا قصاص على واحد منهما، وعليهما نصف الدية.

القصاص في اللطمة، والضربة، والسب: يجوز للإنسان أن يقتص ممن لطمه، أو لكزه، أو ضربه، أو سبه؛ لقول الله - سبحانه -: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وقوله - تعالى -: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. وعلى هذا مضت السنة، بالقصاص في ذلك. ويشترط أن يكون اللطم، أو اللكز، أو الضرب، أو السب الصادر من المجني عليه مساويًا للطم، أو اللكز، أو الضرب، أو السب الصادر من الجاني؛ لأن ذلك هو مقتضى العدل الذي من أجله شرع القصاص. كما يشترط في القصاص في اللطمة، ألا تقع في العين، أو في موضع يخشى منه التلف. ويشترط في القصاص في السب خاصة، ألا يكون محرم الجنس؛ فليس له أن يكفر من كفره، أو يكذب على من كذب عليه، أو يلعن أب من لعن أباه، أو يسب أم من سب أمه؛ لأن تكفير المسلم أو الكذب عليه مما هو محرم في الإسلام ابتداء، ولأن أباه لم يلعنه، حتى يلعنه، وكذلك أمه لم تشتمه، فيسبها، وله أن يلعن من لعنه، ويقبح من قبحه، ويقول الكلمة النابية، ويردها على قائلها قصاصًا. قال القرطبي: فمن ظلمك، فخذ حقك منه بقدر مظلمتك، ومن شتمك، فرد عليه مثل قوله، ومن أخذ عرضك، فخذ عرضه، لا تتعدى إلى أبويه، ولا ابنه أو قريبه، وليس لك أن تكذب عليه، وإن كذب عليك؛ فإن المعصية لا تقابل بالمعصية. فلو قال لك مثلاً: يا كافر. جاز لك أن تقول له: أنت الكافر. وإن قال لك: يا زاني. فقصاصك أن تقول له: يا كذاب، يا شاهد زور. ولو قلت له: يا زاني. كنت كاذبًا، وأثمت في الكذب، وإن مطلك وهو غني، دون عذر، فقل: يا ظالم، يا آكل أموال الناس. قال النبي ﷺ: «لَيُّ الواجد يُحِلُّ عرضه وعقوبته»[1]. [أحمد (٤/٣٨٨) وأبو داود (٣٦٢٨) والنسائي (٧/ ٣١٦-٣١٧) وابن ماجه (٢٤٢٧) والبخاري تعليقًا (٥/٦٦)]. أما عرضه، فبما فسرناه، وأما عقوبته، فالسجن يحبس فيه[2]. انتهى.

---

(١) لي: المطل. والواجد: القادر على قضاء الدين.

(٢) القرطبي ج٩ ص ٣٩٠.

والقصاص في اللطمة، والضرب، ونحوهما ثابت عن الخلفاء الراشدين وغيرهم؛ من الصحابة، والتابعين. ذكر البخاري، عن أبي بكر، وعلي، وابن الزبير، وسويد بن مقرّن، أنهم أقادوا من اللطمة وشبهها. قال ابن المنذر: وما أصيب به من سوط، أو عصا، أو حجر، مكان دون النفس، فهو عمد. وفيه القود. وهذا قول جماعة من أصحاب الحديث. وفي البخاري: وأقاد عمر رضي الله عنه من ضربة بالدِّرَّة، وأقاد علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، من ثلاثة أسواط، واقتص شريح من سوط وخُمُوش. [البخاري (٦٨٩٦)]. وخالف في ذلك كثير من فقهاء الأمصار، فقالوا بعدم مشروعية القصاص في شيء من هذا؛ لأن المساواة متعذرة في ذلك غالبًا، وإذا كان لا يجب فيها القصاص، فالواجب فيها التعزير. وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية الرأي الأول، فقال: وأما قول القائل: إن المماثلة في ذلك متعذرة. فيقال له: لابد لهذه الجناية من عقوبة؛ إما قصاص وإما تعزير، فإذا جوّز أن يكون تعزيرًا، غير مضبوط الجنس والقدر، فلأن يعاقب بما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى، والعدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان. ومن المعلوم، أن الضارب إذا ضرب مثل ضربته، أو قريبًا منها، كان هذا أقرب إلى العدل من أن يعزّر بالضرب بالسوط. فالذي يمنع القصاص في ذلك؛ خوفًا من الظلم يبيح ما هو أعظم ظلمًا، مما فرّ منه، فيعلم أن ما جاءت به السنة أعدل وأمثل. انتهى.

القصاص في إتلاف المال: إذا أتلف إنسان مال غيره، كأن يقطع شجره، أو يفسد زرعه، أو يهدم داره، أو يحرق ثوبه، فهل له أن يقتص منه، فيفعل به مثل ما فعل؟

للعلماء في ذلك رأيان:

١- رأي يرى أن القصاص في ذلك غير مشروع؛ لأنه إفساد من جهة، ولأن العقار والثياب غير متماثلة من جهة أخرى.

٢- ورأي يرى شرعية ذلك؛ لأن القصاص في الأنفس والأطراف جائز، ولا شك أن الأنفس والأطراف أعظم قدرًا من الأموال، وإذا كان القصاص جائزًا فيها، فالأموال وهي دونها من باب أولى.

ولهذا جاز لنا أن نفسد أموال أهل الحرب، إذا أفسدوا أموالنا، كقطع الشجر المثمر. وإن قيل بالمنع من ذلك لغير حاجة. ورجح ابن القيم هذا الرأي، فقال: إتلاف المال، إن كان مما له حرمة، كالحيوان والعبيد، فليس له أن يتلف ماله، كما أتلف ماله، وإن لم تكن له حرمة، كالثوب يشقه، والإناء يكسره، فالمشهور، أنه ليس له أن يتلف عليه نظير ما أتلفه، بل له القيمة أو المثل.

والقياس يقتضي أن له أن يفعل بنظير ما أتلفه عليه، كما فعله الجاني به، فيشق ثوبه، كما شق ثوبه، ويكسر عصاه، كما كسر عصاه، إذا كانا متساويين، وهذا من العدل، وليس مع من منعه نص، ولا قياس، ولا إجماع؛ فإن هذا ليس بحرام لحق الله، وليست حرمة المال أعظم من حرمة النفوس والأطراف، فإذا مكنه الشارع أن يتلف طرفه بطرفه، فتمكينه من إتلاف ماله في مقابلة ماله هو أولى وأحرى. وإن حكمة القصاص من التشفي، ودرك الغيظ، لا تحصل إلا بذلك. ولأنه قد يكون له غرض

في أخذه ، وإتلاف ثيابه ، ويعطيه قيمتها ، ولا يشق ذلك عليه ؛ لكثرة ماله ، فيشفي نفسه منه بذلك ، ويبقى المجني عليه بغبنه وغيظه ، فكيف يقع إعطاؤه القيمة من شفاء غيظه ، ودرك ثأره ، وبرد قلبه ، وإذاقة الجاني من الأذى ما ذاقه هو؟! فحكمة هذه الشريعة الكاملة الباهرة وقياسها معًا يأبى ذلك ، وقوله - تعالى - : ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، وقوله - تعالى - : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى : ٤٠] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل : ١٢٦] ، يقتضي جواز ذلك ، وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق زرع الكفار ، وقطع أشجارهم ، إذا كانوا يفعلون ذلك بنا ، وهذا عين المسألة . وقد أقر الله - سبحانه - الصحابة على قطع نخل اليهود ؛ لما فيه من خزيهم ، وهذا يدل على أنه - سبحانه - يحب خزي الجاني الظالم ويشرعه . وإذا جاز تحريق متاع الغالّ ؛ لكونه تعدى على المسلمين في خيانته في شيء من الغنيمة ، فلأن يحرق ماله ، إذا حرق مال المسلم المعصوم ، أولى وأحرى . وإذا شرعت العقوبة المالية في حق الله الذي مسامحته به أكثر من استيفائه ، فلأن تشرع في حق العبد الشحيح أولى وأحرى . ولأن الله - سبحانه - شرع القصاص ؛ زجرًا للنفوس عن العدوان ، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكًا لظلامة المجني عليه بالمال ، ولكن ما شرعه أكمل ، وأصلح للعباد ، وأشفى لغيظ المجني عليه ، وأحفظ للنفوس والأطراف ، وإلا فمن كان في نفسه من الآخر - من قتله أو قطع طرفه - قتله أو قطع طرفه ، وأعطى ديته ، والحكمة ، والرحمة ، والمصلحة تأبى ذلك ، وهذا بعينه موجود في العدوان على المال . فإن قيل : هذا ينجبر بأن يعطيه نظير ما أتلفه عليه . قيل : إذا رضي المجني عليه بذلك ، فهو كما لو رضي بدية طرفه ، فهذا هو محض القياس ، وبه قال الأحمدان ؛ أحمد بن حنبل ، وأحمد بن تيمية . قال في رواية موسى بن سعيد : وصاحب الشيء يخير ؛ إن شاء شق الثوب ، وإن شاء أخذ مثله . انتهى .

ضمانُ المثلِ : اتفق العلماء على أن من استهلك أو أفسد شيئًا من المطعوم ، أو المشروب ، أو الموزون ، فإنه يضمن مثله ؛ قالت عائشة - رضي الله عنها - : ما رأيت صانع طعام مثل صفية ، صنعت لرسول الله ﷺ طعامًا فبعثت به ، فأخذني أفكل[1] ، فكسرت الإناء ، فقلت : يا رسول الله ، ما كفارة ما صنعت؟ فقال : « إناء مثل إناء ، وطعام مثل طعام » . رواه أبو داود . [أحمد (٦/١٤٨) ، وأبو داود (٣٥٦٨) والنسائي (٧/٧١)] . واختلفوا فيما إذا كان ما استهلك أو أفسد مما لا يكال ، ولا يوزن ؛ فذهبت الأحناف ، والشافعية إلى أن على من استهلكه أو أفسده ضمان المثل ، ولا يعدل عنه إلى القيمة ، إلا عند عدم المثل ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة : ١٩٤] . وهذا عام في الأشياء جميعها ، ويؤيده حديث عائشة المتقدم . وذهبت المالكية إلى أنه يضمن القيمة ، لا المثل[2] .

الاعتداء بالجرح أو أخذ المال

إذا تعدى إنسان على آخر بالجرح أو بأخذ المال ، فهل للمعتدى عليه أن يأخذ حقه بنفسه ؛ إذا ظفر به؟

---

(١) أفكل : على وزن أفعل : وهو الرعدة ، التي تعتري الإنسان من شدة الغيرة .

(٢) القرطبي ج٢ ص ٣٥٩ .

للعلماء في هذه المسألة أكثر من رأي، وقد رجح القرطبي الجواز، فقال: والصحيح جواز ذلك كيفما توصل إلى أخذ حقه، ما لم يعد سارقا، وهو مذهب الشافعي، وحكاه الداودي عن مالك، وقال به ابن المنذر، واختاره ابن العربي، وأن ذلك ليس خيانة، وإنما هو وصول إلى حق، وقال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» [أحمد (٣/٢٠١) والبخاري (٢٤٤٣) والترمذي (٢٢٥٥)]. وأخذ الحق من الظالم نصر له. وقال رسول الله ﷺ لهند بنت عتبة، امرأة أبي سفيان، لما قالت له: إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: «خذي ما يكفيك، ويكفي بنيك بالمعروف» [البخاري (٥٣٦٤) ومسلم (٣/١٣٣٨)]. فأباح لها الأخذ، وألا تأخذ إلا القدر الذي يجب لها، وهذا كله ثابت في «الصحيح»، وقوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ [البقرة: ١٩٤]. قاطع في موضع الخلاف. قال: واختلفوا إذا ظفر بمال له من غير جنس ماله؛ فقيل: لا يأخذ، إلا بحكم الحاكم. وللشافعي قولان؛ أصحهما: الأخذ قياسا على ما لو ظفر له من جنس ماله. والقول الثاني: لا يأخذ؛ لأنه خلاف الجنس. ومنهم من قال: يتحرى قيمة ماله عليه، ويأخذ مقدار ذلك. وهذا هو الصحيح؛ لما بيناه من الدليل. انتهى.

الاقتصاص من الحاكم

إن الحاكم فرد من أفراد الأمة، لا يتميز عن غيره، إلا كما يتميز الوصي أو الوكيل، ويجري عليه ما يجري على سائر الأفراد، فإذا تعدى على فرد من أفراد الأمة، اقتص منه؛ لأنه لا فرق بينه وبين غيره في أحكام الله، فأحكام الله عامة تتناول المسلمين جميعا؛ فعن أبي نضرة، عن أبي فراس، قال: خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: أيها الناس، إني والله، ما أرسل عمالا ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أرسلهم ليعلموكم دينكم، وسنة نبيكم، فمن فعل به شيء سوى ذلك، فليرفعه إلي، فوالذي نفس عمر بيده، لأقصنه منه. فقال عمرو بن العاص رضي الله عنه: لو أن رجلا أدب بعض رعيته، أتقصه منه؟ قال: إي والذي نفسي بيده، إذن لأقصنه منه، وكيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه!. رواه أبو داود، والنسائي [أبو داود (٤٥٣٧) والنسائي (٤٧٨٠)]. وروى النسائي، وأبو داود، من حديث أبي سعيد الخدري، قال: بينا رسول الله ﷺ يقسم شيئا بيننا، إذ أكب عليه رجل، فطعنه رسول الله بعرجون كان معه، فصاح الرجل، فقال له رسول الله ﷺ: «تعال، فاستقد». فقال الرجل: بل عفوت، يا رسول الله [أبو داود (٤٥٣٦) والنسائي (٤٧٧٣)]. وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكا إليه، أن عاملا قطع يده: لئن كنت صادقا، لأقيدنك منه. وقال الشافعي في رواية الربيع: وروي من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يعطي القود من نفسه، وأبا بكر يعطي القود من نفسه، وأنا أعطي القود من نفسي.

هل يقاد الزوج إذا أصاب امرأته بشيء؟: قال ابن شهاب: مضت السنة، أن الرجل إذا أصاب امرأته

بجرح لم عليه تقل ذلك الجرح ، ولا يقاد منه . وفسر ذلك مالك ، فقال : إذا عمد الرجل إلى امرأته ، ففقأ عينها ، أو كسر يدها ، أو قطع إصبعها ، أو أشباه ذلك ، متعمدًا لذلك ، فإنها تقاد منه . وأما الرجل يضرب امرأته بالحبل ، أو السوط ، فيصيبها من ضربه ما لم يُرِدْه ، ولم يتعمده ، فإنه يعقل ما أصاب منها ، على هذا الوجه ، ولا تقاد منه . قال في التسوية : أهل العلم على هذا التأويل .

لا قصاص في الجراحات ، حتى يتم البرء : لا يقتص من الجاني في الجراحات ، ولا تطلب منه دية ، حتى يتم برء المجني عليه من الجراحة التي أصيب بها ، وتؤمن السراية ، فإذا سرت الجناية إلى أجزاء أخرى من البدن ، ضمنها الجاني . ولا يقاد في البرد الشديد ، ولا الحر الشديد ، ويؤخر ذلك ؛ مخافة أن يموت المقاد منه . فإن اقتص منه في حر أو برد ، أو بآلة كالّة أو مسمومة ، لزمت عقله الدية إن حدث الضرر ؛ فعن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ، فجاء إلى النبي ﷺ ، فقال : أقدني . فقال : « حتى تبرأ » . ثم جاء إليه ، فقال : أقدني . فأقاده ، ثم جاء إليه ، فقال : يا رسول الله ، عرجت . فقال ﷺ : « قد نهيتك فعصيتني ، فأبعدك الله وبطل عرجك » . ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح ، حتى يبرأ صاحبه . رواه أحمد ، والدارقطني [أحمد (٢/٢١٧) والدارقطني (٣/٨٨)] .

وفهم الشافعي من هذا ، أن الانتظار مندوب إليه ؛ لأن الرسول ﷺ كان متمكنًا من الاقتصاص قبل الاندمال ، وذهب غيره من الأئمة إلى أن الانتظار واجب ، وأذنه بالاقتصاص كان قبل نهيه ، لما يؤول إليه من المفسدة . وإذا قطع الجاني إصبعًا عمدًا ، فعفا المجروح عنه ، ثم سرت الجناية إلى الكف أو النفس ، فالسراية هدر ، إن كان العفو على غير شيء ، وإن كان العفو على مال ، فله من الدية ما سرت إليه ، بأن يسقط من دية ما سرت إليه الجناية أرش ما عفا عنه ، ويجب الباقي .

موت المقتص منه : إذا مات المقتص منه بسبب الجرح الذي أصابه من أجل القصاص ، فقد اختلفت فيه أنظار العلماء ؛ فذهب الجمهور منهم إلى أنه لا شيء على المقتص ؛ لعدم التعدي ، ولأن السارق إذا مات من قطع يده ، فإنه لا شيء على الذي قطع يده ، بالإجماع ، وهذا مثل ذلك . وقال أبو حنيفة ، والثوري ، وابن أبي ليلى : إذا مات ، وجب على عاقلة المقتص الدية ؛ لأنه قتل خطأ .

الدية

تعريفها : الدية : هي المال الذي يجب بسبب الجناية ، وتؤدى إلى المجني عليه أو وليه . يقال : وديت القتيل ، أي ؛ أعطيت ديته . وهي تنتظم ما فيه القصاص وما لا قصاص فيه ، وتسمى الدية بـ « العقل » ، وأصل ذلك أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً ، جمع الدية من الإبل ، فعقلها بفناء أولياء المقتول ، أي ؛ شدها بعقالها ؛ ليسلمها إليهم . يقال : عقلت عن فلان . إذا غرمت عنه دية جنايته . وقد كان نظام الدية معمولاً به عند العرب ، فأقره الإسلام ، وأصل ذلك قول الله ، سبحانه : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ

قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فانتهينا إلى قوم قد بنوا زبية للأسد، فبينما هم كذلك يتدافعون، إذ سقط رجل فتعلق بآخر، ثم تعلق الرجل بآخر، حتى صاروا فيها أربعة، فجرحهم الأسد، فانتدب له رجل بحربة فقتله، وماتوا من جراحتهم كلهم، فقام أولياء الأول إلى أولياء الآخر فأخرجوا السلاح ليقتتلوا، فأتاهم علي رضي الله عنه على تفيئة[1] ذلك، فقال: تريدون أن تقتتلوا ورسول الله ﷺ حي؟! إني أقضي بينكم قضاء، إن رضيتم به، فهو القضاء، وإلا حجز بعضكم على بعض حتى تأتوا النبي ﷺ، فيكون هو الذي يقضي بينكم، فمن عدا ذلك فلا حق له، اجمعوا من قبائل الذين حفروا البئر ربع الدية، وثلث الدية، ونصف الدية، والدية كاملة. فللأول ربع الدية؛ لأنه هلك من فوقه ثلاثة، وللثاني ثلث الدية، وللثالث نصف الدية، والرابع الدية كاملة. فأبوا إلا أن يمضوا، وأتوا النبي ﷺ وهو عند مقام إبراهيم، فقصوا عليه القصة فأجازه رسول الله ﷺ. رواه أحمد، ورواه بلفظ آخر نحو هذا، وجعل الدية على قبائل الذين ازدحموا. [أحمد (١/٧٧)، والبيهقي (٨/١١١)، والبزار (١٥٣٦)]. وعن علي بن رباح اللخمي، أن أعمى كان ينشد في الموسم في خلافة عمر بن الخطاب، وهو يقول:

أيها الناس لقيت منكرا ... هل يعقل الأعمى الصحيح المبصرا

خرا معا كلاهما تكسرا

وذلك أن الأعمى كان يقوده بصير، فوقعا في بئر، فوقع الأعمى على البصير، فمات البصير، فقضى عمر بعقل البصير على الأعمى. رواه الدارقطني. [الدارقطني (٣/٩٨)]. وفي الحديث، أن رجلا أتى أهل أبيات، فاستسقاهم فلم يسقوه، حتى مات، فأغرمهم عمر رضي الله عنه الدية. حكاه أحمد في رواية ابن منصور، وقال: أقول به. [الدارقطني (٣/٩٨)]. ومن صاح على آخر فجأة، فمات من صيحته، تجب ديته؛ ولو غير صورته، وخوّف صبيًا، فجن الصبي؛ فإنه يضمن.

الدية مغلظة ومخففة: والدية تكون مغلظة ومخففة، فالمخففة تجب في قتل الخطأ، والمغلظة تجب في قتل شبه العمد. وأما دية قتل العمد إذا عفا ولي الدم، فإن الشافعي، والحنابلة يرون أنه يجب في هذه الحال دية مغلظة. وأما أبو حنيفة، فإنه يرى أنه لا دية في العمد، وإنما الواجب فيه ما اصطلح الطرفان عليه، وما اصطلحوا عليه حال غير مؤجل. والدية المغلظة مائة من الإبل، في بطون أربعين منها أولادها؛ لما رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، عن عقبة بن أوس، عن رجل من الصحابة، أنه ﷺ قال: «ألا إن قتيل خطأ العمد بالسوط، والعصا، والحجر، فيه دية مغلظة، مائة من الإبل، منها أربعون من ثنية[2] إلى بازل عامها، كلهن خلفة». [أحمد (٦/٣٦٦، و٣/٤١٠)، وأبو داود (٤٥٤٧)، والنسائي (٤٧٩٣)، وابن ماجه (٢٦٢٨)]. والتغليظ لا يعتبر إلا في الإبل خاصة دون غيرها؛ لأن الشارع ورد بذلك، وهذا سبيله التوقيف والسماع الذي لا مدخل للرأي فيه؛ لأنه من باب المقدرات.

---

(١) تفئة: حالة وحين.

(٢) الثنية من الإبل: ما دخل في السنة السادسة من عمره، والبازل: الذي دخل في التاسعة واكتمل نابه، ويقال له بعد ذلك: بازل عام، وبازل عامين، وخلفة: الحامل من النوق.

من هذيل اقتتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها. رواه البخاري، ومسلم، من حديث أبي هريرة [البخاري (٦٩١٠)، ومسلم (١٦٨١/٣٦)].

وكانت العاقلة في زمن النبي ﷺ قبيلة الجاني، وبقيت كذلك حتى جاء عهد عمر رضي الله عنه فلما نظم الجيوش، ودوّن الدواوين، جعل العاقلة هم أهل الديوان، خلافاً لما كان في عهد النبي ﷺ. وقد أجاب السرخسي عن هذا الذي صنعه عمر، فقال: فإن قيل: كيف يظن بالصحابة الإجماع على خلاف ما قضى به رسول الله ﷺ؟ قلنا: هذا اجتماع على وفاق ما قضى به رسول الله ﷺ، فإنهم علموا أن رسول الله ﷺ قضى به على العشيرة باعتبار النصرة، وكانت قوة المرء ونصرته يومئذ بعشيرته، ثم لما دوّن عمر رضي الله عنه الدواوين، صارت القوة والنصرة بالديوان، فقد كان المرء يقاتل قبيلته عن ديوانه. اهـ. وإذا كان الأحناف قد ارتضوا هذا، فإن المالكية، والشافعية قد رفضوه؛ لأنه لا نسخ بعد رسول الله ﷺ، وليس من حق أحد أن يغير ما كان على عهد رسول الله ﷺ. والدية التي تجب على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين[1]، باتفاق العلماء. وأما التي تجب على القاتل في ماله، فإنها تكون حالّة، عند الشافعي رضي الله عنه؛ لأن التأجيل للتخفيف عن العاقلة، فلا يلحق به العمد المحض. ويرى الأحناف، أنها مؤجلة في ثلاث سنين، مثل دية قتل الخطأ.

وإيجاب دية قتل شبه العمد والخطأ على العاقلة، استثناء من القاعدة العامة في الإسلام، وهي أن الإنسان مسئول عن نفسه، ومحاسب على تصرفاته؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. ولقول الرسول الكريم ﷺ: «لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه، ولا بجريرة أخيه». رواه النسائي، عن ابن مسعود رضي الله عنه. [النسائي (١٢٧/٧)، وغيره (٤٠٣٥)]. وإنما جعل الإسلام اشتراك العاقلة في تحمل الدية في هذه الحالة؛ من أجل مواساة الجاني، ومعاونته في جناية صدرت عنه، من غير قصد منه. وكان ذلك إقراراً لنظام عربي، اقتضاه ما كان بين القبائل من التعاون، والتآزر، والتناصر. وفي ذلك حكمة بيّنة، وهي أن القبيلة إذا علمت أنها مشتركة في تحمل الدية، فإنها تعمل من جانبها على كف السفهاء منها عن ارتكاب الجرائم، وتوجيههم إلى السلوك القويم الذي يجنبهم الوقوع في الخطأ. ويرى جمهور الفقهاء، أن العاقلة لا تحمل من دية الخطأ، إلا ما جاوز الثلث، وما دون الثلث في مال الجاني[2]. ويرى مالك، وأحمد، رضي الله عنهما، أنه لا يجب على واحد من العصبة قدر معين من الدية، ويجتهد الحاكم في تحميل كل واحد منهم ما يسهل عليه، ويبدأ بالأقرب فالأقرب. أما الشافعي رضي الله عنه فيرى أنه يجب على الغني دينار، وعلى الفقير نصف دينار. والدية عنده مرتّبة على القرابة بحسب قربهم، فالأقرب من بني أبيه، ثم بني جده، ثم من بني جد أبيه. فإن لم يكن للقاتل عصبة نسباً ولا ولاءً، فالدية في بيت المال؛ لقول رسول الله ﷺ: «أنا ولي من لا ولي له». [أحمد (١٣٣/٤)]. وكذلك إذا كان فقيراً، وعاقلته فقيرة لا تستطيع

---

(١) كان النبي ﷺ يعطيها جملة، [illegible] الأئمة [illegible] الإمام تخفيفه عن العاقلة كان له ذلك.

(٢) وقال الشافعي رضي الله عنه: تحمل العاقلة قليل الدية أو كثيرها؛ لأن من غرم الأكثر غرم الأقل، كما أن عمد [illegible] في مال الجاني على كل حال.

تحمل الدية ، فإن بيت المال هو الذي يحملها . وإذا قتل المسلمون رجلاً في المعركة ، ظنًّا أنه كافر ، ثم تبين أنه مسلم ، فإن ديته في بيت المال ؛ فقد روى الشافعي رحمه الله وغيره ، أن رسول الله ﷺ قضى بدية اليمان ، والد حذيفة ، وكان قد قتله المسلمون يوم أحد ولا يعرفونه . [الشافعي (٢/١٠٢)] . وكذلك من مات من الزحام ، تجب ديته في بيت المال ؛ لأنه مسلم مات بفعل قوم مسلمين ، فتجب ديته في بيت المال ؛ روى مسدد ، أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات ، فوداه علي ـ كرم الله وجهه ـ من بيت مال المسلمين . والمفهوم من كلام الأصحاب ، أن الدية في هذه الأزمان في مال الجاني ، ففي كتاب الفروع المختار : إن التناصر أصل هذا الباب ، فمتى وجد ، وجدت العاقلة ، وإلا فلا . وحيث لا قبيلة ولا تناصر ، فالدية في بيت المال ، فإن عدم بيت المال ، أو لم يكن منتظمًا ، فالدية في مال الجاني . وقال ابن تيمية : وتؤخذ الدية من الجاني خطأً عند تعذر العاقلة ، في أصح قولي العلماء .

دية الأعضاء

يوجد في الإنسان من الأعضاء ما منه عضو واحد ، كالأنف ، واللسان ، والذكر . ويوجد فيه ما منه عضوان ، كالعينين ، والأذنين ، والشفتين ، واللحيين ، واليدين ، والرجلين ، والخصيتين ، وثديي المرأة ، وثندوتي[1] الرجل ، والأليتين ، وشفري المرأة . ويوجد ما هو أكثر من ذلك . فإذا أتلف إنسان من إنسان آخر هذا العضو الواحد ، أو هذين العضوين ، وجبت الدية كاملة ، وإذا أتلف أحد العضوين ، وجب نصف الدية . فتجب الدية كاملة في الأنف ؛ لأن منفعته في تجميع الروائح في قصبته ، وارتفاعها إلى الدماغ ، وذلك يفوت بقطع المارن . وكذلك تجب الدية في قطع اللسان ، لفوات النطق الذي يتميز به الآدمي عن الحيوان الأعجم ، والنطق منفعة مقصودة يفوت بفواتها مصالح الإنسان ، من إفهام غيره أغراضه ، والإبانة عن مقاصده . وكذلك تجب الدية بقطع بعضه ، إذا عجز عن الكلام جملة ؛ لفوات المنفعة نفسها التي تفوت بقطعه كله . فإذا عجز عن النطق ببعض الحروف ، وقدر على بعض منها ، فإن الدية تقسم على عدد الحروف ، وقد روي عن علي ـ كرم الله وجهه ـ أنه قسم الدية على الحروف ، فما قدر عليه من الحروف ، أسقط بحسابه من الدية ، وما لم يقدر عليه ، ألزمه بحسابه منها . وتجب الدية في قطع الذكر ، ولو كان المقطوع منه الحشفة فقط ؛ لأن فيه منفعة الوطء ، واستمساك البول . وكذلك تجب الدية إذا ضرب الصلب ، فعجز عن المشي ، وتجب الدية كاملة في العينين ، وفي العين الواحدة نصفها . وفي جفني العينين كمالها ؛ وفي جفني إحدى العينين نصفها ، وفي واحدة منها ربعها . وفي الأذنين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها . وفي الشفتين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها ، يستوي فيهما العليا والسفلى . وفي اليدين كمال الدية ، وفي اليد الواحدة نصفها . وفي الرجلين كمال الدية ، وفي الرجل الواحدة نصفها . وفي أصابع اليدين والرجلين الدية كاملة ، وفي كل إصبع عشر من الإبل ، والأصابع سواء ، لا فرق بين خنصر وإبهام .

(١) هي الثديان ، وهما للرجل كالثديين للمرأة .

وفي كلّ أنملة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث عشر الدية ، وفي كلّ إصبع ثلاث مفاصل ، والإبهام فيه مفصلان ، وفي كلّ مفصل منهما نصف عشر الدية . وفي الحاجبين كمال الدية ، وفي إحداهما نصفها ، ومثل ذلك في الأليتين ، وشفري المرأة ، وثدييها . وفي ثندوتي الرجل ففيهما الدية كاملة ، وفي إحداهما نصفها . وفي الأسنان كمال الدية ، وفي كلّ سن خمس من الإبل ، والأسنان سواء ، من غير ضرس وثنية ، وإذا أصيبت السن ففيها ديتها ، وكذلك إن طرحت بعد أن تسود .

دية منافع الأعضاء

وتجب الدية كاملة إذا ضرب إنسان إنسانًا ، فذهب عقله ؛ لأن العقل هو الذي يميز الإنسان عن الحيوان ، وكذلك إذا ذهبت حاسة من حواسه ، كسمعه ، أو بصره ، أو شمه ، أو ذوقه ، أو كلامه بجميع حروفه ؛ لأن في كلّ حاسة من هذه الحواس منفعة مقصودة بها جماله ، وكمال حياته ، وقد قضى عمر رضي الله عنه في رجل ضرب رجلاً ، فذهب سمعه ، وبصره ، ونكاحه ، وعقله ، بأربع ديات ، والرجل حي . وإذا ذهب بصر إحدى العينين أو منفعة إحدى الأذنين ، ففيه نصف الدية ؛ سواء كانت الأخرى صحيحة ، أم غير صحيحة . وفي حلمتي ثديي المرأة ديتها : وفي إحداهما نصفها وفي شفريها ديتها ، وفي أحدهما نصفها . وإذا فقئت عين الأعور الصحيحة ، يجب فيها كمال الدية ، قضى بذلك عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عمر . ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة ؛ لأن ذهاب عين الأعور ذهاب البصر كلّه ؛ إذ إنه يحصل بها ما يحصل بالعينين . وفي كلّ واحد من الشعور الأربعة كمال الدية ، وهي :

١ـ شعر الرأس .

٢ـ شعر اللحية .

٣ـ شعر الحاجبين .

٤ـ أهداب العينين .

وفي الحاجب نصف الدية ، وفي الهدب ربعها ، وفي الشارب يترك فيه الأمر لتقدير القاضي .

دية الشجاج

الشجاج : هي الإصابات التي تقع بالرأس والوجه . وأنواعه عشرة ، وهي كلها لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت عمدًا ؛ لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيها . والشجاج بيانه كما يأتي :

١ـ الحارصة : وهي التي تشق الجلد قليلاً .

٢ـ الباضعة : وهي التي تشق اللحم بعد الجلد .

٣ـ الدامية أو الدامعة : وهي التي تنزل الدم .

٤ـ المتلاحمة : وهي التي تغوص في اللحم .

٥ـ السمحاق : وهي التي يبقى بينها وبين العظم جلدة رقيقة .

٦- الموضحة: وهي التي تكشف عن العظم.

٧- الهاشمة: وهي التي تكسر العظم وتهشمه.

٨- المنقلة: وهي التي توضح وتهشم العظم، حتى ينتقل منها العظام.

٩- المأمومة أو الآمة: وهي التي تصل إلى جلدة الرأس.

١٠- الجائفة: وهي التي تصل الجوف.

ويجب فيما دون الموضحة حكومة عدل، وقيل: أجرة الطبيب. وأما الموضحة ففيها القصاص إذا كانت عمدًا، كما قلنا، ونصف عشر الدية إذا كانت خطأ؛ سواء كانت كبيرة، أم صغيرة، وهي خمس من الإبل، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ في كتابه لعمرو بن حزم. ولو كانت مواضع متفرقة، يجب في كل واحدة منها خمس من الإبل، والموضحة في غير الوجه والرأس توجب حكومة.

وفي الهاشمة عشر الدية، وهي عشر من الإبل. وهو مروي عن زيد بن ثابت. ولا مخالف له من الصحابة.

وفي المنقلة عشر الدية، ونصف العشر. أي: خمسة عشر من الإبل.

وفي الآمة: ثلث الدية بالإجماع.

وفي الجائفة: ثلث الدية بالإجماع، فإن نفذت، فهما جائفتان، ففيهما ثلثا الدية.

دية المرأة

ودية المرأة إذا قتلت خطأ نصف دية الرجل، وكذلك دية أطرافها وجراحاتها على النصف من دية الرجل وجراحاته، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم. فقد روي عن عمر رضي الله عنه، وعلي كرم الله وجهه، وابن مسعود رضي الله عنه، وزيد بن ثابت رضي الله عنه، أنهم قالوا في دية المرأة: إنها على النصف من دية الرجل. ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد، فيكون إجماعًا. ولأن المرأة في ميراثها وشهادتها على النصف من الرجل. وقيل: تستوي الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث، ثم النصف فيما بقي؛ فقد أخرج النسائي، والدارقطني، وصححه ابن خزيمة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «عقل المرأة مثل عقل الرجل، حتى يبلغ الثلث من ديته». [النسائي (٤٨٠٥)، والدارقطني (٣/٩١)]. وأخرج مالك في «الموطأ»، والبيهقي، عن ربيعة بن عبد الرحمن، أنه قال: سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة؟ قال: عشر من الإبل. قلت: فكم في الإصبعين؟ قال: عشرون من الإبل. قلت: فكم في ثلاث؟ قال: ثلاثون من الإبل. قلت: فكم في أربع؟ قال: عشرون من الإبل. قلت: حين عظم جرحها، واشتدت مصيبتها، نقص عقلها؟ فقال سعيد: أعراقي أنت؟ فقلت: بل عالم متثبت، أو جاهل متعلم. فقال سعيد: هي السنة يا ابن أخي. وقد ناقش الإمام الشافعي هذا الرأي، وبين أن المقصود من السنة هو سنة زيد بن ثابت رضي الله عنه الذي قال بهذا الرأي، لا سنة رسول الله ﷺ، فقال الشافعي رضي الله عنه: السنة إذا أطلقت يراد بها سنة رسول الله

ﷺ، وروي، عن كبار الصحابة، رضي الله عنهم، فكان إجماعاً، ولو كانت سنة رسول الله ﷺ ما خالفوه، وقوله: سنة، محمول على أنه سنة زيد(1)؛ ولأنه لم ترو إلا عنه موقوفاً، ولأن هذا يؤدي إلى التحكم، وهو ما يدل على أنها أشد ومصابها أكثر أن يقل أرشها، وحكمة الشارع تنأى من ذلك. ولا يجوز نسبته إليه؛ ولأن من المحال أن تكون الجناية لا توجب شيئاً شرعاً، ويقبح أن تسقط ما وجب بغيره.

دية أهل الكتاب

ودية أهل الكتاب(2)، إذا قتلوا خطأ، نصف دية المسلم، فدية الذكر منهم نصف دية المسلم، ودية المرأة منهم نصف دية المرأة المسلمة؛ لما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قضى أن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين. رواه أحمد. [أحمد (2/180)]. وكما تكون دية النفس على النصف من دية المسلم، تكون دية الجراح كذلك على النصف. وإلى هذا ذهب مالك، وعمر بن عبد العزيز. وذهب أبو حنيفة، والثوري؛ وهو مروي عن عمر، وعثمان، وابن مسعود، رضي الله عنهم، إلى أن ديتهم مثل دية المسلمين؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: 92]. قال الزهري: دية اليهودي والنصراني، وكل ذمي، مثل دية المسلم. قال: وكانت كذلك على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، رضي الله عنهم، حتى كان معاوية، فجعل في بيت المال نصفها، وأعطى المقتول نصفها، ثم قضى عمر بن عبد العزيز بنصف الدية، وألغى الذي جعله معاوية في بيت المال. قال الزهري: فلم يقض لي أن أذكر بذلك عمر بن عبد العزيز؛ فأخبره أن الدية كانت تامة لأهل الذمة. وذهب الشافعي رحمه الله إلى أن ديتهم ثلث دية المسلم، ودية الوثني والمجوسي المعاهد أو المستأمن ثلثا عشر دية المسلم. وحجتهم، أن ذلك أقل ما قيل في ذلك، والذمة بريئة إلا بيقين أو بحجة، وهو بحساب ثمانمائة درهم من اثني عشر ألفاً. وروي عن عمر، وعثمان، وابن مسعود، ونسبوهم على النصف. وهل تجب الكفارة مع الدية في قتل الذمي والمعاهد؟ قاله ابن عباس، والشعبي، والنخعي، والشافعي، واختاره الطبري.

دية الجنين

إذا مات الجنين بسبب الجناية على أمه عمداً أو خطأ، ولم تمت أمه، وجب فيه غرة(3)، سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً، أم مات في بطنها، وسواء أكان ذكراً أم أنثى. أما إذا خرج حياً ثم مات، ففيه الدية كاملة، فإن كان ذكراً، وجبت مائة بعير، وإن كان أنثى خمسون، وتعرف الحياة بالعطاس، أو التنفس، أو البكاء، أو الصياح، أو الحركة، ونحو ذلك. واشترط الشافعي في حالة ما إذا مات في بطن أمه، أن يعلم

(1) [illegible]
(2) سواء أكانوا ذميين أو معاهدين مستأمنين.
(3) الغرة من كل شيء أنفسه.

بأنه قد تخلَّق، وجرى فيه الروح وفطرته بـ: دم ظهر فيه صورة الآدمي، من يد وإصبع. وأما مالك، فإنه لم يشترط شيئاً، وقال: كلُّ ما طرحته امرأة من مضغة أو علقة، مما يعلم أنه ولد، ففيه الغرة. ويرجح رأي الشافعي، بأن الأصل براءة الذمة، وعدم وجوب الغرة، وإذا لم يعلم تخلقه، فإنه لا يجب شيء[1].

قدر الغرة: والغرة خمسمائة درهم، كما قال الشعبي، والأحناف. أو مائة شاة، كما في حديث ابن بريدة، عند أبي داود، والنسائي. وقيل: خمس من الإبل. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «قضى أن دية الجنين غُرَّة: عبد أو وليدة» [البخاري (٦٧٤٠)، ومسلم (١٦٨١/٣٦)]. وروى مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، «أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة: عبد أو وليدة، فقال الذي قضي عليه: كيف أغرم ما لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل، ومثل ذلك يطل[2]. فقال الرسول ﷺ: إن هذا من إخوان الكهان» [أحمد (٤٤٦/٤)، ومسلم (١٦٨٢/٣٧)، وأبو داود (٤٥٦٨)، والنسائي (٤٨/٨)، والترمذي (١٤١١)]. هذا بالنسبة لجنين المسلمة، أما جنين الذمية، فقد قال صاحب «بداية المجتهد»: قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة: فيه عشر دية أمه. لكن أبو حنيفة على أصله في أن دية الذمي دية المسلم. والشافعي على أصله في أن دية الذمي ثلث دية المسلم. ومالك على أصله في أن دية الذمي نصف دية المسلم.

على من تجب؟: قال مالك، وأصحابه، والحسن البصري، والبصريون: تجب في مال الجاني. وذهبت الحنفية، والشافعية، والكوفيون إلى أنها تجب على العاقلة؛ لأنها جناية خطأ[3]؛ فوجبت على العاقلة. وروى عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل في الجنين غرة على عاقلة الضارب، وبدأ بزوجها وولدها. [أحمد (٢٧٤/٢)، والبخاري (٦٧٤٠)، ومسلم (١٦٨١/٣٦) من حديث أبي هريرة]. وأما مالك، والحسن، فقد شبهاها بدية العمد إذا كان الضرب عمداً. والأول أصح.

لمن تجب؟: ذهبت المالكية، والشافعية، وغيرهم إلى أن دية الجنين تجب لورثته على مواريثهم الشرعية، وحكمها حكم الدية في كونها موروثة، وقيل: هي للأم؛ لأن الجنين كعضو من أعضائها، فتكون ديته لها خاصة.

وجوب الكفارة: اتفق العلماء على أن الجنين إذا خرج حياً ثم مات، ففيه الكفارة مع الدية. وهل تجب الكفارة مع الغرة إذا خرج ميتاً، أو لا تجب؟ قال الشافعي، وغيره: تجب. لأن الكفارة عنده تجب في الخطأ والعمد. وقال أبو حنيفة: لا تجب؛ لأنه غلب عليه حكم العمد. والكفارة لا تجب فيه عنده. واستحبها مالك؛ لأنه متردد بين الخطأ والعمد.

---

(١) وقد أجمع العلماء على أن الأم إذا ماتت، والجنين في جوفها، ولم يلقه ولم يخرج، فلا شيء فيه. واختلفوا فيما إذا ماتت من ضربة بطنها، ثم خرج الجنين ميتاً بعد موتها، فقال جمهور الفقهاء: لا شيء فيه، وقال الليث بن سعد وداود: فيه غرة، لأن المعتبر حياته في وقت ضربها لا غير.

(٢) يهدر.

(٣) مفهوم الخطأ ليس عمداً محضاً، وإنما هو عمد في فعله خطأ فيه.

لا دية إلا بعد البرء

قال مالك: إن الأمر المجمع عليه عندنا في الخطأ، أنه لا يعقل، حتى يبرأ المجروح ويصح، وأنه إن كسر عظم من الإنسان؛ يد أو رجل، أو غير ذلك من الجسد خطأ، فبرأ وصح، وعاد لهيئته، فليس فيه عقل(1)، فإن نقص أو كان فيه عثل (نقص)، ففيه من عقله بحساب ما نقص. قال: فإن كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى، فبحساب ما فرض فيه النبي ﷺ عقل، وما كان مما لم يأت فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى، ولم تمض فيه سنة ولا عقل مسمى، فإنه يجتهد فيه.

وجود قتيل بين قوم متشاجرين

إذا تشاجر قوم، فوجد بينهم قتيل لا يدرى من قاتله، ويعمى أمره فلا يبين، ففيه الدية؛ قال رسول الله ﷺ: «من قتل في عميا(2) في رمي، يكون بينهم بحجارة أو بالسياط، أو ضرب بعصا، فهو خطأ، وعقله عقل الخطأ، ومن قتل عمدًا فهو قود، ومن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه، لا يقبل منه صرف(3) ولا عدل». [أبو داود (٤٥٣٩)، وابن ماجه (٢٦٣٥)]. واختلف العلماء فيمن تلزمه الدية؛ فقال أبو حنيفة: هي على عاقلة القبيلة التي وجد فيها إذا لم يدع أولياء القتيل على غيرهم. وقال مالك: ديته على الذين نازعوهم. وقال الشافعي: هي قسامة، إن ادعوه على رجل بعينه، أو طائفة بعينها، وإلا فلا عقل ولا قود. وقال أحمد: هي على عواقل الآخرين، إلا أن يدعوا على رجل بعينه؛ فيكون قسامة. وقال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف: ديته على الفريقين اللذين اقتتلا معًا. وقال الأوزاعي: ديته على الفريقين جميعًا، إلا أن تقوم بينة من غير الفريقين أن فلانًا قتله، فعليه القصاص والدية.

القتل بعد أخذ الدية: وإذا أخذ ولي الدم الدية، فلا يحل له بعد أن يقتل القاتل. وروى أبو داود، عن الحسن، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أعفي(4) من قتل بعد أخذ الدية». [أبو داود (٤٥٠٧)]. وروى الدارقطني، عن أبي شريح الخزاعي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أصيب بدم أو خبل(5)، فهو بالخيار بين إحدى ثلاث، فإن أراد الرابعة، فخذوا على يديه؛ بين أن يقتص أو يعفو، أو يأخذ العقل، فإن قبل شيئًا من ذلك، ثم عدا بعد ذلك فله النار، خالدًا فيها مخلدًا». [أحمد (٤/٣١)، وأبو داود (٤٤٩٦)، وابن ماجه (٢٦٢٣)، والدارقطني (٣/٩٦)]. فإذا قتله، فمن العلماء من قال: هو كمن قتل ابتداء؛ إن شاء الولي قتله، وإن شاء عفا عنه، وعذابه في الآخرة. ومنهم من قال: يقتل ولا بد، ولا يمكّن الحاكم الولي من العفو. وقيل: أمره إلى الإمام، يصنع فيه ما يرى.

---

(1) وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأنه لم يحدث شيء يقتضي عليه سوى الألم، ولا قيمة لمجرد الألم، فهو نظير من شتم إنسانًا شتمًا يؤلمه فإنه لا يضمن شيئًا. وإن كان لا يخلو الشاتم من مسئولية التعدي فيعاقب تعزيرًا، أو يقتص منه على خلاف في ذلك كما هو مبين في موضعه. وقال أبو يوسف: عليه أرش الألم وهي حكومة عدل. وقال محمد: عليه أجرة الطبيب وثمن الدواء.

(2) عميا: من العمى، وهيئة من الرمي.

(3) صرف: التطوع، والعدل: الفريضة.

(4) أي: لا كثر ماله، ولا استغنى. فهذا دعاء من الرسول ﷺ عليه.

(5) الخبل: الجرح.

ضمان ما أتلفته الطيور

يرى بعض العلماء أن النحل، والحمام، والإوز، والدجاج، والطيور كالدابة، وأنه إذا أرسلها نهارًا، فلقطت حبًّا، لم يضمن؛ لأن العادة إرسالها. ويرى البعض الآخر أن فيها الضمان، فمن أطلقها فأتلفت شيئًا، ضمنه. وكذلك إن كان له طير جارح؛ كالصقر والبازي، فأفسد طيور الناس وحيواناتهم، ضمن. وهذا الرأي هو الصحيح.

ضمان ما أصابه الكلب أو الهر

وفي «المغني»: ومن اقتنى كلبًا عقورًا، فأطلقه، فعقر إنسانًا أو دابة، ليلًا أو نهارًا، أو خرق ثوب إنسان، فعلى صاحبه ضمان ما أتلفه؛ لأنه مفرط باقتنائه، إلا أن يدخل إنسان داره بغير إذنه، فلا ضمان فيه؛ لأنه متعدٍّ بالدخول متسبب بعدوانه إلى عقر الكلب له، وإن دخل بإذن المالك، فعليه ضمانه؛ لأنه تسبب في إتلافه. وإن أتلف الكلب بغير العقر، مثل أن ولغ في إناء إنسان أو بال، لم يضمنه مقتنيه؛ لأن هذا لا يختص به الكلب العقور. قال القاضي: وإن اقتنى سنّورًا يأكل أفراخ الناس، ضمن ما أتلفه، كما يضمن ما يتلفه الكلب العقور، ولا فرق بين الليل والنهار، وإن لم يكن له عادة بذلك، لم يضمن صاحبه جنايته، كالكلب إذا لم يكن عقورًا. ولو أن الكلب العقور أو السنّور حصل عند إنسان من غير اقتنائه ولا اختياره، فأفسد، لم يضمنه؛ لأنه لم يحصل الإتلاف بسببه.

ما يُقتل من الحيوان، وما لا يُقتل: ولا يُقتل من الحيوان، إلا ما أمر الرسول ﷺ بقتله؛ وهو الغراب، والحدأة، والفأرة، والحية، والعقرب، والكلب العقور، والوزغ[1]. ويلحق بها ما أشبهها في الضرر، مثل الزنبور المؤذي، والنمر، والفهد، والأسد؛ فإنها تقتل، ولو لم يقتل واحد منها. قالت عائشة - رضي الله عنها -: أمر رسول الله ﷺ بقتل خمسة فواسق في الحل والحرم؛ الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور. رواه البخاري، ومسلم. [أحمد (٦/٩٨)، ومسلم (١١٩٨)، والترمذي (٨٣٧)، وابن ماجه (٣٠٨٧)]. وفي «الصحيحين» من حديث أم شريك، أن النبي ﷺ أمر بقتل الأوزاغ، وسماه «فويسقة». [البخاري (٣٣٠٧)، ومسلم (٢٢٣٧/١٤٢)]. وإذا قتلت، فإنه لا ضمان في قتلها، ولا قتل غيرها من السباع والحشرات، وإن تأهلت بالاجتماع؛ لأن الهر مضمون قيمته، إلا إذا وقع منه اعتداء. ولا يقتل الهدهد، ولا النملة، ولا النحلة، ولا الخطاف، ولا الصرد، ولا الضفدع؛ إذ لا ضرر فيها. وقد روى النسائي، عن ابن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من إنسان يقتل عصفورًا فما فوقها بغير حقها، إلا سأله الله يوم القيامة عنها». قيل: يا رسول الله، وما حقها؟ قال: «يذبحها ويأكلها، ولا يقطع رأسها ويرمي بها». [أحمد (٤/٣٨٩)، والنسائي (٧/٢٣٩)، وابن حبان (٥٨٩٤)]. ومن قتلها، فعليه أن يتوب إلى الله، ولا ضمان عليه. وعن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربعة من الدواب؛ النملة، والنحلة، والهدهد، والصرد. [أحمد (١/٣٣٢)، وأبو داود (٥٢٦٧)، وابن ماجه (٣٢٢٤)].

---

(1) ضرب من الزواحف، سام أبرص.

ما لا ضمان فيه

إذا كانت الجناية بسبب من الظالم المعتدي، فهي هدر، أي؛ لا قصاص فيها، ولا دية لها، ومن أمثلة ذلك:

سقوط أسنان العاض: فإذا عض الإنسان غيره، فانتزع المعضوض ما عض منه من فم العاض، فسقطت أسنانه، أو انفكت لحيته، فإنه لا مسئولية على الجاني؛ لأنه غير متعد.

روى البخاري، ومسلم، عن عمران بن حصين، أن رجلاً عض يد رجل، فنزع يده من فمه، فسقطت ثنيته، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقال: «يعض أحدكم يد أخيه، كما يعض الفحل[1]! لا دية لك». [البخاري (6892)، ومسلم (1673/18)]. وقال مالك: يضمن. والحديث حجة عليه.

النظر في بيت غيره بدون إذنه: ومن نظر في بيت إنسان من ثقب، أو شق باب، أو نحو ذلك، فإن لم يتعمد النظر فلا حرج عليه؛ روى مسلم، أن رسول الله ﷺ سئل عن نظرة الفجاءة؟ فقال: «اصرف بصرك». [مسلم (2159)، وأبو داود (2148)، والترمذي (2776)]. وروى أبو داود، والترمذي، أنه ﷺ قال لعلي: «لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى، وليست لك الثانية». [أحمد (5/353)، وأبو داود (2149)، والترمذي (2777)]. فإن تعمد النظر بدون إذن من صاحب البيت، فلصاحب البيت أن يفقأ عينه، ولا ضمان عليه؛ روى أحمد، والنسائي، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم، ففقئوا عينه، فلا دية له ولا قصاص». [البخاري (6888)، ومسلم (2158)]. وروى البخاري، ومسلم عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن، فخذفته[2] بحصاة، ففقأت عينه، ما كان عليك جناح». [أحمد (2/243، 428)، ومسلم (2158/44)، وأبو داود (5172)، والنسائي (8/61)]. وعن سهل بن سعد، أن رجلاً اطلع من جحر في باب رسول الله ﷺ، ومع رسول الله مدرى يرجل بها رأسه، فقال له النبي ﷺ: «لو أعلم أنك تنظرني لطعنت بها في عينيك، إنما جعل الإذن من أجل النظر». [البخاري (5924)، ومسلم (2156)]. وبهذا أخذت الشافعية، والحنابلة. وخالف فيه الأحناف، والمالكية، فقالوا: من نظر بدون إذن من صاحب البيت، فرماه بحصاة أو طعنه بخشبة، فأصاب عينه، فهو ضامن؛ لأن الرجل إذا دخل البيت، ونظر فيه، وباشر امرأة صاحبه فيما دون الفرج، فإنه لا يجوز أن يفقأ عينه، أو يحدث به عاهة؛ لأن ارتكاب مثل هذا الذنب لا يقابل بمثل هذه العقوبة. وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكرها. وقد رجح الرأي الأول ابن قيم الجوزية، فقال: قد ردت هذه السنن، بأنها خلاف الأصول، فإن الله إنما أباح قلع العين بالعين لا بجناية النظر، ولهذا لو جنى عليه بلسانه، لم يقطع، ولو استمع عليه بأذنه، لم يجز أن تقطع أذنه. فيقال: بل هذه السنن من

---

(1) الفحل: الذكر من الإبل.
(2) الخذف: بخاء: الرمي بحصاة ونحوها؛ ترمي بالحصى، لا بسهم.

أعظم الأصول، فما خالفها فهو خلاف الأصول، وقولكم: إنما شرع الله - سبحانه - أخذ العين بالعين فهذا حق في القصاص، وأما العضو الجاني المعتدي الذي لا يمكن دفع ضرره وعدوانه، إلا برميه، فإن الآية لا تتناوله نفيًا ولا إثباتًا، والسنة جاءت ببيان حكمه بيانًا ابتدائيًّا لما سكت عنه القرآن، لا مخالفًا لما حكم به القرآن، وهذا قسم آخر غير فقء العين قصاصًا، وغير دفع الصائل الذي يدفع بالأسهل فالأسهل؛ إذ المقصود دفع ضرر صياله، فإذا اندفع بالعصا، لم يدفع بالسيف، وأما هذا المعتدي بالنظر إلى الحرم، الذي لا يمكن الاحتراز منه، فإنه إنما يقع على وجه الاختفاء والختل، فهو قسم آخر غير الجاني، وغير الصائل الذي لم يتحقق عدوانه، ولا يقع هذا غالبًا إلا على وجه الاختفاء، وعدم مشاهدة غير الناظر إليه، فلو كُلِّف المنظور إليه إقامة البينة على جنايته، لتعذرت عليه، ولو أمر بدفعه بالأسهل فالأسهل، ذهبت جناية عدوانه بالنظر إليه وإلى حريمه هدرًا، والشريعة الكاملة تأبى هذا وهذا، فكان أحسن ما يمكن، وأصلحه وأكفه للمعتدي، ما جاءت به السنة التي لا معارض لها، ولا دافع لصحتها من خذف ما هنالك، وإن لم يكن هناك بصر عاد، لم يضر خذف الحصاة، وإن كان هناك بصر عاد لا يلومن إلا نفسه؛ فهو الذي عرضه صاحبه للتلف، فأدناه إلى الهلاك، والحاذف ليس بظالم له، والناظر خائن ظالم، والشريعة أكمل وأجل من أن تضيع حق هذا الذي هُتكت حرمته، وتحيله في الانتصار على التعزير بعد إقامة البينة، فحكم الله بما شرعه على رسوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. اهـ.

القتل دفاعًا عن النفس أو المال أو العرض: ومن قتل شخصًا أو حيوانًا؛ دفاعًا عن نفسه، أو عن نفس غيره، أو عن ماله، أو مال غيره، أو عن العرض؛ فإنه لا شيء عليه؛ لأن دفع الضرر عن النفس والمال واجب، فإن لم يندفع إلا بالقتل، فله قتله، ولا شيء على القاتل. روى مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرأيت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي؟ قال: «فلا تعطه مالك». قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: «قاتله». قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد». قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: «هو في النار». قال ابن حزم: فمن أراد أخذ مال إنسان ظلمًا؛ من لص أو غيره، فإن تيسر له طرده منه ومنعه، فلا يحل له قتله، فإن قتله حينئذ، فعليه القود، وإن توقع أقل توقع أن يعاجله اللص، فليقتله، ولا شيء عليه؛ لأنه مدافع عن نفسه.

ادعاء القتل دفاعًا

إن ادعى القاتل أنه قتل المجني عليه؛ دفاعًا عن نفسه، أو عرضه، أو ماله، فإن أقام بينة على دعواه، قُبل قوله، وسقط عنه القصاص والدية، وإن لم يقم البينة على دعواه، لم يقبل قوله. وأمره إلى ولي الدم؛ إن شاء عفا عنه، وإن شاء اقتص منه؛ لأن الأصل البراءة، حتى تثبت الإدانة.

وقد سئل الإمام علي رضي الله عنه، عمن وجد مع امرأته رجلًا فقتلهما؟ فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء[1]

(١) وقيل: يكفي شاهدان، برمته أي يسلم إلى أولياء المقتول يقتلونه.

فليقتل بإزائه. وإن لم يقم القاتل البينة، واعترف ولي الدم بأن القتيل كان داخلا، انتفت عنه المسئولية، وسقط عنه القصاص والدية. روى سعيد بن منصور في «سننه» عن عمر ﷺ، أنه كان يومًا يتغدى، إذ جاءه رجلٌ يعدو، وفي يده سيف ملطخ بالدم، ووراءه قوم يعدون خلفه، فجاء حتى جلس مع عمر، فجاء الآخرون فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن هذا قتل صاحبنا. فقال له عمر: ما يقولون؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني ضربت فخذي امرأتي، فإن كان بينهما أحد فقد قتلته. فقال عمر: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، إنه ضرب بالسيف، فوقع في وسط الرجل، وفخذي المرأة، فأخذ عمر سيفه فهزه، ثم دفعه إليه، وقال: إن عادوا فعد. ويروى عن الزبير، أنه كان يومًا قد تخلف عن الجيش، ومعه جارية له، فأتاه رجلان، فقالا: أعطنا شيئًا. فألقى إليهما طعامًا كان معه، فقالا: خلِّ عن الجارية، فضربهما بسيفه، فقطعهما بضربة واحدة. قال ابن تيمية: وإن ادعى القاتل أنه صال عليه، وأنكر أولياء المقتول؛ فإن كان المقتول معروفًا بالبر، وقتله في محل لا ريبة فيه، لم يقبل قول القاتل، وإن كان معروفًا بالفجور، والقاتل معروفًا بالبر، فالقول قول القاتل مع يمينه، لا سيما إذا كان معروفًا بالتعرض له قبل ذلك.

ضمان ما تتلفه النار

من أوقد نارًا في داره كالمعتاد، فهبت الريح، فأطارت شرارة أحرقت نفسًا أو مالاً؛ فلا ضمان عليه. ذكر وكيع، عن عبد العزيز بن حصين، عن يحيى بن يحيى الغساني، قال: أوقد رجلٌ نارًا لنفسه، فخرجت شرارة من نار، حتى أحرقت شيئًا لجاره، قال: فكتب فيه إلى عبد العزيز بن حصين، فكتب إليه، أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جبار». [سبق تخريجه]. وأرى أن النار جبار.

إفساد زرع الغير

ولو سقى أرضه سقيًا زائدًا على المعتاد، فأفسد زرع غيره؛ ضمن، وإذا انصب الماء من موضع لا علم له به؛ لم يضمن؛ حيث لم يحدث منه تعدٍّ.

غرق السفينة

من كان له سفينة يعبر بها الناس وبضائعهم، فغرقت، بدون سبب مباشر منه، فلا ضمان عليه فيما تلف بها، فإن كان غرقها بسبب منه؛ ضمن.

ضمان الطبيب

لم يختلف العلماء في أن الإنسان إذا لم تكن له دراية بالطب، فعالج مريضًا، فأصابه من ذلك العلاج عاهة، فإنه يكون مسئولاً عن جنايته، وضامنًا بقدر ما أحدث من ضرر؛ لأنه يعتبر بعمله هذا متعديًا، ويكون الضمان في ماله؛ لما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «من

تطبب، ولم يعلم منه قبل ذلك الطب، فهو ضامن». رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [أبو داود (٤٥٨٦)، والنسائي (٨/ ٥٢، ٥٣)، وابن ماجه (٣٤٦٦)]. وقال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما طبيب تطبب على قوم، لا يعرف له تطبب قبل ذلك، فأعنت[1]، فهو ضامن». رواه أبو داود. [أبو داود (٤٥٨٧)]. أما إذا أخطأ الطبيب، وهو عالم بالطب؛ فرأي الفقهاء أنه تلزمه الدية، وتكون على عاقلته، عند أكثرهم[2]. وقيل: هي في ماله. وفي تقرير الضمان حفاظ على الأرواح، وتنبيه الأطباء إلى واجبهم، واتخاذ الحيطة اللازمة في أعمالهم المتصلة بحياة الناس. ويروى عن مالك أنه لا شيء عليه.

الرجل يفضي زوجته

وإذا وطئ الرجل زوجته فأفضاها، وإن كانت كبيرة، بحيث يوطأ مثلها؛ فإنه لا يضمن[3]، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها، فعليه الدية. والإفضاء؛ مأخوذ من الفضاء، وهو المكان الواسع، ويكون بمعنى الجماع، ومنه قول الله - سبحانه -: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]. ويكون بمعنى اللمس، ومنه قوله ﷺ: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره، فليتوضأ». [أحمد (٦/ ٤٠٦)، وأبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (١/ ١٠٠)، وابن ماجه (٤٧٩)، وابن حبان (٣/ ٣٩٢)، والدارقطني (١/ ١٤٨)]. والمراد به هنا: إزالة الحاجز الذي بين الفرج والدبر.

الحائط يقع على شخص فيقتله

إذا مال حائط إلى الطريق، أو إلى ملك غيره، ثم وقع على شخص فقتله، فإن كان قد سبق أن طولب صاحبه بنقضه، ولم ينقضه مع تمكنه منه، ضمن ما تلف بسببه، وإلا فلا يضمن[4].

ورواية أشهب، عن مالك: أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما لا يؤمن معه الإتلاف، ضمن ما تلف به، سواء تقدم إليه في نقضه أو لم يتقدم، أو أشهد عليه، أو لم يشهد عليه. وأشهر الروايات عن أحمد، وأظهر الوجوه عند الشافعية، أنه لا يضمن.

ضمـــان حافـــر البئر

إذا حفر إنسان بئرًا، فوقع فيها إنسان، فإن حفر في أرض يملكها، أو في أرض لا يملكها، واستأذن المالك، فلا ضمان عليه، وإن حفر فيما لا يملك، وبلا إذن صاحب الأرض، ضمن، ولا ضمان إذا كان في ملكه، أو إذن المالك، أو كان في موات؛ لقول رسول الله ﷺ: «البئر جبار». [سبق تخريجه] أي: أن

(1) أضر بالمريض.
(2) وإذا مات لا يجب عليه القود، بغير خلاف؛ لأنه مباح كما لو لم يفض.
(3) هذا مذهب أبي حنيفة، وأحمد. وقال الشافعي: يلزمه من ذلك الدية، والجمهور على [illegible].
(4) هذا مذهب الأحناف.

من تردّى فيها في هذه الحالة فهلك، فهدر، لا دية له. وقال مالك: إن حفر في موضع جرت العادة بالحفر في مثله، لم يضمن، وإن تعدى في الحفر، ضمن. ومن أمر شخصًا مكلفًا أن ينزل بئرًا، أو أن يصعد شجرة فصعد، فهلك بنزوله البئر، أو صعوده الشجرة، لم يضمنه الآمر؛ لعدم إكراهه له. ومثل ذلك الحاكم إذا استأجر شخصًا لذلك فهلك، فلا ضمان؛ لعدم الجناية والتعدي منه، ولو سلم إنسان نفسه أو ولده، إلى سابح يعلمه السباحة، فغرق، فلا ضمان عليه.

الإذن في أخذ الطعام وغيره

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز لأحد أن يحلب ماشية غيره، إلا بإذنه، فإن اضطر في مخمصة، ومالكها غير حاضر، فله أن يحلبها ويشرب لبنها، ويضمن لمالكها. وكذلك سائر الأطعمة والثمار المعلّقة في الشجر؛ لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير. روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحتلبن أحدٌ ماشية أحدٍ بغير إذنه، أيحب أحدكم أن يؤتى مشربته[1]، فتكسر خزانته، فينتقل طعامه، وإنما تخزن لهم ضروع مواشيهم أطعماتهم، فلا يحتلبن أحدٌ ماشية أحد، إلا بإذنه». [أحمد (٢/٦)، والبخاري (٢٤٣٥)، ومسلم (١٣/١٧٢٦)، ومالك في الموطأ (٩٥٥)]. وقال الشافعي: لا يضمن؛ لأن المسئولية تسقط بالاضطرار؛ لوجود الإذن من الشارع، ولا يجتمع إذن وضمان.

القسامة

القسامة تستعمل بمعنى الحسن والجمال، والمقصود بها هنا الأيمان، مأخوذة من القسم. يقال: أقسم إقسامًا وقسامة، فهي مصدر مشتق من القسم، كاشتقاق الجماعة من الجمع. وصورتها، أن يوجد قتيل لا يعرف قاتله، فتجري القسامة على الجماعة، التي يمكن أن يكون القاتل محصورًا فيهم، بشرط أن يكون عليهم لوث[2] ظاهر، بأن يوجد القتيل بين قوم من الأعداء، ولا يخالطهم غيرهم، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء، وتفرقوا عن قتيل، أو وجد في ناحية، وهناك رجلٌ مختضب بدمه. فإذا كان القتيل في بلدة، أو في طريق من طرقها، أو قرية منها، أجريت القسامة على أهل البلدة. وإن وجدت جثته بين بلدين، أجريت القسامة على أقربها مسافة من مكان جثته. وكيفية القسامة؛ هي أن يختار ولي المقتول خمسين رجلًا من هذه البلدة؛ ليحلفوا بالله، أنهم ما قتلوه، ولا علموا له قاتلًا. فإن حلفوا، سقطت عنهم الدية. وإن أبوا، وجبت ديته على أهل البلدة جميعًا. وإن التبس الأمر، كانت ديته من بيت المال.

النظام العربي الذي أقره الإسلام

وكانت القسامة معمولًا بها في الجاهلية، فأقرها الإسلام على ما كانت عليه.

---

(١) المشربة: كالغرفة يوضع فيها الشيء. شبه الرسول ﷺ ضروع المواشي في حفظها اللبن بمشربة التي يحفظ فيها الإنسان متاعه. وفي الحديث جواز القياس ورد الشيء إلى نظيره.
(٢) اللوث: العلامة.

وحكمة إقرار الإسلام لها، أنها مظهر من مظاهر حماية الأنفس، وحتى لا يذهب دم القتيل هدراً.
أخرج البخاري، والنسائي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن أول قسامة كانت في الجاهلية، كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى، فانطلق معه في إبله، فمر به رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه، فقال: أغثني بعقال أشد به عروة جوالقي، لا تنفر الإبل، فأعطاه عقالاً، فشد به عروة جوالقه. فلما نزلوا، عقلت الإبل إلا بعيراً واحداً، فقال الذي استأجره: ما شأن هذا البعير لم يعقل من بين الإبل؟ قال: ليس له عقال. قال: فأين عقاله؟ فحذفه بعصا كان فيها أجله، فمر به رجل من أهل اليمن. فقال: أتشهد الموسم؟ قال: ما أشهده، وربما شهدته. قال: هل أنت مبلغ عني رسالة مرة من الدهر؟ قال: نعم. قال: فإذا شهدت الموسم فناد: يا قريش. فإذا أجابوك، فناد: يا آل بني هاشم. فإن أجابوك، فسل عن أبي طالب، فأخبره أن فلاناً قتلني في عقال. ومات المستأجر. فلما قدم الذي استأجره، أتاه أبو طالب. فقال: ما فعل صاحبنا؟ قال: مرض، فأحسنت القيام عليه، ووليت دفنه. قال: قد كان أهل ذلك منك. فمكث حيناً، ثم إن الرجل الذي أوصى إليه أن يبلغ عنه وافى الموسم فقال: يا قريش. قالوا: هذه قريش. قال: يا آل بني هاشم. قالوا: هذه بنو هاشم. قال: أين أبو طالب؟ قالوا: هذا أبو طالب. قال: أمرني فلان أن أبلغك رسالة أن فلاناً قتله في عقال. فأتاه أبو طالب، فقال: اختر منا إحدى ثلاث: إن شئت أن تؤدي مائة من الإبل فإنك قتلت صاحبنا، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، وإن أبيت، قتلناك به. فأتى قومه فأخبرهم، فقالوا: نحلف. فأتته امرأة من بني هاشم، كانت تحت رجل منهم، كانت قد ولدت منه. فقالت: يا أبا طالب، أحب أن تجيز ابني هذا برجل من الخمسين، ولا تصبر يمينه حيث تصبر الأيمان. ففعل. فأتاه رجل منهم، فقال: يا أبا طالب، أردت خمسين رجلاً أن يحلفوا مكان مائة من الإبل، فيصيب كل رجل منهم بعيران، هذان بعيران فاقبلهما مني، ولا تصبر يميني، حيث تصبر الأيمان. فقبلهما. وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فوالذي نفسي بيده، ما حال الحول ومن الثمانية والأربعين عين تطرف» [البخاري (٣٨٤٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٦٩٠٦)].

الاختلاف في الحكم بالقسامة: اختلف العلماء في وجوب الحكم بالقسامة، فقال جمهور الفقهاء بوجوب الحكم بها، وقالت طائفة من العلماء: لا يجوز الحكم بها. قال ابن رشد في (بداية المجتهد): فأما وجوب الحكم بها على الجملة، فقال به جمهور فقهاء الأمصار: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد، وسفيان، وداود، وأصحابهم، وغير ذلك من فقهاء الأمصار. وقالت طائفة من العلماء، منهم سالم بن عبد الله، وأبو قلابة، وعمر بن عبد العزيز، وابن علية: لا يجوز الحكم بها. وعمدة الجمهور ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام من حديث حويصة ومحيصة، وهو حديث متفق على صحته من أهل الحديث، إلا أنهم مختلفون في ألفاظه. وعمدة الفريق الذي قال بعدم جواز الحكم بها، أن القسامة مخالفة لأصول الشرع المجمع على صحتها. فمنها أن الأصل في الشرع ألا يحلف أحد إلا على ما علم قطعاً،

أو شاهد حسًّا ، وإذا كان ذلك كذلك ، فكيف يقسم أولياء الدم ، وهم لم يشاهدوا القتل ، بل قد يكونون في بلد ، والقتل في بلد آخر ؟ ولذلك روى البخاري ، عن أبي قلابة ، أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يومًا للناس ، ثم أذن لهم فدخلوا عليه ، فقال : ما تقولون في القسامة ؟ فأضب القوم ، وقالوا : نقول : إن القسامة القود بها حق ، قد أقاد بها الخلفاء . فقال : ما تقول يا أبا قلابة ؟ ونصبني للناس ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، عندك أشراف العرب ، ورؤساء الأجناد ، أرأيت لو أن خمسين رجلًا شهدوا على رجل أنه زنى بدمشق ، ولم يروه ، أكنت ترجمه ؟ قال : لا . قلت : أرأيت لو أن خمسين رجلًا شهدوا على رجل أنه سرق بحمص ، ولم يروه ، أكنت تقطعه ؟ قال : لا . وفي بعض الروايات : قلت : فما بالهم إذا شهدوا أنه قتله بأرض كذا وهم عندك ، أقدت بشهادتهم ؟ قال : فكتب عمر بن عبد العزيز في القسامة ، أنهم إن أقاموا شاهدي عدل أن فلانًا قتله ، فأقده ، ولا يقتل بشهادة الخمسين الذين أقسموا . قالوا : ومنها ، أن من الأصول أن الأيمان ليس لها تأثير في إشاطة الدماء . ومنها ، أن من الأصول أن البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر . ومن حجتهم ، أنهم لم يروا في تلك الأحاديث أن رسول الله ﷺ حكم بالقسامة ، وإنما كانت حكمًا جاهليًّا ، فتلطف لهم رسول الله ﷺ ؛ ليريهم كيف لا يلزم الحكم بها على أصول الإسلام ، ولذلك قال لهم : «أتحلفون خمسين يمينًا ؟» . أعني ، لولاة الدم ، وهم الأنصار . قالوا : كيف نحلف ، ولم نشاهد ؟ قال : «فيحلف لكم اليهود» . قالوا : كيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ قالوا : فلو كانت السنة أن يحلفوا ، وإن لم يشهدوا ، لقال لهم رسول الله ﷺ : هي السنة . قال : وإذا كانت هذه الآثار غير نص في القضاء بالقسامة ، والتأويل يتطرق إليها ، فصرفها بالتأويل إلى الأصول أولى . وأما القائلون بها ، وبخاصة مالك ، فرأى أن سنة القسامة سنة منفردة بنفسها ، مخصصة للأصول ، كسائر السنن المخصصة ، وزعم أن العلة في ذلك حوطة الدماء ، وذلك أن القتل لما كان يكثر ، وكان يقل قيام الشهادة عليه ؛ لكون القاتل إنما يتحرى بالقتل مواضع الخلوات ، جعلت هذه السنة حفظًا للدماء ، لكن هذه العلة تدخل عليه في قطاع الطريق والسراق ، وذلك أن السارق تعسر الشهادة عليه ، وكذلك قاطع الطريق . فلهذا أجاز مالك شهادة المسلوبين على السالبين ، مع مخالفة ذلك للأصول ، وذلك أن المسلوبين مدعون على سالبهم . انتهى .

التعزير

١ - تعريفه : يأتي التعزير بمعنى التعظيم والنصرة ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى : ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ﴾ [الفتح : ٩] . أي ؛ تعظموه ، وتنصروه . ويأتي بمعنى الإهانة ، يقال : عزر فلان فلانًا . إذا أهانه ؛ زجرًا وتأديبًا له على ذنب وقع منه . والمقصود به في الشرع : التأديب على ذنب لا حد فيه ، ولا كفارة . أي ؛ أنه عقوبة تأديبية يفرضها الحاكم[1] على جناية[2] أو معصية ، لم يعين الشرع لها عقوبة ،

(١) الحاكم : هو الذي بيده الحكم ؛ الإمام ، ومن ينوب عنه .
(٢) الجناية في عرف الفقهاء : هي الجريمة التي تكون عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة أو السجن .

أو حدد لها عقوبة، ولكن لم تتوفر فيه شروط التنفيذ، مثل المباشرة في غير الفرج، وسرقة ما لا قطع فيه، وجناية لا قصاص فيها، وإتيان المرأة المرأة، والقذف بغير الزنى. وذلك أن المعاصي ثلاثة أقسام:

١ـ نوع فيه حد، ولا كفارة فيه، وهي الحدود التي تقدم ذكرها.

٢ـ ونوع فيه كفارة: ولا حدَّ فيه، مثل الجماع في نهار رمضان، والجماع في الإحرام.

٣ـ ونوع لا كفارة فيه، ولا حدَّ، كالمعاصي التي تقدم ذكرها، فيجب فيها التعزير.

٢ – **مشروعيته**: والأصل في مشروعيته ما رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، والبيهقي: عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، «أن النبي ﷺ حبس في التهمة». صححه الحاكم. [أحمد (٥/٤)، وأبو داود (٣٦٣٠)، والترمذي (١٤١٧)، والنسائي (٦٧/٨)، والحاكم (١٠٢/٤)، والبيهقي (٥٣/٦)]. وإنما كان هذا الحبس حبسًا احتياطيًا، حتى تظهر الحقيقة. وأخرج البخاري، ومسلم، وأبو داود، عن هانئ بن نيار، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلدوا فوق عشرة أسواط، إلا في حدٍّ من حدود الله ـ تعالى ـ». وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يعزِّر، ويؤدب بحلق الرأس، والنفي، والضرب، كما كان يحرق حوانيت الخمارين، والقرية التي يباع فيها الخمر. وحرق قصر سعد بن أبي وقاص بالكوفة، لما احتجب فيه عن الرعية. وقد اتخذ درة يضرب بها من يستحق الضرب، واتخذ دارًا للسجن، وضرب النائحة حتى بدا شعرها[1]. وقال الأئمة الثلاثة: إنه واجب[2]. وقال الشافعي: ليس بواجب.

٣ – **حكمةُ مشروعيته والفرقُ بينه وبين الحدُود**: وقد شرعه الإسلام لتأديب العصاة، والخارجين على النظام، فالحكمة فيه هي الحكمة من شرعية الحدود، التي سبق ذكرها في مواضعها، إلا أنه يختلف عن الحدود من ثلاثة أوجه:

١ـ أن الحدود يتساوى الناس فيها جميعًا، بينما التعزير يختلف باختلافهم، فإذا زل رجل كريم، فإنه يجوز العفو عن زلته، وإذا عوقب عليها، فإنه ينبغي أن تكون عقوبته أخف من عقوبة من ارتكب مثل زلته، ممن هو دونه في الشرف والمنزلة. روى أحمد، وأبو داود، والنسائي، والبيهقي، أن رسول الله ﷺ قال: «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم، إلا الحدود». [أحمد (١٨١/٦)، وأبو داود (٤٣٧٥)، والنسائي في الكبرى (٧٢٩٣)، والبيهقي (٣٣٤/٨)]. أي؛ إذا زل رجل من لا يعرف بالشر زلة، أو ارتكب صغيرة من الصغائر، أو كان طائعًا، وكانت هذه أولى خطاياه، فلا تؤاخذوه، وإذا كان لابد من المؤاخذة، فلتكن مؤاخذة خفيفة.

٢ـ أن الحدود لا تجوز فيها الشفاعة بعد أن ترفع إلى الحاكم، بينما التعازير تجوز فيها الشفاعة.

٣ـ أن من مات بالتعزير، فإن فيه الضمان، فقد أرهب عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ امرأة، فأخمصت بطنها، فألقت جنينًا ميتًا، فحمل دية جنينها[3]. وقال أبو حنيفة، ومالك: لا ضمان ولا شيء؛ لأن التعزير والحد في ذلك سواء.

---

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

(٣) [illegible]

٤ – **صفة التعزير**: والتعزير يكون بالقول مثل التوبيخ، والزجر، والوعظ، ويكون بالفعل حسب ما يقتضيه الحال، كما يكون بالضرب، والحبس، والقيد، والنفي، والعزل، والإتلاف. روى أبو داود، أنه أُتي النبي ﷺ بمخنث، قد خضب يديه ورجليه بالحناء، فقال ﷺ: «ما بال هذا؟» فقالوا: يتشبه بالنساء. فأمر به فنفي إلى النقيع. فقالوا: يا رسول الله، نقتله؟ فقال ﷺ: «إني نهيت عن قتل المصلين». [أبو داود (٤٩٢٨)]. ولا يجوز التعزير بحلق اللحية، ولا بتخريب الدور، وقلع البساتين، والزروع، والثمار، والشجر، كما لا يجوز بجدع الأنف، ولا بقطع الأذن، أو شفة، أو أنامل؛ لأن ذلك لم يعهد عن أحد من الصحابة.

٥ – **الزيادة في التعزير على عشرة أسواط**: تقدم في حديث هانئ بن نيار النهي في التعزير عن الزيادة على عشرة أسواط، وقد أخذ بهذا أحمد، والليث، وإسحاق، وجماعة من الشافعية، فقالوا: لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط، وهي التي قررها الشارع. وذهب مالك، والشافعي، وزيد بن علي، وآخرون إلى جواز الزيادة على العشرة، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود. وقالت طائفة: لا يبلغ بالتعزير في المعصية قدر الحد فيها، فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنى، ولا على السرقة من غير حرز حدَّ القطع، ولا على الشتم من غير قذف حد القذف. وقيل: يجتهد ولي الأمر، ويقدِّر العقوبة حسب المصلحة، وبقدر الجريمة.

٦ – **التعزير بالقتل**: والتعزير بالقتل أجازه بعض العلماء، ومنعه بعض آخر. وقد جاء في ابن عابدين، نقلاً عن الحافظ ابن تيمية: «إن من أصول الحنفية، أن ما لا قتل فيه عندهم، مثل القتل بالمثقَّل، والفاحشة بالرجال، إذا تكررت، فللإمام أن يقتل فاعله، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدَّر، إذا رأى المصلحة في ذلك».

٧ – **التعزير بأخذ المال**: ويجوز التعزير بأخذ المال، وهو مذهب أبي يوسف، وبه قال مالك. قال صاحب «معين الحكام»: ومن قال: إن العقوبة المالية منسوخة. فقد غلط على مذاهب الأئمة، نقلاً واستدلالاً، وليس بسهل دعوى نسخها، والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ولا إجماع يصحح دعواهم، إلا أن يقولوا: مذهب أصحابنا لا يجوز. وقال ابن القيم: إن النبي ﷺ عزر بحرمان النصيب المستحق من السلب، وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله، فقال ﷺ فيما يرويه أحمد، وأبو داود، والنسائي: «من أعطاها مؤتجرًا فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا». [أحمد (٥/ ٢، ٤)، وأبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٢٤٤٤)].

٨ – **التعزير من حق الحاكم**: والتعزير يتولاه الحاكم؛ لأن له الولاية العامة على المسلمين، وفي «مغني المحتاج»: وليس التعزير لغير الإمام، إلا لثلاثة:

١ – الأول الأب: فإن له تعزير ولده الصغير؛ للتعليم، والزجر عن سيئ الأخلاق، والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا في كفالته لها ذلك، والأمر بالصلاة، والضرب عليها، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيهًا.

٢ـ والثاني السيد ، يعزّر رقيقه في حقّ نفسه ، وفي حق الله تعالى على الأصح .

٣ـ والثالث الزوج ، له تعزير زوجته في أمر النشوز ، كما صرح به القرآن . وهل له ضربها على ترك الصلاة ، ونحوها؟

الظاهر : أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر ؛ لأنه من باب إنكار المنكر ، والزوج من جملة من يكلف بالإنكار باليد ، أو اللسان ، أو الجنان . والمراد هنا الأول . اهـ .

وكذلك يجوز للمعلم تأديب الصبي .

٩ - الضمان في التعزير : ولا ضمان على الأب إذا أدّب ولده ، ولا على الزوج إذا أدّب زوجته ، ولا على الحاكم إذا أدّب المحكوم ، بشرط ألا يسرف واحد منهم ، ويزيد على ما يحصل به المقصود ، فإذا أسرف واحد منهم في التأديب ، كان متعديا ، وضمن بسبب تعديه ما أتلفه .

* * *

السلام في الإسلام

إن السلام مبدأ من المبادئ التي عمّق الإسلام جذورها في نفوس المسلمين، فأصبحت جزءًا من كيانهم، وعقيدة من عقائدهم. لقد صاغ الإسلام منذ مطلع فجره، وأشرق نوره، صيغة الدعوة في آفاق الدنيا، يدعو إلى السلام، ويضع الخطة الرشيدة التي تبلغ بالإنسانية إليه. إن الإسلام يحب الحياة ويقدسها، ويحب الناس فيها، وهو لذلك يحررهم من الخوف، ويرسم الطريقة المثلى؛ لتعيش الإنسانية متجهة إلى غاياتها من الرقي والتقدم، وهي مظللة بظلال الأمن الوارفة.

وهذا الإسلام الذي هو عنوان هذا الدين، مأخوذ من مادة السلام؛ لأن السلام والإسلام يلتقيان في توفير الطمأنينة، والأمن، والسكينة. ورب هذا الدين، سبحانه وتعالى، من أسمائه «السلام»؛ لأنه يؤمّن الناس بما شرع من مبادئ، وما رسم من خطط ومناهج. وحامل هذه الرسالة هو حامل راية السلام؛ لأنه يحمل إلى البشرية الهدى، والنور، والخير، والرشاد، وهو يتحدث عن نفسه، فيقول: «إنما أنا رحمة مهداة». [الطبراني في المعجم الصغير (١/١٥٩) والحاكم (١/٣٥) والقضاعي في مسند الشهاب (٢٢٣)]. ويحدث القرآن عن رسالته، فيقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧]. وتحية المسلمين التي تؤلف القلوب، وتقوي الصلات، وتربط الإنسان بأخيه الإنسان، هي السلام. وأولى الناس بالله، وأقربهم إليه من بدأهم بالسلام؛ وبذل السلام للعالم، وإفشاؤه جزء من الإيمان. وقد جعل الله تحية المسلمين بهذا اللفظ؛ للإشعار بأن دينهم دين السلام والأمان، وهم أهل السلم ومحبو السلام.

وفي الحديث: أن رسول الله ﷺ يقول: «إن الله جعل السلام تحية لأمتنا، وأمانًا لأهل ذمتنا». [مجمع الزوائد (٨/٣٣)]. وما ينبغي للإنسان أن يتكلم مع إنسان قبل أن يبدأه بكلمة السلام؛ يقول رسول الله ﷺ: «السلام قبل الكلام». [الترمذي (٢٦٩٩)]. وسبب ذلك أن السلام أمان، ولا كلام إلا بعد الأمان.

والمسلم مكلف وهو يناجي ربه، بأن يسلّم على نبيه ﷺ، وعلى نفسه، وعلى عباد الله الصالحين، فإذا فرغ من مناجاته لله، وأقبل على الدنيا، أقبل عليها من جانب السلام، والرحمة، والبركة. وفي ميدان الحرب والقتال، إذا أجرى المقاتل كلمة السلام على لسانه، وجب الكف عن قتاله

يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]. وتحية الله للمؤمنين تحية سلام: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]. وتحية الملائكة للبشر في الآخرة سلام: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]. ومستقر الصالحين دار الأمن والسلام: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]، و: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]. وأهل الجنة لا يسمعون من القول، ولا يتحدثون بلغة غير لغة السلام: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ۝٢٦﴾ [الواقعة: ٢٥، ٢٦]. وكثرة تكرار هذا اللفظ -السلام- على هذا النحو؛ مع إحاطته بجو المدى النفسي؛ من شأنه أن يوقظ المشاعر جميعها، ويوجه الأفكار والأنظار إلى هذا المبدأ السامي العظيم.

اتجاه الإسلام نحو المثالية

بل إن الإسلام يوجب العدل، ويحرّم الظلم، ويجعل من تعاليمه السامية، وقيمه الرفيعة: من المودة، والرحمة، والتعاون، والإيثار، والتضحية، وإنكار الذات، ما يلطف الحياة، ويعطف القلوب، ويؤاخي بين الإنسان وأخيه الإنسان. وهو بعد ذلك كله يحترم العقل الإنساني، ويقدر الفكر البشري، ويجعل العقل والفكر وسيلتين من وسائل التفاهم والإقناع. فهو لا يرغم أحدًا على عقيدة معينة، ولا يكره إنسانًا على نظرية خاصة بالكون، أو الطبيعة، أو الإنسان؛ وحتى في قضية الدين يقرر أنه لا إكراه في الدين، وأن وسيلته هي استعمال العقل والفكر، والنظر فيما خلق الله من أشياء، يقول الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ويقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (٩٩) وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ (١٠٠) قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ (١٠١)﴾ [يونس: ٩٩-١٠١]، ورسول الله ﷺ لم تكن وظيفته إلا أنه مبلغ عن الله، وداعية إليه؛ يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا (٤٦)﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦].

العلاقات الإنسانية

الإسلام لا يقف عند حد الإشادة بهذا المبدأ فحسب، وإنما يجعل العلاقة بين الأفراد وبين الجماعات، وبين الدول علاقة سلام وأمان، يستوي في ذلك علاقة المسلمين بعضهم ببعض، وعلاقة المسلمين بغيرهم، وفيما يلي بيان ذلك:

علاقة المسلمين بعضهم ببعض:

١- جاء الإسلام ليجمع القلب إلى القلب، ويضم الصف إلى الصف، مستهدفًا إقامة كيان موحد، ومتقيًا عوامل الفرقة والضعف، وأسباب الفشل والهزيمة؛ ليكون بهذا الكيان الموحد القادر على تحقيق غاياته السامية، ومقاصده النبيلة، والأهداف الصالحة، التي جاءت بها رسالته العظمى: من عبادة الله، وإعلاء كلمته، وإقامة الحق، وفعل الخير، والجهاد من أجل استقرار المبادئ، التي يعيش الناس في ظلها آمنين. فهو لهذا كله يكوّن روابط وصلات بين أفراد المجتمع؛ لتحقق هذا الكيان وتدعمه، وهذه الروابط تتميز بأنها روابط أدبية، قابلة للنماء والبقاء، وليست كغيرها من الروابط المادية التي تنتهي بانتهاء دواعيها، وتنقضي بانقضاء الحاجة إليها؛ فهي روابط أقوى من روابط الدم، واللون، واللغة، والوطن، والمصالح المادية، وغير ذلك مما يربط بين الناس. وهذه الروابط من شأنها أن تجعل بين المسلمين تماسكًا قويًا، وتقيم منهم كيانًا يستعصي على الفرقة، ويتأبى على الخلل. وأول رابطة من الروابط الأدبية، هي رابطة الإيمان، فهو المحور الذي التقى عنده الجماعة المؤمنة، والإيمان يجعل من المؤمنين إخوة أقوى من إخوة النسب: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]؛ فالمسلم أخو

المسلم». [مسلم (٢٥٦٤)]. وطبيعة الإيمان تجمع ولا تفرق، وتوحد ولا تشتت: «المؤمن آلف مألوف، ولا خير فيمن لا يألف، ولا يؤلف». [مسند الشهاب (١٤) ومجمع الزوائد (٨٧/٨) والمقاصد الحسنة (١٢٣٦) وصحيح الجامع (٦٦٦١، و٦٦٦٢)]. والمؤمن قوة لأخيه: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضًا». [البخاري (١٤٣٧)، ومسلم (٢٥٨٥)]. وهو يحس بإحساسه، ويشعر بشعوره، فيفرح لفرحه، ويحزن لحزنه، ويرى أنه جزء منه: «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم؛ كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر». [أحمد (٢٦٨/٤) ومسلم (٢٥٨٦/٦٦، ٦٧)]. والإسلام يدعم هذا الرابط، ويقوي هذه العلاقة؛ بالدعوة إلى الاندماج في الجماعة والانتظام في سلكها، وينهى عن كل ما من شأنه أن يوهن من قوته، أو يضعف من شدته، فالجماعة دائمًا في رعاية الله، وتحت يده: «يد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار». [الترمذي (٢١٦٧)]. وهي المتنفس الطبيعي للإنسان، ومن ثم كانت رحمة: «الجماعة رحمة، والفرقة عذاب». [أحمد (٢٧٨/٤)]. والجماعة مهما صغرت، فهي على أي حال خير من الوحدة، وكلما كثر عددها، كانت أفضل وأبر: «الاثنان خير من واحد، والثلاثة خير من الاثنين، والأربعة خير من الثلاثة، فعليكم بالجماعة، فإن الله لن يجمع أمتي إلا على الهدى». [مجمع الزوائد (١٧٧/١) و(٢١٨/٥)]. وعبادات الإسلام كلها لا تؤدى إلا جماعة؛ فالصلاة تسن فيها الجماعة، وهي تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة، والزكاة معاملة بين الأغنياء والفقراء، والصيام مشاركة جماعية، ومساواة في الجوع في فترة معينة من الوقت، والحج ملتقى عام للمسلمين جميعًا كل عام، يجتمعون من أطراف الأرض على أقدس بقعة: «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يقرءون القرآن، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وحفتهم الرحمة، وذكرهم الله في ملأ عنده». [مسلم (٢٦٩٩) وأبو داود (١٤٥٥) والترمذي (١٩٣٠) وابن ماجه (٢٢٥)]. ولقد كان الرسول - عليه الصلاة والسلام - يحرص على أن يجتمع المسلمون، حتى في المظهر الشكلي، فقد رآهم يومًا وقد جلسوا متفرقين، فقال لهم: «اجتمعوا». فاجتمعوا، فلو بسط عليهم ثوب، لوسعهم. [أحمد (٢/٤ - ٥) وأبو داود (٢٧٦٤) وابن ماجه (٢٦٨٦) وابن حبان (٥٦٢٣) والحاكم (١٠٣/٢)]. وإذا كانت الجماعة هي القوة التي تحمي دين الله، وتحرس دنيا المسلمين، فإن الفرقة هي التي تقضي على الدين والدنيا معًا. ولقد نهى عنها الإسلام أشد النهي؛ إذ إنها الطريق المفتوح للهزيمة، ولم يؤت الإسلام من جهة، كما أتي من جهة الفرقة التي ذهبت بقوة المسلمين، والتي تخلف عنها الضعف، والفشل، والذل، وسائر ما يعانون منه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الروم: ٣١، ٣٢]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، «لا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا، فهلكوا». [البخاري (٥٠٦٢)].

ولن تصل الجماعة إلى تماسكها، إلا إذا عني بها كل فرد من ذات نفسه وذات يده، وكان عونًا لها في

اجتمعت عليه الجماعة، في قطر من الأقطار، وكان هذا الخروج مصحوبًا بمنع حق من حقوق الله المقررة لمصلحة الجماعة أو لمصلحة الأفراد، أو كان القصد منه عزل الإمام. وجملة القول: أنه لا بد من صفات خاصة يتميز بها الخارجون؛ حتى ينطبق عليهم وصف البغاة، وجملة هذه الصفات هي:

١- الخروج عن طاعة الحاكم العادل، التي أوجبها الله على المؤمنين لأولياء أمورهم.

٢- أن يكون الخروج من جماعة قوية، لها شوكة وقوة، بحيث يحتاج الحاكم في ردهم إلى الطاعة إلى إعداد رجال، ومال، وقتال. فإن لم تكن لهم قوة، بأن كانوا أفرادًا، أو لم يكن لهم من العتاد ما يدفعون به عن أنفسهم، فليسوا بغاة؛ لأنه يسهل ضبطهم، وإعادتهم إلى الطاعة.

٣- أن يكون لهم تأويل سائغ، يدعوهم إلى الخروج على حكم الإمام، فإن لم يكن لهم تأويل سائغ، كانوا محاربين، لا بغاة.

٤- أن يكون لهم رئيس مطاع، يكون مصدرًا لقوتهم؛ لأنه لا قوة لجماعة لا قيادة لها. هذا هو شأن البغاة، وحكم الله فيهم. أما إذا كان القتال لأجل الدنيا، والتعصب على الرئاسة، ومنازعة أولي الأمر، فهذا الخروج يعتبر محاربة، ويكون للمحاربين حكم آخر يخالف حكم الباغين، وهذا الحكم هو الذي ذكره الله في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤]. فهؤلاء المحاربون جزاؤهم القتل، أو الصلب، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف، أو الحبس والنفي من الأرض، حسب رأي الحاكم فيهم، وجرائمهم التي ارتكبوها، ومن قتل منهم، فهو في النار، ومن قتل من مقاتليهم، فهو شهيد. وإذا كان القتال صادرًا من الطائفتين؛ لعصبية أو طلب رئاسة، كان كل من الطائفتين باغيًا، ويأخذ حكم الباغي.

العلاقة بين المسلمين، وغيرهم

علاقة المسلمين بغيرهم هي علاقة تعارف وتعاون، وبر وعدل. يقول الله -سبحانه- في التعارف المفضي إلى التعاون: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣]. ويقول في الوصية بالبر والعدل: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. ومن مقتضيات هذه العلاقة تبادل المصالح، واطراد المنافع، وتقوية الصلات الإنسانية. وهذا المعنى لا يدخل في نطاق النهي عن موالاة الكافرين؛ فإن النهي عن موالاة الكافرين يقصد به النهي عن محالفتهم، ومناصرتهم ضد المسلمين، كما يقصد به النهي عن الرضا بما هم فيه من كفر؛ فإن مناصرة الكافرين على المسلمين فيه ضرر بالغ بالكيان الإسلامي، وإضعاف لقوة الجماعة المؤمنة، كما أن الرضا بالكفر كفر، يخرجه الإسلام

ويجمع أمر الموالاة بمعنى المحبة ، والمعاشرة الجميلة ، والمعاملة بالحسنى ، وتبادل المنافع ، والتعاون على البر والتقوى ، فهذا مما دعا إليه الإسلام

كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين

ولهذا قرر الإسلام المساواة بين الذميين والمسلمين ، فلهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ، وكفل لهم حريتهم الدينية ، وتتمثل حريتهم الدينية فيما يأتي :

أولاً : عدم إكراه أحد منهم على ترك دينه ، أو إكراهه على عقيدة معينة ؛ يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة : ٢٥٦] .

ثانياً : من حق أهل الكتاب أن يمارسوا شعائر دينهم ؛ فلا تُهدم لهم كنيسة ، ولا يُكسر لهم صليب ، يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - : «اتركوهم وما يدينون» [لم أجده فيما بين يدي من مصادر حديثية ، ويبدو أن هذا الخبر قاعدة فقهية مقررة] . بل من حق زوجة المسلم اليهودية أو النصرانية أن تذهب إلى الكنيسة أو إلى المعبد ، ولا حق لزوجها في منعها من ذلك .

ثالثاً : أباح لهم الإسلام ما تُبيحه لهم ديانتهم من الطعام وغيره ، فلا يُقتل لهم خنزير ، ولا تُراق لهم خمر ، ما دام ذلك جائزاً عندهم ؛ وهو بهذا وسَّع عليهم أكثر من توسعته على المسلمين ؛ الذين حرم عليهم الخمر والخنزير .

رابعاً : لهم الحرية في قضايا الزواج ، والطلاق ، والنفقة ، ولهم أن يتصرفوا كما يشاءون فيها ، دون أن توضع لهم قيود أو حدود .

خامساً : حمى الإسلام كرامتهم ، وصان حقوقهم ، وجعل لهم الحرية في الجدال والمناقشة في حدود العقل والمنطق ، مع التزام الأدب ، والبعد عن الخشونة والعنف ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ۝﴾ [العنكبوت : ٤٦] .

سادساً : سوى بينهم وبين المسلمين في العقوبات ، في رأي بعض المذاهب ، وفي الميراث سوى في الحرمان بين الذمي والمسلم ؛ فلا يرث الذمي قريبه المسلم ، ولا يرث المسلم قريبه الذمي .

سابعاً : أحل الإسلام طعامهم والأكل من ذبائحهم ، والتزوج بنسائهم ؛ يقول الله - سبحانه - ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ۖ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝﴾ [المائدة : ٥] .

ثامناً : أباح الإسلام زيارتهم وعيادة مرضاهم ، وتقديم الهدايا لهم ، ومبادلتهم البيع والشراء ، ونحو ذلك من المعاملات ؛ فمن الثابت : أن الرسول ﷺ مات ، ودرعه مرهونة عند يهودي في دَيْن له

عليه [البخاري (١٥١٣) ومسلم (٣-٦٦)]. وكان بعض الصحابة إذا ذبح شاة، يقول لخادمه: ابدأ بجارنا اليهودي. قال صاحب «البدائع»: ويسكنون في أمصار المسلمين، يبيعون ويشترون، لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة إلى إسلامهم، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين، أبلغ في هذا المقصود، وفيه أيضا منفعة المسلمين، بالبيع والشراء.

الموالاة المنهي عنها

هذا هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم، ولا تتبدل هذه العلاقة، إلا إذا عمل غير المسلمين - من جانبهم - على تعريض هذه العلاقة، وتزييفها بعداوتهم للمسلمين، وإعلانهم الحرب عليهم، فتكون المقاطعة أمرا دينيا، وواجبا إسلاميا، فضلاً عن أنها عمل سياسي عادل، فهي معاملة بالمثل. والقرآن يوجه أنظار أتباعه إلى هذه الحقيقة، ويحكم فيها الحكم الفصل، فيقول: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقد تضمنت الآية المعاني الآتية:

أولاً: التحذير من الموالاة والمناصرة للأعداء؛ لما فيها من التعرض للخطر.

ثانيا: أن من يفعل ذلك، فهو مقطوع عن الله - عز وجل - لا يربطه به رابط.

ثالثا: أنه في حالة الضعف والخوف من أذاهم، تجوز الموالاة ظاهرا، ريثما يعدون أنفسهم لمواجهة الذي يهددهم. وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقول: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۝ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ۝ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ۝﴾ [النساء: ١٣٨ - ١٤١].

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي:

أولاً: أن المنافقين هم الذين يتخذون الكافرين أولياء؛ يوالونهم بالمودة، وينصرونهم في السر، متجاوزين ولاية المؤمنين، ومعرضين عنها.

ثانيا: أنهم بعملهم هذا يطلبون عند الكافرين العزة والقوة، وهم بذلك مخطئون؛ لأن العزة والقوة كلها لله وللمؤمنين: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨].

ثالثا: أن هؤلاء المنافقين ينتظرون ما يحل بالمؤمنين؛ فإن كان لهم فتح من الله ونصر، قالوا: نحن معكم في الدين والجهاد، وإن كان للكافرين نصيب من النصر، قال هؤلاء المنافقون للكافرين: ألم نحافظ

عليك، ونمنعكم من إيذاء المؤمنين لكم بتخذيلهم، وإطلاعكم على أسرارهم، حتى انتصرتم، فأعطونا مما كسبتم.

رابعًا: أن الله - سبحانه - لن يجعل للكافرين على المؤمنين المخلصين في إيمانهم، القائمين على حدود الله، طريقًا إلى النصر عليهم. أي: لا يمكنهم من أن يغلبوهم. وقد كان رجال من المسلمين يوالون رجالاً من الكفار؛ لما كان بينهم من قرابة، أو جوار، أو محالفة، وكانت هذه الموالاة خطرًا على سلامة المسلمين، فأنزل الله ﷻ محذرًا من هذه الموالاة الضارة، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ (118)﴾ [آل عمران: 118]. ففي هذه الآية النهي عن اتخاذ غير المؤمنين بطانة وأصدقاء. أي: خاصة تطلعونهم على أسراركم؛ لأن هذه البطانة لا تقصر في إفساد أمركم، وأنهم يحبون ويتمنون إيقاع الضرر بكم. وقد ظهرت علامات بغضهم لكم من كلامهم، فهي لشدتها عندهم يصعب عليهم إخفاؤها، وما تخفيه صدورهم من البغض لكم أقوى وأشد، مما يفلت من ألسنتهم. وطبيعة الإيمان تأبى على المؤمن أن يوالي عدوه، الذي يتربص به الدوائر، ولو كان أقرب الناس إليه، يقول القرآن الكريم: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ [المجادلة: 22]. فالآية تبين، أنه لا يصح أن يوجد بين المؤمنين من يصادقون أعداءهم، ولو كان هؤلاء الأعداء آباء المؤمنين، أو أبناءهم، أو إخوانهم الأقربين. إن حكم القرآن في هؤلاء الذين يتعاونون مع الاستعمار، وأعداء العرب والمسلمين بيّن واضح؛ وإن ذلك خيانة لله - عز وجل - ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم، وإنهم لم يراعوا حق الإسلام، ولا حق التاريخ، ولا حق الجوار، ولا حق المظلومين، ولا حق حاضر هذه المنطقة، ولا حق مستقبلها. وهؤلاء الخونة، بتصرفهم هذا، قد باعوا أنفسهم للشيطان، وسجلوا على أنفسهم الخزي والعار؛ خزي الدهر وعار الأبد.

الاعتراف بحق الفرد

والإسلام بعد أن أشاد بمبدأ السلام، وجعل العلاقة بين الناس علاقة أمن وسلام، احترم الإنسان، وكرمه من حيث هو إنسان، بقطع النظر عن جنسه، ولونه، ودينه، ولغته، ووطنه، وقوميته، ومركزه الاجتماعي. يقول الله - تعالى -: ﴿۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70)﴾ [الإسراء: 70].

ومن مظاهر هذا التكريم، أن الله خلق الإنسان بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وسخر له ما في السموات، وما في الأرض جميعًا منه، وجعله سيدًا على هذا الكوكب الأرضي، واستخلفه فيه؛ ليقوم بعمارته وإصلاحه. ومن أجل أن يكون هذا التكريم حقيقة واقعة، وأسلوبًا في الحياة، كفل الإسلام

جميع حقوق الإنسان، وأوجب حمايتها وصيانتها، سواء أكانت حقوقًا دينية، أم مدنية، أم سياسية، ومن هذه الحقوق:

١ - حق الحياة: فلكل فرد حق صيانة نفسه، وحماية ذاته، ولا يحل الاعتداء عليها، إلا إذا قتل أو أفسد في الأرض فسادًا يستوجب القتل؛ يقول الله -تعالى-: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]. وفي الحديث الصحيح: «لا يحل دم امرئ مسلم، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه، المفارق للجماعة» [البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦)].

٢ - حق صيانة المال: فكما أن النفس معصومة، فكذلك المال، فلا يحل أخذ المال بأي وسيلة من الوسائل غير المشروعة؛ يقول الله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]. وقال -عليه الصلاة والسلام-: «من أخذ مال أخيه بيمينه، أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة». فقال رجل: وإن كان شيئًا يسيرًا يا رسول الله؟ فقال: «وإن كان عودًا من أراك» [مسلم (١٣٧/٢١٨) وأحمد (٥/٢٦٠) والنسائي (٢٤٦/٨)]. والأراك: هو الشجر الذي يؤخذ منه السواك.

٣ - حق العرض: ولا يحل انتهاك العرض، حتى ولا بكلمة غيبة؛ يقول الله -تعالى-: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ①﴾[1] [الهمزة: ١].

٤ - حق الحرية: ولم يكتف الإسلام بتقرير صيانة الأنفس، وحماية الأعراض والأموال، بل أقر حرية العقيدة، وحرية الفكر، وحرية اختيار المهنة التي يمارسها الإنسان؛ لكسب عيشه، وحرية الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة. وأوجب الإسلام على الدولة المحافظة على هذه الحقوق جميعها، وإن حقوق الإنسان لا تنتهي عند هذا الحد، بل هناك حقوق أخرى، منها:

١ - حق المأوى: فالإنسان له الحق في أن يأوي إلى أي مكان، وأن يسكن في أي جهة، وأن ينتقل في الأرض دون حجر عليه، أو وضع عقبات في طريقه، ولا يجوز نفي أي فرد، أو إبعاده، أو سجنه، إلا في حالة ما إذا اعتدى على حق غيره، ورأى القانون أن يعاقبه بالطرد، أو الحبس، ويكون ذلك في حالة الاعتداء على الغير، والإخلال بالأمن، وإرهاب الأبرياء. وفي ذلك يقول الله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ㉝ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ۖ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ㉞﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤].

---

(١) والويل: هو العذاب الشديد. والهمزة: الذي يعيب الناس، ويغتابهم [illegible]، واللمزة: هو الذي يعيب من أمامه، ويطعن في الناس.

٢ - حق التعلم وإبداء الرأي: ومن الحقوق كذلك حق التعلم، فمن حق كل فرد أن يأخذ من التعليم ما ينير عقله، ويرقي وجوده، ويرفع من مستواه. ومن حق الإنسان كذلك أن يبين عن رأيه، ويدلي بحجته، ويجهر بالحق ويصدع به. والإسلام يمنع من مصادرة الرأي، ومحاربة الفكر الحر، إلا إذا كان ذلك ضارًا بالمجتمع. ولقد كان الرسول ﷺ يبايع أصحابه على أن يجهروا بالحق، وإن كان مرًا، وعلى ألا يخافوا في الله لومة لائم. ويخبر الرسول ﷺ أن: «الساكت عن الحق شيطان أخرس». وفي ذلك يقول القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ (١٥٩) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١٦٠)﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠].

وأخيرًا وليس آخرًا، يقرر الإسلام أن من حق الجائع أن يطعم، ومن حق العاري أن يكتسي، والمريض أن يداوى، والخائف أن يؤمَّن، دون تفرقة بين لون ولون، أو دين ودين، فالكل في هذه الحقوق سواء.

هذه هي تعاليم الإسلام في تقرير بعض حقوق الإنسان، وهي تعاليم فيها الصلاح والخير لهذه الدنيا جميعها. وأعظم ما فيها، أنها سبقت جميع المذاهب التي تحدثت عن حقوق الإنسان، وأن الإسلام جعل هذه التعاليم دينًا يتقرب به إلى الله، كما يتقرب بالصلاة وغيرها من العبادات.

جريمة إهدار الحقوق: إن هذه الحقوق هي التي تمنح الإنسان الانطلاق إلى الآفاق الواسعة، ليبلغ كماله، ويحصل على ارتقائه المقدر له، سواء أكان ماديًا أم أدبيًا. ومن ثم، فإن أي تفويت أو تنقيص لحق من حقوق الإنسان يعتبر جريمة من الجرائم، وهذا نفسه هو السبب الحقيقي في منع الإسلام للحرب، أيًا كان نوعها، لأن الحرب بجانب كونها اعتداء على الحياة، وهي حق مقدس، فهي تدمير لما تصلح به الحياة. وقد منع حرب التوسع، وبسط النفوذ، وسيادة القوي، فقال: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (٨٣)﴾ [القصص: ٨٣]. ومنع حرب الانتقام والعدوان، فقال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]. ومنع حرب التخريب والتدمير، فقال: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

متى تشرع الحرب؟

وإذا كانت القاعدة هي السلام، والحرب هي الاستثناء، فلا مسوغ لهذه الحرب - في نظر الإسلام - مهما كانت الظروف، إلا في إحدى حالتين:

الحالة الأولى: حالة الدفاع عن النفس، والعرض، والمال، والوطن عند الاعتداء، يقول الله - تعالى -: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١٩٠)﴾ [البقرة: ١٩٠].

وعن سعيد بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد،

ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد». رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي [أبو داود (٤٧٧٢) والترمذي (١٤٢١) والنسائي (٧/١١٥) وابن ماجه (٢٥٨٠)] .

ويقول الله - سبحانه - : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ [البقرة : ٢٤٦] .

الحالة الثانية : حالة الدفاع عن الدعوة إلى الله ، إذا وقف أحد في سبيلها بتعذيب من آمن بها ، أو بصد من أراد الدخول فيها ، أو بمنع الداعي من تبليغها ، ودليل ذلك :

أولاً : أن الله - سبحانه - يقول : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البقرة : ١٩٠ - ١٩٣] .

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

١ - الأمر بقتال الذين يبدءون بالعدوان ، ومقاتلة المعتدين ؛ لكف عدوانهم ، والمقاتلة دفاعًا عن النفس أمر مشروع في كل الشرائع ، وفي جميع المذاهب ، وهذا واضح من قوله - تعالى - : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

٢ - أما الذين لا يبدءون بعدوان ، فإنه لا يجوز قتالهم ابتداء ؛ لأن الله نهى عن الاعتداء ، وحرم البغي والظلم في قوله : ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

٣ - وتعليل النهي عن العدوان ، بأن الله لا يحب المعتدين ، دليل على أن هذا النهي محكم غير قابل للنسخ ؛ لأن هذا إخبار بعدم محبة الله للاعتداء ، والإخبار لا يدخله النسخ ؛ لأن الاعتداء هو الظلم ، والله لا يحب الظلم أبدًا .

٤ - أن لهذه الحرب المشروعة غاية تنتهي إليها ، وهي منع فتنة المؤمنين والمؤمنات ، بترك إيذائهم ، وترك حرياتهم ؛ ليمارسوا عبادة الله ، ويقيموا دينه ، وهم آمنون على أنفسهم من كل عدوان .

ثانيًا : يقول الله - سبحانه - : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [النساء : ٧٥] .

وقد بينت هذه الآية سببين من أسباب القتال :

أولهما : القتال في سبيل الله ، وهو الغاية التي يسعى إليها الدعاة ؛ حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .

وثانيهما : القتال في سبيل المستضعفين الذين أسلموا بمكة ، ولم يستطيعوا الهجرة ، فعذبتهم قريش وفتنتهم ، حتى طلبوا من الله الخلاص ، فهؤلاء لا غنى لهم عن الحماية ، التي تدفع عنهم أذى الظالمين ، وتمكنهم من الحرية فيما يدينون ويعتقدون .

ثالثًا : يقول الله - سبحانه - : ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء : ٩٠] .

فهؤلاء القوم الذين لم يقاتلوا قومهم، ولم يقاتلوا المسلمين، واعتزلوا محاربة الفريقين، وكان اعتزالهم هذا اعتزالاً حقيقيًّا يريدون به السلام، فهؤلاء لا سبيل للمؤمنين عليهم.

رابعًا: أن الله تعالى يقول: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (٦١) وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦١، ٦٢]. ففي هذه الآية الأمر بالجنوح إلى السلم، إذا جنح العدو إليها، حتى ولو كان جنوحه خداعًا ومكرًا.

خامسًا: أن حروب الرسول ﷺ كانت كلها دفاعًا، ليس فيها شيء من العدوان.

وقتال المشركين من العرب، ونبذ عهودهم بعد فتح مكة، كان جاريًا على هذه القاعدة، وهذا بيِّنٌ في قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٣) قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ (١٤) وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١٥)﴾ [التوبة: ١٣-١٥]. ولما تجمعوا جميعًا، ورموا المسلمين عن قوس واحدة، أمر الله بقتالهم جميعًا، يقول الله سبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦].

وأما قتال اليهود، فإنهم كانوا قد عاهدوا رسول الله ﷺ بعد هجرته، ثم لم يلبثوا أن نقضوا العهد، وانضموا إلى المشركين والمنافقين ضد المسلمين، ووقفوا محاربين لهم في غزوة الأحزاب، فأنزل الله سبحانه: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٢٩)﴾ [التوبة: ٢٩]. وقال أيضًا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ (١٢٣)﴾ [التوبة: ١٢٣].

سادسًا: أن النبي ﷺ مر على امرأة مقتولة، فقال: «ما كانت هذه لتقاتل» [أحمد (٣/٤٨٨)، وأبو داود (٢٦٦٩)، والنسائي في الكبرى (٨٦٢٥)، وابن ماجه (٢٨٤٢)]. ففهم من هذا أن العلة في تحريم قتلها، أنها لم تكن تقاتل مع المقاتلين، فكانت مقاتلتهم هي سبب مقاتلتنا لهم، ولم يكن الكفر هو السبب.

سابعًا: أنه ﷺ نهى عن قتل الرهبان والصبيان. [البخاري (٣٠١٥)، ومسلم (١٧٤٤/٢٥)]. لنفس السبب الذي نهي من أجله عن قتل المرأة.

ثامنًا: أن الإسلام لم يجعل الإكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين، بل جعل وسيلة ذلك استعمال العقل وإعمال الفكر، والنظر في ملكوت السموات والأرض، يقول الله سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (٩٩) وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ (١٠٠) قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ (١٠١)﴾ [يونس: ٩٩-١٠١]. ويقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يأسر الأسرى، ولم يعرف أنه أكره أحدًا منهم على الإسلام، وكذلك كان

أصحابه يطلبونه. روى أحمد عن أبي هريرة أن ثمامة الحنفي أُسِر، وكان النبي ﷺ يغدو إليه فيقول: «ما عندك يا ثمامة؟» فيقول: إن تقتل تقتل ذا دم، وإن تمُنَّ تمُنَّ على شاكر، وإن ترد المال نعطك منه ما شئت. وكان أصحاب رسول الله ﷺ يحبون الفداء، ويقولون: ما نصنع بقتل هذا. فمرّ عليه رسول الله ﷺ، فأسلم فحلّه، وبعث به إلى حائط أبي طلحة، وأمره أن يغتسل فاغتسل، وصلّى ركعتين، فقال النبي ﷺ: «لقد حسُن إسلام أخيكم» [البخاري (٤٣٧٢) ومسلم (١٧٦٤/٥٩) وأحمد (٢/ ٤٨٢)].

أما النصارى وغيرهم فلم يقاتل الرسول ﷺ أحدًا منهم، حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية إلى جميع الملوك يدعوهم إلى الإسلام، فأرسل إلى قيصر وإلى كسرى، وإلى المقوقس، وإلى النجاشي، وملوك العرب بالشرق والشام، فدخل في الإسلام من النصارى وغيرهم من دخل، فعمد النصارى بالشام، فقتلوا بعض من قد أسلم. فالنصارى حاربوا المسلمين أولًا، وقتلوا من أسلم منهم بغيًا وظلمًا.

فلما بدأ النصارى بقتل المسلمين، أرسل الرسول سرية، أمَّر عليها زيد بن حارثة، ثم جعفرًا، ثم أمَّر عبد الله بن رواحة، وهو أول قتال قاتله المسلمون النصارى، بمؤتة من أرض الشام. واجتمع على أصحابه خلق كثير من النصارى، واستشهد الأمراء - رضي الله عنهم - وأخذ الراية خالد بن الوليد. وما تقدم يدل بجلاء أن الإسلام لم يأذن بالحرب، إلا دفعًا للعدوان، وحماية للدعوة، ومنعًا للاضطهاد، وكفالة لحرية التدين؛ فإنها حينئذ تكون فريضة من فرائض الدين، وواجبًا من واجباته المقدسة، ويطلق عليها اسم «الجهاد».

* * *

الجهاد

الجهاد : مأخوذ من الجهد ، وهو الطاقة والمشقة ، يقال : جاهد ، يجاهد ، جهاداً ، ومجاهدة . إذا استفرغ وسعه ، وبذل طاقته ، وتحمل المشاق في مقاتلة العدو ومدافعته ، وهو ما يُعبَّر عنه «بالحرب» في العرف الحديث ، والحرب هي القتال المسلح بين دولتين فأكثر ، وهي أمر طبيعي في البشر ، لا تكاد تخلو منه أمة ولا جيل ، وقد أقرته الشرائع الإلهية السابقة . ففي أسفار التوراة التي يتداولها اليهود تقرير شريعة الحرب والقتال في أبشع صورة ، من صور التخريب ، والتدمير ، والإهلاك ، والتشفي . فقد جاء في سفر التثنية ، في الإصحاح العشرين عدد ١٠ ، وما بعده ، ما يأتي نصه : حين تقرب من مدينة ؛ لكي تحاربها ، استدعها إلى الصلح ، فإن أجابتك إلى الصلح ، وفتحت لك ، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك بالتسخير ويستعبد لك ، وإن لم تسالمك ، بل عملت معك حرباً ، فحاصرها ، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك ، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ، وأما النساء والأطفال ، والبهائم ، وكل ما في المدينة ، كل غنيمتها ، فتغنمها لنفسك ، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك ، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً ، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا ، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيباً ، فلا تبق منها نسمة ما ، بل تحرمها تحريماً ، الحثيين والأموريين ، والكنعانيين ، والفرزيين ، والحويين ، واليبوسيين ، كما أمرك الرب إلهك . وفي إنجيل متى المتداول ، بأيدي المسيحيين ، في الإصحاح العاشر عدد ٣٤ ، رواية يقول : لا تظنوا أني جئت ؛ لألقي سلاماً على الأرض ، ما جئت لألقي سلاماً ، بل سيفاً ، فإني جئت لأفرق الإنسان ضد أبيه والابنة ضد أمها ، والكنة ضد حماتها ، وأعداء الإنسان أهل بيته ، من أحب أباً أو أماً أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن أحب ابناً أو ابنة أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعني ، فلا يستحقني ، ومن وجد حياته يضيعها ، ومن أضاع حياته من أجلي ، يجدها . والقانون الدولي أقر الظروف والأحوال التي تشرع فيها الحرب ، ووضع لها القواعد ، والمبادئ ، والنظم التي تخفف من شرورها وويلاتها ، وإن كان لم يتم شيء من ذلك عند التطبيق .

تشريع الجهاد في الإسلام

أرسل الله رسوله ﷺ إلى الناس جميعاً ، وأمره أن يدعو إلى الهدى ودين الحق ؛ ولبث في مكة يدعو إلى الله بالحكمة ، والموعظة الحسنة . وكان لابد من أن يلقى عنتاً من قومه ، الذين رأوا أن الدعوة الجديدة خطر على كيانهم المادي والأدبي . فكان توجيه الله له أن يتلقى هذه العنت بالصبر والعفو ، والصفح الجميل : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور : ٤٨] ، ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [الزخرف : ٨٩] ، ﴿فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر : ٨٥] ، ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية : ١٤]

فاخرجوا . ويقول الله - سبحانه - : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾﴾ [التوبة : ٣٨]

على مَنْ يجب

يجب الجهاد على المسلم ، الذكر ، العاقل ، البالغ ، الصحيح ، الذي يجد من المال ما يكفيه ويكفي أهله حتى يفرغ من الجهاد . فلا يجب على غير المسلم . ولا على المرأة ، ولا على الصبي ، ولا على المجنون ، ولا على المريض ، فلا حرج على واحد من هؤلاء في التخلف عن الجهاد ؛ لأن ضعفهم يحول بينهم وبين الكفاح ، وليس لهم غناء يعتد به في الميدان . وربما كان وجودهم أكثر ضررا مع قلة نفعه ، وفي هذا يقول الله - سبحانه - : ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة : ٩١] ، ويقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح : ١٧] . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : عُرضتُ على رسول الله ﷺ يوم أُحد ، وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فلم يجزني . رواه البخاري ، ومسلم [البخاري (٢٦٦٤) ومسلم (١٨٦٨)] . ولأنه عبادة ، فلا يجب إلا على بالغ . روى أحمد ، والبخاري ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قلت : يا رسول الله ، هل على النساء جهاد؟ قال : «جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة» [أحمد (٦/ ١٦٥و١٦٦) والبخاري (٢٨٧٥)] ، وفي رواية : «لكن أفضل الجهاد حج مبرور» . [أحمد (٦/ ٧١) والبخاري (١٥٢٠)] . وروى الواحدي ، والسيوطي في «الدر المنثور» ، عن مجاهد ، قال : قالت أم سلمة - رضي الله عنها - : يا رسول الله ، تغزو الرجال ولا نغزو ، وإنما لنا نصف الميراث؟! فأنزل الله تعالى : ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾﴾ [النساء : ٣٢][1] . [الترمذي (٣٠٢٢) والحاكم (٢/ ٣٠٥) والدر المنثور (٢/ ٥٠٧)] . ورويا عن عكرمة أن النساء سألن الجهاد ، فقلن : وددنا أن الله جعل لنا الغزو ، فنصيب من الأجر ما يصيب الرجال . فنزلت الآية [الدر المنثور (٢/ ٥٠٧)] . وهذا لا يمنع من خروجهن للتمريض ونحوه ؛ فعن أنس ﷺ قال : لما كان يوم أُحد ، انهزم الناس عن النبي ﷺ ، ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر ، وأم سليم وإنهما لمشمرتان ، أرى خدم سوقهما[2] ؛ تنقلان القرب على متونهما ، ثم تفرغانها في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملآنها ، ثم تجيئان فتفرغانها في أفواه القوم . رواه الشيخان [البخاري (٢٨٨٠) ومسلم (١٨١١)] . وعنه ، قال : كان النبي ﷺ يغزو بأم سليم ، ونسوة من الأنصار معه ؛ فيسقين

---

(1) أي : أنه للرجال نصيب مما عملوا بما كلفوا به ، وللنساء نصيب مما عملن بما كلفن به ، فلا ينبغي أن يتمنى كل منهم غير عمله الآخر .
(2) أي : خلاخيلهما في سوقهما ، ويسمى الخلخال خدمة ؛ لأنه ربما كان من سيور يركب فيها الذهب والفضة ، والخدم في الأصل : السيور ، والخدمة موضع الخلخال من الساق .

أثناء ويداوين الجرحى. رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي [مسلم (١٨١٢) وأبو داود (٢٧٢٨) والترمذي (١٥٥٦)].

إذن الوالدين

الجهاد الواجب لا يعتبر فيه إذن الوالدين. أما جهاد التطوع، فلا بد فيه من إذن الوالدين المسلمين الحرين، أو إذن أحدهما. قال ابن مسعود: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها». قلت: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين». قلت: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله». رواه البخاري، ومسلم [البخاري (٥٢٧) ومسلم (٨٥)]. وقال ابن عمرو رضي الله عنهما: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فاستأذنه في الجهاد. فقال: «أحي والداك؟» قال: نعم. قال: «ففيهما فجاهد». رواه البخاري، وأبو داود، والنسائي، والترمذي وصححه [البخاري (٣٠٠٤) ومسلم (٢٥٤٩) وأبو داود (٢٥٢٩) والترمذي (١٦٧١) والنسائي (٦/١٠)]. وفي كتاب «شرعة الإسلام»: ولا يخرج إلى الجهاد، إلا من كان موثقًا عن الأهل، والأطفال؛ وعن خدمة الوالدين؛ فإن ذلك مقدم على الجهاد، بل هو أفضل الجهاد.

إذن الدائن

وكذلك لا يتطوع به مدين لا وفاء له، إلا مع إذن، أو رهن محرز، أو كفيل مليء؛ فعند أحمد، ومسلم، من حديث أبي قتادة: أرأيت إن قتلت في سبيل الله، تكفر عني خطاياي؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم، وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر، إلا الدين؛ فإن جبريل قال لي ذلك». [مسلم (١٨٨٥) وأحمد (٥/٣٠٤)].

الاستعانة بالفجرة والكفرة على الغزو

يجوز الاستعانة بالمنافقين والفسقة على قتال الكفرة؛ وقد كان عبد الله بن أبي، ومن معه من المنافقين يخرجون للقتال مع رسول الله ﷺ. وقصة أبي محجن الثقفي الذي كان يدمن شرب الخمر، وبلاؤه في حرب فارس، مشهورة. وأما قتال الكفرة مع المسلمين، فاختلفت فيها آراء الفقهاء؛ فقال مالك، وأحمد: لا يجوز أن يستعان بهم، ولا أن يعاونوا على الإطلاق. قال مالك: إلا أن يكونوا خدامًا للمسلمين، فيجوز. وقال أبو حنيفة: يستعان بهم، ويعاونون على الإطلاق، ويكون حكم الإسلام هو الغالب الجاري عليهم، فإن كان حكم الشرك هو الغالب، كره. وقال الشافعي: يجوز ذلك بشرطين؛

أحدهما: أن يكون بالمسلمين قلة، ويكون بالمشركين كثرة.

والثاني: أن يعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه، ومتى استعان بهم، رضخ لهم، ولم يسهم. أي؛ أعطاهم مكافأة، ولم يشركهم في سهام المسلمين من الغنيمة.

الاستنصار بالضعفاء

١- عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، قال: رأى أبي أن له فضلاً على مَنْ دونه، فقال النبي ﷺ: «هل تنصرون وترزقون، إلا بضعفائكم؟!». رواه البخاري، والنسائي. ولفظ النسائي: «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها بدعوتهم، وصلاتهم، وإخلاصهم». [البخاري (٢٨٩٦) والنسائي (٦/٤٥) وأحمد (١/١٧٣)].

٢- وعن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ابغوني في الضعفاء؛ فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم». رواه أصحاب السنن. [أبو داود (٢٥٩٤) والترمذي (١٧٠٢) والنسائي (٦/٤٥)].

٣- وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «رُبَّ أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله، لأبره[1]». [مسلم (٢٦٢٢)].

فضل الجهاد والاستشهاد

الجهادُ أفضلُ نوعٍ من أنواعِ التطوعِ: الجهاد: إعلاء لكلمة الله، وتمكين لهدايته في الأرض، وتركيز للدين الحق، ومن ثم كان أفضل من تطوع الحج والعمرة، وأفضل من تطوع الصلاة والصوم. وهو مع ذلك، يتحقق كلّ لون من ألوان العبادات؛ سواء منها ما كان من عبادات الظاهر، أو الباطن، فإن فيه من عبادات الباطن: الزهد في الدنيا، ومفارقة الوطن، وهجرة الرغبات، حتى سماه الإسلام (الرهبنة)، فقد جاء في الحديث: «رهبانية أمتي الجهاد في سبيل الله». [أحمد (٣/٨٢، ٢٦٦)]. وفيه من التضحية بالنفس والمال، وبيعهما لله، ما هو ثمرة من ثمرات الحب، والإيمان، واليقين، والتوكل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾ [التوبة: ١١١]. وقد عظم الإسلام أمره، ونوه به في عامة السور المدنية، وذم التاركين له، والمعرضين عنه، ووصفهم بالنفاق ومرض القلب.

المجاهد خير الناس

عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الناس؟ رجلٌ ممسك بعنان فرسه في سبيل الله. ألا أخبركم بالذي يتلوه؟ رجلٌ معتزل في غُنيمة له، يؤدّي حق الله فيها. ألا أخبركم بشر الناس؟ رجل يُسأل بالله ولا يُعطي به». [الترمذي (١٦٥٢) والنسائي (٥/٨٣) وابن حبان (٦٠٣) ومالك (٢/٤٤٥) مرسلاً]. وسئل النبي ﷺ، أي الناس أفضل؟ قال: «مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله». قالوا: ثم من؟ قال: «مؤمن في شعب من الشعاب، يتقي الله ويدع الناس من شره». [البخاري (٢٧٨٦) ومسلم (١٨٨٨) وأبو داود (٢٤٨٥) والترمذي (١٦٦٠) والنسائي (٦/١١) والحاكم (٢/٧١)].

---

(١) أي أن الرجل قد يكون في هيئة لا تسر الأنظار، ولكنه قوي الإيمان، صادق اليقين، لو دعا ربه لاستجاب له بمجرد دعائه.

لا يسمى جهادًا على الحقيقة ، فمن قاتل ليحظى بمنصب ، أو يظفر بمغنم ، أو يظهر شجاعة ، أو ينال شهرة ؛ فإنه لا نصيب له في الأجر ، ولا حظ له في الثواب ؛ فعن أبي موسى ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : الرجل يقاتل للمغنم[1] ، والرجل يقاتل للذكر[2] ، والرجل يقاتل ليُرى مكانه[3] ، فمن في سبيل الله؟ فقال : «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله» . [البخاري (٢٨١٠) ومسلم (١٩٠٤)] . وروى أبو داود ، والنسائي ، أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أرأيت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر ما له؟ فقال ﷺ : «لا شيء له» . فأعادها عليه ثلاث مرات ، فقال : «لا شيء له ، إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا ، وابتغي به وجهه» . [أحمد (٤/١٢٦) والنسائي (٦/٢٥) وأبو داود كما في الترغيب والترهيب للمنذري (١٩٩٦)] . إن النية هي روح العمل ، فإذا تجرد العمل منها ، كان عملاً ميتًا لا وزن له عند الله ؛ روى البخاري ، عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» . [البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧)] . وإن الإخلاص هو الذي يعطي الأعمال قيمتها الحقيقية ، ومن ثم ، فإن المرء قد يبلغ بالإخلاص درجة الشهداء ، ولو لم يستشهد ؛ يقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - : «من سأل الله الشهادة بصدق ، بلغه الله منازل الشهداء ، وإن مات على فراشه» . [مسلم (١٩٠٩) وأبو داود (١٥٢٠) والترمذي (١٦٥٣) والنسائي (٣١٦٢) وابن ماجه (٢٧٩٧)] . ويقول ﷺ : «إن بالمدينة أقوامًا ، ما سرتم مسيرًا ، ولا قطعتم واديًا ، إلا كانوا معكم ، حبسهم العذر» . [البخاري (٢٨٣٩) وأبو داود (٢٥٠٨) وابن ماجه (٢٧٦٤) من حديث أنس ومسلم (١٩١١) وابن ماجه (٢٧٦٥) من حديث جابر] . وإذا لم يكن الإخلاص هو الباعث على الجهاد ، بل كان الباعث شيئًا آخر من أشياء الدنيا وأعراضها ، لم يحرم المجاهد الثواب والأجر فقط ، بل إنه بذلك يعرض نفسه للعذاب يوم القيامة ؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد ، فأتي به فعرفه نعمه ، فعرفها ، قال : فما عملت فيها؟ قال : قاتلت فيك ، حتى استشهدت . قال : كذبت ، ولكنك قاتلت ؛ لأن يقال : جريء . فقد قيل . ثم أمر به فسحب على وجهه ، حتى ألقي في النار . ورجل تعلم العلم وعلمه ، وقرأ القرآن ، فأتي به فعرفه نعمه ، فعرفها ، قال : فما عملت فيها؟ قال : تعلمت العلم وعلمته ، وقرأت فيك القرآن . قال : كذبت ، ولكنك تعلمت العلم ليقال : عالم . وقرأت القرآن ليقال : هو قارئ . فقد قيل . ثم أمر به فسحب على وجهه ، حتى ألقي في النار . ورجل وسع الله عليه ، وأعطاه من أصناف المال ، فأتي به فعرفه نعمه ، فعرفها . قال : فما عملت فيها؟ قال : ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها ، إلا أنفقت فيها لك . قال : كذبت ، ولكنك فعلت ليقال : هو جواد . فقد قيل . ثم أمر به فسحب على وجهه ، ثم ألقي في النار» . رواه مسلم . [مسلم (١٩٠٥) والنسائي (٦/٢٣) والترمذي (٢٣٨٢) وابن حبان (٢٥٠٢ موارد) والبيهقي في السنن (٩/١٦٨)] .

---

(١) أي لأجل الغنيمة. (٢) بين الناس. (٣) يرى مكانه : يشتهر بالشجاعة.

فضل الرمي بنية الجهاد

رغب الإسلام في تعلم الرمي والمناضلة بنية الجهاد في سبيل الله، وعقب في التدريب على ذلك، ورياضة الأعضاء بممارسة الرمي والمناضلة.

١- فعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ على المنبر، وهو يقول: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]. «ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي». رواه مسلم. [مسلم (١٩١٧) وأبو داود (٢٥١٤) والترمذي (٣٠٨٣) وابن ماجه (٢٨٨٢)].

٢- وعنه ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستفتح عليكم أرضون، فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه». [مسلم (١٩١٨)]. «إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة نفر: صانعه[1]، والممدّ به[2]، والرامي به في سبيل الله». [أبو داود (٢٥١٣) والترمذي (١٦٣٧) والنسائي (٦/٢٢٢-٢٢٣) والحاكم (٢/٩٥)].

وقد شدد الإسلام تشديدًا عظيمًا في نسيان الرمي بعد تعلمه، وأنه مكروه كراهة شديدة لمن تركه بلا عذر.

٣- وقال رسول الله ﷺ: «من علم الرمي ثم تركه، فليس منا، أو قد عصى». رواه مسلم. [مسلم (١٩١٩) وابن ماجه (٢٨١٤)].

٤- وقال ﷺ: «كل شيء يلهو به الرجل باطل، إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، فإنه من الحق». [الحاكم (٢/٩٥)]. قال القرطبي: ومعنى هذا - والله أعلم - أن كل ما يتلهى به الرجل، مما لا يفيده في العاجل، ولا في الآجل فائدة، فهو باطل، والإعراض عنه أولى، وهذه الأمور الثلاثة، فإنه وإن كان يفعلها على أنه يتلهى بها وينشط، فإنها حق؛ لاتصالها بما قد يفيد، فإن الرمي بالقوس وتأديب الفرس جميعًا من معاون القتال، وملاعبة الأهل قد تؤدي إلى ما يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده، فلهذا كانت هذه الثلاثة من الحق. وقال النبي ﷺ: «يا بني إسماعيل، ارموا، فإن أباكم كان راميًا». [البخاري (٢٨٩٩)]. وتعلم الفروسية واستعمال الأسلحة فرض كفاية، وقد يتعين.

الحرب في البحر أفضل من الحرب في البر: لما كان القتال في البحر أعظم خطرًا، كان أكثر أجرًا.

١- روى أبو داود، عن أم حرام، أن النبي ﷺ قال: «المائد[3] في البحر له أجر شهيد، والغرق له أجر شهيدين». [أبو داود (٢٤٩٣)].

٢- وروى ابن ماجه، عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «شهيد البحر مثل شهيدي البر، والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في البر، وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله، وإن الله عز وجل، وكّل ملك الموت بقبض الأرواح، إلا شهيد البحر، فإنه يتولى قبض أرواحهم، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين». [ابن ماجه (٢٧٧٨)].

---

(١) يحتسب في صنعه الخير. (٢) المناول له. (٣) المائد: الذي يصيبه القيء.

صفات القائد

وقد عد الفخري الصفات التي يجب أن تتوافر في قائد الجيش ، فقال : « قال بعض حكماء الترك : ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان : جرأة الأسد ، وحملة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وغارة الذئب ، وحراسة الكركي ، وسخاء الديك ، وشفقة الدجاجة على الفراريج ، وحذر الغراب ، وسمن التتورة ، وهي دابة تكون بخراسان ، تسمن على السفر والكد » .

الجهاد مع البر والفاجر : لا يشترط في الجهاد أن يكون الحاكم عادلاً أو القائد بارًا ، بل الجهاد واجب على كل حال ، وقد يكون الرجل الفاجر في ميدان الجهاد من البلاء ما ليس لغيره .

الواجب على قائد الجيش

يجب على القائد بالنسبة للجنود ما يأتي :

١ ـ مشاورتهم وأخذ رأيهم ، وعدم الاستبداد بالأمر دونهم ؛ لقول الله سبحانه : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران : ١٥٩] . وعن أبي هريرة ﷺ قال : ما رأيت أحدًا قط كان أكثر مشاورة لأصحابه ؛ من رسول الله ﷺ . أخرجه أحمد ، والشافعي ـ رضي الله عنهما .[أحمد (٢٢٨/٤) والشافعي (١٧٧/٢)] .

٢ ـ الرفق بهم ، ولين الجانب لهم ؛ قالت السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم ، فارفق به» . أخرجه مسلم .[مسلم (١٨٢٨) والنسائي (٦/ ٦٢و٩٣) وفي الكبرى (٨٨٧٣)] . وروى عن معقل بن يسار ، أنه ﷺ قال : «ما من أمير يلي أمور المسلمين ، ثم لا يجتهد لهم ؛ ولا ينصح لهم ، إلا لم يدخل الجنة» .[مسلم (١٤٢/٢٢)] . وروى أبو داود ، عن جابر ﷺ قال : كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير ، فيزجي الضعيف ويردف ، ويدعو لهم . [أبو داود (٢٦٣٩)] .

٣ ـ الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، حتى لا يتورطوا في المعاصي .

٤ ـ تفقد الجيش حينًا بعد حين ؛ ليكون على علم بجنوده . ويمنع من لا يصلح للحرب من رجال وأدوات ، مثل المخذل ؛ وهو الذي يزهد الناس في القتال . والمرجف ؛ الذي يطلق الشائعات ، فيقول : ليس لهم مدد ، ولا طاقة . . . وكذلك من ينقل أخبار الجيش وتحركاته ، أو يثير الفتن .

٥ ـ تعريف العرفاء .

٦ ـ عقد الألوية والرايات .

٧ ـ تخير المنازل الصالحة ، وحفظ مكامنها .

٨ ـ وكذا بث العيون ؛ ليعرف حال العدو .

وكان من هديه ﷺ إذا أراد غزوة، ورَّى بغيرها[1]. وكان يبعث العيون ليأتوه بخبر الأعداء، وكان يرتب الجيوش، ويحمل الرايات والألوية. قال ابن عباس: وكانت راية رسول الله ﷺ سوداء، ولواؤه أبيض. رواه أبو داود. [ابن ماجه (٢٨١٨)].

وصايا رسول الله ﷺ إلى قواده

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أحدًا من أصحابه في بعض أمره، قال: «بشروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا[2]». [البخاري (٣٠٣٨) ومسلم (١٧٣٢)]. وعنه، قال: بعثني رسول الله ﷺ ومعاذًا إلى اليمن، فقال: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا[3]». رواهما الشيخان. [البخاري (٤٣٤١، ٤٣٤٢) ومسلم (١٧٣٣/٥٨٧)]. وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «انطلقوا باسم الله، وبالله، وعلى ملة رسول الله، ولا تقتلوا شيخًا فانيًا[4]، ولا طفلاً صغيرًا، ولا امرأة[5]، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم، وأصلحوا، وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين». رواه أبو داود. [أبو داود (٢٦١٤)].

وصية عمر رضي الله عنه

وكتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنهما، ومن معه من الأجناد: «أما بعد، فإني آمرك ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال؛ فإن تقوى الله أفضل العدة على العدو، وأقوى المكيدة في الحرب، وآمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراسًا من المعاصي منكم من عدوكم؛ فإن ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوهم، وإنما ينصر المسلمون بمعصية عدوهم لله، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة؛ لأن عددنا ليس كعددهم، ولا عدتنا كعدتهم، فإن استوينا في المعصية، كان لهم الفضل علينا في القوة، وإلا ننصر عليهم بفضلنا لم نغلبهم بقوتنا، واعلموا أن عليكم في سيركم حفظة من الله يعلمون ما تفعلون، فاستحيوا منهم، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله، ولا تقولوا: إن عدونا شر منا فلن يُسلَّط علينا. فرب قوم سُلِّط عليهم شر منهم، كما سلط على بني إسرائيل لما عملوا بمساخط الله كفار المجوس، فجاسوا خلال الديار، وكان وعدًا مفعولاً، اسألوا الله العون على أنفسكم، كما تسألونه النصر على عدوكم، أسأل الله ذلك لنا ولكم[6]».

---

(١) أي: ذكر غيرها وأوهم أنه يريدها، حتى لا يعرف العدو ما يريده فيأخذ أهبته واستعداده.

(٢) في بعض أمره: أي في أمر من أعمال الولاية [illegible] ومن [illegible] ولا تنفروا بذكر أنواع التخويف والوعيد، ويسروا على الناس، ولا تشددوا عليهم؛ فإن هذا دين [illegible] السمح.

(٣) [illegible].

(٤) [illegible].

(٥) إلا إذا كانت مقاتلة أو [illegible].

(٦) [illegible].

وترفق بالمسلمين في مسيرهم، ولا تجشمهم مسيرا يتعبهم، ولا تقصر بهم عن منزل يرفق بهم، حتى يبلغوا عدوهم، والسفر لم ينقص قوتهم؛ فإنهم سائرون إلى عدو مقيم، حامي الأنفس والكراع، وأقم بمن معك في كل جمعة يوما وليلة، حتى تكون لهم راحة، يحيون فيها أنفسهم، ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم، ونح منازلهم عن قرى أهل الصلح والذمة، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق بدينه، ولا يرزأ أحدا من أهلها شيئا؛ فإن لهم حرمة وذمة ابتليتم بالوفاء بها، كما ابتلوا بالصبر عليها، فما صبروا لكم: فتولوهم خيرا، ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح. وإذا وطئت أرض العدو، فأذك العيون بينك وبينهم، ولا يخفى عليك أمرهم، وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه، فإن الكذوب لا ينفعك خبره، وإن صدقك في بعضه، والغاش عين عليك، وليس عينا لك. وليكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع، وتبث السرايا بينك وبينهم، فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم، وتتبع الطلائع عوراتهم. وانتق للطلائع أهل الرأي والبأس من أصحابك، وتخير لهم سوابق الخيل، فإن لقوا عدوا كان أول ما تلقاهم القوة من رأيك، واجعل أمر السرايا إلى أهل الجهاد والصبر على الجلاد، ولا تخص بها أحدا بهوى، فيضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حابيت به أهل خاصتك، ولا تبعثن طليعة ولا سرية في وجه تتخوف فيه غلبة، أو ضيعة ونكاية. فإذا عاينت العدو، فاضمم إليك أقاصيك، وطلائعك، وسراياك، واجمع إليك مكيدتك وقوتك، ثم لا تعاجلهم المناجزة، ما لم يستكرهك قتال، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله، وتعرف الأرض كلها كمعرفة أهلها، فتصنع بعدوك كصنعه بك، ثم أذك أحراسك على عسكرك، وتيقظ من البيات جهدك، ولا تؤتى بأسير له عهد إلا ضربت عنقه، لترهب به عدو الله وعدوك. والله ولي أمرك ومن معك، وولي النصر لكم على عدوكم، والله المستعان. اهـ.

واجب الجنود

ويجب على الجنود طاعة القائد في غير معصية، فقد روى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أطاعني، فقد أطاع الله، ومن عصاني، فقد عصى الله، ومن يطع الأمير، فقد أطاعني، ومن يعص الأمير، فقد عصاني». [البخاري (٧١٣٧) ومسلم (١٨٣٥/٣٢)]. وأما الطاعة في المعصية: فإنه منهي عنها؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وقد روى البخاري، ومسلم، عن علي كرم الله وجهه، قال: بعث رسول الله ﷺ سرية، واستعمل عليهم رجلا من الأنصار، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، فأغضبوه في شيء، فقال: اجمعوا لي حطبا. فجمعوا، ثم قال: أوقدوا نارا. فأوقدوا، ثم قال: ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا وتطيعوا؟ قالوا: بلى. قال: فادخلوها. فنظر بعضهم إلى بعض، وقالوا: إنما فررنا إلى رسول الله من النار. فكانوا كذلك، حتى سكن غضبه، وطفئت النار، فلما رجعوا، ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها أبدا». وقال: «لا طاعة في معصية الخالق، إنما الطاعة في المعروف». [البخاري (٧١٤٥) ومسلم (١٨٤٠-٤٠)]

السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم». [أخرجه أحمد (٤/٣٥٣) والبخاري (٢٩٣٣) ومسلم (١٧٤٢/٢٠و٢١) وأبو داود (٢٦٣١)].

٤- وكان من دعائه ﷺ إذا غزا: «اللهم أنت عضدي ونصيري، بك أحول(١)، وبك أصول(٢)، وبك أقاتل». رواه أصحاب السنن. [أبو داود (٢٦٣٢) والترمذي (٣٥٨٤) والنسائي في الكبرى (١٠٤٤٠) وابن حبان (٤٧٦١)].

٥- وروى البخاري، ومسلم، أنه ﷺ دعا يوم الأحزاب فقال: «اللهم منزل الكتاب، سريع الحساب، اهزم الأحزاب، اللهم اهزمهم وزلزلهم». [البخاري (٢٩٣٣) ومسلم (١٧٤٢)].

القتال

الإسلام يهتم بدعوة العالم الإنساني إلى الدخول في هدايته؛ لينعم بهذه الهداية، ويستظل بظلها الظليل. وإن الأمة الإسلامية هي الأمة المنتدبة من قبل الله، لإعلاء دينه، وتبليغ وحيه، وهي منتدبة كذلك لتحرير الأمم والشعوب. وهي بهذا الاعتبار كانت خير الأمم، وكانت مكانتها من غيرها مكانة الأستاذ من التلاميذ.

وما دام أمرها كذلك، فيجب عليها أن تحافظ على كيانها الداخلي، وتكافح؛ لتأخذ حقها بيدها، وتجاهد؛ لتتبوأ مكانتها التي وضعها الله فيها. وكل تقصير في ذلك يعتبر من الجرائم الكبرى التي يجازي الله عليها بالذل والانحلال، أو الفناء والزوال.

وقد نهى الإسلام عن الوهن والدعوة إلى السلم، طالما لم تصل الأمة إلى غايتها، ولم تحقق هدفها؛ واعتبر السلم في هذه الحالة لا معنى له، إلا الجبن والرضا بالدون من العيش. وفي هذا يقول الله سبحانه: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴿٣٥﴾﴾ [محمد: ٣٥]. أي: الأعلون؛ عقيدة، وعبادة، وخلقًا، وأدبًا، وعلمًا، وعملاً.

إن السلم في الإسلام لا يكون إلا عن قوة واقتدار؛ ولذلك لم يجعله الله مطلقًا، بل قيده بشرط أن يكف العدو عن العدوان، وبشرط ألا يبقى ظلم في الأرض، وألا يفتن أحد في دينه. فإذا وجد أحد هذه الأسباب، فقد أذن الله بالقتال، وهذا القتال هو القتال الذي تسترخص فيه الأنفس، ويضحى فيه بالمهج والأرواح.

إنه لا يوجد دين من الأديان دفع بأهله إلى خوض غمرات الحروب، وقذف بهم إلى ساحات القتال في سبيل الله والحق، وفي سبيل المستضعفين، ومن أجل الحياة الكريمة غير الإسلام. ومن استعرض الآيات القرآنية، والسيرة العملية لرسول الله ﷺ، وخلفائه من بعده، يرى ذلك واضحًا جليًا، فالله سبحانه يستنهض هذه الأمة إلى بذل أقصى ما في وسعها، فيقول: ﴿وَجَٰهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: ٧٨]. ويبين

---

(١) أحول: أحتال في مكر كيد العدو.
(٢) أصول: أحمل على العدو.

أن هذا الجهاد هو الإيمان العملي الذي لا يكمل الدين إلا به، فيقول: ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون (٢) ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين (٣)﴾ [العنكبوت: ٢، ٣].

ويوضح أن هذه سنة الله مع المؤمنين، وأنه ليس للنصر، ولا للجنة سبيل غيره، فيقول: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب (٢١٤)﴾ [البقرة: ٢١٤]. ويوجب إعداد العدة، وأخذ الأهبة، فيقول: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ [الأنفال: ٦٠].

والإعداد يتطور بحسب الظروف والأحوال، ولفظ القوة يتناول كل وسيلة من شأنها أن ترهب العدو، وقد جاء في الحديث الصحيح: «ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي» [سبق تخريجه]. ومن الإعداد الخطة والتعبئة لكل قادر عليه: ﴿يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات أو انفروا جميعا (٧١)﴾ [النساء: ٧١]. وأخذ الحذر لا يتم إلا بالإعداد البري، والبحري، والجوي. ويأمر بالخروج لملاقاة العدو في العسر واليسر، والمنشط والمكره، فيقول: ﴿انفروا خفافا وثقالا﴾ [التوبة: ٤١]. والإسلام يعتمد على الروح المعنوية أكثر مما يعتمد على القوة المادية، ولهذا يستثير الهمم والعزائم، فيقول: ﴿فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما (٧٤) وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا (٧٥)﴾ [النساء: ٧٤، ٧٥].

ويبصر المؤمنين بأنهم إن كانوا يألمون، فإن عدوهم يألم كذلك، مع الاختلاف البعيد بين هدف كل منهم، فيقول: ﴿ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون﴾ [النساء: ١٠٤]، ويقول: ﴿الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا (٧٦)﴾ [النساء: ٧٦]. أي: إن المؤمنين لهم هدف سام، ولهم رسالة يجاهدون من أجلها، وهي رسالة الحق والخير، وإعلاء كلمة الله.

ويوجب الثبات عند اللقاء، فيقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار (١٥) ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير (١٦)﴾ [الأنفال: ١٥، ١٦].

ويرشد إلى القوة المعنوية، فيقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون (٤٥) وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين (٤٦)﴾ [الأنفال: ٤٥، ٤٦].

الحالة الأولى، أن يتحرف للقتال، أي: أن ينصرف من جهة إلى جهة أخرى، حسب ما يقتضيه القتال، فله أن ينتقل من مكان ضيق إلى مكان أرحب منه، أو من موضع مكشوف إلى موضع آخر مستتر، أو من جهة سفلى إلى جهة عليا وهكذا، مما هو أصلح له في ميدان الحرب والقتال.

الحالة الثانية، أن يتحيز إلى فئة، أي: ينحاز إلى جماعة من المسلمين؛ ليقاتل معهم، ويزداد قوة بهم، وسواء أكانت هذه الفئة قريبة، أم بعيدة. روى سعيد بن منصور، أن عمر رضي الله عنه قال: لو أن أبا عبيدة تحيز إليّ، لكنت له فئة. وأبو عبيدة كان بالعراق، وعمر كان بالمدينة! وقال عمر أيضًا: أنا فئة كل مسلم. وروي عن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنهم أقبلوا على رسول الله ﷺ حين خرج من بيته قبل صلاة الفجر، وكانوا قد فروا من عدوهم، فقالوا: نحن الفرارون. فقال ﷺ: «بل أنتم العكارون[1]، أنا فئة كل مسلم». [أحمد (٢/٧٠و٨٦)، وأبو داود (٢٦٤٧)، والترمذي (١٧١٦)]. ففي هاتين الحالتين المتقدمتين يجوز للمقاتل أن يفر من العدو، وهو وإن كان فرارًا ظاهرًا، فهو في الواقع محاولة؛ لاتخاذ موقف أصلح لمواجهة العدو. وفي غير هاتين الصورتين، يكون الفرار كبيرة من كبائر الإثم، وموبقة توجب العذاب الأليم، يقول الرسول ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات[2]». قالوا: وما هن، يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف[3]، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات». [البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)].

الكذب والخداع عند الحرب

يجوز في الحرب الخداع والكذب؛ لتضليل العدو، ما دام ذلك لا يشتمل على نقض عهد، أو إخلال بأمان. ومن الخداع، أن يخادع القائد الأعداء بأن يوهمهم بأن عدد جنوده كثرة كاثرة، وعتاده قوة لا تقهر، وفي الحديث الذي رواه البخاري، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «الحرب خدعة». [البخاري (٣٠٣٠)، ومسلم (١٧٣٩/١٧)]. وأخرج مسلم، من حديث أم كلثوم بنت عقبة، رضي الله عنها، قالت: لم أسمع النبي ﷺ يرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس، إلا في الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها. [أحمد (٦/٤٠٣)، ومسلم (٢٦٠٥-١٠١)، وأبو داود (٤٩٢١)].

الفرار من المثلين

تقدم أنه يحرم الفرار أثناء الزحف إلا في إحدى الحالتين؛ التحرف لقتال، أو التحيز إلى فئة. وبقي أن نقول: إنه يجوز الفرار أثناء الحرب إذا كان العدو يزيد على المثلين، فإن كان مثلين فما دونهما، فإنه يحرم الفرار، يقول الله تعالى: ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنفال: ٦٦].

---

(١) العكارون: جمع عكار، وهو العطاف الذي يعطف إلى الحرب بعد الفرار عنها.
(٢) الموبقات: المهلكات. (٣) التولي يوم الزحف: الفرار من الحرب.

قال في «المهذب»: إن زاد عددهم على مثلي عدد المسلمين، جاز الفرار، لكن إن غلب على ظنهم أنهم لا يهلكون، فالأفضل الثبات، وإن ظنوا الهلاك، فوجهان:

الأول: يلزم الانصراف؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

الثاني: يستحب ولا يجب؛ لأنهم إن قتلوا، فازوا بالشهادة.

وإن لم يزد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين؛ فإن لم يظنوا الهلاك، لم يجز الفرار، وإن ظنوا الهلاك، فوجهان؛ يجوز؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. ولا يجوز. وصححوه؛ لظاهر الآية. وقال الحاكم: إن ذلك يرجع إلى رأي المقاتل واجتهاده، فإن ظن المقاومة، لم يحل الفرار، وإن ظن الهلاك، جاز الفرار إلى فئة وإن بعدت، إذا لم يقصد الامتناع من الجهاد. وذهب ابن الماجشون، ورواه عن مالك، إلى أن الضعف إنما يعتبر في القوة، لا في العدد، وأنه يجوز أن يفر الواحد عن واحد، إذا كان أعتق جوادًا منه، وأجود سلاحًا، وأشد قوة. وهذا هو الأظهر.

الرحمة في الحرب

إذا كان الإسلام أباح الحرب كضرورة من الضرورات، فإنه يجعلها مقدرة بقدرها، فلا يقاتل إلا من يقاتل في المعركة، وأما من تجنب الحرب، فلا يحل قتله أو التعرض له بحال، ويحرم الإسلام كذلك قتل النساء، والأطفال، والمرضى، والشيوخ، والرهبان، والعباد، والأجراء، ويحرم المُثْلة، بل حرم قتل الحيوان، وإفساد الزروع، والمياه، وتلويث الآبار، وهدم البيوت، ويحرم الإجهاز على الجريح، وتتبع الفار؛ وذلك أن الحرب كعملية جراحية لا يجب أن تتجاوز موضع المرض بحال. وفي ذلك روى سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن الرسول ﷺ كان إذا أمّر أميرًا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: «اغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا». [أحمد (٥/٣٥٢)، ومسلم (٣/١٣٥٧)، والترمذي (١٦١٧)، وابن ماجه (٢٨٥٨)]. وحدث نافع، عن عبد الله بن عمر، أن امرأة وجدت في بعض مغازي الرسول ﷺ مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان. رواه مسلم. [مسلم (١٧٤٤)]. وروى رباح بن ربيع، أن الرسول ﷺ مر على امرأة مقتولة في بعض الغزوات، ولعلها هي المرأة في الحديث المذكور قبل هذا، فوقف عليها، ثم قال: «ما كانت هذه لتقاتل». ثم نظر في وجوه أصحابه، وقال لأحدهم: «الحق بخالد بن الوليد، فلا يقتلن ذرية، ولا عسيفًا، أي؛ أجيرًا، ولا امرأة». [ابن ماجه (٢٨٤٢)]. وعن عبد الله بن زيد، قال: نهى النبي ﷺ عن النُّهْبى والمثلة. رواه البخاري. وقال عمران بن الحصين: كان النبي ﷺ يحثنا على الصدقة، وينهانا عن المثلة(١). [أبو داود (٢٦٦٧)]. وفي وصية أبي بكر رضي الله عنه لأسامة حين بعثه إلى الشام: لا تخونوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيرًا، ولا شيخًا كبيرًا، ولا امرأة،

(١) المثلة: هي تشويه القتيل، أو صورة من الصور.

الجزية

تعريفها: الجزية مشتقة من الجزاء، وهي: المبلغ من المال، يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب.

الأصل في مشروعيتها: والأصل في مشروعيتها قول الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [التوبة: ٢٩]. روى البخاري، والترمذي، عن عبد الرحمن بن عوف، أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر.[1] [البخاري (٣١٥٦، ٣١٥٧) والترمذي (١٥٨٧)]. وروى الترمذي: أن النبي ﷺ أخذها من مجوس البحرين، وأخذها عمر رضي الله عنه من فارس، وأخذها عثمان من الفرس، أو البربر. [الترمذي (١٥٨٨)].

حكمة مشروعيتها: وقد فرض الإسلام الجزية على الذميين، في مقابل فرض الزكاة على المسلمين، حتى يتساوى الفريقان؛ لأن المسلمين والذميين يستظلون براية واحدة، ويتمتعون بجميع الحقوق، وينتفعون بمرافق الدولة بنسبة واحدة، ولذلك أوجب الله الجزية للمسلمين، نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين، وحمايتهم في البلاد الإسلامية التي يقيمون فيها؛ ولهذا تجب بعد دفعها حمايتهم، والمحافظة عليهم، ودفع من قصدهم بأذى.

من تؤخذ منهم؟: وتؤخذ الجزية من كل الأمم، سواء أكانوا كتابيين، أم مجوسًا، أم غيرهم، وسواء أكانوا عربًا أم عجمًا[2]. وقد ثبت بالقرآن الكريم، أنها تؤخذ من الكتابيين، كما ثبت بالسنة: أنها تؤخذ من المجوس، ومن عداهم يلحق بهم. قال ابن القيم: لأن المجوس أهل شرك لا كتاب لهم، فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع المشركين، وإنما لم يأخذها ﷺ من عبدة الأوثان من العرب؛ لأنهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية؛ فإنها إنما نزلت بعد غزوة تبوك، وكان رسول الله ﷺ قد فرغ من قتال العرب، واستوثقت كلها له بالإسلام. ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه؛ لأنها لم تكن نزلت بعد، فلما نزلت أخذها من نصارى العرب ومن المجوس، ولو بقي حينئذ أحد من عبدة الأوثان بذلها، لقبلها منه. كما قبلها من عبدة الصلبان، والأوثان، والنيران. ولا فرق ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض، ثم إن كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر المجوس، وأي فرق بين عبدة الأوثان والنيران؟! بل كفر المجوس أغلظ، وعبّاد الأوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأنه لا خالق إلا الله، وأنهم إنما يعبدون آلهتهم؛ لتقربهم إلى الله - سبحانه وتعالى - ولم يكونوا يقرون بصانعين للعالم، أحدهما خالق للخير، والآخر للشر، كما تقول المجوس، ولم يكونوا يستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات. وكانوا على بقايا من دين

---

(١) هجر: بلد في جزيرة العرب.

(٢) وهذا مذهب مالك والأوزاعي وفقهاء الشام، وقال الشافعي رحمه الله: لا تقبل إلا من أهل الكتاب عربًا كانوا أو عجمًا، وتقبل من المجوس، ولا تقبل من عبدة الأوثان على الإطلاق. وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا تقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف.

إبراهيم ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ وأما المجوس فلم يكونوا على كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم . والأثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب ، فرفع ورفعت شريعتهم ، لما وقع ملكهم على ابنته ، لا يصح ألبتة ، ولو صح لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب : فإن كتابهم رفع ، وشريعتهم بطلت ، فلم يبقوا على شيء منها . ومعلوم ، أن العرب كانوا على دين إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ وكان له صحف ، وشريعة ، وليس تغيير عبدة الأوثان لدين إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ وشريعته ، بأعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم ، لو صح ؛ فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ بخلاف العرب ، فكيف يجعل المجوس الذين دينهم أقبح الأديان ، أحسن حالاً من مشركي العرب؟! وهذا القول أصح في الدليل كما ترى .

شروط أخذها :

وقد روعي في أخذها الحرية ، والعدل ، والرحمة ، ولهذا اشترط فيمن تؤخذ منهم :

١ـ الذكورة .

٢ـ التكليف .

٣ـ الحرية .

لقوله ـ تعالى ـ : ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ۝﴾ [التوبة : ٢٩] . أي : عن قدرة وغنى ، فلا تجب على امرأة ، ولا صبي ، ولا عبد ، ولا مجنون ، كما أنها لا تجب على مسكين يتصدق عليه ، ولا على من لا قدرة له على العمل ، ولا على الأعمى أو المقعد ، وغيرهم من ذوي العاهات ، ولا على المترهبين في الأديرة ، إلا إذا كان غنيًا من الأغنياء . قال مالك ﷺ : مضت السنة ، أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ، ولا على صبيانهم ، وأن الجزية لا تؤخذ ، إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم . وروى أسلم ، أن عمر ﷺ كتب إلى أمراء الأجناد : لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسي[1] . والمجنون حكمه حكم الصبي .

قدرها : روى أصحاب السنن ، عن معاذ ﷺ أن النبي ﷺ لما وجهه إلى اليمن ، أمره أن يأخذ من كل حالم دينارًا ، أو عدله من المعافرة[2] . [أبو داود (٣٠٣٨) والترمذي (٦٢٣) والنسائي (٢٤٥٥) وابن ماجه (١٨٠٣)] . ثم زاد فيها عمر ﷺ فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعين درهمًا ، على أهل الورق[3] في كل سنة . فرسول الله ﷺ علم بضعف أهل اليمن ، وعمر ﷺ علم بغنى أهل الشام وقوتهم . وروى البخاري ، أنه قيل لمجاهد : ما شأن الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال : جعل ذلك من قبل اليسار . [البخاري تعليقًا (٦/ ٢٥٧)] .

---

(١) وهذه كناية عن أنها لا تجب إلا على الرجال ، يعني : إذا نبت شعره .

(٢) المعافرة : ثياب باليمن ، وهي منسوبة إلى معافر ، وهي حي من همدان .

(٣) الورق : الفضة .

وبهذا أخذ أبو حنيفة ﷺ ورواية عن أحمد، فقال: إن على الموسر ثمانية وأربعين درهمًا، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهمًا، وعلى الفقير اثني عشر درهمًا، فجعلها مقدرة الأقل والأكثر. وذهب الشافعي، ورواية عن أحمد إلى أنها مقدرة الأقل فقط وهو دينار، وأما الأكثر، فغير مقدر وهو موكول إلى اجتهاد الولاة. وقال مالك، وإحدى الروايات عن أحمد، وهذا هو الراجح: إنه لا حد لأقلها، ولا لأكثرها، والأمر فيها موكول إلى اجتهاد ولاة الأمر؛ ليقدروا على كل شخص ما يناسب حاله، ولا ينبغي أن يكلف أحد فوق طاقته.

الزيادة على الجزية: ويجوز اشتراط الزيادة على الجزية، ضيافة من يمر بهم من المسلمين، فقد روى الأحنف بن قيس، أن عمر ﷺ شرط على: «أهل الذمة ضيافة يوم وليلة، وأن يصلحوا القناطر، وإن قُتل رجلٌ من المسلمين بأرضهم، فعليهم ديته». رواه أحمد. وروى أسلم، أن أهل الجزية من أهل الشام أتوا عمر ﷺ فقالوا: إن المسلمين إذا مرّوا بنا، كلفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم. فقال ﷺ: «أطعموهم مما تأكلون، ولا تزيدوهم على ذلك».

عدمُ أخذِ ما يَشقُّ على أهلِ الكتابِ وغيرِهم: وقد أمر الرسول ﷺ بالرفق بأهل الكتاب، وعدم تكليفهم فوق ما يطيقون؛ روي عن ابن عمر، رضي الله عنهما: كان آخر ما تكلم به النبي ﷺ، أن قال: «احفظوني في ذمتي». [ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٦٨)]. وجاء في الحديث: «من ظلم معاهدًا أو كلفه فوق طاقته، فأنا حجيجه». [أبو داود (٣٠٥٢)]. وروي عن ابن عباس، رضي الله عنهما: «ليس في أموال أهل الذمة إلا العفو».

سقوطُها عنِ المُسلمِ: وتسقط الجزية عمن أسلم؛ لحديث ابن عباس مرفوعًا: «ليس على المسلم جزية». رواه أحمد، وأبو داود [أحمد (١/ ٢٢٣ و ٢٨٥) وأبو داود (٣٠٥٣)]. وروى أبو عبيدة: أن يهوديًا أسلم فطولب بالجزية، وقيل: إنما أسلمت تعوذًا. قال: إن في الإسلام معاذًا. فرفع إلى عمر ﷺ فقال: «إن في الإسلام معاذًا». وكتب، ألا تؤخذ منه الجزية.

عقد الذمة للمواطنين والمستقلين

وكما يجوز هذا العقد لمن يريد أن يعيش مع المسلمين، وتحت ظلال الإسلام، فإنه يجوز للمستقلين في أماكنهم، بعيدًا عن المسلمين. فقد عقد رسول الله ﷺ مع نصارى نجران عقدًا، مع بقائهم في أماكنهم، وإقامتهم في ديارهم، دون أن يكون معهم أحد من المسلمين. وقد تضمن هذا العهد حمايتهم، والحفاظ على حريتهم الشخصية والدينية، وإقامة العدل بينهم، والانتصاف من الظالم. وقام الخلفاء من بعده على تنفيذه، حتى عهد هارون الرشيد فأراد أن ينقضه، فمنعه محمد بن الحسن، صاحب الإمام أبي حنيفة، وهذا هو نص العقد: «لنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله ﷺ على ما تحت

أيديهم ، من قليل أو كثير ، ولا يُغير أُسقف من أسقفيته ، ولا راهب من رهبانيته ، ولا كاهن من كهانته ، وليس عليه دنية - أي : لا يعامل معاملة الضعيف - ولا دم جاهلية - ولا يحشرون ، ولا يعشرون ، ولا يطأ أرضهم جيش ، ومن سأل منهم حقًا فبينهم النصف ، غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن أكل ربًا[1] من ذي قبل - أي : في المستقبل - فذمتي منه بريئة ، ولا يؤخذ رجلٌ منهم بظلم آخر ، وعلى ما في هذا الكتاب جوار الله ، وذمة محمد النبي الأمي رسول الله أبدًا ، حتى يأتي الله بأمره» . فإذا أراد أحد الرؤساء استغلال المعاهدة لحسابه ، وظلم شعبه ، منع من ذلك . جاء في «المبسوط» للسرخسي : وإذا طلب ملك الذمة أن يترك يحكم في أهل مملكته بما شاء ؛ من قتل ، أو صلب ، أو غيره ، مما لا يصلح في دار الإسلام ، لم يجب إلى ذلك ؛ لأن التقرير على الظلم ، مع إمكان المنع ، حرام ، ولأن الذمي ممن يلتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات ، فشرطه بخلاف موجب عقد الذمة باطل ، فإن أعطى الصلح والذمة على هذا ، بطل من شروطه ما لا يصلح في الإسلام ؛ لقوله ﷺ : «كلّ شرط ليس في كتاب الله باطل» . [طبقات ابن سعد (١/ ٣٥ ، ٣٦) والخراج لأبي يوسف (٤١) والأموال لأبي عبيد (٢٠٥) وزاد المعاد (٣/ ٤٠)] .

بمَ يُنتقضُ العهدُ؟ : وينتقض عهد الذمة بالامتناع عن الجزية ، أو إباء التزام حكم الإسلام ، إذا حكم حاكم به ، أو تعدى على مسلم بقتل ، أو فتنه عن دينه ، أو زنى بمسلمة ، أو أصابها بزواج ، أو عمل عمل قوم لوط ، أو قطع الطريق ، أو تجسس ، أو آوى الجاسوس ، أو ذكر الله أو رسوله ، أو كتابه ، أو دينه بسوء ؛ فإن هذا ضرر يعم المسلمين في أنفسهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وأخلاقهم ، ودينهم . قيل لابن عمر رضي الله عنه : إن راهبًا يشتم النبي ﷺ . فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعطه الأمان على هذا . وكذا إذا لحق بدار الحرب ؛ بخلاف ما إذا أظهر منكرًا أو قذف مسلمًا ، فإن عهده لا ينتقض ، وإذا انتقض عهده ، فإن عهد نسائه وأولاده لا ينتقض ؛ لأن النقض حدث منه ، فيختص به .

موجبُ النقضِ : وإذا انتقض عهده ، كان حكمه حكم الأسير ، فإن أسلم حرم قتله ؛ لأن الإسلام يجبُّ ما قبله .

دخول غير المسلمين للمساجد ، وبلاد الإسلام

اختلف الفقهاء في دخول غير المسلمين من الكفار المسجدَ الحرام ، وغيره من المساجد ، وبلاد الإسلام ، وجملة بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الحرم ، فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال ؛ ذميًا كان ، أو مستأمنًا ؛ لظاهر قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة : ٢٨] ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، ومالك . فلو جاء رسول من دار الكفر ، والإمام في الحرم ، فلا يأذن له في دخول الحرم ، بل يخرج إليه بنفسه ، أو يبعث إليه من يسمع رسالته خارج الحرم .

---

(١) قال ابن القيم : في هذا دليل على انتقاض عهد الذمة بإحداث الحدث وأكل الربا إذا كان مشروطًا عليهم .

وجوّز أبو حنيفة وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم[1]، ويقيم فيه مقام المسافر ولا يستوطنه، ويجوز عنده دخول الواحد منهم الكعبة أيضًا.

القسم الثاني: الحجاز؛ وحدّه ما بين اليمامة، واليمن، ونجد، والمدينة الشريفة، قيل: نصفها تهامي، ونصفها حجازي. وقيل: كلها حجازي[2]. وقال الكلبي: حد الحجاز؛ ما بين جبلي طيئ وطريق العراق؛ وسمي حجازًا؛ لأنه حجز بين تهامة، ونجد. وقيل: لأنه حجز بين نجد، والسراة. وقيل: لأنه حجز بين نجد، وتهامة، والشام. قال الحربي: وتبوك من الحجاز، فيجوز للكفار دخول أرض الحجاز بالإذن، ولكن لا يقيمون بها أكثر من مقام المسافر، وهو ثلاثة أيام. وقال أبو حنيفة: لا يمنعون من استيطانها، والإقامة بها. وحجة الجمهور ما روى مسلم؛ عن ابن عمر، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأخرجنّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب، فلا أترك فيها إلا مسلمًا» [أحمد (١/ ٢٩) ومسلم (١٧٦٧/ ٦٣) والترمذي (١٦٠٧)]. زاد في رواية لغير مسلم: وأوصى، فقال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب». [أحمد (١/ ٢٢٢) والبخاري (٣٠٥٣) ومسلم (١٦٣٧/ ٢٠)]. فلم يتفرغ لذلك أبو بكر، وأجلاهم عمر في خلافته، وأجّل لمن يقدم تاجرًا ثلاثًا. وعن ابن شهاب، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب». أخرجه مالك في «الموطأ» مرسلاً. [مالك في الموطأ (١٦٥٣) وأحمد (٦/ ٢٧٥)]. وروى مسلم؛ عن جابر؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الشيطان قد يئس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم». [أحمد (٣/ ٣١٣) ومسلم (٢٨١٢) والترمذي (١٩٣٨)]. قال سعيد بن عبد العزيز: جزيرة العرب؛ ما بين الوادي؛ إلى أقصى اليمن؛ إلى تخوم العراق، إلى البحر. وقال غيره: حدّ جزيرة العرب؛ من أقصى (عدن أبين) إلى ريف العراق في الطول، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر، إلى أطراف الشام عرضًا.

القسم الثالث: سائر بلاد الإسلام، فيجوز للكافر أن يقيم فيها بعهد، وأمان، وذمة، ولكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم، عند الشافعي. وقال أبو حنيفة: يجوز دخولها لهم من غير إذن. وقال مالك، وأحمد: لا يجوز لهم الدخول بحال.

* * *

(١) يعني بإذن الإمام أو الخليفة أو نائبه في الحكم.
(٢) هذا المصطلح في عرف الإسلام، وأما الخلاف فهو في شكل البلاد التي تسمى الحجاز لأنه حجاز. وقد تقدم.

الغنائم والأنفال

تعريفها: الغنائم: جمع غنيمة، وهي في اللغة: ما يناله الإنسان بسعي، يقول الشاعر:

وقد طوفت في الآفاق حتى ... رضيت من الغنيمة بالإياب

وفي الشرع: هي المال المأخوذ من أعداء الإسلام، عن طريق الحرب والقتال. وتشمل الأنواع الآتية:

١ـ الأموال المنقولة.

٢ـ الأسرى.

٣ـ الأرض.

وتسمى الأنفال، جمع نَفَل؛ لأنها زيادة في أموال المسلمين، وكانت قبائل العرب في الجاهلية قبل الإسلام إذا حاربت، وانتصر بعضها على بعض، أخذت الغنيمة، ووزعتها على المحاربين، وجعلت منها نصيبًا كبيرًا لرئيس، أشار إليه أحد الشعراء، فقال:

لك المرباع(١) منها والصفايا(٢) ... وحكمك والنشيطة(٣) والفضولُ(٤)

إحلالها لهذه الأمة دون غيرها: وقد أحل الله الغنائم لهذه الأمة، فيرشد الله ـ سبحانه ـ إلى حل أخذ هذه الأموال بقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنفال: ٦٩]، ويشير الحديث الصحيح إلى أن هذا خاص بالأمة المسلمة، فإن الأمم السابقة لم يكن يحل لها شيء من ذلك، روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت خمسًا لم يعطهن نبي قبلي: نُصرتُ بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة، فليصل، وأُحلّت لي الغنائم ولم تُحلّ لأحد قبلي، وأُعطيتُ الشفاعة، وبُعثتُ إلى الناس عامة» [البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١)]. ويشير إلى ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا، ذلك لأن الله، تبارك وتعالى، رأى ضعفنا وعجزنا، فطيبها لنا» [أحمد (٢/ ٣١٧ و٣١٨) والبخاري (٥١٥٧) ومسلم (١٧٤٧)]. أي: أحلها لنا.

مصرفها: كان أول صدام مسلح بين الرسول ﷺ وبين المشركين يوم السابع عشر من رمضان، من السنة الثانية من الهجرة في بدر، وقد انتهى هذا الصدام بالنصر المؤزر، والفوز العظيم للنبي ﷺ والمسلمين، ولأول مرة منذ البعثة ينعم المسلمون بحلاوة النصر، ويمكنهم الله من أعدائهم الذين اضطهدوهم طيلة خمسة عشر عامًا، والذين أخرجوهم من ديارهم، وأموالهم بغير حق، إلا أن يقولوا: ربنا الله. وقد ترك المشركون المنهزمون وراءهم أموالًا طائلة، فجمعها المنتصرون من المسلمين، ثم اختلفوا

---

(١) المرباع: ربع الغنيمة.
(٢) والصفايا: ما يصطفيه الرئيس ويصطفيه لنفسه.
(٣) والنشيطة: ما يقع في أيدي المقاتلين قبل الوقعة.
(٤) والفضول: ما يفضل بعد القسمة.

بينهم فيمن يكون له هذه الأموال ، أيكون للذين خرجوا في إثر العدو ، أو تكون للذين أحاطوا برسول الله ﷺ ، وحموه من العدو؟ فأرشد القرآن الكريم إلى أن حكمها يرجع إلى الله ، وإلى رسوله ﷺ ، ففي الآية الأولى ، من سورة الأنفال ، يقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال ـ 1].

كيفية تقسيم الغنائم : وقد بيّن الله ـ سبحانه وتعالى ـ كيفية تقسيم الغنائم ، فقال : ﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم[1] مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ[2] إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾ ﴾ [الأنفال : 41]. فالآية الكريمة نصت على الخمس ، يصرف على المصارف التي ذكرها الله ـ سبحانه وتعالى ـ ، وهي الله ورسوله ، وذو القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، وذكر الله هنا تبركًا . فسهم الله ورسوله مصرفه مصرف الفيء ؛ فينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد ، ونحو ذلك من المصالح العامة ، روى أبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن عبسة ، قال : صلّى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم ، فلما سلّم أخذ وبرة من جنب البعير ، ثم قال : «لا يحلّ لي من غنائمكم مثل هذا ، إلا الخُمُس ، والخُمُس مردود فيكم» . [الموطأ (2/ 457 ـ 458) وأحمد (4/ 128)]. أي : ينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد . أما نفقات الرسول ﷺ ، فكانت مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير ؛ روى مسلم ، عن عمر ، قال : كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ، مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ، ولا ركاب ، فكانت للنبي ﷺ خاصة ، فكان ينفق على أهله نفقة سنة ، وما بقي جعله في الكُراع[3] ، والسلاح عدة في سبيل الله . [البخاري (4885) ومسلم (48/ 1757)]. وسهم ذي القربى : أي : أقرباء النبي ﷺ ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب ؛ الذين آزروا النبي ﷺ وناصروه ، دون أقربائه الذين خذلوه وعاندوه . روى البخاري ، وأحمد ، عن جبير بن مطعم ، قال : لما كان يوم خيبر ، قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب ، فأتيت أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله ، أما بنو هاشم ، فلا ننكر فضلهم ؛ لمكانك الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركتنا ، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال : «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» . وشبك بين أصابعه . [أحمد (4/ 81) والبخاري (3140) وأبو داود (2980) والنسائي (7/ 130 ـ 131) وابن ماجه (2881)]. ويأخذ منهم الغني[4] والفقير ، والقريب والبعيد ، والذكر والأنثى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء : 11]. وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد . وروي عن ابن عباس ، وزين العابدين ،

---

(1) غنمتم : أي أخذتموه من الكفار بواسطة الحرب ، وهو نص على عمومه ، وإنما دخله التخصيص لأن سلب القتيل لقاتله . والغنائم تجري في الأسارى والأرض . ويكون الفيء إذا تسلم من الذهب والفضة وغيرها من الأمتعة والسبي .

(2) المساكين : الفقراء . وابن السبيل : المسافر المنقطع عن بلده .

(3) الكراع : الخيل .

(4) قال أبو حنيفة : يعطون للفقر لا لكونهم قرابة . وقال الشافعي : يعطون لقرابتهم من الرسول ﷺ .

والباقر، أنه يسوى في العطاء بين غنيهم وفقيرهم، ذكورهم وإناثهم، صغارهم وكبارهم؛ لأن اسم القرابة يشملهم، ولأنهم عوضوه لما حرمت عليهم الزكاة، ولأن الله جعل ذلك لهم، وقسمه الرسول ﷺ لهم، وليس في الحديث أنه فضّل بعضهم على البعض. واعتبر الشافعي، أن سهمهم استحق بالقرابة؛ فأشبه الميراث. وقد كان النبي ﷺ يعطي عمه العباس، وهو غني، ويعطي عمته صفية. وأما سهم اليتامى - وهم أطفال المسلمين - فقيل: يختص به الفقراء. وقيل: يعم الأغنياء والفقراء؛ لأنهم ضعفاء، وإن كانوا أغنياء. روى البيهقي بإسناد صحيح، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل، قال: أتيت النبي ﷺ، وهو بوادي القرى وهو معترض فرسًا، فقلت: يا رسول الله، ما تقول في الغنيمة؟ قال: «لله خمسها، وأربعة أخماسها للجيش». قلت: فما أحد أولى به من أحد؟ قال: «لا، ولا السهم تستخرجه من جنبك، ليس أنت أحق به من أخيك المسلم». [البيهقي (٦/ ٣٢٤)]. وفي الحديث: «وأيما قرية عصت الله ورسوله، فإن خمسها لله ورسوله، ثم هي لكم». [أحمد (٢/ ٣١٧) ومسلم (١٧٥٦) وأبو داود (٣٠٣٦)]. وأما الأربعة الأخماس الباقية، فتعطى للجيش، ويختص بها الذكور، الأحرار، البالغون، العقلاء، أما النساء، والعبيد، والصغار، والمجانين، فإنه لا يسهم لهم؛ لأن الذكورة، والحرية، والبلوغ، والعقل، شرط في الإسهام، ويسوى في العطاء القوي والضعيف، ومن قاتل ومن لم يقاتل؛ روى أحمد، عن سعد بن مالك، قال: قلت: يا رسول الله، الرجل يكون حامية القوم، ويكون سهمه وسهم غيره سواء؟ قال: «ثكلتك أمك ابن أم سعد، وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم؟!». [أحمد (١/ ١٧٣)]. وفي كتاب «حجة الله البالغة»: ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش، كالبريد، والطليعة، والجاسوس، يسهم له، وإن لم يحضر الوقعة كما كان لعثمان يوم بدر، فقد تغيب عنها بأمر رسول الله ﷺ من أجل مرض زوجته رقية بنت الرسول ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه». رواه البخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما. [أحمد (٢/ ١٢٠) والبخاري (٣١٣٠) والترمذي (٣٧٠٦)]. وتقسم الغنيمة على أساس أن يكون للراجل سهم، وللفارس ثلاثة. وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة، بأن النبي ﷺ كان يسهم للفارس وفرسه ثلاثة أسهم، وللراجل[1] سهمًا. [انظر: البخاري (٢٨٦٣) ومسلم (١٧٦٢/ ٥٧)]. وإنما كان ذلك كذلك؛ لزيادة مؤنة الفرس، واحتياجه إلى سائس، وقد يكون تأثير الفارس بالفرس[2] في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراجل[3]. ولا يسهم لغير الخيل؛ لأنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أسهم لغير الخيل، وكان معه سبعون بعيرًا يوم بدر، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل، وهي غالب دوابهم، ولو أسهم لها لنقل إلينا، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل، ولا يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأن النبي ﷺ

---

(1) الراجل: القائم على رجليه.

(2) الفارس: راكب الفرس. وقد روي أن النبي ﷺ أن للفارس سهمين، وللراجل سهمًا، وهذا مخالف للسنة الصحيحة.

(3) يرى بعض العلماء تسوية [illegible] ويسمى [illegible] والأكاديمي. ويرى البعض الآخر [illegible] فإذا لم يكن معه شيء من ذلك فإنه لا يسهم له، وإن كان في هذا العصر يكون مثل الخيل في عدم الإسهام له.

لم يُرْوَ عنه ولا عن أصحابه: أنهم أسهموا لأكثر من فرس، ولأن العدو لا يقاتل، إلا على فرس واحد.
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأنه أكثر غناء، وأعظم منفعة. ويعطى الفرس المستعار والمستأجر، وكذلك المغصوب، وسهمه لصاحبه.

النفل من الغنيمة: يجوز للإمام أن يزيد بعض المقاتلين عن نصيبه، بمقدار الثلث أو الربع. وأن تكون هذه الزيادة من الغنيمة نفسها، إذا أظهر من النكاية في العدو ما يستحق به هذه الزيادة. وهذا مذهب أحمد، وأبي عبيدة [1]. وحجة ذلك حديث حبيب بن مسلمة، أن رسول الله ﷺ: كان ينفل الربع من السرايا، بعد الخمس في البدأة، وينفلهم الثلث بعد الخمس في الرجعة. رواه أبو داود، والترمذي، [أحمد (٤/ ١٦٠) وأبو داود (٢٧٤٩) وابن ماجه (٢٨٥١)]. وجمع لسلمة بن الأكوع في بعض مغازيه بين سهم الراجل والفارس، فأعطاه خمسة أسهم؛ لعظيم عنائه في تلك الغزوة.

السلب للقاتل: السلب: هو ما وجد على المقتول من السلاح وعدة الحرب، وكذلك ما يتزين به للحرب، أما ما كان معه من جواهر، ونقود، ونحوها، فليس من السلب، وإنما هو غنيمة. وأحيانًا يرغب القائد في القتال، فيغري المقاتلين بأخذ سلب المقتولين، ويخصهم به دون بقية الجيش، وقد قضى رسول الله ﷺ في السلب للقاتل، ولم يخمسه. رواه أبو داود، عن عوف بن مالك الأشجعي، وخالد بن الوليد. [أحمد (٦/ ٢٦) وأبو داود (٢٧٢١)]. وروى ابن أبي شيبة، عن أنس بن مالك، أن البراء بن مالك حمل على مرزبان يوم الدارة، فطعنه طعنة على قربوس سرجه، فقتله، فبلغ سلبه ثلاثين ألفًا، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لأبي طلحة: إنا كنا لا نخمس السلب، وإن سلب البراء قد بلغ مالًا كثيرًا، ولا أراني إلا خامسه. قال: قال ابن سيرين: فحدثني أنس بن مالك: إنه أول سلب خمس في الإسلام. وعن سلمة ابن الأكوع، قال: أتى النبي ﷺ عين [2] من المشركين، وهو في سفر، فجلس مع أصحابه يتحدث ثم انفتل، فقال النبي ﷺ: «اطلبوه، فاقتلوه». قال: فقتلته، فنفلني سلبه. [أحمد (٤/ ٤٩) والبخاري (٣٠٥١) وأبو داود (٢٦٥٣)].

من لا سهم له في الغنيمة: تقدم، أن شرط الإسهام في الغنيمة البلوغ، والعقل، والذكورة، والحرية. فمن لم يكن مستوفيًا لهذه الشروط، فلا سهم له في الغنيمة، وإن كان له أن يأخذ منها دون السهم، قال سعيد بن المسيب: كان الصبيان والعبيد يحذون من الغنيمة، إذا حضروا الغزو في صدر هذه الأمة. وروى أبو داود، عن عمير، قال: شهدت خيبر مع سادتي، فكلموا في رسول الله ﷺ وأخبر أني مملوك، فأمر لي بشيء من خرثي المتاع، أي؛ أردأه. [أحمد (٥/ ٢٢٣) وأبو داود (٢٧٣٠) والترمذي (١٥٥٧)]. وفي حديث ابن عباس، أنه سئل عن المرأة والعبد: هل كان لهما سهم معلوم إذا حضرا الناس؟ فأجاب، أنه لم يكن لهما سهم معلوم، إلا أن يحذيا [3] من غنائم القوم. [أحمد (١/ ٢٤٩) ومسلم (١٨١٢ - ١٤٠)]. وعن أم عطية، قالت: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، فنداوي الجرحى، ونمرض المرضى، وكان يرضخ لنا من الغنيمة.

---

(١) وفي مالك: أن النفل يكون من الخمس الواجب لبيت المال. وقال الشافعي: يكون من خمس الخمس. وهو سهم الإمام.
(٢) جاسوس.
(٣) يحذيا: يعطيا.

[أحمد (6/ 407) ومسلم (1812/ 142) وابن ماجه (2856)]. وأخرج الترمذي عن الأوزاعي مرسلاً، قال: أسهم النبي ﷺ للصبيان بخيبر. [الترمذي (1556)] والمقصود بالإسهام هنا الرضخ. وعن يزيد بن هرمز، أن نجدة الحروري كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما يسأله عن خمس خلال. أما بعد، فأخبرني هل كان النبي ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهن بسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ ومتى ينقضي يتم اليتيم؟ وعن الخمس لمن هو؟ فقال ابن عباس: لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه. ثم كتب إليه، فقال: كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن، فيداوين الجرحى، ويحذين(1) من الغنيمة، وأما بسهم، فلا. ولم يكن النبي ﷺ يقتل الصبيان، وأنت لا تقتلهم. وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم؟ فلعمري، إن الرجل لتنبت لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتم. وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإنا كنا نقول: هو لنا. فأبى علينا قومنا ذلك. رواه الخمسة إلا البخاري. [أحمد (1/ 294) ومسلم (1812/ 137) وأبو داود (2727)]

الأجراء وغير المسلمين لا يسهم لهم: وكذلك لا حق للأجراء الذين يصحبون الجيش للعمل في الخدمة، وإن قاتلوا؛ لأنهم لم يقصدوا قتالاً، ولا خرجوا مجاهدين، ويدخل فيهم الجيوش المرتزقة؛ فإنها صناعة وحرفة. وأما غير المسلمين من الذميين، فقد اختلفت فيهم أنظار الفقهاء فيما إذا خرجوا معهم في الحرب، وقاتلوا مع المسلمين: فقالت الأحناف، وهو مروي عن الشافعي رحمه الله: يرضخ(2) لهم، ولا يسهم لهم. ومروي عن الشافعي أيضاً: يستأجرهم الإمام من مال لا مالك له بعينه، فإن لم يفعل، أعطاهم سهم النبي ﷺ. وقال الثوري، والأوزاعي: يسهم لهم.

الغلول

تحريم الغلول: يحرم الغلول؛ وهو السرقة من الغنيمة؛ إذ إن الغلول يكسر قلوب المسلمين، ويسبب اختلاف كلمتهم، ويشغلهم بالانتهاب عن القتال، وكل ذلك يفضي إلى الهزيمة؛ ولهذا كان الغلول من كبائر الإثم بإجماع المسلمين، يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 161]. وقد أمر النبي ﷺ بعقوبة الغال؛ وحرق متاعه وضربه؛ زجراً للناس، وكيلا يهموا أن يفعلوا مثل فعله، فقد روى أبو داود، والترمذي، عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا وجدتم الرجل قد غلّ، فاحرقوا متاعه واضربوه». قال: فوجدنا في متاعه مصحفاً، فسألنا سالماً عنه، فقال: بعه، وتصدق بثمنه. [أحمد (1/ 22) وأبو داود (2713)]. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، حرقوا متاع الغال وضربوه. [أبو داود (2715) والحاكم (2/ 126) والبيهقي في الكبرى (9/ 102)]. وقد رويت أحاديث أخرى عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بحرق متاع الغال ولا ضربه، فيهم من

(1) يحذين: يعطين، والحذوة: العطية.

(2) يرضخ لهم: يعطون عطاء قليلة.

هذا: أن للحاكم أن يتصرف حسب ما يرى من المصلحة؛ فإن كانت المصلحة تقتضي التحريق والضرب، حرّق وضرب، وإن كانت المصلحة غير ذلك، فعل ما فيه المصلحة. وروى البخاري، عن عبد الله بن عمرو، قال: كان على ثَقَل[1] النبي ﷺ رجلٌ يقال له: كِرْكِرة، فمات، فقال النبي ﷺ: «هو في النار». فذهبوا ينظرون إليه، فوجدوا عباءة قد غلّها. [أحمد (2/ 160) والبخاري (3074)]. وروى أبو داود، أن رجلاً مات يوم خيبر من الأصحاب، فذكر للنبي ﷺ فقال: «صلوا على صاحبكم». فتغيرت وجوه الناس، فقال: «إن صاحبكم غلّ في سبيل الله». ففتشوا متاعه، فوجدوا خرزًا من خرز اليهود، لا يساوي درهمين. [أحمد (4/ 114) وأبو داود (2710) والنسائي (4/ 64) وابن ماجه (2848)].

الانتفاع بالطعام قبل قسمة الغنائم: ويستثنى من ذلك الطعام وعلف الدواب، فإنه يباح للمقاتلين أن ينتفعوا بها، ما داموا في أرض العدو، ولو لم تقسم عليهم.

1- روى البخاري، ومسلم، عن عبد الله بن مغفل، قال: أصبت جرابًا من شحم يوم خيبر، فالتزمته، فقلت: لا أعطي اليوم أحدًا من هذا شيئًا. فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ متبسم. [البخاري (3153) ومسلم (1772)].

2- وأخرج أبو داود، والحاكم، والبيهقي، عن ابن أبي أوفى، قال: أصبنا طعامًا يوم خيبر، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينطلق. [أبو داود (2704) والحاكم (2/ 126) والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 60)].

3- وروى البخاري، عن ابن عمر، قال: كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب، فنأكله ولا نرفعه. [البخاري (3154)]. وفي بعض روايات الحديث عند أبي داود: فلم يؤخذ منهم الخمس. [نيل الأوطار (8/ 13)]. قال مالك في «الموطأ»: لا أرى بأسًا أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم، ما وجدوا من ذلك كله، قبل أن تقع في المقاسم. وقال: أنا أرى الإبل، والبقر، والغنم بمنزلة الطعام، يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو، كما يأكلون الطعام. وقال: ولو أن ذلك لا يؤكل، حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم، أضرّ ذلك بالجيوش. قال: فلا أرى بأسًا بما أكل من ذلك كله، على وجه المعروف والحاجة إليه، ولا أرى أن يدّخر بعد ذلك شيئًا يرجع به إلى أهله.

المسلم يجد ماله عند العدو يكون له: إذا أحرز المقاتلون أموالاً للمسلمين، كانت بأيدي الأعداء، فأربابها أحق بها، وليس للمقاتلين منها شيء؛ لأنها ليست من الغنائم.

1- عن ابن عمر، أنه غار له فرس، فأخذها العدو، فظهر عليه المسلمون، فرُدّ عليه في زمان النبي ﷺ.

2- وعن عمران بن حصين، قال: أغار المشركون على سرح المدينة، وأخذوا العضباء ناقة رسول الله ﷺ، وامرأة من المسلمين، فلما كانت ذات ليلة قامت المرأة، وقد ناموا، فجعلت لا تضع يدها على بعير،

---

(1) ثقل: متاع.

إلا أرغى، حتى أتت العضباء، فأتت ناقة ذلولاً فركبتها، ثم توجهت قِبَل المدينة، ونذرت لئن نجاها الله لتنحرنها، فلما قدمت المدينة عُرفت الناقة، فأتوا بها رسول الله ﷺ، فأخبرته المرأة بنذرها، فقال: «بئس ما جزيتها، لا نذر فيما لا يملك ابن آدم، ولا نذر في معصية». [مسلم (١٦٤١) وأبو داود (٣٣١٦) وأحمد (٤/ ٤٢٩، ٤٣٠)]. وكذلك إذا أسلم الحربي، وبيده مال مسلم، فإنه يرد إلى صاحبه.

الحربي يُسْلِم: إذا أسلم الحربي وهاجر إلى دار الإسلام، وترك بدار الحرب ولده، وزوجته، وماله، فإن هذه تأخذ حرمة ذرية المسلم وحرمة ماله، فإذا غلب المسلمون عليها، لم تدخل في نطاق الغنائم؛ لقوله ﷺ: «فإذا قالوها، فقد عصموا مني دماءهم، وأموالهم» [البخاري (٢٥) ومسلم (٢١)].

أسرى الحرب

أسرى الحرب، وهم من جملة الغنائم، وهم على قسمين:

القسم الأول: النساء، والصبيان.

القسم الثاني: الرجال البالغون، المقاتلون من الكفار، إذا ظفر المسلمون بهم أحياء. وقد جعل الإسلام الحق للحاكم في أن يفعل بالرجال المقاتلين، إذا ظفر بهم، ووقعوا أسرى، ما هو الأنفع، والأصلح من المن، أو الفداء، أو القتل. والمن: هو إطلاق سراحهم مجانًا. والفداء: قد يكون بالمال، وقد يكون بأسرى المسلمين، ففي غزوة بدر كان الفداء بالمال؛ وصح عنه ﷺ أنه فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين، من بني عقيل. رواه أحمد، والترمذي وصححه. [أحمد (٤/ ٤٢٦) والترمذي (١٥٦٨)]. يقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[1] [محمد: ٤]. وروى مسلم: من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أطلق سراح الذين أخذهم أسرى، وكان عددهم ثمانين، وكانوا قد هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر؛ ليقتلوهم. وفي هذا نزل قول الله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِن بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤]. [أحمد (٣/ ١٢٤) ومسلم (١٨٠٨) وأبو داود (٢٦٨٨) والترمذي (٣٢٦٤)]. وقال ﷺ لأهل مكة يوم الفتح: «اذهبوا، فأنتم الطلقاء». [ابن سعد في طبقاته (٢/ ١٤١، ١٤٢) والسيرة النبوية لابن هشام (٤/ ٧٨)]. على أنه يجوز للإمام، مع ذلك، أن يقتل الأسير؛ إذا كانت المصلحة تقتضي قتله، كما ثبت ذلك عن الرسول ﷺ، فقد قتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط يوم بدر، وقتل أبا عزة الجمحي يوم أحد. وفي هذا يقول الله ـ سبحانه ـ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]. وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، فقالوا: للإمام الحق في أحد الأمور الثلاثة المتقدمة. وقال الحسن، وعطاء: لا يقتل الأسير، بل يمن عليه أو يفادى به. وقال الزهري، ومجاهد، وطائفة من العلماء: لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً. وقال مالك: لا يجوز المن بغير فداء. وقال الأحناف: لا يجوز المن أصلاً، لا بفداء ولا بغيره.

---

(١) الإثخان: المبالغة في قتل العدو.

معاملة الأسرى : عامل الإسلام الأسرى معاملة إنسانية رحيمة ، فهو يدعو إلى إكرامهم ، والإحسان إليهم ، ويمدح الذين يبرونهم ، ويثني عليهم الثناء الجميل ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ۝ ﴾ [الإنسان : ٨ ، ٩]. وروى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : «فكوا العاني[1]، وأجيبوا الداعي ، وأطعموا الجائع ، وعودوا المريض» . [البخاري (٦ : ٣٠)]. وتقدم ، أن ثمامة بن أثال وقع أسيرًا في أيدي المسلمين ، فجاءوا به إلى النبي ﷺ فقال : «أحسنوا إساره» . وقال : «اجمعوا ما عندكم من طعام ، فابعثوا به إليه» ، وكانوا يقدمون إليه لبن لقحة[2] الرسول ﷺ غدوًّا ورواحًا ، ودعاه النبي ﷺ إلى الإسلام ، فأبى ، وقال له : إن أردت الفداء ، فاسأل ما شئت من المال . فمنّ عليه الرسول ﷺ ، وأطلق سراحه بدون فداء ، فكان ذلك من أسباب دخوله في الإسلام . [البخاري (٤٣٧٢) ومسلم (٤ / ١٧٦٤ ، ٥٩)]. وقد جاء في «الصحاح» في شأن أسرى غزوة بني المصطلق ، وكان من بينهم جويرية بنت الحارث ، أن أباها الحارث بن أبي ضرار حضر إلى المدينة ، ومعه كثير من الإبل ؛ ليفتدي بها ابنته ، وفي وادي العقيق قبل المدينة بأميال أخفى اثنين من الجمال ، أعجباه في شعب بالجبل ، فلما دخل على النبي ﷺ ، قال له : يا محمد ، أصبتم ابنتي ، وهذا فداؤها . فقال - عليه الصلاة والسلام - : «فأين البعيران اللذان غيبتهما بالعقيق في شعب كذا؟» فقال الحارث : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنك رسول الله ، والله ما أطلعك على ذلك إلا الله . وأسلم الحارث وابنان له ، وأسلمت ابنته أيضًا ، فخطبها رسول الله ﷺ إلى أبيها وتزوجها ، فقال الناس : لقد أصبح هؤلاء الأسرى الذين بأيدينا أصهار رسول الله ﷺ . فمنّوا عليهم بغير فداء . وتقول عائشة - رضي الله عنها - : فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية ؛ إذ بتزوج الرسول ﷺ إياها ، أعتق مائة من أهل بيت بني المصطلق . [أحمد (٦ / ٢٧٧) وأبو داود (٣٩٣١) والبيهقي في دلائل النبوة (٤ / ٤٩ - ٥٠) والطبراني في المعجم الكبير (٢٤ / ٦١)]. ومن هنا تزوج النبي ﷺ من جويرية ، لا لشهوة يقضيها ، بل لمصلحة شرعية يبتغيها . ولو كان يبغي الشهوة ، لأخذها أسيرة حرب بملك اليمين .

الاسترقاق

إن القرآن الكريم لم يرد فيه نص يبيح الرق ، وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق ولم يثبت أن الرسول ﷺ ضرب الرق على أسير من الأسارى ، بل أطلق أرقاء مكة ، وأرقاء بني المصطلق ، وأرقاء حنين . وثبت عنه ، أنه ﷺ أعتق ما كان عنده من رقيق في الجاهلية ، وأعتق كذلك ما أهدي إليه منهم . على أن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - ثبت عنهم ، أنهم استرقوا بعض الأسرى على قاعدة المعاملة بالمثل ، فهم لم يبيحوا الرق في كل صورة من صوره ، كما كان عليه العمل في الشرائع الإلهية والوضعية ، وإنما حصروه في الحرب المشروعة المعلنة من المسلمين ضد عدوهم الكافر ، وألغوا كل الصور الأخرى . واعتبروها محرمة

---

(١) العاني : الأسير .
(٢) اللقحة : الناقة الحلوب .

شرعًا لا تحل بحال. ومع أن الإسلام ضيّق مصادره، وحصرها في المصدر، فإنه من جانب آخر عامل الأرقاء معاملة كريمة، وفتح لهم أبواب التحرر على مصاريعها، كما يتجلى ذلك فيما يلي:

معاملة الرقيق: لقد كرّم الإسلام الرقيق، وأحسن إليهم، وبسط لهم يد الحنان؛ ولم يجعلهم موضع إهانة ولا ازدراء، ويبدو ذلك واضحًا فيما يلي:

١- أوصى بهم، فقال: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦]. وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم» [أحمد (١/ ٧٨) وأبو داود (٥١٥٦) وابن ماجه (٢٦٩٨)].

٢- ونهى أن ينادى بما يدل على تحقيره واستعباده؛ إذ قال الرسول ﷺ: «لا يقل أحدكم: عبدي، أمتي، وليقل: فتاي، وفتاتي، وغلامي» [البخاري (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩)].

٣- وأمر أن يأكل ويلبس مما يأكل المالك؛ فعن أبي ذر أن الرسول ﷺ قال: «خولكم(١) إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم» [البخاري (٣٠) ومسلم (١٦٦١) وأبو داود (٥١٥٨) وابن ماجه (٣٦٩٠) والترمذي (١٩٤٥) من حديث أبي ذر].

٤- ونهى عن ظلمهم وإيذائهم؛ فعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لطم مملوكه أو ضربه، فكفارته أن يعتقه» [مسلم (١٦٥٧) وأبو داود (٥١٦٨)]. وعن أبي مسعود الأنصاري، قال: بينا أنا أضرب غلامًا لي، إذ سمعت صوتًا من خلفي، فإذا هو رسول الله ﷺ يقول: «اعلم أبا مسعود، أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام». فقلت: هو حر لوجه الله. فقال: «أما لو لم تفعل، لمستك النار» [مسلم (١٦٥٩) وأبو داود (٥١٥٩) والترمذي (١٩٤٨)]. وجعل للقاضي حق الحكم بالعتق، إذا ثبت أنه عامله معاملة قاسية.

٥- ودعا إلى تعليمهم وتأديبهم؛ فقال رسول الله ﷺ: «من كانت له جارية، فعلمها، وأحسن إليها، وتزوجها، كان له أجران في الحياة، وفي الأخرى؛ أجر بالنكاح والتعليم، وأجر بالعتق». [سبق تخريجه].

طرق التحرير: وقد فتح الإسلام أبواب التحرير، ووسّع سبيل الخلاص؛ واتخذ وسائل شتى لإنقاذ هؤلاء من الرق:

١- فهو طريق إلى رحمة الله وجنته؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۝ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝﴾ [البلد: ١١ - ١٣].

وجاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، دلني على عمل يدخلني الجنة. فقال: «عتق النسمة، وفك الرقبة». فقال: يا رسول الله، أوليسا واحدًا؟ قال: «لا، عتق النسمة أن تنفرد بعتقها،

---

(١) الخول: الخدم.

وفك الرقبة أن تعين في ثمنها». [أحمد (٤/ ٢٩٩) وابن حبان (٣٧٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٣٣٥) وصحح رواته (٤/ ٢٤٠)].

٢ـ والعتق كفارة للقتل الخطأ؛ يقول الله ﷻ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

٣ـ وهو كفارة للحنث في اليمين؛ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

٤ـ والعتق كفارة في حالة الظهار، يقول الله ـ سبحانه ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٣].

٥ـ وجعل الإسلام من مصارف الزكاة شراء الأرقاء وعتقهم؛ يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٦ـ وأمر بمكاتبة العبد على قدر من المال، حيث قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

٧ـ ومن نذر أن يحرر رقبة، وجب عليه الوفاء بالنذر متى تحقق له مقصوده.

وبهذا يتبين، أن الإسلام ضيق مصادر الرق، وعامل الأرقاء معاملة كريمة، وفتح أبواب التحرير، فهيأ لخلاصهم نهائيًا من نير الذل والاستعباد، فأسدى بذلك لهم يدًا لا تنسى على مدى الأيام.

أرض المحاربين المفتوحة

الأرض التي تؤخذ عنوة: إذا غنم المسلمون أرضًا بأن فتحوها عنوة، بواسطة الحرب والقتال، وأجلوا أهلها عنها، فالحاكم مخير بين أمرين:

١ـ إما أن يقسمها على الغانمين[1].

٢ـ وإما أن يقفها على المسلمين.

وإذا وقفها على المسلمين، ضرب عليها خراجًا[2] مستمرًا يؤخذ ممن هي في يده، سواء أكان مسلمًا أم ذميًا، ويكون هذا الخراج أجرة الأرض، يؤخذ كل عام.

وأصل الخراج هو فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في الأرض التي فتحها، كأرض الشام، ومصر، والعراق.

الأرض التي جلا أهلها عنها؛ خوفًا أو صلحًا: وكما تجب قسمة الأرض المفتوحة على الغانمين، أو وقفها على المسلمين، يجب ذلك في الأرض التي تركها أهلها خوفًا منا، أو التي صالحناهم على أنها لنا، ونقرهم عليها نظير الخراج.

---

(١) قال مالك: تكون وقفًا على المسلمين، ولا يجوز قسمها على الغانمين.
(٢) الخراج: يكون الخراج على أرض لها ماء تسقى به وإن لم تزرع.

أما التي صالحناهم على أنها لهم ولنا الخراج عنها، فهي كالجزية، تسقط بإسلامهم. ولهذا كان الخراج أجرة، وإن تقديره يرجع إلى الحاكم، فيضعه بحسب اجتهاده؛ إذ إن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، ولا يلزم الرجوع إلى ما وضعه عمر رضي الله عنه. وما وضعه عمر وغيره من الأئمة يبقى على ما هو عليه، فليس لأحد أن يغيره ما لم يتغير السبب؛ لأن تقديره حكم.

العجز عن عمارة الأرض الخراجية: ومن كان تحت يده أرض خراجية، فعجز عن عمارتها، أجبر على أحد أمرين:

١- إما أن يؤجرها.

٢- أو ترفع يده عنها؛ لأن الأرض هي في الواقع للمسلمين، ولا يجوز تعطيلها عليهم.

ميراث الأرض المفتوحة: وهذه الأرض يجري فيها الميراث، فينتقل ميراثها إلى وارث من كانت بيده، على الوجه الذي كانت عليه في يد مورثه.

الفيء

تعريفه: الفيء؛ مأخوذ من فاء يفيء، إذا رجع. وهو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال، وهو الذي ذكره الله، سبحانه، في قوله: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ[1] عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٦) مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٧) لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٠)﴾ [الحشر: ٦ - ١٠]. فذكر الله المهاجرين الذين هاجروا إلى المدينة، ممن دخل في الإسلام قبل الفتح، وذكر الأنصار، وهم أهل المدينة، الذين آووا المهاجرين، وذكر من جاء من بعد هؤلاء إلى يوم القيامة.

تقسيمه: قال القرطبي: قال مالك: هو موكول إلى نظر الإمام واجتهاده، فيأخذ منه من غير تقدير، ويعطي منه القرابة باجتهاده، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين. وبه قال الخلفاء الأربعة، وبه عملوا، وعليه يدل قوله ﷺ: «ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم». [حسن صحيح].

---

(١) أوجفتم: أعملتم الإيجاف؛ وهو سرعة السير. والركاب: الإبل التي يسار عليها، لا واحد لها من لفظها؛ أي: ما تعبتم ولا حركتم خيلاً ولا إبلاً؛ أي: لم يعدوا في تحصيله خيلاً ولا إبلاً، بل حصل بلا قتال.

وإن لم يقسمه أخماساً ولا أثلاثاً، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم؛ لأنهم أهم من يدفع إليه، قال الزجاج محتجاً لمالك: قال الله ﷻ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥] وللرجل جائز بإجماع أن ينفق في غير هذه الأصناف، إذا رأى ذلك. وذكر النسائي عن عطاء في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال: ٤١] قال: خمس الله وخمس رسوله واحد، كان رسول الله ﷺ يحمل منه ويعطي منه، ويضعه حيث شاء، ويصنع به ما شاء. [illegible] واختلفت السنن في كيفية قسمة الفيء، فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه الفيء قسمه في يومه فأعطى الآهل حظين وأعطى الأعزب حظاً. وكان أبو بكر ﷺ يقسم للحر والعبد، يتوخى كفاية الحاجة. ووضع عمر ﷺ الديوان على السوابق والحاجات، فالرجل وقدمه، والرجل وبلاؤه، والرجل وعياله، والرجل وحاجته. والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن يحمل على أنه يجري ذلك على الاجتهاد، فيتوخى كلٌّ المصلحة بحسب ما رأى في وقته.

عقد الأمان

إذا طلب الأمان أي فرد من الأعداء المحاربين قُبل منه، وصار بذلك آمناً، فلا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

من له هذا الحق؟: هذا الحق ثابت للرجال والنساء، والأحرار والعبيد، فمن حق أي فرد من هؤلاء أن يؤمّن أي فرد من الأعداء يطلب الأمان، ولا يمنع من هذا الحق أحد من المسلمين، إلا الصبيان والمجانين، فإذا أمّن صبي أو مجنون أحداً من الأعداء، فإنه لا يصح أمان واحد منهما؛ روى أحمد، وأبو داود، والنسائي، والحاكم، عن علي ـ كرم الله وجهه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، وهم يد على من سواهم». [أحمد (١/ ١٢٢)، وأبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٨/ ٢٤)، والحاكم (٢/ ١٤١)]. وروى البخاري، وأبو داود، والترمذي، عن أم هانئ بنت أبي طالب ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت: قلت: يا رسول الله، زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلاً قد أجرته فلان ابن هبيرة. فقال رسول الله ﷺ: «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ». [البخاري (٣٥٧)، وأبو داود (٢٧٦٣)، والترمذي (٢٧٣٤)].

نتيجة الأمان: ومهما تقرر الأمان بالعبارة أو الإشارة، فإنه لا يجوز الاعتداء على المؤمَّن؛ لأنه بإعطاء الأمان له، عصم نفسه من أن تزهق، ووقاه من أن تسترق. وروي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه بلغه أن بعض المجاهدين قال لحربي من العجم: لا تخف. ثم قتله، فكتب عمر إلى قائد الجيش: إنه بلغني أن رجالاً منكم يطلبون العِلْج(١)، حتى إذا اشتد في الجبل وامتنع، يقول له: لا تخف. فإذا أدركه قتله! وإني

(١) العلج: الكافر من العجم.

ميراثه : إذا مات المستأمن في دار الإسلام أو في دار الحرب ، فإن ملكيته لماله لا تنقطع عنه ، وينتقل إلى ورثته ، عند الجمهور ، خلافًا للشافعي . وعلى الدولة الإسلامية أن تنقل ماله إلى ورثته ، وترسله إليهم ، فإن لم يكن له ورثة ، كان ذلك المال فيئًا للمسلمين .

العهود والمواثيق

احترام العهود : إن احترام العهود والمواثيق واجب إسلامي ؛ لما له من أثر طيب ، ودور كبير في المحافظة على السلام ، وأهمية كبرى في فض المشكلات ، وحل المنازعات ، وتسوية العلاقات . وجاء في كلام العرب : « من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو ممن كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته » . وهذا حق ، فإن حسن معاملة الناس ، والوفاء لهم ، والصدق معهم ، دليل كمال المروءة ، ومظهر من مظاهر العدالة ، وذلك يستوجب الأخوة والصداقة . والله - سبحانه - يأمر بالوفاء بجميع العهود والالتزامات ، سواء أكانت عهودًا مع الله ، أم مع الناس ، فيقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة : ١] . وأي تقصير في الوفاء بهذا الأمر يعتبر إثمًا كبيرًا ، يستوجب المقت والغضب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ ﴾ [الصف : ٢ ، ٣] . وكل ما يقطعه الإنسان على نفسه من عهد ، فهو مسئول عنه ، ومحاسب عليه : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٤] . وحق العهد مقدم على حق الدين : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ﴾ [الأنفال : ٧٢] .

والوفاء جزء من الإيمان ، يقول الرسول ﷺ : « إن حسن العهد من الإيمان »[1] . [الحاكم (١/ ١٥ ، ١٦) والقضاعي في مسند الشهاب (٩٧٢) وابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٨٢٤)] . وليس للوفاء جزاء إلا الجنة : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۝ ﴾ [المؤمنون : ٩ - ١١] . ولقد كان الوفاء خلق الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام - : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝ ﴾ [مريم : ٥٤] . وكان رسولنا ﷺ المثل الأعلى في هذا الخلق ، قال عبد الله بن أبي الحمساء : بايعت رسول الله ﷺ ببيع قبل أن يبعث ، وبقيت[2] له بقية ، فوعدته أن آتيه بها في مكانه ، فنسيت ، ثم ذكرت بعد ثلاث فجئت ، فإذا هو في مكانه ، فقال ﷺ : « يا فتى ، لقد شققت علي ، أنا هاهنا منذ ثلاث[3] أنتظرك » . [أبو داود (٤٩٩٦) وابن أبي الدنيا في الصمت (٤٥٧)] .

وقد عاهد رسول الله ﷺ - بعد الهجرة - اليهود عهدًا ، أقرهم فيه على دينهم ، وأمنهم على أموالهم ، بشرط ألا يعينوا عليه المشركين ، فنقضوا العهد ، ثم اعتذروا ، ثم رجعوا ، فنقضوه مرة أخرى ، فأنزل الله

---

(١) قال الحاكم : إنه صحيح ، وأقره الذهبي .
(٢) بقيت له بقية : أي بقية من ثمن البيع .
(٣) منذ ثلاث : أي ثلاث ليال ، أي أنه انتظره منذ ثلاثة وفاء بالوعد .

تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (55) الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ (56)﴾ [الأنفال: 55، 56]. وعاهد ثعلبة ربه على أن يعطي كلّ ذي حق حقه، إذا وسّع الله عليه في الرزق، وأعطاه من فضله، فلما بسط الله له في رزقه، وأكثر له من المال والثروة، نقض العهد، وبخل على عباد الله، فأنزل الله في حقه: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ (75) فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ (76) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (77)﴾ [التوبة: 75 - 77]. ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمرو، قال: إنه خطب إليّ ابنتي رجلٌ من قريش، وقد كان مني إليه شبه الوعد، فوالله لا ألقى الله بثلث النفاق، أشهدكم أني قد زوجته ابنتي. وهو يشير بذلك إلى قول رسول الله ﷺ: «ثلاث من كن فيه فهو منافق، وإن صام، وصلى، وزعم أنه مسلم: من إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»(1). [أبو يعلى في مسنده (4098) ومجمع الزوائد (1/107) ونحوه رواه البخاري (33) ومسلم (59)].

وفي التشنيع على الناقضين للعهود، يقول الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (91) وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (92)﴾ [النحل: 91، 92].

شروط العهود: ويشترط في العهود التي يجب احترامها والوفاء بها الشروط الآتية:

1- ألا تخالف حكمًا من الأحكام الشرعية المتفق عليها.

يقول الرسول ﷺ: «كلّ شرط ليس في كتاب الله(2) فهو باطل، وإن كان مائة شرط». [أحمد (6/213) وابن ماجه (2521)].

2- أن تكون عن رضًا واختيار، فإن الإكراه يسلب الإرادة، ولا احترام لعقد لم تتوفر فيه حريتها.

3- أن تكون بينة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، حتى لا تؤوّل تأويلاً يكون مثارًا للاختلاف عند التطبيق.

نقض العهود: ولا تنقض العهود، إلا في إحدى الحالات الآتية:

1- إذا كانت مؤقتة بوقت أو محددة بظرف معين، وانتهت مدتها، وانتهى ظرفها؛ روى أبو داود، والترمذي، عن عمرو بن عبسة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يحلّن عهدًا ولا يشدنه، حتى يمضي أمده، أو ينبذ إليهم على سواء». [أحمد (4/111) وأبو داود (2759) والترمذي (1580) والنسائي في الكبرى (8732)]. ويقول القرآن الكريم: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

---

(1) رواه البخاري.

(2) كتاب الله: أي حكم الله.

ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ④﴾ [التوبة: ٤].

٢- إذا أخل العدو بالعهد: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]، ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ⑫ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ⑬﴾ [التوبة: ١٢، ١٣].

٣- إذا ظهرت بوادر الغدر، ودلائل الخيانة: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ⑤⑧﴾ [الأنفال: ٥٨].

الإعلام بالنقض، تحرزا عن الغدر

إذا غلب احتمال الخيانة ممن كان بينهم وبين المسلمين عهد، فإنه لا تجوز محاربتهم، إلا بعد إعلامهم بنبذ العهد، وبلوغ خبره إلى القريب والبعيد، حتى لا يؤخذوا على غرة. يقول الله - سبحانه -: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ⑤⑧﴾ [الأنفال: ٥٨]. وقاعدة الإسلام: «وفاء بغدر، خير من غدر بغدر».

قال محمد بن الحسن - في كتاب السير الكبير -: لو بعث أمير المسلمين إلى ملك الأعداء من ينبذ إليهم العهد، عند تحقق سببه، فلا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم، وعلى أطراف مملكتهم؛ إلا بعد مضي الوقت الكافي لأن يبعث الملك إلى تلك الأطراف خبر النبذ، حتى لا يأخذهم على غرة، ومع ذلك إذا علم المسلمون يقينًا أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم فالمستحب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يعلموهم بالنبذ، لأن هذا شبه بالخديعة.

وكما على المسلمين أن يتحرزوا من الخديعة، عليهم أن يتحرزوا من شبهة الخديعة. وحدث أن أهل قبرص أحدثوا حدثًا عظيمًا في ولاية عبد الملك بن مروان فأراد نبذ عهدهم ونقض صلحهم، فاستشار الفقهاء في عصره، ومنهم: الليث بن سعد ومالك بن أنس، فكتب الليث بن سعد: إن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الإسلام ومناصحة أهل الأعداء (الروم) وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ وإني أرى أن تنبذ إليهم وأن تنظرهم سنة. أما مالك بن أنس فكتب في الجواب يقول: إن أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديمًا متظاهرًا من الولاة لهم. ولم أجد أحدًا من الولاة نقض صلحهم، ولا أخرجهم من ديارهم، وأنا أرى أن تعجل منابذتهم حتى تتجه الحجة عليهم فإن الله يقول: ﴿فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ فإن لم يستقيموا بعد ذلك ويدعوا غشهم ورأيت الغدر ثابتًا فيهم، أوقعت بهم بعد النبذ والإعذار فرزقت النصر.

من معاهدات الرسول

١ ـ ولقد عاهد النبي ﷺ بني ضمرة من قبائل العرب ، وهذا نص ذلك العهد : «هذا كتاب محمد رسول الله ﷺ لبني ضمرة ، بأنهم آمنون على أموالهم وأنفسهم ، وأن لهم النصر على من رامهم ، إلا أن يحاربوا في دين الله ، ما بلّ بحر صوفة ، وأن النبي ﷺ إذا دعاهم إلى النصرة أجابوه ، عليهم بذلك ذمة الله ورسوله ، ولهم النصر من بر منهم واتقى» . [الروض الأنف (٢/ ٥٨ ـ ٥٩) وطبقات ابن سعد (١/ ٢/ ٢٧)] .

٢ ـ كما عاهد اليهود على حسن الجوار أول ما استقر به المقام بالمدينة ، وفيما يلي نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

«هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم ، أنهم أمة واحدة من دون الناس ، المهاجرين من قريش على ربعتهم[1] يتعاقلون[2] بينهم ، وهم يفكون عانيهم[3] بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو عوف على ربعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الحارث (من الخزرج) على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وأن المؤمنين لا يتركون مفرحًا[4] بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل . وألا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه ، وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كلّ من بغى منهم ، أو ابتغى دسيعة[5] ظلم ، أو إثمًا ، أو عدوانًا أو فسادًا بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعًا ولو كان ولد أحدهم .

ولا يقتل مؤمن مؤمنًا في كافر ، ولا ينصر كافرًا على مؤمن .

---

(١) أمرهم الذي كانوا عليه .

(٢) يتعاقلون: يدفعون دية القتيل ويعطونها . واحده من العقل وهو ربط إبل الدية لدفعها لأهل القتيل .

(٣) عانيهم : أسيرهم .

(٤) هو من أثقله الدين والغرم [illegible] دفعه .

(٥) الدسيعة : الدفع ، والمعنى : طلب دفعًا على سبيل الظلم أو ابتغى عطية على سبيل الظلم .

وأن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم، وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس، وأنه من تبعنا من يهود، فإن له النصر والأسوة[1] غير مظلومين ولا متناصر عليهم.

وأن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم[2]. وأن كلّ غازية غزت معنا يعقب بعضها[3] بعضًا، وأن المؤمنين يبيء[4] بعضهم على بعض، بما نال دماءهم في سبيل الله. وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه، وأنه لا يجير مشرك مالًا لقريش ولا نفسًا، ولا يحول دونه على مؤمن. وأنه من اعتبط[5] مؤمنًا قتلًا عن بينة فإنه قود به[6] إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه. وأنه لا يحل لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثًا أو يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإنه عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل[7].

وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مردّه إلى الله وإلى محمد. وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين[8]. وأن يهود بني عوف، أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم، فإنه لا يوتغ[9] إلا نفسه وأهل بيته[10]، وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف، وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف، وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف، وأن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف، وأن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف، وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته، وأن جفنة، بطن من ثعلبة، كأنفسهم. وأن لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف، وأن البر دون الإثم، وأن موالي ثعلبة كأنفسهم. وأن بطانة يهود كأنفسهم، وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد، وأنه لا ينحجز على ثأر جرح، وأنه من فتك فبنفسه وأهل بيته، إلا من ظلم، وأن الله على أبر هذا.

وأن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح، والنصيحة، والبر دون الإثم[11].

---

(1) في هذا ما يحقق النصر والمساواة لمن مع اليهود.
(2) يؤخذ من هذا أن إعلان الحرب على جماعة مسلمة إعلان لها على الأمة الإسلامية كلها.
(3) أي يكون الغزو مناوبة يعقب بعضهم بعضًا فيه.
(4) يبيء: من أباءت القاتل بالمقتول إذا قتلته به.
(5) اعتبط: قتله بلا جناية أو جريرة توجب قتله.
(6) فإنه مقتول بما قتل به وقصاص.
(7) فيه منع نصرة المجرم.
(8) فيه استقلال كل أمة المسلمين واليهود. كما أنها تضمنت معاهدة عسكرية تنص على تعاون الأطراف في كل حرب، وعلى كل منهما نفقة جيشها خاصة.
(9) يوتغ: يهلك ويفسد.
(10) في هذا تقرير حرية الدين والاعتقاد.
(11) في هذا إلزام الطرفين التشاور والتناصح قبل دخول الحرب.

وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم[١]، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم، وأنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها، وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره، وأنه لا تجار قريش، ولا من نصرها، وأن بينهم النصر على من دهم يثرب، وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه، فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك، فإنه لهم على المؤمنين؛ إلا من حارب في الدين، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم، وأن يهود الأوس، مواليهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الإثم، لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره، وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم.

وأنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وأثم، وأن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله ﷺ»[٢] [illegible]

---

(١) لا بد أن تكون الحرب مشروعة حتى تكون للمسلمين المشاركة فيها.

(٢) منقول من كتاب مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، للدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي، أستاذ الحقوق الدولية بالجامعة العثمانية بحيدرآباد دكن.

الأيمان

تعريفها : الأيمان ، جمع يمين وهي اليد المقابلة لليد اليسرى ، وسُمّي بها الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل بيمين صاحبه ، وقيل : لأنها تحفظ الشيء كما تحفظه اليمين . ومعنى اليمين في الشرع : تحقيق الأمر أو توكيده بذكر اسم الله - تعالى - أو صفة من صفاته ، أو هو عقد يقوي به الحالف عزمه على الفعل أو الترك . واليمين والحلف والإيلاء والقسم بمعنى واحد .

اليمين لا يكون إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته : ولا يكون الحلف إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته ، سواء أكانت صفات ذات ، أو صفات أفعال ، كقوله ، والله ، وعزة الله ، وعظمته ، وكبريائه ، وقدرته ، وإرادته ، وعلمه . . . كما نحلف بالمصحف أو القرآن أو سورة أو آية منه .

وفي القرآن الكريم يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الذاريات ٢٢ ، ٢٣] . ويقول : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴿٤٠﴾ عَلَىٰ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٤١﴾ ﴾ [المعارج ، ٤٠ ، ٤١] .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كانت يمين النبي ﷺ : « لا ، ومقلّب القلوب » . [أحمد (٢/ ٢٦) والبخاري (٦٦٢٨) وأبو داود (٣٢٦٣) والترمذي (١٥٤٠) والنسائي (٧/٢) وابن ماجه (٢٠٩٢)] . وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد[1] في الدعاء قال : « والذي نفس أبي القاسم بيده » رواه أبو داود . [أبو داود (٣٢٦٤)] .

أيمُ الله وعمرُ الله وأقسمت عليك قسم : وأيمُ الله يمين لأنها بمعنى : والله ، أو وحق الله . ويمين الله يمين عند الأحناف والمالكية لأن معناها : أحلف بالله . وقالت الشافعية : لا تكون يمينًا إلا بالنية ، فإن نوى الحالف اليمين انعقدت ، وإن لم ينو لم تنعقد . وعند أحمد : روايتان أصحهما أنها تنعقد .

وعَمْرُ الله يمين عند الأحناف والمالكية ؛ لأنها بمعنى وحياة الله وبقائه . وقال الشافعي - رضي الله عنه - وأحمد وإسحاق : لا يكون يمينًا إلا بالنية .

وكلمة أقسمت عليك ، وأقسمت بالله ، يرى بعض العلماء أنه يكون يمينًا مطلقًا ، ويرى أكثرهم أنه لا يكون يمينًا إلا بالنية . وذهبت الشافعية إلى ما ذكر فيه اسم الله يكون يمينًا ، وأن ما لم يذكر فيه اسم الله لا يكون يمينًا وإن نوى اليمين .

وقال مالك - رضي الله عنه - : إن قال الحالف : أقسمت بالله ، كان يمينًا ، وإن قال : أقسمت أو أقسمت عليك ، فإنه في هذه الصورة لا يكون يمينًا إلا بالنية .

الحلف بأيمان المسلمين : سبق أن قلنا من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث فإنه يلزمه كفارة يمين عند

---

[1] اجتهد : بالغ .

للشافعية، ولا يلزمه شيء عند مالك. ومن حلف فقال: إن فعلت كذا فعليّ صيام شهر أو الحج إلى بيت الله الحرام. أو قال: إن فعلت كذا فالحلال عليّ حرام. أو قال: إن فعلت كذا فكل ما أملكه صدقة، فهذا وأمثاله فيه كفارة يمين متى حنث، وهو أظهر أقوال العلماء، وقيل: لا شيء فيه. وقيل: إذا حنث لزمه ما علقه وحلف به.

الحلف بأنه غير مسلم، أو الحلف بالبراءة من الإسلام: من حلف أنه يهودي، أو نصراني، أو أنه بريء من الله أو من رسوله ﷺ: إن فعل كذا ففعله، فقال جماعة من العلماء منهم الشافعي: ليس هذا بيمين ولا كفارة عليه؛ لأن النصوص اقتصرت على التهديد والزجر الشديد.

وروى أبو داود والنسائي عن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «من حلف فقال: إني بريء من الإسلام فإن كان كاذبًا فهو كما قال[1]، وإن كان صادقًا فلن يرجع إلى الإسلام سالمًا»[2]. [أبو داود (٣٢٥٨) والنسائي (٧/ ٦) وابن ماجه (٢١٠٠)]. ومن ثابت من الصحاح أن النبي ﷺ قال: «من حلف بغير ملة الإسلام فهو كما قال». وذهب الأحناف وأحمد وإسحاق وسفيان والأوزاعي: إلى أنه يمين، وتجب الكفارة إن حنث.

الحلف بغير الله محظور: وإذا كانت اليمين لا تكون إلا بذكر اسم الله أو ذكر صفة من صفاته، فإنه يحرم الحلف بغير ذلك؛ لأن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به. والله وحده هو المختص بالتعظيم. فمن حلف بغير الله فأقسم بالنبي، أو الولي، أو الأب، أو الكعبة، أو ما شابه ذلك، فإن يمينه لا تنعقد، ولا كفارة عليه إذا حنث، وأثم بتعظيمه غير الله.

١ - عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ أدرك عمر - رضي الله عنه - في ركب وهو يحلف بأبيه. فناداهم الرسول ﷺ: «ألا إن الله - عز وجل - ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت». قال عمر: فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ نهى عنها، ذاكرًا ولا آثرًا[3]. [البخاري (٦٦٤٦) ومسلم (٣/ ١٦٤٦)].

٢ - وسمع ابن عمر - رضي الله عنهما - رجلًا يحلف: لا، والكعبة، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك». [أحمد (٢/ ٣٤)].

٣ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال - قال النبي ﷺ: «من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فليتصدق»[4]. [البخاري (٤٨٦٠) ومسلم (٥/ ١٦٤٧)].

---

(١) أي هو كما قال عقوبة له على كذبه.
(٢) إن قصد بذلك إبعاد نفسه عن الكفر، وليقل: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ ويستغفر الله ويتوب إليه، وإن قصد الكفر إن عمل المحلوف عليه كفر والعياذ بالله.
(٣) أي لم أحلف بأبيه من قبل نفسي ولا حاكيًا عن غيري.
(٤) اللات والعزى: صنمان لأهل مكة كانوا يحلفون بهما في الجاهلية. فمن حلف بهما، فليكفر عنه بقوله: لا إله إلا الله. كما يتصدق إذا طلب لعب القمار من صاحبه.

٤ ـ وعند أبي داود : « من حلف بالأمانة فليس منا » . [أبو داود (٣٢٥٣) وأحمد (٥/ ٣٥٢)] ، أي ليس على طريقتنا .

٥ ـ وقال ﷺ : « لا تحلفوا بآبائكم ، ولا بأمهاتكم ، ولا بالأنداد ـ أي الأصنام ـ ولا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » . رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة . [أبو داود (٣٢٤٨) والنسائي (٧/ ٥)]

الحلف بغير الله دون تعظيم للمحلوف به : جاء النهي عن الحلف بغير الله إذا كان يقصد بذكره التعظيم كالحالف بالله يقصد بذكره تعظيمه ، أما إذا لم يقصد التعظيم ، بل قصد تأكيد الكلام فهو مكروه من أجل المشابهة ، ولأنه يشعر بتعظيم غير الله . وقد قال الرسول ﷺ للأعرابي : « أفلح وأبيه » . [أبو داود (٣٩٢)] .

قال **البيهقي** : إن ذلك كان يقع من العرب ويجري على ألسنتهم من دون قصد . وأيد النووي هذا الرأي وقال : إنه هو الجواب المرضي .

قسم الله بالمخلوقات : كان العرب ينصتون بالكلام المبدوء بالقسم ويلقون إليه السمع مصغين لأنهم يرون أن قسم المتكلم دليل على عظم الاهتمام بما يريد أن يتكلم به . وأنه أقسم ليؤكد كلامه ، وعلى هذا جاء القرآن الكريم بقسم بأشياء كثيرة .

منها القرآن : كقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ [ق : ١] . ومنها بعض المخلوقات مثل : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشمس : ١] . ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝ وَالْفَجْرِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [...] . وإنما كان ذلك لحكم كثيرة في المقسم به والمقسم عليه . من هذه الحكم : لفت النظر إلى مواضع العبرة في هذه الأشياء بالقسم بها . والحث على تأملها حتى يصلوا إلى وجه الصواب فيها . فقد أقسم ـ سبحانه وتعالى ـ بالقرآن لبيان أنه كلام الله حقًا وبه كل أسباب السعادة ، وأقسم بالملائكة لبيان أنهم عباد الله خاضعون له وليسوا بآلهة يعبدون . وأقسم بالشمس والقمر والنجوم لما فيها من الفوائد والمنافع ، وأن تغيرها من حال إلى حال يدل على حدوثها ، وأن لها خالقًا وصانعًا حكيمًا ، فلا يصح الغفلة عن شكره والتوجه إليه . وأقسم بالريح ، والطور ، والقلم ، والسماء ذات البروج إذ أن ذلك كله من آيات الله التي يجب التوجه إليها بالفكر والنظر .

أما المقسم عليه فأهمه : وحدانية الله ، ورسالة النبي ﷺ ، وبعث الأجساد مرة أخرى ، ويوم القيامة ؛ لأن هذه هي أسس الدين التي يجب أن تعمق جذورها في النفس . والقسم بالمخلوقات مما اختص الله به . أما نحن البشر فلا يصح لنا أن نقسم إلا بالله أو بصفة من صفاته على النحو المتقدم ذكره .

شرط اليمين وركنها : ويشترط في اليمين : العقل ، والبلوغ ، والإسلام ، وإمكان البر ، والاختيار ، فإن حلف مكرهًا لم تنعقد يمينه .

وركنها : اللفظ المستعمل فيها .

حكم اليمين : وحكم اليمين أن يفعل الحالف المحلوف به فيكون بارًا ، أو لا يفعله فيحنث وتجب الكفارة .

أقسام اليمين :

تنقسم الأيمان أقساماً ثلاثة :

١ - اليمين اللغو .

٢ - اليمين المنعقدة .

٣ - اليمين الغموس .

اليمين اللغو وحكمها : ويمين اللغو : هي الحلف من غير قصد اليمين كأن يقول المرء : والله لتأكلن ، أو لتشربن ، أو لتحضرن ، ونحو ذلك لا يريد به يميناً ، ولا يقصد به قسماً ، فهو من سقط القول .

فعن السيدة عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت : أنزلت هذه الآية : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة : ٢٢٥] في قول الرجل : لا والله ، وبلى والله ، وكلا والله . رواه البخاري ومسلم وغيرهما . وقال مالك - رضي الله عنه - والأحناف ، والليث ، والأوزاعي : لغو اليمين أن يحلف على شيء يظن صدقه ، فيظهر خلافه ؛ فهو من باب الخطأ . وعند أحمد - رضي الله عنه - روايتان كالمذهبين .

وحكم هذا اليمين : أنه لا كفارة فيه ولا مؤاخذة عليه .

اليمين المنعقدة وحكمها : واليمين المنعقدة هي اليمين التي يقصدها الحالف ويصمم عليها ، فهي يمين متعمدة مقصودة ، وليست لغواً يجري على اللسان بمقتضى العرف والعادة . وقيل اليمين المنعقدة هي أن يحلف على أمر من المستقبل أن يفعله أو لا يفعله .

حكمها : وجوب الكفارة فيها عند الحنث . يقول الله تعالى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢٥] . ويقول : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المائدة : ٨٩] .

اليمين الغموس وحكمها : واليمين الغموس وتسمى أيضاً : الصابرة ، وهي اليمين الكاذبة التي تهضم بها الحقوق ، أو التي يقصد بها الفسق والخيانة . وهي كبيرة من كبائر الإثم . ولا كفارة فيها [(١)] . لأنها أعظم من أن تكفر . وسميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم . وتجب التوبة منها ، ورد الحقوق إلى أصحابها إذا ترتب عليها ضياع هذه الحقوق . يقول الله سبحانه : ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل : ٩٤] .

١ - وروى أحمد - رضي الله عنه - وأبو الشيخ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال :

---

(١) وقال الشافعي ، ورواية عن أحمد - رضي الله عنهما - فيها الكفارة

يمين المكره غير لازمة: لا يلزم الوفاء باليمين التي يكره المرء عليها، ولا يأثم إذا حنث[1] فيها للحديث المتقدم، ولأن المكره مسلوب الإرادة، وسلب الإرادة يسقط التكليف، ولهذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى أن يمين المكره لا تنعقد، خلافا لأبي حنيفة.

الاستثناء في اليمين: من حلف فقال: إن شاء الله، فقد استثنى ولا حنث عليه. فعن ابن عمر أن الرسول ﷺ قال: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فلا حنث عليه». رواه أحمد وغيره، وصححه ابن حبان. (أحمد ([illegible])، والترمذي ([illegible])، والنسائي ([illegible])، وابن ماجه ([illegible])).

تكرار اليمين: إذا كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحنث، فقال أبو حنيفة ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد: يلزم بكل يمين كفارة، وعند الحنابلة أن من لزمه أيمان قبل التكفير موجبها واحد، فعليه كفارة واحدة؛ لأنها كفارات من جنس واحد. وإن اختلف موجب الأيمان وهو الكفارة كالظهار ويمين بالله لزمته الكفارتان ولم تتداخلا.

كفارة اليمين

تعريف الكفارة: الكفارة صيغة مبالغة من الكفر، وهو الستر، والمقصود بها هنا الأعمال التي تكفر بعض الذنوب وتسترها حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به في الدنيا ولا في الآخرة. والذي يكفر اليمين المنعقدة إذا حنث فيها الحالف:

١. الإطعام.

٢. الكسوة.

٣. العتق.

على التخيير، فمن لم يستطع فليصم ثلاثة أيام.

وهذه الثلاثة مرتبة ترتيبا تصاعديا؛ أي يبدأ من الأدنى للأعلى، فالإطعام أدناها، والكسوة أوسطها، والعتق أعلاها.

يقول الله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩].

حكمة الكفارة: الحنث خُلف وعدم وفاء، فتجب الكفارة جبرا لهذا.

الإطعام: لم يرد نص شرعي في مقدار الطعام ونوعه، وكل ما كان كذلك يرجع فيه إلى التقدير

---

(١) الحنث في اليمين يكون بفعل ما حلف على تركه، أو ترك ما حلف على فعله.

بالعرف ، فيكون الطعام مقدرًا بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيته غالبًا - لا من الأعلى الذي يتوسع به في المواسم والمناسبات ، ولا من الأدنى الذي يطعمه في بعض الأحيان - فلو كانت عادة الإنسان الغالبة في بيته أكل اللحم والخضراوات وخبز البر فلا يجزئ ما دونه . وإنما يجزئ ما كان مثله أو أعلى منه ، لأن المثل وسط ، والأعلى فيه الوسط وزيادة . وهذا مما يختلف باختلاف الأفراد والبلاد . وقد كان الإمام مالك - رضي الله عنه - يرى أن المد يجزئ في المدينة قال : وأما البلدان فلهم عيش غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقوله - تعالى - : ﴿ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] . وهذا مذهب داود وأصحابه . واشترط الفقهاء أن يكون العشرة المساكين من المسلمين إلا أبا حنيفة ، فإنه جوز دفعها إلى فقراء أهل الذمة . ولو أطعم مسكينًا عشرة أيام ، فإنه يجزئ عن عشرة مساكين عند أبي حنيفة ، وقال غيره : يجزئ عن مسكين واحد . وإنما تجب كفارة الإطعام على المستطيع ، وهو من يجد ذلك فاضلاً عن نفقته ونفقة من يعول . وقدر بعض العلماء الاستطاعة بوجود خمسين درهمًا عنده ، كما قال قتادة ، أو عشرين كما قاله النخعي .

الكسوة : وهي اللباس ، ويجزئ منها ما يسمى كسوة ، وأقل ذلك ما يلبسه المساكين عادة ؛ لأن الآية لم تقيدها بالأوسط ، أو مما يلبسه الأهل ، فيكفي القميص السابغ (جلابية) مع السراويل . كما تكفي العباءة أو الإزار والرداء . ولا يجزئ فيها القلنسوة أو العمامة أو الحذاء أو المنديل أو المشنفة . وعن الحسن وابن سيرين : أن الواجب ثوبان ، ثوبان . وعن سعيد بن المسيب : عمامة يلف بها رأسه ، وعباءة يلتحف بها . وعن عطاء ، وطاووس ، والنخعي : ثوب جامع كالملحفة والرداء . وعن ابن عباس - رضي الله عنه - : عباءة لكل مسكين أو شملة .

وقال مالك وأحمد - رضي الله عنهما - : يدفع لكل مسكين ما يصح أن يصلي فيه إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه .

تحرير الرقبة : أي إعتاق الرقيق وتحريره من العبودية ، ولو كان كافرًا ، عملاً بإطلاق الآية عند أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر .

واشترط الجمهور كفارة الأيمان حملاً للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل والظهار إذ تقول الآية : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء : ٩٢] .

الصيام عند عدم الاستطاعة : فمن لم يستطع واحدة من هذه الثلاث ، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام . فإن لم يستطع لمرض أو نحوه ، ينوي الصيام عند الاستطاعة ، فإن لم يقدر ، فإن عفو الله يسعه .

ولا يشترط التتابع في الصوم ، فيجوز صيامها متتابعة ، كما يجوز صيامها متفرقة . وما ذكره الحنفية ، والحنابلة ، من اشتراط التتابع ، غير صحيح ، فقد استدلوا بقراءة جاء فيها كلمة (متتابعات) وهي قراءة شاذة ولا يستدل بالقراءة الشاذة ، لأنها ليست قرآنًا ، ولم تصح هنا حديثًا حتى تكون تفسيرًا من النبي ﷺ للآية .

إخراج القيمة : اتفق الأئمة الثلاثة على أن كفارة اليمين لا يجزئ فيها إخراج القيمة من الإطعام والكسوة ، وأجاز ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه .

الكفارة قبل الحنث وبعده : اتفق الفقهاء على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث واختلفوا في جواز تقديمها عليه . فجمهور الفقهاء يرى أنه يجوز تقديم الكفارة على الحنث ، وتأخيرها عنه : ففي الحديث عند مسلم وأبي داود والترمذي : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليكفّر عن يمينه وليفعل »(١) . [مسلم (١٦٥٠) ، وأبو داود ([illegible]) ، والترمذي ([illegible])] . ففي هذا الحديث جواز تقديم الكفارة على الحنث .

وإذا تقدمت الكفارة على الحنث كان الشروع في الحنث غير الشروع في الإثم ، إذ تقديم الكفارة يجعل الشيء المحلوف عليه مباحًا .

وعند مسلم أيضًا ما يفيد جواز تأخير الكفارة لقول الرسول ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليأتها ، وليكفّر عن يمينه » . [مسلم ([illegible])] .

قال هؤلاء : ومن قدم الحنث كان شارعًا في معصية ، وقد يموت قبل أن يتمكن من الكفارة ، ولعل هذه هي حكمة إرشاد الرسول ﷺ إلى تقديم الكفارة .

ويرى أبو حنيفة أن الكفارة لا تصح إلا بعد الحنث لتحقق موجبها حينئذ . وقوله ﷺ : « فليكفّر عن يمينه ، وليفعل الذي هو خير » ، معناه عنده : فليقصد أداء الكفارة ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ [النحل : ٩٨] . أي إذا أردت . والأول أرجح .

جواز الحنث للمصلحة : الأصل أن يفي الحالف بما حلف ، ويجوز له العدول عن الوفاء إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة . يقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [البقرة : ٢٢٤] . أي لا تجعلوا الحلف بالله مانعًا لكم من البر والتقوى والإصلاح . ويقول عز وجل : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [التحريم : ٢] . أي شرع الله لكم تحليل الأيمان بعمل الكفارة .

وروى أحمد والبخاري ومسلم : أن النبي ﷺ قال : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرًا منها ، فأت الذي هو خير ، وكفّر عن يمينك » . [أحمد (٥/ ٦١) ، والبخاري ([illegible]) ، ومسلم ([illegible])] .

أقسام اليمين باعتبار المحلوف عليه : وعلى هذا فإن تقسيم اليمين باعتبار المحلوف عليه إلى الأقسام الآتية :

١ - أن يحلف على فعل واجب أو ترك محرم ، فهذا يحرم الحنث فيه ؛ لأنه تأكيد لما كلفه الله به من عبادة .

٢ - أن يحلف على ترك واجب أو فعل محرم ، فهذا يجب الحنث فيه لأنه حلف على معصية ، كما تجب الكفارة .

---

(١) أي يفعل ما هو خير .

٣ - أن يحلف على فعل مباح أو تركه، فهذا يكره به الحنث ويندب البر.

٤ - أن يحلف على ترك مندوب، أو فعل مكروه، فالحنث مندوب، ويكره التمادي فيه، وتجب الكفارة.

٥ - أن يحلف على فعل مندوب، أو ترك مكروه، فهذا طاعة لله، فيندب له الوفاء، ويكره الحنث.

يفعل شيئًا من ذلك ولا كفارة عليه[1]؛ لأن النذر لم ينعقد. يقول الرسول ﷺ: «لا نذر في معصية»[2]، [أحمد (٦/ ٢٤٧)، وأبو داود (٣٢٩٠)، والترمذي (١٥٢٤)، والنسائي (٧/ ٢٦)، وابن ماجه (٢١٢٥)]. وقيل[3]: تجب الكفارة زجرًا وتغليظًا عليه.

النذر المباح: سبق أن ذكرنا أنه يصح النذر إذا كان قربة، ولا يصح إذا كان معصية.

وأما النذر المباح مثل أن يقول: لله علي أن أركب هذه السيارة أو ألبس هذا الثوب، فقد قال جمهور العلماء: ليس هذا بنذر ولا يلزم به شيء. روى أحمد أن النبي ﷺ بينما هو يخطب إذا هو بأعرابي قائم في الشمس فقال: «ما شأنك؟»، قال: نذرت أن لا أزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله ﷺ من الخطبة. فقال الرسول: «ليس هذا بنذر إنما النذر فيما ابتغي به وجه الله». [أحمد (٢/ ١٨٣)].

وقال أحمد: ينعقد. والناذر مخير بين الوفاء وبين تركه، وتلزمه الكفارة إذا تركه. ورجح هذا صاحب «الروضة الندية» فقال: النذر المباح يصدق عليه مسمى النذر، فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاء به، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود: إن امرأة قالت: يا رسول الله إني نذرت إذا انصرفت من غزوتك سالمًا أن أضرب على رأسك بالدف، فقال لها: «أوفي بنذرك». [أبو داود (٣٣١٢)]. وضرب الدف إذا لم يكن مباحًا فهو إما مكروه أو أشد من المكروه، ولا يكون قربة أبدًا. فإن كان مباحًا فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح، وإن كان مكروهًا فالإذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى.

النذر المشروط وغير المشروط:

والنذر قد يكون مشروطًا وقد يكون غير مشروط.

فالأول: هو التزام قربة عند حدوث نعمة أو دفع نقمة مثل: إن شفى الله مريضي فعلي إطعام ثلاثة مساكين، أو إن حقق الله أملي في كذا فعلي كذا. فهذا يلزم الوفاء به عند حصول المطلوب.

والثاني: النذر المطلق وهو أن يلتزم ابتداء بدون تعليق على شيء مثل: لله علي أن أصلي ركعتين. فهذا يلزم الوفاء به لدخوله تحت قوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه». [أحمد (٦/ ٣٦)، والبخاري (٦٦٩٦)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (٧/ ١٧)، وابن ماجه (٢١٢٦)].

النذر للأموات: وفي كتب الأحناف: أن النذر الذي يقع للأموات من أكثر العوام، وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى ضرائح الأولياء الكرام تقربًا إليهم كأن يقول: يا سيدي فلان إن رُدّ غائبي أو عوفي مريضي أو قضيت حاجتي فلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو الشمع أو الزيت كذا، فهو بالإجماع باطل وحرام لوجوه منها:

---

(1) هذا مذهب الجمهور غير أحمد.

(2) رواه مسلم من حديث عمران بن حصين.

(3) مذهب الحنفية ورواية عن الثوري والشافعية.

١ ـ أنه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز ؛ لأنه عبادة وهي لا تكون إلا لله .

٢ ـ أن المنذور له ميت ، والميت لا يملك .

٣ ـ أنه إن ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله ـ تعالى ـ فاعتقاده ذلك كفر والعياذ بالله .

اللهم إلا أن قال : يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضي أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي ، أن أطعم الفقراء الذين بباب الولي فلان أو أشتري حصير المسجد أو زيتًا لوقوده أو دراهم لمن يقوم بشعائره إلى غير ذلك مما فيه نفع للفقراء . والنذر لله ـ عز وجل ـ وذكر الولي إنما هو محل لصرف النذر لمستحقيه القاطنين برباطه أو مسجده . فيجوز بهذا الاعتبار .

ولا يجوز أن يصرف ذلك لغني ولا لشريف ولا لذي منصب أو ذي نسب أو علم ما لم يكن فقيرًا . ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء .

نذر العبادة بمكان معين : ولو نذر صلاة أو صيامًا أو قراءة أو اعتكافًا في مكان بعينه ، فإن كان للمكان المعين مزية في الشرع كالصلاة في المساجد الثلاثة ، لزم الوفاء به ، وإلا لم يتعين بالنذر الذي أمر الله بالوفاء به .

وقالت الشافعية : إذا نذر إنسان التصدق بشيء على أهل بلد معين لزمه ذلك وفاء بالتزامه ، ولو نذر صومًا في بلد لزمه لأنه قربة ولم يتعين مكان الصوم في ذلك البلد ، فله الصوم في غيره .

ولو نذر صلاة في بلد لم يتعين لها ويصلي في غيرها ؛ لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا المسجد الحرام أي الحرم كله ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، إذا نذر الصلاة في أحد هذه المساجد فيتعين لعظم فضلها لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى » [البخاري (١١٨٩) ومسلم (٢/١٠١٤/١٣٩٧)] . واستدلوا بدليل نقلي على تعيين مكان التصدق بالنذر ، وهو ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا ، لمكان يذبح فيه أهل الجاهلية . قال : « للصنم؟ » . قالت : لا . قال : « للوثن؟ » . قالت : لا . قال : « أوفي بنذرك » . [أبو داود (٣٣١٦)]

وقال الأحناف : من قال : لله علي أن أصلي ركعتين في موضع كذا أو أتصدق على فقراء بلد كذا . يجوز أداؤه في غير ذلك المكان عند أبي حنيفة وصاحبيه ؛ لأن المقصود من النذر هو التقرب إلى الله ـ عز وجل ـ وليس لذات المكان دخل في القربة .

وإن نذر صلاة ركعتين في المسجد الحرام فأداها في مكان أقل منه شرفًا أو فيما لا شرف له ، أجزأه عندهم ؛ لأن المقصود هو القربة إلى الله ـ تعالى ـ وذلك يتحقق في أي مكان .

النذر لشيخ معين : ومن نذر لشيخ معين فإن كان حيًا وقصد الناذر الصدقة عليه لفقره وحاجته أثناء حياته كان ذلك النذر صحيحًا ، وهذا من باب الإحسان الذي حبب فيه الإسلام .

ولو كان ميتًا وقصد الناذر الاستغاثة به وطلب الحاجات منه ، فإن هذا نذر معصية لا يجوز الوفاء به .

من نذر صومًا وعجز عنه: من نذر صومًا مشروعًا وعجز عن الوفاء به لكبر سن أو لوجود مرض لا يرجى برؤه، كان له أن يفطر ويكفر كفارة يمين أو يطعم عن كل يوم مسكينًا. وقيل: يجمع بينهما احتياطًا.

الحلف بالصدقة بالمال: من حلف بأن يتصدق بماله كله أو قال: مالي في سبيل الله. فهو من نذر اللجاج وبه كفارة يمين، وعليه الشافعي. وقال مالك: يخرج ثلث ماله. وقال أبو حنيفة: ينصرف ذلك إلى كل ما تجب فيه الزكاة من عينه من المال، دون ما لا زكاة فيه من عقار والدور ونحوها.

كفارة النذر: إذا حنث الناذر أو رجع عن نذره لزمته كفارة يمين. روى عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين». رواه ابن ماجه والترمذي وقال: حسن صحيح غريب.

(الترمذي (١٥٢٨) وابن ماجه (٢١٢٧)).

من مات وعليه نذر صيام: روى ابن ماجه أن امرأة سألت النبي ﷺ فقالت: إن أمي توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت قبل أن تقضيه، فقال: «ليصم عنها الولي». (ابن ماجه (٢١٣٣)).

* * *

البيع

التبكير في طلب الرزق: روى الترمذي، عن صخر الغامدي، أن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»(1). قال: وكان إذا بعث سرية أو جيشًا، بعثهم أول النهار، وكان صخر رجلاً تاجرًا، وكان إذا بعث تجارة بعثها أول النهار، فأثرى وكثر ماله. [أبو داود (٢٦٠٦) والترمذي (١٢١٢) والنسائي في الكبرى (٨٨٣٣) وابن ماجه (٢٢٣٦) وابن حبان (٤٧٥٤)].

الكسب الحلال: عن علي، كرم الله وجهه، أن النبي ﷺ قال: «إن الله - تعالى - يحب أن يرى عبده تعبًا في طلب الحلال». رواه الطبراني، والديلمي. [إتحاف السادة (٥/ ٤١٦) والتذكرة (١٣٣) والأسرار المرفوعة (١٢٨)]. وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «طلب الحلال واجب على كل مسلم». رواه الطبراني. [مجمع الزوائد (١٠/ ٢٩١)] قال المنذري: وإسناده حسن إن شاء الله. وعن رافع بن خديج، أنه قيل: يا رسول الله، أي الكسب أطيب؟(2) قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»(3). رواه أحمد، والبزار، ورواه الطبراني، عن ابن عمر بسند رواته ثقات. [أحمد (٤/ ١٤١) ومجمع الزوائد (٤/ ٦٠) من حديث رافع، ومجمع الزوائد (٤/ ٦١) من حديث ابن عمر].

وجوب العلم بأحكام البيع والشراء: يجب على كل من تصدى للكسب أن يكون عالمًا بما يصححه ويفسده؛ لتقع معاملته صحيحة، وتصرفاته بعيدة عن الفساد. فقد روي أن عمر رضي الله عنه كان يطوف بالسوق ويضرب بعض التجار بالدرة، ويقول: لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه، وإلا أكل الربا، شاء أم أبى. وقد أهمل كثير من المسلمين الآن تعلم المعاملة، وأغفلوا هذه الناحية، وأصبحوا لا يبالون بأكل الحرام، مهما زاد الربح وتضاعف الكسب. وهذا خطأ كبير يجب أن يسعى في درئه كل من يزاول التجارة؛ ليتميز له المباح من المحظور، ويطيب له كسبه، ويبعد عن الشبهات بقدر الإمكان، قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». [ابن ماجه (٢٢٤)]. فلينتبه لهذا من يريد أن يأكل حلالاً، ويكسب طيبًا، ويفوز بثقة الناس ورضا الله. عن النعمان بن بشير، أن النبي ﷺ قال: «الحلال(4) بين والحرام(5) بين، وبينهما أمور متشبهة(6)، فمن ترك ما يشتبه عليه من الإثم، كان لما استبان أترك، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم، أوشك أن يواقع ما استبان، والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى، يوشك أن يواقعه». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩)].

معنى البيع: البيع معناه لغة: مطلق المبادلة. ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه

---

(1) بكورها: الصباح الباكر أول النهار.
(2) أي: أحلاها من الحرام والغش، وأصول المكاسب: الزراعة، والتجارة، والصنعة، وأطيبها ما كان بعمل اليد. وما يكتسب من الغنائم التي تحصل بالجهاد، وفي التجارة.
(3) لا غش فيه ولا كذب.
(4) الحلال البين: هو ما طلب الشارع فعله.
(5) الحرام البين: هو ما طلب الشارع تركه طلبًا جازمًا.
(6) الأمور المشتبهة: هي ما تعارضت فيها الأدلة واختلف فيها العلماء.

المشتري: قبلته بعشرة، فإن البيع لا ينعقد بينهما؛ لاختلاف الإيجاب عن القبول. ثالثًا: وأن يكون بلفظ الماضي، مثل أن يقول البائع: بعت. ويقول المشتري: قبلت. أو بلفظ المضارع إن أريد به الحال؛ مثل: أبيع، و: أشتري. مع إرادة الحال. فإذا أراد به المستقبل، أو دخل عليه ما يمحضه للمستقبل؛ كالسين، وسوف، ونحوهما، كان ذلك وعدًا بالعقد. والوعد بالعقد لا يعتبر عقدًا شرعيًا؛ ولهذا لا يصح العقد.

العقد بالكتابة: وكما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول ينعقد بالكتابة، بشرط أن يكون كلٌّ من العاقدين بعيدًا عن الآخر، أو يكون العاقد بالكتابة أخرس لا يستطيع الكلام. فإن كانا في مجلس واحد، وليس هناك عذر يمنع من الكلام، فلا ينعقد بالكتابة؛ لأنه لا يعدل عن الكلام، وهو أظهر أنواع الدلالات، إلى غيره، إلا حينما يوجد سبب حقيقي يقتضي العدول عن الألفاظ إلى غيرها. ويشترط لتمام العقد، أن يقبل من كتب إليه في مجلس قراءة الخطاب.

عقد بواسطة رسول: وكما ينعقد العقد بالألفاظ والكتابة ينعقد بواسطة رسول من أحد العاقدين إلى الآخر، بشرط أن يقبل المرسل إليه عقب الإخبار. ومتى حصل القبول في هاتين الصورتين تم العقد، ولا يتوقف على علم الموجب بالقبول.

عقد الأخرس: وكذلك ينعقد بالإشارة المعروفة من الأخرس؛ لأن إشارته المعبرة عما في نفسه كالنطق باللسان، سواء بسواء. ويجوز للأخرس أن يعقد بالكتابة بدلاً عن الإشارة، إذا كان يعرف الكتابة. وما اشترطه بعض الفقهاء، من التزام ألفاظ معينة، لم يأت بها كتاب ولا سنة.

شروط البيع

لابد من أن يتوافر في البيع شروط حتى يقع صحيحًا، وهذه الشروط؛ منها ما يتصل بالعاقد، ومنها ما يتصل بالمعقود عليه، أو محل التعاقد، أي؛ المال المقصود نقله من أحد العاقدين إلى الآخر؛ ثمنًا أو مثمنًا؛ أي، مبيعًا[1].

شروط العاقد: أما العاقد، فيشترط فيه العقل والتمييز، فلا يصح عقد المجنون، ولا السكران، ولا الصبي غير المميز. فإذا كان المجنون يفيق أحيانًا ويجن أحيانًا، كان ما عقده عند الإفاقة صحيحًا، وما عقده حال الجنون غير صحيح.

والصبي المميز عقده صحيح، ويتوقف على إذن الولي، فإن أجازه، كان معتدًّا به شرعًا.

شروط المعقود عليه: وأما المعقود عليه، فيشترط فيه ستة شروط:

١- طهارة العين.

---

(١) الثمن ما لا يبطل العقد بتلفه ويصح إبداله والتصرف فيه قبل القبض بغير تعينه لذاته في المطالبة. المبيع: هو ما يبطل العقد بتلفه واستحقاقه، ويصح عيبه، ولا يجوز التصرف فيه قبل قبضه.

٢ـ الانتفاع به .

٣ـ ملكية العاقد له .

٤ ـ القدرة على تسليمه .

٥ـ العلم به .

٦ـ كون المبيع مقبوضًا .

وتفصيل ذلك فيما يأتي :

١ـ **الأول ، أن يكون طاهرَ العين** : لحديث جابر ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام» . فقيل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة ، فإنه يُطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس . فقال : «لا ، هو حرام» . [البخاري (٢٢٣٦) ومسلم (١٥٨١)] . والضمير يعود إلى البيع ؛ بدليل أن البيع هو الذي نهاه الرسول ﷺ على اليهود في الحديث نفسه . وعلى هذا يجوز الانتفاع بشحم الميتة بغير البيع ؛ فيدهن بها الجلود ، ويستضاء بها ، وغير ذلك مما لا يكون أكلاً ، أو يدخل في بدن الآدمي . قال ابن القيم في «أعلام الموقعين» : في قوله ﷺ : «حرام» . قولان :

أحدهما : أن هذه الأفعال حرام .

والثاني : أن البيع حرام . وإن كان المشتري يشتريه لذلك .

والقولان مبنيان على أن السؤال : هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور ، أو عن الانتفاع المذكور؟

والأول اختاره شيخنا . وهو الأظهر ؛ لأنه لم يخبرهم أولاً عن تحريم هذا الانتفاع ، حتى يذكروا له حاجتهم إليه ، وإنما أخبرهم عن تحريم البيع ، فأخبروه أنهم يبيعونه لهذا الانتفاع ، فلم يرخص لهم في البيع ، ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ، ولا تلازم بين عدم جواز البيع وحل المنفعة . اهـ .

ثم قال رسول الله ﷺ بعد ذلك : «قاتل الله اليهود ؛ إن الله لما حرم عليهم شحومها ، جملوه[1] ثم باعوه فأكلوا ثمنه» . [سبق تخريجه] . والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأولى هي النجاسة عند جمهور العلماء[2] ، فيتعدى ذلك إلى كل نجس . واستثنى الأحناف ، والظاهرية كلّ ما فيه منفعة تحل شرعًا ، فجوزوا بيعه ، فقالوا : يجوز بيع الأرواث ، والأزبال النجسة التي تدعو الضرورة إلى استعمالها في البساتين ، وينتفع بها وقودًا وسمادًا . وكذلك يجوز بيع كلّ نجس ينتفع به في غير الأكل والشرب ، كالزيت النجس يُستصبح به

---

(١) جملوه : أي أذابوه .

(٢) راجع التحقيق في خاتمة عشر في أول الكتاب ، والظاهر أن تحريم بيعها لأنها تسلب الإنسان أعظم مواهب الله له وهو العقل ، فضلاً عن أضرارها الأخرى التي أشرنا إليها سابقًا ، وأما الخنزير فمع كونه نجسًا ، إلا أن به ميكروبات ضارة لا تموت بالطبخ وهو يحمل الدودة الشريطية التي تمتص الغذاء النافع من جسم الإنسان ، وأما تحريم بيع الميتة فلأنها غالبًا ما يكون موتها نتيجة أمراض ميكروبية فتحليها يعتبر بالمصلحة فضلاً عن كونها مما تعافه النفوس ، وما يموت فجأة من الحيوانات فإن الفساد يسارع إليه لاحتباس الدم فيه . والدم أصلح بيئة لنمو الميكروبات مع أن فيه ما لا يموت بالغلي . ولذلك حرم الدم المسفوح أكله وبيعه عند الأحناف .

ويطلى به. والصبغ المتنجس يباع؛ ليصبغ به ونحو ذلك، ما دام الانتفاع به في غير الأكل؛ روى البيهقي بسند صحيح، أن ابن عمر سئل عن زيت وقعت فيه فأرة؟ فقال: استصبحوا به، وادهنوا به أدمكم. [البيهقي (٩/ ٣٥٤)]. ومر رسول الله ﷺ على شاة لميمونة، فوجدها ميتة ملقاة، فقال: «هلا أخذتم إهابها، فدبغتموه وانتفعتم به». فقالوا: يا رسول الله، إنها ميتة. فقال: «إنما حرم أكلها». [البخاري (١٤٩٢) ومسلم (٣٦٣)]. ومعنى هذا أنه يجوز الانتفاع بها في غير الأكل، وما دام الانتفاع بها جائزا، فإنه يجوز بيعها؛ ما دام القصد بالبيع المنفعة المباحة(١).

٢ـ الثاني: **أن يكون منتفعا به**، فلا يجوز بيع الحشرات، ولا الحية، والفأرة، إلا إذا كان ينتفع بها.

ويجوز بيع الهرة، والنحل، وبيع الفهد، والأسد، وما يصلح للصيد، أو ينتفع بجلده، ويجوز بيع الفيل للحمل، ويجوز بيع الببغاء، والطاووس، والطيور المليحة الصورة، وإن كانت لا تؤكل؛ فإن التفرج بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح، وإنه لا يجوز بيع الكلب؛ لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك. وهذا في غير الكلب المعلم وما يجوز اقتناؤه، ككلب الحراسة، وكلب الزرع، فقد قال أبو حنيفة بجواز بيعه. وقال عطاء، والنخعي: يجوز بيع كلب الصيد دون غيره؛ لنهي رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، إلا كلب صيد. [النسائي (٧/ ٣٠٩)]. رواه النسائي، عن جابر. قال الحافظ: ورجال إسناده ثقات.

وهل تجب القيمة على متلفه؟ قال الشوكاني: فمن قال بتحريم بيعه، قال بعدم الوجوب. ومن قال بجوازه، قال بالوجوب. ومن فصل في البيع، فصل في لزوم القيمة. وروي عن مالك، أنه لا يجوز بيعه وتجب القيمة. وروي عنه، أن بيعه مكروه فقط. وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه، ويضمن متلفه.

بيع آلات الغناء: ويدخل في هذا الباب بيع آلات الغناء، فإن الغناء في مواضعه جائز، والذي يقصد به فائدة مباحة حلال، وسماعه مباح، وبهذا يكون منفعة شرعية يجوز بيع آلته وشراؤها؛ لأنها متقومة. ومثال الغناء الحلال:

١ـ تغني النساء لأطفالهن وتسليتهن.

٢ـ تغني أصحاب الأعمال وأرباب المهن أثناء العمل؛ للتخفيف عن متاعبهم والتعاون بينهم.

٣ـ والتغني في الفرح؛ إشهارا له.

٤ـ والتغني في الأعياد؛ إظهارا للسرور.

٥ـ والتغني للتنشيط للجهاد.

وهكذا في كل عمل طاعة، حتى تنشط النفس، وتنهض بحملها.

والغناء ما هو إلا كلام؛ حسنه حسن وقبيحه قبيح، فإذا عرض له ما يخرجه عن دائرة الحلال، كأن

---

(١) [illegible] في أول الأمر [illegible] أكلها. [illegible] أباح لهم الانتفاع بها في غير الأكل.

يهيج الشهوة، أو يدعو إلى فسق، أو يدعو إلى الشر، أو اتخذ ملهاة عن الطاعات، كان غير حلال، فهو حلال في ذاته، وإنما عرض ما يخرجه عن دائرة الحلال. وعلى هذا تُحمل أحاديث النهي عنه.

والدليل على حله:

١ـ ما رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن أبا بكر دخل عليها، وعندها جاريتان تغنيان وتضربان بالدف، ورسول الله ﷺ مسجى بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف رسول الله ﷺ وجهه، وقال: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد». [البخاري (٩٤٩) ومسلم (٨٩٢) وأحمد (٦/ ٣٣، ١٢٧) والنسائي (٣/ ١٩٥)].

٢ـ ما رواه الإمام أحمد، والترمذي بإسناد صحيح، أن رسول الله ﷺ خرج في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءته جارية سوداء، فقالت: يا رسول الله، إني كنت نذرت إن ردك الله سالمًا، أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى. قال: «إن كنت نذرت، فاضربي». فجعلت تضرب. [أحمد (٥/ ٣٥٣) والترمذي (٣٦٩٠) وابن حبان (٤٣٨٦) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٧٧)].

٣ـ ما صح عن جماعة كثيرين من الصحابة والتابعين، أنهم كانوا يسمعون الغناء، والضرب على المعازف، فمن الصحابة: عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن جعفر، وغيرهما. ومن التابعين: عمر بن عبد العزيز، وشريح القاضي، وعبد العزيز بن مسلمة، مفتي المدينة، وغيرهم.

الثالث: أن يكون المتصرف فيه مملوكًا للعاقد، أو مأذونًا فيه من جهة المالك، فإن وقع البيع أو الشراء قبل إذنه، فإن هذا يعتبر من تصرفات الفضولي.

بيع الفضولي: والفضولي؛ هو الذي يعقد لغيره دون إذنه، كأن يبيع الزوج ما تملكه الزوجة دون إذنها، أو يشتري لها ملكًا دون إذنها له بالشراء. ومثل أن يبيع إنسان ملكًا لغيره وهو غائب، أو يشتري دون إذن منه، كما يحدث عادة. وعقد الفضولي يعتبر عقدًا صحيحًا؛ إلا أن لزومه يتوقف على إجازة المالك، أو وليه[1]، فإن أجازه نفذ، وإن لم يجزه بطل. ودليل ذلك ما رواه البخاري، عن عروة البارقي، أنه قال: بعثني رسول الله ﷺ بدينار؛ لأشتري له به شاة، فاشتريت له به شاتين؛ بعت إحداهما بدينار، وجئته بدينار وشاة، فقال لي: «بارك الله في صفقة يمينك». [البخاري (٣٦٤٢) وأبو داود (٣٣٨٤) والترمذي (١٢٥٨)]. وروى أبو داود، والترمذي، عن حكيم بن حزام، أن النبي ﷺ بعثه ليشتري له أضحية بدينار، فاشترى أضحية، فأربح فيها دينارًا فباعها بدينارين، ثم اشترى شاة أخرى مكانها بدينار، وجاء بها وبالدينار إلى رسول الله ﷺ، فقال له: «بارك الله لك في صفقتك». [أبو داود (٣٣٨٦) والترمذي

ففي الحديث الأول، أن عروة اشترى الشاة الثانية وباعها دون إذن مالكها، وهو النبي ﷺ، فلما رجع

[1] هذا مذهب المالكية وإسحاق بن راهويه وإحدى الروايتين عند الشافعية والحنابلة.

إليه وأخبره، أقره ودعا له. فدل ذلك على صحة شراء الشاة الثانية وبيعها. وهذا دليل على صحة بيع الإنسان ملك غيره وشرائه له دون إذن. وإنما يتوقف على الإذن؛ مخافة أن يلحقه من هذا التصرف ضرر.

وفي الحديث الثاني، أن حكيمًا باع الشاة بعدما اشتراها، وأصبحت ملكًا لرسول الله ﷺ، ثم اشترى له الشاة الثانية ولم يستأذنه، وقد أقره الرسول ﷺ على تصرفه، وأمره أن يضحي بالشاة التي أتاه بها ودعا له، فدل ذلك على أن بيعه الشاة الأولى وشراءه الثانية صحيح. ولو لم يكن صحيحًا، لأنكره عليه، ولأمره برد صفقته.

الرابع: أن يكون المعقود عليه مقدورًا على تسليمه شرعًا وحسًا، فما لا يقدر على تسليمه حسًا، لا يصح بيعه، كالسمك في الماء. وقد روى أحمد، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «لا تشتروا السمك في الماء؛ فإنه غرر». [أحمد (١/٣٨٨)]. وقد روي عن عمران بن الحصين، مرفوعًا إلى النبي ﷺ. وقد روي النهي عن ضربة الغائص. والمراد به؛ أن يقول من يعتاد الغوص في البحر لغيره: ما أخرجته في هذه الغوصة، فهو لك بكذا من الثمن. ومثله الجنين في بطن أمه.

ويدخل في هذا بيع الطير المنفلت، الذي لا يعتاد رجوعه إلى محله، فإن اعتاد الطائر رجوعه إلى محله ولو ليلًا، لم يصح أيضًا عند أكثر العلماء، إلا النحل[1]؛ لأن الرسول ﷺ نهى أن يبيع الإنسان ما ليس عنده. ويصح عند الأحناف؛ لأنه مقدور على تسليمه، إلا النحل. ويدخل في هذا الباب عَسْبُ الفحل؛ وهو ماؤه. والفحلُ: الذكر من كل حيوان؛ فرسًا، أو جملًا، أو تيسًا. وقد نهى عنه الرسول ﷺ، كما رواه البخاري وغيره؛ لأنه غير متقوَّم، ولا معلوم، ولا مقدور على تسليمه. وقد ذهب الجمهور إلى تحريمه؛ بيعًا وإجارة. ولا بأس بالكرامة؛ وهي ما يعطى على عسب الفحل، من غير اشتراط شيء عليه. وقيل: يجوز إجارة الفحل للضراب مدة معلومة. وبه قال الحسن، وابن سيرين. وهو مروي عن مالك. ووجه للشافعية، والحنابلة.

وكذلك بيع اللبن في الضرع، أي؛ قبل انفصاله؛ لما فيه من الغرر والجهالة. قال الشوكاني: إلا أن يبيع منه كيلًا، نحو أن يقول: بعت منك صاعًا من حليب بقرتي. فإن الحديث يدل على جوازه؛ لارتفاع الغرر والجهالة. ويستثنى أيضًا لبن الظئر، فيجوز بيعه لموضع الحاجة. وكذا لا يجوز بيع الصوف على ظهر الحيوان؛ فإنه يتعذر تسليمه؛ لاختلاط غير المبيع بالمبيع؛ فعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يباع ثمر، حتى يطعم، أو صوف على ظهر[2]، أو لبن في ضرع، أو سمن في لبن. رواه الدارقطني. [الدارقطني (٣/١٤)]. والمعجوز عن تسليمه شرعًا، كالمرهون والموقوف، فلا ينعقد بيعهما.

---

(١) يرى الأئمة الثلاثة جواز بيع دود القز والنحل منفردة عن الخلية إذا كانت محبوسة مرئية، وتبعهم في ذلك الصاحبان خلافًا لأبي حنيفة.
(٢) أما بيع الصوف على الظهر فمذهب الجمهور، وعند أحمد والحنابلة في رواية جوازه؛ لأنه معلوم، ويمكن تسليمه.

ويلحق بهذا التفريق بالبيع بين البهيمة وولدها؛ لنهي الرسول ﷺ عن تعذيب الحيوان. ويرى بعض العلماء جواز ذلك؛ قياسًا على الذبح، وهو الأولى.

بيع الدين: ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز بيع الدين لمن عليه الدين، أي؛ المدين.

وأما بيعه إلى غير المدين، فقد ذهب الأحناف، والحنابلة، والظاهرية، إلى عدم صحته؛ لأن البائع لا يقدر على التسليم، ولو شرط التسليم على المدين، فإنه لا يصح أيضًا؛ لأنه شرط التسليم على غير البائع، فيكون شرطًا فاسدًا يفسد به البيع.

الخامس: أن يكون كلّ من المبيع والثمن معلومًا. فإذا كانا مجهولين أو كان أحدهما مجهولاً، فإن البيع لا يصح؛ لما فيه من غرر. والعلم بالمبيع يكتفي فيه بالمشاهدة في المعيَّن ولو لم يعلم قدره، كما في بيع الجزاف. أما ما كان في الذمة، فلابد من معرفة قدره وصفته بالنسبة للمتعاقدين، والثمن يجب أن يكون معلوم الصفة، والقدر، والأجل. أما بيع ما غاب عن مجلس العقد، وبيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر، وبيع الجزاف، فلكلّ واحد من هذه البيوع أحكام، نذكرها فيما يلي:

بيع ما غاب عن مجلس التعاقد: يجوز بيع ما غاب عن مجلس العقد، بشرط أن يوصف وصفًا يؤدي إلى العلم به، ثم إن ظهر موافقًا للوصف، لزم البيع، وإن ظهر مخالفًا، ثبت لمن لم يره من المتعاقدين الخيار في إمضاء العقد أو ردّه، يستوي في ذلك البائع والمشتري. روى البخاري، وغيره، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: بعت من أمير المؤمنين عثمان مالاً بالوادي بمال له بخيبر. وروى أبو هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من اشترى شيئًا لم يره، فله الخيار إذا رآه». أخرجه الدارقطني، والبيهقي.[1] [الدارقطني (٣/ ٤) والبيهقي (٥/ ٢٦٨)].

بيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر: وكذا يجوز بيع المغيبات، إذا وُصفت أو عُرفت أوصافها بالعادة والعرف. وذلك كالأطعمة المحفوظة، والأدوية المعبأة في القوارير، وأنابيب الأكسوجين، وصفائح البنزين والغاز، ونحو ذلك مما لا يفتح إلا عند الاستعمال؛ لما يترتب على فتحه من ضرر أو مشقة. ويدخل في هذا القياس ما غيبت ثماره في باطن الأرض؛ مثل الجزر، واللفت، والبطاطس، والقلقاس، والبصل، وما كان من هذا القبيل. فإن هذه لا يمكن بيعها بإخراج المبيع دفعة واحدة؛ لما في ذلك من المشقة على أربابها، ولا يمكن بيعها شيئًا فشيئًا؛ لما في ذلك من الحرج والعسر، وربما أدى ذلك إلى فساد الأموال أو تعطيلها. وإنما تباع عادة بواسطة التعاقد على الحقول الواسعة، التي لا يمكن بيع ما فيها من الزروع المغيبة إلا على حالها. وإذا ظهر أن المبيع يختلف عن أمثاله اختلافًا فاحشًا، يوقع الضرر بأحد المتعاقدين، ثبت الخيار؛ فإن شاء أمضاه وإن شاء فسخه. كما في صورة ما إذا اشترى بيضًا، فوجده فاسدًا، فله الخيار في إمساكه أو ردّه؛ دفعًا للضرر عنه.[2]

---

(1) وفي إسناده عمر بن إبراهيم الكردي وهو ضعيف.

(2) هذا مذهب المالكية وهو الذي رجحه ابن القيم في أعلام الموقعين، ومذهب الجمهور بطلان البيع في هذه الصورة؛ لما فيها من الغرر والجهالة المنهي عنهما، والأحناف جوزوا البيع وأثبتوا الخيار عند الرؤية.

بيع الجزاف: الجزاف: هو الذي لا يعلم قدره على التفصيل. وهذا النوع من البيع كان متعارفًا عليه بين الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، فقد كان المتبايعان يعقدان العقد على سلعة مشاهدة لا يعلم مقدارها، إلا بالحزر والتخمين من الخبراء وأهل المعرفة، الذين يعهد فيهم صحة التقدير فقلما يخطئون فيه، ولو قدر أن ثمة غررًا، فإنه يكون يسيرًا يتسامح فيه عادة لقلته. قال ابن عمر - رضي الله عنهما -: كانوا يتبايعون الطعام جزافًا بأعلى السوق، فنهى الرسول ﷺ أن يبيعوه حتى ينقلوه. [البخاري (٢١٣٧) ومسلم (١٥٢٦/ ٣٥)].

فالرسول ﷺ أقرهم على بيع الجزاف، ونهى عن البيع قبل النقل فقط. قال ابن قدامة: يجوز بيع الصبرة جزافًا. لا نعلم فيه خلافًا، إذا جهل البائع والمشتري قدرها. فإن اشتراها جزافًا، ففي بيعها قبل نقلها روايتان عن أحمد. ونقلها قبضها.

السادس: أن يكون المبيع مقبوضًا إن كان قد استفاده بمعاوضة. وفي هذا تفصيل، نذكره فيما يلي: يجوز بيع الميراث، والوصية، والوديعة، وما لم يكن الملك حاصلاً فيه بمعاوضة قبل القبض وبعده. وكذلك يجوز لمن اشترى شيئًا أن يبيعه، أو يهبه، أو يتصرف فيه التصرفات المشروعة بعد قبضه. أما إذا لم يكن قبضه، فإنه يصح له التصرف فيه بكل نوع من أنواع التصرفات المشروعة، ما عدا التصرف بالبيع.

أما صحة التصرف فيما عدا البيع، فلأن المشتري ملك المبيع بمجرد العقد، ومن حقه أن يتصرف في ملكه كما يشاء. قال ابن عمر: ما أدركته الصفقة حيًّا مجموعًا، فهو من المبتاع. رواه البخاري. [البخاري تعليقًا (٤/ ٣٥٩)].

أما التصرف بالبيع قبل القبض، فإنه لا يجوز؛ إذ يحتمل أن يكون هلك عند البائع الأول، فيكون بيع غرر. وبيع الغرر غير صحيح؛ سواء أكان عقارًا[1] أم منقولاً، وسواء أكان مقدرًا أم جزافًا؛ لما رواه أحمد، والبيهقي، وابن حبان بإسناد حسن، أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله، إني أشتري بيوعًا، فما يحل لي منها وما يحرم؟ قال: «إذا اشتريت شيئًا، فلا تبعه حتى تقبضه». [أحمد (٣/ ٤٠٢) والبيهقي (٥/ ٣١٢) والطبراني في المعجم الكبير (٣١١٠)].

وروى البخاري، ومسلم، أن الناس كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ؛ إذا اشتروا طعامًا جزافًا أن يبيعوه في مكانه، حتى يؤووه إلى رحالهم. [أحمد (٢/ ١٥) والبخاري (٢١٣٧) ومسلم (١٥٢٦/ ٣٣) وأبو داود (٣٤٩٤) والنسائي (٧/ ٢٨٧)]. ويستثنى من هذه القاعدة، جواز بيع أحد النقدين بالآخر قبل القبض؛ فقد سأل ابن عمر الرسول ﷺ عن بيع الإبل بالدنانير وأخذ الدراهم بدلاً منها، فأذن له.

معنى القبض: والقبض في العقار يكون بالتخلية بينه وبين من انتقل ملكه إليه، على وجه يتمكن معه من الانتفاع به فيما يقصد منه؛ كزرع الأرض، وسكنى المنزل، والاستظلال بالشجر أو جني ثماره، ونحو ذلك. والقبض فيما يمكن نقله؛ كالطعام، والثياب، والحيوان، ونحو ذلك يكون على النحو الآتي:

أولاً: باستيفاء القدر كيلاً أو وزنًا، إن كان مقدرًا.

---

(١) مثل الأرض والمنازل والحدائق ونحوها.

البيع على البيع

يحرم البيع على البيع؛ لما رواه ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لا يبع أحدكم على بيع أخيه». رواه أحمد، والنسائي. [أحمد (٢/ ١٤٢)، والنسائي (٧/ ٢٥٨)]. وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا يبع الرجل على بيع أخيه». [البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٤٠٨/ ٥٠)]. وعند أحمد، والنسائي، وأبي داود، والترمذي وحسنه: «أن من باع من رجلين، فهو للأول منهما». [أحمد (٥/ ٨، ١٨)، وأبو داود (٢٠٨٨)، والترمذي (١١١٠)، والنسائي (٧/ ٣١٤)]. وصورته كما قال النووي: أن يبيع أحد الناس سلعة من السلع، بشرط الخيار للمشتري، فيجيء آخر يعرض على هذا أن يفسخ العقد؛ ليبيعه مثل ما اشتراه بثمن أقل. وصورة الشراء على شراء الآخر؛ أن يكون الخيار للبائع، فيعرض عليه بعض الناس فسخ العقد، على أن يشتري منه ما باعه بثمن أعلى. وهذا الصنيع في حالة البيع أو الشراء صنيع آثم، منهي عنه. ولكن لو أقدم عليه بعض الناس وباع أو اشترى، ينعقد البيع والشراء، عند الشافعية، وأبي حنيفة، وآخرين من الفقهاء. ولا ينعقد عند داود بن علي شيخ أهل الظاهر. وروي عن مالك في ذلك روايتان. اهـ. وهذا بخلاف المزايدة في البيع، فإنها جائزة؛ لأن العقد لم يستقر بعد، وقد ثبت أن الرسول ﷺ عرض بعض السلع، وكان يقول: «من يزيد». [الترمذي (١٢١٨)، وابن ماجه (٢١٩٨)].

من باع من رجلين، فهو للأول منهما

من باع شيئًا من رجل ثم باعه من آخر، لم يكن للبيع الآخر حكم، بل هو باطل؛ لأنه باع غير ما يملك؛ إذ قد صار في ملك المشتري الأول. ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار أو بعد انقضائها؛ لأن المبيع قد خرج من ملكه بمجرد البيع؛ فعن سمرة، عن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة زوجها وليان، فهي للأول منهما، وأيما رجل باع بيعًا من رجلين، فهو للأول منهما». [انظر تخريج الحديث السابق].

زيادة الثمن نظير زيادة الأجل

يجوز البيع بثمن حالٍّ، كما يجوز بثمن مؤجل، وكما يجوز أن يكون بعضه معجلًا وبعضه مؤخرًا، متى كان ثمة تراض بين المتبايعين. وإذا كان الثمن مؤجلًا، وزاد البائع فيه من أجل التأجيل، جاز؛ لأن للأجل حصة من الثمن. وإلى هذا ذهب الأحناف، والشافعية، وزيد بن علي، والمؤيد بالله، وجمهور الفقهاء؛ لعموم الأدلة القاضية بجوازه. ورجحه الشوكاني.

جواز السمسرة

قال الإمام البخاري: ولم ير ابن سيرين، وعطاء، وإبراهيم، والحسن بأجر السمسار[1] بأسًا.

---

(١) السمسار: هو الذي يتوسط بين البائع والمشتري لتسهيل عملية البيع.

وقال ابن عباس: لا بأس أن يقول: بع هذا الثوب، فما زاد على كذا وكذا، فهو لك. وقال ابن سيرين: إذا قال: بعه بكذا، فما كان من ربح، فهو لك، أو: بيني وبينك. فلا بأس به. وقال النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم». رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم، عن أبي هريرة. وذكره البخاري تعليقًا.

بيع المكره

اشترط جمهور الفقهاء، أن يكون العاقد مختارًا في بيع متاعه، فإذا أكره على بيع ماله بغير حق، فإن البيع لا ينعقد؛ لقول الله - سبحانه -: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾[1] [النساء: ٢٩]. ولقول الرسول ﷺ: «إنما البيع عن تراض». [أبو داود (٣٤٥٨) والترمذي (١٢٤٨)]. وقوله: «رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». رواه ابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والطبراني، والبيهقي، والحاكم، وقد اختلف في حسنه وضعفه. [سبق تخريجه]. أما إذا أكره على بيع ماله بحق؛ فإن البيع يقع صحيحًا. كما إذا أجبر على بيع الدار؛ لتوسعة الطريق، أو المسجد، أو المقبرة. أو أجبر على بيع سلعة؛ ليفي ما عليه من دين[2]، أو لنفقة الزوجة أو الأبوين. ففي هذه الحالات وأمثالها يصح البيع؛ إقامة لرضا الشرع مقام رضاه. قال عبد الرحمن بن كعب: كان معاذ بن جبل شابًّا سخيًّا، وكان لا يمسك شيئًا، فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين، فأتى النبي ﷺ فكلمه ليكلم غرماءه، فلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ، فباع رسول الله ﷺ ماله، حتى قام معاذ بغير شيء. [أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٣١) وأبو داود في المراسيل (١٧٢) وعبد الرزاق في المصنف (١٥١٧٧) ومجمع الزوائد (٤/ ١٤٤)].

بيع المضطر

قد يضطر الإنسان لبيع ما في يده لدين عليه، أو لضرورة من الضرورات المعاشية، فيبيع ما يملكه بأقل من قيمته من أجل الضرورة، فيكون البيع على هذا النحو جائزًا، مع الكراهة ولا يفسخ. والذي يشرع في مثل هذه الحال أن يعان المضطر ويقرض، حتى يتحرر من الضيق الذي ألم به. وقد روي في ذلك حديث فيه رجل مجهول، فعند أبي داود، عن شيخ من بني تميم، قال: خطبنا علي بن أبي طالب فقال: سيأتي على الناس زمان عضوض، يعض الموسر على ما في يديه ولم يؤمر بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ويبايع المضطرون، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك. [أبو داود (٣٣٨٢)].

---

(١) التجارة: كل عقد يقصد به الربح، مثل عقد البيع وعقد الإجارة وعقد الهبة بشرط العوض، لأن المبتغى في جميع ذلك في عادات الناس تحصيل الأعواض لا غير، وعلى هذا فالتجارة أعم من البيع.
(٢) من غير تفرقة بين دين ودين ولا بين مال ومال.

بيع التلجئة

إذا خاف إنسان اعتداء ظالم على ماله ، فتظاهر ببيعه ؛ فرارًا من هذا الظالم ، وعقد عقد البيع مستوفيًا شروطه وأركانه ، فإن هذا العقد لا يصح ؛ لأن العاقدين لم يقصدا البيع فهما كالهازلين . وقيل : هو عقد صحيح ؛ لأنه استوفى أركانه وشروطه .

قال ابن قدامة : بيع التلجئة باطل . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : هو صحيح ؛ لأن البيع تم بأركانه وشروطه خاليًا من مفسد ، فصح به ، كما لو اتفقا على شرط فاسد ، ثم عقدا البيع بلا شرط .

ولنا ، أنهما ما قصدا البيع ، فلم يصح كالهازلين . اهـ .

البيع مع استثناء شيء معلوم

يجوز أن يبيع المرء سلعة ، ويستثني منها شيئًا معلومًا ، كأن يبيع الشجر ويستثني منها واحدة ، أو يبيع أكثر من منزل ويستثني منزلاً ، أو قطعة من الأرض ويستثني منها جزءًا معلومًا ؛ فعن جابر ، أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والثنيا[1] إلا أن تُعلم . واللفظ للترمذي . [مسلم (١٥٣٦/ ٨٥) والترمذي (١٢٩٠) والنسائي (٧/ ٢٩٦) وابن حبان (٤٩٧١)] .

فإن استثنى شيئًا مجهولاً غير معلوم ، لم يصح البيع ؛ لما يتضمنه من الجهالة والغرر .

إيفاء الكيل والميزان

يأمر الله - سبحانه - بإيفاء الكيل والميزان ، فيقول : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام : ١٥٢] . ويقول : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٣٥﴾ [الإسراء : ٣٥] . وينهى عن التلاعب بالكيل والوزن وتطفيفهما ، فيقول : ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝٥ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٦﴾ [المطففين : ١-٦] .

ندب ترجيح الميزان : عن سويد بن قيس ، قال : جلبت أنا ومخرفة العبدي بزًّا من هجر ، فأتينا به مكة ، فجاءنا رسول الله ﷺ يمشي فساومنا بسراويل فبعناه ، وثَمَّ رجل يزن بالأجر ، فقال له رسول الله ﷺ : «زن وأرجح» . أخرجه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح . [أحمد (٤/ ٣٥٢) وأبو داود (٣٣٣٦) والترمذي (١٣٠٥) والنسائي (٧/ ٢٨٤) وابن ماجه (٢٢٢٠)] .

السماحة في البيع والشراء : روى البخاري ، والترمذي ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال : «رحم الله رجلاً سمحًا[2] إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى»[3] . [البخاري (٢٠٧٦) والترمذي (١٣٢٠) وابن ماجه (٢٢٠٣)] .

---

(١) الثنيا : الاستثناء في البيع.

(٢) سمحًا : سهلاً.

(٣) اقتضى : طلب حقه.

بيع الغرر: بيع الغرر[1] هو كلّ بيع احتوى جهالة، أو تضمن مخاطرة أو قمارًا. وقد نهى عنه الشارع ومنع منه، قال النووي: النهي عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدًّا.

ويستثنى من بيع الغرر أمران:

أحدهما: ما يدخل في المبيع تبعًا، بحيث لو أُفرد، لم يصح بيعه؛ كبيع أساس البناء تبعًا للبناء، واللبن في الضرع تبعًا للدابة.

والثاني: ما يتسامح بمثله عادة؛ إما لحقارته، أو للمشقة في تمييزه أو تعيينه، كدخول الحمام بالأجر مع اختلاف الناس في الزمان، ومقدار الماء المستعمل، وكالشرب من الماء المحرز، وكالجبة المحشوة قطنًا. وقد تسامح الشارع في المواضع التي يكون فيها.

وإليك بعضها، حسب ما كانوا يتعاملون به في الجاهلية:

١- النهي عن بيع الحصاة: فقد كان أهل الجاهلية يعقدون على الأرض التي لا تتعين مساحتها، ثم يقذفون الحصاة حتى إذا استقرت، كان ما وصلت إليه هو منتهى مساحة المبيع. أو يبتاعون الشيء لا يعلم عينه، ثم يقذفون بالحصاة فما وقعت عليه، كان هو المبيع. ويسمى هذا بيع الحصاة.

٢- النهي عن ضربة الغواص: فقد كانوا يبتاعون من الغواص ما قد يعثر عليه من لقطات البحر حين غوصه، ويلزمون المتبايعين بالعقد، فيدفع المشتري الثمن ولو لم يحصل على شيء، ويدفع البائع ما عثر عليه ولو بلغ أضعاف ما أخذ من الثمن. ويسمى هذا ضربة الغواص.

٣- بيع النتاج: وهو العقد على نتاج الماشية قبل أن تنتج، ومنه بيع ما في ضروعها من لبن.

٤- بيع الملامسة: وهو أن يلمس كلّ منهما ثوب صاحبه أو سلعته، فيجب البيع بذلك دون علم بحالها أو تراض عنها.

٥- بيع المنابذة: وهو أن ينبذ كلّ من المتعاقدين ما معه، ويجعلان ذلك موجبًا للبيع دون تراض منهما.

٦- ومنه بيع المحاقلة: والمحاقلة: بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم.

٧- ومنه بيع المزابنة: والمزابنة: بيع ثمر النخل بأوساق من التمر.

٨- ومنه بيع المخاضرة: والمخاضرة: بيع الثمرة الخضراء قبل بدو صلاحها.

٩- ومنه بيع الصوف في الظهر.

١٠- ومنه بيع السمن في اللبن.

١١- ومنه بيع حبل الحبلة: ففي «الصحيحين»: كان أهل الجاهلية يتبايعون لحوم الجزور إلى حبل الحبلة. وحبل الحبلة: أن تنتج الناقة ما في بطنها، ثم تحمل التي نتجت. فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك. فهذه البيوع وأمثالها نهى عنها الشارع؛ لما فيها من غرر وجهالة بالمعقود عليه.

---

(١) الغرر: أي الغرور وهو الخداع الذي هو مظنة عدم الرضا به عند تحققه، فيكون من باب أكل أموال الناس بالباطل.

حرمة شراء المغصوب والمسروق: يحرم على المسلم أن يشتري شيئا، وهو يعلم أنه أُخذ من صاحبه بغير حق؛ لأن أخذه بغير حق ينقل الملكية من يد مالكه، فيكون شراؤه له شراءً ممن لا يملك، مع ما فيه من التعاون على الإثم والعدوان؛ روى البيهقي، أن رسول الله ﷺ قال: «من اشترى سرقة وهو يعلم أنها سرقة، فقد اشترك في إثمها وعارها». [البيهقي (٥/ ٣٣٦)].

بيع العنب لمن يتخذه خمرا، وبيع السلاح في الفتنة: لا يجوز بيع العنب لمن يتخذه خمرا، ولا السلاح في الفتنة ولا لأهل الحرب، ولا ما يقصد به الحرام، وإذا وقع العقد فإنه يقع باطلا(1)؛ لأن المقصود من العقد هو انتفاع كلٍّ واحد من المتبايعين بالبدل، فينتفع البائع بالثمن وينتفع المشتري بالسلعة. وهنا لا يحصل المقصود من الانتفاع، لما يترتب عليه من ارتكاب المحظور، ولما فيه من التعاون على الإثم والعدوان المنهي عنهما شرعًا. قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله الخمر، وشاربها، وساقيها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه». [أبو داود (٣٦٧٤) وابن ماجه (٣٣٨٠)]. وقال رسول الله ﷺ: «من حبس العنب أيام القطاف، حتى يبيعه من يهودي أو نصراني، أو من يتخذه خمرا، فقد تقحَّم النار على بصيرة». [مجمع الزوائد (٤/ ٩٠)]. وعن عمران بن الحصين، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة. أخرجه البيهقي. [البيهقي (٥/ ٣٢٧)]. قال ابن قدامة: «إن بيع العصير لمن يعتقد أنه يتخذه خمرا محرم، وإذا ثبت هذا، فإنما يحرم البيع ويبطل إذا علم قصد المشتري بذلك؛ إما بقوله وإما بقرائن مختصة به. فإن كان محتملا، مثل أن يشتريها من لا يعلم حاله، أو من يعمل الخمر والخل معًا، ولم يلفظ بما يدل على إرادة الخمر، فالبيع جائز. وهكذا الحكم في كلِّ ما يقصد به الحرام، كبيع السلاح لأهل الحرب، أو لقطاع الطريق، أو في الفتنة، أو إجارة داره لبيع الخمر فيها، وأشباه ذلك. فهذا حرام، والعقد باطل». اهـ.

بيع ما اختلط بمحرم

إذا اشتملت الصفقة على مباح ومحرم؛ فقيل: يصح العقد في المباح، ويبطل في المحظور. وهو أظهر القولين للشافعي، ومذهب مالك. وقيل: يبطل العقد فيهما.

النهي عن كثرة الحلف

١- نهى رسول الله ﷺ عن كثرة الحلف، فقال: «الحَلِفُ مُنَفِّقَةٌ للسلعة(2) ممحقة للبركة». رواه البخاري وغيره، عن أبي هريرة. [البخاري (٢٠٨٧) ومسلم (١٣١-١٦٠٦)]. لما يترتب على ذلك من قلة التعظيم لله، وقد يكون سببًا من أسباب التغرير.

---

(1) يرى أبو حنيفة والشافعي صحة العقد لتحقق ركنه وتوفر شروطه؛ لأن الغرض غير المباح أمر مستتر يترك فيه الأمر لله يحاسب عليه.
(2) السلعة: المبيع.

٢- وعند مسلم: «إياكم وكثرة الحلف في البيع؛ فإنه ينفق[1] ثم يمحق». [مسلم (١٦٠٧) والنسائي (٧/ ٢٤٦) وابن ماجه (٢٢٠٩)].

٣- وقال رسول الله ﷺ: «إن التجار هم الفجار». فقيل: يا رسول الله، أليس قد أحل الله البيع؟ قال: «نعم، ولكنهم يحلفون فيأثمون، ويحدثون فيكذبون». رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح. [أحمد (٣/ ٤٢٨، ٤٤٤) والحاكم (٢/ ٦) ومجمع الزوائد (٤/ ٧٣)].

٤- عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه، لقي الله وهو عليه غضبان». قال: ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [آل عمران: ٧٧]. متفق عليه. [البخاري (٦٦٧٦ و٦٦٧٧) ومسلم (١١٠)].

٥- روى البخاري، أن أعرابيًا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما الكبائر؟ قال: «الإشراك بالله». قال: ثم ماذا؟ قال: «عقوق الوالدين». قال: ثم ماذا؟ قال: «اليمين الغموس». قال: وما اليمين الغموس؟ قال: «الذي يقتطع مال امرئ مسلم - يعني بيمين - هو فيها كاذب». [البخاري (٦٩٢٠)]. وسميت غموسًا؛ لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم. ولا كفارة لها عند بعض الفقهاء؛ لأنها لشدة فحشها وكبر إثمها لا يمكن تداركها بالكفارة.

٦- وعن أبي أمامة إياس بن ثعلبة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة». فقال له رجل: وإن كان شيئًا يسيرًا، يا رسول الله؟ قال: «وإن كان قضيبًا من أراك». رواه مسلم. [أحمد (٥/ ٢٦٠) ومسلم (١٣٧) والنسائي (٨/ ٢٤٦)].

البيع والشراء في المسجد

أجاز أبو حنيفة البيع في المسجد، وكره إحضار السلع وقت البيع في المسجد تنزيهًا له. وأجازه مالك، والشافعي مع الكراهة. ومنع صحة جوازه أحمد وحرمه؛ بقول الرسول ﷺ: «إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك». [الترمذي (١٣٢١) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٧٦) والحاكم (٢/ ٥٦) وابن خزيمة (٢/ ٢٧٤) وابن حبان (١٦٤٨)].

البيع عند أذان الجمعة

البيع عند ضيق وقت المكتوبة وعند أذان الجمعة حرام، ولا يصح عند أحمد[2]؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الجمعة: ٩]. والنهي يقتضي الفساد بالنسبة للجمعة، ويقاس عليها غيرها من سائر الصلوات.

---

(١) ينفق: يروج رواجًا ويمضي.

(٢) ويصح عند غيره مع الكراهة.

جواز التولية، والمرابحة، والوضيعة: تجوز التولية، والمرابحة، والوضيعة، ويشترط أن يعرف كلٌّ من البائع والمشتري الثمن، الذي اشتريت به السلعة. والتولية: هي البيع برأس المال دون زيادة أو نقص. والمرابحة: هي البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم. والوضيعة: هي البيع بأقل من الثمن الأول.

بيع المصحف وشراؤه: اتفق الفقهاء على جواز شراء المصحف، واختلفوا في بيعه: فأباحه الأئمة الثلاثة، وحرمه الحنابلة؛ وقال أحمد: لا أعلم في بيع المصاحف رخصة.

بيع بيوت مكة وإجارتها: أجازه كثير من الفقهاء، منهم الأوزاعي، والثوري، ومالك، والشافعي، وقول لأبي حنيفة.

بيع الماء: مياه البحار والأنهار وما يشابهها، كمياه العيون والأمطار، مباحة للناس جميعًا، لا يختص بها أحد دون أحد، ولا يجوز بيعها ما دامت في مقارها. وفي الحديث يقول الرسول الكريم ﷺ فيما رواه أبو داود: «المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلأ، والنار» [أحمد (٥/ ٣٦٤) وأبو داود (٣٤٧٧) وابن ماجه (٢٤٧٢)]. وروى إياس المزني، أنه رأى ناسًا يبيعون الماء، فقال: لا تبيعوا الماء؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ نهى أن يباع الماء. أما إذا أحرز الإنسان الماء وحازه، أصبح مملوكًا له، وحينئذ يجوز بيعه. وكذا إذا حفر بئرًا في ملكه، أو صنع آلة لاستخراجه، فإنه يجوز بيعه في هذه الحالات؛ فقد ثبت أن النبي ﷺ قدم المدينة وفيها بئر تسمى بئر رومة، يملكها يهودي ويبيع الماء منها للناس، فأقره على بيعه وأقر المسلمين على شرائهم منه، واستمر الأمر على هذا، حتى اشتراها عثمان رضي الله عنه ووقفها على المسلمين. ويكون بيع الماء في هذه الحال نظير بيع الحطب بعد حيازته؛ فإنه قبل حيازته يكون مباحًا للجميع، فإذا حيز وأصبح مملوكًا لشخص معين، صح بيعه بقول الرسول ﷺ: «لأن يأخذ أحدكم حبلًا، فيحتطب حزمة من حطب فيبيعها، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» [البخاري (١٤٧١) وابن ماجه (١٨٣٦) من حديث الزبير بن العوام]. وإذا بيع الماء: فإن كان هناك جهاز يحسب مقدار الماء المستهلك مثل العداد، فإن التقدير به تقدير صحيح، وإن لم يكن هناك جهاز يمكن به ضبط ما يؤخذ من الماء؛ فيرجع فيه إلى العرف. وهذا كله في الأحوال العادية. أما إذا كانت هناك أحوال اضطرارية، فيجب على مالك الماء أن يبذله دون أن يأخذ عليه ثمنًا؛ فعن أبي هريرة، أن الرسول ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: رجلٌ منع ابن السبيل فضل ماء عنده، ورجلٌ حلف على سلعة بعد العصر، يعني كاذبًا، ورجلٌ بايع إمامًا، فإن أعطاه وفى له، وإن لم يعطه لم يف له» [البخاري (٢٣٦٩) ومسلم (١٠٨)].

بيع الوفاء: بيع الوفاء: هو أن يبيع المحتاج إلى النقد عقارًا؛ على أنه متى وفى الثمن استرد العقار. وحكمه حكم الرهن في أرجح الأقوال عندنا.

بيع الاستصناع: والاستصناع: هو شراء ما يصنع وفقًا للطلب. وهو معروف قبل الإسلام، وقد أجمعت الأمة على مشروعيته. وركنه الإيجاب والقبول. وهو جائز في كل ما جرى التعامل باستصناعه.

وحكمه: إفادة الملك في الثمن والمبيع.

وشروط صحته: بيان جنس المستصنع، ونوعه، وصفته، وقدره بيانًا تنتفي معه الجهالة، ويرتفع النزاع. والمشتري عند رؤية المبيع مخيّر بين أن يأخذه بكل الثمن، وبين أن يفسخ العقد بخيار الرؤية، سواء وجده على الحالة التي وصفها أم لا، عند أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن الشيباني، رضي الله عنهما. وقال أبو يوسف: إن وجده على ما وصفه، فلا خيار له دفعًا للضرر عن الصانع؛ إذ قد لا يشتري غيره المصنوع بما يشتريه به هو.

بيع الثمار والزروع

بيع الثمر قبل بدو الصلاح، وبيع الزرع قبل اشتداد الحب لا يصح؛ مخافة التلف، وحدوث العاهة قبل أخذها.

١. روى البخاري، ومسلم، عن ابن عمر، أنّ النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار؛ حتى يبدو صلاحها؛ (نهى البائع والمبتاع). [البخاري (٢١٩٤)، ومسلم (١٥٣٤/ ٤٩)].

٢. وروى مسلم عنه، أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة؛ (نهى البائع والمشتري). [مسلم (١٥٣٥/ ٥٠)].

٣. وروى البخاري، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟!» [البخاري (٢٢٠٨)، ومسلم (١٥٥٥/ ١٥، ١٦)]. فإن بيعت الثمار قبل بدو الصلاح، والزروع قبل اشتداد الحب، بشرط القطع في الحال، صحّ؛ إذ كان يمكن الانتفاع بها ولم تكن متباعة؛ لأنه لا خوف في هذه الحال من التلف، ولا خوف من حدوث العاهة. فإن بيعت بشرط القطع، ثم تركها المشتري حتى بدا صلاحها، قيل: إن البيع يبطل. وقيل: لا يبطل، ويشتركان في الزيادة.

بيعها لمالك الأصل أو لمالك الأرض: هذا هو الحكم بالنسبة لغير مالك الأصل، ولغير مالك الأرض، فإن بيعت الثمار قبل بدو صلاحها لمالك الأصل، صح البيع، كما لو بيعت الثمرة قبل بدو الصلاح مع الأصل.

وكذلك يصح بيع الزروع قبل بدو الصلاح لمالك الأرض؛ لحصول التسليم بالنسبة للمشتري على وجه الكمال.

بم يعرف الصلاح؟: ويعرف صلاح الثمر بالاحمرار والاصفرار. أخرج البخاري، ومسلم، عن أنس، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو. قيل لأنس: وما زهوها؟ قال: تحمارّ وتصفارّ. [البخاري (٢١٩٥)، ومسلم (١٥٥٥/ ١٥)].

ويعرف صلاح العنب بظهور الماء الحلو، واللين، والاصفرار[1]. ويعرف صلاح سائر الفواكه بطيب

---

(١) وقد ورد من النهي عن بيع العنب حتى يسود ... الأسود.

٢- شرط ما فيه نفع معلوم للبائع أو المشتري ، كما لو باع داراً ، واشترط منفعتها مدة معلومة ، كأن يسكنها شهراً أو شهرين . وكذلك لو باع دابة ، واشترط أن تحمله إلى موضع معين ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، أن جابراً باع النبي ﷺ جملاً ، واشترط ظهره إلى المدينة . متفق عليه . [البخاري (٢٧١٨) ومسلم (٧١٥/ ١٠٩)]. وكذلك يصح أن يشترط المشتري على البائع نفعاً معلوماً ، كحمل ما باعه إلى موضع معلوم[1] ، أو تكسيره ، أو خياطته ، أو تفصيله . وقد اشترى محمد بن مسلمة حزمة حطب من نبطي ، وشارطه على حملها . واشتهر ذلك فلم ينكر . وهذا مذهب أحمد ، والأوزاعي ، وأبي ثور ، وإسحاق ، وابن المنذر . وذهب الشافعي ، والأحناف ، إلى عدم صحة هذا البيع ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط ، ولكن هذا النهي لم يصح ، وإنما نهى عن شرطين في بيع .

القسم الثاني من الشروط : الشرط الفاسد ، وهو أنواع :

١- ما يُبطل العقد من أصله ، كأن يشترط على صاحبه عقداً آخر ، مثل قول البائع للمشتري : أبيعك هذا ، على أن تبيعني كذا . أو : تقرضني . ودليل ذلك قول الرسول ﷺ : «لا يحل سلفٌ وبيعٌ ، ولا شرطان في بيع» . رواه الترمذي وصححه . [الترمذي (١٢٣٤)] .

قال أحمد : وكذلك كلّ ما في معنى ذلك ، مثل أن يقول : بعتك على أن تزوجني ابنتك . أو : على أن أزوجك ابنتي . فهذا كله لا يصح . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وجمهور الفقهاء . وجوزه مالك ، وجعل العوض المذكور في الشرط فاسداً ، قال : ولا ألتفت إلى اللفظ الفاسد ، إذا كان معلوماً حلالاً .

٢- ما يصح معه البيع ويبطل الشرط ؛ وهو الشرط المنافي لمقتضى العقد ، مثل اشتراط البائع على المشتري ألا يبيع المبيع أو لا يهبه ؛ لقوله ﷺ : «كلُّ شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطلٌ ، وإن كان مائة شرط» . متفق عليه . [سبق تخريجه]. وإلى هذا ذهب أحمد ، والحسن ، والشعبي ، والنخعي ، وابن أبي ليلى ، وأبو ثور . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : البيع فاسد .

٣- ما لا ينعقد معه بيع ، مثل : بعتك ، إن رضي فلان . أو : إن جئتني بكذا . وكذلك كلّ بيع عُلِّق على شرط مستقبل .

بيع العربون

صفة بيع العربون : أن يشتري شيئاً ويدفع جزءاً من ثمنه إلى البائع ، فإن نفذ البيع احتسب من الثمن ، وإن لم ينفذ أخذه البائع على أنه هبة له من المشتري .

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة هذا البيع ؛ لما رواه ابن ماجه ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربون . [أحمد (٢/ ١٨٣) وأبو داود (٣٥٠٢) ومالك في الموطأ (٢/ ٦٠٩) والنسائي (٦/ ٣٤٢) وابن ماجه (٢١٩٣)] .

---

(١) فإن لم يكن معلوماً لم يصح الشرط ، فلو شرط الحمل إلى منزله والبائع لا يعرفه لم يصح الشرط .

وضعّف الإمام أحمد هذا الحديث ، وأجاز بيع العربون ؛ لما رواه عن نافع بن عبد الحارث ، أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم ؛ فإن رضي عمر كان البيع نافذًا ، وإن لم يرض فلصفوان أربعمائة درهم . وقال ابن سيرين ، وابن المسيب : لا بأس إذا كره السلعة أن يردّها ويرد معها شيئًا . وأجازه أيضًا ابن عمر .

البيع بشرط البراءة من العيوب

ومن باع شيئًا بشرط البراءة من كل عيب مجهول ، لم يبرأ البائع ؛ ومتى وجد المشتري عيبًا بالمبيع فله الخيار ؛ لأنه إنما يثبت بعد البيع ، فلا يسقط قبله . فإن سمى العيب أو أبرأه المشتري بعد العقد ، برئ ؛ وقد ثبت أن عبد الله بن عمر باع زيد بن ثابت عبدًا بشرط البراءة بثمانمائة درهم ، فأصاب به زيد عيبًا ، فأراد ردّه على ابن عمر ، فلم يقبله ، فترافعا إلى عثمان ، فقال عثمان لابن عمر : تحلف أنك لم تعلم بهذا العيب . فقال : لا . فردّه عليه ، فباعه ابن عمر بألف درهم . ذكره الإمام أحمد وغيره . قال ابن القيم : وهذا اتفاق منهم على صحة البيع وجواز شرط البراءة ، واتفاق من عثمان وزيد على أن البائع إذا علم بالعيب ، لم ينفعه شرط البراءة

الاختلاف بين البائع والمشتري

إذا اختلف البائع والمشتري في الثمن ، وليس بينهما بينة ، فالقول قول البائع مع يمينه ، والمشتري مخيّر بين أن يأخذ السلعة بالثمن الذي قال به البائع ، وبين أن يحلف بأنه ما اشتراها بهذا الثمن ، وإنما اشتراها بثمن أقل . فإن حلف برئ منها ، وردت السلعة على البائع ؛ وسواء أكانت السلعة قائمة أم تالفة . وأصل ذلك ما رواه أبو داود ، عن عبد الرحمن بن قيس بن الأشعث ، عن أبيه ، عن جده ، قال : اشترى الأشعث رقيقًا من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين ألفًا ، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم . فقال : إنما أخذتهم بعشرة آلاف . فقال عبد الله : فاختر رجلاً يكون بيني وبينك . قال الأشعث : أنت بيني وبين نفسك . قال عبد الله : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا اختلف البيّعان ، ليس بينهما بينة ، فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان»[1] . [أحمد (١/ ٤٦٦) وأبو داود (٣٥١١) والنسائي (٧/ ٣٠٢، ٣٠٣) وابن ماجه (٢١٨٦)] . وقد تلقى العلماء هذا الحديث بالقبول . وقال بعمومه الإمام الشافعي ، وأن البائع والمشتري كما يتحالفان إذا اختلفا في الثمن ، فإنهما يتحالفان إذا اختلفا في الأجل ، أو في خيار الشرط ، أو في الرهن ، أو في الضمين .

حكم البيع الفاسد : البيع الصحيح ، ما وافق أمر الشارع باستيفاء أركانه وشروطه . فيحل به ملك المبيع والثمن والانتفاع بهما . فإذا خالف أمر الشارع لم يكن صحيحًا ، بل يقع فاسدًا وباطلاً .

فالبيع الفاسد هو البيع الذي لم يشرعه الإسلام ؛ وهو لهذا لا ينعقد ولا يعد عقدًا شرعيًا ، ولا يترتب

---

(١) بسند جيد .

الأمران، وجب تمكين الطرفين من الاجتهاد في مصلحتهما. قال الشوكاني: إن الناس مسلطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن، أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، وإذا تقابل الأمران، وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به منافٍ لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] . اهـ. ثم إن التسعير يؤدي إلى اختفاء السلع، وذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع الأسعار يضر بالفقراء، فلا يستطيعون شراءها، بينما يقوى الأغنياء على شرائها من السوق الخفية بغبن فاحش، فيقع كلٌّ منهما في الضيق والحرج، ولا تتحقق لهما مصلحة.

الترخيص فيه عند الحاجة إليه: على أن التجار إذا ظلموا وتعدَّوا تعديًا فاحشًا يضر بالسوق، وجب على الحاكم أن يتدخل ويحدد السعر؛ صيانة لحقوق الناس، ومنعًا للاحتكار، ودفعًا للظلم الواقع عليهم من جشع التجار؛ ولذلك يرى الإمام مالك جواز التسعير. كما يرى بعض الشافعية جوازه أيضًا في حالة الغلاء. كما ذهب إلى جوازه أيضًا في كثير من السلع جماعة من أئمة الزيدية. وممن أجازه: سعيد بن المسيب، وربيعة بن عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصاري، كلهم يرون جواز التسعير إذا دعت مصلحة الجماعة لذلك. قال صاحب «الهداية»: ولا ينبغي للسلطان أن يسعِّر على الناس، فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدَّون في القيمة تعدِّيًا فاحشًا، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر.

الاحتكار

تعريفه: الاحتكار: هو شراء الشيء، وحبسه؛ ليقلَّ بين الناس فيغلو سعره،[1] ويصيبهم بسبب ذلك الضرر.

حكمه: والاحتكار حرمه الشارع ونهى عنه؛ لما فيه من الجشع والطمع، وسوء الخلق، والتضييق على الناس.

١- روى أبو داود، والترمذي، ومسلم، عن معمر، أن النبي ﷺ قال: «من احتكر، فهو خاطئ». [مسلم (٥-١٦٠٥)، وأبو داود (٣٤٤٧)، والترمذي (١٢٦٧)، وابن ماجه (٢١٥٤)].

٢- وروى أحمد، والحاكم، وابن أبي شيبة، والبزار، أن النبي ﷺ قال: «من احتكر الطعام أربعين ليلة، فقد برئ من الله وبرئ الله منه». [أحمد (٢/ ٣٣)، والحاكم (٢/ ١٢)، وأبو يعلى (١٠/ ٥٧٤٦)، ومجمع الزوائد (٤/ ١٠٠)].

---

(١) عند الحنفية: الشيء الذي يكون فيه الاحتكار هو [illegible]، ويرى الشافعي وأحمد أن الاحتكار لا يكون إلا في الطعام لأنه قوت الناس [illegible] ويرى أبو يوسف أن الاحتكار في كل شيء حرام لضرره حيث لا يكون الشيء متداولًا مع السلع المحتكرة. ويرى بعضهم أنه إذا احتكر زرعه أو صنعة يده فلا بأس.

٣ـ وذكر رزين في «جامعه» أنه ﷺ قال : «بئس العبد المحتكر ؛ إن سمع برخص ساءه ، وإن سمع بغلاء فرح» . [البيهقي في شعب الإيمان (١١٢١٥) وابن عدي (٢/ ٥٣٠)] .

٤ـ وروى ابن ماجه ، والحاكم ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون» . [ابن ماجه (٢١٥٣) والحاكم (٢/ ١١)] . والجالب : هو الذي يجلب السلع ، ويبيعها بربح يسير .

٥ـ وروى أحمد ، والطبراني ، عن معقل بن يسار ، أن النبي ﷺ قال : «من دخل في شيء من أسعار المسلمين يغليه عليهم ، كان حقًا على الله - تبارك وتعالى - أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة» . [أحمد (٥/ ٢٧) والحاكم (٢/ ١٢) ومجمع الزوائد (٤/ ١٠١)] .

متى يحرم الاحتكار ؟ : ذهب كثير من الفقهاء إلى أن الاحتكار المحرم ، هو الاحتكار الذي توفر فيه شروط ثلاثة :

١. أن يكون الشيء المحتكر فاضلًا عن حاجته وحاجة من يمونهم سنة كاملة ؛ لأنه يجوز أن يدخر الإنسان نفقته ونفقة أهله هذه المدة كما كان يفعله الرسول ﷺ .

٢. أن يكون قد انتظر الوقت الذي تغلو فيه السلع ليبيع بالثمن الفاحش لشدة الحاجة إليه .

٣ـ أن يكون الاحتكار في الوقت الذي يحتاج الناس فيه إلى المواد المحتكرة ؛ من الطعام ، والثياب ، ونحوها . فلو كانت هذه المواد لدى عدد من التجار ، ولكن لا يحتاج الناس إليها ، فإن ذلك لا يعد احتكارًا ، حيث لا ضرر يقع بالناس .

الخيار

هو طلب خير الأمرين ؛ من الإمضاء ، أو الإلغاء ، وهو أقسام نذكرها فيما يلي :

خيار المجلس : إذا حصل الإيجاب والقبول من البائع والمشتري وتم العقد ، فلكلٍّ واحد منهما حق إبقاء العقد أو إلغائه ما داما في المجلس - أي ؛ محل العقد - ما لم يتبايعا على أنه لا خيار . فقد يحدث أن يتسرع أحد المتعاقدين في الإيجاب أو القبول ، ثم يبدو له أن مصلحته تقتضي عدم إنفاذ العقد ، فجعل له الشارع هذا الحق ؛ ليتدارك ما عسى أن يكون قد فاته بالتسرع . روى البخاري ، ومسلم ، عن حكيم بن حزام ، أن رسول الله ﷺ قال : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا ، بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا ، محقت بركة بيعهما» . [البخاري (٢٠٧٩) ومسلم (١٥٣٢)] . أي ؛ أن لكلٍّ من المتبايعين حق إمضاء العقد أو إلغائه ، ما داما لم يتفرقا بالأبدان ، والعرف يقدر في كلّ حالة بحسبها ؛ ففي المنزل الصغير بخروج أحدهما ، وفي الكبير بالتحول من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث ، فإن قاما معًا أو ذهبا معًا ، فالخيار باقٍ . والراجح أن التفرق موكول إلى العرف ؛ فما اعتبر في العرف تفرقًا حكم به ، وما لا فلا ؛ روى البيهقي ، عن عبد الله بن عمر ، قال : بعت من أمير المؤمنين عثمان - رضي الله عنه - مالًا بالوادي بمال له بخيبر ، فلما تبايعنا رجعت على عقبي ، حتى خرجت من بيته ؛ خشية أن يردني البيع ، وكانت السنة أن

المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا». وإلى هذا ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين. وأخذ به الشافعي، وأحمد من الأئمة، وقالا: إن خيار المجلس ثابت في البيع، والصلح، والحوالة، والإجارة، وفي كل عقود المعاوضات اللازمة التي يقصد منها المال.(1)

أما العقود اللازمة التي لا يقصد منها العوض، مثل عقد الزواج والخلع، فإنه لا يثبت فيها خيار المجلس. وكذلك العقود غير اللازمة، كالمضاربة، والشركة، والوكالة.

متى يسقط؟ - ويسقط خيار الشرط بإسقاطهما له بعد العقد، وإن أسقطه أحدهما بقي خيار الآخر، وينقطع بموت أحدهما.

خيار الشرط: خيار الشرط: هو أن يشتري أحد المتبايعين شيئًا، على أن له الخيار مدة معلومة، وإن طالت،(2) إن شاء أنفذ البيع في هذه المدة وإن شاء ألغاه. ويجوز هذا الشرط للمتعاقدين معًا، ولأحدهما، إذا اشترطه.

والأصل في مشروعيته:

1- ما جاء عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا، إلا بيع الخيار». [البخاري (2109)، ومسلم (1531/ 43)]. أي؛ لا يلزم البيع بينهما حتى يتفرقا، إلا إذا اشترط أحدهما أو كلاهما شرط الخيار مدة معلومة.

2- وعنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار، ما لم يتفرقا وكانا جميعًا، أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك، فقد وجب البيع». رواه الثلاثة. [أحمد (2/ 119)، والبخاري (2112)، ومسلم (1531/ 44)]. ومتى انقضت المدة المعلومة ولم يفسخ العقد، لزم البيع.

ويسقط الخيار بالقول، كما يسقط بتصرف المشتري في السلعة التي اشتراها بوقف، أو هبة، أو سوم؛ لأن ذلك دليل رضاه، ومتى كان الخيار له فقد نفذ تصرفه.

خيار العيب: حرمة كتمان العيب عند البيع: يحرم على الإنسان أن يبيع سلعة بها عيب دون بيانه للمشتري.

1- فعن عقبة بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم، لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعًا وفيه عيب، إلا بينه». رواه أحمد، وابن ماجه، والدارقطني، والحاكم، والطبراني. [أحمد (4/ 158)، وابن ماجه (2246)، [illegible] وصححه [illegible] (2/ 8)].

2- وقال العداء بن خالد: كتب لي النبي ﷺ: «هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله، اشترى منه عبدًا أو أمة، لا داء، ولا غائلة، ولا خبثة، بيع المسلم من المسلم». [الترمذي (1216)، وابن ماجه (2251)].

---

(1) خالف ذلك أبو حنيفة ومالك فقالا: إن خيار المجلس باطل، والعقد بالقول كاف للزوم، فإذا وجب البيع فليس لأحدهما الخيار وإن كانا في المجلس، وحملا التفرق في الحديث على التفرق في الأقوال.

(2) هذا مذهب أحمد، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن مدة الخيار ثلاثة أيام لا تزيد عليها، وقال مالك: المدة مقدرة بقدر الحاجة.

٣- ويقول الرسول ﷺ: «من غشنا فليس منا». [أحمد (٢/ ٢٤٢) ومسلم (١٠٢/ ١٦٤) وأبو داود (٣٤٥٢) والترمذي (١٣١٥) وابن ماجه (٢٢٢٤)].

حكم البيع مع وجود العيب: ومتى تم العقد، وقد كان المشتري عالمًا بالعيب، فإن العقد يكون لازمًا، ولا خيار له؛ لأنه رضي به. أما إذا لم يكن المشتري عالمًا به، ثم علمه بعد العقد، فإن العقد يقع صحيحًا، ولكن لا يكون لازمًا، وله الخيار بين أن يرد المبيع ويأخذ الثمن الذي دفعه إلى البائع، وبين أن يمسكه، ويأخذ من البائع من الثمن بقدر ما يقابل النقص الحاصل بسبب العيب، إلا إذا رضي به أو وجد منه ما يدل على رضاه، كأن يعرض ما اشتراه للبيع، أو يستغله، أو يتصرف فيه.

قال ابن المنذر: إن الحسن، وشريحًا، وعبد الله بن الحسن، وابن أبي ليلى، والثوري، وأصحاب الرأي يقولون: إذا اشترى سلعة، فعرضها للبيع بعد علمه بالعيب، بطل خياره. وهذا قول الشافعي.

الاختلاف بين المتبايعين: إذا اختلف المتبايعان فيمن حدث عنده العيب مع الاحتمال، ولا بينة لأحدهما، فالقول قول البائع مع يمينه، ويقضي به عثمان. وقيل: القول قول المشتري مع يمينه، ويرده على البائع.

شراء البيض الفاسد: من اشترى بيض الدجاج فكسره، فوجده فاسدًا، رجع بكل الثمن على البائع إذا شاء؛ لأن العقد في هذه الحال يكون فاسدًا؛ لعدم مالية المبيع. وليس عليه أن يرده إلى البائع؛ لعدم الفائدة فيه.

الخراج بالضمان: وإذا تم فسخ العقد، وقد كان للمبيع فائدة حدثت في المدة التي بقي فيها عند المشتري، فإن هذه الفائدة يستحقها؛ فعن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال: «الخراج بالضمان». رواه أحمد، وأصحاب «السنن»، وصححه الترمذي. [أحمد (٦/ ٤٩) وأبو داود (٣٥٠٨) والترمذي (١٢٨٥) والنسائي (٧/ ٢٥٤) وابن ماجه (٢٢٤٣)]. أي؛ أن المنفعة التي تأتي من المبيع تكون من حق المشتري؛ بسبب ضمانه له لو تلف عنده. فلو اشترى بهيمة واستعملها أيامًا، ثم ظهر بها عيب سابق على البيع بقول أهل الخبرة، فله حق الفسخ، وله الحق في هذا الاستعمال، دون أن يرجع عليه البائع بشيء. وجاء في بعض الروايات، أن رجلًا ابتاع غلامًا فاستغله، ثم وجد به عيبًا فرده بالعيب، فقال البائع: غلة عبدي. فقال النبي ﷺ: «الغلة بالضمان». رواه أبو داود، وقال فيه: هذا إسناد ليس بذاك. [أحمد (٦/ ٨٠، ١١٦، ١٦١) وأبو داود (٣٥١٠) بلفظ «الخراج بالضمان»]

حكم التدليس في البيع: إذا دلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن، حرم عليه ذلك، وللمشتري خيار الرد ثلاثة أيام، وقيل: إن الخيار يثبت له على الفور. أما الحرمة، فللغش والتغرير، والرسول ﷺ يقول: «من غشنا، فليس منا». [سبق تخريجه]. وأما ثبوت خيار الرد، فلقوله -صلوات الله وسلامه عليه- فيما رواه عنه أبو هريرة: «لا تُصَرُّوا الإبل والغنم[1]، فمن ابتاعها بعدُ، فإنه بخير النظرين بعد أن

---

(١) أي؛ لا تتركوا لبنها في ضرعها أيامًا حتى يعظم فيظن أن ذلك عادة لها.

يحلبها، إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر»(1) رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٢١٤٨) و(٢١٥١)، ومسلم (١٥٢٤/ ٢٦ و٢٨)]. قال ابن عبد البر: هذا الحديث أصل في النهي عن الغش، وأصل في أنه ـ أي: التدليس ـ لا يفسد أصل البيع، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام، وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها. فإذا كان التدليس من البائع بدون قصده، انتفت الحرمة مع ثبوت الخيار للمشتري؛ دفعًا للضرر عنه.

خيار الغبن(2) في البيع والشراء: الغبن قد يكون بالنسبة للبائع، كأن يبيع ما يساوي خمسة بثلاثة. وقد يكون بالنسبة للمشتري، كأن يشتري ما قيمته ثلاثة بخمسة. فإذا باع الإنسان أو اشترى وغُبن، كان له الخيار في الرجوع في البيع وفسخ العقد، بشرط أن يكون جاهلاً ثمن السلعة، ولا يحسن المماكسة؛ لأنه يكون حينئذٍ مشتملاً على الخداع الذي يجب أن يتنزه عنه المسلم. فإذا حدث هذا، كان له الخيار بين إمضاء العقد أو إلغائه.

ولكن هل يثبت الخيار بمجرد الغبن؟: قيده بعض بما يسمى بالغبن الفاحش، وقيده بعضهم بأن يبلغ ثلث القيمة، وقيده البعض بمجرد الغبن. وإنما ذهبوا إلى هذا التقييد؛ لأن البيع لا يكاد يسلم من مطلق الغبن، ولأن القليل يمكن أن يتسامح به في العادة. والأولى من هذه الآراء أن الغبن يقيد بالعرف والعادة، فما اعتبره العرف والعادة غبنًا ثبت فيه الخيار، وما لم يعتبره لا يثبت فيه، وهذا مذهب أحمد، ومالك. وقد استدلا عليه بما رواه البخاري، ومسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: ذُكر رجلٌ ـ اسمه حبان بن منقذ ـ للنبي ﷺ أنه يُخدع في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل: لا خلابة»(3) [البخاري (٢١١٧) ومسلم (١٥٣٣/ ٤٨)]، زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير، وعبد الأعلى عنه: «ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فاردد» [البخاري في تاريخه (١/ ٢/ ١٧) والترمذي (٣/ ٥٥) وابن ماجه (٢٣٥٥)]. فبقي ذلك الرجل، حتى أدرك عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة، فكثر الناس في زمن عثمان، فكان إذا اشترى شيئًا، فقيل له: إنك غبنت فيه، رجع، فيشهد له رجلٌ من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثًا، فترد له دراهمه. وذهب الجمهور من العلماء إلى أنه لا يثبت الخيار بالغبن؛ لعموم أدلة البيع ونفوذه، من غير تفرقة بين ما فيه غبن وغيره. وأجابوا عن الحديث المذكور، بأن الرجل كان ضعيف العقل، وإن كان ضعفه لم يخرج به عن حد التمييز، فيكون تصرفه مثل تصرف الصبي المميز المأذون له بالتجارة، فيثبت له الخيار مع الغبن؛ ولأن الرسول ﷺ علمه أن يقول: «لا خلابة». أي: عدم الخداع. فكان بيعه وشراؤه مشروطين بعدم الخداع، فيكون من باب خيار الشرط.

تلقي الجلب: ومن صور الغبن تلقي الجلب: وهو أن يقدم ركب التجارة بتجارة، فيتلقاه رجلٌ قبل

---

(١) أي: يرد معها صاعًا من تمر [illegible] عن حقها [illegible] غيره.

(٢) الغبن: النقص.

(٣) أي: لا خديعة. وظاهر هذا أن من قال ذلك ثبت له الخيار سواء غبن أم لم يغبن.

دخولهم البلد وقبل معرفتهم السعر، فيشتري منهم بأرخص من سعر البلد، فإذا تبين لهم ذلك، كان لهم الخيار دفعًا للضرر؛ لما رواه مسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ نهى عن تلقي الجلب، وقال: «لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى السوق، فهو بالخيار». [أحمد (٢/ ٤٠٣) ومسلم (١٥١٩/ ١٧) وأبو داود (٣٤٣٧) والترمذي (١٢٢١) والنسائي (٧/ ٢٥٧) وابن ماجه (٢١٧٨)]. وهذا النهي للتحريم في قول أكثر العلماء.

التناجش: ويسمى أيضًا التناجش، وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطأة لرفع سعرها، ولا يريد شراءها؛ ليغر غيره بالشراء بهذا السعر الزائد. وفي البخاري، ومسلم، عن ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن النجش. [البخاري (٢١٤٢) ومسلم (١٥١٦/ ١٣)]. وهو محرم باتفاق العلماء. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع، وهو قول أهل الظاهر، ورواية عن مالك، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة المالك أو صنعه، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار، وهو وجه للشافعية قياسًا على المصراة، والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم، وهو قول الحنفية. اهـ.

الإقالة

من اشترى شيئًا ثم ظهر له عدم حاجته إليه، أو باع شيئًا بدا له أنه محتاج إليه، فلكل منهما أن يطلب الإقالة وفسخ العقد[1] وقد رغب الإسلام فيها ودعا إليها. روى أبو داود، وابن ماجه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أقال مسلمًا، أقال الله عثرته». [أبو داود (٣٤٦٠) وابن ماجه (٢١٩٩) وابن حبان (٥٠٢٩ و٥٠٣٠) والحاكم (٢/ ٤٥)]. وهي فسخ لا بيع. وتجوز قبل قبض المبيع، ولا يثبت فيها خيار المجلس ولا خيار الشرط، ولا شفعة فيها؛ لأنها ليست بيعًا. وإذا انفسخ العقد، رجع كل من المتعاقدين بما كان له، فيأخذ المشتري الثمن ويأخذ البائع العين المبيعة. وإذا تلفت العين المبيعة، أو مات العاقد، أو زاد الثمن أو نقص، فإنها لا تصح.

السلم

تعريفه: السَّلَم، ويسمى السلف[2] وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل. والفقهاء تسميه بيع المحاويج؛ لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين؛ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري السلعة، وصاحب السلعة محتاج إلى ثمنها قبل حصولها عنده؛ لينفقها على نفسه وعلى زرعه، حتى ينضج فهو من المصالح الحاجية. ويسمى المشتري المُسْلِم، أو رب السلم، ويسمى البائع المُسْلَم إليه. والمبيع المسلم فيه، والثمن رأس مال السَّلَم.

---

(١) كما يحدث في المعارض والشركات.
(٢) مأخوذ من التسليف وهو التقديم لأن الثمن ما يقدم على المبيع.

٣ـ وأن يكون الأجل معلومًا .

وهل يجوز إلى الحصاد ، والجذاذ ، وقدوم الحاج ، وإلى العطاء ؟ فقال مالك : يجوز متى كانت معلومة ، كالشهور والسنين .

اشتراط الأجل : ذهب الجمهور إلى اعتبار الأجل في السلم ، وقالوا : لا يجوز السلم حالاً . وقالت الشافعية : يجوز ؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر ، فجوازه حالاً أولى ، وليس ذكر الأجل في الحديث لأجل الاشتراط ، بل معناه إن كان لأجل ، فليكن معلومًا . قال الشوكاني : والحق ما ذهبت إليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل ؛ لعدم ورود دليل يدل عليه ، فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل . وأما ما يقال من أنه يلزم مع عدم الأجل أن يكون بيعًا للمعدوم ، ولم يرخص فيه إلا في السلم ، ولا فارق بينه وبين البيع إلا الأجل . فيجاب عنه بأن الصيغة فارقة ، وذلك كاف .

لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم إليه : لا يشترط في السلم أن يكون المسلم إليه مالكًا للمسلم فيه ، بل يُراعى وجوده عند الأجل ، ومتى انقطع المبيع عند محل الأجل انفسخ العقد ، ولا يضر انقطاعه قبل حلوله . روى البخاري ، عن محمد بن المجالد ، قال : بعثني عبد الله بن شداد ، وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى ، فقالا : سله هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الحنطة؟ فقال عبد الله : كنا نسلف نبيط[1] أهل الشام في الحنطة ، والشعير ، والزيت في كيل معلوم ، إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثاني إلى عبد الرحمن بن أبزى ، فسألته فقال : كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون على عهد النبي ﷺ ، ولم نسألهم ألهم حرث أم لا . [البخاري (٢٢٤٤ و ٢٢٤٥)] .

لا يفسد العقد بالسكوت عن موضع القبض : لو سكت المتعاقدان عن تعيين موضع القبض ، فالعقد صحيح ولو لم يعين الموضع ؛ لأنه لم يبين في الحديث . ولو كان شرطًا ، لذكره الرسول ﷺ كما ذكر الكيل ، والوزن ، والأجل .

السلم في اللبن والرطب : قال القرطبي : وأما السلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه ، فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل المدينة . وهي مبنية على قاعدة المصلحة ؛ لأن المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ، ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداءً ؛ لأن النقد قد لا يحضره ، ولأن السعر قد يختلف عليه ، وصاحب النخل واللبن محتاج إلى النقد ؛ لأن الذي عنده عروض لا يتصرف له ، فلما اشتركا في الحاجة رخص لهما في هذه المعاملة ، قياسًا على العرايا ، وغيرها من أصول الحاجات والمصالح . اهـ .

جواز أخذ غير المسلم فيه عوضًا عنه : ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز أخذ غير المسلم فيه عوضًا عنه ، مع بقاء عقد السلم ؛ لأنه يكون قد باع دين المسلم فيه قبل قبضه . ولقول الرسول ﷺ : «من أسلف في شيء ، فلا يصرفه إلى غيره»[2] . [أبو داود (٣٤٦٨) وابن ماجه (٢٢٨٣)] . وأجازه الإمام مالك ، وأحمد .

---

(١) أهل الزراعة ، وقيل : نصارى الشام .

(٢) رواه الدارقطني عن ابن عمر .

قال ابن المنذر: ثبت عن ابن عباس، أنه قال: إذا أسلفت في شيء إلى أجل، فإن أخذت ما أسلفت فيه، وإلا فخذ عوضًا أنقص منه، ولا تربح مرتين. رواه شعبة. وهو قول الصحابي، وقول الصحابي حجة ما لم يخالف. وأما الحديث، ففيه عطية بن سعد، وهو لا يحتج بحديثه. ورجح هذا ابن القيم، فقال، بعد أن ناقش أدلة كل من الفريقين،: فثبت أنه لا نص في التحريم، ولا إجماع، ولا قياس، وأن النص والقياس يقتضيان الإباحة، والواجب عند التنازع الرد إلى الله، وإلى الرسول ﷺ. وأما إذا انفسخ عقد السلم بإقالة ونحوها، فقيل: لا يجوز أن يأخذ عن دين السلم عوضًا من غير جنسه. وقيل: يجوز أخذ العوض عنه. وهو مذهب الشافعي، واختيار القاضي أبي يعلى، وابن تيمية. قال ابن القيم: وهو الصحيح؛ لأن هذا عوض مستقر في الذمة، فجازت المعاوضة عليه، كسائر الديون من القرض وغيره.

* * *

الربا

تعريفه: الربا في اللغة: الزيادة. والمقصود به هنا: الزيادة على رأس المال، قلَّت أو كثُرت؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢٧٩].

حكمه: وهو محرم في جميع الأديان السماوية، ومحظور في اليهودية، والمسيحية، والإسلام؛ جاء في «العهد القديم»: «إذا أقرضت مالاً لأحد من أبناء شعبي، فلا تقف منه موقف الدائن، لا تطلب منه ربحًا لمالك». آية ٢٥، فصل ٢٢، من سفر الخروج. وجاء فيه أيضًا: «إذا افتقر أخوك فاحمله، لا تطلب منه ربحًا ولا منفعة». آية ٣٥، فصل ٢٥، من سفر اللاويين. إلا أن اليهود لا يرون مانعًا من أخذ الربا من غير اليهودي، كما جاء في آية ٢٠ من الفصل ٢٣، من سفر التثنية.

وقد ردَّ عليهم «القرآن»، ففي سورة النساء: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]. وفي «كتاب العهد الجديد»: «إذا أقرضتم لمن تنتظرون منه المكافأة، فأيُّ فضل يعرف لكم؟ ولكن اصنعوا الخيرات، وأقرضوا غير منتظرين عائدتها، وإذن يكون ثوابكم جزيلاً». آية ٣٤ وآية ٣٥، من الفصل ٦، من إنجيل لوقا. واتفقت كلمة رجال الكنيسة على تحريم الربا تحريمًا قاطعًا؛ استنادًا إلى هذه النصوص. قال سكوبار: «إن من يقول: إن الربا ليس معصية، يُعَدُّ ملحدًا خارجًا عن الدين». وقال الأب بوني: «إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا، وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم». وفي «القرآن الكريم» تحدث عن الربا في عدة مواضع مرتبة ترتيبًا زمنيًا؛ ففي العهد المكي نزل قول الله - سبحانه -: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الروم: ٣٩].

وفي العهد المدني نزل تحريم الربا صراحة في قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ [آل عمران: ١٣٠]. وآخر ما ختم به التشريع قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩].

وفي هذه الآية ردٌّ قاطع على من يقول: إن الربا لا يحرم، إلا إذا كان أضعافًا مضاعفة؛ لأن الله لم يُبح إلا ردَّ رءوس الأموال دون الزيادة عليها. وهذا آخر ما نزل في هذا الأمر. وهو من كبائر الإثم؛ روى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات». [سبق تخريجه].

وقد لعن الله كلَّ من اشترك في عقد الربا، فلعن الدائن الذي يأخذه، والمستدين الذي يعطيه، والكاتب

الذي يكتبه، والشاهدين عليه؛ روى البخاري، ومسلم، وأحمد، وأبو داود، والترمذي وصححه، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه». [مسلم (١٥٩٨)]. وروى الدارقطني، عن عبد الله بن حنظلة، أن النبي ﷺ قال: «لدرهم ربا أشد عند الله - تعالى - من ست وثلاثين زنية في الخطيئة». [أحمد (٥/ ٢٢٥) ومجمع الزوائد (٤/ ١١٧)] والطبراني [٣/ ١٦)]. وقال ﷺ: «الربا تسعة وتسعون بابًا، أدناها كأن يأتي الرجل أمه». [البيهقي في شعب الإيمان (٥٥٢٠)].

الحكمة في تحريم الربا: الربا محرم في جميع الأديان السماوية، والسبب في تحريمه ما فيه من ضرر عظيم:

١- أنه يسبب العداوة بين الأفراد، ويقضي على روح التعاون بينهم.

والأديان كلها ولا سيما الإسلام تدعو إلى التعاون والإيثار، وتبغض الأثرة والأنانية، واستغلال جهد الآخرين.

٢- وأنه يؤدي إلى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئًا، كما تؤدي إلى تضخيم الأموال في أيديها دون جهد مبذول، فتكون كالنباتات الطفيلية تنمو على حساب غيرها. والإسلام يمجد العمل ويكرم العاملين، ويجعله أفضل وسيلة من وسائل الكسب؛ لأنه يؤدي إلى المهارة، ويرفع الروح المعنوية في الفرد.

٣- وهو وسيلة الاستعمار؛ ولذلك قيل: الاستعمار يسير وراء تاجر أو قسيس. ونحن قد عرفنا الربا وآثاره في استعمار بلادنا.

٤- والإسلام بعد هذا يدعو إلى أن يقرض الإنسان أخاه قرضًا حسنًا إذا احتاج إلى المال، ويثيب عليه أعظم مثوبة: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الروم: ٣٩].

أقسامه: والربا قسمان:

(١) ربا النسيئة.

(٢) وربا الفضل.

ربا النسيئة: وربا النسيئة[1] هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل.

وهذا النوع محرم بالكتاب، والسنة، وإجماع الأئمة.

ربا الفضل: وربا الفضل؛ وهو بيع النقود بالنقود، أو الطعام بالطعام مع الزيادة. وهو محرم بالسنة والإجماع؛ لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة. وأطلق عليه اسم الربا تجوزًا، كما يطلق اسم المسبب على السبب؛ روى أبو سعيد الخدري، أن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين؛ فإني أخاف عليكم الرماء». أي؛ الربا. [أحمد (٣/ ٤٩ - ٥٠)، ومسلم (٤/ ٥٩٤ - ٩٨)، والنسائي (٧/ ٢٧٣) وانظر الموطأ (٢/ ٦٣٤)].

---

(١) النسيئة: التأخير والتأجيل، أي الربا الذي يكون سببه التأجيل.

فيتجاوز به الفضل – مما يحتاله عليهم من ربا النسيئة. وقد نص الحديث على تحريم الربا في ستة أعيان؛ الذهب، والفضة، والقمح، والشعير، والتمر، والملح. عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي سواء». رواه أحمد، والبخاري. [أحمد (3/ 66، 97)، 49 و50 (26)، والبخاري (2176، 2177)، ومسلم (1584/ 82، 83)].

علة التحريم: هذه الأعيان الستة التي خصها الحديث بالذكر تنتظم الأشياء الأساسية التي يحتاج الناس إليها، والتي لا غنى لهم عنها. فالذهب والفضة هما العنصران الأساسيان للنقود التي تنضبط بها المعاملة والمبادلة، فهما معيار الأثمان الذي يرجع إليه في تقويم السلع. وأما بقية الأصناف الأربعة، فهي عناصر الأغذية وأصول القوت الذي به قوام الحياة. فإذا حدث الربا في هذه الأشياء، كان ضارًا بالناس، ومفضيًا إلى الفساد في المعاملة، فمنع الشارع منه؛ رحمة بالناس، ورعاية لمصالحهم. ويظهر من هذا أن علة التحريم بالنسبة للذهب والفضة كونهما ثمنًا، وأن علة التحريم بالنسبة لبقية الأجناس كونها طعامًا. فإذا وجدت هذه العلة في نقد آخر غير الذهب والفضة، أخذ حكمه، فلا يباع إلا مثلًا بمثل يدًا بيد. وكذلك إذا وجدت هذه العلة في طعام آخر غير القمح، والشعير، والتمر، والملح، فإنه لا يباع إلا مثلًا بمثل يدًا بيد، روى مسلم، عن معمر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الطعام إلا مثلًا بمثل. فكل ما يقوم مقام هذه الأجناس تنسحب عليها حكمها، وإذا اتفق البدلان في الجنس والعلة، حرم التفاضل، وحرم النَّساء؛ أي، التأجيل. فإذا بيع ذهب بذهب، أو قمح بقمح، فإنه يشترط لصحة هذا التبادل شرطان:

1- التساوي في الكمية، بقطع النظر عن الجودة والرداءة؛ للحديث المذكور؛ ولما رواه مسلم، أن رجلًا جاء إلى رسول الله ﷺ بشيء من التمر، فقال له النبي ﷺ: «ما هذا من تمرنا». فقال الرجل: يا رسول الله، بعنا تمرنا صاعين بصاع. فقال ﷺ: «ذلك الربا، ردوه، ثم بيعوا تمرنا، ثم اشتروا لنا من هذا». [مسلم (1594/ 97)]. وروى أبو داود، عن فضالة، قال: أتي النبي ﷺ بقلادة فيها ذهب وخرز، اشتراها رجل بتسعة دنانير أو سبعة، فقال النبي ﷺ: «لا، حتى تميز بينهما». قال: فرده، حتى ميز بينهما. [أبو داود (3351، 3352)]. وفي لفظ: أمر بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده، ثم قال: «الذهب بالذهب، وزنًا بوزن»[1]. [أحمد (6/ 21)، ومسلم (1591/ 90)، والنسائي (7/ 279)].

2- عدم تأجيل أحد البدلين، بل لا بد من التبادل الفوري؛ لقوله ﷺ: «يدًا بيد». ويفهم منه قول الرسول ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلًا بمثل، ولا تُشِفُّوا[2] بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلًا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا غائبًا منها بناجز». رواه البخاري، ومسلم، عن أبي سعيد. [البخاري (2177)، ومسلم (1584/ 75، 76)].

---

(1) فلا يجوز بيع الذهب مصوغًا بأكثر من وزنه ذهبًا، وبيع الحلي المصاغ بأكثر من وزنه [illegible]

(2) تشفوا: تفضلوا.

وإذا اختلف البدلان في الجنس واتحدا في العلة، حلّ التفاضل، وحَرُم النَّسَاء. فإذا بيع ذهب بفضة أو قمح بشعير، فإنه يشترط شرط واحد وهو الفورية، ولا يشترط التساوي في الكم، بل يجوز التفاضل؛ روى أبو داود، أن النبي ﷺ قال: «لا بأس ببيع البر بالشعير، والشعير أكثرهما، يداً بيد». [أبو داود (٣٣٤٩)]. وفي حديث عبادة عند أحمد، ومسلم: «فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». [أحمد (٥/ ٣٢٠) ومسلم (١٥٨٧/ ٨١) والنسائي (٧/ ٢٧٤) وأبو داود (٣٣٥٠)]. وإذا اختلف البدلان في الجنس والعلة، فإنه لا يشترط شيء، فيحل التفاضل والنَّسَاء. فإذا بيع الطعام بالفضة، حلّ التفاضل والتأجيل، وكما إذا بيع ثوب بثوبين، أو إناء بإناءين.

والخلاصة: أن كل ما عدا الذهب والفضة، والمأكول والمشروب، لا يحرم فيه الربا، فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ونسيئة. ويجوز فيه التفرق قبل التقابض، فيجوز بيع شاة بشاتين نسيئة ونقداً، وكذلك شاة بشاة؛ لحديث عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ أمره أن يأخذ في قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. أخرجه أحمد، وأبو داود، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، ورواه البيهقي، وقوّى الحافظ ابن حجر إسناده. [أبو داود (٣٣٥٧) والحاكم (٢/ ٥٦) والبيهقي (٥/ ٢٨٨)]. وقال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ اشترى عبداً بعبدين أسودين، واشترى جارية بسبعة أرؤس. [أحمد (٣/ ٣٤٩) ومسلم (١٦٠٢) وأبو داود (٣٣٥٨) والترمذي (١٢٣٩) والنسائي (٧/ ١٥٠)]. وإلى هذا ذهب الشافعي.

بيع الحيوان باللحم: قال جمهور الأئمة: لا يجوز بيع حيوان يؤكل باللحم من جنسه[1]؛ فلا يجوز بيع بقرة مذبوحة ببقرة حية يقصد منها الأكل؛ لما رواه سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم. رواه مالك في الموطأ عن سعيد مرسلاً، وله شواهد. [مالك في الموطأ (٢/ ٦٥٥) وأبو داود في المراسيل (١٧٨) والحاكم (٢/ ٣٥) والدارقطني (٣/ ٧١) والبيهقي (٥/ ٢٩٦)]. قال الشوكاني: ولا يخفى أن الحديث ينتهض للاحتجاج بمجموع طرقه. وروى البيهقي، عن رجل من أهل المدينة، أن النبي ﷺ نهى أن يباع حي بميت. ثم قال ـ أي البيهقي ـ: وهذا مرسل يؤكد مرسل ابن المسيب. [البيهقي (٥/ ٢٩٦)].

بيع الرطب باليابس: ولا يجوز بيع الرطب بما كان يابساً إلا لأهل العرايا، وهم الفقراء الذين لا نخل لهم، فلهم أن يشتروه من أهل النخل رطباً، يأكلونه في شجره بخرصه تمراً. روى مالك، وأبو داود، عن سعد بن أبي وقاص، أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر؟ فقال: «أينقص الرطب إذا يبس؟» قالوا: نعم. فنهى عن ذلك. [أحمد (١/ ١٧٥ و١٧٩) وأبو داود (٣٣٥٩) والترمذي (١٢٢٥) والنسائي (٧/ ٢٦٩) وابن ماجه (٢٢٦٤)].

وروى البخاري، ومسلم، عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة. أي: أن يبيع الرجل ثمر حائطه (بستانه) إن كان نخلاً بتمر كيلاً، وإن كان كرماً أن يبيعه بزبيب كيلاً، وإن كان زرعاً أن يبيعه

---

(١) عند المالكية: يجوز بيع اللحم بحيوان من غير جنسه، كقطعة من لحم الإبل بشاة لا يراد أكله و[illegible]

بكيل طعام. نهى عن ذلك كله. [البخاري (٢١٨٥) ومسلم (١٥٤٢/ ٧٦)]. وروى البخاري، عن زيد بن ثابت، أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلًا. [البخاري (٢١٩٢) ومسلم (١٥٣٩/ ٦٠ و٦١)].

بيع العينة: بيع العينة نهى عنه الرسول ﷺ؛ لأنه ربا وإن كان في صورة بيع وشراء. ذلك أن الإنسان المحتاج إلى النقود يشتري سلعة بثمن معين إلى أجل، ثم يبيعها لمن اشتراها منه بثمن حال أقل، فيكون الفرق هو الفائدة المبلغ الذي أخذه عاجلًا. وهذا البيع حرام، ويقع باطلًا[1].

١ - روى ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «إذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه، حتى يراجعوا دينهم». أخرجه أحمد، وأبو داود، والطبراني، وابن القطان وصححه. وقال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات. [أحمد (٢/ ٢٨) وأبو داود (٣٤٦٢) والطبراني في الكبير (١٣٥٨٥) وصححه ابن القطان كما في بلوغ المرام (٨٦٦)].

٢ - وقالت العالية[2] بنت أيفع بن شرحبيل: دخلت أنا وأم ولد زيد بن أرقم وامرأته على عائشة - رضي الله عنها - فقالت أم ولد زيد بن أرقم: إني بعت غلامًا من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة، ثم اشتريته بستمائة درهم نقدًا. فقالت: بئس ما شريت، وبئس ما اشتريت، أبلغي زيد بن أرقم، أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب. أخرجه مالك، والدارقطني. [الدارقطني (٣/ ٥٢)].

---

(١) وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد، وروي عن الشافعي جوازه ومنهم الشعبي بمعنى تركه، ولا عبرة بالمذاهب التي لا يمكن تحقيقها يقينًا.
(٢) هي زوج أبي إسحاق الهمداني الكوفي السبيعي.

القـــرض

معناه: القرض: هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض؛ ليرد مثله إليه عند قدرته عليه. وهو في أصل اللغة: القطع. وسمي المال الذي يأخذه المقترض بالقرض؛ لأن المقرض يقطعه قطعة من ماله.

مشروعيته: وهو قربة يتقرب بها إلى الله - سبحانه - لما فيه من الرفق بالناس، والرحمة بهم، وتيسير أمورهم، وتفريج كربهم. وإذا كان الإسلام قد ندب إليه، وحبب فيه بالنسبة للمقرض، فإنه أباحه للمقترض، ولم يجعله من باب المسألة المكروهة؛ لأنه يأخذ المال لينتفع به في قضاء حوائجه، ثم يرد مثله.

١- روى أبو هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من نفّس عن مسلم كُربة من كُرب الدنيا، نفّس الله عنه كُربة من كُرب يوم القيامة، ومن يسّر على معسر، يسّر الله عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه». رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٩٣٠)، وابن ماجه (٢٢٥)].

٢- وعن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يقرض مسلمًا قرضًا مرتين، إلا كان كصدقة مرة». رواه ابن ماجه، وابن حبان. [ابن ماجه (٢٤٣٠)، وابن حبان (٥٠٤٠)، والبيهقي (٥/ ٣٥٣ - ٣٥٤)].

٣- وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت ليلة أُسري بي على باب الجنة مكتوبًا: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر. فقلت: يا جبريل، ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة». [ابن ماجه (٢٤٣١)].

عقد القرض: وعقد القرض عقد تمليك، فلا يتم إلا ممن يجوز له التصرف، ولا يتحقق إلا بالإيجاب والقبول، كعقد البيع والهبة. وينعقد بلفظ القرض والسلف، وبكل لفظ يؤدي إلى معناه. وعند المالكية، أن الملك يثبت بالعقد ولو لم يقبض المال. ويجوز للمقترض أن يرد مثله أو عينه، سواء أكان مثليًا أم غير مثلي، ما لم يتغير بزيادة أو نقص، فإن تغير وجب رد المثل.

اشتراط الأجل فيه: ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز اشتراط الأجل في القرض؛ لأنه تبرع محض، وللمقرض أن يطالب ببدله في الحال، فإذا أجل القرض إلى أجل معلوم، لم يتأجل وكان حالًا. وقال مالك: يجوز اشتراط الأجل، ويلزم الشرط، فإذا أجل القرض إلى أجل معلوم تأجل، ولم يكن له حق المطالبة قبل حلول الأجل؛ لقول الله - تعالى -: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾. [البقرة: ٢٨٢].

ولما رواه عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «المسلمون عند شروطهم». رواه أبو داود، وأحمد، والترمذي، والدارقطني. [أبو داود (٣٥٩٤)، والترمذي (١٣٥٢)، وابن ماجه (٢٣٥٣)، وأحمد (٢/ ٣٦٦)].

ما يصح فيه القرض: يجوز قرض الثياب والحيوان، فقد ثبت أن الرسول ﷺ استسلف من رجل بكراً[1] [أحمد (6/ 390)، ومسلم (1600)، وأبو داود (3346)، والترمذي (1318)، والنسائي (7/ 291)، وابن ماجه (2285)]. كما يجوز قرض ما كان مكيلاً أو موزوناً، أو ما كان من عروض التجارة. كما يجوز قرض الخبز والخمير؛ لحديث عائشة: قلت: يا رسول الله، إن الجيران يستقرضون الخبز والخمير، ويردون زيادة ونقصاناً؟ فقال: «لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس، لا يراد به الفضل». [رواه الطبراني (4/ 231)].
وعن معاذ، أنه سئل عن اقتراض الخبز والخمير؟ فقال: «سبحان الله، إنما هذا من مكارم الأخلاق، فخذ الكبير وأعط الصغير، وخذ الصغير وأعط الكبير، خيركم أحسنكم قضاء، سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك». [رواه القضاعي (2/ 333)؛ مجمع الزوائد (4/ 139)].

كلُّ قرض جرَّ نفعاً فهو ربا: إن عقد القرض يقصد به الرفق بالناس، ومعاونتهم على شئون العيش، وتيسير وسائل الحياة، وليس هو وسيلة من وسائل الكسب، ولا أسلوباً من أساليب الاستغلال. ولهذا لا يجوز أن يرد المقترض إلى المقرض إلا ما اقترضه منه أو مثله، تبعاً للقاعدة الفقهية القائلة: كل قرض جر نفعاً فهو ربا[2]. والحرمة مقيدة هنا بما إذا كان نفع القرض مشروطاً أو متعارفاً عليه. فإن لم يكن مشروطاً ولا متعارفاً عليه، فللمقترض أن يقضي خيراً من القرض في الصفة، أو يزيد عليه في المقدار، أو يبيع منه داره إن كان قد شرط أن يبيعها منه. وللمقرض حق الأخذ دون كراهة؛ لما رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب السنن، عن أبي رافع، قال: استسلف رسول الله ﷺ من رجل بكراً، فجاءته إبل الصدقة، فأمرني أن أقضي الرجل بكره، فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً[3]. فقال النبي ﷺ: «أعطه إياه، فإن خيركم أحسنكم قضاء». [أحمد (6/ 390)، ومسلم (1600)، وأبو داود (3346)، والترمذي (1318)، والنسائي (7/ 291)، وابن ماجه (2285)]. وقال جابر بن عبد الله: كان لي على رسول الله حق، فقضاني وزادني. رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [أحمد (3/ 302)، والبخاري (2394)، ومسلم (2/ 715)].

التعجيل بقضاء الدين قبل الموت:

1- روى الإمام أحمد، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أخيه مات وعليه دين؟ فقال: «هو محبوس بدينه، فاقض عنه». فقال: يا رسول الله، قد أديت عنه، إلا دينارين ادعتهما امرأة، وليس لها بينة. قال: «أعطها؛ فإنها محقة». [أحمد (5/ 7)].

2- وروي، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرأيت إن جاهدت بنفسي ومالي، فقتلت صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، أأدخل الجنة؟ قال: «نعم». فعاد ذلك مرتين أو ثلاثاً. قال: «إلا إن مت وعليك دين، وليس عندك وفاؤه». وأخبرهم[4] بتشديد أنزل. فسألوه عنه فقال: «الدين، والذي نفسي بيده، لو أن رجلاً

---

(1) بكراً: فتي من الإبل، وهو بمنزلة الفتى من الناس.
(2) هذه القاعدة صحيحة شرعاً وإن كان لم يثبت فيها حديث، والحديث الذي ورد فيها في غاية الضعف، قال الحافظ: وإسناده ساقط، وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي، وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري.
(3) خياراً: المختار. رباعياً: الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة.
(4) أي الرسول ﷺ.

الرهـــن

تعريفه: يطلق الرهن في اللغة على الثبوت والدوام، كما يطلق على الحبس. فمن الأول قولهم: نعمة راهنة. أي: ثابتة ودائمة، ومن الثاني قوله - تعالى -: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾ [المدثر: ٣٨]. أي: محبوسة بكسبها وعملها. وأما معناه في الشرع: فقد عرّفه العلماء، بأنه جعل عين لها قيمة مالية في نظر الشرع وثيقة بدين[1]، بحيث يمكن أخذ ذلك الدين، أو أخذ بعضه من تلك العين. فإذا استدان شخص دينًا من شخص آخر، وجعل له في نظير ذلك الدين عقارًا أو حيوانًا محبوسًا تحت يده حتى يقضيه دينه، كان ذلك هو الرهن شرعًا. ويقال لمالك العين المدين: «راهن». ولصاحب الدين الذي يأخذ العين، ويحبسها تحت يده نظير دينه: «مرتهن». كما يقال للعين المرهونة نفسها: «رهن».

مشروعيته: الرهن جائز، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع؛ أما الكتاب، فلقول الله - تعالى -: ﴿وَإِن كُنتُمۡ عَلَىٰ سَفَرٖ وَلَمۡ تَجِدُواْ كَاتِبٗا فَرِهَٰنٞ مَّقۡبُوضَةٞۖ فَإِنۡ أَمِنَ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وأما السنة، فقد رهن النبي ﷺ درعه عند يهودي طلب منه سلف الشعير، فقال: إنما يريد محمد أن يذهب بمالي. فقال النبي ﷺ: «كذب، إني لأمين في الأرض أمين في السماء، ولو ائتمنني لأديت، اذهبوا إليه بدرعي». [النسائي في الكبرى (٦٢٢٤)]. وروى البخاري وغيره، عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت: «اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعامًا، ورهنه درعه». [البخاري (٢٠٦٨) ومسلم (١٦٠٣)]. وقد أجمع العلماء على ذلك، ولم يختلف في جوازه ولا مشروعيته أحد، وإن كانوا قد اختلفوا في مشروعيته في الحضر. فقال الجمهور: يشرع في الحضر، كما يشرع في السفر؛ لفعل الرسول ﷺ له وهو مقيم بالمدينة، وأما تقييده بالسفر في الآية، فإنه خرج مخرج الغالب، فإن الرهن غالبًا يكون في السفر. وقال مجاهد، والضحاك، والظاهرية: لا يشرع الرهن إلا في السفر؛ استدلالاً بالآية. والحديث حجة عليهم.

شروط صحته: يشترط لصحة عقد الرهن الشروط الآتية:

أولاً: العقل. **ثانيًا**: البلوغ.

ثالثًا: أن تكون العين المرهونة[2] موجودة وقت العقد، ولو كانت مشاعة.

---

(١) شيئًا مستوفى به؛ وذلك لأن الدين يصح بيعه، فهذه العين ممكنة الاستيفاء منها، فيصح الرهن على الدين بالعين المرهونة كلها أو بعضها بحسب ذلك الدين.

(٢) قال القرطبي: لما قال الله تعالى: ﴿فَرِهَٰنٞ مَّقۡبُوضَةٞ﴾ قال علماؤنا: فيه ما يقتضي بظاهره وبمطلقه جواز رهن المشاع خلافًا لأبي حنيفة وأصحابه. قال ابن المنذر: ورهن المشاع جائز كما يجوز بيعه. وقال الأحناف: يجب أن تكون العين المرهونة متميزة فلا يصح رهن المشاع سواء أكان مفرزًا أم مشاعًا، من شريكه أم من غيره، وخالفهم في ذلك الأئمة الثلاثة.

رابعاً: أن يقبضها المرتهن أو وكيله.

قال الشافعي: لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض، فإذا عدمت الصفة، وجب أن يعدم الحكم. وقالت المالكية: يلزم الرهن بالعقد، ويجبر الراهن على دفع الرهن؛ ليحوزه المرتهن، ومتى قبضه المرتهن، فإن الراهن يمنع الانتفاع به، خلافاً للشافعي الذي قال: إن له حق الانتفاع ما لم يضر بالمرتهن.

انتفاع المرتهن بالرهن: عقد الرهن عقد يقصد به الاستيثاق وضمان الدين، وليس المقصود منه الاستثمار والربح، وما دام ذلك كذلك، فإنه لا يحل للمرتهن أن ينتفع بالعين المرهونة ولو أذن له الراهن؛ لأنه قرضٌ جر نفعاً، وكلّ قرض جر نفعاً، فهو ربا. وهذا في حالة ما إذا لم يكن الرهن دابة تركب أو بهيمة تحلب، فإن كان دابة أو بهيمة، فله أن ينتفع بها نظير النفقة عليها، فإن قام بالنفقة عليها، كان له حق الانتفاع، فيركب ما أُعدَّ للركوب كالإبل، والخيل، والبغال، ونحوها، ويحمل عليها، ويأخذ لبن البهيمة كالبقر، والغنم، ونحوها[1].

والأدلة على ذلك ما يأتي:

(أ) عن الشعبي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «اللبن يحلب بنفقته إذا كان مرهوناً، والظهر يركب[2] بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويحلب النفقة». قال أبو داود: وهو عندنا صحيح. وقد أخرجه آخرون؛ منهم البخاري، والترمذي، وابن ماجه. [البخاري (٢٥١٢)، وأبو داود (٣٥٢٦)، والترمذي (١٢٥٤)، وابن ماجه (٢٤٤٠)].

(ب) وعن أبي هريرة أيضاً، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة». رواه الجماعة إلا مسلماً، والنسائي. [انظر تخريج الحديث السابق]. وفي لفظ: «إذا كانت الدابة مرهونة، فعلى المرتهن علفها، ولبن الدر يشرب، وعلى الذي يشرب نفقته». رواه أحمد رحمه الله. [أحمد (٢/٤٧٢)].

(جـ) وعن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «الرهن محلوب مركوب». أو: «مركوب محلوب». كما جاء في رواية أخرى. [الحاكم (٢/٥٨)، والدارقطني (٣/٣٤)].

مؤنة الرهن ومنافعه: مؤنة الرهن، وأجرة حفظه، وأجرة رده على مالكه. ومنافع الرهن للراهن، ونماؤه يدخل في الرهن، ويكون رهناً مع الأصل، فيدخل فيه الولد، والصوف، والثمرة، واللبن؛ لقوله ﷺ: «له غُنْمه، وعليه غُرْمه». [الشافعي في مسنده (٢/١٦٤)، والدارقطني (٣/٣٢)]. وقال الشافعي: لا يدخل شيء من ذلك في الرهن. وقال مالك: لا يدخل إلا الولد، وفسيل النخل، فإذا أنفق المرتهن على الرهن بإذن الحاكم، مع غيبة الراهن وامتناعه، كان ديناً للمنفق على الراهن.

الرهن أمانة: والرهن أمانة في يد المرتهن، لا يضمن إلا بالتعدي عند أحمد، والشافعي.

---

(1) هذا مذهب أحمد، وإسحاق، وخالف في ذلك الجمهور من الفقهاء، فقالوا: لا ينتفع المرتهن بشيء، والحديث حجة عليهم.
(2) أي: يركب ويشرب المرتهن نظير نفقته على المركوب، والمحلوب، إذا تخلى الراهن عنه.

بقاء الرهن حتى يؤدي الدين: قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم، أن من رهن شيئاً بمال فأدى بعضه، وأراد إخراج بعض الرهن، فإن ذلك ليس له، حتى يوفيه آخر حقه أو يبرئه.

غلق الرهن: كان من عادة العرب أن الراهن إذا عجز عن أداء ما عليه من دين، خرج الرهن عن ملكه، واستولى عليه المرتهن، فأبطله الإسلام ونهى عنه. ومتى حل الأجل، لزم الراهن الإيفاء وأداء ما عليه من دين، فإن امتنع من وفائه ولم يكن أذن له ببيع الرهن، أجبره الحاكم على وفائه أو بيع الرهن، فإن باعه وفضل من ثمنه شيء فلمالكه، وإن بقي شيء فعلى الراهن. ففي حديث معاوية بن عبد الله بن جعفر، أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى أجل مسمى، فمضى الأجل، فقال الذي ارتهن: منزلي. فقال النبي ﷺ: «لا يغلق الرهن[1] من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه». رواه الشافعي، والأثرم، والدارقطني، وقال: إسناده حسن متصل. قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام»: ورجاله ثقات، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله. [الشافعي (٢/ ١٦٤) والدارقطني (٣/ ٣٣) والحاكم (٢/ ٥١) والبيهقي (٦/ ٣٩) وابن حبان (٥٩٣٤) وابن ماجه (٢٤٤١)].

اشتراط بيع الرهن عند حلول الأجل: فإذا اشترط بيع الرهن عند حلول الأجل، جاز هذا الشرط، وكان من حق المرتهن أن يبيعه، خلافاً للإمام الشافعي الذي يرى بطلان الشرط.

بطلان الرهن: ومتى رجع الرهن إلى الراهن باختيار المرتهن، بطل الرهن.

* * *

---

(1) غلق الرهن: أي لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه وهو من باب طرب.

منه، إنما جاء للنبي ﷺ رجلان من الأنصار قد اقتتلا، فقال: «إن كان هذا شأنكم، فلا تكروا المزارع». فسمع رافع قوله: «فلا تكروا المزارع». رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (٣٣٩٠) والنسائي (٣٩٢٧) وابن ماجه (٢٤٦١)]. كما رده ابن عباس رضي الله عنه وبين أن النهي إنما كان من أجل إرشادهم إلى ما هو خير لهم، فقال: إن رسول الله ﷺ لم يحرم المزارعة، ولكن أمر أن يرفق الناس بعضهم ببعض بقوله: «من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه، فإن أبى فليمسك أرضه». [البخاري (٢٣٤١) ومسلم (١٥٤٤) والترمذي (١٣٨٥)]. وعن عمرو بن دينار رضي الله عنه قال: سمعت ابن عمر يقول: ما كنا نرى بالمزارعة بأسًا، حتى سمعت رافع بن خديج يقول: إن رسول الله ﷺ نهى عنها. فذكرته لطاووس فقال: قال لي أعلمهم. يقصد ابن عباس -: إن رسول الله ﷺ لم ينه عنها، ولكن قال: «لأن يمنح أحدكم أرضه، خير من أن يأخذ عليها خرجًا معلومًا». رواه الخمسة. [أحمد (١/ ١٧٨ و٢٨١) والبخاري (٢٣٤٢) وأبو داود (٣٣٨٩ و٣٣٩٠) والنسائي (٧/ ٤٩) وابن ماجه (٢٤٥٧)].

كراء الأرض بالنقد: تجوز المزارعة بالنقد وبالطعام وبغيرهما مما يعد مالًا؛ فعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض؟ فقال: نهى رسول الله ﷺ عنه. فقلت: بالذهب والورق؟ فقال: أما بالذهب والورق، فلا بأس به. رواه الخمسة إلا الترمذي. [أحمد (٣/ ٤٦٣، ٤٦٥) والبخاري (٢٧٢٢) ومسلم (٤/ ١٥٤٧، ١١٧) وأبو داود (٣٣٩٦) والنسائي (٧/ ٤٩)]. وهذا مذهب أحمد، وبعض المالكية، والشافعية. قال النووي: وهذا هو الراجح المختار من جميع الأقوال.

المزارعة الفاسدة: سبق أن قلنا: إن المزارعة الصحيحة هي إعطاء الأرض لمن يزرعها، على أن يكون له نصيب مما يخرج منها، كالثلث، والربع، ونحو ذلك. أي؛ أن يكون نصيبه غير معين. فإذا كان نصيبه معينًا، بأن يحدد مقدارًا معينًا مما تخرج الأرض، أو يحدد قدرًا معينًا من مساحة الأرض تكون غلتها له، والباقي يكون للعامل أو يشتركان فيه، فإن المزارعة في هذه الحال تكون فاسدة؛ لما فيها من الغرر، ولأنها تفضي إلى النزاع. روى البخاري، عن رافع بن خديج، قال: «كنا أكثر أهل الأرض - أي؛ المدينة - مزروعًا، كنا نكري الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض. قال: فربما يصاب ذلك وتسلم الأرض، وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك، فنهينا». [انظر تخريج الحديث السابق]. وروى أيضًا عنه، أن النبي ﷺ قال: «ما تصنعون بمحاقلكم؟» أي؛ مزارعكم. قالوا: نؤاجرها على الربع، وعلى الأوسق من التمر والشعير. قال: «لا تفعلوا، ازرعوها، أو أزرعوها، أو أمسكوها». قال رافع: قلت: سمعًا وطاعة. [البخاري (٢٣٣٩)]. وروى مسلم عنه، قال: «إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيانات (ما ينبت على حافة النهر ومسايل الماء) وأقبال الجداول (أوائل السواقي) وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، فلم يكن للناس كري إلا هذا؛ فلذلك زجر عنه». [مسلم (٣/ ١١٨٣، ١١٧)].

* * *

إحياء الموات

معناه: إحياء الموات معناه؛ إعداد الأرض الميتة التي لم يسبق تعميرها وتهيئتها، وجعلها صالحة للانتفاع بها في السكنى، والزرع، ونحو ذلك.

الدعوة إليه: والإسلام يحب أن يتوسع الناس في العمران، وينتشروا في الأرض، ويحيوا مواتها؛ فتكثر ثرواتهم، وتتوافر لهم الرفاهية والرخاء، وبذلك تتحقق لهم الثروة والقوة. وهو لذلك يحبب إلى أمته أن يعمدوا إلى الأرض الميتة؛ ليحيوا مواتها؛ ويستثمروا خيراتها، وينتفعوا ببركاتها.

١- فيقول الرسول ﷺ: «من أحيا أرضًا ميتة، فهي له». رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وقال: إنه حسن. [أحمد (٣/ ٣٨١ و٥/ ١٢ و٢١) وأبو داود (٣٠٧٣) والترمذي (١٣٧٩)].

٢- وقال عروة: إن الأرض أرض الله، والعباد عباد الله، ومن أحيا مواتًا، فهو أحق بها؛ جاءنا بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلوات عنه.

٣- وقال: «من أحيا أرضًا ميتة، فله فيها أجر، وما أكلت العوافي[(١)] فهو له صدقة». رواه النسائي، وصححه ابن حبان. [النسائي في الكبرى (٥٧٥٦ و٥٧٥٨)، وابن حبان (٥٢٠٢)].

٤- وعن الحسن بن سمرة، عن النبي ﷺ قال: «من أحاط حائطًا على أرض، فهي له». رواه أبو داود. [أبو داود (٣٠٧٧) والبيهقي (٦/ ١٤٢) والطبراني في الكبير (٦٨٦٥ و٦٨٦٦)].

٥- وعن أسمر بن مضرس، قال: أتيت النبي ﷺ فبايعته، فقال: «من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم، فهو له». فخرج الناس يتعادَون يتخاطُّون[(٢)]. [أبو داود (٣٠٧١)].

شروط إحياء الموات: يشترط لاعتبار الأرض مواتًا، أن تكون بعيدة عن العمران، حتى لا تكون مرفقًا من مرافقه، ولا يتوقع أن تكون من مرافقه، ويرجع إلى العرف في معرفة مدى البعد عن العمران.

إذن الحاكم: اتفق الفقهاء على أن الإحياء سبب للملكية، واختلفوا في اشتراط إذن الحاكم في الإحياء؛ فقال أكثر العلماء: إن الإحياء سبب للملكية من غير اشتراط إذن الحاكم، فمتى أحياها، أصبح مالكًا لها، من غير إذن من الحاكم، وعلى الحاكم أن يسلم بحقه إذا رفع إليه الأمر عند النزاع؛ لما رواه أبو داود، عن سعيد بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «من أحيا أرضًا ميتة، فهي له». [أبو داود (٣٠٧٣) والترمذي (١٣٧٨)].

وقال أبو حنيفة: الإحياء سبب التملك، ولكن شرطها إذن الإمام وإقراره. وفرق مالك بين الأراضي المجاورة للعمران والأرض البعيدة عنه؛ فإن كانت مجاورة، فلا بد فيها من إذن الحاكم، وإن كانت بعيدة، فلا يشترط فيها إذنه، وتصبح ملكًا لمن أحياها.

---

(١) العوافي: الطير والسباع.

(٢) يتخاطون: أي يخطون ما أمكنهم من خطوط علامة لهم.

متى يسقط الحق؟: من أمسك أرضًا، وعلّمها بعلم أو أحاطها بحائط، ثم لم يعمرها بعمل، سقط حقه بعد ثلاث سنين؛ فعن سالم بن عبد الله، أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر: من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لمحتجر حقٌّ بعد ثلاث سنين. وذلك أن رجالاً كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون.[1] وعن طاووس، قال: قال رسول الله ﷺ: «عاديّ الأرض لله وللرسول، ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لمحتجر بعد ثلاث سنين»[2]. [الشافعي (١٣٤٩) والأموال لأبي عبيد (٦٧٤) والبيهقي (٦/ ١٤٣)].

من أحيا أرض غيره دون علمه: إن ما جرى عليه عمل عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، أنه إذا عمّر امرؤ أرضًا من الأراضي، ظانًّا إياها من الأراضي الساقطة، أي؛ غير المملوكة لأحد، ثم جاء رجل آخر وأثبت أنها له، خُيِّر في أمره؛ إما أن يسترد من المعمر أرضه بعد أن يؤدي إليه أجرة عمله، أو يحيل إليه حق الملكية بعد أخذ الثمن. وفي هذا يقول الرسول ﷺ: «من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حقّ».[3] [أبو داود (٣٠٧٣) والترمذي (١٣٧٨) من حديث سعيد بن زيد، وأحمد (٥/ ٣٢٧) من حديث عبادة].

إقطاع الأرض، والمعادن، والمياه: يجوز للحاكم العادل أن يقطع بعض الأفراد من الأرض الميتة، والمعادن، والمياه، ما دامت هناك مصلحة[4]. وقد فعل ذلك الرسول ﷺ كما فعله الخلفاء من بعده، كما يتضح من الأحاديث الآتية:

١- عن عروة بن الزبير، أن عبد الرحمن بن عوف قال: أقطعني رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا، فذهب الزبير إلى آل عمر فاشترى نصيبه منهم، فأتى عثمان فقال: إن عبد الرحمن بن عوف زعم أن النبي ﷺ أقطعه وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا، وإني اشتريت نصيب آل عمر، فقال عثمان: عبد الرحمن جائز الشهادة له وعليه. رواه أحمد. [أحمد (١/ ١٩٢)].

٢- وعن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن النبي ﷺ أقطعه أرضًا في حضرموت. [أبو داود (٣٠٥٨) والترمذي (١٣٨١) والبيهقي (٦/ ١٤٤) وابن حبان (ه، ٧٢)].

٣- وعن عمرو بن دينار، قال: لما قدم النبي ﷺ المدينة أقطع أبا بكر، وأقطع عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما.

٤- وعن ابن عباس، قال: أقطع النبي ﷺ بلال بن الحارث المزني معادن القبلية، جلسيها[5] وغوريها. أخرجه أحمد، وأبو داود. [أحمد (١/ ٣٠٦) وأبو داود (٣٠٦٢)].

---

(١) أي لا يستعمرونه.
(٢) رواه أبو عبيد في الأموال وقال: عاديّ الأرض التي بها مساكن في آخر الدهر فانقرضوا. نسبهم إلى عاد لأنهم مع تقدمهم ذوو قوة وآثار كثيرة، فنسب كل أثر قديم إليهم.
(٣) كتاب ملكية الأرض.
(٤) إذا لم تكن هناك مصلحة من الإقطاع كما يعمل الحكام الظالمون من إعطاء بعض الأفراد محاباة لهم بغير حق فإنه لا يجوز.
(٥) القبلية: نسبة إلى قبل، مكان بساحل البحر، والجلس: المرتفع من الأرض، والغور: المنخفض منها.

قال أبو يوسف: فقد جاءت هذه الآثار، بأن النبي ﷺ أقطع أقواماً، وأن الخلفاء من بعده أقطعوا. ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك؛ إذ كان فيه تأليف على الإسلام وعمارة الأرض. وكذلك الخلفاء إنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإسلام ونكاية للعدو، ورأوا أن الأفضل ما فعلوا، ولولا ذلك لم يأتوه، ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد.

نزع الأرض ممن لا يعمرها: وإنما يقطع الحاكم من أجل المصلحة، فإذا لم تتحقق بأن لم يعمرها من أقطع له، ولم يستثمرها، فإنها تنزع منه.

١. عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ أقطع لأناس من مزينة أو جهينة أرضاً فلم يعمروها، فجاء قوم فعمروها، فخاصمهم الجهنيون أو المزنيون إلى عمر بن الخطاب، فقال: لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ. ثم قال: من كانت له أرض، ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها، فعمرها قوم آخرون: فهم أحق بها.

٢. وعن الحارث بن بلال بن الحارث المزني، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ أقطعه العقيق أجمع، قال: فلما كان زمان عمر قال لبلال: إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحتجره عن الناس، إنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته، ورد الباقي.

* * *

المساقاة

تعريفها: المساقاة: مفاعلة من السقي، وهذه المفاعلة على غير بابها. وسمّيت بهذه التسمية؛ لأن شجر أهل الحجاز أكثر حاجة إلى السقي؛ لأنها تسقى من الآبار، فسمّيت بهذه التسمية. وهي في الشرع: دفع الشجر لمن يقوم بسقيه وتعهّده، حتى يبلغ تمام نضجه، نظير جزء معلوم من ثمره. فهي شركة زراعية على استثمار الشجر يكون فيها الشجر من جانب، والعمل في الشجر من جانب، والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان، كالنصف، والثلث، ونحو ذلك. ويسمى العامل بالمساقي، والطرف الآخر يسمى ربّ الشجر. والشجر يطلق على كلّ ما غرس ليبقى في الأرض سنة فأكثر، من كلّ ما ليس لقطعه مدة ونهاية معلومة، سواء أكان مثمرًا أم غير مثمر. وتكون المساقاة على غير الثمر، نظير ما يأخذه المساقي من السعف، والحطب، ونحوها.

مشروعيتها: والمساقاة مشروعة بالسُّنّة، وقد اتّفق الفقهاء على جوازها للحاجة إليها، ما عدا أبا حنيفة الذي رأى أنها لا تجوز. وقد استدل الجمهور من العلماء على جوازها بما يأتي:

١ـ روى مسلم، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. [البخاري (٢٣٢٩) و(٢٣٣١) ومسلم (١٥٥١/ ٦)].

٢ـ وروى البخاري، أن الأنصار قالت للنبي ﷺ: اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل. قال: «لا». فقالوا: تكفونا المؤونة، ونشرككم في الثمرة. قالوا: سمعنا وأطعنا. [البخاري (٢٧١٩)]. أي: أن الأنصار أرادوا أن يشركوا معهم المهاجرين في النخيل، فعرضوا ذلك على الرسول ﷺ فأبى، فعرضوا أن يتولوا أمره ولهم الشطر فأجابهم. وفي (نيل الأوطار): قال الحازمي: روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وعمر بن عبد العزيز، وابن أبي ليلى، وابن شهاب الزهري، ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، فقالوا: تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر أو الزرع. قالوا: ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعين، فتساقيه على النخل، وتزارعه على الأرض كما جرى في خيبر. ويجوز العقد على كلّ واحدة منها منفردة.

أركانها: والمساقاة لها ركنان:

١ـ الإيجاب. ٢ـ القبول.

وتنعقد بكلّ ما يدل عليها من القول، أو الكتابة، أو الإشارة، ما دام ذلك صادرًا ممن يجوز تصرفهم.

شروطها: ويشترط في المساقاة الشروط الآتية:

١ـ أن يكون الشجر المساقى عليه معلومًا بالرؤية، أو بالصفة التي لا يختلف معها؛ لأنه لا يصح العقد على مجهول.

٢ ـ أن تكون مدتها معلومة ؛ لأنها عقد لازم يشبه عقد الإيجار ، وحتى ينتفي الغرر . وقال أبو يوسف ، ومحمد : إن بيان المدة ليس بشرط في المساقاة استحسانًا ؛ لأن وقت إدراك الثمر معلوم غالبًا ، وقد يتفاوت تفاوتًا يتحمل به . وممن قال بعدم اشتراط هذا الشرط الظاهرية . واستدلوا بما رواه مالك مرسلًا ، أن الرسول ﷺ قال لليهود : «أقركم ما أقركم الله» . [مالك في شرحه (١٣٦٥)] . وعند الأحناف ، أنه متى انتهت مدة المساقاة قبل نضج الثمر ، تترك الأشجار للعامل ؛ ليعمل فيها بلا أجر إلى أن ينضج .

٣ ـ أن يكون عقد المساقاة قبل بدو الصلاح ؛ لأنها في هذه الحال تفتقر إلى عمل . أما بعد بدو الصلاح فمن الفقهاء من رأى أن المساقاة لا تجوز ؛ لأنه لا ضرورة تدعو إليها ، ولو وقعت لكانت إجارة لا مساقاة . ومنهم من جوّزها في هذه الحال ؛ لأنها إذا جازت قبل أن يخلق الله الثمر ، فهي بعد بدو الثمر أولى .

٤ ـ أن يكون للعامل جزء مشاع معلوم من الثمرة ، أي ، يكون نصيبه معلومًا بالجزئية ، كالنصف ، والثلث ؛ فلو شرط له أو لصاحب الشجر نخلات معينة أو قدرًا معينًا ، بطلت . وقال في «بداية المجتهد» : واتفق القائلون بالمساقاة على أنه إن كانت النفقة كلها على رب الحائط ، وليس على العامل إلا ما يعمل بيده ، أن ذلك لا يجوز ؛ لأنها إجارة بما لم يخلق . ومتى فقد شرط من هذه الشروط ، انفسخ العقد وفسدت المساقاة ، فإن كان قد مضى فيها المساقي ونما الشجر أو الزرع بعمله ، فله أجر مثله ، وغلة الشجر أو الزرع لمالكه .

ما تجوز فيه المساقاة : اختلف الفقهاء فيما تجوز عليه المساقاة ؛ فمنهم من قصرها على النخل ، كداود . ومنهم من زاد على النخل العنب ، كالشافعي . ومنهم من توسع في هذا ، كالأحناف . فعندهم تصح على الشجر ، والكروم ، والبقول ، وكل ما له أصول في الأرض ليس لقطعها نهاية معلومة ، بل كلما جزّت نبتت ؛ وذلك كالكراث والقصب الفارسي . وإذا لم تبين المدة ، وقع العقد على أول جزء يحصل بعد العقد . وتصح أيضًا على ما تتلاحق أفراده وتظهر شيئًا فشيئًا ؛ كالباذنجان . ولو دفع شخص لآخر نخلة انتهى جذاذها ، على أن يقوم بخدمتها وسقيها ، حتى يخرج ثمرها ويكون بينهما أنصافًا ، جاز ذلك بلا بيان المدة . وعند مالك ، أنها تجوز في كل أصل ثابت ، كالرمان ، والتين ، والزيتون ، وما أشبه ذلك من غير ضرورة ، وتكون في الأصول غير الثابتة ، كالمقاثي والبطيخ ، مع عجز صاحبها عنها ، وكذلك الزرع . وعند الحنابلة ، تجوز المساقاة في كل ثمر مأكول . قال في «المغني» : وتصح المساقاة على البعل من الشجر ، كما تجوز فيما يحتاج إلى سقي ، وبهذا قال مالك . قال : ولا نعلم فيه خلافًا .

وظيفة المساقي : ووظيفة عامل المساقاة ، كما قال النووي ، أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر ، واستزادته مما يتكرر كل سنة ؛ كالسقي ، وتنقية الأنهار ، وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه ، وتنحية الحشيش والقضبان عنه ، وحفظ الثمرة وجذاذها ، ونحو ذلك . وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة ؛ كبناء الحيطان ، وحفر الأنهار ، فعلى المالك .

عجز العامل عن العمل : إذا وجد عذر يمنع العامل من العمل ، كأن يمرض ، أو تصيبه عاهة ، أو يسافر

يفوّت الضرورة، فإن المساقاة تفسخ. وهذا في حالة ما إذا كان الطرف الآخر قد اشترط عليه أن يعمل بنفسه. فإذا لم يكن قد اشترط عليه هذا الشرط، فإن المساقاة لا تفسخ، بل على العامل أن يقيم غيره مقامه. وهذا عند الأحناف. وقال مالك: إذا عجز العامل وقد حل بيع الثمر، لم يكن له أن يساقي غيره، ووجب عليه أن يستأجر من يعمل. وإن لم يكن له شيء، استؤجر من نصيبه من الثمر. وقال الشافعي: تنفسخ المساقاة بالعجز.

موت أحد المتعاقدين: إذا مات أحد المتعاقدين، وكان في الشجر ثمر لم يبد صلاحه فرعاية لمصلحة الطرفين يستمر العامل، أو ورثته على العمل حتى ينضج الثمر، ولو جبرًا على صاحب الشجر أو ورثته؛ لأنه لا ضرر على أحد في ذلك. وليس للعامل أجرة في هذا الذي بين انفساخ العقد ونضج الثمر. وإذا امتنع العامل أو ورثته عن العمل بعد الموت مباشرة أو انفساخ العقد، لا يجبرون عليه. ولكنهم إذا أرادوا قطع الثمر قبل نضجه، فلا يمكّنون منه، وإنما يكون الحق للمالك أو ورثته في أحد ثلاثة أشياء:

١ـ الموافقة على قطع الثمر وقسمته بحسب الاتفاق.

٢ـ إعطاء العامل أو ورثته من النقود قيمة ما يخص نصيبهم، وهو مستحق القطع.

٣ـ الإنفاق على الشجر حتى ينضج الثمر، ثم الرجوع على العامل أو ورثته بما أنفق، أو يأخذ به ثمرًا من نصيبه. وهذا مذهب الأحناف.

* * *

الإجــــارة

تعريفها: الإجارة: مشتقة من الأجر وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجرًا. وفي الشرع: عقد على المنافع بعوض. فلا يصح استئجار الشجر من أجل الانتفاع بالثمر؛ لأن الشجر ليس منفعة، ولا استئجار النقدين، ولا الطعام للأكل، ولا المكيل والموزون؛ لأنه لا ينتفع بها إلا باستهلاك أعيانها. وكذلك لا يصح استئجار بقرة، أو شاة، أو ناقة لحلب لبنها؛ لأن الإجارة تملك المنافع، وفي هذه الحال تمالك اللبن وهو عين، والعقد يرد على المنفعة لا العين. والمنفعة قد تكون منفعة عين، كسكنى الدار، أو ركوب السيارة. وقد تكون منفعة عمل، مثل عمل المهندس، والبناء، والنساج، والصباغ، والخياط، والكواء. وقد تكون منفعة الشخص الذي يبذل جهده، مثل الخدم، والعمال. والمالك الذي يؤجر المنفعة يسمى مؤجرًا، والطرف الآخر الذي يبذل الأجر يسمى مستأجرًا، والشيء المعقود عليه المنفعة يسمى مأجورًا، والبدل المبذول في مقابل المنفعة يسمى أجرًا وأجرة. ومتى صح عقد الإجارة، ثبت للمستأجر ملك المنفعة، وثبت للمؤجر ملك الأجرة؛ لأنها عقد معاوضة.

مشروعيتها: الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع؛ يقول الله - سبحانه وتعالى -:

١- ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

ويقول - جل شأنه -:

٢- ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ويقول ﷻ:

٣- ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ (٢٧)﴾ [القصص: ٢٦، ٢٧].

وجاء في السنة ما يأتي:

١- روى البخاري، أن النبي ﷺ استأجر رجلًا من بني الديل[1]، يقال له: عبد الله بن الأريقط، وكان هاديًا خريتًا، أي: ماهرًا. [البخاري (٢٢٦٣)].

٢- وروى ابن ماجه، أن النبي ﷺ قال: «أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه». [ابن ماجه (٢٤٤٣)].

(١) حي من عبد بني.

٣. وروى أحمد، وأبو داود، والنسائي، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: كنا نكري الأرض بما على السواقي من الزرع، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك، وأمرنا أن نكريها بذهب أو ورق. [أحمد (١/ ١٧٨ و١٨٢) وأبو داود (٣٣٩١) والنسائي (٣٩٢٤)].

٤. وروى البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحجام أجره. [البخاري (٢١٠٣) ومسلم (١٢٠٢/٦٦) موقوفاً على ابن عباس].

وعلى مشروعية الإجارة أجمعت الأمة، ولا عبرة بمن خالف هذا الإجماع من العلماء.

حكمة مشروعيتها: وقد شرعت الإجارة لحاجة الناس إليها، فهم يحتاجون إلى الدور للسكنى، ويحتاج بعضهم لخدمة بعض، ويحتاجون إلى الدواب للركوب والحمل، ويحتاجون إلى الأرض للزراعة، وإلى الآلات لاستعمالها في حوائجهم المعاشية.

ركنها: والإجارة تنعقد بالإيجاب والقبول بلفظ الإجارة، والكراء، وما اشتق منهما، وبكل لفظ يدل عليها.

شروط العاقدين: ويشترط في كلٍّ من العاقدين الأهلية، بأن يكون كلٌّ منهما عاقلاً مميزاً، فلو كان أحدهما مجنوناً أو صبياً غير مميز، فإن العقد لا يصح.

ويضيف الشافعية، والحنابلة شرطاً آخر، وهو البلوغ، فلا يصح عندهم عقد الصبي ولو كان مميزاً.

شروط صحة الإجارة:

ويشترط لصحة الإجارة الشروط الآتية:

١. رضا العاقدين. فلو أكره أحدهما على الإجارة، فإنها لا تصح؛ لقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [النساء: ٢٩].

٢. معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع من المنازعة، والمعرفة التي تمنع المنازعة تتم بمشاهدة العين التي يراد استئجارها، أو بوصفها إن انضبطت بالوصف، وبيان مدة الإجارة كشهر، أو سنة، أو أكثر أو أقل، وبيان العمل المطلوب.

٣. أن يكون المعقود عليه مقدور الاستيفاء حقيقة وشرعاً، فمن العلماء من اشترط هذا الشرط، فرأى أنه لا يجوز إجارة المشاع من غير الشريك، وذلك لأن منفعة المشاع غير مقدورة الاستيفاء. وهذا مذهب أبي حنيفة، وزفر. وقال جمهور الفقهاء: يجوز إجارة المشاع مطلقاً من الشريك وغيره؛ لأن للمشاع منفعة، والتسليم ممكن بالتخلية أو المهايأة بالتبادل[1]، كما يجوز ذلك في البيع، والإجارة أحد نوعي البيع. فإن لم تكن المنفعة معلومة كانت الإجارة فاسدة.

٤. القدرة على تسليم العين المستأجرة مع اشتمالها على المنفعة، فلا يصح تأجير دابة شاردة،

---

(١) أي تقسيم منافع.

ولا مغصوب لا يقدر على انتزاعه؛ لعدم القدرة على التسليم، ولا أرض للزرع لا تنبت، أو دابة للحمل وهي زَمِنة؛ لعدم المنفعة التي هي موضوع العقد.

٥- أن تكون المنفعة مباحة، لا محرمة ولا واجبة. فلا تصح الإجارة على المعاصي؛ لأن المعصية يجب اجتنابها. فمن استأجر رجلاً ليقتل رجلاً ظلمًا، أو رجلاً ليحمل له الخمر، أو أجَّر داره لمن يبيع بها الخمر، أو ليلعب فيها القمار، أو ليجعلها كنيسة، فإنها تكون إجارة فاسدة. وكذلك لا يحل حُلْوان الكاهن[1] والعراف[2]، وهو ما يعطاه على كهانته وعرافته؛ إذ إنه عوض عن محرم، وأكل لأموال الناس بالباطل. ولا تصح الإجارة على الصلاة والصوم؛ لأن هذه فرائض عينية، يجب أداؤها على من فرضت عليه.

الأجرة على الطاعات: أما الأجرة على الطاعات، فقد اختلف العلماء في حكمها، ونذكر بيان مذاهبهم فيما يلي: قالت الأحناف: الإجارة على الطاعات، كاستئجار شخص آخر ليصلي، أو يصوم، أو يحج عنه، أو يقرأ القرآن ويهدي ثوابه إليه، أو يؤذن، أو يؤم بالناس، أو ما أشبه ذلك لا يجوز، ويحرم أخذ الأجرة عليه؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام-: «اقرءوا القرآن، ولا تأكلوا به». [أحمد (٣/ ٤٢٨) والبزار (٢٣٢٠)]. وقوله ﷺ لعثمان بن أبي العاص: «وإن اتخذت مؤذنًا، فلا تأخذ على الأذان أجرًا». [أبو داود (٥٣١) وابن ماجه (٧١٤)]. ولأن القربة متى حصلت وقعت عن العامل، فلا يجوز أخذ الأجرة عليها من غيره. وكما هو شائع من ذلك في البلاد المصرية للوصايا بالختمات والتسابيح بأجر معلوم؛ ليهدي ثوابها إلى روح الموصي، وكل ذلك غير جائز شرعًا؛ لأن القارئ إذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له، فأي شيء يهديه إلى الميت؟!

ولقد نص الفقهاء على أن الأجرة المأخوذة في نظير عمل الطاعات حرام على الآخذ، ولكن المتأخرين منهم استثنوا من هذا الأصل تعليم القرآن والعلوم الشرعية؛ فأفتوا بجواز أخذ الأجرة عليه استحسانًا، بعد أن انقطعت الصِّلات والعطايا، التي كانت تُجرى على هؤلاء المعلمين في الصدر الأول من الموسرين وبيت المال؛ دفعًا للحرج والمشقة؛ لأنهم يحتاجون إلى ما به قوام حياتهم هم ومن يعولونه. وفي اشتغالهم بالحصول عليه؛ من زراعة، أو تجارة، أو صناعة؛ إضاعة للقرآن الكريم والشرع الشريف بانقراض حملته، فجاز إعطاؤهم أجرًا على هذا التعليم.

وقالت الحنابلة: لا تصح الإجارة لأذان وإقامة، وتعليم قرآن وفقه وحديث، ونيابة في حج وقضاء، ولا يقع إلا قربة لفاعله، ويحرم أخذ الأجرة عليه. وقالوا: ويجوز أخذ رزق من بيت المال، أو من وقف على عمل يتعدى نفعه؛ كقضاء، وتعليم قرآن وحديث وفقه، ونيابة في حج، وتحمل شهادة وأدائها، وأذان ونحوها؛ لأنها من المصالح، وليس بعوض، بل رزق للإعانة على الطاعة، ولا يخرجه ذلك عن كونه قربة، ولا يقدح في الإخلاص، وإلا ما استحقت الغنائم وسلب القاتل.

---

(١) الكاهن: هو الذي يتعاطى الإخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار.
(٢) العراف: هو الذي يدعي معرفة الأشياء المسروقة ومكان الضالة.

وذهب المالكية والشافعية وابن حزم إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلم، لأنه استئجار لعمل معلوم ببدل معلوم. قال ابن حزم: والإجارة جائزة على تعليم القرآن، وعلى تعليم العلم مشاهرة وجملة، وكل ذلك جائز، وعلى الرقى، وعلى نسخ المصاحف، ونسخ كتب العلم؛ لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص، بل قد جاءت الإباحة. ويقوي هذا المذهب ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيه لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق، فإن في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً. فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فبرأ، فجاء بالشاء إلى أصحابه فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجراً. فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله» [البخاري [illegible]]. وكما اختلف الفقهاء في أخذ الأجرة على تلاوة القرآن وتعليمه، فقد اختلفوا أيضاً في أخذ الأجرة على الحج، والأذان، والإمامة، فقال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز ذلك، جرياً على أصله في منع أخذ الأجرة على الطاعات. وقال مالك: كما يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، يجوز أخذها على الحج والأذان، وأما الإمامة فإنه لا يجوز أخذ الأجرة عليها إذا أفردها وحدها، فإن جمعها مع الأذان جازت الأجرة، وكانت على الأذان والقيام بالمسجد، لا على الصلاة. وقال الشافعي: تجوز الأجرة على الحج، ولا تجوز على الإمامة في صلاة الفرائض. ويجوز بالاتفاق الاستئجار على تعليم الحساب، والخط، واللغة، والأدب، والفقه، والحديث، وبناء المساجد والمدارس. وعند الشافعية: تجوز الإجارة على غسل الميت وتلقينه ودفنه. وأبو حنيفة قال: لا يجوز الاستئجار على غسل الميت، ويجوز على حفر القبور، وحمل الجنائز.

كسب الحجام: كسب الحجام غير حرام؛ لأن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره، كما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس [سبق تخريجه]. ولو كان حراماً لم يعطه. قال النووي: وتحمل الأحاديث التي وردت في النهي عنه على التنزيه والارتفاع عن دنيء الكسب، والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور.

٦ ـ أن تكون الأجرة مالاً متقوماً معلوماً(1) بالمشاهدة أو الوصف؛ لأنها ثمن المنفعة، وشرط الثمن أن يكون معلوماً، لقول رسول الله ﷺ: «من استأجر أجيراً فليعلمه أجره»(2) [البيهقي [illegible]] وأبو داود في المراسيل ([illegible]) والنسائي ([illegible])]. ويصح تقدير الأجرة بالعرف، أخرج أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي، أن سويد بن قيس قال: جلبت أنا ومخرفة العبدي بزاً من هجر، فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ يمشي، فساومنا سراويل فبعناه، وثمّ رجل يزن بالأجر، فقال له: زن وأرجح، [illegible]

(1) سبق.
(2) [illegible] في ذات القائمة.
(3) رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد [illegible]

١/ ٢٩١)، وأبو داود (٣٣٧٦)، والترمذي (١٣٠٢)، والنسائي (٧/ ٢٨٤)، وابن ماجه (٢٢٢٣)]. فهنا لم يسم له الأجرة، بل أعطاه ما اعتاده الناس. قال ابن تيمية: إذا ركب دابة المكاري، أو دخل حمام الحمامي، أو دفع ثيابه أو طعامه إلى من يغسل ويطبخ، فإن له الأجر المعروف. وقد دل على ثبوت عوض الإجارة بالمعروف قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. فأمر بإيفائهن أجورهن بمجرد الإرضاع، والمرجع في الأجور إلى العرف.

اشتراط تعجيل الأجرة وتأجيلها: الأجرة لا تملك بالعقد عند الأحناف، ويصح اشتراط تعجيل الأجرة وتأجيلها، كما يصح تعجيل البعض وتأجيل البعض الآخر، حسب ما يتفق عليه المتعاقدان؛ لقول الرسول ﷺ: «المسلمون عند شروطهم». [سبق تخريجه]. فإذا لم يكن هناك اتفاق على التعجيل أو التأجيل، فإن كانت الأجرة مؤقتة بوقت معين، فإنه يلزم إيفاؤها بعد انقضاء ذلك الوقت. فمن أجّر دارًا شهرًا مثلًا، ثم مضى الشهر، فإنه تجب الأجرة بانقضائه. وإن كان عقد الإجارة على عمل، فإنه يلزم إيفاؤها عند الانتهاء من العمل. وإذا أطلق العقد ولم يشترط قبض الأجرة، ولم ينص على تأجيلها: قال أبو حنيفة، ومالك ـ رضي الله عنهما ـ: إنها تجب جزءًا جزءًا، بحسب ما يقبض من المنافع. وقال الشافعي، وأحمد: إنها تستحق بنفس العقد، فإذا سلم المؤجر العين المستأجرة إلى المستأجر، استحق جميع الأجرة؛ لأنه قد ملك المنفعة بعقد الإجارة، ووجب تسليم الأجرة لزوم تسليم العين إليه.

استحقاق الأجرة: وتستحق الأجرة بما يأتي:

١ ـ الفراغ من العمل؛ لما رواه ابن ماجه، أن النبي ﷺ قال: «أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه». [سبق تخريجه].

٢ ـ استيفاء المنفعة إذا كانت الإجارة على عين مستأجرة، فإذا تلفت العين قبل الانتفاع، ولم يمض شيء من المدة، بطلت الإجارة.

٣ ـ التمكن من استيفاء المنفعة، إذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولو لم تستوف بالفعل.

٤ ـ تعجيلها بالفعل، أو اتفاق المتعاقدين على اشتراط التعجيل.

هل تسقط الأجرة بهلاك العين في عقد إجارة الأعمال؟

إذا عمل الأجير في بيت المستأجر أو بحضرته، استحق الأجرة؛ لأنه في يده، فكلما عمل شيئًا صار مسلمًا له. وإن كان العمل في يد الأجير، لم يستحق الأجرة بهلاك الشيء في يده؛ لأنه لم يسلم العمل وهذا مذهب الشافعية، والحنابلة.

استئجار الظئر[1]: استئجار الرجل زوجته على رضاع ولده منها لا يجوز؛ لأن ذلك أمر واجب عليها فيما بينها وبين الله ـ تعالى ـ[2].

(١) الظئر: المرضع.
(٢) هذا مذهب الأئمة الثلاثة عدا مالك، فقد نص على أنها إذا لم تكن شريفة ولا يرضع مثلها، وقد قبلت الرضاع.

أما استئجار المرضع غير الأم، فإنه يجوز بأجر معلوم، ويجوز أيضًا بطعامها وكسوتها، وجهالة الأجرة في هذه الحال لا يفضي إلى المنازعة. والعادة جرت بالمسامحة مع المراضع، والتوسعة عليهن رفقًا بالأولاد.

ويشترط العلم بمدة الرضاع، ومعرفة الطفل بالمشاهدة، وموضع الرضاع. يقول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وهي بمنزلة الأجير الخاص، فلا يجوز لها أن ترضع صبيًا آخر. وعلى الظئر القيام بالإرضاع، وبما يحتاج إليه الصبي من غسله، وغسل ثيابه، وطبخ طعامه، وعلى الأب نفقات الطعام، وما يحتاج إليه الصبي من الريحان والدهن، وإذا مات الصبي أو المرضع، انفسخت الإجارة؛ لأن المنفعة في حالة موت المرضع تكون قد فاتت بهلاك محلها، وفي حالة موت الطفل يتعذر استيفاء المعقود عليه.

الاستئجار بالطعام والكسوة: اختلف العلماء في حكم الاستئجار بالطعام والكسوة، فأجازه قوم ومنعه آخرون، وحجة المجيزين ما رواه أحمد، وابن ماجه، عن عتبة بن المنذر، قال: كنا عند النبي ﷺ فقرأ ﴿طسٓمٓ ۝﴾ حتى بلغ قصة موسى عليه السلام فقال: «إن موسى أجّر نفسه ثماني سنين أو عشرًا على عفة فرجه، وطعام بطنه». [ابن ماجه (٢٤٤٤) وضعيف الترغيب (١/ ٤٤٤)]. وهو مرويّ عن أبي بكر، وعمر، وأبي موسى. وإلى هذا ذهب مالك، والحنابلة. وجوزه أبو حنيفة في الظئر دون الخادم. وقال الشافعي، وأبو يوسف، ومحمد، والهادوية، والمنصور بالله: لا يصح؛ للجهالة. ويرى المالكية الذين أجازوا استئجار الأجير بطعامه وكسوته، أن ذلك يكون على حسب المتعارف. قالوا: ولو قال: احصد زرعي، ولك نصفه، أو اطحنه، أو اعصر الزيت، فإن ملكه نصفه الآن جاز، وإن أراد نصف ما يخرج منه لم يجز؛ للجهالة.

إجارة الأرض[1]: ويصح استئجار الأرض، ويشترط فيه بيان ما تستأجر له من زرع، أو غرس، أو بناء. وإذا كانت للزراعة، فلابد من بيان ما يزرع فيها، إلا أن يأذن له المؤجر أن يزرع فيها ما يشاء. فإذا لم تتحقق هذه الشروط، فإن الإجارة تقع فاسدة؛ لأن منافع الأرض تختلف باختلاف البناء والزرع، كما يختلف تأثير المزروعات في الأرض، وله أن يزرعها زرعًا آخر غير الزرع المتفق عليه، بشرط أن يكون ضرره مثل ضرر الزرع المتفق عليه أو أقل منه. وقال داود: ليس له ذلك.

استئجار الدواب: ويصح استئجار الدواب.

ويشترط فيه بيان المدة أو المكان، كما يشترط بيان ما تستأجر له الدابة من الحمل أو الركوب، وبيان ما يحمل عليها ومن يركبها. وإذا هلكت الدواب المؤجرة للحمل والركوب، فإن كانت مؤجرة معينة فهلكت، انفسخت الإجارة، وإن كانت غير معينة فهلكت، لا تبطل الإجارة، وعلى المؤجر أن يأتي بغيرها، وليس له أن يفسخ العقد؛ لأن الإجارة وقعت على منافع في الذمة، ولم يعجز المؤجر عن وفاء ما التزمه بالعقد. وهذا متفق عليه بين فقهاء المذاهب الأربعة.

استئجار الدور للسكنى: واستئجار الدور للسكنى يبيح الانتفاع بسكناها، سواء سكن فيها المستأجر

---

(١) يرجع إلى باب المزارعة من هذا الكتاب.

أو أسكنها غيره بالإعارة أو الإجارة، على ألا يكون من يشغلها من يضر بالبناء أو يوهنه، مثل الحداد ونحوه. وعلى المؤجر تمام ما يتمكن به المستأجر من الانتفاع، حسب ما جرت به العادة.

تأجير العين المستأجرة: ويجوز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة، فإذا كانت دابة، وجب عليه أن يكون العمل مساويًا أو قريبًا للعمل الذي استؤجرت من أجله أولًا، حتى لا تتضرر الدابة. ويجوز له أن يؤجر العين المستأجرة بمثل ما استأجرها به، أو زيادة أو أقل، وله أن يأخذ ما يتفق عليه.

هلاك العين المستأجرة: العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر، لأنه قبضها ليستوفي منها منفعة يستحقها، فإذا هلكت لا يضمن إلا بالتعدي، أو التقصير في الحفظ. ومن استأجر دابة ليركبها، فكبحها بلجامها كما جرت به العادة، فلا ضمان عليه.

* * *

المضاربة

تعريفها: المضاربة: مأخوذة من الضرب في الأرض، وهو السفر للتجارة؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠]. وتسمى قراضًا، وهو مشتق من القرض، وهو القطع؛ لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه، وتسمى أيضًا معاملة.
والمقصود بها هنا: عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقدًا إلى الآخر ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه.

حكمها: وهي جائزة بالإجماع. وقد ضارب رسول الله ﷺ لخديجة - رضي الله عنها - بمالها، وسافر به إلى الشام قبل أن يبعث، وقد كان معمولاً بها في الجاهلية، فلما جاء الإسلام أقرها. قال الحافظ ابن حجر: والذي نقطع به، أنها كانت ثابتة في عصر النبي ﷺ يعلم بها وأقرها، ولولا ذلك لما جازت ألبتة.
وروي، أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم - خرجا في جيش العراق، فلما قفلا[١] مرا على عامل لعمر، وهو أبو موسى الأشعري وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهل، وقال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت. ثم قال: بلى، ههنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما، فتبتاعان به متاعًا من متاع العراق، ثم تبيعانه في المدينة وتوفران رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون لكما ربحه. فقالا: وددنا. ففعل، وكتب إلى عمر أن يأخذ منهما المال. فلما قدما باعا وربحا، قال عمر: أكُلَّ الجيش قد أسلف كما أسلفكما؟ فقالا: لا. فقال عمر: ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما! أديا المال وربحه. فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: يا أمير المؤمنين، لو هلك المال ضمناه. فقال: أدياه. فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته قراضًا[٢]. فرضي عمر، وأخذ رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال.

حكمتها: وقد شرعها الإسلام وأباحها تيسيرًا على الناس، فقد يكون بعض منهم مالكًا للمال، ولكنه غير قادر على استثماره، وقد يكون هناك من لا يملك المال، لكنه يملك القدرة على استثماره. فأجاز الشارع هذه المعاملة لينتفع كلٌّ واحد منهما، فرب المال ينتفع بخبرة المضارب، والمضارب ينتفع بالمال، ويتحقق بهذا تعاون المال والعمل. والله ما شرع العقود إلا لتحقيق المصالح ودفع الحوائج.

ركنها: وركنها الإيجاب والقبول الصادران ممن لهما أهلية التعاقد، ولا يشترط لفظ معين، بل يتم العقد بكل ما يؤدي إلى معنى المضاربة؛ لأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني.

شروطها: ويشترط في المضاربة الشروط الآتية:

١- أن يكون رأس المال نقدًا، فإن كان تبرًا، أو حليًا، أو عروضًا، فإنها لا تصح.

---

(١) أي رجعا. (٢) أي لو عاملت معاملة المضاربة، وهو أن يجعل لهما النصف ولبيت المال النصف.

قال ابن المنذر: أجمع كلُّ من نحفظ عنه، أنه لا يجوز أن يجعل الرجل دينًا له على رجل مضاربة. انتهى.

٢. أن يكون معلومًا، كي يتميز رأس المال الذي يتجر فيه من الربح الذي يوزع بينهما، حسب الاتفاق.

٣. أن يكون الربح بين العامل وصاحب رأس المال معلومًا بالنسبة، كالنصف، والثلث، والربع؛ لأن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها. وقال ابن المنذر: أجمع كلُّ من نحفظ عنه، على إبطال القراض إذا جعل أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة. انتهى. وعلة ذلك؛ أنه لو اشترط قدر معين لأحدهما، فقد لا يكون الربح إلا هذا القدر، فيأخذه من اشترط له ولا يأخذ الآخر شيئًا. وهذا مخالف المقصود من عقد المضاربة الذي يراد به نفع كلٍّ من المتعاقدين.

٤. أن تكون المضاربة مطلقة، فلا يقيد ربُّ المال العامل بالاتجار في بلد معين، أو في سلعة معينة، أو يتجر في وقت دون وقت، أو لا يتعامل إلا مع شخص بعينه، ونحو ذلك من الشروط؛ لأن اشتراط التقييد كثيرًا ما يفوت المقصود من العقد، وهو الربح، فلا بد من عدم اشتراطه، وإلا فسدت المضاربة. وهذا مذهب مالك، والشافعي. وأما أبو حنيفة، وأحمد، فلم يشترطا هذا الشرط، وقالا: إن المضاربة كما تصح مطلقة، فإنها تجوز كذلك مقيدة[1]. وفي حالة التقييد لا يجوز للعامل أن يتجاوز الشروط التي شرطها، فإن تعداها ضمن؛ رُوي عن حكيم بن حزام، أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالًا مقارضة يضرب له به: ألا تجعل مالي في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به بطن مسيل، فإن فعلت شيئًا من ذلك، فقد ضمنت مالي. وليس من شروط المضاربة بيان مدتها، فإنها عقد جائز يمكن فسخه في أي وقت. وليس من شروطها أن تكون بين مسلم ومسلم، بل يصح أن تكون بين مسلم وذمي.

العامل أمين: ومتى تم عقد المضاربة وقبض العامل المال، كانت يد العامل في المال يد أمانة، فلا يضمن إلا بالتعدي. فإن تلف المال بدون تعدٍّ منه، فلا شيء عليه، والقول قوله مع يمينه إذا ادعى ضياع المال أو هلاكه؛ لأن الأصل عدم الخيانة.

العامل يضارب بمال المضاربة: وليس للعامل أن يضارب بمال المضاربة، ويعتبر ذلك تعديًا منه. قال في (بداية المجتهد): ولم يختلف هؤلاء المشاهير من فقهاء الأمصار، أنه إن دفع العامل رأس مال القراض إلى مقارض آخر، فإنه ضامن إن كان خسران، وإن كان ربح فذلك على شرطه، ثم يكون للذي عمل شرطه على الذي دفع إليه، فيوفيه حظه مما بقي من المال[2].

نفقة العامل: نفقة العامل في مال المضاربة من ماله ما دام مقيمًا، وكذلك إذا سافر للمضاربة؛ لأن النفقة قد تكون قدر الربح، فيأخذه كله دون ربِّ المال، ولأن له نصيبًا من الربح مشروطًا له، فلا يستحق معه شيئًا آخر.

---

(١) الإفصاح ص ٢٥٨.

(٢) يرى أبو قلابة ونافع وأحمد وإسحاق، أن المضارب إذا خالف فهو ضامن والربح لرب المال. وقال بعض أهل الرأي: الربح للمضارب ويتصدق به، والوضيعة عليه وهو ضامن لرأس المال في الوجهين معًا.

لكن إذا أذن رب المال للعامل بأن ينفق على نفسه من مال المضاربة أثناء سفره، أو كان ذلك مما جرى به العرف، فإنه يجوز له حينئذ أن ينفق من مال المضاربة. ويرى الإمام مالك، أن للعامل أن ينفق من مال المضاربة، متى كان المال كثيرا يتسع للإنفاق منه.

فسخ المضاربة: وتنفسخ المضاربة بما يأتي

١ - أن تفقد شرطا من شروط الصحة. فإذا فقدت شرطا من شروط الصحة، وكان العامل قد قبض المال واتجر فيه، فإنه يكون له في هذه الحال أجرة مثله؛ لأن تصرفه كان بإذن من رب المال، وقام بعمل يستحق عليه الأجرة. وما كان من ربح فهو للمالك، وما كان من خسارة فهي عليه؛ لأن العامل لا يكون إلا أجيرا، والأجير لا يضمن إلا بالتعدي.

٢ - أن يتعدى العامل أو يقصر في حفظ المال، أو يفعل شيئا يتنافى مع مقصود العقد، فإن المضاربة في هذه الحال تبطل، ويضمن المال إذا تلف؛ لأنه هو المتسبب في التلف.

٣ - أن يموت العامل أو رب المال، فإذا مات أحدهما انفسخت المضاربة.

تصرف العامل بعد موت رب المال: إذا مات رب المال انفسخت المضاربة بموته، ومتى انفسخت المضاربة، فإن العامل لا حق له في التصرف في المال، فإذا تصرف بعد علمه بالموت وبغير إذن الورثة، فهو غاصب، وعليه الضمان. ثم إذا ربح المال فالربح بينهما. قال ابن تيمية: إنه حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما أخذ ابنه من بيت المال، فاتجرا فيه بغير استحقاق، فجعله مضاربة. انتهى. وإذا انفسخت المضاربة ورأس المال عروض، فلرب المال والعامل أن يبيعاه أو يقتسماه؛ لأن ذلك حق لهما.

وإن رضي العامل بالبيع وأبى رب المال، أجبر رب المال على البيع؛ لأن للعامل حقا في الربح، ولا يحصل عليه إلا بالبيع. وهذا مذهب الشافعية والحنابلة.

اشتراط حضور رب المال عند القسمة: قال ابن رشد: أجمع علماء الأمصار، على أنه لا يجوز للعامل أن يأخذ نصيبه من الربح، إلا بحضرة رب المال، وأن حضور رب المال شرط في قسمة المال وأخذ العامل حصته، وأنه ليس يكفي في ذلك أن يقسمه بحضور بينة أو غيرهم. انتهى.

* * *

الحــوالــة

تعريفها: الحوالة[1] مأخوذة من التحويل بمعنى الانتقال، والمقصود بها هنا نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه. وهي تقتضي وجود محيل، ومحال، ومحال عليه. فالمحيل هو المدين، والمحال هو الدائن، والمحال عليه هو الذي يقوم بقضاء الدين. والحوالة تصرف من التصرفات التي لا تحتاج إلى إيجاب وقبول، وتصح بكل ما يدل عليها: كأحلتك، و: أتبعتك بدينك على فلان، ونحو ذلك.

مشروعيتها: وقد شرعها الإسلام وأجازها للحاجة إليها. روى الإمام البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مطل الغني ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع»[2]. [البخاري (٢٢٨٨) ومسلم (١٥٦٤)]. ففي هذا الحديث أمر الرسول ﷺ الدائن، إذا أحاله المدين على غني مليء قادر، أن يقبل الإحالة، وأن يتبع الذي أحيل عليه بالمطالبة، حتى يستوفي حقه.

هل الأمر للوجوب أو الندب؟: ذهب الكثير من الحنابلة، وابن جرير، وأبو ثور، والظاهرية، إلى أنه يجب على الدائن قبول الإحالة على المليء؛ عملاً بهذا الأمر.

وقال الجمهور: إن الأمر للاستحباب.

شروط صحتها: ويشترط لصحة الحوالة الشروط الآتية:

١- رضا المحيل والمحال دون المحال عليه؛ استدلالاً بالحديث المتقدم، فقد ذكرهما الرسول ﷺ. ولأن المحيل له أن يقضي الدين الذي عليه من أي جهة أراد، ولأن المحال حقه في ذمة المحيل، فلا ينتقل إلا برضاه. وقيل: لا يشترط رضاه؛ لأن المحال يجب عليه قبولها؛ لقوله ﷺ: «إذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع». [انظر تخريج الحديث السابق] ولأن له أن يستوفي حقه؛ سواء أكان من المحيل نفسه أو ممن قام مقامه. وأما عدم اشتراط رضا المحال عليه؛ فلأن الرسول لم يذكره في الحديث، ولأن الدائن أقام المحال مقام نفسه في استيفاء حقه، فلا يحتاج إلى رضا من عليه الحق. وعند الحنفية، والإصطخري من الشافعية، اشتراط رضاه أيضًا.

٢- تماثل الحقين في الجنس، والقدر، والحلول والتأجيل، والجودة والرداءة، فلا تصح الحوالة إذا كان الدين ذهبًا، وأحاله ليأخذ بدله فضة. وكذلك إذا كان الدين حالاً، وأحاله ليقبضه مؤجلاً أو العكس. وكذلك لا تصح الحوالة، إذا اختلف الحقان من حيث الجودة والرداءة، أو كان أحدهما أكثر من الآخر.

٣- استقرار الدين، فلو أحاله على موظف لم يستوف أجره بعد، فإن الحوالة لا تصح.

---

(١) الحوالة بفتح الحاء وقد تكسر.

(٢) المطل: هو التأخير، يقال: مطله، والمراد به هنا تأخير ما استحق أداؤه بغير عذر. والغني هنا: القادر على الأداء ولو كان فقيرًا. والملي: الغني المقتدر.

وأن يكون كلٌّ من الحقين معلوماً.

هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة؟: إذا صحت الحوالة برئت ذمة المحيل، فإذا أفلس المحال عليه، أو جحد الحوالة، أو مات، لم يرجع المحال على المحيل بشيء، وهذا هو ما ذهب إليه جماهير العلماء.

إلا أن المالكية قالوا: إلا أن يكون المحيل غرّ المحال فأحاله على عديم. قال مالك في الموطأ: الأمر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه، أنه إن أفلس الذي أُحيل عليه أو مات، ولم يدع وفاء، فليس للمحتال على الذي أحاله شيء، وأنه لا يرجع على صاحبه الأول. قال: وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا.

وقال أبو حنيفة، وشريح، وعثمان البتي، وغيرهم: يرجع صاحب الدين إذا مات المحال عليه مفلساً أو جحد الحوالة.

* * *

الشفعة

تعريفها: الشفعة مأخوذة من الشفع، وهو الضم، وقد كانت معروفة عند العرب، فكان الرجل في الجاهلية إذا أراد بيع منزل أو حائط، أتاه الجار والشريك والصاحب يشفع إليه فيما باع، فيشفعه ويجعله أولى به ممن بعد سببه، فسميت شفعة، وسمي طالبها شفيعا. والمقصود بها في الشرع: تملك الشفيع ما بيع جبرًا عن المشتري، بما قام عليه من الثمن والنفقات.

مشروعيتها: والشفعة ثابتة بالسنة، واتفق المسلمون على أنها مشروعة. روى البخاري، عن جابر بن عبد الله، أن الرسول ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق، فلا شفعة. [أحمد (٣/ ٢٩٦، ٣٩٩)، والبخاري (٢٢١٣، ٢٢٥٧)، وأبو داود (٣٥١٤)، والترمذي (١٣٧٠)، وابن ماجه (٢٤٩٩)].

حكمتها: وقد شرع الإسلام الشفعة لمنع الضرر، ولدفع الخصومة، لأن حق تملك الشفيع للبيع الذي اشتراه أجنبي يدفع عنه ما قد يحدث له من ضرر يترتب له من هذا الأجنبي الطارئ. واختار الشافعي أن الضرر هو ضرر مؤونة القسمة، ومستحدثات المرافق وغيرها. وقيل: ضرر سوء المشاركة.

الشفعة للذمي: وكما تثبت الشفعة للمسلم، فإنها تثبت للذمي عند جمهور الفقهاء. وقال أحمد، والحسن، والشعبي: لا تثبت للذمي، لما رواه الدارقطني، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «لا شفعة لنصراني». [البيهقي (٦/ ١٠٨)، ومجمع الزوائد (٤/ ١٥٩)].

استئذان الشريك في البيع: ويجب على الشريك أن يستأذن شريكه قبل البيع، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به، وإن أذن في البيع وقال: لا غرض لي فيه، لم يكن له الطلب بعد البيع. هذا مقتضى حكم رسول الله ﷺ، ولا معارض له بوجه.

١- روى مسلم، عن جابر قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة[1] أو حائط[2]: «لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه، فهو أحق به». [مسلم (١٦٠٨)، وأبو داود (٣٥١٣)، والنسائي (٧/ ٣٠١)].

٢- وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له شريك في نخل أو ربعة، فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ، وإن كره ترك». رواه يحيى بن آدم، عن زهير، عن أبي الزبير، بإسناد على شرط مسلم. [مسلم (١٦٠٨)، وأحمد (٣/ ٣١٦)].

قال ابن حزم: لا يحل لمن له ذلك أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه، فإن أراد من يشركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره، فالشريك أحق به، وإن لم يرد فقد سقط حقه، ولا قيام له بعد

---

(١) الربعة: المنزل. (٢) الحائط: البستان.

ذلك إذا باعه ممن باعه. فإن لم يعرض عليه، كما ذكرنا، حتى باعه من غير من يشركه فيه، فمن يشركه مخير بين أن يُمضي ذلك البيع، وبين أن يُبطله، ويأخذ ذلك الجزء لنفسه بما بيع به. وقال ابن القيم: وهذا مقتضى حكم رسول الله ﷺ، ولا معارض له بوجه، وهو الصواب المقطوع به. وذهب بعض العلماء - ومنهم الشافعية - إلى أن الأمر محمول على الاستحباب. قال النووي: هو محمول عند أصحابنا على الندب إلى إعلامه وكراهة بيعه قبل إعلامه، وليس بحرام.

الاحتيالُ لإسقاطِ الشفعةِ

ولا يجوز الاحتيال لإسقاط الشفعة؛ لأن في ذلك إبطال حق المسلم؛ لما روي عن أبي هريرة مرفوعًا: «لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود، فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل». [إرواء الغليل (٥/ ٣٧٥)].

وهذا مذهب مالك، وأحمد. ويرى أبو حنيفة، والشافعي، أنه يجوز الاحتيال. والاحتيال لإسقاط الشفعة مثل أن يقر له ببعض الملك، فيصبح بهذا الإقرار شريكًا له، ثم يبيعه الباقي أو يهبه له.

شروط الشفعة: يشترط للأخذ بالشفعة الشروط الآتية:

أولًا: أن يكون المشفوع فيه عقارًا، كالأرض، والدور، وما يتصل بها اتصال قرار، كالغرس، والبناء، والأبواب، والرفوف، وكل ما يدخل في البيع عند الإطلاق؛ لما تقدم عن جابر رضي الله عنه قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم؛ ربعة أو حائط. [سبق تخريجه].

وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء. وخالف في ذلك أهل مكة، والظاهرية، ورواية عن أحمد، وقالوا: إن الشفعة في كل شيء؛ لأن الضرر الذي قد يحدث للشريك في العقار قد يحدث أيضًا للشريك في المنقول، ولما قاله جابر، قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء. قال ابن القيم: ورواة هذا الحديث ثقات. ولحديث ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «الشفعة في كل شيء». ورجاله ثقات، إلا أنه أعل بالإرسال، وأخرج الطحاوي له شاهدًا من حديث جابر بإسناد لا بأس به. وقد انتصر لهذا ابن حزم، فقال: الشفعة واجبة في كل جزء بيع مشاعًا غير مقسوم، بين اثنين فصاعدًا، من أي شيء كان مما ينقسم أو لا؛ من أرض، أو شجرة، واحدة فأكثر، أو عبد أو أمة، أو من سيف، أو من طعام، أو من حيوان، أو من أي شيء بيع.

ثانيًا: أن يكون الشفيع شريكًا في المشفوع فيه. وأن تكون الشركة متقدمة على البيع؛ وألا يتميز نصيب كل واحد من الشريكين، بل تكون الشركة على الشيوع. فعن جابر رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق، فلا شفعة». رواه الخمسة. [سبق تخريجه]. أي؛ أن الشفعة ثابتة في كل مشترك مشاع قابل للقسمة، فإن قسم وظهرت الحدود، ورسمت الطرق بينهما، فلا شفعة. وإنما كانت الشفعة تثبت للشريك؛ فإنها تثبت فيما يقبل القسمة، ويُجبر الشريك فيها على القسمة، بشرط أن ينتفع بالمقسوم على الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة؛ ولهذا

لا تثبت الشفعة في الشيء الذي لو قسم لبطلت منفعته ، قال في «المنهاج» : وكلّ ما لو قسم بطلت منفعته المقصودة ، كحمام ، ورحى ، لا شفعة فيه على الأصح . وروى مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء ، فإذا وقعت الحدود بينهم ، فلا شفعة . [مالك في الموطأ (٢/ ٧١٣)] . وهذا مذهب علي ، وعثمان ، وعمر ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز ، وربيعة ، ومالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وعبيد الله بن الحسن ، والإمامية . قال في «شرح السنة» : اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنقسم ، إذا باع أحد الشركاء نصيبه قبل القسمة ، فللباقين أخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع ، وإن باع بشيء متقوم من ثوب فيأخذه بقيمته . انتهى . وأما الجار : فإنه لا حق له في الشفعة عندهم . وخالف في ذلك الأحناف ، فقالوا : إن الشفعة مرتَّبة ؛ فهي تثبت للشريك الذي لم يقاسم أولاً ، ثم يليه الشريك المقاسم ، إذا بقيت في الطرق أو في الصحن شركة ، ثم الجار الملاصق . ومن العلماء من توسط ، فأثبتها عند الاشتراك في حق من حقوق الملك ، كالطريق ، والماء ، ونحوه ، ونفاها عند تميز كلّ ملك بطريق ، حيث لا يكون بين الملاك اشتراك . واستدل لهذا بما رواه أصحاب السنن بإسناد صحيح ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : «الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وإن كان غائبًا ، إذا كان طريقهما واحدًا» . [أحمد (٣/ ٣٠٣) وأبو داود (٣٥١٨) والترمذي (١٣٦٩) وابن ماجه (٢٤٩٤)] . قال ابن القيم : وعلى هذا القول تدل أحاديث جابر منطوقها ومفهومها ، ويزول عنها التضاد والاختلاف . قال : والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد ، وأعدلها وأحسنها هذا القول الثالث . انتهى .

ثالثًا : أن يخرج المشفوع فيه من ملك صاحبه بعوض مالي ، بأن يكون مبيعًا[1] أو يكون في معنى البيع ، كصلح عن إقرار بمال ، أو عن جناية توجبه ، أو هبة ببيع بعوض معلوم ؛ لأنه بيع في الحقيقة . فلا شفعة فيما انتقل عنه ملكه بغير بيع ، كموهوب بغير عوض ، وموصى به وموروث . وفي «بداية المجتهد» : واختلف في الشفعة في المناقلة ، وهي تبديل أرض بأرض ؛ فعن مالك في ذلك ثلاث روايات : الجواز ، والمنع ، والثالث : أن تكون المناقلة بين الأشراك أو الأجانب . فلم يرها في الأشراك ورآها في الأجانب .

رابعًا : أن يطلب الشفيع على الفور . أي ، أن الشفيع إذا علم بالبيع ، فإنه يجب عليه أن يطلب الشفعة حين يعلم متى كان ذلك ممكنًا ، فإن علم ثم أخر الطلب من غير عذر ، سقط حقه فيها . والسبب في ذلك ، أنه لو لم يطلبها الشفيع على الفور ، وبقي حقه في الطلب متراخيًا ، لكان في ذلك ضرر بالمشتري ؛ لأن ملكه لا يستقر في المبيع ، ولا يتمكن من التصرف فيه بالعمارة ؛ خوفًا من ضياع جهده وأخذه بالشفعة . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، وهو الراجح من مذهب الشافعي ، وإحدى الروايات عن أحمد[2] . وهذا ما لم

---

(١) الأحناف يرون أن الشفعة لا تكون إلا في البيع فقط أخذًا بظاهر الأحاديث.
(٢) الصحيح الراجح عند أبي حنيفة : أن الطلب لا يجب أن يكون فور علمه بالبيع لأن الشفيع قد يحتاج إلى التروي في الأمر بحسب ما يمكن من ذلك ، وهذا يكون بجعل الخيار له طول مجلس علمه بالبيع ، فلا تبطل شفعته إلا إذا قام عن المجلس أو تشاغل عن الطلب بأمر آخر .

يكن الشفيع غائبًا، أو لم يعلم بالبيع، أو كان يجهل الحكم، فإن كان غائبًا، أو لم يعلم بالبيع، أو كان يجهل أن تأخير الطلب يسقط الشفعة، فإنها لا تسقط. ويرى ابن حزم وغيره، أن الشفعة تثبت حقًّا له بإيجاب الله، فلا تسقط بترك الطلب ولو ثمانين سنة أو أكثر، إلا إذا أسقطها بنفسه. ويرى أن القول، بأن الشفعة في وقتها عقد فاسد، لا يحل أن يضاف مثله إلى رسول الله ﷺ. وقال مالك: لا تجب على الفور، بل وقت وجوبها متسع. قال ابن رشد: واختلف قوله في هذا الوقت، هل هو محدود أم لا؟ فمرة قال: هو غير محدود، وإنها لا تنقطع أبدًا، إلا أن يحدث المبتاع بناء أو تغييرًا كثيرًا بمعرفته، وهو حاضر عالم ساكت. ومرة حدد هذا الوقت، فروي عنه السنة، وهو الأشهر، وقيل: أكثر من سنة. وقد قيل عنه: إن خمسة أعوام لا تنقطع فيها الشفعة.

خامسًا: أن يدفع الشفيع للمشتري قدر الثمن الذي وقع عليه العقد، فيأخذ الشفيع الشقص بمثل الثمن إن كان مثليًا، أو بقيمته إن كان متقومًا؛ ففي حديث جابر مرفوعًا: «هو أحق به بالثمن». رواه الجوزجاني. فإن عجز عن دفع الثمن كله، سقطت الشفعة. ويرى مالك، والحنابلة، أن الثمن إذا كان مؤجلًا كله أو بعضه، فإن للشفيع تأجيله أو دفعه مقسطًا؛ بتقسيطه حسب المنصوص عليه في العقد؛ بشرط أن يكون موسرًا أو بحيث يضمن له موسر، وإلا وجب أن يدفع الثمن حالًّا رعاية للمشتري. والشافعي، والأحناف، يرون أن الشفيع مخير؛ فإن عجل تعجلت الشفعة، وإلا تأخر إلى وقت الأجل.

سادسًا: أن يأخذ الشفيع جميع الصفقة، فإن طلب الشفيع أخذ البعض، سقط حقه في الكل. وإذا كانت الشفعة بين أكثر من شفيع فتركها بعضهم، فليس للباقي إلا أخذ الجميع، حتى لا تتفرق الصفقة على المشتري.

الشفعة بين الشفعاء: إذا كانت الشفعة بين أكثر من شفيع، وهم أصحاب سهام متفاوتة، فإن كل واحد منهم يأخذ من المبيع بقدر سهمه عند مالك، والأصح من قولي الشافعي، وأحمد؛ لأنه حق يستفاد بسبب الملك، فكانت على قدر الأملاك. وقال الأحناف، وابن حزم: إنها على عدد الرؤوس؛ لاستوائهم جميعًا في سبب استحقاقها.

وراثة الشفعة: يرى مالك، والشافعي(1)، أن الشفعة تورث ولا تبطل بالموت، فإذا أوجبت له الشفعة فمات ولم يعلم بها، أو علم بها ومات قبل التمكن من الأخذ، انتقل الحق إلى الوارث، قياسًا على الأموال. وقال أحمد: لا تورث، إلا أن يكون طلب فطالب بها. وقالت الأحناف: إن هذا الحق لا يورث، كما أنه لا يباع، وإن كان الميت طالب بالشفعة، إلا أن يكون الحاكم حكم له بها ثم مات.

تصرف المشتري: تصرف المشتري في المبيع قبل أخذ الشفيع بالشفعة صحيح؛ لأنه تصرف في ملكه، فإن باعه، فللشفيع أخذه بأحد البيعين، وإن وهبه، أو وقفه، أو تصدق به، أو جعله صداقًا ونحوه، فلا شفعة؛ لأن فيه إضرارًا بالمأخوذ منه؛ لأن ملكه يزول عنه بغير عوض، والضرر لا يزال بالضرر. أما تصرف

---

(1) وأهل الظاهر.

المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة ، فهو باطل ؛ لانتقال الملك للشفيع بالطلب .

المشتري يبني قبل الاستحقاق بالشفعة : إذا بنى المشتري أو غرس في الجزء المشفوع فيه قبل قيام الشفعة ، ثم استحق عليه بالشفعة ، فقال الشافعي ، وأبو حنيفة : للشفيع أن يعطيه قيمة البناء منقوضًا ، وكذلك قيمة الغرس مقلوعًا ، أو يكلفه بنقضه . وقال مالك : لا شفعة ، إلا أن يعطي المشتري قيمة ما بنى وما غرس .

المصالحة عن إسقاط الشفعة : إذا صالح عن حقه في الشفعة أو باعه من المشتري ، كان عمله باطلًا ، ومسقطًا لحقه في الشفعة ، وعليه رد ما أخذه عوضًا عنه من المشتري . وهذا عند الشافعي . وعند الأئمة الثلاثة ، يجوز له ذلك ، وله أن يتملك ما بذله له المشتري .

الوكالة

تعريفها : الوكالة[1] : معناها التفويض ، تقول : وكلت أمري إلى الله . أي : فوضته إليه . وتطلق على الحفظ ، ومنه قول الله ـ سبحانه ـ : ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[2] [آل عمران : ١٧٣] . والمراد بها هنا : استنابة الإنسان غيره فيما يقبل النيابة .

مشروعيتها : وقد شرعها الإسلام للحاجة إليها ، فليس كلُّ إنسان قادرًا على مباشرة أموره بنفسه ، فيحتاج إلى توكيل غيره ليقوم بها بالنيابة عنه ، جاء في القرآن الكريم قولُ الله ـ سبحانه ـ في قصة أهل الكهف : ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ۝١٩﴾ [الكهف : ١٩] . وذكر الله عن يوسف ، أنه قال للملك : ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف : ٥٥] . وجاءت الأحاديث الكثيرة تفيد جواز الوكالة ، منها أنه ﷺ وكّل أبا رافع ورجلًا من الأنصار فزوّجاه ميمونة ـ رضي الله عنها . [الترمذي (٨٤١) والمسند (٣/ ٣٩٣) وأبو داود (٤/ ١٦٤٩)] . وثبت عنه ﷺ التوكيلُ في قضاء الدين ، والتوكيل في إثبات الحدود واستيفائها ، والتوكيلُ في القيام على بُدْنه ، وتقسيم جِلالِها وجلودها ، وغير ذلك . وأجمع المسلمون على جوازها بل على استحبابها ؛ لأنها نوع من التعاون على البر والتقوى ، الذي دعا إليه القرآن الكريم وحثت فيه السنة ، يقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة : ٢] . ويقول الرسول ﷺ : «والله في عون العبد ما كان العبدُ في عون أخيه» . [مسلم (٢٦٩٩) وأبو داود (٤٩٤٦) والترمذي (١٩٣٠) وابن ماجه (٢٢٥)] . وقد حكى صاحب «البحر» الإجماع على كونها مشروعة . وفي كونها نيابةً أو ولايةً وجهان ؛ فقيل : نيابةٌ لتحريم المخالفة . وقيل : ولايةٌ لجواز المخالفة إلى الأصلح ، كالبيع بمعجل وقد أمر بمؤجل .

أركانها : الوكالة عقد من العقود ، فلا تصح إلا باستيفاء أركانها من الإيجاب والقبول ، ولا يشترط فيهما لفظ معين ، بل تصح بكلِّ ما يدل عليهما من القول أو الفعل .

ولكلٍّ واحدٍ من المتعاقدين أن يرجع في الوكالة ، ويفسخ العقد في أي حال ؛ لأنها من العقود الجائزة . أي : غير اللازمة .

التنجيزُ والتعليقُ : وعقد الوكالة يصح منجزًا ، ومعلقًا ، ومضافًا إلى المستقبل ، كما يصح مؤقتًا بوقت أو بعمل معين ؛ فالمنجز مثل : وكلتك في شراء كذا . والتعليق مثل : إن تم كذا ، فأنت وكيلي . والإضافة إلى المستقبل مثل : إذا جاء شهر رمضان ، فقد وكلتك عني . والتوقيت مثل : وكلتك مدة سنة . أو : لمدة

---

(١) بفتح الواو وكسرها .

(٢) أي الحفيظ .

كذا. وهذا مذهب الحنفية، والحنابلة. ورأي الشافعية، أنه لا يجوز تعليقها بالشرط. والوكالة قد تكون تبرعًا من الوكيل، وقد تكون بأجر؛ لأنه تصرف لغيره لا يلزمه، فجاز أخذ العوض عليه؛ وحينئذ للموكل أن يشترط عليه ألا يخرج نفسه منها، إلا بعد أجل محدود، وإلا كان عليه التعويض[1]. وإن نص في العقد على أجرة للوكيل، اعتبر أجيرًا وسرت عليه أحكام الأجير.

شروطها: والوكالة لا تصح إلا إذا استكملت شروطها، وهذه الشروط منها شروط خاصة بالموكل، ومنها شروط خاصة بالوكيل، ومنها شروط خاصة بالموكَّل فيه. أي؛ محل الوكالة.

شروطُ الموكِّل: ويشترط في الموكل أن يكون مالكًا للتصرف فيما يُوكِّل فيه، فإن لم يكن مالكًا للتصرف فلا يصح توكيله، كالمجنون، والصبي غير المميز، فإنه لا يصح أن يوكل واحد منهما غيره؛ لأن كلًّا منهما فاقد الأهلية، فلا يملك التصرف ابتداءً. أما الصبي المميز، فإنه يصح توكيله في التصرفات النافعة له نفعًا محضًا، مثل التوكيل بقبول الهبة، والصدقة، والوصية. فإن كانت التصرفات ضارة به ضررًا محضًا، مثل الطلاق، والهبة، والصدقة، فإن توكيله لا يصح.

شروطُ الوكيل: ويشترط في الوكيل أن يكون عاقلًا، فلو كان مجنونًا، أو معتوهًا، أو صبيًّا غير مميز، فإنه لا يصح توكيله. أما الصبي المميز، فإنه يجوز توكيله عند الأحناف؛ لأنه مثل البالغ في الإحاطة بأمور الدنيا، ولأن عمر ابن السيدة أم سلمة زوّج أمه من رسول الله ﷺ، وكان صبيًّا لم يبلغ الحلم بعدُ. [أحمد (٦/ ٣١٣) وأبو يعلى (٦/ ٤٤٢) والمطالب العالية (٤/ ١٣٣) والنسائي (٦/ ٨١) وابن حبان (١٢٨١/ موارد) والحاكم (٤/ ١٧) وابن سعد (٨/ ٩٣)].

شروطُ الموكَّل فيه: ويشترط في الموكل فيه أن يكون معلومًا للوكيل، أو مجهولًا جهالة غير فاحشة، إلا إذا أطلق الموكل، كأن يقول له: اشتر لي ما شئت. كما يشترط فيه أن يكون قابلًا للنيابة. ويجري ذلك في كل العقود التي يجوز للإنسان أن يعقدها لنفسه، كالبيع، والشراء، والإجارة، وإثبات الدين والعين، والخصومة، والتقاضي، والصلح، وطلب الشفعة، والهبة، والصدقة، والرهن والارتهان، والإعارة والاستعارة، والزواج والطلاق، وإدارة الأموال؛ سواء أكان الموكل حاضرًا أم غائبًا، وسواء أكان رجلًا أم امرأة. روى البخاري، عن أبي هريرة، قال: كان لرجل على النبي ﷺ سنٌّ من الإبل، فجاءه يتقاضاه فقال: «أعطوه». فطلبوا له سنه فلم يجدوا إلا سنًّا فوقها. فقال: «أعطوه». فقال: أوفيتني أوفى الله لك. قال النبي ﷺ: «إن خيركم أحسنكم قضاء». [البخاري (٢٣٩٢) ومسلم (١٦٠١)]. قال القرطبي: فدل هذا الحديث مع صحته على جواز توكيل الحاضر الصحيح البدن؛ فإن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يعطوا عنه السن التي كانت عليه، وذلك توكيلٌ منه لهم على ذلك، ولم يكن النبي ﷺ مريضًا ولا مسافرًا، وهذا يرد قول أبي حنيفة، وسحنون في قولهما: إنه لا يجوز توكيل الحاضر الصحيح البدن، إلا برضا الخصم. وهذا الحديث خلاف قولهما.

---

(١) قالت الحنابلة: إن قال بع هذا بعشرة فما زاد فهو لك صح البيع وله الزيادة، وهو قول إسحاق وغيره، وكان ابن عباس لا يرى بذلك بأسًا؛ لأنه مثل المضاربة.

ضابط ما تجوز فيه الوكالة: وضع بعض الفقهاء ضابطًا لما تجوز فيه الوكالة، فقالوا: كل عقد جاز أن يعقده الإنسان لنفسه جاز أن يوكل به غيره. أمّا ما لا تجوز فيه الوكالة فكل عمل لا تدخله النيابة، مثل الصلاة، والحلف، والطهارة، فإنه لا يجوز في هذه الحالات أن يوكل الإنسان غيره فيها؛ لأن الغرض منها الابتلاء والاختبار، وهو لا يحصل بفعل الغير.

الوكيل أمين: ومتى تمت الوكالة كان الوكيل أمينًا فيما وكل به، فلا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط، ويقبل قوله في التلف كغيره من الأمناء.[1]

التوكيل بالخصومة: ويصح التوكيل بالخصومة في إثبات الديون والأعيان، وسائر حقوق العباد، سواء أكان الموكِّل مدعيًا أم مدعى عليه، وسواء أكان رجلاً أم امرأة، وسواء رضي الخصم أم لم يرض؛ لأن المخاصمة حق خالص للموكِّل، فله أن يتولاه بنفسه وله أن يوكِّل عنه غيره فيه. وهل يملك الوكيل بالخصومة الإقرار على موكِّله؟ وهل له الحق في قبض المال الذي يحكم به له؟ والجواب عن ذلك نذكره فيما يلي:

إقرار الوكيل على موكِّله: إقرار الوكيل على موكله في الحدود والقصاص لا يقبل مطلقًا، سواء أكان بمجلس القضاء أم بغيره.

وأما إقراره في غير الحدود والقصاص، فإن الأئمة اتفقوا على أنه لا يقبل في غير مجلس القضاء، واختلفوا فيما إذا أقر عليه بمجلس القضاء؛ فقال الأئمة الثلاثة: لا يصح؛ لأنه إقرار فيما لا يملكه. وقال أبو حنيفة: يصح، إلا إن شرط عليه ألا يقر عليه.

الوكيل بالخصومة ليس وكيلاً بالقبض: والوكيل بالخصومة ليس وكيلاً بالقبض؛ لأنه قد يكون كفئًا للتقاضي والمخاصمة، ولا يكون أمينًا في قبض الحقوق. وهذا ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة، خلافًا للأحناف الذين يرون أن له قبض المال الذي يحكم به لموكله؛ لأن هذا من تمام الخصومة، ولا تنتهي إلا به، فيصير موكَّلاً فيه.

التوكيل باستيفاء القصاص: وقد اختلف العلماء في التوكيل باستيفاء القصاص، فقال أبو حنيفة: لا يجوز، إلا إذا كان الموكِّل حاضرًا، فإذا كان غائبًا فإنه لا يجوز؛ لأنه ربما عفا صاحب الحق، وقد يعفو لو كان حاضرًا، فلا يجوز استيفاء القصاص مع وجود هذه الشبهة. وقال مالك: يجوز ولو لم يكن الموكِّل حاضرًا. وهذا أصح قولي الشافعي وأظهر الروايتين عن أحمد.

الوكيل بالبيع: ومن وكَّل غيره ليبيع له مبيعًا، وأطلق الوكالة فلم يقيده بثمن معين، ولا أن يبيعه معجَّلاً أو مؤجَّلاً، فليس له أن يبيعه بأقل من ثمن المثل، ولا أن يبيعه مؤجلاً، فلو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله، أو باعه مؤجلاً، لم ينفذ هذا البيع إلا برضا الموكِّل؛ لأن هذا يتنافى مع مصلحته التي يرجع بها إليه. وليس معنى الإطلاق أن يفعل الوكيل ما يشاء، بل معناه الانصراف إلى البيع المتعارف لدى التجار، وما هو أنفع

---

(1) ومن صور التفريط أن يبيع السلعة ويسلمها قبل قبض الثمن أو أن يقصر في استعمال ما تحت يده فيهلكه في حفظه.

للموكّل ، قال أبو حنيفة : يجوز أن يبيع كيف شاء نقدًا أو نسيئة ، وبدون ثمن المثل ، وبما لا يتغابن الناس بمثله ، وبنقد البلد وغير نقده ؛ لأن هذا هو معنى الإطلاق . وقد يرغب الإنسان في التخلص من بعض ما يملك ببيعه ولو بغبن فاحش . هذا إذا كانت الوكالة مطلقة ، فإذا كانت مقيّدة ، فإنه يجب على الوكيل أن يتقيد بما قيّده به الموكّل ، ولا يجوز مخالفته إلا إذا خالفه إلى ما هو خير للموكّل ، فإذا قيده بثمن معين فباعه بأزيد ، أو قال : بعه مؤجلاً ، فباعه حالاً ، صح هذا البيع . فإذا لم تكن المخالفة إلى ما هو خير للموكّل كان تصرفه باطلاً عند الشافعي . ويرى الأحناف ، أن هذا التصرف يتوقف على رضا الموكّل ، فإن أجازه صحّ ، وإلا بطل(١) .

شراء الوكيل من نفسه لنفسه : وإذا وُكّل في بيع شيء ، فهل يجوز له أن يشتريه لنفسه ؟ قال مالك : للوكيل أن يشتري من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن . وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في أظهر روايتيه : لا يصح شراء الوكيل من نفسه لنفسه ؛ لأن الإنسان حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه رخيصًا ، وغرض الموكّل الاجتهاد في الزيادة ، وبين الغرضين مضادة .

التوكيل بالشراء : الوكيل بالشراء إن كان مقيدًا بشروط اشترطها الموكّل ، وجب مراعاة تلك الشروط ، سواء أكانت راجعة إلى ما يُشترى أم إلى الثمن ، فإن خالف فاشترى غير ما طُلب منه شراؤه ، أو اشترى بثمن أزيد مما عينه الموكّل ، كان الشراء له دون الموكّل ، فإن خالف إلى ما هو أفضل ، جاز ؛ فعن عروة البارقي رضي الله عنه أن النبي ﷺ أعطاه دينارًا يشتري به أضحية أو شاة ، فاشترى شاتين ، فباع إحداهما بدينار فأتاه بشاة ودينار ، فدعا له بالبركة في بيعه ، فكان لو اشترى ترابًا لربح فيه . رواه البخاري ، وأبو داود ، والترمذي بمعنى هذا . وفي هذا دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك : اشترِ بهذا الدينار شاة ووصفها ، أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة ؛ لأن مقصود الموكّل قد حصل ، وزاد الوكيل خيرًا ، ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين ، أو أن يشتريها بدرهم فاشتراها بنصف درهم . وهو الصحيح عند الشافعية ، كما نقله النووي في زيادة الروضة . وإن كانت الوكالة مطلقة ، فليس للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل أو بغبن فاحش ، وإذا خالف كان تصرفه غير نافذ على الموكّل ، ووقع الشراء للوكيل نفسه .

انتهاء عقد الوكالة : ينتهي عقد الوكالة بما يأتي :

١ - موت أحد المتعاقدين أو جنونه ؛ لأن من شروط الوكالة الحياة والعقل ، فإذا حدث الموت أو الجنون فقد فقدت ما يتوقف عليه صحتها .

٢ - إنهاء العمل المقصود من الوكالة ؛ لأن العمل المقصود إذا كان قد انتهى ، فإن الوكالة في هذه الحال تصبح لا معنى لها .

---

(١) وعند الحنابلة أن الوكيل إذا اشترى بأكثر من ثمن المثل أو الثمن الذي قدره له الموكل ، أو لا يتغابن الناس بمثله ، صح الشراء [illegible] ويضمن الوكيل الزيادة ، ويصح كذلك إذا باع [illegible] ويضمن الوكيل النقص في الثمن [illegible] عما يتغابن الناس بمثله عادة فهو لا يضمنه .

٣ـ عزل الموكِّل للوكيل ولو لم يعلم(١) . ويرى الأحناف أنه يجب أن يعلم الوكيل بالعزل ، وقبل العلم تكون تصرفاته كتصرفاته قبل العزل في جميع الأحكام .

٤ـ عزل الوكيل نفسه ، ولا يشترط علم الموكِّل بعزل نفسه أو حضوره ، والأحناف يشترطون ذلك ؛ حتى لا يضار .

٥ـ خروج الموكَّل فيه عن ملك الموكِّل .

* * *

---

(١) وهذا عند الشافعي والحنابلة ، ويكون ما تصرفه بعد عزله غير نافذ .

العاريـــة(١)

تعريفها: العارية عمل من أعمال البر التي ندب إليها الإسلام ورغب فيها؛ يقول الله ـ سبحانه ـ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وقال أنس ﷺ: كان فزع بالمدينة، فاستعار النبي ﷺ فرسًا من أبي طلحة يقال له: المندوب. فركبه، فلما رجع قال: «ما رأينا من شيء، وإن وجدناه لبحرًا». [البخاري (٢٦٢٧) ومسلم (٢٣٠٧/ ٤٩)]. وقد عرفها الفقهاء: بأنها إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض.

بم تنعقد: وتنعقد بكل ما يدل عليها من الأقوال والأفعال.

شروطها: ويشترط لها الشروط الآتية:

١ـ أن يكون المعير أهلًا للتبرع.

٢ـ أن تكون العين منتفعًا بها مع بقائها.

٣ـ أن يكون النفع مباحًا.

إعارة الإعارة وإجارتها: ذهب أبو حنيفة، ومالك، إلى أن المستعير له إعارة العارية وإن لم يأذن المالك، إذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل. وعند الحنابلة، أنه متى تمت العارية، جاز للمستعير أن ينتفع بها بنفسه أو بمن يقوم مقامه، إلا أنه لا يؤجرها ولا يعيرها، إلا بإذن المالك. فإن أعارها بدون إذنه، فتلفت عند الثاني، فللمالك أن يضمّن أيهما شاء، ويستقر الضمان على الثاني؛ لأنه قبضها على أنه ضامن لها وتلفت في يده، فاستقر الضمان عليه، كالغاصب من الغاصب.

متى يرجع المعير: وللمعير أن يسترد العارية متى شاء، ما لم يسبب ضررًا للمستعير. فإن كان في استردادها ضرر بالمستعير، أُجّل، حتى ينتفي ما يتعرض له من ضرر.

وجوب ردها: ويجب على المستعير أن يرد العارية التي استعارها بعد استيفاء نفعها؛ لقول الله ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك». أخرجه أبو داود، والترمذي وصححه، والحاكم وحسنه. [أبو داود (٣٥٣٥) والترمذي (١٢٦٤) والحاكم (٢/ ٤٦)]. وروى أبو داود، والترمذي وصححه، عن أبي أمامة، أن النبي ﷺ قال: «العارية مؤدّاة»(٢). [أبو داود (٣٥٦٥) والترمذي (١٢٦٥) وابن ماجه (٢٤٠٥)].

إعارة ما لا يضر المعير وينفع المستعير: نهى رسول الله ﷺ أن يمنع الإنسان جاره من غرز خشبة في جداره، ما لم يكن في ذلك ضرر يصيب الجدار؛ فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع

(١) عارية أو عرية بالتخفيف والتشديد.

(٢) أي تعاد لصاحبها.

أحدكم جارَه أن يغرز خشبة في جداره». [البخاري (٢٤٦٣) ومسلم (١٦٠٩)]. قال أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين، والله لأرمينّ بها بين أكتافكم. رواه مالك. واختلف العلماء في معنى الحديث، هل هو على الندب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره، أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي، وأصحاب مالك. أصحهما في المذهبين الندب. وبه قال أبو حنيفة، والكوفيون. والثاني: الإيجاب. وبه قال أحمد، وأبو ثور، وأصحاب الحديث. وهو ظاهر الحديث. ومن قال بالندب قال: ظاهر الحديث، أنهم توقفوا عن العمل؛ فلهذا قال: مالي أراكم عنها معرضين. وهذا يدل على أنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب؛ ولو كان واجبًا لما أطبقوا على الإعراض عنه. والله أعلم. ويدخل في هذا كلّ ما ينتفع به المستعير، ولا ضرر فيه على المعير، فإنه لا يحل منعه. وإذا منعه صاحبه قضى الحاكم به؛ لما رواه مالك، عن عمر بن الخطاب، أن الضحاك بن قيس ساق خليجًا له من العريض، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال له الضحاك: لمَ تمنعني وهو لك منفعة؛ تسقي منه أولًا وآخرًا ولا يضرك؟ فأبى محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب، فدعا عمر محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، قال محمد: لا. فقال عمر: لا تمنع أخاك ما ينفعه ولا يضرك. فقال محمد: لا. فقال عمر: والله، ليمرّن به ولو على بطنك. فأمره عمر أن يمر به، ففعل الضحاك. ولحديث عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أنه قال: كان في حائط جدي ربيع لعبد الرحمن بن عوف، فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط، فمنعه صاحب الحائط، فكلم عمر بن الخطاب، فقضى لعبد الرحمن بن عوف بتحويله. وهذا مذهب الشافعي، وأحمد، وأبي ثور، وداود، وجماعة أهل الحديث. ويرى أبو حنيفة، ومالك، أنه لا يقضى بشيء منها؛ لأن العارية لا يقضى بها. والأحاديث المتقدمة ترجح الرأي الأول.

ضمان المستعير: ومتى قبض المستعير العارية فتلفت، ضمنها؛ سواء فرّط أم لم يفرّط. وإلى هذا ذهب ابن عباس، وعائشة، وأبو هريرة، والشافعي، وإسحاق. ففي حديث سمرة ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت، حتى تؤدّيه»[1]. أخرجه أحمد، وأبو داود والحاكم وصححه، وابن ماجه. [أحمد (٥/٨) وأبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١٢٦٦) وابن ماجه (٢٤٠٠) والحاكم (٢/٤٧)]. وذهب الأحناف، والمالكية إلى أن المستعير لا يضمن إلا بتفريط منه؛ لقول الرسول ﷺ: «ليس على المستعير غير المُغِلّ[2] ضمان، ولا المستودع غير المُغِلّ ضمان». أخرجه الدارقطني. [الدارقطني (٣/٤١)].

* * *

---

(١) أي هي ضامنة ما أخذته حتى تردّه إلى مالكه.
(٢) المغل: الخائن.

الوديعـــة

تعريفها : الوديعة : مأخوذة من ودع الشيء ، بمعنى تركه . وسمي الشيء الذي يدعه الإنسان عند غيره ليحفظه له بالوديعة ؛ لأنه يتركه عند المودع .

حكمها : والإيداع والاستيداع جائزان ، ويستحب قبولها لمن يعلم من نفسه القدرة على حفظها ، ويجب على المودع أن يحفظها في حرز مثلها . والوديعة أمانة عند المودع ، يجب ردها عندما يطلبها صاحبها ؛ يقول الله - سبحانه - ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة : ٢٨٣] . وقد تقدم حديث : «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ...» - ١٠٠١ - [سبق تخريجه] .

ضمانها : ولا يضمن المودَع إلا بالتقصير أو الجناية منه على الوديعة ؛ للحديث المتقدم الذي رواه الدارقطني في الباب المتقدم . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : «من أودع وديعةً ، فلا ضمان عليه» . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه (٢٤٠١)] ، وفي حديث رواه البيهقي : «لا ضمان على مؤتمَن» . [الدارقطني (٣/ ٤١) والبيهقي (٦/ ٢٨٩)] . وقضى أبو بكر ﷺ في وديعة كانت في جراب فضاعت من خرق الجراب ، ألا ضمان فيها . وقد استودع عروة بن الزبير أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مالاً من مال بني مصعب ، قال : فأصيب المال عند أبي بكر أو بعضه ، فأرسل إليه عروة : ألا ضمان عليك ، إنما أنت مؤتمن . فقال أبو بكر : قد علمتُ ألا ضمان علي ، ولكن لم تكن لتحدُّث قريشٌ ، أن أمانتي قد خربت . ثم إنه باع مالاً له فقضاه .

قَبولُ قولِ المودَع مع يمينه : وإذا ادعى المودَع تلف الوديعة دون تعدٍّ منه ، فإنه يقبل قوله مع يمينه . قال ابن المنذر : أجمع كلُّ من نحفظ عنه ، أنَّ المودَع إذا أحرزها ثم ذكر أنها ضاعت ، أن القول قوله .

ادِّعاء سرقة الوديعة : وفي «مختصر الفتاوى» لابن تيمية : من ادعى أنه حفظ الوديعة مع ماله ، فسرقت دون ماله ، كان ضامنًا لها . وقد ضمَّن عمر ﷺ أنس بن مالك ﷺ ، وديعة ادعى أنها ذهبت دون ماله .

من مات وعنده وديعةٌ لغيره : من مات ، وثبت أن عنده وديعة لغيره ولم توجَدْ ، فهي دين عليه ، تُقضى من تركته . وإذا وجدت كتابة بخطه ، وفيها إقرار بوديعة ما ، فإنه يؤخذ بها ويعتمد عليها ، فإن الكتابة تعتبر كالإقرار سواء بسواء ، متى عُرف خطه .

* * *

الغصب

تعريفه : جاء في القرآن الكريم : ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ [الكهف : ٧٩] . والغصب : هو أخذ شخص حقّ غيره ، والاستيلاء عليه عدوانًا وقهرًا عنه[1] .

حكمه : وهو حرام يأثم فاعله ؛ يقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة : ١٨٨] .

١ـ وفي خطبة الوداع التي رواها البخاري ، ومسلم قال الرسول ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرامٌ عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا» . [سبق تخريجه] .

٢ـ وروى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الشارب حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة[2] يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن» . [البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧)] .

٣ـ وعن السائب بن يزيد ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : «لا يأخذنَّ أحدكم متاع أخيه جادًّا ولا لاعبًا ، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه ، فليردَّها عليه» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسّنه . [أحمد (٤/ ٢٢١) وأبو داود (٥٠٠٣) والترمذي (٢١٦٠)] .

٤ـ وعند الدارقطني ، من طريق أنس مرفوعًا إلى النبي ﷺ : «لا يحلُّ مالُ امرئ مسلم ، إلا بطيبة من نفسه» . [ابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ٢٢٢) وأحمد (٥/ ٧٢) والدارقطني (٣/ ٢٦)] .

٥ـ وفي الحديث : «من أخذ مال أخيه بيمينه ، أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة» . فقال رجل : يا رسول الله ، وإن كان شيئًا يسيرًا ؟ قال : «وإن كان عودًا من أراك» . [أحمد (٥/ ٢٦٠) ومسلم (١٣٧/ ٢١٨) والنسائي (٨/ ٢٤٦) وابن ماجه (٢٣٢٤)] .

٦ـ وروى البخاري ، ومسلم ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «من ظلم شبرًا من الأرض ، طوّقه الله من سبع أرضين» . [البخاري (٣٣٩٥) ومسلم (١٦١٢)] .

زرع الأرض ، أو غرسها ، أو البناء عليها غصبًا : ومن زرع في أرض مغصوبة ، فالزرع لصاحب الأرض وللغاصب النفقة ، هذا إذا لم يكن الزرع قد حُصد ، فإذا كان قد حُصد ، فليس لصاحب الأرض بعد الحصد إلا الأجرة . أما إذا كان غرس فيها ، فإنه يجب قلع ما غرسه ، وكذلك إذا بنى عليها ، فإنه يجب هدم ما بناه ؛ ففي حديث رافع بن خديج ، أن رسول الله ﷺ قال : «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شيء ، وله نفقته» . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، وأحمد . [أحمد (٤/

---

(١) إن أخذ المال سرًا من حرز مثله كان سرقة ، وإن أخذه مكابرة كان محاربة ، وإن أخذه استيلاء كان اختلاسًا ، وإن أخذه عمن كان مؤتمنًا عليه كان خيانة .

(٢) النهبة وزن غرفة : الشيء المنهوب .

٤) وأبو داود (٣٤٠٣) والترمذي (١٣٦٦) وابن ماجه (٢٤٦٦)]. وقال: إنما أذهب إلى هذا الحكم استحسانًا على خلاف القياس. وأخرج أبو داود، والدارقطني من حديث عروة بن الزبير، أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضًا فهي له، وليس لعرق ظالم حق». قال: فلقد خبرني الذي حدثني هذا الحديث، أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتها وإنها لتضرب أصولها بالفئوس، وإنها لنخل عُمّ، حتى أخرجت منها. [أبو داود (٣٠٧٤) والدارقطني (٣/ ٣٥)].

حرمة الانتفاع بالمغصوب: وما دام الغصب حرامًا، فإنه لا يحل الانتفاع بالمغصوب بأي وجه من وجوه الانتفاع، ويجب رده إن كان قائمًا بذاته[1]، سواء أكان متصلاً أم منفصلاً. ففي حديث سمرة، عن النبي ﷺ قال: «على اليد[2] ما أخذت، حتى تؤديه». أخرجه أحمد، وأبو داود، والحاكم وصححه، وابن ماجه. [أحمد (٥/ ٨) وأبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١٢٦٦) وابن ماجه (٢٤٠٠)]. فإن هلك، وجب على الغاصب رد مثله أو قيمته؛ سواء أكان التلف بفعله أم بآفة سماوية. وذهب المالكية إلى أن العروض والحيوان وغيرهما مما لا يكال ولا يوزن، يضمن بقيمته إذا غصب وتلف. وعند الأحناف، والشافعية، أن على من استهلكه أو أفسده ضمان المثل، ولا يعدل عنه إلا عند عدم المثل. واتفقوا على أن المكيل والموزون إذا غُصبا وحدث التلف، ضمن مثله إذا وجد مثله؛ لقوله - تعالى -: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. ومؤونة الرد وتكاليفه على الغاصب بالغة ما بلغت. وإذا نقص المغصوب، وجب رد قيمة النقص؛ سواء أكان النقص في العين أم المنفعة.

الدفاع عن المال: ويجب على الإنسان أن يدفع عن ماله، متى أراد غيره أن ينتهبه، ويكون الدفع بالأخف، فإن لم يدفع الأخف دفع بالأشد، ولو أدى ذلك إلى المقاتلة. قال رسول الله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد». رواه البخاري، ومسلم، والترمذي. [البخاري (٢٤٨٠) ومسلم (١٤١) وأبو داود (٤٧٧٢) والترمذي (١٤٢١) والنسائي (٤٠٩٤) وأحمد (٢/ ١٦٣)].

من وجد ماله عند غيره فهو أحق به: ومتى وجد المغصوب منه ماله عند غيره، كان أحق به ولو كان الغاصب باعه لهذا الغير؛ لأن الغاصب حين باعه لم يكن مالكًا له؛ فعقد البيع لم يقع صحيحًا. وفي هذه الحال يرجع المشتري على الغاصب بالثمن الذي أخذه منه؛ روى أبو داود، والنسائي، عن سمرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به، ويتبع البيع من باعه». أي؛ يرجع المشتري على البائع.

فتح باب القفص: من فتح باب قفص فيه طير وطار، ضمن.

---

(١) فإن كان قد تغير بصنعة من الغاصب على تملكه، في محل نزاع بين المالك والغاصب، كالعمارة.
(٢) أي على اليد رد ما أخذته.

واختلفوا فيما إذا فتح القفص عن الطائر فطار، أو حلّ عقال البعير فشرد. فقال أبو حنيفة: لا ضمان عليه على كلّ وجه. وقال مالك، وأحمد: عليه الضمان، سواء خرج عقيبه أو متراخيًا. وعن الشافعي قولان: في القديم، لا ضمان عليه مطلقًا. وفي الجديد، إن طار عقيب الفتح، وجب الضمان، وإن وقف ثم طار، لم يضمن.

* * *

اللقيط

تعريفه : اللقيط : هو الطفل غير البالغ الذي يوجد في الشارع ، أو ضال الطريق ولا يعرف نسبه .

حكم التقاطه : والتقاطه فرض من فروض الكفاية ، كغيره من كل شيء ضائع لا كافل له ؛ لأن في تركه ضياعه ، ويحكم بإسلامه متى وجد في بلاد المسلمين .

من الأولى باللقيط ؟ : والذي يجده هو الأولى بحضانته إذا كان حرًّا ، عدلاً ، أمينًا ، رشيدًا ، وعليه أن يقوم بتربيته وتعليمه ؛ روى سعيد بن منصور في «سننه» ، أن سنين بن جميلة قال : وجدت ملقوطًا فأتيت به عمر بن الخطاب ، فقال عريفي : يا أمير المؤمنين ، إنه رجل صالح ، فقال عمر : أكذلك هو ؟ قال : نعم ، قال : اذهب به ، وهو حرٌّ ولك ولاؤه[1] ، وعلينا نفقته . وفي لفظ : وعلينا رضاعه . فإن كان في يد فاسق أو مبذر ، أُخذ منه وتولى الحاكم أمر تربيته .

النفقة عليه : وينفق عليه من ماله إن وجد معه مال ، وإن لم يوجد معه مال ، فنفقته من بيت المال ؛ لأن بيت المال معدٌّ لحوائج المسلمين ، فإن لم يتيسر فعلى من علم بحاله أن ينفق عليه ؛ لأن ذلك إنقاذ له من الهلاك ، ولا يرجع على بيت المال ، إلا إذا كان القاضي أذن له بالنفقة عليه ، فإن لم يكن أذن له كانت نفقته تبرعًا .

ميراث اللقيط : وإذا مات اللقيط وترك ميراثًا ، ولم يخلف وارثًا ، كان ميراثه لبيت المال ، وكذلك ديته تكون لبيت المال إذا قتل ، وليس لملتقطه حق ميراثه .

ادعاء نسبه : ومن ادعى نسبه من ذكر أو أنثى ، أُلحق به متى كان وجوده منه ممكنًا ؛ لما فيه من مصلحة اللقيط دون ضرر يلحق بغيره ، وحينئذ يثبت نسبه وإرثه لمدعيه . فإن ادعاه أكثر من واحد ، ثبت نسبه لمن أقام البينة على دعواه ، فإن لم يكن لهم بينة أو أقامها كل واحد منهم ، عُرض على القافة الذين يعرفون الأنساب بالشبه ، ومتى حكم بنسبه قائفٌ واحد ، أُخذ بحكمه متى كان مكلفًا ، ذكرًا ، عدلاً ، مجرَّبًا في الإصابة ، فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل عليَّ النبي ﷺ مسرورًا تبرق أسارير وجهه ، فقال : «ألم تري أن مجززًا المدلجي نظر آنفًا إلى زيد وأسامة وقد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٦٧٧٠ و٦٧٧١) ومسلم (١٤٥٩/ ٣٨ - ٤٠)] . فإن لم يتيسر ذلك ، اقترعوا بينهم ، فمن خرجت قرعته كان له . وقال الحنفية : لا يعمل بالقائف ولا بالقرعة ، بل [illegible] تساوى جماعة في ولد وكان مشتركًا بينهم ، ورث كل منهم كابن كامل ، وورثوه جميعًا كأب واحد .

* * *

---

(1) [illegible] ولاؤه : أي ولاية وعصابة .

اللقطة

تعريفها: اللقطة: هي كلّ مال معصوم معرّض للضياع، لا يعرف مالكه. وكثيرًا ما تطلق على ما ليس بحيوان، أمّا الحيوان فيقال له: ضالّة.

حكمُها: أخذ اللقطة مستحب، وقيل: يجب. وقيل: إن كانت في موضع يأمن عليها الملتقط إذا تركها، استحب له الأخذ. فإن كانت في موضع لا يأمن عليها فيه إذا تركها، وجب عليه التقاطها، وإذا علم من نفسه الطمع فيها، حَرُم عليه أخذها. وهذا بالنسبة للحر البالغ العاقل، ولو لم يكن مسلمًا. أما غير الحر، والصبي، وغير العاقل، فليس مكلفًا بالتقاط اللقطة. والأصل في هذا الباب ما جاء عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة؟ فقال: «اعرف عفاصها[1]، ووكاءها[2] ثم عرّفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها[3]». قال: فضالّة الغنم؟ قال: «هي لك أو لأخيك[4]، أو للذئب[5]». قال: فضالّة الإبل؟ قال: «مالك ولها[6]؟ معها سقاؤها[7] وحذاؤها[8]، ترد الماء وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها». رواه البخاري، وغيره بألفاظ مختلفة. [البخاري (٢٤٢٩) ومسلم (١٧٢٢/ ٥، ٦)].

لُقَطة الحرم: وهذا في غير لقطة الحرم. أما لقطته، فيحرم أخذها إلا لتعريفها؛ لقوله ﷺ: «ولا يلتقط لقطتها[9] إلا من عرّفها». [أحمد (١/ ٢٥٩) والبخاري تعليقًا (٥/ ٢٠)]. وقوله: «لا ترفع لقطتها إلا منشد». [البخاري (٢٤٣٤) من حديث ابن عباس، ومسلم (١٣٥٥/ ٤٤٧) من حديث أبي هريرة]. أي: المعرِّف بها[10].

التعريفُ بها: يجب على ملتقطها أن يتبين علاماتها التي تميزها عن غيرها من وعاء ورباط، وكذا كلّ ما اختصت به من نوع، وجنس، ومقدار[11]. ويحفظها كما يحفظ ماله، ويستوي في ذلك الحقير والخطير، وتبقى وديعة عنده لا يضمنها إذا هلكت إلا بالتعدي، ثم ينشر تمامًا في مجتمع الناس بكلّ وسيلة

---

(١) العفاص: الوعاء الذي يكون فيه النفقة من جلد أو نسيج أو خشب أو غيره.
(٢) الوكاء: الخيط الذي يشد به على رأس الكيس والصرة.
والمقصود من معرفة العفاص والوكاء تمييزها عن غيرها حتى لا تختلط اللقطة بمال الملتقط وحتى يستطيع إذا جاء صاحبها بصفتها العلامات التي تميزها عن غيرها ليتبين صدقه من كذبه.
(٣) تصرف فيها.
(٤) أي صاحبها أو ملتقط آخر.
(٥) كل حيوان مفترس.
(٦) دعها وشأنها.
(٧) السقاء: وعاء الماء. والمراد به هنا كرشها الذي تختزن فيه الماء.
(٨) أخفافها.
(٩) أي مكة.
(١٠) ويصح إعطاء اللقطة للحكومة إذا كانت في الجهة التي وجدت فيها حكومة أمينة محل حفظها وحفظها من الناس لأن ذلك أحفظ لها وأيسر على الملتقط.
(١١) أي كيل أو وزن أو ذرع.

في الأسواق وفي غيرها من الأماكن؛ حيث يظن أن ربها هناك، فإن جاء صاحبها، ووصف علاماتها والأمارات التي تميزها عما عداها، حل للملتقط أن يدفعها إليه وإن لم يقم بينة. وإن لم يجئ عرّفها الملتقط مدة سنة، فإن لم يظهر بعد سنة، حل له أن يتصدق بها أو الانتفاع بها، سواء أكان غنيًا أم فقيرًا، ولا يضمن؛ لما رواه البخاري، والترمذي، عن سويد بن غفلة، قال: لقيت أبي بن كعب، فقال: وجدت صرة فيها مائة دينار، فأتيت النبي ﷺ فقال: «عرفها حولاً». فعرفتها فلم أجد، ثم أتيته ثلاثًا، فقال: «احفظ وعاءها ووكاءها، فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها». [البخاري (٢٤٢٦) والترمذي (١٣٧٤)]. وسئل رسول الله ﷺ عن اللقطة توجد في سبيل العامرة؟ قال: «عرفها حولاً، فإن وجدت باغيها فأدها إليه، وإلا فهي لك». قيل: ما يوجد في الخراب؟ قال: «فيه وفي الركاز الخمس». [أبو داود (١٧٠٩)]. قال ابن القيم: والإفتاء بما فيه متعين؛ وإن خالفه من خالفه، فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه.

استثناء المأكول والحقير من الأشياء: وهذا بالنسبة لغير المأكول وغير الحقير من الأشياء، فإن المأكول لا يجب التعريف به، ويجوز أكله؛ فعن أنس، أن النبي ﷺ مر بتمرة في الطريق، فقال: «لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة، لأكلتها». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٢٤٣١) ومسلم (١٠٧١/ ١٦٥)]. وكذلك الشيء الحقير لا تعرف سنة، بل يعرف زمنًا يظن أن صاحبه لا يطلبه بعده، وللملتقط أن ينتفع به إذا لم يعرف صاحبه؛ فعن جابر رضي الله عنه، قال: رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا، والسوط، والحبل، وأشباهه، يلتقطه الرجل ينتفع به. أخرجه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (١٧١٧)]. وعن علي - كرم الله وجهه - أنه جاء إلى النبي ﷺ بدينار وجده في السوق، فقال النبي ﷺ: «عرفه ثلاثًا». ففعل، فلم يجد أحدًا يعرفه، فقال: «كله». أخرجه عبد الرزاق، عن أبي سعيد. [عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٣٧) (١٠/ ١٤٢)].

ضالة الغنم: ضالة الغنم ونحوها يجوز أخذها؛ لأنها ضعيفة، ومعرضة للهلاك، والافتراس من الوحوش، ويجب تعريفها، فإن لم يظهر صاحبها، كان للملتقط أن يأخذها ويغرم لصاحبها. وقالت المالكية: إنه يملكها بمجرد الأخذ، ولا ضمان عليه ولو جاء صاحبها؛ لأن الحديث سوّى بين الذئب والملتقط، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط. وهذا الخلاف في حالة ما إذا جاء صاحبها بعد أكلها. أما إذا جاء قبل أن يأكلها الملتقط، ردت إليه بإجماع العلماء.

ضالة الإبل، والبقر، والخيل، والبغال، والحمير: اتفق العلماء على أن ضالة الإبل لا تلتقط؛ ففي البخاري، ومسلم، عن زيد بن خالد، أن النبي ﷺ سئل عن ضالة الإبل؟ فقال: «ما لك ولها؟ دعها فإن معها حذاءها وسقاءها، ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يجدها ربها». [البخاري (٢٤٢٨) ومسلم (١٧٢٢/ ٥ (٦))]. أي؛ أن ضالة الإبل مستغنية عن الملتقط وحفظه، ففي طبيعتها الصبر على العطش، والقدرة على تناول المأكول من الشجر بغير مشقة لطول عنقها، فلا تحتاج إلى ملتقط، ثم إن تركها حيث ضلت يسهل على صاحبها العثور عليها، بدل أن يتفقدها في إبل الناس. وقد كان الأمر على هذا حتى عهد عثمان رضي الله عنه

فلما كان عثمان رأى التقاطها وبيعها، فإن جاء صاحبها أخذ ثمنها. قال ابن شهاب الزهري: كانت ضوالُّ الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلًا مؤبلة[1]، حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أُعطي ثمنها. رواه مالك في «الموطأ». [مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٩)]. على أن الإمام عليًا - كرم الله وجهه - رأى بعد عثمان أن يبني لها بيتًا يحفظها فيه، ويعلفها علفًا لا يسمنها ولا يهزلها، ثم من يقيم البينة على أنه صاحب شيء منها تعطى له، وإلا بقيت على حالها لا يبيعها. واستحسن ذلك ابن المسيب. وأما البقر، والخيل، والبغال، والحمير، فهي مثل الإبل عند الشافعي[2]، وأحمد. وروى البيهقي، أن المنذر بن جرير قال: كنت مع أبي بالبوازيج[3] بالسواد، فراحت البقر فرأى بقرة أنكرها، فقال: ما هذه البقرة؟ قالوا: بقرة لحقت بالبقر. فأمر بها فطردت حتى توارت، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يأوي الضالة إلا ضالٌّ»[4]. [أحمد (٤/ ٣٦٠) وأبو داود (١٧٢٠) والنسائي في الكبرى (٥٨٠٦) وابن ماجه (٢٥٠٣) ومالك في الموطأ (٢/ ٧٥٩) والبيهقي (٦/ ١٩٠)]. وقال أبو حنيفة: يجوز التقاطها. وقال مالك: يلتقطها إن خاف عليها من السباع، وإلا فلا.

النفقة على اللقطة: وما أنفقه الملتقط على اللقطة فإنه يسترده من صاحبها، اللهم إلا إذا كانت النفقة نظير الانتفاع بالركوب أو الدر.

* * *

(١) كثيرة متخذة للقنية.
(٢) والمعنى تمتنع بنفسها ولذا لا يجوز التقاطها.
(٣) بلد قديمة على دجلة فوق بغداد.
(٤) أي لا يأوي الضالة من الإبل والبقر حتى تستطيع حماية نفسها وتقدر على التنقل في طلب الكلأ والماء إلا ضال.

ويدخل في هذا الباب «الدخان» ، فإنه ضار بالصحة ، وفيه تبذير وضياع للمال . والمسكر مثل الخمر وغيرها من المخدرات .

وما تعلق به حق الغير مثل المسروق والمغصوب ، فإنه لا يحل شيء من ذلك كله .

والحيوان منه ما هو بحري [1] ، ومنه ما هو بري [2] ، فأما البحري فهو حلال كله .

والحيوان البري منه ما هو حلال أكله ، ومنه ما هو حرام .

وقد فصّل الإسلام ذلك كله وبينه بيانًا وافيًا ، مصداقًا لقول الله - عز وجل - : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام : ١١٩] .

وقد جاء هذا التفصيل مشتملاً على أمور ثلاثة :

الأمر الأول : النص على المباح .

الأمر الثاني : النص على الحرام .

الأمر الثالث : ما سكت عنه الشارع .

ما نص الشارع على أنه مباح : وما نص الشارع على أنه مباح نذكره فيما يلي :

الحيوان البحري : الحيوان البحري حلال كله ، ولا يحرم منه إلا ما فيه سم للضرر ، سواء أكان سمكًا أم كان من غيره ، وسواء اصطيد أم وجد ميتًا ، وسواء أصاده مسلم ، أم كتابي ، أم وثني ، وسواء أكان مما له شبه في البر أم لم يكن له شبه .

والحيوان البحري لا يحتاج إلى تزكية ، والأصل في ذلك قول الله - عز وجل - : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة : ٩٦] . قال ابن عباس : ﴿ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ : ما لفظ البحر . رواه الدارقطني .

وروي عنه في معنى طعامه «ميتته» ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : «هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته» . رواه الخمسة . وقال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح ، وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح . [أبو داود (٨٦) ، والترمذي (٦٩) ، وابن ماجه (٣٨٦) ، والنسائي (١٧٦/١) ، ومالك في الموطأ (٢٢/١) ، وأحمد (٢٣٧/٢)] .

السمك المملح : كثيرًا ما يخلط السمك بالملح ؛ ليبقى مدة طويلة بعيدًا عن الفساد ، ويتخذ من أصنافه المختلفة : السردين ، والفسيخ ، والرنجة ، والملوحة ، وكل هذه طاهرة ، ويحل أكلها ما لم يكن فيه ضرر ، فإنه يحرم لضرره بالصحة حينئذ .

---

(١) الحيوان البحري : ما كان ساكنًا في البحر بالنفس .

(٢) الحيوان البري : ما يعيش في البر من الدواب والطيور .

قال القرطبي - رضي الله عنه - من شيوخ المالكية : الذي أدين الله به أن الفسيخ طاهر؛ لأنه لا يملح ولا يوضع إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه ، وبعد موت السمك إن وجد فيه دم ، يكون كالباقي في العروق بعد الزكاة الشرعية ، فالرطوبات الخارجة منه بعد ذلك طاهرة لا شك في ذلك . وإلى هذا ذهب الأحناف ، والحنابلة ، وبعض علماء المالكية .

الحيوان يكون في البر والبحر : قال ابن العربي : الصحيح في الحيوان الذي يكون في البر والبحر منعه ؛ لأنه تعارض فيه دليلان ؛ دليل تحليل ، ودليل تحريم ، فنغلب دليل التحريم احتياطًا .

أما غيره من العلماء ، فيرى أن جميع ما يكون في البحر بالفعل تحل ميتته ، ولو كان يمكن أن يعيش في البر ، إلا الضفدع للنهي عن قتلها . فعن عبد الرحمن بن عثمان - رضي الله عنه - أن طبيبًا سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها في دواء ، فنهاه عن قتلها . رواه أبو داود ، والنسائي ، وأحمد ، وصححه الحاكم [1] [أحمد (٣/٤٩٩) ، وأبو داود (٣٨٧١) ، والنسائي (٨/٢١٠) ، والحاكم (٤/٤١١)] .

الحلال من الحيوان البري : والحلال من الحيوان البري المنصوص عليه نذكره فيما يلي :

١- بهيمة الأنعام ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل : ٥] . ويقول - جل شأنه - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ١] .

وبهيمة الأنعام هي ؛ الإبل والبقر ، ومنه الجاموس والغنم ، ويشمل الضأن والمعز ، ويلحق بها بقر الوحش ، وإبل الوحش ، والظباء ، فهذه كلها حلال بالإجماع ، وثبت في السنة الترخيص في الدجاج [2] ، والخيل [3] ، وحمار الوحش [4] ، والضب ، والأرنب [5] ، والضبع [6] ، والجراد [7] ، والعصافير . [أحمد (٦/٣٨٨) ، وأبو داود (٣٧٩٦)] .

فعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فيما رواه مسلم في « صحيحه » ، عن أبي الزبير قال : سألت جابرًا عن الضب ، فقال : لا تطعموه . وقذره ، وقال : قال عمر بن الخطاب : إن النبي ﷺ لم يحرمه ، إن الله ينفع به غير واحد ، وإنما طعام عامة الرعاء منه ، ولو كان عندي طعمته . [مسلم (١٩٥٠)] .

وقال ابن عباس ، رواية عن خالد بن الوليد - رضي الله عنهما - أنه دخل مع رسول الله ﷺ على خالته ميمونة بنت الحارث ، فقدمت إلى رسول الله لحم ضب جاءتها مع قريبة لها من نجد ، وكان رسول الله ﷺ لا يأكل شيئًا حتى يعلم ما هو ، فاتفق النسوة ألا يخبرنه ، حتى نرى كيف يتذوقه ويعرفه إن ذاقه ، فلما أن

---

(١) القول بتحريم الضفدع به نظر وسيأتي تحقيق ذلك في هذا الباب .
(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . عن أبي موسى الأشعري
(٣) رواه البخاري ، وروى مالك وأبو حنيفة أنها مكروهة لأن الله تعالى ذكرها وبين أنها معدة للركوب والزينة ، ولم يذكر الأكل .
(٤) رواه البخاري ومسلم .
(٥) رواه الترمذي .
(٦) رواه البخاري ومسلم .
(٧) رواه البخاري ومسلم .

سأل عنه وعافه به تركه وعافه، فسأله خالد: أحرام هو؟ قال: «لا، ولكنه طعام ليس في قومي، فأجدني أعافه». قال خالد: فاجتررته إليّ فأكلته، ورسول الله ينظر. [البخاري (٥٥٣٧)، ومسلم (١٩٤٥، ١٩٤٦/ ٤٤)].

وروي عن عبد الرحمن بن أبي عمار، قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع، آكلها؟ قال: نعم. قلت: أصيدٌ هي؟ قال: نعم. قلت: أأنت سمعت ذلك من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. رواه الترمذي بسند صحيح. [الترمذي (٨٥١)].

وممن ذهب إلى جواز أكله الشافعي، وأبو يوسف، ومحمد، وابن حزم. وقال الشافعي فيه: إن العرب تستطيبه وتمدحه، ولا يزال يباع ويشترى بين الصفا والمروة من غير نكير.

ورأى بعض العلماء أنه حرام؛ لأنه سبع، ولكن الحديث حجة عليهم.

وذكر أبو داود، وأحمد، أن ابن عمر سئل عن القنفذ، فتلا: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة يقول: ذُكر عند النبي ﷺ، فقال: «خبيثة من الخبائث». فقال ابن عمر: إن كان قال رسول الله ﷺ هذا فهو كما قال. [أحمد (٢/ ٣٨١)، وأبو داود (٣٧٩٩)]. وهذا الحديث من رواية عيسى بن نميلة وهو ضعيف، قال الشوكاني: فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة. وبناء على ما قاله الشوكاني يكون أكله حلالاً.

وقال مالك، وأبو ثور، ويحكى عن الشافعي، والليث، أنه لا بأس بأكله؛ لأن العرب تستطيبه، ولأن حديثه ضعيف، وكرهه الأحناف.

وقالت عائشة في الفأرة: ما هي بحرام. وقرأت: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وعند مالك: لا بأس بأكل خشاش الأرض وعقاربها ودودها، ولا بأس بأكل فراخ النحل، ودود الجبن والتمر ونحوه. قال القرطبي: وحجته قول ابن عباس، وأبي الدرداء: ما أحلَّ الله فهو حلال، وما حرَّم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو

قال أحمد في الباقلاء المدوِّد: تجنبه أحب إليّ، وإن لم يستقذره فأرجو. أي: أنه لا يكون في أكله بأس.

وقال عن تفتيش التمر المدوّد: لا بأس به، وقد روي عن النبي ﷺ أنه أُتي بتمر عتيق فجعل يفتشه، ويخرج السوس منه وينقّيه. قال ابن قدامة: وهو أحسن. [أبو داود (٣٨٣٢)].

ويرى ابن شهاب، وعروة، والشافعي، والأحناف، وبعض علماء أهل المدينة، أنه لا يجوز أكل شيء من خشاش الأرض وهوامها، مثل الحيات، والفأرة، وما أشبه ذلك، وكل ما يجوز قتله فلا يجوز عند هؤلاء أكله، ولا تعمل الذكاة عندهم فيه.

وقال الشافعي: لا بأس بالوَبْر واليربوع.

وفي أكل العصفور يقول الرسول ﷺ: «ما من إنسان قتل عصفورًا فما فوقها بغير حقها، إلا سأله الله - تعالى - عنها». قيل: يا رسول الله، وما حقها؟ قال: «يذبحها فيأكلها، ولا يقطع رأسها يرمي بها». رواه النسائي. [النسائي (٧/٢٣٩)، وأحمد (٤/٢٣٣)].

وأكل بعض الصحابة مع النبي ﷺ لحم «الحُبارى» طائر. رواه أبو داود، والترمذي. [أبو داود (٣٧٩٧)، والترمذي (١٨٢٨)].

ما نص الشارع على حرمته: والمحرمات من الطعام في كتاب الله - تعالى - محصورة في عشرة أشياء منصوص عليها في قوله - سبحانه -: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ [1] وَالدَّمُ [2] وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ [3] وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ [4] وَالْمُنْخَنِقَةُ [5] وَالْمَوْقُوذَةُ [6] وَالْمُتَرَدِّيَةُ [7] وَالنَّطِيحَةُ [8] وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ [9] وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ [10] وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ [المائدة: ٣].

وهذا تفصيل للإجمال المذكور في قوله - سبحانه -: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. فإنه ذكر هنا أربعة أشياء مجملة، وذكر في الآية السابقة تفصيلها، فلا تنافي بين الآيتين.

ما قُطع من الحي: ويلحق بهذه المحرمات ما قطع من الحي؛ لحديث أبي واقد الليثي، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما قُطع من البهيمة وهي حية، فهو ميتة». رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم. [أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠)].

ويستثنى من ذلك:

(أ) **ميتة السمك والجراد**، فإنها طاهرة؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «أُحلّ لنا ميتتان ودمان؛ أما الميتتان، فالحوت [11] والجراد، وأما الدمان، فالكبد والطحال». رواه

---

(1) الميتة: ما مات حتف أنفه، وقد حرم الله الميتة لضررها؛ إذ إنها لم تمت إلا بسبب الأمر من شأنه ضررها.
(2) والدم: أي الدم المسفوح. وحرم الدم لقذارته، وهو صالح بيئة لنمو الميكروبات.
(3) ولحم الخنزير: كما قال في المنار: لأنه قذر ولذته في القاذورات والنجاسات. وهو ضار في جميع الأقاليم ولا سيما الحارة كما ثبت بالتجربة. وأكل لحمه سبب الدودة القاتلة. ويقال: إن له تأثيرًا سيئًا في العفة.
(4) وما أهل لغير الله به: أي ذكر غير اسم الله عند ذبحه، وهذا تحريم ديني من أصل العقيدة في التوحيد.
(5) والمنخنقة: أي التي تموت خنقًا.
(6) والموقوذة: أي التي ضربت بعصا فقتلت.
(7) والمتردية: هي التي تردت من مكان عال فماتت.
(8) والنطيحة: هي التي نطحتها أخرى فقتلتها.
(9) وما أكل السبع إلا ما ذكيتم: أي وما جرحه شيء من الحيوانات المفترسة إلا إذا أدركتموه وفيه حياة فذبحتموه، فإنه يحل حينئذ.
(10) وما ذبح على النصب: أي ما ذبح وقصد به تعظيم الطاغوت، والطاغوت: كل ما عبد من دون الله.
(11) الحوت: السمك.

أحمد، والشافعي، وابن ماجه، والبيهقي، والدارقطني. [أحمد (2/97)، وابن ماجه (3314)، والدارقطني (4/271، 272)، والشافعي (1734)، والبيهقي (1/254)]. والحديث ضعيف، لكن الإمام أحمد صحح وقفه، كما قاله أبو زرعة وأبو حاتم، ومثل هذا له حكم الرفع؛ لأن قول الصحابي: أُحِلّ لنا كذا، وحرم علينا كذا. مثل قوله: أُمرنا، ونهينا. وقد تقدم ما يؤكد هذا الحديث.

وإذا كانت الميتة محرمة؛ فالمقصود بالتحريم أكل اللحم، أما ما عداه، فهو طاهر يحل الانتفاع به.

(ب) **فعظم الميتة، وقرنها، وظفرها، وشعرها، وريشها، وجلدها**، وكل ما هو من جنس ذلك طاهر؛ لأن الأصل في هذه كلها الطهارة، ولا دليل على النجاسة. قال الزهري في عظام الموتى؛ نحو الفيل وغيره: أدركت ناسًا من سلف العلماء يمتشطون بها ويدّهنون فيها، لا يرون به بأسًا. رواه البخاري. [البخاري (1/66) معلقًا].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: تُصدّق على مولاة لميمونة بشاة فماتت، فمرّ بها رسول الله ﷺ، فقال: «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه، فانتفعتم به؟». فقالوا: إنها ميتة. فقال: «إنما حرم أكلها». رواه الجماعة إلا ابن ماجه، قال فيه: عن ميمونة. وليس في البخاري، ولا النسائي ذكر الدباغ. [البخاري (1492)، ومسلم (363)، وأحمد (1/227)، وأبو داود (4120)، والترمذي (1727)، والنسائي (7/172)].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قرأ هذه الآية: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: 145]. وقال: إنما حرم ما يؤكل منها وهو اللحم، فأما الجلد، والقِدّ[1]، والسن، والعظم، والشعر، والصوف، فهو حلال. رواه ابن المنذر، وابن حاتم.

وكذلك إنفحة الميتة ولبنها طاهر؛ لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا من جبن المجوس، وهو يعمل بالإنفحة، مع أن ذبائحهم تعتبر كالميتة. وقد ثبت عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - أنه سئل عن شيء من الجبن والسمن والفراء؟ فقال: الحلال ما أحله الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه. ومن المعلوم أن السؤال كان عن جبن المجوس، حينما كان سلمان نائب عمر بن الخطاب على المدائن.

(ج) **والدم**: يعفى عن اليسير منه؛ فعن ابن جريج في قوله - تعالى -: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: 145]. قال: المسفوح الذي يهراق، ولا بأس بما كان في العروق منها. أخرجه ابن المنذر.

وعن أبي مجلز في الدم يكون في مذبح الشاة، أو الدم يكون في أعلى القدر، قال: لا بأس، إنما نهي عن الدم المسفوح. أخرجه ابن حميد، وأبو الشيخ.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كنا نأكل اللحم، والدم خطوط على القدر.

---

(1) القد جلد السخلة: القربة من الجلد.

والنمر ، والذئب . وروى مالك في « الموطأ » ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « أكل كل ذي ناب من السباع حرام » - [مالك في الموطأ (١٠٩٧) والشافعي في الرسالة ، الفقرة (٥٦٢)] - وقال مالك بعد هذا الحديث : وعلى ذلك الأمر عندنا . وروى ابن القاسم عنه ، أنها مكروهة . وبه أخذ جمهور أصحابه .

وأجاز أكل الثعلب الشافعي ، وأصحاب أبي حنيفة . وأجاز ابن حزم الفيل والسمور .

ويحرم أكل القرد ، قال أبو عمر : أجمع المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرد ؛ لنهي الرسول ﷺ عن أكله .

وأما ذو المخلب من الطير ، فالمقصود به الطيور التي تعدو بمخالبها ، مثل : الصقر ، والشاهين ، والعقاب ، والنسر ، والباشق ، ونحو ذلك ، فهي محرمة عند جمهور العلماء . ويرى مالك ، أنها مباحة ولو كانت جلالة .

تحريم الجلالة : والجلالة هي التي تأكل القذرة من الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدجاج ، والإوز ، وغيرها حتى يتغير ريحها . وقد ورد النهي عن ركوبها ، وأكل لحمها ، وشرب لبنها .

١- فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة . رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي - [أحمد (١/٢٢٦) وأبو داود (٣٧٨٦) والترمذي (١٨٢٥) والنسائي (٧/٢٤٠)] .
وفي رواية : نهى عن ركوب الجلالة . رواه أبو داود . [أبو داود (٢٥٥٧)] .

٢- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة ؛ عن ركوبها ، وأكل لحومها . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود . [أحمد (٢/٢١٩) والنسائي (٧/٢٣٩) وأبو داود (٣٨١١)] .

فإن حبست بعيدة عن القذرة زمنًا ، وعلفت طاهرًا فطاب لحمها ، وذهب اسم الجلالة عنها ، حلت ؛ لأن علة النهي التغير وقد زالت .

تحريم الخبائث : وبجانب هذا التفصيل وضع القرآن الكريم قاعدة عامة لكل ما هو محرم بقول الله - تعالى - : ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف : ١٥٧] . والطيبات ما تستطيبه الناس وتستلذه ، من غير ورود نص بتحريمه ، فإن استخبثته فهو حرام . ويرى الشافعي ، والحنابلة ، أن الطيبات ما تستطيبه العرب وتستلذه ، لا غيرهم . والمقصود بالعرب هم سكان البلاد والقرى ، دون أجلاف البوادي .

وفي كتاب « الدراري المضيئة » يرجح القول باستطابة الناس لا العرب وحدهم ، فيقول : ما استخبثه الناس من الحيوانات لا لعلة ولا لعدم اعتياد ، بل لمجرد استخباث فهو حرام . وإن استخبثه البعض دون البعض ، كان الاعتبار بالأكثر ، كحشرات الأرض ، وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها ، ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها ، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستخبثة ، فتندرج تحت قوله - سبحانه - : ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ .

٤ ـ وروى البخاري ، ومسلم ، عن سعد بن أبي وقاص ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرمًا ؛ من سأل عن شيء لم يُحرَّم على الناس ، فحُرِّم من أجل مسألته » . [البخاري (٧٢٨٩) ومسلم (٢٣٥٨/١٣٢)] .

٥ ـ وعن أبي الدرداء ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال ، وما حرَّم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئًا » ، وتلا : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم : ٦٤] . أخرجه البزار ، وقال : سنده صحيح ، والحاكم وصححه . [البزار كما في كشف الأستار (١٢٣) والحاكم (٢/٣٧٥)] .

اللحومُ المستوردةُ : اللحوم المستوردة من خارج البلاد الإسلامية يحل أكلها بشرطين :

١ ـ أن تكون من اللحوم التي أحلها الله .

٢ ـ أن تكون قد ذُكيت ذكاة شرعية .

فإن لم يتوفر فيها هذان الشرطان ، بأن كانت من اللحوم المحرمة ، مثل الخنزير ، أو كانت ذكاتها غير شرعية ، فإنها في هذه الحال تكون محظورة لا يحل أكلها .

وقد أصبح من اليسير معرفة هذين الشرطين ، بواسطة الوسائل الإعلامية التي وفرها العالم الحديث وكثيرًا ما تكون العلب التي تحتوي على هذه اللحوم مكتوبًا عليها ما يُعرِّف بها وبنوعها ، ويمكن الاكتفاء بهذه المعلومات ، إذ الأصل فيها غالبًا الصدق .

وقد أفتى الفقهاء من قبلُ في مثل هذا ، فجاء في « الإقناع » من كتب الشافعية ، للخطيب الشربيني : لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلًا ، حل أكلها ؛ لأنه من أهل الذبح ، فإذا كان في البلد مجوس ومسلمون ، وجُهل ذابح الحيوان ، هل هو مسلم أو مجوسي؟ لم يحل أكله للشك في الذبح المبيح ، والأصل عدمه . نعم ، إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل ، وفي معنى المجوس كل من لم تحل ذبيحته .

إباحةُ أكلِ ما حُرِّم عند الاضطرار : وللمضطر أن يأكل من الميتة ولحم الخنزير ، وما لا يحل من الحيوانات (١) التي لا تؤكل ، وغيرها مما حرمه الله ؛ محافظة على الحياة ، وصيانة للنفس من الموت . والمقصود بالإباحة هنا وجوب الأكل ؛ لقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء : ٢٩] .

حدُّ الاضطرار : وإنما يكون الإنسان مضطرًا إذا وصل به الجوع إلى حد الهلاك ، أو إلى مرض يفضي به إليه ، سواء أكان طائعًا أو عاصيًا . يقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ

---

(١) عند الشافعية وغيرهم يجوز أكل لحم الآدمي عند عدم غيره بشرط أن يكون ميتًا ، وخالف في ذلك الأحناف والمالكية وقالوا : لا يحل أكل الآدمي ولو كان ميتًا .

يشبع ، ويتزود حتى يجد حلالاً ، فإذا وجده عاد ذلك المحرم حراماً كما كان . فإن وجد مال مسلم أو ذمي ، فقد وجد ما أمر رسول الله ﷺ بإطعامه منه ؛ لقوله : « أطعموا الجائع » . [أحمد (٤/٢٩٩) والبيهقي (١٠/٢٧٢) والطيالسي (٣/١٣٥) وابن أبي شيبة في المصنف (٦٢)] . فحقه فيه ، فهو غير مضطر إلى الميتة ، فإن منع ذلك فقاتله كان حينئذ مضطراً .

هل يباح الخمر للعلاج؟ وقد اتفق العلماء على إباحة الحرام للمضطر ، ولم يختلف منهم أحد .

وإنما اختلفوا في التداوي بالخمر ؛ فمنهم من منعه ، ومنهم من أباحه ، والظاهر أن المنع هو الراجح ؛ فقد كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر كعلاج ، فلما جاء الإسلام نهاهم عن التداوي بها وحرمه ؛ فقد روى الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن طارق بن سويد الجعفي ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » . [مسلم (١٩٨٤) وأبو داود (٣٨٧٣) والترمذي (٢٠٤٧) وابن ماجه (٣٥٠٠)] . وروى أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ولا تتداووا بحرام » . [أبو داود (٣٨٧٤)] . وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام اتقاء لبرودة الجو ، فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً ؛ فقد روى أبو داود ، أن ديلم الحميري سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا بأرض باردة ، نعالج فيها عملاً شديداً ، وإنا نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا . قال رسول الله ﷺ : « هل يسكر؟ » . قال : نعم . قال : « فاجتنبوه » . قال : إن الناس غير تاركيه . قال : « فإن لم يتركوه ، فقاتلوهم » . [أبو داود (٣٦٨٣)] .

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر ، بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وألا يقصد المتداوي به اللذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يحدده الطبيب . كما أجازوا تناول الخمر في حال الاضطرار ، ومثّل الفقهاء لذلك بمن غصّ بلقمة ، فكاد يختنق ، ولم يجد ما يسيغها به سوى الخمر . أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خمر ، أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت ، فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر ، سوى شرب مقدار معين من الخمر . فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .

الذكاة الشرعية

تعريفها : الذكاة في الأصل معناها التطييب ، ومنه رائحة ذكية ، أي : طيبة . وسمي بها الذبح ؛ لأن الإباحة الشرعية جعلته طيبًا . وقيل : الذكاة معناها التتميم ، ومنه فلان ذكي ، أي : تام الفهم . والمقصود بها هنا : ذبح الحيوان أو نحره بقطع حلقومه [1] أو مريئه [2] ، فإن الحيوان الذي يحل أكله لا يجوز أكل شيء منه إلا بالذكاة ، ما عدا السمك والجراد .

ما يجب فيها : يجب في الذكاة الشرعية ما يأتي :

١ - أن يكون الذابح عاقلًا ، سواء أكان ذكرًا أم أنثى ، مسلمًا أو كتابيًا ، فإذا فقد الأهلية بأن كان سكرانًا ، أو مجنونًا ، أو صبيًا غير مميز ، فإن ذبيحته لا تحل .

وكذلك لا تحل ذبيحة المشرك من عبدة الأوثان ، والزنديق ، والمرتد عن الإسلام .

ذبائح أهل الكتاب : قال القرطبي : قال ابن عباس : قال الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام : ١٢١] . ثم استثنى فقال : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ [المائدة : ٥] . يعني ذبيحة اليهودي والنصراني . وإن كان النصراني يقول عند الذبح : باسم المسيح . واليهودي يقول : باسم عزير ، وذلك أنهم يذبحون على الملة . وقال عطاء : كل من ذبيحة النصراني ، وإن قال : باسم المسيح ؛ لأن الله - عز وجل - أباح ذبائحهم وقد علم ما يقولون . وقال القاسم بن مخيمرة : كل من ذبيحته ، وإن قال : باسم سرجس (اسم كنيسة لهم) . وهو قول الزهري ، وربيعة ، والشعبي ، ومكحول . وروي عن صحابيين : عن أبي الدرداء ، وعبادة بن الصامت . وقالت طائفة : إذا سمعت الكتابي يسمي غير اسم الله - عز وجل - فلا تأكل . وقال بهذا من الصحابة : علي ، وعائشة ، وابن عمر . وهو قول طاووس ، والحسن ، متمسكين بقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام : ١٢١]

وقال مالك : أكره ذلك ، ولم يحرمه .

ذبائح المجوس والصابئين :

اختلف الفقهاء في ذبيحة المجوس بناء على اختلافهم في أصل دينهم ؛ فمنهم من رأى أنهم كانوا أصحاب كتاب فرفع ، كما روي عن علي - كرم الله وجهه - ومنهم من يرى أنهم مشركون .

والذين رأوا أنهم كانوا أصحاب كتاب ، قالوا بحل ذبائحهم ، وأنهم داخلون في قول الله - سبحانه - :

---

(1) الحلقوم : مجرى النفس .
(2) المريء : مجرى الطعام والشراب من الحلق .

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥]. ويقول الرسول ﷺ: «سنّوا بهم سنة أهل الكتاب». [البدر المنير (٣/٢٦٦) ونيل الأوطار (٤/٥٩٧)]. قال ابن حزم في المجوس: إنهم أهل كتاب فحكمهم كحكم أهل الكتاب في كل ذلك. وإلى هذا ذهب أبو ثور، والظاهرية. أما جمهور الفقهاء فإنهم حرموها؛ لأنهم مشركون في نظرهم. والصابئون (١) قيل: لا تحل ذبائحهم، وقيل بالجواز.

٢- أن تكون الآلة التي يذبح بها محددة، يمكن أن تنهر الدم وتقطع الحلقوم، مثل السكين، والحجر، والخشب، والسيف، والزجاج، والقصب الذي له حد يقطع كما تقطع السكين والعظم، إلا السن والظفر.

(أ) روى مالك، أن امرأة كانت ترعى غنمًا فأصيبت شاة منها، فأدركتها فذكتها بحجر، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «لا بأس بها». [البخاري (٥٥٠٢) ومالك في الموطأ (١٠٥٢)].

(ب) وروي عن الرسول ﷺ أنه قيل له: أنذبح بالمروة وشقة العصا؟ قال: «أعجل وأرن، وما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل، ليس السن والظفر». رواه مسلم. [البخاري (٢٥٠٧) ومسلم (١٩٦٨/ ٢٠-٢١)]

(جـ) ونهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان: «وهي التي تذبح فتقطع الجلد، ولا تفري الأوداج» (٢). أخرجه أبو داود، عن ابن عباس، وفي إسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني، وهو ضعيف. [أبو داود (٢٨٢٦)].

٣- قطع الحلقوم والمريء، ولا يشترط إبانتهما ولا قطع الودجين (٣)؛ لأنهما مجرى الطعام والشراب الذي لا يكون معهما حياة وهو الغرض من الموت، ولو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبوح، وكذلك لو ذبحه من قفاه، متى أتت الآلة على محل الذبح.

٤- التسمية: قال مالك: كل ما ذبح ولم يذكر عليه اسم الله، فهو حرام، سواء ترك ذلك الذكر عمدًا أو نسيانًا. وهو قول ابن سيرين، وطائفة من المتكلمين. وقال أبو حنيفة: إن ترك الذكر عمدًا حرم، وإن تركه نسيانًا حل. وقال الشافعي: يحل متروك التسمية سواء كان عمدًا أم خطأً، إذا كان الذابح أهلًا للذبح. فعن عائشة: أن قومًا قالوا: يا رسول الله، إن قومًا يأتونا باللحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ قال: «سموا عليه أنتم وكلوا». قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر. أخرجه البخاري، وغيره. [البخاري (٥٥٠٧) والنسائي (٧/٢٣٧) وابن ماجه (٣١٧٤)].

ما يكره فيها: ويكره في الذكاة ما يأتي:

١- أن يكون الذبح بآلة كالّة؛ لما رواه مسلم، عن شداد بن أوس، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله

---

(١) قوم بين اليهودية والنصرانية، ويعتقدون تأثير النجوم.
(٢) لم تركها حتى تموت.
(٣) الودجين: عرقان غليظان في جانبي ثغرة النحر. وهذا مذهب الشافعي وأحمد، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يصح الذكاة إلا بقطع الودجين والحلقوم.

كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته». [مسلم (١٩٥٥) وأبو داود (٢٨١٥) والنسائي (٢٢٩/٧) وابن ماجه (٣١٧٠)].

٢- وعن ابن عمر، أن الرسول ﷺ أمر أن تحد الشفار، وأن توارى عن البهائم. رواه أحمد. [أحمد (١٠٨/٢)، وابن ماجه (٣١٧٢)].

٣- كسر عنق الحيوان أو سلخه قبل زهوق روحه؛ لما رواه الدارقطني، عن أبي هريرة، أن الرسول ﷺ قال: «لا تعجلوا الأنفس قبل أن تزهق». [البيهقي (٢٧٨/٩) والثقات لابن حبان (١٨٤/١) وإرواء الغليل (١٧٦/٨) ونصب الراية (١٨٤/٢)]. وأما استقبال القبلة عند الذبح، فلم يرد في استحبابه شيء.

ذبح الحيوان وفيه رمق أو به مرض: إذا ذبح الحيوان وبه حياة أثناء الذبح، حلَّ أكله، ولو لم تكن هذه الحياة مستقرة يعيش الحيوان بعدها. وكذلك الذبيحة التي لا يرجى حياتها إذا ذبحت وفيها الحياة. وتعرف الحياة بحركة يدها، أو رجلها، أو ذنبها، أو جريان نفسها، أو نحو ذلك. فإذا صارت في حال النزع ولم تحرك يدًا ولا رجلًا، فإنها في هذه الحال تعتبر ميتة ولا تعمل فيها الذكاة؛ لقول الله -سبحانه-: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]. أي، أن هذه الأشياء محرمة عليكم، إلا ما أدركتموه، فإن ذكاته تحله. وقد سئل ابن عباس، عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها، ثم انتثر قصبها فسقطت؟ فقال: كُلْ، وما انتثر من قُصبها(١)، فلا تأكل.

رفع اليد قبل تمام الذكاة: إذا رفع المذكي يده قبل تمام الذكاة، ثم رجع فورًا وأكمل الذكاة، فإن هذا يجوز؛ لأنه جرحها ثم ذكاها بعد وفيها حياة، فهي داخلة في قول الله -تعالى-: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾.

جرح الحيوان عند تعذر الذكاة: الحيوان الذي يحل بالذكاة إذا قدر على ذكاته، ذكي في محل الذبح، وإن لم يقدر عليها، كانت ذكاته بجرح يجرحه في أي موضع من بدنه؛ بشرط أن يكون الجرح مدميًا يجوز وقوع القتل به؛ قال رافع بن خديج: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فند(٢) بعير من إبل القوم ولم يكن معهم خيل، فرماه رجل بسهم فحبسه، فقال رسول الله ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد(٣) كأوابد الوحش، فما فعل منها هذا، فافعلوا به هكذا». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٤٩٨) ومسلم (١٩٦٨) (٢٠)]. وروى أحمد، وأصحاب السنن، عن أبي العشراء، عن أبيه، أنه قال: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ قال: «لو طعنت في فخذها، أجزأ عنك». [أحمد (٣٣٤/٤) وأبو داود (٢٨٢٥) والترمذي (١٤٨١) والنسائي (٢٢٨/٧) وابن ماجه (٣١٨٤)]. قال أبو داود: وهذا لا يصلح،

---

(١) القصب: الأمعاء.

(٢) ند: مضى شاردًا، وذهب على وجهه.

(٣) الأوابد: التي تأبدت، أي توحشت، جمع آبدة.

إلا في المتردية والمتوحش . قال الترمذي : وهذا في حال الضرورة، كالحيوان الذي ند أو شرد فلم تقدر عليه ، أو وقع في بحر وخفنا غرقه ، فضربه بسكين أو بسهم ، فيسيل دمه فيموت ، فهو حلال .

وروى البخاري ، عن علي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة : ما أعجزك من البهائم مما في يديك ، فهو كالصيد ، وما تردى في بئر ، فذكاته حيث قدرت عليه .

ذكاة الجنين : إذا خرج الجنين من بطن أمه ، وفيه حياة مستقرة ، وجب أن يذكى . فإن ذكيت أمه وهو في بطنها ، فذكاته ذكاة أمه إن خرج ميتاً أو به رمق؛ لقول رسول الله ﷺ في الجنين : « ذكاته ذكاة أمه » . رواه عن أبي سعيد أحمد ، وابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، وابن حبان وصححه . [أحمد (٣/٣٩) والترمذي (١٤٧٦) وابن ماجه (٣١٩٩) والدارقطني (٤/٢٧٤) وابن ماجه (٥٨٨٩)] . وقال ابن المنذر : وممن قال : ذكاته ذكاة أمه . ولم يذكر أشعر أو لم يشعر؛ علي بن أبي طالب ، وسعيد بن المسيب ، وأحمد ، وإسحاق ، والشافعي ، وقال : إنه لم يرد عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل ، إلا باستئناف الذكاة فيه ، إلا ما روي عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ .

وقال ابن القيم : وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة ، بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، بخلاف الأصول ، وهو تحريم الميتة ، فيقال : الذي جاء على لسانه تحريم الميتة ، استثنى السمك والجراد من الميتة ، فكيف وليست ميتة ، فإنها جزء من أجزاء الأم ، والذكاة قد أتت على جميع أعضائها ، فلا يحتاج أن يفرد كل جزء منها بذكاة ، والجنين تابع للأم ، جزء منها ، فهذا مقتضى الأصول الصحيحة ، ولو لم ترد السنة بالإباحة ، فكيف وقد وردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول . وقد اتفق النص ، والأصل ، والقياس ، ولله الحمد .

* * *

الصيد

تعريفه : الصيد : هو اقتناص الحيوان الحلال المتوحش بالطبع ، الذي لا يقدر عليه .

حكمه : وهو مباح ، أباحه الله ـ سبحانه ـ بقوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة : ٢] والصيد مباح كله ، ما عدا صيد الحرم ، فقد تقدم الكلام عليه في « باب الحج » . وصيد البحر جائز في كل حال ، وكذلك صيد البر ، إلا في حالة الإحرام؛ يقول الله ـ تعالى ـ : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة : ٩٦] .

الصيد المباح : والصيد المباح؛ هو الصيد الذي يقصد به التذكية ، فإن لم يقصد به التذكية ، فإنه يكون حرامًا؛ لأنه من باب الإفساد ، وإتلاف الحيوان لغير منفعة . وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل الحيوان ، إلا لمأكله؛ روى النسائي ، وابن حبان ، أن النبي ﷺ قال : « من قتل عصفورًا عبثًا ، عج[1] إلى الله يوم القيامة يقول : يا رب ، إن فلانًا قتلني عبثًا ، ولم يقتلني منفعة » . [أحمد (٤/٣٨٩)، والنسائي (٧/٢٣٩)، وابن حبان (٥٨٩٤)] . وروى مسلم ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضًا »[2] . [أحمد (١/٢٨٥)، ومسلم (١٩٥٧/٥٨)، والترمذي (١٤٧٥)، والنسائي (٧/٢٣٩)، وابن ماجه (٣١٨٧)] . ومر ، صلوات الله وسلامه عليه ، على طائر قد اتخذه بعض الناس هدفًا يصوبون إليه ضرباتهم ، فقال : « لعن الله من فعل هذا » . [البخاري (٥٥١٥)، ومسلم (١٩٥٨)، والنسائي (٧/٢٣٨)] .

شروط الصائد : ويشترط في الصائد الذي يحل أكل صيده ما يشترط في الذابح ، بأن يكون مسلمًا أو كتابيًا ، فصيد اليهودي والنصراني كذبحه ، وكذلك ما ألحق بهما كما هو موضح في « باب الذكاة الشرعية » .

الصيد بالسلاح الجارح وبالحيوان : والصيد قد يكون بالسلاح الجارح؛ كالرماح ، والسيوف ، والسهام ، ونحوها . وفي هذا يقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ [المائدة : ٩٤] .

وقد يكون بواسطة الحيوان ، وفيه يقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [المائدة : ٤] .

وعن أبي ثعلبة الخشني ، قال : قلت : يا رسول الله ، إنا بأرض صيد ، أصيد بقوسي وبكلبي المعلم

---

(١) عج : رفع صوته بالشكوى .
(٢) الهدف يصوب إليه .

وبكلبي الذي ليس بمُعلَّم ، فما يصلح لي؟ فقال : «ما صِدْتَ بقوسك فذكرت اسمَ اللهِ عليه ، فكُلْ ، وما صِدْتَ بكلبك غير المعلَّم فأدركتَ ذكاته ، فكُلْ» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٤٧٨) ومسلم (١٩٣٠/٨)] .

شروطُ الصيد بالسلاح : ويشترط في الصيد بالسلاح ما يأتي :

١- أن يخرق السلاح جسد الصيد وينفذ فيه ؛ ففي حديث عدي بن حاتم ، قال : يا رسول الله ، إنا قومٌ نرمي فما يحلُّ لنا؟ قال : «يحلُّ لكم كلُّ ما ذَكَّيتم ، وما ذكرتم اسم الله عليه فخزقتم(١) ، فكلوا» . [أحمد (٣٧٩/٣)] . قال الشوكاني : يدلّ على أن المعتبر مجرد الخزق ، وإن كان القتل بمثقل . فيحل ما صاده من يرمي بهذه البنادق الحديثة ، التي يرمى بها بالبارود والرصاص؛ لأن الرصاص تخرق خرقًا زائدًا على السلاح ، فلها حكمه ، وإن لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد إذا ذكر اسم الله على ذلك . وأما النهي عن الأكل مما أصابته البندقة ، ولم تخرق واعتباره موقوذة كما جاء في الحديث ، فإن المقصود من البندقة هنا ما يصنع من الطين ، ثم ييبس ويرمى به ، فليست مثل البندقة التي يرمى بها بالبارود والرصاص . وكما نهى الإسلام عن الأكل من البندقة هذه ، أي : المصنوعة من الطين ، نهى عن الرمي بالحصاة وما يماثلها بقول الرسول ﷺ معللًا ذلك : «إنها لا تصيد صيدًا ولا تنكأ عدوًا ، لكنها تكسر السنّ ، وتفقأ العين» . [البخاري (٦٢٢٠) ومسلم (١٩٥٤/٥٥)] .

ويحرم كذلك ما قتل بثقله كالعصا ونحوها ، إلا إذا أُدرِك حيًّا وذبح ، ففي حديث عدي ، قال : قلت : فإني أرمي بالمعراض الصيد فأُصيد . قال : «إذا رميت بالمعراض فخزق(٢) ، فكل ، وإن أصابه بعرضه ، فلا تأكل» . [أحمد (٣٧٧/٤)] .

٢- أن يذكر الصائد اسم الله عند رمي الصيد . ولم تختلف الأئمة على أن التسمية مشروعة لحديث أبي ثعلبة المتقدم ذكره ولغيره من الأحاديث ، وإنما اختلفوا في حكمها . فذهب أبو ثور ، والشعبي ، وداود الظاهري ، وجماعة أهل الحديث ، إلى أن التسمية شرط في الإباحة بكل حال ، فإن تركها عامدًا أو ساهيًا لم تحل . وهذا أظهر الروايات عن أحمد . وقال أبو حنيفة : هي شرط في حال الذكر ، فإن تركها ناسيًا حلّ الصيد ، وإن تركها عامدًا لا يحل . وكذلك قال مالك في المشهور عنه . وقال الشافعي ، وجماعة من المالكية : التسمية سنة ، فإن تركها ولو عامدًا ، لم تحرم الصيد ويحل أكله . وحملوا الأمر بالتسمية على الندب .

شروطُ الصيد بالجوارح : والصيد بالجوارح ، مثل الصقر ، والبازي ، والفهد ، والكلب ، وغيرها مما يقبل التعليم جائز بالشروط الآتية :

---

(١) فخزقتم : أي خرقتم وجرحتم .
(٢) أي نفذ .

١ـ تعليم الحيوان الصيد، ويعرف ذلك بأن يأتمر إذا أمر، وينزجر إذا زجر.

٢ـ أن يمسك على صاحبه بترك الأكل من الصيد، فإن أكل فقد أمسك على نفسه، فلا يحل صيده؛ ففي حديث عدي بن حاتم قال له الرسول ﷺ: «وإذا أرسلت كلابك المعلمة، وذكرت اسم الله عليها، فكل مما أمسكن عليك، وإن أكل الكلب فلا تأكل، فإني أخاف أن يكون مما أمسك على نفسه». [البخاري (٥٤٧٦)، ومسلم (١٩٢٩/٦)].

٣ـ أن يرسله ويذكر اسم الله. أما ذكر التسمية فقد تقدم حكمها. وأما قصد إرسال الحيوان فإنه شرط من شروط الصيد، فإذا انبعث الحيوان الجارح من تلقاء نفسه، من غير إرسال ولا إغراء من الصائد، فلا يجوز صيده، ولا يحل أكله عند مالك، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي؛ لأنه صاد لنفسه من غير إرسال، وأمسك عليها، ولا صنع للصائد فيه فلا ينسب إليه؛ لأنه لا يصدق عليه الحديث المتقدم: «وإذا أرسلت كلابك المعلمة ... الخ». فمفهوم الشرط أن غير المرسل لا يكون كذلك.

وقال عطاء، والأوزاعي: يؤكل صيده إذا كان أخرج للصيد، وكان معلمًا.

اشتراك جارحين في صيد: إذا اشترك جارحان في صيد فهو حلال، إذا كان كل واحد منهما أرسله صاحبه للصيد، أما إذا كان أحدهما مرسلًا دون الآخر، فإنه لا يؤكل؛ لقوله ﷺ: «فإنك سميت على كلبك، ولم تسم على غيره». [البخاري (٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩/٣)].

الصيد بكلب اليهودي والنصراني: ويجوز الاصطياد بكلب اليهودي والنصراني، وبازه، وصقره إذا كان الصائد مسلمًا، وذلك مثل شفرته.

إدراك الصيد حيًا: إذا أدرك الصائد الصيد وهو حي، وكان قد قطع حلقومه ومريئه، أو ترقت أمعاؤه، وخرج حشوه، فإنه في هذه الحال يحل بدون ذكاة.

أما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة، فإنه يجب في هذه الحال ذكاته، ولا يحل بدونها.

وجود الصيد ميتًا بعد إصابته: إذا رمى الصائد الصيد فأصابه، ثم غاب عنه، ثم وجده بعد ذلك ميتًا، فإنه يكون حلالًا بشروط ثلاثة:

الأول: ألا يكون قد تردى من جبل، أو وجده في الماء؛ لاحتمال أن يكون موته بالتردي أو الغرق. روى البخاري، ومسلم، عن عدي بن حاتم، قال: سألت رسول الله ﷺ قال: «إذا رميت سهمك فاذكر اسم الله، فإن وجدته قد قتل فكل، إلا أن تجده قد وقع في ماء؛ فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك».

الثاني: أن يعلم أن رميته هي التي قتلته، وليس به أثر من رمي غيره أو حيوان آخر؛ فعن عدي، قال: قلت: يا رسول الله، أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد؟ قال: «إذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع، فكل». [الترمذي (١٤٦٨)]. وفي رواية للبخاري: «إنا نرمي الصيد فنقتفي أثره اليومين والثلاثة، ثم نجده ميتًا وفيه سهمه؟ قال: «يأكل إن شاء». [البخاري (٥٤٨٥)].

الثالث: ألا يصبح منتنًا يبلغ درجة النتن، فإنه حينئذ يكون من المستقذرات الضارة التي تمجها الطباع؛ فعن أبي ثعلبة الخشني، أن النبي ﷺ قال: «إذا رميت بسهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته؛ فكله ما لم ينتن». أخرجه مسلم. [مسلم (١٩٣١/٩)].

❁ ❁ ❁

الأضحيـــــة

تعريفها : الأضحية والضحية اسم لما يذبح من الإبل ، والبقر ، والغنم يوم النحر ، وأيام التشريق تقربًا إلى الله ـ تعالى ـ .

مشروعيتها : وقد شرع الله الأضحية بقوله سبحانه : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر : ١ ـ ٣] ، وقوله : ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج : ٣٦] ، والنحر هنا هو ذبح الأضحية .

وثبت أن النبي ﷺ ضحى وضحى المسلمون ، وأجمعوا على ذلك .

فضلها : روى الترمذي ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « ما عمل آدمي من عمل يوم النحر أحب إلى الله من إهراق الدم [١] ، إنها لتأتي يوم القيامة بقرونها ، وأشعارها ، وأظلافها ، وإن الدم ليقع من الله بمكان [٢] قبل أن يقع على الأرض ، فطيبوا بها نفسًا » . [الترمذي (١٤٩٣) وابن ماجه (٣١٢٦)] .

حكمها : الأضحية سنة مؤكدة ، ويكره تركها مع القدرة عليها ؛ لحديث أنس الذي رواه البخاري ، ومسلم ، أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين [٣] أقرنين [٤] ، ذبحهما بيده ، وسمى وكبر . [البخاري (٥٥٦٥) ومسلم (١٩٦٦/١٨)] . وروى مسلم ، عن أم سلمة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي ، فليمسك عن شعره وأظفاره » . [مسلم (١٩٧٧/٤١)] . فقوله : « أراد أن يضحي » . دليل على السنة ، لا على الوجوب . وروي عن أبي بكر ، وعمر ، أنهما كانا لا يضحيان عن أهلهما ؛ مخافة أن يرى ذلك واجبًا [٥] .

متى تجب؟ ولا تجب إلا بأحد أمرين :

١ ـ أن ينذرها ؛ لقول الرسول ﷺ : « من نذر أن يطيع الله ، فليطعه » . [أحمد (٦/٣٦) ، والبخاري (٦٦٩٦) ، وأبو داود (٣٢٨٩) ، والترمذي (١٥٢٦) ، والنسائي (٧/١٧) ، وابن ماجه (٢١٢٦)] . وحتى لو مات الناذر ، فإنه تجوز النيابة فيما عينه بنذره قبل موته .

---

(١) إسالته ، أي : دم الأضحية .

(٢) كناية عن سرعة قبولها .

(٣) الأملح : ما يخالط بياضه سواد .

(٤) الأقرن : ماله قرن .

(٥) أي مخافة أن يعتقد من رآهما يضحيان أنها واجبة . ويرى أبو حنيفة أنها واجبة على ذوي اليسار ممن يملك نصابًا من المقيمين غير المسافرين ؛ لقوله ﷺ : « من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » . رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ، ورجح الأئمة وقفه .

٣ ـ أن يقول : هذه لله ـ أو : هذه أضحية . وعند مالك ، إذا اشتراها بنية الأضحية ؛ وجبت .

حكمتها : والأضحية شرعها الله إحياءً لذكرى إبراهيم وتوسعةً على الناس يوم العيد ، كما قال الرسول ﷺ : « إنما هي أيام أكل وشرب ، وذكر لله عز وجل » . [النسائي في الكبرى (٤١٩٠) ، والبيهقي (٤/٢٩٨)]

ممَّ تكونُ ؟ ولا تكون إلا من الإبل ، والبقر ، والغنم ، ولا تجزئ من غير هذه الثلاثة؛ يقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج : ٣٤] . ويجزئ من الضأن ما له نصف سنة ، ومن المعز ما له سنة ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن الإبل ما له خمس سنين ، ويستوي في ذلك الذكر والأنثى .

١ ـ روى أحمد ، والترمذي ، عن أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « نعمت الأضحية الجذع[1] من الضأن » . [أحمد (٢/٤٤٥) ، والترمذي (١٤٩٩)] .

٢ ـ وقال عقبة بن عامر : قلت : يا رسول الله ، أصابني جذع . قال : « ضحِّ به » . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٥٤٧) ، ومسلم (١٩٦٥/١٥ ، ١٦)] .

٣ ـ وروى مسلم ، عن جابر ، أن الرسول ﷺ قال : « لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن تعسر عليكم فاذبحوا جذعةً من الضأن » . [أحمد (٣/٣١٢) ، وأبو داود (٢٧٩٧) ، والنسائي (٧/٢١٨) ، وابن ماجه (٣١٤١)] .

والمسنة الكبيرة؛ هي من الإبل ما لها خمس سنين ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن المعز ما له سنة ، ومن الضأن ما له سنة أو ستة أشهر ، على الخلاف المذكور من الأئمة ، وتسمى المسنة بالثنية .

الأضحيةُ بالخصي : ولا بأس بالأضحية بالخصي؛ روى أحمد ، عن أبي رافع ، قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجوءين خصيين . ولأن لحمه أطيب وألذ .

ما لا يجوزُ أن يُضحي به : ومن شروط الأضحية السلامة من العيوب ، فلا تجوز الأضحية بالمعيبة[2] ، مثل :

١ ـ المريضة البين مرضها .

٢ ـ العوراء البين عورها .

٣ ـ العرجاء البين ظلعها .

٤ ـ العجفاء[3] التي لا تنقي .

يقول رسول الله ﷺ : « أربعة لا تجزئ في الأضاحي؛ العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ، والعجفاء التي لا تنقي » . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح . [أحمد (٤/٣٠١) ، وأبو داود (٢٨٠٢) ، والترمذي (١٤٩٧) ، والنسائي (٧/٢١٤ ، ٢١٥) ، وابن ماجه (٣١٤٤)] .

---

(١) ما له ستة أشهر عند الحنفية ، وما له سنة في الأصح عند الشافعية .

(٢) العيب : المقصود بالعيب الظاهري الذي ينقص اللحم ، فإذا كان العيب يسيرًا فإنه لا يضر .

(٣) العجفاء : التي ذهب مخها من شدة الهزال .

٥ ـ العضباء : التي ذهب أكثر أذنها أو قرنها . ويلحق بهذه الهتماء [١] ، والعصماء [٢] ، والعمياء ، والتولاء [٣] ، والجرباء التي كثر جربها .

ولا بأس بالجماء ، والشرقاء ، والحامل ، وما خلق بغير أذن ، أو ذهب نصف أذنه أو أليته . والأصح عند الشافعية لا تجزئ مقطوعة الألية والضرع؛ لفوات جزء مأكول ، وكذا مقطوعة الذنب . قال الشافعي : لا نحفظ عن النبي ﷺ في الأسنان شيئا .

وقت الذبح : ويشترط في الأضحية ألا تذبح إلا بعد طلوع الشمس من يوم العيد ، ويمر من الوقت قدر ما يصلى العيد ، ويصح ذبحها بعد ذلك في أي يوم من الأيام الثلاثة في ليل أو نهار ؛ ويخرج الوقت بانقضاء هذه الأيام . فعن البراء - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « إن أول ما نبدأ به في يومنا [٤] هذا أن نصلي ، ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل ، فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء » . [البخاري (٥٥٤٥) ومسلم (٦/١٦٩١)]. وقال أبو بردة : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر ، فقال : « من صلى صلاتنا ، ووجه قبلتنا ، ونسك نسكنا ، فلا يذبح حتى يصلي » . [النسائي (٧/٢٢٢) ، وابن حبان (٥٩٠٣)] . وروى الشيخان ، عن الرسول ﷺ : « من ذبح قبل الصلاة ، فإنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة والخطبتين ، فقد أتم نسكه وأصاب سنة المسلمين » . [البخاري (٥٥٤٦ و٥٥٦١) ومسلم (١٠/١٩٦٢)] .

كفاية أضحية واحدة عن البيت الواحد : إذا ضحى الإنسان بشاة من الضأن أو المعز ، أجزأت عنه وعن أهل بيته ، فقد كان الرجل من الصحابة - رضي الله عنهم - يضحي بالشاة عن نفسه وعن أهل بيته ، فهي سنة كفاية؛ روى ابن ماجه ، والترمذي وصححه ، أن أبا أيوب قال : كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تباهى الناس فصار كما ترى . [الترمذي (١٥٠٥) وابن ماجه (٣١٤٧)] .

جواز المشاركة في الأضحية : تجوز المشاركة في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقر ، وتجزئ البقرة أو الجمل عن سبعة أشخاص ، إذا كانوا قاصدين الأضحية والتقرب إلى الله ؛ فعن جابر ، قال : نحرنا مع النبي ﷺ بالحديبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي . [مسلم (١٣١٨) ، وأبو داود (٢٨٠٧ ، ٢٨٠٩) والترمذي (٩٠٤)] .

توزيع لحم الأضحية : يسن للمضحي أن يأكل من أضحيته ، ويهدي الأقارب ، ويتصدق منها على الفقراء؛ قال رسول الله ﷺ : « كلوا ، وأطعموا ، وادخروا » . [البخاري (٥٥٦٧) ، ومسلم (١٩٧٢)] .

---

(١) الهتماء : هي التي ذهبت ثناياها من أسنانها .
(٢) العصماء : ما انكسر غلاف قرنها .
(٣) التولاء : التي تدور في المرعى ولا ترعى .
(٤) أي يوم العيد .

وقد قال العلماء : الأفضل أن يأكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويدخر الثلث ، ويجوز نقلها ولو إلى بلد آخر ، ولا يجوز بيعها ولا بيع جلدها . ولا يعطي الجزار من لحمها شيئًا كأجر ، وله أن يكافئه نظير عمله ، وإنما يتصدق به المضحي أو يتخذ منه ما ينتفع به . وعند أبي حنيفة ، أنه يجوز بيع جلدها ويتصدق بثمنه ، وأن يشتري بعينه ما ينتفع به في البيت .

المضحي يذبح بنفسه : يسن لمن يحسن الذبح أن يذبح أضحيته بيده ، ويقول : بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عن فلان ـ ويسمي نفسه ـ فإن رسول الله ﷺ ذبح كبشًا ، وقال : « بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عني ، وعن من لم يضح من أمتي » . رواه أبو داود ، والترمذي . [أبو داود (٢٨١٠) ، والترمذي (١٥٢١)] .

وإن كان لا يحسن الذبح فليشهده ويحضره؛ فإن النبي ﷺ قال لفاطمة : « يا فاطمة ، قومي فاشهدي أضحيتك ، فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملته ، وقولي : ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١) [الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] » . فقال أحد الصحابة : يا رسول الله ، هذا لك ولأهل بيتك خاصة ، أو للمسلمين عامة؟ قال رسول الله ﷺ : « بل للمسلمين عامة » [الحاكم (٤/٢٢٢)] .

٭ ٥ ٭

---

(١) النسك : الذبح .

العقيقة

تعريفها : العقيقة هي الذبيحة التي تذبح عن المولود . قال صاحب « مختار الصحاح » : العقيقة ، والعِقَّة بالكسر : الشعر الذي يولد عليه كل مولود من الناس والبهائم ، ومنه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه .

حكمها : والعقيقة سنة مؤكدة ولو كان الأب معسرًا ، فعلها الرسول ﷺ وفعلها أصحابه ؛ روى أصحاب « السنن » ، أن النبي ﷺ عقَّ عن الحسن والحسين كبشًا كبشًا . [أبو داود (٢٨٤١) من حديث ابن عباس] ويرى وجوبها الليث ، وداود الظاهري . ويجري فيها ما يجري في الأضحية من الأحكام ، إلا أن العقيقة لا تجوز فيها المشاركة .

فضلها : روى أصحاب « السنن » ، عن سمرة ، عن النبي ﷺ قال :

١- « كل مولود رهينة [1] بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه ، ويحلق ويسمى » . [أبو داود (٢٨٣٨) ، والترمذي (١٥٢٢) ، والنسائي (٧/١٦٦) ، وابن ماجه (٣١٦٥) ، وأحمد (٥/٧)] .

٢- وعن سلمان بن عامر الضبي ، أن النبي ﷺ قال : « مع الغلام عقيقته ، فأهريقوا عليه دمًا ، وأميطوا عنه الأذى » [2] . رواه الخمسة . [البخاري (٥٤٧٢) ، وأبو داود (٢٨٣٩) ، والترمذي (١٥١٥) ، والنسائي (٧/١٦٤) ، وابن ماجه (٣١٦٤)] .

ما يذبح عن الغلام والبنت : ومن الأفضل أن يذبح عن الولد شاتان متقاربتان شبهًا وسنًا ، وعن البنت شاة ؛ فعن أم كرز الكعبية ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « عن الغلام شاتان مكافئتان [3] ، وعن الجارية شاة » . [أحمد (٦/٤٢٢) والترمذي (١٥١٦)] .

ويجوز ذبح شاة واحدة عن الغلام ؛ لفعل الرسول ﷺ ذلك مع الحسن والحسين - رضي الله عنهما - كما تقدم في الحديث .

وقت الذبح : والذبح يكون يوم السابع بعد الولادة إن تيسر ، وإلا ففي اليوم الرابع عشر ، وإلا ففي اليوم الواحد والعشرين من يوم ولادته ، فإن لم يتيسر ففي أي يوم من الأيام ؛ ففي حديث البيهقي : « تُذبح لسبع ، ولأربع عشرة ، ولإحدى وعشرين » .

اجتماع الأضحية والعقيقة : قالت الحنابلة : وإذا اجتمع يوم النحر مع يوم العقيقة ، فإنه يمكن الاكتفاء بذبيحة واحدة عنهما ، كما إذا اجتمع يوم عيد ويوم جمعة واغتسل لأحدهما .

---

(١) أي : مرتهن بها ، بمعنى : لا ينمو نموًا كاملاً حتى يذبح عنه .
(٢) أي أزيلوا عنه القذارة والنجاسة .
(٣) أي متساويتان متقاربتان شبهًا وسنًا .

التسمية والحلق : ومن السنة أن يختار للمولود اسم حسن ، ويحلق شعره ، ويتصدق بوزنه فضة إن تيسر ذلك؛ لما رواه أحمد ، والترمذي ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ عقّ عن الحسن بشاة ، وقال : « يا فاطمة ، احلقي رأسه ، وتصدقي بوزنه فضة على المساكين » . فوزناه ، فكان وزنه درهمًا أو بعض درهم . [الترمذي (١٥١٩) ، والحاكم (٤/٢٣٧)] .

أحبُّ الأسماء : وأحب الأسماء ؛ عبد الله وعبد الرحمن؛ لحديث مسلم ، وأصدقها همام وحارث ، كما ثبت في الحديث الصحيح .

ويصح التسمية بأسماء الملائكة ، والأنبياء ، وطه ويس . وقال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله، كعبد العزى ، وعبد هبل ، وعبد عمرو ، وعبد الكعبة ، حاشا عبد المطلب .

كراهة بعض الأسماء : نهى رسول الله ﷺ عن التسمي بالأسماء الآتية : يسار ، ورباح ، ونجيح ، وأفلح؛ لأن ذلك ربما يكون وسيلة من وسائل التشاؤم ، ففي حديث سمرة ، أن النبي ﷺ قال : « لا تسمّ غلامك يسارًا ، ولا رباحًا ، ولا نجيحًا ، ولا أفلح ، فإنك تقول : أثمّ هو . فلا يكون ، فيقول : لا » . رواه مسلم . [مسلم (٢١٣٦/١١ ، ١٣٧/١٢) ، وأبو داود (٤٩٥٨) ، والترمذي (٢٨٣٨)] .

الأذان في أذن المولود : ومن السنة أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ، ويقيم في الأذن اليسرى؛ ليكون أول ما يطرق سمعه اسم الله ، روى أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، عن أبي رافع - رضي الله عنه - قال : رأيت النبي ﷺ أذّن بالصلاة في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة - رضي الله عنهم - . [أبو داود (٥١٠٥) ، والترمذي (١٥١٤) ، وأحمد (٦/٩/٣٩١)] . وروى ابن السني ، عن الحسن بن علي ، أن النبي ﷺ قال : « من ولد له ولد ، فأذّن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى ، لم تضره أم الصبيان » (١) . [ابن السني (٦٢٣)] .

لا فرع ولا عتيرة : الفرع؛ ذبح أول ولد الناقة ، كانت العرب تذبحه لأصنامهم . والعتيرة؛ ذبيحة رجب تعظيمًا له . وقد نهى الإسلام عن الذبح تعظيمًا للأصنام ، وغيّر معالم الجاهلية . وأباح الذبح باسم الله برًّا وتوسعًا . روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لا فرع ولا عتيرة » (٢) . رواه البخاري ، ومسلم [البخاري (٥٤٧٣) ، ومسلم (٣٨/١٩٧٦)] . وقال نبيشة - رضي الله عنه - : نادى رجل رسول الله ﷺ : إنا كنا نعتر عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا؟ قال : « اذبحوا لله في أي شهر كان ، وبرّوا لله عز وجل وأطعموا » . قال : إنا كنا نفرع فرعًا في الجاهلية ، فما تأمرنا؟ قال : « في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك ، حتى إذا استحمل (٣) ذبحته ، فتصدقت بلحمه على ابن السبيل ، فذلك خير » . رواه أبو داود ، والنسائي ، [أبو داود (٢٨٣٠) ، والنسائي (٧/١٧٩) ، وابن ماجه (٣١٦٧) ، وأحمد (٥/٧٦)] . وعن أبي رزين ، قلت :

---

(١) يقال إنها القرينة .
(٢) بالمعنى الذي كان عليه في الجاهلية .
(٣) أي صار جملًا .

يا رسول الله ، كنا نذبح في رجب ، فنأكل ونطعم من جاءنا . فقال : « لا بأس به » . [أحمد (٤/٦٢ ، ٣) ، والنسائي (٧/١٧٠)] . وروى أحمد ، والنسائي ، عن عمرو بن الحارث ، أنه لقي النبي ﷺ في حجة الوداع ، فقال رجل : يا رسول الله : الفرائع والعتائر؟ قال : « من شاء فرّع ومن شاء لم يفرّع ، ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر ، في الغنم الأضحية » . [أحمد (٣/٤٨٥) والنسائي (٧/١٦٨ و ١٦٩)] .

ثقب الأذن للصغير : في كتب الحنابلة : إن تثقيب آذان الصبية للحلية جائز ، ويكره للصبيان . وفي « فتاوى قاضي خان » ، من الحنفية : لا بأس بثقب آذان الصبية؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ، ولم ينكره عليهم النبي ﷺ .

* * *

الجعالة

تعريفها: الجعالة: عقد على منفعة يُظن حصولها، كمن يلتزم بجُعل[1] معين لمن يرد عليه متاعه الضائع، أو دابته الشاردة، أو يبني له هذا الحائط، أو يحفر له هذه البئر حتى يصل إلى الماء، أو يُحفّظ ابنه القرآن، أو يعالج المريض حتى يبرأ، أو يفوز في مسابقة كذا... إلخ.

مشروعيتها: والأصل في مشروعيتها قول الله - سبحانه -: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ[2] وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾[3] [يوسف: 72]. ولأن الرسول ﷺ أجاز أخذ الجعل على الرقية بأم القرآن، كما تقدم في باب الإجارة. وقد أجيزت للضرورة، ولهذا جاز فيها من الجهالة ما لم يجز في غيرها، فإنه يجوز أن يكون العمل مجهولاً. ولا يشترط في عقد الجعالة حضور المتعاقدين كغيره من العقود؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾. والجعالة عقد من العقود الجائزة التي يجوز لأحد المتعاقدين فسخه. ومن حق المجعول له أن يفسخه قبل الشروع في العمل، كما أن له أن يفسخه بعد الشروع إذا رضي بإسقاط حقه. أما الجاعل: فليس له أن يفسخه إذا شرع المجعول له في العمل. وقد منعها بعض الفقهاء، منهم ابن حزم، قال في «المحلى»: لا يجوز الحكم بالجعل على أحد، فمن قال لآخر: إن جئتني بعبدي الآبق، فلك علي دينار، أو قال: إن فعلت كذا وكذا، فلك درهم، أو ما أشبه ذلك، فجاءه بذلك، أو هتف وأشهد على نفسه: من جاءني بكذا، فله كذا، فجاءه به، لم يقض عليه بشيء، ويستحب لو وفى بوعده. وكذلك من جاء بآبق فلا يقضى له بشيء، سواء عرف بالمجيء بالأباق أو لم يعرف بذلك، إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة، أو ليأتيه به من مكان معروف، فيجب له ما استأجره به. وأوجب قوم الجعل وألزموه الجاعل، واحتجوا بقول الله - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]. وبقول يوسف عليه السلام: ﴿قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴿٧٢﴾﴾ [يوسف: 72]. وبحديث الذي رقى على قطيع من الغنم. انتهى.

* * *

---

(1) الجعل: ما يعطى مقابل عمل.
(2) الحمل: الحمل.
(3) الزعيم: الكفيل.

الكفالة

تعريفها: الكفالة معناها في اللغة: الضم، ومنه قول الله عز وجل: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]. وفي الشرع: عبارة عن ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة بنفس، أو دين، أو عين، أو عمل، وهذا التعريف عليه الأحناف. وعند غيرهم من الأئمة تعريفها: بأنها ضم الذمتين في المطالبة والدَّين. والكفالة تسمى حمالة، وضمانة، وزعامة. وهي تقتضي كفيلاً، وأصيلاً، ومكفولاً له، ومكفولاً به. فالكفيل: هو الذي يلتزم بأداء المكفول به. ويجب أن يكون بالغًا، عاقلاً، مطلق التصرف في ماله، راضيًا بالكفالة[1]، فلا يكون مجنونًا، ولا صبيًا ولو كان مميزًا كفيلاً. ويسمى الكفيل بالضامن، والزعيم، والحميل، والقبيل.

والأصيل: هو المدين وهو المكفول عنه. ولا يشترط بلوغه، ولا عقله، ولا حضوره، ولا رضاه بالكفالة، بل تجوز الكفالة عن الصبي، والمجنون، والغائب. ولكن الكفيل لا يرجع على أحد من هؤلاء إذا أدى عنه، بل يعتبر متبرعًا إلا في حالة ما إذا كانت الكفالة عن الصبي المأذون له في التجارة، وكانت بأمره. والمكفول له: هو الدائن. ويشترط أن يعرفه الضامن؛ لأن الناس يتفاوتون في المطالبة تسهيلاً وتشديدًا. والأغراض تختلف بذلك، فيكون الضمان بدونه غررًا. ولا تشترط معرفة المضمون عنه. والمكفول به: هو النفس، أو الدين، أو العين، أو العمل الذي وجب أداؤه على المكفول عنه، وله شروط تأتي في مواضعها.

مشروعيتها: والكفالة مشروعة بالكتاب، والسنة، والإجماع. ففي الكتاب يقول الله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ﴾ [يوسف: ٦٦]، وقوله جل شأنه: ﴿وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]. وجاء في السنة، عن أبي أمامة، أن الرسول ﷺ قال: «الزعيم غارم». رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، وصححه ابن حبان. [أبو داود (٣٥٦٥) والترمذي (١٢٦٥) وابن حبان (٥٠٩٤)]. ومعنى الزعيم: الكفيل. والغارم: الضامن. وقد أجمع العلماء على جوازها، ولا يزال المسلمون يكفل بعضهم بعضًا من عصر النبوة إلى وقتنا هذا، دون نكير من أحد من العلماء.

التنجيز، والتعليق، والتوقيت: وتصح الكفالة منجزة، ومعلقة، ومؤقتة. فالمنجزة مثل قول الكفيل: أنا أضمن فلانًا الآن، وأكفله. قال العلماء: إذا قال الرجل: تحملت، أو تكفلت، أو ضمنت، أو أنا حميل لك، أو زعيم، أو كفيل، أو ضامن، أو قبيل، أو: هو لك عندي، أو عليَّ، أو إليَّ، أو قِبَلي، فذلك كله كفالة. ومتى انعقدت الكفالة، كانت تابعة للدَّين في الحلول، والتأجيل، والتقسيط، إلا إذا كان الدين حالاً، واشترط الكفيل تأجيل المطالبة إلى أجل معلوم، فإنه يصح؛ لما رواه ابن ماجه،

---

(١) لأنه تبرع بالتزام مال.

عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ تحمّل عشرة دنانير عن رجل قد لزمه غريمه إلى شهر ، وقضاها عنه . [أبو داود (٣٣٢٨) وابن ماجه (٢٤٠٦)] . وفي هذا دليل على أن الدَّين إذا كان حالاً ، وضمنه الكفيل إلى أجل معلوم ، صحّ ، ولا يطالب به الضامن قبل مضي الأجل .

والمعلقة مثل : إن أقرضت فلاناً ، فأنا ضامن لك . وكما جاء في الآية الكريمة قول الله تعالى : ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف : ٧٢] .

والمؤقتة مثل : إذا جاء شهر رمضان ، فأنا ضامن لك . وهذا مذهب أبي حنيفة ، وبعض الحنابلة . وقال الشافعي : لا يصح التعليق في الكفالة .

مطالبة الكفيل والأصيل معًا : ومتى انعقدت الكفالة ، جاز لصاحب الحق أن يطالب الضامن والمضمون معًا ، كما جاز له أن يطالب أيهما شاء بناء على تعدد محل الحق ، كما يرى جمهور العلماء .

أنواع الكفالة : والكفالة نوعان :

الأول ، كفالة بالنفس .

الثاني ، كفالة بالمال .

الكفالة بالنفس : وتعرف بضمان الوجه ؛ وهي التزام الكفيل بإحضار الشخص المكفول إلى المكفول له . وتصح بقوله : أنا كفيل بفلان . أو : ببدنه . أو : بوجهه . أو : أنا ضامن . أو : زعيم . ونحو ذلك ، وهي جائزة إذا كان على المكفول به حق لآدمي ، ولا يشترط العلم بقدر ما على المكفول ؛ لأنه تكفل بالبدن لا بالمال . أما إذا كانت الكفالة في حدود الله ، فإنها لا تصح ، سواء أكان الحد حقًّا لله - تعالى - كحد الخمر ، أم كان حقًّا لآدمي ، كحد القذف . وهذا مذهب أكثر العلماء ؛ لحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « لا كفالة في حدٍّ » . رواه البيهقي بإسناد ضعيف ، وقال : إنه منكر . [البيهقي (٦/ ٧٧)] . ولأن مبناه على الإسقاط والدرء بالشبهة ، فلا يدخله الاستيثاق ، ولا يمكن استيفاؤه من غير الجاني . وعند أصحاب الشافعي ، تصح الكفالة بإحضار من عليه عقوبة لآدمي ، كقصاص وحد قذف ؛ لأنه حق لازم ، أما إذا كان حقًّا لله ، فلا تصح فيه الكفالة . ومنعها ابن حزم ، فقال : لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً ، لا في مال ولا حدٍّ ، ولا في شيء من الأشياء ؛ لأن كلَّ شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . ومن طريق النظر أن نسأل من قال بصحته : عمن تكفل بالوجه فقط ، فغاب المكفول عنه ، ماذا تصنعون بالضامن بوجهه؟ أتلزمونه غرامة ما على المضمون؟ فهذا جور وأكل مال بالباطل ؛ لأنه لم يلتزمه قط . أم تتركونه؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه ، أم تكلفونه طلبه؟ فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به ، وما لم يكلفه الله إياه قط . وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء . واستدلوا بأنه ﷺ كفل في تهمة ، قال : وهو خبر باطل ؛ لأنه من رواية إبراهيم بن خثيم بن عراك ، وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما . ثم ذكر آثارًا عن عمر بن عبد العزيز ، وردَّها كلَّها بأنها لا حجة فيها ، إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غير . ومتى تكفل بإحضاره ، لزمه إحضاره ، فإن تعذَّر عليه إحضاره مع حياته ، أو امتنع الكفيل

عن إحضاره، غرم ما عليه، لقوله ﷺ: «الزعيم غارم». (سبق تخريجه). إلا إذا اشترط إحضاره دون المال، وصرح بالشرط؛ لأنه يكون التزم ضد ما اشترط. وهذا مذهب المالكية، وأهل المدينة. وقالت الأحناف: يحبس الكفيل إلى أن يأتي به، أو يُعلم موته؛ ولا يغرم المال إلا إذا شرطه على نفسه. وقالوا: إذا مات الأصيل، فإنه لا يلزم الكفيل الحق الذي عليه؛ لأنه إنما تكفل بالنفس ولم يتكفل بالمال، فلا يلزمه ما لم يتكفل به. وهذا هو المشهور من قول الشافعي. وكذلك يبرأ الكفيل إذا سلم المكفول نفسه. ولا يبرأ الكفيل بموت المكفول له، بل تقوم ورثته مقامه في المطالبة بإحضار المكفول.

الكفالة بالمال: والكفالة بالمال: هي التي يلتزم فيها الكفيل التزامًا ماليًا. وهي أنواع ثلاثة:

١ - الكفالة بالدين: وهي التزام أداء دين في ذمة الغير. ففي حديث سلمة بن الأكوع، أن النبي ﷺ امتنع من الصلاة على من عليه الدين، فقال أبو قتادة: صلِّ عليه يا رسول الله وعليّ دَيْنه. فصلّى عليه.[1] (أحمد (٣/ ٣٣٠) وأبو داود (٣٦٨٩) والنسائي (٤/ ٦٨) والدارقطني (٣/ ٨٩) وابن حبان (٣٠٦٤) والحاكم (٢/ ٢٥٨)). ويشترط في الدَّين:

أ - أن يكون ثابتًا وقت الضمان: كدين القرض، والثمن، والأجرة، والمهر؛ فإذا لم يكن ثابتًا فإنه لا يصح، فضمان ما لم يجب غير صحيح، كما إذا قال: بع لفلان، وعليّ أن أضمن الثمن. أو: أقرضه، وعليّ أن أضمن بذلك. وهذا مذهب الشافعي، ومحمد بن الحسن، والظاهرية. وأجاز ذلك أبو حنيفة، ومالك، وأبو يوسف. وقالوا بصحة ضمان ما لم يجب.

ب - أن يكون معلومًا. فلا يصح ضمان المجهول؛ لأنه غرر، فلو قال: ضمنت لك ما في ذمة فلان. وهما لا يعلمان مقداره، فإنه لا يصح. وهذا مذهب الشافعي، وابن حزم. وقال أبو حنيفة، ومالك، وأحمد: يصح ضمان المجهول.

٢ - كفالة بالعين، أو كفالة بالتسليم: وهي التزام تسليم عين معينة موجودة بيد الغير. مثل رد المغصوب إلى الغاصب، وتسليم مبيع إلى المشتري، ويشترط فيها أن تكون العين مضمونة على الأصيل كما في المغصوب. وإن لم تكن مضمونة، كالعارية، والوديعة، فإن الكفالة لا تصح.

٣ - كفالة بالدَّرَك: أي: بما يدرك المال المبيع ويلحق به من خطر بسبب سابق على البيع، أي، أنها كفالة وضمانة لحق المشتري تجاه البائع إذا ظهر للمبيع مستحق، كما لو تبين أن المبيع مملوك لغير البائع أو مرهون.

رجوع الكفيل على المضمون عنه: وإذا أدى الضامن عن المضمون عنه ما عليه من دين رجع عليه، متى كان الضمان والأداء بإذنه؛ لأنه أنفق ماله فيما ينفعه بإذنه. وهذا مما تتفق الأئمة الأربعة عليه. واختلفوا فيما إذا ضمن عن غيره حقًا بغير أمره وأداه؛ فقال الشافعي، وأبو حنيفة: هو متطوع، وليس له الرجوع عليه. والمشهور عن مالك، أن له الرجوع به. وعن أحمد روايتان. قال ابن حزم: لا يرجع الضامن بما أدى؛ سواء بأمره أو بغير أمره، إلا أن يكون المضمون عنه استقرضه. قال: وقال ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وأبو ثور، وأبو سليمان مثل قولنا. اهـ.

---

(١) ذهب الجمهور إلى صحة الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت، بالحديث من رواية البخاري وأحمد

من أحكام الكفالة :

١ . ومتى عدم المضمون أو غاب ، ضمن الكفيل ، ولا يخرج عن الكفالة إلا بأداء الدين عنه أو من الأصيل ، أو بإبراء الدائن نفسه من الدين ، أو تنازله عن الكفالة ، وله هذا التنازل ؛ لأنه من حقه .

٢ . من حق المكفول له . أي : صاحب الدين . فسخ عقد الكفالة من ناحيته ، ولو لم يرض بذلك المكفول عنه أو الكفيل . وليس هذا الفسخ للمكفول عنه ولا للكفيل .

الشركــة

تعريفها: الشركة هي الاختلاط، ويعرفها الفقهاء: بأنها عقد بين المشتركين في رأس المال والربح(1).

مشروعيتها: وهي مشروعة بالكتاب، والسنة، والإجماع. ففي الكتاب يقول الله -سبحانه-: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]. وقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]. والخلطاء هم الشركاء. وفي السنة يقول الرسول -صلوات الله وسلامه عليه-: «إن الله -تعالى- يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان أحدهما صاحبه، خرجت من بينهما»(2). رواه أبو داود، عن أبي هريرة. [أبو داود (٣٣٨٣)، والحاكم (٢/ ٥٢)، والدارقطني (٣/ ٣٥)]. وقال زيد: كنت أنا والبراء شريكين. رواه البخاري. وأجمع العلماء على هذا، ذكر ذلك ابن المنذر.

أقسامها: والشركة قسمان:

القسم الأول: شركة أملاك.

والقسم الثاني: شركة عقود.

شركة الأملاك: وهي أن يتملك أكثر من شخص عينًا من غير عقد. وهي إما أن تكون اختيارية أو جبرية، فالاختيارية: مثل أن يوهب لشخصين هبة أو يوصى لهما بشيء فيقبلا، فيكون الموهوب والموصى به ملكًا لهما على سبيل المشاركة. وكذلك إذا اشتريا شيئًا لحسابهما، فيكون المشترى شركة بينهما شركة ملك. والجبرية: هي التي تثبت لأكثر من شخص جبرًا، دون أن يكون لهما فعل في إحداث الملكية كما في الميراث؛ فإن الشركة تثبت للورثة دون اختيار منهم، وتكون شركة بينهم شركة ملك.

حكم هذه الشركة: وحكم هذه الشركة، أنه لا يجوز لأي شريك أن يتصرف في نصيب صاحبه بغير إذنه؛ لأنه لا ولاية لأحدهما في نصيب الآخر، فكأنه أجنبي.

شركة العقود: هي أن يعقد اثنان فأكثر عقدًا على الاشتراك في المال وما ينتج عنه من ربح.

أنواعها: وأنواعها كما يلي:

١- شركة العنان. ٢- شركة المفاوضة.

٣- شركة الأبدان. ٤- شركة الوجوه.

ركنها: وركنها الإيجاب والقبول، فيقول أحد الطرفين: شاركتك في كذا وكذا. ويقول الآخر: قبلت.

---

(1) التعريف عند الأحناف.

(2) [illegible] البركة من المال.

حكمها : أجاز الأحناف كلّ نوع من أنواع الشركات السابقة ، متى توفر فيها الشروط التي ذكروها .
والمالكية أجازوا كلّ الشركات ، ما عدا شركة الوجوه . والشافعية أبطلوها كلَّها ، ما عدا شركة العنان .
والحنابلة أجازوها كلّها ، ما عدا شركة المفاوضة .

شركة العنان[1] : وهي أن يشترك اثنان في مال لهما على أن يتجرا فيه والربح بينهما ، ولا يشترط فيها المساواة في المال ، ولا في التصرف ، ولا في الربح ، فيجوز أن يكون مال أحدهما أكثر من الآخر ، ويجوز أن يكون أحدهما مسئولاً دون شريكه ، ويجوز أن يتساويا في الربح ، كما يجوز أن يختلفا حسب الاتفاق بينهما . فإذا كان ثمة خسارة ، فتكون بنسبة رأس المال .

شركة المفاوضة[2] : هي التعاقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في عمل بالشروط الآتية :

١ - التساوي في المال ، فلو كان أحد الشركاء أكثر مالاً ، فإن الشركة لا تصح[3] .

٢ - التساوي في التصرف ، فلا تصح الشركة بين الصبي والبالغ .

٣ - التساوي في الدّين ، فلا تنعقد بين مسلم وكافر .

٤ - أن يكون كلّ واحد من الشركاء كفيلاً عن الآخر فيما يجب عليه من شراء وبيع ، كما أنه وكيل عنه ، فلا يصح أن يكون تصرف أحد الشركاء أكثر من تصرف الآخر .

فإذا تحققت المساواة في هذه النواحي كلها ، انعقدت الشركة ، وصار كلّ شريك وكيلاً عن صاحبه وكفيلاً عنه يطالب بعقود صاحبه ، ويسأل عن جميع تصرفاته . وقد أجازها الحنفية ، والمالكية . ولم يجزها الشافعي ، وقال : إذا لم تكن شركة المفاوضة باطلة ، فلا باطل أعرفه في الدنيا ؛ لأنها عقد لم يرد الشرع بمثله . وتحقق المساواة في هذه الشركة أمر عسير ؛ لما فيها من غرر وجهالة ، وما ورد من الحديث : «فاوضوا ، فإنه أعظم للبركة» . [نصب الراية للزيلعي (٤/ ٤٧٥)] . وقوله : «إذا تفاوضتم ، فأحسنوا المفاوضة» . فإنه لم يصح شيء من ذلك . وصفتها عند الإمام مالك : هي أن يفوض كلّ واحد منهما إلى الآخر التصرف مع حضوره وغيبته ، وتكون يده كيده ، ولا يكون شريكه إلا بما يعقدان الشركة عليه . ولا يشترط المفاوضة أن يتساوى المال ، ولا ألا يبقى لأحدهما مالاً إلا ويدخله في الشركة .

شركة الوجوه : هي أن يشتري اثنان فأكثر من الناس دون أن يكون لهم رأس مال ، اعتماداً على جاههم وثقة التجار بهم ، على أن تكون الشركة بينهم في الربح . فهي شركة على الذمم من غير صنعة ولا مال .
وهي جائزة عند الحنفية ، والحنابلة ؛ لأنها عمل من الأعمال ، فيجوز أن تنعقد عليه الشركة . ويصح تفاوت ملكيتهما في الشيء المشترى ، وأما الربح فيكون بينهما على قدر نصيب كلّ منهما في الملك . وأبطلها الشافعية ، والمالكية ؛ لأن الشركة إنما تتعلق بالمال أو العمل ، وهما هنا غير موجودين .

---

(١) العنان بكسر العين وفتحها ، قال الفراء : اشتقاقها من عن الشيء إذا عرض ، فالشريكان كلّ واحد منهما عن شركة الآخر ، وقيل : هي مشتقة من عنان الفرس في التساوي .

(٢) المفاوضة : أي المساواة ، وسميت بهذا تشبيهاً لاستواء الشريكين في رأس المال والربح والتصرف ، وقيل : هي من التفويض لأن كل واحد يفوض شريكه في التصرف .

(٣) فلو كان أحد الشركاء يملك ... والآخر يملك دون ذلك فإن الشركة لا تصح ولو لم يكن ذلك مستعملاً في التجارة .

شركة الأبدان : هي أن يتفق اثنان على أن يتقبلا عملاً من الأعمال ، على أن تكون أجرة هذا العمل بينهما حسب الاتفاق . وكثيرًا ما يحدث هذا بين النجارين ، والحدادين ، والحمالين ، والخياطين ، والصباغين ، وغيرهم من المحترفين . وتصح هذه الشركة ، سواء اتحدت حرفتهما أم اختلفت ، كنجار مع نجار ، أو نجار مع حداد ، وسواء عملا جميعًا أو عمل أحدهما دون الآخر ، منفردين ومجتمعين . وتسمى هذه الشركة بشركة الأعمال ، أو الأبدان ، أو الصنائع ، أو التقبل . ودليل جواز هذه الشركة ما رواه أبو عبيدة ، عن عبد الله ، قال : اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر ، قال : فجاء سعد بأسيرين ، ولم أجئ أنا وعمار بشيء . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . [أبو داود (٣٣٨٨) والنسائي (٧/ ٣١٩) وابن ماجه (٢٢٨٨)] . ويرى الشافعي أن هذه الشركة باطلة ؛ لأن الشركة عنده تختص بالأموال لا بالأعمال . وفي «كتاب الروضة الندية» كلام حسن في هذا الموضوع نورده فيما يلي : « واعلم أن هذه الأسماء التي وقعت في كتب الفروع لأنواع من الشركة ؛ كالمفاوضة ، والعنان ، والوجوه ، والأبدان ، لم تكن أسماء شرعية ولا لغوية ، بل اصطلاحات حادثة متجددة ، ولا مانع للرجلين أن يخلطا ماليهما ويتجرا ، كما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها ؛ لأن للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرمًا مما ورد الشرع بتحريمه ، وإنما الشأن في اشتراط استواء المالين وكونهما نقدًا واشتراط العقد ، فهذا لم يرد ما يدل على اعتباره ، بل مجرد التراضي بجمع المالين والاتجار بهما كافٍ . وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شراء شيء بحيث يكون لكلّ واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن ، كما هو معنى شركة العنان اصطلاحًا ، وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبوة ، ودخل فيها جماعة من الصحابة ، فكانوا يشتركون في شراء شيء من الأشياء ، ويدفع كلٌّ واحد منهم نصيبًا من قيمته ، ويتولى الشراء أحدهما أو كلاهما . وأما اشتراط العقد والخلط فلم يرد ما يدل على اعتباره . وكذلك لا بأس أن يوكل أحد الرجلين الآخر أن يستدين له مالاً ويتجر فيه ، ويشتركا في الربح ، كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحًا ، ولكن لا وجه لما ذكروه من الشروط . وكذلك لا بأس بأن يوكل أحد الرجلين الآخر في أن يعمل عنه عملاً استؤجر عليه ، كما هو معنى شركة الأبدان اصطلاحًا . ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك . والحاصل أن جميع هذه الأنواع يكفي في الدخول فيها مجرد التراضي ؛ لأن ما كان منها من التصرف في الملك ، فمناطه التراضي ولا يعتبر غيره ، وما كان منها من باب الوكالة أو الإجارة ، فيكفي فيه ما يكفي فيهما . فما هذه الأنواع التي نوعوها ، والشروط التي اشترطوها؟! وأي دليل عقلي أو نقلي ألجأهم إلى ذلك؟ فإن الأمر أيسر من هذا التهويل والتطويل ؛ لأن حاصل ما يستفاد من شركة المفاوضة ، والعنان ، والوجوه ، أنه يجوز للرجل أن يشترك هو وآخر في شراء شيء وبيعه ، ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كلّ واحد منهما من الثمن ، وهذا شيء واحد واضح المعنى يفهمه العامي فضلاً عن العالم ، ويحكم بجوازه المقصر فضلاً عن الكامل ، وهو أعم من أن يستوي ما يدفعه كلّ واحد منهما من الثمن أو يختلف ، وأعم من أن يكون المدفوع نقدًا أو عرضًا ، وأعم من أن يكون ما أمر به جميع مال كلّ واحد منهما

أو بعضه ، ونحو من أن يكون المشتري للجميع أحدهما أو كل واحد منهما . ومع أنهم جعلوا لكل
قسم من هذه الأقسام التي هي في الأصل شيء واحد اسماً يخصه ، فلا مشاحة في الاصطلاحات ، لكن
ما معنى تعجيزهم لتلك العبارات ، وتكليفهم لتلك الشروط ، وتطويل المسافة على طالب العلم وتعذيبه
بتدوين ما لا طائل تحته ، ولو أنك سألت حواتاً أو بقالاً عن جواز الاشتراك في شراء الشيء والربح بينهما ، لم
يصعب عليه أن يقول : نعم . ولو قلت له : هل يجوز العنان ، أو الوجوه ، أو الأبدان؟ لحار في فهم معاني
هذه الألفاظ ، بل قد شاهدنا كثيراً من المتمرنين في علم الفروع يلتبس عليه الكثير من تفاصيل هذه
الأنواع ، ويتلعثم إذا أراد تمييز بعضها من بعض ، اللهم إلا أن يكون قريب عهد بحفظ مختصر من
مختصرات الفقه ، فربما يستطيل عليه ما يهتدي به إلى ذلك . وليس المجتهد من وسّع دائرة الآراء العاطلة عن
الدليل ، وقبل كل ما يقف عليه من قال وقيل ، فإن ذلك هو دأب أسراء التقليد ، بل المجتهد من قرر
الصواب ، وأبطل الباطل ، وبحث في كل مسألة عن وجوه الدلائل ، ولم يحل بينه وبين الصدع بالحق
مخالفة من يخالفه ممن يعظم في صدور المقصرين ، فالحق لا يعرف بالرجال ، ولهذا المقصد سالكاً في هذه
الأبحاث مسالك لا يعرف قدرها إلا من صفى فهمه عن التعصبات ، وأخلص ذهنه عن الاعتقادات
المألوفات . والله المستعان . اهـ .

شركة الحيوان : ويرى ابن القيم جواز المشاركة في الحيوان ، بأن تكون من شركة شخص ، يدفعه
الآخر على تربيتها على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق . قال في إعلام الموقعين : تجوز المغارسة
عندنا على شجر الجوز وغيره ، بأن يدفع إليه أرضه ويقول : اغرسها من الأشجار كذا وكذا ، والغرس بيننا
نصفان . وهذا كما يجوز أن يدفع إليه ماله يتجر فيه والربح بينهما نصفان ، وكما يدفع إليه أرضه يزرعها
والزرع بينهما ، وكما يدفع إليه شجره يقوم عليه والثمر بينهما ، وكما يدفع إليه بقره أو غنمه أو إبله
يقوم عليها والدر والنسل بينهما ، وكما يدفع إليه زيتونه يعصره والزيت بينهما ، وكما يدفع إليه دابته يعمل
عليها والأجرة بينهما ، وكما يدفع إليه فرسه يغزو عليه وسهمه بينهما ، وكما يدفع إليه قناة يستنبط ماءها
والماء بينهما ، ونظائر ذلك . فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص ، والقياس ، واتفاق
الصحابة ، ومصالح الناس ، وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس ،
ولا مصلحة ، ولا معنى صحيح يوجب فسادها . والذين منعوا ذلك عذرهم أنهم ظنوا ذلك كله من باب
الإجارة ، فالعوض مجهول فيفسد . ثم منهم من أجاز المساقاة والمزارعة للنص الوارد فيهما والمضاربة
للإجماع دون ما عدا ذلك ، ومنهم من خص الجواز بالمضاربة ، ومنهم من جوز بعض أنواع المساقاة
والمزارعة ، ومنهم من منع الجواز فيما إذا كان بعض الأصل يرجع إلى العامل كقفيز الطحان ، وجوزه فيما
إذا رجع إليه الثمرة مع بقاء الأصل كالدر والنسل ، والصواب جواز ذلك كله ، وهو مقتضى أصول
الشريعة وقواعدها ، فإنه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها شريك المالك ، هذا بماله وهذا ببدنه ،
وما رزق الله فهو بينهما . وهذا عند طائفة من أصحابنا أولى بالجواز من الإجارة ، حتى قال شيخ الإسلام :

(ابن تيمية) : هذه المشاركات أحل من الإجارة . قال : لأن المستأجر يدفع ماله وقد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل ، فيفوز المؤجر بالمال والمستأجر على الخطر ؛ إذ قد يكمل الزرع وقد لا يكمل ، بخلاف المشاركة ؛ فإن الشريكين في الفوز وعدمه على السواء ؛ إن رزق الله الفائدة كانت بينهما ، وإن منعها استويا في الحرمان ؛ وهذا غاية العدل ، فلا تأتي الشريعة بحل الإجارة وتحريم هذه المشاركات ، وقد أقر النبي ﷺ المضاربة على ما كانت عليه قبل الإسلام ، فضارب أصحابه في حياته وبعد موته ، وأجمعت عليها الأمة ، ودفع خيبر إلى اليهود يقومون عليها ويعمرونها من أموالهم ، بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، وهذا كأنه رأي عين ، ثم لم ينسخه ولم ينه عنه ، ولا امتنع منه خلفاؤه الراشدون وأصحابه بعده ، بل كانوا يفعلون ذلك بأراضيهم وأموالهم ، يدفعونها إلى من يقوم عليها بجزء مما يخرج منها ، وهم مشغولون بالجهاد وغيره ، ولم ينقل عن رجل واحد منهم المنع ، إلا فيما منع منه النبي ﷺ . ثم قال : فلا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، والله ورسوله لم يحرم شيئاً من ذلك ، وكثير من الفقهاء يمنعون ذلك . فإذا بلي الرجل بمن يحتج في التحريم ، بأنه هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ، ولا بد له من فعل ذلك ؛ إذ لا تقوم مصلحة الأمة إلا به ، فله أن يحتال على ذلك بكل حيلة تؤدي إليه ؛ فإنها حيل تؤدي إلى فعل ما أباحه الله ورسوله ولم يحرمه على الأمة » .

بعض صور من الشركات الجائزة : أورد ابن قدامة بعض صور من الشركات الجائزة ، فقال في المغني : « فإن كان لقصار أداة ولآخر بيت ، فاشتركا على أن يعملا بأداة هذا في بيت هذا والكسب بينهما ، جاز ، والأجرة على ما شرطاه ؛ لأن الشركة وقعت على عملهما ، والعمل يستحق به الربح في الشركة ، والآلة والبيت لا يستحق بهما شيء ؛ لأنهما يستعملان في العمل المشترك ، فصارا كالدابتين اللتين أجراهما لحمل الشيء الذي تقبلا حمله . وإن فسدت الشركة ، قسم ما حصل لهما على قدر أجر عملهما وأجر الدار والآلة ، وإن كانت لأحدهما آلة وليس للآخر شيء ، أو لأحدهما بيت وليس للآخر شيء ، فاتفقا على أن يعملا بالآلة أو في البيت والأجرة بينهما ، جاز لما ذكرناه . قال : وإن دفع رجل دابته إلى آخر ليعمل عليها ، وما يرزق الله بينهما نصفين أو أثلاثاً أو كيفما شرطا ، صح . نص عليه في رواية الأثرم ، ومحمد بن أبي حرب ، وأحمد بن سعيد ، ونقل عن الأوزاعي ما يدل على هذا . وكره ذلك الحسن ، والنخعي . وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي : لا يصح ، والربح كله لرب الدابة ؛ لأن الحمل الذي يستحق به العوض منها وللعامل أجر مثله ؛ لأن هذا ليس من أقسام الشركة ، إلا أن تكون المضاربة ، ولا تصح المضاربة بالعروض ، ولأن المضاربة تكون بالتجارة في الأعيان ، وهذه لا يجوز بيعها ولا إخراجها عن ملك مالكها . وقال القاضي : يتخرج ألا يصح ؛ بناء على أن المضاربة بالعروض لا تصح . فعلى هذا ، إن كان أجر الدابة بعينها فالأجر لمالكها ، وإن تقبل حمل شيء فحمله عليها ، أو حمل عليها شيئاً مباحاً فباعه ، فالأجرة والثمن له ، وعليه أجرة مثلها لمالكها . ولنا : أنها عين تنمى بالعمل عليها ، فصح العقد عليها ببعض نمائها ، كالدراهم والدنانير ، وكالشجر في المساقاة ، والأرض في المزارعة . وقولهم : إنه

ليس من أقسام الشركة، ولا هو مضاربة. قلنا: نعم، لكنه يشبه المساقاة والمزارعة؛ فإنه دفع لعين المال إلى من يعمل عليها ببعض نمائها مع بقاء عينها. وبهذا يتبين أن تخريجها على المضاربة بالعرض فاسد؛ فإن المضاربة إنما تكون بالتجارة والتصرف في رقبة المال، وهذا بخلافه. قال: ونقل أبو داود، عن أحمد فيمن يعطي فرسه على النصف من الغنيمة: أرجو ألا يكون به بأس. قال إسحاق بن إبراهيم: قال أبو عبد الله: إذا كان على النصف والربع؛ فهو جائز. وبه قال الأوزاعي. قال: وقالوا[1]: لو دفع شبكة إلى الصياد ليصيد بها السمك بينهما نصفين، فالصيد كله للصياد، ولصاحب الشبكة أجر مثلها. وقياس ما نقل عن أحمد صحة الشركة، وما رزق بينهما على ما شرطا؛ لأنها عين تنمي بالعمل فيها، فصح دفعها ببعض نمائها، كالأرض اهـ. انتهى.

* * *

(1) أي بعض أئمة الفقه.

شركات التأمين

أفتى فضيلة الشيخ أحمد إبراهيم بعدم جواز عقود التأمين على الحياة ، فقال : إن حقيقة الأمر في عقود التأمين على الحياة هو عدم صحتها ، وبيان ذلك أولاً : أن عاقد التأمين مع الشركة إذا أوفى الأقساط حال حياته ، كان له أن يسترد من الشركة كل المبلغ الذي دفعه مقسطًا ، مع الربح الذي اتفق عليه مع الشركة . فأين هذا من عقد المضاربة الجائزة شرعًا؟! فعقد المضاربة : أن يعطي زيد بكرًا مائة جنيه مثلاً ليتجر بها بكر ، على أن يكون الربح بينهما مشتركًا كذا على حسب ما يتفقان ، ورب المال المعطي والمضارب الذي هو العامل النصف ، الأول في مقابلة ماله ، والثاني في مقابلة عمله . أو يكون للأول الثلثان وللثاني الثلث ، أو العكس . وهكذا . فشرط صحة المضاربة الأساسي ، أن يأخذ رب المال حقه مما تربحه التجارة بماله بعمل المضارب . فإذا لم تكسب التجارة ولم تخسر ؛ سلم لرب المال رأس ماله ، ولا شيء له ولا للمضارب بعد ذلك لعدم الربح ، عملاً بحكم المضاربة . وإذا خسرت التجارة ، كانت الخسارة على رب المال من رأس ماله دون المضارب ، ولا شيء للمضارب في مقابل عمله ؛ لأنه في هذه الحالة شريك وليس بأجير . أما إذا شرط رب المال على المضارب ، أن يأخذ رب المال مقدارًا معينًا فوق رأس ماله ، بصرف النظر عن كون التجارة كسبت أو خسرت ، فهذا شرط فاسد ؛ لأنه يؤدي إلى قطع الشركة في الربح ، وهذا مخالف لحكم المضاربة ، أو إلى إلزام المضارب بدفع مبلغ من ماله الخاص لرب المال . وهذا من باب أكل أموال الناس بالباطل .

ثم إذا فسدت المضاربة بالشرط الذي ذكرته آنفًا ، وهو الموجود في عقد التأمين ، وربحت التجارة ، كان الربح كله لرب المال . وأما المضارب فله على رب المال أجر مثل عمله بالغًا ما بلغ ، على رواية الأصل لمحمد - رحمه الله - لأنه انقلب أجيرًا بفساد المضاربة وخرج عن كونه شريكًا . وعلى قول أبي يوسف الذي به ، يكون للعامل أجر مثل[1] عمله دون أن يتجاوز المتفق عليه في العقد ؛ وذلك لأن المضاربة إذا كانت صحيحة ؛ لم يكن للعامل إلا المتفق عليه مع الربح . فإذا فسد العقد ، فلا ينبغي أن يستفيد المضارب من العقد الفاسد أكثر مما يستفيده من العقد الصحيح . وقول محمد في الأصل هو القياس . وقول أبي يوسف استحسان ؛ للمعنى الذي قلنا . هذه هي المضاربة شرعية ، وهذه هي أحكامها ، فهل يندرج عقد التأمين تحت المضاربة الصحيحة ؟

الجواب : لا .

وإنما هو يندرج تحت المضاربة الفاسدة .

وحكمها شرعًا هو ما أسلفت لك ، وهو مخالف لحكم عقد التأمين قانونًا

---

(1) أجر المثل : هو الأجر الذي يقدره أهل الخبرة للعامل من ذوي التخصص ، ويكون التحكيم بواسطة القاضي أو باختيار المتحاكمين .

ولا يمكن أن يقال: إن الشركة تتبرع للمؤمَّن بما تلتزمه؛ لأن طبيعة عقد التأمين قانونًا أنه من عقود المعاوضة الاحتمالية.

وإذا قيل: إن ما يدفعه المؤمَّن للشركة يعتبر قرضًا يسترده مع أرباحه إذا كان حيًّا، فهذا قرض جر نفعًا، وهو حرام. وهذا هو الربا المنهي عنه.

وبالجملة فالموضوع على أي وجه قلبته، وجدته لا ينطبق على عقد يصححه الشرع الإسلامي. وهذا الذي قدمناه هو فيما إذا بقي المؤمَّن على حياته حيًّا بعد توفيته ما التزمه على نفسه من الأقساط: أما إذا مات قبل إيفاء جميع الأقساط، وقد يموت بعد دفع قسط واحد فقط، وقد يكون الباقي مبلغًا عظيمًا جدًّا؛ لأن مبلغ التأمين على الحياة موكول تقديره إلى طرفي العقد على ما هو معروف، فإذا أدت الشركة المتفق عليه كاملاً لورثته، أو لمن جعل له المؤمَّن ولاية قبض ما التزمت به الشركة بعد موته، ففي مقابل أي شيء دفعت الشركة هذا المبلغ؟

أليست هذه مخاطرة ومقامرة؟

وإذا لم يكن هذا من صميم المقامرة، ففي أي شيء المقامرة إذن؟!!

وهل يتصور أن يجيز شرع يحرم أكل أموال الناس بالباطل، أن يكون موت شخص مصدرًا لأن يغني ورثته، أو من يقوم مقامه بعد موته بمال اتفق عليه قبل موته مع آخر مجازف يؤديه بعد موت الأول إلى هؤلاء؟

مع العلم بأنه يجوز الاتفاق على أي مبلغ، بالغًا قدره ما بلغ؟

ومتى كانت حياة الإنسان وموته محلاً للتجارة، ومن الأشياء التي تقوَّم بالمال غير الواقف مقداره عند أي حد، بل موكول ذلك إلى تقدير العاقدين؟

على أن المقامرة حاصلة أيضًا من ناحية أخرى؛ فإن المؤمن له بعد أن يوفي جميع ما التزمه من الأقساط يكون له كذا، وإن مات قبل أن يوفيها كلها يكون لورثته كذا.

أليس هذا قمارًا ومخاطرة؟

حيث لا علم له ولا للشركة بما سيكون من الأمرين على التعيين.

* * *

الصلح

تعريفه: الصلح في اللغة: قطع المنازعة، وفي الشرع: عقد ينهي الخصومة بين المتخاصمين. ويسمى كل واحد من المتعاقدين مصالحًا، ويسمى الحق المتنازع فيه مصالحًا عنه، وما يؤديه أحدهما لخصمه لقطع النزاع: مصالحًا عليه أو بدل الصلح.

مشروعيته: والصلح مشروع بالكتاب، والسنة، والإجماع من أجل أن يحل الوفاق محل الشقاق، ولكي يقضي على النزاع بين المتنازعين. ففي الكتاب يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات: ٩]. وفي السنة يروي أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وابن حبان، عن عمرو بن عوف، أن رسول الله ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحًا حرم حلالًا أو أحل حرامًا». رواه الترمذي: «والمسلمون على شروطهم» ثم قال: هذا حديث حسن صحيح. [أبو داود (٣٥٩٤) والترمذي (١٣٥٢) وابن ماجه (٢٣٥٣) والحاكم (٢/ ٤٩) وابن حبان (٥٠٩١)]. وقال عمر رضي الله عنه: ردوا الخصوم حتى يصطلحوا، فإن فصل القضاء يورث بينهم الضغائن. وقد أجمع المسلمون على مشروعية الصلح بين الخصوم.

أركانه: وأركان الصلح الإيجاب والقبول بكل لفظ يدل على المصالحة؛ كأن يقول المدعى عليه: صالحتك عن المائة التي لك عندي على خمسين. ويقول الآخر: قبلت. ونحو ذلك. ومتى تم الصلح، أصبح عقدًا لازمًا للمتعاقدين، فلا يصح لأحدهما أن يستقل بفسخه بدون رضا الآخر، ويقتضي العقد تملك المدعي بدل الصلح، ولا يملك المدعى عليه استرداده، وتسقط دعوى المدعي فلا تسمع منه مرة أخرى.

شروطه: من شروط الصلح ما يرجع إلى المصالح، ومنها ما يرجع إلى المصالح به، ومنها ما يرجع إلى المصالح عنه.

شروط المصالح: يشترط في المصالح أن يكون ممن يصح تبرعه، فلو كان المصالح ممن لا يصح تبرعه، مثل المجنون، أو الصبي، أو ولي اليتيم، أو ناظر الوقف، فإن صلحه لا يصح؛ لأنه تبرع، وهم لا يملكونه.

ويصح صلح الصبي المميز، وولي اليتيم، وناظر الوقف إذا كان فيه نفع للصبي، أو لليتيم، أو الوقف، مثل أن يكون هناك دين على آخر، وليس ثمة أدلة على ثبوت هذا الدين، فيصالح المدين على أخذ بعض دينه وترك البعض الآخر.

شروط المصالح به:

١- أن يكون مالاً متقومًا مقدورًا تسليمه، أو يكون منفعة.

٤ - أن يكون حقًا من حقوق العباد يجوز الاعتياض عنه ، ولو كان غير مال ، كالقصاص . أما حقوق الله فلا يصح عنها، فلو صالح الزاني ، أو السارق ، أو شارب الخمر من أمسكه ليرفع أمره إلى الحاكم على مال ليطلق سراحه ، فإن الصلح لا يجوز ؛ لأنه لا يصح أخذ العوض في مقابلته ، ويعتبر أخذ العوض في هذه الحال رشوة . وكذلك لا يصح الصلح عن حد القذف ؛ لأنه شرع للزجر وردع الناس عن الوقوع في الأعراض ، فهو وإن كان فيه حق للعبد ، ولكن حق الله فيه أغلب . ولو صالح الشاهد على مال ليكتم الشهادة عليه بحق لله - تعالى - أو بحق لآدمي ، فإن الصلح غير صحيح لحرمة كتمان الشهادة . قال - تعالى - : ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة : ٢٨٣]. وقال - جل شأنه - : ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق : ٢]. ولا يصح الصلح على ترك الشفعة ، كما إذا صالح المشتري الشفيع على شيء ليترك الشفعة ، فالصلح باطل ؛ لأن الشفعة شرعت لإزالة ضرر الشركة ، ولم تشرع من أجل استفادة المال ، وكذلك لا يصح الصلح على دعوى الزوجية .

أقسام الصُّلح : الصلح ؛ إما أن يكون صلحًا عن إقرار ، أو صلحًا عن إنكار ، أو صلحًا عن سكوت .

الصُّلح عن إقرار : والصلح عن إقرار ؛ هو أن يدعي إنسان على غيره دينًا ، أو عينًا ، أو منفعة ، فيقر المدعى عليه بالدعوى ، ثم يتصالحا على أن يأخذ المدعي من المدعى عليه شيئًا ؛ لأن الإنسان لا يمنع من إسقاط حقه أو بعضه .

قال أحمد ﷺ: ولو شفع فيه شافع لم يأثم ؛ لأن النبي ﷺ كلّم غرماء جابر فوضعوا عنه الشطر ، وكلّم كعب بن مالك فوضع عن غريمه الشطر . يشير الإمام أحمد إلى ما رواه النسائي وغيره ، عن كعب بن مالك ، أنه تقاضى ابن أبي حَدْرد دينًا كان له عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما وكشف سِجْف حجرته ، فنادى : «يا كعب» . قال : لبيك يا رسول الله . قال : «ضع من دينك هذا» . وأومأ إليه . أي ؛ الشطر . قال : لقد فعلت يا رسول الله . قال : «قم فاقضه» . [البخاري (٤٧١) ومسلم (١٥٥٨/ ٢٠)] . ثم إن المدعى عليه إن اعترف بنقد وصالح على نقد ؛ فإن هذا يعتبر صرفًا ويعتبر فيه شروطه ، وإن اعترف بنقد وصالح على عروض أو بالعكس ، فهذا بيع يثبت فيه أحكامه كلها . وإن اعترف بنقد أو عرض ، وصالح على منفعة ، كسكنى دار ، وخدمة ، فهذه إجارة تثبت فيها أحكامها ، وإذا استحق المصالح عنه الحق المتنازع فيه ، كان من حق المدعى عليه أن يسترد بدل الصلح ؛ لأنه ما دفعه إلا ليسلم له ما في يده . وإذا استحق البدل ، رجع المدعي على المدعى عليه ؛ لأنه ما ترك المدَّعَى إلا ليسلم له البدل .

الصُّلح عن إنكار : والصلح عن إنكار ؛ هو أن يدعي شخص على آخر عينًا ، أو دينًا ، أو منفعة ، فينكر ما ادَّعاه ، ثم يتصالحا .

الصُّلح عن سكوت : والصلح عن سكوت ؛ هو أن يدعي شخص على آخر ما ذكر ، فيسكت المدعى عليه ، فلا يقر ولا ينكر .

حكم الصلح عن إنكار وسكوت: وقد ذهب الجمهور من العلماء إلى جواز الصلح عن الإنكار والسكوت. وقال الإمام الشافعي، وابن حزم: لا يجوز إلا الصلح عن إقرار؛ لأن الصلح يستدعي حقًّا ثابتًا، ولم يوجد في حال الإنكار والسكوت. أما في حال الإنكار، فلأن الحق لا يثبت إلا بالمدعي، وهي معارضة بالإنكار، ومع التعارض لا يثبت الحق. وأما في حال السكوت، فلأن الساكت يعتبر منكرًا حكمًا حتى تسمع عليه البينة، وبدل كلٍّ منهما المال لدفع الخصومة غير صحيح؛ لأن الخصومة باطلة، فيكون البذل في معنى الرشوة، وهي ممنوعة شرعًا؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١٨٨﴾ [البقرة: ١٨٨]. وقد توسط بعض العلماء، فلم يمنعه بإطلاق ولم يبحه بإطلاق، فقال: «والأولى أن يقال: إن كان المدعي يعلم أن له حقًّا عند خصمه، جاز له قبض ما صولح عليه، وإن كان خصمه منكرًا وإن كان يدعي باطلاً، فإنه يحرم عليه الدعوى، وأخذ ما صولح به. والمدعى عليه إن كان عنده حق يعلمه، وإنما ينكر لغرض، وجب عليه تسليم ما صولح عليه. وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق، جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريمه وأذيته، ويحرم على المدعي أخذه. وبهذا تجتمع الأدلة؛ فلا يقال: الصلح على الإنكار لا يصح. ولا: إنه يصح على الإطلاق. بل يفصل فيه»[1]. والذين أجازوا الصلح عن إنكار أو سكوت، قالوا: إن حكمه يكون في حق المدعي معاوضة عن حقه، وفي حق المدعى عليه افتداءً ليمينه، وقطعًا للخصومة عن نفسه.

ويترتب على هذا أن بدل الصلح إذا كان عينًا، كان في معنى البيع؛ فتجري عليه جميع أحكامه. وإن كان منفعة، كان في معنى الإجارة، فتجري عليه أحكامها.

وأما المصالح عنه فإنه لا يكون كذلك؛ لأنه في مقابلة انقطاع الخصومة، وليس عوضًا عن مال، ومتى استحق بدل الصلح، رجع المدعي بالخصومة على المدعى عليه؛ لأنه لم يترك الدعوى إلا ليسلم له البدل.

ومتى استحق المصالح عنه، رجع المدعى عليه على المدعي؛ لأنه لم يدفع البدل إلا ليسلم له المدعى، فإذا استحق لم يتم مقصوده، فيرجع على المدعي.

الصلح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً: ولو صالح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً، لم يصح عند الحنابلة، وابن حزم. قال ابن حزم في «المحلى»: ولا يجوز في الصلح الذي يكون فيه إبراء من البعض شرط تأجيل أصلاً؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، ولكنه يكون حالاً في الذمة ينظره به ما شاء بلا شرط؛ لأنه فعل خير. وكرهه ابن المسيب، والقاسم، ومالك، والشافعي، وأبو حنيفة. وروي عن ابن عباس، وابن سيرين، والنخعي، أنه لا بأس به.

* * *

---

(١) من كتاب «منح العلام شرح بلوغ المرام».

القضاء

العدل هو الغاية من رسالات الله: إن العدل قيمة من القيم الإسلامية العليا. ذلك أن إقامة الحق والعدل هي التي تشيع الطمأنينة، وتنشر الأمن، وتشد علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وتقوي الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتنمي الثروة، وتزيد في الرخاء، وتدعم الأوضاع، فلا تتعرض للخلخلة أو الاضطراب، وتمضي كلٌّ من الحاكم والمحكوم إلى غايته في العمل، والإنتاج، وخدمة البلاد، دون أن يقف في طريقه ما يعطل نشاطه، أو يعوقه عن النهوض. وإنما يتحقق العدل بإيصال كلِّ حق إلى مستحقه والحكم بمقتضى ما شرع الله من أحكام وتجنب الهوى بالقسمة بين الناس بالسوية. وما كانت مهمة رسل الله إلا القيام بهذا الأمر وإنفاذه. وما كانت وظيفة أتباع الرسل إلا السير على هذا النهج كي تبقى النبوة تمد الناس بظلها الظليل ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

القضاء[1] في الإسلام: ومن أهم الوسائل التي يتحقق بها القسط وتحفظ الحقوق وتصان الدماء والأعراض والأموال هي إقامة النظام القضائي الذي فرضه الإسلام وجعله جزءًا من تعاليمه وركيزة من ركائزه التي لابد منها ولا غنى عنها. وكان أول من تولى هذه الوظيفة في الإسلام الرسول ﷺ فقد جاء في المعاهدة التي تمت بعد الهجرة بين المسلمين واليهود وغيرهم: «إنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو شجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله ﷻ وإلى محمد رسول الله». وقد أمره الله ﷻ أن يحكم بما أنزل فقال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا (١٠٥) وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (١٠٦)﴾ ... إلخ [النساء: ١٠٥، ١٠٦].

وولي قضاء مكة على عهد رسول الله ﷺ وسلم عتاب بن أسيد كما تولى علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - قضاة اليمن. روى أهل السنن وغيرهم أن عليا لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضيا قال: «يا رسول الله، بعثتني بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء». قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدري وقال: «اللهم اهده وثبت لسانه». قال علي: فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين. [أحمد (١/ ٨٨) وأبو داود (٣٥٨٢)]. وعن علي كرم الله وجهه أن الرسول ﷺ قال: «يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء».[2]
[أحمد (١/ ١١١) وأبو داود (٣٥٨٢) والترمذي (١٣٣١) وابن حبان (٥٠٦٥)].

فيم يكون القضاء: والقضاء يكون في جميع الحقوق سواء أكانت حقوقا لله أم حقوقا للآدميين. وقد أفاد ابن خلدون أن منصب القضاء استقر آخر الأمر على أن يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض

---

(١) القضاء في اللغة: إحكام الشيء قولاً وفعلاً. وفي الشرع: الفصل بين الناس في الخصومات حسمًا للخلاف وقطعًا للنزاع تقتضي الأحكام التي شرعها الله.
(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي.

(٣٥٧٨) والترمذي (١٣٢٣ و١٣٢٤) وابن ماجه (٢٣٠٩)] . والخوف من العجز عن القيام بالقضاء على الوجه الأكمل هو السبب في امتناع بعض الأئمة عن الدخول في القضاء . ومن طريف ما يروى في هذا : أن حيوة بن شريح دُعي إلى أن يتولى قضاء مصر . فلما عرض عليه الأمير امتنع فدعا له بالسيف . فلما رأى ذلك أخرج مفتاحاً كان معه وقال : هذا مفتاح بيتي ولقد اشتقت إلى لقاء ربي . فلما رأى الأمير عزيمته تركه .

من يصلح للقضاء : ولا يقضي بين الناس إلا من كان عالماً بالكتاب والسنة ، فقيهاً في دين الله ، قادراً على التفرقة بين الصواب والخطأ ، بريئاً من الجور ، بعيداً عن الهوى . وقد اشترط الفقهاء في القاضي أن يبلغ درجة الاجتهاد[1] فيكون عالماً بآيات الأحكام وأحاديثها ، عالماً بأقوال السلف ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ، عالماً باللغة وعالماً بالقياس ، وأن يكون مكلفاً ذكراً عدلاً سميعاً بصيراً ناطقاً . وهذه الشروط تعتبر حسب الإمكان . ويجب تولية الأمثل فالأمثل . فلا يصح قضاء الجاهل ولا الكافر ولا الصغير ولا المعتوه ولا الفاسق ولا المرأة[2] . لحديث أبي بكرة قال : لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس ملَّكوا عليهم بنت كسرى قال : «لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة»[3] . [أحمد (٥/ ٤٣) والبخاري (٤٤٢٥) والترمذي (٢٢٦٢) والنسائي (٨/ ٢٢٧)] . وقد اشترط الفقهاء أيضاً مع هذه الشروط تولية الحاكم للقاضي فإنها شرط في صحة قضائه ، وهذا بخلاف المتخاصمين إذا ارتضيا حَكَماً يقضي بينهما ممن ليس له ولاية القضاء ، فقد أجازه مالك وأحمد[4] ولم يجوزه أبو حنيفة إلا بشرط أن يوافق حكمه حكم قاضي البلد . وقد ذكر الله لنا المثل الأعلى في القضاء فقال جل شأنه : ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص : ٢٦] . وإذا كان هذا الخطاب موجهاً إلى داود عليه السلام فهو في الواقع موجه إلى ولاة الأمور لأن الله لم يذكر ذلك إلا ليبين لنا المثل الأعلى في الحكم وأن داود وهو نبي معصوم يحذره الله بقوله : ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فإذا كان النبي وهو معصوم يخشى عليه من اتباع الهوى فأولى بأن يُخشى على غيره من غير المعصومين . وعن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : «القضاة ثلاثة : واحد في الجنة ، واثنان في النار . فأما الذي في الجنة فرجلٌ عرف الحق فقضى به . ورجلٌ عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ، ورجلٌ قضى للناس على جهلٍ فهو في النار»[5] . [أبو داود (٣٥٧٣) والترمذي (١٣٢٢) وابن ماجه (٢٣١٥)] . ومع الكتاب والسنة كان بعض القضاة يرجع في قضائه إلى أقوال الأئمة واعتبار الرأي القوي الذي يتفق مع الحق عند اشتباه

---

(١) هذا هو الذي ذهب إليه الشافعي وبعض [illegible] . وتولية الأمير له صحيحة . ولم يشترط أبو حنيفة هذا الشرط .
(٢) وجوَّز أبو حنيفة للمرأة أن تكون قاضية في الأموال . وقال الطبري يجوز للمرأة أن تكون قاضية في كل شيء . [illegible] في الصحيح . وقد اتفقوا على الشروط المذكورة في القاضي إلا [illegible] بعض الحدود . [illegible] أن القضاء [illegible] لا سيما في [illegible] .
(٣) رواه أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه .
(٤) ويلزم الخصمين حكمه [illegible] ثم حكم [illegible] حكمه ولا يعتبر رضاهما بالحكم ولا يجوز للحاكم نقضه [illegible] قولان : أحدهما يلزم حكمه والثاني لا يلزم إلا بتراضيهما [illegible] ويجوز التحكيم في جميع الأمور إلا الحدود واللعان والنكاح فلا يجوز فيها التحكيم [illegible] .
(٥) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه .

عصر الاجتهاد. وذكر محمد بن يوسف الكندي أن إبراهيم بن الجراح تولى القضاء في سنة ٢٠٤هـ. وقد قال عمر بن خالد: ما صحبت أحداً من القضاة كإبراهيم بن الجراح. كنت إذا عملت له المحضر وقرأته عليه أقام عنده ما شاء الله أن يقيم ويرى فيه رأيه. فإذا أراد أن يقضي به دفعه إلي فأنشئ منه سجلاً فأجد في ظهره: قال أبو حنيفة كذا، وفي سطر: قال ابن أبي ليلى كذا، وفي سطر آخر: قال أبو يوسف وقال مالك كذا. ثم أجد على سطر منها علامة كالخط، فأعلم أنه اختياره ويقع على ذلك القول فأنشئ السجل عليه.

وقد رأى بعض العلماء إلزام القضاة بالقضاء بمذهب معين منعاً للاضطراب وبلبلة الأفكار. قال الدهلوي: إن بعض القضاة لما جاروا في أحكامهم صار أولياء الأمور يلزمون القضاة بأن يحكموا بمذهب معين لا يعدونه، ولم يقبل منهم إلا ما لا يريب العامة ويكون شيئاً قد قيل من قبل.

قضاء من ليس بأهل للقضاء: قال العلماء: كل من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم، فإن حكم فهو آثم ولا ينفذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابة الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا. وأحكامه مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك.

المنهج القضائي: وقد حدد لنا الرسول ﷺ المنهج الذي ينبغي أن يسلكه القاضي في قضائه لما بعث معاذاً إلى اليمن فقال له: «بم تقضي؟» قال: بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: فبسنة رسول الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي»[1]. [أحمد (٥/ ٢٣٠) وأبو داود (٣٥٩٢) والترمذي (١٣٢٧)].

وعلى القاضي أن يتحرى الحق ويبتعد عن كل ما من شأنه أن يشوش فكره فلا يقضي أثناء الغضب الشديد أو الجوع المفرط أو الهم المقلق أو الخوف المزعج أو النعاس الغالب أو الحر الشديد أو البرد الشديد أو شغل القلب شغلاً يصرفه عن المعرفة الصحيحة والفهم الدقيق. ففي حديث أبي بكرة في «الصحيحين» وغيرهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان». [البخاري (٧١٥٨) ومسلم (١٧١٧/ ١٦)]. فإذا حكم القاضي أثناء حالة من هذه الحالات صح حكمه إن وافق الحق عند جمهور الفقهاء.

المجتهد مأجور: ومهما اجتهد القاضي في معرفة الحق وإصابة الصواب فهو مأجور ولو لم يصب الحق. فعن عمرو بن العاص أن الرسول ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر»[2]. [البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦/ ١٥)]. قال الخطابي: إنما يؤجر المخطئ على اجتهاده في طلب الحق لأن اجتهاده عبادة. ولا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط. وهذا فيمن كان من المجتهدين جامعاً لآلة الاجتهاد عارفاً بالأصول وبوجوه القياس. وأما من لم يكن محلاً للاجتهاد فهو متكلف ولا يعذر بالخطأ في الحكم بل يخاف عليه أعظم الوزر. وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بنحو مما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»[3]. [البخاري (٢٦٨٠) ومسلم (١٧١٣/ ٤)]. وعلى

---

(١) رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
(٢) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن.
(٣) رواه البخاري ومسلم.

أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «كانت امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب فذهب بابن أحدهما، فقالت صاحبتها: إنما ذهب بابنك. وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكمتا إلى داود فقضى للكبرى. فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرتاه فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينهما. فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله هو ابنها، فقضى به للصغرى». [أحمد (٢/ ٣٤٠)، والبخاري (٣٤٢٧)، ومسلم (١٧٢٠)]. وهذا من فقه سليمان - عليه السلام - فقد عمد إلى هذا الأسلوب لمعرفة الأم الحقيقية فلما قال: ائتوني بالسكين أشقه، تحركت عاطفة الأم الحقيقية ورفضت أن يقتل ابنها وآثرت أن يبقى حياً بعيداً عنها على قتله. فاستدل سليمان بهذه القرينة على أنه ابنها. وقد ذكر الله سبحانه وتعالى قصة داود وسليمان فقال جل شأنه: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ۝ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ ... [الأنبياء: ٧٨، ٧٩]. ذكر المفسرون: أن الغنم انتشرت في الزرع فأفسدته، وأن أصحاب الزرع اختصموا معهم فرفعت القضية إلى داود ليحكم فيها فحكم داود بالغنم لأصحاب الزرع. فخرجا من عنده ومرا بسليمان فقال: كيف قضى بينكم؟ فأخبراه. فقال سليمان: لو وليت أمركما لقضيت بما هو أرفق بالفريقين. فبلغ ذلك داود فدعاه وقال: كيف تقضي؟ قال: أدفع الغنم إلى صاحب الحرث ينتفع بدرها ونسلها وصوفها ومنافعها ويزرع صاحب الغنم لصاحب الحرث مثل حرثه، فإذا صار الحرث كهيئته يوم أكل دفع إلى صاحبه وأخذ صاحب الغنم غنمه. فقال داود: القضاء ما قضيت، وحكم بذلك.

الواجب على القاضي:

وعلى القاضي أن يسوي بين الخصمين في خمسة أشياء[1]:

١ - في الدخول عليه.

٢ - والجلوس بين يديه.

٣ - والإقبال عليهما.

٤ - والاستماع منهما.

٥ - والحكم عليهما.

والمطلوب منه التسوية بينهما في الأفعال دون القلب، فإن كان يميل قلبه إلى أحدهما ويحب أن يغلب بحجته على الآخر فلا شيء عليه، لأنه لا يمكنه التحرز عنه. ولا ينبغي أن يلقن واحداً منهما حجته، ولا شاهداً شهادته، لأن ذلك يضر بأحد الخصمين، ولا يلقن المدعي الدعوى والاستحلاف، ولا يلقن المدعى عليه الإنكار والإقرار، ولا يلقن الشهود أن يشهدوا أو لا يشهدوا، ولا أن يضيف أحد الخصمين دون الآخر، لأن ذلك يكسر قلب الآخر، ولا يجيب هو إلى ضيافة أحدهما، ولا إلى ضيافتهما ما داما متخاصمين.

---

(١) نقلاً عن أدب القاضي

وروي أن النبي ﷺ كان لا يضيف الخصم إلا وخصمه معه ، ولا يقبل الهدية من أحد إلا إذا كانت ممن جرت عادته بأن يهديه قبل تولي منصب القضاء ، فإن الهدية إلى القاضي ممن لم تجر عادته بإهدائه تعتبر من الرشوة . عن بريدة أن النبي ﷺ قال : «من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذه بعد ذلك فهو غلول»[1] . [أبو داود (٢٩٤٣)] . وقال عليه الصلاة والسلام : «لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم»[2] [أحمد (٢/ ٣٨٨) والترمذي (١٣٣٦) وابن حبان (٧٦ - ٥)] .

قال الخطابي : وإنما يلحقهما العقوبة معاً إذا استويا في القصد والإرادة ، فرشا المعطي لينال به باطلاً ويتوصل به إلى ظلم ؛ فأما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق أو يدفع عن نفسه ظلماً فإنه غير داخل في هذا الوعيد . روي أن ابن مسعود أخذ في شيء وهو بأرض الحبشة ، فأعطى دينارين حتى خلي سبيله . وروي عن الحسن والشعبي وجابر بن زيد وعطاء أنهم قالوا : لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم . وكذلك الآخذ إنما يستحق الوعيد إذا كان ما يأخذه على حق يلزمه أداؤه ، فلا يفعل ذلك حتى يُرشى . أو عمل باطل يجب عليه تركه فلا يتركه حتى يُصانع ويُرشى . ا . هـ .

قال في فتح العلام : «وحاصل ما يأخذه القضاة من الأموال على أربعة أقسام : رشوة ، وهدية ، وأجرة ، ورزق . فالأول الرشوة إن كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الآخذ والمعطي ، وإن كانت ليحكم له بالحق على غريمه فهي حرام على الحاكم دون المعطي . لأنها لاستيفاء حقه ، فهي كجُعل الآبق وأجرة الوكالة على الخصومة . وقيل : تحرم لأنها توقع الحاكم في الإثم . وأما الهدية وهي الثاني : فإن كانت ممن يهاديه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها . وإن كان لا يهدي إليه إلا بعد الولاية . فإن كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده ، جازت وكرهت . وإن كانت ممن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي . وأما الأجرة وهي الثالث : فإن كان للحاكم جراية من بيت المال ورزق منه حرمت بالاتفاق ؛ لأنه إنما أجري له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة . وإن كان لا جراية له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم ، فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه . لأنه إنما يعطى الأجرة لكونه عمل عملاً لا لأجل كونه حاكماً . فأخذه لما زاد على أجر مثله غير حاكم إنما أخذها لا في مقابلة شيء بل في مقابلة كونه حاكماً . ولا يستحق لأجل كونه حاكماً شيئاً من أموال الناس اتفاقاً . فأجرة العمل أجرة مثله ، فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام . ولذا قيل إن تولية القضاء من كان غنياً أولى من توليته من كان فقيراً . وذلك لأنه لفقره يصير متعرضاً لتناول ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال» ا . هـ .

رسالة عمر بن الخطاب في القضاء : ولقد وضع عمر بن الخطاب الدستور المحكم للقضاء في الرسالة التي أرسلها إلى أبي موسى الأشعري نذكرها فيما يلي :

---

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه .

القضاء بين الذميين : وإذا تحاكم الذميون إلى قضاة المسلمين جاز ذلك . ويقضي بينهم بما أنزل الله وبما يقضي به بين المسلمين ، يقول الله ، تعالى - : ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة : ٤٢] .

هل لصاحب الحق أن يأخذه من المماطل بدون تقاض : قالت الشافعية : من له عند شخص حق وليس له بينة ، وهو منكر ، فله أن يأخذ جنس حقه من ماله إن قدر ولا يأخذ غير الجنس مع قدرته على الجنس . قالوا : فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز له الأخذ . ولو أمكن تحصيل الحق بالقاضي ، بأن كان من عليه الحق مقرًا مماطلًا أو منكرًا وعليه البينة ، أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه اليمين فهل يستقل بالأخذ أم يجب الرفع إلى القاضي؟ فيه خلاف . والراجح جواز الأخذ ، ويشهد له قضية هند زوجة أبي سفيان ، ولأن في المرافعة مشقة ومؤونة وتضييع زمان ; قالوا : ثم متى جاز له الأخذ ولم يصل إلى حقه إلا بكسر الباب ، ونقب الجدار جاز له ذلك ، ولا يضمن ما أتلف ، كمن لم يقدر على الصائل إلا بإتلاف ماله فأتلفه لا يضمن . وما ذهبوا إليه لا يتنافى من قول الرسول ﷺ : «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» . [أبو داود (٣٥٣٥)] . قال الخطابي - وذلك لأن الخائن هو الذي يأخذ ما ليس له أخذه ظلمًا وعدوانًا ; فأما من كان مأذونًا له في أخذ حقه من مال خصمه واستدراك ظلامته منه ، فليس بخائن ، وإنما معناه : لا تخن من خانك بأن تقابله بخيانة مثل خيانته ، وهذا لم يخنه ، لأنه يقبض حقًا لنفسه ، والأول يغتصب حقًا لغيره . اهـ .

ظهور حكم جديد للقاضي . إذا حكم القاضي في قضية باجتهاده ثم ظهر له حكم آخر يخالف الحكم الأول فإنه لا ينقضه ، وكذلك إذا رفع إليه حكم قاض آخر فلم يره فإنه لا ينقضه ، وأصل ذلك ما رواه عبد الرزاق في قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأخويها لأبيها وأمها وأخويها لأمها ، أشرك عمر بين الإخوة للأم والأب والإخوة للأم في الثلث ، فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا ، فقال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ وهذه على ما قضينا اليوم . قال ابن القيم : فأخذ أمير المؤمنين في كلا الاجتهادين بما ظهر له أنه الحق .

نماذج من القضاء في صدر الإسلام : أخرج أبو نعيم في «الحلية» قال : وجد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - درعًا له عند يهودي التقطها فعرفها ، فقال : درعي سقطت عن جمل لي أورق ، فقال اليهودي : درعي وفي يدي . ثم قال اليهودي : بيني وبينك قاضي المسلمين ، فأتوا شريحًا . فلما رأى عليًا قد أقبل تحرف عن موضعه ، وجلس علي فيه ، ثم قال علي : لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس ، لكني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا تساووهم في المجلس» . وساق الحديث ، فقال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين ، إنها لدرعك ، ولكن لا بد من شاهدين ، فدعا قنبر والحسن بن علي ، وشهدا أنها درعه ، فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزناها ، وأما شهادة ابنك لك فلا نجيزها . فقال علي : ثكلتك أمك ! أما سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» . قال : اللهم نعم . قال : أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة؟ ثم قال لليهودي : خذ

الدرع. فقال اليهودي: أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين، فقضى لي ورضي، صدقت والله يا أمير المؤمنين، إنها لدرعك سقطت عن جمل لك التقطتها، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ.

فوهبها له علي ﷺ وأجازه تسعمائة، وقتل معه يوم صفين. اهـ. [حلية الأولياء (٤/ ١٣٩)].

الدعاوى والبينات

تعريف الدعاوى: الدعاوى: جمع دعوى، وهي في اللغة الطلب، يقول الله - سبحانه -: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾ [فصلت: ٣١] أي: تطلبون. وفي الشرع: هي إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته. والمدَّعي: هو الذي يطالب بالحق، وإذا سكت عن المطالبة تُرك. والمدَّعى عليه: هو المطالَب بالحق، وإذا سكت لم يترك.

ممن تصح الدعوى: والدعوى لا تصح إلا من الحر، العاقل، البالغ، الرشيد. فالعبد، والمجنون، والمعتوه، والصبي، والسفيه، لا تقبل دعواهم. وكما تجب هذه الشروط بالنسبة للمدَّعي، فإنها تجب أيضًا بالنسبة للمنكر للدعوى.

لا دعوى إلا ببينة: ولا تثبت دعوى إلا بدليل يستبين به الحق ويظهر؛ فعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم، لادَّعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدَّعى عليه». رواه أحمد، ومسلم. [أحمد (١/ ٣٥٦) ومسلم (١٧١١/ ١)].

المدعي هو الذي يُكلَّف بالدليل: والمدعي هو الذي يكلف بإقامة الدليل على صدق دعواه وصحتها؛ لأن الأصل في المدعى عليه براءة ذمته، وعلى المدعي أن يثبت العكس. فقد روى البيهقي، والطبراني بإسناد صحيح، أن الرسول ﷺ قال: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر». [البيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٥٢)].

اشتراط قطعية الدليل: ويشترط في الدليل أن يكون قطعيًا؛ لأن الدليل الظني لا يفيد اليقين: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال لرجل: «ترى الشمس؟» قال: نعم. قال: «على مثلها فاشهد أو دع». رواه الخلال في جامعه وابن عدي، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده محمد بن سليمان، ضعفه النسائي، وقال البيهقي: لم يرو من وجه يعتمد عليه. [الحاكم (٤/ ٩٨ - ٩٩) وانظر في بلوغ المرام (١٤٣٣)].

طرق إثبات الدعوى: وطرق إثبات الدعوى هي:

(١) الإقرار. (٢) الشهادة.

(٣) اليمين. (٤) الوثائق الرسمية الثابتة.

ولكلِّ طريق من هذه الطرق أحكام، نذكرها فيما يلي:

الإقرار بالدين: إذا أقر إنسان لأحد ورثته بدين: فإن كان في مرض موته، فلا يصح ما لم يصدقه باقي الورثة، وذلك لأن احتمال كون المريض قصد بهذا الإقرار حرمان الورثة مستندا إلى كونه في مرض. أما إذا كان الإقرار في حال الصحة، فهو جائز، واحتمال إرادة حرمان سائر الورثة حينئذ من حيث إنه احتمال مجرد ونوع من التوهم، لا يمنع صحة الإقرار. وعند الشافعية: أن إقرار الصحيح صحيح، حيث لا مانع لوجود شروط الصحة. أما إقرار المريض في مرض الموت: فإن أقر لأجنبي فإقراره صحيح، سواء أكان المقر به دينا أم عينا، وقيل: هو محسوب من الثلث. وإن كان إقراره لوارث فالراجح عندهم صحة الإقرار، لأن المقر انتهى إلى حالة يصدق فيها الكاذب، ويتوب فيها الفاجر، والظاهر في مثل هذه الحال أنه لا يقر إلا عن تحقيق، ولا يقصد الحرمان. وفيه قول آخر عندهم: وهو عدم الصحة؛ لأنه قد يقصد حرمان بعض الورثة. وعندهم أنه إذا أقر في صحته بدين، ثم أقر لآخر في مرضه، تقاسما، ولا يقدم الأول. وقال أحمد: لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا. واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية أن يجعلها إقرارا. على أن الأوزاعي، وجماعة من العلماء، أجازوا إقرار المريض بشيء من ماله للوارث؛ لأن التهمة في حق غيرهم منتفية، وأن مدار الأحكام على الظاهر، فلا يترك إقراره للظن المحتمل، فإن أمره إلى الله.

الشهادة

تعريفها: الشهادة؛ مشتقة من المشاهدة، وهي المعاينة؛ لأن الشاهد يخبر عما شاهده وعاينه. ومعناها: الإخبار عما علمه بلفظ: أشهد أو شهدت. وقيل: الشهادة مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]. أي: علم. والشاهد: حامل الشهادة ومؤديها؛ لأنه شاهد لما غاب عن غيره.

لا شهادة إلا بعلم: ولا يحل لأحد أن يشهد إلا بعلم، والعلم يحصل بالرؤية، أو بالسماع، أو باستفاضة فيما يتعذر علمه غالبا بدونها، والاستفاضة هي الشهرة التي تثمر الظن أو العلم. وتصح الشهادة بالاستفاضة عند الشافعية في النسب، والولادة، والموت، والعتق، والولاء، والولاية، والوقف، والعزل، والنكاح، وتوابعه، والتعديل والتجريح، والوصية، والرشد، والسفه، والملك. وقال أبو حنيفة: تجوز في خمسة أشياء: النكاح، والدخول، والنسب، والموت، وولاية القضاء. وقال أحمد وبعض الشافعية: تصح في سبعة: النكاح، والنسب، والموت، والعتق، والولاء، والوقف، والملك المطلق.

حكمها: وهي فرض عين على من تحملها، متى دعي إليها وخيف من ضياع الحق، بل تجب إذا خيف من ضياعه ولو لم يدع لها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢]. وفي الحديث الصحيح: «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» [البخاري (٢٤٤٣) والترمذي (٢٢٥٥)]. وفي أداء الشهادة نصره. وعن زيد بن خالد أن

الرسول ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها» [أحمد (٤/ ١١٥) ومسلم (١٧١٩) (١٩) وأبو داود (٣٥٩٦) وابن ماجه (٢٣٦٤)]. وإنما تجب على من قدر على أدائها بلا ضرر يلحقه في بدنه، أو عرضه، أو ماله، أو أهله؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ومتى كثر الشهود، ولم يخش على الحق أن يضيع، كانت الشهادة في هذه الحالة مندوبة، فإن تخلف عنها لغير عذر لم يأثم. ومتى تعينت فإنه يحرم أخذ الأجرة عليها، إلا إذا تأذى بالمشي فله أجر ما يركبه، أما إذا لم تتعين، فإنه يجوز أخذ الأجرة.

شروط قبول الشهادة: يشترط في قبول الشهادة الشروط الآتية:

١- **الإسلام**: فلا تجوز شهادة الكافر على المسلم، إلا في الوصية أثناء السفر عند الإمام أبي حنيفة، فإنه جوزها في هذه الحال هو وشريح وإبراهيم النخعي. وهو قول الأوزاعي؛ لقول الله - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ ۝ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦، ١٠٧]. وكذلك أجاز الأحناف شهادة الكفار بعضهم على بعض؛ لأن النبي ﷺ رجم يهوديين بشهادة اليهود عليهما بالزنى. وعن الشعبي، أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاء هذه، ولم يجد أحداً من المسلمين يشهده على وصيته، فأشهد رجلين من أهل الكتاب، فقدما الكوفة وأتيا الأشعري، هو أبو موسى، فأخبراه، وقدما بتركته ووصيته. فقال الأشعري: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان على عهد رسول الله ﷺ فأحلفهما بعد العصر بالله ما خانا، ولا كذبا، ولا بدلا، ولا كتما، ولا غيرا، وإنها لوصية الرجل وتركته، فأمضى شهادتهما. قال الخطابي: فيه دليل على أن شهادة أهل الذمة مقبولة على وصية المسلم في السفر خاصة. وقال أحمد: لا تقبل شهادتهم، إلا في مثل هذا الموضع للضرورة. هـ. وقال الشافعي، ومالك: لا تجوز شهادة الكافر على المسلم، لا في الوصية أثناء السفر ولا في غيرها، والآية منسوخة عندهم.

شهادة الذمي للذمي: أما شهادة الذمي للذمي، فهي موضع اختلاف عند الفقهاء؛ قال الشافعي، ومالك. لا تقبل شهادة الذمي؛ لا على مسلم ولا على كافر. قال أحمد: لا تجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض. وقال الأحناف: شهادة بعضهم على بعض جائزة، والكفر كله ملة واحدة. وقال الشعبي، وابن أبي ليلى، وإسحاق: شهادة اليهودي على اليهودي جائزة، ولا تجوز على النصراني والمجوسي؛ لأنها ملل مختلفة، ولا تجوز شهادة أهل ملة على ملة أخرى.

٢- **والعدالة**: صفة زائدة عن الإسلام، ويجب توافرها في الشهود بحيث يغلب خيرهم شرهم، ولم يجرب عليهم اعتياد الكذب؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ﴾

رضًى منهم . وقوله ـ تعالى ـ : ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات : ٦] . وقول الرسول ﷺ في رواية أبي داود : «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا زانٍ ولا زانية» . [أحمد (٢/ ١٨١) وأبو داود (٣٦٠١) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٠)] . ولا تقبل شهادة الفاسق ، ولا من اشتهر بالكذب أو سوء الخلق وفساد الأخلاق مما هو داخل في معنى العدالة[1] . أما الفقهاء فقالوا : إنها مقيدة بالصلاح في الدين ، وبالاتصاف بالمروءة . أما الصلاح في الدين : فيتم بأداء الفرائض والنوافل ، واجتناب المحرمات والمكروهات ، وعدم ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة . أما المروءة : فهي أن يفعل الإنسان ما يزينه ، ويترك ما يشينه من الأقوال والأفعال . وهل تقبل شهادة الفاسق إذا تاب؟ اتفق الفقهاء على قبول شهادة الفاسق إذا تاب ، إلا أن الإمام أبا حنيفة قال : إذا كان فسقه بسبب القذف في حق الغير ، فإن شهادته لا تقبل ؛ لقول الله ـ تعالى ـ : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور : ٤] .

٣، ٤ ـ **البلوغ والعقل** : ولما كانت العدالة شرطًا في قبول الشهادة ، فإن البلوغ والعقل شرط في العدالة . فلا تقبل شهادة الصغير ، ولو شهد على صبي مثله . ولا المجنون ، ولا المعتوه ؛ لأن شهادتهم لا تفيد اليقين الذي يحكم بمقتضاه . وأجاز الإمام مالك شهادة الصبيان في الجراح ، ما لم يختلفوا ولم يتفرقوا : كما أجازها عبد الله بن الزبير . وكذلك بعض الصحابة ، وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على الجراح بعضهم بعض ، وهذا هو الراجح ؛ فإن الرجال لا يحضرون معهم في لعبهم ، ولو لم تقبل شهادتهم وشهادة النساء منفردات ، لضاعت الحقوق ، وتعطلت وأهملت مع غلبة الظن أو القطع بصدقهم ، ولا سيما إذا جاءوا مجتمعين قبل تفرقهم ورجوعهم إلى بيوتهم وتواطئوا على خبر واحد ، وفرقوا وقت الأداء واتفقت كلمتهم ، فإن الظن الحاصل حينئذ من شهادتهم أقوى بكثير من الظن الحاصل من شهادة رجلين . وهذا مما لا يمكن دفعه وجحده ، فلا نظن بالشريعة الكاملة ، الفاضلة المتضمنة لمصالح العباد في المعاش والمعاد ، أنها تهمل مثل هذا الحق وتضيعه مع ظهور أدلته وقوتها ، وتقبله مع الدليل الذي هو دون ذلك .

٥ ـ **الكلام** : ولا بد أن يكون الشاهد قادرًا على الكلام ، فإن كان أخرس لا يستطيع النطق ، فإن شهادته لا تقبل ولو كان يعبر بالإشارة ، وفهمت إشارته إلا إذا كتب الشهادة بخطه ، وهذا عند أبي حنيفة ، وأحمد ، والصحيح من مذهب الشافعي .

٦ ـ **الحفظ والضبط** : فلا تقبل شهادة من عرف بسوء الحفظ ، وكثرة السهو والغلط ؛ لفقد الثقة بكلامه ، ويلحق به المغفل ومن على شاكلته .

٧ ـ **نفي التهمة** : ولا تقبل شهادة المتهم بسبب المحبة أو العداوة . وخالف في ذلك عمر بن الخطاب ،

---

(١) وقال أبو حنيفة : يكتفى في العدالة بظاهر الإسلام ، وألا يعلم منه ما يجرح غيره وسمعته ، وهذا في الأموال دون الحدود . وأجاز في الزواج شهادة الفسقة ، وقال : ينعقد بشهادة الفاسقين ، وعند المالكية يجوز للقضاة بشهادة غير العدول للضرورة ، وشهادة من لا تعرف عدالته في الأمور اليسيرة .

قومه: لقد أصابت فلانًا فاقة. فحلت له المسألة، حتى يصيب قوامًا أو سدادًا من عيش، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتًا يأكلها صاحبها سحتًا». رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي. [أحمد (٥/ ٦٠) ومسلم (١٠٤٤) وأبو داود (١٦٤٠) والنسائي (٥/ ٨٩)].

شهادةُ الرجلين دون النساء: تقبل شهادة الرجلين دون النساء في جميع الحقوق وفي الحدود، ما عدا الزنى الذي يشترط فيه أربعة شهود. وإن شهادة النساء في الحدود غير جائزة عند عامة الفقهاء، خلافًا للظاهرية. يقول الله ـ تعالى ـ في الطلاق والرجعة: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. وروى البخاري، ومسلم، أن الرسول ﷺ قال للأشعث بن قيس: «شاهداك، أو يمينه». [البخاري (٢٦٦٩) ومسلم (١٣٨/ ٢٢١)].

شهادةُ الرجلين، أو الرجل والمرأتين: قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ[1] إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]. أي: اطلبوا الشهادة من رجلين، وإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان. وهذا في قضايا الأموال، كالبيع، والقروض، والديون كلها، والإجارة، والرهن، والإقرار، والغصب. وقالت الأحناف: شهادة النساء مع الرجال جائزة في الأموال، والنكاح، والرجعة، والطلاق، وكل شيء إلا في الحدود والقصاص. ورجح هذا ابن القيم، وقال: إذا جوز الشارع استشهاد النساء في وثائق الديون التي تكتبها الرجال، مع أنها إنما تكتب غالبًا في مجامع الرجال، فلأن يسوغ ذلك فيما تشهده النساء كثيرًا كالوصية والرجعة أولى. وعند مالك، والشافعية، وكثير من الفقهاء، تجوز في الأموال وتوابعها خاصة، ولا تقبل في أحكام الأبدان، مثل الحدود، والقصاص، والنكاح، والطلاق، والرجعة. واختلفوا في قبولها في حقوق الأبدان المتعلقة بالمال فقط، مثل الوكالات والوصية التي لا تتعلق إلا بالمال، فقيل: يقبل فيه شاهد وامرأتان. وقيل: لا يقبل إلا رجلان. وعلل القرطبي قبولها للشهادة في الأموال دون غيرها، فقال: «لأن الأموال كثر الله أسباب توثيقها؛ لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها، فجعل فيها التوثق تارة بالكتبة، وتارة بالإشهاد، وتارة بالرهن، وتارة بالضمان، وأدخل في جميع ذلك النساء مع الرجال».

شهادةُ الرجلِ الواحد: تقبل شهادة الرجل الواحد العدل في العبادات، كالأذان، والصلاة، والصوم. قال ابن عمر: أخبرت النبي ﷺ أني رأيت الهلال فصام، وأمر الناس بصيامه. أي: صيام رمضان. [أبو داود (٢٣٤٢) والدارمي (٢/ ٤) وابن حبان (٣٤٤٧) والبيهقي (٤/ ٢٠٢) والدارقطني (٢/ ١٥٦)]. وأجاز الأحناف شهادة الرجل الواحد في بعض الحالات الاستثنائية، مثل شهادته على الولادة، وشهادة المعلم وحده في قضايا الصبيان، وشهادة الخبير في تقويم المتلفات، وشهادة الواحد في تزكية الشهود وجرحهم، وفي إخبار عزل الوكيل، وفي إخبار عيب المبيع.

---

(١) أن تضل إحداهما: أي تنسى جزءًا من الشهادة فتذكرها أختها إذا ضلت ونسيت.

وقد اختلف الفقهاء في ترجمة المترجم الواحد العدل ؛ فذهب مالك ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف إلى قبول ترجمته . وقال بقية الأئمة ، ومحمد بن الحسن : الترجمة كالشهادة لا يقبل فيها المترجم الواحد . ومن الفقهاء من قبل شهادة الرجل الواحد الصادق منهم ابن القيم ، قال : والصواب أن كل ما بيّن الحق فهو بيّنة ، ولم يعطل الله ولا رسوله حقًّا بعد ما تبين بطريق من الطرق أصلًا ، بل حكم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه ، أنه متى ظهر الحق ووضح بأي طريق كان ، وجب تنفيذه ونصره ، وحرم تعطيله وإبطاله . اهـ .

وقال : يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد ، إذا عرف صدقه في غير الحدود . ولم يوجب الله على الحكام ألا يحكموا إلا بشاهدين أصلًا . وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو بشاهد وامرأتين ، وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك ، بل قد حكم النبي ﷺ بالشاهد واليمين ، وبالشاهد فقط . والطرق التي يحكم بها الحاكم ، أوسع من الطرق التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقه بها ؛ أجاز الرسول في شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال ، وأجاز شهادة الشاهد في قضية سلب ، وقبل شهادة المرأة الواحدة ، إذا كانت ثقة فيما لا يطلع عليه إلا النساء ، وجعل شهادة خزيمة كشهادة رجلين ، وقال : «من شهد له خزيمة ، فحسبه» . [أحمد (٥/ ٢١٦) وأبو داود (٣٦٠٧) والنسائي (٧/ ٣٠٢) والحاكم (٢/ ١٨)] . وليس هذا مخصوصًا بخزيمة دون من هو خير منه أو مثله من الصحابة ، فلو شهد أبو بكر ، أو عمر ، أو عثمان ، أو علي ، أو أُبيّ بن كعب ، لكان أولى بالحكم بشهادته وحده . قال أبو داود : باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد ، يجوز له أن يحكم به . اهـ .

الشهادةُ على الرضاع : ذهب ابن عباس ، وأحمد ، إلى أن شهادة المرضعة وحدها تقبل ؛ لما أخرجه البخاري ، أن عقبة بن الحارث تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت امرأة فقالت : قد أرضعتكما . فسأل النبي ﷺ فقال : «كيف وقد قيل؟» ففارقها عقبة ، فنكحت زوجًا غيره . [أحمد (٤/ ٣٨٤) والبخاري (٥١٠٤) وأبو داود (٣٦٠٣) والترمذي (١١٥١) والنسائي (٣٣٣٠)] . وقال الأحناف : الرضاع كغيره لابد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، ولا تكفي شهادة المرضعة ؛ لأنها تقرر فعلها . وقال مالك : لابد من شهادة امرأتين . وقال الشافعي : تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة ، بشرط ألا تعرض بطلب أجرة . وأجابوا عن حديث عقبة ، بأنه محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه .

الشهادةُ على الاستهلال[1] : أجاز ابن عباس شهادة القابلة وحدها في الاستهلال . وقد روي عن الشعبي ، والنخعي . وروي عن علي ، وشريح ، أنهما قضيا بهذا . وذهب مالك إلى أنه لابد من شهادة امرأتين مثل الرضاع . وجرى الشافعي على قبول شهادة النساء في الاستهلال ، ولكنه اشترط شهادة أربع منهن ، وقال أبو حنيفة : يثبت الاستهلال بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ؛ لأنه ثبوت إرث . فأما في حق الصلاة عليه والغسل ، فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة . وعند الحنابلة ، أن ما لا يطلع عليه الرجال غالبًا يقبل فيه شهادة امرأة عدل ، كما روي عن حذيفة ، أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة وحدها . ذكره الفقهاء في

---

(١) الاستهلال : صراخ الطفل عند الولادة .

كشفهن. والذي لا يطلع عليه الرجال غالبًا، مثل عيوب النساء تحت الثياب، والبكارة، والثيوبة، والحيض، والولادة، والاستهلال، والرضاع، والرتق، والقرن، والعفل. وكذلك جراحة، وغيرها من حمام وعرس ونحوهما مما لا يحضره الرجال. قالوا: والرجل في هذه كالمرأة وأولى لكماله.

اليمين

اليمين عند العجز عن الشهادة: إذا عجز المدعي بحق على آخر عن تقديم البينة، وأنكر المدعى عليه هذا الحق، فليس له إلا يمين المدعى عليه. وهذا خاص بالأموال والعروض، ولا يجوز في دعاوى العقوبات والحدود. وفي الحديث الذي رواه البيهقي، والطبراني بإسناد صحيح: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر». [الدارقطني (٤/ ٢١٨) والبيهقي (٨/ ١٢٣) وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٢٠٤)]. ولما رواه البخاري، ومسلم، عن الأشعث بن قيس، قال: كان بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال: «شاهداك أو يمينه». فقلت: إنه يحلف ولا يبالي. فقال: «من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم، لقي الله وهو عليه غضبان». [سبق تخريجه]. وأخرج مسلم من حديث وائل بن حجر، أن النبي ﷺ قال للكندي: «ألك بينة؟» قال: لا، قال: «فلك يمينه». فقال: يا رسول الله، الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف، وليس يتورع من شيء. فقال: «ليس لك منه إلا ذلك». واليمين لا تكون إلا بالله أو باسم من أسمائه؛ وفي الحديث: «من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت». [مسلم (١٣٩/ ٢٢٣) والترمذي (١٣٤٠)]. وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال لرجل حلّفه: «احلف بالله الذي لا إله إلا هو ما له عندك شيء». رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (٣٦٢٠) والنسائي في الكبرى (٦٠٠٧)].

هل تقبل البينة بعد اليمين؟ ومتى حلف المدعى عليه اليمين، ردت دعوى المدعي بلا خلاف. فإذا جاء المدعي بعد يمين المدعى عليه بعرض البينة، فهل تقبل دعواه؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: فمنهم من قال: لا تقبل. ومنهم من قال: تقبل. ومنهم من فصّل. فالذين رأوا أنها لا تقبل هم الظاهرية، وابن أبي ليلى، وأبو عبيد. ورجح الشوكاني هذا الرأي فقال: وأما كونها لا تقبل البينة بعد اليمين، فلما يفيده قوله ﷺ: «شاهداك أو يمينه». [سبق تخريجه]. فاليمين إذا كانت تطلب من المدعى عليه، فهي مسند للحكم الصحيح، ولا يقبل المسند المخالف لها بعد فعلها؛ لأنه لا يحصل لكلٍّ واحد منهما إلا مجرد ظن، ولا ينقض الظن بالظن. والذين رأوا أنها تقبل هم الحنفية، والشافعية، والحنابلة، وطاووس، وإبراهيم النخعي، وشريح، فقد قالوا: البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة. وهو رأي عمر بن الخطاب. وحجتهم: أن اليمين حجة ضعيفة لا تقطع النزاع، فتقبل البينة بعدها؛ لأنها هي الأصل، واليمين هي الخلف، ومتى جاء الأصل انتهى حكم الخلف. وأما مالك، والغزالي من الشافعية، فقد قالوا: يجوز تقديم المدعي بينة على صدق دعواه بعد يمين المدعى عليه، متى كان جاهلًا وجود البينة قبل عرض

السلف والخلف . ومنهم مالك وأصحابه ، والشافعي وأتباعه ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وداود . وهو الذي لا يجوز خلافه . ومنع من ذلك الأحناف ، والأوزاعي ، وزيد بن علي ، والزهري ، والنخعي ، وابن شبرمة ، وقالوا : لا يحكم بشاهد ويمين أبدًا . والأحاديث التي وردت في هذا حجة عليهم .

القرينة القاطعة : القرينة : هي الأمارة التي بلغت حد اليقين . ومثالها فيما إذا خرج أحد من دار خائفًا مدهوشًا ، وفي يده سكين ملوثة بالدم ، فدخل في الدار ، ورئي فيها شخص مذبوح في ذلك الوقت ، فلا يشتبه في كونه قاتل هذا الشخص . ولا يلتفت إلى الاحتمالات الوهمية الصرفة ، كأن يكون الشخص المذكور قتل نفسه ، ويؤخذ بها متى اقتنع القاضي بأنها الدافع اليقيني . قال ابن القيم : ولا يقف ظهور الحق على أمر معين لا فائدة في تخصيصه به ، مع مساواة غيره في ظهور الحق ، أو رجحانه عليه ترجيحًا لا يمكن جحده ودفعه ، كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة وبيده عمامة ، وآخر خلفه مكشوف الرأس يعدو إثره ، ولا عادة له بكشف رأسه ، فبينة الحال ودلالته هنا تفيد من ظهور صدق المدعي أضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد ، فالشارع لا يهمل مثل هذه البينة والدلالة ، ويضيع حقًا يعلم كل أحد ظهوره وحجته . وذكر الأحناف من أمثلتها أيضًا : إذا اختلف رجلان في سفينة فيها دقيق ، وكان أحدهما تاجرًا والآخر ملاحًا ، وليس لأحدهما بينة ، فالدقيق يكون للأول ، والسفينة للثاني . وكذلك يعد منها ثبوت نسب الولد من الزوج ، عملًا بالحديث الشريف « الولد للفراش » [البخاري (٢٠٥٣، ٦٧٤٩) ومسلم (١٤٥٧، ٣٦)] .

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت : وعند الحنابلة ، أنه إذا اختلف شخصان ووجد ظاهر لأحدهما عمل به ، فإن تنازع الزوجان في متاع البيت ، فما يصلح للرجل فهو له ، وما يصلح للمرأة فهو لها ، وما يصلح لهما يقسم بينهما مناصفة . وإن كان بأيديهما مختلفًا ومتصلًا ، فإن قويت يد أحدهما ، مثل حيوان يسوقه شخص ويركبه شخص آخر ، فهو للراكب لقوة يده .

البينة الخطية ، والوثائق الموثوق بها . لما اعتاد الناس التعامل بالصكوك ، واعتمدوا عليها ، أفتى بعض العلماء من المتأخرين بقبول الخط والعمل به ، وأخذت بذلك مجلة الأحكام العدلية ، وقبلت الإثبات بصكوك الدين ، وقيود التجار ، وغيرها ، إذا كانت سالمة من شبهة التزوير والتصنع ، واعتبرت الإقرار بالكتابة كالإقرار باللسان ، وكذلك يعمل بالأوراق الرسمية ، إذا كانت خالية من التزوير والفساد .

التناقض قسمان :

١ ـ تناقض الشهود . ٢ ـ تناقض المدعي .

تناقض الشهود أو رجوعهم عن الشهادة : إذا أدى الشهود الشهادة ، ثم رجعوا عنها في حضور القاضي قبل إصدار الحكم ، تكون شهادتهم كأن لم تكن ويعزرون . وهذا رأي جمهور الفقهاء . أما إذا رجع

الشهود عن الشهادة بعد الحكم في جمهور الفقهاء ، فلا ينقض الحكم الذي حكم به ، ويضمن الشهود المحكوم به . وقد روي ، أن رجلين شهدا عند الإمام علي كرم الله وجهه ، على آخر بسرقة فقطع يده ، ثم عادا بعد ذلك برجل غيره قائلين : إنما السارق هذا . فقال علي : لا أصدقكما على هذا الآخر وأضمنكما دية يد الأول ، ولو أني أعلمكما فعلتما ذلك عمدًا ، قطعت أيديكما . وعلل شهاب الدين القرافي رأي الجمهور هذا بقوله : «إن الحكم ثبت بقول عدول وسبب شرعي ، ودعوى الشهود بعد ذلك الكذب اعتراف منهم أنهم فسقة ، والفاسق لا ينقض الحكم بقوله ، فيبقى الحكم على ما كان عليه» . وذهب ابن المسيب ، والأوزاعي ، وأهل الظاهر ، إلى نقض الحكم عند الرجوع عن الشهادة في كلّ الأحوال ؛ لأن الحكم ثبت بالشهادة ، فإذا رجع الشهود زال ما ثبت به الحكم . وكذلك سائر الحدود والقصاص عند بعض الفقهاء ، لا ينفذ الحكم إذا رجع الشهود قبل التنفيذ ؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات .

تَناقُض المدعي : إذا سبق كلام من المدعي مناقض لدعواه ، بطلت الدعوى . فإذا أقر بمال لغيره ، ثم ادعى أنه له ، فهذا الادعاء متناقض لإقراره مبطل لدعواه ومانع من قبولها . وإذا أبرأ أحد آخر من جميع الدعاوى ، فلا يصح له أن يدعي عليه بعد ذلك مالاً لنفسه .

نقضُ بينة المدعي : يجوز للمدعى عليه أن يقدم البينة التي يدفع بها دعوى المدعي ؛ ليثبت براءة ذمته ، إذا كانت لديه هذه البينة . فإذا لم تكن له مثل هذه البينة ، جاز له أن يقدم بينة تشهد بالطعن في عدالة الشهود ، وتجريح بينة المدعي .

تعارضُ البينتين : وإذا تعارضت البينتان ولم يوجد ما يرجح إحداهما ، قُسِّم المدّعى بين المدعي والمدعى عليه ؛ فعن أبي موسى ، أن رجلين ادعيا بعيرًا على عهد رسول الله ﷺ ، فبعث كلّ واحد منهما بشاهدين ، فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين . رواه أبو داود ، والحاكم ، والبيهقي . [أبو داود (٣٦١٣) ، والحاكم (٤/ ٩٥) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٥٤)] . وأخرج أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي من حديث أبي موسى ، أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابة ، ليس لواحد منهما بينة ، فجعلها بينهما نصفين . [أحمد (٤/ ٤٠٢) ، وأبو داود (٣٦١٣) والنسائي (٨/ ٢٤٨) وابن ماجه (٢٣٣٠)] وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . فإن كان المدّعى في يد أحدهما ، فعلى خصمه البينة ، وإن لم يأت بها ، فالقول لصاحب اليد مع يمينه . وكذلك لو أقام كلّ واحد منهما البينة ، كانت اليد مرجحة للشهادة ؛ فعن جابر ، أن رجلين اختصما في ناقة ، فقال كلّ واحد منهما : نتجت عندي . وأقام بينة ، فقضى بها رسول الله ﷺ للذي هي في يده . أخرجه البيهقي ، ولم يضعّف إسناده ، وأخرج الشافعي نحوه . [البيهقي (١٠/ ٢٥٦)] .

تحليفُ الشاهدِ اليمينَ : إن عدالة الشهود في هذا الزمن قد أصبحت غير معلومة ، فوجب تقويتها باليمين . وقد جاء في «مجلة الأحكام العدلية» : إذا ألح المشهود عليه على الحاكم قبل الحكم بتحليف الشهود ، أنهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين ، وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين ، كان للحاكم أن يحلّف الشهود ، وأن يقول لهم : إن حلفتم قبلت شهادتكم ، وإلا فلا . وقد ذهب إلى هذا ابن أبي ليلى ،

ما ينبغي أن يكون عليه الحبس: ينبغي أن يكون الحبس واسعاً، وأن ينفق على من في الحبس من بيت المال، وأن يعطى كل واحد كفايته من الطعام واللباس. ومنع المساجين مما يحتاجون إليه من الغذاء والكساء، والمسكن الصحي، جور يعاقب الله عليه: فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»[1]. [البخاري (٢٣٦٥، ٣٤٨٢) ومسلم (٢٢٤٢)].

الإكراه

تعريفه: الإكراه في اللغة: حمل الإنسان على أمر لا يريده طبعاً أو شرعاً، والاسم منه الكُرْه. وفي الشرع: حمل الغير على ما يكره بالوعيد بالقتل، أو التهديد بالضرب، أو السجن، أو إتلاف المال، أو الأذى الشديد، أو الإيلام القوي. ويشترط فيه أن يغلب على ظن المكرَه إنفاذ ما توعده به المكرِه. ولا فرق بين إكراه الحاكم، أو اللصوص، أو غيرهم. قال عمر: ليس الرجل أمين على نفسه إذا أجعته، أو أوثقته، أو ضربته. وقال ابن مسعود: ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدرأ عني سوطاً أو سوطين، إلا كنت متكلماً به. وقال ابن حزم: ولا يعرف له من الصحابة مخالف.

أقسام الإكراه: الإكراه ينقسم إلى قسمين:

١- إكراه على كلام.

٢- إكراه على فعل.

الإكراه على الكلام: والإكراه على الكلام لا يجب به شيء؛ لأن المكره غير مكلف.

فإذا نطق بكلمة الكفر فإنه لا يؤاخذ، وإذا قذف غيره فلا يقام عليه الحد، وإن أقر فلا يؤخذ بإقراره.

وإذا عقد عقد زواج، أو هبة، أو بيع، فإن عقده لا ينعقد، وإذا حلف أو نذر، فإنه لا يلزمه شيء، وإذا طلق زوجته أو راجعها فإن طلاقه لا يقع، ورجعته لا تصح. والأصل في هذا قول الله سبحانه: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ[2] بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦)﴾ [النحل: ١٠٦].

سبب نزول الآية: والسبب في نزول هذه الآية ما ذكره ابن كثير في «التفسير» عن أبي عبيدة محمد بن عمار بن ياسر، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه، حتى قاربهم[3] في بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئناً بالإيمان. قال النبي ﷺ: «إن عادوا فعد». [تفسير ابن كثير (٢/ ٧٢٦)].

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) أي طاب به نفساً واختاره إيثاراً للدنيا الفانية على الآخرة الباقية.

(٣) أي اقترب من مرادهم.

ورواه البيهقي بأبسط من ذلك، وفيه أنه سبَّ النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير، فشكا إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما تُركتُ حتى سببتك، وذكرت آلهتهم بخير. قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئنًا بالإيمان. فقال: «إن عادوا فعد». وفي ذلك أنزل الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾. [السيوطي (٨/ ٢٠٨)].

شمولُ الآيةِ الكفرَ وغيرَه: والآية وإن كانت خاصة بالتلفظ بكلمة الكفر، إلا أنها تعم غيره. قال القرطبي: لما سمح الله ﷻ بالكفر به، وهو أصل الشريعة عند الإكراه، ولم يؤاخذ به، حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤاخذ به، ولم يترتب عليه حكم، وبه جاء الأثر المشهور عن النبي ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». [سبق تخريجه]. والخبر وإن لم يصح سنده، فإن معناه صحيح باتفاق العلماء. قاله القاضي أبو بكر بن العربي. وذكر أبو محمد عبد الحق، أن إسناده صحيح، قال: وقد ذكره أبو بكر الأصيلي في «الفوائد» وابن المنذر في «كتاب الإقناع» ا. هـ.

العزيمةُ عند الإكراه على الكفرِ أفضلُ: وإذا كان النطق بكلمة الكفر عند الإكراه رخصة، فإن الأفضل الأخذ بالعزيمة والصبر على التعذيب، ولو أدى ذلك إلى القتل إعزازًا للدين، كما فعل ياسر وسمية، وليس ذلك من إلقاء النفس إلى التهلكة، بل هو كالقتل في الغزو كما صرح به العلماء. وقد أخرج ابن أبي شيبة، عن الحسن، وعبد الرزاق في «تفسيره» عن معمر: أن مسيلمة أخذ رجلين فقال لأحدهما: ما تقول في محمد؟ قال: رسول الله. قال: فما تقول فيَّ؟ فقال: أنت أيضًا. فخلاه، وقال للآخر: ما تقول في محمد؟ قال: رسول الله. قال: فما تقول فيَّ؟ فقال: أنا أصم. فأعاد عليه ثلاثًا. فأعاد ذلك في جوابه فقتله، فبلغ رسول الله ﷺ خبرهما فقال: «أما الأول: فقد أخذ برخصة الله ـ تعالى ـ وأما الثاني، فقد صدع بالحق فهنيئًا له». [ذكره السيوطي في الدر المنثور (٤/ ١٣٣)].

الإكراهُ على الفعل: والقسم الثاني، الإكراه على الفعل، وهو ينقسم إلى قسمين:

١ ـ ما تبيحه الضرورة.

٢ ـ ما لا تبيحه الضرورة.

فالأول، مثل الإكراه على شرب الخمر، أو أكل الميتة، أو أكل لحم الخنزير، أو أكل مال الغير أو ما حرم الله، فإنه في هذه الحال يباح تناول هذه الأشياء، بل من العلماء من يرى وجوب التناول حيث لم يكن له خلاص إلا به، ولا ضرر فيه لأحد. ولا تفريط فيه في حق من حقوق الله، والله ـ تعالى ـ يقول: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. وكذلك من أكره على إفطار رمضان، أو الصلاة لغير القبلة، أو السجود لصنم أو صليب، فيحل له أن يفطر، ويصلي إلى أي جهة، ويسجد ناويًا السجود لله ـ جل شأنه ـ.

والثاني، مثل الإكراه على القتل، والجراح، والضرب، والزنى، وإفساد المال، قال القرطبي: أجمع

العلماء على أن من أكره على قتل غيره ، أنه لا يجوز له الإقدام على قتله ، ولا انتهاك حرمته بجلد أو غيره ، ويصبر على البلاء الذي نزل به ، ولا يحل له أن يفدي نفسه بغيره ، ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة .

لا حد على مكره : ولو قدر أن رجلاً استكره على الزنى فزنى ، فإنه لا يقام عليه الحد . وكذلك المرأة إذا أكرهت على الزنى ، فإنه لا حد عليها ؛ لقول رسول الله ﷺ : «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه» (سبق تخريجه) .

ويرى مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وعطاء ، والزهري ، أنه يجب لها صداق مثلها .

اللبـــاس

اللباس من النعم التي أنعم الله بها على عباده، يقول الله - تعالى -: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وينبغي أن تكون حسنة، جميلة، نظيفة، والله - تعالى - يقول: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١، ٣٢].

وعن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر». فقال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا ونعله حسنة. قال: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس». أي: إنكار الحق، واحتقار الناس رواه مسلم والترمذي. [مسلم (٩١) والترمذي (١٩٩٩) والحاكم (١/ ٢٦)]. وروى الترمذي، أن الرسول ﷺ قال: «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود، فنظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود». [الترمذي (٢٧٩٩)].

حكمه: واللباس منه ما هو واجب، ومنه ما هو مندوب، ومنه ما هو حرام.

اللباس الواجب: فالواجب من اللباس ما يستر العورة، وما يقي الحر والبرد، وما يستدفع به الضرر؛ فعن حكيم بن حزام، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملكت يمينك». قلت: يا رسول الله، فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت ألا يراها أحد فلا يرينها». فقلت: فإن كان أحدنا خاليًا؟ قال: «فالله - تبارك وتعالى - أحق أن يستحيا منه». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه. [أحمد (٥/ ٣) وأبو داود (٤٠١٧) والترمذي (٢٧٦٩) وابن ماجه (١٩٢٠)].

اللباس المندوب: والمندوب من اللباس ما فيه جمال وزينة؛ فعن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم قادمون على إخوانكم؛ فأصلحوا رحالكم وأصلحوا لباسكم، حتى تكونوا كأنكم شامة في الناس، فإن الله لا يحب الفحش ولا التفحش». رواه أبو داود. [أبو داود (٤٠٨٩)]. وعن أبي الأحوص، عن أبيه، قال: أتيت النبي ﷺ في ثوب دون، فقال: «ألك مال؟». قال: نعم. قال: «من أي المال؟». قال: قد آتاني الله من الإبل، والغنم، والخيل، والرقيق. قال: «فإذا آتاك الله مالًا، فلير أثر نعمة الله عليك وكرامته». رواه أبو داود. [أبو داود (٤٠٦٣)].

ويتأكد ذلك عند العبادة، وفي الجمعة، والعيدين، وفي المجتمعات العامة. فعن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «ما على أحدكم إن وجد[1] سعة أن يتخذ ثوبين لجمعته، سوى ثوبي مهنته؟». رواه أبو داود. [أبو داود (١٠٧٨) وابن ماجه (١٠٩٦)].

---

(١) أي: ذا وسعة.

اللباس المحرم : أما اللباس الحرام ، فهو لباس الحرير والذهب للرجال ، ولبس الرجل ما يختص بالنساء من ملابس ، ولبس النساء ما يختص بالرجال من ملابس ، ولبس ثياب الشهرة والاختيال ، وكل ما فيه إسراف .

لُبْسُ الحرير والجلوسُ عليه : جاءت الأحاديث مصرحة بتحريم لبس الحرير والجلوس عليه بالنسبة للرجال ، نذكرها فيما يلي :

١ـ فعن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « لا تلبسوا الحرير؛ فإن من لبسه في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨٣٠) ومسلم (٢٠٦٩)] .

٢ـ وعن عبد الله بن عمر ، أن عمر رأى حلة من إستبرق تباع ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، ابتع هذه فتجمل بها للعيد والوفود . فقال رسول الله ﷺ : « إنما هذه لباس من لا خلاق له » . ثم لبث عمر ما شاء الله أن يلبث ، فأرسل ﷺ إليه بجبة ديباج ، فأتى عمر النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، قلت : « إنما هذه لباس من لا خلاق له » . ثم أرسلت إلي بهذه ! فقال النبي ﷺ : « إني لم أرسلها إليك لتلبسها ، ولكن لتبيعها وتصيب بها حاجتك » . رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . [البخاري (٨٨٦) ومسلم (٢٠٦٨/٦)] .

٣ـ وعن حذيفة ، قال : نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه ، وقال : « هو لهم في الدنيا ، ولنا في الآخرة » . رواه البخاري . [البخاري (٥٨٣٧)] .

بمقتضى هذه الأحاديث ذهب الجمهور من العلماء إلى تحريم لبس الحرير والافتراش[1] بل ذكر المهدي في « البحر » أنه مجمع عليه . وحكى القاضي عياض عن جماعة إباحته ، منهم ابن عُلية . واستدلوا على قولهم هذا بالأحاديث الآتية :

١ـ عن عقبة ، قال : أهدي إلى رسول الله ﷺ فروج حرير[2] ، فلبسه ثم صلى فيه ، ثم انصرف فنزعه نزعًا عنيفًا شديدًا كالكاره له ، ثم قال : « لا ينبغي هذا للمتقين » . رواه البخاري ومسلم .

٢ـ وعن المِسْوَر بن مَخْرمة ، أنه قدمت للنبي ﷺ أقبية ، فذهب هو وأبوه للنبي ﷺ لشيء منها ، فخرج النبي ﷺ وعليه قباء من ديباج مزرر ، فقال : « يا مخرمة ، خبأنا لك هذا » . وجعل يريه محاسنه ، وقال : « أرضي مخرمة؟ » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨٦٢) ومسلم (١٠٥٨)] .

٣ـ وعن أنس ، أنه ﷺ لبس مُسْتُقة[3] من سندس[4] أهداها له ملك الروم ، ثم بعث بها إلى جعفر

---

(١) يرى أبو حنيفة وابن الماجشون من المالكية وبعض الشافعية جواز افتراش الحرير والجلوس عليه لأن النهي عن اللبس فقط . وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة .

(٢) قباء مفتوح من الخلف .

(٣) فروة طويلة الكمين .

(٤) رفيع الحرير .

فلبسها، ثم جاءه فقال: «إني لم أعطكها لتلبسها». قال: فما أصنع؟ قال: «أرسل بها إلى أخيك النجاشي». رواه أبو داود. [أبو داود (٤٠٤٧)].

٤- ولبس الحرير أكثر من عشرين صحابيًا، منهم أنس، والبراء بن عازب. رواه أبو داود.

وأجاب الجمهور عن أدلة القائلين بالجواز بالأدلة الدالة على التحريم التي ذكرناها أولًا، وقالوا: إن حديث عقبة فيه: «أنه لا ينبغي هذا للمتقين». [سبق تخريجه]. فإذا كان لبسه لا يلائم المتقين، فهو بالتحريم أجدر. وقالوا في حديث المسور، وحديث أنس: إنهما من قبيل الأفعال، فلا تقاوم الأقوال الدالة على التحريم. على أنه لا نزاع أن النبي ﷺ كان يلبس الحرير، ثم كان التحريم آخر الأمرين. كما يشعر بذلك حديث جابر، قال: لبس النبي ﷺ قباء له من ديباج أهدي إليه، ثم أوشك أن نزعه وأرسل به إلى عمر بن الخطاب، فقيل: قد أوشكت ما نزعته يا رسول الله! قال: «نهاني عنه جبريل عليه السلام». فجاءه عمر يبكي، فقال: يا رسول الله، كرهت أمرًا وأعطيتنيه، فما لي؟ قال: «ما أعطيتك لتلبسه، وإنما أعطيتك تبيعه». فباعه بألفي درهم. رواه أحمد وروى مسلم نحوه. [أحمد (٣/ ٢٠٠ و١٤٦)]. وقالوا أيضًا: حديث أنس في سنده علي بن زيد بن جدعان، لا يحتج بحديثه. وقالوا: إن ما لبسه الصحابة كان خزًّا، وهو ما نسج من صوف وإبريسم. وقال الخطابي: يشبه أن تكون المستقة مكففة بالسندس.

رأي الشوكاني: وقال الشوكاني: إن أحاديث النهي تدل على الكراهة، جمعًا بينها وبين أدلة الجواز. قال في «نيل الأوطار»: ويمكن أن يقال: إن لبسه ﷺ لقباء الديباج، وتقسيمه الأقبية بين أصحابه، ليس فيه ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي، كما أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه، فيكون قرينة صارفة تنتهي إلى الكراهة، ويكون ذلك جمعًا بين الأدلة. ومن مقربات هذا ما تقدم أنه لبسه عشرون صحابيًا، ويبعد كل البعد أن يقدموا على ما هو محرم في الشريعة، ويبعد أيضًا أن يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه، فقد كان ينكر بعضهم على بعض ما هو أخف من هذا.

إباحة الحرير للنساء، وعند الأعذار واليسير منه: هذا الحكم بالنسبة للرجال. أما النساء، فإنه يحل لهن لبس الحرير وافتراشه. كما يحل للرجال عند وجود عذر، وقد جاء في ذلك من النصوص ما يلي:

١- عن علي كرم الله وجهه، قال: أُهديت للنبي ﷺ حلة سيراء[1]، فبعث بها إليّ فلبستها، فعرفت الغضب في وجهه، فقال: «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، إنما بعثت بها إليك لتشققها خمرًا بين النساء». رواه البخاري ومسلم. [البخاري (٢٦١٤) و(٥٣٦٦)، ومسلم (٢٠٧١)].

٢- وعن أنس، أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير؛ لحكة كانت بهما. رواه البخاري ومسلم. [البخاري (٥٨٣٩)، ومسلم (٢٠٧٦)].

قال في «الروضة الندية»: لأنه لم يقصد به حينئذ الإرفاه، وإنما قصد به الاستشفاء.

---

(١) التي فيها خطوط كالسيور، وهي بردة من الحرير أو اختلط فيها الحرير. وقيل: هي غير ذلك.

٣ـ وعن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير « إلا موضع إصبعين ، أو ثلاثة ، أو أربعة » . رواه مسلم وأصحاب السنن . [البخاري (٥٨٢٨) ومسلم (١٥ - ٢٠٦٩)] .

قال في « الحجة البالغة » : لأنه ليس من « باب اللباس » ، وربما تقع الحاجة إلى ذلك .

الحرير المخلوط بغيره : كل ما تقدم خاص بالحرير الخالص . أما الحرير المخلوط بغيره فعند الشافعية ، أن الثوب إذا كان أكثره من الحرير فهو حرام ، وإن كان نصفه فما دونه من الحرير فليس بحرام . فهم يرون أن للأكثر حكم الكل . قال النووي : أما المختلط من حرير وغيره ، فلا يحرم إلا أن يكون الحرير أكثر وزنًا .

جواز لبس الصبيان للحرير : وأما الصبيان[1] من الذكور ، فيحرم عليهم أيضًا عند أكثر الفقهاء ، لعموم النهي عن اللبس . وأجازه الشافعية . قال النووي : وأما الصبيان ، فقال أصحابنا : يجوز إلباسهم الحلي والحرير في يوم العيد ؛ لأنه لا تكليف عليهم . وفي جواز إلباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه ؛ أصحها ، جوازه . والثاني ، تحريمه . والثالث ، يحرم بعد سن التمييز .

* * *

---

(١) الحرمة على الأولياء لا على الصبيان لأنهم غير مكلفين .

وأبو داود (٤٠٤٤) والترمذي (١٧٢٠) والنسائي (٨/ ١٩١)]. هذه أدلة الجمهور لتحريم خاتم الذهب. قال النووي: وكذا لو كان بعضه ذهبًا وبعضه فضة. وذهب جماعة من العلماء إلى كراهة التختم بالذهب للرجال كراهة تنزيه. ونقل لبسه جماعة من الصحابة: منهم سعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، وصهيب، وحذيفة، وجابر بن سمرة، والبراء بن عازب، ولعلهم حسبوا أن النهي للتنزيه.

آنية الذهب والفضة: يحرم الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة، لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء [1]. وإنما يحل للنساء التحلي بهما تزينًا وتجملًا، كما تقدم. وليس الأكل والشرب من هذه الأواني مما أحله الله لهن. ودليل ذلك الأحاديث الآتية:

١ - عن حذيفة، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها [2] فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة». رواه البخاري ومسلم. [البخاري (٥٤٢٦) ومسلم (٢٠٦٧)].

٢ - وعن أم سلمة، أن النبي ﷺ قال: «إن الذي يشرب في آنية الفضة، إنما يجرجر [3] في بطنه نار جهنم». رواه البخاري ومسلم. [البخاري (٥٦٣٤) ومسلم (٢٠٦٥)]. وفي رواية لمسلم: «إن الذي يأكل أو يشرب في إناء الذهب أو الفضة ....». [مسلم (٢٠٦٥)].

ويرى بعض الفقهاء الكراهة دون التحريم، وقالوا: إن الأحاديث التي وردت في هذا لمجرد التزهيد. ورد ذلك بالوعيد عليه في حديث أم سلمة المذكور. وألحق جماعة من الفقهاء أنواع الاستعمال الأخرى، كالتطيب، والتكحل من أواني الذهب والفضة بالأكل والشرب. ولم يسلم بذلك المحققون. وفي حديث أحمد، وأبي داود: «عليكم بالفضة، فالعبوا بها لعبًا». [أحمد (٢/ ٣٣٤) وأبو داود (٤٢٣٦)] من حديث أبي هريرة. ما يؤكد ما ذهب إليه المحققون. وفي «فتح العلام»: الحق عدم تحريم غير الأكل والشرب، ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذه من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره؛ لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب، فعدلوا عنه إلى الاستعمال، وهجروا العبارة النبوية وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم. انتهى. وجمهور الفقهاء على منع اتخاذ الأواني منهما بدون استعمال، ورخص فيه طائفة.

الآنية من غير الذهب والفضة: أما اتخاذ الأواني من الجواهر النفيسة، وإن كانت أعلى قيمة من الذهب والفضة، فيجوز؛ لأن الأصل في الأشياء الحل، ولم يرد دليل يدل على التحريم.

جواز اتخاذ السن والأنف من الذهب: يجوز للشخص أن يتخذ سنًّا من الذهب وأنفًا منه، إذا احتاج

---

(١) وكما يحرم الأكل والشرب في الأواني المطلية بالذهب والفضة إن كان يمكن فصل الذهب أو الفضة من الإناء، فإن لم يمكن فصلهما كان مجرد طلاء فقط فإنه لا يحرم.

(٢) واحدتها صحفة وهي إناء يسع ما يشبع الخمسة.

(٣) يصب.

إلى شيء من ذلك . وروى الترمذي ، عن عرفجة بن أسعد ، قال : أُصيب أنفي يوم الكُلاب ، فاتخذت أنفًا من وَرِق فأنتن عليّ ، فأمرني النبي ﷺ أن أتخذ أنفًا من ذهب . [الترمذي (١٧٧٠)].

قال الترمذي : روي عن غير واحد من أهل العلم ، أنهم شدوا أسنانهم بالذهب . وروى النسائي : قال معاوية ، وعنده جمع من المهاجرين والأنصار : أتعلمون أن النبي ﷺ نهى عن لُبس الحرير؟ قالوا : اللهم نعم . قال : ونهى عن لبس الذهب إلا مقطعًا[1]؟ قالوا : اللهم نعم . [النسائي (٨/ ١٦٣)].

تشبُّه النساء بالرجال : أراد الإسلام أن تكون طبيعة المرأة متميزة ، وأن يكون مظهرها صورة صادقة لهذه الطبيعة ، كما أراد ذلك للرجل ، فنهى كلاًّ منهما أن يتشبه بالآخر ، وحرم عليه ذلك ، سواء أكان التشبه في اللباس ، أم الكلام ، أم الحركة ، أم غير ذلك . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : «لعن رسول الله ﷺ المخنثين[2] من الرجال ، والمترجلات[3] من النساء» . رواه البخاري [أحمد (١/ ٣٣٩)] . وفي رواية : لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال . رواه البخاري . [أحمد (١/ ٢٢٧) ، والبخاري (٥٨٨٥ و ٦٨٣٤) ، وأبو داود (٤٠٩٧) ، والترمذي (٢٧٨٤) ، وابن ماجه (١٩٠٤)].

وعن أبي هريرة ، قال : «لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لِبسة المرأة ، والمرأة تلبس لبسة الرجل» . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . [أحمد (٢/ ٣٢٥) ، وأبو داود (٤٠٩٨)].

لباس الشُّهرة : وهو الثوب الذي يشتهر لابسه بين الناس ، ويلحق بالثوب غيره من الملابس مما يشتهر به اللابس له ، وهو حرام .

١- حديث ابن عمر ، قال الرسول ﷺ : «من لبس ثوب شهرة في الدنيا ، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه مختصرًا ، ورجال إسناده ثقات . [أحمد ([illegible]) ، وأبو داود (٤٠٢٩) ، وابن ماجه (٣٦٠٦)].

٢- وعنه أيضًا ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء»[4] . رواه البخاري ومسلم . [أبو داود (٤٠٨٥) ، والنسائي (٨/ ٢٠٦) ، وابن ماجه (٣٥٧١)].

٣- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : «كل واشرب ، والبس ، وتصدق في غير سرف ولا مخيلة» . أخرجه أبو داود ، وأحمد ، وذكره البخاري تعليقًا . [أحمد (٢/ ١٨٢) ، والبخاري (١٠/ ٢٥٢) معلقًا ، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر رقم (٦٩)].

النهي عن أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها .

١- عن أبي هريرة ، أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن لي ابنة عروسًا وقد تمرق

---

(١) أي قطعًا يسيرة كالخاتم .
(٢) المخنث : من فيه انخناث وهو التكسر والتثني كما تفعل النساء .
(٣) المترجلة : هي التي تتشبه بالرجال في الهيئة والقول والفعل والأحوال .
(٤) الخيلاء : الكبر والبطر .

شعرها من حصبة، أفأصله؟ فقال النبي ﷺ: «لعن الله الواصلة (1) والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة» (البخاري (5941) ومسلم (2122/115) من حديث أسماء).

2. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لعن الله الواشمات (2) والمستوشمات، والنامصات (3) والمتنمصات (4)، والمتفلجات (5) للحسن المغيرات خلق الله». فبلغ ذلك امرأة من بني أسد تقرأ القرآن يقال لها أم يعقوب، فأتته فكلمته، فقال: «ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله». فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لوحي المصحف فما وجدته. قال: والله لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: 7) رواه الجماعة إلا الترمذي. (البخاري (4886) ومسلم (2125/120)).

3. وعنه قال: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النامصة، والواشرة، والواصلة، والواشمة، إلا من داء. أبو داود (4170).

وفي «نيل الأوطار» قال: والوصل حرام؛ لأن اللعن لا يكون على أمر غير محرم. قال النووي: وهذا هو الظاهر المختار. قال: وقد فصله أصحابنا، فقالوا: إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف، وسواء كان شعر رجل أو امرأة، وسواء شعر المحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف؛ لعموم الأدلة، ولأنه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي وسائر أجزائه لكرامته، بل يدفن شعره وظفره وسائر أجزائه. وإن وصلته بشعر غير آدمي، فإن كان شعرا نجسا وهو شعر الميتة، وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته، فهو حرام أيضا للحديث، ولأنه حمل نجاسة في صلاتها وغيرها عمدا. وسواء في هذين النوعين المزوجة وغيرها من النساء والرجال. وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد، فهو حرام أيضا، وإن كان فثلاثة أوجه: أحدها: لا يجوز لظاهر الأحاديث. والثاني: يجوز. وأصحها عندهم: إن فعلته بإذن الزوج أو السيد جاز، وإلا فهو حرام. انتهى.

أما وصل الشعر بغير آدمي، كالحرير، والصوف، والكتان، أو نحوها، فقد أجازه سعيد بن جبير، وأحمد، والليث. قال القاضي عياض: فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر، فليس بمنهي عنه؛ لأنه ليس بوصل، ولا هو في معنى مقصود الوصل، وإنما هو للتجمل والتحسين.

وكما يحرم وصل الشعر على النحو المتقدم ذكره، فإنه يحرم إزالة الشعر -أي: شعر المرأة- ونتفه من الوجه، إلا إذا نبتت لها لحية أو شوارب، فإنه لا يحرم إزالته، بل يستحب. كما ذكره النووي وغيره.

والتفليج، ويقال له: الوشر. قال النووي: وهذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها.

---

(1) الواصلة: وصل الشعر بشعر آخر.
(2) الواشم: غرز إبرة ونحوها في الجلد حتى يسيل الدم ثم يذر عليه كحل ونحوه حتى يخضر.
(3) النامصة: التي تنتف شعرها بالمنماص (المنقاش) من وجهها.
(4) المتنمصة: الطالبة لذلك.
(5) المتفلجات: اللاتي يبردن ما بين الثنايا والرباعيات أو ترقق الأسنان لتظهر رفيعة في تناسق.

قال في « نيل الأوطار » : ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو فيما إذا كان لقصد التحسين ، لا لداء وعلة ، فإنه ليس بمحرم ، وظاهر قوله : « المغيرات خلق الله » أنه لا يجوز تغيير شيء من الخلقة عن الصفة التي هي عليها .

قال أبو جعفر الطبري : في هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص ، التماسًا للتحسين لزوج أو غيره ، كما لو كان لها سن زائدة أو عضو زائد ، فلا يجوز لها قطعه ولا نزعه لأنه من تغيير خلق الله .

وهكذا لو كان لها أسنان طوال ، فأرادت تقطيع أطرافها . وهكذا قال القاضي عياض وزاد : إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة ، وتتضرر بها ، فلا بأس بنزعها . اهـ

* * *

التصوير

حرمةُ التصويرِ وصناعةِ التماثيلِ : جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بالنهي عن صناعة التماثيل ، وعن تصوير ما فيه روح؛ سواء أكان إنسانًا ، أم حيوانًا ، أم طيرًا. أما ما لا روح فيه ، كالأشجار ، والأزهار ، ونحوها ، فإنه يجوز تصويره .

١- فعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من صور صورة في الدنيا ، كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بنافخ » . أخرجه البخاري . [البخاري (٥٩٦٣) ومسلم (٢١١٠)].

٢- وعن رسول الله ﷺ : « إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة ، الذين يصورون هذه الصور » . [البخاري (٥٩٥٠ و٥٩٦١) ومسلم (٢١٠٩)] .

٣- وروى مسلم ، أن رجلًا جاء ابن عباس ، فقال : إني أصور هذه الصور فأفتني فيها . فقال له : ادن مني ، فدنا منه ، ثم أعادها ، فدنا منه ، فوضع يده على رأسه فقال : أنبئك بما سمعت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صوّرها نفس ، فتعذبه في جهنم » . [البخاري (٢٢٢٥) ومسلم (٢١١٠)] . وقال : إن كنت لا بد فاعلًا ، فاصنع الشجر وما لا نفس له .

٤- وعن علي ، قال : كان رسول الله ﷺ في جنازة ، فقال : « أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثنًا إلا كسره ، ولا قبرًا إلا سواه ، ولا صورة إلا لطخها؟ » فقال رجل : أنا يا رسول الله . قال : فهاب أهل المدينة ، فانطلق الرجل ثم رجع ، فقال : يا رسول الله ، لم أدع بها وثنًا إلا كسرته ، ولا قبرًا إلا سويته ، ولا صورة إلا لطختها . ثم قال الرسول ﷺ : « من عاد إلى صنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » . رواه أحمد بإسناد جيد . [أحمد (١/ ٨٧)] .

إباحةُ صورِ لعبِ الأطفالِ : ويستثنى من هذا لعب الأطفال ، كالعرائس ، ونحوها ، فإنه يجوز صنعها وبيعها؛ للأحاديث الآتية :

١- عن عائشة ، قالت : كنت ألعب بالبنات [١] ، فربما دخل علي رسول الله ﷺ وعندي الجواري [٢] ، فإذا دخل خرجن ، وإذا خرج دخلن » . رواه البخاري وأبو داود . [البخاري (٦١٣٠) ومسلم (٢٤٤٠)] .

٢- وعنها ، أن النبي ﷺ قدم عليها من غزوة تبوك أو خيبر ، وفي سهوتها [٣] ستر ، فهبت الريح فكشفته عن بنات لعائشة لُعَب ، فقال : « ما هذا يا عائشة؟ » . قالت : بناتي . ورأى بينهن فرسًا له

(١) البنات : صور البنات كانت تلعب بها .
(٢) الجواري : جمع جارية وهي الشابة الصغيرة .
(٣) الرف .

جناحان من رقاع ، فقال : « ما هذا الذي أرى وسطهن؟ » . قالت : فرس . قال : « وما هذا الذي عليه؟ » . قالت : جناحان . قال : « فرس له جناحان! » . قالت : أما سمعت أن لسليمان خيلاً لها أجنحة . قالت : فضحك رسول الله ﷺ ؛ حتى بدت نواجذه . رواه أبو داود والنسائي . [أبو داود (٤٩٣٢)].

النهي عن وضع الصور في البيت : وكما يحرم صنع التماثيل والصور ، يحرم اقتناؤها ووضعها في البيت ، ومن الواجب كسرها ، حتى لا تبقى على صورة التمثال .

١- روى البخاري ، أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب[1] إلا نقضه . [البخاري (٥٩٥٢)].

٢- ويروى ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل » . رواه البخاري ومسلم [البخاري (٥٩٤٩) ومسلم (٢١٠٦/٨٣)].

الصور التي لا ظل لها : كل ما سبق ذكره خاص بالصور المجسمة التي لها ظل . أما الصور التي لا ظل لها ، كالنقوش في الحوائط وعلى الورق ، والصور التي توجد في الملابس والستور ، والصور الفوتوغرافية ، فهذه كلها جائزة . وكانت ممنوعة في أول الأمر ، ثم رخص فيها بعد ، والذي يدل على المنع ما ذكرته السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل علي رسول الله ﷺ وقد سترت سهوة[2] لي بقرام[3] فيه تماثيل ، فلما رآه هتكه وتلون وجهه ، وقال : « يا عائشة ، أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة ، الذين يضاهون بخلق الله » . [البخاري (٥٩٥٤) ومسلم (٢١٠٧)] . قالت عائشة : فقطعناه ، فجعلنا منه وسادة أو وسادتين .

والذي يدل على الترخيص ما رواه بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن :

١- أبي طلحة ، عن النبي ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصورة » . قال بسر : ثم اشتكى زيد فعدناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لعبيد الله ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول؟ فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال : « إلا رقماً في ثوب » . رواه الخمسة . [مسلم (٨٥/٢١٠٦) وأبو داود (٤١٥٥)].

٢- وعن عائشة ، قالت : كان لنا ستر فيه تمثال طائر ، وكان الداخل إذا دخل استقبله ، فقال رسول الله ﷺ : « حولي هذا؛ فإني كلما دخلت فرأيته ، ذكرت الدنيا » . رواه مسلم . [أحمد (٦/ ٤٩ و ٥٣) ومسلم (٢١٠٧/ ٨٨ و ٩٠)].

فهذا الحديث دليل على أنه ليس بحرام ؛ لأنه لو كان محرماً في آخر الأمر ، لأمر بهتكه ؛ بل اكتفى بمجرد تحويل وجهه . ثم ذكر أن علة تحويل وجهه هو تذكيره بالدنيا . وبهذا قال الطحاوي من أئمة الأحناف ،

---

(١) صور الصليب .
(٢) السهوة : موضع يوضع فيه الشيء .
(٣) الستر الرقيق .

فقال: إنما نهى الشارع أولاً عن الصور كلها، وإن كانت رقماً؛ لأنهم كانوا حديثي عهد بعبادة الصور، فنهى عن ذلك جملة، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك، أباح ما كان رقماً في ثوب للضرورة إلى اتخاذ الثياب، وأباح ما يمتهن؛ لأنه يؤمن على الجاهل تعظيم ما يمتهن، وبقي النهي فيما لا يمتهن. اهـ.

وقال ابن حزم: وجائز للصبايا خاصة اللعب بالصور، ولا يحل لغيرهن، والصور محرمة إلا هذا، وإلا ما كان رقماً في ثوب. ثم ذكر حديث زيد بن خالد، عن أبي طلحة الأنصاري.

* * *

عليه. زاد البخاري: قال سفيان: من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة، ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل. [البخاري (٢٨٦٨-٢٨٧٠) ومسلم (١٨٧٠)].

جوازُ المراهنة: المسابقة دون رهان جائزة بإجماع العلماء كما سبق. أما المسابقة برهان، فإنها تجوز في الصور الآتية:

١- يجوز أخذ المال في المسابقة، إذا كان من الحاكم أو من غيره؛ كأن يقول للمتسابقين: من سبق منكم، فله هذا القدر من المال.

٢- أو يخرج أحد المتسابقين مالاً فيقول لصاحبه: إن سبقتني فهو لك، وإن سبقتك فلا شيء لك عليّ، ولا شيء لي عليك.

٣- إن كان المال من الاثنين المتسابقين أو من الجماعة المتسابقين، ومعهم محلِّل يأخذ هذا المال إن سبق، ولا يغرم إن سُبق. قيل لأنس: أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ، أكان رسول الله ﷺ يراهن؟ قال: نعم، والله لقد راهن على فرس يقال له: سبحة. فسبق الناس، فهش لذلك وأعجبه. رواه أحمد [أحمد (٣/١٦٠)].

الصُّوَرُ التي يَحرُمُ فيها الرِّهانُ: لا يجوز الرهان في حالة ما إذا كان من كل واحد، على أنه إن سبق فله الرهان، وإن سُبق غرم لصاحبه مثله؛ لأن هذا من باب القمار المحرم. قال رسول الله ﷺ: «الخيل ثلاثة: فرس للرحمن، وفرس للإنسان، وفرس للشيطان؛ فأما فرس الرحمن، فالذي يربط في سبيل الله؛ فعلفه وروثه وبوله. وذكر... ما شاء الله[1]، وأما فرس الشيطان، فالذي يقامر أو يراهن عليه، وأما فرس الإنسان، فالذي يرتبطه الإنسان يلتمس بطنها[2]، فهي ستر من الفقر». [أحمد (١/٣٩٥)].

لا جلَب ولا جنَب في الرِّهان: روى أصحاب السنن، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ قال: «لا جلب ولا جنب في الرهان». [أبو داود (٢٥٨١)]. الجلب: هو أن يتبع فرسه رجلاً يحثه على سرعة الجري. والجنب: هو أن يجنب فرساً إلى فرسه، إذا فترت تحول إلى المجنوب. قال ابن الأثير: الجلب: أن يجلب حول الفرس من خلفه في الرهان؛ ليحوز السبق. والجنب: أن يكون الفرس به اعتراض جنوبه، فيعرض له الرجل بفرسه يقومه؛ فيحوز الغاية.

وقال أبو عبيد: الجنب: أن يجنب الرجل فرسه الذي سابق عليه فرساً عرياً ليس عليه أحد، فإذا بلغ قريباً من الغاية، ركب فرسه العري فسبق عليه؛ لأنه أقل عياء أو كلالاً من الذي عليه الراكب.

حرمةُ إيذاءِ الحيوانِ: ويحرم إيذاء الحيوان وتحميله فوق طاقته، فإن حمله إنسان ما يعجز عنه، كان للحاكم أن يمنعه من حمل ما لا يطيق. وإذا كان الحيوان حلوباً وله ولد، فلا يجوز الأخذ من اللبن إلا بالقدر الذي لا يضر ولده؛ لأنه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، لا لحيوان ولا لإنسان.

---

(١) يعني أن كل ذلك له حسنات.
(٢) أي نتاجها.

وسم[1] البهائم وخصاؤها : يجوز وسم البهائم في أي جزء من بدنها ، ما عدا الوجه؛ فقد رأى رسول الله ﷺ حمارًا قد وسم في وجهه ، فقال : « أما بلغكم أني لعنت من وسم البهيمة في وجهها ، أو ضربها في وجهها » رواه أبو داود . [أبو داود (٢٥٦٤)] وعن جابر رضي الله عنه ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه ، وعن الوسم فيه . رواه مسلم والترمذي . [أحمد (٣/ ٣١٨) ومسلم (١٠٦/٢١١٦) والترمذي (١٧١٠)] .

وقد استنبط العلماء من هذا النهي حرمة ضرب الوجه ووسمه ، من غير تفرقة بين إنسان وحيوان؛ لأن الوجه أكرمه الله ، وهو مجمع المحاسن .

وأما وسم غير الوجه من الحيوان فهو جائز ، بل مستحب؛ لأنه قد يحتاج إليه في التمييز بين الحيوانات ، وقد كان النبي ﷺ يسم بالميسم[2] إبل الصدقة . كما رواه مسلم . [مسلم (١٠٨/٢١١٩)] . وقال أبو حنيفة بكراهته؛ لأنه تعذيب ومثلة ، وقد نهى الرسول ﷺ عنهما . ورُد على كلام أبي حنيفة ، بأن هذا عام مخصوص ، وأن التخصيص ثابت بفعل الرسول ﷺ . أي؛ أن التعذيب والمثلة حرام ، في كل حال ، إلا في حالة وسم الحيوان ، فإنه يجوز .

أما خصاء البهائم ، فرخص فيه جماعة من أهل العلم إذا قصد به المنفعة ، إما لسمن أو لغيره . وخصى عروة بن الزبير بغلًا له ، ورخص في خصاء الخيل عمر بن عبد العزيز . ورخص مالك في خصاء ذكور الغنم .

خصاء الآدمي : وهذا بخلاف الآدمي ، فإنه لا يجوز؛ لأنه مثلة ، وتغيير لخلق الله ، وقطع للنسل ، وربما تفضي إلى الهلاك .

التحريش بين البهائم ، واتخاذ شيء منها غرضًا : نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم ، وإغراء بعضها ببعض لتتصارع؛ فعن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم . رواه أبو داود والترمذي . [أبو داود (٢٥٦٢) والترمذي (١٧٠٨)] .

كما نهى عن اتخاذ شيء منها غرضًا .

١- ودخل أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب ، فإذا قوم قد نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال لهم : نهى رسول الله ﷺ أن تصبر[3] البهائم . رواه مسلم . [البخاري (٥٥١٣) ومسلم (٥٨/١٩٥٦)] .

٢- وعن جابر ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبرًا . رواه مسلم . [مسلم (١٩٥٩)] .

---

(١) الوسم : الكي .
(٢) الميسم : آلة الكي .
(٣) صبر البهائم : حبسها وهي حية ثم ترمى حتى تقتل .

٣- وعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً » . [أحمد (١/ ٢٨٥) ومسلم (١٩٥٧/٥٨) والترمذي (١٤٧٥) والنسائي (٧/ ٢٣٩) وابن ماجه (٣١٨٧)] .

وإنما نهى عن ذلك؛ لأنه تعذيب للحيوان ، وإتلاف لنفسه ، وتضييع لماليته ، وتفويت لذكاته إن كان مذكى ، ولمنفعته إن لم يكن مذكى .

اللعب بالنرد : ذهب جمهور العلماء إلى حرمة اللعب بالنرد [1] . واستدلوا على الحرمة بما يأتي :

١- روى بريدة عن رسول الله ﷺ قال : « من لعب بالنردشير ، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه » . رواه مسلم وأحمد وأبو داود . [أحمد (٥/ ٣٥٢) ، ومسلم (١٠ ، ٢٢٦٠) ، وأبو داود (٤٩٣٩)] .

٢- وعن أبي موسى ، أن النبي ﷺ قال : « من لعب بالنرد ، فقد عصى الله ورسوله » . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك . [أحمد (٤/ ٣٩٤) وأبو داود (٤٩٣٨) وابن ماجه (٣٧٦٢) ومالك في « الموطأ » (٢/ ٩٥٨)] .

وكان سعيد بن جبير إذا مر على أصحاب النردشير ، لم يسلم عليهم . قال الشوكاني : روي أنه رخص في النرد ابن مغفل ، وابن المسيب ، على غير قمار . وكان سعيد بن جبير إذا مر على أصحاب النردشير ، لم يسلم عليهم .

اللعب بالشطرنج : ورد في الأحاديث تحريم لعب الشطرنج ، ولكن هذه الأحاديث لم يثبت منها شيء . قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : لم يثبت في تحريمه حديث صحيح ولا حسن . ولهذا اختلف الفقهاء في حكمه؛ فمنهم من حرمه ، ومنهم من أباحه . فمن حرمه؛ أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد . وقال الشافعي ، وبعض التابعين : يكره ولا يحرم ، فقد لعبه جماعة من الصحابة ، ومن لا يحصى من التابعين . قال ابن قدامة في « المغني » : فأما الشطرنج فهو كالنرد في التحريم ، إلا أن النرد آكد منه في التحريم؛ لورود النص في تحريمه ، لكن هذا في معناه ، فيثبت فيه حكمه قياساً عليه . وروي عن أبي هريرة ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير إباحته . واحتجوا بأن الأصل الإباحة ، ولم يرد بتحريمها نص ، ولا هي في معنى المنصوص عليه ، فتبقى على الإباحة . اهـ .

والذين أباحوه اشترطوا لإباحته الشروط الآتية :

١ - ألا يشغل عن واجب من واجبات الدين .

٢ - ألا يخالطه قمار .

٣ - ألا يصدر أثناء اللعب ما يخالف شرع الله .

(١) النرد : الطاولة .

ذلك اختلافًا . وكان هذا أول وقف في الإسلام .[البخاري (٢٣١٣ و ٢٧٣٧) ومسلم (١٦٣٢) وأبو داود (٢٨٧٨) والترمذي (١٣٧٥) والنسائي (٢٣٢/٦) وابن ماجه (٢٣٩٦) وأحمد (١٣/٢)] .

٦- وروى أحمد ، والبخاري ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «من احتبس فرسًا في سبيل الله إيمانًا واحتسابًا ، فإن شبعه وريَّه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنات» .[أحمد (٣٧٤/٢) والبخاري (٢٨٥٣)] .

٧- وفي حديث خالد بن الوليد ، أن الرسول ﷺ قال : «أما خالد ، فقد احتبس أدراعه وأعتاده[1] في سبيل الله» .[البخاري (٩٩/٦) تعليقًا ، ومسلم (٩٨٣)] .

انعقاد الوقف : ويصح الوقف وينعقد بأحد أمرين ؛

١- الفعل[2] الدال عليه ، كأن يبني مسجدًا ويؤذن للصلاة فيه . ولا يحتاج إلى حكم حاكم .

٢- القول ، وهو ينقسم إلى صريح وكناية ؛ فالصريح ، مثل قول الواقف : وقفت . أو : حبست . أو : سبّلت . أو : أبّدت . والكناية ، كأن يقول : تصدقت . ناويًا به الوقف . أما الوقف المعلق بالموت ، مثل أن يقول : داري أو : فرسي وقف بعد موتي . فإنه جائز ذلك في ظاهر مذهب أحمد ، كما ذكره الخرقي وغيره ؛ لأن هذا كله من الوصايا ، فحينئذ يكون التعليق بعد الموت جائزًا ؛ لأنه وصية .

لزومه : ومتى فعل الواقف ما يدل على الوقف ، أو نطق بالصيغة ، لزم الوقف بشرط أن يكون الواقف ممن يصح تصرفه ، بأن يكون كامل الأهلية من العقل ، والبلوغ ، والحرية ، والاختيار . ولا يحتاج في انعقاده إلى قبول الموقوف عليه . وإذا لزم الوقف فإنه لا يجوز بيعه ، ولا هبته ، ولا التصرف فيه بأي شيء يزيل وقفيته . وإذا مات الواقف لا يورث عنه ؛ لأن هذا هو مقتضى الوقف ، ولقول الرسول ﷺ كما تقدم في حديث ابن عمر : «لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث» .[سبق تخريجه قبل قليل] . ويرى أبو حنيفة ، أنه يجوز بيع الوقف . قال أبو يوسف : لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث ، لقال به . والراجح من مذهب الشافعية ، أن الملك في رقبة الموقوف ينتقل إلى الله ﷻ فلا يكون ملكًا للواقف ، ولا ملكًا للموقوف عليه . وقال مالك ، وأحمد : ينتقل الملك إلى الموقوف عليه[3] .

ما يصح وقفه وما لا يصح : يصح وقف العقار ، والمنقول من الأثاث ، والمصاحف ، والكتب ، والسلاح والحيوان[4] . وكذلك يصح وقف كل ما يجوز بيعه ، ويجوز الانتفاع به مع بقاء عينه ، وقد تقدم ما يفيد ذلك . ولا يصح وقف ما يتلف بالانتفاع به ، مثل النقود ، والشمع ، والمأكول والمشروب ، ولا ما يسرع إليه الفساد من المشمومات والرياحين ؛ لأنها تتلف سريعًا ، ولا ما لا يجوز بيعه ، كالمرهون ، والكلب ، والخنزير ، وسائر سباع البهائم التي لا تصلح للصيد ، وجوارح الطير التي لا يصاد بها .

---

(١) ما أعده الإنسان من السلاح والدواب وآلة الحرب .

(٢) ويرى الشافعي أن المسجد لا يكفي من لا يصير وقفًا إلا بالقول .

(٣) ويترتب على الحكم بانتقال الملك لزوم مراعاته والخصومة فيه .

(٤) هذا مذهب الجمهور ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ورواية عن مالك : لا يصح وقف الحيوان ، والحديث حجة عليهم .

لا يصحُّ الوقفُ إلا على معين أو جهة بِرٍّ : ولا يصح الوقف إلا على من يُعرف ، كولده ، وأقاربه ، ورجلٍ معين ، أو على بر ، كبناء المساجد ، والقناطر ، وكتب الفقه والعلم والقرآن . فإذا وقف على غير معين ، كرجلٍ وامرأة ، أو على معصية ، مثل الوقف على الكنائس والبِيَع ، فإنه لا يصح .

الوقفُ على الولد يدخلُ فيه أولادُ الولدِ : من وقف على أولاده ، دخل في ذلك أولاد الأولاد ما تناسلوا ، وكذلك أولاد البنات . فعن أبي موسى الأشعري ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ابن أخت القوم منهم»[1] . [البخاري (٣٥٢٨) ومسلم (١٠٥٩/١٣٣)] .

الوقفُ على أهلِ الذمة : ويصح الوقف على أهل الذمة مثل المسيحيين ، كما يجوز التصدق عليهم . ووقفت صفية بنت حُيي زوج النبي ﷺ على أخ لها يهودي .

الوقفُ المشاعُ : يجوز وقف المشاع ؛ لأن عمر رضي الله عنه وقف مائة سهم بخيبر ، ولم تكن مقسومة . وحكاه في «البحر» عن الهادي ، والقاسم ، والناصر ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومالك . وبعض العلماء يرى عدم صحة وقف المشاع ؛ لأن من شرطه التعيين . وبهذا قال محمد بن الحسن .

الوقفُ على النفْس : من العلماء من رأى صحة الوقف على النفس ؛ استدلالاً بقول الرسول ﷺ للرجل الذي قال : عندي دينار . فقال له : «تصدق به على نفسك»[2] . [أبو داود (١٦٩١) والنسائي في السنن الكبرى (٢٣١٤ ، ٩٢٣٠)] . ولأن المقصود من الوقف التقرب إلى الله ، والتصرف على النفس فيه قربة إليه - سبحانه - وهذا قول أبي حنيفة ، وابن أبي ليلى ، وأبي يوسف ، وأحمد ، في الأرجح عنه ، وابن شعبان من المالكية ، وابن سريج من الشافعية ، وابن شبرمة ، وابن الصباغ ، والعترة . بل إن بعضهم جوز وقف المحجور عليه للسفه ، إذا وقف على نفسه ثم على أولاده ؛ لأن الحجر إنما هو للمحافظة على أمواله ، ووقفه بهذه الطريقة يحقق هذه المحافظة . ومنهم من منع ذلك ؛ لأن الوقف على النفس تمليك ، ولا يصح أن يتملك من نفسه لنفسه ، كالبيع والهبة ، ولقول الرسول ﷺ : «سبّل الثمرة» [النسائي (٢٣٢/٦) وابن ماجه (٢٣٩٧)] . وتسبيلها تمليكها للغير . وإلى هذا ذهب الشافعي ، وجمهور المالكية ، والحنابلة ، ومحمد ، والناصر .

الوقفُ المطلقُ : إذا وقف الواقف وقفًا مطلقًا ولم يعين مصرفًا للوقف ، بأن قال : هذه الدار وقف . فإن ذلك يصح عند مالك . والراجح عند الشافعية ، أنه لا يصح مع عدم بيان المصرف .

الوقفُ في مرضِ الموتِ : إذا وقف المريض مرض الموت لأجنبي ، فإنه يعتبر من الثلث مثل الوصية ، ولا يتوقف على رضا الورثة إلا إذا زاد على الثلث ، فإنه لا يصح وقف هذا الزائد إلا بإجازتهم .

الوقفُ في المرضِ على بعضِ الورثة : أما الوقف لبعض الورثة في مرض الموت ؛ فقد ذهب الشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، إلى أنه لا يجوز الوقف على بعض الورثة أثناء المرض .

وذهب غير الشافعي : وأحمد في الرواية الأخرى ، إلى جواز وقف الثلث على الورثة في المرض ، مثل

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي .

(٢) رواه أبو داود والنسائي .

للأجانب . ولما قيل للإمام أحمد : أليس تذهب إلى أنه لا وصية لوارث؟ فقال : نعم ، والوقف غير الوصية ؛ لأنه لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، ولا يصير ملكًا للورثة ينتفعون بغلته .

الوقف على الأغنياء : الوقف قربة يتقرب به إلى الله ﷻ . فإذا شرط الواقف ما ليس بقربة ، كما لو شرط ألا يعطي إلا الأغنياء ، فقد اختلف العلماء في هذه الصورة ؛ فمنهم من أجازها ؛ لأنها ليست بمعصية . ومنهم من منعها ؛ لأن هذا شرط باطل ، ولأنه صرف له فيما لا ينفع الواقف ، لا في دينه ولا في دنياه . ورجح ابن تيمية هذا ، فقال : وهذا من السرف والتبذير الذي نهي عنه ؛ ولأن الله - سبحانه وتعالى - كره أن يكون المال دُولة بين الأغنياء ، لقوله : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧] . فمن شرط في وقفه أو وصيته أن يكون دُولة بين الأغنياء ، فقد شرط شرطًا يخالف كتاب الله ؛ ومن شرط شرطًا يخالف كتاب الله فهو باطل ، وإن شرط مائة شرط ؛ كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق .

ومن هذا الباب : إذا اشترط الواقف أو الموصي أعمالاً ليست في الشريعة لا واجبة ولا مستحبة ، فهذه شروط باطلة مخالفة لكتاب الله ؛ لأن إلزام الإنسان للناس ما ليس بواجب ولا مستحب ، من غير منفعة له بذلك ، سفه وتبذير يمنع منه . اهـ .

جواز أكل العامل من مال الوقف : يجوز للمتولي أمر الوقف أن يأكل منه ؛ لحديث ابن عمر السابق ، وفيه : «لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف» [البخاري (٢٣١٣ و ٢٧٣٧) ومسلم (١٦٣٢)] ، والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة . قال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف ، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل ، لاستقبح ذلك منه .

فاضلُ ريع الوقف يُصرفُ في مثله : قال ابن تيمية : وما فضل من ريع الوقف ، واستغني عنه ، فإنه يصرف في نظير تلك الجهة ، كالمسجد إذا فضلت غلة وقفه عن مصالحه صرف في مسجد آخر ؛ لأن الواقف غرضه في الجنس ، والجنس واحد ؛ فلو قدر أن المسجد الأول خرب ، ولم ينتفع به أحد ، صرف ريعه في مسجد آخر . وكذلك إذا فضل عن مصلحته شيء ، فإن هذا الفاضل لا سبيل إلى صرفه إليه ، ولا إلى تعطيله ، فصرفه في جنس المقصود أولى ، وهو أقرب الطرق إلى مقصود الواقف .

إبدالُ المنذورِ والموقوفِ بخيرٍ منه : وقال ابن تيمية أيضًا : وأما إبدال المنذور والموقوف بخير منه ، كما في إبدال الهدي ، فهذا نوعان :

أحدهما : أن يكون الإبدال للحاجة ، مثل أن يتعطل فيباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، كالفرس الحبيس للغزو ، إذا لم يمكن الانتفاع به في الغزو ، فإنه يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، والمسجد إذا خرب ما حوله ، فينقل إلى مكان آخر ، أو يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، وإذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف عليه من مقصود الواقف ، فيباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، وإذا خرب ولم يمكن عمارته فتباع العرصة ، ويشترى بثمنها ما يقوم مقامها ، فهذا كله جائز ، فإن الأصل إذا لم يحصل به المقصود قام بدله مقامه .

والثاني: الإبدال لمصلحة راجحة، مثل أن يبدل الهدي بخير منه. ومثل المسجد إذا بني بدله مسجد آخر أصلح لأهل البلد منه، وبيع الأول. فهذا ونحوه جائز عند أحمد وغيره من العلماء. واحتج أحمد بأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، نقل مسجد الكوفة القديم إلى مكان آخر، وصار الأول سوقاً للتمارين[1] فهذا إبدال لعرصة المسجد. وأما إبدال بنائه ببناء آخر، فإن عمر وعثمان رضي الله عنهما بنيا مسجد النبي ﷺ على غير بنائه الأول وزادا فيه. وكذلك المسجد الحرام، وقد ثبت في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية، لنقضت الكعبة ولألصقتها بالأرض، ولجعلت لها بابين، باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرج منه الناس». (البخاري (١٥٨٦) ومسلم (١٣٣٣/ ٣٩٨)). فلولا المعارض الراجح لكان النبي ﷺ يغير بناء الكعبة، فيجوز تغيير بناء الوقف من صورة إلى صورة؛ لأجل المصلحة الراجحة. أما إبدال العرصة بعرصة أخرى، فهذا قد نص أحمد وغيره على جوازه، اتباعاً لأصحاب رسول الله ﷺ حيث فعل ذلك عمر رضي الله تعالى عنه، واشتهرت القضية ولم تنكر.

أما ما وقف للغلة إذا أبدل بخير منه، مثل أن يقف داراً، أو حانوتاً، أو بستاناً، أو قرية مغلها قليل، فيبدلها بما هو أنفع للوقف. فقد أجاز ذلك أبو ثور وغيره من العلماء، مثل أبي عبيد بن حربويه، قاضي مصر وحكم بذلك. وهو قياس قول أحمد في تبديل المسجد من عرصة إلى عرصة للمصلحة. بل إذا جاز أن يبدل المسجد بما ليس بمسجد للمصلحة، بحيث يصير المسجد سوقاً؛ فلأن يجوز إبدال المستغل بمستغل آخر أولى وأحرى. وهو قياس قوله في إبدال الهدي بخير منه، وقد نص على أن المسجد اللاصق بالأرض إذا رفعوه وبنوا تحته سقاية، واختار ذلك الجيران، فعل ذلك. لكن من أصحابه من منع إبدال المسجد والهدي، والأرض الموقوفة. وهو قول الشافعي، وغيره[2]. لكن النصوص والآثار والقياس تقتضي جواز الإبدال للمصلحة والله أعلم.

حرمة الإضرار بالورثة: يحرم أن يقف الشخص وقفاً يضار به الورثة؛ لحديث الرسول ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» (سبق تخريجه) فإن وقف بطل وقفه. قال في «الروضة الندية»: والحاصل أن الأوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل، ومخالفة فرائض الله ﷻ فهي باطلة من أصلها لا تنعقد بحال، وذلك كمن يقف على ذكور أولاده دون إناثهم، وما أشبه ذلك، فإن هذا لم يرد التقرب إلى الله تعالى، بل أراد المخالفة لأحكام الله ﷻ والمعاندة لما شرعه لعباده، وجعل هذا الوقف الطاغوتي ذريعة إلى ذلك المقصد الشيطاني، فليكن هذا منك على ذكر، فما أكثر وقوعه في هذه الأزمنة. وهكذا وقف من لا يحمله على الوقف إلا محبة بقاء المال في ذريته، وعدم خروجه عن أملاكهم فيقفه على ذريته؛ فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله ﷻ وهو انتقال الملك بالميراث، وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه

---

(١) يشير إلى ما كتبه عمر إلى سعد رضي الله عنهما، لما بلغه أنه نقب بيت المال الذي بالكوفة: أن انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه لن يزال في المسجد مصلٍّ.

(٢) وهو قول محمد أيضاً. وقد استدلوا بقول الرسول ﷺ: «لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث».

قلت: يا رسول الله، إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً». [أحمد (٦/١٧٥) والبخاري (٢٢٥٩)]. وعن أبي هريرة: قال النبي ﷺ: «تهادوا؛ فإن الهدية تذهب وَحَر[1] الصدر، ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق فرسن[2] شاة». [البخاري (٦٠١٧) ومسلم (١٠٣٠) والترمذي (٢١٣٠)]. وقد قبل رسول الله ﷺ هدية الكفار؛ فقبل هدية كسرى، وهدية قيصر، وهدية المقوقس، كما أهدى هو الكفار الهدايا والهبات. أما ما رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، أن عياضاً أهدى إلى النبي ﷺ هدية، فقال له النبي ﷺ: «أسلمت؟» قال: لا. قال: «إني نهيت عن زبد[3] المشركين». [أحمد (٤/١٦٢) وأبو داود (٣٠٥٧) والترمذي (١٥٧٧)]. فقد قال فيه الخطابي: يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخاً؛ لأنه ﷺ قد قبل هدية غير واحد من المشركين. قال الشوكاني: وقد أورد البخاري في «صحيحه» حديثاً استنبط منه جواز قبول هدية الوثني، ذكره في «باب قبول الهدية من المشركين» من كتاب الهبة والهدية. قال الحافظ في «الفتح»: وفيه فساد قول من حمل رد الهدية على الوثني دون الكتابي؛ وذلك لأن الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني. اهـ.

أركانها: وتنعقد الهبة بالإيجاب والقبول، بأي صيغة تفيد تمليك المال بلا عوض، بأن يقول الواهب: وهبتك. أو: أهديتك. أو: أعطيتك. ونحو ذلك. ويقول الآخر: قبلت. ويرى مالك، والشافعي، اعتبار القبول في الهبة. وذهب بعض الأحناف إلى أن الإيجاب كاف. وهو أصح. وقالت الحنابلة: تصح بالمعاطاة التي تدل عليها؛ فقد كان النبي ﷺ يهدي ويُهدى إليه، وكذلك كان أصحابه يفعلون. ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يشترطون إيجاباً وقبولاً ونحو ذلك.

شروطها: الهبة تقتضي واهباً وموهوباً له وموهوباً. ولكلٍّ شروط، نذكرها فيما يلي

شروط الواهب. يشترط في الواهب الشروط الآتية:

١ - أن يكون مالكاً للموهوب.

٢ - ألا يكون محجوراً عليه لسبب من أسباب الحجر.

٣ - أن يكون بالغاً؛ لأن الصغير ناقص الأهلية.

٤ - أن يكون مختاراً؛ لأن الهبة عقد يشترط في صحته الرضا.

شروط الموهوب له: ويشترط في الموهوب له

١ - أن يكون موجوداً حقيقة وقت الهبة، فإن لم يكن موجوداً أصلاً، أو كان موجوداً تقديراً، بأن كان جنيناً، فإن الهبة لا تصح. ومتى كان الموهوب له موجوداً أثناء الهبة، وكان صغيراً، أو مجنوناً، فإن وليه، أو وصيه، أو من يقوم بتربيته ولو كان أجنبياً، يقبضها له.

شروط الموهوب: ويشترط في الموهوب:

١ - أن يكون موجوداً حقيقة.

---

(١) الحقد. (٢) الظلف. (٣) رفد وعطاء.

٢ - أن يكون مالاً متقوماً (١) .

٣ - أن يكون مملوكاً في نفسه . أي يكون الموهوب مما ترد عليه الملكية ، ويقبل التداول ، وانتقال ملكيته من يد إلى يد . فلا تصح هبة الماء في النهر ، ولا السمك في البحر ، ولا الطير في الهواء ، ولا المساجد والزوايا .

٤ - ألا يكون متصلاً بملك الواهب اتصال قرار ، كالزرع ، والشجر ، والبناء دون الأرض ، بل يجب فصله وتسليمه ، حتى يملك للموهوب له .

٥ - أن يكون مفرزاً . أي غير مشاع لأن القبض فيه لا يصح إلا مفرزاً كالرهن . ويرى مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، عدم اشتراط هذا الشرط ، وقالوا : إن هبة المشاع غير المقسوم تصح . وعند المالكية ، يجوز هبة ما لا يصح بيعه ، مثل البعير الشارد ، والثمرة قبل بدو صلاحها ، والمغصوب .

هبةُ المريض مرض الموت (٢) : إذا كان شخص مريضاً مرض الموت ، ووهب غيره هبة ، فحكمها حكم الوصية ، فإذا وهب هبة لأحد ورثته ثم مات ، وادعى باقي الورثة أنه وهبه في مرض موته ، وادعى الموهوب له أنه وهبه في حال صحته ، فإن على الموهوب له أن يثبت قوله ، وإن لم يفعل ، اعتبرت الهبة أنها حصلت في مرض الموت ، وجرى حكمها على مقتضى ذلك . أي : أنها لا تصح إلا إذا أجازها الورثة . وإذا وهب ، وهو مريض مرض الموت ، ثم صح من مرضه ، فالهبة صحيحة .

قبضُ الهبة : من العلماء من يرى أن الهبة تستحق للموهوب له بمجرد العقد ، ولا يشترط قبضها أصلاً ؛ لأن الأصل في العقود أنها تصح بدون اشتراط القبض ، مثل البيع كما سبقت الإشارة إليه . وإلى هذا ذهب أحمد ، ومالك ، وأبو ثور ، وأهل الظاهر . وبناءً على هذا ، إذا مات الواهب أو الموهوب له قبل التسليم فإن الهبة لا تبطل ؛ لأنها بمجرد العقد أصبحت ملكاً للموهوب له . وقال أبو حنيفة : والشافعي ، والثوري : إن القبض شرط من شروط صحتها ، وما لم يتم القبض لم يلزم الواهب . فإذا مات الموهوب له أو الواهب قبل التسليم : بطلت الهبة .

التبرعُ بكلِّ المال : مذهب الجمهور من العلماء ، أن للإنسان أن يهب جميع ما يملكه لغيره . وقال محمد ابن الحسن ، وبعض محققي المذهب الحنفي : لا يصح التبرع بكلّ المال ولو في وجوه الخير . وعدُّوا من يفعل ذلك سفيهاً يجب الحجر عليه . وحقق هذه القضية صاحب «الروضة الندية» فقال : من كان له صبر على الفاقة وقلة ذات اليد ، فلا بأس بالتصدق بأكثر ماله أو بكله ؛ ومن كان يتكفف الناس إذا احتاج ، لم يحل له أن يتصدق بجميع ماله ولا بأكثره . وهذا هو وجه الجمع بين الأحاديث الدالة على أن مجاوزة الثلث غير مشروعة ، وبين الأدلة التي دلت على مشروعية التصدق بزيادة على الثلث . اهـ .

الثوابُ على الهدية : يستحب المكافأة على الهدية وإن كانت من أعلى لأدنى ؛ لما رواه أحمد ،

---

(١) يرى المالكية صحة هبة الكلب الذي يقتنى ، والنجاسة التي يباح نفعها .
(٢) مرض الموت : هو الذي يعجز المريض عن ممارسة العمل وينتهي به إلى الموت .

والبخاري، وأبو داود، والترمذي، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها»(1). ولفظ ابن أبي شيبة: «ويثيب ما هو خير منها». [أحمد (6/90)، والبخاري (2585)، وأبو داود (3536)، والترمذي (1953)]. وإنما كان يفعل ذلك ليقابل الجميل بمثله، وحتى لا يكون لأحد عليه منة.

قال الخطابي: من العلماء من جعل أمر الناس في الهدية على ثلاث طبقات:

1 - هبة الرجل من دونه، كالخادم ونحوه؛ إكرام له وإلطاف، وذلك غير مقتضٍ ثوابًا.

2 - هبة الصغير للكبير؛ طلب رفد ومنفعة، والثواب فيها واجب.

3 - هبة النظير لنظيره؛ الغالب فيها معنى التودد والتقرب، وقد قيل: إن فيها ثوابًا.

فأما إذا وهب هبة واشترط فيها الثواب فهو لازم. اهـ.

حرمة تفضيل بعض الأبناء في العطاء والبر: لا يحل لأي شخص أن يفضل بعض أبنائه على بعض في العطاء؛ لما في ذلك من زرع العداوة، وقطع الصلات التي أمر الله بها أن توصل. وقد ذهب إلى هذا الإمام أحمد(2)، وإسحاق، والثوري، وطاووس، وبعض المالكية، وقالوا: إن التفضيل بين الأولاد باطل وجور، ويجب على فاعله إبطاله. وقد صرح البخاري بهذا. واستدلوا على هذا بما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «سوُّوا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مفضلاً أحدًا لفضلت النساء»(3). [الطبراني في الكبير (11/354)، والبيهقي (6/177)، وانظر تلخيص الحبير (3/71)].

وعن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: أنحلني أبي نُحْلاً(4) - قال إسماعيل بن سالم من بين القوم: نحله غلامًا له - قال: فقالت له أمي عمرة بنت رواحة: إيت رسول الله ﷺ فأشهده. فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال: إني نحلت ابني النعمان نُحلاً، وإن عمرة سألتني أن أُشهدك على ذلك. قال: فقال: «ألك ولد سواه؟». قال: قلت: نعم. قال: «فكلهم أعطيت مثل ما أعطيت النعمان؟». قال: لا. قال: فقال بعض هؤلاء المحدثين: «هذا جور». وقال بعضهم: «هذه تلجئة، فأشهد على هذا غيري». قال مغيرة في حديثه: «أليس يسرك أن يكونوا لك في البر واللطف سواء؟». قال: نعم. قال: «فأشهد على هذا غيري». وذكر مجاهد في حديثه: «إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك». [البخاري (2586، 2587)، ومسلم (1623) (13)].

قال ابن القيم: هذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذي أمر الله به في كتابه، وقامت به السموات

---

(1) أي يعطي المهدي بدلها وأقله ما يساوي قيمة الهدية.

(2) مذهب الإمام أحمد حرمة التفضيل بين الأولاد ما لم يكن هناك داعٍ أو مقتضٍ للتفضيل فإنه لا مانع منه؛ قال في المغني: فإن خص بعضهم لمعنى يقتضي تخصيصه، مثل اختصاصه بحاجة أو زمانة أو عمى أو كثرة عائلة أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من الفضائل، أو صرف عطيته عن بعض ولده لفسقه أو بدعته أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله أو ينفقه فيها، فقد روي عن أحمد ما يدل على جواز ذلك؛ لقوله في تخصيص بعضهم بالوقف: لا بأس به إذا كان لحاجة، وأكرهه إذا كان على سبيل الأثرة، والعطية في معناه. اهـ.

(3) أخرجه الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور، وقد حسن الحافظ ابن حجر إسناده في الفتح.

(4) النحل: بضم النون وسكون الحاء المهملة، مصدر نحلته من العطية، أنحله بضم الحاء والنون، نحلاً. والنحلى: العطية، على فُعلى، قاله الجوهري. وقال غيره: النحل والنحلة: العطية والهبة ابتداءً من غير عوض ولا استحقاق.

والأرض، وأثبت غاية الشريعة، فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض، وهو محكم الدلالة غاية الإحكام، فرد بالمتشابه من قوله: «كل أحد أحق بماله من ولده والناس أجمعين»، فكونه أحق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء، وبقياس متشابه على إعطاء الأجانب. ومن المعلوم بالضرورة، أن هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية البيان. اهـ.

وذهب الأحناف، والشافعي، ومالك، والجمهور من العلماء إلى أن التسوية بين الأبناء مستحبة والتفضيل مكروه، وإن فعل ذلك نفذ. وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة، كما ذكر الحافظ في «الفتح»، كلها مردودة، وقد أوردها الشوكاني في «نيل الأوطار»، نوردها مختصرة مع زيادات مفيدة قال:

الجواب الأول: أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده، حكاه ابن عبد البر. وتُعقب بأن كثيرًا من طرق الحديث مصرحة بالبعضية، كما في حديث الباب أن الموهوب كان غلامًا، وكما في لفظ مسلم المذكور، قال: «تصدق عليّ أبي ببعض ماله». [مسلم (١٦٢٣/١٣)].

الجواب الثاني: أن العطية المذكورة لم تنجز، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك، فأشار عليه بألا يفعل فترك. حكاه الطبري. ويجاب عنه، بأن أمره ﷺ له بالارتجاع يشعر بالتنجيز. وكذلك قول عمرة: لا أرضى حتى تشهد ... إلخ.

الجواب الثالث: أن النعمان كان كبيرًا، ولم يكن قبض الموهوب، فجاز لأبيه الرجوع. ذكره الطحاوي. قال الحافظ: وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصًا قوله: «فارجعه». فإنه يدل على تقدم وقوع القبض. والذي تضافرت عليه الروايات، أنه كان صغيرًا وكان أبوه قابضًا له لصغره، فأمره برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض.

الجواب الرابع: إن قوله: «فارجعه» دليل الصحة، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع، وإنما أمره بالرجوع؛ لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده، وإن كان الأفضل خلاف ذلك. لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمره به. قال في «الفتح»: وفي الاحتجاج بذلك نظر، والذي يظهر أن معنى قوله: «فارجعه» أي: لا تمض الهبة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة.

الجواب الخامس: إن قوله: «أشهد على هذا غيري» إذن بالإشهاد على ذلك، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام، وكأنه قال: لا أشهد؛ لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد، وإنما من شأنه أن يحكم. حكاه الطحاوي. وارتضاه ابن القصار. وتعقب، بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة، ولا من أدائها إذا تعينت عليه، والإذن المذكور مراد به التوبيخ؛ لما تدل عليه بقية ألفاظ الحديث. قال الحافظ: وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع. وقال ابن حبان: قوله: «أشهد» صيغة أمر، والمراد به نفي الجواز، وهي كقوله لعائشة: «اشترطي لهم الولاء». [البخاري (٢١٦٨) ومسلم (١٥٠٤/٨)]. اهـ. ويؤيد هذا تسميته ﷺ لذلك جورًا، كما في الرواية المذكورة في الباب.

الرقبى

تعريفها: هي أن يقول أحد الأشخاص لصاحبه: أرقبتك داري وجعلتها لك في حياتك، فإن مت قبلي رجعت إليّ، وإن مت قبلك فهي لك ولعقبك. فكلٌّ واحدٍ منهما يرقب موت صاحبه، فتكون الدار التي جعلها رقبى للآخر من بقي منهما. قال مجاهد: العمرى: أن يقول الرجل للرجل: هو لك ما عشت. فإذا قال ذلك فهو له ولورثته. والرقبى: أن يقول الإنسان: هو للآخر مني ومنك.

مشروعيتها: وهي مشروعة؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «العمرى جائزة لأهلها، والرقبى جائزة لأهلها». أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن. [أحمد (٤/ ٢٥٠) والنسائي (٦/ ٢٧٣) وأبو داود (٣٥٥٨) والترمذي (١٣٥١) وابن ماجه (٢٣٨٣)].

حكمها: حكمها حكم العمرى، عند الشافعي، وأحمد. وهو حكم ظاهر الحديث. وقال أبو حنيفة: العمرى موروثة، والرقبى عارية.

النفقة

سبق أن ذكرنا وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، وبقي أن نذكر نفقة الوالدين على ابنهما ، ونفقة الابن على أبيه ، ونفقة الأقارب ، ونفقة الحيوان .

نفقة الوالدين وأخذهما من مال ابنهما : نفقة الوالدين المعسرين واجبة على الولد ، متى كان واجدًا لها ، فعن عمارة بن عمير ، عن عمته ، أنها سألت عائشة ، قالت : في حجري يتيم ، أفآكل من ماله؟ فقالت : قال رسول الله ﷺ : «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وولده من كسبه»[1] .[أحمد (٦/ ٤١و١٢٦) وأبو داود (٣٥٢٨) والترمذي (١٣٥٨) والنسائي (٧/ ٢٤١) وابن ماجه (٢١٣٧ و٢٢٩٠)] . وأما أخذ الوالدين من مال ابنهما ، فإنه يجوز لهما أن يأخذا منه ، سواء أذن الولد أم لم يأذن ، ويجوز لهما أن يتصرفا فيه ، ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه ؛ للحديث المتقدم ، ولحديث جابر ، أن رجلًا قال : يا رسول الله ، إن لي مالًا وولدًا ، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي . فقال : «أنت ومالك لأبيك»[2] .[ابن ماجه (٢٢٩١)] . وذهب الأئمة الثلاثة إلى أنه لا يأخذ من مال ابنه ، إلا بقدر الحاجة . وقال أحمد : له أن يأخذ من مال ولده ما شاء عند الحاجة وغيرها .

وجوب النفقة على الوالد الموسر لولده المعسر : وكما تجب النفقة على الولد الموسر لوالده المعسر ، فإنها تجب للولد المعسر على والده الموسر ؛ لقوله ﷺ لهند : «خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف» .[سبق تخريجه] . قال أحمد : إذا بلغ الولد معسرًا ، أو لا حرفة له ، لا تسقط نفقته عن أبيه إذا لم يكن له كسب ولا مال .

النفقة للأقرباء : أما النفقة للأقرباء المعسرين على أقربائهم الموسرين ، فقد اختلف فيها الفقهاء اختلافًا كثيرًا ؛ فمنهم من قال بعدم وجوبها ، إلا من باب البر وصلة الرحم . قال الشوكاني : ولا تجب على القريب لقريبه إلا من باب صلة الرحم . قال : وأما كونها لا تجب نفقة سائر القرابة ، إلا من باب صلة الرحم ؛ فلعدم ورود دليل يخص ذلك ، بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة ، والرحم المحتاج إلى النفقة أحق الأرحام بالصلة ؛ وقد قال تعالى : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝٧﴾ [الطلاق : ٧] ، ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة : ٢٣٦] .

وقالت الشافعية : تجب النفقة على الموسر ، سواء أكان مسلمًا أم غير مسلم للأصول من الآباء والأجداد وإن علوا ، وللفروع من الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا ، ولا تجب لغير هؤلاء .

---

(١) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي ، وقال : حسن .

(٢) رواه ابن ماجه ، واللام للإباحة لا للتمليك ، فإن مال الولد له وزكاته عليه ، وهو موروث عنه .

الحجـــر

تعريفه: الحجر في اللغة: التضييق والمنع، ومنه قول الرسول ﷺ لمن قال: اللهم ارحمني وارحم محمدًا، ولا ترحم معنا أحدًا: «لقد حجرت واسعًا يا أعرابي». [أحمد (٢/٢٣٩) والبخاري (٦٠١٠) وأبو داود (٣٨٠) والنسائي (١٤/٣)]. ومعناه في الشرع: منع الإنسان من التصرف في ماله.

أقسامه: والحجر ينقسم قسمين:

الأول: الحجر لحق الغير، مثل الحجر على المفلس، فإنه يمنع من التصرف في ماله محافظة على حقوق الغرماء؛ فقد حجر الرسول ﷺ على معاذ، وباع ماله في دينه. رواه سعيد بن منصور. [الدارقطني (٤/٢٣١) والبيهقي (٦/٤٨) والحاكم (٢/٢٧٣)].

والثاني: الحجر لحفظ النفس، مثل الحجر على الصغير، والسفيه، والمجنون، فإن في الحجر على هؤلاء مصلحة تعود عليهم، بخلاف المفلس.

الحجر على المفلس: المفلس: هو الذي لا يملك مالاً، ولا يملك ما يدفع به حاجته، وبلغ به الفقر إلى الحالة التي يقال عنه فيها: ليس معه فلس. وسمي مفلسًا وإن كان ذا مال؛ لأن ماله مستحق للغرماء، فكأنه معدوم لا وجود له. ويعرفه الفقهاء؛ بأنه الشخص الذي كثر دينه، ولم يجد وفاءه، فحكم الحاكم بإفلاسه.

مماطلة القادر على الوفاء: القادر على الوفاء إن ماطل، ولم يف بالدين الذي حل أجله، يعتبر ظالمًا؛ لقول الرسول ﷺ: «مطل الغني ظلم». [سبق تخريجه]. وبهذا الحديث استدل جمهور العلماء على أن المطل مع الغنى كبيرة، ويجب على الحاكم أن يأمره بالوفاء، فإن أبى حبسه، متى طلب الدائن ذلك؛ لقول الرسول ﷺ: «لي الواجد يحل عرضه[1] وعقوبته[2]». [أحمد (٤/٣٨٨) وأبو داود (٣٦٢٨) والنسائي (٧/٣١٦و٣١٧) وابن ماجه (٢٤٢٧) والبيهقي (٦/٥١) والحاكم (٤/١٠٢) وابن حبان (٥٠٨٩) والبخاري تعليقًا (٥/٦٢)]. قال ابن المنذر: أكثر من نحفظ عنه من علماء الأمصار وقضاتهم يرون الحبس في الدين. وكان عمر ابن عبد العزيز يقسم ماله بين الغرماء ولا يحبس، وبه قال الليث. فإن أصر على عدم قضاء الدين ولم يبع ماله، باعه الحاكم، وقضى رب المال دفعًا للضرر عنه.

الحجر على المفلس وبيع ماله: ومن له مال ولكنه لا يفي بديونه، فإنه يجب على الحاكم أن يحجر عليه، متى طلب الغرماء أو بعضهم ذلك منه، حتى لا يضر بهم، وله أن يبيع ماله إذا امتنع عن بيعه، ويقع بيعه صحيحًا؛ لأنه يقوم مقامه. وأصل هذا ما رواه سعيد بن منصور، وأبو داود، وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلاً، قال: كان معاذ بن جبل شابًا سخيًا، وكان لا يمسك شيئًا، فلم

---

(١) عرضه: شكواه. (٢) عقوبته: حبسه.

يزل يدّان حتى أغرق ماله كله في الدين، فأتى النبي ﷺ فكلمه ليكلم غرماءه، فلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ، فباع رسول الله ﷺ لهم ماله، حتى قام معاذ بغير شيء. [أبو داود في المراسيل (١٧٢)، وعبد الرزاق في المصنف (١٥١٧٧)، والدارقطني (٤/٢٣٠)]. وفي «نيل الأوطار»: استدل بالحجر على معاذ، على أنه يجوز الحجر على كل مدين، وعلى أنه يجوز للحاكم بيع مال المدين لقضاء دينه، من غير فرق بين من كان ماله مستغرقًا بالدين، ومن لم يكن ماله كذلك. اهـ. ومتى تم الحجر عليه، فإن تصرفه لا ينفذ في أعيان ماله؛ لأن هذا هو مقتضى الحجر، وهو قول مالك، وأظهر قولي الشافعي. ويقسم المال بالحصص على الغرماء الحاضرين الطالبين، الذين حلت آجال حقوقهم فقط. لا يدخل فيهم حاضر لا يطالب، ولا غائب لم يوكل، ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه، طلب أو لم يطلب. وهذا ما ذهب إليه أحمد، وهو أصح قولي الشافعي. وعند مالك: يحل الدين بالحجر إذا كان مؤجلاً. أما الميت المفلس، فإنه يقضي لكل من حضر أو غاب، طلب أو لم يطلب، ولكل ذي دين، سواء أكان الدين حالاً أو مؤجلاً. ويقدم حق الله، كالزكاة والكفارات على حق العباد؛ لقول رسول الله ﷺ: «فدين الله أحق بالقضاء» [مسلم (١١٤٨)]. وذهب أبو حنيفة، إلى أنه لا يجوز الحجر على المدين ولا بيع ماله، بل يحبسه الحاكم حتى يقضي. والرأي الأول أرجح؛ لموافقته للحديث.

الرجل يجد ماله عند المفلس: إذا وجد الرجل ماله عند المفلس، فله عدة صور، نذكرها فيما يلي:

١- من وجد ماله بعينه عند المفلس، فإنه أحق به من سائر الغرماء؛ لقول الرسول ﷺ: «من أدرك ماله بعينه[1] عند رجل قد أفلس، فهو أحق به من غيره». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩/٢٢، ٢٣)].

٢- إذا تغير المال بالزيادة أو النقص، فإنه ليس صاحبه أولى به، بل يكون أسوة الغرماء. أي؛ مثل الغرماء.

٣- إذا باع المال وقبض بعض الثمن، فإنه يكون أسوة الغرماء، وليس له حق في استرجاع المبيع عند الجمهور، والراجح من قولي الشافعي، أن البائع أولى به.

٤- إذا مات المشتري، ولم يكن البائع قبض الثمن، ثم وجد البائع ما باعه فهو أولى به؛ للحديث المتقدم، ولأنه لا فرق بين الموت والإفلاس. وهذا عند الشافعي. وقال أبو هريرة: لأقضين فيكم بقضاء رسول الله ﷺ: «من أفلس أو مات، فوجد رجل متاعه بعينه، فهو أحق به». وهذا الحديث صححه الحاكم. [الشافعي (٢/١٦٣)، وأبو داود (٣٥٢٣)، وابن ماجه (٢٣٦٠)، والحاكم (٢/٥٠، ٥١)].

لا حجر على معسر: وإنما يكون الحجر على المفلس في حالة ما إذا لم يتبين إعساره. فإن تبين إعساره لا يحبس ولا يحجر عليه، ولا يلازمه الغرماء، بل ينظر إلى ميسرة، لقول الله - سبحانه -: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

---

(١) لم يتغير بزيادة أو نقصان.

الحجر على الصغير: وكما يحجر على السفيه لسفهه، فإنه يحجر على الصغير؛ ويمنع من تصرفه في ماله صيانة له من الضياع، ولا يمكّن منه إلا بشرطين:

الأول: أن يبلغ حلمه.

الثاني: أن يؤنس منه الرشد؛ لقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]. نزلت هذه الآية في ثابت بن رفاعة وفي عمه. وذلك أن رفاعة توفي - وترك ابنه وهو صغير، فأتى عم ثابت إلى النبي ﷺ فقال: إن ابن أخي يتيم في حجري فما يحل لي من ماله، ومتى أدفع إليه ماله؟ فأنزل الله - تعالى - هذه الآية. [تفسير القرطبي (٥/ ٣٤)، والإصابة (١/ ١٩٣)، وأسباب النزول للواحدي (ص١٧٥)].

علامات البلوغ: والبلوغ يثبت بظهور علامة من العلامات الآتية:

١- الإمناء، سواء أكان ذلك يقظة أم منامًا؛ لقول الله - سبحانه -: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٩]. وروى أبو داود، عن علي - كرم الله وجهه - أن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يعقل». [سبق تخريجه]. وروى الإمام علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله ﷺ قال: «لا يتم بعد احتلام». رواه أبو داود. [أبو داود (٢٨٧٣)].

٢- إتمام خمس عشرة سنة؛ لقول ابن عمر - رضي الله عنهما -: عُرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني، وعُرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني. رواه البخاري [البخاري (٢٦٦٤) ومسلم (١٨٦٨)]. فلما سمع عمر بن عبد العزيز ذلك، كتب إلى عماله ألا يفرضوا إلا لمن بلغ خمس عشرة سنة. وقال مالك، وأبو حنيفة: لا يحكم لمن لا يحتلم بالبلوغ، حتى يبلغ سبع عشرة سنة. وفي رواية عند أبي حنيفة، وهي الأشهر: تسع عشرة سنة. وقال في الجارية: بلوغها لسبع عشرة سنة. وقال داود: لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم، ولو بلغ أربعين سنة.

٣- نبات الشعر حول القبل، والمقصود بالشعر الشعر الأسود المتجعد، لا مطلق الشعر فإنه موجود في الأطفال؛ ففي غزوة بني قريظة كان يعرف البالغ منهم من المقاتلة بإنبات الشعر حول قبله. وقال أبو حنيفة: لا يثبت بالإنبات حكم، وليس هو ببلوغ ولا دلالة عليه.

٤- الحيض والحمل. يثبت البلوغ بهذه الأشياء المتقدمة بالنسبة للذكر والأنثى، وتزيد الأنثى بالحيض والحمل؛ لما رواه البخاري وغيره، عن عائشة - رضي الله عنها -: أن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار». [أحمد (٦/ ١٥٠) وأبو داود (٦٤١) والترمذي (٣٧٧) وابن ماجه (٦٥٥)]. وأما الرشد فهو القدرة على إصلاح المال، وحفظه من الضياع؛ فلا يغبن غبنًا فاحشًا غالبًا، ولا يصرفه في حرام. وإذا بلغ الشخص غير رشيد، استمرت الولاية المالية عليه، حتى يؤنس منه الرشد دون تحديد سن معينة للانتظار وفقًا لظاهر مذهب الشافعي، خلافًا لأبي حنيفة. ويعاد الحجر عليه إذا ظهر منه سفه بعد الرشد؛ لأن

ضرر السفيه، كما قال الجصاص: يسري إلى الكافة. فإنه إذا أفنى ماله بالتبذير، كان وبالاً وعيالاً على الناس وبيت المال. هذا من جهة الولاية على المال. أما الولاية على النفس، فإنها تنقطع عن الشخص بمجرد بلوغه عاقلاً وصيرورته مكلفًا. قال ابن عباس وقد سئل: متى ينقضي يتم اليتيم؟ قال: لعمري، إن الرجل لتنبت لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتم. وروى سعيد بن منصور، عن مجاهد في قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]. قال: العقل، لا يدفع إلى اليتيم ماله وإن شمط[1]، حتى يؤنس منه رشد.

رفع الأمر إلى الحاكم عند رفع المال إلى المحجور عليه: من العلماء من رأى شرط رفع الأمر إلى الحاكم، وإثبات رشده عنده، ثم يدفع إليه ماله. ومنهم من رأى أن ذلك متروك إلى اجتهاد الوصي. والرأي الأول أولى في زماننا هذا.

الولاية على الصغير، والسفيه، والمجنون

لمن تكون الولاية: والولاية على الصغير، والسفيه، والمجنون تكون للأب، فإن لم يكن الأب موجودًا، انتقلت الولاية إلى الوصي، لأنه نائبه. فإن لم يكن وصي، انتقلت إلى الحاكم. والجد، والأم، وسائر العصبات لا ولاية لهم إلا بالوصية.

الوصي وشروطه: الوصي: هو الذي وكل إليه أمر المحجور عليه، سواء أكان التوكيل من الأقرب أم من الحاكم. ويجب أن يكون مشهورًا بالدين، والعدالة، والرشد، سواء أكان رجلاً أم امرأة، فقد أوصى عمر إلى حفصة - رضي الله عنهما -. والواجب على الوصي، أن يعمل في مال اليتيم والمحجور عليه ما ينميه ويزيد فيه. ويجوز عند الإمام مالك للوصي وللأب أن يشتريا من مال اليتيم لأنفسهما، وأن يبيعا مال أنفسهما بمال اليتيم، إذا لم يحابيا أنفسهما.

التنزه عن الولاية عند الضعف: عن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال له: «يا أبا ذر، إني أراك ضعيفًا، وإني أحب لك ما أحب لنفسي، فلا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم». [أحمد (٥/ ١٨٠) ومسلم (١٨٢٦/ ١٧)].

الولي يأكل من مال اليتيم: يقول الله - سبحانه -: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]. أفادت هذه الآية، أن الولي الغني لا حق له في مال اليتيم، وأن أجره وولايته مثوبة له من الله. فإن فرض له الحاكم شيئًا، حل له أكله. أما إذا كان فقيرًا، فله أن يأخذ من ماله بالمعروف. أي؛ المعروف في أجرة مثله لمثل العمل الذي يقوم به؛ قالت السيدة عائشة - رضي الله عنها - في هذه الآية: نزلت في ولي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله، إن كان فقيرًا أكل بالمعروف. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني فقير ليس لي شيء ولي يتيم. فقال: «كل من مال يتيمك غير

---

(١) شمط: أي كبر سنه.

وصية الصحابة: فقد انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ولم يوص؛ لأنه لم يترك مالاً يوصى به؛ روى البخاري عن ابن أبي أوفى أنه ﷺ لم يوص [البخاري (٢٧٤٠)].

قال العلماء في تعليل ذلك: لأنه لم يترك بعده مالاً، وأما الأرض فقد كان سبّلها، وأما السلاح والبغلة فقد أخبر أنها لا تورث. ذكره النووي. أما الصحابة فقد كانوا يوصون ببعض أموالهم تقربًا إلى الله، ويكتبون لهم وصية مكتوبة لمن بعدهم من الورثة، أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه قال: كانوا[١] يكتبون في صدور وصاياهم:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ويشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور. وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

حكمتها: جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة في أعمالكم، فضعوها حيث شئتم، أو حيث أحببتم» والحديث صحيح. [الدارقطني (٤/١٥٠) وأحمد (٦/٤٤١) والبيهقي (٦/٢٦٩) وابن ماجه (٢٧٠٩)]. أفاد هذا الحديث أن الوصية قربة يتقرب بها الإنسان إلى الله ﷻ في آخر حياته، كي تزداد حسناته أو يتدارك بها ما فاته، ولما فيها من البر بالناس والمواساة لهم.

حكمها: أما حكمها الذي هو وصفها الشرعي من حيث كونها مطلوبة الفعل أو الترك[٢]، فقد اختلف العلماء به إلى عدة آراء، نجملها فيما يلي:

الرأي الأول: يرى أن الوصية واجبة على كل من ترك مالاً، سواء أكان المال قليلاً أم كثيرًا. قاله الزهري، وأبو مجلز، وهذا رأي ابن حزم. وروي الوجوب عن ابن عمر، وطلحة، والزبير، وعبد الله بن أبي أوفى، وطلحة بن مصرف، وطاووس، والشعبي. قال: وهو قول أبي سليمان، وجميع أصحابنا. واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾﴾ [البقرة: ١٨٠].

الرأي الثاني: يرى أنها تجب للوالدين والأقربين الذين لا يرثون الميت.

وهذا مذهب مسروق، وإياس، وقتادة، وابن جرير، والزهري.

الرأي الثالث: وهو قول الأئمة الأربعة والزيدية: إنها ليست فرضًا على كل من ترك مالاً كما في الرأي الأول، ولا فرضًا للوالدين والأقربين غير الوارثين، كما هو الرأي الثاني، وإنما يختلف حكمها باختلاف الأحوال، فقد تكون واجبة، أو مندوبة، أو محرمة، أو مكروهة، أو مباحة.

---

(١) أي الصحابة.
(٢) أما حكمها من حيث أثرها المترتب عليها فهو نفاذ الموصى به للموصى له بعد موت الموصي.

وجوبها: تجب في حالة ما إذا كان على الإنسان حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوص به، كوديعة ودين لله أو لآدمي، مثل أن يكون عليه زكاة لم يؤدها، أو حج لم يقم به، أو تكون عنده أمانة تجب عليه أن يخرج منها، أو يكون عليه دين لا يعلمه غيره، أو يكون عنده وديعة بغير إشهاد.

استحبابها: وتندب في القربات، وللأقرباء الفقراء، وللصالحين من الناس.

حرمتها: وتحرم إذا كان فيها إضرار بالورثة؛ روى عبد الرزاق: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة، فإذا أوصى حاف[1] في وصيته، فيختم له بشر عمله فيدخل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة، فيعدل في وصيته، فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة». قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]. [أحمد (٢/٢٧٨)، وأبو داود (٢٨٦٧)، والترمذي (٢١١٧)، وابن ماجه (٢٧٠٤)]. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح، قال ابن عباس: الإضرار في الوصية من الكبائر. ورواه النسائي مرفوعًا ورجاله ثقات [النسائي في السنن الكبرى (١١٠٩٢)]. وتبطل هذه الوصية التي يقصد بها الإضرار بالورثة، ولو كانت دون الثلث. وتحرم كذلك إذا أوصى بخمر، أو ببناء كنيسة، أو دار لهو.

كراهتها: وتكره إذا كان الموصي قليل المال، وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه. كما تكره لأهل الفسق، متى علم أو غلب على ظنه أنهم سيستعينون بها على الفسق والفجور. فإذا علم الموصي أو غلب على ظنه أن الموصى له سيستعين بها على الطاعة، فإنها تكون مندوبة.

إباحتها: وتباح إذا كانت لغني، سواء أكان الموصى له قريبًا أم بعيدًا.

ركنها: وركنها الإيجاب من الموصي. والإيجاب يكون بكل لفظ يصدر منه، متى كان هذا اللفظ دالًّا على التمليك المضاف إلى ما بعد الموت بغير عوض، مثل: أوصيت لفلان بكذا بعد موتي. أو: وهبت له ذلك، أو: ملكته بعدي. وكما تنعقد الوصية بالعبارة تنعقد كذلك بالإشارة المفهمة، متى كان الموصي عاجزًا عن النطق، كما يصح عقدها بالكتابة. ومتى كانت الوصية غير معينة، بأن كانت للمساجد، أو الملاجئ، أو المدارس، أو المستشفيات، فإنها لا تحتاج إلى قبول، بل تتم بالإيجاب وحده؛ لأنها في هذه الحال تكون صدقة. أما إذا كانت الوصية لمعين بالشخص، فإنها تفتقر إلى قبول الموصى له بعد الموت، أو قبول وليه إن كان الموصى له غير رشيد، فإن قبلها تمت، وإن ردها بعد الموت بطلت الوصية، وبقيت على ملك ورثة الموصي. والوصية من العقود الجائزة التي يصح فيها للموصي أن يغيرها، أو يرجع عما شاء منها، أو يرجع عما أوصى به. والرجوع يكون صراحة بالقول، كأن يقول: رجعت عن الوصية. ويكون دلالة بالفعل، مثل تصرفه في الموصى به تصرفًا يخرجه عن ملكه، مثل أن يبيعه.

متى تستحق الوصية: ولا تستحق الوصية للموصى له، إلا بعد موت الموصي، وبعد سداد الديون. فإذا استغرقت الديون التركة كلها، فليس للموصى له شيء؛ لقول الله - تعالى -: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾.

---

(١) حاف: جار.

الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط: وتصح الوصية المضافة، أو المعلقة بالشرط، أو المقترنة به، متى كان الشرط صحيحًا. والشرط الصحيح؛ هو ما كان فيه مصلحة للموصي أو الموصى له أو لغيرهما، ولم يكن منهيًا عنه، ولا منافيًا لمقاصد الشريعة. ومتى كان الشرط صحيحًا، وجبت مراعاته ما دامت المصلحة منه قائمة، فإن زالت المصلحة المقصودة منه، أو كان غير صحيح، لم تجب مراعاته.

شروطها: الوصية تقتضي موصيًا وموصى له وموصى به. ولكلٍّ شروط، نذكرها فيما يلي:

شروط الموصي: يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع، بأن يكون كامل الأهلية.

وكمال الأهلية بالعقل، والبلوغ، والحرية، والاختيار، وعدم الحجر لسفه أو غفلة. فإن كان الموصي ناقص الأهلية، بأن كان صغيرًا، أو مجنونًا، أو عبدًا، أو مكرهًا، أو محجورًا عليه، فإن وصيته لا تصح.

ويستثنى من ذلك أمران:

1- وصية الصغير الخاصة بأمر تجهيزه ودفنه، ما دامت في حدود المصلحة.

2- وصية المحجور عليه لسفه في وجه من وجوه الخير، مثل تعليم القرآن، وبناء المساجد، وإقامة المستشفيات. ثم إن كان له وارث وأجازها الورثة، نفذت من كل ماله. وكذلك إذا لم يكن له وارث ألبتة. وأما إن كان له ورثة ولم يجيزوا هذه الوصية، فإنها تنفذ من ثلث ماله فقط. وهذا مذهب الأحناف. وخالف في ذلك الإمام مالك، فأجاز وصية ضعيف العقل، والصغير الذي يعقل معنى التقرب إلى الله، تعالى. قال: الأمر المجتمع عليه عندنا، أن الضعيف في عقله، والسفيه، والمصاب الذي يفيق أحيانًا، تجوز وصاياهم إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به. وكذلك الصبي الصغير إذا كان يعقل ما أوصى به، ولم يأت بمنكر من القول، فوصيته جائزة ماضية. وقد أجاز القانون في مصر وصية السفيه وذوي الغفلة، إذا أذنت بها الجهة القضائية المختصة.

شروط الموصى له: يشترط في الموصى له الشروط الآتية:

1- ألا يكون وارثًا للموصي. روى أصحاب المغازي، أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح: «لا وصية لوارث». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه. [أحمد (4/186)، والترمذي (2120)]. وهذا الحديث وإن كان خبر آحاد، إلا أن العلماء تلقته بالقبول، وأجمعت العامة على القول به. وفي رواية: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث». [أبو داود (2870)، والترمذي (2121)، وابن ماجه (2713)]. وأما آية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (180)﴾ [البقرة: 180]. فقد قال الجمهور من العلماء بنسخها. وقال الشافعي: إن الله، تعالى، أنزل آية الوصية، وأنزل آية المواريث، فاحتمل أن تكون آية الوصية باقية مع الميراث، واحتمل أن تكون المواريث ناسخة للوصايا. وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين، فوجدوه في سنة رسول الله ﷺ، فقد روى عن أصحاب المغازي، أنه قال عام الفتح: «لا وصية لوارث». اهـ. [سبق تخريجه]. واتفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثًا يوم الموت، فلو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابن، ثم

وولد له ابن قبل موته، صحت الوصية للأخ المذكور، ولو أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي، فهي وصية لوارث.

٢- ومذهب الأحناف أن الموصى له إذا كان معينًا، يشترط لصحة الوصية له أن يكون موجودًا وقت الوصية تحقيقًا أو تقديرًا، أي؛ يكون موجودًا بالفعل وقت الوصية، أو يكون مقدرًا وجوده آنئذٍ. كما إذا أوصى لحمل فلانة، وكان الحمل موجودًا وقت إيجاب الوصية. أما إذا لم يكن الموصى له معينًا بالشخص، فيشترط أن يكون موجودًا وقت موت الموصي تحقيقًا أو تقديرًا. وإذا قال الموصي: أوصيت بمالي لأولاد فلان. ولم يعين هؤلاء الأولاد، ثم مات ولم يرجع عن الوصية، فإن الغلة تكون مملوكة للأولاد الموجودين وقت موت الموصي، سواء منهم الموجود حقيقة أو تقديرًا كالحمل، وإن لم يكونوا موجودين وقت إيجاب الوصية. ويتحقق من وجود الحمل وقت الوصية أو وقت موت الموصي؛ متى ولد لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية أو من وقت موت الموصي. وقال الجمهور من العلماء: إن من أوصى أن يفرق ثلث ماله، حيث أرى الله الوصي، أنها تصح وصيته، ويفرقه الوصي في سبيل الخير، ولا يأكل منه شيئًا، ولا يعطي منه وارثًا للميت. وخالف في ذلك أبو ثور. أفاده الشوكاني في نيل الأوطار.

٣- ويشترط ألا يقتل الموصى له الموصي قتلاً محرمًا مباشرًا. فإذا قتل الموصى له الموصي قتلاً محرمًا مباشرًا، بطلت الوصية له؛ لأن من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه. وهذا مذهب أبي يوسف. وقال أبو حنيفة، ومحمد: لا تبطل الوصية، وتتوقف على إجازة الورثة.

شروطُ الموصى به: يشترط في الموصى به، أن يكون بعد موت الموصي قابلاً للتمليك بأي سبب من أسباب الملك، فتصح الوصية بكل مال متقوم من الأعيان ومن المنافع. وتصح الوصية بما يثمره شجره وبما في بطن بقرته؛ لأنه يملك بالإرث فما دام وجوده محققًا وقت موت الموصي، استحقه الموصى له. وهذا بخلاف ما إذا أوصى بمعدوم. وتصح الوصية بالدين، وبالمنافع، كالسكنى، والوصية بالخلو. ولا تصح بما ليس بمال، كالميتة، وبما ليس متقومًا في حق العاقدين، كالخمر للمسلمين.

مقدارُ المال الذي تستحبُ الوصيةُ فيه: قال ابن عبد البر: اختلف السلف في مقدار المال الذي تستحب فيه الوصية، أو تجب عند من أوجبها؛ فروي عن علي، أنه قال: ستمائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بمال فيه وصية. وروي عنه: ألف درهم مال فيه وصية. وقال ابن عباس: لا وصية في ثمانمائة درهم. وقالت عائشة في امرأة لها أربعة من الولد، ولها ثلاثة آلاف درهم: لا وصية في مالها. وقال إبراهيم النخعي: ألف درهم إلى خمسمائة درهم. وقال قتادة في قوله: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠]. ألفًا فما فوقها. وعن علي: من ترك مالاً يسيرًا، فليدعه لورثته فهو أفضل. وعن عائشة، فيمن ترك ثمانمائة درهم: لم يترك خيرًا، فلا يوصي. اهـ.

الوصيةُ بالثلث: وتجوز الوصية بالثلث، ولا تجوز الزيادة عليه، والأولى أن ينقص عنه، وقد استقر الإجماع على ذلك؛ روى البخاري، ومسلم، وأصحاب السنن، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

الفرائض

تعريفها: الفرائض جمع فريضة، والفريضة مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير، يقول الله سبحانه: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. أي: قدرتم.

والفرض في الشرع: هو النصيب المقدر للوارث. ويسمى العلم به: علم الميراث، وعلم الفرائض.

مشروعيتها: كانت العرب في الجاهلية قبل الإسلام يورثون الرجال دون النساء، والكبار دون الصغار، وكان هناك توارث بالحلف، فأبطل الله ذلك كله، وأنزل: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾﴾ [النساء: ١١].

سبب نزول الآية: وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن جابر، قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بابنتيها من سعد، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدًا، وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالًا، ولا ينكحان إلا بمال. فقال: «يقضي الله في ذلك». فنزلت آية المواريث، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما، فقال: «أعط ابني سعد الثلثين، وأمهما الثمن، وما بقي فهو لك». رواه الخمسة إلا النسائي [أحمد (٣/٣٠٧) وأبو داود (٢٨٩١) والترمذي (٢٠٩٢) وابن ماجه (٢٧٢٠)].

فضل العلم بالفرائض:

١- عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «تعلموا القرآن وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض وعلموها؛ فإني امرؤ مقبوض، والعلم مرفوع، ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة والمسألة، فلا يجدان أحدًا يخبرهما». ذكره أحمد [النسائي في الكبرى (٦٣٠٥) والحاكم (٤/٣٣٣) والدارمي (٢/٣٤٢) والدارقطني (٤/٨٢)].

٢- وعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة». رواه أبو داود، وابن ماجه [أبو داود (٢٨٨٥) وابن ماجه (٥٤)].

٣- وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «تعلموا الفرائض وعلموها؛ فإنها نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمتي». رواه ابن ماجه، والدارقطني [ابن ماجه (٢٧١٩) والدارقطني (٤/٦٧) والحاكم (٤/٣٣٢)].

* * *

٣ . الزوج الصحيح : لقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾

شروط الميراث : يشترط للإرث شروط ثلاثة :

١ . موت المورث حقيقة أو موته حكمًا ، كأن يحكم القاضي بموت المفقود ، فهذا الحكم يجعله كمن مات حقيقة ، أو موته تقديرًا ، كأن يعتدي شخص على امرأة حامل بالضرب ، فتسقط جنينًا ميتًا ، فتقدر حياة هذا السقط وإن لم تتحقق بعد .

٢ . حياة الوارث بعد موت المورث ولو حكمًا ، كالحمل ، فإنه حي في الحكم ليس إلا ، لجواز أن يكون الروح لم ينفخ فيه بعد . فإذا لم تعلم حياة الوارث بعد موت المورث ، كالغرقى ، والحرقى ، والهدمى ، فإنه لا توارث بينهم إذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضًا ، ويقسم مال كل منهم على ورثته الأحياء .

٣ ـ ألا يوجد مانع من موانع الإرث الآتية :

موانع الإرث : الممنوع من الإرث هو الشخص الذي توفر له سبب الإرث ، ولكنه اتصف بصفة سلبت عنه أهلية الإرث ، ويسمى هذا الشخص محرومًا ، والموانع أربعة :

١ . الرق : سواء أكان تامًا ، أم ناقصًا .

٢ . القتل العمد المحرم : فإذا قتل الوارث مورثه ظلمًا ، فإنه لا يرثه اتفاقًا ؛ لما رواه النسائي ، أن النبي ﷺ قال : « ليس للقاتل شيء » . [النسائي في الكبرى (٦٣٦٧)] . وما عدا القتل العمد العدوان ، فقد اختلف العلماء فيه ؛ فقال الشافعي : كل قتل يمنع من الميراث ولو من صغير أو مجنون ، ولو كان بحق كحد أو قصاص . وقالت المالكية : إن القتل المانع من الميراث هو القتل العمد العدوان ، سواء أكان مباشرة أم سببًا . وأخذ القانون بهذا المذهب في المادة الخامسة منه ، ونصها : من موانع الإرث قتل المورث عمدًا ، سواء أكان القاتل فاعلًا أصليًا أم شريكًا ، أم كان شاهد زور ، أدت شهادته إلى الحكم بالقتل وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل عاقلًا بالغًا من العمر خمس عشرة سنة ، ويعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعي .

٣ . اختلاف الدين : فلا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم ؛ لما رواه الأربعة ، عن أسامة بن زيد ، أن النبي ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم » . [البخاري (٦٧٦٤) ومسلم (١٦١٤)] . ويحكي عن معاذ ، ومعاوية ، وابن المسيب ، ومسروق ، والنخعي ، أن المسلم يرث الكافر ولا عكس ، كما يتزوج المسلم الكافرة ، ولا يتزوج الكافر مسلمة . أما غير المسلمين ، فإن بعضهم يرث بعضًا ؛ لأنهم يعتبرون أهل ملة واحدة .

٤ . اختلاف الدارين ، أي : الوطن ، المراد باختلاف الدارين اختلاف الجنسية ، واختلاف الدارين لا يكون مانعًا من التوارث بين المسلمين ، فالمسلم يرث المسلم مهما نأت الديار وتعددت الأقطار ، وأما اختلاف الدارين بين غير المسلمين ، فقد اختلف فيه هل هو مانع من التوارث بينهم أم لا ؟ فالجمهور من العلماء على أنه لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما لا يمنع التوارث بين المسلمين . قال في

بالمغني ، وقياس المذهب عندي : أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم ؛ لأن عمومات من النصوص تقتضي توريثهم ، ولم يرد بتخصيصهم نص ولا إجماع ، ولا يصح قياس يخصص العمل بعمومها ، وقد أخذ القانون بهذا ، إلا في صورة واحدة أخذ فيها برأي أبي حنيفة ، وهي ما إذا كانت شريعة الدولة الأجنبية تمنع توريث غير رعاياها ، فيمنع القانون توريث رعايا هذه الدولة الأجنبية التابعة ، فنعامله بالمثل في التوريث ، ففي المادة السادسة من القانون النص الآتي : واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين ، ولا يمنع بين غير المسلمين ، إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

المستحقون للتركة

المستحقون للتركة يرتبون على النحو التالي في المذهب الحنفي :

١. أصحاب الفروض .
٢. العصبة النسبية .
٣. العصبة السببية .
٤. الرد على ذوي الفروض .
٥. ذوو الأرحام .
٦. مولى الموالاة .
٧. المقر له بالنسب على الغير .
٨. الموصى له بأكثر من الثلث .
٩. بيت المال .

أما ترتيب المستحق للتركة في قانون المواريث المعمول به في مصر فعلى النحو التالي :

١. أصحاب الفروض .
٢. العصبة النسبية .
٣. الرد على ذوي الفروض .
٤. ذوو الأرحام .
٥. الرد على أحد الزوجين .
٦. العصبة السببية .
٧. المقر له بالنسب على الغير .
٨. الموصى له بجميع المال .
٩. بيت المال .

١ـ **أصحاب الفروض** : أصحاب الفروض : هم الذين لهم فرض - أي : نصيب - من الفروض الستة المعينة لهم ، وهي : ١/٢ ، ١/٤ ، ١/٨ ، ٢/٣ ، ١/٣ ، ١/٦

وأصحاب الفروض اثنا عشر: أربعة من الذكور، وهم الأب، والجد الصحيح وإن علا، والأخ لأم، والزوج. وثمان من الإناث، وهن الزوجة، والبنت، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم، وبنت الابن، والأم، والجدة الصحيحة وإن علت. وفيما يلي بيان نصيب كل منهم مفصلاً:

أحوال الأب

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ[1] فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]. للأب ثلاثة أحوال: حالة يرث فيها بطريق الفرض، وحالة يرث فيها بالتعصيب، وحالة يرث فيها بالفرض والتعصيب معاً.

الحالة الأولى: يرث فيها بطريق الفرض، إذا كان معه فرع وارث مذكر منفرداً أو مع غيره، وفي هذه الحالة فرضه السدس.

الحالة الثانية: يرث فيها بطريق التعصيب، إذا لم يكن مع الميت فرع وارث مذكراً كان أم مؤنثاً، فيأخذ كل التركة إذا انفرد، أو الباقي من أصحاب الفروض إن كان معه أحد منهم.

الحالة الثالثة: يرث فيها بطريق الفرض والتعصيب معاً، وذلك إذا كان معه فرع وارث مؤنث. وفي هذه الحال يأخذ السدس فرضاً، ثم يأخذ الباقي من أصحاب الفروض تعصيباً.

أحوال الجد الصحيح

الجد منه صحيح، ومنه جد فاسد. فالجد الصحيح: هو الذي ينتسب إلى الميت بدون دخول أنثى، مثل أب الأب. والجد الفاسد: هو الذي لا ينتسب إلى الميت إلا بدخول الأنثى، كأب الأم. والجد الصحيح إرثه ثابت بالإجماع؛ فعن عمران بن حصين أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن ابن ابني مات، فما لي من ميراثه؟ فقال: «لك السدس». فلما أدبر دعاه، فقال: «لك سدس آخر». فلما أدبر دعاه، فقال: «إن السدس الآخر طعمة». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وصححه. [أحمد (٤/٤٢٨) وأبو داود (٢٨٩٦) والترمذي (٢٠٩٩)]. ويسقط إرث الجد الصحيح بالأب عند وجوده، ويقوم مقامه عند فقده، إلا في أربع مسائل:

١. أم الأب لا ترث مع وجود الأب، لأنها تدلي به، وترث مع وجود الجد.

٢. إذا ترك الميت أبوين وأحد الزوجين، فللأم ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين. أما إذا وجد مكان الأب جد فللأم ثلث الجميع. وهذه تسمى بالمسألة العمرية لقضاء عمر فيها، وتسمى أيضاً بالغراوية

---

(١) المراد بالولد الفرع الوارث مذكراً كان أم مؤنثاً؛ ونفهم من النص عن نصيب الأم والسكوت عن الأب عند عدم الفرع الوارث أن للأب الباقي.

أحوال الزوجة

قال الله تعالى : ﴿وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم﴾ [النساء : ١٢] . بينت الآية أن للزوجة حالتين :

الحالة الأولى : استحقاق الربع عند عدم وجود الفرع الوارث ، سواء أكان منها أم من غيرها .

الحالة الثانية : استحقاق الثمن عند وجود الفرع الوارث ، وإذا تعددت الزوجات ، اقتسمن الربع أو الثمن بينهن بالسوية .

الزوجة المطلقة : الزوجة المطلقة طلاقًا رجعيًا ترث من زوجها ، إذا مات قبل انتهاء عدتها . ويرى الحنابلة ، توريث المطلقة قبل الدخول والخلوة من مطلقها في مرض الموت ، إذا مات في مرضه ما لم تتزوج ، وكذلك بعد الخلوة ما لم تتزوج ، وعليها عدة الوفاة .

والقانون الجديد يعتبر المطلقة بائنًا في مرض الموت في حكم الزوجة ، إذا لم ترض بالطلاق ، ومات المطلق في ذلك المرض وهي في عدته .

أحوال البنت الصلبية

يقول الله سبحانه : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء : ١١] .[1] أفادت الآية أن للبنت الصلبية ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : أن لها النصف إذا كانت واحدة .

الحالة الثانية : أن الثلثين للاثنتين فأكثر إذا لم يكن معهن ابن أو أكثر . قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن فرض الابنتين الثلثان ، إلا رواية شاذة عن ابن عباس . وقال ابن رشد : وقد قيل : إن المشهور عن ابن عباس مثل قول الجمهور .

الحالة الثالثة : أن ترث بالتعصيب إذا كان معها ابن أو أكثر ، فيكون الإرث بالتعصيب ، ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين . وكذلك الحال عند تعددها أو تعدده .

حالات الأخت الشقيقة

يقول الله سبحانه : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء : ١٧٦] . ويقول الرسول ﷺ : «اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة»[2] .

---

(١) [illegible]

(٢) الإخوة والأخوات الأشقاء يسمون بني الأعيان أي من أعيان هذا النسب ، والإخوة والأخوات لأب يسمون بني العلات ، لأنهم من أمهات شتى ، كأن كل منهم علة أي ضرة للآخرين ، والإخوة والأخوات لأم يسمون بني الأخياف لأنهم من أخلاط مختلفين .

١. الجدات السدس تستقل به الواحدة، ويشترك فيه الأكثر بشرط التساوي في الدرجة، كأم الأم، وأم الأب.

٢. القريبة من الجدات من أي جهة تحجب البعيدة، كأم الأم تحجب أم أم الأم، وتحجب أيضاً أم أبي الأب.

٣. الجدات من أي جهة كانت يسقطن بالأم، وتسقط من كانت من جهة الأب بالأب أيضاً، ولا تسقط به من كانت من جهة الأم، ويحجب الجدُّ أمَّه أيضاً؛ لأنها تدلي به.

٢. ٣ ـ العصبة

تعريفها: العَصَبَةُ: جمع عاصب، كطالب وطلبة، وهم بنو الرجل وقرابته لأبيه. وسموا بذلك لشدّ بعضهم أزر بعض. وهذا اللفظ مأخوذ من قولهم: عصب القومُ بفلان، إذا أحاطوا به؛ فالابن طرف، والأب طرف آخر، والأخ جانب، والعم جانب آخر، والمقصود بهم هنا: الذين ينصرف لهم الباقي بعد أن يأخذ أصحاب الفروض نصيباتهم المقدرة لهم، فإذا لم يفضل شيء منهم لم يأخذوا شيئاً، إلا إذا كان العاصب ابناً، فإنه لا يحرم بحال. والعصبة كذلك هم الذين يستحقون التركة كلها، إذا لم يوجد من أصحاب الفروض أحد؛ لما رواه البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها[1]، فما بقي فلأولى رجل ذكر[2]». [البخاري (٦٧٣٢) ومسلم (٢/١٦١٥)]. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة. اقرءوا إن شئتم: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]. فأيما مؤمن مات وترك مالاً، فليرثه عصبته من كانوا، ومن ترك ديناً أو ضياعاً[3]، فليأتني فأنا مولاه». [البخاري (٤٧٨١) ومسلم (١٥/١٦١٩)].

أقسامها: تنقسم العصبة إلى قسمين:

١. عصبة نسبية. ٢. عصبة سببية.

العصبةُ النسبيةُ: العصبة النسبية أصناف ثلاثة:

١. عصبة بنفسه. ٢. عصبة بغيره. ٣. عصبة مع غيره.

العصبةُ بنفسه: هي كلّ ذكر لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى. وتنحصر في أصناف أربعة:

١. البنوة، وتسمى جزء الميت.

٢. الأبوة، وتسمى بأصل الميت.

٣. الأخوة، وتسمى جزء أبيه.

٤. العمومة، وتسمى جزء الجد.

---

(١) أي أعطوا السهام المقدرة لأهلها المستحقين لها بنص، وما بقي فلأقرب ذكر من العصبة إلى الميت.

(٢) يريد من عصب في النسب لو ترك شيئاً وإنما يكون للميت العصبة والمباشر للأخ ولا شيء للأخت.

(٣) ومن بعده نسب ولا شيء له.

العصبة السببية : العاصب السببي هو المولى المعتق ، ذكراً كان أم أنثى ، وإذا لم يوجد المعتق ، فالميراث لعصبته الذكور .

الحجب والحرمان

معنى الحجب : الحجب لغة : المنع . والمقصود به : منع شخص معين من ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر .

الحرمان : أما الحرمان فالمقصود به : منع شخص معين من ميراثه بسبب تحقق مانع من موانع الإرث ، كالقتل ، ونحوه من الموانع .

أقسام الحجب : الحجب نوعان :

١. حجب نقصان .

٢. حجب حرمان .

فحجب النقصان : هو نقص ميراث أحد الورثة لوجود غيره . ويكون لخمسة أشخاص :

١. الزوج يحجب من النصف إلى الربع عند وجود الولد .

٢. الزوجة تحجب من الربع إلى الثمن عند وجود الولد .

٣. الأم تحجب من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث ، أو عدد من الإخوة (اثنان فأكثر) .

٤. بنت الابن .

٥. الأخت لأب .

وأما حجب الحرمان : فهو منع جميع الميراث عن شخص لوجود غيره ، كمنع ميراث الأخ عند وجود الابن . وهذا النوع لا يدخل في ميراث ستة من الوارثين ، وإن جاز أن يحجبوا حجب نقصان ، وهم :

١، ٢ . الأبوان : الأب والأم .

٣، ٤ . الولدان : الابن والبنت .

٥، ٦ . الزوجان .

ويدخل حجب الحرمان فيما عدا هؤلاء من الورثة .

وحجب الحرمان قائم على أساسين :

١. أن كلّ من ينتمي إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص ، كابن الابن ، فإنه لا يرث مع وجود الابن ، سوى أولاد الأم ، فإنهم يرثون معها مع أنهم ينتمون إلى الميت بها .

٢. يقدم الأقرب على الأبعد ، فالابن يحجب ابن أخيه ، فإن تساووا في الدرجة ، يرجح بقوة القرابة ، كالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب .

الفرق بين المحروم والمحجوب :

يظهر الفرق بين المحروم والمحجوب في الأمرين الآتيين :

١- المحروم ليس أهلاً للإرث أصلاً كالقاتل ، بخلاف المحجوب فإنه أهل للإرث ، ولكن حجب لوجود شخص آخر أولى منه بالميراث .

٢- المحروم من الميراث لا يؤثر في غيره فلا يحجب أصلاً ، بل يجعل كالمعدوم ، فإذا مات شخص عن ابن كافر وأخ مسلم ، فالميراث كله للأخ ولا شيء للابن . أما المحجوب ، فإنه قد يؤثر في غيره فيحجبه ، سواء أكان حجب حرمان أم حجب نقصان ، فالاثنان فأكثر من الإخوة مع وجود الأب والأم لا يرثان لوجود الأب ، ولكنهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس .

العول

تعريفه : العول لغة : الارتفاع . يقال : عال الميزان ، إذا ارتفع ، ويأتي أيضاً بمعنى الميل إلى الجور ، ومنه قول الله ـ سبحانه ـ ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [١] [النساء : ٣] . وعند الفقهاء : زيادة في سهام ذوي الفروض ، ونقصان من مقادير أنصبتهم في الإرث . ويروى ، أن أول فريضة عالت في الإسلام عرضت على عمر ﷺ فحكم بالعول في زوج وأختين ، فقال لمن معه من الصحابة : إن بدأت بالزوج أو بالأختين ، لم يبق للآخر حقه ، فأشيروا علي . فأشار عليه العباس بن عبدالمطلب بالعول ، وقيل : علي . وقيل : زيد بن ثابت .

من مسائل العول :

١- توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأختين لأم وأم . تسمى هذه بالمسألة الشريحية ، لأن الزوج شنّع على شريح القاضي المشهور ، حيث أعطاه بدل النصف ثلاثة من عشرة ، فأخذ يدور في القبائل قائلاً : لم يعطني شريح النصف ولا الثلث . فلما علم بذلك شريح جاء به وعزره ، وقال له : أسأت القول ، وكتمت العول .

٢- توفي رجل عن زوجة وبنتين وأب وأم . تسمى هذه المسألة منبرية ؛ لأن سيدنا علياً ﷺ كان على منبر الكوفة يقول في خطبته : الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ، ويجزي كل نفس بما تسعى ، وإليه المآب والرجعى . فسئل عنها فأجاب على قافية الخطبة : والمرأة صار ثمنها تسعاً . ثم مضى في خطبته . والمسائل التي قد يدخلها العول هي المسائل التي يكون أصلها : ٦ ـ ١٢ ـ ٢٤ . فالستة قد تعول إلى سبعة ، أو ثمانية ، أو تسعة ، أو عشرة . والاثنا عشر قد تعول إلى ثلاثة عشر ، أو خمسة عشر ، أو سبعة عشر . والأربعة والعشرون لا تعول إلا إلى سبعة وعشرين . والمسائل التي لا يدخلها العول أصلاً هي المسائل التي تكون أصولها ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٨ . وأخذ بالعول قانون المواريث في المادة (١٥) ونصها : إذا زادت أنصباء أصحاب الفروض على التركة ، قسمت بينهم بنسبة أنصبائهم في الإرث .

---

(١) أي : تميلوا إلى الجور .

من القانون هكذا: إذا لم تستغرق الفروض التركة، ولم توجد عصبة من النسب، يرد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم، ويرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبة من النسب، أو أحد الفروض النسبية، أو أحد ذوي الأرحام.

طريقة حل مسائل الرد: هي أنه إذا وجد مع أصحاب الفروض من لا يرد عليه من أحد الزوجين، فإنه يأخذ فرضه منسوبًا إلى أصل التركة، والباقي بعد فرضه يكون لأصحاب الفروض بحسب رؤوسهم إن كانوا صنفًا واحدًا، سواء أكان الموجود منهم واحدًا كبنت، أو متعددًا كثلاث بنات. وإن كانوا أكثر من صنف واحد كأم وبنت، فإن الباقي يقسم عليهم بنسبة فروضهم، ويرد عليهم بنسبتها أيضًا. وأما إذا لم يكن مع أصحاب الفروض أحد الزوجين، فإن الباقي بعد فروضهم يرد عليهم بحسب رؤوسهم إن كانوا صنفًا واحدًا، سواء أكان الموجود منهم واحدًا أو متعددًا. وإن كانوا أكثر من صنف واحد، فإن الباقي يرد عليهم بنسبة فروضهم. وبذلك يكون نصيب كل صاحب فرض قد زاد بنسبة فرضه، وأصبح له فرضًا وردًا.

٥ ـ ذوو الأرحام

ذوو الأرحام: هم كل قريب ليس بذي فرض ولا عصبة. وقد اختلف الفقهاء في توريثهم، فقال مالك، والشافعي: بعدم توريثهم، ويكون المال لبيت المال. وهو قول أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد، والزهري، والأوزاعي، وداود. وذهب أبو حنيفة، وأحمد، إلى توريثهم. ويحكى ذلك عن علي، وابن عباس، وابن مسعود، وذلك عند عدم وجود أصحاب الفروض والعصبات. وعن سعيد بن المسيب، أن الخال يرث مع البنت. وقد أخذ القانون بهذا الرأي فجاء في المواد من (٣٦١) إلى (٣٦٨) كيفية توريثهم، كما هو مبين فيما يلي:

مادة ٣٦١: إذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب، ولا أحد من ذوي الفروض النسبية، كانت التركة أو الباقي منها لذوي الأرحام.

وذوو الأرحام أربعة أصناف، مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي:

الصنف الأول: أولاد البنات وإن نزلوا، وأولاد بنات الابن وإن نزل.

الصنف الثاني: الجد غير الصحيح وإن علا، والجدة غير الصحيحة وإن علت.

الصنف الثالث: أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا، وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا، وبنات الإخوة لأبوين أو لأحدهما، وأولادهن وإن نزلوا، وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا، وأولادهن وإن نزلوا.

الصنف الرابع: يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي:

١ ـ أعمام الميت لأم وعماته، وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما.

٢. أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

٣. أعمام أبي الميت لأم وعماته ، وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها ، وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

٤. أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا .

وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

٥. أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتهما ، وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتهما ، وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

٦. أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا

وبنات أعمام أب أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

وهكذا .

المادة ٣٢. الصنف الأول من ذوي الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استووا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوي الرحم . فإن استووا في الدرجة ، ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض ، اشتركوا في الإرث .

المادة ٣٣. الصنف الثاني من ذوي الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استووا في الدرجة قدم من كان يدلي بصاحب فرض ، وإن استووا في الدرجة ، وليس فيهم من يدلي بصاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض ؛ فإن اتحدوا في حيز القرابة اشتركوا في الإرث ، وإن اختلفوا في الحيز فالثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم .

المادة ٣٤. الصنف الثالث من ذوي الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استووا في الدرجة وكان فيهم ولد عاصب ، فهو أولى من ولد ذوي الرحم ، وإلا قدم أقواهم قرابة للميت ؛ فمن كان أصله لأبوين ، فهو أولى ممن كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب ، فهو أولى ممن كان أصله لأم . فإن اتحدوا في الدرجة وقوة القرابة ، اشتركوا في الإرث

المادة ٣٥. في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة (٣١) إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته ، قدم أقواهم قرابة ؛ فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم ، وإن تساووا في القرابة اشتركوا في الإرث ، وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم . ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم ، وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

المادة ٣٦. في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذوي رحم ؛ فإن كانوا مختلفين قدم ولد

العاصب على ولد ذوي الرحم، وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب، والثلث لقرابة الأم، وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة، وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة.

مادة ٣٧: لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوي الأرحام، إلا عند اختلاف الحيز.

مادة ٣٨: في إرث ذوي الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

الحمل

الحمل: هو ما يحمل في البطن من الولد.

ونحن نتكلم عنه من حيث الميراث، ومن حيث مدة الحمل.

حكمه في الميراث: الحمل إما أن ينفصل عن أمه، وإما أن يبقى في بطنها، وهو في كل من الأمرين له أحكام، نذكرها فيما يلي:

الحمل إذا انفصل عن أمه: إذا انفصل الحمل عن أمه، فإما أن ينفصل حيًّا أو ينفصل ميتًا. فإن انفصل ميتًا، فإما أن يكون انفصاله بغير جناية ولا اعتداء على أمه، أو بسبب الجناية عليها. فإن انفصل كله حيًّا ورث من غيره وورثه غيره؛ لما روي عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا استهل المولود ورث». رواه أبو داود (٢٩٢٠). والاستهلال رفع الصوت. والمراد إذا ظهرت حياة المولود ورث. وعلامة الحياة صوت، أو تنفس، أو عطاس، ونحو ذلك. وهذا رأي الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة. وإن انفصل ميتًا بغير جناية على أمه، فإنه لا يرث ولا يورث اتفاقًا. وإن انفصل ميتًا بسبب الجناية على أمه، فإنه في هذه الحال يرث ويورث عند الأحناف. وقالت الشافعية، والحنابلة، ومالك: لا يرث شيئًا، ويملك الغرة فقط ضرورة، ولا يورث عنه سواها، ويرثها كل من يتصور إرثه منه. وذهب الليث بن سعد، وربيعة بن عبد الرحمن، إلى أن الجنين إذا انفصل ميتًا بجناية على أمه لا يرث ولا يورث، وإنما تملك أمه الغرة وتختص بها؛ لأن الجناية على جزء منها وهو الجنين. ومتى كانت الجناية عليها وحدها كان الجزاء لها وحدها، وهو أحد القولين بهذا.

الحمل في بطن أمه:

١- الحمل الذي يبقى في بطن أمه لا يوقف له شيء من التركة، متى كان غير وارث، أو كان محجوبًا بغيره على جميع الاعتبارات. فإذا مات شخص، وترك زوجة وأبًا وأمًّا حاملًا من غير أبيه، فإن الحمل في هذه الصورة لا ميراث له؛ لأنه لا يخرج عن كونه أخًا أو أختًا لأم، والإخوة لأم لا يرثون مع الأصل الوارث وهو هنا الأب.

٢- وتوقف التركة كلها إلى أن يولد الحمل، إذا كان وارثًا ولم يكن معه وارث أصلًا، أو كان معه وارث

اختلف الفقهاء في حكمه من حيث الميراث ؛ فقال أبو حنيفة : إنه يفرض أنه ذكر ، ثم يفرض أنه أنثى ، ويعامل بعد ذلك بأسوأ الحالين ، حتى لو كان يرث على اعتبار ، ولا يرث على اعتبار آخر لم يعط شيئًا . وإن ورث على كلا الفرضين ، واختلف نصيبه ، أعطي أقل النصيبين . وقال مالك ، وأبو يوسف ، والشيعة الإمامية : يأخذ المتوسط بين نصيبي الذكر والأنثى . وقال الشافعي : يعامل كلّ من الورثة والخنثى بأقل النصيبين ؛ لأنه المتيقن إلى كلّ منهما . وقال أحمد : إن كان يرجى ظهور حاله ، يعامل كل منه ومن الورثة بالأقل ويوقف الباقي ، وإن لم يرج ظهور الأمر ، يأخذ المتوسط بين نصيبي الذكر والأنثى . وهذا الرأي الأخير هو الأرجح ، ولكن القانون أخذ رأي أبي حنيفة ، ففي المادة (٤٦١) منه : للخنثى المشكل ، وهو الذي لا يعرف أذكر هو أم أنثى ، أحد أقل النصيبين ، وما بقي من التركة يعطى لباقي الورثة .

ميراث المرتد : المرتد لا يرث من غيره ، ولا يرثه غيره ، وإنما ميراثه يكون لبيت مال المسلمين . وهذا رأي الشافعي ، ومالك ، والمشهور عن أحمد . وقالت الأحناف : ما اكتسبه قبل الردة ورثه أقاربه المسلمون ، وما اكتسبه بعدها فهو لبيت المال . وقد سبق الكلام عليه مفصلًا في (باب الحدود) .

ابن الزنى وابن الملاعنة : ابن الزنى : هو المولود من غير زواج شرعي . وابن الملاعنة : هو الذي نفى الزوج الشرعي نسبه منه . وابن الزنى وابن الملاعنة لا توارث بينهما وبين أبويهما بإجماع المسلمين ؛ لانتفاء النسب الشرعي . وإنما التوارث بينهما وبين أميهما ؛ فعن ابن عمر ، أن رجلًا لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتفى من ولدها ، ففرق النبي ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة . رواه البخاري ، وأبو داود . ولفظه : « جعل رسول الله ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها » . [أبو داود (٢٩٠٧)] . ونص المادة «٤٧٢» من قانون الميراث : يرث ولد الزنى وولد اللعان من الأم وقرابتها ، وترثهما الأم وقرابتها .

التخارج

تعريفه : التخارج : هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم عن نصيبه في الميراث ، نظير شيء معين من التركة أو من غيرها . وقد يكون التخارج بين اثنين من الورثة ، على أن يحل أحدهما محل الآخر في نصيبه في مقابل مبلغ من المال يقدمه له .

حكمه : التخارج جائز متى كان عن تراض . وقد طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته تماضر بنت الأصبغ الكلبية في مرض موته ، ثم مات وهي في العدة ، فورثها عثمان مع ثلاث نسوة أخر ، فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفًا . قيل : هي دنانير . وقيل : هي دراهم .

جاء في القانون مادة «٤٨٠» : التخارج : هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه ، وحل محله في التركة . وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم ، فإن كان المدفوع له من التركة ، قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبائهم فيها . وإن كان المدفوع من مالهم ، ولم ينص في عقد التخارج ، على طريقة قسمة نصيب الخارج ، قسم عليهم بالسوية بينهم .

٦، ٧، ٨ ـ **الاستحقاق بغير الإرث** : جاء في قانون المواريث في المادة ٤٠ : إذا لم توجد ورثة قضي من التركة بالترتيب الآتي :

أولاً : استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره .

ثانيًا : ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء، آلت التركة أو ما بقي منها إلى الخزانة العامة .

ومعنى هذا: أن الميت إذا مات ولم يكن له ورثة، استحق التركة ثلاثة :

١ـ المقر له بالنسب على الغير .

٢ـ الوصية بما زاد على الثلث .

٣ـ بيت المال: الخزانة العامة .

وسنتكلم على كلٍّ من هذه الثلاثة فيما يلي :

المقرّ له بالنسب : القانون الذي جرى عليه العمل في مصر: أنه إذا أقر الميت بالنسب على غيره، استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب، ولم يثبت نسبه من الغير، ولم يرجع المقر عن إقراره. ويشترط في هذه الحال أن يكون المقر له حيًا وقت موت المقر، أو وقت الحكم باعتباره ميتًا، وألا يقوم به مانع من موانع الإرث .

وجاء في المذكرة الإيضاحية ما يأتي: والمقر له بالنسب غير وارث؛ لأن الإرث يعتمد على ثبوت النسب، وهو غير ثابت بالإقرار وحده، غير أن الفقهاء أجروا عليه حكم الوارث في بعض الأحوال، كتقديمه على الموصى له بما زاد على الثلث بالنسبة للزائد، وكاعتباره خلفًا عن المورث في الملك فله أن يرد بالعيب، وكمنعه من الإرث بأي مانع من موانعه، ورئي من المصلحة اعتباره مستحقًا للتركة بغير الإرث، إبرازًا للحقيقة والواقع .

الموصى له بما زاد على الثلث : إذا مات الميت ولم يكن له وارث، ولا مقرّ له بنسب على غيره، جازت الوصية للأجنبي بالتركة كلها أو بأي جزء منها؛ لأن التقييد بالثلث من أجل الورثة وليس منهم أحد .

بيت المال : إذا مات الميت ولم يترك ورثة، ولم يوجد مقرّ له بالنسب على الغير ولا موصى له بأكثر من الثلث، فإن المال يوضع في بيت مال المسلمين؛ ليصرف في مصالح الأمة العامة .

الوصية الواجبة

صدر قانون الوصية الواجبة رقم (٧١) لسنة ١٣٦٥ هجرية، وسنة ١٩٤٦م، وقد تضمن الأحكام الآتية :

١ـ إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته، أو مات معه ولو حكمًا بمثل ما كان يستحقه هذا

الولد ميراثاً في تركته لو كان حيّاً عند موته، وجبت للفرع وصية في التركة بقدر هذا النصيب في حدود الثلث: بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له، وإن كان ما أعطاه له أقل منه، وجبت له وصية بقدر ما يكمله.

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور[1] وإن نزلوا، على أن يحجب كلّ أصل فرعه دون فرع غيره، وأن يقسم نصيب كلّ أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث، كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلي بهم إلى الميت ماتوا بعده، وكان موتهم مرتباً كترتيب الطبقات.

٢- إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه، كانت الزيادة وصية اختيارية، وإن أوصى له بأقل من نصيبه، وجب له ما يكمله، وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر، وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه، ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث، فإن ضاق عن ذلك فمنه ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية.

٣- الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا، فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم، استحق كلّ من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي ثلث التركة إن وفى، وإلا فمنه ومما أوصى به لغيرهم.

طريقةُ حلِّ المسائل التي تشتملُ على الوصيةِ الواجبة:

١ - يعرض الولد الذي مات في حياة أحد أبويه حيّاً وارثاً، ويقدر نصيبه كما لو كان موجوداً.

٢ - يخرج من التركة نصيب المتوفى، ويعطى لفرعه المستحق الوصية الواجبة إن كان يساوي الثلث فأقل، فإن زاد على الثلث رد إلى الثلث، ثم يقسم على الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين.

٣ - يقسم باقي التركة بين الورثة الحقيقيين على حسب فرائضهم الشرعية.

* * *

انتهى كتاب فقه السنة

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

---

(١) وهم من لا ينتسبون إلى الميت بأنثى.

فهرس المحتويات

* * *